

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَعْرَمِ افندي

شرح مسائل الجاهل

الحاج عبد الله بن صالح ابن أبي عمير

مكتبة الشريعة

سنة ١٣٧٢ هـ

الجلد الاول من محرم

مباحثة مولانا البنوي على الجاي في ردة على
العصام الى تمامها

معارف نظارت جليله سنك ٢٩٥ نومردی وفي ٢٩ جادی الآخر ٣١٨ وفي
١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخي رخصتنامه سبله طبع اوليئشدر .

پکستان

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ - کونٹھ فون ۸۴۳۲۶۴



بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

صدر كتابه بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال
(الحمد) مصدر من حمد محمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجليل الاختياري
من المام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط واما باعتبار المتعلق كما
قيل من المام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود فسمه الى الحمد فحمدته مكافاة
لما وصل مثل حدث زيد اعلى انعامه او لم يصل مثل حدث زيد اعلى حسنه واما الشكر
فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص
باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من المام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه
لانهما يجتمعان في التام باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف
بالمعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالجلال في مقابلة الاحسان كذا في المطول والامام فيه
للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسياتي له
زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو ضد العدو ومن
الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية
لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلام المشيخ ههنا جائز ان اما على
الاول فالمتعلق جنس الحمد او كل حمد لحب كل حمد على ان تكون الاضافة في وليه للاستغراق
والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحبة كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد
لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الاحد او حمد من يحبه واما على الثاني فالمتعلق ان
جنس الحمد او كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد
به وهو اللسان وخلق استعدادا الحمد واسبابه في الحامد وجزا الحمد بما يليق به وانما نقل

حمد المان جعل شجرة العلم
منشورة بالادب الذي صار
لحصول المقصود كالدليل
وشرف بعض عباده
بقوائمه شايبة بهارون
سواء السبيل والصلوة
والرضوان والنجية
والسلام على خير خلق
الله الملك الجليل محمد
المصطفى لتبليغ الرسالة
وايضاح الايات الكافية
حسبا تعلق به ارادة
العزيز الجليل وعلى آله
الحرب كلهم عن الحق
الصريح واحكامه المبني
كلامهم على الشرع
الصحيح ما تناوب النور
والظلام وتماقب الابل
والايام وبعد فيقول
العبد الفقير الى رحمة
ربه القدير محمد بن موسى
السنوي المعروف بالسبحر
والنقصير ان بعض
الازكياء من اصحاب
الاشغال اسعدهم الله

(لوليه)

تعالى ووقفهم للاستكمال
طلبوا من تحية نحو
الشيخ الفاضل عبد
الرحمن الجاني قدس الله
بسرته السائل لا وجدوا
لطائف مباتية تحت
ردود بعض الفضلاء
مضمورة وتقاس معانيه
بحسب الفاظهم مستورة
فتفكرت الى ان تبين
بان هذه مصلحة عظيمة
وتجففت لها من المواد
التي فيها منافع جسيمة
فلنفس امر يرجع الى
خدمة الدين اللتين لوح
امداد لطالبي الرى الى
معارج النظم البين
فشرعت فيه قاصدا
التوسل به الى مزيد
عنات سيد المرسلين من
ارحم الراحمين واحسان
شفاعة سند الاتياء
المصرف بخطاب وما
ارسلناك الا رحمة
للعالمين وما تولى في الاباقه
عليه توكلت واليه ائيب
(قوله الحمد لوليه) دل بلام
الجلس والاختصاص
على انه لا يكون لغيره كما
نطق به قوله عز وجل
له الملك وله الحمد وانما
سلطه هذه الطريقة ولم
يصرح باسمه سبحانه
لاشغالها على زيادة امر
لا يحصل بنيرها حتى
الدلالة على اهليه تعالى
للمسند بالطائفة مع ان
المراءى ما يسبق الى الاوهام
العامة ايضا ما للظهور
جزيته او الشيع

لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرماية السجع لئيه وامامنى فليحتمل
كلا المعنيين السابقين انما يحصل السامع مضيان لان حصول لذتين اولى من حصول
لذة وتضمنين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعلطف الجملة على الجملة كتبت بالواو
كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وحى من الله تعالى رحمة ومفكرة ومن الملائكة
استغفار ومن المؤمنين دعا وتضرع ونذال مبتدا (على نبيه) خيره والضمير البارز راجع
الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والى امان النبوة وحى ما ارتفع من الارض سمي به
لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو جيتند فيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح
او من البأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبي على وزن جري وعلى الاول فهو مثل غيبو
سمى به لان النبي مخبر عن الله وجيتند فيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى
قادر وهو انسان بمه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها النبي
بلغ ما انزل اليك من ربك من الرسل اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب
وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كان كل انسان حيوان من
غير عكس و اضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فيصرف جيتند الى بنينا فيكون
المعنى والصلوة على النبي المعبود في القلوب وقد تكون جنسية واستغرافية فالمعنى جيتند
والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يخص بنينا ايضا وان كان تاما في نفسه
وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اخرى اعنى اما لفظا
فلرماية السجع وامامنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهرا لانه اشمل واما
على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه
ايها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى الله) عطف على نبيه
باعدة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمنابة النبي عليه الصلوة والسلام
كما هم استحقوا الصلوة مثل قوله تعالى والله العزة لرسوله وللمؤمنين قال آل
الرجل نفسه واحله وبعاله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاحباب تخصيصا
بعد التعميم بمعنى يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقوا
بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح واما المعنى
الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص
لان الله ايضا احببه فيكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباء والرسول اصله اهل قبيلة
الهة حمزة لقرب عخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
كافي آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها
وعلى الروايتين نظام الشاطبي حيث قال فايد الله من حمزة هاء اصلها وقد قال بعض
الناس من واوبد لا ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واحبابه) بالجر عطف على
آله وهو جمع محب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صاحب وصحبان كجاء وشعبان
ثم قيل الصحابي من محب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته

واختلف في تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة ألف وأربعة عشر ألفا
كلهم أهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم
اهتديتم) كذا في حاشية المطول (المتأدين) صفة الآل والأصحاب على سبيل البدل أو من
باب الحذف والتفسير الإيهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدين وأصحابه حذف
الوصف الأول اختصارا وذهابا إلى الأجمال والتفصيل والإيهام والتفسير الأدب من
أدب إذا برع وكرم وهو قسمان أدب النفس وأدب الدرس أما أدب النفس فلأن الآل
والأصحاب كانوا متأدين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق
القرآن وهو الأمر المعروف والتيه عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿انك لم تلحق خلقا عظيما﴾
وهو خلق القرآن الكريم وأما أدب الدرس فلأن النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب
والأحكام كما قال عليه السلام في أثناء وعظه ألا هل بلغت قالوا بلى قال فيبلغ الشاهد
الغائب والأصحاب كانوا يبلغون الكتاب والأحكام كما بلغ النبي عليه السلام إياهم
(بآدابه) جمع أدب يعني أخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب
والأحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الأدب براعة الاستهلال لأن
التحقيق من الأدب (وبعد) الواو ابتدائية وبه مدح طرف من الظروف المكانية استبر
ههنا للزمان لكونه مضافا إليه بعد معنى على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد زمن
الفرار من الحدو له والصلوة على نبيه وآله والعامل فيها المقدرة لأن ما قبله بمدح مظنة
أما يدل على الفاء في قوله فهذه أولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تمويض الواو عنها
بمدح حذف ما على أنه لا منع من الاجتماع حيث يقال وأما بعد لوجود معنى الفعل في أما
لنبايتها عنه ورأحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه مفعولا ضميا حيث يعمل فيه
كل عامل (فهذه) إشارة إلى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير
الديباجة عن تدوينه فتكون الإشارة حينئذ حسية أو إشارة إلى ما في الذهن بناء على
تقديمها عليه فتكون الإشارة حينئذ ذهنية وفي محض عصام أي هذه الأمور الحاضرة
في العقل استحضرت المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الأجمال وأورد اسم الإشارة
ليبينها واسم الإشارة ربما تستعمل في الأمور المعقولة وإن كان وضعها للامور الباصرة
في مرأى مخاطبها الكمال أعان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها
مبصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها وأما إشارة إلى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا
صارت المعاني عنده كالنبصير واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية وفي
ذلك مبالغة في حق الطالب على تحصيل المعاني إلى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد)
خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم أوجه أو ما يقال فاديد
إذا ثبت فتعني فوائد توابت يعني أمور ثابتة بعيدة عن البطالان والحلل (وافية) من وفي
الشيء إذا تم في مثل رمي رمي وفيما على وزن قول فتعني وافية كثيرة نامة لا نقصان فيها

(واللام)

استعمال الحمد في حقه تعالى دون غيره وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فإذا ذكر في الكلام صرحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الانشائية والأخبارية جميعا وذلك لأن إثبات الحمد ليس يدل على كونه متصفا بالجميل الذي وقع في مقابلته الحمد ولذلك أثبت له فيكون حاصل الكلام توصيفه بالجميل على وجه الأجمال أولان إثبات الحمد له توصيف بجميل خاص وهو ثبوت الحمد له أي الحمود به فتح يدل تفصيلا على الانصاف بالكمال وأما لاتهم عدا وربط الحمد به حمدا فكأنهم جعلوا إعطاء الحمد لشيء حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراهم يستعملون في مقام الحمد لفظ الحمد أو ما يشق منه ثم إن بعض الناس قد ذهب إلى أن الحمد المبني للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى أن الحامدية له تعالى مختصة به لا تنأى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار الصبر عن الحمد أعلى وأجل أفراد الحمد ولذا اختاره نيبات صلي الله تعالى عليه وسلم ليلة المراج حين لاقى ربه هذا هو مذهب عجيب وتقرده غريب فان منيته

واللام في (حل) متعلق بقوله وإفية على تضمين معنى التعلق وللتضمنين طريقان أحدهما
 أن يكون الأصل ثابتا والمضمن حالاً منه وعلى هذا معناه فهذه أمور ثابتة كثيرة تامة حال
 كونها متعلقة لحل والثاني أن يكون الأصل زائداً والمضمن قائماً مقامه فحينئذ يكون المعنى
 فهذه أمور متعلقة لحل والطريق الأول الابق بالمقام لأنه على الطريق الثاني يفوت معنى
 الوافية قوله حل مصدر مضاف إلى المفعول لأنه هو المقصود والفاعل متروك تقديره
 حل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة إذا اقتضها وبأيه رد والمراد هنا الإيضاح
 والبيان لا الإيضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل إذا اشتبه الكافية
 اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للملامة) الكافية في تقدير الكاشفة له من حيث التأليف
 أو حال منها وهي مضاف إليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مبنياً للمفعول
 بالواسطة يعني يجوز أن تقول حل الكافية إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه وهنا
 كذلك لأنه يجوز أن تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للملامة مثل قوله تعالى
 واتبع ملة إبراهيم حنيفاً حيث يجوز أن يقال واتبع إبراهيم حنيفاً ومن أراد تحقيق
 المرام فليطالع المعاصم (المشهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح أيضاً لأنه جاء لازماً ومتعدياً كما
 يقال فلان فضيلة أشتهر بها الناس صفة للملامة على أن التاء فيها للمبالغة كناه لسأبة اختار
 من بين أوصافه الأشتهار اغنياءه عن الوصف بالفضائل تفصيلاً لأشهره واعتذاراً عن
 اعراضه عن الأطرأ في المدح (في المشارق) متعلق بالمشهر وبيان لحل الأشتهار
 (والمقارب) عطف عليه وإنما جمعهما لما لفظا لفرعاية السجع وإمامي فلا اعتباراً مشرق
 كل يوم ومغرب كل يوم لأن لكل يوم وليلة مشرقاً ومغرباً وفيه مبالغة في اشتهاره وإنما هي
 في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق في الصيف ومشرق
 الشتاء لانها انسان في كل سنة وكذلك المغرب والأفراد في بعض المواضع باعتبار الجنس
 يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشهر من شاخ يشبخ
 شيخاً ومشيخة وشيوخة من ظهر قبته أي علامته أو من خمسين يوماً من إحدى
 وخمسين إلى آخر عمره أو إلى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن
 للتبجيل ومنه يقال شيخنا الرجل أي وصفته بالشيخ وإن لم يكن موصوفاً به للتعظيم
 باعتبار كونه موصوفاً بآوصاف الشيخوخة (ابن الحاجب) لأشهره بهذا اللقب لأنه كان والده
 حاجباً للسلطان زمانه (تعمده) من الفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصرجه له في
 غمده فهو مغمود وتعمده أقرحه غمده بها كذا في الصحاح وفيه استمارة تبعية لتشبيه
 الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استمارة ممكنة أيضاً للتشبيه المذكور
 في النفس وتحليلية وهي ثابت ما يلزم المشبه به من النعم للمشبه (الله يفرأه) متعلق بقوله
 تعمده أي ستره الله بمقفرته ورحمته كأي ترأثي التقيس بالآتواب الفاخرة (واسكنه)
 أي أسكن الله الشيخ يوم القيامة (محبوكة) بالباء الموحدة من تحت وبعد جاء مهملة

القوى والمرى وهو
 أنه فعل بني عن تعظيم
 الشئ بسبب كونه متعماً
 كما ذكره المحققون يشهد
 أن بطلانه لأن كلا
 منهما بحيث لا يتصور
 في حق الخالق ثم إذا
 اعتبر على الأول من المبني
 للمفعول بمصدر وصفه
 عزاسمه لكن الذي
 مبني على خلاف وأما
 مانقه من الأثر فحول
 على ما هو الفرض من
 ما عتبه القوية راجع إلى
 ما ذهب بعض الصوفية
 من أن حقيقة الهدايات
 الصلوات الكاملة فإن
 هذا كما يكون بالقول
 يكون بالفعل أيضاً وهو
 أقوى الإبري أن آثار
 السخاوة تدل عليها دلالة
 قطعية لا يتصور فيها
 تخلف بخلاف الأقوال
 لأن دلالتها عليها واضحة
 فالتسبب عنه وتعالى لا يسلط
 الوجود على المشكلات
 ووضع عليه مواث
 الكرم والجلود فقد
 كشف من صفات كماله
 وأظهرها بدلالات قطعية
 غير متناهية فإن كل
 موجود يدل عليها بوجه
 لا يتصور ذلك في العبارات
 الدالة عليه ومن ثم قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لا أحصى ثناء علي كائنات
 كما ثبت على نفسك فإن
 قلت فليكن مبني كلام ذلك
 البعض هو المنقول من
 ذلك البعض فلنا لا يستقيم

وبعد ما، ايضا بعد ما وادوا، كذلك على وزن فعلولة الشيء الوسط لا افراط ولا تفريط
منسوب على القرية (جناه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي
في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والتخل سميت بها لاشتغالها على الاشجار
والتحليل بنى اسكنه الله وسط جناه (نظمها) النظم الجمع قال نظمتم اللؤلؤ أي جمعت في
السلك أي جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الحيط (التقرير) أي
قرار داه والمراد به هنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلغظ بالالفاظ حسبما يقتضيه
العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به أي المشبه أي جمعت
الفوائد التي هي المعاني بنى الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالحرز في السلك وجه
الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والثناء وقيل التقرير جعل الشيء
في قراره والحل على الاقرار والحل على الثاني المبلغ في مدح الكتاب (وسمط) عطف
على السلك وهو ايضا بكسر السين المهمة السلك مادام فيه الحرز (التحرير) وهو التوقيف
والاضافة فيه من قبيل لجين الماء أي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز
والتحرير الذي هو كالوسط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الأدنى الى الأعلى
(للولد) متعلق بنظمها الولد المولود (العزيز) قيل بمعنى المفعول العزة عندها هل المعرفة
الذكاء والمفضل فوصفه في قوة وصفه بالذكاء والمفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالذكاء
والفضل (ضياء الدين) هذا لقب عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه
عطف بيان (حفظه) أي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع
موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلف والتألف) كلاهما بمعنى واحد وهو
الفتنة والكرية الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف ابتد الحزن كذا في الصحاح
يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا والاخرة (وسميتها)
أي سميت الفوائد التي نظمها عطف على نظمها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها
نحو سميت أبي زيد او تتعدى الى الثاني بالجاء نحو سميت أبي زيد وههنا من القسم الثاني
(بالفوائد الضيائية) وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان
المقصود الضيائية وانما هي بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون القلب اشهر من العلم في
اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف
يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الربوب فللتأول تنسب اليها وقيل المقصود الاصل في
التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والافاقية الى الاول والمقصود
الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كانه وصفه بالضياء كافي وصفه بالعزة كافي قوله عبد
مناف قال في عبيد لا عاني وفي ابن الزبير زيري وفي امرئ القيس قيس قوله (لانه)
علة للجملة التي هي قوله نظمها أي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا)

(عطف)

على هذا ايضا لا اري ان
في ان مرادهم بيان الحمد
القائم بالخلق ودونه تعالى
سلمنا التعميم لكن
لا سبيل الى التخصيص
كالا يخفى وايضا يلزم ان
لا يكون اظهار العبد
لأنواع الصفات الكمالية
ووصفه بالجليل في بعض
الصور وفعله النبي
من التعظيم حمدا له تعالى
فان قلت انما المراد به ما هو
اظهار الصفات بحسب
الافعال فقط وهو لا يمنع
كون غيره من غيره حمدا
له كيف لا وقد دل على
ذلك بقوله وهذا اعلى
واجل افراده قلنا هذا
قصده بناقضة صريح كلامه
مع انه لا يمنع في نفسه
لضرورة ان هذا ليس
فردا خاصا به تعالى وقد
اشار اليه صلى الله عليه
وسلم الى ذلك حينما قال
تعالى من امثال هذه
الاورحام وجعلنا من
زمره عبادة المتصفين
بسلامة الافهام (قوله
والصلوة على نبيه) لما كان
الله تبارك وتعالى ارسل
اليينا نبيا عمدا صلى الله
عليه وسلم وهدانا الى
الاسلام وجب علينا
الاستمانة به وبمن يقوم
مقامه في تحصيل
الكلمات المتد بها
الجليلة شأنها بالنسبة
بافضل الوسائل اعني
الصلوة وما يجري مجراها
من النساء فان هذه

الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره فسر به
وانما ورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من
قيل الا بهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح
قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرتين عن المساواة تدبر
(كالعلة الثانية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الثانية
تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود
واما نفس يوسف فهي مقدمة فيها فلم يصح ان تكون علة ثانية فلذا قال كالعلة الثانية على
طريق التشبيه لا على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة ثانية على
طريق التحقيق امكن بحذف المضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع
والتأليف العلة الثانية على ان تكون الكف زائدة مثل قوله تعالى * ليس كمثل شي *
فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الثانية لصح والضح وكفى في النسبة كما
صرفت فاعلم ان الملل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة
المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وراكبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا
جزم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الثانية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب
واشتغاله به (نفسه) اى يوسف اى لينفذه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون
بمعنى الامر واورده بالماضي للتفاوت واظهار الحرص وبراؤ غير الواقع منزلة الواقع
وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف
(وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من ساريسار من باب
فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤرية ما اكل او شرب ومعناه الباقي ويجمى
ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمدعولة انفع وهو يوسف لانه يتكرر
الدعاء في حقه اولا بالضمير المائذله وثانيا بالخطف بمعنى يكون من باب عطف العام على
الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو
من ابتدأ في كل شي يقال له في ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ المصنوع ولذا قال الشارح
رحم الله (من احباب التحصيل) احتراز عن كونه من احباب الحرف والصنائع لان
هذا اللفظ يبنى لفظا بحباب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به
(وما توفيق) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة
للمسببات فالمعنى وما كوني موافقا لى فان تكون اسبابى موافقة لمسبباتى بشئ من الاشياء
(الا) بمعنى (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على
الشيء فيجئ ان يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما كوني مستعدا على الاقدام
بشيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه
فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل وهو موافقة تدير المبد
لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تديرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل السيد يدبر

الكلمات لا يحصل الا
بالاستعانة بالنفس الكاملة
التي ارسلت لتكميل
النفس ولم ينسخ
احكامها بعد البرليس
المقام مقام بيانه وان كان
القبض على النفس
القائمة المستكملت في
كدروات الطبيعة مطلقا
حاصلا بترسوط غير من
عداد النفوس المستكملت
ايها بحسب استعدادها
ان خير غير وان شر
افسر هذا من بين ان
الاستعانة به لا يحصل الا
بالنوسل اليه وبقدرة
تفاوته قوة وضبطها
تفاوت الاستعانة في تفاوت
الكلمات القابضة به
والاستعانة عن يقوم
مقامه نوسل اليه
واستعانة منه بواسطة
المقام مقامه وهذا وجه
ما اشتهر من ان الصلوة
على النبي عليه السلام ليس
كالصلاة على آله فانه قصد
وهذا تبعا واذا لمهت
ذلك علمت سر وجوب
الصلوة عليه عليه
الصلوة والسلام شرعا
وانها واجبة عقلا وترك
التصرخ باسمه صلى الله
عليه وسلم ليس لما سبق
لان الصلوة لا تختص به
صلى الله عليه وسلم بل
تسمه وغيره من ذوي
الانفس القدسية وكثير
اما يصرح بتعظيمه بل
للاعتقاد على القرينة وهو
ارداف الصلوة على الال

والله قد روي قيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التي للشيخ زاده (وهو حسي) الوال للحال والجملة حال اي حسي وكافي في جميع مهماتي ومراداتي (ونعم) الوال للمعطف (الوكيل) فاعله امام مطوف على حسي عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد ثم الرجل كذا في المطول او على حسي عطف جملة على جملة فالخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كالالاتقطاع للزم التأويل والتوجيه ليصح المعطف اما على الاول فيقال المفقطان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال وان كان الشا فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد والصلوة على نبيه وخالف السلف فيها لانهم كتبوها فاجاب عنه منها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصد) من التصدير (رسالة هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله (بحمد الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصد (بان جملة) متعلق به ايضا اي جعل المصنف الحمد (جزء) مفعوله الثاني (منها) جار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الرسالة اي بان جعل المصنف الحمد جزء من الرسالة كتب لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قول ولا قلبا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحد القول ولا بالحد القلي فعدم التصدير بالحد القلي او القلي حين الشروع في شيء من الاشياء ليس من شان الماقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضبا) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصد وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله (لنفسه) متعلق به وذلك ان قول انه لما صدر رسالته بالبسلة فقد صدرها ايضا بالجملة لان الحمد اظهر الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضبا لنفسه وهضم النفس عن اي بما يكاد ان يوقه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم انه ايضا ترك الصلوة على النبي عليه السلام والياء في قوله (تخييل) متعلق بقوله هضبا وهو القاء الشيء في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقام المصنف هذا المعنى اي قبض كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس) من الافعال الناقصة اسه مستتر في راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول لتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي ومؤاني مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحين السابق الصالح من حيث صفر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) قريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سنها) بفتحين الطريق اي طريقها

والصحب فيكون الاضافة على الاصل اعني المهد ونحوه كونهما الجنس والاستفراق على ان يكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى يا اياه ذلك (قوله) المتأدين بأدابه (ليل في الصحاح الادب ادب النفس وادب القدس ولا يخفى ان آله واصحابه ما دون بآداب نفسه وادب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام انتهى ومتشابه ان ادب النفس للمصاحبة ما استفادته ويصحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من مشاهدة الفاعل ومعاينة اخلاقه وادب درسه ما اخذوه من لسانه من الشرايع وليس الامر كذا لفرونة ان ادب النفس لشخص ما خلقه الله عليه من المنسوب اي ما كان حاصله من الظرف وحسن التناول بلا واسطة وكسب ونظم وادب المدرس ما حصل بتلك الواسطة وقد ذكر تعالى في التمثيل ادب النفس خير من ادب المدرس وايضا لا يقال لصاحب ادب النفس انه متأدب بل اديب قال في الصحاح على النشر التزني قول ادب الرجل بالضم فهو اديب وادبه فتأدب لا يقال له اراد ان الاصحاح اخذوا من النبي صلى الله عليه وسلم ادب

من البسطة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو
عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم
الاقضية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) أي من عدم التصدير بالحمد (على الابتداء)
فاعمل لقوله ولا يلزم (ب) أي بالحمد (مطلقا) لا قولاً ولا قلباً ولا كتباً ولا فعلاً
(حتى يكون) كتاباً بهذا (يترك) أي يترك الحمد كتباً وفعلاً (قطع) ويدخل تحت قوله
عليه السلام كل امرئ باللمية بالحمد لله فهو قطع وفي رواية فهو اجذم (الجواز
أنيته) أي المصنف (بحمد الله) قولاً وفعلاً (من غير أن يجعله جزءاً من كتابه) بأن يقول
الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وبألفه ولكن لم يجعله جزءاً من كتابه فضلاً
لنفسه وهذا أولى والحق (وبدأ) الواو للاستيفاء يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره
كان وظيفة من اشتغل في النحو أن يشتغل أو لا يتعريف الأعراب والبناء وما يبتنى عليها
إلا أن المصنف ابتدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف الكلمة والكلام
فاجاب عنه بقوله وبدأ (بترتيب الكلمة والكلام) يعني كان من دأب المصنفين أن يذكر
قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام فكونهما موضوعي العلم يعني
أن الكلمة ذات موسوعة بالأعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معرفة وتلك مبنية
وما صفتها كان الذات مقدمة على الصفة كذلك هنا فمعرفة الموصوف لم يعرف
الصفة (لأنه لا) أي المصنف (بحث في هذا الكتاب) أي الكتاب المسمى بالكافية (عن
أحوالهما) أي الكلمة والكلام يعني الأعراب والبناء والأصناف وعدمه وغير ذلك
وإذا كان الأمر كذلك (فني لم يعرف) مبنياً للمفعول أي الكلمة والكلام من التعريف أن
أريد بالمعرفة المعرفة بالحد أو من المعرفة أن أريد بها المعرفة بالذات وإما كان معرفة
الأحوال متوقفة على معرفة الذوات فإن تمت والافلا ولذا أقدم معرفة الذات (كيف
يبحث عن أحوالهما) يعني على أي حال وعلى أي وصف يريد البحث عن أحوال الذات
مادامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع أن المقصود الأهم متوقف عند
المصنف على التركيب الذي هو الكلام لأن المصنف أخذ في تعريف العرب التركيب
حيث قال للعرب التركيب فالأنسب تقديم الكلام على الكلمة إلا أنه قدمها على الكلام
(لكون أفرادها) أي أفراد الكلمة (جزءاً من أفراد الكلام) فن جملة أفراد الكلام مثل
قوله لا زيد قائم ومن أفراد الكلمة مثلاً قوله لا زيد قائم ولا شك أن زيدا أو قائماً جزؤ من
زيد قائم فتكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام تأمل (ومفهومها جزءاً من مفهومه) أي
الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عاملي واحد وهو الكون فإن مفهوم قولك
زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم
ذات متصفة بالقيام ولا شك أن قولك شخص معين وذات متصفة بالقيام جزء من قولك
شخص معين وذات متصفة بالقيام أو الجزء ومقدم على الكل طبعاً أقدم الأول على الثاني

نفسه وأدب درسه جميعاً
لأنه مع ما فيه بأدب قوله
وهو تبليغ الكتاب
والاحكام وينبغي أن
لا يتوهم اختصاص ذلك
بمن فاشتر في زمنه
وتصرف بصرف محبته
فإن كل واحد من ذوي
فراسته المتصفين برعاية
سننه من آله المتأدبين
بأدابه جعلنا ربنا من
المستعدين لأسرارهم
والمستعدين من ليوسات
أوارهم ثم انه اشار
بذلك الى براعة
الاستهلال لكون العلوم
العربية سماء علم الادب
وهي كون مستهل
الكلام مفتحة ناظر الى
ما سبق له ومشيرا اليه
بمضمومه وذلك قد
يكون على وجه التصريح
كما اذا اورد في اول
الكلام عبارات تدل
على خصوص المقصود
بصريته وقد يكون على
وجه الاشارة كما اذا
اورد عبارات دالة على
خصوص المقصود لا
بصريته بالامان كالعجوبة
الناهية على نوع المقصود
او جنبه ولا يخفى في
كون ما نحن فيه من هذا
التبليغ لقوله فلهذا اشارت
الى مراتب المناظر
في الخارج أن كان وضع
الدرجاة بد التصنيف
والافاق الحاضر في ذهن
حكذ القيل والصواب انه
اشارة الى الامور الى

وضعا ليناسب الوضع المطبق فقال (الكلمة) (قيل وهي والكلام مشتقان) الاشتقاق
 رد الكلمة الى الاخرى لتاسبهما في اللفظ والمعنى والشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل
 معنى المشتق في المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في
 موضعه فلا يلزم علينا ان نينه واما هذا الاشتقاق فيعيد لبعده المناسبة وقد أطلق الكلمة
 مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (ونمت كلمة ربك) كذا
 في الرضى (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب
 ضرب يقال كلم بكلم كلما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني ونحريك الميم فيهما (وهو
 الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للآثر الذي حصل في الجروح
 بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث ذملوهم بكمو مهموم ومثلهم واللام في قوله
 (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق
 وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (في النفوس) يعني نفوس السامعين فرحا
 وانبساطا ان كان طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعني كتأثيره في
 نفوس الجرح وحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون
 بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجلاء جمع جاهل
 قاله على ابن ابي طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم
 الشعراء في كلامه المعجز القديم قوله (والشعراء بفتحهم الفاوون) واذا كان الشاعر
 متبوع الفاوون فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى عنه
 هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل قاطلافة نشأ من عدم البلوغ
 (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اي الكلمة والكلام (في النفوس) اي
 نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحت) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما
 لا يكون سببا ومؤدى الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الالتئام لان ما كان سببا له وتعلق به الموة
 لا يلتزم (السان لها التئام) جمع سن بكسر السين المهملة وبمد هانوتن مشددة وهو الرمح
 القصير وانما سمي سنا القصير كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا
 او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) موصولة او موصوفة صاتها او صفتها قوله
 (جرح) بمحذف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذي يثبت الله اي
 بفتح الله (السان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللسان ان يريده معنى مجازى بعلاقة
 المصدرية والافهوا الجارحة يعني العضو المخصوص والمراد ههنا الصراع الثاني حيث
 قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام مالفظة ومقام كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين
 اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه فاذا يكون حاله فقال ليانه بالواو الاستينافيه
 (والكلم بكسر اللام) الجرح عن التام (جنس لاجمع) بدليل تصغير على كلم لان المفرد
 يصغر لاجمع وقال الرضى ليس الجرح عن التام من هذا النوع جملة لى التام بل هو جنس

الحاضرة في الدهن مطلقا
 اذ لا حضور للالفاظ
 المرتبة ولا لمساتها في
 الخارج او احتمال كون
 الاشارة الى نقوش
 الكتابة دون الالفاظ
 ودون معانيها ودون
 المركبة من الثلثة او
 الاثنين منها صرود لعدم
 صحة الاخبار عنها بانها
 فوائد والية الخلق على
 التحويا اعتبار كونه من
 قبيل نسبة المعبر بالاسم
 المعبر عنه غير مفيد لان
 الحاضر من النفوس لا
 يكون الا شخصا ومن
 الظاهر ان ليس المقصود
 وصف ذلك الشخص ولا
 تسميته بل وصف نوعه
 وتسمية النفس الكتابي
 الدال على تلك الالفاظ
 المخصوصة الموضوعة
 بازاء المعاني المخصوصة
 اهم من ان يكون ذلك
 الشخص او غيره مما
 يشارك في هذا المفهوم
 ولا ريب في انه لا وجود
 لهذا الكلام في الخارج
 فان قلت تقرر في محله ان
 الكلبي الطيبى موجود
 في الخارج بوجود افراد
 فيه فلنا قد نبهت على انه
 ليس كذلك مع انه تقرر
 ايضا انه لا يكون محسوسا
 وهو المطلوب (قوله
 فوائد) جمع فائدة وهي
 ما استمدت من علم او مال
 تقول منه فادته فائدة
 هكذا في الصحاح وهو
 المشهور فلما بين الجمهور

والجدي بالقصد اليه فما
 قيل من انه يجوز ان يريد
 بالفوائد الثواب من
 فاد المال للفلان اي ثبت له
 يعني هذا الامور ثابتة
 بعيدة عن الطلاق ليس
 كاي شيء قوله وايضا من
 الوفاء ضد الفدر يقال
 وفي بهمه وافي يعني
 وقيل من دلي بني وفيما
 على قول ثم وكثر
 ورجحه الفاضل على
 الاول وانت شيبان
 الاسر بالعكس لان
 المناسب بالمقام كون تلك
 الفوائد وايضا على تلك
 المشكلات فان هذا
 الوجه لا يدفع احتمال
 العذر الخلل بالعرض
 المسوق له الكلام مع انه
 لا سبيل اليه بحسب
 الظاهر (قوله للعلامة
 تاؤه للمبالغة وانما
 تخاشوا عن اطلاقه على
 اقتديحاته لمجرد احتمال
 توهم التأنيث قيل في
 وصف المص بالعلامة
 نظر لان هذا اللفظ انما
 يناسبها بين العلماء من
 جميع اقسام العلوم
 من العقلية والفلسفية
 وليس المص الا من
 العلماء في العلوم العقلية
 ولا يخفى ان امثال هذه
 السؤال في نظره
 اهتمامات مما يورث
 الانتصاح لدى الخاصة
 وان افادت التعظيم عند
 السامة مع اتا لام
 اختصاره على الغليات بل

وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الاعلى
 ما فوق الاثنين انتهى قوله (كسمر وعمرة) تنظير يعني كان عمر اجنس لاجمع وعمر ثباته
 واحدة كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحدة قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر
 تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لاجما بدليل (قوله تعالى اليه) اي جناب
 قدسه وعمل عرضه (يصعد) آفاقا (الكلم الطيب) اي العمل الصالح من الذكر
 والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر
 ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما
 سأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير
 الجمع قالتا ثبت او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييز الاحد عشر فان تمييزه مفرد
 منصوب لمساياتي تفصيله (وقيل هو جمع) فانه صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث
 قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق المشرة بلا قرينة وما دونها مع القرينة (حيث لا يقع)
 على شيء من الاشياء (الاعلى الثلاثة) وما فوقها كالجمع حيث لا يقع لاعلى وما فوقه
 (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعد احوال من فاعله الفعل المقدر تسميه حيث وقع على
 الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء
 بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم
 الطيب مأول ببعض الكلم) يعني مأول بمحذوف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه الطيب
 صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع
 لانه امره ان لا يدل على اصل مقنن (واللام فيها) اي في الكلمة (للجنس) واعلم ان
 اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستقراق ولام المهاد الحارجي ولام العهد
 الذهني اما الاول فايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خبير من المرأة
 يعني هذا الجنس خبير من ذلك الجنس والفرس خبير من الحمار واما الثاني فايدل على
 استقراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو (الانسان في خسر) واما الثالث فايدل
 على المجهود في الخارج نحو جاني رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فايدل على المجهود
 في الذهن نحو قول المولى لعيد ما دخل السوق واشترى اللحم حيث لا عهد في الخارج وهما
 اللام من القسم الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء
 (والتا للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة
 بينهما) اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس
 يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا
 منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة
 النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة
 ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة
 (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان

وصفا لنويا كما (قال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما قال
الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما ما فاقا لا تصف احدهما بالآخر (ويمكن)
اشاره باراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة في المرفقات لنبر الجنس خروج
عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهني فيوجب
جهالة المحدود الا ان يستبر التحين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على
الاستفراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (لفظ) في الاصل مصدر قله كضرب (في اللغة
الرمي) لانه (يقال) في اللغة (اكثر الفجرة ولفظت الثواة) مكان ربيت الثواة ولذا افسره
الشارح بقوله (اى رميها) اى الثواة وانما صرح بقوله اى رميها دفعا لما يشبههم ان
المقصود الرمي من الفم فقط مع ان الرمي بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال
لفظت الرمي الدقيق لان الاكل في قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم نوهم ان الرمي
المرتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول
شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فانه فسر به بقوله اى رميها مطلقا وفي الاصطلاح
صوت يستمد على التخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي
والاستدلال عليه بما يقال (نقل في عرف النحاة) اى في اصطلاحهم (ابتداء) منصوب
على الظرفية اى قبل جملة بمعنى المفعول كافي المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية
الى ما يتلفظ به الانسان يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله
ابتداء (جملة) اى جعل اللفظ (بمعنى المفعول كالحلق بمعنى المخلوق) وفي الرضى ثم
استعمل بمعنى المفعول وهو المراد هنا كقول بمعنى القول كما يقال الدنيار ضرب الامير
اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قيل نقل العام الى الخاص
لاناسبة العام الى العام لان المصدر جنس قبل الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة
الانسان فالتاسية لادنى ملازمة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة
الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله
ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما
يتلفظ به الانسان ملفوظة (حقيقة) اى يتلفظ به من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا
على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او خبرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة
وهذا التوجيه اولى تأمل (مهلا) منصوب على انه خير مقدم (لكان) اى كان ما يتلفظ به
الانسان مهلا (او موضوعا) المشهور في كلام النحاة مهلا كان او مستعملا او لم يعدل
عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المشتمل وكان المراد بالاستعمال ما
امكن استعماله وبالمهل مالم يمكن وبعد استعماله هذا ملاذكرة الشارح رحمه الله
هو الاولى لان التبادر بالاستعمال المستعمل بالفعل (مفردا) كان ما
يتلفظ به الانسان (او مركبا) ومثال (اللفظ الحقيقي) حال كونه موضوعا

له في القليات ايضا كما
يشبهه بعض ائمه (قوله
في المشرق والمغرب)
كتاية من جميع الارض
وحكنا صورة الافراد
والثنية ووجه الجملة
ظاهر فان الشمس عدة
مطالع وكذا حال المغرب
واما وجه الايتار على
غيره مما اشير اليه فهو
كونه اظهر دلالة على
المقصود وما قبل من انه
جمع المشرق والمغرب
لانه يرد بهما حقيقة
حتى يلزم تعددها الذي
يستدعيه صيغة الجمع بل
اراد البلد المشرق
والمغرب فيصح جمعها
بلاسمية ناقص كما ترى
قوله الشيخ ابن الحاجب
وصف العالم بالشيخ
ليس باعتبار السن بل
باعتباره بلوغا في العلم
والتفكير سواء كان
شيخا او شابا وما قيل
من ان المراد ذلك المعنى
اذا المشهور انه قل شابا
فيه امران احدهما عدم
حصة التعليل بذلك لما
عرفت من ان لا يدخل
للسن في هذا الوصف
والثاني انه عاش قريبا من
ثمانين سنة ومات حنف
انه قال ابن خلكان في
تاريخه ابو عمر وعثمان
ابن عمر بن ابي بكر
بن يونس الهروي ثم
المصري الفقيه المالكي
المعروف بابن الحاجب
الملك بمجال الدين

مفرد في الاسم (كريدو) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والركب اكتفاء بذكرهما
 كن وعن والى ومثل زيد قائم وعشر وغير ذلك من الركب الاسنادى وغيره (و)
 مثال اللفظ (الحكمى كالتوى) وهو ما كان مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جازا كما
 (فى) نحو (زيد ضرب) و (زيد ضارب) (او) وجوبا نحو (اضرب) امر او متكلما وحده
 وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تليل لعدم كون التوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف)
 يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحر فاجب
 التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت)
 من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعنى قطع عدم
 كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التليل حتى
 يكون احكام اللفظ مجرا على ذلك اللفظ الموضوع له لاعلى المنوى قوله وانما عبروا
 جواب دخل مقدار تقديره قوله ولم يوضع له لفظا غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى
 فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا
 عنه باستدارة لفظ المنفصل له) يعنى استمارا والضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من
 نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى فى اضرب (واجره اعليه احكام اللفظ)
 اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك (فكان)
 ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقية والمخدوف) من الفعل
 والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا وغيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى
 داخل تحت اللفظ الحقيقى لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى
 لان المخدوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان) يعنى عند اظهار المخدوف
 وعند التعليم سواء كان مخدوفا جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى
 نحو سقيا اى سق الله سقيا وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك
 احدا الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله فسمان كلام نفس قائم بذاته تعالى
 وكلام لفظى دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب
 ولا ترتيب ولا كلمات والالفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل فى اللفظ لانه
 مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصو الحروف ومخفوظ فى
 قلوبنا بالفاظه الخيلة مقرا بالسقيا بحرفه الملقوطة المسموعة مسموعا ذاتا غير حال فيها
 اى فى المصاحف والقلوب والالسن والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى بلفظ
 ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم الخيل ويكتب بتقوش واشكال موضوعه
 للحروف والدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم من
 كون حقيقة النار صوتا وحرفا فان اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقائد
 وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليأمل (داخلة فيه) اى فى اللفظ (ادعى) اى

كان والله حاجبا للامير
 عز الدين موسى الصلاحي
 وكان كرديا واشتغل
 ولده ابو عمر والمذكور
 بالفاخرة فى صفه
 بالقرآن الكريم ثم بالغة
 على مذهب الامام مالك
 رضى الله عنه بالريية
 والفراسة ويرعى فى علومه
 وايضا غاية الايقان ثم
 انتقل الى دمشق ودرس
 فى جامعها المالكي واكب
 الخلق من الاشتغال عليه
 والزم الدرس وتجرى
 الفنون وكان الاغلب
 عليه علم العربية وصنف
 مختصرا فى مذهب
 ومقدمة وجيزة فى
 النحو واخرى مثلها
 فى التصريف وشرح
 المتقدمين وصنف فى
 اصول الفقه وكل تصانيفه
 فى غاية الحسن والافادة
 وخالف النحاة فى مواضع
 واورده عليهم اشكالات
 والزمان تبعه الاجابة
 عنها وكان من احسن
 خلق الله ذهنا ثم عاد
 الى القاهرة واقام
 بها والناس ملازمون
 للاشتغال عليه وجاءه
 مرارا بسبب اداء
 شهادات وسأله عن
 مواضع فى الريية
 مشكلة فاجاب بابلغ
 اجابة بكون كثيرة
 وثبت تام ثم انتقل الى
 الاسكندرية للاقامة بها
 فلم تطل مدة هناك وتوفى
 ضاحى سنة ١٠٠٠

السادس والعشرون من
شوال سنة ست واربعمائة
وسنة رد في خراج باب
البحر بترية الشيخ
الصالح ابن أبي شامة
وكان مولده في اواخر
سنة سبعين وخمسائة
رحمه الله تعالى (قوله
تقدم الله بفقرائه) قوله
عمره في السيف انعمه
وانعمه عمدا اذا جعله
في عمده وهو غلاف
السيف وتقدمه الله
برحمته عمده بهد وتقدمت
فلانا سرت ما كان منه
وقطيته هكذا في الصحاح
ولا يخفى ان المعنى الاخير
النسب بالقران وهو
القول من الشارح قدس
سره ومن الايجابين
ليل في اشعار التشبيه
الشيخ بالسيف في حدة
الطبع وقطع المفصلات
(قوله لظمنها في سلك
القرير) النظم جمع الزلزل
في السلك ومنه نظم الشعر
على تشبيه الكلمات
بالقدر وبه استعارات
لانه شبه فوائده في الصفا
والنظام بالاكمل في صير
عنها بلفظ المشبه وهو
استعاره بالكناية ورايات
التظلم له تخيل لانه من
لوازم المشبه به وتوايه
وذكر السلك الذي يلايه
ترشيح واخافة السلك
الى التقدير وهو جبل
الشيء في قراره من قبيل
اضافة المشبه الى المشبه
ولا وجه للقول من ان

الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة في مصاحفنا
نقروها وتتألف من فصول فصول (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا
اي على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذات اصوات
وحروف وتركيب كالالسان فتكون داخلية في اللفظ كالفاظه (والحن) وهي كالملائكة
كقول من صاح على حرب ابن امية فقات من سيحته * وقبر حرب بمكمل قفر * وليس
قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلية في اللفظ والحاصل ان الالسان
والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في
الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الاربعة وهي) مبتدأ والجمل من حيث المجموع
خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض
زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقد وهو الحبل الذي يمتد في الاسبع ليكون تذكرة
لبعض الاشياء (والصب) بضم الثون وقبح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم الثون
ما وضع لمرفة الطريق اما في الماء وغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد
او غيرهما للاقباء وضده وغيرها (غير داخلية في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان
اصلا وغيره (مما يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلية في اللفظ) فلا حاجة الى قيد
يخرجها (اي الدوال الاربعة لان ما لم يكن داخلية في شيء لا يحتاج الى الاخراج لان
الاجراج بعد الدخول وكذا المثالها مثل ضرب الثقافة عند ركوب السلطان ليدل على
ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤال المقدور وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في
التذكير والتأنيث شرط وهما الخبر المذكور مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال
لفظ (ولم يقل لفظة) اثناء الدالة على الوحدة (لانه) اي المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو
قصد ما وادخل التام لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كمبد
الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجي بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبر
وان ارد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر)
من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة ويكون المفرد محتملا لاحتمالين بل
للاحتمالات الثلاثة في الاصراب والمعنى ايضا قد ذهب نفس السامع كل مذهب يمكن من ان
يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حال اعلم ان المطابقة بين المبتدأ
والخبر مشروطة بشرط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساراة
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة بما سرها (وضع) مبنى للمفعول ثابته
ما استتر فيه فالجمله في محل الرفع لانه صفة للفظ (الوضع تخصيص شيء بشيء) فالمصدر ههنا
مضاف الى المفعول والباء داخلية على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ الالفاظ
وبالشيء الثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازاما للمعنى وانما عبر بالشيء ليم غير اللفظ (بحيث) اي في

جعل التقرير على الحمل
على الأفراد بلغة في مباح
الكتاب قوله وسط
التقرير في الصحاح
السط الحيط الذي مادام
فيه القرز والا فهو
سلك في تشبيه التحرير
بالسط ايما الى انه
لا يفارق الودائع التي
هي كالدرر قوله للوك
الزعر الذي يمزعها
وعزاة لذلك لا يكاد
يوجد فهو عزير الظاهر
المتبادر من وصفه بذلك
وصفه بالقطنة الواقعة
والبصرة النفاذة فان
مثالها الكبريت الاحمر
بل كما اعز واندر قوله
لهذا الجمع والتأليف انما
جمع بينهما مناسبة الجمع
بين التقرير والتحرير
فكان الاول ناظر الى
الاول والثاني الى الثاني
فلا يرد ما قيل من ان
الاول ترك الجمع لانه
لا فائدة فيه الاخراج
الفقرتين عن المساواة
قوله كالملة الغائبة ما تقدم
في التصور وتأخر في
الوجود وضيء الدين
وان كان متقدما في
التصور لكنه لم يتأخر
في الوجود ليس بشئ
لانهم قالوا الملة اما ان
تكون داخلية في الملوك
او خارجة عنه فان كانت
الاولى فاما ان يكون
الملوك بها بالفعل او
بالقول فعمل الاول تكون
على صورة وعلى الثاني

مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الثاني الاول فهم منه اى من اطلاق الشيء
الاول الشيء الثاني كما في الالفاظ ينير قرينة (او احسن مبنى) للمفعول
المراد باحسن البصر ليحسن مقابله مع اطلاق لا علم لان الحواس الظاهرة
خمس حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشيء الاول فهم منه)
اى من احساس الشيء الاول (الشيء الثاني) ينير قرينة كما في المحسوسات في الدوال
الاربع قوله اطلق او احسن تنازع في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية الاول
عند الكونية وسبأ في تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي كالحيوان فانه
وضع لقولك جسم تام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي كالانسان فانه موضوع
للحيوان ان الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع الشخص او
لشخص معين (قيل) مبنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى
عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم معناه) اى معنى الحرف (متى
اطلق) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا ابتداء اذا اطلق من والانتها اذا اطلق الى وغير
ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضمنية) مثلا ان يضم اليه
المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظه من وحده ابل اذا
ضمت الى السير والبصرة (وواجب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله
(متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اطلاقا صحيحا) لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف
الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكما له ان يكون صحيحا يفهم من الشيء الثاني
(واطلاق الحرف) بلا ضم ضمنية غير صحيح ولا يبعد ان يقال (في جواب هذا الاعتراض
ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى
الذين وصفوا بالبالغة وهم اهل الحل والعقد (في محاوراتهم) اى في مخاطباتهم العرفية
(وبيان مقاصدهم) مبنى بيان ما في ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال
(فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف في تصحيحه ليكون جامعا حتى لا
يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيها لقوله
ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشاوش رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يتغير
الحجب الاولى ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى به الى هنا
كلامه والصواب ان يقال المراد يفهم الشيء عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من
الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع
الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع
اللفظ تفصيلا من غير ضمنية (المعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى)
اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد مبنى المعنى ما يصحبه القصد (ما يقصد) مبنى
للمفعول (شئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لفة (المتعلق) من معنى مبنى مثل روى روى (اسر

مكان) او اسم زمان يكون (معنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاءً لمذكوره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر مبعي يعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر مبعي الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرى بالاسم مفعول من غير نقل اصله معنى كرمى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم اقبلت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بخذف الياء الاولى اكتفاءً بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة التون فتحة وقلت الياء الفازيادة التحفة لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الا لف والتون فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدا لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ قال شئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المستف ان يقول لفظ وضع لمجرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالوارد الاستثنائية بقوله (ولما كان) المعنى مأخوذاً فى الوضع) يعنى داخلاً فيه لما صرحت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والثنى الثانى هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذات غير جائز (فذكر المعنى بعده) لى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريد) اى على ائتراح المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذاً فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا بقوله تعالى اللهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امرضى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهمات) جمع مهملة وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديروين والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذلك اخ بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والاقفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهمات والالفاظ الدالة (وضع) وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعلل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل على وجود الالفاظ وراءه (دقيقت حروف الهجاء) فتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل (ق و ن و ص) (الموضوعة لقروض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان كن وثلاثة كالى واربعة مثل افضل ود حرج وخمسة مثل ج ج ح برش

مادية وان كانت الثابتة فلا تخلوا من ان تكون مؤثرة في وجود المعلول اولى مؤثرة المؤثر فيه اولا هذا ولا ذاك فالاولى الفاعلية والثانى الفاعلية والحارج من ذلك الاسرى اما وجودى او عدى فالاولى هى الضرر الطوالاات والثانى ارتفاع الموانع وجعلها من فحة الفاعلية ولذا حصروا الملل الناقصة فى الاربع ومن المعلوم انه مؤثر فى مؤثره الخارج فى وجود تلك الموانع فيصدق عليه لمرتب الفاعلية سلطنا اشتراط تأخر وجود الفاعلية لكن لاسم انه ملة محب ذاته بل بحسب وصفه القائم وهو محصيه ذلك الفن ولا يخفى انه مقدم فى التصور وتأخر فى الوجود على انه قدس سره لم يقل بانه ملة بل شبهه بها فى كونه سببا باعنا لهذا الامر الجليل الثانى والملة الفاعلية فى نفس الامر وضوان الله تعالى المستول وغفراته المأمول بقصد تسميم النعم كابدل (قوله نعمه الله وسائر البتة من اصحاب التعميل قوله وهو حسى ولم الوكيل عطف على جلة وهو حسى والمخصوص مخذوف او على حسى وحده لتضمنه معنى

فيكون ثانيا وثلاثيا ورباعيا وخاسيا فيكون بضع فلا في الثلاثي والرابعي وبعضها
في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثانيا كذومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمر ورباعيا
نحو جعفر وعقرب وخاسيا مثل جحمرش وبضعه حرفا مثل فيحصل من هذه الاقسام
كلام اسنادي او غيره ولا اجل هذا الترض وضمت حروف الهجاء يلزم من هذا ان
تكون موضوعا للمعنى وبقيت داخلية في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شيء وان
لم يكن فيها تخصيص شيء بشئ (لا يازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله المعنى
اذ وضعها الترض التركيب لا يازاء المعنى) لما عرفت آتفا (فان قلت) اورد هذا السؤال
بالفاء ابدا لبيان السؤال فاشي عاصي وانشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره
اذا كانت الكلمة انما وضع المعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع
بعض الالفاظ بآراء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بآراء لفظ زيد مثلا وهو لفظ
آخر والفعل فانه لفظ وضع بآراء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بآراء لفظه من
(فكيف) اي فعلي اي حال واي وصف (يصدق عليه) اي على ذلك البعض (انه) اي ذلك
البعض (وضع المعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع بشئ مفرد ليدخل فيه ما
وضع اللفظ آخر وما وضع المعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف
جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعني المعنى ما يكون
مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اي ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به
القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم
يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد
وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (او غيره) عطف على قوله لفظا
والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو
الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها وما نفا عن دخول غيرها فيه (فان
قلت) اورد ايضا بالفاء السابق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب
السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا
او غيره فان قلت توقفت في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد
فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشأ جواب السؤال الاول كما قلنا
وللإيضاح الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر
فان يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد للمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بآراء
الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بآراء لفظ مركب وهو قوله زيد
قائم واقام زيد (والجملة) قائما ايضا وضعت بآراء لفظ مركب كالثالين المذكورين وكذا
الكلام في الاضافة قائما مفردة اللفظ وضمت بآراء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

يعني والمقصود ح
هو الضمير المتقدم وهذه
الباردة متعارفة فيا بين
ارباب المطول والنقول
مذكورة في تصانيفهم
منلفقات بالقبول وقد
اعترض الثنائيات في
شرح التلخيص بان الجملة
الثانية انشائية فلا تعطف
على الاولى الاخبارية
وكذا على جزئها المتضمن
لمعنى الفعل لانه خبر
ايضا واجاب الشريف
بوجهين احدهما انه يجوز
ان يقدر مبتدأ في المطفوف
بقرينة المطفوف عليه اي
هو ثم الوكيل فيكون
من قبيل عطف اخبارية
على اخرى مثلها واثنيهما
دعوى جوازه بشهادة
عز على الله قالوا احسبنا الله
ونعم الوكيل والاحسن
في الجواب هو ان ليس
المراد بالجملة المطفوف
عليها الاخبار عنه تعالى
بانه كاف بل انشاء التوكيل
كما يشعر به اداء التكلم (قوله
لم يصدق مبنى على ما هو
المشهور والمستفاد من
بعض الفروع لها
مشبهة على خطبة ايضا
حيث اشتمل على شرحها
فلعله الحقها بعد انتشار
النسخ (قوله من حيث
انه كتابه قيد لتحقيق
وجه التخيل فان هذا
الكتاب بحسب الحقيقة
احسن الكتب المعولة
في الاعراب لكن خيل
لمصلحة كسر النفس

افضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على
المصنف ان يقول لفظ وضع لى بلا قيد الا فراد فيدخل حيث يشاء فيه ما وضع لى سوا ما كان
ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بارزها
بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور
خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله
(مركبة) خبره قلنا معنى هذه الالفاظ حال كونها مقيدة الى معانيها الموضوعه مركبة لدلالة
جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الان هذه الالفاظ (بالقياس الى الالفاظها
الموضوعه بارزها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لى مفرد والحاصل انها معان
مفردة لانه لا يبدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة مالم سبق (وقد اجيب)
الحجيب هو صاحب الوافية من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو
انه قد وضع بعض الالفاظ بارزاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد
وضع بعض الكلمات المفردة بارزاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس
منا) اى فى نفس تعريف الكلمة بالالفاظ كافى السؤال الاول والكلمات كافى
السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب
للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بارزاء لفظ آخر مفردا) بناء على
السؤال الاول (كان اد مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بارزاء
مفهوم كلى افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كل لفظ الاسم) فان لفظ الاسم
موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا وغيره
(والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاعل مثل ضرب ويضرب واضرب او
ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاعل (والحرف) فان لفظ
الحرف موضوع للمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاعل
مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره (والحرف) فان لفظ الخبر موضوع
لمفهوم كلى وهو ما تضمن كثرين بالاستناد وافراد هذا المفهوم الفاعل والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك) اى المخاطب منصف الذى كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب
بان هنا لفظا موضوعا بارزاء مفهوم كلى افراده الفاعل (منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاعل مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصل الذى اريد به
لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجى
واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ مخصوصة مثل زيد هو
(او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما)
بمعنى حال كونه عاما فان هو متلا موضوع لكل قاتب تقدم ذكره لفظا ومعنى ارحم

ان امره ليس بمشابه
آثار السلف حتى يكون
على اسلوبها ومصادقه
المثل السائر ثبت العرش
ثم اقتضى لها قيل لى
الشراح بهذا التخييل
تخييل المعنى نقصان
كتاب هذا التركيب مخالف
صريح عبارته بل هو
وجه غير ما ذكره
وتوضيحه بان يقال ان
المقام داع الى كسر
النفس لفظية التعجب
بهذا التأليف الذى لم
يسبقه احد بمثله فاراد
بترك تخيلية على الخطبة
المشتملة على ذكر الحمد
والصلوة لتلك المصلحة
والا وجه عندي ان
يحمل ذلك على كسر
النفس الذى هو اعل
المراتب فانهم انما
يستصون جملة جزأ
لا يمتثلون به فاشاء بعدم
التصديق لها الى انها
مجهالة لا يمتثل بها وان
كان عظيم القدر فى نفس
الامر وما قيل من انه
مركب الحمد اقتضاه على
ما تضمنه التسمية من
اظهار صفات الكمال
الذى هو الحمد حقيقة
لزوم الاختصار المطلوب
في هذا الفن انما يصح
ان لو كانت النسخ متفقة
على اثبات التسمية
وليس كذلك (قوله)
وبدا كان دأب المصنفين
ان يذكر والليل التزويج
فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانما موضوع المتكلم فتكون الفاظ عامة
وانما قال وان كان عام يعني قيده بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ما ليس الوضع فيه
عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها
خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص).
فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون
المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة
مفردة او مركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى
مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما
والزيدون هم (مفرد) اسم مفرد من افراد (وهو) اي قوله مفرد (اما مجرور) لفظا
وواقع (على انه صفة لمضي) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قائمه به مثل قولك
سارت رجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سباني حقيقته (ومناه) اي
معنى المفرد (حينئذ) اي حين كونه صفة لمضي (ما) اي مفرد (لا يدل جزؤ لفظه على جزئه)
اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاي واليائي
والدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاي لا يدل
على الحيوان والياء على الناطق والدال على الشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع
قولك الحيوان الناطق مع الشخص ويقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف
او في الاعراب متعلق بقوله يوههم (انه يوههم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع) يعني هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل
وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه (وليس الامر كذلك)
يعني ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى
اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد انصف بالتركيب وان لم
يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان انصف المعنى بالافراد
والتركيب عاما هو بعد الوضع) كما قلنا آتانا مل ولا نفعل واذا كان في هذا التوصيف
حصول الابهام المذكور (فنبني ان يرتكيب) يعني للمفعول لان الارتكيب قد يحكي متعديا
يقال ارتكيب زيد الامر (فيه) اي في دفع الابهام (نحو) اي تكلم بالحجازية قال يجوز
زيد اذا تكلم بالحجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصف للمعنا من قبل وضع اللفظ بازاء
بحاز آ باعتبار انصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكيب في مثل من قتل قتيلا) اي في قوله
عليه السلام يوم بدر وقت القتال محريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى * يا ايها النبي
حرض المؤمنين على القتال * من قتل قتيلا قله سلبه الاشتهاد في قوله قتيلا سمي به
بحاز القرية بالقتل باعتبار ما يقول اليه ويسمى هذا عجازا اوليا وعجازا مرسلات ومثل
قوله تعالى اتي اراني اعصر خرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونها
موضوع العلم وتعرف
النحو ليكون الطالب
هل يصبره وان يذكرها
الفرع من النحو ليزداد
رغبة المتعلمين والمص
ذكر الاول واعرض عن
الاخير لان كتابه للمص
الذي لا يكون تحصيله
الا قسريا فلا يشغله في
التحصيل البصرة ولا
ما يوجب الرقة هكذا
قبل وهو خط صريح
وغلط تبسيع فان المتعب
قبل الصروع في المقصود
انما هو تعيين موضوع
العلم اعني التصديق
بموضوعه والمذكور
ههنا هو التصريف المقيد
للتصور فقط وهو من
جمله المقصود وكيف
يمكن ان يرتاب في ذلك
وفدين في عمله ان تصور
الموضوع من المبادئ
المصدودة من اجزاء
العلوم ومن اراد بيان
الموضوع على ما هو المتعب
قبل الصروع الداخلة في
اجزاء المقدمة الحاجة
من المقصود ان قال
موضوع هذا الفن هذا
ثم شرع فبيان انه ماذا
قد ظهر لك ان المص لم
يتعرض لبيان موضوع
العلم كما انه لم يتعرض
لتعريفه وبيان غايته
وذلك لا مكان الصروع
بدون هذه الامور وقد
ذكرنا في صرح الشمسية
وجه ما اشهر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه)
 اى معنى اللفظ المفرد (حيث) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما)
 اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ
 فيكون حيث للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ايسر جملة
 بل مفرد (ولا بد حيث) اى حين لا يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة)
 اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به يبلغ لا يظن بان يخلوا اختياره هذه الخصوصية
 عن نكتة وسبب (فى اراد) متعلق بالبيان قوله فى اراد مصدر متعدي الى مفعولين
 مضاف الى احدهما وهو قوله زاحد الوصفين والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل
 متروك تقديره فى اراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر
 مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بماعطف واحد والحال
 انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لغير مفرد على ما هو الاصل
 لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال
 لفظ وضع لغير افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى
 الاراد المذكور (التنبيه) بالصفة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع
 مقدم عليه (حيث اى) مبنى للمفعول (ب) الجار والجرور نائبه (بصفة المضى)
 لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بمخلاف الافراد)
 وانما تقدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاهم تقدم الافراد على الوضع ولانه
 اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون
 صفة للفظ على ما هو خلافه ولتذهب نفس الناظر فى تمرغه كل مذهب يمكن ولانه
 لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستزاد الافراد الوضع دون العكس
 وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلمساكن الوصف الوضع
 معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى
 ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا ورده بما لا استينافى لان رسم الخط
 لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يحز قال هذا توهم بقوله وامانصبه (وان لم
 يساعد رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط
 اذا كان المنسوب غير ممنوع عنه التوين يكتب تنوينه على صورة الالف وهما كذلك
 الا انه لم يكتب تنوينه على صور الالف فحيث لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب
 (فلى انه حال) الفاء جواب اما والجار والجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما
 عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحيث يكون مينا لهية الفاعل فيوافق
 رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المضى)
 ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذالحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الصروع فى كل
 علم يتوقف على معرفة
 هذه الامور واما ذكره
 القائل فى تعليل الاعراض
 لا يلقى بشئ سوى
 الاعراض قوله وقدم
 يعنى لنها مقدمة عليه
 بالطبع فلزم التقديم
 بالوضع لئلا يخالف
 الوضع بالطبع فان
 المحلصين يعدون تلك
 الخافعة من قوة الخطأ
 ومعنى التقديم بالطبع
 هو ان يكون الشئ بحيث
 يحتاج اليه الاخر ولا
 يكون هو علة له كالواحد
 بالنسبة الى الاثنين ولا
 يخفى ان الكلمة والكلام
 كذلك فانه لا يوجد ما لم
 توجد مع ان وجودها
 لا يستلزم وجوده والا
 لزم من كل كلمة كلام
 وانه باطل قوله بعض
 الشعراء نقل من الكاثر
 روى انه قال قاله امير
 المؤمنين على ابن ابي
 طالب رضى الله عنه ثم
 قال الناقل ولم يبلغ ذلك
 الفارح ولو بلغه لم يرض
 بان يمر عنه بعض
 الشعراء ولا يخفى على
 المتتبع انه افترى عليه
 كذبا فانه رح صرح
 نفسه بان قاله من
 الشعراء حيث لا يكاد
 الشاعر جراحات السنن
 الخ (قوله عن بعض
 تأخير) بما للناظر بلفظ
 البعض ايضا لا بدم
 اختصاص التأثير بما

يورث الالم فاقبل من
ان مطلق التأثير في
النفس جاز في الانفاط
باعتبار تأثيراتها الحسنة
والسيئة لكن قول
الشارح وقد عبر آه
يدل على انه اراد التأثير
بأحداث الالم ليس كما
يبنى (قوله حيث لا يقع
الاعلى الثلث والجنس
حقه ان يقع على القليل
والكثير كالماء والسيل
(قوله بأول بعض الكلم
قبل يمكن رد شاهد
الجنس من غير حاجة
الى مثل هذا التأويل
بان يقال ان لام التعريف
يطل منها الجمع فلما
بطل منها معنى الجمعية
لم يؤثر لعمته ثم قيل
وكيف لا يكون معنى
الجمعية هنا متروكة ولو
كانت بالية لزم ان
لا يصعد الكلمة الطيبة
الواحدة ما لم تصر جماعة
من الكلم وكلاما
باطل اما الاول فلان
بنى ذلك كون الالم
لتعريف الماهية كما ذهب
اليه جماعة في قولك والله
لا تزوج النساء اولا
يلبس الثياب والخل على
هذا المعنى مما يباه به جازالة
التفريط بل لا سبيل اليه
بحسب الظاهر ايضا واما
الثاني فلان لازم الجمع
المعرف بلام الجنس
والاستتراق المحكوم
عليه بنى هو ان لا
شي من افراده يخرجها

ما سابقا لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وجوب تقديم الحال على صاحبه
اذا كان نكرة مشروطا بعدم كون صاحبه مجرورا (قانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبنى لهية الفاعل او المفعول والمعنى
ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان
المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر
مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن
سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لتمامه زمانا وههنا الوضع
مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه
صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان انوا والحال (مقدما على الافراد بحسب الذات)
متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان
ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع
(مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع
بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين
(وهذا القدر) يعنى المقارنة في الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية
الذاتية ولا تفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات
لا بالزمان وهو لا يتنافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه
حالا من المعنى لان يكون صفة له لما سبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء
كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير
الثنى حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير
مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر
مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير
للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى يقيد الافراد (عن
حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما يمد كلمة واحدة لشدة امتزاج
احدها بالآخره سواء كان الجزء الاول منه حرقا (مثل الرجل) او جزءا الثاني
منه حرقا (و) هو مثل (قائمة وبصرى واماها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى
(كما) بيان لقوله واماها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير الجزر يرجع الى ما قبل
قوله مما يدل (على جزم معناه) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال
وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل الى المثال باعتبار المذكور
(يعد) فعل مبنى للمفعول ناسبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور
(لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول
فان لقوله يعد لان المعد قد يستمد الى مفعولين قلل عد الاغنام ثمة (ويرب) تلك الامثال

عطف على بعد قد ذكر الضمير باعتبار المذكور (بأعراب واحد) الانسب بالمقام
 بقرينة قوله لفظه واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لأعراب لاصفة له وان ينبو
 ما يقابله من قوله مع انه معرب بأعرابين فيكون المعنى انه بأعراب مجموع اللفظين بأعراب
 لفظ واحد كذا في المحشى واجب بأعراب مثل الرجل على ضرب من المساحة
 لأجرانه مجرى الكلمة الواحدة (وبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال
 كونه (علما) المراد كتركيب اضافى سواء كانت اضافته مضموية مثل عبدالله او لفظية
 مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع
 انه) اى مثل عبدالله علما (معرب بأعرابين) وهو ظاهر واجب عنه بان الأعرابين
 كانا فى الأصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلبية صارا كلمة واحدة وبقي
 على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموع علمها واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه
 لا يدرك باحد جزئيه ولا نجزه لفظه لا يدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار
 اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء
 المهملة او ضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالعرض) من تدوين
 (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصل من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من
 حيث الأعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة و اى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب
 ان يجعل اللفظان المعربان بأعرابين ككتبت وان لم يبدل جزؤها على جزء مضاهيا واللفظان
 المعربان بأعراب واحد كلمة وان دل جزؤها على جزء مضاهيا (انه) اى الحال والشان
 (لو كان الامر) اى الحال ملايسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخل فيه وعبد الله
 علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب الفصل)
 وهو من فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق
 باورد (حيث قال) هى اللفظة التى على معنى مفرد بالوضع وهى جنس تحت انواع ثلاثة
 الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته
 فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء
 فى جوابه على ما سياتى تحقيقه (عبد الله علما خرج عنه) اى عن تعريف الفصل بقوله
 اللفظة فانه لا يقال له لفظه واحدة لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصح
 ان يتكلم به مرة واحدة مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشري ومن
 اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومتقول ومثجل فالمفرد مثل زيد
 والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جملاهما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف
 اليه كعبد مضاف وامرى القيس والكنى حيث جعل المركب لاضافى اسمين (وبقى مثل
 قائمة وبصرى مما بعد لشدت الامتراج لفظه واحدة داخل فيه) اى فى تعريف الفصل لانه
 قال له لفظه واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فاللازم
 هنا ان كل كلمة موصوفة
 بذلك صاعدة اليه تعالى
 لانها لا تصمد لطية مالم
 تصر جماعة كالايخفى فان
 قلت لا حاجة الى هذا
 البيان لان المستلزم
 بهذا الآية لا يقولون
 بجمعية الكلم قلنا نعم الا
 انهم يعرفون بصد
 اطلاقها الاعلى ما فوق
 الاثنين (قوله ولا منافاة
 دفع لما توهم من تحقق
 المناقاة بين تاء الوحدة
 ولام الجنس الدال على
 الكثرة ولا سبيل الى
 هذا التوهم بل دخول
 لام الجنس اذا التاء لفرق
 بين الواحد والكثير
 وعدم استمالها مجردة
 هنا فى التعليل ليس
 بحسب الوضع بل هو طار
 بعده واللاهون الى
 جمعية لا يقولون بدخولها
 على صيغة الجمع بل يدونها
 منه نفس الكلمة على
 قياس سائر المفردات
 والجموع فاقبل من ان
 توهم المناقاة بعد دخول
 اللام لانه من ضيق
 العطن وان وقع الى الان
 لم يغير من ذوى النطق
 لان المناقاة بين صيغة
 الكلم والتاء لازمة من
 مفسدة التأمل وتحقق
 ذلك على وجهين وجهها
 السؤال والجواب هو
 ان الجنس على ضربين
 احدهما استقرار الجنس
 وهو الذى يحسن فيه

وبصري (قيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد دلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرج به) مثل قائمة (تركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انصب كما عرفت) في قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولولا ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدرو هو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذها فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة فلماذا ذكر الوضع في تعريف المصنف او الاستغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشاوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كاسبق تخصيص شئ بشئ متى اطلقوا احسن الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فلمن من هذا العلم ان توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بالعكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (ففى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع في شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آتفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يعنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (بعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا لكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لا مكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ دبر) وانما قال لفظ دبر لتلاينهم انه دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال الخشخاش اختار لفظا مبهلا لتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم الالفاظ بسمع دبر لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهوره ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار المجرد بالتمثيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة فلا استدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن الالفاظ مرثيا استدلتنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا

لفظ كقوله تعالى ان الانسان لى خسرو هذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه بغير الكثرة لا يقلل فعل هذا لا يصح ان يقال كل لفظه ولا ممرة خبر من جرادة بقصد العموم لان الثانى للوحدة هو الكثرة يعنى الكل لا يعنى كل واحد والثانى مهية الجنس من غير دلالة اللفظ على التلا ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقل كما في قوله تعالى ان اكله الدب وهذا النوع منه الجنس لثاني بينه وبين الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ولا يتراب في ان المقصود هنا هو الثانى لان الحد انما يذكر ليان مهية الشئ لا ليان استغراقه قوله يمكن حملها على المهدود ذلك بان المهدود لا بد وان يكون حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وانت خبير بان مدلول الكلمة هل هذا هو المسمى بهذا اللفظة والمهدود فيما بين النعاة من جهة افراد هذا المدلول لضرورة ان الكلمة التحوية بعض منه وقد اشار الشارح بصفة الامكان الى ضحه لان المتبر انما غاب في التصار يسيرا الى المعية من حيث هي في قوله ان

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر الالفاظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهمة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى اللفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اى منقسمة) اقسام الكل الى جزئياته كاقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا اقسام الكل الى الجزء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزبد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السككجيين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفسر وابل وتريد ما يدخل تحت كل كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكل خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقسم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لأنها) متعلق بمفهوم الكل وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما طرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون متنازعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فى) (الفاء جواب لما كونها جملة اسمية) (اما) (من صحتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدا محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف الخبر اى دلالتها قائمة ومثله قولك زيدا ما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح

نقل لا يقال ان اللفظ يحى فى اللغة بمعنى التكلم قال فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فلا حاجة الى ارنكاب النقل وهذا ما اختاره الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملقوط به لانا نقول ان المفهوم من كلام الصحاح وغيره من كتب اللغة انه فى الاصل بمعنى الرى وكون لفظت بالكلام بمعنى تكلمت به مبنى على هذا الاصل الا يرى ان معناه الرى من القوم واما الشيخ الرضى فافراد بالمصدر التكلم بل الرى مطلقا لكن فى كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملقوط به على ما قاله الفاضل الفريسي عليك بالاحسان الضبط حتى تأمن من وورطات اصحاب الخواشي قوله واللفظ الحقيقى قيل لا يضى انه وضع اللفظ لا يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالسواب فاللفظ به الحقيقى وذلك السؤال شديد الهم الا ان يقال مبناء فوهم التسميم الى الحقيقى والحكمى داخلها نقل اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل المتقول اليه المتلفظ به فالتسميم

خارج عنه مطلقا فلا
 فرق بين اللفظ الحقيقي
 واللفظ الحقيقي (قوله)
 اذ ليس من مقولة الحرف
 والصوت اى هو موجود
 لا يدل عليه باللفظ
 الموضوع له التألف من
 الحرف والصوت كما هو
 شأن اللفظ في الحقيقة
 وما قبل من انه اراد به
 انه ليس بوجود اصلا
 بل اعتبارى بعض ليس
 بصحيح لان الذى مالم
 يصر موجودا باحد
 الوجودين لا يكون متوينا
 ولا يلزم ان يكون من
 احدى المقولات العشر
 كما توهم لاختصاصها
 بالوجودات الخارجية
 ومن الاوهام ما قبل من
 ان اللفظ الحكيم يكون
 واجبا نازعا واخرى
 ممكنة جسيما او عرضيا
 فثارة يكون من مقولة
 الصوت وذلك اذ ارجع
 الضمير الى الصوت ثم
 قيل فاحفظه فانه ما خفى
 على غير حتى قال بعض
 الفضلاء لا ادري من اى
 مقولة هو فليت قول
 بلفه وبطلانه ليس لما
 قيل من ان النعامة جعلوا
 المستكن جزاء الكلام
 وفعلا وسرفوا الى غير
 ذلك من الاحكام وما
 ذكره من واجب ويمكن
 انما هو مدلول ذلك
 الاسم الاعتبارى
 المستكن الحكيم ولم
 يجعل النعامة الامور

الفاضل اختار الثاني لان افضل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالصدر
 في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (في نفسها)
 الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن
 (اى في نفس الكلمة) اى في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لفة او مجازا
 (المراد يكون المعنى في نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه)
 اى على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة)
 يعنى بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى
 من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستمانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل
 ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلالة) اى المعنى (بالمفهومية)
 يعنى لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها
 الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل
 ولما كان المعطوف في الحكم المعطوف عليه او رد هذا الكلام على ما كان في المعطوف
 عليه (على معنى) كائن (في نفسها) (من صفتها ان) (تدل) لان المعطف ببطل
 ان كان المعطوف عليه متنيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المتنى يكون اثباتا
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام
 كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستمانة هذه الكلمة
 من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم
 (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى في الانضمام عن التكلم
 (وسبغى) تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها
 او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم)
 (الثاني) او رد القسم حيث جعله موصوفا لقوله اثنان بقرينة كونه قسما للكلمة
 (وهو) اى القسم الثاني (ملا يبدل على معنى) كائن (في نفسها) (الحرف)
 الجملة مسأفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثاني
 فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى
 لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر
 ولان الشروع في البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه
 تقسيم ولذا اخره لبيان ولا نه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان في الوجود
 شرف كذا في الهندى مثاله كائن (كن والى قائمها) كئنان ولكن (تحتاجان في الدلالة اى
 دلالة كل واحد منهما (على معنيهما اعنى) ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء
 الى) انضمام (كلمة اخرى) اليها لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث لو لم
 يكن الانضمام لم يفهم معناها وتلك الكلمة كائنة (كالبعرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة

الحارجة جزء الكلام
نفسه من وجهين
احدهما ان الدلالة صفة
قائمة باللفظ واذا لم يثبت
للمنوى لفظ موسوع لم
يكن له مدلول وثانيهما
ان مدلول الشيء سواء
كان دلالة عليه بالمطابقة
او بالتضمن لا يكون
خارجا عنه بالضرورة
بل لوجوده اخر احدا
ان جمع هذا الامور
من الواجب وغيره
متساوية الاقدام في
رجوع الضمائر اليها
فان المراد بها الالفاظ
مع قطع النظر عن الامور
التي وضعت بازائها
تلك الالفاظ فلا يتصور
كونه تارة من مقولة
الجوهر واخرى من
مقولة العرض وثانيها
انه منقوض بالامر
والتي سواء كان
مستوفيا بذكر الامور
والتي ام لا فانه لا
يتصور في هذه الصور
ما اتي به من الامور لان
مبناها رجوع الضمير
وهو غير متصور ههنا
وثالثها ان الكلام في بيان
اللفظ الحكيم وهذه
الامور الفاظ حقيقة
وراجعها ان الراجع الى
احد هذه الامور هو
لفظ المنفصل كما اعترف
به نفسه حيث قال اذا
رجع الضمير وهو لفظ
حقيقي مستعار للتعبير عن
هذا المنوى المبوق

الى من والكوفة الى الى الكائنين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
هذا القسم) الذي لا يدل على معنى في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل يحتاج
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمي (لان الحرف
في اللفظ) اي معناه اللغوي (الطرف) والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب
(وهو في طرف اي جانب) يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية
فاستمر افظ المشبهة للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشاع في
قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة الشبيه
(مقابل) صفة لجانب (للأسم والفعل حيث يقعان) اي يقع كل واحد منهما
(عمدة) ومقصودا (في الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه
ويسمى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه
بل انما يقوم بغيره يعني بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اي الحرف (لا يقع
عمدة فيه) اي لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم
معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستمر) في حد الاسم ان الاسم يكون
مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا
ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اي القسم الاول (ما)
اي كلمة (بدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس مادل (اما) (من صفتها) اي صفة القسم
الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقرن) مبتدأ مؤخر
والجمله خبر الاول مأول بمحذوف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق
او بتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اي معناه يشير الى ان ارجاع
الضمير ههنا من قبل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها في الفهم) اي فهم
المعنى المدلول عليه (عنها) اي عن القسم الاول (ياحد الازمنة الثلاثة) (جمع زمن كمثل
وامثلة الثلاثة بصفة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتي تحقيقه في بحث
اسماء العدد وفي الهندي المراد بالاقتران الاقتران الموضوعي فلا يرد على عكسه نحو عسى
ونعم وبئس وما احسن زيدا ما يخرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيئات
وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما اقترن بالعارض (اغنى) بالازمنة الثلاثة
(الماضي والحال والمستقبل) الحال ما انت فيه في زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه
والاستقبال ما تأخر عنه (اي حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اي عن
القسم الاول (فهم احدا الازمنة الثلاثة ايضا) اي كيف فهم ذلك المعنى (مقارنا) يعني حال
كون احدا الازمنة مقارنا (له) اي لتلك المعنى لاقبله ولا يبدئه بل الشرط ان يفهم المعنى
مقارنا لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اي من صفة القسم الاول (ان)
(لا) (مقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) اي عن القسم الاول (مع احد

له الكلام وليس بمنى
واعلم ان ما ذكرناه
في هذا المقام من وجوه
الاطلاق اعما هو بالنظر
الى كون الراد بالنوى
هو المذكور من اللفظ
كافي في الواجب وضع
شيء كذا وما اذا اراد
القائل به الوجود
في الخارج كما اذا قلت في
حق جوهر بين يديك
اشترى بكذا فوجه الرد
ما قلناه من قبلنا وما
فطننا من الرد عليه كان
مبنيا على ظاهر اللفظ
المدلول ولو اتى بلفظ
اخر مكانه لسم من
الاعتراض ثم نقول جميع
ذلك من قبيل البحث
الخارج عن التحقيق
اما التحقيق فهو انه
لا ريب في ان النوى ليس
من الوجودات الخارجية
وان المقولات العشر
تخص بها لا تشعها
الى غيرها فلا يتصور
اندراجها فيها كما لا يخفى
هذا ان الماضيان
فاستصباحا و بين
الاخر قوله وكلمات الله
تعالى انما يضل كلام الله
احترازا عن ذهاب
الوهم الى الكلام النفسى
الا لى الاحدى الذات
فانه قائم به منزلة عن
الحروف والاصوات
وتحقيقا لكون المراد
بالبان كلام اللفظى
الحاصل من جنس
الاصوات والحروف

الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثاني) (وهو) اى القسم الثاني (ما)
اى كلمة (بدل على معنى) كائن (في نفسها) اى في نفس ما دل على الكلمة او نفس القسم الثاني
يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى في الفهم عنها
(باحدا لازمة الثلاثة) (الاسم) (وهو ما اخوذ من السمو) بكسر السين او ضمها
عند البصريين من سماء مثل غزايقز وسموا على وزن قوا حذفوا الواو واعتباطا
ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل
فجى بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية (وهو) اى السمو (المعروف)
لغة لان العرب قول كل ما علاك فهو سماء وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم
الذى معناه المعلو مجازا (لاستعلاءه على اخويه) الفعل والحرف فالخاضع ان هذا القسم شبه
بالمعنى الذى هو المعلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كافي الحرف (حيث يتركب منه) اى من
هذا القسم (وحده) حال من ان ضمير الجرور في مثله مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل
يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما واحدا (الكلام) لما عرفت وستعرف
(قيل) هو ما اخوذ (من الوسم) من وسم بسم سمة ووسما مثل وعد بعد عدة ووعدا هكذا
عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمي هذا القسم
الاسم (لانه علامة على مسماء) واسمه عندهم وسم حذفوا الواو تبع الفعلة فجى بهمزة ليتمكن
الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة (بدل على معنى في نفسها) اى في نفس
ما دل او في نفس القسم الاول (مقترن) في الفهم عن القسم الاول (باحدا لازمة الثلاثة)
(الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لضمه) اى لضم الفعل او القسم الاول
(الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر هنا مضاف الى فاعله وناسب مفعوله وهو
من قبيل تسمية الدابة باسم المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا
الحصر يعنى حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقل اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام
حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
وحصر استقراء وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتبع قسم آخر كحصر الاضافة
المضمونة في الانواع الثلاثة اللامية واليانية والظرفية وحصر جملى وهو الذى يكون بحمل
الجاعل كالحصر خلق الانسان في العناصر الاربية وكالحصر الكل في اجزائه (وقد علم)
الواو للمعطف سواء على جوا زحذف المعطوف عليه يعنى قديين وقد علم فحينئذ يكون من
تنازع الفعلين وسببى لهنا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لملاقة الجزئية
بينهما المدح الدليل المذكور او ترجيا لطالين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون
تعريف الاقسام ولفظ قد للمقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في
الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلمة (بذلك) اسما هم
مبهم للإشارة واللام عوض عن هاء التثنية ولهذا يجمع بينهما والكاف للمخاطب انما

وضع المظهر موضع المضمرة على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار
اسم الإشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التحسين في الذهن واختار كلمة البعد مقام
هذا التعظيم كما في قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اي بوجه حصر الكلمة) اي بدليل
انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة) التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم
يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من اليانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها
(اي من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار
الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحققة بكلمة (اي بوجه الحصر) اي بدليل انحصار
الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول
مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اي علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة
بقريته كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقريته اولا (بل
تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة
اخرى في الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقريته كونه ايضا قسما
يعني نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقريته قوله اما ان تدل على
معنى كائن في نفسها (لكنه) اي الا ان المعنى المدلول عليه (مقترون) في الفهم
(باحد الازمنة الثلاثة) وضما بقريته قوله والا اول اما ان يقتن باحد الازمنة الثلاثة
(و) ان (الاسم كلمة) بقريته كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها)
بقريته قوله اما ان تدل على معنى الح (غير مقترون) اما مجرور على انه صفة بعد
صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ
محذوف اي هو غير مقترون وضما (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر
ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كان الحيوان
جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلاثة) كانه مشترك بين الانسان
وغیره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة
لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورد
بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم للمشر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال
مصدر بالفاء المفيدة لتمييزها الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف)
كلمة تدل على معنى الا انه (يمتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقبال في الدلالة)
على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا
انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل
يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل
على ابتداء الفاعل الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل
على معنى الا انه (يمتاز عن الحرف بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن الحرف

وهو المتعارف عند العامة
والقراء والاصوليين
والفقهاء والاطلاق كلام
الله عليه ليس لجردانه
ذال على كلامه القديم
حتى لو كان مخترع هذه
الالفاظ غير الله تعالى
لكان هذا الاطلاق
بجمله بل لانه اختصا
اخره تعالى وهو انه
اختره بان اوجد
الاشكال في القوم
المحفوظ قوله تعالى بل
هو قرآن مجيد في لوح
محفوظ والاصوات في
لسانك لقوله تعالى
انه نقول رسول كريم
وهو اسم له لا يصح من
حيث تعيين المحل فيكون
واحد بالتوهم ويكون
ما يفرضه التفسير اي
قارئ كان نفس كلامه
تعالى (قوله) فلا حاجة
قال الرضي احتراز بقوله
لفظ عن الخط والفقد
والنصب والاشارة
فانها ربما دلت بالوضع
هل معنى مفرد وليس
بكلمات ولما كان هنا
مغلطة ان يقال ان الجنس
لا يكون للاختصاص
دفعه بقوله ويموز
الاختراز بالجنس ايضا
اذا كان اخص منه ان يصل
بوجه وهو هنا كذلك
لان الموضوع للمعنى
المفرد قد يكون لفظا وقد
يكون والتأخر اراد
رد ذلك وان كانت
البيان قاصرة في الافادة

بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز
 (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه
 مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها
 في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك في كونه
 كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على المعنى لما
 عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران)
 يعني ان الاسم مشترك الفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى
 المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعل) بحد كونه الكلمة جنسا
 مشتركين هذه الاقسام الثلاثة وامتناع كل واحد منها عن اخويه بفضله المخصوص
 له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده)
 اي لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اي
 غير الافراد (فيه) اي في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها بميزة
 عما عداها (وليس المراد) اي مراد المصنف (بالحد ههنا) في قوله وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها (الا المعروف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه
 يعني عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للباب
 لمنع الناس والدواب من الباب وفي المعرف هو ما يبين ماهية الشيء يعني الحد قول
 دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (وقد در المصنف)
 الدر مضاف الى الفاعل مبتدا والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتي له زيادة
 تحقيق والمراد به هنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالين حيث لم يهمل في التعليم
 والتأليف جانب الذكي ولا النقي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احدهما راعى
 الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة
 (في ضمن دليل الحصر) رعاية الجانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ما هو المشار
 اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل
 بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على
 البقين وبكلمة البعد (عليها) اي على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن
 دليل الحصر (بقوله) وقد علم بذلك (الح) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم
 بالاشارة الا انه يتيقظ بالنبه ويدرك ما فيه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اي بمحدود
 الاقسام المذكورة (فيها) اي في المقام والمحل الذي يأتي (بعد) الفراغ من
 احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة
 حيث قال في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
 الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية الجانب النقي لان النقي لباوته لم يفهم من الكلام

اذ لا تائق القيام الاحتياج
 بعد ذكر اللفظ الى قيد
 يخرج دوال عن الحد
 ولا احتمال لهذا التوهم
 حتى يتم يدفعه لكنه
 غير وارد لان الاصل
 في الحدود ان يكون
 الجنس صادقا على كل
 ما يصدق عليه الفصل
 بدون العكس وقد
 عرفت ان تلك الدوال
 موضوعة لمعنى مفرد
 فان المعنى المفرد مالا
 يستفاد جزؤه من جزئه
 ما يدل عليه كما ستعرفه
 وهي كذلك وليست
 بكليات ولواني بما كان
 المذكور من فصل
 داخلا في الجنس لكن
 يلزم على هذا عدم مطابقة
 الحد للمحدود لبقاء
 ما ليس منه داخلا فيه
 فنقصوا الى شيء يصلح
 للجنسية باعتبار كونه
 شاملا للكلمة وغيرها
 من المهملات والمركبات
 ويخرج به عن الحد ما هو
 داخل فيه خارج
 عن المحدود وذلك
 هو اللفظ فوضعوه موضع
 الجنس ومن ذلك تبين
 ان ما ذكره البيضاوي
 في المختصر من ان الكلمة
 ما وضع مفردا ليس كما
 ينبغي وان ما قيل في
 شرحه من ان الدوال
 الاربع خارجة بالوضع
 اذ الافراد ليس بمستقيم
 واحتمال كون ما عبارة
 من اللفظ لاسيلا اليه

ما هو المقصود الا بالتصریح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له لافعال
الثلاثة الاشارة والتية والتصریح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفي بعض
النسخ الطبايع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع
كرجل ورجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر
والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما
عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبداء الحركة مطلقا سواء كان لها
شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة والمراد
ههنا منها المقول من باب ذكر المحل واردة الخال فمضى مراتب الطبايع تفاوت المقول
لان المقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى **و** واما
يتذكر اولوا الالباب **ي** معنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم فيهم بالاشارة بحجوة
عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتية وبعضهم لكمال
غياوة لا يفهم بالتية بعد الاشارة ولكنه يتقبط بالتصریح والتفصيل لانه كالتام الاصم
لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام
وبين بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة المناسبة الجزئية والكلمة بينهما ليكون فصلا
بعد فصل وباي باب فقال (الكلام) اللام فيه الجنس كان اللام في الكلمة للجنس
ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولا م الحقيقة ولا م الطبيعة كذا في الهوادي (في اللغة
ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال (قبلا) فحينئذ يكون زيد او ضرب او
ان من الاسم والفعل والحروف كلاما (كان او كبيرا) لغة (وفي اصطلاح النحاة) عطف
على قوله في اللغة باعادة الجار (ما تضمن) آرتضمن على تركيب لان التضمن احضر
لاستفاته عن صلة من لانه لو قال تركيب لا احتاج ان يقال من كتبت ولصدقه على اضرب
اصرا حقيقة دون تركيب (اي لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفه لانه خبر
والتكبير في الخبر اصل ولان التكبير في التمرينات انصب لكونه جنسا (كثنتين حقيقة)
مثل زيد قائم زيد (او حكما) او الاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيق مهمل دوز
مقلوب زيد والعكس مثل زيد قام اليوم وزيد اوجم قائم فاقسام ثلثة والقياس ان تكون
اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الفاعلين
وفي الهندي الاولى تركيب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد في تعريفها وايضا تركيب
احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين رأسا بان يقول الكلام ما تركيب بالاسناد بخلاف
تضمن انتهى كلامه اقول ان ما قاله المصنف هو الاولى لان المقابلة في التمرينات والحدود
غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حيث يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جارا أمثله زيد ضرب او واجبا مثل
وغير ذلك (اي تكون كل واحدة منهما) (من الكلمتين حقيقة او حكما) (في ضمنه) فالضمير

حدا ونحوه بناء على
فريضة شهرة كون الكلمة
من قسم اللفظ ناش من
عدم العلم باحوال
المرقات وشراطها
قوله لانه لم يقصد الوحدة
قال المص في الايضاح
رادا على قول صاحب
المفصل لفظه ان اراد بها
اقل ما يطلق عليه اللفظ
كضربة فساد لان اقله
حرف واحد وان اراد
عدا مخصوصا ينسب اليه
فليس مشعرا به وان
اراد معنى اللفظ كان اللفظ
اولي للاختصار ورفع
الاحتمال هذا كلامه وعلى
هذا كان الانسب ان
يقول اذنا بفساد
لصد الوحدة ولله
اراد التية على صحة هذا
القصدي فان من يدعي
ان عباده هنا ليس
كلمة واحدة يحتاج الى التاء
لاخراج مثله جدا ولا
براد غير وارد لظهور
ان المراد هو الخبر لكن
مع زيادة فائدة وهي
ان لا يمكن التلطف به
مرتين باعتبار وضع
من الارض اذ الوهم
لا يذهب الى احتمال
اخر عند الاحاطة بنام
التعريف (قوله مع
كون اللفظ احصرا وايضا
وصفه احصرا وصفها
ولم يأت بهذه العبارة
لكن الاولى (قوله تخصيص
شيء بغيره) قليل الاول
تعيين شيء لشيء يظهر

لملق لمنى بقوله وضع
ولملا يجه انه ان اريد
بتخصيص شئ بشئ
جعل المنى مخصوصا
بالموضع خرج وضع اللفظ
المرادف وان اريد
جعل اللفظ مخصوصا
بالمنى خرج وضع المشترك
ولا يخفى انه لا وجه
لكلا الوجهين اما الاول
فلان لملقى لمنى بوضع
كما لا يظهر على تفسير
الصارح لا يظهر على
هذا التفسير ايضا فان
الوضع على كلا التفسيرين
لم يكن محتاجا الى قوله
لانته داخل فيه ولا يخلص
من ذلك الا بان يفسر
لوضع بصوغ لفظ وهذا
مع كونه على خلاف
المشهور من اصطلاحهم
لا يكون ذكره للاحتراز
بل ليطبق به قوله لمنى
واما الثاني فللمنى اللفظ
المرادف من حيث انه
الموضع هذا المرادف
لا يوجد في المرادف
الاخر وعلى هذا قياس
المشترك فانه بحسب كل
وضع يختص بمعنى واحد
وسقف على رجحان
مختاره قدس سره فيها
بعبده قوله ولا يبعد
قبل يمكن ان يقال لم
يترأى الجيب الاول ايضا
قبلا زائدا بل اكتفى
بالبادء من الاملاق
وهو دعوى لا سبيل
اليها جدا لم قيل ترد
على الوجهين تعيين الجواز

اضرب الجبرود راجع الى الموصول اذا كان الكلام في الاصطلاح من تضمن كلمتين بالاستناد
توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم
مثلا ايضا فانما هذا لزم التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاصل التفصيلية المشعرة للتمييز والتفريق
بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك التخصيص
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد
قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاستناد فيكون هذا المجموع متضمنا
بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط
او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد واحد هو المتضمن بالفتح او قائم فقط في
ضمن زيد قائم كان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان
الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا يمكن من القائلين اذا علمت هذا الفرق
(فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء
(بالاستناد) (اى تضمننا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى
ال اخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن تضمن معنى الحصول والى انها للسببية
وان اللام عوض من المضاف اليه والمضى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى
مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك زيد قائم والمنطلق
زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاستناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى
في الكلام الجبرى والطبي والانشائي وفي الرضى المراد بالاستناد الاستناد فى الحال كما
في قولك قام زيد وزيد قائم او فى الاصل ليشمل الاستناد الذى فى الكلام الانشائي
نحو بعيت واشتريت والطبي هل انت قائم وليتك او لملك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب
وفى المتكلم كاضرب ونضرب ونضرب الى هنا كلامه (والاستناد) فى اللغة الاضافة
من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن
صراف وهو النافعة المحركة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت
الاولى والثانية مثل قائم زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الى الكلمة (الاخرى
بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتمدى الى المفعولين يعنى يفيد
تلك النسبة (المخاطب فائدة ثامة) كل من كان بمعنى اعلم يتمدى الى مفعول واحد فالمنى
يستفيد المخاطب منها فائدة ثامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من
لفظ الموصوفة جنس (تساو) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر
مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة
(والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها للمنى شرط
وفيه لا يوجد الواضع للمنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة

التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيدو) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثلا ضرب زيدو) مؤنث مثل (ضربت هندو) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امر (مثل اضرب) نهي (مثل لا تضرب) فان كل واحد منهما (اي من الامر والنهي) او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلاً من احدهما مملوطة) يعني الاولى كلة حقيقة (والاخرى) والثانية (منوية) كلة حكما (وبينهما) اي بين الكلمتين اللتين احدهما كلة حقيقة والاخرى كلة حكما (اسناد) يعني نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد) المحاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلاً من الاسناد فيصدق الكلام ايضا له كما صدق الحمد على شيء صدق الحمد ودواضعا على ذلك الشيء قوله (وحيث كانت الكلمتان) تمليل مقدم لقوله دخل وانما قدم للتاثير الى العلتان اعني قوله وحيث الخ وقوله لا آتي فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اي الكلمتان (كلاً من حقيقة او حكما دخل في التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلاً من حقيقة او على العكس او الاولى كلة حقيقة والثانية كلة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم) او جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه) او حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سياتي في حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتقاده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقبلا وابوه مبتدأ مؤخر او على كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر مبتدأ الذي قبلها وسبأ في لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كقبرس وافر اس (فيها) اي في الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه قصيص الفاعل يعني الذي يقوم به لا يفرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد وليس (ودخل فيه) اي في الكلام او تعريف الكلام الذي جزؤا الاولى في حكم الكلمة والثاني كلة حقيقة (ايضا) كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلة حكما والاولة كلة حقيقة (مثل جسق مهمل) ودير مقولوب زيد مع ان المستداليه فيهما (اي في هذين المثالين) مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلة حكما (فانه) اي المستداليه اليه فيهما (في حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا اللفظ لا تعيين اي لفظ جسق مهمل

لمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان في محاورتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد هذا الوضع ولا يعني ان هذا قرينة بلا صرية اذ الشارح لمفسر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص ومن الذين انه غير صادق على الوضع المجازي فلا يرد على شيء من ذلك والعجب من القائل انه اعترض على الشارح او لا يترك ما هو الاولى يعني التعريف بالتعيين ثم اعترض عليه قائلا بان تعريف الوضع بالتعيين فاسد فوقع في حيز بيض (قوله اسم مكان بمعنى المقصد قبل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه مناسبة يصح ان يتقبل اسم ان بين المفعول والنظر عليه ثم قبل والجواب عنه احداهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان هذا وانت خبير بان المقصود الافادة هو انه اذا كان المعنى ما يقصد جئ

ولفظ ديزمقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مستندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمنه كتيبتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كتيبتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كتيبتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب الفصل) يعني بخلاف ما يصح ان يطلق عليه الكلام عند صاحب الفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كتيبتين) حقيقة او حكما (استندت احديهما) اي احدي الكلمتين (الي) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون اسناد احدي الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اي هذا التعريف (صرح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرها (خارجة عنه) اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب الفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب الفصل (ثم اعلم) يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب الفصل (ان صاحب الفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب الباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والحلوس وليت واسد يعني الترادف هو ما يصح ان يطلق احدا للفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اي مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اي يميل الى ترادفهما لان انظر اذا تمدي بالي يكون بمعنى الميل لانه قال نظر اليه اي مال اليه (فانه) اي المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا قسره بقوله (ولم يقيد) اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لتقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فلم من اطلاقه لانه لا فرق بينهما عند ايضا (ومن جملة) اي من جعل الكلام من المرفين (اخص من الجملة قيده) اي قد لا اسناد (به) اي بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اي حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

يجوز ان يكون اسم مكان استعمل في معنى المفعول وليس المسمى ان كل اسم مكان من حيث انه اسم مكان يصح ان يكون بمعنى المفعول حتى يرد ما زعمه واردا كيف وهذا محال في جميع الصور واذا عرفت ان جوابه المفعول مع ما نفع عليه ليس مما بلغت اليه (قوله مبني على تجریده عنه وكونه بمعنى التخصيص فقط ولا بعد ذلك بل هو الموافق للمشهور المستعمل بين الجمهور حتى صار بمنزلة الحقيقة العرفية فالهم يقولون هذا موضوع لكذا وان كانا داخلين تحت مفهومه الاصل فان قلت فعل هذا يكون الوضع مجردا عن اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به في هذا الوضع وبما قررناه تبين بطلان ما قيل من ان المصنف انما استعمل الوضع في جزء معناه على سبيل التجوز وان كان المقام مقام التعريف لاحتياج تقيد المعنى بالافراد فالمراد لا يكون قيد الالتماع كالايضاح (قوله الموضوعه لغرض التركيب لم يتعلق بهذه العبارة نظر من قال انه اراد بقوله خرجت

بالجربة لان الانشائية على ما سيجي لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا)
 كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التي لتي الجنس والجملة في هذه المواضع في
 محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون في محل الرفع كخبر باب
 كان وخبر ما ولا المشتبهين بليس والمفعول الثاني في باب حسبت وفي هذه المواضع
 يكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (او اوصافا) فهي في هذه المواضع
 تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا
 لغيره يعني يكون الاسناد فيها مقصودا اصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها
 غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت
 صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها
 مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا
 لذاته فلا يمتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الخواشي) هي
 جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزبادا الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد
 بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه
 (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للمهد (وحيث) اي حين كون المراد هكذا
 (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جملة اخص
 من الجملة فحيث يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير
 عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد
 الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكره من الجملة
 والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينكس انتهى
 (ولا يتأتى) (اي لا يحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان
 يلزم الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر المألوم واردة اللازم (ذلك) (اي الكلام)
 لانه واصطلاح هذه التفسير هو المناسب للمقام وجملة على التضمن والاسناد بعيد
 عن المرام كذا في حاشية المعاصم لانه قبل فيه اي ما تضمن او اضمن او الاسناد الاصلى
 اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم
 اتحاد الطرفين والمطروق لان الطرفين خاص والمطروق عام والظاهر الانسب بالمقام
 ان يجعل في معنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين (الافى) (ضمن)
 (اسمين) بحذف المضاف (احدهما سند والاخر مستداليه) اذ لا يتأتى الكلام من كل
 اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل مثل رويد وويله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما
 مستدا والاخر مستداليه مثل رجل وفرس وزيد وعمر وقاعد وقائم وذلك لانه لم
 يصح حل احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون
 احدهما مستدا والاخر مستداليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما

المهمات الغضبية المهمة
 التي هي في قوة الجزئية
 عند اهل البزان بقرينة
 قوله وبقت حروف
 الهجاء لانها ايضا مهمات
 ثم ان القائل وهم انه
 اذا جرد الوضع عن
 المعنى لا يخرج به مثل
 جسق وديز لانه من
 تلفظ به وقد سبق
 بيان مثل هذا الوهم
 من ذلك القائل على ان
 هذا القائل قد اخطأ
 في دعوى وجوب كون
 الافراد قيما للمعنى كيف
 والثابت كونه قيما
 للفظ كما شئت عليه
 وان مبناه نوه تفسير
 الشارح الوضع بالتصين
 دون التخصيص على
 انه لو كان عرفه به
 لماورد ايضا اذ المهم
 ما لم يعلق به غرض
 وتعيين اصلا وهذا في
 غاية الظهور ولكن من
 لم يجعل الله له نورا فانه
 من نور ثم انه لا ينبغي
 ان يشوهم ان كثيرا
 من حروف الهجاء
 كهمزة الاستفهام وبعض
 حروف العاطفة والجملة
 لا يخرج بقوله لاني فلا
 يصح الحكم بخروج
 جميع حروف الهجاء
 بهذا القيد لان هذه
 الحروف ليست داخلة
 تحت حروف الهجاء
 الموضوع لغيره
 التركيب كما هو الظاهر
 (قوله فان قلت قد وضع

مسند والآخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده باعتداده على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (او في) (ضمن) عطف على قوله في اسمين وهما منفصلة حقيقة بمعنى مائة الجمع والخلق كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (و فعل) (مسند) لانه كالاتي الكلام من كل اسم وفعل ولا يتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (في بعض النسخ او في فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل مقدمه في الذكر قوله (فان التركيب) تحليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كافي تقسيم الكلمة فان التركيب (الثاني) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثي الى الثلاثة والرابعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية (العقل) يعني بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذ الميراث (ثلاثة) مبتدأ متخلص بالوصف وهو قوله (منها) لان من اليبانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) يدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقديره هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا انه ميراث التركيب لانه ان روعي فبنتهي الى تسعة اقسام لاقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن الين) خبر مقدم وجواب لما سأل ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن الين الواضع الغير الخفي (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لا بدله) اي الاسناد (من مسندو مسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدي تلك الكلمتين مسند والآخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين متبينين هما المسند والمسند اليه كان الاضافة امر نسبي الا بين لا يحصل المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في شيء من الاشياء (الا في اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه) (او في اسم) مسند اليه (وقيل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين: في فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ولما تبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لاقبال كان الاولى قد وضع بعض الكلمات ليوضح فساد التصريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مبنى السؤال عدم صدقه المرفوع على المرفوع بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة وصفا على موصوفه ولا يخفى ان الموضوع هو اللفظ دون الكلمة (قوله) المعنى ما يتعلق به المقصد قبله انه اراد مفهوم ما يتعلق به المقصد بههنا فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد بهي وهو اخص مما يتعلق به المقصد و اراد صدق ما يتعلق به المقصد على معنى صدق الاسم على الاخص لا يلزم من كونه اهم من اللفظ كون المعنى اهم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اهم من الغرس كون الانسان اهم منه ولا يخفى على ذي فطنة ان المفهوم المتبادر من قولنا ما يتعلق به المقصد هو ما يقصد بهي ليس الاسم انه قد سبق تشبيهه بذلك فلا وجه لبلا شق التردد و اقول بانه يمكن ان يقال اراد الاول واللام في المقصد للعهد الخارجي فيؤول الى المقصد بهي ولا ينبغي ان يتوهم انه لو اتى

الى الاسناد وهو محتاج الى المسند والمسدالي وهما لا يوجدان الى في اسمين اوفى فعل
واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين
منها تولد ههنا سؤال وهو ان قال حال القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية
فاجاب عنه بما لا يستغنى عنه قوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد
فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنس فعل وحرف اسم وحرف (ففي الحرف
والحرف كلاهما) اى المسند والمسداليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله
(مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم الظرف المفوع على
متعلقه مع ان حقه التأخير عنه لا يحصر وذلك لان فقد المسند والمسداليه معان حصر
ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا
عن ان يكون مسند او مسداليه لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه
(وفي الفعل والفعل و) في (الفعل والحرف المسداليه مفقود) اما في الفعل والحرف فلما
صرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا
او مسندا اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند
اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما صرفت (وفي الاسم والحرف احدهما)
اى المسند والمسداليه (مفقودان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لا يكون
مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم (فالمسداليه مفقود) لما صرفت ان الحرف لا يكون
مسندا ولا مسداليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسداليه (وان كان)
الاسم (مسداليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على
الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد
(فالمسد مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر
الكلام في القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال واراد على قول المصنف
ولا يتأتى ذلك الخبثى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من
الحرف وهو حرف النداء والاسم المادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد في الكلام الحرف
والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف
والاسم الا انه (بتقدير ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المتأدى في شئ من الكلام بل
الكلام ليس الا في الفعل والفاعل المقدرين فلما قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من)
تركيب الحرف والاسم (كاذب اليه المبرد) (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل)
المقدر (والاسم القدى هو المتوى في ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من
تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة
لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب الالف والنشر

بتفسير السابق لكان
احسن لظهور ما فيه
من حجة التكرار
ثم فيه اشكال وهو ان
الغنى اذا كان ما يتعلق
به المقصد يلزم ان يكون
حروف الهجاء موضوعة
بازاء المعنى اذ لا يخفى
ان التركيب مقصود بها
وحله لا يخفى على ذوى
البصائر (قوله) وهو
اعم من ان يكون لفظا
او غير قبل ان هذه
القضية طبيعية والطبيعية
لا تنتج كبرى الشكل
الاول الا ان يقال اني انتاج
الطبيعية في كبرى الشكل
الاول نى كلية الانتاج
اذ المختبر عند الميزانين
الامور الكلية والانتاج
في هذا المقام بين كافي
قولنا الانسان حيوان
ناطق والحيوان الناطق
كله وليس كما زعمه
لان هذا يدعى لا يصح
اعتباره كذلك ولا
يرد بان هذه القضية
مهملة وليست بطبيعية
اذ الطبيعة هي القضية
التي لا تصلح لان تقصد
كلية وجزئية وما نحن
فيه صالح لكل منهما
الامرئ اتقول في اثبات
المطلوب على وفق ما
ذكره قدس سره
الغنى ما يتعلق به المقصد
وكل ما يتعلق به المقصد
اعم من ان يكون لفظا
او غيره لذلك ونسب
الغنى ح وما استدله
على تحوير جعل الطبيعة
كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) معرفة بالام المهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد معرفة يكون الثانى عين
 الاول غالباً لم يطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد
 باب وفصلاً بعد فصل وفى الرضى لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان
 يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدامصرحاً ولا
 المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتبني فقط الى هنا كلامه (مادل) انما
 اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل
 من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اي كلمة دلّت)
 (على معنى) (كان) (فى نفسه) (اي فى نفسه مادل) يعنى ان الضمير البارز راجع الى ما لا
 الى الاسم والاثوقف معرفة المرفع على معرفة المرفوع ويلزم الدور وذا بطل (يعنى
 الكلمة فتذكر) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر
 وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل نفسه كناية عن
 الكلمة وراجع اليها وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضوعين ليطابق مرجعه لان
 تطابق الضمير والراجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكر الضمير
 فى الموضوعين (بناء) خبره ووصف بالصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر
 بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضر وبه اى مبنى (على افظ. الموصول) لان
 لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة وواشار فى التفسير الاول
 وهما الى الثانى (قال المصنف فى الايضاح شرح المفضل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل
 كلام المصنف باسره وفيه نظرون وجه النظر هناك فن اراده فليرجع اليه قوله فى الايضاح
 قيده باحتراز عن غيره (الضمير فيما دل على معنى فى نفسه) يعنى الضمير المحرور (رجع الى
 معنى) الى الال الموصول حينئذ يكون الضمير موافقاً لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اي
 مادل على معنى) كان (باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتبار اى فى نفس المعنى
 (وبالنظر) عطف على قوله باعتبار (اليه) اى الى المعنى (نفسه لا باعتبار امر خارج عنه)
 اى لا يدل على معنى كان باعتبار امر خارج عن المعنى فالضماير المحرورة راجعة الى المعنى
 مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كان (كقوله الدار) اى هذه الدار (فى نفسها)
 اى باعتبار ذاتي نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معدودة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها
 (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم متلا قوله الدار مبتدأ وفى نفسها صفتها حكمها
 مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اي لا)
 اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة
 من الجامع او كون جيرانها صالحاء او كونها قريبة من الحمام وغير ذلك بل يكون حكمها
 كذا باعتبار وما جد فى ذاتها ومقامها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او
 لكون الضمير المحرور فى نفسه راجعاً الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى

لانهم يعمونه من الضماير
 الكاذبة وان كان
 صادما فى نفسه لا يقال
 ان القائل لم يراع قواعد
 القول حتى يحكم بطلان
 هذا التجوز لان اثبات
 المطلوب بانناجيه من
 احدى الاشكال راجع
 الى تلك القواعد (قوله)
 مفردة اى معان فان
 جزء لفظ الجملة لا يدل
 على جزء زبد قائم غايه
 الاصطانه يلزم ان يكون
 شئ واحد باعتبار
 مدلوليه مفردا وباعتبار
 دلالة تركيبه ولا
 محذور فيه بل هو
 هو المطلوب (قوله)
 ههنا اى فى صورة ما
 اورد من الاشكالين
 هذا ما هو الظاهر الا ان
 نقضه الاقبيلى يستدعى
 تسم الصورة كما سطره
 (قوله) هذا الحكم
 منقوض بامثال الضماير
 تحقيق اقسام يتوقف
 على بيان مقدمة وهو
 ان واضعها واضع مختلفة
 فوضع جوامع الفاظها
 متخالفة ووضعها لغة
 العرب ركب من
 الحروف مفردات الا
 لفاظ بفرادات المعاني
 اما ان يكون الوضع
 تاما والموضوع له تاما
 كصامة التكرات او
 يكون الوضع تاما
 والموضوع له خاصا
 كالضمرات والموصولات
 واسمه الاشارات واسمه

كان في نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كان في غيره اى حاصل في غيره) اى غير المعنى او غير مادل (اذ) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متلته) يجوز فتح اللام وكسر ها وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتبار) اى باعتبار المعنى (في نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف في الايضاح (ومحموله) اى محصل كلام المصنف في الايضاح ونتيجته (ما ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف في حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر مبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى في نفسه وفي غيره كان كما ان لفظة مازائدة والكاف للتشبيه والمشبّه به مدخولها والمشبّه الكلام المرتب عليه من كون المعنى في نفسه وفي غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من نعمة الاول (في الخارج) المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كان في الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالجوانات والاشجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت وصرح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاغراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجوهر قبيح وبصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح عن حيث وجوده لان حيث المرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته في محله كونه محكما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره في عدم كون كل واحد منهما محكما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) او كما ان الموجود الخارجى قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (مقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ما هو في الذهن (هو) اى ذلك المقول في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادراك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر لقوله هو (في ذاته) لاني ذات غيره (يصلح) اى ذلك المقول المذكور قصدا الملحوظ في ذاته (ان يحكم عليه) لان يحكم (به) كالاغصان الثابتة عن الحس البصرى اذا احتلتها

الافعال واما الافعال والحروف وبعض الظروف كانت وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحروف والسر في ذلك ان معنى هذه الحروف غير مستقلة سواء كانت تمام الموضوع له كصان الحروف او بعضه كافي الافعال والاسماء المحكية وغير ذلك لكونها خصوصيات تحتها لا يشاركها شئ حتى يوضع له كوضع اسماء الاجناس واما يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجنسية والشخصية لنقول ان اراد المجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يرد عليه ما اورده الشارح وان اراد بيان مادي الاشكالين فقط فلا يرد عليه شئ (قوله) ما لا يدل جزء لفظه على جزئه قيل هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدال الاربعة والظاهر انه كذلك اذا لم يونس بل لم يسع وصف الدوال الاربعة ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعات اذ لم يوصف اللفظ الدال باللبس او العقل بشئ فالخلق التعريف معنى على الاحمال

العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التماسح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بهامثل نوع من الحيوان تماسح يسكن في التيل (و) في الذهن (مقول هو) اى ذلك المقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى التغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (و آله) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آله وسيا (للملاحظة غيره) يعنى للملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حاله ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المقول الذهني ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمقول الذهني المدرك تبعا الذى يكون آله للملاحظة غيره (فلا يصلح لثنى منهما) اى من المحكوم عليه به تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آله للملاحظة لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالوجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثاله فقال بالقاء التى قيد التفصيل (فلا ابتداء) القاء للتفصيل والايضاح بين المئين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائر عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظها) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولوية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءني زيدا راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجارية متعلق بقوله لاحظها (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بمذخر (في ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى نفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك في حد ذاته لا في حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ في حد ذاته (تقل متعلقة) فتح اللام المتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور في قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

ومنى على الاختلال والتمريف الصحيح مالا يدل جزء لفظه الموضوع على جزءه وهذا وهم منه ناشى من لفظ اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو هو وليس كذلك بل باعتبار كونه دالا وهو ظاهر فكل دال لا يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه فهو مورد سواء كان لفظا او غيره اذا عرفت هذا فنقول لا مجال لاخذ الوضع في تعريف الفرد سواء كان بحسب الاصل كما عرفته او بحسب ما يقتضيه المقام كما نحن فيه اما الاول فلما سبق ولما الثاني فلسبق ذكر الوضع (قوله) وبه فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه وبرهان كونه سفة اللفظ وقيل لا يستبعد كونه مجازا بطريق الاول على ما في الحديث سيما اذا شتمنا الله الشيخ الرضى ان الافراد سفة المعنى عند النحاة وانما هو سفة اللفظ عند المتطمين ولا يخفى على من ينظر في كتابه انه ما قال يكون الافراد سفة للمعنى عند النحاة بل التصريح على الرد على المصنف وتزيف كونه سفة للمعنى قال المشهور في اصطلاح اهل المطلق جبل الفرد والمركب

من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملائما (بهذا الاعتبار) اى اعتبار
ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى
ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصد او بالذات فح (لا حاجة في الدلالة)
في دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة
اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالنفى مسلوبا عنه النفي
بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الانحياز في
تدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء
العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم)
اى يقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا في نفس
الكلمة الدالة عليه) اى في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك
المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية
فحينئذ يصلح ان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم بما يدل على الذات مثل زيد ورجل
وفرس يصلح ان يحكم به ان كان بما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد
كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك
المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل
ليس له دلالة على الذات حتى يصلح ان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالاته
على الحدث والنسبة يصلح لا يكون محكوما عليه ابدا فيكون مستندا دائما على ما سأتى له
زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظ) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو)
اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا
بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل
مفهوم لفظ الابتداء (آلة) وسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول
وهو قوله (حالهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير
حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى
غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من
لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بالضمما معا له مستقلا
بالمفهومية (و) حينئذ لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه (لعدم كونه مستقلا
في الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعلل) مبنى للمفعول
والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا
يمكن ان يتعلل مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه)
اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة تأكيد النفي (ان)
يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم
بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا تبديلا وعدم

صفة اللفظ ولا يثبت ان
يخرج في الحدود الا
لفظ بل الواجب
استعمال المشهور
المتعارف منها في هالان
الحديثين وليس له
ان يقول انى اردت
بالمعنى المفرد الذى
لا تركيب فيه لان جميع
الافعال اذن يخرج عن
حد الكلمة هذا كلامه
لا يقال هذا المفعول يدل
على صحة ما زيف آتفا
من عدم اشتراك غير
اللفظ في صفة الافراد
لا نقول لا يلزم من
ذلك الشهرة هذا لعدم
لان مبناها عدم الارتفاع
باعتبار الدلالة اللفظية
(قوله) وكان النكتة
فيه قبل فتعوز باصمالة
الماضى في تقدم الوضع
على الافراد بالترتبة ولا
يعنى انه في غاية البعد لا
يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان
الاسل في العمل الفعل
فلما كان لوصف الوضع
معمول متعدد اختار
فيه صيغة الفعل والاسل
في الوصف الافراد
فاختار فيها لاسمولا
متعدد الافراد واما تقدم
الوضع بانه لو قدم الافراد
لكان مقنيا عن ذكر
الوضع لاستلزام الافراد
الوضع من غير عكس
وفيه غلط ظاهر فانه
لا سبيل الى اعتبار
التعوز في امثال هذا

كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كللى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كللى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعية) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكللى الموضوع له لفظ الابتداء كان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكللى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (للمتعلق بها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتصل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكللى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتصل قصدا) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى الضم كلفه اخرى اليه (وبلاحظ) عطف على يتصل اى ذلك المعنى الكللى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفسه لفظ الابتداء لافى غيره (ذ) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكللى المتصل قصد الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلفه اخرى اليه (وبصاح) ذلك المعنى (ان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا ان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظه من (فلا يتصل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لانصاح) يعنى تلك الجزئيات (ان تكون محكوما عليها) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذا لا بد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون) معناه مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذا لا بد لكل واحد الى آخره (ان نصبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى كل فى قوله اذا لا بد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسند وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه حينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعا لكل واحد منها (لا تتصل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقها) فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتصل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وروابطه (للملاحظة

القاسم كما لا يخفى على
الطراف باحوال النكات
وترجيح ما فاده اليه
طبعه ممنوع بل الامر
بالمعكس لان صيغة المضى
تتأدى ما على صوت على
ما اختاره قدس سره
ولا شئ فى السبارة
يستفاد منه ما ذهب اليه
الفاصل (قوله اعرب
باعرابين رد ذلك بان
الإعراب مافى آخر
الاول فقط والثانى
مشغول بالحكاية ونور
بان معنى الاضافة لم يبق
اصلا فكيف يكون
الحرف صلاصة له وان
الفاعلية انما لمجموع
المضاف والمضاف اليه
لا مجرد المضاف اذ لا
معنى له اصلا وانت خبير
بان كون الثانى مشغولا
بحكاية وكذا قيام
الامر بمجموع المضاف
والمضاف اليه لا يخرج
عنه كونه مرابا عرابين
بل يحقق ذلك ويقرره
لانه لو لم يكن كذلك لما
استبعد كون الثانى
مشغولا بحكاية وايضا
لو كان المرعى جانب المعنى
لما اعتبروه فى صورة
علام ذات جزئين المضاف
والمضاف اليه بل كانوا
يحكمون باختلاف آخر
الجزء الثانى بالحركات
الثلاث فى الاحوال
الثلاث (قوله لكان
ائب وهذا حق
لا مبرية فيه اذ الفن

احوالها) اى احوال المتعلقة (وهذا) اى ملاحظه العقل من مفهوم الابتداء
ومن حيث هو آلة بين السير والبصرة وجمله آلة تعريف حالهما (هو المراد
بقولهم) اى قول النحاة (ان الحرف) كلمة (تدل على معنى) حاصل (في غيرها)
يعنى ان لفظة من مثلاً لتدل على معنى حاصل في نفسها بل انما تدل على معنى
في غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير
حالا والبصرة محلاً (واذا عرفت هذا) اى التحقيق التام في ارجاع الضمير
المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما
في المال وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علمت ان المراد بكونه المعنى في نفسه)
بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون
مستقلاً به ويكون ايضاً ملحقاً في ذاته (و) ان المراد (بكونه المعنى في نفس الكلمة بناء
على تقدير ارجاعه الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالته) اى الكلمة (عليه) اى
على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى
ان تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونه كلمة اخرى
(لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق
بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فرجع) مبتدأ
(بكونه المعنى في نفسه) على التفسير الثانى (وكيونه) اى المعنى (في نفس الكلمة
الدالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور في محل الرفع
على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية)
وصحة كونه محكوماً عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعاً
الى ما الموصوفه واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما في المال وهو الاستقلال
بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا في التوجيه ارادهما بيان ما هو الاول
والاخرى منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في
نفسه) الضمير مبتدأ المجرور وصفة في نفسه الجار والمجرور وصفة بمدة في هذا الكتاب
صفة لقوله في نفسه تقديره قال الضمير المجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب
(يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة
(انتهى هي عبارة عن الكلمة) كما في التفسير الاول فحيث يكون تدكير ذلك الضمير
مع كون مرجعه مؤنثاً وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب
اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير
المجرور في نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم
بالظهور او الرجوع او الاحتمال لان سيده صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على
طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقاً لما سبق (في وجه الحصر)

من المعلوم الالة
انفتحة فاحال جانب لفظ
سلا الى جانب المعنى ايس
كما بينى (قوله لا يقال
لفظة واحدة بحسب
الظاهر فلا يرد ان
عبد الله علما اسم واحد
فهى كلمة معرفة بانها
لفظة دالة (قوله فبعد
ذكر الوضع لم يرد لوضع
مخصوصه الذى ذكر عليه
في هذا الموضع بل باعتبار
الضمير ما يتعلق به لا يرد
ان الوضع المراد لا يستلزم
الدلالة والحق في امراد
في هذا المقام (قوله فبعد
ذكر الدلالة الى آخره
قيل فيه نظر لانه يجوز
ان يذكر بعد ذكر
الدلالة ما يستلزم اى وضع
فيستغنى به عن ذكر لوضع
كما في تعريف المقص فان
تقييد المعنى بالمراد يستلزم
الوضع ومن المعلوم ان
المعتبر في الحدود هو
المطابقة فلا وجه لانه
الاعتراض وكأنه بناء
على زعمه اراد الرد في
صاحب الفصل ايضا
حيث اثنى بالوضع بعد
ذكر الدلالة وتقييد
المعنى بالافراد (قوله
منصرفة فيها اشارة
الى ان الحصر بحكم العقل
كما يدل عليه قوله لانها
اما ان تدل وما ذهب
اليه بعضهم من ان
القسم استغنى لاحتلال
قسم آخر وهو مادل على
معنى بسبب لا يكون
لفظاً بل شيئاً آخر من
الاشارات المسماة وغيرها
لا يمكن غنائه وبدفعه
الاستغناء سهر ظاهراً

لان القسم من الكلمة
 المعروفة بانها لفظ الى
 آخره عالم يدخل تحت
 القسم كيف يجوز القتل
 كونه من جملة الاقسام
 الاقسام (قوله من
 مفتحا قيل فيه ان
 الظاهر اسقاط كلمة من
 المستدعية لتقدير متعلق
 مع ان في تقدير مجرد
 مفتحا على ان يكون
 مبتدأ خبره ان تدل في
 عنه وهذا ليس هي
 بل الاول ذكرها حتى
 يكون المذكور من
 العبارة مبتدأ لظهور
 ان الارتباط على هذا
 ام (قوله وقيل من
 الرسم هذا قول الكوليين
 والاول مذهب البصريين
 وأشار بصيغة التريض
 الى ضعف هذا الكلام
 في نفسه لان مجيء جمه
 على اسماء وتصغيره على
 سمي شاهد عليهم والى
 ان المختبر بين البصريين
 واعلم ان هذا الضعف
 ليس فعل الفريقين
 الثبوت لفظ اسم قيل
 تقسيمهم الكلمة الى
 هذه الاقسام بل هم
 نقلوه من معناه الاصل
 الذي يشترك فيه غيره
 من الاقسام اعني القفظ
 القال على الشيء الى
 هذا القسم المتنازع
 اخوه فهو مقول
 اصطلاحى كالتسليم
 والفرض ههنا بيان
 وجه النقل وتدل وهو
 يحصل بكل من الامرين
 المار بيانهما فيكون
 الاختلاف في ماخذ لفظ
 الاسم ابتداء ويكون
 قوله لاستعلاء علة

في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها
 قوله (من كينونة المعنى في نفس الكلمة) بيان لما في قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع)
 اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (ففيها) لتبليغ لقوله ويحتمل المعطوف
 (على محبة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون في نفس مادل والثاني ان يكون
 في نفس المعنى كاسبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين الى ان (عبارة المفصل)
 التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
 (ظاهرة في المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهرة في المعنى الاول
 (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذي في نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقتها)
 لتبليغ لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها راجع اليها والباء في قوله
 (بما يدل) متعلق في قوله مسبوقتها (على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة)
 اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لدواع
 وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار
 الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحض
 (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
 الكلمة (جزم المصنف هناك) اى في شرح تلك العبارة (رجوعه) اى الضمير (الى المعنى)
 فقط. ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما
 سبق من التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلال بالمفهومية يعنى لا يحتاج في
 الدلالة الى الضمير كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه
 ظرا قالوا لا يحصر لان الظهور بما سبق منحصر بما سبق (انه لا يحتل حدا الاسم جمعا
 يعنى بتقضى لتعريف الاسم فانه لم يكن جامعا لاد اده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما
 سيجي (ولا) يحتل (حدا الحرف معنا) بان لم يكن مانعا لاغياره دخول بعض الاسماء فيه قوله
 (بالاسماء) متعلق بقوله لا يحتل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف الى لقوله اللازمة
 على منوال جاءني زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو صاحب وضما مستقل
 بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فضاء وضما علو وهذا
 المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو
 (وقدام وخلف) متبها (الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك) قوله (لان معانيها)
 اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة)
 في حد ذاتها) اى في حد ذاتها فتكون تلك الاسماء داخلية في التعريف ويكون تعريفه
 جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اعياره فيه الا انه
 (لزمها) تغفل متعلقاتها (وهي ما اضيفت هي اليه) مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو
 وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على

لتنقل دون الاخذ ولله
اشار الى ذلك حيث
عدل عن الظاهر وهو
ان يكون لفظ المأخوذ
خبراً فانه قدس سره لو
جعل ماصلة له لكان
المتاسب ذلك قوله بـ
وجه المحصر قبل كان
الاولى ان يكتفى بوجه
المحصر وانت خبير بان
التعريض بامثال هذا
سما في مقام الايضاح
والتيين بما يليق شأن
المخلصين (قوله بالحد
هنا لان الادباء وكذا
الاصوليين يستعملون
الحد بمعنى المرفع مطلقاً
وان كان ارباب العقول
يخصونه بما يفيد تميزاً
ذاتياً فلا يرد منع كون
ما علم حداً لجواز ان
لا يكون المميز او المشترك
ذاتياً ولا يحتاج الى الدفع
الى ادعاء كونه حداً
بحسب الاسم (قوله
الطباع لم يرد به جمع
طبيعة او طبع لانه ليس
بثبت بل ما هو بمعنى
الطبع مثل الطبيعة قال
في الصحاح الطبع
السجية التي جبل عليها
الانسان وهو في الاصل
مصدر والطبيعة مثله
وكذلك الطباع (قوله
في اللغة الى آخره قيل
لا يظهر داع الى ترك
بيان المعنى القوي للكلمة
وهو اللفظ وتعميم
المعنى للكلام بالبيان ثم قيل
ومن المعاني القوية

التميز من نسبة لزوم الى فاعله وهو التعلل (وتبعا) عطف على قوله اجمالاً يعني كان
مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزومه تعلل متعلقه اجمالاً
وتبعا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية
وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اي الى ذكر متعلق كل واحد
منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قبله لان معانيها
مفهومات كلية الى آخره (لا جرت العادة) اي لما جرت عادة العرب واستمرت
(باستعمالها) اي باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اي في
مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة
لمتعلقات اي متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرها وهذا في لفظ
ذي فانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون
ماضيف هو اليه متعلقه (لانه) اي الاستعمال في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
مخصوصة (الفرض من وضعها) اي وضع كل واحد منها (لزوم) جواب لما
(ذكرها) فاعل لزوم اي ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات)
المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اي ليفهم السامع المتعلق بالمفهوم
لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اي لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى)
لاجل ان يفهم السامع المعنى القوي لكل واحد منها (فهي) اي كل واحد من هذه الاسماء
قائماً بثبوت باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها)
اي دالة على معناها القوي لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة في حد انفسها)
اي في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معاني معتبرة (في غيرها)
فاذا (هي) اي هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و (لا) تكون داخلة في حد (الحرف)
حتى ينتقض حد الاسم جماعاً وحداً الحرف متعافياً كون حد الاسم جامعاً لافراده ويكون
ايضاحاً للحرف مانعاً لاغياره فلم يلزم ان يحتل حد الاسم جماعاً ولا حد الحرف متعافياً (ولما
كان الفعل دالاً على معنى) كائن (في نفسه) حال كون دلالة (باعتبار معناه) اي معنى الفعل
(التضمن اعني الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة والالزام اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترناً بنفسه ولو اراد بالمعنى ما يشمل
المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم
على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان والتامق والفعل على الحدث
والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن الحيوان الناطق
والفعل على الحدث او الزمان في ضمن الحدث والزمان والالزام كدلالة الانسان على
قابل العلم وصناعة الكتابة والفعل على نسبة الى فاعله ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه
نفسنا (مقترناً) وضعنا (مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه) جواب

لكلام ما يكون مكتفيا
به في اداء المرام على ما في
القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة بما اصطلح
عليه فالاولى ان يجعل
النقل عنه اليه ولا يخفى
ان كلا قوليه ليس بصحيح
اما الاول فلان مفهوم
الكلمة في اللغة
والاصطلاح واحد كما
يشهد به كتب اللغة ولا
ارى احدا يجوز اطلاق
الكلمة على الماهل حتى
يكون هي واللفظ
مترادفين ومن ادعى
ذلك فليبين اليان واما
الثاني فلان اطلاقه على
ما يكتب به في اداء
المراد انما هو باعتبار
كونه اسم جنس يقع على
القليل والكثير فليس
هو اصلا مقابرا له سلمناه
لكن لاسم كونه اول
بالنقل عنه لان كلا
منه الغويين وان كانا
سبيين في جهة الوقوع
على الماهل لكن الثاني
قد لا يقع عليه المصطلح
وذلك اذا لم يفهما ففهم
كلمتين بالاسناد بتأدية
المراد بخلاف الاول
فقد اشد مناسبة منه
اليه (قوله فالتضمن
اسم فاعل اعلم ان امثال
هذا ليس الا لرفع الا
لباس الناشئ من توافق
صورتي القطنين خطأ
فهو بمنزلة الانعام ولذلك
نرى بعضهم لا يلفظون
الى قرانها وهو الاحسن

لما اخرج المصنف الفعل (قوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اي غير مقترن
مع احده) يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قوله اشترت القرس بسرهما
اي مع سرهما (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلاثة) صفة الازمنة او رده بصيغة
التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد
يعني ان كان مفردا مذكرا او رده مذكرا كما فينا نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان
مؤنثا او رده مؤنثا نحو جاءتني النسوة الثلاث وكافي قوله سخرها عليهم سبع ايال وثمانية
ايام (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اي في الفهم المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه
الدال عليه) اي اعلى المعنى (فهو) اي قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة
الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءني زيد العالم
الفاضل (للمعنى في الصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني بقوله في نفسه
لان الحرف يدل على معنى في غيره لاني نفسه (عن حد الاسم) بالصيغة (الثانية) خرج
عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فم حد الاسم جمعا ونما (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله
غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان في بعض
الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اول للمصدر وثانيا وضع للفعل
مثلا ان وضع اول لا لسكوت وثانيا لا سكوت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران
بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتب بقوله بحسب
الوضع وقيد بالاول لانه لا ينفخ في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة
عن الزمان (فدخل فيه) اي في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما مقولة) عن شيء
الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اي عما يكون مصدرا في اصل وضه (سواء
كان النقل فيها صريحا) اي سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضه
مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد)
وهو في الاصل مصدر اورد ارواد الا انه صغر بحذف زوائده وقال له تصغير الترخيم
بمعنى ارفق ارقا و يجوز ان يكون تصغير رويد اي رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد
وفي الرضى يبي على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة
الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر
سير اويدا اي سرودا او حالا نحو سر رويدا اي سرودا والثالث ان ينقل المصدر
الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدرا الفعل قبله نحو
رويد زيدا الى هنا كلامه (قانه) اي رويد (قد يستعمل) اي قليلا (مصدرا) بمعنى ارواد
مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل
مصدرا مضافا (ايضا) اي كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعني

يكون على وزن المصدر ولكن يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات) لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوامة مصدر فوق (قانه وان لم يستعمل مصدرا) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوامة مصدر فوق) يقوى قوامة وقبالة اي صاح يصيح يقال الدجاجة تقوى حين تلقى بيضها اي تصبح من فرحها وسرورها قوامة وقبالة على وزن فاعلة وفعلا لا وكأنه في الاصل هية قلبت الياء المتحركة لفا (او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا) يعني اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماء له ثم نقل منه وجعل اسماء للفاعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو سه) وه بمعنى اسكت واكف (او) اما بعضها (عن المظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ولصب زيد آيمده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيين لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعل الاول يكون بمعنى احذر بما يؤذيكَ من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون لصب زيد تنزع الخافض كان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قريبة لهذا النقل (فليس لشيء منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين يفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان افط عليك معناه الاستملاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اي عن احد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرها فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المنسلخة عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها ناسخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التمجيب (لاقتران معناها)

(قوله) فلا يلزم اتحادهما يعني ليسا يتساويان حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن اسما واحدا وهو محال لان شان كل منهما يظهر شان الاخر ويخالفه بل هما متباينان لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر لفروقة ان الجزء لا يجعل محلا مما يجعل عليه الكل وبالعكس والسرف في ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة في جميع التراكيب لان المركب مالم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا بالضرورة فلا يلزم من ذلك كونه مركبا من ثلاثة اجزاء لانها ليست جزء منه بل هي مازدة له فان الوحدة والكثرة خارجتان عن الهيئات على ما برهن عليه في الكتب الحكيمة (قوله) اي تضمننا حاصلها الى آخره قبل سببية الاستناد باعتبار انه صار باعشا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمنت كلمتين للاستناد لكان اسبولا يخفى عليك ان المتضمن اسما قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل الجاعل فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لا يصح لان المحمول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

معمولا ثم لو قيل
ان الكلام ما جمع اوركب
من كلمتين لكان الكلام
انصب (قوله خرجت
المهمات مطلقا وقيل
بني الصرفة في بقائه
فان جسي فان المجموع
يصدق عليه الحد وهو
كلام مشتمل على جسي
مهملم قيل وان ايت
عن ذلك فاجعل كلمة
ما عبارة عن لفظ
موضوع بقرينة ان بحث
التعويين عن الالفاظ
الموضوعة وهذا من
فيل ما ينبغي منه لان
لفظ جسي في هذا
المثال كما انه ليس داخلا
في مفهوم الكلام ليس
خارجا من مفهومه
متعلقا به ايضا بل وجوده
كعدمه لا يتاخر بينهما
بحسب القصد والمعنى كما
هو الظاهر فاي يصح
القول بان الكلام مشتمل
عليه حتى يحتاج الى ما لا
يخطر بالبال ويصدق عن
مطابق الاستعمال (قوله
وبينهما اسناد يفيد
التخاطب قيل الاولى
لسبة تقيده الى آخره
وانت خير بانه انصب
بالقام من النسبة لان
الكلام منساق الى بيان
المرضى من قيد الاسناد
والتوصيف بذلك القصد
الايضاح كما في قوله (الا
لمنى الذى يظن بك
الظن كأن قد رأى
وقد سمعا (قوله فان

اي معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (ب) اي بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ
عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اي
عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا وغيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان (قانه) اي المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان
(اشتراك بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة
اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الحال
ومجاز في الاستقبال بملاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا في الحال بملاقة
الجزئية (يدل) اي المضارع (على) معنى مقترن بمجمل (زمانين معينين) وهما الحال
والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال
والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما) يعنى فيدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذا لا يقدح) يعنى للمفعول اي لا يمنع لان
القدح المتع يقال قدحه اي منعه (في الدلالة على معين الدلالة) نائب (على ما) اي على المعنى
الذى هو (سواء) اي غير المعنى المعين فالمعنى هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد
منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين
غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناس من قوله اذ لا يقدح الى اخره وهو انه لا يقدح في
الدلالة على معين لدلالة على ما سواء وهل يقدح في ارادة زمان المعين ارادة ما - واه فاجاب
عنه بطريق التسليم (يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواء) سواء كان معنى او زمانا يعنى
حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان
المعين لا يراد غيره الا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان
الا انه خبر مقدم لما سيجي* (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالطرف يعنى
بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة
قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم باللفظ معنى واقترانا زمان لا يبنى له ان
يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس
بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى واقترانا زمان يجوز له ان يدل
على غيره او يقرن به تأمل وانصف ولا تأمل جهده (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد
الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اي ليعلم
المصنف بذلك بعض الخواص (زيادة مرفقه) اي بالاسم لان الثنى اذا عرف اولان لم
ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة مرفقه) اي بالاسم لان الثنى اذا عرف اولان لم يذكر
بعض ما يختص به يلزم زيادة مرفقه (فقال) (ومن خواصه) امامتدا على تأويله
بالعض اي بعض خواصه لان من فيه للتمييز او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اي
من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله متبها على وزن يسة (جمع الكثرة على كثرتها) اي

على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق
 الشرة الى ما لا نهاية له (و) منها ايضا (بمن التبعيض) اي بكلمة من التي قيد معنى التبعيض
 في مدخولها واذا دان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اي ما ذكره المصنف
 من الخواص (بعض منها) اي من خواص الاسم (وهي) اي الخواص (جمع خاصة)
 كنواصر جمع ناصرة (وخاصة التي ما يختص به) اي بالشيء (ولا يوجد في غيره وهي)
 اي الخواص (اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له) وقال لها عرض لازم لانه يتمتع
 انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان) يعني ان الكتابة خاصة لازمة له حيث
 وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراد (او) هي (غير شاملة)
 لجميع ادواتها ما هي خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يتمتع
 انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اي للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا توجد
 في جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعها خاصة باختصاصها
 بما هي واحدة كالانسان والاسم ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقيقة واحدة
 قولنا عرضيا لاذنانيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني لان اللام لا يوجد
 في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه
 لا يدخل المنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوها وكذا التنوين حيث لا يدخل المنصرف
 وما عرف باللام وبالتدويم ونحوها وقس على هذا غيره (فن خواص الاسم) (دخول) اما
 مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اي لام التعريف) لكون اللام
 شائفا في هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف اللفظ اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده
 (ولو قال) (المصنف) (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا
 للميم) الذي يستعمل حرف تعريف (في مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير في
 جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم في لفظهم حرف التعريف كاللام حيث قال امير
 مصياف في امسفر وقبل على لغة طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امير
 مصياف في امسفر) (ليطابق الجواب السؤال) وقيل لم يصدر منه صلى الله عليه وسلم في غير
 هذا الحديث (لكنه) اي الا ان المصنف (لم يتعرض له) اي له دخول مثل هذا الميم (لعدم
 شهرته) ولانه اي لان دخول اللام اخضر ولا اكتشافه ذكر الاصل عن الفرع لان اللام
 اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اي الميم (اللام)
 فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان
 المختار عنده ما ذهب اليه سيويه) لان في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند
 المصنف مذهب سيويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان)
 بيان لما في قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعني آلة التعريف وحرفه (هي اللام وحدها)
 يعني حال كونها مفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشاء كهاشيء من الحروف وانما

الاخبار فيها مع لها
 مركبات الى اخره قيل
 في كون الخبر في زيد
 قائم ابوه مركبا فنظر
 لان الخبر عندهم هو قائم
 ابوه مركبا فنظر لان
 الخبر عندهم هو قائم
 وفاضله خارج عن الخبر
 ثم قيل ولا يذهب عليك
 ان الامثلة المذكورة
 داخلة في تعريف الكلام
 مع قطع النظر من جعل
 الكلمتين اعم من الكلمتين
 حقيقة او حكما وكلاهما
 بين البطلان اما الاول
 فلا جاع على وقوع الجملة
 خبرا قال في الفصل والخبر
 على نوعين مفرد وجملة
 وهي على اربعة اشرب
 فعلية واسمية وشرطية
 وظرفية ولا بد في الجملة
 الواقعة خبرا من ذكر
 ثابت يرجع الى المبتدأ
 وقال المصنف على اعل
 قوله فيها بعد والخبر قد
 يكون جملة على اختلافها
 من اسمية وفعلية لان
 الفرض الحكم على المبتدأ
 وكما يصح الحكم بالهرد
 يصح الحكم بالجملة اذا
 كان متعلق به ومن ثم
 اشترط ان يكون فيها
 ضمير يعود على المبتدأ
 فان قلت ان الفاعل لم يرد
 لنى كون الجملة خبرا بل
 هو قول بذلك في زيد
 ابوه قائم او قائم ابوه
 لكن يتمتع كون قائم
 ابوه في زيد قائم ابوه خبرا
 بجملة قلت هذا من

قيل التعكم الباطل مع
 وشوح فساد المعنى اذ
 يلزم حيث ثبت ثبوت القيام
 الواحد لزيد وايه جيبا
 واما الثاني فلفظ ضرورة
 قيام الاحتياج الى واحد
 الاصرين اما التعكم كما
 اختاره او القول بأنه لما
 صدق انه تضمن اكثر
 من كلمتين صدقا انه
 تضمن كلمتين لوجودهما
 فيه على ما ذكره بعض
 الصراح كيف يقول
 يعتبر احد ذينك الاصرين
 لكان التعريف غير
 منطوق بخروج تلك
 الامثلة (قوله فان في
 حكم هذا اللفظ يعني ليس
 الحكم عليه باعتبار
 مدلوله اذ لم يثبت له
 ذلك بل باعتبار لفظه
 فقط وذلك جائز لا
 محالة الا ترى انك اذا
 اردت ان تحكم على
 لفظ بما ثبت له في نفسه
 وقتل متلاخرب مركب
 من ثلاثة احرف لم يكن
 هناك شرب الا على
 شيء هو المحكوم عليه
 بالتركيب بل هو نفسه
 محكوم عليه بذلك فصح
 تأويله كذلك ولا يقال
 اذا ثبت كون الشيء
 محكوما عليه باعتبار
 مجرد لفظه فقد ثبت
 حوازي كون الماهل محكوما
 عليه ايضا فلا حاجة الى
 هذا التأويل لان الماهل
 غير ظاهر تحت مفهوم
 الكلمة فهو غير داخل

اختار اللام لانها للتخصيص وضاهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم
 المعروف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة فالوصل لتعذر الابتداء بالساكن)
 لان اللام زيدت اولاساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمة الموضوعة على حرف
 واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم النقل ولو حركت بالفتح لالتبس باللام الابتداءية
 وبالكسر لالتبس باللام الجارية فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزداد عند لزوم الابتداء
 بالساكن ليكن ابتداءه وقال المحشي ونصر مذهب سيديو به بان التعريف تقيض التكثير ودليله
 حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيديو به
 (فقد ذهب الى انها) اي حرف التعريف كقوله (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح
 الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معها ايضا حرف التعريف لانه لما رأى
 في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة
 لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة
 كاللام (و) اما (المجرد) فقد ذهب (الى انها) اي حرف التعريف (الهمزة المفتوحة)
 لما صر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف
 اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني
 كالاستفهام والتداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها
 (للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام) والتداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام
 رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها وجزؤه ههنا زيدت لثبوت
 التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه)
 اي حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة)
 وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضى لكونها
 موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال (والحرف لا يدل على
 المعنى المستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى
 مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه ضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف
 التعريف لانفاء الشرط وانفاء الشرط يستلزم انفاء الشرط (وهذه الخاصة) اعني
 حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل
 على الضائرات) بانواعها (واما الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف
 فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اي غير الضائرات (كالوصولات)
 كالذي والى وما من وغيرها كالضاف بالاسافة المضوية والاعلام الشخصية والنادى
 وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا
 كالكتاب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من
 خواصه الشاملة له (سائر) اي باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اي في بيان

خواص الاسم يعني باقي الخواص الخمس التي ذكرت في بيان خواص الاسم يعني
الجر والتوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة
لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظي ومعنوي ولفظي ثلاثة وقدم اللام
منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التوين
لانه يحصل بالعامل فكأنه مما يدخل في الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر)
يريد ان قوله الجر معطوف على المدخول يعني على اللام الا ان الدخول فيه مجاز
عن اللحقوق بملاقاة المروض (واما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اي لحقوق الجر
(بالاسم) متعلق بالاختصاص ودخل على المقصور عليه (لانه) اي الجر (از حرف الجر)
لان حرف الجر عامل وعمله الجر كان الجزم اتر حرف الجزم في الفعل المضارع (في)
الاسم (الجزم) اي بحرف الجر (لفظا وفي الجزم) (تقدير) تفصيل لحرف الجر
لا الجزم اي سواء كان حرف الجر لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا يؤيده قوله
(كافي الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اتر حرف الجر تقدير كاسيائي (ودخول
حرف الجر لفظا) نحو مرت بزيد (او تقدير) نحو غلام زيد في تقدير غلام
زيد (بخص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره
الذي هو الجر بالاسم ايضا اتلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اي حرف الجر
وضع (لا قضاء) اي لا يصل (معنى الفعل الى الاسم) كاسيائي ان حرف الجر اصطلاحا
ما وضع لا قضاء الفعل او مناه الى ما يليه (فينبغي ان يدخل الاسم) يعني ان يكون
من خواصه (للفضي) اي ليوصل (معنى الفعل اليه) اي الى الاسم الذي صار
حرف الجر من خواصه لان الشيء مالم يناسب للشيء ولم يكن من خواصه لم يقدر
ان يفضي اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف
اليه في الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور
فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا تقدير كاسيائي ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر
بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل مضافا اليه ليكون الجر موجودا بدون حرف
الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله
واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظة قيد التخفيف فقط
والمعنوية قيد التعريف والتخفيف ما والتخصيص فتكون اللفظية من حيث الالفادة جزء
المعنوية وجزء الشيء يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظة غير مختصة
بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو مجتمع ولذا قال الشارح
(فينبغي ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظة (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون
الا (بان يختص) الفرع (ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل
وقسمه الشارح بقوله (اعني الفعل) والموصول الثاني عبارة عن الاسم والمخالفة

تحت مفهوم الكلام سواء
صح كونه محكوما عليه
او لم يصح فستالحاجة
الى تأويله بهذا اللفظ
(قوله اعلم ان كلام
المصنف ظاهر لا يقال
ما سبق من تميم الكلمتين
مع الحكم ههنا بظهور
ذلك متافيان لان مبنى
التميم عدم هذا لظهور
والا فاي حاجة الى
الى ارتكابه لانه لم يحكم
به الا بعد بيان ذلك
فالكلام ههنا مبنى عليه
لم فيه بحث اذ لا فرق
بين كلامي المصنف
وصاحب الفصل لا
الظهور وعدمه فانه
كايحوز التميم ههنا
يجوز فيه ايضا وان
اراد ان فيه اسرا وراه
ذلك وهو ان تميم
الكلمتين لا يتبع في
هذا المقام لظهور ان
قولنا ضربت زيدا قائما
ليس منحصر في كلمتين
سواء اعتبرنا حقيقة
او حكما وكلام
صاحب الفصل يقتضى
ان لا يكون تركيب
الكلام الا من كلمتين
وذلك لكون المركب
معرا باللام بخلاف
كلام المصنف فانه يرى
عن هذا الافتضاء مشتمل
على ذكر ما لا يلزمه
يكون اسم التميم مما
لا حاجة اليه الا ان
يدعى لزومه لدخول
مثل جتى مهمل وما
قبل من خبر البتداء في

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمنوية بالاسم (او يزيد) عطف على يخالف
 الاول اى فينبى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم
 والفعل) بان يوجد الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبى
 ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم
 تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان
 حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقييده بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب
 لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا ((و)) منها اى من خواص الاسم (دخول)
 (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الاتنوين الترميم) فيكون الاستثناء متصلا لانه في كلام
 موجب تام في نصب المستثنى (وسبغى في آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تريفه) اى
 تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا تأكيد الفعل (وبيان اقسامه)
 واقسامه خمسة الاول تنوين التحكى يعنى ما يدل على امكانية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه
 الفعل فيكون منصرا فامثل زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التكثير وهو الفارق بين
 المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمناه اسكت سكو ناما و
 وقاما واذا كان صه بغير تنوين فمناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو
 ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بمعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين
 والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث
 السالم لمقابلة ذلك التثنية نحو مسلمات والخامس تنوين الترميم وهو ما يلحق واخر الابيات
 والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخوه ايضا (على
 وجه) متعلق بقوله سبغى (يظهر) مبنى للفاعل من المظهر (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة
 (اختصاص ما عدا تنوين) بالانصب (الترميم) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله
 وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب فمفعوله لانه فعل ماض
 متعد بنفسه وسبغى تحقيقه والمعنى بظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترميم بالاسم
 (وجهة عدم اختصاص تنوين الترميم به) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه
 اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المنوية فقال ((و)) منها اى ومن تلك الخواص
 (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير
 راجع الى الموصول لان المصدر يعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف)
 خبر بمد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا)
 يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه أصلا او على التنوين لكونه قريبا
 (لان المتبادر من الدخول) امامناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعنى ان يكون
 مذكورا في اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (الحقوق بالآخر) وهوان
 يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر في الاول والآخر

لولا زيد ضربت عمرا
 في دارة مجموع ماذكر
 لا مجرد ضربت وقد
 اتفقوا على ان خبر
 المبتدأ مهنا جملة فالكلام
 الذى هو مرادف الجملة
 عند صاحب الفصل
 يجب ان يكون مجموع
 ما جعل خبرا فينبى
 ان يجعل عدول المصنف
 عدولا من عبارة
 تريفه لا عدولا من
 مذهبه ليس بشئ لان
 نظر الدارج مقصور
 على طاهر كلامهما في
 التريف واما هذا
 فلا يبد شيئا سوى
 الاعتراض على تعريف
 الفصل (قوله ذبا
 الى مرادف الكلام فان
 قلت ان صاحب الفصل
 لم يصرح بترادف الكلام
 والجملة ثم انه قال بعد
 ان فرغ من مد الكلام
 وتسمى الجملة لكن
 لا يلزم من تسمية
 الكلام جملة تسمية الجملة
 كلاما لجواز كونها اهم
 منه على ما صرح به
 بعض شرح معنى اللبيب
 قلت هذا الكلام باطل
 لظهور ان الصوم لا
 يصور بين الاسم والمعنى
 وكان من زعم ذلك
 سبق وهمه الى معنى
 الاطلاق فاراد ان يقول
 انه لا يلزم من اطلاق
 اسم الجملة على الكلام
 كليا اطلاق اسم الكلام
 عليها كذلك لجواز
 محقق الصوم بينهما وان

في الآخر (متفian) يعني لا يوجدان (في الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لافي الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اي وكذا الحال يعني كان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه وهو بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا اللحق في الآخر (والمراد به) اي بالاسناد اليه (كون الشيء مسندا اليه) يعني همزة اقل تكون للصيرورة مثل امشي الرجل اي صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) معرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متجدا دائما لهذا (وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف وقدمني على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانه عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح بلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز لان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا وتابلا والفعل لكونه معرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها التحقيق ولا تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام (و) (منها) اي من خواصه الغنوية (الاضافة) سبق اعرابها (اي كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا (بذكره) اي بذكر حرف الجر (لفظا) اي حال كون الحرف ملفوظا (وجه اختصاصها بالاسم) اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اي من كون المضاف معرفة اذ كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اي كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اي كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى في نفسه لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذات والحرف لا يدل على معنى في نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشيء مضافا اليه ايضا (لان الفعل والجملة) يعني الجملة الفعلية اي اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

خير بان الاسم ليس كذلك بل هو صريح في ترادفها قال المصنف في شرح الفصل شارحا لقوله وتسمى الجملة مجوز ان يكون بالتاء والتاء وضابط هذا ان كل لفظتين وضمتا لذات واحدة واحديهما مؤنثة والاخرى مذكورة ولوسطهما ضمير جاز تأنيث الصيرورة ذكره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبرها (قوله على الجمل الخبرية) اما اتي بهذا القيد ايدانا بان الانشائية لا تقع اخبارا كما سيحى بيانه فلا يرد ما قيل يحبه عليه ان مادة الاتراق الجملة من الكلام لا تقتصر الجمل الخبرية بل من مادة الاتراق اضربه سواء جعل خبرا او جزأ منه بان يكون الخبر مقول في حقه اضربه في زيدا ضربه كيف ولا شيء في كلامه يشعر بالتحاد في الانشاء ثبات حينئذ واقتضاه على ذكر خروج الاسناد الواقع في الاخبار والادوات مع كون الاسم في الحال والمضاف اليه والصلة والجملة القسمية التي لا كيد جواب القسم والشرطية الواقعة فيها في الجزاء كذلك اكدنا في البيان بقدر الحاجة (قوله) ضمن اسمين ان به

الفعل او الجملة الفعلية مع اخافهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اي الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل او الجملة فلم الاحتراز عنه ولهذا افسرنا هاهنا (كا) وقع (في قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى (يوم ينفع في الصور) ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما ينبي على هذا لدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اي احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اي يوم نفع صدق الصادقين) اي بتأويل اضافة المفعول (فلاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة) اي قولنا كون الشيء مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر التلخيص) ذلك (بقولنا مررت بزيد) والامار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمضوية شرع في قسمه فقال (وهو) (اي الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالمطف والا انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربي وعجمي (معرب ومبني) قدم لمعرب لان الاسم اصيل في الاصراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين (لانه) اي الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره) (باحدا لتركيب السنته مثل قام زيد) (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمر و (والاول) اي المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبني الاصل) اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضي والامر بشير اللام والحرف (اولا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابهه او غير مشابه وقسم مركبا غير مشابهه وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وحده كما قلنا في القسم الثاني (وماعدا) اي القسم الذي هو غير هذا القسم) (اعني غير المركب) (كاهو القسم الاول سواء كان مشابهه نحو هذا وهواه او غير مشابهه نحو زيد ورجل) (والمركب الذي يشبه مبني الاصل) (كاهو القسم الثالث (مبني) اي فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آخفا لحرص عقلي لما مر انه اذا داو بين الشيء والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من قسمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به

دفعنا لايهام كون الشيء طرفا لنفسه (قوله وفي بعد النسخ الى آخره اشاله هذا لا يليق بالتمريض (قوله لان التركيب التثاني قيل فيه ان حصر التركيب التثاني في سنة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثاني في اثنين والمدمي حصر مطلق الكلام فالاولي ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد الاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا وكان المسائل لم يتصور كلام المصنف فانه مرجع في حصر الكلام الثاني في اثنين وابطال ما عداه ولا يشمر كلامه بهي وراه ذلك حتى بين بوجه يسه وغيره لم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على ما سبق بيانه وشان ما بين العنق ثم ان ما ذكره القائل اهم من كلام الشارح ماله عين ما ذكره والفرق بينهما انما هو بوضع الالة وخفاها فتبصر (قوله ونحو يا زيد ابي بنك اماليان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب من الحرف والاسم والمال دفع سؤال لنا من المصنف في اثنين

وقدم العرب لامة اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال (فالعرب) الفاء للتفسيرية (الذي هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه لاسم خارجي لا الجنس لان المتكرر اذا اعيد معر فليكون الثاني عين الاول فيكون اشارة باللام الى المتكرر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الحائى قوله فالعرب مبتدأ (المركب خبرا اشار اليه الشارح بقوله) (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل افعليا ومفعوبا (فيدخل فيه) اى فى التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها للمبنى الاصل او لا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكاشنة (فى قولك زيد قائم وقائم هؤلاء) لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى (بخلاف ما ليس بمركب اصلا) اى قطعاً فانه ليس بمركب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما فى قوله ما ليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء سواء كانت معدودة بلا عطف (نحو الف با ت انا) او بالعطف نحو الف با و تا و ق و فا و لا غير اسمائها بالعطف نحو زيد و عمر و بكر و ابو بكر عطف نحو (زيد و بكر) موقوفا ولا فاعلا مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا يتركب) تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اخيف اليه معربا (كغلام) فى غلام (زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة قسمها بالاسماء التى لم تحقق معها عاملها (من قيل المبنية عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول اتى عن اصل فى الثانى اتى بتحقيق العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لا شفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقضية له (الذى لم يشبه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احتراز عن غير المتصرف فانه مناسب للفعل لما سأتى الا ان مناسبة لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتون لكون هذه المناسبة ضيقة فلم تقدر ان تؤثر فى منه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كعوارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء) الاضافة بيانية (يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى اللفظ) انها اللفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آتفا والاضافة اليانية (يعنى اضافة

من تلك الاقسام الستة والثانى اظهر) قوله فتد كبير الضمير بناء على لفظ الموصول قيل لا يحى ان كلمة ما عبارة عنه لا من لفظ الكلمة وتأتيت مفهوم الكلمة ليس لداته كشأت معنى هند بل لو اتت الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأتيت لرعاية لفظ الكلمة فتد كبير الضمير الراجع الى مادل ليس بمجرد دأى اللفظ بل لدأى اللفظ والمعنى ولا يحى انه خط صريح اذ المراد بالكلمة هو الكلمة المار بينها ومن الظاهر انه لا مجال لكون ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لفرورة كونه عبارة عن نفس الكلمة فتد كبير الضمير بدون اعتبار لفظ المرجع مما لا صاغ له جدا والجار تد كبير الضمير الراجع الى لفظ الكلمة ايضا وهو باطل بالاتفاق فان قلت اى حاجة دعت الى كون ما عبارة عن الكلمة ولم لم يحى كونه بمعنى المتبادر منه قلت لانه يلزم حينئذ كون كل من الخط والقدر والنسبة والاشارة اسما فان قلت فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ بل يكون التذكير باعتبار اللفظ والمعنى جيمالا

البنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظة لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آفا
والاضافة اليانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما
يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اى المبنى
الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتهاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى
على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للكرة وعلى
الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان
الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا لانتهاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل
فى البناء ولا مفعضى المعدول عنه كفى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت
لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد)
اى بقيد لى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان
مركباً بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (بمشابهة المبنى الاصل)
فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كان الحرف محتاج
الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كايحى فى باب) اى فى باب المبنى
او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف العرب وقيد ايضا بعدم
المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليان هذا
الخلاف قال منها (اعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل
الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمر و بكر
او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية
عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب
عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم العربى على نوعين
نوع يستوفى حركات الاعراب والتون ونوع يحترز عن الجر والتون
كاحمد ومروان وقال والاسم العربى ما اختلف آخره باختلاف العوامل
انتهى حيث اطلق العرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون
الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن
مركباً لم يكن معرباً عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجز عليها بعد فاجاب بقوله وليس
النزاع الخ (فى العرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع
فى العرب اللغوى (فان ذلك) اى العرب الذى هو اسم مفعول يعنى العرب اللغوى
(لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظاً
او تقدير (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بماملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على
زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى العرب اصطلاحاً) يعنى هل يقال لزيد مثلاً قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا
قلت لا سبق كون الاسم
احداقسام الكلمة ولما
اعتبار اللفظ تارة ومعناه
اخرى فهو اكثر من
ان يحصى (قوله ولذلك
قبل الحرف ما دل على
معنى فى غيره رد
عليه الشيخ الرضى بان
قولهم على معنى فى
غيره يقتضى قولهم على
معنى فى نفسه ولا يقال
فى مقابلة قولك قبة
الدار فى نفسها كذا
قبة الدار فى غيرها
كذا بل يقال لا فى
نفسها واجاب الفاضل
الشريف بان ليس
المقصود ان يؤدى اللفظ
فى الموضعين واحد بل
لا يتصور ذلك لان المعنى
مطلوب لا فى نفسه ملحوظا
واما حكم الدار كسبها
مثلا فى ذاته وكونه
ملحوظا فى غيره آلة
لتصرف حاله امر مفعول
فلا يوجد الا فيها سواء
كان ناشئا من ذاتها
او مستفادا من غيرها
وكذلك قبة الدار امر
منسوب اليها سواء
نشأت من ذاتها او من
غيرها بل المقصود هو
التشبيه بينهما بحسب
اعتبار الخارج تارة
وعدم اعتباره اخرى
وان امتازا بانه يصح
ان يقال المعنى ملحوظا
معتبر فى نفسه او غيره
ولا يضح ان يقال الدار
حسنة فى نفسها او غيرها

التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشف يقال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشف يعنى اكتفى بتحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) الاسم متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف للمصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشاهما للمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى ان يكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب في تعريفه) اى في تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاء فى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب وصررت زيدا بالجر (في كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صور فالتك يكون الاسم معربا او الالم يكن معربا وان كان مركبا مع عامه (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك اى تكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد) (قال لم تمرر الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاء فى زيد بالوقف ورأيت زيدا وصررت زيدا بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من ثمة المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمحالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان المدول اذا تعدى بمن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها وبين سبب المدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصل (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى يعلم النحو (احوال او اخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) الموصل مع الصلة فى محل الرفع فانه قاعل يعرف (لم يتبع) من تتبع من باب الفعل (لغة العرب) بان كان معربا وتعلم اصطلاحاتهم من آباءه واجداده وفروعهم او قبلته ولم يعرف (عطف على يتبع) احكامها بالسماح (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جنسها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف متعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر فيه قاعلا فى الجواب نعم التركيب العربى مادل على معنى لاقى نفسه كما يقال الدار لاقى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها الا ان النحاة اجمعا على وضع ما يوافق لاقى نفسه فى المعنى موضعه وصار مرعا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصية فى التعريف به مبنى على القول من ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله وعصولة التلبس على ان هذا التحقيق ليس من ذلك لبعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف بيده عن هذا التحقيق وان كانت عبارته الجملة المنقولة وقت اتفاق بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك فى الاسماء

من العرب بان كان عجميا الا انه رفع فيهم واختلف بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاف
 بهم عن فصاحتهم وبلغاتهم فصار من جملتهم (فان المارق باحكامها) اى احكام او
 اخر الكلم في التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى يتبع لغتهم او بالسمع منهم
 (مستن) اى يرى (عن) تعلم علم (التحوي) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتبع
 او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص المارق (متدباها) لانه يكون تحصيل
 الحاصل وذا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب
 (فالمقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من
 جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المرب
 (بما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها نائب الفاعل
 لقوله ان يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام
 العرب انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فعرقة) اى
 معرفة ذات المرب (متقدمة على معرفة انه بما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو
 اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على
 الصفة طبعيا فيناسب ان يقدم ذات المرب وضعا بان يعرف او لا بحيث يعرف به ذاته ليناسب
 الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة المرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة
 المتقدمة ذات المرب اى لو كان معرفة ذات المرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف)
 ببنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف (ببنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف) او تعريفه به
 عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمول عامل واحد بطرف واحد لان قوله
 وتعرفه معطوف على قوله معرفة والضمير للمرب وقوله به عطف على قوله معرفة
 باعادة الجار والمفعول ولو كان تعريف المرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو
 (ان يعرف) المرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل ببنى قبل ان يعرف ذاته
 بغير ما عرفه الجمهور به (بانه) اى المرب (بما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف)
 مبنى للمفعول (انه) اى المرب (بما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها في محل
 الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم التثنية على نفسه) المراد بالتثنية ههنا
 وصف المرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالتثنية ذات المرب فتقدير الكلام
 فيلزم تقدم الصفة على المرب ببنى يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا متع فلزم
 ان يعرف ذات المرب اولاً ثم بين صفة ولذا قال الشارح (فيبنى ان يعرف) المرب
 بين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه بما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الحار متعلق بقوله
 ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا ويبنى ايضا ان يجعل
 (ما عرفه من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كافله
 المصنف) ليعيد زيادة معرفة كافله في الاسم حيث عرفه اولاً ثم بين بعض خواصه

اللازمة الاضافة وانما
 التزم الاضافة لمرض
 آخر غير كون دلالتها
 مشروطة بذكر المضاف
 اليه ولا خفاً في انه
 بعد الوضع لا دخل
 للواضع في الدلالة حتى
 يكون الدلالة بشرط
 متوقفاً على ذكر المتعلق
 فلو كان صاحب هذا
 التحقيق لم يصدر منه
 مثل هذا الكلام بل المصنف
 قد يستحق ان يقال في
 حقه بقرب من تحقيق
 معنى الحروف تارة وبعد
 عنه بمراحل تارة اخرى
 هذا وهو من جملة او هام
 الباطلة فان ذلك البعض
 اعني الفاضل الشريف
 صرح نفسه في تلك
 الحواشي يكون هذا
 التحقيق محمول كلام
 الايضاح ولا خفاء في
 كونه كذبة قال المصنف
 في مختصر المنشي معنى
 قولهم الحرف لا يخل
 باللهوية ان نحو من
 دال مشروط في دلالتها
 على معانيها الافرادى
 ذكر متعلقها ونحو
 الابتداء والانتهاى غير
 مشروط فيها ذلك وقال
 عملياً على قوله ما دل على
 معنى في نفسه الضمير
 عائد على المعنى يسي
 ان اللفظ دال على معنى
 باعتبار نفسه لا باعتبار
 نفسه لان دلالة اللفظ
 على ضربين ضرب يدل
 على المعنى من غير اعتبار
 تعلق الغير وهو الاسماء

من اللفظية والمنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام العرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم من احكامه الاثر المترتب على صفة الاعراب واثار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستفراق فيقول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لامن حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخر) (اى الحرف الذى هو آخر العرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبديلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاني ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعراجه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف للمسيجي وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعراجه) اى المعرب (بالحروف او صفة) عطف على ذاتها واعراجه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما) اعراجهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعراجه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الناعلية ورفعه ايضا الى فيه قولنا جاني زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيدا والحكمى فى مثل جمع مؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا (وانما خصصنا اختلافها) اى

والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالتعبير وى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالجرل الخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت اعجبتى الابتداء فلا ابتداء مستقل فى الالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثمة حكم على من وشبهها انه حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق ليس على وفق مراد المصنف وما نقله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة بحرف وعبارته هذه تلك الاسماء تقارن الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعاني منها وذكر تعلقها لزيادة بيان بخلاف الحروف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منهما يؤيد الآخر ثم ما ذكره القائل عن المصنف يرجع الى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وانما لزم الاضافة لفرس

اختلاف العوامل (بكونه) اى يكون الاختلاف واقعا (في العمل) ماله مذكور
في كلام المص مطلقا غير مقيد (لثلايتقضى) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه
الصورة) جمع صورة اى في هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل في زيد
في المثال الاخير اسم يعنى ضارب (واللفظية) وفي المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى
ضربت (والحرفية) وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف
المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المغرب) الذى في هذه الصورة
وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيد بقوله في السلي (لفظا
او تقديرًا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا مطلقا او مقدرا او اختلاف
لعوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف
الى الاخر والتمييز من النسبة امام يعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او
تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله
تعالى واشتمل الرأس شيئا اى اشتمل شيب الرأس وامام يعنى المفعول كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف
(اى يختلف باختلاف لفظا) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقم المضاف اليه
مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز
اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو واقع
في النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) امام بالحركة (كافى قولك جائى زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد) وامام بالحرف نحو جائى ابومرأت اباه ومررت بابيه
(وتقديرًا) وهو بالحركة المقدرة (كافى قولك جائى فنى ورأيت فنى ومررت فنى
فان اصله فنى) بالرفع والتثوين (فتبا) بالنصب والتثوين (وبنى) بالجر والتثوين
(انقلب الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الا
لف والتثوين فحذفت الالف التى هى المتقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
تقديرًا) لتكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا وامام بالحروف المقدرة مثل جائى
(ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس) (والاختلاف اللفظي) والاختلاف
(التقديرى) اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه (اى الى التعميم في بيان
الاختلاف عند قوله ذاتا واصفة وفسرناه بمالاح الينا فارجع اليه (لثلايتقضى) بنبر
المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمدا ومررت باحمدا) بالفتحة في حالة النصب والجر (و)
بالتى والجمع المذكور السالمى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما
(مثنى) يعنى بنى بفتح ما قبل الياء فهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع لم
على ان من والى اذا
ذكر متعلقها معها
كان معناه الابتداء
والانتهاء واذا لم يذكر
لم يكن معها معنى اصلا
فضلا عن الابتداء
والانتهاء بخلاف تلك
الاسماء فان معانيها
الموضوع لها تفهم عند
اطلاعها بدون الاضافة
وانما الزم ان لا تذكر
الاضافة لما علم ان وضع
هـ مثلا باذاه صاحب
ليوصل به الى وصف
باسماء الاجناس للاجل
حصول الغرض من
وضعه انتهى ذكر المضاف
اليه لا لاجل دلالة
على ما وضع باذاه لما
سبق من انه حاصل بدون
ذكره فقوله لاخفاء
في انه بعد الموضع لا
دخل للواضع الى آخره
ناشئ من سوء فهمه
(قوله كما ان فى الخارج
موجود الى آخره قيل
لو قيل كما ان فى الخارج
موجودا قائما بذاته هو
موجود فى ذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود
فى غيره لكان غاية
فى ايضاح معنى الحرف
وما يقابل وتوحيده تاما
لاستعمال فى الحدود
الثلاثة فان فى قولهم
السواد فى زيد ليس
كما فى قولهم الماء
فى الكوز بل يعنى
الاعتبار ولقدلالة على
ان وجود السواد ليس

(او) حال كونهما (مجموعا) يعني بكسر ما قبلها للجمع المذكور السالم الاول حالة النصب
والثاني حالة الجر (قانه) اي الشان (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما
فوق الواحد (فيه) اي في المذكور من القولين يعني غير المتصرف والمثنى والمجموع (في العمل
والاختلاف في آخر احد حقيقة) نصب على التمييز لان الاخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف
(حكما فان فتحة احد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجالة
علامة الجر) لانها في حكم الجر لان الجر لا يسقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة
في حكم الجر ولهذا يكون في حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا (وكذا الحال في
الثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من
الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب
لان الياء فيه في حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف فيكون الياء في حالة
النصب في حكم الالف لكونها بدلانها (ة) ان (آخر العرب في هذه الصور)
المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا العرب
في الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ
يعني اذ كان حكم العرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك
(لا يتحقق الاختلاف في آخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة لتأكيد
ولا في العوامل (ايضاً يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم
يوجد الاختلاف ايضاً في آخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف
العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الفير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية
يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر من غير ان
يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءني زيد وتسكت
عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوي مثل زيد
قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) او على ذلك الثمر ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك
(بل) يتحقق ويوجد (هناك) اي في تركيب بعض الاسماء المعدودة الفير المشابهة لمبنى الاصل
(حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند
الانصب مبنى فلما دخل عليه العامل صار مبروا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت)
في جوابه (هذا) اي حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام العرب
والاختلاف) اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر يعني غير هذا الحكم
فلو لم يدخل احد الحكمين المتقاربن (في الاخر) فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول
لان الفساد لما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تباينت فلا فساد في عدم
دخول بعضها (فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الاحكاما

الا باعتبار المحل كان
معنى الموجود في نفسه
انه موجود من غير اعتبار
من غيره وبما ذكرنا
اتضح ان قولنا السواد
في زيد قولنا الدار لاني
نفسها من دار واحد
واتخير انا ادا قلنا
معبرا عن الجوهر هو
الموجود في ذاته لا
يصح لنا ان نريد به
الانه موجود قائم بذاته
وكذا من المرض بانه
الموجود في غيره وان لم
يثبت هذا الاستعمال الا
انه موجود قائم بغيره
لان الظرف لهما ليس
شيئا منهما بل هو الخارج
مثلا فهذا ان التعبير
ان بعد ذنبك القولين
في غاية البشاعة ولا
يلزم التطابق بين المقول
والموجود الخارج في
تشبيه احدهما بالآخر
من جميع الوجوه بل لا
يمكن لمثل ما سبق
قوله معقول قبل الاولى
معلوم ثم بل ولا
يذهب عليك التفاوت
بين المشبه به بان القائم
بذاته لا يصير قائما بغيره
والقائم بغيره لا يصير
قائما بذاته بخلاف المدرك
قصد المدرك تما
فربما يقصد الى المدرك
تباين صير مدر كالصدا
وبالعكس وكلاما باطلان
اما الاول فلا ياء السباق
والعاق اذا المعلوم لا يصير
مظروف الذهن وانما
هو المقول او العلم

واحد من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث اعراب بدخول العامل (ايضا)
 اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر)
 اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
 (لا يكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شئ
 منها الا يدخل فيها حتى ردائه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من
 جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعية ولما فرغ من
 تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المرب المناسبة
 والحلية (ما) (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة
 (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المرب من حيث هو مرب ذاتا او صفة)
 قد سبق اعرابها وتفصيلهما (ب) (اى بتلك الحركة او الحرف) تبه او لا على كون
 ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف
 الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفة لانها الانسب فى امتزاج المتن
 بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من
 اراد يريد (بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد
 وفى بعض النسخ لا يراد مبنى للفاعل من وريد وروا اى لا يراد السؤال (العامل
 المقتضى) لانه قدح حين ارادة معنى غيره وانه لا يجوز ان يراد بلفظ معينا
 فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت
 على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة
 والحرف والعامل والمقتضى (لخرجا) اى العامل والمقتضى (بالسيبة المفهومة من
 قوله ب) لان الباء فيه للسبب والباء السبية ما يكون مدخولها سيبا كما فى انحن فيه
 لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب) هو (السبب القريب)
 خبر ان اى ماله نوع تأثير فى السبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب
 وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان
 سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعد وهو مقتضى
 الاعراب ببنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا
 واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملازمة وتعلقا من غيره (وبعيد)
 الحنية خرجت حركة) ما اضيف الى باب المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها
 (لا) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب
 معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما مبنى ليس بمعرب ولا مبنى
 وهذا المذهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى
 اضيف الى تلك اليا وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث

والفرد هو المعلوم بنبه
 فلا يصح حله عليه فى
 مثل هذا المقام واما الثانى
 فلان الجوهر كما لا يكون
 عرضا بالعكس كذلك
 الاسم لا يكون حرفا
 وبالعكس (قوله يصلح
 ان يحكم عليه به
 قيل الاولى يصلح لان
 يكون مسندا اليه مسندا
 ليكون وجهها التخصيص
 الاسناد بالاسم والفعل
 ولا يخفى انه كالا يصلح
 المحفوظ تما لان يكون
 طرفا للحكم لا يصلح
 ان يكون طرفا للنسبة
 التامة بل لا يصلح لان
 يكون طرفا للنسبة
 الوصفية والاضافية
 والتميلية فالاولى ان
 يوسع الدائرة بحيث
 يستلزم منها اختصاص
 الوصفية وكون الشئ
 صفة وكون الشئ مضافا
 او مضافا اليه وكون
 الشئ مفعولا وملحوظا
 به جاسوى الحروف
 ثم نقول يستلزم من
 كلام اهل هذا التحقيق
 المشتهرين بكمال الفكر
 المبنى ان عدم كون
 الحرف محكوما عليه
 ومحكوما به لكون
 معناه غير مفعول الاتباع
 وآلة للملاحظة غيره
 وان المحفوظ تما لا
 يصلح شئ منهما
 وان الغير الذى يذكر
 المحفوظ بنبه ويجعل
 آلة للملاحظة لا بد ان
 يذكر ويضم معه حتى

انه مررب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصل قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من)
 حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون
 لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك
 بالكسرة دون غيرهما نسبة الياء ولا نه اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم
 الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام
 والضممة في العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف
 آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده
 (ومنا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على
 فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعاني عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما
 احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او نافي لومستفهم فلم تميز المعانى بعضها عن
 بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه نافي الاحسان
 عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه)
 اى الحد (قوله ليدل على المعانى المتعورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز
 (وكأه اراد هذا المعنى) اى التنبه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح
 هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المتعورة عليه (من تمام الحد
 لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده
 هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام
 فى ليدل متعلق باس خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل
 الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى
 يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا
 اللفظ (من فعوى الكلام) اى من معناه ثم علل التنبه بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع
 (بمعنى الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله
 غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام
 فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره) يعنى المعنى (ليدل)
 (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر والدال عليه اختلف على منوال
 قوله تعالى اعدلوا هو اقرب التقوى فرجع هذا القرب المرجع (او ما به الاختلاف)
 وهو الحركة والحرف اشارتا الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على
 معنى فرجع هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببها (على المعانى) جمع معنى المراد
 بها ههنا ما فسر الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المتعورة)
 بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المررب
 وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل مررب يأخذ تلك المعانى فكل منهما

يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة للملاحظة معه لفهم معناه ولا يعنى انه لا فرق بين المحكوم عليه وبين السند اليه والسند سوى كون الاول انبى بالمقام لكونه اظهر فى تأدية المرام اذا اغراض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام بل المراد بيان كون الحرف مقابلا للاسم والفعل على وجه يختص حكم كل واحد من المتقابلين به ولا يلزم غيره وادى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين اظهار لقله لهما ووجع عليه فان حكم الرجل وسائر التكررات حكم الابتداء مثلا وليت شعري كيف امكنه الحكم بكون مفهوم كل رجل ملحوظا تبعا للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع اجاع العلماء على كونه موضوعا لمعنى عام حتى صرحوا بانه اذا اريد به زيد بضمير كانه مجازا واذا اريد عام مطابق له حقيقة لا يقال ليس

كلامه في الرجل حتى
يرد كذلك بل في كلمة
كل لان القائل مرص
بعيد ذلك باله يجوز
ان يكون مدلول لفظ
الابتداء ملحوظا تبعا
كان قول كل ابتداء
فان قلت فليس الكلام
في الرجل مطلقا بل في
صورة كونه مدخول
كل قلنا ابتداء لكن
لا يبعد شيئا لظهور
انه لا يصير بذلك
ملحوظا تبعا وآلة
للفر بل هو ملحوظ
قصدا وبالذات في كلنا
الصورتين لان كلمة
كل موضوعة لاستفراق
افراد مدخوله تنكرا
كان او معرا واجزائه
ان لم يكن له افراد
فلا يخرج عما كان هو
عليه اولا (قوله ولما
كان الفعل دالا الى اخره
ذلك يتوقف على
مقتضى احدهما ان
الدلالات الوضعية
ثلاث لان اللفظ اما ان
يدل على تمام ما وضع له
او على جزء او على
الخارج عنه اللازم له
له ويسمى الاول بالمطابقة
والثانية بالتضمن والثالثة
بالا لتمام وكما ينسب
الدلالة الى تلك الامور
ينسب المدلول ايضا
فيقال ايضا معناه المطابق
مثلا والثاني ان الفعل
موضوع لمجموع الحدث
والزمان والنسبة فلا يتم
معناه بدون ذكر الفاعل

يدل على تبدل المعاني في المرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني
النسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المرب) متعلق بالمقورة بناء
(على تضمين مثل معنى الورد والاستيلاء) التضمن يحتمل امرين احدهما ان يكون
الاصل ثابتا والمضمين حال تقديره ليدل على المعاني المقورة حال كونها واردة
ومستوية على المرب والثاني ان يكون الاصل زائد والمضمين اصلا تقديره ليدل
على المعاني الواردة والمستوية عليه وبين معناه اللغوي بقوله (يقال اعتوروا الشيء)
من الاقتال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذوه) اى اخذ ذلك الشيء
(جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو يدل البعض من الكل (بعد واحد)
يعنى بمداخذ فرد واحد منها وفي الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه
مرة با فارسية دست بدست كرفق جزى (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذ
واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول (والبديلة) اى
على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المرب) اى على محل واحد وهو الاسم المرب
حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) في محل واحد هذا حوال مترادفها ومتداخلة
على ما سيجي (لتضادها) اى لتكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية
والاضافة الاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخوها لان الفاعل من
حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول
لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مفعول لا يكون احدهما
(ينبغي ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعاني (كذلك)
اى ينبغي ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعاني
(فوقع بسببها) اى بسبب المعاني المختلفة اصلا (اختلاف في آخر المرب) لان
اختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المرب
واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع
تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف
(للدلالة على تلك المعاني) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علامتها ظاهرة
يستدل عليها لان الحفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع
ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المرب لاختلاف تلك المعاني)
اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع
آخر المرب عنه اختلاف المعاني الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (في
آخر الاسم المرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم
وما يكون اسبق فهو احق واولى والاوسط اولى به لان خيرا الامور اوسطها ولانه

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتقريط كافي طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كافي الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كاقبل الاسم ما نابا عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالباً إما مخصصة للموصوف كافي التكرات او موضحة له كافي المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال) (وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخر عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على المعاني به مجازا بملافة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة او حرفا (بوضع المعاني) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المتقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علام ظاهرة يستدل بها عليها فحملوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسدت يد عليها الممزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المدة ولهذا قال الشارح (على) تقدير (ان تكون الممزة) فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمي) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة (به) اى بالاعراب بملافة التشبيه (لانه) اى ما يسمي بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب اسم) لامطلق انواع الاعراب لان البحث ببحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بمحصر الاستقرار فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب واختلفا فى الجر والجزم فاعطى الاول الاول وللثاني الثانى والثاني الثانى ولم يكس لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتماديا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ونصب واختلفا فى الجر والجزم على الحكم مثل قولك السكتجين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعاني المتقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والالزام الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف اذا كان اكثر فينبى ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع فى اللغة الارتقاء الشفة السفلى عند التلغظ به ورفعة مرتبة بين اخويه (ونصب) سمي لان

واذا تقر هذا فى ذهنك عرفت ان المعنى المذكور فى الصريف داخل فى تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه شئ بل هو لفظ وضع لما قصد شئ كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقا او تضاميا او التزاميا مقصودا باللفظ فلا وجه لما اتفق عليه الناظرون فى هذا المقام من المرام بالمعنى ما هو ام من المطابق والا لما احتيج الى قيد يخرج الفعل لخروجه بقيد الدلالة على معنى فى نفسه لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجسوس غير مستقل بالضرورة ولما كان الحدث جزما وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى نفسه فاحتج الى قيد يخرج به فان قلت لا شك فى انه اذا اطلق لفظ عرب وحده ينهم الحدث والزمان معاته لم يفهم المعنى المطابق وحذا مخالف لما تقر فى عمله من ان التضمين لا يوجد بدون المطابقة قلنا لا نسلم انه يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لا نسلم وجود الدلالة بالتضمن لانه مشروط بالمطابقة كيف والمدلول التضمين هو الذى

يحصل في ضمن المعنى
الموضوع له والتحقيق
ان الدلالة كون اللفظ
بحيث متى اطلق لفظ
النفس الى معناه العلم
بالوضع فلم يعلم معناه
الموضوع له لم يفهم منه
شيء واذا علم فهم ذلك
في ضمنه بالضرورة
سواء كان مراد اللفظ
او لم يكن وللغرض هنا
تفصيل فاسد تركناه
مخافة الاطراب عليك
ان لا نلتفت اليه (قوله
فدخل فيه اسماء الافعال
قبل ان اسمية اسماء
الافعال احدثت باعتبار
وضعه الحال للمعنى
وعدم اقرانه باعتبار
وضعه الاصل وذلك
بيد عن الاعتبار اذا
اللائق ان يكون مدار
الاسمية على وضع
واحد ولا يكون وضعه
لنوع واحد لا اعتبار
بشيء وفي اسماء الافعال
مثل ذلك وضعه الاول
وهو الوضع الظرفي
لنوع في اعتبار اسميتها
والا لم يكن كلمة بل
كلمتين ومعتبر فيها لان
عدم الاقتران انما يتحقق
به ووضعه الثاني معتبر
لانه باعتباره يكون
كلمة ولنولاه باعتباره
لا يكون غير مقترن
وانت خبير بان اسمية
اسماء الافعال كلها انما
هي باعتبار الوضع الاول
كيف وهي باعتباره
ليست بافعال ولا حروف

لنصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلظظ به ولانه ينتصب
الفصلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله يجزى الفعل الى الاسم
(هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات) الاعرابية التي هي الضمة في جاء في زيد والفتحة
في رأيت زيد او الكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك
والالف في ابك والياء في ابيك (ولا تطلق) لاحقية ولا مجازا (على الحركات البنائية
اصلا) اي قطعاً سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة
والفتحة والكسرة) مع التا في كلهما (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين
وجير وتزال (غالباً) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء
التي تكون بلقاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غير هاسواء
كانت في الاواخر او لا وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقاب لانه كل
واحد من الرفع والنصب والجريدل على نوع المعاني فلما كانت المدلولات انواعاً كانت
الدوال عليها ايضا وانما بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث
يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) القاء للتفسير والتفصيل اوردته
باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت)
اي علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كافي الاعراب بالحركات (او حرفاً) كافي الاعراب
بالحروف (علم الفاعلية) اوردته بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
كذلك لا كفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصراً وادل على المقصود (اي علامة كون
الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعلم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلاً)
فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه القنوى وهو العلامة والى ان الياء في قوله الفاعلية
مصدرية (حقيقة) تمييزاً ومنسوب على انه صفة اي فاعلاً حقيقياً (او حكماً) عطف على
حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتميم اي وانما عمننا قوله الفاعلية الى
الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكماً ليشمل قوله علم الفاعلية
المرفوعات وما عداها منها ملحق به (ايضا) كاي شمل الفاعل اصلاً (كالمبتدأ والخبر وغيرهما
كخبر باب ان وخبر لا تفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو
من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفاً)
كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون
الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعول حقيقة) كالفاعل الخمسة (او حكماً ليشمل)
النصوبات (الملحقات) السبعة (هـ) في كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب
وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر)
الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كان) اي علامة الجر (او حرفاً) (علم
الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبني اشتها انك عالم اي علامة

كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية
لا لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة للمفعولية والجروور بحرف الجار الفير
الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة للفظية والجروور بحرف الجر الزائد (واذا
كانت الاضافة بنفسها) اي بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) اما مبنى
للفاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء
المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (الياء) اي الى الاضافة (كما) احتسج الى الحاقها الى
اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء
للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما احتسج الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية)
لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص لرفع بالفاعل) وما الحق به (و)
اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به بدون العكس فرقا بينهما وما دلا (لان الرفع ثقيل)
لاحتياجه في التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف
(والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل في العمل
وملحقا به ايضا قليلة وهي خمسة (فاعلى الثقل) الذي هو الرفع (للقليل) الذي هو
الخفيف للتبادل والمناسبة والرفع الفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهي جزء
الانف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانه خمسة) في الفعل
المتمدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الانهما فرعا للمتدنى وهو
الاصل وملحقا به ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعلى الخفيف) الذي هو النصب (للكثير)
الذي هو المفاعيل لمناسبة النصب المفعول في الضمف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما
عرفت ان العلامات والممانى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة
في كل منهما وبقي علامة الجبر للمضاف اليه (غير الجبر جعل علامة له) اي للمضاف
اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد
والثاني كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه ثلثان والجبر ايضا متوسط بين الرفع والنصب
ولهذه المناسبة اعطى الجبر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجبر اليه ضروري (العامل)
احتاج الى بيانه لاحتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه والذكره في حكم العرب
الا انه اخره عن الاعراب لان امره متوقف على معرفة المعنى المقضى للاعراب
والمراد به هنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق ما
اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او
سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظي او قياسيا (او معنويا) (ما به) الباء للسمية متعلق بقوله
(يتقوم) (اي يحصل) بسببه لا بغير تفسير باللازم لان التقويل يزمه الحصول (المعنى
المقتضى) اسم فاعل (اي) يحصل (معنى) يريد ان اللام للمعهد الذي هو في قوة النكرة
ولهذا افسر بالنكرة وبنه قوله (من الممانى) الثالثة (المتوارة) اي المتوالية والواردة

فلولم تكن اسما ايضا
لما كانت كلمات هذا خلف
(قوله) والا لم يكن كلمة
فلنا هذا ليس شي لان
كونه بحسب اصل الوضع
كلمتين لا يستلزم مدح
اعتبار اسميته في هذا
الوضع وكذا اعتبار
اسميته فيه لا يستلزم
كونه بعد النقل كلمتين
(قوله) اذ لا يقدح
في الدلالة لتعليل لدلالة
المضارع على زمانين
معينين ومن الناس
من لم ينسبه بعد هذا
بل اغتر على زعمه من
ان الدلالة تتوقف على
الارادة فاعترض عليه
بان اللفظ المشترك لا
يدل الا بقرينة للمضارع
لا يدل الا على زمان
واحد وان شئت الوصول
الى حقيقة الحال فاستمع
لما نزل عليك من القائل
فنقول وباقه التوفيق
وبسببه ازمة التعطيق
ان اللفظ جهتين جهة
دلاية وجهة الاستعمال
وهذا لا يتحقق بدون
الارادة لان الاستعمال
اطلاق اللفظ واردة
المعنى بخلاف الاولى
فانه لا تنطبق لها بالارادة
لاننا نعلم بالضرورة ان
من علم وضع لفظ لمعنى
وكان صورة ذلك اللفظ
محفوظة له في الحس
وصورة المعنى سرسة
في البال فكما تخيل
ذلك اللفظ تمثل معناه
سواء كان سهادا اولاً

(على العرب المقتضية) صفة المعاني (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها الماسبق انما معان
 خفية تستدعي علامتها ظاهرة يستدل بها عليها (ففي) قولك (جاء في زيد) الفاء للتفسير
 والايضاح والجار ظرف متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى
 هو في قولك جاء في زيد عامل في زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لا يقيره) (معنى الفاعلية
 في زيد) وهو المحيى القائم بزيد فيكون زيد به جاثيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية
 (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلا
 ماتها (وفى) قولك (رايت زيدا رايت) اى لفظ رايت الذى في قولك رايت زيدا (عامل)
 في زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية في زيدا) وهو كونه مرثيا (فجعل النصب) الذى
 كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف
 بعلامته (وفى) قولك (مهرت زيدا بالباء) الذى في قولك مهرت بزيد (عامل) في زيد
 (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كونه زيد عمر ورابه (في زيد فجعل الجر)
 الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة
 عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد
 ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث
 وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة
 ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه
 الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصلها والاصل فيه
 الاستيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للمدول عنه فقال مصدرا بالالف (فالفرد المنصرف)
 (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن متنى) اى تثنية (ولا مجموعا) لان
 المفرد يقابل المتنى والمجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان متنى او مجموعا يكون اعرابه
 اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحرركات ولكن يكون ناقصا كافى الجمع المؤنث
 السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحرركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم
 نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالفرد
 المنصرف (المجمع المكسر المنصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك
 الجمع (سالم) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالم اما ان يكون الجمع المذكور السالم فان اعرابه
 بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحرركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف)
 ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحرركات الا انه ناقص
 اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة ونقصان (كطلبة) جمع
 طالب كناصر وقصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والمجمع
 المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان
 يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب

فاذا اطلق المشترك بين
 الصائى المعلوم وضعه
 لتلك المعاني كانت
 تلك المعاني مرساة
 فى العقل على السواء
 واما اذا استعمل هذا
 اللفظ فى احدهما المعانى
 فلا بد من قرينة تبين
 المراد لفظه لك ان
 الدلالة لا تنوقف على
 الارادة ولا محتاج
 الى القرينة وانما هذا
 شان الاستعمال وان
 مبنى توهم نوقف الدلالة
 على الارادة عدم الفرق
 بين استعمال اللفظ
 ودلالته (قوله ما ذكره
 بعض منها فان من
 جعلها تامة التائى المتحركة
 وباء النسبة وكونه فاعلا
 ومفعولا ومنادى ومفعلا
 الى غير ذلك) قوله
 ولا يوجد فى غيره انما
 اى به ايدان بان المطلوب
 بالخاصة فى هذا المقام
 ليس ما يصح اطلاق
 الحد عليه لانه ليس
 بنكس اذ لا يصدق
 قولنا كل مالم يدخله
 لام التعريف فليس
 باسم (قوله وهو اما
 شاملة لا يثنى ان يتوهم
 ان هذا مما لا يحتاج
 اليه فى هذا الموضوع
 لان الخواص المذكورة
 من قبيل القسم الثانى فلا
 من يده تقسيمها اولا
 حتى يمكن البيان فيها
 بسد (قوله فى قوله
 صل الله تعالى عليه وسلم
 على لغة حمير وهو قبيلة

ان يكون بالحركة) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما
 سأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف
 (فلا صل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة
 (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على
 التقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر
 (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون
 اعرابهما اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع (فلا اعراب فيهما) فيه اشارة
 الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاع كقدرناه هناك (بالضمة) الجار
 والمجرور وخبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع اى حالة كونه مرفوعا) (والفتحة نصبا)
 من قيل المطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المفعول المقدم مجرورا واجازه
 المصنف مثل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه
 منصوبا (والكسرة حجرا) امام مطفوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله
 والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك
 (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف
 (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون
 منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله المشتق اى حال كونه مرفوعا
 او منصوبا او مجرورا (ويحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصبا نصبا
 وجرا حجرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل فى الحال على كلا
 التقديرين معنى الفعل المستتب من الظرف المستقر (فاقسم الاول) وهو المفرد المنصرف
 (مثل جاءنى رجل) بالضمة حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت
 برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا (والقسم الثانى)
 هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى) رجالو (طلبة ورأيت) رجالاو (طلبة)
 ومررت) رجالو (طلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة
 والكسرة فقط هو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قد مهلانه اوضح لان
 معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه
 يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولا يجره من غير المنصرف لانه واحد
 وغير المنصرف متعد لان يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به
 (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحدا مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة
 وضاريات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان
 واحدا صفة مثل مسلمات وضاريات او غير صفة مثل زينات وسجلات (واحترز به)
 اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

من طى فى جواب
 من قال منهم (امن اميرا
 مصيبا فى امير) فليس
 هذا اعتمادا بقوله صلى الله
 عليه وسلم حتى يقال
 ان المص لم يقل كذلك
 لجواز كون الميم فى الحديث
 المذكور مبدلة من اللام
 (قوله لانه لتعيين معنى
 مستغل رد ذلك بان
 منقوض بثل عندى
 الاسد الراى لانه لتعيين
 ما دل عليه اللفظ التزاما
 ويحل الحسن والصق
 فانه لا ينكر منصف
 ان التعيين لذات المتبرة
 من مفهوم الحسن ولا
 سترب للصفة والنسبة
 المتبرة فى مفهوم اللفظ
 من تعريف اللام فالاولى
 ان يقال التعريف والتكبر
 يتألفان على اللفظ
 وكذلك علامتا فلما
 لم يكن فى الفعل سلامة
 تكبرا لم يدخل عليه اللام
 واجيب بان دلالة الاسد
 على الشجاع اما تكون
 التزامية ان لو اريد به
 الموضوع له وقد صرحوا
 بان الدلالة على المعنى
 المجازى مطابقة وان
 التعريف فى الحسن ليس
 للذات المجردة بل للذات
 المنسوب اليه الحسن
 وفيه ورد ما زعمه اولى
 بان لزوم تنوع كيف
 ونحوه وبما رجلا
 لا يدخله اللام ونحو
 الفضل لا يدخله التنوين
 قال المصنف فى الفصح
 اما اختم الاسم بذلك

لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم حاله اوسيعلم) وعين جمع المذكر السالم فانه سيعلم
(بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا وورفع دفعا (والكسرة)
(نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر) ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا
(فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرايه بالحركات
الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع
المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتوتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة
اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل
مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع
المذكر السالم (تابع للجر كما سيجي ذكره) اى وجهه تبعية وحمل الفرع عليه وان لم
توجد الالة المقتضية تبعية النصب الجرى فى جمع المذكر السالم فيه ولثلا يلزم زيادة منزلة
الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعاعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب
والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذالم يحمل نصبه على الجر
كاحمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع محالفا لاصله من وجهين
فيلزم زيادة المنزلة (مثل جاءتى مسلمات) وزينيات بالضمة دفعا (ومردت بمسلمات)
وزينيات بالكسرة جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينيات بالكسرة نصبا لكن تبعا
والثالث منهما فيه الضمة دفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع
شئ واحد الا انه يكون مفردا او جمعا مكسر او هو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة)
خبر (رفعا) (والفتحة) (نصبا اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها
الوجهان اللذان سبقا (الجرفيه) اى فى غير النصب متروكا لانه (تابع للنصب) فيكون
اعرايه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره
لشبه الفعل باعتبار القرعيتين حمل الجر على النصب لكان المشابهة بينهما (مخوذة من احمد)
(رفعا) ورأيت باحد (نصبا) (ومردت باحد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصل
فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ماهو
الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء
وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى
غيرها المتكلم على ما سذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف
تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والحلقه والوطى وتقصان العقل والميراث
وغيرها فاناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان اللحم) فى اللغة
(قرب المرأة من جانب زوجها) لان من جانبها كايه وابنة وبنه واخيه واخته وغيرها
ذكورا واثقا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) اللحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن
المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشئ المتكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر

لان التعريف مهمل
بجمل يجعل المحكوم
عليه مضمنا عند المخاطب
والافعال لا تقع محكوما
عليها فلم تحتج الى
تعريف وتوضيح ذلك
ما قاله التعريف من
ان الاسم لا يصح ان
يكون محكوما عليه لا
يقصده غالبا مفهومه
الذى هو واحد بل
يقصده اياه اى ما صدق
عليه مفهومه ذلك
فيحتاج الى تعينه باللام
واما المحكوم به فلفظه
ان يراد به مفهومه
وكذلك الروابط فلا
حاجة هناك الى تعيين
(قوله) وفى الجبروديه
تقدبرا قبل الاولى او
تقدبرا ولا ينفى فساد
هذه العبارة فضلا من
كونها اولى لان الفرض
الافادة كونه اعرافا
فى الامرين كليهما وما
قاله انما يفيد وجود
هذا الامر فى احدهما
(قوله) واما الاضافة
اللفظية لا توجه النقص
على ما ذكره بالاضافة
اللفظية بان يقال ان
هذا دليل غير صحيح
لتخلف الحكم المطلوب
عنه فى الاضافة اللفظية
اذ الجر فيها ليس امر
حرف الجر لا يختصه
بالاضافة المنوية ايجاب
بان الكلام فيها عداها
ولا ضمير فيه لان الحكم
الثابت بهذا الدليل لا
يختلف عنها لانها فرع

(الذي يستهجن) مبنى للمفعول أى يستقبح أى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه
وهو ثلاثة اماكن الذات (كالمورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة)
أى الذمومة كالحسد والعداوة لغيره والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة)
كالقتل بشرف حق والزنى وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء لاربعة منقوصات) ولكن
لا مطلقا بل (وارية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهو بديل ثنية على اخوان
وابوان وحموان وهوان وتصغيره على اخيو وايو وهنيو لان الثنية والتصغير ترد
الشيء الى اسله فيعلم انه واوى او يأتى فحذف الواو على غير القياس لجرى التثنية فبقى
بمد الحذف اخواب وحموهن واذا اضيف كل واحد منها الى غيرهما المتكلم عاد المحذوف
فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لانه اذا صله فوه)
بسكون الواو مثل حول بديل اغواء لان الجمع ردا لشيء الى اسله حذف الهاء لسياكا
حذف الواو فى البوائى وقلت الواو ميا وجوبانى حال الافراد وسبأنى فعمله واذا اضيف
الى غير الباء ما المقلوب الى اسله ويقال فوك (وذومال) وكذا مثله وجهه وتأنيث
(وهو لقب مقرون) وهو ما كان عينه ولا مه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى
عينه واو فى لاه واو اخرى مثل شوو (اذا صله ذوو) وحذف العين يعنى الواو الاولى كراهة
اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو والثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل
التغير ولا تباع اخواته فبقى ذو مثل يدودم واذا اضيف لم يمد المحذوف لوجوب الحذف
ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى التخفيف فيقال ذو مال قاسكن الواو مخفيا
فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسرى
حالة الجر لاجل الباء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) عفا لالاخوات (دون الكاف)
يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحرuf
(لانه) أى ذو (لا يضاف) الى شيء (الى الاسماء الاجناس) كمال والعلم والضمير ما قال ليس
باسم جنس حتى يضاف اليه لما سبأنى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم
لما رادوا وان يجعلوا اسم الجنس صفة لشيء ولم يفسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءنى رجل مال
وضموذو واضافوا اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه اللفظة كان ذو لا يضاف
الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بمحذوف المضاف و
الى ان لحكم ليس على خصوصيات هذا الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحرuf
سواء اضيفت الى الكاف والهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) أى حالة الرفع
(والالف) (نصبا) أى حالة النصب (والياء) (جرا) أى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق
حقه (ولكن لا) يكون هذا اعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم
مفعول من باب التثنية ضد التصغير (اذ مضراها مرة بالحرركات) يعنى بالضمرة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقه بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها

المعنوية فلا بد لا يخالفها
بان يختص بالفعل المخاطب
للاسم المختص به الاصل
او يكون زائدا عليه
بان يمد كل واحد منهما
(قوله) والمراد به كون
الشيء مستندا اليه قيل
انما يفسر الاسناد اليه
بالاسناد الى الشيء بارجاع
ضميره الى ما هو لكما
ظهوره كالمذكور ولم
يضمه بالاسناد الى الاسم
اما لما قيل انه لو ارد
ذلك لسا الحكم
بالاختصاص واما لانه
لا يصح ان يحمل كون
الاسم مستندا اليه علامة
يعرف بها الاسم لان
معرفة بضمير الاسم
ورد بان كون الشيء
مستندا اليه يبين الاسناد
الى الشيء وان تلازما
وجودا وهو غير وارد
لان كون اللفظ مبينا
للاخر عبارة عن
اختلافهما فى المعنى ومن
الذين ان هذين اللفظين
ليسا كذلك والسبب
ان الرد بهما اعترف
بصحة تصغير الاسناد اليه
بكون الشيء مستندا اليه
كيف امكنه الحكم
بالمباعدة بينهما لم لا يلزم
من تفسيره ذلك رجوع
الضمير الى غير الاسم
بل الظاهر خلافه
لان رجوع الضمير
الى الاسم بمرادة جنسه
الامم اقل تكليفا من
ادما رجوعه الى الشيء
فانه اصح باياه السابق

والحاق على ان الشارح قد شبه عليه بقوله والمراد اذ لو كان مبنى التفسير رجوع الضمير الى ما اولى كان الانسب ان يقال في المصدرى وايضا كلام المصنف في الايضاح حيث قال يريد بالاسناد اليه هنا الاخبار عنه بان يقع مبدأ وما هو في معناه لان الاصل وشبهه ليخبر به وعنه يمتنع قصد رجوعه الى غير الاسم (قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتعطيل اما الاولان فلاتهما يستدعيان استطلاق في الملاحظة والفعل لا يتم بدون الفاعل والحرف مدلوله في غيره لال نفسه فلا تثلث الى ما قبل من ان في عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل نظر واما الثالث فلاته مختلف التوهم وما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طرما لباب (قوله) لا لاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا فان قلت لا سبيل الى غير هذا لاعرت من اختصاص الجر بالاسم وهو لازم للمضاف اليه فيلزم

كذلك وظني (نحو جاءني اخيك) بالضمرة فما صلة اخيك قلبت الواو واياه لان الواو والياء اذا اجتمعتان في كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة قلبت الواو واياه للتخفيف ثم ادخمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (موحدة) عطف على مكبرة اى يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا لثني) منهما (والمجموع) صحيحا ومكسرا (منهما) مرربا بعراب التثنية يبنى بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءني اخوك ورأيت اخوك ومررت باخوك (و) اعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابن ومررت بابن وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمرة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيد الا زمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولو لكون استعمالها مصغرا وتثنية او جمعا قل والاقول لاحكم له ولان تثنيها وجمعها مصححا ومكسرا يلم من اعراب التثنية والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره هنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة ومكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة) لكن (لم تكن مضافة اصلا) يبنى لالي الياء ولا الى غير هابل كانت مقطوعة عنها غير ذوقاتها لا قطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يبنى بالضمرة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم (غالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يبنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذوالياء المتكلم تكون معربا بالحركة قدبرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف في هذا الشرط) اى في الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى في القيدين الاولين بما عني في حال كونها مكبرة وموحدة (ثلاثيهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط الاضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يبنى اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالتالي يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يبنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء اى الاسماء

الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المتى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المتى وجمع المذكر السالم بالحروف) احتزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا وتاملا (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالتى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لثلا يكون بينهما) اى بين المتى والجمع المذكر اى للتلايق بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافر اس (وحشة ومتافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المتى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المتى والجمع لان المتى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية وفترة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للآخر وذا غير جاز فليزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها واكثر (لان اعراب كل واحد من المتى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المتى ثلاثة الرفع والنصب والجروان استوى الاخيران في الحروف اعتبارا للمعول وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجده فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (في مقابلة كل اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف واقر بتمته ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والمحقق به ستة المتى وكلا واثان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والمحقق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسماء لم يختاروا غيرها (لشابهتها المتى) اى لتناسب هذه الاسماء الستة بالمتى دون غيرها (في كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (عن تمديد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالآخ للآخ والاب لابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن المتى المنكر المستهجن ذكره والفهم يستلزم الشقين (ولو وجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التمدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس في او اخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب في او اخرها) وذلك الحرف في الاربعة الاولى لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذو في الاصح واما في فم فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسبالا ان عند الرضى ففى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

(الاعراب)

اختصاصه ايضا لان اختصاصه اللازم مستلزم لاختصاص المزموم فلما هذا المزموم ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما في هذه الآية وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعميم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احدهما ان المضاف اليه في الآية ليس الفعل على الصحيح بل هو الجملة التى في تأويل المرد فلا وجه للمحل الاضافة ههنا عليه والثاني ان الاضافة اما من المعلوم ففى صفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجمعها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس وان خبير بان اول قوله مكسوس وثانيهما ناهى من الفعول من كون المراد بالاضافة هي النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طريقه لا يكون الاسماء وهذا في غاية الواضح (قوله) وهو معرب قيل قال المصنف في الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس او من امرت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها

الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فتشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير فيبقى المشابه لكونها من جهتين (بمخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع محذوف وهو آخر الثنى اى المحذوفة الاواخر (كيدودم) فان اصلها دمو بالواو ويدي بالياء حذف اللام والياء نسيا بقي دم ويد (فانه لم يسمع) مبنى للفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المتى) (وما يلحق) من لحق (هـ) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلاته فى الاصل واو كصو فقلت الف لتحركها وافتتاح ما قبلها اوياء كرحى قلت كذلك والا كثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الف اذا قلبت عن الواو وتكتب الف كالماء واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالحى للفرق بين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلامه انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والثاء فى كتابه من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبل لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) (اى حال كون كلا او كلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمرة) لا الى مظهر سواء كان المضمرة ظاهرا او مخاطبا او متكلما مثل ما وكلا وكلا فاعلم ان يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأنيذا للمثنى نحو جئنا كلانا وجئنا كلا كاجابنى الزيدان كلاهما ويشمل ايضا بلا تأنيذ نحو كلا كاجئنا وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى اخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرر الواحد يعنى اثنان (لفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف فلا سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديره بالحركة لان الف لا قبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) (لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يخفى فيه لان القياس عرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب صاحب الفصل اى اختلاف آخر العرب لاما هو مذهب وهما اختلف آخر العرب لانه لا يصح ان يشتق منه شئ وبهذا يظهر ان من قال وفيه انه لوجاز اخذ صفة منه لجاز ان يكون اسم مكان لصفة حتى يكون القياس ما ذكره المصنف لم يأت بما فيه لان الاسم العرب مختلف الاخر لا لاهل الاختلاف اذ لا يحصل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان وهو كذب صريح فان الايضاح برى عنه وانما هو كلام البعض الذى يعترض عليه ومنشأ غلطه ان المصنف قال فى الايضاح مريضا لقول صاحب الفصل العرب ما اختلف آخره باختلاف الموائل بعد بيان اشتباهه على الدور الباطل انما اوقته ل ذلك اسم ان احدهما ان العرب يستلزم الاعراب ما يختلف الاخر به من حركة او حرف لقوم ان حقيقة العرب ما حصل فيه ذلك ففسره ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون عربا بكسر

لا يدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (فروحي فيه) اى فلزم ان يراعى
 في كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه
 لتلايلقوا احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى
 هو الاصل) لمدح احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم
 الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب
 ان يكون هذا المظهر متى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل)
 لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا او كلتا (بالحركات التى هى الاصل)
 فى الاعراب لكونهما اخصروا وخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه
 (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظه (لان آخره
 الف) لا قبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف او لا اما الثانى فظاهر
 واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام التى قد سقط (بالتقاء الساكنين)
 فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرية فى الاحوال الثلاث
 (نحو جاني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين) ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
 الى المضمر الذى هو الفرع لما سبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق
 ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اقل منها
 ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاني كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما
 تأكيداً نحو جاء فى الزيد ان كلاهما واما الى التبداء ان كان التأكيد فى الاسناد مثل
 الزيد ان جاء فى كلاهما (ورأيت) الزيد (كليهما) ومررت (بهما) الزيد (كليهما) فلهذا
 اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معرباً بالحروف وعند الاضافة المظهر معرباً
 بالحركات او لكون اضافة كلا الى المضمر شرطاً لان يكون اعرابه بالحروف (فيد
 كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضاف الى مضمر) احتراز عن اضافته
 الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا)
 اى كان اثنان ملحق بالثنى (اثنان) بالهمزة فى اوله (وثنان) بدونها لكونها مؤنثى
 اثنان كان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنين (وان كانت) للوصول
 (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثنان وثنتان فمضى بزيادة الالف والنون كما هو حال
 التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين والذان
 والذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل اثنان وابنتان وبنان وابنتين وبنين
 (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرر الواحد لان معنى التثنية تكرر الواحد
 (فالخفت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة
 والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع
 (والياء) الساكنة (المفتوح ما قبلها) صفة تجرت على غير من هى له مثل قولك هند

الراء لا اعراباً الا على
 ان العرب اسم مفعول
 من اعربت الكلمة اذا
 جعلت ذلك فيها فتوم
 انه يصح تفسيره بذلك
 كغيره وهو غلط فان
 مفعول اعربت يشار
 العرب لقباً بدليل حجة
 ما اعربت الكلمة وهى
 معرفة فذلك البعض بعد
 تمام كلامه المفعول قال
 كذا فى الايضاح مشيراً
 الى قول المصنف لو كان
 العرب ما حصل فيه
 الاعراب لوجب ان
 يكون معرباً بكسر الراء
 ليتوصل به الى الاعتراض
 عليه فتوم القائل ان
 مجموع ما ذكره من كلام
 الايضاح كيف ولو كان
 هذا القائل ممن نظر
 فى الايضاح لما قال بان
 كلامه مبنى عن مذهب
 صاحب المصل دون
 مذهبه لان المصنف عرف
 الاعراب الذى اشار اليه
 حيث قال انه توم
 العرب ما حصل فيه
 ذلك الاعراب مما هو
 مذهبه على ما نقلناه وكلامه
 ذلك صريح فى ان هذا
 مذهب صاحب الكشف
 ايضا واما ما لبس القائل
 اليه فهو كلام غيره قال
 فى الايضاح الاعراب
 يطلق مصدر اعربت
 وهو واضح ويطلق
 على ما يختلف آخر
 العرب به من حركة
 وحرف وهو المقصود
 فى الاصطلاح وقد نسره

كثيرا باختلاف آخر
العرب العامل فان اراد
واما اردنا فلا مشاحة
في التعبير وان اراد
واختلافه فغير مستقيم
على ان المصنف زيف
احتمال كونه من امرت
الكلمة اذ جعلت الاعراب
فيها وكيف يكون قائل
به ثم انك اذا تأملت
عرفت قصور ذلك البص
في تحميقه واستراضه
وهذا الفقير المحترف
بالعجز والتقصير يقول
لما شاهدت ان ليس له
تعصب وحرص ولا
بتعج وغرور بل يريد
بيان الحق على قدر طاقته
أعرضت عن العرض
له في هذا الكتاب ورد
كلامه (قوله اي الاسم
الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق منه طوله
اشار بذلك الى امور
ثلاثة احدها ان المراد
بالركب هو الاسم المركب
اذ هذا الحد اعجمي
به النوع من الاسماء فلا
يرد نحو قائم في مثل
قام زيد والثاني ان المراد
بالركب ليس بمجموع
الجزئين بل احدهما بالنظر
الى الآخر قال في الامالي
توهم بعض اصحاب
ان المركب لا يطلق الا
على الجملة بكاملها وليس
بمستقيم لان القائل اذا
قال زيد قائم مع ان
يضال وكبت زيدا مع
ان زيد مفعول وكبت
وعلى مفعول فعل

جائل وشاحها وانما قيد به احترازا عن اليا الممسور ما قبلها قاتها علامة في الجمع على
حد التثنية (نصب او جرا) اي في حالة النصب والجرا لانها في الثاني اصاله وفي الاول
تبعا وحلا (كاسيحي) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التي اعربها بالحروف ما رفعه
واو ونصبه وجزمه يا وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع
لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسى به اصطلاحا) سواء
وجد شرطه فجميع اولابل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على
ماسيائي ان كان اسما فذكر علم يقل وان كان صفة فذكر يقل وان لا يكون
افعل فملاء ولا فعلان فعل ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التثنية
للمبالغة (وهو) اي ماسى به اصطلاحا بالجمع بالواو والثون وبالياء والثون) سواء كان
مفردا ومؤنثا او مذكرا سالما ومفيرا (فيدخل فيه اي في الجمع) (مخوسين) جمع سنة
مفيرا اوله (وارضين) جمع ارض (عالم يكن واحده مذكرا) لكن اي الا انه (وهو
يجمع بالواو والثون) او بالياء والثون وقال الهندي وما هو على صيته فيكون من باب
حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحوسين في ستة وسين في ثمة وقلبن
في قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) تائبه (وهو) اي ما الحق به شان احدهما
(اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها وثلاثا يلبس بالي
الجاردة في النصب والجرا (جمع ذولا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه - كما علان
جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) تاسيهما (عشرون واخواتها) جمع اخ
المراد بالاخت ههنا المثل والتظير ولذا قل الشارح (اي لفظا رها) اي لفظا عشرون
فاستعمال الاخت في المثل والتظير استعمال عربي لاصطلاح نحوى (السبع) صفة
النظائر (وهو) اي النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض النسخ
وهي بالتأنيث متنبيا (الى تسمين) قد دخل الفاية في المنيا كالمرافق لان صدر الكلام
يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون
وثمانون وتسعون وفي الرضى انما افراد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع
المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحلق به واو ونون او ياء وثون دلالة على ما فوق
اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد
اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واوبعد
ضمة واو ولو كذلك قبل الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والتغير لا اعتبار له وقدم
اولو على عشرون لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها
(وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اي لو كان عشرون
جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان
الاستعمال على العكس (لانه) اي ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب
الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) (لصح ايضا) (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح

الاطلاق على تلك مراتب العشرة (لأنها أي التسعة) (ثلاثة مقادير الثلاثة) واصل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الأمر كذلك بل إنما يطلق كل واحد من هذه المقود على مراتب معينة من الأعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) أي على قياس عشرين ولاثنين في عدم أن يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقي) أي المقود الباقية وهي أربعون إلى تسعين فإن أربعون ليس جمع أربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والأصح إطلاق أربعون على أي عشر لانه ثلاثة مقادير الأربعة وإطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) أي كان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلامة المذكورة كذلك (هذه الألفاظ) أي المقود الثمانية من الأعداد (نذل) أي كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعين في الجوع) أي ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما أو مكسرا مذكرا أو مؤنثا واصل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعنى معين فلمن هذا أن هذه المقود ليست جوعا بل تكون صورتهما صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقة به وأعربت بأعرابهما كالحق اثنين بالثنية وأعرب بأعرابهما (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) أي في حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) أي في حالة النصب والجرا (وإنما جعل أعراب المتين مع ملحقاته) أعني كلا وكلتا واثنان واثنان وثلاث (و) إنما جعل أيضا أعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهي أولو وعشرون وأخواتها (بالحروف) أي إنما جعل أعراب كل واحد منهما بالحروف (لأنهما فرعا للواحد) أي لأن الثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج إليه والجمع أيضا فرعه بمرتبتين ومحتاج إليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو إليه قوله فرعا للواحد أصله فرعان سقط النون بالإضافة إلى الواحد (و) الحال أنه (في آخرها) حرف يصلح للأعراب (حين الأعراب كالأسماء الستة) (وهو) أي ذلك الحرف (علامة الثنية) الألف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب أن يجعل ذلك الحرف) أي الحرف الصالح لأن يكون أعرابا لهما (أعرابهما ليكون أعرابهما) أي أعراب الثنية والجمع (فرعا لأعرابه) أي أعراب الواحد (كأنهما فرعان له) أي كما أن واحد منهما فرع للواحد ينبغي أن يكون أعرابهما فرعا لأعرابه لتكامل القرعية وثم المناسبة (لأن الأعراب بالحروف فرع الأعراب بالحركة) في الحقة لأن الحركة أخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل أعرابهما بالحروف) لل المناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الأعراب ثلثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الأعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء

(وهذا)

يصح إطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة إطلاق حركته عليه والثالث أنه ليس المتبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على أنه اسم مركب مع المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا (قوله) مناسبة مؤنثة في منع الأعراب هذا ليس قيدا خارجا عن مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير إذا المشابهة ليست المناسبة بأي وجه كان وما قيل لمر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف المناسبة التي هي أهم للا دخل في تعريف الحرب المناسب الغير المشابهة نحو يؤخذ ناس من ثلثة التدبر كيف ولو كان الأمر كما قاله لكان الوجه الاقتصادي في المناسبة المطلقة فإن قلت هذا التعريف متفوض بأي فأنها أشبهت معنى الأصل وهي معرفة قلنا أن الألف كانت مضافة والإضافة من خواص الأسماء قبل ذلك الثب فرجع الاسم إلى أصله (قوله وهو الماضي إلى آخره) هكذا قال في الصرح واحتمس عليه الشيخ الرضى بأنه اصطلاح جددته فأننا إن أخذنا لفظ معنى الأصل على ما يقتضيه الأصل من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الأصل وإن كانت مضارعة إذ

اصل جميع الافعال البناء
على ما ذهب اليه البصرية
فبرد عليه اسم الفاعل
والفعل والمصدر وجمع
باب ما لا ينصرف واجاب
الفاضل الشريف ببيان
الفرق بين ان يقال هذا
مبنى الاصل وهذا اميله
البناء اذ المتبادر من
الاول ان المشار اليه
متصف بالبناء وذلك
بحسب الاصالة دون
العروض والمتبادر
من الثاني ان اسله ان
يقى سواء بنى كما هو اصله
او عرض له الاعراب
وحينئذ لا يميز المضارع
فلا يلزم المهدور وبهذا
يظهر سقوط ما قيل من
ان الاضافة البيانية هي
اضافة الاسم من وجه
انتهى ما قيل الى آخر
مثله وليس الاصل في البناء
اسم من وجه من المبني
بل اخص منه مطلقا
واضافة الاسم الى الاخص
لامية فان الاصل في البناء
يصدق على المضارع ولا
يصدق على المبني فهو اسم
من وجه كيف ولو كان
اخص لوجب ان يصدق
المبني على كل ما يصدق
عليه انه اصل في البناء
فيكون المضارع مبنيا
هذا خلف (قوله)
بغير اللام قيل لا حاجة
اليه لان النحو لا يسمى
ما هو باللام اسم اصيل
مضارع مجزوم وما لا يخفى
ان تسمية الاسم باللام
مضارعا مجزوما لا يمنع

وهذا هو الاصح المختار وايضا والواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء
على الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (ست) لان لكل
واحد رقعا ونصبا وحرا والجملة حال بالواو والضمير مما ويجوز ان تعطف ويكون
من قبل العطف على معمولي عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة
بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصول الرفع
والنصب والجر (ثلاثة) منها كائن (للمجمع) رقعا ونصبا وجرافا تقسم الحروف على
الحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع المثنى
والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (الوقع الالتباس) اى
التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جادى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجادى اثنان
او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى
لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا ياخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل
رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد
حر فآخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمجمع لكونه
اشرف منها لاختصاصه بذكر العقلاء والاشرف انما ياخذ ما هو الاقوى والاثم
فاذا جعل اعرابه بالواو رقعا وبالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب)
لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد
منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بموقع في قسمته (فوزعت)
الحروف الثلثة للالزام الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على التثنية والجمع (بان
جعلوا الف) منها (علامة الرفع في المثنى) يعنى اعطوا الف ذلك المحل ليكون
الف اخف لانها شاكنة دائما وحركة من الفتحين وتقل المعنى لعمومه و
(لانه) اى الف (الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا) قدم
المضارع لكونه في صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الف علامة الرفع
في تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع
في الجمع) لان الواو حرف قبل ثنولده من الضميتين والجمع خفيف لاختصاصه
بذكر العقلاء (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا) فجعل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمعة فاخذ هذا المحل
الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع الحال الاربعة وهى نصبها وجرهما و
الحرف الباقي الياء (وجعلوا اعرابهما) اى التثنية والجمع (بالياء حالة الجر على
الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هي الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان
الجر اصلا للياء فوق التباس (و فرقا بينهما) لرفعه (بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لحقة الفتحة وكسرة التثنية) بالفتحة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (في المجموع

تقل الكثرة وقلة المجموع) بالقياس الى الثنية ولما سبق ان الثنية أكثر في الاستعمال
والجمع اقل فيه ولم تمكس القضية لتعادل بينهما (وحلوا النصب على الجر) اى
حلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما
(لاعلى الرفع) يعنى لم يحلوا نصبها على رخصها وجعلوا حالة النصب فى الثنى
بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الاكلام ومقصودا
(لناسبة النصب للجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناسب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع
(كل منهما) اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه
اشبه فى الحمل ولما سلك كل واحد منهما فى الكتابة والكنية نحو رأيتك ومررت
بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لما سبق
(والحرف) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف
آخريه واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالفضة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (د) فرع ايضا من (بيان مواضعهما)
اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لما مر ان
الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب
وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف
الثلثة وماترك منه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان مواضع
الاعراب اللفظى والتقديرى الذين) منى صفتلها (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم
الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فما سبق) فى بيان حكم المرب
حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما كان
التقديرى) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق
بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا لقف الان التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون
كالجزء وهو مقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل
ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظى ما عداه فقال)
(التقدير) مرفقا بلام المهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تنفى غناء
الاضافة فى الاشارة الى المهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية
والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول (فيا) (اى فى الاسم المرب)
فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالمبادر ليكون اشارة
الى المرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه)
قدره لان الصلة لا بد لها من مائد واختيار حذف المائد اولى من تقدير مضاف
اى تعذرا عرابه فحذف المضاف واقم اليه مقامه فاستقر فى القمل لان حذف الفضلة
يسروا هون من حذف المدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التمدد يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالخاجة
ماستة اليه (قوله اعلم ان
صاحب الكشف هكذا
قال فى حواشيه على شرح
الرضى وفيه نظر كما
ستف عله (قوله)
ولذلك يقال لم يعرف
الكلمة وهى معرفة قبل
لم يوجد على طريق
المصنف عرب اصطلاح
لم يعرف لانه لا يخلو من
اعراب محقق او مقدر
وكانه ارد سلب الاعراب
بحسب الذات لان ذات
الاعراب متأخرة
عن المرب او ارد
سلب سلب الاعراب
بحسب الظاهر الا انه
على الثانى لا ينفع الشارح
فيما هو بصده والاولى
تدليق فلسفى لا يناسب
للحاجة ولا يبنى ان هذا
القائل غافل عما ذكره
للمصنف فى الايضاح من
ان مفعول امرت بغير
المرب لفظى بل صفة
ما امرت الكلمة وهى
معربة فيمن قال ضرب
خالد جملر باسكانها
وبالعكس فى هؤلاء
ولو كان كذلك لكان
ذلك تناحضا لم سعى
المرب المقصود مربا
لاستزاه ذلك فى وضع
اللفظ ويجب ان يفرق
بين حية الفى وبين
تليل لسميته قد يسمي
الفى باعتبار لازم
متوقف على الحيلة وتغير
ذلك مما لا يصح تفسيره
به ولا يؤخذ من

تطيل التسميات طائي
السيات ولا لوازمها
هذا كله من علامه وبه
ظهر بطلان قوله لم
يوجد على طريق المصنف
معرب لم يعرب وان
قوله والثاني لا يتقم
الشارح فيها هو بصدده
قربة ثم في ذلك المقام
تلام وهو ان التليل
به فاسد ضرورة ان
أحد لو اعتبر وجود
الحركة بالفعل في كون
الاسم معربا صح له ان
يقول لم يعرب الكلمة
حال كونها معربة ولو
قال قدس سره ولذلك
يقال الكلمة معربة وهي
لم تعرب صح التليل
بحسب الظاهر دون
الحقيقة لورود ان يقال
من ابن علم صدور
هذا القول من يعتبر
وجودها بالفعل قوله
فيلزم تقدم الشيء على
نفسه وهو المسمى بالبور
المؤدي الى امتناع محصل
المطلوب قبل ولذا قد في
استاذي ان هذا ممنوع
لجواز ان يكون الكلام
مع المنع المأوف باحوال
او آخر الكلم من غير
ان يكون مميزا بين
صرفوها ومنصوبها
ومجروها فيعلم المعرب
في الفن بهذا الوجه لا
يعرف من النحو هذا
الحكم بل يعرف منه
معرفته المرفوع والتصويب
والجبرود الى غير ذلك
من الاحكام الحاسمة

الظهور اى في الاسم المعرب الذي امتنع ظهور الاعراب في لفظه (وذلك) اى تقدير
الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ الاسم المعرب (اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة
مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كافي الاسم المعرب بالحركة
الذي) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (آخره الف) فاعل الظرف
لاعتاده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث
مثل حبل وبشرى او منقلبة عن واو اوياء مثل عصا ورحى او ما يشبهه مثل
جرى و (سواء كانت) الالف (موجودة في اللفظ) كالف التأنيث والالف
المقلوبة (كالمصا) والرحى المعرف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كمصا)
ورحى ونى (بالتونين) في الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بانها اذا كانت محذوفة
يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء
(في الصورتين) اى في صورة كون الالف محذوفة فيها كمصا او مذكورة كالمصا
(غير قابلة للحركة) مطلقا فتحة كانت اوضمة او كسرة اعرابية كانت او بناءة
لان الالف لو حاولت تحريكها خرجت عن جواهرها واقلبت حرفا آخر يعنى
همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا وانما تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب
لفظا فيكون اعرابه تقدير بالان الاصل اذا تمذر يعمل بالفرع (و) الثاني باب
غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء
ولذا قال الشارح (كافي الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح والملاحق
به كاسيحي (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وطلبي
آخره عن باب عصا لانه ليس في كونه معربا بخلاف احد ويا باب غلامى ففيه خلاف
ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه
عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه في نحو غلامه وغلامك
ومن ابن لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشان
(لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف
الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل
دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهي الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل
فارغا غير مشغل بحركة ويكون الاسم سالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه)
اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال
انه لا بد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة الحركة
او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة في حال كون العامل جازا

(او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه رافعا او ناصبا لان في الاول يلزم اجتماع
الكسرتين كسرة النامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي
الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن
عن تحجيم هذه الحركة او امرها بالانها مقتضى الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان
تكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول
هذه الملة مخصوصة بحالة الجر فقط (فأذهب اليه بعض) شكيره للتحقير كأنه لا يستد
بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اي الاسم المعرب
بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (في حالة الجر لفظي) خبر ان (غير مرضي) خبر المبتدأ
عد المصنف لان الكسرة التي فيا قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب
ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثرا له لانه يكون تحصيل
الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اي في الاحوال الثلاث) لافي الحالين فقط الرفع
والنصب (يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) اي في باب عصاباب
غلامي (من الاسم المعرب انما هو) اي ليس الاعراب التقديري الا (في جميع
الاحوال) يعني في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بمد خبر اي حال من
الضمير المستكن (بعضها) اي ببعض الاحوال بان كان باب غلامي في حال الرفع
والنصب تقديريا في حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان خصوصا بالثاني الا ان
الشارح عمم الاطلاق اليهما المناسبة لاشترافي في حال كون اعرابهما تقديريا لا تعذر لانه
لا خلاف لا خفي كون الاعراب تقديريا في باب عصافى جميع الاحوال لان آخره الف
لا قبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (او استقل) مبنى للفاعل
(عطف على) قوله (تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقديرا لاعراب ايضا
(في الاسم) المعرب ولم يفيد بالحركة لان تقدير الاعراب للاستقلال يجري في الاعراب
بالحروف ايضا بخلاف تقديره الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يفيد
ايضا بالمعرب لان الفهم لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسمه
(الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه) اي لفظ الاسم المعرب (وذلك) اي تقدير
الاعراب للاستقلال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او
حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بمقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية
لكونه لفظا وتقدير (ولكن) اي الا انه (يكون ظهوره) اي ظهور الاعراب (في اللفظ)
اي لفظ الاسم المعرب (فقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال
الرفع في جاني قاضي واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضي لكون

للمعربات في التراكيب
وما افاد القائل بذلك الا
ان استاده كان كنهه
فاقد النظر الصحيح
فان الشارح قدس سره
اوضح الحق وبين المرام
على وجه لا يتصور
بعده مثل هذا الكلام
كيف وما اى قوله ولا
بعضها لانه عندنا بها في
معركة اصطلاحهم الا
لازالة مثل هذا الهم
(قوله واثره المترتبة
عليه اشار بذلك الى ان
المراد بالحكم هو الامر
بـ به كما في قوله
الاتى وحده ان لا
كسر ولا تنوين قبل
ولا يبعد ان يراد بحكمه
ما يحكم به عليه فيكون
فيه اشارة الى انه مما
ينبغي ان يحكم به في الفن
على العرب ولا ينبغي
ان يعرف به وهذا
وهم لا يساعد اللفظ
ولا معنى اما الاول فلا
لو اريد ذلك لوجب
ان يقال اختلف آخره
لان الاختلاف لا يصير
محكوما به واما الثاني
فلان الحكم عليه بهذا
الطريق لا يكون لشي
سوى افادة تصوره
فيكون مرفا بالضرورة
كيف ولو لم يكن ما زعمه
لا يمكن ان يقال ما اراد
القوم تعريفه بذلك
بل الحكم به وليس
كذلك (قوله ذاتا بان
يتبدل حرف مجرف
آخر هذا حق بلا

ربب الامر انه لو لم
يوجد عامل النصب والجر
لما تغير حال التثنية والجمع
وساكنيك لهذا زيادة
توضيح وما قيل من
ان العامل لا يحدث شيئا
من الاختلاف بل
الاختلاف من الوضع
فكان كهو وياه وانت
وايله فكما ان الوضع
شرط ان يستعمل هو
وانت مندور ود الرفع
واياه واهل عند الناصب
فكذلك التثنية والجمع
وهو لا يقبله لهم ومنشأوه
المفول من كون الواو
والالف والياء حروف
الاعراب ومن كون
المطلوب من الاختلاف
ما يتحقق في آخر الكلمة
فقط فان ما قاس عليه
يرى من ذينك الامرين
(قوله ثلاثا ينتفض بثلث
لولا ان رأيت احد وصرت
باجدليل لانتقاض وان لم
يجعل اختلاف العوامل
في العمل ان يطلب كل
مبا اثرا مباينا لآخر
الاخر في الاخر فقولنا
رأيت والياء ليسا مباينين
مختلفين في غير المنصرف
واملان مختلفان
في المنصرف ولا يخفى
على ذي مسكة انه
يطلب كل منهما اثرا
مباينا لآخر الاخر في
غير المنصرف ايضا فها
املان مختلفان مطلقا
ولعل القائل اراد ان
يأتى بان يسئل مكان
قوله ان يطلب لوقع فيها

ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء
المكسور ما قبلهما يعني ما استقل فيه الرفع والجر وهو (كافي الاسم) (المعرب) الذي
في آخره ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اي الحرف الذي
(قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا
(كقاض) (او) جمما مكسورا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم
معرفا باللام (كالقاض) والجواري والدواعي (رفعا وجرًا) (اي في حالتي الرفع) نحو
جاء في قاض والقاضي (والجر) نحو صررت بقاض وبالقاضي (لا) اي لا يكون الاعراب
فيه تقديرًا (في حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضي بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا
داعي الله (لاستقلال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لنصف الياء ونقل
الحركتين عليها مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة اما نقل الضمة عليها فلم يندم الجنبية بينهما
وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما نقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلا اجتماع
الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ما قبلها لان التي اذا كسرت ينقل
ولذا اسكنوا عين جعفر ثلاثا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة
لكونها خفيفة وجزءا لاف لا تكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب
في حال النصب في ذلك الاسم لفظًا لا تقديرًا (و) الثاني كل جمع مذكر سالما
اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانه وجره (نحو
مسلم) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لا يمينه بل بجمسه وانما اعاده
ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرًا بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع
فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء
الستة على ما سياتي وقال الحنفي يعني ان غرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم
بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاستيفاء الاقسام المستقلة
فلا يرد انه بقي اقسام من المستقل لم يذكرها انتهى (يعني تقدير الاعراب للاستقلال
قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجرًا لانصبا لما سر (وقد يكون في الاعراب
بالحروف) مطلقا كافي الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها
بالحروف تقديرًا في الاحوال الثلاث اورفما فقط وذلك في الجمع المذكور السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلم) اي التثنية وقد سبق (بمخلاف تقدير الاعراب
للمعذر فانه) اي تقدير الاعراب للمعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد
في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الا ساكنة تقديرًا لاعراب
للمعذر انما يكون اذا لم يقبل على الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس
الكلمة او لا وما قبل ياء المتكلم فتافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح
بقوله (يعني تقدير الاعراب) للاستقلال (في نحو مسلم) في الجمع المذكور السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال

(النصب والجر) لما سألني ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا وجود
حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصرت تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف
فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموى بسقوط التون) اي تون الجمع اذ
اصله مسلمون لان الجمع المذكور السالم بالواو والتون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو)
التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو
الواو (ساكن) مستعد للادغام (فاقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف
من الواو (وادغمت الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن
قادغم لان الادغام اخف من فكها (وكسر ما) اي حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من
جهات ثلث قلب الواو ياء. وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو
والادغام من فكها والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبقى علامة الرفع التي هي الواو
في اللفظ) لاحقيقة ولا حكمة اثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب
في حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حاشي النصب والجر) مثل
رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما اللفظيين (فان الادغام لا يخرج الياء)
المدغمة (عن حقيقتها) اي عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة
ايضا) اي كأنها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغمة فيها ياء (لان المدغم
فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون
حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى
الاسم الذي في اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدغمة ولا في
ساكنها ولذا قال الشارح (في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم)
الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي على وجه التثنية بان قال ونحو مسلمي
ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر (فانه) اي الشأن (لما سقط حروف الاعراب) الواو
والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام في القوم لان همزة
الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب (لما) الاعراب (يعني حروف الاعراب) لفظا
لان المتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب
مقدرة للاستتقال فان قلت تقدير الاعراب للاستتقال مسلم في الرفع والجر لكون
الواو الياء تنحملان الحركة ولكن ينقل على اللسان واما في النصب فغير مسلم لان
تقدير الاعراب ليس بالاعتذار لان الالف مادام الفاء لا قبل الحركة قلت لان الف
فيه كانت واو الان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلت الفاء التحركها واقتح ما قبلها
(واللفظي) (اي الاعراب المتلفظه) الجار والمجرور في به نائب الفاعل والضمير

وقع ثم لو قال كذلك
لما صح ايضا كما يعرف
بأدنى تأمل (قوله غايته)
ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشامل هذا
اولى مما قيل من ان المراد
استعداد الاختلاف لا
لما قيل ان المتبادر حصول
الاختلاف بالفعل لان
المختار ايضا خلاف
المتبادر فان المتبادر من
حكم الشيء خاصة اللازمة
دون المقارفة بل لانه
يلزم ان لا يكون هذا
الحكم من خواص
المعرب فاما اذا قلنا زيد
معر وبكر مقدرا لا
يكون كل منهما مستعدا
لحصول الاختلاف ولا
يكون شيء منهما بذلك
معر بالابري ان الادنى
قابل لا يكون مالا ولا
يلزم من وجود القابل
وجود لمقبول وصل
هذا لقياس ما قيل ان
المراد اختلاف آخره
باختلاف العوامل وقنا
ما واما ما أورد عليه
اذا كان المعنى ان هذا
حكم بعض المعرب لم
ينفع المبتدئ النظم بيان
هذا الحكم فانه اذا ورد
عليه معرب لا يعرف انه
هل يجري فيه هذا
الحكم او لا فغير وارد لان
هذا الزيادة الايضاح
بعد التبريف كما سمين
الاسم وبيان خواصه
يعني اي شيء يرى
آخره مختلفا باختلاف
العوامل عليه ان يقد

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى
 الخلق وقتنا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الاول ايضا اي الاعراب المقدره
 كان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بخذف الياء (فيا عدا) (بمعنى فيما)
 اي الاسم العرب الذي (عدا ما ذكر) اي هو غير الاسم العرب الذي ذكر من قبل
 يريد ان ضمير ما عدا راجع الى قسمي التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر
 والقياس فيا عدا بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (عما تذر فيه الاعراب
 او استقل) فيه (ولما ذكر) المصنف (في تفصيل العرب) بل في تفصيل الاعراب
 (المصرف) مرتين بقوله فالفرد التصرف والجمع المكسر التصرف (وذكر
 ايضا في غير التصرف) مرة واحدة بقوله غير التصرف بالضم والفتحة (وكان غير
 التصرف اقل) لانه فرع التصرف ولانه يحتاج الى سيئين او الى سبب واحد قائم
 مقامهما (من التصرف) لانه اصل لان الاصل في الاسم العرب الصرف لعدم احتياجه
 الى شيء (وبمعرفته) اي بتعريف غير التصرف وبيانه (يعرف التصرف) لان غير
 التصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عدا منه صرفا (على قياس
 الاعراب التقديرى والمفطى) حيث بين اول اقسام الاعراب التقديرى لكونها
 قليلة فلم ان ما عدا ان فطى ولما قال واللفطى فيا عدا (عرف غير التصرف) واكتفى
 بتعريفه) ولم يقل في آخر البحث والتصرف فيا عدا كما قال في نظيره واللفطى فيا
 عدا لاشعار عنوان غير التصرف وموافقا لعتان او واحدة منها تقوم مقامهما
 بان التصرف ما عدا بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه ولا (فقال) (غير التصرف)
 مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبادة علما (ما) خبر مبتدأ
 (اي اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والا اصل فيه التذكير ولان هذا تعريف
 غير التصرف والتذكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة
 لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان
 عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما
 (فيه) اي في اسم المعرب (عتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا
 اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمة
 الاستفهام وحرف التثنية يعمل في الظاهر بعده وفاقا نحو زيد في الدار آباؤه ومردت
 برحل في مكة كتاب وجاءني الذي على كتفه سيف وجاءني زيد عليه جبة وشيء
 او في الدار زيد وما في الدار عمرو وسبأني (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقال
 (باجتماعهما) اي بسبب اجتماع اتفهما (واستجماع شرائطهما) التي سبب كرها لان
 في تأنيكل على شرط سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اي في الاسم العرب
 (اثر) هو منع الجرو والتون عنه (سيجي ذكره) اي ذكر الازر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبيل المعرب فلا
 يلزم شموله لجميع الافراد
 (قوله اي حركة او
 حرف فاما موصولة او
 موصولة لكن قوله
 وحين يراى بالموصولة
 يدل على اختياره المعنى
 الاول وذلك لكونه
 اعرف من الثاني ومن
 مجانب الارحام ما قبل
 ما فسر ما بكلمة او
 حرف لم تكن هي
 الموصوفة فكان المناسب
 ان يقول وحين يراى
 بالموصولة لكن كلا
 وقع كلمة ما هكذا
 بحيث لا يبين فيه على
 الاسم الاول اولا
 وعلى الثاني ثانيا حين قال
 وحين يراى بالموصولة
 الحركة او الحرف طرف
 الحركة او الحرف على
 منقضى ما الموصولة
 (قوله لانه معرب على
 اختيار المصنف) في
 ذلك الشارح الهندى
 والامر كذلك لكنه
 مناقض لما سبق آفا
 وهو ان العلامة اعتبر
 مجرد الصلاحية لا استحقاق
 الاعراب بهذا التركيب
 وهو الظاهر من كلام
 الامام عبد القاهر من كلام
 المصنف مع الصلاحية
 حصول الاستحقاق
 بالفعل ولهذا اخذ
 التركيب في تعريفه فانه
 يقتضى كون مذهب
 المصنف احسن مطلقا
 وهذا يقتضى كونه اعم
 منه والتحقق ان كلام

لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)
(تسع) التكرير هنا في مقام العهد اذا التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة)
(واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة)
لقوتها وكالها لان الشيء اذا قوى وكل يلبق ان يقوم مقام الشئين بل مقام الاشياء
(مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل
التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها)
تأثيرها) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان
من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان
منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم للمعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى
يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه
واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة
واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهى) مبتدأ (اى العلة التسع) فيه اشارة
الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما فى هذين اليتين من الامور التسعة)
فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحد منها) لان كل واحدة
منها علة لاعلل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى
العلل لان كل واحدة منها علة لاعلل (لا يصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ
(على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور)
التسعة حاصلة هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ
يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق
وانواعه رفع ونصب وجزم ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجيين
خل وعسل وماء لامن تقسيم الكلى الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف
(وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ بتكثير الاسباب فى هذين اليتين نهاية الحسن لان السبب
دل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا للبناء المعدول وذلك
السبب وصف ما هو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحيث كان المناسب تكثير النون
ايضا الا انه لم يساعده النظم فاحسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة . وعجبة ثم جمع ثم تركيب .) (والمعدل)
الواو للاستيناف هذا جواب لسؤال مقدّر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف
هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين
الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لجرا المحافظة
على الوزن) الشعرى يعنى لوجى بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى اقصر من المصراع
الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستغنى فاعلن مرتين فلا بد ان يكون

العلامة الظهر فى اعتبار
حصول الاستحقاق
بالفعل فانه عرف المعرب
بما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا وذلك لا
يصدق على الاسماء
المعدودة العارية
من التركيب والثابتة
المذكورة ولا على
المركبات الغير الاسنادية
فان التبادر من اختلف
حصول الاختلاف بالفعل
وقد تقرر فى علة انه
يجب حمل الفاظ العرفات
على ما هو التبادر منها
الا اذا تحقق صارف
وهو ههنا معدوم اذا
المعبر ذلك كيف ولذا
احتجنا الى القول بان
المصنف اراد فى
تعريف المعرب ما ركب
مع غيره تركيبا اسناديا
ثم انه لا غبار على كلام
الشارح الهندى لان
المصنف لما عرف المعرب
بما عرفه ظهر كون
العلام فى هذا غلاى
معربا لانه مركب مع
غيره تركيبا اسناديا
بجلاى تعريف العلامة
فانه لا يصدق عليه لعدم
اختلاف آخره فى هذا
التركيب باختلاف
العوامل ولم يسبق
منه ما يخالف ذلك
وبالجلة تعريف المصنف
اعم من تعريف الفصل
فانه يصدق على كل ما
يصدق عليه ذلك التعريف
ويصدق ايضا على الغلام

في المثال المذكور وعلى
التركيب الاستنادي
الابتدائي كاسبق بخلافه
فانه لا يصدق على شيء
منهما (قوله حيث قال
ليس هذا من تمام المد
يعني في التفرع فانه
المفهوم من قوله ليدل
الى آخره تنبيه على
علة وضع الاعراب ولو
آتى بصرح جوازته لكان
السب (قوله) واللام
في ليدل مطلق على
اسم ان (قوله) فانه
يبعد عن الفهم لتعليل
لعدم ارادته كونه خارجا
عن المد بان جعل اللام
متعلقا بوضع الاعراب
الخارج عنه وما قبل
اراد المصنف تعلقه
بوضع الاعراب المفهوم
من نحو الكلام والا
لم ينطبق الفرض
على الفعل لان الدعوى
على تقدير تعلقه باختلاف
ان اختلاف الآخر لفرض
الدلالة على المعاني وهذا
الفرض لا يستلزم على
اختلاف الآخر بل وضع
الاعراب مطلقا ليس
بمستلزم لان هذا الفرض
لا يحصل الا بذلك
الاختلاف والوضع
المطلق قد يوجد بدون
الاختلاف ايضا (قوله)
فوضع اصل الاعراب
لدلالة فان قلت هذا
اعتراف منه بان اللام
متعلق بوضع الاعراب
قلت لا يلزم منه لان
الكلام ههنا في وضع

الثاني كذلك فلزم ان يحجب ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني اقصر من الاول (لا شيء
آخر) فلفظ لاهنا عاطفة وشئ آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله المجرد
لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ
قوله المجرد لانه مجرور باللام تقديره لا شيء آخر وقال الخنثى المصام كلمة ثم للتراخي
في الزمان وقد تستلزم للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما
قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلما ثم
في العلتين لهذه السكتة الجمالية انتهى فتكون لتدرج في الاول من الادنى الى الاعلى
وفي الثانية لتتزل من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول قائداً ان الا ان الشئ لم يمتز
ليان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والتون زائدة من قبلها الف
ووزن فعل وهذا القول قريب) (قوله زائدة منصوب على انه حال) من التون
لالها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسرناه الشارح ولكونها اذا حال اوردها
باللام المقيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتنجع التون) من الاسم المعرب (الصرف)
مفعول تنجع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل
الظرف اعني) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على
ذى الحال وهو التون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف
(مبتدأ) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبر الظرف
المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي
ان الجملة الاسمية اذا وقعت حال مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الالف) لانها ليست مطلقة بالزيادة
(مع انها ايضا) اى كالتون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حيث ذنوع تنوع التون من الاسم
المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل التون الف وانت خير بان لا يفهم
زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالتون (يمبر)
مبنى للمفعول من التمييز (عنهما) اى عن الالف والتون معا (بالالف والتون) متعلق
بيمبر (الزائدتين) بصفة الثنية على ان يحمل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت
اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التظليل كما قال لانى التأييث
في حمراء صفراء الفا التأييث مع ان الف التأييث الهزلة المقلوية عنها والالف
الاولى زائدة وكالتعمرين للشمس والقمر والممرين لاني بكر وعمر رضى الله تعالى
عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد الالف والتون بها يشيران الالف ايضا زائدة ولو
لم تكن زائدة لقوا في مادة الالف والتون الزائدة كما قال الف لتأييث بالافراد واذا لم يرد
علم انها زائدة لاصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال
لما سيجي من انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب

البصريين (والطرف) اعنى من قبلها نظر القوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد باطاف واحد اى ولو جعل الطرف اللغوي متعلقا (بالزيادة) واريد زيادة الالف قبل التون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من التون اقاد اشتراكهما فيها لانهما سارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التمييز وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقديم اى على التون (فى هذا الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الطرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى التون اقاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لومبنى للمعمول (زيادتهما جميعا) حال ومن الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ سارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى سارت وصفا لهما معا لا احدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اى مثابه لقولك او يشبهه قولك (جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (بدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى فى وصف الركوب كما قلنا آفا (وقوله) اى قول من نظم اللعل التسع فى هذين البيتين (وهذا القول قريب يعنى ان ذكر اللعل التسع) فيه اشارة الى ان القول يعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السياق والسياق (قريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطيبة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا قعدى بالياء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان فى قوله بان (قول قريش) خبر اقوله او القول اى حكم مجازى بملاحة الجزئية (لالتحقيق) اى لاحكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذالملة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنتان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى الملة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذافيا اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا تاملنا كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالمعدم ونفى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذالملة فى الحقيقة اثنتان (او القول) اى الحكم

اصل الاله ارب وثمانى اختلافه على ان منشأ البعد فى ما سبق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الاذعان اليه لعدم دلالة اللفظ عليه ولو كان مذكورا فيه لكان متعينا لتعلق اللام به (قوله) لان نفسه الاسم تدل على المسمى والاهراب على صفته قبل فعل هذا الفاعلية نظائر هاسفات لدلوات الالف لا الالفات وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفات فقال فى تأخير الاله ارب ان الدال على الوصف يمد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من (قوله) والصفة متأخرة عن والاوجه ان يقال ان تأخر الدال على الصفة يتوقف على لفظ لان تعلق الصفة بالموصوف والاخر ان يقال جعل الاله ارب فى آخر الاسم لان كلام حروف الكلمة مفيدة لصفة الكلمة ولا يرضى بغيرها مهما أمكن لئلا يخل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له فى الهيئة ولهذا قيل لمعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه وكذا فاسدان ما استند الى الشيخ الرضى لاصل له وليس الظاهر من قوله والصفة

(بأنها) أي الملل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (قريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها إلى الصواب) أي جعلها قريبة إلى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لأن فيها ثلاثة مذاهب (لأن في عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم أنها) أي الأمور المقنضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عددها في اليتين كذلك (وقال بعضهم) أنها (اثنان) غالباً لأن العلة الملزمة عدم الصرف غالباً اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب أنها (أحدى عشرة) حيث الأعداد وهي التسع المذكورة وشبه التي التائيت كارتطى علما ومراعاة الأصل في نحو أحرر وعطشان إذا نكر بعد العملية فصارت أحدى عشرة (لكن القول بأنها تسع قريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة) لأن خبر الأمور أوسطها حيث لا إفراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون أقوى وبالقبول أخرى وأولى (ثم) أي بعد تعريف غير المتصرف وتعداد علله وأسبابه على القول المختار (أنه) أي المصنف (ذكر أمثلة الملل المذكورة) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المتصرف وإلى أسبابها وهو دأبه (على ترتيب ذكرها في اليتين) ليكون النشر على ترتيب الملف وهذا أقوى في الضبط وأسهل في اللفظ ولكن مع قطع النظر عن أن يكون صالحاً لأن يكون مثلاً لأمثلة أخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للمعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثلاً للمعرفة فإن فيه العملية أيضاً والأى يكون تكراراً وكذلك البواقي لأن كل واحد منها يصلح أن يكون مثلاً لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصلح أن يكون مثلاً للجمع فقط (و) مثل (أحرر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل أيضاً لأنه غير متغير ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظي (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه إشارة إلى التأنيث المنوي (وفي إيراد) خبر مقدم والمصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو زينب والفعل متروك أي وفي إيراد المصنف (زينب مثلاً) مفعول ثانٍ لأنه لا أورد يمتد إلى مفعولين ثانيهما عين الأول (للمعرفة بمطلحة) أي بمدايراده طلحة مثلاً لتأنيث اللفظي (إشارة) مبتدأ مؤخر إلى قسي التأنيث بالإضافة بسقوط نون التثنية في قسي التأنيث (اللفظي) بدل من القسمين (و) التأنيث (المنوي) أو خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (إبراهيم) (مثال للمعجزة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدين في العلم وفي الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المتصرف وبيان أسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها وأوضاعها بالأمثلة شرع في بيان حكمه ليعلم قارئه عدم انصراف وهي

متأخرة أن وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل إليه لأن الصفة هي الأصل المدلول فكيف يحصل تأخر المدلول وجهها لتأخره وإنما الظاهر المراد أنه مالم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لأنها ما قام به وما زعمه أوجه له لا وجه إذا لا نزاع في مكان تعلل الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والأقرب على رأيه بمراحل من الصفة والقبول كيف وحروف الكلم وموادها والبيانات صورها والمادة تبيان الصورة فأن تعيدها (قوله) لم يمتنع إلى الخلق الباء قبل لم يصح ولا يخفى أن الأصل بالعكس فإن كثير من المصادر اتصل بالياء كالخصوصية وغيرها وإنما تركه التصيم في المضاف إلى الخلق والمحكي لأن المضاف إليه بحسب الحقيقة كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر فظاً أو تقدير فلا شيء يدخل في الحكم خارجاً من الحقيقة حتى يحتاج إلى التصيم لاجله (قوله) فأعطى الثقل القليل قبل الظاهر القليل لكونه مفعولاً ثانياً وهو سهو ظاهر لأن المعنى حيث لا يصير مكسوراً إذا لم يفتح الثاني من باب إعطيت لا يتصور فيه معنى التامية

التخفيف بحذف الجر والتتوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بملاقة الترتب لان هذا الحكم اعني ان لا كسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاستاد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحية لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لا من هذه الحية (ان) مخفية من ان المفتوحة واسماها ضمير الشأن محذوف لزوما كافي قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين سيجي تفصيله (لا) ثنى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة وقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا ثنى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع للتتوين ولم يقل ان لا جرا لانه يدخل غير المنصرف لانه مررب والجر من انواعه لكن جره فتح فالتفتح الذى فى باحد عمل الجر لا محالة (ولاتنوين) عطف على كسوفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالمعطف وولى كل واحد منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ما سيجي (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتتوين من حيث اشتماله على العلتين والواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسوفيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان لكل علة) من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المررب (علان) منها او علة واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم (فرعيان) حقيقة اذا كان فيه علان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك اسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يبنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كفى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويمطى عمله كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فآخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متمدية فتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فآثرت فى العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا تضمن ايضا معناه فلا تكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرما لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لفاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن آثرت

كما صرح به الشيخ الرضى في بحث التنازع (قوله) ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر المضاف اليه اضطراديا ولا ضرورة تدعو اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا لا ترى الى قولنا صهرت يزيد فى يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرة دون كثرة الفاعل فاعطى المتوسط فى لكثرة المتوسط فى الفعل وهذا من الاما يجب فان الكثرة والفلة ههنا باعتبار الصدق فى الاسم والحقيقة وعدمه ومن كون المضاف اليه ضمير تارة واخرى ظاهرا لا يلزم تعدده كيف ولو كان كذلك لكان الفاعل متعدد ايضا فانه يكون مضرا ومظهرا معرفة ونكرة الى غير ذلك (قوله) العامل انما تعرض لتعريفه ايذانا بان معرفته يحتاج اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج اليه ببيان لا يحتاج معرفة المررب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ليس كما يبنى اذا لازم على ذلك تقديم بيانه على بيان المررب كما لا يبنى (قوله) اى يحصل انما اكتفى بذلك تنبيهها على ان التقديم به ليس لافادة المحصر فانه لا يحتاج اليه الى الحد

لجهد الاهتمام كما ذكره
 الفاضل الهندي ومن
 لم ينتبه لذلك زاد دون
 غيره ثم قال به المصنف
 على ان سببته للتقديم
 ليس كسببية الاعراب
 للاختلاف فان الاعراب
 سبب غير تام بخلاف
 العامل ولا يخفى انه ايضا
 غير تام ولظهور ذلك
 جوه بعض الشراح كون
 الياء للاستعانة وقد
 اعترض على التعريف
 بانه منقوض بالاستناد
 وما قام به المعنى المنقضي
 واجيب بان المراد
 هو السبب البعيد وبانه
 لا يفهم في العرف من
 قولنا ما به يحصل حرارة
 الماء لا النار دون نفس
 الماء ولا مجاورة الماء
 لنا وليس هذا
 ولا ذلك بل الجواب انما
 قد علمنا ان المنقضي
 للاعراب الفاعلية
 والمفعولية والاضالة
 خيبة التباسها ولا
 يقوم كل واحد منها
 الا بالآخر ينضم اليه
 في التركيب فذلك الاسم
 الذي يستعمل به ذلك
 المعنى هو الذي يسمى
 حاملا ومثاله انك اذا
 قلت قام زيد فالمنقضي
 لرفع الفاعلية ولا يقوم
 الفاعلية في زيد الا بتمام
 المناد اليه لانك لو قطعت
 النظر عنه لم تفهم
 الفاعلية تمام هو العامل
 دون الاستناد ودون
 ما قام به ذلك المعنى (قوله)

في منع بعض خواصه وهو الجبر والتوين قبيح وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين) من
 حيث ان له (اي للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اي بالقياس اليه بحيث يكون
 الاسم اصلا والفعل فرعا له (احديهما) اي احدي الفرعيتين (افتقاره) اي احتياج
 الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها
 حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخرهما)
 اي اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره
 كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي
 ان يكون اصلا والفعل له امثلة ثني واتواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض
 ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع
 لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له للمناسبة للمادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على
 الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فيقصد) (منع منه) اي من الاسم المشابه له
 (الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجبر) لما مر لكونه اثر
 حرف الجر لفظا او تقدير اكان مختصا بالاسم فتح من بسبب المشابهة لان الرفع
 والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سأتى واما الجر فتحص
 بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين امرائهما وتصادلا (و) منع منه (التوين الذي
 هو علامة التمكن) اي علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية وقرره حيث لم
 يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اي علامة اعراب
 غير المتصرف فتح من التوين مطلقا والمراد هنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن
 التوين الذي على التفسير الاول (وانما قلنا) في بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر
 ولا تنوين (ان الكل علة) من الطل التسع سواء كانت فاقصة لا تؤثر وحدها
 او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان المعدل) اي المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم
 المعدول على حاله الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يبنى تابع لما وقع صفته لان
 الوصف عرض والاصل في الموارد ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر
 (والثانيث) لفظيا كان او مضويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم
 الاغلب ولذا علل اصالة المذكر و فرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قائم) مجردا
 عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء لفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائم) فتكون صيغة
 قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر في التخليق
 ايضا وهو ظاهر (والتعريف) بانواعه (فرع التذكير) لان الاسم وضع اولا
 نكرة ثم يبرسه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولمروضه يقبل
 الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل)
 بالتكثير لانه اصل لعدم احتياجه الى شيء (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف (والسجعة في كلام العرب) فرع العربية
 اذا لاصل (في كل كلام) عربيا او عجميا (ان لا يخاطله لسان آخر) اى ان كان
 الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخاطله لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخاطله لسان
 عربي فتكون العربية اذا كان في كلام المصنف فرعاه (والجمع فرع الواحد) لانك
 تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمقتضى (والتركيب فرع
 الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للتحفة فتقول بعلبك
 (والالف والتون) سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدين)
 لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تضاف (فرع مازيد) بالافراد لكونهما
 سببا واحدا الى الالف والتون وفي بعض النسخ زيد بصيغة التثنية والتذكير باعتبار
 اللفظ وفي بعضها زيدا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المحرور
 والبارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشيء الذي زيد الالف والتون
 على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدنا لتوسعة
 البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لاصل كل نوع)
 من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل
 ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن
 المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى في كل نوع
 اعني في نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود
 في نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصل) لكونه داخلا على الاصل وادخاله وما دخل على
 الاصل يكون فرعاه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصل فيكون فرعاه
 والعكس كذلك (ويجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع
 على ما يجي في بحث المفعول منه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجز ولم يمتنع وسلب
 الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهذا المراد المعنى الاخير
 ولذا فسر الشارح بقوله اى لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجز في الضرورة
 كاتكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل اتكسار الوزن عند عدم
 الصرف (او غير ضروري) كراية القافية بلا اتكسار الوزن عند عدمه ايضا
 (صرفه) اى جعله في حكم التصرف بادخال الكسر والتون (المنوعين من غير
 التصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتباهه على عتين او على واحدة تقوم مقامهما
 فيه) اى في غير التصرف متعلق بالادخال (لاجله منصرف حقيقة) تمييز (فان غير
 التصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علقان) من علل تسع (و) علة
 (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتون) عليه
 (لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتون لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف

فالمفرد هنا قسم
 الاسماء العربية بحسب
 اعرابها المختلفة وقيل
 تفصيل التثنية المعنى
 المتضمن فانه تارة يقتضى
 الحركات الثلاث وتارة
 يقتضى الحروف الثلاث
 وتارة بعضها ومن البين
 ان المعانى المتضمنة للاعراب
 انما يقتضى جمع الامور
 الثلاثة وعدم الجبر على
 مقتضاها في بعض المواد
 انما هو بوجود المانع
 المتضمن خلاف ما يقتضيه
 (قوله) ان الاسم الذى
 لم يكن متنى ولا مجوعا
 سواء كان مضافا او لا
 قرينة ذكر المتنى والمجوع
 بعد. واداء التثنية بما
 سيجي من الاسماء الستة
 ولو احق المتنى والمجوع
 اذلا يمكن القول بان
 المصنف قد احتز من
 ذلك المفرد اذا المضاف
 ليس بمفرد والا لوجب
 ان يستوفى شيء من
 المضاف الحركات الثلاث
 واجيب بان ذلك خرج
 بقيد التصرف لان الاسم
 المعرب بالحروف واسطة
 بين التصرف وغيره ويرد
 قول المصنف فيها بغير
 التصرف ما فيه علقان
 فانه صريح في عدم
 الواسطة ثم يلزم اثبات
 الواسطة على ما اشتهر
 بينهم فانهم فسروا
 التصرف بانه الذى يدخله
 الحركات الثلاث والتون
 لعدم شبهة الفعل وفسروا
 غير التصرف بانه الذى

يقتل منه الجر والتونين
 تشبه الفصل ويحرك
 بالفتح في موضع الجر
 وعلى هذا تبقى اسما
 مكتوبة لا تدخل
 تحت واحد منهما منها
 جمع المذكر السالم فانه
 لا يدخله الحركات الثلاث
 والتونين فلا يكون
 منصرا ولا يقتل منه
 الجر والتونين ولا يجر
 بالفتح فلا يكون غير
 غير منصرف فلم يدخل
 تحت واحد منهما وكذلك
 جميع ما عرّب بالحروف
 لكنه خلاف مذهب
 المنصف والمجب عن
 قل الجيب مستدل بأنه
 قال في الايضاح لم يروا
 المنصرف بأنه الذي يدخله
 الحركات الثلاث والتونين
 لعدم شبه الفعل وهذا
 لا يصدق على العرب
 بالحروف ولم يدر ان
 المنصف لم يستحسن ذلك
 وقال له لو قيل غير
 المنصرف ما به هذان
 من التسع والمنصرف
 خلافه كان حصر اوانه
 جرى على هذا في تلك
 المقدمة بل الجواب ما نقل
 الفريفي وارتضاه من
 ان الحركات العرية
 بالحروف يعلم خروجها
 من هذا الحكم بواسطة
 ذكرها فيها وبين
 اعرابها فلا حاجة الى
 الاحتراز منها لا يقال
 اتعين فيها اعراب غير
 المنصرف فكان ينبغي
 ايضا ان لا يصرح بقيد

زيلان الملتين او الملة الواحدة واما قال عند المنصف غير المنصرف كذا لان
 عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتونين فبدخولهما يكون منصرا عند
 ذلك الغير لاستثناء شرطه (وقيل المراد بالصرف) في قوله ويجوز صرفه (معناه
 اللغوي) وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرفه اي منه (لا) معناه
 (الاصطلاحي) وهو في الاصطلاح ما دخله الكسر والتونين (والضمير في صرفه
 راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف
 بادخال الكسر والتونين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة)
 (اي لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان
 الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسم العرب الصرف لعدم
 احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى الملتين او الى الواحدة قيل
 ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن
 الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤن والتصغير
 (او رعاية قافية) عطف على وزن الشعر اي او ضرورة رعاية قافية الشعر (فانه)
 اي الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثير اما) انصب على الظرفية
 ولفظ ما سقاه اي في كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اي من
 كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف في البحور (مخرجه)
 اي يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجعل جملا غير المنصرف منصرا للحفاظ
 وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر
 مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف) وهو تغيير اجزاء
 البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج عنه (مخرجه عن السلاسة)
 فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسة كافي التاسب (اما الاول) اي
 اما مثل غير المنصرف الذي يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله)
 اي قول فاطمة رضي الله عنها في تربة التي عليه الصلاة والسلام حين قبره وتركته وقبضت
 قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمها فبككت وقالت رضي الله
 تعالى عنها ماذا على من شتم تربة احمد ان يشتم مدى الزمان غويا لمدى الزمان
 امتداده وغويا لجمع غالية كنواصر في ناصرة بالقادسية خوشبوى والمعنى ما الذي
 او اي شيء على تربة احمد ان لا يشتم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار
 والمعنى لم يقع شيء عليه كذا في الحاشية (صبت) معنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به
 (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهي التازلة من المكروهات يقال
 صلب اذ اترل من باب قل وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهزلة في الجمع

واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصابوب هو الاصل كذا في الصحاح اى نزلت
 على نوازل (لوانها) اى لو ان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) النورة
 بنور الشمس وضياؤها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وقاعله راجع الى الايام
 يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والقه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها
 على نور الشمس وكونها ممانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت
 الشمس منكفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل
 مصائب في حكم التصرف بادخال التنوين بل لومنع منه التنوين وجعل غير
 منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين
 يمد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل
 ثلاث صرات فلا بد ان يكون الاول كذلك لكونا متوافقين في الوزن (واما
 الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انحراف بخرجه
 عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا
 الاعظم (اعد) امر من اعد يعيد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود
 سقط عنه وبقى اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد
 مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو خنيفة
 (ثنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان ثنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية
 يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالامادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء
 على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد قد
 اى لان المساجد وقوله تعالى اقتضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مائى لان كنتم
 في قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفضل على ماسيجي (المسك)
 اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع) اى تنتشر رائحته
 يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ما تضيع مثله كذا
 في الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت
 مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه في
 الرائحة والتلذذ لافى العزة لكون الامام ومسايله اعز من المسك (فانه) اى الشأن
 (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين (فتعنون نعمان) في موضع
 الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا تنكسر لان بحره قولن مقاعيلن مرتين (ولكن
 يقع فيه) اى في الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع)
 فان لو كسر ونون يدغم التنوين في لامنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن
 والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع
 المثلين فتحصل السلاسة واما الوقح الثون ونون ادغم لحصلت السلاسة فيه دون

الانصراف ههنا احتراز
 عنه لانهما معصودة
 وغير المنصرف لا يكاد
 ينصرف في عدد فاحتط
 في الاحتراز عن غير
 المنصرف كيلا يقع
 غلط في امور كثيرة
 واكتفى في الاحتراز
 عن المحصور بادنى شئ
 اذ ليس الاعتناء بحاله
 كالاعتناء بالمم يصغر
 (لولة اى الذى لم يكن
 بناء الواحد فيه سالما
 لانه للاحتراز عنه مع
 ظهور ان ليس المراد
 بالكسر غير السالم بان
 يكون صيغة مستأنفة
 مفردة عن وضع مفردة
 ويكون بعضه مخالفا
 لبعض في الصيغة
 كالمفردات المتضالفة
 الصيغ فلا يرد النقص
 بامثال سنين لانها ليست
 بهذه الصفة (قوله جاء
 في رجل قبل الاحسن
 الالطف ان يمثل بجاء
 طلبة بكسر اللام فانه
 مفرد بمعنى المفعول وذلك
 مما لا يلتفت اليه اذ
 من المعلوم ان الرجل
 اظهر من الطلبة لانعدام
 الابس فيه واحصر منها
 فهو احسن واولى واما
 قصد التفتيس من
 الصناعات البديعة فما
 لا يناسب المقام كاولا
 يغنى على اول النهى
 وذوى الافهام (قوله)
 وهو ما يكون بالالف
 والناء يعنى ان المراد
 هي الصيغة سواء كان جمع

مذكر او مؤنث من
لفظه او غيره الا يخرج
نحو سبيلات وسفر
جلات من جوع المذكر
واذا عرفت هذا عرفت
ان ما قبل ينبغي ان يضم
اليه اولات جمع ذات
من غير افظه كما ضم
اولو الى جمع المذكر
البالم مصدر من غير فكر
لانها داخله فيه بالضرورة
(قوله فانه علم اي
حكمه من جهة الاعراب
اذ العلم وكذا المقصود علمه
انما هو ذلك فلا تلتفت
الى ما قبل من ان الاحتراز
ليس لانه علم بل لانه
لا يشترك في هذا الحكم
(قوله بكسر الكاف
الى قوله فلا يضاف الا
اليها في القاموس وهو
الرجل ابو امرائه او
اخوها او معها (قوله
ولكن مطلقا هذا
يدل على ان المشار اليه
في قوله فاعراب بعده
الاسماء الستة ليس
خصوصيات الالفاظ
المعتبرة ببيتها المذكورة
بل كل ما يحكم عليه
بانه من الاسماء الستة
(قوله مضافة وقع هذا
الفيد في سائر النسخ
مقدما على ما به الاعراب
فيحصل ان يكون التقديم
من الخارج قدس سره
تنبيها على كونه انساب
لان الظاهر ان قوله
مضافة حال من المستتر
في الظروف عامل فيه
والحال لا خدم على العامل

الاول ومخالف للقياس ايضا اما الوقع بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين التون واللام
مناسبة لكون التون مفتوحة بلا تنوين ومع هذا ما في كتيبتين فلم يزل الثقل ولم تحصل
السلاسة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام (فان قلت فلا احتراز عن الزحاف
ليس بضروري) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
يشمله) اي الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر
(قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اي عن ذلك البعض الاظهار
ههنا في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذا امكن عنه للتلازم الالتباس في الضمير
المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض او على العكس فاطهر احتراز عنه
(ضروري عند الشراء) فهنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بمحمل غير المتصرف منصرفا
او في حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله) اي في قول من مدح النبي عليه السلام
(. سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اي سلامي اي
سلام من قبلي اي التزيه من كل آفة وقيصة والتبرئة من كل عيب وشبهة (على خير)
اصله اخبر لانه اسم تفضيل حذف الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى (الانام)
وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصليه
سيود على وزن فيعل فادغم اي مقتداهم الجار والمجرور خير (حبيب) بدل من خير
بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول
اولى مضاف الى (اله العالمين محمد .) عطف بيان له (بشر) فيل بمعنى فاعل للمبالغة
اي مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغا في التبشير خبره مقدم (نذير)
وهو ايضا فيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود في النار
والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبير بالا
عطف (هاشمي) اي منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم .) اسم مفعول من التفعيل
للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا في التعلق لانه مكرم
عنده الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير
في الفاعل (عطوف) قول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعني شقيق على امته وبابه
ضرب (رؤف) وهو ايضا مفعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اي ذوى العطف والرأفة
يعني ذوا الشفقة مبالغة والمحبة لماتبه كما قال جل ذكره في نظمه الكريم واخفض
جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بشير عطف (من) موصول مرفوع
مخلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى
الموصول (باحد .) مفعول الثاني لانه قد يتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر وقد
محذف انسا عاقل في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيدا (فانه) اي الحال

والشان (لوقال) الشاعر (بأحد) فتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف
 (لا يخل بالوزن) اي لا يكون في الوزن خلل بحمل احدى في هذا البيت غير منصرف لان
 وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي)
 وهو يفتح الراء وكسر الواو في القافية تمام وههنا المراد منه الحرف الذي تكرر في آخر
 الايات ليكون ذلك البيت تاما به (في سائر الايات الدال المكسورة) اي الدال المتحركة
 بالكسرة كافي البيت السابق ففي هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله
 بأحد في حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتاسب) عطف على قوله للضرورة
 باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التاسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه
 اشار الشارح بقوله (اي يجوز صرف غير المنصرف) اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير
 المنصرف بادخال الكسر والتوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان
 جعل غير المنصرف منصرفا للتاسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير
 منصرف (ليحصل التاسب بينه) اي بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية
 التاسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اي لزم اذ يقال امر مهم اي لازم
 (عندهم) اي عند العرب سواء كان في الترك في قوله تعالى * انه يبدى ويبيد * بضم الياء
 في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او في الشعر كافي قوله * قالوا اقترح
 شيئا نجد لك طبخه * قلت اطبخوا الى جبة وقبصا * فاني اطبخوا مكان خيطوا المناسبة
 طبخه وان اختلفا اسما وفعل والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام
 ومثل هاتين التين وصرأني مع ان اللفظ امرأني منه في التنزيل هو يبدى ويبيد واللفظ
 المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قل لكاتبه اكتب يا خمار فان الركب قد
 جاروا فقال الكاتب يا يبدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه التاسب الى
 هنا كلامه (وان لم يصل) اي كون رعاية التاسب بين الكلمات امر مهم لم يصل (الى
 حد الضرورة) ولم يمثل مثلا للضرورة لشهرة لفظ امرأني ومثل للتاسب لقلته لان الكثير
 اكثرته لا يحتاج الى التثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التاسب
 ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كل فاعل صرافه بادني شي * مما يستبعد ويستغرب مثل
 له باوثق كلام بقوله (مثل سلا سلا واغلا لا) (حيث صرف) فيه (سلا سلا) وادخل
 التوين عليه (لتناسب المنصرف الذي يليه اعني بالمنصرف) (اغلا لا) فانه منصرف اذ ليس
 فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلا سلا فهو غير منصرف للعجمية فانه كساجد
 واساور (فقوله سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف) وهو سلا سلا
 (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذي صرف غير المنصرف لتاسبه) اي لتاسب
 غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلا سلا فقط وفي الحاشية
 اراد بقوله واغلا لا الخ ان ذكر اغلا لا ليس بزايد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المصنف وهذا القدر
 من التغيير جائز لا محالة
 وان يكون نسخة كذلك
 بل القضية ماسة الخلو
 اذا احتمال كونه من القافية
 من قوافي الترتيب في
 قافية البعد (قوله ثلاثا
 يتوهم اشتراط اضافتها
 بكونها الى الكاف فانه
 لما اكتفى في بيان
 اشتراط كونها مكبرة
 وموحدة بالامثلة ظهر
 الاحتياج الى بيان
 ان الاضافة الى الكاف
 غير مشروطة بل اللازم
 عدم الاضافة الى الياء
 وادفعتها الى جميع ما عدا
 على السواء فان هذا التوهم
 لا يندفع الا بالبيان
 وهذا احسن مما ذكره
 الشريف من ان
 خصوصية المضاف اليه
 تقضي غاية الحفاء فاحتج
 الى التصريح به ثم انك قد
 عرفت ان شرائط هذه
 الاسماء ثلاثة اثنان منها
 يظهر من الامثلة والثالث
 يحتاج الى تنبيه فقوله
 اليف او في تلخيص
 هذه المقدمة والاسماء
 الستة مكبرة مضافة الى
 غير الياء بالواو والالف
 والياء ليس كما ينبغي اذ كان
 والمناسب الثالث منها ايضا
 او ترك ما عدا الاضافة
 اعتمادا على ما أتى به من
 الامثلة وما قبل من ان فيه
 زيادة على الكافية احتراز
 من المصنف فانها الحركة
 لكنها داخل في المجرى
 المنصرف فلا حاجة الى

الاختراز من نحو آباء
لدخول في الكسر ولا من
نحو ابوين واين لدخول
لها في التثنية والجمع
ويمكن ان يقال دخول
هذه الاشياء ظاهر بخلاف
المصرف فان يتوهم اشتراكها
مع المكسرة فلا بد من
الاختراز والاملاحة
الى ذكر مضافة الى
ذكر مضافة الى آخره
لان الفردة داخله ايضا
في الفرد والتصريف ليس
بمستقيم اما اول فلان
الاختراز مما لا يشترك
في هذا لازم لاملاحة
كيف ومن البين
ان الطالب لا يفهم من
اطلاق الاسماء الستة
الاتحاد الحكم واما ثانيا
القول بان التثنية
يتوهم اشتراكها مع
الاثنية ولا يتوهم اشتراكها
من التثنية والجمع تحكم
باطل واما ثالثا لان تحليل
نفي الاحتياج من قيد الا
ضاقة بان المضافة الفردة
داخله ايضا المفرد
التصريف يشمل
على التناقص البين فانه
صريح في كون تلك
الاسماء مضافة الى غير
الياء داخله تحت حكم
التصريف فيكون الحكم
عليها بان امرائها بالراء
والالف والياء مقارنا
لحكمها بالضم والفتحة
والكسرة (قوله وانما
اختاروا واسماء ستة
لا يخفى ان هذا هو الوجه
الناسب لما قبله وما

ايضا والظاهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب اي في تركيب قوله سلاسل
واغلا لا ولما فرغ من بيان حكم غير التصريف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذي
يقوم مقام السبين فقال (وما يقوم مقامها) (اي الة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة
ما موصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير التصريف بقوله او واحدة منها لان
الموصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام الملتين من الطل التسع علتان مكررتان)
حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متدد بالطف اولى ان الخبر محذوف والمذكور
تفسيره وهو الى ان يكون اولا اجالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اي من تلك
الملتين لقوتها وكالها حتى اثرت تاثيرا الملتين لما سبق ان الشيء اذا قوي يقوم مقام السبين
بل مقام الاشياء (مقام الملتين) الضميتين (تكررها) اي لتكرركل واحدة منهما
(احديهما) اي احدي الملتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام ملتين (الجمع)
لا مطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع
ومعناه علم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين وقوته لكونه
لا نظيره في الاحاد العربية وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع
التكسيرة اي يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي الاقصى كذا في الرضى
والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (قائه) اي الشان (قد
تكر رفيه) اي في هذا الجمع (الجمية حقيقة) نصب على انه تميزا وعلا المصدرية اي تكررا
حقيقا (كا قال) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى
على اكلاب فتكررت فيه الجمية تحقيقا وهو في الة الحرف من قال فلان كلب اي حريص
ويسمع الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع
اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اسورة مع التاء ايضا مثل مقالين
احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعم) وهي جمع انعام وهو
جمع ثم فتح الثون والمعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما
اطلق عليها غالبا لان الثم منها النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيرها حيث يؤكل
لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها لو يستعمل بعض عظامها وهذا
المنفي لا يوجد في غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمتلئه من الجمادات
لقلته او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة بمعنى لا يتكرر الجمية فيه حقيقة
بل جمع مرة واحدة لانه لما رازن ما تكر رفيه الجمية اخذ حكمه فصارت كأنه تكر رفيه
الجمية حقيقة (كالجوع الموافقة لها) اي للجموع التي تكر رفيها الجمية حقيقة (في عدد
الحروف والحركات والسكنات كساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكال
(ومصاييح) مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعول ومفعول كقراض ومفتاح ومحبوب ومجزم
وهو موازن لاناعم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التي تكر رفيها الجمية

قبل الاقرب منه ان يقال
الحرب بالحروف في الفصح
والمعنى به ستة المتى ولا
واثنان والجمع واولو
وعشرون فعملوا في
مقابلة كل فرع اصلا
غلط من وجهين احدهما
ان الحرب بالحروف
من التثنية والجمع وما
المتى بهما لا ينحصر
في هذه بل منه كلنا
واثنان ثنتان وثلاثون
واخواتها وانها ان المعنى
بالثنية او الجمع في حكم
الاعراب لا يكون فرعا
للمفرد كالتثنية والجمع
والا لكان التي فرعا
لنفسه فلا يصح القول
بانه جعل في مقابلة كل
فرع اصل (قوله في كون
معانيها منبثة عن تعدد قبل
الاولى في كونها منبثة عن
تعدد او يكون معانيها
مستلزما لتعدد لان المعنى
هو اللفظ دون المعنى ثم
قبل وذلك لئلا يسوي اللفظ
والهين ظاهر واما لهما
فمعنى والاوجه ان يقال
لشابهتهما المعنى والجمع في
ان فيها حروف لين بعده
ما يسم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع
والضاف اليه والتووين
واللام وانت خبير بان
التي من التعدد انما هو
الحال الموضوع لها تلك
الالفاظ دون الالفاظ
بخصوصها والالكات
المجملات ذوات نباه
ودونها باشتراك معانيها
لظهور ان الالفاظ لا

محققا صا كانه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اي ثانية العلتين المكررتين
اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التائيت لكن لا مطلقا) اي الا انه
لا يكون التائيت قائما مقام السيين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا في (بعض اقسامه)
لان اقسام التائيت اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة
مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم مقام السيين ولا
تكون سيبا واحدا ايضا وان كانت اصلا لا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة
لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهو)
ذلك البعض (الف التائيت) اصله الفان سقط التون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف
ولم ينس لكونها سيبا واحدا وان الف التائيت المقصورة واحدة لا غير (والمدودة)
عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان المدودة الف التائيت والهزة مقبولة
منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها في التائيت والالف المدودة
ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها بصفة الافراد ولما توهم من عطف المدودة على
المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدان ان كلاهما علة لغبر المنصرف
لا واحدة منهما فسر مدفا لذلك التوهم قوله (اي كل واحدة منهما) يعني المدودة
تكون سيبا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سيبا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كما توهم
كجمل) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال للالف المدودة (لانها) اي لان الف
التائيت المدودة والمقصورة (لازمان) اي لزم كل واحدة منهما (للكلمة) التي لحقت
هي بها (وضما) اي لزوما وضما لاعتراضها كثناء التائيت (لا تفارقانها) اي لا تنفك كل واحدة
منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى لزوم (اصلا) يعني ابداء مستمر فيكون منسوبها
على الظرفية (فلا يقال في جمل) اي فيما لحقت الف التائيت المقصورة به (جمل) بحذفها
يعني لا يقال فيما مؤنثه جمل في مذكره جمل لانه ليس مذكر لانه وصف لمن في بطنه جمل
ظاهر (ولا) يقال ايضا (في) ما لحقت الف التائيت المدودة به مثل (حراء) في مذكره
(خمر) بحذف الف التائيت لان مذكره احمر لاحت فاعلم انهما لازمان للكلمة بحيث لا
تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فاجعل لزومها) للكلمة (اي لزوم كل واحدة
منهما للكلمة التي دخل عليها) بمنزلة تائيت آخر فصار التائيت (فيها) مكررا (ذاتا
وصفا) يعني صار ذاتا لهما تأينا ووصفا لهما تأينا آخر وهذا معنى تكرر التائيت والحاصل ان
الف التائيت لم تكن موضوعا لفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتائيت فقط
والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حراء
وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتائيت (فانها ليست لازمة
للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع قالها) اي التاء (وضمت) للتائيت حال
كونها (قارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتل

للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فلم يمتنع ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعروف فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عرض لزوم لعارض) بعد اللحق (كالعلمية مثلا) يعني مثلا ان يكون علما (لم يقول قوة الزوم الوضئ) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضئ لكونه في اصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان الملل التي تقوم مقام السببين اراد ان يفصل الملل المذكورة في اليتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالتاء التفصيلية وممرقا بلام المهد الحارجي ذاهبا الى ترتيب الف والشر فقال (فالمدل) قدمه في كلا الموضوعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البوائى وهو في اللغة المنصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفي اصطلاح ما صرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالحلق بمعنى الخلق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولا لان البحث في الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يحى له مفعول ولا مجهول (عن صيقته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التي يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال في الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يمرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بآراء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقربته المقام (خرجت المشتقات كلها) (عن هذا المدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادر هاوايا) في قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (ولا يخفى ايضا) (ان المتبادر من) قوله (خروجه) عن صيغة الاصلية ان تكون المادة اى الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المدلول عنها منها (باقية) في المعدول لانه ان تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قريبة العدول بل المتبادر انه غير معدول وانما اسم برأيه (والتنوير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كربع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التنوير في الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا تحقق العدل فوجب ان يقع التنوير

بقصد بها سوى الدلالة على معانيها الوضوح لها وقد شهد عليه ابن اخت خالة حيث قال ذلك فيما سوى الفهم والهن ظاهر واماميهما فخن اذا الظهور والخفاء في ذلك انما يتصور من جهة المعنى هذام ان ما ادعاه من التفاوت بحسب الظهور والخفاء غير مسلم وما زعمه اوجه غير وجيه فان سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم كذلك (قوله حين الاعراب سماها) فان قلت هذا وهم صاحب الاستحسان ظهر من ذلك ان في قوله وانما اختاروا هذه الاسماء مصدرة كون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا وهذا ليس كذلك اذ المعنى انما اختاروا هذه الاسماء دون غيرها من المحذوفة الاجاز لانهم لم يسموا في غيرها اعادة الحروف المحذوفة فذلك لبيان سبب الترجيح بعد بيان تحقق المشابهة للمعنى من وجهين المصحح كل واحد منهما التثنية كما له في حكم الاعراب فلا يرد ما قبل من ان الظاهر انه جمل كلام من الانباء عن العدد ووجود حرف صالح وجها لجمل الاعراب في هذا الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا

في الصورة (فلا يتقضى) حد العدل (عما) أى بكلمة (حذف عنه) أى عن تلك الكلمة
(بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجرلاته مضاف اليه مثل قولك مررت
بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط
كقول ومييع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لتكون المادة غير باقية فيها
(مثل يدودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رضى وعصو حذف اللام منهما فبقى يدودم
مثل رضى وعصا (فان المادة) أى الحروف الاصلية (ليست باقية فيها) أى فى يدودم
فلا يقال ان يدا ودمامعدولا عن يدى ودمولان الشرط وهو كون المادة باقية غير
موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) أى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية
يستلزم) أى يقتضى الاولى (أى مقابلة الاولى) أى للصيغة الاولى التى هى الصيغة
المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مقابلة لها تكون الثانية
عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط
(ولا يبعد ان تعتبر مقابرتها لها) أى مقابلة الصيغة المعهولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها)
أى فى كون الصيغة الثانية للمعدولة (غير داخلية تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة
(الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلية تحت) أى تحت اصل وقاعدة (فخرجت)
بهذا القيد (عنه) أى عن حد العدل (المقبرات القياسية) أى الاسماء التى غيرت قياسا
كأو آل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والنسوب وغيرها مما يكون تغيرها
قياسا لانها داخلية تحت اصل وقاعدة (واما المقبرات الشاذة) أى الاسماء التى تغيرت
شاذ الاقياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وايبب والمصغرات الشاذة كحريب وعربس
بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول
لا فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) أى المقبرات الشاذة (مخرجة
عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلية
تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل
والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وايبب) جمع تاب وهو السن
(من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من اليسانية اذا كان ما قبلها
نكرة تكون صفقه مثل جاني رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع
اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان قوله فان الظاهر (عما) أى عن الجمع
الذى (هو القياس فيها) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال
للخفة فيكون القياس فيها ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اعنى اقواسا وايبابا) لاعلى
افضل انقل الضمة على الواو والياء فى البناء المستدوان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع
القوس والباب ابتداء) يبنى فى اول الوهلة (على اقوس وايبب) حال كون كل واحد منهما
واقما (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون قبة فى الجمع مع

يستقيم لان الابن والام
والقريب الى غير ذلك
منبهة عن التعدد فالاولى
وجود حرف يدون
اعادة اللام وذلك لان
الوجه لجعل الاعراب
فى هذه الستة دون
غيرها بالحروف مجرور
الصحيح مع المرجع
واعادة اللام لبيان ان
كل واحد منهما صحيح
على خياله (قوله)
فلذلك قد يكون اعراجه
بالحروف لا يخفى ان هذا
كان نتيجة لما قبله ومن لم
ينطق لذلك اعترض
بان هذا مستدرك
لاطائل تحت (قوله)
وهو الجمع بالواو والتون
قبل فيه نظر لان الصنف
ذكر فى بحث الجمع فى
شرحه ان قولى وان
كان اسما فذكر علم
يقتل باشتراط التذكير
مع انه يبنى عن اشتراط
التذكير التعبير بجمع
لغافل عن التعبير او
المفهوم انه اسم وليس
معنى التركيب الاضا
فى مرادنا فالصنف
لم يجعل الاصطلاح اسم
من مفهوم المركب ولو
حفظ على مفهوم
لفظ جمع المذكر السالم
يمكن التخلل اخوات
عشرين بان يراد بها
ما على صورة الجمع
المذكر وليس به ولا
يخفى ان الاسم كما ذكره
الشارح والقول المنقول
يمكن من غلطة صاحبه

انه بنفسه ثقيل (من غير متعلق بقوله بل انما جمع (ان يتر) مبنى للمفعول (جمعها)
 اى جمع القوس والتاب (اولا) اى قبل ان يجمعان على خلاف القياس (على) متعلق بقوله
 جمعها ما هو القياس فيها وهو (اقواس وانساب واخراج) عطف على قوله جمعها
 اى من غير ان يتر ايضا اخراج (اقوس وانساب عنهما) اى عما هو القياس فيها اذ لو كان
 كذلك لما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين (وقال بعض
 الشارحين قد يجوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشيء) اى شئ
 كان (ب) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعروف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا
 لتبر المعروف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تعيظه) اى الشيء المعروف
 المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعدا) لان كلة كانا قلت في تعريف الفعل مثلا
 اذا اردت تمييزه عن بعض ماعدا الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن
 بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لوصول
 الفرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف
 (ههنا) اى في هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التى شاورته في العملية (لا عن
 كل ماعدا) سواء كان ما عداه علة او لا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل
 (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذه التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون
 تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون علة لاعتبرت ان المقصود من تعريفه
 خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه
 (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين
 كون ذلك المقصود حاصل ايضا من هذا التعريف (لا حاجة في تصحيح هذا التعريف
 اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكاليف) التكاليف تكلف تفارصيفة المصدر لصيغة
 المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتبر انما يكون في الصورة فقط وتكلف
 اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى مغايرة للاولى اما في الوزن
 واما في الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك الحترزات لا يضر لانهما ليست من الملل
 التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة
 وشرطه ايضا فقال منها (واعلم اننا لم قطعنا اى جزءا وعلمنا قطعيا) انهم اى العلماء لا
 وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) في كلام العرب
 واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى في هذه الامثلة او عطف على مدخول
 لما لا يولدوا فيها (سواء ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير
 الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العلمية) في الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم
 تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطهما ليدل كذلك
 (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب

فان المصنف قال في الشرح
 مترضا عليهم اهل
 النحويون ذكر اولو
 وعشرون واخواتها
 في هذا الموضع ولا
 يصح دخوله في جمع
 المذكر السالم لان حقيقة
 هذا الجمع ثبوت مفرد
 يلحق آخره واو او
 ياء ونون وليس اولو
 كذلك وعشرون
 واخواتها ليس جمعا
 فيندرج في قولنا جمع
 المذكر السالم اذ لم يرد
 جمع عشري عشرون
 وثلاثون بخلاف
 ستون وارضون فانه
 وان لم يكن جاريا
 على القياس فانه من
 باب الجمع المذكر السالم
 فقد ادرج فيه هذا
 كلامه وهو صريح في ان
 معناه الاسطلاحى هو الجمع
 بالواو والنون فانه قال
 حقيقة هو الجمع ثبوت
 مفرد آخره واو او ياء
 ونون والشيء اذا كان
 له مثنيان لقوى
 واسطلاحى حقيقة هند
 اهل هذا الاصطلاح فانه
 لا يربدون بمعناه لقوى
 الاعتد قيام القرينة
 ومن ذلك تبين عدم
 الاحتياج في تليل المراد
 الى ان يقول المصنف
 وحقيقة جمع المذكر
 السالم واما ذكره في
 بحث الجمع فلا ينافى ما
 مراد هو نظر آخر
 فان قوله فيه وشرطه

القسمه لما سبق ان الاسم المرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه بيان منها وتكرر
واحد منها لتكون الصرف اصلا فيه (ولما يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط
والجزا الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قيل عطف
معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لماي ولما لم يصلح
(للاعتبار) اي اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس
فيها جمع معتبر ولا ثابته لا لفظا ولا تقدير او لاعجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون
ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء
القسم (اعتبروه فيها) اي اعتبر الحاجة للعدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفه للعدل
وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اي لان الحاجة (تنبهوا) من التنبيه (للمعدل
في اعداد عمر) اي في مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار
العدل والتنبيه لانهما مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اي ما اعداد عمر (غير منصرف للعدل
وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فمكوت عنه (ولكن) استطراد من قوله
اعتبروه اي اعتبروا المعدل في هذه الامثلة لانه (لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء
كان في هذه الامثلة او لا (من امرين) يعني في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اي
احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد
لم يكن اعتبار المعدل فكيف يوجد المعدل الذي هو الفرع لان المعدول فرع
فرع المعدول عنه (وثانيهما) اي ثاني الامرين (اعتبار اخراجه) اي اخراج المعدول
(عن ذلك الاصل) اي الاصل الذي وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للمعدل
(اذ لا يتحقق الفرعية) اي فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان
وجود الاصل لا يكفي في اعتبار المعدل ما لم يتغير الاخراج (ففي بعض تلك الامثلة) اعني
ما اعداد عمر (بوجود دليل غير منع الصرف) وسيد الشارح ذلك الدليل في عقيب كل
مثال يعني يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول
عنه) يعني على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اي فوجود ذلك
الاصل (محقق) اي ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون المعدل تحقيقا
اي محققا لهذا القسم قال المعدل التحقيقي لتحقيق اصله والمعدل عنه ايضا (وفي بعضها)
اي بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) ولا سم لا يكون غير منصرف بعله واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمرو
زفر (يفرض) مبنى للمفعول اي فيقدر (له) اي لذلك البعض (اصل ليتحقق المعدل)
اي حتى يقع (باخراجه) اي باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اي عن اصل
المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف
بعله واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان الة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون

ان كان اسما فذكر
بعد ان قال فالصحيح
الذكر والمؤن المذكور
ما لحق الى آخره احوجا
الى المفسدة بهذين
الطريقين على ان الشيخ
الرضي اعترض عليه
قائلا لاشك في برودة
هذين العذرين وقد
ظهر لك مما سبق فساد
خاتمة ما قيل ايضا فان
اخوان عشرين لا يمكن
ادخالها في معنى
الاسطلاح لان شيئا
منها ليس يجمع كما
عرفته (قوله) والا
لصح اطلاق عشرين
على ثلاثين وهذا مما
لا شك فيه مائل وما
قيل ان ما ذكره لا يفيد
ان ثلاثين فما فوقها
ليست جموعا في الاصل
غلبت على تلك العشرات
تغليب العام على الخاص
وما يفيد هو ان يقال
الاعداد ملشمة من الاحاد
وحاصله من تكرار الاحاد
لان تكرار مراتب
الاعداد لهذه الالفاظ
كاولي فياتها لا واحد
لها من لفظها غلط
من وجهين احدهما
ان الخاص هو العام
مع زيادة اسم واذا
كانت هذه جموعا
في الاصل يلزم ان يكون
صدوقا على تلك العشرات
وغيرها مما هو دونها
ولو قلنا على السواء فلا
يتصور فيها ذلك التغليب
وثانيهما ان الاحاد ايضا

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدراً ولهذا
قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى) والعدل (التقديرى) حتى صار
العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققاً
او مقدراً) نظراً الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققاً بلاشك كان
العدل محققاً ايضا بلاشك واذا كان مقدراً كان العدل مقدراً لان الفرع يتبع
الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق او المقدر نظراً
الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف)
لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلّة واحدة
فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر
الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقاً) معناه اى معنى هذا القول لا اعرابه
العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجاً كاشعاً عن اصل محقق) اى موجود
(يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على
الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيت المصدر الواقع حالاً من المؤنث ليس
بلازم ضمير فيه كذا قيل او يعنى محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو
الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان
الاصل محققاً (كثلاث) اى خروجاً كأنه كخروج او خروجاً مثل خروج ويجوز
ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثل) وزنهما فمال ومفعول عدلا
عن ثلاثة ثلاثة مكرراً (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثل (ان
فى معناها) اى فى معنى كل واحد منهما (تكراراً دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل
منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناها لانه اذا قيل جاء فى القوم ثلاث اى حال كونهم
مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخرى مرة
اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه)
اى الشأن والحال (اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا) اى كان المعنى مكرر
(مكرراً) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه
فصدا افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قوله (جاء فى القوم
ثلاثة ثلثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا اذ يصح ان يقع ما دل على
هيئة حال اعتد المصنف اى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت البارة عن
الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعاً (فلم) من هذا التقرير
(ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكررو هو) قواك (ثلاثة
ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تحقيقاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة
ثلاثة ان معناها واحد وفى الرضى وذلك اى اوجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وقادمتها

مراتب الاعداد لان
العدد اسم من قواك
عدد الشيء هذا اذا
احصيته وكل واحد
من الواحد الى المائة
فصاعداً اسم لمرتبة
من مراتب العدداً لقول
بانها ملشئة من الاحاد
حاصلة من تكرارها
لان تكرار مراتب
الاعداد تناقض ظاهر
على ان اولى ليس
كثلاثين فان معناها صاحب
وذوون من غير حصر
فى مرتبة واحدة ولذا
قيل جميع من غير لفظه
واما هذا فهو اسم
موضوع لهذا العدد
الخصوص كالواحد من
غير فرق فلا يصح
القول بانه جمع كما
لا يخفى (قوله) وايضا
هذه الالفاظ قيل لوقال
بمجموع هذه الالفاظ الى
آخره لكان به لطافة
كأنه اراد ان هذه الالفاظ
كل منها مجموع المعنى
ليحسن هذا الصنيع لاشعاره
به ولا يخفى ان هذا
بمراحل من قصد الشارح
ببديله هو غير صحيح لا
اشير اليه فتدبر (قوله)
وانما جعل اعراب المتنى
مع ملحقاته قيل الاولى
ترك مع ملحقاته لان بيان
الوجه فى الاصل يعنى
من مؤنة البيان فى الملحق
ولانه لا يساعد قوله
لا لفرمان الواحد بلا
كلمة وكذلك قوله وهو
علامة التثنية والجمع ولا

وتقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المئين واقطع المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرراً على
الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزء جزءً وابصرت العراق بلداً بلداً فكان القياس في
باب العدد ايضا التكرار عملاً بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرراً لفظاً حكم بان اصله لفظ
مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اي كالحال في ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر
(في واحد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناه ومثنى) عن اثنين
اثنين وثلاث ومثلث متبئياً (الى رابع وصريح) فالغاية هنا داخلة تحت المتبئيات لانهم قطعوا
ان حكم الغاية هنا كحكم المتبئيات او يحتمل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولانا كلوا الموالهم
الى اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الامثلة غير
منصرفه لورود النص فيها صريحاً بمثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى ومثلث ورابع واحد
وموحد قياساً عليها لكونها معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد
(وفياً) اي في الاسماء التي كانت (وراءها) اي بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم
متبئياً (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا
داخلة في المتبئيات (خلاف) مبتدأ مؤخر في انها منصرفه او غير منصرفه فبعضهم ذهب الى
انها غير منصرفه لان السبب الذي يوجد فيها دونها وهو العدل والوصفية قد وجد
فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفه
لكون الاصل في الاسم الصرف (والصوب) اي الحق من المذهبين (مجيباً) اي ان
تكون غير منصرفه لما قلنا (والسبب في جمع صرف ثلاث ومثلث اي السبب الذي
يقضي عدم صرفهما (واخوانها) اي اشباههما من السابق والى ما يقضي من احاد
الى مشعر عند سببويه (العدل) الحقيقي (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية
التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اي الوصفية التي حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما
لمرتبة معينة من مراتب العددين غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في
اصل الوضع وبدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما
حصلت بالتركيب ليكون فيه قاعدة فتكون عارضة لان التركيب عارض واماماً بالعارض فهو
عارض (صارى) اي الوصفية (اصلية في ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الاوصفا
ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلاث ولا
يقال جاءني ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتعابر اوصافا
(لا اعتبارا فيها وضعا) اي لكون الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلاث
ومثلثه (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وقبح الخاء المعجمة (جمع اخرى)
صفة اخرى واخرى على وزن فعل بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى
(آخر الذي هو مفرد مذكر على وزن آخر قلبت الهمزة قالفاً) (آخر اسم التفضيل)
كافضل يشهادة التعريف حيث جيء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

بغنى على التأمل الجدير
ان الكلام الحالي من
بيان الملحقات يحكي
من التقصان والقول بان
بيان الوجه في الاصل
يمنى عن مؤنة البيان
في الملحق ممنوع لجواز
ان يكون الملحق جى
في حكم مضاربه في
حكم آخر وليس ما
يلحق بهما جزء من الملل
حتى يثبوت عدم مساعدة
الغلة لبعض الملل لم
لقائل ان يقول ان الملحق
بهما وان لم يكن فرما
لواحد اذ لا يتصور
فيه ذلك لكن في آخره
حرف يصلح للاعراب
وبه يتم المقصود وقوله
وهو علامة التثنية والجمع
بيان للحرف وتوضيح
له لانه لا يكون الا
علامة لهما (قوله)
لحقة التثنية وكثرة
التثنية وكسروه في الجمع
لعل الكسرة ولفظ الجوع
تبع الفتح الهندي في
ذلك اهل لسة الغلة
الى الجمع والكثرة
الى التثنية وفيه نظر
فان الظاهر عكس ذلك
اذ الغلة والكثرة ههنا
انما يتصور باعتبار
غلة العدد وكثرته وقد
صرح بذلك الشيخ
الرضي حيث قال وانما
اعربا هذا الاعراب لا
لغة عدد المتى والواو
بجمله لكثرة عدد الجمع
وهنا هو المقصود من
كلام المصنف فانه قال

في الفرح اخوك
واخوانه والنبي والجموع
انما امرت بالحروف
لانها لا تكثرت واد
اخرها حروف قبل
ان يكون امرا با جعل
امريها بالحروف اما
تكثر المعنى والجموع
نواضح واما تكثر
اخوك واخوانها فلانه
لا كان معناها متوقفا
على الاضافة لانها كلها
امور نسبية جعل المضاف
والمضاف اليه كالشيء
لواحد مع كثرة
في الكلام ومقابل كثرة
الثنية بالاضافة الى الجمع
وقلة الجمع بالاضافة
الى الثنية لتوقف الجمع
على الثلاثة ان كان اسما
واكثر ان كان صفة
بخلاف الثنية وهم
اذ لا وجه لاعتبار القلة
والكثرة في هذه الجملة
لانه يرجع الى الاستعمال
فيصير محكما باطلا
فالصواب ان يقال فتصورا
مقابل الباء في الثنية
لان الثنية اخف الحركات
والثني سابق على الجمع
فكان اولها وكسروه
في الجمع لعدم قبوله
الضمة او مبنى الكلام
على التناسب دون التعادل
فيقال فرقا كذلك
لان الثنية تناسب الثني
لخفها وقلة والكثرة
الجمع لظهورها وكثرتها
الا ان يحمل اللام
في الجموع على العهد
بقريته كون الكلام في

(لان معناه) اي معنى آخر (في الاصل) اي اصل الوضع يعني معناه لغوي (اشد تأخرا)
تميز يعني ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني
(ثم نقل) من معناه لغوي (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازي وهو التي بقرينة السؤال
تحقيقا كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخراى ليس فيها وتقديرا لان في اسم التفضيل
ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى
لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير ففني قولك
جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور
فلا يقال جاءني رجل وحار آخر وامراة اخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اي اما ان
يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او بالاضافة)
اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية
على المفضل عليه على سبيل منع الحلول والجمع المستعمل باحدها اختيارا في اللفظ (فحيث
لم يستعمل) اي اخر (بواحد منها) اي من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اي
من المستعمل باحدها اختصارا في لفظ (فقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عما) اي
عن الاخر الذي (فيه اللام اي عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدل عنه في اللفظ والمعنى
وشروط تفايرها في الهيئة موجود هنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحل به ولا
يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كافي امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المرف
باللام يعني الامس لكونه بمعناه حيث نفي تضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه
وهنا ليس كذلك لعدم قيام معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما
مثله (وقال بعضهم هو) اي اخر (معدول عما ذكر منه من) اي عن اسم التفضيل الذي
هو اسم استعمال بمن التفضيلية (اي عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى
التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف
متى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يمدل الاعمال يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا
في الجمع لان اخر جمع فلا يمدل الاعمال لجمع لا المفرد ولا المتني (وانما لم يذهب) مبنى
للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني
لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر
الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب
التنوين او البناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها
اي مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان
يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وساداسمه (نحو
حيث) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا عوضا عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب

متصلا بالحين قليل حيثئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضعه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اسله قبل زيد قلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لاسيحي (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي منه بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف اليه في الاولى ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو (يا نيم نيم عدى) فانه اسله يا نيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي قليل يا نيم نيم عدى لما ذكر وسيجيء ومثله يا زيد زيد العملات (وايس في آخر) المدول (شي من ذلك) اى من التثوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتبين ان يكون) يعنى آخر (معدولا عن احدا الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكره من التفضيلية على سبيل منع الحلو والجمع (وجمع) على وزن صر دعطف اما على آخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة مضاف الى (جماء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجماء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر اقل (وكذلك) اى مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم (كتب) مبتدأ مؤخر (وبنوع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكروه (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) يضم الفاء وسكون العين لغير افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والتون في المذكر وبالالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجوع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كصحراء على حجر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان يجمع على فعلى) في التكسير بفتح اللام وكسر هاء مثل اجدل واصبع واحرص يجمع على اجدل واصابع واحارص (او فعلا وان) بالالف والتاء في الصحيح لان الف التائيت اذا وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات في حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على محارى) والاصل فيه محارى على وزن هجاري لان ما قبل الف التكسير في الجمع الاقصى يكون مكسورا كما ناور وانا عيم فان قلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد قلبت بحذفه للمجانسة كقرورة وخطة واقيس فصار محارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى فخفت بحذف الياء الاولى فصار محارى مثل اساور ثم قعحت الراء وقلب الياء الفا لتحركها واقتاح ما قبلها لزيادة الحقة لان الفتحة والالف اسف من الكسرة والياء فصار محارى مثل جادى (او صحراوات) كاذكرنا (فاسلها) اى اصل جمع (اما جمع) كصحراء ان كانت وصفا (او جماعى او جماعات) ان

(كانت)

جمع المذكر السالم فيجمع ما اتى به من التعليل لاختصاص هذا الجمع بدوى القول وعموم التثنية لهم ولغيرهم (قوله اى تقدير الاعراب يعنى ان اللام عوض عن المضاف اليه او للمهد على اختلاف الرايين في مثله وقيل الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله والفظي فيها عداه والامر بالمكس لظهور ان المفسر اما يناسب هذا المفسر ويصير تلك الملازمة على ذلك التفسير ممنوع (قوله اى الاسم الذى تعذر الاعراب به) اشار بذلك الى ضعف ما اختاره الهندى من ان ما مصدرية جينية اى التثنية كائى في وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة اى العرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف في ضمير تعذر لان الظاهر التبادر كقولها موصولة والحمل على ان المضاف حيثئذ محذوف المضاف اليه مقامه اى الضمير فصار مرفوعا مستترا على الفعل تكلف يستغنى عنه بحذف العائد الذى هو اعمون وحذف للمضاف اظهر عند الاطلاق (قوله في آخره) قبل الاولى آخره ان اراد القائل ان المقصود يتم بدون الجار فكلامة

ليس بجي لظهور ان
ما يقتضيه التصحيح اللاحق
به فانه لو قلنا ان ثبت في
آخر الاسم شيء كذا
حسن منك ان تقول
سواء وجد في القنظام
لا بخلاف ما اذا قلنا ان
كان الاسم الذي آخره
شيء كذا فان اللفظ حينئذ
لا يحتمل الا ما هو الموجود
في اللفظ وان اراد انه
يلزم اتحاد الظرف
والظروف فكذلك الصلح
في الاختلاف في جهة
المصوم والمحسوس (قوله)
كما يعني كل معرب
مقصود فانه يتعذر
الاعراب اللفظي في
الاحوال الثلاث لان الا
لف لو حاول تحريكه
لخرج عن جوهره
واقلب حرفا آخرى
همزة فلا يمكن تحريك
الالف مادام الف (قوله)
وكما في اسم المعرب
بالحركة استقي بهذا
التقدير عن الآخر او
المخرج نحو غلامى
وسلمى مضافا الياء
المتكلم فان كلا منهما
معرب بالحروف دون
الحركة وانما اختاره
عليه مع ظهور كونه
اخضر كذا يخرج نحو
عبادى وسلماني عما
هو داخل فيه وانما لم يزد
لفظا حتى يخرج نحو
عصاي اما لان المتبادر
في الاطلاق المعرب
بالحركة ما كان معربا
بها لفظا واما لتثنية

كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخر اجها عن واحدة منها) اي من هذه الاصول
الموجودة لها (تحقق العدل فاحدا للسين) المتضمن منع صرف جمع (فيها العدل التحقيقي)
لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اي جمع (بالفعلية)
اي بقلبة استعمالها (في باب التاكيد اسما) لان فعلا افضل لا يكون الاوصفا فالاسمية فيها
عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف سواء كانت زائدة بقلبة الاسمية مثل اسود
وارقم وادهم او غير زائدة بقلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفي جمع واخواته) وهي
اكتع وابتع والبصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احدا للسين) في اجمع واخواته
(وزن الفعل) (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما في جمعا واخواته فالقاء
الثابت القامحان مقام السيين وانما ورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف
في التمثيل كافي العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا ولا الاول
الاول والثاني اما ان يكون الثقل فيه محققا ولا وما يكون الثقل فيه محققا فهو الثاني
والثاني اي ما يكون الثقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائرين ان يكون باقيا على وصفه
او منقولا الى الاسمية كافي باب التاكيد (وعلى ما ذكرنا) متعلق بقوله لا يرد اما اشارة
الى تفسير معنى الخروج عن صفة الاصلية والتثنية عليه بالامثلة واما اشارة الى الفرق بين
جمع واخوين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصلهما ان
الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اي لا يقتض
ما قلنا بها (كاتب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اي اخراج اقوس وايب (عما)
اي عن الجمع الذي (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كاليا بوالاقواس) لان
سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بوجود في الجموع الشاذة
(كيف) استفهام انكارى اي كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (والحال)
انه (لو اعتبر جمعهما الاعلى انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ في هذه الجمعية)
اي ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس للمسبق
(ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اي ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (يلزم من
مخالفتها الشذوذ) اي حتى يكون ما خالفها من الاسماء المعدولة شاذة فتكون الاسماء
المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شيء من الاسماء المعدولة شاذة (فن ان يحكم
فيهما بالشذوذ) هذا جوابا لبقائه اي فن اي مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى
لا يكون اقوس وايب شاذين ولم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف
حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون
السبب القدي هو عدم الصرف غير موجود (نين) اي ظهر (الفرق) ظهورا بينا
(بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج
عنه لوجود سبب الاعتبار الذي هو عدم الانصراف والشاذ لم يعتبر اخراجه عما

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولاً على خلاف القياس (او تقدير) عطف
على تحقيقاً (اي) المدل خروجه عن صفة الاصلية (خروجاً كاشعاً عن اصل مقدر
مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه
بقوله مفروض (يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (ونحوه)
عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لاهمنا لثني الجنس وغيره
على الضم لشبهه بالغايات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من دليل موجود فيه يعني
ليس فيه دليل الامتناع الصرف فقط (كمر) (وكذلك زفر قائمها) اي عمرو زفر
(لما وجد غير منصرفين) في استعمال العرب بالعلمة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم
ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه
(لم يوجد فيها) اي في كل واحد من عمرو زفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة
(الا العلمية) وحدها وهي وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدول) لم يوجد
فيهما سببان العلمية والمدل ولا يكونان مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث
ولا عجمة ولا تركب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار في المدل (ولما توقف اعتبار
المدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و)
الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كافي الامثلة
السابقة في المدل التحقيق (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض
(فيهما ان اصلهما عام وزافر) يعني كأن الواضح قصد التسمية اولا بعامة وزافر الا
الهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمرو زفر) لان عمر موجود
في الاجناس فكأنه ساء اولا بعامة ثم عدل عنه الى عمرو ساء باختصار في اللفظ وزفر
وان وجد في الاجناس كافي قوله * بأبي الظلامة في التوافق الزفر * الا انه لما كان
نادراً جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمراً دخل في الباب لانه يوجد في الاجناس فقط
(و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمرو وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة
عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (بها) اي بذكر
الباب (كل ما) اي كل لفظ (هو) اي كان (على) وزن (فمال) والالقال وقطام
بالجر حال كونه (علماً للاعيان) اي علماً موضوعاً للمعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال
كونه ملاًساً (من غير ذوات الراء) يعني ليس في آخره راء كحضار وطمار الكائنة
(في) (لغة) (في تميم) (فانهم) اي في تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اي فان النحاة
(اعتبروا العدل) اي اخراج نحو قطام عن قاطمة (في هذا الباب) اي باب قطام يعني
في فعال التي تكون علماً للاعيان المؤنثة (حلاله) مفعول له لقوله اعتبروا اي لكونهم
حاملين اذا الباب (على) فعال التي كانت (ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار)
في حواشي الهندي اسم كوكب وفي القاموس جبل بين النجامة والبصرة ارا الهجان

على انه لوجه للاحتراز
عنه كما ذهب البعض
لان المقصود كل اسم
معرّب بالحركة مضافاً
الى ياء المتكلم يستحيل
ظهور الاعراب في
آخره سواء كانت
الاستعانة بسبب الاضافة
او بسبب آخر قبلها
وعليك ان لا تلغى الى
ما قبل اي اصل مصا
عصوى فالتقلب بالالف
ما تذر اعرابه فيكون
القلب بالالف بعد تذر
الاعراب بالاضافة ولا
يكون تذر الاعراب قبل
الاضافة على انه لو قيد
بالحركة اللفظية بالخرج
عنه نحو قاض مضافاً الى
ياء المتكلم مع انه داخل
فيه لم يثنى ان يفسر قاض
بما سوى المضاف الى ياء
المتكلم لان الاعراب
في الناقص المضاف الى
ياء المتكلم متصدة لان
الحذف في آخره حركة
الكسرة التي تقتضيه الياء
لاحركة الاعراب حتى
يكون تذرهما لاشتغال
فان كل من قبل الاوهام
(قوله فانه لا اشتغل ما قبل
الياء بالكسرة للنسبة
قبل دخول العامل
وذلك لان الاسم انما
يستحق الاعراب بعد
تركيبه مع عامله كما تفرد
في قولك جاء غلام زيد
مثلاً يستحق به المضاف
الاعراب الا بعد كونه
منشداً اليه اذ هو مقتضى
لرفع الاسماء كونه منشداً

اليه مسوق بثبوته اولا
في نفسه والسند اليه
المجرى في هذا الحال ليس
مطلق الفلام بل الفلام
التصنيف بصفة الاضافة
الى زيد فالاعراب مسوق
بالاضافة فالاول الاضافة
ثم كون المضاعف محذورا
او فضلا ثم الاعراب قلنا
اضافوا الاسم المفرد الى
باء المتكلم التزموا ان
يكون حركة ما قبل الياء
كسرة لتوافقها ولما
اراد والاعراب بعد
ذلك وجدوا عمل الاعراب
مشتتلا بحركة لازمة
واحتال الحروف
الحركتين متخالفتين
او متماثلتين مستعمل
ضرورة وما قبل في
ان الفجر على اشتغال
ما قبل الياء بالكسرة
والواو انه لا اشتغال
بالفتحة او الكسرة
لئتناول نحو يا غلاما
ويا ابت ويا امت ويا
ابنا او يا امتلان ما قبل
بام المتكلم لا يشتغل بما عدا
الكسرة ضرورة واما
نحو يا غلاما فليس من
قبل اشتغال ما قبل الياء
بالفتحة بل من قبل
اشتغال ما قبل الالف
بها وذلك لان التداء
موضع تخفيف اذا قصود
غيره في قصد الفراغ
من التداء بكرة ليتخلص
الى المقصود من كلام
لتخفيف يا غلاما وجهين
حذف الياء وقضاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء

او الحذف من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفي بعض النسخ ووبار
وهي في القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع
ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اي حضار وطمار (مبينان
على الكسر) ولم يبين على الكون مع انه الاصل في البيان لتلازم اجتماع الساكنين
ولم يبين على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو الكون
لان حيث نيلزم اجتماع الفتحات وهو ثقل ايضا فبين على الكسر لانه ليس فيه محذور
(وايس فيها) شئ يوجب البناء او غيره (الاسيان) من الاسباب القسمة المقضية
منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سيبان (والتأنيث) عطف على العلمية
(والسبان لا يوجب البناء) اي لا يوجب بناء ما وجد فيه احدها او كلاهما
لانهما ليسا من الاسباب المقضية للبناء فان الموجب للبناء في هذا الباب المشابهة
لفصل التي كان بمعنى الامر نحو تزال وتراك في المدل والوزن (فاعتبر فيهما
المدل) ولم يكتف بالمشابهة في الوزن للثابت مثل سحاب وحيام وكلام وسلام
وغيرها فانها معربة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب
الذي هو الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو المدول والوزن (فلما اعتبر
فيهما الضم لتحصي سبب البناء اعتبر) المدل (ليا) اي في فعل الذي (جملوه)
اي مثل حضار وطمار (وما) يبرز لما في قوله فيما اي من باب فعل الذي (جملوه)
اي بنوتم. مرعا غير منصرف ايضا) اي كما اعتبروا المدل في باب حضار (حلا)
مفعول له لقوله اعتبر اي ليكون محولا (على نظائره) اي على اشباهه التي هي
ذوات الواو كالا من عدم الاحتياج اليه) اي الى اعتبار المدل فيه (لتحقق السبين)
اي لوجود سبين من الاسباب القسمة (لنوع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوي مع
وجود شرط تختم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسببي (فاعتبار المدل
فيه) اي في باب قطام (انما هو) اي ليس الا (لحمل على نظائره) اي على اشباهه
(لا) اي ايس اعتبار المدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث
مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر المدل اولا والحاصل لا يمكن
تحصيله (ولهذا) اي ولا لجل ان اعتبار المدل فيه ليس الا للحمل على نظائره
لا غير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي ذكر
المصنف هذا الباب (ههنا) اي في بحث المدل التقديرى (ليس في عمله) لان عمله
سباني في باب اسماء الافعال (لان الكلام) اي البحث (فيا) اي في الاسم المرب
الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها (قد رفيه) اي في ذلك الاسم (المدل
لتحصيل سبب منع الصرف) وهو المدل لانها قد رفيه المدل حملا على نظائره
(وانما قال) اي المصنف (في تخميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين ينونه)

اي يجمعون فقال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام
مطلقا سواء كان ذوات الرامولا (عما نحن فيه) اي من البحث الذي كان ذكرنا فيه وهو
كون المعدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء
من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم)
اي من بنى تميم (لم يجمعوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) بنى جعلوا باب قطام
سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل في الاعراب
والمشابهة بالمبنى اذا كانت خفيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالعمل بالاصل هو
الاولى (فلا حاجة الى اعتبار المعدل فيها) اي في ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء)
لما عرفت ان سبب البناء المعدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل
اي لا حاجة ايضا الى حمل (ماعداه عليها) اي حمل فقال التي لم تكن من ذوات
الراء على فقال التي كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان في
باب قطام ثلاثة اقوال في قول مبنى لمشابهة فقال التي بمعنى الفعل كزال عدلا
ووزنا فلم يكن عما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للمعية والتأنيث المعنوي
فلا حاجة فيه الى العدل وفي قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما سر وان لم يكن
ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للمعية والتأنيث المعنوي فاعتبر فيه العدل
وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحيل سبب منع
الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فانوصف والصفة مصدر
ان كالوعد والمدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالوصف
والصفة بالوصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل
لان غيره امامعرف في هذا الكتاب في محله وامامتني عن البيان لشهرته فيما بين
الحاصلين او عرف العدل لمعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية
حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه مأخوذة) اي
مشتقة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على
الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم
على ماسياتي (قائه) اي مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ماصفة لذات اي وضع
لذات من الذوات ولنا قبل ذات مبهمه وصفة معينة (اخذت) مبنى مفعول صفة للذات اي
اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التي هي الحمرة) في احمر والموصول مع
الصفة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله
(او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه
لوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع في)
قولك (مردت بنسوة) بكسر التون وضمها والنسوة جمع امرأة لامن
لفظها وكسرت بنسوة نسيوه (اربع) بالجر والتوين (قائه) اي فان اربع (موضوع)

فان الان الالف والفتحة
اخفى في الباء والكسرة
وهذان الوجهان لا
يكونان في كل متادى
مضاف الى ياء المتكلم
بل في الاسم الذي غلب
عليه الاضافة الى الياء
واشهرها التمدل الصهري
على الياء المعربة بالحدف
او القلب الا يرى انه
لا يقال باعدو وباعدوا
لكيف يصح القول بان
ما قبل الياء قد يشتمل
بالفتحة (قوله غير
مراضى رد لما ذهب
اليه الشريف من ان
يجعل تلك الكسرة
المجنبة لياء بدورود
العامل علامة الاعراب
ايضا فيكون الكسرة
حينئذ مقيدة لتأنيثين
بمدا كانت مقيدة
لتأنيثه (قوله عطف
على قوله كفاض معنى
انما اتي بلفظة تحويل
على ان المراد عطفه عليه
دون مدخول الكاف
وذلك لظهور المراد
على هذا التقدير
اعني التنيه على جريان
هذا النوع في كلا القسمين
بخلاف قولك كفاض
ومسلى فان المشبه
بأحد القسمين لا يدخل
فيه القسم الاخر الا
بتكلف فلا وجه لما قيل
يجب ان الاحصر ان
يعطف نحو ويصطف
مسلى على فاض واذا
تمحقت ذلك حرفاته
لا يجبه السؤال بانه قد

اسما (المرتبة معينة) هي ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التي هي واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفسر وزيد وعمر (بل قد قرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كافى المثال المذكور) الذى اوردته الشارح (قائه) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبينه ما هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف (التي هي من قبيل المعدودات) وصفه بهادفا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جوابا لما (ان مناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربعة على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لتكون اربع دالة على معنى فى متبوعه لو هو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربعة بعد الوضع اسما (فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التي تكون معدولة (لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهاا معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مينا (والمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببها (هو الوصف) لا غير (لاصاته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا (للمرضية) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصاته لا المرضى لمرضية (قال المصنف) اى بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق يقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المحدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف خبر لا وماها ولو حكما كثلث وثلاث او تقديرا كج (بان يكون وضعه على الوصفية) والياء متعلق بقوله الوضع (لان ان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينتقل عنها الى الاسمية مثل احرر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل الى

فى اقسام من المستعمل لم يذكرها وغفل عنها ولا يصح الجواب بان عرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاسماء للسئل لان معنى كفاش مقله مما اعرب بالحركة واستغل ظهور الاعراب فى انظمة ونحو مسلمى مما اعرب بالحروف وحله كذلك ولما قيداها اعنى ورقها وجراقاتها بنظر ان اليها بخصوصها فاقى يصح القول بعد اندراج ما يكون الاعراب المستعمل تقديريا فى الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدهما ان الفرق بين شين انما يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لا يحتمل غير التباين واذا تحقق الاستغفال فى جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا اعنى بحسب الوجود اذ لا يتصور فى امثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعلى هذا كان يجب على المصنف ان يأتى بما استغفل فيه اعراب فـ جميع الاحوال الثلاث (قوله) اى لها عدا ما ذكر مما

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يقاود الى الفهم الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والمعارض لا يعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الاسر كذلك (فلا تضربه) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعله فلا تضربه (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعروف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على مقصور عليه يعنى كان اللفظ في الاصل عاما لانه بدل على ذات صهيبة ثم اشتهر استعماله في بعض الافرد الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على معنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في بنه عبدالله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والزهراء والبيت والكتاب على ما سأتى (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه مواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ تصف بوصف السواد من ذى روح او جاد لان يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعض الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اى الحية السوداء (في الفهم عنه) اى انهاهما من لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج انت في فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عرفت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتنع وعلة لها والمشار اليه به لما كان متى فسر الشارح بقوله المذكور لتصحيح الاشارة بالمفرد دفعا لما يردان الاشارة لاتصيح لكون المشار اليه متى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشترط اصالة الوصفية) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضرمه زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفية او زالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) فطر الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للمعدو (في) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان في مبين الوصفية وزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

تضرم فيه الاعراب او استعمل وقد عرفت ان المقدرات بأسرها داخلة فيما سبق فلا يخفى ان بعض الامثلة التقديرية الغير المذكورة يلزم ان يكون من قبل القضى واما على مذهب من قال ان المتصف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبه على تحقق التقدير فيما عد الحرب بالحركة او اراد بيان الفرق فلا يمكنه النفي بان يقول يعنى ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتضرر والمستعمل لان المذكور من قسمي المتضرر والمستعمل على رايه ليس مجموعها (قوله) ولما ذكر في تفصيل العرب يعنى جر ذلك لتعريفه الان قبل والاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المتصف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل العرب فالاهتمام بتعريف غير المتصرف اكثر لم وما يحوج اليه التفصيل السابق للعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المتى والمجموع فكان ينبغي ان يذكره المتصف متصلا بغير المتصف وما يجب تقديم بحث المعرفة والتكررة لانهما يحتاج الى معرفتهما لصحة غير المتصرف

وحده لا يؤثر فالتصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم (وامتاع) (من التصرف)
 يعني صار غير منصرف كأنه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة القلبية) نظراً إلى
 الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما صرقت (وارقم)
 وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم وقش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا
 الوان (حيث) اي لانهما (صار اسمين) (للحبة) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل
 البعض يعني صار الاول وهو اسود اسماً (للحبة السوداء) وهي الحبة العظيمة السوداء
 بالغارسية ماربيا بزره او ماربيا تر (و) صار (الثاني) اسماً (للحبة التي فيها سواد
 وبياض) وهي الحبة التي تكون سوداء ويكون عليها قطب بياض اذ يكون عليها قط سواد
 وبياض او تكون مخبطة بهما وجمها اراقم وعليه قوله * واياك اياك العجائز انها * اشد
 سمو من سمو الاراقم * (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذي الدائمة اي السواد
 (حيث صار اسماً) (لقيد) (من الحديد لثانيه) اي في الحديد (من الدهمة) بيان لما اعني
 السواد) تفسير الدهمة وهي السواد يقال فرس ادهم وناقدهما اي اسود وسوداء
 وفي قوله تعالى مدهمتان اي سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اي اسود
 وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اي عن كونها وصفاً بمعنى ذي سواد وذی
 رقم وذی دهم (الغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اي الان هذه الاسماء
 (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما صرقت غير مرة (ولم يهجر) مبني للمفعول (استعمالها)
 بالرفع نائب المفاعيل والجملة خبر ان في قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان
 والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافاً
 وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضاً) اي كالم يمنع استعمالها في
 معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من انواع معانيها
 الوصفية لان العلم قطمان معنى اسود الفالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها
 حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهم اي سواد وانت خير بان في معانيها الاسمية
 شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من التصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في
 معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اجلاً معتبر (ووزن الفعل واما)
 هذه الاسماء (عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي
 لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت متممة من التصرف
 وجمعت غير منصرفه عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماً من غير
 اعتبار معنى الوصفية فيها فكون متممة من التصرف عند كونها اوصافاً ومستعملة في المعنى
 الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون
 اشد تأثيراً (لوزن الفعل والوصف في الاصل) الذي هو الوضع (والحال) الذي هو
 الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلاً واستعمالاً (وضمف) عطف على صرف

وبماحت المبتدأ والخبر
 وبماحت التمت والمحال
 هذا ومنشأ ذلك الحال
 النقول عن اشغال
 الكتاب واحتوا على
 ما يتعلق بالحرب ثم
 ما يتعلق بالبنى ثم ما لا
 يخص باحدهما بل كان
 اهم منهما ثم الفصل
 ثم الحرف وان هذا
 هو الترتيب المناسب
 لحال الفن وما ذكره
 من التوقف لا يستدعي
 التقديم بل يكفيه البيان
 لما يصدق به (قوله)
 وكان غير المنصرف
 اقل من المنصرف قبل
 يرد عليه ان في المعرفة
 بالعدد يشق بيان
 الاقل ان يؤثر على
 بيان الاكثر ويترك
 الاكثر بالمقايضة لا يشق
 عليه من تقليل مؤنة
 البيان ولما المعرفة
 بالترتيب فلا يتفاوت
 فيه الاقل والاكثر حتى
 يقال اكنى بتعريف
 ما هو الاقل واجيب
 بان المقصود الاصل
 معرفة الافراد اذا الاحكام
 تجري عليها الاعلى المفهوم
 وهذا لعل لان المقصود
 من تعريف بيان هيئة
 التي وحقيقته والاحكام
 انما يرتب الحكم الكلي
 عليها بالجواب ان
 هذا السؤال انما يرد ان
 لو قال وانما قال عرف
 غير المنصرف واكنى
 بتعريفه لانه القل
 من المنصرف وبمعرفة

اي وانكون الوصف الاصلى معتبر اضعف (منع افنى) من الصرف حيث صار
 (اسما) (الحية) الحية الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاسا كن العين الظن
 ويستعمل في الباطل والمراد هنا المعنى الاول (وصفيتها لتوهم اشتقاقه من القوة
 التي هي الحبث) يعني توهم انه مشتق من القوة مصدر فهو يقو بمعنى الشدة في الحبث
 يقال ففوة السم شدة فيكون افنى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فتح من الصرف
 لهذا على ضعف واماصرفه ققوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع (و)
 (كذلك) اي كاضف منع افنى من الصرف حين كونه اسما اضعف (منع) (اجدل)
 من الصرف حيث صار اسما (للقصر) بناء (على زعم) وصفيتها لتوهم اشتقاقه من
 الجدل بمعنى القوة) يعني توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال
 جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فتح من الصرف على
 الضعف واماصرفه ققوى لانه لم يتحقق وصفيتها والصرف اصل في الاسم فالصرف (و)
 ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للتأخر) (اي لطائر ذى خيلان)
 على وزن عمران جمع خال وهو النطفة في الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم) وصفية
 لتوهم اشتقاقه من الخال) فعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان
 فيه معنى الوصفية ضمينا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد
 زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء) امد التقل (عدم
 الحزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها عما اشتق ثابت وهما وما ثبت
 بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع في الاصل اوصافا عما اشتق (فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية)
 وهي في افنى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا في الاصل)
 تفسير للاطلاق منطلق بقوله لم يقصد بمعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعاني الوصفية في اصل
 الوضع (ولا في الحال) ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما
 للابحان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم
 يثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال فلان المستعمل لها
 لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف
 بمعنى معنى الحبث والقوة والحال وان كانت في نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم
 تكن وصفا وضما واستعمالا فالصرفت مطلقا وفي الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه
 الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا ماضيا ولا اطلاقا
 وان كانت في نفسها خيبة واجدل طائرا ذاق قوة واخيل طائرا ذاك خيلا لانك اذا قلت
 مثلا لقيت اجدا لاقضاء هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت
 عقابا من غير قصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقرا الى هنا كلامه
 (مع ان الاصل في الاسم) المغرب ولم يقصد لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

يصرف التصرف لاق
 المتبادر حيث ان تصاف
 المعرفة بالثقة بحسب المفهوم
 وهو غير صحيح ولما
 هل ما ذكره فلا يرد
 جز ما فلهو وان اتصافه
 بالثقة بحسب الافراد
 دون المفهوم لان المذكور
 فيها سبق ليس هو
 باعتبار مفهومه بل باعتبار
 افرادة وهذا هو المرجع
 لتصرف هذا القسم (قوله)
 واكتفى بتعريفه قد
 سبق وجه ذلك من
 انه لا واسطة على
 مذهب المنصف بين
 التصرف وغيره فان
 هذا التعريف يشمل الكل
 (اي الاعراب بالحروف
 والحركة جيم) حتى
 يكون رجلا اسم امرأة
 غير منصرف ورجلان
 ثنية رجل منصرفا
 على ما صرح به
 في الايضاح بخلاف
 مذهب القوم فان
 التصرف عندهم ما
 يدخله الحركات الثلاث
 والتثنية وغير التصرف
 ما سلب عنه الكسر
 والتثنية فيكون
 قسم المغرب بالحروف
 واسطة بينهما ولما
 عرفوا كلامهما اذ لا
 يمكن ان يكون احد
 التعريفين متباينا عن الآخر
 على مذهبهم فن قال
 ان المغرب بالضم
 والكثرة والمغرب
 بالحروف واسطة على
 مذهب القوم فلا يصح

لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المتصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتاج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظي) قيد به لتقابل المعنوي ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيده ايضا ليكون متعلقا (بالتاء) (لا بالتاء) يعني لا يكون التأنيث اللفظي حاصلا بالتاء (فانه) اي فان التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء محدود او مقصورة (لشرطه) في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأييدا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (في سببية منع الصرف) اي في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اي ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول (اي علمية الاسم المؤنث) سواء مذكر احقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كهمزة ولا هذا ولا ذاك كهمزة بكسر العين فالعلمية شرط تأنيده فلا يؤثر بدولها (لصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشرع بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت التأنيث فقط مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع او لا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش يعش فهو عائش وعائشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت تانيا معها وصارت اتاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا تانيا (والتأنيث) (المعنوي) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه مضمويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهمزة وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر (كذلك) (اي كالتأنيث اللفظي) الحاصل (بالتاء في اشتراط العلمية) اي في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف (فيه) اي في منع الصرف (الا ان بينهما) اي بين الشرطين (فرقا) يعني بين تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوي (فانها) اي العلمية (في التأنيث اللفظي) بالتاء ان شرط لوجوب منع الصرف (يعني ان هذا المؤنث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (في) التأنيث (المعنوي) شرط لجوازه (يعني ان التأنيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوه الى شيء آخر (ولا بد في وجوه) اي في وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

الاكتفاء بشريف
غير المتصرف واما
متصرف فان كان
المتصرف وغير المتصرف
سببين عنده للمعرب
اذا لا فائدة في وصف
المعرب بالحروف
بالانصراف وعدمه
فيكون معرفة التصرف
بالقائبة اليه لانحصار
هذا المعرب يقتضي معرفته
فيهما كما اذا كان مطلق
المعرب منحصرا عنده
فيهما فقط خط خط
عشواء وركب متى
عما فان مذهب المصنف
كما مر غير مرة هو
ان مطلق المعرب منحصر
فيهما وان المعرب بالحروف
ينصرف بالانصراف
وعدمه كما من المثال
ونفي الفائدة ناشئ
من القول (قوله)
اي العطل التسع مجموع
ما في حديثي البيهقي
كقولك البيت سقف
وجدران قيل لا وجه
لتأخير هذا التصيل
عن شرح قول المصنف
واتوا به رفع ولصب
وجر الى هذا المقام
وقد غفل عن الوجه
وقيام الفرق بين التامين
وذلك ظهور الامر
في الاول من جهة مكان
تأخير الربط فيه عن
المطغ بخلاف ما نحن
بصدده (قوله) ليجرد
الحافظة على الوزن قيل
ثم لقرأني في الزمان
ويستعمل القرأني في الرتبة

يعني غير العلمية معها والفرق ان التانيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي
 التاء الملقوطة فيكون قويا كما كفى فيه العلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة
 فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شيء آخر لتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه
 شيء آخر يتقوى به والحاصل ان التانيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي
 بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا يتفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام
 السبين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير
 لازما للكلمة حيث يتفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة
 على تحققه كما كفى بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له
 علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقريته خارجة عنه احتاج
 في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة يتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر
 في منع الصرف تأمل ولا تأمل جهدا (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله)
 (وشرط تختم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي في منع الصرف)
 متعلق بالتأثير (احدا الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها
 بدون العلمية وفي قوله احدا الامور اشار الى ان او ههنا مانعة الجمع والحلوى يعني يقال
 لها منفصلة حقيقة مثل قولك المدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف
 او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اي زيادة حروف
 الكلمة) التي تكون غير منصرف بالتانيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف
 اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة
 (مثل زيب) (او تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة
 فشرط تختم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر
 الحرف ليكون موصوفا الاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها
 الثلاثة) لتقوتك الحركة مقام الحرف الرابع السادس التاء (مثل سقر) (او المعجمة)
 يعني ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تختم تأثيره المعجمة لتوجد
 فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدهما مقام السكون بقي سببان ولكن يتعين هنالك المعجمة
 لان المقام يقتضي هذا (مثل ما وجور وانما اشترط) بعدم شرط العلمية (في وجوب تأثير
 التانيث المعنوي احدا الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بدلا ان تكون
 العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (ليخرج الكلمة) التي
 تكون غير منصرف (يتقل احدا الامور الثلاثة عن الحقة) متعلق بقوله ليخرج (التي من
 شأنها ان تعارض قل احدا السبين) الذين يقتضيان بتقلهما ان يخفف الاسم بخذف
 التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا سكن الاوسط لم يكون قتيلا باجتماع السبين فيه
 (قراهم) الحقة (تأثيره) القى هو ان لا كسره ولا تنوين فلا يمتنان منه (وتقل الاولين)

فيكون ما بعده اهل
 رتبة عما قبله او ادنى
 ولا يخفى ان الجمع اهل
 رتبة عما قبله وما بعده
 فتكلمتم في المتن لهذا
 التكتة الجليله زعم انه عمل
 الشارح قدس سره ولم
 يعطن لكونه تحت
 ابن اخت خاتمه فان
 التمايز بين تلك الملل
 بحسب الرتبة لا ينصور
 الا في التانيث والجمع
 فان كلا منهما يقوم
 مقامهما وليس التركيب
 كالجمع بل كإثبات الت
 لا يقال انه لم يرد كون
 مدخول ثم في كلا الموضعين
 اهل رتبة بل اراد ان
 ثم في الجمع لا فائدة ذلك
 وفي التركيب لا فائدة
 انه ادنى رتبة لان كلا
 من هذين الاسمين انما
 يقصد في صورة المدول
 الا يصح ذلك في التركيب
 سلطنا لكن يلزم ان
 يكون الجمع اهل رتبة
 من التانيث والتركيب
 او في رتبة من الت
 الباقية وكلاما باطل
 فان قلت يمكن في حجة
 هذا القصد في التركيب
 كونه ادنى رتبة من الجمع
 فقططنا سلطنا لكنه
 غير مفيد لبقاء بطلان الاول
 بالضرورة اذ لا ينصور
 القول بانه ناظر الى
 ما بعد التانيث على ان
 اعتبار ذلك في الجمع
 والتركيب دون التانيث
 وغيره (تحكم) (قوله)
 ولو جعل الالف تاء

الزيادة على اثنتي عشرة حرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لا كان مبينا على السهولة
كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا
كان قبلا او اقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اي كان قبل الاولين ظاهر
قل (المعجمة) ظاهر (لان لسان المعجم قيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولا لسان
كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون قبلا عليهم لاسيما لسان المعجم (فهند
يجوز صرفة) (نظر الى استقامة شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة)
وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي (ويجوز عدم صرفة) لان الجواز ههنا يستعمل
في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر
في قوله لم تتلفح بفضل مثرزها دعدو لم تسق دعد في القلب لان الاول منصرف
والثاني غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا
ولا ذاك لان فيه تامة مقدرة وحرف ساد مسددا فهو كحمزة يكون غير منصرف على
كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقة كقدم اسم امرأة او غير حقيقي كسقر (علما)
اي حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات
النار مراتبها والسماوات طبقات اي بعضها فوق بعض اي لطبقة ومرتبة من مراتب
النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين ليلتين) اشار
بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسما لا ما كن قد يلزم تأنيثا وتأويل البلدة وقد
يلزم تذكرها تأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فبني على مشبهة التكلم وههنا
يجب ان يؤول بالتأويل للبلدة ليو جد فيها علل ثلاث (متعم) قوله وزينب مبتدأ والباقي
عطف عليها ومتعم خبر مو هذا الكلام تمدد فيه المبتدأ بالمطف مثل قولك زيد و عمر
وبكر قائم او من قيل حذف الخبر من المطفوف عليه بقرينة ذكره في المطفوف (صرفها) اي
صرف كل واحد منها في اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احده هذه الاشياء مجاز عقلي بملافة
الحلبة والظاهر ان قوله صرفها صرف فروع على انه فاعل لقوله متعم (اما زينب) مبتدأ بحذف
المضاف اي اما عدم صرف زينب (فلا علمية والتانيث المعنوي) يعني فلو وجود السبب الذي
هو التانيث المعنوي والشرط الجائر الذي هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعني مع
وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) اي الزيادة على ثلثة حرك (واما) عدم
صرف (سقر) فله علمية والتانيث المعنوي اي فلو وجود السبب الذي هو كونه علما (مع
شرط تحتم تأثيره) اي مع وجود الشرط الواجب المقضي منع الصرف (وهو متحرك)
الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه) وجود فله علمية والتانيث المعنوي (اي فلو
وجود السبب الذي هو التانيث المعنوي والشرط الجائر ايضا الذي هو كونه علما (مع
شرط تحتم تأثيره) اي مع وجود الشرط المؤثر (وهو المعجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

لقوله زائدة الى آخره
وهذا احسن مما قيل
ان زائدة صرّوح على
انه صفة التويز بزيادة اللام
لانه حشّذ لافهم
زيادة الالف وما قيل
من ان هذا مما لا يقصد
به الزيادة قبل شيء
في حرف او باب التأليف
اذ لا يقصد به الا التقديم
في الدكر ناس من النقلة
عن قوله جاء زيد
راكبا من قبله اخوه
اذ لا ريب في صحة هذا
القصد ودلالة الكلام
عليه واذا جاز ذلك
في سعة الكلام لجوازه
في الشعر بطريق الاول
(قوله) يعني ان
ذكر المثل بصورة النظم
لا ينبغي ان يتوهم كون
هذا الكلام من قبل
قبل المصنف لانه ليس
صاحب هذا القول اعني
وهذا القول تقرب فان
هذين البيتين للاباري
واولها (موانع الصرف
فمع كمال اجتمعت ثنتان
منها فالصرف لتصويب
بل من قبل الناظم يعني
انه ذكر على النظم قيل
فيه وجه رابع وهو
الاعتذار من مسامحات
وقت لناظم في هذه
الايات لعدم مساعدة
النظم بان التصوّد تقرب
غير المصروف والعلل
من الحفظ لا تحقّق القول
فيما لا يساعده النظم
وقد عرفت بعض
المسامحات في البيت يعني

حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك
الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سيبا في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع
سقوطها عن السببية لاقتضى قوة سيبين آخرين حتى يصير الاسم ما منحتم المنع
(فان سمي به) (اي بالمؤنث المذوى) لان المؤنث الاغنى قد سبق تفصيله (مذكر)
قائب فاعل لقوله سمي (فشرطه) (في سببية منع الصرف) اى في كونه سيبا لمنع الصرف
(الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة
لضعف امرها التأنيث في الاصل لسبب تقدير علامة فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه
علما للمذكر لان الضيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك
الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء المقدرة كنوح ولوط الا اذا كان
فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث) لانها
تكون رابعة ايضا (قام مقامها) فياخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (تقدم)
(وهو مؤنث مذكى سماعي باعتبار معناه الجنسي) وهو كونه آله المسمى يقال لها بالفارسي
ياى (اذا سمي به) اى قدم (رجل) بمعلقة الجزئية وبمعلقة كونه سريع المسمى تسمية
باسم آله (منصرف) (لان التأنيث الاصل) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية)
اى يكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات
التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم من (الصرف) لما صرفت
(وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث مذكى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله
يكون في معناه لافى لفظه (سماعي) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسي)
وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب رأسه اسم بالفارسية كزردمو (اذا سمي به رجل)
بمعلقة كونه موصوفا بصفها وهى الايذاء والايلام (منع) (صرفها لانه وان زال
التأنيث) (المذكى بالعلمية للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه
علما للمذكر (فالصرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكاما لانه وان لم يكن فيه تأنيث
لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى
ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب (بدليل انه
اذا صرف نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت
عند التصغير لانه يلزم اجتماع التائب والتوب وذا غير جائز (كايضا قاعدة التصغير)
وهي ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها
في الاربعة ووزنه في الثلاثي فيل كفليس في فلس وفي رباعي فيميل كدريهم في درهم
وفي الزائدة فيميل كدنيير في دينار (فيقال) في تصغير قدم (قديمه بخلاف عقرب
فانه اذا صرف قال) في تصغيره (عقرب) بكسر الراء لان ما بعدها التصغير لا يكون
الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

ما ذكره قليل هذا الكلام
من ان فيه معاني الاول
انه يفيد ان غير المنصرف
ما فيه علان فيخرج
منه ما فيه واحدة تقوم
مقام التاني والثاني انه
يدل على انه باجتماع
سببين يجب عدم
الانصراف مطلقا مع
انه يجوز صرف عند
وثاقها انه يدل على انه
اذا اجتمع في كلمة الالف
التأنيث والعلمية مثلا
يكون منع الصرف
لسببين مع انه ليس
الاتأنيث بالالف ومن
تلك المسامحات لهما المثل
كايين في تكبرها ومنها
ما في (قوله والنون
زائدة مما ذكره الشارح
ومما يذكر لك من
ان السبب مجموع الالف
والنون لا مجرد الالف
وانت خير بان جميع
هذا الايباع عملا بحوم
حوله شائبة عيب ولا
تسامح فان الناطم لم
يرد تعريف غير المنصرف
حتى يتجه عليه ذلك بل
اراد تعداد الموانع
من الصرف ولا ريب
في صحة الصيغة المذكورة
فيه ومثال هندما اجتمع
فيه علان مؤثران
لاتقاء الشرط بانتقاء
يتنى المقروط فانه ان
تحقق تحقق وان لم
يتحقق لم يتحقق ولا
يستغنى عن تلك الصيغة
ان الاسم لا يكون
مجموع الصرف مالم

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي الفصل
وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ايدا في التصغير
والمقدرة ثبتت في كل ثلاثي الاماخذ من عريس وعريب في عرس وعرب ولا ثبت
في الرباعي الاماخذ من نحو قديمة في قدام وورثة في وراء انتهى وانما قال الشارح
في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون
علما الاخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شئ
باعتبار معناه الجنسي لا العلمي (فقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه) يعني جعل
غير منصرف (للعلمية والتانيث الحكمي) لما سبق (المعرفة) المعدودة من اسباب
منع الصرف (اي التعريف) لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات
المعرفة لان الذات من حيث انها ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف
القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وهنا كذلك لان التعريف
وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر
لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وهنا يكون الشعر موافقا لقف وهي مبتدأ
(شرطها) مبتدأ فان (اي شرط تأنيدها في منع الصرف) (ان تكون) المعرفة
(علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للاول (اي ان تكون) تلك
المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علما لا غير
(من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون
الباء) في قوله علمية (مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اي المعرفة
(حاصلة في ضمنه) اي في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلية
توجد في انواعها كالحيوان ويوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا
كما قال اهل المقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الباء)
في قوله علمية (للنسبة) كياء تيمى وقيس (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع
الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف
ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعني واسماء الاشارات
والموصولات (لا يوجد الا في ضمن المبيات) يعني ان المضمرات واسماء الاشارات
والموصولات من انواع المبيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات)
فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الاتواع شرطا للمعرفة لان ما يكون
خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخر فانتقيا (والتعريف
باللام والاضافة) اذا كانت منوية (محتمل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا)
او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان
من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

يجمع فيه ثنان من
تلك المواضع بل المستفاد
انه كلما اجتمع ثنان
منها في اسم يكون غير
منصرف وهل يلزم
هذا منه كلها وقوله
من جملة المسامحات ابرام
العلل كما بين تنكيرها
يسهو ظاهر فان القائل
انما قال في بيان التنكير
لقد بلغ تنكير الاسباب
في حذرن اليقين نهاية
الحسن اذ السبب عدل
ملا كل عدل وهو
عدل لا يكون علة البناء
وكذا السبب وصف
ما هو الوصف الاصل
وهكذا قوله ومنها
مال قوله والنون الى
آخره ادلا دلا لهما
ذكره الشارح على
تسامح بل لا سبيل اليه
كما عرفت وامامنا سيجر
من ان السبب مجموع
الالف والنون لاحدهما
فلا ينعز بالتسامح ايضا
لان الناطم انما جعل
مجموع الالف والنون
مانا (قوله من الامور
الثمة علة لا يقال
المذكور في النظم ليس
هو لفظ اللف بل المواضع
فكان ينبغي ان يقول
مانع بدل علة لانه قدس
سره انما قال كذلك
ايذا ما يكون مال لفظي
الناظم والمصنف الى
واحد (قوله وقال
يضم ثنان وهنا
احسن الوجوه لاشتماله
على فائدة زائدة وهو

وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيد مشابهة الفعل في المضاف اليه دون المضاف اليه لانها لم تؤثرا فيه كافي المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيأتي) فصله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سيال مع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالتداه يجمعه مبنيا (فلم يبق) لان جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كافي اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب المنع (الصرف) (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرط التأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا واحدا فيكون اللام اخصر (كما جعل البعض) وهو جاراقه العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية) اى للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العلمية بلا واسطة كونها توابع المعرفة التى هي فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتاسب التكثير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل ويكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يخص بالشرط (المعجمة) المدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (وما وضعه غير العرب) لان المعجم غير العرب فكذلك موضوع المعجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير المعجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اى لئلا (شرطان) لان المعجمة لما كانت اسما خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأثير اللفظى او علامة مقدرة كالتأثير المعنوى لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأثير المعنوى لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل استناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر في شئ من تصرفاتها اشتراط فيها احد الامرين غير العلمية (شرطها) (الاول) (ان تكون) اى المعجمة (علمية) (اى) ان يكون اللفظ المعجمى (منسوبه) اى منسوبه (الى العلم) ليتحقق عجمتها (فى) (اللفظ) (المعجمة) قدر اللفظ لان المعجمة صفة والباءى (بان تكون) المعجمة متعلق قوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) الذى (فى المعجم) لاني ضمن النكرة سواء كانت فى المعجم او فى العرب (حقيقة) بان وضع المعجم اولا علما من ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما لحليل الرحمن

التلبية على لزوم الاعراض من ذنبك القولين فما قبل لا وجه لمرئتهما ولقد لم بينهما المصنف لا يبنى ان يلتفت اليه (قوله من حيث اشتاله على ملتين انما احتيج الى ليد الحبيثة لان لتغير المنصرف من حيثيات آخر احكامها آخر مثل كونه بالصفة والفتحة والكسر والتثوين (اى فى صورة الفروقة او التناصب) الى غير ذلك قيل ان ليد الحبيثة لا يمتنع لذلك لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المنصرف ولا يعنى ان هذا اللفظ لا يبدل شيئا لان كونه بالصفة والفتحة او الكسرة والتثوين من هذه الحبيثة ايضا (قوله) ان لا كسر ولا تثوين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله يدخله الكسرة والتثوين تعريف باصيرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيه الدور من جهتين على ما فصل به فى تعريف العرب ولو انصر على ذكر لا تثوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التثوين وهذا غير صحيح لان ذلك اعنى امتناع غير المنصرف من ذنبك الامرين اسما واحدا ولا يصح ان يعتبر اثنين

اي وضعه العرب (او) بان تكون المعجمة متحققة موجودة في ضمن العلم في المعجم (حكما) لا حقيقة وذلك يكون (بان يتقله) اي الاسم المعجمي الذي هو نكرة في المعجم (العرب من لغة المعجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اي يحمل ذلك الاسم الاعجمي علما من غير تغيير بالحذف والتبديل والقلب ولزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل يتقله على الهيئة التي كان عليها في المعجم ويحملها علما (كقانون فانه كان في المعجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق في المعجم على كل ما كان جيداً (سعى باحد رواة) جمع راو كنسجة جمع ناع (القراء) يعني جعل لقباً قبل التصرف لراوي نافع الذي هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اي لكون قراءة تلك الراوي جيدة (قيل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان) لفظ قانون (علما في المعجمة) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم في المعجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى والالزام ان يستعملها في كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهم اولا كقانون فانه الجيد بلسان الروم سعى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير المعجمة حقيقة او حكما (لتلاين تصرف فيها) العرب (مثل تصرفاتهم في كلامهم) اي في الفاظهم التي وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتسوين والحذف وغير ذلك فقصير كالاسماء العربية فلانتميز فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (تضعف فيه) اي في ذلك الاسم الاعجمي (المعجمة فلا تصالح) تلك المعجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانستفاء الشرط وهو ان يكون علما في المعجم حقيقة او حكما وفي الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لتأثير تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطر وعلية فيقبل الاعراب وباء النسبة وباء التصغير ويخفف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعل هذا) اي فعل ان العلمية شرط في المعجمة (لو سعى بمثل لجام) رجل يعني لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعني لا يكون غير منصرف (لعدم علميته المعجمة) يعني لعدم كونه علما في السجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة المعجم لكاف الكاف الفارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالميم فالمنى على كلا اللسانين واحداً له اسم للملجم في قم الفرس اي يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها) الثاني (احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الوسط) من حروفها الثلاثة (او زيادة) اي ان تكون حروفها زائدة (على

بان يكون امتناعه من كل منهما اثر امتناعا عليه لان المتع من احدهما قطع لا يكون غير منصرف بالضرورة على ان المدول من التعريف بذلك ليس لما سبق في العرب بل الاحتراز من ثبوت الواسطة حسبا ذكر في الايضاح واذا عرفت ذلك عرفت ان ذكر الكسر محتاج اليه في اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتسوين وان القول بانه او اذ الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا لعلاما وجه له (قوله لانه تقول قائم ثم قائم قبل العروض التاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا العروض للالف واللام في الرجل المطلق لا المجرد من اللام وهو النكرة فالترجمة في التأنيث والتعريف وجمية والترجمة المتعبري منع الصرف اهم من الوهمية والحقيقة ولا يعني ان الحق حيث بات وظل والقائل قد غفل عنه وغل اذا القائم لا يمكن ان يمتنع لفظا ما لم يذكر والمؤن والالكان التي الواحد محتملا للثمين معاً بل جامعا بينهما فاللفظ امام ذكر او مؤن على سبيل منع الخلو يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ ذكر اما ان يذكر بالتاء ام لا فان كان الاول فهو المؤن والثاني لا يذكر

الثلاثة) (اي على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركه قائمه مقام الحرف
 الرابع كما في التانيث المنوى واما عند سيويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط
 لا تأثير له في المعجمة فتحولت منصرف عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام
 المعجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه واما اشتراط احد احدا لاصرين (لثلاثا
 تعارض الحققة احد السيبين) فتراحم تأثيره فيكون منصرفا (فوح منصرف)
 (هذا) اي قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم مجتمع او مجموع هذا القول (تفريع
 بالنظر الى الشرط الثاني) اي بنان لغائده وهي انصرف نحو نوح (فالصراف)
 نحو (نوح) انما هو لاستفاء الشرط الثاني) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما
 في المعجم موجود فيه لان نوحا علم في المعجم (وهذا) اي الصراف نحو نوح نظرا
 الى استفاء الشرط الثاني (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزمخشري فقد
 جعل الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود
 الملتين مع ترجيح الصرف كما في التانيث المنوى (لان المعجمة سبب ضعيف
 لانه) اي لان المعجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر منوى) وهو كون الكلمة
 ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف
 (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما صران الاسم
 اذ كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف
 (واما التانيث المنوى فان له علامة مقدرة) وهي التاء (تظهر في بعض التصرفات)
 وهي التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشق وغير ذلك (فله)
 اي للتانيث المنوى (نوع قوة) يعني ان التانيث منوى اقوى من المعجمة لما قلنا (فجاز
 ان يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) في الثلاثي (وان لا يعتبر) معه ولذا قال
 المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فوح منصرف
 ولم يقل يجوز صرفه لفرق بين التانيث المنوى والمعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى
 للمفعول (المعجمة) بالرفع نائبه (وفي ماء وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف
 (الاوسط فيما سبق) اي في بيان شرط التانيث المنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد
 الامور والثلاثة الى آخر ما فصل ههنا حيث جعل ماء وجور اسمي بلديتين غير منصرف
 وحكم به حتى لو لم تكن فيهما المعجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت
 المعجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم تعتبر) المعجمة (ههنا) حتى يحمل
 نحو نوح غير منصرف اي كما يحمل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشري
 (قلنا) في جوابه (اعتبارها) اي المعجمة (فيما سبق) اي في وجوب تأثير التانيث المنوى
 (انما هو لتقوية سيبين آخرين) هما التانيث المنوى وشرطها العلمية هذا من باب
 التعليل كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية احد سيبين

وكفاحال الرجل فان قلت
 وعلى ما ذكره الشارح
 يلزم اجتماع التقيضين في
 شيء واحد فلا يصح ما قاله
 ايضا قلنا التعليل انما هو بين
 مذهبين المذكور والمؤث
 والداخل في المؤث ما
 صدق عليه المذكر لا
 مفهوما فلا عذور (قوله)
 لان الاصل في كل نوع
 ان لا يكون فيه الوزن
 المختص بنوع آخر هذا
 مام في صورة كون الاضافة
 الاختصاص لكن قوله
 الاثني وزن الفعل شرطه
 ان يختص به او يكون في
 اوله زيادة كزيادة يفتض
 ان تكون من قبيل
 اضافة العام الى الخاص
 بمعنى اللام لجره النسبة
 وعين لا يكون هذا
 التعليل كما ينبغي قيل
 وزن الفعل الذي فيه
 احدي الزوائد الاربعة
 في حكم الوزن المختص
 وبآية القول (قوله)
 اي لا يمتنع فان الجواز
 مشترك بين مقابل الوجوب
 والامتناع ووجب
 التصريح هنا كذا يكون
 انصرف واجبا في حال
 الضرورة (قوله) وبداخل
 الكسر والتنوين لا يلزم
 خلو الاسم عنها قيل
 فيه ان غير المنصرف
 ماله هلكت مؤثرات
 فيجوز ان يخرج من
 التأثير بالضرورة
 او اعتبار التاسب
 فلا حاجة الى صرف
 الصرف من ظاهره وهذا

آخرين الذي هو التأييد المنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لان تكون المعجبة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لثلاثا قوام سكون الاوسط احدهما) اي احدا السبين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتونين عليه واذا اعتبرت المعجبة فيه يكون ثقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتونين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأييد المنوي فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببها بالاستقلال) هنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفي الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلمة لان قول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى وفي الحاشية في القاموس وقلمة باران بين برودة وكنجة وايضا كان فليس اعتبار المعجبة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأييد انتهى والمصنف لم يحكم بمجموعه حصرا ولم ينف تأنيده بل مثله وجعله مثالا للمعجبة فلا تناقض في المثال لانه يصلح مثالا لما مثله وان كان التأييد فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم ابراهيم (متنع) (صرفهما) يعني ممتعان من الصرف (لوجود الشرط الثاني فيهما) مع وجود السبب الذي هو المعجبة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم علميا في المعجم حقيقة او حكما (فان في شر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذي هو المعجبة والشرطان الاذان هما المعجبة في المعجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثاني) اي وانما بين المصنف قاعدة الشرط الثاني ولم يبين قاعدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في المعجم (لان فرضه) ومقصوده هنا (التبني على ما هو الحق) والصواب (عنده من الصرف) الثاني الساكن الاوسط (نحو نوع) او عدم الصرف الثلاثي المتحرك الاوسط نحو شر (ولهذا) اي لكون فرضه التبني على ما هو الصواب (قدم انصرفه) اي انصرف نحو نوع (مع انه) اي انصرف نحو نوع (متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولي) للمقام (قديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشر و ابراهيم متنع ونوع منصرف (كالا ينفق) وجهه هو ان الوجود اشرف من عدمه والاشرف قديم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقبل صرح بتفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقديم عدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شر ايضا ردا على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوهم باطل من وجوه ما
اولا فلان المقصود دفع
فاما تبني على المصنف من انه
خالص المتقدمين في حد
غير المنصرف وواقفهم
حتا حيث طلق الصرف
على وجود الجر والتونين
دون انتفاء الملتين وهذا
لا يتدفع الاما ذكره سابقا
اولا حقا وثانيها ان
شرط التأنييد ليس
انعدام الضرورة واعتبار
التناسب بل امور تذكر
بعد بالاتفاق وثالثها
ان الكلام في جواز صرف
غير المنصرف ومن البين
ان الاسم لا يكون غير
منصرف عالم يكن المانع
من الصرف مؤثرا فيه
فلو ارد بذلك لوجب ان
يقال وكون الاسم منصرفا
عند الضرورة واعتبار
التناسب بالضرورة (قوله
والضمير في صرفه راجع
الى حكمه فيكون
معنى الكلام ويجوز صرف
هذا الكلام عنه ولا يهديه
وما قيل الظاهر
من الصرف معناه
الاسطلاح والظاهر
من ضمير صرفه رجوعه
الى غير المنصرف بحكم
قوله وحكمه والحاجة
تدفع بترك الظاهر الاول
فلا حاجة لترك الظاهر
الثاني من جهة الاوهام لم
وجع الشارح قدس
سره اعتبار الصرف
بمعناه الاسطلاح على
هذا القول حيث اني بصيغة
الترخيص لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (متممة من الصرف) يعني كانت غير منصرفة للعلمية والمعجمة (الاستة) فاتها التصرفة (محمود صالح وشعيب وهو دلكونها) اى تكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب واحدها العلمية وهو وحدها لم يؤثر في منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لحقتهما) يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والمعجمة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تأثير المعجمة وهو تحريك الاوسط او زيادة على الثلاثة صار انصرفين لان الاصل في الاسم الصرف (وقبل ان هوذا كنوح) يعني الصرف هو دلحقته لا لكونه عربيا (لان سيديوه قرنه منه) يعني ذكر هوذا قرينا مع نوح لان النسيء يذكر مع قريته حيث قال محمود صالح وشعيب ونوح وهو دلولوط فقرن هوذا نوح حيث ذكره بعده لابشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من جهة ما قبل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ما قبل (ما يقال من ان العرب) بيان ما يقال (من ولد اسما عيل) والولد جاء كقرس وقل مفردا وجما واسما عيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هاء والساكن العرب فكان اسما عيل ابا العرب لانه الاصل في الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسما عيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسما عيل او قبل اولاده (فليس بعربي) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسما عيل وغيرهما عجميا (وهو قبل اسما عيل فها ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هوذا (كنوح) فالصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سيبين) لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سيبين) بان يؤثر وحده تأثيرها (صفة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (متنهي الجموع) التي هي من جموع التكسير والمتنهي مصدر مبني بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهي) اى الصيغة التي كانت نيابة الجموع المكسرة (الصيغة التي كان اولها) اى الحروف الاول والثاني منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بدا الف حرفان) اولهما مكسورا ما دغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعال (او) كان يمد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كانا عيم ومصابيح على وزن فعال لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سياتي هذا بيان للصيغة واما قوله (وهي التي) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لا تجمع) مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) لسبب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحد (مرة اخرى) فسبب على الظرفية سواء جمع اولاً قاتنه تكسيرا كاساور واناعم

بترك الظاهر الاول
بارجاع الضمير الى
غير المنصرف مما لا حاصل
له (قوله) كقوله سبت
اخره قل عنه قدس سره
ان هذا البيت مما قاله
سيدتنا فاطمة الزهراء
رضي الله تعالى عنها في
حراية نبيتنا وسيدتنا
سيد المرسلين حبيب
اله العالمين صلى الله عليه
وسلم واوله (ما ذا على من
شم تربة احمد ان لا يسم
مدى الزمان هواليا) ولا
يخفى ان هذا النقل ياباه
كقوله والله تعالى اعلم
(قوله) وان لم يصل الى
حد الضرورة قيل فيه
اشعار بانه قد يصل الى
حد الضرورة ومنه
وجوب صرف اعلام
الاوزان التي قصد بيان
وزن منصرف ليقال وزن
ضارب يضارب مضاربة
فاعل يضاعل مقابلة
فيصرف مقابلة لا محالة
لتناسب مضاربة وفيه
نظر اما اولاً فلان
التناسب جعل فيها
للضرورة فلا يصح
اعتبارها فيه واما ثانياً
فلما ان تحقق العلمية عنوع
(قوله) لتناسب المنصرف
الذي يليه قيل وقرئ
قوارير التناسب فواصل
الاى قوله يليه لم يقصد
باعتام التليل ومن
المعلوم ان صرف
سلاسل ليس بالتناسب
اغلا لا وهو يليه قوله
لتناسب المنصرف الذي
يليه بعد بعام التليل
واما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصاييح (ولهذا) اى لتكون هذه الصيغة
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيها الغير للصيغة (سميت) هذه
الصيغة (صيغة منتهى الجموع) وقوله (لانها) اى لان هذه الصيغة تليق للاستهاء لان
الاستهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جفت في بعض الصور مرتين تكسيها) نصب
على التمييز كاساور واناعم (فانتهى تكسيها الغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلاح لان يكون سيبا يقوم مقام سيبين لان الجمع سبب
وانتهاء كانه سبب آخر (واما الجمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة
وهو ما لحق آخر مفردة واوونون او يابونون او ياء او الف وناه (قانه لا يغير الصيغة) اى
صيغة مفردة لان بلحوق تلك الحروف آخر المفرد لا يغير صيغة المفرد عن الهيئة التى
كان المفرد عليها (فيجوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم يقل
صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كاجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو
والتون او بالياء والتون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يجمع
ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف قانه اذا قبل ايامن وصواحب يكون غير منصرف
واذا قبل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول (لالتاني) وانما
اشترطت (مبنى للمفعول) اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سيبا قائم مقام السيبين
(لتكون صيغة مصونة) بمحفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير
لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سيبا يقوم مقام السيبين لان الجمعية لما كانت
عارضة والتكسي ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام
السيبين واما اذا انتهى التكسي الغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلاح للقيام
مقامهما (بغير هاء) الباء للملايسة والغير بمعنى التثنية والمعنى بلا هاء بل لابهاء كافي قوله
كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر لقوله شرطه اى ملايس وكائن اوصفة لقوله صيغة اى
صيغة منتهى الجموع الملايسة بغير هاء او حال منها اى ملايسة بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة
هاء (عن تامة التانيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقف عليها نصير هاء
واذا لم تقف تكون تاء ونسب على حالها (او المراد) عطفت على مقدر تقديره المراد بها
ان تكون منقلبة عن تامة التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها
فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثاني على مجازية باعتبار
الاولية بها) (فيه لطافة تعرف بالتأمل) (تامة التانيث باعتبار ما يؤل الى حالة الوقف) اذا كان
الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يردودا (نحو فواره جمع قارحة) لا فاره لان فاعلا
صفة لا يجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والتون او بالياء والتون والفاره الحاذق
ويقال للبلبل والحلقد فاره بين الفروعة والفارسية خوش رو وفى الصحاح الفاره الحاذق
بالشئ وقد فرمه من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى فارهين هاهنا حاذقين والفاره

قد يصرف لتاسب ما قبله
ايضا فنخرج من المقصود
لان المذكور مثال لهذا
النوع لا تفرقه الجامع
لافراد (قوله فواره
سلاسل واغلا لا يبنى
ان ذكر اغلا لا ههنا ليس
خاليا من القصد اليه
الظهور ان تمام المعرفة
المطلوبة يتوقف على
معرفة التصرف حقيقة
ويؤيده انه لو لم يتعلق
القصد به لكان المناسب
عدم الترضى له كيف
ودأبه الاجاز فاقبل
والاظهر ان التقدير
كصرف سلاسل هذا
الترك ممتنع
(قوله وما يقوم مقامهما
قبل هذا من تمة بيان
التصرف فيبنى ان يقدم
على قوله وحكمه واجب
بان بيان الاسباب
كلها من تمة التصرف
لهذه جملة معترضة قدمت
الى هنا لشد الاهتمام
بيان الهاء لا يصلح
للتعريف واذا جاز
اعتبار بيان الطل
وتعريفها من تمة تعريف
غير التصرف في بيان
حكمه وخاصة اولى به
وايضا يتوجه على قول
الحبيب ان قال سلمنا ان
هذا اعتراض سلح
للإهتمام ببيان انه لا يصلح
للتعريف كما زعمه القوم
لكن قوله ويجوز الى
آخره اعتراض آخره
ولا يخفى انه لا وجه لهذا
الاعتراض (قوله البالغ

الى صيغة منتهى الجموع
هذا التفسير على وفق
ما اختاره المصنفون
عدل عما يقال قوله اكثر
التحويين في تفسيره من
انه الجمع الذي لا نظيره
في الاحاد لظهور ان هذا
التسريف اولى منه فانه
ينبغي من اللمة في اول
الامر لانها اذا كانت
صيغة منتهى الجموع
فكانه جمع متعدد وتلك
لانني من ذلك التسريف
المهي عن اللمة الاولى من
غيره لو استويا وايضا
يرد على المشهور باب افضل
مثل اكلب واحين فانه
جمع لا نظيره في الاحاد
وهو منصرف باجمع
والجواب بانه قد جاء نحو
لمة وقاه التأنيث غير
معتد بها في الزنة قد تحقق
نظيره في الاحاد غير
سديد فانه لو صح ان
يكون قاه التأنيث فيه
موجبة لكون الصيغة على
بناء الواحد بدونها
من حيث كانت زائدة
لصح ان يكون صياغة
كذلك والاتصاف على
ان فرازة مثل كراهية
في كونه على صيغة
الواحد مع الاطباق على
ان فرازن ليس على بناء
الواحد (قوله فانه
تكرر فيه الجمعية قبل
قيامه مقام السببين
لهذا التكرار عند
المصنف ولكونه نهاية
جمع التكسير عند بعض
ولانه لا نظيره في الاحاد

من الناس الملبح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبردون والبغل
والحمار قارحة بين الفروعة وجمعه فرعة وفره مثل حجة ومحب وبزل انتهى مختصرا
(وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اي لان الجمعية (لو كانت معها كانت على زنة
المفردات) وفي الرضى انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها احتراز عن الملائكة
لان التاء قرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلاية فتكسر من قوة
جميته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرا زنة) وصياغة فانه (على زنة
كراهية وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة) فيه ثمر على ترتيب اللف وانما فسرهما
بها لثلاثتهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو
الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره في الاحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال
مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة
كما خرج نحو فرازة منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو
مدائى) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصارى وفرائض منسوب الى انصار
وفرائض الاول علم للصحابى المدني والثاني علم لعلم الميراث (قانه) اي مدائى او مدائن
(مفرد محض) لما قلنا ان الثاني علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمالا) زائدة
(في الحال) متعلق بقوله جمالا لما علم او منسوب وباء النسبة لا تلحق الجمع وفي المفصل
لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا في المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا
الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقامه وبابه دخل ومنه المدينة
وجمعه مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومتقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام
مدنى والى مدائن كسرى مدائى كذا في الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازة
فانه جمع فرزى او فرزى بكسر الفاء) فيها وهو العالم الذى هو ذو قنون من العلم
(فلم بما سبق) اي من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها (اي صيغة منتهى الجموع على
قسمين) اي منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغيرها) اي الصيغة التى لا تكون فيها تاء
التأنيث (وتانيهما ما يكون بها) اي الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان التنى يستلزم
الاجاب الاول ما يستفاد من التنى صريحا والثاني ما يستفاد منه ايضا لكون دلالة لان
التنى يدل على وجود التنى لانه لو لم يكن موجودا لما تنى (فاما) اي الجمع الذى
(كان بغيرها فمتع صرفه) اي يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط
تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة
منتهى الجموع بغيرها فمتع من الصرف (كساجد) اي مثاله مثل مساجد او كائن
كساجدا او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى التل فقط اي مثل مساجد (مثال) خبره
واما على الاولين فخير مبتدأ محذوف اي هذا مثال (لما) اي للجمع الذى يوقع (بعد

الفه حرفان) رومصايح) (مثالها) اى للجمع الذى وقع (بمدالفه ثلاثة احرف
اوسطها ساكن (واما) ما يكون بها فتصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون
بغيرها لان رجوع السبب لا تأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازة) (وامثالها)
جمله من باب حذف المطفوف مثل سرايل تقيم الحراى والبرد لثلا يلزم
الحكم بالانصراف على فرازة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (عما) اى
من المجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها
شرطا فى تأثيرها (فتصرف) (لقوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى
هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها)
اى كون الجمعية (بالهاء) (وحضاجر علما) وفى بعد النسخ علم بالرفع فحينئذ يكون
اماصفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للمضجع)
متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للمضجع غير منصرف الخ (جواب
عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو
للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للمضجع) لاعلم
شخص للمضجع (يطلق على الواحد) اسالة حقيقة (و) يطلق على (الكثير) لامن
حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم
جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلاجمعية فيه) اى حضاجر الذى
هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صفة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فانت بسبب
كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر
اذا لم يوجد السبب (فينبى ان يكون) حضاجر علما للمضجع (منصرفا) لعدم وجود
السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان
حضاجر حال كونه علما للمضجع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن ماللا و اشار
اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للمضجع واما نصبه بتقرير اعنى
فقيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح والذم او الترحم حتى يتصب على المدح والذم
او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قبل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال (غير
منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للجمعية
الحالية) لان ليس جمعا فى الحال لاعرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير
وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان
الاصل لكونه اصلا يمتد وان كان زائلا مثل اسوداس الجمعية (لانه) اى لان حضاجر
(منقول عن الجمع) فيكون علما متقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله
(جمع حضاجر) على وزن قطر مكسورا لفاء ومفتوح ما بعده (بمعنى عظيم البطن)

منه بعض وهذا غلط
فاحش فان علة قيامه
مقامهما انما هو التكرار
بالاتفاق واشترط كونه
نهاية الجمع او عدم
اشتراكه من المفردات
فى صفة انما هو
لاجل التفسير والتبيين
والمصنف قد فسر به باحد
هذين الاخرين والحاصل
انه لا تندد فى العلة وما به
البيان ليس ثلاثيا بل
ثنائى لان المصنف من
بين اشتراط كونه نهاية
جمع تكسيرا كما شغف عليه
واول من تورط فى هذه
الورطة الشارح الرضى
وهذا عجيب منه قال
صاحب الفصل والاسم
يمنع عن الصرف متى
اجتمع فيه اثنان من
اسباب تسعة او تكرر
واحد وهكذا قال الامام
المطريزى وغيره من
الثقات ولا وجه لفكر
الجمع سوى ذلك فان قلت
بل الزم غفرى صرح
بخلاف الموافى لاذكره
الرضى والقائل حيث
قال نزل الزلة التى
لا واحد عليها منزلة
جمع فان قلت ايس معنى
هذه العبارة ما توهمه
بل سبق من تكرار الجمعية
حكما كما صرح به المصنف
فى الامالى شارحا لهذا
القول حيث قال يبنى
وجه التكرار فى الجمع
انك تقول كلب واكتب
ثم يجمع اكلبا على اكلب
ثم لا يجمع اكلاب لانه قد

الناسا كان او غيره يقال بالفارسية شك بزرگ فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سعى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يقادر الى الذهن الا الضبع
(مبالغة) مفعوله للتسمية (في عظم) مصدر بوزن عنب (بطها) اى بطن الضبع
والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس)
يعنى سعى حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام
الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والا كل والشرب وغير ذلك
(فالمعبر في منع صرفه) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد
الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع
من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة متنى
الجموع بغيرها ففى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون في الحال كساجد
ومصاييح وان يكون في الاصل لافى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال
نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان
المعبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية
الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فمتنع
من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تخم
تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هو اثنى الضبعان) فيكون ح علما
للمؤنث المعنوى كزئب والضبعان بكسر الضاد على وزن الفعلان الذكر من
جنس الضبع والجمع ضباعين كسر حان وسرا حين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى
والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علمية غير مؤثرة)
لانها علم جنس فالمعبر في منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية
مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بمد التنكير منصرفا) كالاسباب التى
فيها علمية مؤثرة لما سبأى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا
مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر
(علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا) كان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان
او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتج الى اعتبار
الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف في استعمالاتهم بلاعة فيه وكان من خصها
بالاثنى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة جماعية
(وانما اكتفى المصنف في اثنية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى قوله
وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فلم منه ان الجمع المنقول
يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالفظة (ولم يقل) المصنف (الجمع
شرطه) صيغة متنى الجموع بغيرها (ان يكون في اصل) سواء بقى على جيبته

جمع مرتين فتكرر
فيه الجمع وذلك قام مقام
عتين وحمل مساجد
وشبهه عليه لما كان في
وزنه وامتاع جمه وان لم
يكن جسين محققين تزيلا
منزلة المشاكلة المذكورة
فلذلك قام مقام عتتين
وهذا هو المفهوم من
كلام الامام الطرزي
والجمع الاقصى كاساور
واناعم وما كان على
مثالهما من الجموع مما بد
الله حرفان متعركان او
ثلاثة احرف اوسطها
ساكن كساجد ومصاييح
وايضاً صرح المصنف
في الامالى بان تفسير الجمع
بمتنى الجموع اولا من
تفسيره بما ليس على وزن
واحد فان هذا الضبر
يشعر بما هو علم القيام
مقامهما وهو التكرار
في الجمعية دون ذلك
وايضاً اشار الى ذلك
في الفصح حيث قال
هذا الجمع احد ما يقوم مقام
عتين وسببه انه صيغة
متنى الجموع فكأنه جمع
مرتين اما تحقيقا او تقدير
لانه على تلك الصيغة
فاجرى مجراه فيمض ذلك
كيف يمكن التوهم بان
يكون التكرار بحسب
الجمعية علم القيام مقامهما
انما هو عند المصنف واما
عند غيره فليس لذلك بل
لكونه متنى الجموع
اولا لانه لا واحد على وزنه
هل هذا الامن وهم الباطل
(قوله) كالكالب واساور

ولم ينقل اولا (كما قال في الوصف) الوصف شرطه في سيقته لمنى الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لتلايتهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) جيت او قلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان المارض لكونه مارضاً في حكم المدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو متبرقي على وصفه او قل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا حترار عنه قال شرطه ان تكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك) يعني ولا عرض في الجمع مطلقا سواء كان سيبيا قائما مقام السيبين اولا (اذ لا يتصور العروض الجمعية) لان واضح الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والثنى مثى والواحد واحد الا انه واضح الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون مارضاً بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون مارضاً فلزم الاكتفاء في التثنية على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صار اسمين للجمعية على ماسبق وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمي لا ينصرف عند المصنف لان المتبرقي عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن اناعم الا انه ليس بجمع قاله بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم من ان تكون في الحال او في الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان يقال قد قصيت) بالخطاب من قصي مثل فعل اى تخلص قال قصي عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفته (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف (بجمل الجمع) الذى هو قائم مقام السيبين الباء فيه متعلق بقوله قصيت (اعم من ان يكون في الحال او في الاصل) بنى تخلصت عن ذلك السؤال بجملك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاسا ورواناعم او منقولا الى الاسمية اشارة الى ان الثقل لا يضره (فما قول في سراويل) يعني فاجوابك في سراويل (فان اسم جنس) كاسد وتمرجب (يطلق على الواحد والكثير) الحال انه (لجمعية فيه) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (في الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون

واناعم فان الاول جمع اكلب جمع كلب والثاني جمع اسود جمع سوار المرأة كقوله تعالى يحلون فيهم اساور من ذهب والثالث جمع انعام جمع نع وهي المال الرابعة واكثر ما يقع هذا الاسم على جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كما في الصحاح وغيره (قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة لكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بانه ان اراد محوم السلب في التاء فنقوض بنحو ظلمة الا يقال ظلم معناها وان اراد سلب الصوم فكذا الا فان نحو ذكرى وضراء والقول بعدم لزوم الالفين في ذكرى وضراء منوع وثبوت الله كروا الضراء لا يستدعي ذلك فان انما الله صرحوا بان الذكر والذكرى لفظان مترادفان والضراء والضراء متباينان ولو كان الذكر هو ذكرى بحذف الالف والضراء والضراء مجزئة لما صح القول بالترادف والتباين لعدم التعدد حيث قد (قوله فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا قيل ذكر الشيخ الرضوان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما يجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا لتفاعل كالضرب بمعنى

السبب فينبى ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف)
 مبنى للمفعول (في صرفه) نائبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف
 يعنى اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف للمساكن وبعضهم
 الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المرب (فهو) اى سراويل
 (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو)
 اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه
 اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال) اى في الموضوع التى استعمل سراويل فيها
 يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر
 كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كقلت) انت
 ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
 (في النقص) والتخلص (عنه) اى من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا الجيب
 هو سيبويه لذا قدمه وفي الرضى فندسيويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد
 مرب كاعرب الآخر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل تحمل
 على ماشابه فتح الصرف ولم يجمع الآخر عطفًا لان جميع ما وازانه ليس ممنوعا من
 الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم
 قد روضه المعجم وليس يعربى الا انه مرب ببدال الباء واوالا انه كان في المعجم سراويل
 وقد قرئ به في قوله تعالى سراويلهم من قطران (ليس بجمع لافى الحال) لانه يطلق
 على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جهاثم نقل عنه وجعل اسما
 كخضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمية لاحالا ولا اصلا
 (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سيبويه (في منع الصرف) اى فى كونه
 ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على ما يوازنه) فيه
 اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتداده على الوصول المقدارى
 على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية) كانا عجم
 ومصابيح) وقناديل (قائه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية
 (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل
 البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما فى حكم ما يوازنه ان تكون غير منصرف كذلك
 كان هو ايضا غير منصرف لان المشابهة التى ياخذ حكم ماشابهه (فهو) اى سراويل
 (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من)
 قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن
 والمعنى على ما قلنا صار كأنه جمع لان الشبه بالشئ يكون فى حكمة (فالجمية) التى قامت
 مقام السبين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة)

كون الفى ضاربا وقد
 يكون مبنيا للمفعول
 كالضرب بمعنى كونه
 مضروبا وهو من هذا
 القيل وتجه عليه انه لا
 شك فى انه يوجد معنى
 مصدرى حاصل بالحق
 الياء المصدرى الى المفعول
 كالضروبة بمعنى كون
 الشئ مضروبا وهذا
 غاية السعة يس فيها مالا
 يسع فى الالفاظ المصادر
 واما ان المصادر وضمت
 ليدرك المعنيين فلا بد من
 دليل بل يكاد يرد ما
 ذكره المصنف فى
 تعريف الفاعل على جهة
 قيامه به فانه لو كان للضرب
 معيان لكان ضرب زيد
 والاعلى يام المبنى للمفعول
 منه يزيد وليس كذلك
 بل هو يدل على وقوعه
 عليه فالصدر لم يوضع
 الا لما قام بالفاعل ثم قيل اذا
 تمهد هذا فنقول لو
 كان لعدم معنى الاخراج
 فالاعتراض قوى لا يتدفع
 به الفصح لكن العدل
 فى اللغة جاء بمعنى المبل
 يقال عدل عنه اى مال منه
 وعمل اليه اى مال اليه
 وجاء بمعنى التباعد يقال
 عدل الجمال الفصل نحاه
 كذا فى القاموس ولادعى
 الى كون العدل التبعوى
 بمعنى التباعد دون المبل
 لاشتقاق العدول وتسمية
 للاسم معدولا وليس
 بقوى لانه معنى المعدول
 الية فالأظهر ان العدل
 لا يعنى المبل عن الشئ

كاساوار واناعيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فتناء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كقال في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التي هي السبب الواحد الحقيقي والحكمي كان ان الجواب بمضاجر مبني على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كاطن (وهو) اي السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى يزداد الاسباب على التسعة تصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا لاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعدسببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربي) يعني انه مما وضعه العرب لان المعجمي هو سرايل بالباء الموحدة كما في قوله تعالى سرايلهم فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس يجمع تحقيقا) نصب على التمييز او على المصدرية اي جمعا محققا (لانه اسم جنس) ككثير ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضما ولانه ليس فيه شيء من علامات الجمع مجعها او مكسرا بالزيادة او نقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اي الا انه (جمع سرؤالة) اي قطعة خرقعة (تقديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسير له (قانه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اي من قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم يمنع) مبني للمفعول (الصرف) اي الصرف فكانت المساعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبني للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اي سراويل (جمع سرؤالة) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قدر (فكأنها سبب كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سرؤالة ثم جمعت سرؤالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سرؤالة بناء على اشتباهه اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقدير وفرضا لتحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبني للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (اعدم تحقق) اي لعدم كون (الجمعية) التي هي السبب في كون مثل الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحققا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الانصراف) اي دخول الجر والتون لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم

الى الشيء والعالء مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه وكله باطل فان كون المصدر مبنيًا للفاعل تارة واخرى للمفعول شائع ذائع بحيث لا حاجة الى التنبيه عليه فضلا عن الدليل وما تمسك به مما ذكره في تعريف الفاعل لا ماس له باحد هذين المذهبين فان المراد بالمصدر المأخوذ فيه انما هو الحدث فاقى يصح القول بان هذا يقتضي عدم صحة كون المصدر مبنيًا للمفعول والشيع الرضى لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بان معناه الصرف حيث قال ولو قال بدل خروجه اخرجه لكان اوفق بمعنى المعدول وهو الصرف ولا خفاء في ان العدل المختص بهذا المقام ليس الا يقولون هو اسم معدول ولا يمتنون به الا المنصرف من بينه وتحقيق الجواب انه لما ثبت ان العدل من جملة الاسباب المانعة للصرف في الاسم بمصولة تلك القرينة فيه ظهر كونه صفة له فتاسب ان يضر الفعل بما هو صفة وهو الخروج اذا اخرج ليس صفة له وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو المختص باعتبار العدل هنا كالحلق (قوله اي

مقامها وما لم يحتاج الى شيء يكون اصلا فينبى ان يكون الاصل في الاسم العرب الصرف
 (فلا اشكال) لفظ لا في الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح
 (بالنقص) اي بسراويل (على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرا فلا
 يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو
 الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج)
 مبنى للمفعول (الى التفعي عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب
 سيويه او المبرد وقال المحشي عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيها من قيل
 قوله فاذا جاءتهم الحنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه
 راعى المخاطب الذي هو متعلم النحو واقصر على المنى (ونحو جوار) مبتدأ (اي
 كل جمع) يشير الى ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بل يعمه ولعله (منقوص) جمع (على)
 وزن (فواعل) لانه لا يجر منه فبال (يايا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا)
 كالجواري والدوامي فيه نشر على ترتيب الالف لان الجواري اسم فاعل جمع مكسر
 من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جازون كرامون والمكسر منه جوار كروام
 واذا صرفت باللام تعاد الياء نحو الجواري والدوامي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من
 دوا مثل غزاد عوام مثل غزاد فوهوداع كرام وقازوا الجمع الصحيح منه دواعون كفازون
 والمكسر منه دواع كفواز واذا صرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعون ثم قلبت ياء
 لطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدوامي فالاولى ناقص يائي والثاني واوي (رفعا
 وجرا) (اي في حالي الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف
 (كقاض) خير (اي حكمه) اي حكم مثل جوار يائيا او واويا (حكم قاض) اي حكم
 جمعه حكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه يعني الاعلال لان المراد بالصورة
 الاعلال ولذا فسرهما بقوله (في حذف الياء عنه) اي من مثل جوار (وادخال التنوين
 عليه) هذا وجه التشبيه يعني كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين وبموضع
 التنوين عنها كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من غير
 فرق بينهما (قول جائي جوار) في حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) في حالة
 الجر بالتنوين (كاقول) في التشبيه (جاءني قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض)
 جرابا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان واويا (في حالة النصب) متعلق بقوله
 متحركة (فالياء) فيه (متحركة) في حالة النصب (مفتوحة) لحقة النصب على الياء
 لكونه جزما لالف بالتنوين واما في نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع
 التنوين فلم توجد المشابهة في حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه
 (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بالتنوين كاقول رأيت اساورا اذا كان الامر كذلك (فلا
 اشكال) لفظ لاهنا لثني الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا
 يتحقق المعدل في غير
 هذا القسم فهو من اوصافه
 الخاصة به قبل الضمير
 لا يرجع الى الاسم لانه مع
 بعده لفظا لا يشلي نحو
 ثلاث واخر وسحروا من
 معرفتين بل الى المدول
 المدلول بالعدل باعتبار
 مادته الاسمية يريد ان
 هذه الاشياء معدولات
 من ثلاثة ثلاثة واخر
 والسحروا الاسم ومن
 ليس باسمه لكونين
 مركبات كما صرح به في
 هامش كتابه ولا ينبغي
 ان القائل اظهر سوء فهمه
 اذ لا مجال لان يراد بالاسم
 المرجع تلك الامور
 فان الخارج ليس هذه
 المواد بل ثلاث واخر
 وسحروا من ولا يخفى
 في كونها اسما وتلك
 المركبات انما هي الصيغ
 الاصليات وكأنه لم ير قوله
 عن سببته (قوله اي كونه
 مخرجا انما احتيج الى
 هذا الضمير لثنيه على
 كون المراد بالخروج
 ما هو مجمل الجاهل ليوافق
 ما قبله فان الخروج
 يعني الانصراف انما
 يناسب جملة على المدول
 (قوله التي يقتضي الاصل
 والفائدة ان يكون عليها
 انما قيد الصورة بذلك فلا
 يجه نحو سحروا من
 معرفتين اذ التبادر
 من الصورة هي الهيئة
 المتصورة بين جوارى الكلمة
 وحروفها واللام الداخلة

عليها ليس جزء من
كليةها فيلزم انتقاض
التصريف عكسا وحيث
لا يرد شيء لظهور
ان الاصل والقاعدة
يقضي ان يذكر باللام وهي
هيئة اخرى مفيدة
لذلك الهيئة المدول عنها
لا يقال يلزم على هذا ان
يكون اليوم في سرت
يوم الجمعة من جملة
المدولات لان سورة
اثبات في ثابر سورة
حذفها وليس كذلك
لان الحذف والاثبات
كلية على مقتضى الاصل
والقاعدة وبذلك قد تحقق
ان القول يلزم الصورة
الى الحقيقة والحكمة
لدخول نحو انس عمالا
يصح في هذا المقام ثم فيه
اشكال وهو ان التصريف
على هذا التدبير لا يعم
سورة التدبير اذا لا فائدة
تقضي كون عمر مثلا على
سورة ماض وحله ما قبل
لا اقضي ضرورة منع
التصريف الى ان يحكم به
مدول حكم بانه سمي
باسم الفاعل من العبارة
فصر اسم الفاعل
من العبارة خرج من
صيته التي هي على
مقتضى الفائدة وهي ماض
على عمر ولا تكلف فيه
فان لا يقدّر كون الاسم
مدولا عن شيء لزم اعتبار
كونه معناه ولا ريب في
ان هذا اصل يقضي كونه
على صورة المدول عنه
(قوله ولا يخفى عليك ان

(في حالة النصب) وقوله (ان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعتقاده اي اذا كانت
الياء في جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب بالتون فلا اشكال واقع في حالة
النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التي هي سبب قائم مقام السيين ملابسا
(مع صيغة متتهى الجموع بغيرها) يعني لوجود السبب القائم مقام السيين وهو الجمعية
فيه مع شرط تأنيده وهو صيغة متتهى الجموع بغيرها فيكون في حالة النصب غير منصرف
بالاختلاف (بمخلاف حالي الرفع والجرفاته قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه
اي وقع الاختلاف بين النحاة في ايه في حالة الرفع والجرف غير منصرف او منصرف
لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اي الزجاج ومن تابعه
(الى ان الاسم) الذي على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم
منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب
وحده بلا شرط (والتون فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بمجوهي
الكلمة) يعني الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فيا يتعلق بذاتها (مقدم على
منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجه قوي وهو الاستقلال الظاهر المحسوس
(الذي هو من احوال الكلمة) اي اوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع
الصرف وهي المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم
ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فيا يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق
بالصفة كان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار
في قولك جاثني جوار جوارى بالضم) يعني يضم الياء (والتون بناء) نصب على انه
مفعول له او مفعول متعلق اي بني بناء (على ان الاصل في الاسم) المعرب مطلقا
(الصرف) اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبني) مبنى للمفعول
(الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي
ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضومة منونة تنقل عليها الحركة والتون لا
سما في الجمع الممتد (ثم) اي بعدما علمت ان اصل جوار في قولك جاثني جوار جوارى
بالضم والتون (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضممة)
نائبه (للتقل) اي لما قلنا ان الضمة تنقل على الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان
الياء والتون (و) اسقطت (الياء) ايضا (لرفع النقاء الساكنين فصار جوار)
بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالفرق لفظا فحصل في
قوة الجمعية قنور وضعف فلم نقول ان تقوم مقام السيين (فلم يبق) نحو جور بعد
الاعلال (على صيغة متتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع التي هو
الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اي كما كان
قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتون فيه للمنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اي

كان التنوين قبل الاعلال كان الصرف (وذهب بعضهم) وهو سيويه والخليل (الى
انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف ليكون
السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة متتهى المجموع بغيرها موجودين فيه
قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبتى ان يكون غير منصرف للالزام اهدارها
وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة متتهى المجموع) يعنى لوجود
السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف)
الذى لم يكن لسيا منسبا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديره افيكون (بمنزلة المقدر)
في ملا حظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقدير الاعراب
(لايجرى) من جرى ويجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التى
كانت آخر ابعدا الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديره اولا لم يكن المحذوف
بمنزلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيدوم (والتنوين فيه)
اى فى نحو جوار رفعا وجر (تنوين العوض) لا الصرف (فاما اسقط تنوين الصرف)
لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو
حاصل فى اللفظ اما التمييز عن الياء فلمناسبة كون التنوين حركة ايضا وللمناسبة الثبوت
مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العوض يعنى كما ان الحركة تعرض
للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيويه والخليل
بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى
بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارى بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها فى غير
التنوين الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل
طمع الياء الساقة فى الرجوع اذ يلزم اجمع الساكنين لورجعت وفسر السبب فى وهو
الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا
فحذف الياء الساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته متتهى المجموع حاصلة تقديره ان
المحذوف الاعلال ثابت تقديره افعذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع
الياء لوال الساكنين فى غير التنوين المستقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية
فموضع التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى
جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلافراق بين الملتين لا شرا كهما
فى الالة وهى الاستقلال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسافى
وابوزيد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر)
بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يقطان منه (كافى حالة النصب)
يعنى كما انهما يقطان فيها (قول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) فتح الياء بلا تنوين
(كما قول) فى حالة النصب (رايت جوارى) فتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى

صيغة المصدر الى آخره
فيل فيه ان صيغة الاسم ان
كان بمعنى صورة تعرض
لحروف الاصول فهى
الضرب هيئة الضارب
وان كان معرض المادة
فى وضعه لانه هيئة ثلاثة
ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان
ما وضع له ثلاثة ثلاثة
نفس الحدود ما وضع له
ثلاث الموصوف به فالوجه
ان يقال خرج المشتقات
من المصادر الدماجية
بتقيد الصيغة الاصلية
لان صيغ المصادر الدماجية
ليست من مقتضيات اصل
وقاعدة والمشتقات
من المصادر القياسية بما
خرجت به المشتقات
وذلك من جملة الاوهام
فان الفاعل قدس سره
اراد مع توهم انتقاض
الصريف طردا بدخول
المشتقات بناء على كونها
مخرجة من المصادر بالنسبة
على ان اضافة الصيغة
الى الاسم قيد اختصاصها
بوصيغ المصادر لا بدوان
تخالف صيغ المشتقات
فكيف تكون مختصة بها
ولا يخفى انه محق فى ذلك
اذ لا ريب فى كون الاعراب
كذلك والترديد مبنى
على القول من سبق
بيان الصيغة وما هو المراد
بها الا لوجهه بده ذلك
والقول بكون صورة
الضرب صورة الضارب
محتمل لانه يؤدى الى
كون المشتق والمشتق منه
اصرا واحدا فان مادته

في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بمحوها الكلمة الا انه لو وقع ههنا في الآخر استوى بمنع الصرف الوقوع في الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتون انما يكون في الآخر مقدم منع الصرف لانه مثبت الياء وان كان يزيد الجر والتون والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على الثاني (فانه حيثئذ) اي حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة في حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال كافي حالة النصب (فان وقع فيه) اي فلم يقع في مثل جوار في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كانه لم يقع في حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (في حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بالتون) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التون لعدم الصرف (حذف الضمة للثقل) لان الضم ثقل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقل جدا (وعوض عنها) اي عن الضمة (التون) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتون (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اي لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتون او قول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كافي قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعالي ثم عوض عن الياء او عن حركتها التون لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقطها في الجمع المستدلى لان الجمع اقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اي التي كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لااعلال) مثل جوار (الا في حالة واحدة) وهي حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا في حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهي التي كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال في الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) الممدود من اسباب منع الصرف (وهو) اي التركيب (صيرورة كثنين او اكثر) من كثنين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كثنين (واحدة) صفة لكلمة كثنين لان التاء فيها واحدة وقوله (من) غير حرفية (جزء) متعلق بقوله صيرورة اي من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرقا فيهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن موبوا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم فيه لان غير المنصرف لا يكون الا في المريات (فلا يرد) نحو (النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول في النجم والثاني في بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اي شرط التركيب في سببية منع الصرف (العلمية) اي ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا قبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حيثئذ خلان في موضع العلم فبما من حذف احدهما لان العلمية تكوّن من الزيادة والتقصان ولولا هالكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال

مادته بالاتفاق فاذا كانت الصورة ايضا يلزم ذلك وهو حال والمؤدى الى الحال محال فان قلت لاحاجة الى هذا الدليل لان القول يكون صوري الضرب والضارب متعددين بدبي البطلان واقامة الدليل انما تصح في النظريات على ما تقرّر في محله فلناهم الا ان القائل لا يلتزم بتنبه الشارع قدس سره ناسب لتزويل البدبي منزلة النظرى واثبات المطلوب بالدليل الزمالة والوجه المختار باطل لانه مبني على تسليم اختصاص صيغ المشتق منها المشتقات وقد عرفت انه باطل وكذا ما يفتى عليه فان قيل ان المشتقات قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هي الصورة التي تقتضي الاسم والعائدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضي الاسم ان يكون المشتقات على صيغ مصادر حال اسنسبب خروجها الى الاضافة اسبق فاذا صيغ خروجها بها لم يبق وجه لاخراجها بتلك الصيغة الاصلية فان قيد الصورة بذلك انما هو لا يراز معنى هذا القيد (لولا فلا ينقض) بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الا بجاز قليل لا يبعد ان يقال خروج عنه جميع المفردات بالهدال

ولما مر ان العلمية وضع فان والكلمة التي وضعت عليها يغني ان تكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اي التركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اي بتلك القوة (في منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان يكون) التركيب (باضافة) اي تركيا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او الى حكمه) على اختلاف المذهبي يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم وعمانا يكون منصرفا وفي حكمه على ماسبيجي (فكيف تؤثر) الاضافة (في المضاف اليه) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف (ما يضافه) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سبب الزوال شيء لا يكون سببا لحصوله (اعني منع الصرف) تفسير لقوله ما في ما يضافه (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما و ان لا يكون بالتركيب باضافة (باسناد) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قيل المبنيات) يعني لان المركب بتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبنيا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنه لا يكون الا في المغرب وانما نحن لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من غير ادخس الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون منفية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذو حيا تأبط فعمل لقب تأبط ابن جابر السهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفاً تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة وسببا للشر لثلاث اراء احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشراراده فقبل ابن هو فقد اجبب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأته اي صغيرناها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذو من ذو بذر مثل فرير وذو الملح والحب فرقه وبابه ردو ذو حيا اسم رجل كان يذو الحب اي يشتره (قالها) اي الاعلام المذكورة (باقية في حال العلمية على ما) اي حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اي على الحال (قبل العلمية) من التصب والرفع وغيرها ولم تنفيع عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اي بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هي) مبتدأ (لدلائها) خبر اي ليست التسمية بها الا دلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كافي تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشراراده وكذا الحال في غيره (فلو تطرق) اي عرض (اليها) اي الى تلك الجملة (التفسير) فاعل تطرق وقاله تطرق له اذا صار طريقه اليه اي اذا صار تغيير بعض احواله طريقه اليه بان

حرف اصل الى حرف اخر كالقلم والابلان فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من الصفات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المشاورة لا غير هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولبه نظر لان المراد الصفات القياسية كالقلم باقية اذا بدل كالمبدل منه ثم ان فاعله هذا القول تأبط فاعله فلها فاعله بمجوز هذا القصد في الجملة وذلك فاعله لا يجوز غيره (قوله) ولا يبعد ان يتبر لا يخفى ان هذا للاعتبار مع له من التكلف انما تركب اليه لاخراج المغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المغيرات القياسية خرجت بقيد الاسلية على تفسيره الا لا شيء منها يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون على صورته الاولى والا لا كان قبلا (قوله) ليسكن ان يقال هذا ممنوع كاستغف عليه (قوله) ليستدل بالحاجة في تصحيح هذا التعريف الى ان يكتب تلك التكاليف فيه نظر لان المقصود في هذا المقام يتم بما يفيد امتياز المدل من كل ما عداه فلهذا ان الفرض افادة ما يكون مؤثرا في منع الصرف لا ما ليس بوصف وجع الى غير ذلك من الموانع لانه لا اساس له بل انك مع انه لا تكلف

لم يكن حاليًا بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان نقول تلك الدلالة) اى
الدلالة على القصة القريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكمالاتها
التي كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد
العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان لايجرى في تلك الجملة (منع الصرف
الذى هو من احكام المعربات) لان الثبوت المخصوص بنوع لايجرى في نوع آخر
ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع
آخر منه ووصف اختصاص باحدهما لا يمتدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت
كان) واجبا على المصنف (في بيان قبود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها
بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا
بحرف المطف (يضى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا بالاسناد ولا صوتى ولا تعدادى حتى تكن القبود الخمسة اربعة منها تكن نفيًا
واحد ثبوتًا فتكون حينئذ مذكورة بأسرها ولا بد منها (ليخرج) التركيب الذى
كان الجزء الثانى منه صوتًا مثل سيويه (سيأتى تفصيل قول سيويه (ونقولوه)
بكسر التون وقتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهو معروف ووجه صوت
سيأتى تفصيله في باب الاصوات راكب هذان الاسمان وجملا علما لشخص (و
والجزء الثانى منه يضمن حرف المطف (مثل خمسة عشروسة عشر) وغيرها
من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثانى حرف المطف وسيأتى وجه تركيبها
وتضمن الثانى حرف المطف في باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين
فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتغارهما علما واما من المتأخرين
باعتبار الهمما قسمان (قلت) في جوابه (كأنه) اى كأنه المصنف (اكنى في ذلك)
اى في عدم اخذه القيد من الاخيرين حيث لم يذكرها (بما ذكره فيما بعد) اى
بعد المعربات في بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يضى
ان المصنف ذكر صراحة في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثانى
منها حرف المطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرها اختصارا (واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية
(اصلا) اى قلما لا صريحًا ولا ضمنا ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استئناسها
ليعلم انها تكون مبنية (لذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا
(الى اخراجها) فخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل بملك)
(فانه علم لبلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتراجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد
(من يمل وهو اسم صنم) كان يقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ﴿ ادعون
بملا وتذرون احسن الخالقين ﴾ ويقال للزوج بمل ايضا لكون المرأة تامة
لامره بدل عليه قوله تعالى ﴿ هذا بلى شيخا ﴾ اى زوجي (وبك) ففتح الباء

فباسبق سوى ما ذكرنا
اليه لاجرا المعربات
التياسة وقد عرفت حاله
(قوله واطمنا لم قطعنا
الى اخره ما لاجزان يتوهم
من قسم الخروج
الى التحقيق والتقدير
انهم اخرجوا بعض الاسماء
عن صيغها الاصلية وقد
روا ذلك في البعض الآخر
قطعا اى لم يخرجوه من
شيء آخر قط وكان هذا
ضروري البطلان لعدم
تحقق الصلح المانع بغيره
التقدير ولا داهية التعميم
الباطل اراد ان يثبت اقدام
الحاصلين بالتنبه على
على ما هو المراد وحاصله
ان هذا لاجرا ليس من
افعال النعارة بل هم
وجدوا اسما غير منصرفة
ولم يروا فيها ظاهرا
سوى الوصفية والعلمية
فازعمهم تفحص على اخرى
في ذلك فعدوا اصل
البعض بالنظر اليه في
نفسه اى مع قطع النظر
من كونه غير منصرف ولم
يطبوه في البعض الآخر
الى يحكم منع الصرف
فحكوا بان هذا البعض
لا بد وان يكون مخرجا
من اصل كذا والا لاصح
منع الصرف فنسبوا
الاول الى التحقيق والثاني
الى التدبر لتحقيق
اصل الاول بدلالة
نفس اللفظ بخلاف الثاني
وذلك مما لا ينبغي ان يشك
فيه ومن صغائب الاوهام
ما قيل من كلامه على انهما

وتشديد الكاف من بك ييك اى ازدم وباهردوبك عقه اى دقه اوسميت
مكة شرفها الله بكه لدها اعناق الجبارة حيث لم يقدر واعلى التسلط عليها كاحباب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل يطبك علما لها حيث
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بطبك و(جملا) اى البعل والبك (اسما
واحدا) للبلدة التى كافا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة
اضافة) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (واسنادية) لانه ليس احدهما
مبتدأ والاخر خبرا (اوغيرها) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس
الثانى منه صوتا ومتضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو
ليس بمنع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدود ان من اسباب منع الصرف)
وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون وسائر اسباب
فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص للمطلقهما
بمخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام
المهدودون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره فى مقام عدالاسباب
لضرورة الشعر ان بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اوخالفه صورة
اليان السابق لهذا اليان لضيق اليان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا
معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كقيد تافى كل سبب من الاسباب السابقة
(اسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد)
وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر هويت السمان فشيبتى
وقد كنت قدما هويت السمان او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا تكونان
اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعين) عند البصريين
(ايضا) اى كالتسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون
(لافى التأنيث) الممدودة والمقصودة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كان تاء
التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانهما لا يجتمعان مع التى
التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانهما لا يجتمعان مع التى
فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتع المشابهة فيصرف لك
الاسم مثل سعدان وعريان (ولتعمدة خلاف فى ان سميتهما لمنع الصرف) اى فى كون
الالف والنون سيلتا منع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعتيها للمزيد عليه) يعنى
ان سميتهما له كونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيدتا عليه
وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابتهما لافى التأنيث) وفرعتيها لما شابهتا
وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى) الذى هو
مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على ما زيدتا عليهما

(واحد)

اشهر فى كتب النحوى
خروج ثلاث عقق
مخالفة لعم القلم بل هو
اسم يحكم به بالكلف
لاضطرار اليه لمنع
الصرف وانما الحق
ثبوت اصله اما خروجه
منه فلا فان قلت اذا كان
ثبوت اصله محققا
والاصل انما يكون اسلا
يخرج الفرع عنه
فيكون الخروج ايضا
محققا لم يرد بالاصل
الاما يقتضى القياس ان
يكون الاسم عليه لاما كان
عليه فخرج ليجل ذلك قول
ما اشهر مبنى على انهم
ارادوا بالخروج
محققا الخروج عما
هو القياس لا الخروج
عمائت لعمدة ومبنى ما
حكم به الشارع الخروج
عمائت لعمدة فانه
يحتوى على غلطات منها
ان قوله لىما سبق
واما المنعرات الناذلة فلا
نسلم لها فخرج من الصريح
الاصلية الى اخره دل
صريح على لزوم الخروج
فى الحقيقة فان الكلام لو
كان مبنيا على الاعتبار
البحث لا يصح المنع ولا
فى هنا يدل على خلافه بل
قوله لا بد من اعتبار المدل
من امرين احدهما وجودا
لاصل وتانيهما اعتبار
اخرجه عن ذلك الاصل
اذ لا يتحقق الفرعية بدون
اعتبار ذلك الاخراج
صريح فى لزوم تحقق
الخروج فان تحقق الفرعية

واحد المكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والتون المزيدين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اي بعد هذا المقام (انها) (ان كانا) اي ان كان الالف والتون (في اسم) (يعني به) اي بالاسم في هذه المواضع (ما) اي اسم (قابل للصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم او المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يباير المعطوف عليه (فان) الاسم المقابل للفعل والحرف (وهو مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لا بخلو) (اما ان لا يدل على ذات مالم يحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر واو على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل و فرس) وهجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجمل والطول والقصر (او يدل) على ذات مالم يحظ معها صفة منها (كاحمر) (واسود) (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحن وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات مالم يحظ معها صفة هي الحمرة والضاربة والمضروبية (فالاول) اي مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة (بسمي اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اي ما يدل على ذات مالم يحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) (اي في قوله ان كانا في اسم) (هو هذا المعنى) اي الاسم المقابل للصفة (لا) الاسم الشامل للاسم والصفة (وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة قد خوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف لشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اي شرط الالف والتون في منهما من) الاسم (الصرف) وسببها ثمة منه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعه متى والضمير يجب ان يكون مطابقة في الافراد واخويه والتذكير وحده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما متى واحدا سيما فرامى المستصف للفظ والسبب متى الضمير في الاول وافراد في الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اي الاسم الذي فيه الالف والتون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرط الاسم الذي فيه الالف والتون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزاءه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تحقق الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر من تحقق لا يوجب تحقق القرينة بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاصل في هذا المقام ليس الا ما يقابله الفرع جزما وقد صرح شارح نفسه بان القرينة هنا لا تحقق بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الحق بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل ما ينفي القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله لهم ارادوا بالخروج محققا الخروج مما هو القياس لا الخروج مما ثبت للمادة مع كونه مخالفا للوصف بالتحقيق والتقدير ومنقوضا بالمعبرات الكاذبة باطل في نفسه لان مبتدأ على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم يرد ذلك ضمير بل الصيغة ولقد اخل القائل بعض القاصرين فنبه في زعمه الباطل من ان شارح اراد منع تحقق الخروج فاعلان من قال بان العدل كلمة تقديرية والمقسم انما هو الاصل فاما وجوده محقق بلا شك فعليه تحقيق والا فتدبري وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتبار بعضا من نحو اخر وجع فان اصلها مقدر لم يستعمل قط ونحو مرقان اصله اني ماسر محقق بلا

لقوله الالف والتون (تحقيقا) مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية في سببية الالف والتون لتكون محققة ومقردة (لازوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لازما لالف والتون للكلمة وتحقق اللزوم (اولم يتبع التاء) عطف على اللزوم اعجم تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يبنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى قيتا كد (شبههما الا انى التانيث) على القول الثانى لانهما شيهتان لاني التانيث في الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علمانا كدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسورا الفاء (كمران) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده في الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان (او) الف والتون ان (كانا) (في صفة) وفي الصام جعله من عطف شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل المصطف على مضمولى حامل واحد بحرف واحد ولا كلام في جوازه واما المصطف بكلمة او فلتنبه على انتفاي بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والتون في صفة فشرطه) اى شرط الالف والتون في منهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف في امتناعه منه (انتفاء فعلانة) (يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التانيث) (المتحركة) (عليه) اى على الالف والتون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والتون فالذكر باعتبار الوصف (ليبقى مشابهنهما لاني التانيث على حالها) كاهو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول التانيث شرطا (الصرف) اى صار منصرفا (عربان مع انه صفة) وفيه الالف والتون (لان مؤنثه عربانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عربانة واعلم ان الالف والتون في الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يحى مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يحى مؤنثها فعلانة تكون مضموم الفاء غالبا نحو عربان وسعدان ويحى مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يحى مثلث الفاء على ما سبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والتون في منهما من الصرف اى شرط تلك الصفة في امتناعها منه (وجود فعل) (والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون) مؤنثه (فعلانة) لانه لا يكون لثنى واحد تانيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (تبقى مشابهنهما لاني التانيث على حالها) كاهو مذهب البصريين (ومن ثمة) (وعنى للإشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح) (اى ومن اجل الخالفة في الشرط) اى شرط تأنيب الالف والتون في الصفة (اختلف) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت في كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدنا اليه عرفان هذا الف عظيم فان صريح عبارته قدس سره ناطق بان المراد بالاصل المحقق ما دل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المعدول وبالاصل المعدول ما لم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المعدول في التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الاظهر لم يكن هذا المقدور مستملا لا يمكن ذهاب الوهم اليه وبالحجة ان الشارح قدس سره لم يرد الخالفة لا قاله النجاة بل اراد تحقيق كلامهم وتبيين مرادهم كما يدل عليه صريح مقاله (قوله فعملوه غير منصرف للمدل وسبب اخرى اى ليس الاصر اتمم ثبوتها للمدل في غير محرم هذه الاسماء من غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فعملوه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه الالة مع ملها من الالة اخرى فهذه الجمل من جملة المنق فلا تلتفت الى ما قيل ان الاول ترك هذا القول يعنى فعملوه غير منصرف بناء على انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

بطلية العدل للضرورة
بالعدل فدار الفرق بينه
وبين سائر الاسباب على
ان الحكم بوجوده
للضرورة دون الحكم
بوجوده السائر فان من
آثار سواء الفهم (قوله
وما اعتباراخراج المعدول
من ذلك الاصل برد
ان التحقيق والتقدير
لا يكونان صفتين للخروج
فان امر الخروج في
كل القسمين على سواء
لا يميز بينهما الا لادامى
الى اعتباره الا منع
الصرف فبعد ذلك اما
ان يظهر الاصل بشهادة
نفس ام لا فالاول
هو التحقيق والثاني
التقديرى ولا يخفى ان
هذا الفرق انما يرجع
الى الاصل فيجب ان
يكون وصف له دونه واذا
تحقق هذا عرف انه
لا سبيل الى توهم منالصة
قوله فلا دليل عليه الا
منع الصرف لما سبق من
ان في بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع
الصرف فان هذا
باعتبار الاصل وذلك
باعتبار الخروج (قوله
مضاء اى خرجا كاشا
من اصل محقق قيل معنى
تحقيقا بمعنى محققا
صفة الخروج مقدر بحال
متعلقة وهو الاصل وهذا
يبين من البارة لان حله
على الوصف بحال التعلق
مع انه يصح ان يكون
وصفا للخروج بحال نفسه

(في رحن) الظرف بالرفع لانه نائبه (في انه منصرف) بدل من قوله في رحن
بدل الكل (او غير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى الرحن (مؤنث)
ولامذكرو لم يذكره لكونه في صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد التثنية التى في
ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحانة)
بالتاء (لانه) اى لان رحن (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا) زائدة
(على مذكر) بدل من قوله على غيره اى لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا
(على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحته كل شئ من الانس والجن وغيرهما
فيكون في المعنى المبالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق على
غيره (فعل) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط)
انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة
لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يحجى رحانة (وعلى مذهب من شرط وجود
فعل) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعل لانه لم
يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يحجى فعل لما عرفت (دون سكران) (فانه
لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على
المذهب الاول (فان مؤنثه) يحجى (سكرى) ولوجود فعل على المذهب الثانى فان
مؤنثه يحجى سكرى (لا سكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون)
(ندمان) (فانه لا خلاف لاحد (في صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان
منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف
والثون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء) لاندعى بالالف
المقصودة قال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا
عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤنثه ندمانة لاندعى (اذا كان ندمان
(بمعنى التديم) وهو المعاش يقال فادمه على الشراب فهو نديم وجهه ندام كعطاش
واما) ندمان (اذا كان بمعنى التدم) من التدم من باب ضرب يقال رجل ندمان
اى تادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على
المذهبين (لان مؤنثه ندى لندماتة) يقال رجل ندمان وامرأة ندى وجهه ندامى
مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كون الاسم
على وزن يمد) مبنى للمفعول من عديم (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة
يعنى ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما متقولا نحو شمر ويزيد واما موصوفا
اسما نحو احمر ويعمل للثاقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لا يكتفى
في تأنيب) سببية منع الصرف (لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن
والوصف وكذا مثل جبل وفرن اذا جعل علما لسكان غير منصرف للوزن
والعلمية وليس كذلك فلم ان مجرد الوزن لا يكتفى (بل) (شرطه) اى شرط وزن

الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف (احدى الامرين) على سبيل منع الحال
لا يجمع مثل استعمل واقتل واقتل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال
(ما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد
فى الاسم العربى الا مقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما
(كشمير) بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من
التشهير) فانه يختص بالفعل وهو المرور حادا اى مختلا وبالفارسية دامن درميان
زدن وكذا كرددن والمناسب بعلم الفرس ان يكون مقولا من معنى المرور حادا
لان فى الفر الحدة فى المشى (فانه) اى شمر (قل من هذه الصيغة) اى من
كونه ماضيا معلوما من التشهير (وجعل علما الفرس) قيل ذلك الفرس فرس
الحجاج الا ان الشارح لم يصبه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كان شمر
جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم
جعل علما (ماء) قيل لتركيز الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء
الثالثة والراء المهملة لفرزدن ثم جعل علما (موضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثرة
العارفيه (وخضم) بالحاء والضاد المعجمتين قبل الا كل مطلقا وقيل الاكل
بالاضراس او ملي الفم بلأ كول ثم جعل علما (لرجل) ا كول وقيل اسم
عمر ابن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القليلة لكثرة كلهم هذه فى الاصل (افعال
نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما الماسميت هى به
(واما نحو ضم) مبتدأ حال كونه (اسما لصيغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة
اسم لما يصيغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو التندم) بالتركي بقام (وشلم) حال
كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بادى الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية
وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبره وهو
وخبره خبر المبتدأ الاول (المعجمة المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له
اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى قولها غير منصرفه
(الاختصاص) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها
الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفه للعلمية ووزن الفعل لان المعجمة التكرية
غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف
على قوله شمر وانما اورد مثالى اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من
الزبدات كشمير معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء
للمفعول) بتحقيق العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيلا لتأكيد
(اذا جعل علما لشخص) معين لوجود فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى
ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

مستبعد من الفهم جدا
او هو فاسد من وجهين
احدهما انه لم يرد الشارح
كون محققا يعنى محققا
صفة خروج مقدر بها
منطقه فان هذا مما
لا يساعده المعنى بل انه
صفة لاصل مقدر وثانيهما
انه قدس سره لا يعلم صحة
كون التحقيق وصفا
للخروج كيف وقد ادى
كونه وصفا للاصل
واقام اليقنة على قوله
مع انه يصح ان يكون وصفا
للخروج خارج عن قانون
الناظرة (قوله وثناو منى
الى رباع وصريح بلا خلاف
قبل لا وجه لقوله الارباع
وصريح والظاهر ورباع
وصريح الا ان يجعل الى
بعض مع ولا يعنى ان هذا
سبب ظاهر فان الشارح
صرح بان الحال فى احاد
وموحد الى رباع وصريح
كذلك خلاف والى مشار
ومشتر على خلاف
قنابة الوفاى فى رباع
وربع فكلمة الى عما
لا يشق عليه الفبار والواو
او مع لا تصح فى موضعها
لان المقصود افادة
هذا القضية وهى تحيد
(قوله والصواب جيبا
قيل الصواب عجب عشار
ومعتر بخلاف الجملة
الاخرى قال الشيخ الرضى
رح لا يستعمل على وزن
ضال من خمسة الى
عشرة الا ببناء النسبة
نحو الخماسى وانت خبير
بانه لا شى فى كلام الشيخ

الرضى يدل على
ان الصواب عدم مجي
نك الحجة فان كلامه هذا
لنساء فعال ومفعول
من باب العدد من واحد
الى اربعة اتفقا وجاء فعال
من عشرة في قولك
الكسيت (ولم يشترسوك
حتى ربيت فوق الرجال
خصلا هشارا) والمبرد
والكوفيون يقيسون
عليها الى التسعة نحو
خماس وخمس وسداس
وسدس والسباع مفقود
بل يستعمل على وزن
فعال من واحد الى عشرة
مع ياء النسبة نحو الخماسي
والسداسي والسيامي
والثلاثي والسباعي
والشارح لا يقول بثبوت
مجى الجمع جزما بل بان
الظاهر ذلك الصحة
القياس على ما ثبت كذلك
وثبوت قولهم خماسي
وسداسي الى غير ذلك
فان النسبة الى خماس
وسداس تستدعي ثبوتها
واحتمال ان النسبة لفظية
ككروسي بيد والمجب
من القائل انه نكسك
بقول الرضى بثبوت
نحو الحاسي على
ان الصواب عدم مجي
فعال ولم يتطعن ان هذا
مما يفسد خلاف مدعاه
كيف والشيخ الرضى
دل على ذلك بالاضطراب
الار ذكره في اسنى عليه
(قوله) علم انه مدلول
من احداهما قبل هذا يمكن
في ثبوت العدل في التجاوز

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واتفاقنا) قول المصنف وضرب
المحتمل لبناء للفاعل ايضا (الباء للمفعول) ولم تقل باطلاقة (قانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير
منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه) اي الى ان يكون غير منصرف
لعدم وجود الشرط فيه (الابيض النجاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والظلة
تدل على الاختصاص ولم يقيد المصنف بل او رده على اطلاقه بناء على ان المختار
عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على ما يختص ببنى او ان يكون
هذا الوزن (غير مختص به) اي بالفعل بل يم الفعل والاسم ببنى يصلح ان يكون
وزنا لهما (لكن) اي الا انه (يكون) (في اوله) (اي في اول وزن الفعل) فيه اشارة
الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في
الظاهر (او) يكون في (اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك
الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجعه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم
يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اي زيادة
حرف) اشارة الى ان التوبن عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او
حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اثنين)
متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اي زيادة حرف من حروف اثنين او حرف زائد منها
وهي اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اي مثل زيادة حرف) من
حروف اثنين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اي حال
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه تشر على ترتيب الالف وفيه اشارة
الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذامكن
حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع مله ابراهيم خيفا
وهنا يمكن ان يحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه
زيادة كزيادة (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم خيفا (للتاء) ببنى لا يكون
مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اي اللتان (يخرج الوزن) اي وزن الفعل (بزيادة
هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اي لكون هذه التاء مختصة بالاسم (لان تاء التأنيث
المتحركة لكونها قبل مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي
تحقيقه في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم فلا
يمكن ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف (غير
قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعني حال كون عدم القبول قياسا
(بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذي امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل
اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف الذي امتنع لاجله اسود

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم قبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في
المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمى
(لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمي به رجل) فان اربع عند التسمية به غير
منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به)
اى اربع قبل التسمية (لقد كبر فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها
لثابت (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجي التاء) اى لحوقها (في اسودة) حيث
ساراسما (للحجة الاتى) لانه يقال اسود اذا كان ماسمي به من الحجة ذكر او اسودة
اذا كان اتى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لانه مؤنث
بالالف الممدودة مثل سوداء الاسودة (الذى لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف)
حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل) مجي التاء ولحوقها ليس
الا (باعتبار غلبة الاسمى العارضية) على الوصفية الاسمية واجيب عن الاول بان
المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع
ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا المحقوق لا يضره لانه
عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنث سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة
الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيد المذكور (ومن ثمة) (اى ومن اجل اشتراط
عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر)
(عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة
المذكورة) وهى الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة
الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه مجي بالالف الممدودة
مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة
فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الباء في اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة
(لقبوله التاء) المصدر جار افعاله وناصب لمفعوله (لجى بملة) لانه يقال هذا جعل
يعمل وهذه ناقة بملة (لثناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب
التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (وما فيه
علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة
اخرى بسبب لا غير كعمرو زفر واحمد وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب
مما في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف)
لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) غن الاسم (بالسبية)
المحضة (اى بان يكون سببا فقط كما في المعدل ووزن الفعل والجار متعلق
بالمؤثرة (او مع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب اخرى) كما في
الاقسام الاربعة التى هى الالف والتون في اسم والتركيب والمعجمة والتأنيث

من فصول الكلام
لا يتجاوز عنه وقد
در الرضى حيث اختاره
يرى بما قاله من ان الاول
ان لا يدعى كون آخر
ومصاريفه ممدودة
من احد لوازم افعال
التفصيل على التبيين
بل يقال اى ممدودة عما
كان حقا ولازمها
في الاصل اى احد
الاشياء الثلاثة مطلقا
واما اعدل عنه لتعريفه
من معنى افعال التفصيل
الذى هو المستلزم لاحدها
وذلك لانه صار معنى غير
هذا كلامه وهو مع كونه
بيداهن التحقيق بأياه
تفسير المصنف المعدل
اما الاول فلان سبب
المعدل من التبيين
وردود الاعتراض على كل
من الوجوه الثلاثة كما
اعترف به نفسه وحينئذ
اما ان يكون هذه
الاعتراضات مندفة
بأسرها او ارادة او يكون
بعضها مندفا بخلاف
الآخر والاول خلاف
المصدر وعلى الثانى لا يصح
القول بالمعدل من احد
الاشياء الثلاثة مطلقا وان
فسره بانه اخراج اللفظ
عما كان الاصل ان يكون
معه لظهور ان شيئا منها
لا يصير اصلا ولا
يقضى الاصل ان يكون
معه لاستحالة في نفسه
وعلى الثالث ايضا لان
مبنى الكلام هو التصيم
والحال ان البعض محال

لفظيا كان او منصوبا (واحترز) المستف (بذلك) اى قوله مؤثرة (عما)
 اى عن العلمية التى (يجمع التى التأنيث) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية
 التى يجمع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها) اى من التى التأنيث وصيغة
 منتهى الجموع (كافى منع الصرف) عن الاسم لامرئها ماسيان قومان يقومان مقام
 السبيين من غير احتياج الى العلمية وغيرهما فوجود العلمية فيها يكون كالعدم فلا تكون
 مؤثرة ولذا قال الشارح (لا تأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذ انكر) مبنى للمفعول
 شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم التكرار (بان يأول العلم بواحد
 من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سى شخص
 بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا ماها القوى وهو ما فوق الواحد لان
 الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو)
 زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد تكرر اريد به المسمى به بقرينة كونه خبر الان التكرير
 اصل فى الخبر (ورايت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا تكرر بقرينة كونه موصوفا بآخر
 (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) وما يجب ان يعلم ان المراد بالتكرير ههنا التكرير
 حكما لا به بالتأويل لا يصير تكرر حقيقة اذى فى الحقيقة ما وضع لئى لا يبينه لا ما اريد به
 غير معين مجازا او يقال لمثل هذا اشتراك اضافى (او يجمع) عطف على يا اول اى اذ انكر
 بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده
 على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل
 فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالطالة فكان غير منصرف
 للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار تكرر منصرفا ودخله الجر
 والتوین وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل
 فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار تكرر
 قال صرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل بحق) وهذا من قبيل ذكر الاسم واردة
 وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذ انكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر
 المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لا) دليل للصرف اذ انكر اى لدليل (تبين)
 فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى (لا) اى لدليل (ظهر) ظهورا بينا
 (حين ين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل
 واحد منها (من الهاء) بيان ما فى قوله (لا) اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط
 او سبب (لانجام) اى لا يجمع حال كونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود
 شرطه على ما سبقت اى من ان العلمية لا يجمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها
 مؤثرة فيه الا (ما) (اى) تجماع (السبب الذى) (هى) اى (العلمية) (شرط فيه)
 اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطاً فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببته (وذلك) اى كون

ولما البعض الآخر فهو
 متعين له واما الثانى فلانه
 يقتضى وجوب تبين
 المدلول عنه كاهو الظاهر
 واذا عرفت هذا تبين لك
 ان الحق بيد الشارح قدس
 سره فان التجاوز
 وتعيين الاحد مما يجب
 عليه لعدم حصول المقصود
 بهذا المقدور وباقا ما لا احد
 على العموم (قوله) قال
 بعضهم انه ممدول عما
 فيه اللام اى من الآخر
 مستدل على ذلك بانه لو
 كان مع الممدودة كافى الله
 اكبر لزم ان يقال بنسوة
 اخر على وزن الفعل لان
 افضل التفضيل ما دام بمن
 ظاهرة او مقدرة لا يجوز
 مطابقة لمن هو له بل يجب
 افراده ولا يجوز ان يكون
 بتقدير الاضافة كما استنف
 عليه فلم يبق الا ان يكون
 اصله اللام (قوله) وقال
 بعضهم هو ممدول عما
 ذكر معه من استدلالا
 بانه لو كان اصله اللام
 لوجب كونه معرفة كاسم
 وسر المدولين عن
 ذى اللام فكان لا يقع
 صفة للتكرار كما فى قوله
 فى ايام اخر واجب بانه
 لا خير فى ذلك لبقاء
 اصل المعنى ولم يكن كاسم
 لان اسم معرفة فكان
 متضمنا لمعنى اللام وكذا
 سر لانه علم بخلاف اخر
 فانه تكرر وصرح
 المستف فى الايضاح
 باختباره الاخير لكنه
 لم يترخص لدفع ما يتروجه

العلمية شرطاً واقع (في) الاسباب الاربعة التي هي (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظاً
او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظياً بان تكون تاء ملفوظة او منضوية بان يكون التأنيث
في معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرطاً العلمية والمنضوية كذلك (والعجبة)
كما قال ايضا العجبة شرطها ان تكون علمية في العجبة (والتركيب) كما قال التركيب
شرطه ان يكون علماً (والالف والنون المزيدين) كما قال الف والنون ان كانا في
اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) في تأثير سببته
(بالعلمية) اى بان يكون علماً حتى لو لم يكن علماً يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء
مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بمقتضى المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء
من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك
ما ضربت الا زيدا الاعمر اى ما ضربت احداً غير زيد الاعمر افكان المضروب زيدا
وعمر (اى لا تجامع) العلمية سبباً (غير ما هي شرط في العدل ووزن الفعل) فالعلمية
تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطاً فيها والاثنين بلا شرط
(فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) مهمما
حيث كانت سبباً محضاً (كا) تجامع العدل (في عمر) وزفر (و) وزن الفعل (في احمد)
وشمر وضرب (ولست شرطاً فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرها
وسببتهما (كا) لم تجامع العدل (في ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل
في (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطاً لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية
لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط ولو لم يكن سبباً محضاً لما كان الاولان العدل
ووزن الفعل بسبب محض (وها) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطاً فيهما فجاز ان يوجد كل فيهما
العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علماً على ماسياً واذا تكررت زالت
ولم تروا لانها ليست بشرط فيهما وحينئذ لا يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا تكررت
سرف لان هذه الكلمة لم تنصرف اذا تكررت لبقاء السين العدل ووزن الفعل فاجاب
عنه بقوله وها متضادان (لان الاسماء المدونة بالاستقرار) والتبع منحصرة (على
اوزان مخصوصة) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث
وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل ققام
(وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل)
خبر ليس (المستبعدة) صفة لا اوزان (في منع الصرق) عن الاسم وانما قيد هاباً بالمستبعدة
احترازاً عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان
اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا يحتاج
الى غير منصوب (شئ منها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليه من وقد اخرج
وتابعه خاصة والثالث
ان جمع بشرطين ثبوت
فاعل وعدم فعل قبل
العلمية كجى فهو مدول
من فاعل يقال انه علم
صريح اى غير منقول
من شئ واما اورد فانه
وان جمع الشرطين لكن
سمع في كلامهم كعلم علماً
فكان الواجب على
هذا الاصل صرف عمر
وزفر لانه كما جاء لهما
فاعل قبل العلمية جاء
فعل ايضاً لكنهما لم يسمعا
غير مدولين من فاعل
وان اختلف الصرطان
كلاماً فلا كلام في كونه
منصرفاً (قوله) وليس
فيهما الا السببان قيل فيه
انه لو اريد انه ليس فيهما
شئ الا السببان فهو
ظاهر النع وان اريد انه
ليس فيهما موجب البناء
الا السببان فيه انهما ليسا
موجبين لبناء وفيهما
وزن فعال وهو
يوجب البناء فالصواب
وليس فيهما الا الوزن
والوزن لا يعمل في ايجاب
ولا علينا ان تفصل ولعله
لازم في هذا المقام
ليتكشف الحق وتبين المرام
فنقول ان المراد بيب قظام
ما هو على وزن فعال
من اعلام ايمان المؤنثة
وذلك اعنى وزن فعال
يعتبر على اربعة الاسماء
فصل كزال وبناء ومظاهر
وعلم المصادر على
رأى النجاة كقيل

طام لمجموع هذين الشئين فالمستقى ووصفه هنا كذلك فلا يرد ما أورده الهندي
من انه غير صحيح (من الاسم) بيان لثني (الدائر) صفة الاسم وهو اجتماع العدل
ووزن الفعل مرة واقرادها اخرى (بين مجموع هذين الشئين) وهو اجتماع
العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده
(الا احدهما) يعنى الان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد والعدل
وحده كعمرو (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معهما كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما
فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم الغير المنصرف
الذى احدا سببها العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرط او لا كعمرو
واحد و ابراهيم وعمران او ثلاثة كما هو جوار فى اسى بلدين او اربعة او غيرها نحو
اذ بيجان (بقي) ذلك اسم الغير المنصرف (بلاسبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم
الغير المنصرف الذى احدا سببها العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو
سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما)
متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سببته وتأثيره
(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى المعجزة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب
والالف والتون لما امر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل
ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتكثير (احد السببين
الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر)
لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث وصفه هو سببته)
لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى
تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطه (فيه) اى فى الاسم
الغير المنصرف الذى احدا سببها العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) فانصرف
(او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية
(ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل)
مثل عمرو احد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى
الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤها
بانتفاؤها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين
مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم
الذى احدا سببها العلمية بقى بلا سبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول
اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان)
بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكرتين) اى بكسر الهمزة والعين
التي هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيا بان كافى قول

لفجيرة وصلة لمؤث
كفصافى معنى لاسفة وها
ايضا مبيان بالافاق
وعلم الاعيان المؤنة
وهو مختلف فيه وقد
اختلف فى طه بناء ما سوى
اسم فعل من هذا الوزن
فقبل يعنى تضمن
تاء التأنيث وقبل لشابهة
نزال الزنة وعد لا وهو
مختار المصنف وذهب
المبرد ومن تبعه
(وهو الرضى) الى ان فيها
ثلاثة الاسباب التأنيث
والعدل والطمية قال
بسيين يسلب الاسم
بعض الممكن فيستحق
بالزيادة زيادة السلب
وليس بمنع الصرف
الا البناء ورد الاول بانه
بعد تسليم تقدير تاء التأنيث
فى المصدر امتنقوس نحو
نار ودار الى ما لا يخفى
والثاني بان اعتبار الوزن
فى عليه البناء غير صحيح
لان ذهاب وسحاب وكلام
وجهام الى غير ذلك
معربات بالاتفاق واعتبار
العدل بما لا وجه له فانه
ان ادعى العدل الحقيق
فقال الدليل عليه وثبوت
القبور وفاقة لا يدل
على كون قبور وفاسق
معدولين عنهما اذ
من الحائر ترادف لفظين
فى معنى لا يكون احدهما
معدولا عن الاخر وان
ادعى العدل المقدر
لاضطراب وجودها
مبينين الى ذلك كما ذكر
نح صرف عمر

الشاعر • اشلى سلوقية بات وبات بها • بوحش اصمت في اصلاها اود • (من اوزان
الفعل) خبر ان قاته في وزن اضرب (مع وجود المد فيه) اى في قول اصمت (قانه)
اى قان قول اصمت (امر من صمت بصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يحى
بضمين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يحى بهزمة الوصل في امر ذلك الباب
مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذا قحت يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب
اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهزمة
احترارا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفاضة (علم انه) اى اصمت
(ممدول عنه) اى عن اصمت بضمين لانه لما حى اصمت بكسرتين على غير القياس
علم انه ممدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون
اصمت بكسرتين على غير القياس ممدولا عن اصمت بضمين او عدم محى اصمت
بضمين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمين ايضا اى كاوردا صمت بضمين وذلك
بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتر) كون مضارعه مكسور العين بل
المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (في المدل تحقيقا كان)
المدل (او تقدير المجمع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا
يكون ممدولا وما يكون ممدولا لا يكون وزن الفعل وقال الحشى ونحن نقول اصمت
علم للمفاضة سميت بلفظ اصمت بضمين مبالغة في شدته الخوف فيها بحيث بأمر كل صاحبه
بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط
لاممدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفوزة المخوفة للمطلقها وليس كذلك
(وايضا) كما هرفت ان ان كون اصمت بكسرتين ممدولا عن اصمت بضمين امر غير
متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) بنى في بحث المدل في قوله لكن لا بد للمدل
من امرين وجود الاصل الممدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار المدل التحقيق) وفي التقدير ايضا لانه اذا لم
يكف وجود الاصل في التحقيق مع ان اصله موجود محقق في التقدير عدم كفايته
اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى المدل لكون ذلك
الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة)
الممدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او تقديرًا لان الاصل اذا وحده لم يعتبر
الاخراج لم يتحقق المدل (وهنا) اى في قوله اصمت بكسرتين علما للمفاضة (لا يقتضيه)
اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين المدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود
سبعين في اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراما المدل) اى غير المدل (وهما) اى السبيان
الذان يقتضيان منع صرفه واما المدل (العلمية والتأنيث) المنوى مع وجود تخم

وهو الظاهر من كلامهم
فما الدليل على كون
نزال الذى هو الاصل
ممدولا بل الظاهر خلافه
لان الاصل في كل ممدول
من شئ ان لا يخرج
عن نوع الممدول عنه
اخذ من استغراء كلامهم
فكيف خرج الفعل
بالمدل من القلبية
الى الاسمية والناك
يجمع المدل في الكل كما
ذكروا العلمية وكذا
التأنيث في البعض وقد
در الشارح حيث
يسط الكلام على وجه
لا يحوم حوله شائبة
اعتراض وذلك لتعلق
العلمية والتأنيث في
هذا القسم ولدلالته على
ان اعتبار المدل في
ذوات الرأ ليس جلا
على نزال اسم فعل بل لان
فصحا محى نعيم لما ارادوا
تخصيص البناء بهما ارادوا
ان تقديرى الاعراب
والبناء في جميع الا
علام الشخصية مستثان
وكان قصدهم الى الامالة
في ذى الرأ لكونها اسما
مستثناة وكان المصمم
لها كسرة الرأ وحى
لا تعصل الابتداء البناء
اضطروا الى تقدير المدل
للا يلزم اعتبار البناء
الذى يعتبر عند حصول
اعلى مراتب مشابهة
الاسم الفعل عند تحقق
ادنى مراتب تلك المشابهة
المؤثر في منع الصرف
لنقل ولذا عرفت ذلك

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كجهر وضرب لان
 افضل امر مختص به (تم) اى بعدياته ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
 او مع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احرر علما اذا نكر عن هذه
 القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
 بناء (على قوله سيويه بقوله) (وخالف سيويه) مركب من سبب قارى وهو التفاح
 وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما القلب به لانتشار رائحته
 كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من الحفش فتختص بغير العين وضعف فى
 البصر قال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الحفش علة وهو الذى
 يبصر الشيء بالليل ويبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب قلبه به
 معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكى باني الحسن
 لان الاخفش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيويه والمتوسط
 ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان
 تلميذ المبرد (تلميذ سيويه) عطى بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمد
 من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على
 ان المتعلم اذن خالوا وتزل من الملم (ولما كان) ردلما ورد الهندى حيث قال الاولى رفع
 الاخفش لان سيويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لربته (قول التلميذ) اى
 ما قال وهو انصرف نحو احمد بعد التكير (اظهر) من قول - سيويه لان الاصل فى الاسم
 العربى انصرف (مع موافقته) اى مع ان مقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف
 (من القاعدة) بيان مافى لما هو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب
 او مع سبب واحد (جملة) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسناد المخالفة
 الى الاستاذ) وهو سيويه حيث جعل سيويه فاعلا لمخالفة عملائه هو الاصل فى فاعل
 وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير
 مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس
 المقول (نفيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر وما ذكره من
 القاعدة اوفق والبلغ قد يبدل عن مقتضى الظاهر لتكته ولانه اذا كان القصد اظهار
 الحق لا بأس به الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لا
 سيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بمخالفة (نحو احرر علما) اى فى كونه
 منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيويه الى عدم
 انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجي (والمراد نحو احرر) كل (ما) اى وصف
 (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احرر او زالت
 عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل الطمية) يعنى قبل ان يقتل من

مرفق ان اعترض الفاضل
 وتصويبه المارياتهما
 انما تشأمن سوء الفهم
 (قوله ليس فى عمله قال
 صاحب الوافية اى
 قد وجدت نسخة
 هذا الكتاب المقررة
 على المصنف ولم تكن فيها
 لفظة قطام فالت قارنها
 منها فقال حذفها المصنف
 عند قراءة بعض المستنيلين
 عليه لعدم مطابقتها
 المقصود هنا (قوله لكانت
 ما اخذت مع بعض صفها
 التى هى الحركة ليل
 والد كودة ايضا فساد
 اظهر من ان يعنى (قوله
 بنوه موصوفة بالاربية
 وانما لم يقل منصفة لانها
 ليست وصفا لها
 بحسب الحقيقة بل حصل
 ذلك بمجرد وصفها
 بهذا الاسم ومن لم يفتبه
 ذلك اعترض بان الصواب
 منصفة (قوله اى شرط
 الوصف فى سبية
 منع انصرف قبل يفتي
 ان يفيد ايضا بان لا يكون
 فى العلم عند سيويه
 وان لا يكون ذاتا
 بالعلمية عند الاخفش
 ان اراد انه كان
 على المصنف ان يعرض
 لهذين الاسمين فتوقع
 لظهور ان المقام
 لا يساعدهما وان ارادته
 كان ذلك على الخارج
 قدس سره كما هو الظاهر
 من كلامه فكذلك ايضا
 لتأخر قوله فلا يفهم
 الغلبة الاسمية (قوله

الوصفية ويجعل علما الشخص (ظاهر غير خفي) يعني يوضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفي (ويخرج عنه) اى عن احرازها عما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس خفي (افعل التأكيد) اى فعل الذى استعمل فى التأكيد يبنى صار من الفاظ التأكيد المنوى (نحو اجمع) واكتنع وابصم فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعات لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد لانها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فاته) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التكبر) يبنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والمهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاقتاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل افعه اكبر اى الله اكبر من من كل شئ لا ما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان ولا مناسبى ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يبنى انصرف لان وجود لازم الذى يستلزم وجوده (فانه بعد التكبر منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التكبر والاحوال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه ككلم وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم المنصرف (حتى صار افعل) التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضمحا عنه معنى الوصفية فيبنى ان يكون منصرفا (وان كان منه من) يبنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يبنى يكون غير منصرف بعد التكبر ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستعملا (من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فترميز من افعل الاسمى الذى لا وصفية اصلا وظهور فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والملم (اعتبارا للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى انصراف نحو احر علما اذا نكر (لأجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارت الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدر وفعلا لفاعل الفعل

فى الاصل الذى هو الوضع قبل كتب فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لشرح الدلالات المتبررة عليه هذا فى التمرع الدلالات الثلاثة المتبررة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالات لمراسم نسبة الدلالة اليه يبنى لتزليل اشتغال الاصل عن التمرع منزلة اشتغال الطرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فعملوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل فى الثابت بحسب الاستعمال عارضا وانتخير بان الشارح قد سره انما اراد تحقيق وجع اصالة الوضع بان الدلالات لا تنزع عليه لان نسبة الدلالة الى الاصل المنصرف بالوضع بكلمة فى انما لكونها فرعا له اذ المنسوب الى الاصل ليست الدلالة بالضرورة والطرف الاخير من هذا القول غير مرضى ايضا لان المصرح به المقطوع ان اخذ الوضع انما هو للاحتراز عما هو بحسب الاستعمال وما هو كذلك لا يتصور فرعية كيف وقد ثبت ان التمرع لا يكون عارضا للاصل والاستعمال قد يكون له (قوله المذكور

المطلوب ومقارناته في الوجود وهما كذلك (بمدالتكبر) ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة لا اعتبار الوصفية لا العلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتكبر لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائدة بالعلمية (فاعتبرها) او فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجمله) اي نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) في نحو احمر (والالف والتون الزيدتين) في نحو سكران يعني ان في نحو احمر ثلاثة احوال حال التكبر اولاهما غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكبر ثالثا بعد العلمية فان غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واماعد الاخفش فنصرف على ماسياتى (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسما ضمير الشأن المحذوف وجوبا اي كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بمدالتكبر هذا هو المشبهه (للباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بمدالتكبر على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم الصرف كانه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اي كالا مانع من اعتبارها (فلم اعتبرها) اي فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائدة بمدزوال المانع وجمله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه) اي في الاسم العرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل في الاسم العرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (فيل) يعني اجيب (الباعث على اعتبارها) الاعلى اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احمر بمدالتكبر فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتاع اسود وارقم) من الصرف اسمين للعبة وادهم اسم الفاعل (مع زوال الوصفية عنهما) اي عن اسود وارقم (حيث ان) اي حين كونهما اسمين لهما يعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بمدالتكبر على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للعبة لزوال الوصفية في كلام القسمين (وفيه بحث) اي في هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التي هي سبب (لم يزل عنهما) اي عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسم للعبة الحمراء وارقم اذا جعل اسما للعبة السوداء وليس كذلك (بل يبق فيها) بمدالاسمية (شائبة) اي رائحة (من الوصفية) الاصلية التي وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للعبة السوداء) وهي نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه اللعبة السوداء يعني جنسها فيكون اسم الجنس من الاجناس التي وضع اسود لها (والارقم) اسم للعبة التي فيها سواد وبياض) وهي نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع الكل ما فيه سواد وبياض وهذا لعبة جنس من الاجناس التي وضع ارقم لها (وفيها) اي في اسود وارقم الذين هما اسمان للعبة (شمة) اي رائحة (من الوصفية) فلا يلزم من اعتبار

من اشتراط اسالة الوصفية وعدم مضرة اللعبة يعني ان اللة المذكور بمد اسم الاشارة اعلمى بمجموع الاسمين ولا يخفى ان هذا حق لا مصرية فيه وعليه الاجماع وقد اشار الشيخ الرضى حيث قال تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فكذلك صرف صارت يسوت اربع فلا تقصر اللعبة لذلك امتنع اسود الى ان عطف امتنع على كل صرف يقتضى تفرقه على المرفة هو عليه وليس بصحيح وقد احسن الشارح حيث نبه على ان الوجه في العطف الصورى ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ما تقدم ومعال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول اعلمى للمعطوف المذكور بلا واسطة وان الثاني يتعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعنى عدم مضرة اللعبة ولما قوله وضف فهو عطف على صرف جزما وما قيل فيه تكلف والظاهر ان قوله فلا تقصر اللعبة لتقرر اشتراط الاسالة وتوضيحه وليس مقصودا بالادان وقوله لذلك اشارة الى اشتراط الاسالة وهو بخصوصه على لكل واحد من الثلاثة ممنوع (قوله

الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار
الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التكرير) وجهه غير منصرف للوزن والوصف
الاصلى كما كان اسود واراقم اسمين للجهة غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها)
اى لان الوصفية التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم
اسمين لها ايجيبان هذا اذا جعل علما لغير الذات المحصورة وهى الذات الموصوفة
بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر
ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بملاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم
على ما سبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التكرير كما يمكن فى اسود وارقم فالقياس
مصحح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التكرير (فان
الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان فى كلمة
واحدة تاسيحي (د) ان (العلمية) قد زالت (بالتكرير) وهو ظاهر والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العربى الصرف واجيب عنه
بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو
احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول والثانى والثالث بالتكرير (الاسباب واحد وهو وزن
الفعل) فى احمر (او الالف والتون) المزدان فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن
الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تمايل الى جانب
الاصلى وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبته الاصل لاسائه
فالصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه
الاظهرية وقال الحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط
ان خلافا فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التكرير) اشار الشارح بهذا الى ان قول
المصنف ولا يلزمه جواز السؤبال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو
فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل للمانع يجوز ان يعتبر
عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى
(فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع
(فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه
نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان
يعتبر الوصف الاصلى لاسائه مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا
اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالتزام او القزوم والناسب لقول
الشارح لزمه الثانى (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية

صرف لعدم امالة
الوصفية اربع قبل هذا
اشكل على علماء الفن
ونحوهم الى الاثنى عشر
قال الرضى لم يظهر
الى الاكد دليل قاطع على
اعتبار الوصف العرضى
والاستدلال بانصراف
اربع مدخول بجواز
ان يكون انصرافه لانتفاء
شرط وزن الفعل وهو
عدم قبول التاء فطولوا
الكلام فى الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقول
التاء بما لا يطائل به
فاعرضنا عن الاطالة
الى الطول وقولنا لاجابة
فى عدم اعتبار الوصف
العرضى الى القاطع انما
الحاجة الى القاطع
فى اعتباره واما وجه
قطعه بدم اعتباره
فى اربع وكون الصرف
لذلك لعدم شرط
وزن الفعل كما يؤكد
تقديم النظر على حامله
ان المعتبر فى وزن الفعل
عدم قبول التاء فى اصل
الوضع ولذلك امتنع
اسود مع قولهم للجهة
الاثنى اسود وقبول
اسماء الاعتداد التابع
بعد عروض الوصفية
لا فى اصل الوضع المسمى
هذا ولا يخفى ان ذلك
القبول ذو وجهين الكذب
وعكس ما هو كذلك
فى نفس الامر فان
الاستشكال فى هذا المقام
لم يمسح من احد يقتضيه
الى حنقه الايام ثم قال

الاصلية الزائدة العلمية (بعد التكرير في مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعني فرق بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا يسيل الى اعتبار المتنوع وغير موجود في باب احمر بل زائل بالتكرير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر المتنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اي كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس يختص بحاتم (كان في الاصل وصفا) بان كان في الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكرم وغيرها مما كان في الاصل صفة ثم جعل علما (مع قيام العلمية) بالمانعة للوصف (بان اعتبر) سيويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اي في باب حاتم (ايضا) اي كما اعتبرها في باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيويه (منع صرفه) اي صرف باب حاتم (للعلمية الحالية والوصفية الاصلية) يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصل والعلم الحالي (لما يلزم) تليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لان الالتزام على ما لا يخفى اي لعله مانع يوجد (في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما في لما (يعني) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للمخصوص) اي لشخص معين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره وضع واحد (والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثالا احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذي روح او جاد او انسان وغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد (في حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اي الحكم (منع صرف اللفظ واحدا) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصل والعلم الحالي فلا يلزم سيويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اي بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحجة قاته لمانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائدة او لا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية الحقيقية) الموجودة حيث لم تكن زائدة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائدة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائدة (والعلمية في منع صرف حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم اجتماع المتضادين) في حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال لا يجتمعان

الشيخ الرضى كذلك وله امثال ذلك وهذا لان مسلكه التحقيق فلا يرضى بمجرد تقليدهم والقول بأنه لا حاجة في عدم اعتبار الوصف المرض الى القاطع عدم الجدوى لانه انما يطالب الدليل على ان الوصف بعد ان ثبت اعتبار لم يعتبر العارض بحسب الاستعمال واي شيء يدل على تخصيص ما هو بحسب الوضع بالاعتبار والتحقيق ان انصراف اربعم دليل على اعتبار الوصف العارض قطعا لان اشتراط عدم قبول التاء معتبر بحسب مقتضى القياس ولا يخفى ان الحقوق التاء في الفعل وصفا لا يكون قياسا اذا القياس ان يكون مؤنث فعلا ولحق التاء انما هو بحسب الاسمية المتغيرة في اصل الوضع فقد بان لك ان ذلك الوصف لو كان معتبرا لكان هو غير منصرف بالضرورة وما قيل من ان المانع قبول التاء لتأنيث والتاء في اربعة ليست لتأنيث بل للتذكير ليس بشيء لانه على تقدير تسليم اختصاص التثنية بتاء التأنيث منقوض بان التاء في اربعة لتأنيث ايضا فان قوله اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور وكذا الحال في الزيدون الاربعة

اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما (فلنا تقدير احدا الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود (بذروا له مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قيل اجتماع المتضادين) لان احدا الضدين اذا كان مقدرا والاخر موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبه به) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستجيلا لكنه (غير مستحسن) فيبنى للماقل ان تحذف عن كلام غير مستحسن كما تحذف عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم العرب الذى فيه بيان من الاسباب او واحد مكرر يمنع من الجر والتوين اراد ان بين ان الجر لا يمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجوديين او واحدا مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرا ولا (باللام) متعلق بقوله نجر قدم عليه ثلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للهدد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (نجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) منطلق ينجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجراره فلا بد من حذف مضاف او يجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستمارة لان الكسر بلا لام من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالثاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلى وحلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعدة (بقوله نجر) لان معناه على ما يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولوا كتنى به يلمر ان انجراره هنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى وقد اصرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتف ايضا (بان يقول يتكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يعلق على الحركات الاعرابية ولو اكنفى بقوله يتكسر لثوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى ينشأ فى هذه الحالة (وللتحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حاله اضافته الى غير ما وحالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف ففهم) اى بعض التحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت اللتان فيه بعد هذه الحالة او ذلتا عنه او بقيت احدهما وذلت الاخرى (لان عدم الصراحة) اذا كان فيه بيان او سبب مكرر (انما كان لمثابة الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المثابة) اى مثابة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام والاضافة)

(على)

وان كان جمع سلامة كما به الصريف فى حواشى الرضى وقد يشاد كراماتهم قالوا نحو اسود بمنوع من قبول النساء حيث لا قبلها باعتبار الوصف بل باعتبار الاسمية اذا القياس على ما هو المتبع سواء دون اسودة وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتفطن لذلك ومصادفه المثل السائر كقولك الاول والاخر (قوله) التائيد القبطى الحاصل بالثاء يبنى بحسب الظاهر فان المعنوى ايضا حاصل بهالكنه بحسب التقدير وانما لم يقل التائيد القبطى مع ظهور كونه انصب واولى لحسن التقابل وعدم الاحتياج الى التقدير والتعبد حيث لا لانه يخرجه عن هذا الحكم مع ثبوت داخلان فيه والى هذا اشار بقوله لا بالالف يبنى ان الايتان بالثاء لاحتراز عنه ومن الغالطين من قال ان مراد المصنف التائيد الذى يعرف بالثاء والمعنوى لم يعرف بالثاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب فائيه فانه فى صورة تسليم ان المعنوى لا يعرف بالثاء ياباه والمعنوى كذلك لضرورة له لا يقابله الا بواسطة القبطى او جعل المعنوى معنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم ما يصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشيء يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعه مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لا يجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا لانه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والا فتراق فين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مررت آتفا (والمنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاضافة هو التنوين) لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو ببقية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان اى مكان (ضمفت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالنع وسقط (دون تاييده الذى هو الكسر) لان الشيء اذا ضعف ينحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) المنوع لاجل المشابهة القوية حين ضمفت (الاحالة) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حاله الاولى (وسقوط التنوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا التامعا وزالت احدهما فكونه غير منصرف مشكلا لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واخذوا هذا خلافا لما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام والاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذلك العلة الواحدة المكررة مثل احمر واحمر او مساجد ومصايح وثلاث ومثلث وغيرهما من الملل التى يجوز جمعها مع اللام والاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زال التامع) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحدهما (او زلت احدهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول) بدخول (اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون تكرة فلا يدخل على ما هو

قدس سره وعلى الثانى
بكون الفاء معروطين
بالنونية وهو باطل (قوله
وشرط نغمة تأثيره قبل
اى مع العلمية فعبرة
المصنف قاصرة هذا ولا
ينحى انه لاحاجة الى ذلك
بعد قوله والمعنى كذلك
بل لود كر لكان العبارة
في غاية البساطة (قوله
من حروفها الفلانة قبل
يلزم من كون النون
شرطا لوجوب فى الفلانة
كون النون شرطا
لوجوب فى الساكن
الوسط منه ثم قيل
والاحسن انه عبارة
عن محرك اوسط الكلمة
ثلاثيا كان او خاسيا فاذا
سمى باهرهم من لغات
ابراهيم مؤث مجتمعا
فيه الصراط الفلانة
لوجوب ولا ينحى
على العاروف باساليب
الكلام ان المؤثر فيه
لا يكون الا احدا لأمور
فاذا لو فرضنا جواز
اجتماعها تحققت الوجوب
بواحد منها فلو ذلك
لانه ثبت ان الوجوب
يحصل به ولا شئ
وراما لوجوب حتى يحصل
بما عد الواحد وايضا
ليس الوجوب مما
يقبل الشدة والضعف
حتى يكون لغير ما ثبت به
دخل فيه (قوله
ليخرج الكلمة بتقل
احدا لأمور الثلاثة الى
آخر قيل لا يظهر اعتبار
حدوث تقل من كل سبب

معرفة بأي طريق كان (والإضافة) لأن المراد بالإضافة ههنا الإضافة المنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سأتى (فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر) كافي الأشياء الأربعة المذكورة فيما سبق (زالت) أي الملتان (معا) باللام أو بالإضافة لأن العلمية زالت باللام أو بالإضافة زالت أيضاً وزالها السبب الذي جمعت هي شرطاً فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فأنصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التثنية لما مر غير مرة (كافي إبراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وإن لم تكن) العلمية (شرطاً) له بل اثر فيه بلا شرط (كافي أحد) وشمر وز فرو وعمر و (زالت) أحديهما (فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فأنصرف فدخله الكسر أيضاً دون التثنية (وإن لم تكن هناك) أي في الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية أمام سبين (كافي أحمر) وثلاث وجمع (حيث الملتان على حالهما) وأما مع سبب واحد كعمراء وأساورة وأنعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود الملتين أو علة واحدة مكررة فتع منه التثنية لا متاعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا القول انصب) من القولين الأولين (بما عرفت به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما وأعلم أن غير المنصرف في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف عملاً لقاعدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله ينجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف أحوالاً وتفصيلاً شرع في بيان محال الأعراب وهي ثلثة فقال (المرفوعات) قدمها على أخويها لأن المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج إليه وما ليس كذلك ولأن علامته وهي الضمة أقوى العلامات والواو والألف وإن كانتا علامتين أيضاً لكنهما فرطان من الضمة وهي الأصل وإنما اتى بالجمع مع أن المفرد أصل لأن تعريف المرفوع يوهم أن المرفوع ليس إلا واحداً وهو الفاعل فأزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على أن المرفوع جنس المرفوع لأنواعه تدبر وجمع القلة ههنا وفي الجروريات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي أما مرفوعة مبتدأ أخبره قوله هو ما شتمل الخ أو خبر ما محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره أي من أنواع محال الأعراب أو أنها موقوفة لأجل لسانه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي (لا المرفوعة) وإن كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لأن موسوفه الاسم) لأن المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الأسماء المرفوعات لأن الصفة تستدعي موسوفاً (وهو أي الاسم) (مذكر لا يعقل) لأن العقل لا يكون إلا ذوى العقول وهم نوع الإنسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصاراً تقديره على هذا الجمع (مطرذاً) تمييز عن نسبة الجمع إلى الصفة قدم ليكون قريباً للعامة وتقيها على أن التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتمين وإن

أذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما مرشد إليه امتك ولم اعثر على هذا الكتاب في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانت خبير بأن كتب هذا الفن مشحونة بذلك وقد أتى بها أكثر الشراح منهم الكازروني وصاحب الوافية والمصنف أيضاً قد صرح به في الفصح قالوا وإنما اشترط في المعنوي أحد هذه الأشياء لأنه إذا كان ثلاثاً ساكن الأوسط جرى على السنتهم خفيفاً ومنع صرته للثقل فكان خفة ثابت أحد السببين فصرف والقول يجمع ثقل كل من الأسباب لا ينجح لأن الثقل لم يمتد في هذه من حيث هي بل من حيث لسانها فروع الأصا آخر طان الفرح قليل بالنسبة إلى أصله كما صرح به الشيخ الرضى في بحث الجمع من هذا الباب حيث قال ثم جوار بحذف الياء لاستعمال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف التحليل بسبب القرينة هذا وهو مما لا نزاع فيه إلا يرى أن ثلاث من كونه أخف بحسب الدان من ثلاثة ثلاثة ثقيل باعتبار أن القياس فيه لم يكن ذلك لا جهل للسبب السبب الشئ هو المتأخية للثقل

كان في تقديمه على طامه خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة
 لا على وزن ديمة (المذكر الذي لا يقل) لان غير الماقل لقصوره جار مجرى المؤنث
 (كالصافات) جمع صافن وهو من الحيل الذي يقوم على طرف الحافر من يداور جل
 ويضع الثلاث الاخر على الارض لفاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الحيل
 لا يكاد يوجد الا في العرب المخلص (للكور) على وزن فحول جمع ذكر وهو الفحل
 من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الحيل) يطلق على الفرس ذكر انا وانثى
 (وجال) جمع جل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل اعلى وزن قطرب معنى
 السمين الطويل الفليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اي ضحمان) جمع ضحم
 بالضاد والضمان المعجمتين وهو الفليظ (وكالابام الحاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان
 المعطوف مخالف لما قبله وكالجلال الراسحات والبيوت المتهدمات الى غير ذلك (هو)
 (اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجه ما بها
 معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا
 والتذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التمرير) اللام متعلق بالتفسير
 تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوبا كالانسان لا لافراد
 كريدورجل (ما شتملى) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف
 بالجملة يناسب التكبير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة
 البق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم الموصوف بخلاف الموصول
 (على علم الفاعلية) (اي علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والميم بمعنى
 العلامة لان العلم في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل
 اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فالتناسب للفاعل ان يأخذها هو الاقوى (والواو)
 وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لاختلافها كثيرة
 الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة فيها ونائب عن الضمة (والمراد
 باشتغال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) (اي بالعلامات الثلاث) اي يكون
 احرا بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او قديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو
 جادني هذا في محل الظمة وهذا في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفي اي في
 قوله او محلا رد على الهندي حيث قال واحرا بها المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
 نحو جادني هؤلاء مرفوعا لان الاسم انا كان مبنيا يكون احرا بها محلا لا غير (ولاشك
 ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل) اي في مكان من الرفع او
 النصب والجر (لو كان نمة) اي في ذلك المكان (معرب) اي اسم معرب (لكان) ذلك
 الاسم (مرفوعا) مثل جادني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا

وهذا متافض له لانه لا
 حصل الثقل بسبب
 تحقق المرحيتين قصدوا
 تخفيفه ولا وجدوه مشابها
 لفعل من هذا الجملة
 خفوه كذلك فكل
 منها سبب لذلك ولا يخفى
 ان الاول ولما كان سببا
 لطلوع التخفيف والثاني
 لتخفيفه بهذا الطريق
 ناسب ذكر الاول هنا
 والثاني فيما سبق حسبا
 بفتنضيه الحال وبهذا
 التحقيق ظهر سقوط
 ما قبل حديث مقاومة الخفة
 لا طائل تحت اما او لا فان
 تأثير الثقل في الثقل بل
 للفرجة واما ثانيا فلمدم
 لزوم الثقل لها كيف
 والعلمية والوصف
 والعدل لا يتصور
 فيها الثقل بل حصول
 الخفة في الاخر ظاهر واما
 ثالثا فلان اصراف نحو
 قدم وما وجوز احلا
 فذكر يدل على ان
 مدار الاشتراط وعدمه
 ضمن التانيث وقوته
 اذ الخفة والمقاومة بيان
 في الحالتين والثالث
 من انه هول من زوال
 اصل التانيث والعلية
 لمذكر (قوله) علمين
 لبدنين من بلاد فارس
 قبل اشارة قوله لبدنين
 الى وجه تأنيث العلمين
 فان اسماء الاما كن تد
 يلزم تأنيثا يتأويل
 البنية ويلزم تذكيرا
 يتأويل المكان وقد
 يغير في اي ما شئتكم

(لفظاً) مثل جاءني زيد (او تقديرًا) مثل جاءني فني فاذا كان الامر كذلك
(وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظاً بعد الاانة فعل ماض
وقاعله مستتر راجع الى ما لى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظاً او تقديرًا
(وهو) اى المصنف (بعت مثلاً) منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلاً
والجمله حال من فاعل يحن او على الحالية بمعنى مثلاً (عن احوال الفاعل) من التقديم
والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليجت (مضمر متصل) والمضمر مطلقاً لا يكون
الامتنيا واعراب المبنى انما يكون في محله (كاسم) في بحث وجوب التقديم والتأخير
ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال (فنه)
الفاء للتفصيل ومن للتبعض (اى من المرفوع) يرجعه توافق الضميرين المرفوع البارز
والجور والمرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او بما اشتمل على علم الفاعلية)
يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والجور في المرجع وتوافقه
ايضا قوله ومنها المتبدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ مؤخر وقوله فنه
خبر مقدم وخبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبعض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى
لكون الاصل في المتبدأ التقديم على ما سيأتى (واما قدمه) لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هي اصل الجمل (لان الفعل هو الاصل في العمل
والاسناد والاخبار لانه لم يروى وحده محتاج دائماً الى الفاعل بخلاف غيره) ولان
عامله اقوى (لانه لفظي يرفع باللفظ والقلب كالفعل ومناسبة العامل المعمول توجب
قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي ان يقلب على عامل المتبدأ وينسخه (من عامل
المبتدأ) لانه يرفع بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا يتنسخ بالتواضع ولانه اشد في
باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بدئى مسدود (وقبل اصل المرفوعات المبتدأ لانه
باق) اى غالباً لانه يجب تأخيره في بعض المواضع لاسر عارض وسبجي تفصيله (على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم) وسببى وجهه (بمخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان
كان مسند اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولاً لعامل لفظي وهو الفعل
الذى هو الاقوى في العمل لما سبق لزماً تأخيره عنه وللا يلبس بالمبتدأ اذا قدم (ولا به يحكم
عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأولاً مثل زيد ابوك في تأويل مرسليش (ومشتق) مثل زيد قائم
ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم
واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته (بمخلاف
الفاعل فانه لا يحكم الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم
بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به واما حكمه على المبتدأ بتأويل وهما الحكم
لا قبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة)
نصب على التمييز (او حكماً) عطف على قوله حقيقة واللام في (ليدخل) متعلق بالعمل

والمرجع السماع ولم
يسموا فيه شيئاً في
كلام العرب جواز
الوجهين وكذا اسماء
القبائل وتأويلها بالقبيلة
والحق اقول ما لم يسع
فيه شئ يبنى ان يصرف
لا غير لان الاصل في الاسم
الصرف وذلك باطل
لظهور ان القول بانها
علماء لمكانين غير
صحيح ثم ما ذكره مسلم في
اسماء القبائل بناء على
كون الحق مراداً بالقبيلة
لكن المكان والبلدة
ليسا بهذا المناسبة بل هما
متباينان بحسب المهوم
(قوله) مجتمع صرفها
لم يقل مجتمع من الصرف
وحاية لتناسب بينه وبين
قوله فنه يجوز صرفه
واشار بقوله صرفها الى
انه يحتاج ذكر العائد الى
هذه المؤنثات الى التأويل
ولم يصر الى وجه التأويل
لظهور اسمه وهو انه
هو مل معاملة اللفظ
والاسم هكذا قبل
والاظهر ان تأنيث الضمير
باعتبار راجعه الى مجموع
الامور الاربعة لا الى كل
واحد منها حتى يحصل
تلك الاشارات (قوله)
اى بالمؤنث المتوى مذكر
لاهل اطلاقه بل اذا لم
يفتح تأنيثه الى تأويل
ولم يكن متغولاً من
مذكر فان نحو تلاب عما
انت من المصروع بتأويل
الجماعة لا بنفس اللفظ
ونحو رباب علم اسماء

مقول عن رباب بمعنى
 صاحب لا يمنع من الصرف
 حيث قد وللم المصنف
 لم يترس لا يخرج لان
 اطلاق المنوى ظاهر
 في الاصل وفيه (نظرا له
 يلزم على هذا عدم
 انصراف نحو صاحب علم
 امرأة) وما قبل في الجواب
 من ذلك ان المراد شرط
 من بين الثلاثة المذكورة
 الزيادة على الثلاثة ولا
 يقع الشرطان الاخران
 على انه اذا كان المؤنث
 المنوى في الاصل مذكرا
 لا يسمى به العرب المذكر
 قائما بل المذكر الذي
 كان في الاصل وكذا
 الثنول عن المؤنث
 بالتأويل منقول مذكر
 اذا العرب لا يسمى بتأويل
 مسلم لكنه غير نافع واما
 علاوته فهي ممنوعة الجواز
 ان تقول يسمى بهذا المؤنث
 مذكر مشير الى لفظ سلاب
 اورباب جزما (قوله)
 مجتمع صرفها كان اشار
 الى ان الضائر الواقعة
 في كلام المصنف انما هي
 بحسب الظاهر اللفظ
 والواجب تأنيها وفيه
 نظرا لان المراد في امثال
 هذا المقام انما هي الالفاظ
 وطواهر العبارات (قوله)
 ان يكون علمية قيل لم يقل
 شرطها العلمية كما هو دأبه
 لانه صار هذا التركيب
 في هذا الباب شائعا في معنى
 اشتراط علمية ما فيه
 بسبب المراد هنا اشتراط
 كون التعريف قسما

اي وانما عمننا الاسم المفهوم من قوله ما يقتضي المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي
 في الاسم (مثل قولهم اعجني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
 في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجني ضربك زيدا (استداليه
 الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الالتئاني نحو بعت وهل ضربت
 زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية) واللام في (ليخرج) متعلق
 بالفعل المقدّر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحدتوايع الفاعل)
 مثل الصفة والمطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (في جميع) متعلق
 بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوايع) يدل من قوله وكذا
 بدل الكل والياء في قوله (قرينة) متعلق بالفعل المقدّر تقديره علم ذلك اي كونه غير التوايع
 بقرينة (ذكر التوايع بعدها) اي بهذه الأنواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل
 (اي ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العلم) هو وجه التنبه لم يقل في الاشتقاق
 لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الطرف لانه لا يدل
 على الحدث (وانما قال ذلك) اي اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل)
 مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجني ضرب
 زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيد او هيئات الامر (واصل التفضيل) وبأني تفصيله
 (والظرف) مثل زيدا في كذا كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حال من الفعل
 بتقدير قد بالواو او الضمير لان الماضي التثبث اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة
 او مقدرة وسيأتي (اي الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل
 البديل (عليه) (اي على ذلك الاسم) المبرع به بما (واحتزبه) اي قوله وقدم عليه (عن
 نحو زيدا في زيد ضرب) اي عن المبتدأ الذي استداليه الفعل يعني خبره جملة فعلية (لانه
 ما استداليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ استداليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند
 اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ ازال هذا بقوله وقدم
 عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التبريد عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل
 هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا)
 هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ
 ليس فاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام في قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم
 (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعله لقوله مقدم لانه وصف سببي
 مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له (نحو
 كريم) خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ ابوجه التخصيص وسيأتي
 تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته في محل الرفع لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان
 تأخيرها هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل **●** ثلاثة تجلو عن القلب الحزن **●**

الماء والحضرمو الوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالجواب بشرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قديم بتقديم) عليه (اذا كان مبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تتخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرادته (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر مريض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقما على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقة صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال لجهة فلان طريقته وطرزها والضمير المحرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البديل ويجوز ان يحمل الجار والمحرور اعنى على طريقة حال من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتصريح عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجزى مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز هذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول ما لم يسم فاعله) اى عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لاعلى صيغة المعلوم (والاحتياج الى هذا قيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل كالمص) مثلا (واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول ما لم يسم فاعله (داخلا فيه) اى فى الفاعل (كصاحب الفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المستند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابداءه الشيع عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحتز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا متواليا وعند المنصف لا يقال وعندهم يقال (مثل) اما رفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

عليها او عليه ويرد عليه
ان المؤثر انما هو التعريف
والعلية بشرطه كالطلق
بمصرح عبارته وقوله
فيها بعد وما فيه علية
مؤثرة مبنى على التجوز
او على اصطلاح غيره
فالاولى انه لو قال كذلك
لكان المعنى المعرفة بشرطها
ان تكون علما وانت
خير بان المعرفة ليست
بسبب والعريف ليس
بعلم فلا يستقيم على
كل الوجهين (قوله)
ان يكون هذا النوع
من جنس التعريف الى
آخره ليه نظر لضرورة
ان العلم ليس من جنس
التعريف بل هو احد
المعارف الخمس كما يشير
اليه على انه لا سبيل الى
اعتبار الياء مصدرية
مع كون ان يكون فى
تأويل المصدر الا ترى
انه لو قال شرطها ان تكون
علما لما احتج فى تأدية
ما قاله الخارج الى الياء
(قوله) بان يكون حاصلا
فى ضمنه قيل الاولى فيه
فيه معنى لا وجه لاثباته
بالضمن فان حصوله فيه
ليس كمحصل الجزء
فى الكل بل هو قائم به
حاصل فيه حصول الصفة
فى الموصوف وليس بشئ
لان حصول شئ فى ضمن
آخر لا يستدعى جزئيته
له بل كل ما يحصل او يتقهر
بتوسط شئ آخر
يصح الحكم بكونه فى
ضمنه ولا يفتى انما عن

اني به ليصرح ما به المقصود من المثال وبين (في) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد
 اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما استدل اليه الفاعل) وصرح فيه (و)
 (مثل ابوه) (زيد) قائم ابوه) وانما اتى بالبتدأ هنا ليكون اسم الفاعل مقصدا عليه
 لانه لا يعلم بدون الاعتماد وسأأتى تفصيله (فهذا) مثال لما استدل اليه شبه الفاعل) ولكنه
 ليس بصرح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقام خبرا مقصدا عليه ولو قال زيد
 قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكان اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة
 في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ من تعريف
 الفاعل شرع فيها هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما ينسب اليه الشيء
 وفي العرب قاعدة كلية تتضمن ماتحتها من الجزئيات والمراد هنا ما ذكره الشارح
 بقوله اى ما ينسب اليه قبل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح
 واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى لان على احب بان الاولوية تحتمل ان
 تكون حارطة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره
 (اى ما ينسب اليه ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب
 الولي اولا (ان يلى الفعل) (المستداليه) اشير الى ان اللام في الفعل للمهادن الخارجى
 مثل جاءني رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعد من غير ان يتقدم عليه شيء آخر
 من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا فسر لى الولي لان معناه القرب يقال ولىه
 قربه يعنى به حقيقة كانهما على الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البديهة هنا حكيمه
 كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل
 المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تليل للجزئية
 (وبدل على ذلك) اى على كونه كالجزم منه عند العرب تلك اى لشدة (اسكان اللام في
 ضربت) اى في الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اوردته
 على سبيل التليل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تليل للاسكان (فما هو)
 ظرف للتوالى (بمعزلة كلمة واحدة) لانه لما وجد اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل
 الرباعى لانهما استقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستقلال
 وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالتال المذكور
 (فذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولي واللام تليل
 ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعد
 (الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا
 كالفاعل الخمسة او فروعا كالمحققات السبع (جاز ضرب غلامه) بالصعب على انه
 مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقديم مضاف
 مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد بقوله (لتقدم) تليل للجواز

به من هذا التليل (قوله)
 اظهر من فرعية الطلية
 لانه فرعية الطلية فتكيد
 انما هو بتوسط التعريف
 قبل او ليكون على
 وتيرة الاسباب بان
 يكون السبب عاما يخص
 بالشرط وليس قوله وما
 فيه علمية وهى مؤثرة لمحل
 سببها وما وصفت بالتأثير
 لاتحادها بالسبب فن
 قال جرى فيه على
 اصطلاح البعض او على
 سبيل التجوز لم يأت
 بهى يندبه وفيه تناقض
 من وجهين لان التليل
 بذلك صريح في التأثير
 فهو مع ادعاء الاتحاد
 يتناقضان جزما
 وكذا الاعتراف بان
 وصف الطلية بالتأثير
 ليس كونه ذات تأثير
 مع رد كونه على سبيل
 التجوز (قوله) حقيقة
 كبراهم او حكما اشارة
 الى دفع ما اوردته الشيخ
 الرضى من ان اشتراط
 الطلية في العجمة ليس
 بلازم بل الواجب ان لا
 يستعمل في كلام العرب
 اولا الامع الطلية وحاصله
 ان يقال اشتراط المصنف
 ذلك لنفسه بيان الواجب
 على ابلغ وجهه واكده على
 انه لو قال وشرطه ان لا
 يستعمل في كلام العرب
 اولا الامع الطلية كان
 قاصرا في تأدية المراد
 متوقفا بما كان كذلك
 منصرفا فيه اذ لا
 يتنبه الاولوية لكونه

ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زبد)
 لانه فاعل واسله اى يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التمييز لان التقديم يحتل
 ان يكون لفظا ورتبة او كليهما اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر)
 حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى
 على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانتبه عن اللزوم
 رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كما جاز عند سبق
 مرجحة لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زبد) منصوب لكونه
 مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد) لفظا ورتبة
 تمييزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار
 المذكور (غير جائز) لكونه محال للوضع ضمير الغائب وسبجي تفصيله قوله (خلافا)
 منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره
 خالف الجمهور خلافا لان الخالف هذان لالجمهور (وابن جنى) بسكون الياء
 وتشديد النون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جنى ونقل سيوبه ان جنى معرب
 كنى وليس الياء للنسبة (وسندها) اى دليلهما (في ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر)
 جزى ربه (وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى
 لانه الموافق للعرف من حواله الرجل المسى الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل
 فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا لتدل تقديره
 بدلا عنى وثابيا (عدى بن حاتم) جزء) منصوب بترفع الحافض اى بجزء
 وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او
 حقيقتها وجزاؤها القتل ههنا (الماويات) جمع عاوى وهو الصباح يقال عوى الكلب
 يعوى من باب رعى رعى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا نفع الا العواء
 ويروى العاديات جمع العادى بالمدال المهمة وهو المدو والاول ابقى بالمقام (وقد فعل)
 اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته
 فى حصول امر يكثر تصوره اياه ويرى ما يخيّل اليه حاصله فيمير عنه بلفظ الماضي (واجب عنه)
 اى عن سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (الضرورة) اى لضرورة وزن (الشمر) اذلو
 قبل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لا اختل الوزن ولو وقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل
 وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سمة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه
 (وبانه لان لم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل
 اعدوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى
 الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى ربه الجزاء) فحيث لا يكون
 فيه محذور ويكون الرب بمعنى صاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى اعراب)

في الاستعمال وما يلى
 من ان التميم الى الحقيق
 والحكمى جمع بين الحقيقة
 والمجاز مما لا يبنى ان
 يلتفت اليه (قوله)
 فانصرف نوع انما هو
 لانتفاء الشرط الثانى
 وهو اختيار المصنف
 لان العجبة الى آخره
 فيه نظر لان انصرف
 نوع لانتفاء الشرط الثانى
 بالاتفاق وان اراد ان
 وجوب انصرف نوع
 انما هو مختار المصنف
 وغيره يرا كنهه على
 ما صرح الهندي فردود
 كما سقت عليه وسيظهر لك
 ان التعليل بذلك شاهد
 عليه (قوله) هذا تفريع
 بالنظر الى الشرط الثانى
 فان قلت فى ذكر نتيجة
 الشرط الثانى وترك
 نتيجة الشرط الاول نظر
 وكان الاولى ان يقول
 فلجمام ونوح منصرف
 وشروا ابراهيم مجتمع فلنا
 لما صار اعتبار الشرط
 الثانى بعد ما تحقق العلية
 فى المعية تناسب
 تحرك التفريع بالنظر
 الى الاول والاقتصار
 على بيان ما يكون
 من الاعلام متنوعة وما
 لا يكون لان ذلك
 هو القصور بالمعرفة
 على التثنية (بحجول جم
 لايم الا بضميمة اذلا
 يسمى به مذكروا لا يخفى
 ما فيها من سوء الامتزاج
 فان قلت وما الدليل على
 كون نوح اعجيبا وبسان

شروع في ايمرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول
بعد ان كان جائزاً تأخيره فيه (الدال) اللام في اعراب للمهد الخارجي (على فاعلية
الفاعل والمفعولية المفعول) الباء في قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة
الوضعية لا غير (لفظاً) منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن
التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (فيهما) اى في الفاعل المتقدم ذكره
مرفوع (صريحاً) تمييز في قوله فنه الفاعل (او في ضمن الامثلة) معطوف على قوله
صريحاً لان في التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) لا صريحاً
لانه لم يذكر المفعول صريحاً (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما
لا بالوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع (اذ لم يسهل) مبنى للمفعول
وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يسهل والجار قوله حيث في قوله (على ما وضع)
متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم راجع الى الموصول (قرينة
دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشيء نائب لقوله ان يطلق لانه غير مبهود وان
الرفع مثلاً قرينة للفاعل بل المبهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يراد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي
حيث قال وكان يكفي اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا اعراب من القرائن
الاهم الا ان يقال اعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو
سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقق مقام اللبس لو قال والواضح ان قول اذا خيف
اللبس يكفي لما عرفت قوله (اذا القرينة شاملة له) تمثيل لكون الاعراب مستغنى عنه
لا لعدم الورد وكما هو المتبادر (وهي) اى القرينة (اما اللفظية) اى تكون معروفة باللفظ
وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كناء التانيث (نحو ضربت موسى جلي او معنوية)
يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى
عليه السلام و(نحو كل الكتمري يجي) لان احدهما مناصح للفاعل (او كان) معطوف
على الشرط (الفاعل) (مضمر متصلاً) (بافعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل
البعض (كضربت زيدا او مستكن كريد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسماً ظاهراً
كضربت زيدا او مضمرًا منفصلاً مثل ماضرت الاياك او متصلاً كضربتك
والباء في قوله (شرط) متعلق بالجزء المقدّر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول
بشرط (ان يكون المفعول متأخراً عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال
وما ذكره بشكل بمن قولنا زيد ضربت واللاثم في قوله (لثلا) متعلق بالشرط (ينتقض)
اى ما ذكره المصنف (مثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل
ظاهراً كان او مضمرًا منفصلاً مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى
الظاهر وكونه نادراً لم يلتفت اليه المصنف (او وقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل)
معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثاني لقربه (بعد الا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء
الماضية والفرق الحالية
قلت قالوا ان الدليل
في المعجزة النقل واجام
اهل الفقه على انه اعجبى
(قوله) وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر قبل
في القاموس للفقهاء
بين بردعة وكنبه وايا
ما كان فليس اعتبار
المعجزة فيه قطعياً لا احتمال
اعتبار التأييد واذا لم
يلتفت سيويه واكثر
الناة بحريك الاوسط
ولم يروا بدا من الزيادة
على الثلاثة لان المكاتب اوج
عليه السلام متصرف
مذاق غاية البعد والصليل
بالصرف لك باطل
لان انصرافه ليس
مقطوعاً بل الداهبون الى
انه لا تأثير لترك الاوسط
في المعجزة قالوا بانصرافه
والداهبون الى خلافة
قالوا بخلافة ولدا الشيخ
الرضي قال المثال البري
من احتمال التأييد لك
لانه اسم ابن نوح
عليه السلام (قوله) وانما
اخص الطريق بالشرط
التاني الى آخره قيل فيه
ان منع صرف شتر ايضا
خلافة في ذكر شتر
ايضا التنيه على ما هو الحق
عنده فالتخصيص ليس
بمجرد التنيه على انصراف
نوح بل التنيه على امتناع
نحو شتر ايضا وبهذا ظهر
ضعف قوله ولهذا تقدم
الى آخره ثم قيل ولا يخفى
عليك ان منع صرف

والياء في قوله (بشرط) كالياء السابقة (توسطها) اى كذا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير) يعنى في صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وقائده وهذا القيد سيجى قريبا (نحو ضرب مازيد عمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله استنى او كان او وقع او بعد معناه او اما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلا صالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل المفعول في جميع هذه الصور) الاربعة والجارى في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل فتدبره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول (والقربة) الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية (فلتتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم قينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والا لثانى لجواز تأخيرها ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة كون الفاعل ضيما متصلا فلا منافاة الاتصال لانفصال المصدر مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وانتاع وقوع كلة اخرى بين اجزاء كلة (واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير فلا يتقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل في المفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الاعمر) يعنى في صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضارية زيد في عمرو) لان الاصل في انحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملا بسامع (جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر) يعنى ان انحصار في الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد مضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو ولزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو في زيد) وضارية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد مضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد مضاربا لغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه (فلما انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تفسير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لتلايقب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لوقدم المفعول على الفاعل) في الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الايقال) في مثاله (ما ضرب الاعمر ازيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المشين فقال (قال الظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضارية زيد في عمرو)

نوح سبو من صاحب الفصل فالاول لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة سبى فيه البعض واما كلامه فيشمر بان المسئلة خلافية وهو يترجح مذهبنا ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره الاعتقاد من عدم الترخى لا يترشح على الشرط الاول لا تحقيق بيانه لم حجة الخلائق انما يظهر في نحو شتر ونوح يستحق التقديم على شتر و ابراهيم لاصالة الانصراف ولا يجوز تأخيرها فيها كغيره سبق مثل ذلك غير سبى فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه اولى وقد اخطن بحقيقة الحال خبرا واما ان منع نوح سبو من العلامة باطل لان مختاره ايضا انصرافه الا انه لا اعتبره كنهه استند منع صرفه الى قوم فان اداد ان هذا سبو منه فنسوق اذ لا دليل عليه سوى ما ذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع نحو لو ط غير منصرف في شئ من الكلام وهذا ليس قطعا فيه والتفصيل على وجه يتبين الحق ان سبويه واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تأثره في الهمزة بل كل مذكر سبى بثلاثة احرف من غير حرف تأنيث محروفا انجما كان لو حركيا

يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا انحصر) اي المحصورة (انما هو في ايلي الا)
 - واه قدم او اخر (فلا يتقلب الحصر المطلوب) يعني لا يتغير المعنى الاول لان تغييره
 انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وهما تقدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل)
 لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلقظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك
 من قوله فلا يتقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم
 المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها) لان
 الصفة المقصورة على عمر وهي الضرب المستند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل
 لتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اي
 انحصار ضاربة زيد في عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اي معنى ما ضرب الا عمرا
 زيد هكذا نحو (ما ضرب احدا احدا لا عمر ازيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء
 شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند اكثر من لضعف الاداة اذا الاصل
 فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان لا على وجه البديل ولا على غيره (فيفيد هذا
 المعنى الغير الظاهر) انحصار صفة كل منهما) اي من الفاعل والمفعول (في الآخر)
 يعني يبيد انحصار ضاربة الفاعل في المفعول ومضروبة المفعول في الفاعل (وهو)
 اي هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يبيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بضم
 واجب الحذف سماعا مثل سبقوا المعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال
 (خلافا المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال
 وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربة هذا
 مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود
 (واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء
 الاخير) كما ان الحصر في الاقيا يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة او حكما
 فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا (فلو اخر الفاعل انقلب
 المعنى) كما انقلب في الاحال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التمييز الا على
 الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان
 الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم
 وجوز التأخير شرع في بيان الاحوال التي توجب تأخير عنه بعد الاصل المذكور
 فقال (واذا اتصل به) (اي بالفاعل) (ضمير مفعول) يعني ضمير يرجع الى المفعول
 (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) على على الشرط وهو قوله
 واذا اتصل (اي الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما)
 اي بين المفعول والفاعل (في صورتى التقديم والتأخير) اي صورة تقديم المفعول
 وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمر الا زيد) بتقديم المفعول

الا ان يكون على وزن
 القمل او يتر المدل فيه
 وذلك لان التأنيث اقوى
 من العجمة فانه علامة
 مقدرة تظهر في بعض
 التصرفات وهو التصغير
 بخلاف العجمة فيعتبر
 فيه ما لا يتغير فيها ويحكم
 بجواز صرف التأنيث منه
 تارة وامتناعه اخرى
 وبعضهم يقولون بتأنيده
 مطلقا ويترنون مقدمة
 القائلة ان التأنيث اقوى
 بان المدل المدبر
 اضيف للعل لانها امر
 تصدري يقول هل
 منع الصرف ولذلك جاء
 بماء مصر واما اذا انجز
 في نحو سحر وباب عمر
 فاعتباره في العجمة اولي
 وبعد ذلك يمترون
 بوجوب انصرف نوح
 ولا يجوزون اعتباره
 كهند ولا كان هذا
 ظاهرا في كونه تمكنا
 باطلاع ظهور ان الاول
 غير شديد مدل
 صاحب الكشف عن
 كلام القولين وسوى الامر
 بين التأنيث والعجمة
 حركة وسكونا وهذا
 ما يقتضيه التحقيق ويسند
 عليه النظر الدقيق ولما
 كان المصنف تابعا لذلك
 البعض قال في الايضاح
 خالفهم الزمخشري لثبته
 وهو انهم متفقون على
 جواز صرف نحو وعد
 وعند ومتفقون على
 وجوب منع الصرف
 في ما وجور فلو

وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وقائدة هذا القيد) اى قيد التوسط بينهما (مثل ما صرفت) اى القى عرقته (آخا) انصاذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرقته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او متناه (و) (وقع الفاعل بعد) (مناها) (اى معنى الانحوا نجا ضرب عمر ازيد) وقائدة هذا القيد مثل ما صرفت آخا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة الادنى ملازمة والياء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضمير امتصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضرب به الاانا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا وجزاء لقوله واتصل مفعوله ببنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (واما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به ببنى فى الصورة الاولى وقوله (فلان) خبر المبتدأ محذوف وجواب لا ما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مروجوه ولكن ببنى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (مناها) ببنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلان لا ينفك الحصر المطلوب) سبق تفسيره آخا فان مضرورية ما قبل المحصورة فيما بعدها والاضارية محتملة فلوقدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) ببنى فى الصورة الاخيرة (فلانما) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المناقة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) بقوله (بینه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به معنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) ببنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرما اراد ان يبين احوال مامله ذكرها وحذف جازئا وواجبا منها بقيد التقليلية مع

كانت الصيغة لا اثر لها فى الساكن الاوسط لكان حكم ما وجوب حكمها فى منع الصرف وجوازه ثبت ان نحو هند كنوح قال وهو قوى جدا بالنظر الى المعنى الا انه يسمع منع صرف نحو نوح فوجب اخذ قيد فى الصيغة وهو ان يشترط فى اعتبارها الزيادة والحركة على القول الصحيح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند واجاب عن ما وجوب ما اوردته الشارح فى الجواب قد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب الصرف متحرك الاوسط من الصيغة ايضا ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لا صح ذلك منهم فتعين ان الاعتبار بين بيان ككفى الميزان والجواب غلط لان السبغ اذا اعتبر شرط التحقق آخر لازم ان لا يتحقق بدونه لضرورة ان الشرط لا يتحقق بدون الشرط والى ما لم يثبت فى نفسه لا يتصور ثبوته فى شيء آخر فالصواب ان خصوص الحركة والسكون خارجان عن مفهوم الصيغة والسبب انما هى الصيغة وان اشتراط الحركة فى الزيادة انما يلىق لقوية احد البين وقد عرفت ايضا ان ما فى به الشارح من التعليل

ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره (وقد) للتقليل (محذف)
 مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للمعد
 الحارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لاعتق
 كقوله تعالى اقم الصلاة لئلا تكفرك عن الله (قرينة) (دالة) صفة كاشفة
 لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه
 لا يحذف شيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً او واجباً
 (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل
 على هذا قوله (اى حذفاً جائزاً) وقوله (في) ظرف جواز يعنى متعلقه (مثل)
 (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي
 (اى فيما كان جواباً لسؤال محقق) هذا تفسير لثقل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق
 بالقول الذى هو في قولك ومن موصولة (قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية
 مبتدأ (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل نصب
 مقول قال (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام استفهامية (عن) يقوم به القيام) اذا
 كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا وجوباً (فيجوز) لان المضارع
 انبث اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاعل كما مثل قوله تعالى ومن اذ فينتقم الله
 منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء
 الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكي والباقي قوله (محذف) متعلق بقوله ان
 تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون
 الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطابقة
 الجواب السؤال اولى وايضاً فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والا هم تقديم المسؤل
 ضمه لا اولى ان يقدّر زيد قام لا موقدر كذلك لطابق الجواب السؤال سورة ولا
 يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام بغير
 التقوى بترك الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان
 الخبر حيث فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله ومحذف فعله يوجب (حذف)
 احد (جزئياً) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بما طفق واحد
 والعامل ههنا ان والمعطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل
 تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئياً (والتقليل في الحذف اولى) لان
 الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو في قوله (و) (كدا) للمصنف
 حيث اعطف مثال على مثال لان الحذف هناك قرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا
 قرينة كونه جواباً لسؤال مقدر وليست من اليقينة يدل عليه قوله (محذف الفعل)

بقوة الثابت وضمت
 العجة ليس يصح لان
 هذا دليل من لا يعتبر
 تحريك الاو مد في العجة
 ويعتبره في التأنيث وقد
 انما المصنف في الايضاح
 ولعله اخذ ذلك من
 كلام الرضى فادعى كونه
 مبتدأ بتأييد قول اكثر
 النحاة فانه لم يرض بما
 اختاره المصنف ولا بما
 ذهب اليه صاحب
 الكشاف (قوله) ممتعة
 عن الصرف الاسند
 او رد على المحرر حيث
 وعبر (قوله) ويؤيد
 ما يقال قيل بمحمل ان
 يكون من قلة ما قيل وان
 يكون من كلام الشارح
 ثم قيل الاولى والعرب
 اسما قبل اولاده وكلاهما
 ليس كما ينبغي اما الاول
 فلان المأخذ كلام الهندي
 وهو هكذا او قيل ان هوذا
 كنوح لان سببه بقرنه
 معه ومنهم من يقول
 ان العرب من ولد اسمايل
 الى آخره على ان العارف
 باساليب الكلام لا يجوز
 كونه من قلة القول جدا
 اذ لم يقع فيه ما يفسر
 بالاختلاف حتى يكون
 ذكر المؤيد من جملة مع
 ان المناسب حيث ان يقول
 ويده بما يقال والثاني
 ان القائل يكون العرب
 من ولد اسمايل لا يقول
 بان اسمايل منهم ولا
 يريد اختصاصهم باولاده
 ايضا بل يقول اولهم ولده
 يعنى من كان قبل ذلك

جوازا) اى حذف جازرا (فيا كان جواب السؤال مقدر) كما يحذف حذف جازرا فجا كان
جواب السؤال محقق والجاء في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجاء
في قوله (في مرتبة) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى في قوله الكائن في مرتبة بالتخفيف
على وزن محمدة مصدر من رثى رثى رعى وتشديد الياء خطأ بالفارسية برمرده
ستایش کردن (يزيد بن نهشل) رثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان للشهيد ابنان
ضرار ويزيد فأتى يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ايك) على وزن ليرم وقوله على
في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حمل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء
او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع)
(اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو)
اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل
الرافع له من يبكي يبكي والباء في قوله (من يبكيه) اى يبكي عليه اى على يزيد فاجيب
بقوله ضارع اى يبكي ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليك
يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (عما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل
يبكي المذکور لا المقدور واللام في قوله (لخصومة) متعلق بضرارع) وان لم يسمد على
شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف
الاستفهام مع كونه شرطاً عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه راحة
من الفعل لكونه معمولاً ضمياً (اى يبكيه من يذل ويمعز) من باب ضرب (عن
مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع والى اعتداده
على الموصول المقدور والى حذف المضاف في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها
اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البديل واللام
في قوله (لانه) تلميل لكون البكاء مخصوصاً بالناجز والذليل لان الجواب عن سؤال
يشمر بالخصوم (كان ظهيرا) فيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للمعجزة) جمع عاجز
كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر اليت) اورده
لاتعام مدحه لان الممدوح بهذا اليت مدح بالوصفين الحمودين عند الناس الشجاعة
والسخاء لان المصراع الاول اقاد كونه شجاعاً والثانى سخياً (والتحطيط) عطف على
قوله ضارع (عما تطيح الطوامح) (والتحطيط) بالحاء المعجمة (السائل من غير وسيلة)
اى الذى يأتيك المعروف من غير سبب قال اختبطى فلان اذا خدمت شيئا بلا وسيلة
من خبطت الشجر اذا ضربتها بالصا ليقط ورقها (والاطاحة الاحلاك) قال
اطاحه اهلكه (والطوامح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) يحذف الزوائد مثل
اعشب فهو عاشب واضع فهو واضع من طاح يطوح مثل قال يقوم وقيل طاح يطيح وهو

فليس يبرى لان من
عندهم ليس منهم فان
هذا هو البطان هذا
ولا يفتى انه كان الانسب
ان لا يترضى لبيان هذا
الاختلاف وتأيد البعض
لان هو داخل كلا الوجهين
في كلا القولين واجب
الانصراف ثم يسم البيان
على مذهب صاحب
الكشاف لكن اعلم
على الثالث احداً ولا
يساعدان على البناء عليه
الا يرى ان معنى ذلك
وجوب الانصراف
في هذه الاماكن وما يوح
ولو لم يكن كذلك عنده
كما عرفت (قوله وهو
قام مقام سبب الانسب
القائم اورده هذا التركيب
فانه قد علم فيما مر (قوله
اى شرط قيامه مقام
سبب) وانما عدل من
اعتباراً المرجع التامير
لفظ اوران كل واحد منها
يشترط في وصف التامير
فيه لا يتم المقصود اعمى
استماع الاسم بهذه الجمعية
من غير الفهم سبب آخر
لوجوب ان يكون المرجع
ذلك ولا يبدله لسبق
الضارع قيامه مقام
سبب ومن لم يتقن
لذلك اعترض بان الاظهر
شرط تأثيره وما ذكره
يبعد عن الفهم (قوله
وهى الصيغة التى كان اولها
الى آخره قبل ولم يقل وهى
ما اشار اليه بالتاليين على
وزن مفاعل ومفاعيل
ليخرج منه بظاهره

واوى حال كون الطوائف جمع مطيعة واقما (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيعة على مطيعات (كلواضع جمع ملحقة) وهو الفعل من الابل (وما يتعلق قوله) (مختلط) وتعلقه بيبكيه المقدر بما يابأسليفة الشراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها المعجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المملكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) في قوله عما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كايبيك ضارع (من يسأل بشيء وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله (المملكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنائع وغيرها من كونه سبيلا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قاله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بشئ وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للطلب (الفعل الراجع للفاعل لقريئة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفوا اجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سبأى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احدا من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكرىكى از كافران بناء طلدا از توبى بناء ده تويرا كما كه يشودوى كلام اقدزا (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الراجع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكون فيه ابهام والفرض منه اى من الابهام والاثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تشوف اذا سمعت المبهم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والاذا المنساق بمدا الطلب اعز من المنساق بالاتباع وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسر اتوكيده ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) فتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكون فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتاج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسبان اما مفسدا وغير مفسدا لا اول مثل قوله * ولا فضل فيها للشجاعة والتدى * وصبر التنى لولا لقاء مشوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنى عن علم ما فى غمدى * وان لم يكن الزائد معينا فانه يكون تطويلا كقول الشاعر * وقد فرت الاديم لراشية والنق قولها كنباو ميتا وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام لم يشو له من الحذف بل نشأ فيه من معناه القوي والاصطلاحي (فانه) اى الحال والثان

جفافه وجواهره وكنى
يرد عليه محاربي ليني
ان يقيد الحرفان بان يكون
اولها مكسورا تحقيقا
او تقدرا ثم قيل وكأنه
لم يخش من دخول نحو
محاربي فى التعريف لانه
لا يلزم من دخوله الامنع
صرفه وهو غير منصرف
لانه لالف التأنيث وفيه
ان المراد تعبير الصيغة
ونميتها على وجه تميز
عمادها وهذا لا يحصل
بذلك والالفاظ اقامة المثال
مقام المعرف على انها
مثالان للصيغة والوزن
والامتنان فيه بين مساجد
وجفاف حق يتوهم
عدم الشمول ومحاربي
بزيادة هذا القيد لا يخرج
من التعريف لكون
ما بعد الالف مكسورا
تحقيقا عند البعض وتقدرا
عند الآخرين كما صرح
به الجوهري وغيره
فاستباح محاربي ليس
لالف التأنيث بل لكونه
على صيغة منتهى الجموع
كفسر بعض العرب
قد يحذف الياء الثانية
منه المقلبة الياء الف
التأنيث مع اتفاهم فى كونه
غير منصرف (قوله)
ولهذا سميت صيغة
منتهى الجموع من اضافته
المصدر الى الفاعل واللام
لعمد اذ المعنى صيغة يتسمى
بها جمع التكثير بمعنى ان
تلك الصيغة من حيث انها
هى غير قابلة للتكثير لان
هذا الجمع منتهى جموع

(يجوز الجمع بينه) أي المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانهما كانا ابهاما في المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاء الجمع بينهما واما كان الابهام في المفرد (كقولك جاءني رجل أي زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بني آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق أي فردا ريد منه فاحتجج الى بيان ماهو المراد منه فقيل أي زيد أو في الجملة مثل قطع رزقه أي مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته أو بمساغرة وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال أي مات أو انتقل (فتقدير الآية وان استجارك احدا من المشركين استجارك فاحد فيها) أي في الآية صرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهي كلة الشرط وعلى التعيين وهي استجارك الثاني (وجوبا) أي حذفوا جبا (وهو) أي الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثاني) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) أي حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) في اداء مؤداه (معنى عنه) لافادته ما فاداه حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثاني قوله (ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من في قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وهنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ولابد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (ان يكون احد صرفوا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعني لو جعل احد صرفوا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعني ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بدله من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع في ان يبين انهما محذوران مما بقرينة ايضا فقال (وقد محذوران) (أي الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كسابق أو الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (مما) حال مؤكدة لان المية استفيدت من صيغة التثنية فأكد ما به يعني بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم التصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منصوبا على الظرفية نحو جئنا وما قيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا وأشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون فاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل

مفردة كما هو حق قبل ان المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله) كما يجمع ايا من معنى كما يجوز ان يجمع هذا على ذلك وان لم يكن قياسا مطردا فاقيل من ان الاولى كما جمع ليس كما ينبغي لان ايا من ليس ثابتا السماع وان كان الصوابات كذلك (قوله) والمراد بها ثمة الثابت قبل فيه لطافة ثم قيل وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق أي لا يكون معناه لو تاه لان المراد ان لا يكون معناه حال الوقف ولا ان يكون معناه تاه حال الوصل ولا يحتمل ان يراد بالجرور اللفظي الرجوع فلا يتصور فيه اللفظ المتعبر بصحة ايرادها من لفظ الهماء والراجع اليها ثم ان اطلاق السلب لا يتصور لزوم المحذور كيف ولو جاز ذلك لما احتجج الى التبيد كذلك (قوله) جمع فارغة لافاده لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على نواعل قال قدس سره في الحاشية الفارسي الخادق وقال للبل والحمار فارغة بين الفروحة ولا يقال للفرس فارغة بل جواد وهكذا في الصحاح وقيل الانسب بجملة جمع فارغة على ما في القاموس ان الفارغة الجارية للبيعة او الامنة

اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد
فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سدد شئ
مسه والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه
(جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام
زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة
لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية بقدر بعد نعم جملة فعلية
كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدّر بعدها جملة اسمية كما قال
ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق
ان نعم حرف تصديق لما سبقها تقوم مقامها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا
الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جاز) والجار فى قول
(بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو
قوله (ما) اى شئ او النشئ الذى (يؤدى مؤداة) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى
مقام المحذوف (كالمفسر) بالفسر لان المفسر يقوم مقام مؤداة ويؤدى مؤداة ويبنى
عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كاسبق والفاء فى قوله (فلزم) قرين لقوله لعدم
قيام ما يؤدى الخ يبنى حتى يلزم (فى الكلام) يبنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك)
بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كما قال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع لم
لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كالتزم فى الآية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال اى نعم زيد قائم) لئلا كذا الاسناد فيصالح جوابا للسائل المتعدد واللام فى قوله
(ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابعا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله
اقام زيد ومطابقه الجواب السؤال امرهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة
فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لانا فى صدد حذف
الفعل والفاعل معالافى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب
حذف المبتدأ والخبر لامن حذف الفعل والفاعل تأمل اوردا للتازع فى بحث المرفوعات
وان كان يجزى فى التصوبات والمجرورات ايضا لان التازع فى المرفوعات اكثر منه
فى التصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متمد ولازم
والتصوب مخصوص بالتمدى والمجور باللازم فكان الانسب ان يورد التازع فى
المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم
واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التازع واراد المسبب وهو القصد والارادة
لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التازع كما فى قوله تعالى
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام
وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

او الشديدة الا كل ولا
يغنى اتم من قبيل التحكم
(قوله) وانما اشترط كونها
بغير طاء قبل وهما نكتة
جدلة بحذف ان فيه عليها
وهواته قال المصنف هنا
بغير هاء اى بلا هاء وفى
وزن الفعل غير قابل للتاء
فرقا بين الجمع ووزن الفعل
فى ذلك لان يعمل منصرف
مع خلوه عن التاء ليجزى
بصلة وجواب فى جمع
جواب بمعنى لفظة الرجل
غير منصرف مع مجزى
جواربة وانت خير
بان هذا الفرق لا يلقى
ذكره فضلا عن كونه
نكتة كيف وقوله بلا هاء لا
يصح ان يراد به الاعداد
بالعمل سواء كان اللفظ
قابلا لها ام لا بخلاف غير
قابل لئلا فانه صريح فى
وجوب صرف يصل
لجزم بصلة وهذا
هو المقصود اول وآخره
وبيان المقصود باللفظ
صرح لا يبعد نكتة
(قوله) ليدخل فى قوة
الجمعية فتورد بمشابهتهما
لفظا ومعنى ولذا كان
اجراؤه اجزاها جرد
(قوله) ولا حاجة الى اخراج
نحو مدامنى قبل فيه
تبريى لمن قال يبنى
ان يشيد الجمع بغير
ياء النسبة ايضا ليخرج
نحو مدامنى ولمن اجاب
بان المراد بالهاء حرف
يكون للفرق بين الجنس
والواحد نحو ودى وروم
ونحو نعمة فاشار بقوله

جزاءه ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص اي اذا
لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبه ولكن ينبغي ان يختص العاملان بغير
المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذا ابصر
في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا) كاسم
الفاعل (نحو زيد معطو مكرم عمر او) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه)
واسم المفعول نحو زيد منصور ومنفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشي
وهاشي اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال (اذا تنازع الفعلان ولم يقال العاملان
مع انه يجري فيهما ايضا) (لاصالته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
وقياسه عليه والاكتفاء والقياس كثير في صرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل افعال (مع
ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين) مثل ضربت واخنت واكرمت زيدا وزيد
كريم وشريف وظرف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو
الانسان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) اي
اسما ظاهرا (لان الظاهر صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على
المفعولية للتنازع وبيان لمحله اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يبنى اذا كان تنازعهما
فيه (واقما) (بعدها) لان بعدهما ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه
لا يجري الاقيا وقع (اي بعد الفعلين اذا تقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا
ضربت واكرمت او ضميرا نحو ابلا ضربت واكرمت (او التوسط بينهما) كذلك
(معمول للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما حاجة
اليه لانه قد يتنازعان فيها هو قبله اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت
وبكفت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثاني) اي اذا الاول يستحق لان
يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده
لا يمكن ان يازع ويعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده
(فلا يكون فيه) اي في المتقدم او التوسط للفعل الثاني (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى
تنازعهما) اي الفعلين (فيه) انهما محض المعنى يتوجهان اليه (اي الى الاسم الظاهر
التنازع فيه قوله) (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اي الاسم الظاهر
(مع وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين) (معمولا) خبر ان يكون واللام
في (الكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البديل) لانهما جيمعا لان
المفعول الواحد لا يكون معمولا للعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل
والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب
المعمول جهة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البديل (فتح) اي حين كون معنى
التنازع هذين الامرين (لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل

ولا حاجة الى انه لا شبهة
جى ولا الجواب وليس
بذلك واقعا علم بالصواب
فان فرازة ومداش
جميعهما خرحا من صيغة
منتهى الجموع لعدم صدق
بغيرهما عليهما المقصود
بالشرط اخراج فرازن
ومداش ليهما من الحكم
فانه اذا ثبت ما دخل عليه
بهاء النسبة او تاء التأنيث
حكم يجري على
حرف النسبة والتأنيث
لشدة الاقتراح
وصبروتها كلمة واحدة
كما علم سابقا ومداش
جمع في الحال وفي الاصل
ولو اعتبر جمية لكان
مداشي غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر
في بهاء النسبة اعراب ابتدائي
ولا يخفى ان هذا باطل
من وجوه اما اولها
فلان التعريف المذكور
في الفرح ليس من
كلام المصنف والشارح
لم يرد به تفسير منتهى
الجموع مطلقا بل القام
مقام سببين الحاصل بعد
اشتراط انتفاء الهاء بدليل
قوله لهما جعل من ان صيغة
منتهى الجموع على ضربين
فكيف يصح القول
بان المقصود بالشرط
اخراج طرازن ومداش
فيهما من الحكم واما ما
فخرج جان من الصيغة وان
لم يذكر هذا القيد ولما
قائيا فلان تسمي حكم
هذا القيد اليها جيمعا
لا يمكن الابان براد بالهاء

ما لفرق بين الواحد
والجنس وهذا مع ما فيه
من التكلف ليس بمستقيم
لعدم اجتماعه مع محاكاة
قدس سره من القيد
المحتاج اليه في الهاء وثالثها
ان فرازة اما جمع فرزين
او فرزان كما قاله الشارح
ولا يخفى ان شيئا منهما
لا يجمع على مساجد فلا
يصح اعتباره مجردا
عن التاء (قوله) واما فرازة
للاستيناف ونحوه
الفصل بزم ان مساجد
ومصاييح عدلان له
فصل التعدد كما قال اما
مساجد ومصاييح فغير
منصرف واما فرازة
فمنصرف ناش من الفعول
من كاف الخ (قوله)
فمنصرف لم يقل فمنصرفة
اذ المراد اللفظ فانه علم
والتنوين لما شاكله مسياه
هكذا قال الهندي وقيل
فيه بذلك هل قاعدة
استعمال اللفظ اذا اريد به
معناه لان المقصود
احضاره في حفظ حكمه
مستعملا في معناه فلا يكون
في احضاره اختلافا ثم
قيل ومنهم من فقل وقال
انه ان لا تنون فرازة هذا
ولا يخفى ما فيه (قوله) هذا
جواب عن سؤال مقدر
قيل شاع هذا البيان
في التصريح حتى انه صار
بمحا عليه وانما يحسن
تقدير السؤال لو كان ناشيا
عما سبق وليس كذلك
فالاولى انه لم يدل من
قال بخلاف ذلك

الاول او الفعل الثاني (لان) الضمير المتصل الواقع بعدها (مرفوعا كان منصوبا
(يكون متصلا بالفعل الثاني) لا غير (وهو) اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه
مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا بالفعل الاول كالا يخفى)
لان المتصل يجب اتصاله به اما هو كجزءه ولا يتصل به امل آخر لما سبق ولان
المتصل به امل لا يمكن ان يتصل به امل آخر (واما الضمير المتصل الواقع بعدها)
اي بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضربو) ما (اكرم الا انا فقيه) الفاء جواب
والضمير المحرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لا يمكن قطعه) اي قطع التنازع
بمعنى اجزائه والتنازع من باب تفاعل فليأمل (بما هو طريق القطع عندهم)
اي التبعة (وهو) اي طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاء (في)
الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه
ولعدم الفصل بين السامع والممسول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على
ما سبق وقوله (وفي) الفعل (الثاني) معطوف على قوله في الاول باعادة
الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم
اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سبق ايضار قوله (لانه) لتبليغ
لقوله لا يمكن قطعه الخ (لا يمكن اضماره) اي الضمير المتصل حال كونه مصاحبا (مع)
الالانه حرف لا يصح اضماره لان الاخبار مخصوص بالاسم فقط (ولا يمكن اضماره
ايضار بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه) اي الاخبار بدون الا (يخفى الفعل عن
الفاعل) اي الفعل الاول عند البصرية والفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اي
مقصود التكامل وقرضه (انبأه) اي انبأ الفعل الاول او الثاني (له) اي للضمير
المتصل الذي هو الفاعل بطريق المحصر والاضمار بدون الاناف له (ومراد المصنف
بالتنازع هنا) اي في هذا الباب (ما) اي تنازع (يكون طريق قطعه) اي طريق
اجرائه (اضمار الفاعل) في الفعل الاول والثاني (فلهذا) اي لكون مراد المصنف
به هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خمس) اي التنازع (بالاسم الظاهر)
حيث قال اسماء الظاهر قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التي هي مذهب الكسائي
والفراء وغيرهما (التنازع الواقع في الضمير المتصل) ان كان مرفوعا الفاء (في) فعل
جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لفعول المحصر لان حذف
الفاعل لا يجوز الا عنده (ومذهب الكسائي يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور
سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بانه (في عملان) اي العملان (مع) اي حال كونهما
مصاحين في العمل يعني يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الراجعين على ما سبق
(واما على مذهب غيرهما) اي غير الكسائي والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاخبار) فقط (وهو) اي الاخبار (متبع لما صرفت) آخا وانما قلنا في الموضعين

ان كان مرفوعا فقيده بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما
ضرب وما اكرم الايالك جازان يجري فيه النزاع بالحذف لانك ان عملت الفعل
الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استقي عنه وكذا ان
عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند
الكسائي (فقد يكون) الفاء تفصيلا ان كان الجزاء محذوفا كاسبق او ما باني وجزائية
ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان
قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ (اي تنازع
الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الذي هو عليه قوله واذا تنازع
مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الآية كاسبق والجار في قوله (في الفاعلية) مع
متعلقة خبر يكون وانما قال في الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل في الفاعل مع
انه احصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل ما لم يسم فاعله والجار في قوله
(بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اي الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر)
الواقع بعدها مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اي لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اي
الفاعلان (متفقين في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل
متروك اي اقتضاء الفعلين ايها (مثل ضربتي واكرمت زيد) وزيد شريف وظريف
ابوه (و) (فقد يكون تناذعهما) اي الفعلين (في المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله
وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في المفعولية ولم يقل في المفعول
ليكون اعم بما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كاهو مفعول
بالواسطة وقد مر تعلق الياء في قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر)
المتنازع فيه (مفعولا له) اي لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اي الفعلان (متفقين
في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اي في
اقتضاءهما ايها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معطو ومكرم بكر (و) (قد
يكون تناذعهما) (في الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اي كون التنازع فيهما جمعا
(يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تناذعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم
واحد منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدها بلن يقتضى احدهما ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما
اي من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع
ايضا بعدها بلن يقع بعدها اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر
مفعولا لكل منهما (فيكونان) اي الفعلان (متفقين في ذلك الاقتضاء) اي اقتضاء
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضربت واكرمت زيدا
وليس هذا) اي هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

في ثاموس خضا جراسم
الضيم معرفة لا ينصرف
لانه اسم لواحد على
هيئة الجمع وانه لثنيه على
هذا الوزن لا يكون غير
منصرف الا لجمعية ويلغو
فيه سائر الاسباب ولذا
جعل هذا اللفظ غير
منصرف الجمعية الاصلية
ولم يستد بالتأنيث والعلية
ولا يخفى ان ورود
خضا جر على ما سبق
وكونه ناشئا من ظاهر قال
في الفرح وجهه ووروده
اسم للضيم مفرد فكيف
امتنع من الصرف وهو
مفرد ولا يجوز ان يقال
لانه سبعة انتهى المجموع لان
ذلك شرط الجمع المانع
ولا يؤخذ الصرط على
افراده سيما فلا بد من
تحقق الجمعية التي هي سبب
والصرط جميعا وقال
في الايضاح شارحا لقوله
وحضا جر في التقدير جمع
يرد اعتراضا على قوله
وان يكون جماليا ليس على
موازنة واحد من وجهين
فاجاب فيهما بجواب واحد
هذا لظهور سداد ما في
به من الوجهين كان مني
ليل شرح الكلام بما لا
يرتبه صاحبه قوله
يطلق على الواحد
والكثير قبل هذا يوم
والواحد تانيان وليس
ان بين اطلاقه على الكثير
كذلك فان اطلاقه
على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على

لان القسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحداً آخر حتى يكون قسماً ثانياً بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسماً آخر وفي قوله ليس هذا قسماً ثانياً الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان ومختلفان والمتفقان ثلاثة ضربان يتفقا في الفاعلية وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في الفاعلية والمفعولية معا يلزم وجهه بالتأمل في عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانياً الوجهين (ان مقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابساً (بني) اى يعين الاول لا يشبهه بغيره بغير ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً ويقتضى احدهما ان يكون فاعله والآخر مفعولاً له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولاشك في اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (في هذه الصورة) المذكورة آفليس علياً ان لبيدها (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لا غير (المقابل) لا قسمين (الاولين) لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثانى في المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اى في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء كما هرقت فيكون مقابلاً لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة هنا على مقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة متمسكاً من بين الصور قوله (بني) الخ تفسير لما لك المعنى (فذلك يكون تنازع الفعلين) واقفاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشيران الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه ولم يخل المعنى وهنا كذلك تقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع مله ابراهيم خيفاً حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم خيفاً (في الاقتضاء) متعاقب قوله مختلفين ونبة ايضا على ثلاثة اشياء حاله مختلفين وذو الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عاملاً معنواً مستتباً من فحوى الكلام على ما يحكى (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة والقسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك (لا يتصور) اى لا يتصلق ولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشيء في العقل في وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الا وقت يكون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) بغير الواقع بعدها (واحداً) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذا يمكن ان يحمل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم

سئل البذل ويوم
ان المناقاة الجمعية املاقة
على الواحد دون الكثير
مع ان الاطلاق على الكثير
ايضا ينافيها فالاولى
ترك الكثير ولا يخفى
ان مراد الشارح قدس
سره تفسير علم الجنس
وايضاحه فلا يصح
الاكتفاء بالواحد وامرأ
لها عن العجائب
الاوهم قد يدر (قوله)
للجمعية الحالية بل
للجمعية الاسمية على
ما يوجه به من ان قوله
لانه متقول عن الجمع
والعلمية وان كانت منافية
للجمعية كالمناقاة الوصفية
لكنه لا مانع من منع
اعتبارها في حال العلمية
لان المتع اعتبار
التضاد بين حكم واحد
لا اعتبار ضد مع وجود
هكذا قيل والاحسن انه
اراد بيان المراد بقوله لانه
متقول عن الجمع فان
هذا المعنى حاصل في ضمن
ذلك العبارة لا محالة وما
ذكر في الجمعية العلمية
فاصر في الافادة
بل التحقيق ان الجمعية
بحسب المناقاة وعدمها
كان لوصفة من غير
فرق فكما اعتبارها
معها لا يجوز اعتبارها
معها ولذا تكلم المصنف
بعدم الجمعية الحالية كانه
حكم فيها بعد بمناقاة
الوصفة العلمية والتفصيل
ان الوصفية المقابلة
للجمعية في قولهم

يورد مثالاً للقسم الثالث) كما ورد للتسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وقبل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تين من القسمين الاولين ولقالم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند اخذ المذكور (يتصور) اى يتفعل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى او لا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربى وضربت زيدا) او كرمى واكرمت زيدا) بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربى زيدوا كرمت واكرمت زيدوا كرمى زيدوا هذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل (ضربى واكرمت زيدا) او كرمى وضربت زيدا) او على العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربى زيد وضربت واكرمت زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولاقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (او غير ذلك) المذكور (بما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع نحى اصله نحوه على وزن فاعلة قلبت الواو الفاتحة حركتها وافتتح ما قبلها ثم ضم اولها يعنى التون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة او قول ان فاعلة بضم الفاء وزن مختص بالعمل اللام وانما ردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منسوب يختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذ اقدروا لزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستدبه دون الابدع وايضا لو عمل الفعل الاول فى صورة المطف لفصل بين المامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولا يمنع منه وان كان ابدع (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بماطف واحد حال كونهم مصاحين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه) وللاحتراز عن (الاضمار)

اسم المجلس اما اسم غير صفة واما صفتها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات معينة باعتبار لية معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجمع الطلبة لم ان فسرت بكون الاسم دالا على الصاف ذات يعنى اهم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع الطلبة امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تظهير القرعية فى الاسم وليس على ما ذكرنا حال الجمعية وما ذكره الشيخ الرضى من انها ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع الطلبة كما يسمى جامعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجامعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية بالبا كما يعنى لان مقتضى الجمعية فى كرام جامعة اطلاقه على كل جامعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجامعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماها عليه من الاطلاق لا يجمعا مع الطلبة واما ان اعتبار الجمعية الاصلية يندرج الهائنا فى المدينة فكلاهما ماسبق من التفصيل تين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لمعه الجمع

بن الوصفية والعلية
وصوب جوازا اجتماعهما
فان مدار كلامه المعنى الثانى
ومدار كلامه المعنى الاول
ولما كان ظهور القرعة
بالاول لم يبق وجه لمحل
على الثانى فتأمل (قوله)
لان الضم هو اننى الضمان
نقل عنه قدس سره الضم
هو الاثنى والضممان
هو المذكور والجمع ضمابين
كسرحان وسراحين
ولعله من قبيل القرعة
لان الاعتراف بكونها
الاثنى ينافيه المنع الاثنى
(قوله علمية غير مؤثرة
والا لكان بعد التكرار
منصرفا قيل ان الخارج
ارتكب مؤنة رفع
ما سوى الجمعية وعنه غنى
اذ مع الجمعية والتأنيث
بالالف لا تأنيث لبس آخر
ولا اعتبار له لان كلا
من السبين مستند
والجمعية والتأنيث غير
مستندين وغير مستند
وان قيل يقلب المستند وان
كثرو هذا ليس بصواب
كيف والسائل قد حكم
عنه لغیر الجمع فاحتج الى
دفعه ولا يخفى انه لا يندفع
عناي به لان بناء الترجيع
تلايص اعتباره الا اذا
كانت الجمعية متحققة
في الحال فانها اذا لم توجد
كذلك يظهر رجحان
ما هو الموجود (قوله)
والتأنيث غير مسلم
قبل الفرض من منع
التأنيث تحقيق حال
التأنيث في حضايج

الاخبار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه
الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان
اعملت) بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع في بيان مذهب الفريقين
(الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كاشئا (كا) اى مثل ما هو زائدة (هو)
اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدايه) اى بيان مذهبه (لانه المذهب
المختار الاكثر) اخبار متوافقة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب
في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا لالف (اضمرت)
بناء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (في) (الفعل) (الاول) (اذا)
اقتضى الفاعل) ظرف للاخبار (لجواز الاخبار قبل الذكر في العمدة) في باب التنازع
لامطلقا ما مر حال كون جواز الاخبار قبل الذكر في العمدة ملابسا (بشرط التفسير
اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى في الفعل الاول لانه
لما كان له تفسير كانه لم يلزم الاخبار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم
التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو
في العبارة فيصح وان كان فيه فائدة ملا (امتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامة
شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم)
(الظاهر) (الواقع بعد القطعين) يريد به ان اللام في قوله الظاهر للمعهد الخارجى في قوله
ظاهر (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر يعنى اسم الفاعل كالحلق بمضى الخالق
والضرب يعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم
المضمر في الفعل الاول الظاهر الواقع بعدها (افراد او ثنية وجما وتذكير او تأنيثا)
منسوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في
هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للرجع في هذه الامور) لان
الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع
لمدغم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على
الحالية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف
الفاعل من الفعل الاول فارغ منه (لانه) اى الحال والشان لا يجوز حذف الفاعل
مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا في وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد
(شئ مسد) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب
(خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا لجمهوره فان المخالف لهم هو الكسائى
لا غير (فانه) اى الكسائى (لا يضر الفاعل) في الفعل الاول يعنى لا يجوز الاخبار
فيه (بل) يحذفه (اى الفاعل) (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاخبار قبل الذكر)
لواضرفيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر واخبار قبل الذكر والتكرار بالاظهار

كلامها خلاف الاصل (ويظهر ان الخلاف) اى فائدة بين البصريين والكسائي لا بين
 البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر نشية (في نحو ضربني واكرمني الزيدون)
 باضمار الفاعل في الاول (عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان) بحذفه (عند
 الكسائي) او جماعا مثل ضربوني واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون
 عنده او مفرد او مؤنثا مثل ضربتي واكرمتي هند عندهم وضربني واكرمتي هند
 عنده (وجاز) الواو لا ابتداء او رد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (اى اعمال
 الفعل الثاني) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله
 اعلمت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر
 ههنا جار لقاعله وناسب لمفعوله (خلافا لفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا
 في تجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء
 (لا يجوز) من التجوز لان الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء) الفعل
 (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار في قوله (على تقديم اعماله) اى
 الثاني مع متعلقه المحذوف في محل نصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر)
 او من قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل
 للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثاني لان
 تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور) وحذف الفاعل
 مطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل منتهى كما عرفت (كما هو مذهب
 الكسائي بل يجب) هذه الجملة الفعلية ممطوفة على الحالية لا يجوز تقديره فانه يجب (عنده)
 اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم
 احدا المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى
 بقوله (فان اقتضى الثاني) مرفوع تقديره لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه
 مفعول (اضمرته) لانه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه
 الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخر الفاعل لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا
 لا رتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثاني (المفعول حذفته) لكونه فضلة في الكلام
 ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة
 في الكلام نحو ضربني وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا
 لا رتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مخالف
 للاسم الظاهر نحو ضربني وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربني واكرماني الزيدان
 وضربني واكرمك الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان) او ضربوني واكرموني
 الزيدون (ولا يلزم حيث) اى حين الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او الحذف
 او الاضمار في اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب

والافلو جود الثالث
 لا يضر بعد ان العلمية
 لا يضر او تكثر الجواب
 وهو اوفق بسوق الخطاب
 ولا يخفى ان مع ضرر
 وجوده مبنى على المفعول
 من السؤال فان مبتدأ
 اثبات التأثير والعلمية
 جيبا فاللزم دفعه بتمامه
 حتى يتم المقصود وهو
 استغلال الجمع في المنع وبهذا
 تبين سقوط الوجه الثاني
 ايضا (قوله) لئلا يتوهم
 ان الجملة قبل بل لانه
 لا شرط له حتى لا يشرط
 به ولا يخفى فساد لان
 صيغة منتهى الجموع شرط
 له كما صرح به فيقول لم
 يقل الجمع شرطه ان يكون
 جمعا في الاصل وعلى صيغة
 منتهى الجموع كما قال
 في الوصف شرطه ان
 يكون وصفا في الاصل
 لئلا يتوهم كذلك
 وكان القائل زحل عن
 كلام المصنف ولم يردفهم
 قول الشارح ولا عروبة
 فان هذا من دأبه
 بما واز الله تعالى من سيئاته
 (قوله) تقديره ان يقال
 لتدفع عن الاشتكال
 الوارد قبل قد اشار بهذا
 التقدير الى وجه تقديم
 حضاجر على سراويل
 وفيه نظر وله وجهان
 آخران هما انه اقوى
 ودفعه اوضح وانت
 خبر بان مبتدأ وكذا وجه
 النظر سلامة المار ذكره
 من ان حضاجر ليس
 جوابا عن سؤال مقدم

البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم
حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور
(وقبل روى عنه) اى عن الفراء (التشريك الراقين) اى جعل الفعلين الراقين شريكين
فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدها
(او اضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده
ضمير منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعلمته
يعنى ايراده بعده لتلازم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كا) هو (فى صورة
تاخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد
الاسم الظاهر كائن كافى الخ يعنى كما ضمير فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى
يقضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (فعل ضربنى واكرمت زيدى) هذا مثال
للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيداهو) هذا مثال لتأخير
الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن
الفراء (وحذفت المفعول) فى الفعل الاول يعنى اذا عملت الفعل الثانى
وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه رافق البصريون الكسائي
بخلاف الفاعل (محذوف) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر
حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر)
لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مضمرا بالاسم الظاهر (لواضمر) وذا غير
جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت
الخ او هو جزاء مقدم عليه عندهم جواز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت
واكرمتى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمتى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه
اشار شارح بقوله (اى وان لم يستغن) مبنى للمفعول (وعنه) ناسبه بل لزم ذكره لكونه احد
مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثانى
مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بناء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط
(اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبته) بناء الخطاب على انه فاعل للفعل ويا المتكلم
مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسب بناء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى
التنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق
الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لتلازم خلاف
وضمها لان وضما يعرف الشئ بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف
الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف
فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضر ايضا لانه (لا يجوز

قال تقدير السؤال انما
بحسن اذا كان ناشعا
سبق وحضاجر ليس
كذلك وقد مر ايضا
ان الحق بيد الشارح وانه
كذلك والمحب من القائل
حيث زعم ان مراد
الشارح ما ادعاء ولم
يتطعن لان كلامه صريح
فى خلافه موافقا لما
ذكره المصنف فى الصرح
من ان سراويل
فى الاعتراض على
هذا الباب انما اشكل
من حضاجر ولذلك
اضطرب فيه وبه ظهر
فساد الوجهين المبنيين
على استحقاق تقديم
حضاجر لكونه غير
منصرف لانه لا يولد
جمع فى الاصل من غير
تكلف فان سراويل
اذا كان وروده من
حضاجر بشين المصنف
لا يبق احتمال قدمه عليه
قوله فى موارد الاستعمال
نه بذلك على انه لم يرد
بقوله وهو الاكثر
مذهب النحاة كما صرح
به الهندي ودل
عليه الشارح الرضى
اذ السباق والحق بما
يأباه مع كون التقدير
خلاف الظاهر فما
قبل المراد انما هو
الاكثرية بحسب
الاستعمال لكن يثبتهم
من صريح اللفظ فلا حاجة
فى اعادة الى ذلك التقدير
ليس كما يبنى لما عرفت من
انه ليس لا قام الكلام

اضماره ثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر (لفظا ورتبة) في الفضلة وهو غير جائزا
 مرغبر مرة ولما بين ما هو مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف
 الكسائي في اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند
 اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل
 الاول فقال (وان عملت) (الفعل) (الاول) في الاسم الظاهر الواقع بعدها حال
 كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الفاعل في) (الفعل)
 (الثاني) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به هنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق
 وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها
 (لو اقتضاء) بنى لو اقضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني واكرمني زيد) برفع
 زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى
 الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جملت) متاء الخطاب شرط
 (زيد افاعل ضربني) يعني فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني او غيره
 (و اضمرت في اكرمني) يعني في الفعل الثاني (ضمير ارجعا الى زيد) اى الى الاسم
 الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى في هذا العمل جواب الشرط (حينئذ)
 اى حين عمل الفعل الاول فيه و اضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله (لاحذف
 الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
 بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم
 على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخر اللفظا واذ لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول)
 بريدان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في الفعل
 الثاني) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاء) اى لو اقضى الفعل الثاني المفعول
 (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب بوصف بالاختيار
 حيث قال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار
 فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما
 يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول
 من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) فضلة ومستقنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (ثلاثا
 يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مفاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعني لو حذف
 مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستقنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر
 فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او يخالفه فلا يكون منه
 فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (ويكون الضمير) اى مفعول الفعل الثاني (حينئذ)
 اى حين كونه ضميرا (راجع الى اللفظ مقدم رتبة) وان تأخر لفظا لتعلق الاسم الظاهر

بل لتنيه على ما هو المراد
 ولا وجه لمنع الحاجة اليه
 كيف وقد ذهب الى
 خلافه مثلا عند الفهامين
 قوله فبناء هذا الجواب
 على تعميم الجمعية فيه نظر
 لا لا قيل يلزم على هذا
 ان يكون سبب منع
 الصرف كون الاسم
 على وزن الجمع اما مطلقا
 فيلزم ان يكون في الوجود
 سبب منع الصرف
 وهو الجمعية لكونه على
 وزن الفلوس الا انه لم يتحقق
 شرط تأنيده ولا ينفى
 بعده واما كونه على
 وزن الجمع الذي هو على
 صيغة منتهى الجموع فيلزم
 ان يبعد الشرط والمهروط
 في الجمعية الحكيمة لانها
 ليست الا كون الاسم
 على صيغة منتهى الجموع
 لان المراد وهو الاول
 لا بد له لظهور ان جميع
 اوزان المجموع
 متساوية الاقدام في حصة
 اطلاق الجمع عليها
 واختصاص هذا الجمع
 بالمتع انما يعرف
 بذلك الشرط فكما يخرج
 سائر الاوزان به منه
 عدم التصميم كذلك يخرج
 به منه اذا فرق
 بين الاسمين الابتعاوت
 الاوزان قلة وكثرة بل
 لان كون المفرد الموازن
 له في حكمة انما شئت به
 منع الصرف بالتمثل عليه
 لا بله كالا يخفى على التأمل
 الخبير ولذا حكم المصنف
 بوزوم زيادة اسم في الجمع

بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمن في الفعل الثاني فيلزم الاخبار قبل الذكر لفظا
لارتبة وذلك جائز مثله كائن (كما تقول ضربني واكرمتني زيد) برفع زيد على انه فاعل
الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاخبار جميعا اي اضمنرت
على المذهب المختار وحذفته على غيره في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من
الاخبار) اي اضمنر مفعول الفعل الثاني (كما هو القول المختار ومن الحذف) اي
حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك مانع من الاخبار او الحذف
(فتظهر) (المفعول) اي مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاخبار
والحذف والاظهار (فاما اذا امتنع الاخبار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان
المقصود من التنازع التخفيف والتيسير في الكلام واليسر من الطرق الثلاثة الحذف
ثم الاخبار واذا امتنع فلا سبيل الى الاظهار لان العاجز عن اليسر يكتفي بالاعسر
وهو اظهار مفعول الفعل الثاني (نحو حبني) فعل ومفعول (وحسبهما) فعل
وقايل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل
الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعلم) فيه (حبي) فاعل
الزيدان فاعل له ومنطلقا مفعولاه وضمنر (مبنى للمفعول) (المفعول الاول) وهو
الضمير القائب المتى (في حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا
والاخبار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثاني) يعني
اورد مظهر (وهو) اي المفعول الثاني قوله (منطلقين) واللام في قوله (لمانع) تعليل
للاظهار يعني لمانع من الحذف والاخبار (وهو) اي المانع (انه) اي الحال والشان
(لو اضمنر) المفعول الثاني (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما قال
في حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثاني (المفعول الاول) وهو الضمير القائب المتصل
بافعل الثاني (ولو اضمنر) المفعول الثاني (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو
مثنى متصل اذ هما في الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف
المرجع وهو قوله منطلقا) اي الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب
ايضا فلما امتنع الحذف للامر في بيان ما اختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ
لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اي الحال والشان (لا يتصور التنازع في هذا الصورة)
اي في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى
والاخر مقرا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما
بحسب المعنى ان يتوجها الى الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
مفعولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة
يعرف بالتأمل في رقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بناء الخطاب يعني الاوقات
ملاحظتك (المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

على هذا التقدير حيث قال
في الترحيل ويلزم
هؤلاء الجمع وما يشبهه الجمع
وكذلك يقول بعضهم
قوله فكانه سمي كل
قطعة من السراويل
سروالة دل كلام القاموس
انه جاء سروالة وسروال
وسرويل حيث قال
سراويل اعجمي او جمع
سروالة او سروال او
سرويل فلامني لجمع
سراويل جمعا تقديرها
بل يبنى ان يجعل متفولا
من الجمع كخاسر وكان
وجه الاحتياج الى
تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم
بمعنى الجمع كما وجدني
خاسرا فقدرد انه كان
في الاصل جمع سروالة الا
انه لما قدر جميته قدر
بغيره مفروض مناسب
لاختصاصه بالازاد وان
امكن كونه جمعا لم يرد
الحقن هكذا قيل وليس
بذلك اعا المراد البيان على
وجه يتكفل بالاجابة عن
اعتراض نفسه
كلام المصنف في الفرح
حيث قال وقال قوم هو
عربي ولكنه جمع
في التقدير فيجعلون
سراويل في التقدير جمعا
لسروالة ثم اطلق اسم
جنس على هذه الالة
المفردة قال وهو يريد
في اسما الاجناس فان
النقل لم يثبت الا في الاعلام
(قوله فلا اشكال بالنقض
به على قاعده الجمع قبل دفع

ثنيته وافراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت ثنيته وافراده (فالظاهر انه لا تنازع بين الفيلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط وافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو به المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما صرفت غير مصرية (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بماطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيبيحى لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجه ان الى امر واحد) وهو ومع قوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل الجدل فلم يوجد شرط التنازع (فلان تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصريانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه يقال (ولما استبدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستبدال (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاول والخيار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرى القيس) الباء متعلقة بقوله استبدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (*) ولوان ما اسى لادنى مبيشة * كفاى ولم اطلب قليل من المال *) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفاى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بماطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمال الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعلم الثانى ونصب قليلا به لم يتكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لم يمتنع شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ لما قل لا يختار احدا لمرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الاخر المختار له دون الامر الاخر الزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر (فلم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لا يختار الا هو الافصح والاقوى فلم يمان اعمال الفعل الاول هو مختار وقوله (اذ لا قائل) تعليل لقوله فلم يكن الخ (تساوى الاعمالين) يعنى اعمال فعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربى واكرمت زيدا فكيف يجوز

لا قيل ان بقى جنس الاشكال لانهم لانه يحجه حيث انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة مثنى المجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف واشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينفى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن الاشكال وبالمجمله دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى او هو جمع صرورة تقديرها وليس هذا الا ذلك اما الاول فلان هذا السؤال لا يرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لا يندفع به واما الثانى فلان العبارة تدل على خلافه الا ترى الى قوله الى قاعدة الجمع مع انه لا حاصل له جدا بل المراد ما قاله المصنف فى الامال والشرح وغيرهما ان سراويل اذا صرف تعين عند هؤلاء القائلين بان المانع هو الجمع الذى لا نظير له فى الاحاد ان يكون اعجيبا والام يصح قولهم لا نظير له فى الاحاد لانه اذا لم يكن اعجيبا وقد صرف وجب ان يكون مفرد وهو على زنة ما قالوا انه لازمة عليه فى الاحاد وهو ليس ثبت فلا شك على تعريفهم صرفا ولم يصرف واما هذا التعريف فلا يرد عليه ذلك تقضا

لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ قال الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اي عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كاشا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس) كفاي ولم اطلب قليل من المال (ليس منه) هذه جملة في محل الرفع خبره (اي ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اي تنازع الفعلين يعني قال المصنف ان ما استدلتهم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعني ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به بخالف لما ادعين ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرئ القيس (عل تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاي ولم اطلب الى قليل من المال) يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناسب لمفعوله وهو قوله (عدم السى لادنى ميبشة) اللام متعلق بالسى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السى لاصالته (طلبه) اي طلب قائل هذا البيت (النافي) صفة لاطلب (لكل) واحد (منهما) اي من عدم وانتفاء لانهما كانا متبئين قبل دخول لودا لاطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعني الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجمل لا يكون الاوصفا لقوا نحو لو كان لي مال لحجبت لان المال والحج كان كل واحد منهما متبائلا قبل دخول لودا متفيا بمدخولها يعني لم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لي حج (والثاني من ذلك) اي من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (متبئا) وعذما من باب عطفا سمين على معمولي فاعل واحد بما طف واحد يعني ان كان منفين قبل دخولها وجب ثبوتها بعده لان نفى النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيادة والاكرام كانا قبل دخولها منفين وبمده صارا متبئين يعني قد تزرني فاكرمك وان كان احدهما متبئا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المتبئي شرطا والمثبت جزءا نحو لو لم تستثنى لا اكرمك ولكن شتمتني فلم اكرمك والعكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن ما شتمتني فقد اكرمك (فلي هذا) اي على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (بمعنى ان يكون مفعول لم اطلب عبثا) الجار في قوله فعل متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبى ان يكون مفعول لم اطلب محذوف على هذا الجواب (اي لم اطلب

وانما يذكر لتبين الوجه في امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجه ما ذكره واذا صرف ولم يوجد الشروط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد ما عنونه بالجملة ايضا ان في المقام بحثا نفيا وهو ان المصنف يتعرض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير في الاحاد بان له نظير في الاحاد ويقول لادخل في المنع بل الجمع اذا كان صيغة منتهى الجموع مانع سواء وجد على زنته شيء من الاحاد او لم يوجد وبمده ذلك بمنزلة بان فرائدة جمع صيغة منتهى الجموع ويقول بانصرافه لوجود كراهية وطوامة من الاحاد على زنته عليك بالتأمل على نهي العوالب حتى تهتدي الى ما به يجاب اي كل جمع منقوص على فواعل قبل لوفس بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم اسماة واحيل منصرفا على لكان اهم فائدة ولا يخفى عليك لان التصدير كذلك ليس بصحيح لان الكلام في هذا الوزن بخصوصه على ان قاض واحيل لا يدخل في اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اي في حالي الرفع والجربني) انها منصوبان على الظرفية والعامل هي المسئلة المستفادة

من الكاف ثم به يقوله
 أى حكمه حكم قاض
 بحسب الصورة في
 حذف البناء وادخال
 التنوين عليه على أن
 ليس المراد أنه كذلك
 مطلقا حتى يمكن له
 بيان الاختلاف فيه
 بحسب الانصراف وعدمه
 بعد ذلك (قوله لأن
 الاعلال المتعلق بجوهر
 الكلمة إلى آخره قيل فيه
 نظر أنه لا اعلال في جوار
 نظرا إلى نفسه بل بعد
 التركيب فهو متأخر عما
 يعرضه في التركيب
 فالأولى أن الاعلال الذي
 سببه نقل مخصوص مقدم
 على منع الصرف الذي
 سببه معنى ولفظه
 وقع فيه مما ذكره الفاضل
 الشريف بعد الارتضاء
 بما قاله الشيخ الرضى
 من أن الزاجاج ذهب إلى
 أن تنوينه للصرف
 وذلك أن الاعلال مقدم
 على منع منصرف لأن
 الاعلال سببه قوى
 وهو الاستقلال الظاهر
 المحسوس في الكلمة وأما
 منع الصرف فسببه
 ضمني فاذ هو مشابهة
 غير ظاهرة بين الاسم
 والنقل فسقط الاسم
 بعد الاعلال من أوزان
 أقصى المجموع الذي
 هو الشرط فصار منصرفا
 وهو أن ما يقال أن
 منع الصرف متوقف على
 اعتبار الاعراب الذي
 يطرا بعد اعتبار تركيبه

العز والمجد كأي دل عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والظاهر أن مفعول لم اطلب
 محذوف كافى قوله تعالى يقضى ويبسط أى له القبض والبسط وكذا ههنا أى ولو كان
 سمي اقليل من المال المتقى ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسئلت لتحصيل مجد
 مؤنل أى مدخر لنفسى ولعقبى يرجع إليه عند التفاخر إلى هنا كلامه (اعنى قوله *
 ولكنى اسئلت) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم عن
 سعيه ليس مجرد ادنى معيشة بل له والمجد استدراك بمجمله لمجرد المجد واللام
 في قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤنل *) من
 ائلا اذ أتت والاصل في الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحدة ائلة والجمع ائلات
 والتأنيل انخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤنل الموصل فعنى مجد مؤنل كرم
 مؤنل وبخت ثابت نكرة لارادة التعظيم أى مجد عظيم (وقيد بذكر) استئناف بياني
 لاحال لأن الحال قيد لعماله والمقصود من هذا البيت الدعاء والتقيدينا فيه لأن
 الدعاء المطلق اوضح وأولى واللام في (المجد المؤنل) للمهدا الخارجى منصوب لانه مفعول
 لقوله وقيد بذكر (أمثالى *) مرفوع تقديره لانه قاعله جمع مثل فضحتين الشبه والكفو
 (وجئتذ) أى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا أو حين عدم كون هذا البيت من
 باب التنازع افساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) أى معنى البيت
 (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب (أنا لاسئلى لادنى
 معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسئلى له) وقال
 شارح الباب يقول لو أن سمي للاكل والشرب يكفينى ما عندى من المال القليل ولم
 اطلب الملك ولكن سمي لاجل مجد ذى الاصل والحال أن هذا بالمجد المؤنل أى
 أى المؤصل الثابت قد أدركه مثالى من إنباء الملوك واشراف القوم إلى هنا كلامه ولما
 فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض أحواله من أن يكون الاصل فيه الولي ومن
 وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وأدرج في فيه بحث التنازع اراد أن يبين
 أحوال الفاعل الحكيم فقال (مفعول) مبتدأ (ما لم يسم) مبنى للمفعول (فاعله)
 نائبه (أى مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله) يريد أن لفظ ما موصوف وعبارة عن
 فعل أو شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها هنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل
 واختصارا واحالة لفهم المتعلم وقوله لم يذكر تفسير باللازم لأن التسمية تستلزم الذكر
 وعدمها عدمه (وأما لفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل
 ومنه) بارجاع ضمير منه إلى ما رجع ضمير قوله فتناصبا (كما فصل المبتدأ منه حيث
 قال) في أول بحث المباحثات (ومنها المبتدأ) اللام في (لشدته) تلميح لقوله وأما
 فصله ومضاف إلى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباقى قوله (بالفاعل) بالاتصال لقيامه
 مقامه واشترائه منه في الاحكام من كونه مسندا إليه ووجوب تقديم عامه عليه
 وكون الاصل فيه أن يلى طامه وغير ذلك (حتى سماه) أى مفعول ما لم يسم فاعله (بعض

التحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى التكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراد ما كولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل التحوي يعني ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوي لانبت لصديق كمرهه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا (اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعني الى ضمير ما تدل على المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للملازمة كونه) اي الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعني اضافته اليه لادنى ملازمة مثل كوكب الحرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لانه على الفئات كذا في الوادي وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والفاعل متعلق بالفتح (هـ) بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المسترد وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيحتمل المعنى (اي المفعول) (مقامه) اي مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كايين في موضعه يعني اقيم المفعول مقام الفاعل (في اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله) الجار في قوله (في حذف فاعله) متعلق بالشرط اي حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملازمة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اي اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اي عامل مفعول ما لم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيته) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى فعل) (اي الى الماضي المجهول) اراد به ان فعل الجنس الماضي المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والمطوية كضرب على ماسبق تحقيقه وهي الهندى هذا من

مع غيره والاعلال متعلق به حال المراده التقدم على التركيب ليقدم عليه طحا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر في شيء بملاحظة اخر يكون قبل تحققه فيه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف في المال بان النظر في الاعلال نظر في تحقق الصفة حيث قال قد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله في التقدير في جوارى الرفع والجر وان كانوا متعلقين على اللفظ قال سيبويه هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى متونا اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتعطلت فيه الالة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر في منع الصرف بل الاعلال والمبرد يسمونه اصلا ولكنه يقدر النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف ويكون اولى من حيث ان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصفة والنظر في منع الصرف نظر فيها يتبع الاعراب والاعراب فرع فيها يتبع

باب ذكر العام وارادة صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى
لكل مبطل محق ولهذا نصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى
نحو فعل مثل قوله تعالى تقيمكم الحرجة حذف البرد لان الوقي لا يختص بالحرجة
يكون بالبرد ايضا وفي عتشي المصام فالاولى انه مذكور بطريق التثنية لا التخصيص
فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حيث حذف من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال
بجمله الشارح علما لما مضى المجهول (او يفعل) وهذا اذا غير منصرف للوزن والعلمية
كيزيد ويشكر واثار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر
كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل يفعل (مثل اقبل واستفعل ويفعل ويستفعل)
وهذا الشر على ترتيب اللفظ (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال
المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو الى للاختصار ولانه
حيث يكون من باب التنازع (المزيد) كالبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية
فائب الاول فستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره
المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه
عندكون عامه فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا تقع موقع الفاعل ويعلم منه اجالا
اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية
وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حيث ناطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية
(المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما
هو المتبادر من قوله علمت بل قل فعل متد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان
الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت احتياقا لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول
الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) لكونه فى الاصل مبتدأ وخبر واسنادا لخبر
الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التام
الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولا يكون
اسناده (الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم
كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا
اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) فى حاله واحده وهو كونه نائب فاعل الفاعل
قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين
مع (كون كل من الاسنادين) اى اسنادا للمفعول اثنى الى الاول واسنادا للفعل الى
الثانى (تاما) هذا لزوم كائن (مخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتون وهو
الاصل لان عمل المصدر متوفاولى واقوى اى بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة
لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا تكون صفة
مرفوعة قول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احدا الاسنادين

رفع الفرج والنظر فيا
هو الاصل مقدم على النظر
فى فرع فرعه فاذا عمل
اولا حذف الياء لالتقاء
الساكنين الياء
وتون الصرف فيبقى
الاسم على فراع ثم نظر الى
ما يمنع الصرف فلم يوجد
ذلك فبقى الاسم منصرفا
على حاله (قوله فاصل جوارى
فى قوله جاتنى جوارى
بالضم والتون بناء على
ان الاصل فى الاسم
الصرف لا يفتى انه كذلك
وما قيل فيه ان الصرف
ايضا من احوال الكلمة
بهدتها معا فيتأخر
عن الاعلال بناء على
ما ذكره من الاعلال مقدم
على ما يطرأ على الكلمة بعد
تمامها عما لا يلتصق اليه
فان الصرف عدس لانه
عبارة عن عدم التثنية
كما سبق من مذهب المصنف
والاعلام ثابتة لا تزول
الا بالملك فلا يتصور
من اول ثبوته بعد
تمام الكلمة فان قلت المتبر
المصور اما هو
مذهب الجمهور فالسؤال
مبنى عليه قلنا وعلى ذلك
ايضا من هذا القبيل
لان الاصل فى الاسم
دخول التون فلا يمنع
منه الاسم قبل تمامه
لان المانع انما يفتق بعده
(قوله وفى لنة بعض العرب
وهى لنة ردية وعليه
قول الشاعر الفرزدق
(ولو ان حيدانه مول
جوده ولكن حيدانه

هو اسناد المصدر غير تام لان المصدر لما يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مستندا الى شيء ومستندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مستند الى ضرب وهو مستند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مستندا الى شيء واستند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعبارة فهذا المبحر لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع) (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا تاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخته لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني والاو لم يخلف اعلمت زيدا هندا هبة وقال الرضى وقيام تاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى حكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (في كونه مستندا) الى المفعول الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فمقتضى ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) امام مطوف على قوله المفعول الثاني ليكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان التصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقدير (فيه) اى فى المفعول (مشر) اى يكون التصب قرينة وعلامة (بالطية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو استند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فان التصب والاشعار) ايضا اما فوات التصب لظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان التصب كان سببا لفوات السبب يفتى السبب اذا كان له سبب وهنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا قوت للام بمجمله قائما مقام الفاعل كالا يفتى اذا كان مفعولا له (نحو ضرب ثاذيب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يتم مقام الفاعل كالمجرور بلام التحليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئى للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبئا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) مطوف على قوله المفعول له

مولى مواليا) قيل وقد اعترضه بان مبتدأ ليس اختيار تلك اللفظة بل هو وارد على خلاف القياس لفروضة الشعر وبانه اختارها لهجوا والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن فصاحة وكلامها كما ترى (قوله وهو ضرورة) كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفة جزء لظاهر الاعتراض على المستفاد بان نحو التبع وبصرى علمين يتحقق فيها الشرط والشرط فلا بد وان يكونا مجتمعين من الصرف والا صري ليس كذلك دفعه بان الشرط ليس مطلق التركيب بقرينة ان البحث فى قسم الاسم ومن لم يتعطن لذلك اعترض بان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وضرب زيد وخفة مشروما قبل يلزم حل هذا التفسير استند الى العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ليس من فهم لظهور ان ذلك لا يعظم العلمية وهذا التفسير ليس بصحيح قال فى الصحاح ضمت الشيء الى الشيء فانضم اليه وقبل التعريف غير مانع لخروج المركب من التبع والصق تركبا اعتزاليا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بهذا التركيب فالوجه ان لا يقيد مفهوم

على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) بشر هذا
التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل
واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (اى)
كالمفعول الثانى (و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نثر على ترتيب
اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لا يضمن موقع الفاعل) متعلق
بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان وقد ذكرهما
المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يبنى
المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك
ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو
عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من
احد المفعولين لانه قاعلى اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا
كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول
له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النسب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فالتنصب
والاشمار (واما) عدم وقوع (المفعول) موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان
(لا يجوز اقامته) اى اقامة المفعول منه (مقام الفاعل) قوله (مع) متعلق
بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها المطف) لان الواو اولا موضوعه
للمطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (اذهى) الواو (دليل الانفصال)
اى انفصال ما يمدحها عما قبلها ما عرفت انها وضعت للفصل بين المطفوفين وتفيد تفايرها
(والفاعل كالجزم) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما
ظاهرا فينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال
(بدون الواو فانه لم يصر فحينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا
معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبواطنها يفوت الدليل والاشمار كما
فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز
وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب
بالوقوع اذا اجتمعت المفاعلى التى يجوز وقوع كل واحد منهما موقعه فقال (واذا
وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول
به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعلى) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها
موقع الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف للمفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور
(تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين التعين
الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير
حرفية جزء ويحمل النجم
وبصرى خارجين بشرط
عدم كونه اسناديا لانه
كالتركيب الوصفى فى
معنى الاسنادى فان النجم
معناه نجم معين ومعنى
بصرى رجل منسوب
الى البصرة ثم قيل ولو
حمل التركيب على معنى
سيجى فى باب المبيات
هو ضم كلمة الى كلمة على وجه
لا يكون بينهما نسبة لم
يصلح الى الشروط العدمية
فلما لم يصل عليه ولا يبنى
ان الاسباب جعل التركيب
المعتبر فى منع الصرف
هذا المعنى ولا استثناء من
اعتبار الشروط العدمية
ويشهد عليك بضادها
الابرى ان المراد فى النجم
والصق لان النجم والصق
قانه على تقدير ثبوت
هذا التركيب لا يقال
بحرفية الجزء فيه وان
كان الحرف من جلته
بل باسببه لتركيبه
من النجم والصق ولتنبيه
على ذلك قال بحرفية الجزء
مع كون الظاهر ان حال
بحرفية الحرفية فتنبيه ولا
تكون من الفاعلين ولا
يصح اخراجها بشرط
عدم كونه اسناديا لعدم
شبهه لهما والالما احتج
الى فبدلنى الاضافة
والعجب منه حيث لم
يتطعن للاحتياج
الى الشروط العدمية
من قوله على وجه لا يكون
بينهما نسبة (قوله لا يضمن

اذا وجد المفعول به واما الكويفون واقفهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التبعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لتبعه ان يقع موقفه استدلالا بالقراءة الشاذة ولو لازل بالنسبة للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقفه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقفه بقوله ولو ولدت فقيرة جرو وكتب ليست بذلك الجر والكتاب (لشدة شبهة) اى شبهه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تمقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدونه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح استناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير قرينة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قد سبق احراب مثلا (كا) الكاف زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب) لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبه لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذا الصفة) فان الفعل يتمقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تلقى خلق الله يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيدها ولا يمكن ان يتمقل بدون الفاعل لذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقفه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثلا لانه هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (قول ضرب) بالنسبة للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام افعال) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان زمانه (اما الامير) فتح الهمزة (ظرف) من الظروف (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان مكانه واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لاعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقبيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقفه (وقائدة وصف الضرب بالشدة) لتنبه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محصور يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأكيد اذا التائب عنه يعنى ان يكون مثله ويقدم ما يخدم الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستقنى عنه دلالة على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولما قال المصنف ضربا شديدا (اذلا قائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

من الزوال فان الاعلام لاتغير وهذا اولى من التعليل بحقق السبب التالى لحصول مغ زيادة امر ليس فيه وما قبل من انه فاسد للاشتراك وعدم التعيين كما ترى بل الفاسد هو التعليل بحقق الافراد وان زعمه بعض الفاصرين اولى لان الافراد لا تدخله فى النسخ مع ان الفرد كثيرا ما يتغير (قوله) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف كتب بعض الناس هل هذا الفعل ايضا حاروتيينا وصراده ظاهرا لا يتبين على ذى مسكة لم لو قال لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منه كاقيل كان احسن (قوله) كانا كتنى فى ذلك بما ذكره لهما بدلتها من قبل البنيات بل الاظهر انه اعتبر حصة عشر على غير منصرف شأ بم التركيب كما اختاره البعض قال فى الايضاح التركيب الذى يتغير فى منع الصرف ما ليس باضافى ولا استنادى ولا يكون الا مع الطلابة لان المركبات من هذا الباب لا يجمع الا الطلابة وانما جاء فى نحو حصة عشر وباسمين اذا سمى بالبناء ايضا بناء على حكاية اسمهما (قوله) لذلك احتاج الى

(لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردها المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردها بالتكريم كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيها كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد في الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخرى عن بيانها تأمل ولا تنفل (في دارة) (جار مجرور وشبهه بالفاعيل) لكونه فضلة في الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اي مثل المفاعل في قيامها مقام الفاعل (فتبين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد بدل عليه قول الشارح (اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعدي لانه لا يجيء للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا ايضا الابداع الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في دارة (فالجميع) مبتدأ فالقاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اي جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اي مستوية في اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل لا استواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضى تساوت البواقي في التباية ولم يفضل بعضها عن بعض ورجع بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الطرفين لانها مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعني تخصيص الفعل به فهو اولى بالتباية لانه مقصوده الى هنا كلامه (في جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) (الكائن) (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اي الفعل المتعدي الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الفعيرة بعدم محلة المفعول الثاني على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثاني) وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي تفضيل احد الشئيين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله (لان) تحليل للاولوية (فيه) اي المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اي بالقياس (الى) المفعول (الثاني لانه) اي المفعول الاول (عاطى اي آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبني للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاقعا لمعنى لانه آخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وما خوذ فاذا نفي الفعل للمفعول فالانصب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته

اخر اجها قال في الامالي اما المركب الاستنادي فغير معرب اصلا ولا يوسف بكونه منصوبا ولا غيره فلو سكنت منه لم يضر لانه لا يقع ليا يوسف بانه منصوب او غيرهما الا ان ذكره اوضح (قوله) المدودتان من اسباب منع الصرف قيل خصمه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط للالف والنون الخاص لا لظهورهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنيه على الخصوصية المستفاد من لام العهد دون السائر المواضع ولان الذكر هنا كان مخالفا لما ذكر في مقام هذا الاسباب لفروقة القمر فوصفه كذا ليعلم ان المدودسا با هذا ثم قيل والاولى المدود بالافراد لانها معدود واحد من الاسباب ولا سبيل الى اول التوجهين لتحقق الاشتراك فتذكر لم التالى ليس بيبه ولعل الشارح وصفها بها التنيه على انها غير زيد فان لم يبق بيان هذا اذا المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يخفى انه مما يجب ان يعلم فان حيان مثلا لما ان يكون من الحين او من الحى فعل الاول منصرف وعلى الثاني متع وقوله والاولى

مقام الفاعل (درهماع جواز اعطى درهم زيداً) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من القبس) فتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم في قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها ثلاثا الى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند القبس (نحو اعطى زيد عمراً) اذ لو قيل اعطى عمرو زيداً لم يعلم ان عمراً هو المفعول الاول وقام مقام الفاعل وهو الاخذ والمفعول الثانى وقام مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذاً او مأخوذاً لازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فانه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لا شراً كذا بالفاعل فى كونه مسند اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها المناسبة للفاعل فى كونه جزءاً ثانياً للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامه لفظاً لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه فشرع على ترتيب الف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسند اليه والخبر مسند او اما اذا كان المبتدأ مسنداً كافى القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلزم حينئذ (واشتراكهما فى المامل المضوى) فى الاصح على ما سبأنى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقاً او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (قال مبتدأ) الفاء لتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) لفظاً وتقديراً واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالضميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسم اللفظ لكنه اسم تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعدي خير من ان ترام وقوله تعالى سواء عليهم اذذرتهم عند من قال اذذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سباعك وانذارك (المجرد) صفة بالاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد

العدد بالافراد مبنى على الدهول من المراد وهو بيان وجه تسميتهما من يدين ومضارعين فان هذا يستدعى التعبير بالتي وصراعاة ظاهر القبط كالا يحنى (قوله) لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف سالتوىها قبل اولائهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا تكونان اصلين والثانى ارجع ولا يحنى ان الانسب الاجدو بالقول هو التعليل لانهما لا تكونان من حروف الاصول (قوله) والفراد الضمير باعتبار انها سبب واحد قيل فياسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالناسب تسميتهما لانهما كائنان ثم قيل هذا من نواتين هو اسنادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر ازهار جدى مولانا حسام الدين الحافى هذا ولا يحنى ان الاعتناء بتلك القائمة مع القول بان الاولى الممدود بالافراد لانه ممدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذ الممدود سبب واحد هو الالف والفاء هما ممدودان سبباً واحداً لاعماله (قوله تحقيقاً للزوم زيادتهما الى اخره) علة لكل واحد من الوجهين

فيه عامل لفظي اصلا) اى قطاف حيث يكون قوله اصلا منصوبا على المصدرية يريد به
ان التجرد عن مقتضاء وهو سبق الوجود وقيل اى به لتزليل امكانه منزلة الوجود
وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة
الوجود كافي قولهم ضيق في الركبة وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل (واحتزبه) اى بقوله المجرد عن الموامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل
لفظي) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال
مقدرو هو انه اذا كان التجريد عن الموامل اللفظية شرطاً في كون الاسم مبتدأ فلم
يجرد قولك بحبك درهم لان قولك بحبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع
انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعمل اللفظي ما) اى (يكون
مؤثراً في المعنى) وفي قولك بحبك انما يؤثر في اللفظ لا في المعنى فكأنه قال المجرد عن
المعامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف
المبتدأ (مثل بحبك درهم) (مسند اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسنداً
اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحتزبه) اى بقوله مسند اليه (عن الخبر) فانه مسند به
لامسند اليه (وتأتى قسمي المبتدأ اى تاتي قسمي ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك
لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثاني
(لا يكونان الامسدين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود
حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الحلو
لا للجمع وفي الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد
لان الحدين للماهية مجمع اجزائها فاذا اختلف شيان في الماهية لم يكن اجتماعهما في
حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم
قوله (كانت) مع اسمه في تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا في حاشية
المطول (ك) اسم الفاعل مثل (ضارب) اسم المفعول مثل (مضروب) الصفة
المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى المشتقة (كقريش) في تصغير قرش
على وزن فرس اذا لحقها النسبة مخدفة بـ يا التصغير على قلته وهو دابة في بحر الهند تعبت
بالسفن ولا تطلق الا بالاروناكل ولا تؤكل وتملو ولا تمل فسمى بها ولد النضر بن كنانة
لعتوقته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادى (الواقع)
صفة الصفة هنا هو حد المبتدأ الثاني (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف التثنية)
(كاولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف
او ذكر الاثني على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام (كهل وما من و) روى (عن
سيويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا
(نق) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نقى ولا استفهام كائن

وما قيل من ان الثاني مبتدأ
من الفهم لانه صار
بمعنى الاول كالمعنى في
هذا البحث ليس بى
لان افراد التفسير
قرب الاسم التامين
لاحتمال المرجعية يقربان
قوله في انه منصرف او غير
منصرف تصوير
للاختلاف كانه يفتقر به قوله
فعل مذهب من شرط
انتفاء ضلالة فهو
غير منصرف وعلى
مذهب من شرط شرط
وجود فعل فهو منصرف
ومن لم يتقن ذلك
قال الاول في انه غير
منصرف واما الاختلاف
في انه منصرف وغير
منصرف فلا محل له لانه
اتفق في انه احد ما قال
وفاية التكلف ان المعنى
في دفع انه منصرف اى في
دفع هذا التردد قال فان
قلت كيف اشبه حال
استعمال رحن على
هؤلاء الاصنام من
علماء اللغة والنحو والبيان
عنى بنوا اسمهم فيه
على المفعول ولم يجبر
احدهم عن المفعول ولم
يكشف عن المفعول
عند البلغاء قلت كانت
لمجدوده مستملا في نقل
من الرب الامرها باللام
او مضافا او منادى هذا
وما ظنه فاية التكلف في
نهاية البطالان لان
الاختلاف وقع في صرف
رحمان وليس المراد
دفع التردد بل ابتداء ولا

وجه السؤال والجواب
لان استعمال رحن لم
يشبه عليهم بل هما فرقوا
قرنين يجرم كل منهما على
احدا لا صرين الا
ان الاتفاق على انصراف
نعمان وامتناع سكر
ان ان لم يكن مبني
على النقل بل على
تحقق الصراط وعدمه
على كلام المذهب (قوله
دون سكران قيل اعترض
عليه بان عدم الاختلاف
في سكران ليس
للاختلاف في الصراط بل
يكون مع الاتفاق ايضا
والجواب ان عدم
الاختلاف في سكران
للاختلاف في الصراط
على الوجه المخصوص حتى
لو اتفق الاختلاف
المخصوص لاحتمل ان
ينشأ على وجه يلزم
الاختلاف في سكران
وانت خير بان كلام
المصنف صريح في ان
منشأ الاختلاف في ما جاء
بالالف والنون المزدبتين
الاختلاف في شرط
امتناعه من الصراف فان
وجد فيه حسب ما يقتضيه
كلام القولين فلا نزاع
في الامتناع وكذا
عند الاستثناء كذلك فانه
منصرف بالاتفاق والا
فالنزاع واقع فلا يقول
بان الاختلاف في الصراط
سار سببا للاتفاق في
سكران حتى يترض عليه
بان امتناع سكران واقع
وان لم يقع الاختلاف

(مع قبض والاختش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه
قول الشاعر) اي على رأى الاختش فقط لان عنده اي سيويه يكون الجواز
على قبض والشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبح نحو (فخبر نحن عند الناس
منكم) معناه بالفارسية بهتر ما زد آدميان از شما (فخبر) اسم تفضيل اصله اخير فخفف
بالحذف كاختف ايش في اي شيء (مبتدا ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اي
فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خبر خبرا) مقديما (عن نحن) حيث جعل مبتدا
(لفصل) مبني للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذي هو
خير (وبين) معموله الذي هو منكم باجني) متعلق بقوله لفصل وهو اي الاجني قوله
نحن لان المبتدا والخبر وان كانا متلازمين لكن لا يمكن بينهما الجزئية لفظا او معنى
كالفاعل كانا اجنبيين (بمخلاف ما لو كان) نحن (فاعله لكونه) اي لكون الفاعل
(كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي محنتي عصام وفيه نظر لانحصار كون
فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدا وان يكون
منكم مفسر للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم او لانسر
بقوله منكم فانيا الى هنا كلامه راء افسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى
وان احدهم من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسألة الكحل
الظاهر الحقيقي لا الحكمي وهما اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن في قوله
الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء
كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بمد ذكر الزيد بن اقامم هما فان قوله هما فاعل لها
مع انه مضمرا ولذا قال الشارح (او ما يجري مجراه) اي يجري الظاهر (وهو) اي
الجاري مجراه (الضمير المنفصل) واتما قلنا هكذا (للاخراج عنه) اي عن هذا القسم
نحو (قوله تعالى اراغب انت عن آلهي يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لازم
الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهي باجني وهو انت
وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنيا وفي
قوله او ما يجري مجراه على الهندي حيث قال رافعة لظاهر غير مستر فلا يرد قولك
او اقامم انما (واحتزبه) اي بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اي عمالا يرفع اسما ظاهرا
(اقامم الزيدان) او اقامم الزيدون (لان اقامم رافع الضمير راجع الى الزيدان)
واقامم كذلك (ونوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز ثنية) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل
احدهما الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل)
مبتدا (زيد اقامم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالثال الكائن (من المبتدا) لانه
يصدق على زيدانه الاسم الجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مستدالياه واذا صدق
الحذف على شئ صدق المحذوف وايضا (وما قامم) كالتيون (الزيدان) او اقامم الزيدون

(مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (واقثم) بالتثنية ايضا (الزيدان) اواقثم
 الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اوردا المصنف الامثلة على ترتيب
 اللف (فان طبقت) (اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه على ان
 ضمير طبقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يحوز في الصفة الواقعة رافعة
 لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان
 كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما في المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر
 ما ذكره المصنف لان المذكور سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث
 الضمير الرجوع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو
 الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها)
 لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا
 بل ضميرا يعني ان طبقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقما بعدها (نحو ما قائم زيد
 واقثم زيد واحترز به) اي بقوله مفردا عما اي عن صفة (اذ طبقت) الضمير
 يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقامان الزيدان) وما قائمان الزيدان
 (او مجموعا نحو اقامون الزيدون) وما قائمون الزيدون (فانها) اي الصفة المذكورة (حيثئذ)
 اي حين طبقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اي ليس تلك الصفة (الا) خبر او التذكير باعتبار
 الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت
 زيدا ليس الا لان مناه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل
 ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جازا لاسمران) جزاء الشرط (كون الصفة
 مبتدئة) بدل من قوله الاسمران بدل البعض من الكل او خبر مبتدئة محذوف تقديره
 احدها كون الصفة الخ (وما بعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل
 واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون ما بعدها
 مبتدئة) محذوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا (والصفة
 خبرا مقدا عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب المطفف المذكور (فهنا) اي في الموضع
 الذي طبقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ
 عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهنا اربع
 صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا لغيرها نحو (اقامان الزيدان) واقامون
 الزيدون (ويتين) يعني وجوبا (حيثئذ) اي حين طبقت الصفة مثنى او مجموعا كالتالين
 المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدئة وقائمان) او قائمون (خبر مقدا
 عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدئة والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادسا
 الخبر لما سبق انه يلزم حيثئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وتأنيثها) ان تكون الصفة
 مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو (اقام الزيدان)

في الشرط ويحتاج في
 جوابه الى مثل هذا الجواب
 بل يقول بان وجود
 الشرط على كلا القولين
 صار سببا للاتفاق في
 امتناع سكران فهل
 هذا الامر ان الامن
 شواهد النقصان (قوله)
 وهو كون الاسم على وزن
 يمد من اوزان الفعل قبل
 كانه اولاد تميم وزن الفعل
 هل وجه يحتاج الى
 تخصيصه ببيان الشرط
 فلا ينفرد ذكر الشرط
 وذلك لان التبادر
 من الاضافة الى العمل ماله
 زيادة نسبة الى الفعل
 فلم يصره من الظاهر
 فلما ذكر الشرط لكن
 لا يخفى ان قوله يمد
 من وزن الفعل قصيرة
 في هذا التعميم لان
 عدد الوزن المشترك
 من اوزان عمل يشتر
 بمزيد اختصاص لها
 بالفعل فالاول وهو
 كون الاسم على وزن يمت
 لفعل وفي تفسير
 وزن الفعل بكون الاسم
 على وزن الى اخره نظر
 لان الوزن ليس مصدرا
 بل كيفية تحدث في
 حروف الفعل ولا
 ضرورة ولا داعي الى حمله
 على هذا المعنى هذا ولا
 يخفى ان المراد التنازع
 قدس سره افادة ان
 اضافة الوزن الى الفعل
 لا افادة النسبة دون
 الاختصاص كما هو الظاهر
 والا لا يفيد الخبر وهو

او الزيدون (ويتبين) وجوبها ايضا (حيث) اي حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور متى او مجزوا (ان يكون) الاسم المذكور يعني (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة للمبتدأ (وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حيث (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آخرا واما قلنا فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان تكون الصفة متى او مجزوا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان واقائمون زيدوهي غير جائزة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسدا لخبر لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كونه المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه ووضحهما بالامثلة وبين ماهو هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) ضمير الفصل لان الخبر معروف باللام (المجرد) اي هو الاسم المجرد عن الموامل اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم الح لان (الكلام) اي كلاما ونحوها (في مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فضلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك (فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد ضارب ولم يكن نحو (يضرب زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المستند به المغاير للصفة المذكورة) يعني يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اي ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مستند به مغاير لها (المستند به) صفة بدمصة للاسم المقدور والياء اما الاستعانة كما في كتيب بالقلم او للبيبة (اي ما يوقعه الاستاد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المستند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين المير والتزوان الضمير المجزور في راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي وقال المحقق عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين المير والتزوان وليس كذلك بل المستند مستند الى الجار

مصيب في ذلك فان هذه العبارة اعني يد من اوزان الفعل شيده بالضرورة الا يرى ان الاختصاص لا يستلزم منها الا بان يزدادون غيره وما ذكره القائل منظور فيه لو جوه منها انه زعم الظاهر المتبادر من وزن الفعل زيادة النسبة وليس كذلك بل هو الاختصاص كما لا يخفى على المتدرب في هذه الصناعة ومنها ان قولك كون الاسم على وزن ثبت للفعل ليس ادل على المقصود من قولك كون الاسم على وزن يد من اوزان الفعل ومنها ان بيان وجه النظر ناطق ببيان الداعي الى ذلك التفسير وقد فاه لان وزن الفعل لما كان هي الكيفية الحادثة في حروف الفعل ظهر انه لا يحصل في الاسم حتى يكون ما ما يحفظه فيه فاست الحاجة الى التفسير كما سهر قدس سره ثم ان القائل اني بسؤال وهو ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأويله وكان الاظهر ان يحمل السبب الوزن الخاص للفعل فلا يحتاج الى شرط تأويل واجب بان المصنف اراد رعاية النسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط ولا يخفى انه ذهل من

والجور والياء للسمية اي الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا
كلامه اقول من كون الباء للسمية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والجور بل
المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل (واحتزبه) اي بقوله المستند (عن القسم الاول
من المبتدأ) اي القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه (مستند اليه لاستند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمستند في تعريف
الحبر المقار (صفة بصفة ايضا) (لصفة) متعلق بالمقار (المذكورة) (صفة الصفة
اي) (لا تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اي الذي لا يكون
صفة واقعة بمحرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر (واحتزبه) اي بقوله
المقار لصفة المذكورة (عن القسم الثاني من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل
اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بمحرف النفي والفاء الاستفهام جعل
مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يستند جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف
الحبر فقال المقار للصفة المذكورة احترازا عنه (و) (جاز) (لك) او جاز لك
(ان تقول المراد بقوله المستند) المذكور في التعريف (المستند الى المبتدأ) بحذف
الجار والجور وقربة ان المبتدأ والحبر ركنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر
الآخر كما قول مررت في معنى مررت يزيد بحذف قولك زيد قربة حالية او مقابلة
(او بحذف) معطوف على قوله قول في قوله ذلك ان قول (الباقى) المستند به بمعنى
الى) لان معنى الباء الاتصال والمصق ينتهي بالمصق به ويمكن عنده كقولك زيد داء
فان الداء اتصق زيد وانتهى كذلك المصق ينتهي بالغاية ونتم كافي قولك اكلت السمكة
حتى رأسها فان اكل انتهى عند الرأس ونتم ولهذا المناسبة استعير الباء ههنا المعنى الانتها
(والضمير الجور والياء الى المبتدأ) هذان قيل المطف المذكور وقد مر مرارا
ففي هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول
واما على التوجيه الثاني فهو كالتوجيه الاول الذي ذكره الشارح قال الخشخاش الاقرب
ان يراد المسند الى الجور ويجعل الضمير راجعا الى الجور والاولى جعل الباء للملابسة
اي الجور والمسند الملابس بالجور اذا فعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابدا لا
بالجور وقوله (وعلى التقديرين) اي تقدير حذف الجار والجور وتقدير جعل الباء
بمعنى الى متعلق بقوله (مخرج به) اي بقوله المسند (القسم الثاني من المبتدأ) لان المراد
بالاسناد حيث ان الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى
يحتاج الى قوله المقار للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله
المقار للصفة المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا صريحا له
ولما بين المبتدأ والخبر وانهما كانا من الملحقات بالفاعل في الرفع يعني الضمة والواو
والالف وحيث لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل في العامل اراد ان بين العامل

كون المحرط احد
الاصناف احدها
الاختصاص والاخر
غيره على ان تصور
السؤال بنى من الحبط
والخلل فان مطلق الوزن
لفعل ليس الا الوزن
الحاص بفتحة (قوله ولم
يذهب الى منع صرفه
الابيض النجاة اي منع
غير المختص وهو يونس
فانه اعتبر ما عهد من
اوزان الفعل مطلقا سواء
طلب على الفعل او لم يطلب
واعتبره عيسى بن عمر
وجرط كونه منفولا
عن الفعل واستعمل بقوله
(انا بن جلا وطلاع الثغابا
مضى اضع العامة تعرفوني)
وعند سبويه محمول على
تقدير الجملة اما محكية
صفة التقدير رجل جلا
امره اي الكشف او
مضى بالمقابل هذا المعنى
قوله ولم يذهب الى منع
صرفه الابيض النجاة لا
يصلح وجه التقيد بالبناء
للمفعول وانما يوجه به
شرط الاختصاص بالفعل
او الزيادة من آثار عدم
البصرة (قوله من
حروف اثنين لم يصب همزة
قوله ولو قال غير قابل
لناء قياسا قد وجدنا
هذا القيل في بعض النسخ
والظاهر من كلام الهندي
ايضا ذلك ولا حاجة الى
شي ورايه لان المراد
بجمل هذا التقدير وما قيل
يكنى قيد عدم القبول
بكونه قياسا اذا تفرق

فيهما مبني بقوله (واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب
 التصور (اي تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف
 تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اى عن عامل
 لفظي يؤثر في معناه واللام في قوله (ليست) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجديد اى الاسم
 (الى شئ) كافي القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقامم الزيدان مجرد عن العوامل اللفظية
 ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يردان القائم مسندا اليه ايضا كان عامله لفظيا لانه
 لا يستند اليه القيام المحض (او يستند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كافي
 القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم مجرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليستند الى ذلك
 الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك
 ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فمضى الابتداء) هو التجريد
 (عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على
 السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد
 يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا
 فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجع وذا لا يجوز قوله (واما عند
 غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل في الموضعين قدم عليه
 لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ) لانه مسند اليه ولا ما قوى
 من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه
 مسندا اليه وركنا اعظم في الجملة الاسمية لومقدها غالبا عامل (في الخبر) فعامل المبتدأ هو
 الابتداء اعنى التجريد فيكون عامله منصوبا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا
 ولكن هذا القول ليس صحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد من ليس شانه
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثانى فلان
 المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامله
 الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قولك اقامم الزيدان مؤل بقولنا الشخص الموصوف
 بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ
 اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتكثير بشران ما قالوا ضيف كما
 ان التعبير بالبعث قيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر)
 بنى قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتدأ
 وهذا ليس الادور امصرا هو باطل باهتاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل
 معمولا لا عامل فيه والمعمول عاملا لئذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين
 (وعلى هذا) اى على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان
 اى المبتدأ والخبر (بحردين عن العوامل اللفظية) على هذا قدم على متعلقه للتخصيص

بين مذكر الاسم ومؤنثه
 بالناء خلاف القياس
 وانما القياس الفرق
 بالصيغة كما في رجل
 وامرأة صرح به الرضى
 في بحث الجمع فخط صرح
 لا تقاد الا جماع على ان
 الناء الفرق بين المذكر
 والمؤنث مطلقا (اى
 في الفعل والاسم صفة كان
 او اسما) ولم يصرح الرضى
 بذلك بل قال فيه ان
 الغالب في الصفات ان
 يفرق بين مذكرها
 مؤنثها بالناء والغالب
 في الاسماء الجوامد ان
 يفرق بين مذكرها
 ومؤنثها بوضع صفة
 مخصوصة لكل منها
 كمبرواتان قال هذا هو
 الغالب في الموضعين وقد
 جاء المكس ايضا في كليهما
 كاحمر وحمراء والفضل
 والفضل في الصفات
 وكامسرا وامرأة ورجل
 ورجلة في الاسماء هذا
 ويعرف به ان الغالب
 قد اقرى عليه من وجهين
 تأمل تقف (احدها انه لم
 يقل بخلاف القياس ولا
 النبرة وثانيها انه قال
 بنائية الفرق بالصيغة
 بين المذكر والمؤنث
 من الاسماء الجوامد
 وكلامنا ليس فيها (قوله)
 لم يرد عليه اربع فاذنسى
 به رجل قبل اربع اذنسى
 به لا قبل الناء فلا حاجة
 لدفعه الى تقييد عدم قبول
 بقولنا قياسا وليس به فان
 مراد الشارح قدس سره
 ان المسائل لوقال اربع اذا
 سعى رجل تمتع للعبية
 ووزن الفعل مع مجرى

لان عدم كونها مجردين عنها يختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله البعض
فما لم يكن لفظيا فقط لان حامل المبتدأ مضمون عنده واما عند البصريين
فما لمهما مضمون ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع في بيان ماهو الاصل
فيهما وبيان بعض احوالها فقال (واصل المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل في اللفظ
ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحي ههنا فاما قاله الشارح بقوله (اي ما يبنى ان يكون
المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المنع مثلا
اذا كان المبتدأ نكرة فيجب تقديم الخبر لان كون المبتدأ نكرة على ما سيجي له زيادة تحقيق
(التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه
عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول فقدم لذلك واما قال لفظا لانه
قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات) يبنى دال على الذات تحقيقا مثل زيد
قائم او زيد النطلق او تأويل مثل النطلق زيد قائم في تأويل الشخص الموصوف
بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا وتأويل لا مرام آخا (والذات مقدمة
على احوالها) طبعا فقدم الذات وضما لطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا بقوله (ومن نكرة) حتمقا بالمعنيين الاثنين اعني الجواز والامتناع لانه قدم
عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثاني يختص بان يكون الاصل في
المبتدأ التقديم لا غير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله نكرة بفتح التاء المثلثة
والميم المشددة وبمدحها ما السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة
الى المعنى مجازا (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لا تقديرا
لانه في التقديم مقدم (جاز) (قولهم) اي قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ
مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة (في داره زيد) بتقديم الخبر
على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور في داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة
زيد (لفظا) لتقدمه مرتبة) نصب على التمييز (لا صالة التقديم) اي تقديم المبتدأ (وامتنع)
عطف على جاز (قولهم) (صاحبها في الدار) مقيدا (لعود الضمير) المجرور في قوله
صاحبها (الى الدار) واحترزه عن عوده الى شئ مقدرا قبله القرينة الحالية كقول هذه
الجارية صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح يعود الضمير الى
الدار اعمالى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تقييد على المفهوم من قوله واصل
المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار فالتذكير باعتبار لفظه (في جاز الخبر) واما قال في حيز
الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجي (الذي
اسله التأخير) لما عرفت سابقا (فلزم عود الضمير الى الدار المتأخر) لفظا وهو ظاهر
(ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كاسبق (وهو) اي عود الضمير الى
الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جاز) بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر

اربعة فهو قابل للتامع
انه ليس بمختص فلم
الصرف بمثل هذا لحي
بطله لا يمكن الجواب
الابا تثبت القياس للوحي
بما ورد هذا عليه ثم فيه
كلام ولكن من جهة
اخرى (قوله ولا اسود
قائه مجتمع هو وصف ووزن
الفعل مع كونه قابلا لقائه
ولا يخفى انه على تقدير
عدم ثبوت هذا القيد
يصح اعتباره والدفع به
بدون الاحتياج الى تقديره
لان التبادر من الاطلاق
ما هو بحسب القياس (قوله
واحتز بلفظ اي بقوله
مؤثرة فلها مجامع الجمع
والالف التأنيث كرجل
سعى بمساجد وجره
لكثرتها لا يؤثر فيها
لاستقلال الحكم بالجمعية
والف التأنيث الا ترى
انك اذا نكرت ما هذا
صفة لم تنزل الا العلمية وقد
ثبت انه لا اثر لها فيبقى
الاسم ممتعا على ما كان
عليه (قوله بالذي يؤل بواحد
من الجماعة المسماة به
قبل المراد بالجماعة ما فوق
الواحد فلا يرد انه يوجب
ان لا ينكر المشترك بين
الاثنين وما يجب ان يبنى
عليه في هذا المقام ولم يبنه
له احدان المراد بالتكبير
التكبير حكما اذ بالنأويل
لا يصير نكرة حقيقة
اذا نكرة الحقيقة ما وضع
لفير معين لا ما ليد به غير
معين مجازا والتنبية غير
مسلم اذا لاسل في الاسم

على المبتدأ لما سألني انه اذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم
مجموع الخبر لانه لا يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لتلازم الاضمار المنوع
كافي قوله على التمرة مثلها زيدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل
اذا دخلت على المضارع ايذا قال ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا لم يكن
معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل
لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف قال الشارح
مفيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل
هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيتك وان لم تأتني كذا في الضوء (لان للمعرفة معنا
معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت
بزيد حسن الوجه (في الكلام) اي في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر
معي من (الامور المعينة) لان الحكم ينفي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح
الحكم عليه ولهذا لم يكن المبتدأ معرفة لزوما اكثر بالكون المحكوم عليه معلوما
مبينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اي الا ان المبتدأ (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما
عرفت ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت مخصصة
لان جمهور النحاة تفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة بوجه مالا
محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بمعرفة ولا يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ
نكرة (اذا انحصرت) (تلك النكرة) اذا غلط في معنى الوقت مضاف الى الجملة
الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيتك اذا احمر البسراى آتيتك وقت
احمراده فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما
الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو مررت ما اشتريته وموصوفة ما مفرد نحو
مررت بما معجبك او جملة كقوله (برجما نكره النفوس من الامر) فرجة كل القال
وشرطية فهو ما صنع اصنع واستفهامية فهو ما عندك وما فعلت وصفة فهو اضربه ضربا
ما واقامة بمعنى شيء منكر او معرفة نحو ان تبدوا الصلوات قصاصي وما ههنا
لما قبلها ولما قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذا بالتخصيص
قل اشتراكها) ان النكرة وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها اقرب من
المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكتفي براهجة التعريف وهي اي وجوه التخصيص
على ما ذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة
عبرة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال
سواء كان طالبا او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصته بفرد من افراد العالم
لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) (قوله تعالى) (ولبيد) اللام للابتداء تدخل
على الجملة الاسمية لتأكيدها والبيد في اللغة من شاة العباداة والاقياذ سواء اتقاد

التكبر فاذا زال اعتبار
العلمية عاد الاسم الى
ما كان عليه ولو كان هذا
في حكم النكرة بان يعتبر
تنكيره على سبيل التجوز
دون الحقيقة لا يصح الحكم
بالصرفه لما عرفت من ان
غير المنصرف ما به علان
من التسع فباعثا بالاسم
المشتغل عليهما ما باله
سبيل المجاز لا يلزم خلو
بحسب الحقيقة ولا يخفى
ان الكلام فيها هو كذلك
فيكون منصرف
بالضرورة وقد حكم عليه
بان منصرف هذا خلف
(قوله) من الوصف
المشتر صاحبه هكذا
ينبغي ان يفهم وما قيل لو
اول بوصف غير مشتر
به قرينة بصير نكرة ايضا
لتقيده بالمشتر الى
اكتفاء بالمشتر
من التأويل ولا يلتفت اليه
(قوله) اي ظهر حين بين
اسباب منع الصرف قبل
بني ظهور من غير بيان
بل في ضمن بيان اسباب
منع الصرف وشرائطها
ولما اختار تبين على بين
قول ولا يخفى ما كان
كلام المصنف مطلقا ولو قال
وكل ما عليه علم بمؤثرة
اذا تكربق بالاسباب او على
سبب واحدنا نين الى
آخر ما كان واضحا وذلك
منوع كاترى (قوله)
استثناء عما في من الاستثناء
الاول قبل اي الاستثناء
من ما كان الكلام لا يزل
(قوله) لا يجمع الا ما

بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من لا اقياد له وقلت الشركاء تقرب من
فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن
والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت
الشركاء لخروج العبد الكافر تقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا
لفظا (وخبر خبره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولى حامل واحد بما عطف
واحد والثانى من وجوده التخصيص التخصيص يعلم المتكلم ببنى ان المتكلم يعلم ان احد
كائنات الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسال
ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس وقال لئلا هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك)
(الرجل) مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن (في الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل
(فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم بهذا الكلام اى قولك ارجل في الدار ام امرأة (يعلم
ان احدهما) من الرجل والمرأة (في الدار) لان الهمزة الاستهامية مع ام المتصلة انما
تستعمل فيما يعلم المتكلم احدا المسئولين عنهما الا انه يقدر على التمين لعدم جزمه به
(فيسال مخاطب عن تمينه) اى تمين المخاطب ذلك المسئول عنه فيؤذن المتكلم بما اراده
(فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من
اليانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سبى مثل قولك هند
هائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه
والضمير راجع الى الامرين (في الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا
المثال من قبيل التخصيص بالوصف تاويلاد ان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهر
(لكل واحد منها) اى من الرجل والمرأة ببنى ايها كان مقدما (تخصيص بهذه الصفة)
اى الصفة القائمة بالتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا مضافها للقوى وهو
الدلالة على معنى قائم بالغير لا التبع التحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالتكلم وهى علمه
بكون احدهما في الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفي الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل
عطف شيئين على معمولى حامل واحد في المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ
وفي الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار بدل رجل لكان الامر كذلك
من غير فرق فلامنى لقول من فان الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه
مراده رجل كما يوضح عنه قوله وفي الدار خبره ولا تقوم من قال ايضا ولك ان تراى
الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما
بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف وعما يخص ايضا
جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة في جوابه لتخصيصه ببنى المخاطب
بثبوت في الدار تعبنا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة في جزائى والاستفهام مثل
هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) ببنى قوله

شرطه الى انه لا يجمع
غير ماى شرطه بقوله
الاعدل ووزن الفعل
مستثنى من هذا المفعول
الذى هو مأول الكلام
ويمكن ان يكون المستثنى
مستثنى من مفهوم الكلام
بان يكون فى معنى كل
ما يجمعه الصلية المؤثرة
ففى شرطه الا اعدل
ووزن الفعل وهو خبر
الكلام بما خالفه صريحا
ومراد الشارح ما افاده
المصنف فى الامالى كالآلة
الاستثناء من قوله لا يجمع
اى لا يجمع شيئا من المل
او ماى شرط فيه للولم
يستثنى العدل ووزن
الفعل لبقى داخل فى العام
المحذوف فيكون المعنى
لا يجمع شيئا من المل الا
ماى شرط فيه فينقض
بالعدل ووزن الفعل
لتكون الصلية محاطة بهما
وليست شرطا فيما
فوجب استثناءه من
عموم ما حكم عليه بان
الصلية شرطه وقال الشيخ
الرضى كلا المستثنى من
مقدور واحد اى لا يجمع
سببا غير السبب الذى
فى شرطه فى الاعدل
وهذا هو قولك ما خبرت
الا زيدا الامر اى ما
خبرت احدا غير زيد الا
امرانا وقع القائل فى
حذو الورطة من قول
الشارح قدس سره لا
يجمع غير ماى شرطه فيه
الى آخره ولم يدركه
لتصوير المعنى لم يمكن

احد(فيه)اي في قولك وفي بعض النسخ فيها اي في هذه الصورة (وقعت في حين
التنقي) الحيز بوزن الحيز ما انضم الى الدار من مرقعها وكل ناحية حيز اي سياق التنقي
بحيث لو لم تكن تلك التكررة معمولة لم تكن من هذا القيل (فاقدت) تلك التكررة (عموم
الافراد وشمولها) يعني شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت
العموم (فتمت وتخصت) عطفت تغييرا عما قال اولاً فتعنت اشارة الى ان التخصيص
بمنزلة التعمين لان التنقي كما يستغرق الا زمان كلها يستغرق افراده التكررة المنفية كلها
بحيث لم يبق فرد لم يكن متنيا فيكون ذلك المتنقي امرا واحداً فيقع مبتدأ لكونه امرا
واحداً ولذا قال الشارح (فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو اي جميع الافراد) امر
واحد لان العام من حيث انه عام لا تعد فيه كالانسان مثلاً فالمتنقي ما فرد من الافراد
خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود
منه مدح المخاطب بكونه موصوفاً بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اي كان التكررة
اذا وقعت في حيز التنقي نعم جميع الافراد تقع مبتدأ كذلك (كل تكررة) مبتدأ وقعت
(في الاثبات) يعني وقعت في كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل تكررة
نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحوه يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق بقوله
يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين ع رضي الله
تعالى عنه يعني فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني يقتل
الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار تمرة من غيرها على
نحو قوله عليه السلام تصدقوا ولو يظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو نشاة
ووقوف التكررة في الاثبات كثير في المبتدأ قليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما
في حيز التنقي فيستوي المبتدأ والفاعل ونحوها كذا قاله المحقق والرايع المبتدأ الذي كان
في الاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدمه
وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم) (شراها ذائب) واهمه اقدمه
من الحرقة لانه كان في الاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى وبدل لفظاً ثم قدم وجعل
مبتدأ (لتخصيصه) اي ذلك الاسم (بما يخص به الفاعل لشبهه) اي لشبه ذلك
الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (في موضع ما هو ذائب الاثر) يعني يستعمل
في موضع يكون شرفه فاعلا مقصورا عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير كما قالوا في انما عرفت اولاه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اي
المنفي الذي (يخصص به الفاعل قبل ذكره) اي قبل ان يذكر الفاعل (هو) اي ذلك المنفي
(صحة كونه) اي الفاعل (محكوم عليه بما استداله) اي بالفعل المستدل بالفاعل (فانك
اذا قلت قام) مثلاً يعني اذا ذكرت فلا تريد استناده الى الفاعل سواء كان لازماً او متعدياً
(علم) مبني للمفعول اي حصل العلم القطعي للسامع قبل ذكر ما استداله (منه) اي

ما حكم عليه بالامكان كما
ذكره الشريف في
حواشي الرضى ولكن
لا ينبغي ان يصار اليه مع قيام
الاصحح الرجوع على انه
مخالف لقصد المصنف كما
عرفت آخراً ولا لم يفت
الشارح اليه (قوله) اي لا
يوجد شيء من الامور
الدارية الا آخره قبل لا
يغنى ساجدة هذا الوجه
ومع ذلك جمع الامع قوله
فقط لا مجموعها ما يبيح
الفحص والاولى
ان المستثنى منه شيء منها
اي لا يكون مع العلية
شيء منها الا احداً من الفرد
من الآخر ولا يلزم
استثناء الشيء من نفسه
لان المستثنى منه شيء
منها اهم من الفرد
من الآخر او المجتمع
مع الآخر والمستثنى احدهما
القيدي بالوحدة والافراد
وان المستثنى منه سبب
لشمع الصرف لا يكون
العلية المؤثرة شرطاً به
وهو يشمل مجموعها وكلا
منها لصدق السبب عليهما
لان المصنوع سبب تام وكلا
واحد سبب ناقص واعلم
ان في هذا الاستثناء اشكالا
وما اختاره الشارح قدس
سره احسن الوجوه
وذلك ان المستثنى منه
ان كان السبب المطلق
كان على خلاف الواقع
وان قيل هو سبب منها
كان استثناء الكل
من الكل لان قوله احدهما
لم يرده احد معين فهو

من قولك قام (ان ما يد كرمده) اي بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقيام) يعني امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعني اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اي قولك رجل بعده (في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام) واعلم ان المهر للكلب من امر يهر اذا اغراه وحرضه والمهر صوت الكلب دون نباحه من صرجه على البرد يقال هريهر هرا بالكرس والمعنى ان الذي امر للكلب (بالتباح المعتاد) في خلقته وجلته من حيث انه كلب يعني من غير مقارنة شيء اليه (قد يكون) ذلك التباح (خيرا كما اذا كان) الا هرا للكلب بالتباح المعتاد وقت (يجي حبيب مثلا) اي صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للنشاط لانه يراه غير اجني (وقد يكون) ذلك التباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (يجي عدو) لصاحبه حيث يراه اجنيا لاضطرابه وتأله فيكون الا هرا بالتباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجي صديقه وما يكون شرا عند مجي عدوه (و) اما (المهر له نباح غير معتاد) صفة نباح لا يكون الا بافهام شيء اليه ومقارنته له (قتأ به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للتباح وانما وصف به لانه اذا لم يتأ به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا اخيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعل الاول) اي على ان يكون التباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اي قصر الا هرا على الشر (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (فعناه) حينئذ (شر لا خيرا هرا ذائب) فتكون صفة الا هرا مقصورة على الشر (وعلى الثاني لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقرا هرا ذائب) وقد يجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقط كتب رسل اي رسل عظام ولكن الاول السبب بحال هذا الملم اي علم النحو والثاني بلم المعاني فلا تغفل فالتال انما يكون للتخصيص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فتأ به فالتال لتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اي قولهم شر هرا ذائب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوي) باي وجه كان (ادركنا العجز في حادثة) يعني عجز عن دفعها مع انه رجل قوي لا يضرب ولا يعجز شيء قصصه هذا القول لا يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيل فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروا فيه ويكون ايضا محلا له اذ قد يدعي التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين (ورجل) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لا شتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الانشاء الستة

ايضا يعني واحتملها ليكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما وان قدر بقرنة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرطية الا احدهما يلزم هذا المحذور ايضا لانما احدهما وان قدر فلا يوجد ما كان العنان معها الا احدهما صح الكلام لكن الدوي يا به بعده عن الفهم واذا قيل معنى الكلام لا يوجد شيء من الاعمى الدائرين كليهما وبين احدهما احدى ما يصدق عليهما وعلى احدهما يكون المستثنى منه ما هو المتبادر ولا يلزم المحذور قطعا فبين لك ان اعتراض القائل باسناد الساجدة من قيل التباح وان جمع الا مع قوله فقط لا يجوزهما ليس بلا حيلة ان يفيد كل منهما ما لا يفيد الاخر او يكون احدهما مؤكدا للآخر حتى يكون مما يباب بل المقصود من الاثبات بهذا القول انما قدما فادما الا وما نص بلا استثناء وانما ذكره اولى لم يرد به الا ما ذكره المصنف كدليل عليه فبوه لا للمتنى منه في منها اهم من المفرد عن الاخر او المضمم منه الا انه لم يصب في التفسير لان شيئا منها لا يمكن ان يراد به كلاما لا يصح التخصيص فالتامع للمحذور

على ما سيجي* (لتخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه
للمعد الخارج ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر
الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذا اوضح
ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك لا بخلاف غيره (لانه
اذا قيل في الدار علم) اي حصل للسامع العلم القطعي (انما) اي الذي (يذكر بعده) اي
بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده
ذات يصح ان توصف بكيون فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار
كأن فيها (فهو) اي هذا القول (في قوة تخصيص بالصحة) وان كان في الظاهر من
قيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس
التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك)
(سلام) مبتدا نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر
المبتدا (لتخصيصه) اي لتخصيص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من
صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا سلمت سلاما) لان السلام
عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب
له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية جواز القرينة الحالية او غيرها لقصد الاختصار
(وعدل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعراجه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له
وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد
الدوام والاستمرار) يعني لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان
الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم
ويستمر فالبديل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل
واسم والفعل عرض لبقائه زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد
(فكأنه قال) المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اي سلام من قبل) يشير الى ان الاضافة
مجازية لان السلام في الحقيقة وصفاته فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز
فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قيل التخصيص بالنسبة
الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان التكرار يجب ان تخصص حتى تقع
مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلا له واما اشارة الى ما ذكره
في تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان التكرار يجب ان
يخصص بوجه ما تقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بين
النحاة) وقال بعض المحققين منهم مدار مبتدأ ومضاف الى (محة الاخبار عن التكرار)
يعني سبب ان يصح الاخبار عن التكرار واصله مني (على الفائدة) الجار والمجرور خبره
يعني كان في الاخبار عن التكرار فائدة يصلح جعلها مبتدأ بلا تكلف شي قيل لا تنافي بين

ولا سبيل الى القول بان
مراده شي فقط لا مجموع
شي منها لانه مع كونه
مخالف الصريح باطل في
نفس الامر لظهور
ان المستثنى منه لا يكون
شيئا يدخل فيه غير ما وان
قوله المستثنى منه سبب
لتعريفه لا يكون الى
آخره من جملة ما مر ذكره
الا ان القائل بخطي
توجيه لانهما لا يجتمعان
في شي واحد فلا يصح
اطلاق السبب الواحد
عليهما والقول بانها سبب
تام وكل واحد منهما سبب
ناقص (قوله) فاذا تكون
غير المنصرف الى الآخرة
ليل الشرطية ممنوعة
وأنما يلزم البقاء بلا سبب
لأنه يمكن السبب الاصل
معتبرا لكنه يكون
الوصف الاصل معتبرا
فليكن العلبة التي هي
القوى منه معتبرة بعد
زوالها الا ان يقال العلبة
لما كانت ناسخة لا اعتبار
السبب الاصل الذي لا
يؤثر وحده في الكلمة
حيث نسخت اعتبار الصلة
لم يعتبر بعد الزوال ومن
هذا علمت ان قوله وخالف
سيبويه الاخفش يصح
ان يكون جوابا لسؤال
يتوجه على هذه الشرطية
من انه يلزم البقاء بلا سبب
اذ لم يكن في الكلمة سببة
اسمية تمت العلبة عن
اعتبارها كالوصفية
الاصلية اما اذا كانت
فيجوز ان يعتبر بزوال

كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره في ذلك البعض لأنهم لما رأوا أن المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على التكررة وبين غيره ضبطوا أمثلة فلما تختلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على التكررة والحاصل أن ما ذكره النحاة مبني على المبتدئ الذي لا تفي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبني على العالم الذي تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لا على ما ذكره) عطف على الخبر بإعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي محتاج) مبني للمفعول (توجيهاتها إلى هذه التكاليف المركبة) أي الضعيفة من ركيزك بالكسر ركز وق وضعف فهو ركيزك وعلى هذا قوله (الواحدة) صفة كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لأن الواح في اللغة الضعيف (فعل هذا) أي على ما قال بعض المحققين (بمحوzan يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (افض) أي سقط على وزن افعل والفعل مع قاعله في محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية أي كوكب سقط في هذا الساعة وشمس انكسفت وقرأ المحقق الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لأن انقضاء الكوكب لما كان نادرا أو خفيا على بعض دون بعض إذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء لتحصل الفائدة (ولا بمحوzan يقال رجل قائم لدمها) أي لدم الفائدة في جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) أي ما قاله بعض المحققين (أقرب إلى الصواب) الظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود استعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير أن الظرف متعلق بقوله ناضرة وأما على تقدير أن يكون صفة للوجوه فيكون من قيل التخصيص بالصفة وهل من مزبد يومئذ أو يوم علينا إلى غير ذلك مما لا يمد ولا يخص وأرجاعها إلى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان أن يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف) بقوله المجرى المسند به المفاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا) الخبر (المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) أي لكون الخبر المعروف قياسا (من الاسم) والاسم من حيث أنه اسم لا يكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت أو فعلية (داخلة فيه) أي في الخبر المعروف لكونه مفردا (أراد أن يشير) أي أن بين (إلى أن خبر المبتدأ قد يقع) يعني قد يكون (جملة) اعلم أن الأصل في الخبر الأفراد لكونه أخصرا ولكون الطرفين متفقين في الأفراد إلا أنه قد يكون جملة على خلاف الأصل من الجملة التي إما محل من الأعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف إليه في قول وجزا شرط وقع بعد الفاء وإذا والتابع للمفرد والجميع إما محل من الأعراب (أيضا) يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة

العلية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد أو بلا سبب فأجاب بأن هذا المنع إنما يفي على قول سيويه وقول الأخفش أقوى منه واللازمة مثبتة عليه وقوله لا إذا نكرت في بلا سبب أو على سبب واحد ظاهرة أنه يفي بلا سبب في غير ما أحسنه العدل أو وزن الفعل وفي نظر لأنه لا يبقى على سبب واحد في سكران علما إذا نكر كما صرح به الشارح وبطلانه ظاهر أما أولى فلأن اللباس في الوصف المانع هو أن يكون ما يثبت له في الحال مع قطع النظر عن الإصالة وعدمها وما لم يكن ذلك معتبرا فيه عندهم بل الإصالة سواء تحقق في الحال أم لا يتوجه باشتراطها فلا يصح قياس العلية عليه لظهور أنها حادثة في القياس وهذا على خلافه أما ثانيا فلأن المصنف صرح في الإيضاح والشرح باختيار مذهب سيويه وزيف قول الأخفش كما سنقف عليه وكلامه في المقدمة أيضا ظاهر بل صريح في امتناعه من قول الأخفش وذلك لأنه أهتم بدفع ما توجه على مذهب سيويه وظهر في تأييد الأخفش الأثرى إلى قوله ولا يلزمه باب حاتم فكيف يمكن جعل قوله وخالف سيويه الأخفش جوابا لسؤال

(والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشبها بكلمة قد لتقليل وبصححة التجدد الا ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ما ضيا (مثل) (زيد قائم) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه وامرا او نهيها ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤلا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤلة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سبق في قوله وما وقع ظرفا قال اكثر انه مؤل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لان انتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية بئى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالجاء ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خسر الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لاقادتها فائدة تامة بشير الى ان القامى قوله (فلا بد) جزاء الشرط محذوف ولقطة لاهى التي لئى الجنس وبدمينى على الفتح في محل التصب باسمه (في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ) (من تائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من تائد اى لا محالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) تائد الى المبتدأ سواء كان محمدا مثل زيد ابوه قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه (كافى المتألفين المذكورين) في المنع (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعل المدح والقدم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (في) نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى المدح والقدم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراد مجازان يربط بالجملة لذات الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمرة) لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تقضى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيا يؤدى مؤداه (في نحو الحاقه)

كذا واما انما لان قوله وخالفه سيويه الاخفش لاستثناء ما ثبت فيه من الوصفية من الحكم السابق فنل سكران المتعقلية من جملة المشتق كما صرح به الشارح قدس سره حيث قال والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العملية ظاهرا ليدخل سكران وامثاله ومن المجازين ان القائل ببدان راي كلامه هذا وارضى به لم يبتدأ الى صراط مستقيم بل اخذ بمنزى على المصنف مستدلا بقول الشارح (قوله لم يبتدأ فيه) سبب من حيث سببها هي شرطية من الاسباب الاربعة سواء كانت مضممة بمجملتها كافي اذ رجحان فان فيه خمس على التعريف والتركيب والنسب والجملة والافعال والنون واذا ذال احدما لم يبق شئ منها لكون الاربعة الباقية معروفة به وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة او منفردة باحدها واكثر قدس سره بهذا القدر لم يحول المقصود به (قوله والجواب وما قيل ان استعملت لفظة سميت بنقط استمت بضمين مبالغة في شدة الحرف لئلا يجث بأمر كل صاحب بالصلح ولا يمكن له خطاياه من التلط من غابة

الاضطراب فاصمت غلط
لاممدول كاترى (قوله
ولما كان قول التليد
اظهر مع موافقته لاذكره
من الفائدة جله اصلا
واستد الخالفة الى آخره
فيه نظر من وجوه احدها
ان الثالث عند المصنف
خلاف ذلك قال في التمرج
مذهب سيويه اول ما ثبت
مقدم من اعتبار الوصفه
الاصليه وان زال تحققها
معنى ويلزم الاخفش
صرف ما علم ان العرب
تمنع الصرف نحو اسود
ومنع صرف ما علم ان
العرب تصرفه نحو
سودت بنوة اربع وقال
في الايضاح والذي يحقق
امتناع احرى عند التكبر
منع صرف ادم وارثه
واسود بعد خروجه
عن الوصفية الى الاسمية
فلولا اعتبار الوصفية
الاصليه لم يستمر وكان يصح
صرفه فاجتاهم على
منع صرفه دليل واضح
في باب اذا نكر على مذهب
سيويه ولو لم توافقنا
في الفصل القوم وهو مثله
مخالفة فانه ليس مثله لان
الفعل لا يكون صفة حتى
تتمثل به من وجبت
بكون صفة وعند ذلك
نمن وهم منقول على انه
اذا نكر لم ينصرف فا
جمله حجة انما هو حجة
عليه هذا كلامه وثانيها
ان ما ذكره من القاعدة
منع على ما سبق من
بيان الطل وشرطها ولا

مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقه) خبر مبتدأ على
اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقه اى ما هى اى شئ مسمى ووضع
المظهر موضع المضمير جازى فى مقام التظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) يعنى
ان يكون عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمر وقاعد لا نه لما كان الخبر عن المبتدأ وتفسيرا
له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة
الزائدة (نحو قول هو الله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (المائد اذا كان ضميرا
غير قاعل لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما
غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا قبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير
لئلا تنكث تقوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن
الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حاله
او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده
شتر بار وتفسيره ان الكراتنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد
والمد المن (يستين) الجار والجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول
(درها) تمييز عمات بنون الجمع (والسمن) جنح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج
من السمسم مبتدأ (منوان) تنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والجرور خبر للمبتدأ الثانى
وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكرمه) الجار والجرور ههنا حال من ضمير
الظرف فيلزم تقديره على عامله الظرف وهو جازى فى الحال والظرف لانه ما مقدّر
بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثانى لان المبتدأ فى حكم الفاعل لكونه مستندا اليه
البر الكرمه حال كونه من البر كائن يستين درهم (ومنوان منه) الجار والجرور فيه صفة
لقوله منوان فيكون من قيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ لانه حذف (قرينة
ان بائع البر والسمن لا يسر غيرهما) يعنى حذف العائد فى هذين المتأخرين بقرينة حاله
التسمير رخ بيان كرد يعنى ان بايع البريين قيمة لا قيمة غيره وبائع السمن ايضا
بين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو ان يكون الضمير
مجرورا بمن التبعضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثانى فيها جزء من المبتدأ
الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرقا) (اى الخبر القدى) جعل ما موصولة اشارة
الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او ظرف مكان) نحو زيد عندك
(اوجار او مجرورا) قائم جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج
الظرف اليه ولما سبته لانه لان الظرف فى الحقيقة جار ومجروور لكونه ممنا وقد اسماه
بعضهم ظرقا اصطلاحا قال الحشى الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم
يتسامحون فيطلقونه على الجار والجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يجمع
قال شارح جرى على التسامح الاخير لقاعدة التميم الى هنا كلامه (قلا كثر) مبتدأ

الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المتبدا اذ كان موصولا لصلة جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سياتى (من النحاة وهم البصريون) كائون او واقفون (على) (انه) قد الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اي الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا (مقدر) (اى مأول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذ المقدر مأول لاحالة وليصح تمديته بالياء (بجملة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة) ومن ثم ان الظرف يفيد مجرده من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة يجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الاتم حذفوا بعض الخبر حذفنا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه اوسموا به اسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انقل الضمير الى الظرف (بمخلاف ما اذا قدر) اى بخلاف الظرف الذى قدر (فيه اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية (كاهو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (يصير حينئذ) اى حين قدر فيه اى الفاعل او غيره (مفردا) لان اسم الفعل لما كان شيئا بالحقلى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانما رجل وهو ضارب وانت ضارب وانما ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لاحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لا بدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى تقدير ما هو الاصل فى العمل (اولى) واليق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى النار زيد وعلى الظرف الذى وقع صلة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحو (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركبان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولاً من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركبين اما تحقيقا او تأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لنا كيدم وقد مر فى قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المتبدا والخبر (ان الاصل فى المتبدا التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وجاز تأخير) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا (قد يجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المتبدا) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المتبدا على الخبر (مشتلا على ما)

يخفى ان العلوم فيما سبق اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوالها فالموافق مذهب سيويه لا قول الاخص على ان الفاعلة لائم الابهذا الاستثناء فهو جزء منها لا خارج عنها موافق او مخالف لها وثالثها ان الاول يكون المراد التنبه على اسالة قول الاخص وتفرع ما ذكره من القامدة عليه مع القول بان اشارة الى استثناء مثل اجر علما اذ انكر من هذه القامدة يتناقضان جزء ما وانما وقع قدس سره فى ذلك من ظاهر لفظ المخالفة واستنادا الى سيويه اسناد الاخص فان رفع الاخص خلاف الظاهر والامر سهل فان اصل الكلام الانحواجر خلافا للاخص الا انه لما اراد البسط على وجه يتبين كلا القولين فيه على التفصيل وقائلهما وما سبب الاختلاف سلك هذه الطريقة واستاد المخالفة فى الخلافيات الى كل من الاستاذ والطلبين شائع ذائع الايرى الى قولهم قال ابو حنيفة رحمة الله كذا خلافا لابي يوسف يعنى خالف ابو حنيفة رحمة الله ابا يوسف خلافا كذا خلافا لابي حنيفة (قوله) وان كان معه فلا يتصرف بلا خلاف يعنى ان عمل النزاع ما كان

مضى الوصفية فيه كذلك
قبل الطلبة فلا يرد ان
مثل افضل الناس مع ثبوت
الوصفية فيه متصرف
بالانفاق وكان ينبغي ان
ينظر الوصفية فيه كما ينظر
في احمر يبدو والاهلانة
لا يكون سفة بدون من
واما كان معه من فيكون
غير متصرف بالانفاق
لظهور معنى الوصفية
المتغيرة فيه وثبوته فلا
يكون من امثال احمر في
شيء على ما نهت عليه
بكلام الايضاح ومن لم
يفهم المعنى بل سألوه
الى عكس ما هو المقصود
قال اشارة الشارح بذلك
الى انه بعد تفسير نحو
احمر بما فسر نجه عليه
دخول الضل من فيه مع
انه لا خلاف فيه ثم قال
فنقول ينبغي ان يفسر نحو
احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه
في اللفظ ما لا يكون مع احمر
مع من كلمة من التفضيلية
حق لا نجه عليه افضل من
(قوله) فان قلت كانه لا
مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على
اعتبارها ايضا لوجه
لهذا السؤال قطعا لانه
لا يتصور ممن يتصرف
بلروم اعتبار الوصفية
الاصلية بد زوالها في
مثل اسود والكلام
(قوله) وفيه بحث لاحسن
له لان اسودا سلبية
لا يتصرف بها بالسود
ضرورة كيف هو يصح

موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثاني (له صدر الكلام) فاعل الظرف
لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ
والظرف لجر مقدمه والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما وصلته (اي على معنى وجب
له) اي لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يتغير الكلام (كلا استفهام) والنحنى
والترجي لا غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام
من اي نوع (قاه يجب حينئذ تقديمه) اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن
معنى الاستفهام (حفظا لصدارة) وكذا اسما الشرط نحو من جاء فهو مكرم
لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام
وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة
اتصاله بالمضاف اليه جملا بمنزلة كلمة واحدة ومستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزول
منزلة المتضمن له كالمتبدا المقترب خبره بالفاء نحو الذي يأتي فله درهم وكذا اذا كان
المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد قائم قاه للايهام قبل التفسير فلو اخبر عن الخبر الفات
الاهام المقصود وكذا اما لتجب نحو ما احسن زيدا قاه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم
والتأخير وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو زيد منطلق لاختصاصها
بابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقد
في مركزه الاصل اي هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا
وجب تقديره فيقدر في مركزه الاصل كقوله في جواب من قال عندك زيد اي
زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وكما اخوتك (قاه من) في محل
الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه
ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى
الانشاء والمغير قبل المغير (قاه مناه) اي معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذلك) او زيد
ابوك ام عمر واو غيرهما فاختصر منه قائم لفظا من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام
والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اي كون من مبتدأ وابوك خبره
(مذهب سيويه) لانه يخبر عنه بالعرفه عن النكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعال
التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مرت برجل افضل به ابوه وامثال المتفق
عليه في هذا المقام نحو من قام واما بك واهم قام ومن قام قت (وذهب بعض النحاة
الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة
عن النكرة ومنع سيويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن
الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى
الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفي الرضى
وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذي لم يصد بالغير على اصله فلو جوز ان

يحيى بعمه ما يفهم لم يدرك السامع اذا سمع بذلك الفيرا هو راجع الى ما قبله بالتعبير او
مفيرا لماسيحي بعمه من الكلام فيقتشوش لذلك ذهبت الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة
التشوش (او كانا) عطف على كان (اي المبتدأ والخبر) (مترقين) احتراز عن كون
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمتعلق رجل لانه لا يجوز الاخبار
بالمعرفة عن التكررة (متساويين في التعريف) نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو
انت انت وهو وهو وانا انا في مقام المدح (او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما)
المقدم او المؤخر (مبتدأ والآخر) منها (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على
معمولى مامل واحد بماطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثاني بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي
حنيفة ومثل قول ابي تمام بيت **اعاب الاقايى القاتلات لعابه** وارى الجنى اشتارته
ايدعوا سله والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير اما به كعاب الاقايى
القاتلات ومثله ايضا قوله بنو بنو البنا سله اى بنو البنا سله بنو البنا سله بنو البنا
الرجال الاباء عنه فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بناتهم بمنزلة الابناء لا الاخبار
عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد التطلق) او المتعلق زيد اى الشخص
الذى له الانطلاق المسمى يزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين في التعريف لان
المعلم اعرف لماسيحي ولم يمثل للمتساويين في التعريف لدورة (او) (كانا) اى المبتدأ
والخبر (متساويين) في التخصيص سواء كانا متساويين (في اصل التخصيص لافى
قدره) يعنى متساويين في قدره يعنى تكون جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته
في الاخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه)
مع ان الخبر ههنا انقضى من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح ووجب
تقديمه (ايضا) اى كوجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص
بالمعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان في التخصيص
بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والا فيكون الثانى اخص وانما ووجب
تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعالا لاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل
في المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعالا بالادال
لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى آن الحدوث والرفع يكون بعد
التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا) (اي المبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون
فاعلا لذلك الفعل او تأكيذا لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل انا فانت وانا سميت في حاجتك
وقوله فعلا (احتراز اعما) اى عن الخبر الذى (لا يكون فعلا) بل يكون لسبب (كافى
قولك زيد قائم ابو قاه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا
بالاصل ويجوز تأخيرها ايضا ولذا قال النصارح مطلا (لجواز ان قال قام ابو زيد) لجواز

الحكم بزواله الوصفية
فالانصاف لانه لا فرق
بين اسود واخر علما على
ان اعتبار الوصفية لم يزل
فيه بالكلية ايضا فان
الصرف ومنه من الاحكام
اللفظية فتعتبر في امرها
الوصفية الاصلية كما
اعتبرت في جمعه وادخال
اللام عليه ولذلك قالوا
في جمع اخر حر وان كان
علما قالوا الاخر فلولا
اعتبار الوصفية في اخر
علما لم يجر ذلك فيه
ولذلك لم يجر ان يقال في
جد جد ولا الاحد بلى
قالوا احدا لانه ليس بصفة
قد ثبت انهم يعتبرون
الوصفية الاصلية فيجب
اعتبارها ايضا ههنا لانه
احكام لفظية مثلها وبذلك
تبين ضعف ما قاله الشيخ
الرضي من ان الحق ان
اعتبار ما زال بالكلية ولم
يبق منه شئ باى تأويل
كان فيه خلاف الاصل
اذا العدوم من كل وجه
لا يؤثر بمجرد كونه
موجودا بعد ان قال معنى
اعتبار الوصف الاصل
بعد التكبر انه كالتأثير مع
زواله لكونه اسليا وزوال
ما يضافه وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد
مزيد اثبات معنى الوصف
الاصلى لحاز بالنظر الى
زوال المانع لانه يرجع
حتى الصفة الاصلية حتى
يكون معنى رب اخر ورب
شخص فيه معنى الحرة
بلى معنى رب اخر شخص

الاضمار قبل الذكر لفظا لاربية (لعدم الالتباس) يبنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيذا يضا وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ الخ او قوله او كان الخبر فعلا على ما سبق (اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الاو منها نحو وما محمد الرسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولي (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في صورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايها قدم فذلك هو المبتدأ (واما) وجوب التقديم (في الصورة) الاخيرة فللالتباس المبتدأ بالفاعل (لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدأ عن الخبر و (قبل قام زيد) التباس المبتدأ بالفاعل) يبنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يبنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فللالتباس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان) الفعل (مثنى) لمثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يبنى لو اخر المبتدأ في هذين المتالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتباس المبتدأ به) اي بالبدل عن الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اي كالتباس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (عن قول من يجوز كون الالف) يبنى الف التثنية (والواو) اي واو الجمع (حرفا دالا على ثنية لفاعل وجمه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حيثما الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند) قالها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فيا كلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا التجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتماقون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول * ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اي اذا كان مشتملا فتغير العبارة التي كانت في المبتدأ لتفتن فيها لكن الاشمال خبر من التضمن لانه يبادر منه كونه ماله صدر الكلام لا يلزم (الخبر المفرد) (الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الجملة وشبهه والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعمد (له صدر الكلام) فاعل الظرف او مبتدأ خبره

مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابين او احمر فان كون الامر كذلك لا يستدعي سقوط اعتبار الوصلية بالكلية كيف وقد ثبت بعض الاحكام المخترعة على اعتبارها كما عرفت (قوله) لزمه ان يعتبر في حال الطلبية ايضا قيل الاول ان يقال كان منطوية ان يلزمه ان لا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ولا يخفى ان الاسم بالكس فان الجواب لا بد له من سؤال وهو يكون هنا بالزام هذا الباب لا يسهل منطوية لزوم ثم لو قال كال منطوية ان يلزم اعتباره ثم قال بدل قوله فاجاب ولدا قال كان احسن واولي ثم ان الفاعل يجوز كون لا يلزمه من الالزام وهو خلاف الظاهر لا يصار اليه بدون الداعي (قوله) فان العلم للخصوص والوصف للعموم اذا الطلبية وصف الشيء لدلول بينه لا يجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص قيل الاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا لدات معينة من غير اعتبار وصفه والوصفية كونها مشتملة في ذات مبهمة في غايت الابهام مع اعتبار صفته وفيه ما يه (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد قبل يجه عليه

ان العلية والوصفة
ايضا متضادتين في هذا
الحكم بل متوافقتين
ولا منع من اعتبار
التضاد بينهما يتوافقان
فيه وهذا السؤال مبنى
على القول من لفظ واحد
فان مراد الشارح قدس
سرمان منع صرف لفظ
واحد لكونه مختصا وغير
مخصص من قبيل الجمع
بين المتضادين في قول
واحد (قوله) قد دخله
الكسر ودون التنوين لانه
لا يجمع مع اللام والاضافة
اذا التنوين دليل عام الاسم
واضافته مشعرة بعدم تمامه
مثلا واما تانرا اللام
والتنوين فللكونه في
بعض المواضع علامة
للتكبر وهذا حرف
التصريف ليس الا ولا يبعد
ما قيل لما عابته اللام
والاضافة التنوين صارتا
كالنوع منه فكأنه ثابت
(قوله) وحيث ضغطت
مماثلة للعلل لم يؤخر الا
في سقوط التنوين دون
تأنيده الذي هو المكسر الى
حاله وسقط التنوين
لاستماعه من الصرف هذا
مخالف لما نقله المصنف
فهم كما سخط عليه
(قوله) ومنهم من ذهب
الى ان اللينين الى قوله
وهذا القول السبب ما
عرف به المصنف غير
المصرف كما يجب حذفه
فانه متدرج فيها لانه لا يصح
ان يكون وجها مستقلا
ولو لا ما قبله لاسبقه كيف

الظرف (اي معنى وجبه صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضى صدر الكلام
(مثل ابن زيد) فمناه في الدار زيدام في السوق (زيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدا)
عند البصريين لانه شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم
الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون
مما نحن فيه لان الجملة الظرفية لا عمل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف
المكانية مبنى على الفتح لتضمنه مبنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو) اي لفظا بن (ظرف) كقولنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه (فان
قد راعى فعل) لكونه اسلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل
الححتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة خبرا مقدما
لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قد راسم الفاعل كان الخبر) اي
الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى)
كلا (التقديرين) اي تقدير الفعل وتقدر اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة)
وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة
(واحتزبه) اي يقيد الافراد بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى
صدر الكلام (عن نحو زيد ابن ابوه) فزيد مبتدا وابن اسم متضمن للاستفهام خبر
مقدم وابوه مبتدا مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام
خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدا كقولنا قد وقع الاستفهام في
صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل
هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان
ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كاجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم
(اذ لا يبطل بتأخيرها) اي بتأخير ذلك الخبر (صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في
جملة) وجملة ما يقرب لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء في قوله (بتقديمه) اي الخبر
متعلق (بمصحح) احتزبه عن ان يكون الخبر بتأخيرها مصححا لكونه مبتدا
نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا بتأخيرها حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب
كونه فاعلا له (اي للمبتدا من حيث انه مبتدا) لان من حيث انه اسم (بتقديمه) يصح وقوعه
مبتدا (اي لكون تقديم الخبر الظرف مصححا له وذلك الظرف اما مذكور (مثل
في الدار رجل) او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك رجل واحتز
يقيد المصحح عن مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه
ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنه (فان)
قوله (في الدار خبر) مقدم (مخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت) فيما سبق في وجوه تخصيص
المبتدا النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (قوله) عمل بما هو الاصل

في الخبر (او) (كان) (لتعلقه) (يكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا
لفظا وهو على النمرة فظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقر واستقر لان الفعل واشبهه
متعلق بالكسر لانه غرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو النمرة خاصة نظر الى انه
جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اى جزء الخبر يعنى اذا انفصل بالابتداء ضمير راجع جزء
الخبر (اى كان لتعلق الخبر) اى لجزءه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر
(بسمية يتبع معها) اى مع تلك التبعة (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد
نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائدا الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزؤه بل
الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واخرى ولان
الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الى ان تعلقه
ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كأن) (في) (جانب)
(الابتداء) بان كان الضمير مضافا اليه (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما واجب تقديم
الخبر (اذلوا خبر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاخبار قبل الذكر لفظا) ورتبة
(ومعنى) حتى لو قيل مثله زيد على النمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقدم
امتاعه (مثل على النمرة مثله زيدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالنمرة (فقوله مثله اى
مثل النمرة) صر فروع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى النمرة في قوله على النمرة
ولذا قال الشارح (وفيه) اى في قوله مثله (ضمير) وهو المضاف اليه راجع (للتعلق
الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (النمرة) بدون الجار (لان
الخبر هو) مجموع (قوله على النمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على
الخبرية (والنمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما
ان الجزء يتعلق بالكل كذلك النمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا
عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها
وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فينبغي منافاة فاذا قدم الخبر سواء
كان ظر فاكتمال المذكور في المتن او غير ظر فحق انك عالم عرف من اول الاسرار
الذى يحى بعد ان المفتوحة مبتدأ لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة
(الواقعة مع اسمها وخبرها المأولة) صفة بعدد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله
الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقت السكين عنق الشاة وانما واجب تقديم الخبر
على المبتدأ اذلوا خبر الخبر على ما هو الاصل لا تبست المفتوحة بالمكسورة لانه لم يظن
انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظر فاقديظن انه متعلق لخبر ان المكسورة

لا والمصنف قد بين الخلاف
في الامايل بذكر القولين
حيث قال ومنهم من يقول
الصرف ومنهم من يقول
انجر فالذين قالوا انجر
فروا من الصرف لانه
عندهم غير منصرف
لقيام العلتين المانعتين فان
موجب العلتين عندهم
حذف التنوين وموجب
حذف الكسر حذف
التنوين لاجل العلتين
فاذا زال التنوين لاجل
العتين فقد ذهب موجب
ذهاب الكسر فوجب ان
ثبت والذين قالوا بالصرف
فروا من انجر لانه عندهم
منصرف وان قابل من فيه
هشاش كاشم فلهوا
ان السلام والاضافة
مالشان لتبوت
خصوصيتهما بالاسماء
لغنى بخاص بها كاشم
قابلت السببين لواحدما
فرجع الاسم الى اصله
في الصرف وايضا نقل
في الشرح هذين القولين
ولم يزد عليهما فانه قال
وذلك اعني انجر بالكسر
امالاه دخل عليه ما هو
من خواص الاسماء فقابل
شبه الفصل فرجع الى اصله
واما لان الجر لم يتبع فيه
الاسماء لذهاب التنوين
او العلتين فلما كان ذوال
التنوين حنا لاجل اللام
او الاضافة لا العلتين زال
موجب منع الجر فدخل
وهذا قول اكثرهم
وكان الشارح قدس
سره نظر الى ان المصنف

واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة
لا المكسورة لانها مع خبرها جلة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها
في تقدير المفرد كاسبق (اذ في تأخيرها) اي في تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف
ليس) بفتح اللام وسكون الباء الاتيس اي خوف التباس (ان المفتوحة بان
(المكسورة في التلظ) يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لا مكان
الذهول) اي لا مكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التباس عنده ان التلظ بالفتحة
او بالكسرة (لخفاها) اي الفتحة (او في الكتابة) مصدر كتب كالحطابة مصدر خطب
معطوف على قوله في التلظ باعادة الجارية لان المعطوف على المظهر المجزوء يجوز اعادة
الجارية فيه ولا يؤخر يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم
عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد الخبر والكلام جملة
اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها فالتقدير
قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلانا كيد فدفخ هذا الاحتمال وجب تقديم
الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه)
(اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذا الصور) الرابع (لما ذكرنا) علة كل واحدة
منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يعمد الخبر) لانه حكم والحكم على شيء يجوز
تعمده (من غير تمدد الخبر عنه) قيده تصحيحا للتقليل في فقدان تعدد الخبر معنى
تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني
فزيد اعلى الاثنين الى ان ينتهي (وذلك التمددا) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني
ان يكون لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز
اجتماعهما في محل واحد (جيبا) اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اي التمدد الذي
بحسب اللفظ والمعنى جيبا (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان اثنائي
معطوف على الاول (مثل زيد عالم عاقل) وليس قولك عالم وجاهل من هذا القيل
لان كلامنا فيما تمده فيه الخبر عن شيء واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه
بجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل
جاهل (و) الثاني يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضى لان
الاخبار المتعددة فيها اما ان تكون متضادة ولا فالاول كقوله تعالى وهو النور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان
مشتقاولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب
اللفظ والمعنى جيبا وليس ما تمده لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع
نائم لانها بمعنى واحد والثاني تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما
معنى الا انها اذا اجتماعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيد للاول

لا يعرف غير المتصرف
بما عرفه لزمه القول
بعدم انصرف ما دخله
الكسر والتون عند
تحقق الملتين وانصرف
ما لم يكن فيه علاما واحدا
وان وجد فيه احدا ومبنى
ذلك القول هذا فحكم
بالنسبة لكنه غفل ان
جميع النحاة متفقون على
ان امتناع الاسم
من الصرف لتعق
الطين فغير المتصرف
ما فيه علان ليس الا الا انه
لما كان تفسيره بما لا يدخله
الكسر والتون اوضح
بناء على ظهور امره
عرفه بعضهم بالخلاف
جاء بينهم اي وجهه سره
والعجب انه قدس سره
نقل عنهم الخلاف في
انصرافه قبل هذا الكلام
ولم يعط منه ما ذكرناه
وبهذا التفصيل ظهر فساد
ما قاله الشيخ الرضى في
اول الباب والمفاضل
الصريف في هذا المقام
من ان ما دخله اللام
او الاضافة مما فيه علان
من التسع غير منصرف
على مذهب المصنف
عليه وعند غيره هو
منصرف سواء قالوا
ان الكسر سقط تبعا
للتون وقالوا ان الكسر
والتون سقطان (قوله
المرفوعات) قيل اما جمع
ولم ياب بالمراد لان
تعرض المرفوع وتعرف
الرفع وهو ان المرفوع
ليس الا واحدا وهو

مثل قولك زيد جائع (نحو هذا حلوا حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من
 الحبرين الى مجموع المبتدأ اذا المنى في جميع اجزائه خلاوة وفيها كلها حموضة لانه
 امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
 بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من) بضم الميم
 وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الخلاوة والحموضة لان المقصود اثبات
 الكيفية المتوسطة بينهما لاثبات اتسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلوا وهذا
 حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولو لكون هذا غير مراد قال هذا حلوا
 حامض مراد به الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ
 فقط دون المنى (ترك المطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما
 بمنزلة مفرد فلو استعمل المطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر
 بعض النحاة) وهو ابو علي (الى صورة التعدد وجوز المطف) بالواو لانها للجمع
 المطلق وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احدا الجزئين على الاخر بالواو مع اتصاف
 مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين قول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا
 كل ما هو بمنزلة خبره في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذا المنى
 في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حامض وقد سبق واما اذا لم يرجع
 ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو ما عالم واجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ
 مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولا يبعد ان) (قال مراد
 المصنف) يعنى توجه عبارة الباء في قوله (بتعدد الخبر) متعلق بقوله مراد المصنف
 في قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغير عطف لان التعدد
 بالمطف لا خفاء فيه لاني) تعدد (الخبر) على ماسبق (ولا في) تعدد (المبتدأ) مثل
 زيد وعمر وبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمر وبكر (ولا في) تعدد
 (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمر والمفعول مثل
 ضربت زيدا وعمر واو غيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف بين في هذا الكتاب
 ما فيه خفاء وبوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان (وايضا) اى كان المتعدد
 بالمطف لا خفاء فيه لاني الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها كذلك (المتعدد بالمطف)
 سواء كان في الخبر او في المبتدأ او غيرها (ليس بخبر) ومبتدأ (بل) انما (هو من
 توابعه) اى من توابع الخبر والمبتدأ او غيرها لان المطفوف بالحروف من جملة
 التوابع على ما سيجي (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون
 بغير عطف لعدم الحتماء في التعدد بالمطف (اورد) المصنف (في المثال) لتعدد الخبر
 (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عطف ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد
 الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بغير

الفاعل فزال ذلك الفهم
 بضمة الجمع الدالة على التعدد
 وبعد تسليم وتعرف
 الرفع وابهام ذينك
 الترفيع لما قاله لا تمويل
 عليه لظهور زوال
 هذا الوهم بقوله فنه
 فالوجه هو التنيه على
 تعدد الانواع ليس الا
 قوله لان موسوفة الاسم
 قيل اما لان الكلام
 في الاسماء فالظاهر جعل
 الموصوف الاسماء
 الكلمات واما لان جعل
 موسوفة الكلمات لم يصح
 قوله هو ما اشتمل على
 علم الفاعلية لان الكلمة
 المرفوعة تشتمل الفعل
 المضارع المرفوع وهو
 لا يشتمل على علم الفاعلية
 لان الرفع فيه ليس
 علم الفاعلية ثم قيل وهذا
 وجه دقيق يتقدم منه
 ما يستغنى به اولو الابصار
 الى وجه يديم في اختيار
 علم الفاعلية في تعريف
 المرفوع على الرفع وهو
 انما اشتمل على الرفع
 اعم من الاسم المرفوع
 الذى هو المرفوع في هذا
 المقام ولا وجه لتلك القولين
 لان الرفع وعلم الفاعلية
 مترادفان بحسب
 الاصطلاح كما سبق من
 قول المصنف واتوا به
 رفع ولصوب جرف الرفع
 علم الفاعلية فكل ما يصدق
 عليه الرفع يصدق عليه
 علم الفاعلية وبالعكس لو
 كان بينهما عموم كازعمه
 القائل لا صح اطلاق

(فلاقتصار) أي اقتصار المصنف في التمثيل (عليه) أي على إيراد المثال بغير عطف (لذلك)
 قوله فلاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره وإشارة إلى قوله لأن التعدد
 بالمعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها لا إلى قوله أيضا ولا إليهما
 جميعا يبرر بالتأمل أي لكون التعدد بالمعطف لا خفاء فيه إلى آخره (وقد يتضمن
 المبتدأ معنى الشرط) أي يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء أي إقام الجزائية في الخبر
 أي إذا ما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم أن الفاء
 تدخل في خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجوبا نحو ما زيد فتطلق ولا تخذف إلا للضرورة
 نحو * فاما القتال لا قتال لديكم * في مكان فلا قتال أو لا ضمار القول كقوله تعالى *
 واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * أي يقال لهم اكفرتم وتدخل جوارزا في
 خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا في الرضى (وهو) أي معنى الشرط (سببية الاول للثاني)
 أي يكون الاول سببا للثاني نحو الذي يأتي فله درهم لأن آتياء سبب لاستحقاقه درهم
 حتى لو لم يأت له لا يستحقه قطعا كذا في قوله ان جئتني فلك درهم (أو للحكم به) يعني ان
 يكون الاول سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم تدخل الفاء في
 قوله * وما بكم من نعمة فن آفة * مع ان الاول ليس بسبب للثاني بل الاول سبب والثاني
 مسبب لأن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من آفة تعالى بل الامر بالمعكس
 يعني بل كونها من آفة تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من
 آفة تعالى وقيل وجد النعمة فيهم من جعلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند آفة
 تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند آفة تعالى فحينئذ لا احتاج إلى قوله
 أو للحكم به (فلا يرد عليه) أي قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى
 (وما) أي نعمة استقرت بكم حال كونكم منكربين أو جاهلين معطيها (من نعمة) بيان
 لما الموصوفة (فن آفة) يعني سبب للحكم بكونها من آفة تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى
 لما استقرت بكم قطعا لأن نعم آفة تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فيشبه
 المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (في سببية) أي سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء)
 كذلك المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصد الان سببية لازم للشرط لانه
 لا فائدة له سواه بخلاف المبتدأ فإنه يصح قصدها وعدم قصدها بقاء الفائدة دون
 قصدها فلذا افتقر بصحة دخول الفاء على الخبر ولزمه في الجزاء ولذا قال المصنف
 (فيصح دخول الفاء في الخبر) أو يصح عدم دخوله أي الفاء (فيه) أي الخبر قوله
 (نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) لتلبيح لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر
 واما تلبيح لقوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التلبيح الاول والاعتماد
 على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظر إلى عدم تأصل المبتدأ في
 السببية كالشرط هذا اذ لم قصد الدلالة على السببية (واما اذا قصد الدلالة على ذلك

علم الفاعلية على حركة
 غير الفاعل وهذا باطل
 بالافتقار فان قلت يلزم
 على ذلك كون الواو
 والالف رفا وهذا
 يخالف ما في القوائد
 الهندية من تفسير
 علم الفاعلية بالرفع والواو
 والالف والقول بأنه
 لم يقل على الرفع ليقاوم
 الحرف ايضا قلنا نعم كذلك
 صرح به الشيخ الرضى
 وغيره وعليه قول الشارح
 قدس سره وهي الضمة
 والواو والالف وما قلته
 من الهندي سهو منه
 فالسوابق قدس سره
 في كونه جمع مرفوعة على
 ان يكون الموصوف
 هي الكلمة لاصري احدها
 ان الكلام ليس فيهما من
 حيث هي فلا يصح تقديره
 الابتناء ويل الاسم ولا حاجة
 هنا إلى هذا التأويل لصحة
 ان يجمع المرفوع كذلك
 وثانيها ان قوله في الفاعل
 يقتضي بظاهر الرجوع
 إلى المرفوع وعلى تقدير
 الكلمة لا يصح ذلك واما
 ان المصنف لم يبرر
 المرفوع بما اشتمل على
 الرفع فظهور فساد
 التبرير حينئذ وهو
 كونه مساويا للتبرير
 في المعرفة والجهالة (قوله)
 والمراد بابتداء الاسم
 عليها ان يكون موصوفا
 بها قيل الكلام مبنى على
 عدم التفريق بين الال
 والمذكور فان الانصاف
 يعدل إلى الرفع لمذكور الاسم

المعنى في اللفظ) يعني اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اي في الخبر اذا ما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه بل قصد مجرد دلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخوله) اي الفاء (فيه بل يجب عدمه) اي عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ (وذلك) (اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اي الذي يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيان (اما) (الاسم) اي احدهما الاسم (الموصول بفعل) اي اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الاستقبالا في المعنى او مضارعا ويدخل في قوله الموصول للام الموصولة نحو الزانية والزاني الآية لان صلته لا تكون الافعال في صور قاسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجي * (او ظرف) عطف على قوله بفعل (اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مأولة بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب الف ذكرا للظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلولا لم يذكره محل الفعل على الفعل الصريح فلم يتاوه والمراد بالظرف عم من الظرف وما يجري مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اي في موضع الصلة للموصول الذي وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ جهة الدخول فيه كون الصلة فعلا او ما ولا به لئلا كد مشابهة الشرط (بالاتفاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان ما ولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة فاول عندهم بالفعل كما كان ما ولا عند البصريين مطلقا فيكون ما ولا بالفعل باقيا للفرقين اذا كان صلة (وانما اشترط) معنى للمفعول (ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل) يعني شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (لئلا كد مشابهته) اي مشبهة المبتدأ (الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابهة وما كان موصولا صلته فعل او ظرف ما ولا بالفعل تأ كد مشابهته (لان الشرط لا يكون الافعال) وفي الرضى والاغلب في الموصول الذي تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كافي اسما للشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تقرون منه الآية اذ لا يريد كل موت اذ رب موت فرمته الشخص فلا قام ذات النوع كوت بالقتل بالسيف مثلا ولا قام نوع آخر منه فالنهي هنا لماهية التي تقرون منها تلافيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو معنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فهدرهم (وفي حكم الاسم الموصول المذكور) اي الموصول الذي ذكر من قبل

ولا يخفى انه من جملة الاحكام لظهور ان الموصوف والوصف في قوله الاسم مرفوع ليس بالاسم والرفع (قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحل قبل رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الارباب المحل لا يشمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاني هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان محم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بطله ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتمل على ارادة ان يشولها له ليس الا بضرب من المسامحة القائمة وتقد عرض الفارح بل شنع عليه تشبعا لفظيا بان ذلك يثبت قبض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع المحل فيكون مشتتلا على الرفع مما كانه باعتبار انما به بالرفع اللفظي مشتتلا على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا العرض لان الاتصاف بالرفع المحل يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبه على عدم الاشتغال حقيقة ولك ان تقول مقصودا لشارح ايضا هو التنبه على كون الاسم موصولا بالرفع المحل ودخلا في المرفوع وان

خلافه من الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل ولا يحن على العارف بأساليب الكلام ان قول القائل لم يرد بذلك ان الرفع وما اشتدل على الرفع لا يشتدل ناس من سوء فهم وكذا قوله مقصود الشارح ايضا هو التنيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا في المرفوع وان خلا من الرفع حقيقة وليس مقصود التعرض والانصاف ان الهندى لم يصب في كلامه بل غفل عن كون ما استدله حجة عليه والحق بيد الشارح قدس سره اذا لا شبهة في اطلاق الرفع على الرفع المحلى وكون الاسم متصفا به الاخرى الى قولهم هذا صانع محلا وكذا في شمول الرفع والمرفوع عند الإطلاق وانما شبه ذلك عليه من ان معنى الرفع المحلى هو انه في محل لو كان محمداً في مكانه ليس صفة فقول ان تقوم بسوء ثلاثة اقسام لغنى وتقديرى ومحلى ولا ريب في ان القسم اذا اطلق يشمل جميع الاسماء على سواء وليس قولهم لكان صفة مستبرأ على إطلاقه حتى يكون هو السبيل الى هذا الوهم بل مناه انظر الرفع في لفظه والا

وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) التاني (التكررة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى التكررة التى وصف باحدهما بمحذوف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمهما) اى حكم التكررة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك التكررة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتي) (هذان مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلتة جعلته فلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلتة جملة فعلية ماضية فى قوله تعالى ان الذى فتوا المؤمنين الآية (او) (الذى) (فى الدار) (هذان مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول والثاني على سبيل البدل والا ولا وخبر لازم لانه الثاني محذوف وخبر لثاني وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى (قل ان الموت الذى ترون منه فانه ملا فيكم) الآية فان الملاقات للفرار وكذا فى قوله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذان مثال الاسم الموصول الاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف وبالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجرى قولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتي) (هذان) اى مثل كل رجل يأتي (مثال الاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتي فعل وفاعل والجملة فى محل الجرائد صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما ضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والإطلاق كان مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك او (فى الدار) (هذان مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجرى مجرى (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر وفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذان مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لا افراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كل يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى التكررة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتي) (هذان مثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او فى الدار) هذان مثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يحكى صفتها ايضا ما ضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل آتاك غدا فله

درهم لمضارعة لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير
 الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم له درهم وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر
 غير ما ذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضى ولما
 فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها
 عليه وما يكون في منتهى اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه وقوله
 (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من
 الحروف المشبهة بالفعل يختص بهما لالكونهما من التواسخ (اذا دخلا) اى ليت
 ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط
 (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرهما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله
 عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان محذوف دخول عليه انما كانت) تلك الصفة
 (المشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو
 (الشرط والجزاء) فيه نظر على الترتيب الف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه
 والخبر الجزاء في ترتيبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان
 تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمانعها (لانهما) اى ليت
 ولعل (مخرجان الكلام من الخبرية) وبطلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن
 معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر محتمل الصدق والكذب فلما دخلا
 عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاهما مخصوصا بالانشاء فزالا المشابهة المذكورة فامتنع
 دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزال السبب يزول
 المسبب لا محالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة
 الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد
 فاضربه مع انه ما اول بقولك ان جاءك فانت مأمر بضره ومثل قوله تعالى * ان الذين
 يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يؤمنون بالسقط من الناس
 فبشرهم بمذاباليم * اى فانت مأمر بحال او ما لا يشرهم بمذاباليم الى غير ذلك
 (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كأن (الاتفاق) اى هذا المنع
 مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما (من التعاضد) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى
 يأتي اى اوليت الذى في الدار فله درهم (اولم الذى يأتي اى) لعل الذى (في الدار فله
 درهم) بالفاء بل انما يقال بخلافها مثل ليت الذى يأتي له درهم بدون الفاء لما عرفت
 وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفي التسهيل المنع من حيث
 التبع والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل (فان قيل) متشأ هذا السؤال كون المنع
 بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (بان كان)
 يعنى الافعال الناقصة بأسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى

لكان من قبيل تفسر
 الفى بتقيضه الصريح
 فاطلاق الرفع على كل
 واحد من تلك الاقسام
 حقيقة ليس الا وما يدل
 على ذلك قطعا ومنه
 باللفظ والتقدير
 والمحل كما لا يخفى كيف
 ولو اعتبر وجود الحركة
 ظاهرا لما دخل في المرفوع
 التقديرى (قوله وهو
 يبحث مثلا عن احوال
 الفاعل اذا كان مضرا
 متصلا ولو لا كذلك لما صح
 ذلك وما قيل ليس
 تخصيص الرفع بما عدا المحل
 مع البحث عن احوال
 الفاعل المبني بتلك المثابة
 من الاستيعاب لجواز ان
 يكون البحث عنه تقريبا
 مما لا يخفى ان يلتفت اليه
 (قوله فنه اى من المرفوع
 قيل يرجعه ورود التفسير
 حيث على ما ورد عليه
 التفسير كما هو الفاعل
 وتوافق الضميرين
 البارزين المتساويين
 في المرجع وان كان بأباه
 قوله ومنها المبتدأ والخبر
 ثم قيل في رجوعه الى ما
 اشتمل على علم الفاعلية
 يرجعه توافق الضميرين
 المتساويين في المرجع وكونه
 اوفق بقوله ومنها المبتدأ
 ولا يخفى عليك ان معنا على
 عكس ذلك فان الفعل
 والمبتدأ من الصامتين
 واحدا فلا بد وان يكون
 صريح التفسير فيه وان
 لا يتغاظا ظاهرا بان يحتمل
 احدهما بعض الذى لم يحتمل

كان ليت ولعل مانما عن دخول الفاء عليه (مانما بالاتفاق) من التحاة (فتواجه
تخصيص ليت ولعل) بالمتع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق)
الباء داخلة على المقصود (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لا من بين
دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا الوقال في مكان وليت ولعل
مانما بالاتفاق ويعننه التواسخ الا التونيات من الحروف المشبهة لكان افيدوا بعد
من المشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى في ليت
ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما يكون المتع مخصوصا بهادون سائر الموانع
من تواسخ المبتدأ والخبر فاهما مشتركان في ذلك المتع (والحق) ماض مبنى للفاعل
(بعضهم) فاعله اى الحق بعض التحاة في المتع منع دخول الفاء على الخبر بليت ولعل
(قيل هو) اى البعض الملحق (سيويوه) قال المصنف اتباعا لبد القاهر ان هذا الملحق
هو سيويوه خلافا للاخفش ونقل المبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول
الفاء عليه مع ان هو سيويوه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اوردهم بهما
ولم يعين لانه لم يتبين عند المصنف من من الحق (ان) (المكسورة) قيدها
بالمكسورة احتراز عن المفتوحة لما سباني (بهما) (اى بليت ولعل) اى الحق
بعض التحاة ان المكسورة بليت ولعل (في المتع عن دخول الفاء على الخبر) لان
ان المكسورة للتحقيق ولكون مادخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه
لا يتانى الا في المشكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء لان الشرط لا يدخل
عليه ان للتانى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما في معنى الشرط (والاصح انها) اى ان
المكسورة (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن التجربة) وتعلقه
(الى الانشائية) بل تبقى الكلام على ما كان عليه قبل ونؤكد ما ذكره من التعليل غير
مسلم لو روده في الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ما هو الاصح
من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف الصلة وهي جملة كفروا
فيكون صلة له ايضا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة
حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل الاية) وفي
حل الفاء على الزيادة والتعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها في بعض الآيات
نحو قوله تعالى • ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم • لا يوجب كون
ان المكسورة مانمة لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها
دخلت ايذا فالضمن المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها ركت ايذا لان دخولها ليس بواجب
تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكي (ان المفتوحة لكن بليت ولعل) كما الحق
بعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فنا) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمضى
الاستفهام عند سيويوه وخبر متضمن له عند غيره كما مر في قوله اهذا زيد امذاك (وجه)

احد ما بعض الذي لم يحل
الاخر بضمائه وكان
التأني نظر الى تأنيث
الضمير فيه وتذكيره هنا
ولم يذكر آية لفتية هل
كون المرفوع المقسم
معنى المرفوعات نظرا
الى كون المجلس في قوة
الجمع الا ترى الى قوله
سبحانه لو اياؤهم
الطاغوت واخوانهم
يعدونهم الى غير ذلك
من الآيات والقول
شواقي الضمير بين المتتاليين
في المرجع وكونه مرجع
التاني كما ترى (قوله) اسند
اليه الفعل بالاصالة قيل
لا بد اولا ان يثبت على
ان المراد بالاسناد مجرد
ثبوت شئ لشيء سواء
تعلق به ادراك وقوعه او
ادراك عدم وقوعه او طلبا
او انشاء ففي مقام سلب
الوقوع لا سلب الاسناد
وفي ان قام فرض الوقوع
لا فرض الاسناد فلا حاجة
في شمول التعريف للفاعل
التاني والشرط الى ما اشهر
من تكلف ان المراد
بالاسناد اهم من الاسناد
ايماءا وسلبا معتقدا
مفروضا وثابتا ان يثبت
على ان التقييد بالاصالة
لا يختص باستناد الفعل
بل استناد شبه الفعل ايضا
مفيدا لا لى بحاله الشارح
ان يذكر التقييد قبل ذكر
الفعل ويضم الفعل الى قوله
او شبه ليتضح تعلق
التقييد بالمطلق وثالثا
ان التقييد بالاصالة

مرفوع لانه اما خبر او مبتدا على اختلاف القولين مضاف الى (تخصيص ان المكسورة
بالالحاق) الباء داخلة على مقصور قلنى اى شئ* بوجوب يقتضى تخصيص الحاق بان
المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد الحاقها فكأن على المصنف ان يقول والحق
بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما ويقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فبدخلان
تحت الحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيويه فاعند) اصله اعتددا فاعند
كاعتداف في موضعه اى فاعند (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى في هذا الفن
(وذكره) اعتدادا عليه (ولم يثبت) اى ولم يثبت (قول من سواء) اى يقول من كان غير
سيويه لكونه من التابعين ورأى في هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير
المستد كالمدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما
(لا يساعدهما) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاء
فايدل) الفاء للتفسير والتفصيل واما موصولة او موصوفة وبدل صفتها او صلها (على
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فايدل فلم يدخل
الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ابدا لجاوز حذف الفاء من خبره لان دخول
الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس واجبا كما سبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة
عن دخول الفاء) اى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله
تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف
المشبهة بالفعل وقتحت لكونها مفعولة ولفظها موصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ*
لان من فيه لبيان لا بد له من الميعن (غنى) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول
يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى هذا الذى بعث الله رسولاى هذا الذى بعث الله
رسولا وقوله (من شئ*) بيان لما سبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ* يعنى
من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان الله خسه) الفاء جواب
الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا جاز ومجوز خبر مقدم لما سبى خمسة
منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر
لان وى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء
وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفة المذكور (و) ما يدل على عدم منع لكن من دخول
الفاء على الخبر (قول الشاعر) فواءة لتركيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة
والعدواة وتقييه والواو القسم (ما) نافية (فارقكم) فعل وقاعل ومفعول (قالا) منصوب
على الحالية من الفاعل من اقل وهو النض كافي قوله تعالى ان لعمركم من القالين
اى من المنقضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقتضى فسوف يكونه) ولكن حرف من
تلك الحروف ايضا واما موصولة او موصوفة ويقتضى فعل مبنى للمفعول صلتها وصفته اسم
لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا التحقيق معنى الوقوع والتبوت ويكون نامة فى محل

معيان احدهما ما يره
كل ناظر وهو ما يقابل
النسبة المأخوذة في التواضع
وثانها ما لا يعرفه الا
الاوحدى الامى وهو ان
استاد الفعل بالاسالة ليس
الا الى الفاعل و
في المخطوف والبدل مامو
بالاسالة المطبق على المسند
اليه والابدال منه وبقية
الاستاد اليه والنباد
من الاستاد هو الاستاد
بالاسالة باى معنى تريد
ويجب حمل عبارات
في التعريفات على مامو
النباد لقوله بقرينة
ذكر التواضع بعد المازد
التوثيق وراى ان المراد
باخراج التواضع اخراج
بعضها وهو المخطوف
بالحرف والبدل
اذا الاستاد الى التابع الا
فيها بخلاف الفت
او التأكد وعطف
البيان وقول ذلك البيان
لا يرتضى بهما لولا فلان
المراد بالاستاد في هذا
المقام مامو من الاخبار
اى النسبة مطلقا وهو
بهذا المعنى اكثر استعمالا
ولذا يستغنى عن التثنية
عليه والقول بان المراد
بالاستاد مامو من الاستاد
ايما بوسلها ثابت بالفعل
او مقرر البيان هذا المعنى
دون التسميم الى ما ليس
منه حتى بعد تكافيل
تفسيره بثبوت شئ* لئى
ليس بمعظم لانه وان صح
شذوه لعمرو ما قام زيد
باعتبار شئ* الاول اهم

الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذي اوشينا قد وعنده فقع لاجالة (وقد يحذف
 المبتدأ) لانسا لانه ركن في الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف
 (قيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطيحان اى والبعير طليحان
 حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (او عقلية) كالتال المذكور في المتن (جوازا)
 (اى حذف جازا لا واجبا وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع التمت بالرفع) اى كان
 الخبر في الاصل نقلا ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو
 الحمد لله اهل الحمد ومررت بزبد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان
 الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك) (اى هو اهل الحمد) (ولم يذكره لقلته لانه لم يذكره كازعم
 البعض وعلمه يكون المبتدأ ركنه وهو ليس بسديد لان الركنية لا تنافى وجوب الحذف
 الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل
 لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير
 اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما
 وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (لعل) مبنى للمفعول (انه) اى
 اى الخبر (كان في الاصل صفة) لثنى مرفوع قصد به (نقطع) عن التمت فجعل
 مرفوعا (القصد المدح) اى قصد مدح الموصوف (والذم) اى لقصد ذمه (او
 غير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر مبتدأ) ولم يحذف وجوبا
 سواء حذف جوازا او لم يحذف (لم يبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده
 وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص او للتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان
 المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع التمت بالرفع لم يتبين انه قصد به المدح او غيره بناء
 على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب
 حذفه اذا قطع التمت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره) اى
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) مبنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح
 والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل
 فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو
 مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتثويق السامع للمبتدأ
 لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده وهو المدح أو التخصيص
 فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتبين ههنا كون التخصيص مبتدأ وماقبله
 خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا
 كل متكلم رفع صوته او خفض استمير له بصير الهلال الرفع صوته وفى بعض الحواشى
 قيل الاستهلال ما هو نوديدن وبالك زدن كلاما مستقيما (اى المبتدأ المحذوف جوازا)
 بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك

من الملك والى المصنف لكنه
 لا يتناول الانشاء والطلب
 كالابنخى واما انما فلاه
 لوجه تقديم بالاساقه
 على الفعل لان التبعاد
 يؤتى به بعد تمام الكلام
 واحتمال نوم اختصاصه
 لا يظن تجوز من اول
 العلم واما انما فلان زعمه
 لاصالة ههنا المعنيين واسناد
 احداهما الى العامة والاخر
 الى الخاصة اشعوكه
 لاصحاب البصائر فانها
 امر واحد لا سبيل
 الى التعدد جدا واما رايها
 فلظهور سرية الاسناد
 الى تلك الثلاثة ايضا سيما
 عطف البيان (قوله اى
 ما يشبه فى العمل قيل
 الاظهر اطلاق شبه الفعل
 على هذه الامور قبل العمل
 لانهم يملكون عمل هذه
 الامور بمشابهة الفعل
 فالاولى ان يضر المشابهة
 بمشابهة الفعل فى الدلالة
 على الحدث والظرف
 ايضا بدل على الحصول
 والنبوت كانه يشارك
 صفة الحاصل فى تلك
 الدلالة ولذا وجب حذف
 حامله وقيل ان الفعل قد تم
 والحكم بالمشابهة حادث
 لكونه بمن اسطلاحات
 النحاة على ان هذا القليلة
 لا تمنع القول بوجود
 المشابهة فى العمل كالابنخى
 (قوله لانه مما استداليه
 الفعل قيل رد على المصنف
 ومن محذوفه فى جمل
 قوله وقدم لفتح نوم
 فاعية زيد فى المثال

المتعلق خبراً سواء قدر فعلاً أو اسماً وان كان اسماً بمعنى المثل فالاولى جملة خبراً ليكون
من اول الامر مثلاً للمقام (مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل) بحذف المضاف
اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء من ابصر
لان الاستهلال استعير للإبصار بقرينة رؤية (للهلال الرافع صوته) لفرض سروره
بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اي ابصار المبصر
الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اي ابصار الهلال المبصر بالرفع والاولى
هو الاول (الهلال واؤه) (اي هذا الهلال واؤه) الا ان المبتدأ حذف جوازاً
(بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع
الهلال فن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن
ان يقول هذا او هولاء قد علم انهم فهمون ما يعني فكان الحذف هو الافصح لامرين
الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعدة القمر
كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر في اليقين الى ثلاث او اربع اوسع وليتين
من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قروا اشار الى المراد
بالمستهل (و) هذا القول اي قول المستهل الهلال واؤه (ليس من باب حذف الخبر)
حال كونه كائناً (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده
خبره (لان المقصود المستهل) اي مقصود من رأى الهلال واراد علامه المستهلين
الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره
(والحكم) اي ويحكم (عليه) اي على ما عينه بالاشارة (بالهلالية) لاتين شئ بالهلالية
والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه
عند المستهلين بان يروا اشياء لم يميزوا اي شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال
هذا (ليتوجه اليه) اي الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اي الى جانبه
(الناظرين) الغير المبصرين (وبره كبراء) ويكون اسوة في الرؤية وهذا ليس
الا بجمال اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبراً (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل في
حذف الخبر (جربا على مادة المستهلين قالوا) فيكون القسم جرباً على العادة وجهه
ان كون هذا الرائي مخصوصاً برؤية ما ينكر لان امتيازها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم
على الرؤية من مظان الانكار فاكسب بالقسم لتلايكر عليه (ولتلايكرهم نصب الهلال
عند الوقف) اذا الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقت عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان
الهلال منصوب فيكون مفعولاً به محذوفاً فاعمله الناصب له بقرينة حاله يعني ابصرت
الهلال فلا يكون مانعاً فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة
فيكون مثلاً مانعاً فيه واختار لفظ القسم على غيره جرباً على مادتهم وتلايكر عليه
(و) (قد يحذف) (الخبر جوازاً) ايضاً لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكوراً ولا

المذكور بناء على فهم
اسناد ضرب الى زيد
والنقطة عن الضمير المستتر
ثم قيل ان تعريف الفاعل
على رأى البصريين انما
يتم عن تعريفه على رأى
الكوفيين بهذا القيد
فان زيداً في المثال المذكور
فاعل عند الكوفيين فله
منبذاهم بذكر هذا
القيد احتجج اليه لتمام
التعريف كما ذهب اليه
الشارح اولاً وكذا ذهب
اليه غيره ولا يخفى ان اول
قوله ليس يبدأ بحسب
الظاهر فان المصنف
صرح في الايضاح
والشرح بان هذا القيد
لعدم فهم دخول زيد
من زيد قام في هذا الفاعل
ولا حاجة اليه حذيفة لان
قام مستند الى ضمير مستتر
والجموع مستند الى زيد
الا انه اتفق ان الضمير هو
زيد فتوهم انه وادد وليس
بوارد لان هذه دلالة
عقلية وجدناها باعتبار
الدلالة القوية وكلام
الشارح قدس سره
ظاهر في كونه من اجزاء
التعريف بحيث لا يتم بدونه
فيكون محتاجاً اليه
في الحقيقة دون الظاهر
فقط كما قال لكن النظر
الصائب والفكر الناقب
شاهد اصدق بانه قدس
سرهم لم يرد الخاتمة لا
ذكره المصنف بل في
كلامه عليه وصورة بوجه
يظهر الاحتياج الى ذكر
هذا القيد وان لم يكن من

يحذف المبتدأ ايضا لا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اي حذف جائر القيام قرينة
لانه لا يحذف نبال كونه ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ بعد حذفه
مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيبي (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن
او واقع (في قولك) (خرجت فاذا السبع) يعني اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان
الخبر عامما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا دخل على وجود
الشئ بقية فتفتي عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة
موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام
مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كائن عليه صاحب الباب) حيث قال ومن
حذف الخبر جواز القيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول
على المذهب الغير الصحيح فليس بما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع
وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجي
السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذا لمعنى قولك مكان خروجي
السبع بالباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب
الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان الظرف الزمان
لا يكون خبرا عن الجثة لعدم محبة الجمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فينبذ يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف يدل على محنة ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا
السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقبل انها جواب شرط مقدر مراده انها
فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج
وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها
وقيل هي لامطف حلا على المعنى اى خرجت ففاجأة كذا وهو قريب (على)
تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (لخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا
(غير ساد مسده) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدته ويبنى عنه لان المقدم لفظا لا يقوم
مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يبنى عنه
تأمل (اى في وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي
قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على
المسبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) (وجوبا) (اي حذف واجبا) (فما
الترم) مبنى للمفهوم مال الزمة الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اى في) (التركيب) الذي
(الترم) منه اى من التركيب وهو من قيل اكرمه وتقدير منه اقيس من تقدير فيه
فضير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصولة او مصدريه
تأمل (في موضعه) (اى في موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غير) نائب لقوله التزم

تمام التعريف وذلك لانه
من قول اسناد الفعل
الى الضمير المراد به زيد
يقول هذا اسناد
اليه في الحقيقة وليس
بفاعل فاحتج الى ذكر
هذا القيد لاخراج ذلك
وهذا ما قاله المصنف
بينه الا انه زاد عليه بيان
عدم انتقاض التعريف
بذلك وان لم يذكر هذا
القيد بناء على ان المراد
هو الاسناد بحسب الظاهر
دون الحقيقة اذ المعتبر
هو الدلالة القوية لا الضعيفة
وتركه الشارع لظهوره
لا يحتاج اليه في شرح
التعريف الجاري عليه
واما ما اتى به القائل ثانيا
فليس بواقع قال الشيخ
الرضي في بحث ما تفسر
عامة على شريطة التفسير
ان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لا يرفع ما قبله هذا
وعلى تقدير التسليم لا يبنى
ان هذا القيد يكون ذكره
واجبا عند البصري
وتركه كذا عند الكوفي
فالجمع بين تلك الدعوى
وبين القول بان لهم زيد
اهتمام يذكر هذا القيد
احتج اليه وانما التعريف
ولا عامه كالجمع بين النصب
والنون (قوله) والمراد
تقديمه عليه وجوبا قيل
انما احتج اليه الشارع
لجمله الاسناد على الاسناد
حقيقة وبحسب الظاهر
ولما لم يجعل زيدا
زيد ضرب مستندا اليه
ضرب فهو على غنى

(اي غير الخبر) فالجور ان را جعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غير كائن (في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعني اكتفى في كل المثال كما اكتفى في وقوع التكرار المخصصة مبتدأ (اولها) اي اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذي) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اي لولا زيد موجود) ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا على اهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كان وجوده على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى الثانية امتنع مضمونها للحصول مضمون الاول (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره هو (جواب لولا فيجب حذفه) اي حذف الخبر للحصول شرطي الحذف وجوبا احدها القرينة الدالة على الخبر المبنية وهي لفظه لولا المسبق اليها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادس مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهي لولا (الترام قائم مقامه) اي الخبر لبيان شرطي الحذف وجوبا (هذا) اي وجوب حذف خبر المبتدأ الذي يبدل لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر تاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان) الخبر اي خبر المبتدأ الواقع يبدل لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا (كما في قوله) اي قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اي تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتعمهم الفاوون وقوله بالعلماء متعلق يزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خبر البشر علماء امتي كانباء بني اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اي ولولا الشعر كان حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا اننا قد رنا الخبر ثلاثا تحرم القاعدة (لكنك اليوم اشعر من ليد) اي لكنت في زمان غابا في تأليفه واشتغالي على ذلك الشاعر ولكن الازراء بمعنى منه (هذا) اي ما ذكر من كون ما يبدل لولا مبتدأ مجذوبا وخبر (على مذهب البصريين) كما عرفت مفعلا (وقال

من التكلف لاخراج كرم من يكرمك ثم دفع التوهم لا يشمله والاصرف حين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى التكلفات هذه بيده لا يستقيم التصرف عليه كيف والمستند اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور ولا يخفى ان القائل بعد من فهم المقام لان السؤال يخبر كرم من يكرمك انما نشأ من ذكر هنا القيد فاحتج الى دفعه بهذا الوجه لطما والسؤال يخبر في الدارج بل توجه من هذا الجواب فلزمه دفعه ايضا ولا يحول حول ذلك شيء من شوايب التكلف كما وجهه وسؤال الله ور ايضا من سوف فهمه يشهد بظاهر كلامه والانصح الاصح من ذلك قول من قال خبر المبتدأ المقدم عليه انما جامدا ومركبا لا فعل اوشبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا خراجه ضائع لعدم بقاءه من امثال هذا وهم والوابة ونسبته الهداية في البداية والنهاية (قوله اي اسناد او افعاء على طريقة قيام الفعل اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند اوصفه لمصدره وقيل الاولى جملة حالا من ضمير قدم اي مشتتلا على طريقة قيامه به وهذا مع ظهور ما فيه من التصف ليس بعمن

من جهة اخرى لا يعرف من
ان قيد التقديم لا يتوقف
عليه تمام التبريد بخلاف
هذا القيد فان من لم يسم
مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا
لا يتم التبريد عنده بدون
فكيف يحسن جعل
الماخل فيه قيد الخارج
عنه وانما قل المصنف
قائما به مع كونه احصر
وانسب بدأ به ليدخل فيه
ما هو قائم على الحقيقة ما هو
جار مجراه في التعبير
والقديم كالنسب
والاضافة فالاول مثل
لذلك علم زيد وشبهه
والثاني مثل قرب زيد
(قوله والاصل في الفاعل
قبل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
هو مرجع الخلاف
ترجع بالنظر الى الجواب
او دونه فيبحث تقديم
الفاعل داخل تحت الاصل
او الاصل بمعنى الاول
الصرف المنفك عن
الجواب فيبحثه عدل
للاصل وهذا لاصل
يختلف فيه حكمهم في ان
جنى والاخص والاصل
عندما في كل من الفاعل
والمفعول به ذلك لشدة
القضاء الفعل المفعول به
كالفاعل فاي منهما بعد
من الفعل قد عدل من
مكاهمة رتبة بحسب قوله
فذلك جاز عند كلا
التالين من الاصل بل
انه كرا لا المرجح لكون
حده ان يكون متصلا
بالفعل كانه اصل تقديم

الكسائي الاسم الذي (بعدها) ليس مبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اي
محذوف وجوبا كافي قوله لولا ذات سوار لطمتي وذلك انها في الاصل لو وهي من
لوازم الافعال دخلت على لا تصار لولا وهي ايضا تكون من لوازمها كافي قوله لولم
تستغنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا في الحال
ولا في المالك (اي لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لالة لولا عليه بقي لولا زيد
بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال القراء) كلمة (لولا هي الراضة للاسم
الذي) وقع (بعدها) يعني ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون
العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لا اختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة في
العمل بالاسم كالخروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول
بمحذوف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسند او لا مسند اليه والاسم الذي بعدها
هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا للعامل لفظي هو لولا دون الخبر لانه
حينئذ معمولا للعامل معنوي وقد سبق ان العامل في المسند اليه العامل المعنوي لا غير
(وثانيها) اي ثاني الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) في الاصل (مصدرا سورة) مثل
ضربي (او بتأويله) اي او كان مأولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدرية مأول به
(منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه
(او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اي كلا الفاعل والمفعول بان يضاف
الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى
المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اي بعد المنسوب اليه (حال)
مفردة او جملة ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ في الاصل
(اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة او مأولا منسوبا الى احدهما او اليهما
(وذلك مثل ذهاني راجلا) مثال لما كان مصدرا سورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا
قيد له دفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا سورة ايضا لانه منسوب الى المفعول فقط
(و) (مثل) (ضربي زيد قائما) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما
لما كان مصدرا سورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل
مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين مثل ضربي زيد قائما او قائمين وان ذهب
راجلا وان ضرب زيد قائما (وان ضربت زيد قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون في تأويل
المصدر (واكثر شرابي السويق ملتوتا) اي مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب
ما يكون الامير قائما فذهب) النجاة (البصريون الى ان تقديره) اي تقدير
كل واحد من هذه الامثلة ذهاني حاصل اذا كتبت قائما وضرب زيد حاصل
اذا كان قائما و(ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من

زيد وما اذا كان حالا من ضمير التكلم فالتقدير ضربى زيد حاصل اذا كنت قائما
فقدير ضربى زيد قائمين ضربى زيد حاصل اذا كنتا قائمين فقس على هذا التقدير
غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو (حاصل) وجوبا (كإحذف متعلقات
الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وهما وجوبا لسله الحال مسده
(نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه
فاقم هو مقامه (فبقى) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان قائما) كابقى عندك بعد حذف
متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال) اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط
الا انه سمي مدخولا لشرطه لراحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كقافى
قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفي قوله تعالى واذا ما غضبهم يغفرون ومثله كثير
ينى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه العامل في الحال لان العامل في الحال
هو المامل في اذى الحال وهو ضمير المستكن في ذلك الفعل (واقم الحال) منصوبا (مقام
الظرف) القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان في الحال معنى الظرفية) اذا معنى جاذى زيد
را كجائتى زيد وقت الركوب ومعنى قولك ايتك والجيش قادم ايتك وقت قدوم الجيش
ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقام (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقامه الخبر) لان القائم
مقام القائم مقام الذى يكون قائم مقام ذلك الذى بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر)
لأبالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير
البصريين وهو ضربى زيد حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى في هذا التقدير
(تكلفات كثيرة من حذف) بيان لتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت)
حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (في غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط مع جملتها
غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وهما ليس كذلك (ومن عدول عن
ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن
الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادروا احتجج الى القرينة وقيام
الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لا لضمائه الى
ما هو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين
يكون كثيرا وهو حذف اذا مع جملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام
الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحد او ما ضيف اليها تانيا واما لتلايتهم
عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان
مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحيث لم يسمع ترقيقه
مع كثرة فلو كان خبر كان لجاز ترقيقه فى شئ ولستمع مع طول الاستقراء فلمن هذا
ان كان تامة وقائما حال لان التكبير شرط في الحال على ما سياتى (والذى يظهر لى) هذا
ايضا من كلام الرضى الى قوله وقائما (ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا

وتأخر لفظا وهذا يدفع
ان امتناع ضرب غلامه
زيد لا يصير دليلا على
ان الاصل تقديم الفاعل
لان الفاعل او المفعول به
لوسا ويا فيه لا يتم ايضا
لعدم تقدم المرجع رتبة
لانك قد عرفت انه يتقدم
حيث رتبة لكنه يتوجه
انه لا يصح قوله ولذلك جاز
لان الجواز لا يصير دليلا
على ان الاصل في الفاعل
قرب الفعل لانه مع تساوى
الفاعل والمفعول به في
ذلك ايضا يجوز غلامه زيد
والترديد السابق في اصل
الاصل من فلة التام
لظهور لزوم اندراج
مباحث الوجوب تحت ذلك
والقول بان الاصل عندهما
في كل من الفاعل والمفعول
به ذلك قرينه لان الاولى
تقدم الفاعل بالفاعل
وخلانها الى نحو ضرب
غلامه زيد ليس لان رتبة
التقديم كان الفاعل كذلك
كفى وهذا محال ظاهر
لان اصابة احد ما تقدمه
بحسب الرتبة تنافى الاصابة
الاخر وتقدمه كذلك
بالضرورة بل لشدة اقتضاء
الفعل للمفعول به كاقضاء
لفاعله كما اعترف القائل
وهذا هو الذى اوقفه
في تلك الورطة ولم يدرك
ان هذا الاقتضاء لم عند
غير ما ايضا لكنه لا يصير
علة لجواز عندهم معنى
كلام المصنف ان الفاعل
احد جزئى الجملة كما
ان الفعل كذلك وما عداها

فضلة وقد وجب تقديم
الفعل فوجب ان يكون
الاصل ان يلى فعله لان
الحاج الى والمحتاج اليه
بالقديم من غير ان قدم
عليه المفعول كان في النية
مؤخر الماذكرناه هكذا
قال في الترح والايضاح
وعليك ياخذ فان بقية
الاوهام المتقولة ساقطة به
(قوله) ان يكون بعده
من غير ان يقدم عليه في
آخر من معمولاته تفسير
لقوله ان يلى وابرار لمنه
ومن عجائب الاوهام
ما قيل حقيقة ولا يخفى ان
هذا التكلف مما يحتاج اليه
في التفسير ايضا في قوله
وعدم عليه وكأنه لم يتنبه
له فاعمله او حكما كما
في الفاعل المستقر فان
البدئية هنا حكمية فان
القام وكذا الدم عليه بيد
بمرحل من قبول التصيم
الى الحظي والحكمي
اذا المستقر داخل في هذا
التصيم كما لا يخفى على المتأمل
الحجيرة (قوله) وذلك غير
جائر خلافا للاخفش وابن
جنى قبل لا مطلقا بل اذا
اتصل بالفاعل ضمير
المفعول به او المفعول به
ضمير الفاعل بل لا يخفى ان
عدم جواز الاشارة قبل
الذكر فظا ورتبة وان
اشتهر ذلك مبها بل
اتفاقه وخالف في لزومه
في المثال المذكور كما
اوضحناه لك في قوله
خلافا للاخفش وابن جنى
نظرت قبل ذلك ان تقول

المثال نحو ضربى زيدا يلايسه من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت)
بناء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيدا يلايسه) من حيث كونه صادرا منى حال
كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (عن الفاعل) وضربى زيدا يلايسه قائمين اذا كان
الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها في محل
الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهر لى ولم يدخل الفاء لانه
جائز لا واجب لما سبق معنى التوجيه الذى يظهر لى بما ذكر اولى من توجيه البصريين
لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال) في المثالين
الضمير الغائب في الاول والتكلم في الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستثنى عنه في
الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والماند المفعول يجوز حذفه
كقوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (ففى) بعد
الحذف (ضربى زيدا يلايس قائما) ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه
ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام
ومحتاجا اليه (قول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير
المأول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد (اى) الذى (ضربته) قائم زيد
(ثم حذف) الفعل الذى هو (يلايس) مع فاعله بقرينة المزوم الذى هو ضربى لان
الضرب يلزمه الملايسه (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلايس مع فاعله
المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ (و) هو (العامل في الحال) لما سبق ان العامل
في الحال هو العامل في ذى الحال ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة
فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقاه) لان معمول
كثيرا ما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل ف ضرب الرقاب (كما نقول راشدا مهديا) يحذف
العامل في ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع ببيع مع
(راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال او صفة راشد يحى بتحقيقه في بحث الحال
فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعل هذا) اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات
في هذا التقدير قياسية (يكونون) او البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك
التكلفات البعيدة) التى ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون
هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال
المذكور (ضربى زيدا قائما) حاصل يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر
لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدرا بعد الحال وجوبا
ولذا قال الشارح (بجمل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لان من متعلقات الخبر والباء
في قوله بجمل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم)
اى الكوفيون (حذف الخبر) وجوبا (من غير سدنى مسده) يعنى من غير اقامة

شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقيد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومته) نأثبه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييده (الحال لان الحال قيد لمامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والتقدير بنافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المرفوع اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا لترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغراق نحو النوم يتقضى الوضوء ولكونه مستقرا جازا استتابة بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد للمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد في حال القيام حال وهو غير مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله) اى الخبر الذى ناب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول (اى ضرب زيد اضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيد اضربى قائما واضربى زيد اضربى زيد قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقام معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وبقاء معموله وهو يمتنع عندهم لان المصدر مأول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ان درسته وشارف البعض الى ضعف ما قاله (الى ان هذا المبتدأ لا خبره) (لانه مستثنى بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء) (لكونه اى المصدر هنا (عنى الفعل) وكلا لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه (اذا المعنى) اى معنى ضربى زيد قائما (ما اضربه زيدا) (الحال كونه او حال كونه قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال بالضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونه ولو لم يحذف اضربه زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يحذف ان يكون بمعنى الفعل (وثانها اى ثالث الابواب الاربعة) كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شيء) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و) (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وهى كناية عن العنة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتليت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المثقلة التى لا شىء (اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى هو مقرون بضيعة وضيعته مقرونة بها كقول زيد قائم وعمره) (فهذا الخبر واجب حذفه) (الحصول

الخلاف فى تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لافى قوله وذلك غير جائز ولا يخفى ان مبتدأ ما سبق من انما ابتدأ بالكل من الفاعل والمفعول التقدم الرتبة ويقول اذا كان الاسر ذلك كيف يمكن لهما القول بجواز الاخبار قبل الذكر لفظا ورتبة بل هم يعمون لزوم تقدم الاخبار بحسب الرتبة وهذا مع كونه خرقا للاجماع باطل فى نفسه ظهور استحالة كما عرفت على ان الاخبار تختلف فيه ليس الاتصال بضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما فى المثال الذى اوردته المصنف والبيت الذى اتى به الشارح ومثال ضمير الفاعل المتصل بالمفعول به ليس الا اولئك ضرب علامه زيد وقد اتفق على جوازه فقوله لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به ضمير الفاعل يشهدان على عله (قوله) واجيب عنه اشارة بذلك حيث لم يقل والجواب الا ان كلاما ليس بعيدا من نبح المواب قال الشيخ الرضى والاول نحو مرز ما ذهب اليه وطى على ذلك لوروده فى كلام الفصحاء قال حسان رضى الله تعالى عنه (ولو ان مجد اخذ الدر واحد من الناس اتى بمجد الدر مطعما) وقال سليمان سعد جزى بنوه ابا

الامر من الدلالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المية فتكون الواو قرينة
وقوع الواو مع المطف في موضع الخبر ولذا علقه الشارح بقوله (لان الواو تدل
على الخبر الذي هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة الحذف (واقم
المعطوف) الذي هو قوله وضعية باعتبار معناها الاصل في موضعه اى في موضع
الخبر لان المعطوف عنها وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابه الا انه اذا ذكر بعد الخبر
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشمل مكانه (ورابعا اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ
في الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون ذلك المبتدأ) مقسما به (اى) ما يقسم به يعنى يكون
من الالفاظ التى تستعمل للقسم كما بمن الله ولعمرك (وخبره) او خبر ذلك المبتدأ
لفظ (القسم) (و) (ذلك اى مثاله (مثل) (لمرك) وهو من الالفاظ التى يقسم
بها مثل لفظة الله (لا فعلن كذا) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل فاعه
لا كيدن اصنامكم (اى لمرك وبقاؤك) وذلك مبتدأ (قسى) خبره (اى
ما قسم به) ليصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لمرك قسى (فلا شك
ان لمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم لا يكون بدون القسم ولان تعيينه
للقسم دال على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين
المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لا فعلن كذا (قائم مقامه) اى الخبر لان
المأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجه الشرطان القرينة وال التزام ما يقوم مقامه
(فيجب حذفه والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء
(ولا يستعمل من اللام) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الاالفتوح لان
القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (اكثر استعماله) يستحق ولا شك ان
الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله مضوى شرع فى بيان
ما هو ملحق به وعامله لفظى فقال (خبران واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه
جزءا ثانيا فى الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبران ليس لانه من
خبر المبتدأ بل ذكره ليس لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره
وقوله هو المسند جملة مستأفة لانه تكلف بيده لاحاجة اليوم حمل ومنها خبران
كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير
الاصح (خبران واخواتها اى اشباهاها) وليس هذا وضعا نحو مايل هو استعمال
اللغة قال الله تعالى كادخات امة لست اختها (من الحروف الخمسة الباقية) (وهى) اى تلك
الحروف مبتدأ (ان و كان و لكن و ليت و لعل) المجموع من حيث المجموع خبر والربط
بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد
من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم
مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ بالاحروف لان الحروف اضعفها فى العمل

البيان عن كبر وحسن
فعل كما يجزى سنار وقال
غيرها (لا حصى اصحابه
مصباح الى الكيل
صاغا بصاع وقال غيرهم
(كما حله ذال حلم اثواب
سود دورق نداه ذال ندى
فى زرى الجعد) وقال
غيرهم (لار اى طالبوه
مصباح امروا واكادلو
ساعدا لهدور يفتصب الى
غير ذلك والتأويل
فى الكل بيد وكذا الحمل
على الضرورة (قوله)
والقرينة اى الاسم الدال
عليها لا بالوضع قيل ان
اراد لا بالوضع له يلزم ان
يكون اللفظ المستعمل
فى المعنى المجازى قرينة
على المعنى المراد ولم يمد
اطلاق القرينة عليه وان
اراد لا بالوضع له او لم يلزمه
هو لزمن ان لا يكون القرينة
دالة على المعنى بالتضمن
والالتزام اصلا وهو ظاهر
البطلان فالصواب ان يقال
اى الاسماء الدالة عليها من
غير الاستعمال فيها وهو
من جملة الاوهام فانه يعلم
كل احد المراد بالقرينة
وجود شئ يدل على ما
تعلق به القصد من غير ان
يوضع لذلك كاتصال علامة
الفاعل بالمتصل فى ضربت
موسى على فانها من جملة
القرائن اللفظية التى قد
توجد فى بعض المواضع
دالة على تعيين احدهما
من الاخر ونحو اكل
الكعكة موسى من
القرائن المنوية فانها

لا تقدر ان تعمل في اسمين (على المذهب الاصليح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان
 قضاءها العجزين على السواء قالوا ان تعمل فيهما ولا سيما مشابهن ان مشابهة قوية بالفعل
 المتعدى وقال في الفصل ارتقاء عندا محابنا بالحروف لانه اشبه بالفعل في لزومه الاسماء
 والماضى منه في بناءه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ورفوعه بالفعل والفاعل
 وتزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانهما مشابهت) هذه
 الحروف (الفعل) في لزومها الاسماء (المتعدى) في احتياجها الى الاسمين (كالمجيء)
 في بحث الحروف (عملت نصبا ورفعا) يعني نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى
 كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب
 كان الاصل في الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل
 يعني لتكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان
 مرفعا للام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاعراب وقبل
 مبتدأ ثان (اى خبران واخواتهما) (المسند) خبر للاول او الثاني وهو مع خبره خبر
 للاول (الى شئ آخر) ولم نقل الى اسم ان لم يدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه
 فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بمد دخول)
 (احد) (هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه بظاهره بغير دخول هذه الحروف
 عليه وهو ليس كذلك لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا
 الاما دخل عليه احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقول المسند) جنس (شامل
 الخبر المبتدأ) المراد المبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانى لان خبره مسند اليه
 فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لتنى الجنس وغيرها)
 كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند
 (و) الجارى (بقوله) متعلق بقوله خرج (بمد دخول هذه الحروف خرج جميعها)
 اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد
 بدخول هذه الحروف عليها ووردها) يعنى دخول هذه الحروف (عليها ما لا يراد)
 اى لا عطاء (اثر) ها وهو العمل (فيهما) اى في المسند وشئ آخر (لفظا ومعنى) على
 سبيل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من
 التأكيد والتشبيه وغيرها فان تأكيد الحكم مثلا يستحب الى المحكوم عليه وعلى كل
 تقدير لا يتقضى التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان
 حسن في قولك ان رجلا حسن غلامه مسندا الى غلامه بمد دخول ان وليس بخبر له ابل
 الخبر بمجموع الجملة الفعلية (فلا يتقضى التعريف) اى تعريف خبران (بمثل يقوم) اى
 فعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (في قولنا ان زيدا يقوم
 ابوه فان يقوم ههنا) اى في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى ابوه ليس)

رافعة ليس اذا بليس
 ان موسى آكل
 والكثيرى ما كوله هو
 امر وجد ههنا الاعلى ذلك
 ولا يتصور وضعه
 والحاصل انه الاول من
 شئ التردد والمجازجة
 عليه فانه يؤيد ما ذكرناه
 وقوية اخرى ان اللفظ
 اذا استعمل في معناه
 المجازى لا يكون الاعلى
 المقصود ما هو جديرة
 تعينه كما اذا قلت رابت اسدا
 وتريد به انسانا شجاعا فانه
 لا يجوز هذا لك الا ان
 تقول برى مثلا فالحجاز
 لا يكون الاعلى المقصود
 بدون القرينة وهى لا تدل
 عليه بالوضع فان احدا
 من المحققين والمبطلين لا
 يقول بان برى وضع
 لرجل الشجاع فتبين
 ان القرينة هو الدال
 على المقصود بدون الوضع
 له وان المجاز ليس من هذا
 القبيل فانه ليس بما يدل
 على المقصود بنفسه (قوله)
 فلا يرد ان ذكر الاعراب
 مستغنى عنه قليل الشبهة
 ودفعا لما اورده الفاضل
 الهندي وتبعه الشارح
 ولسمى ان هذا المعنى
 عجاب اذ ليس الشبهة شيئا
 ولا الجواب اذ القرينة ما
 يدل على تعيين المراد باللفظ
 او على تعيين المحدث لاما
 يدل على المعنى والمعنى انه
 اذا اتنى لاعراب لفظا
 وحذف واتنى به قرينة
 الاعراب فلم يعلم ان
 الاعراب الساقط ما هو

اي لفظ يقوم (بما يدخل عليه) اي من قسم الخبر الذي يدخل عليه (اي بهذا المعنى) اي لا يرث اثرها فيها لفظا او معنى (بل انما دخل) ان (على جملة) فملية هي جملة (يقوم ابوه) اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد جملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو المستبعد دخول ان ولا يصدق المرف لانه لا يقال له خبر ان والحاصل انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) معنى للمفعول (الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالسند) المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به (وبلزم) عطف على قوله بحجب فكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اي حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في حجة قائلنا ان يقول على انه يلزم (منه) اي من هذا الجواب (استدراك) اي زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فاما الفائدة في تأخيرها حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولاي الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ويلزم اي فلا يحتاج ايضا ان يحجب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) يتقدر الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اي حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اي خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعني جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيد يقوم) او الى سبه مثل ان زيدا يقوم ابوه (قانه) اي يقوم (مأول قائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشي ويمكن ان يقال لاحاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبنى بقوله وامره كامره خبر المبتدأ اي كان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) (قائم في) (ان زيدا قائم) نيه بلثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كاتبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اي دخول احد هذا الخ (قانه) اي لفظ قائم هو (المستبعد دخول) احد (هذه الحروف) فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال واقسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان

وحينئذ لا وجه لنوم
حصة الا كفاء بانتقاء
القرينة ثم قيل اعلم الواجب
في هذه الصورة تقديم
الفاعل بمعنى انه لا يجوز
ان يتقدم المفعول على مجرد
الفاعل لكنه يجوز تقديم
المفعول على الفعل والفاعل
معاً فيجوز موسى ضرب
عيسى على ان يكون عيسى
فاعلا لانه لا ينسب المفعول
حينئذ بالفاعل لعدم جواز
تقديم الفاعل على الفعل ثم
قيل ويمكن ان يقال لم ينفذ
هنا القرينة لان تقدم
موسى قرينة على ان الفاعل
هو عيسى والكلمة مجروح
ومطروح اما الاول
فلظهور انه الجواب الذي
اتى به في حل هذه الشبهة
غير ان الفاعل ليس بتقدير
الصورة ولم يدر ان وراه
ما قد ذوا البصيرة واما الثاني
فلظهور الكلام حينئذ في
تركبه من المبتدأ والخبر فلا
يكون محافيه على ان الفاعل
يدعي اتفاق الكوفيين على
كون زيدا زيدا قائما فاعلا
كاسبق وهما يستدل على
عدم القياس المفعول
بالفاعل بعدم جواز تقديمه
على الفعل وانت خير بان
هذا تناقض صريح (قوله)
مضمر متعلق قبل ليس
المراد بالاتصال معنى اللفظ
بل المصطلح وهو كون
الضمير مما لا يستل
في اللفظ فاذا كان
الفاعل هكذا لا يصح
تقديم المفعول عليه فلا
يطلب قوله متعللا فلا

قال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (وامره) اي حاله وشانه
 (كأمر خبر المبتدأ) (اي حكمه) اي حكم خبر ان واخواتها (حكم خبر المبتدأ) لانه
 في الاصل خبر المبتدأ قد دخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه اي اقسام
 خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعني كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد
 قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم (وجملة) يعني يكون خبر
 هذه الحروف اسمية او فعلية مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك
 (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما قول زيد هو القائم (وفي
 احكامه) اي احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كان خبر المبتدأ يكون
 واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالمطابق وبدونه
 مثل ان زيدا عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا معاض (ومشتا ومحدوفا)
 على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف مثل ان
 اضربني زيدا قائما ومثل ان زيدا وضية غيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر
 فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان
 كذا ولا يقال ان لم يرك لا فعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا (وفي
 شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلا بد من ثابته) يربطها به المراد بالعائد
 ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخولها
 عليه لانه لا يقال ان فم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل
 ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقا ما الحاقا (ولا يحذف) العائد
 اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعني الا عند
 قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكريستين وان السمن عنوان بدرهم (والمراد ان
 امره كأمره) يعني ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اي خبر المبتدأ (خبرا)
 لباب ان يعني الا خبر هذا الباب مشارك اخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه
 خبر الباب ان (بوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له (وانشاء موانعه) عطف
 على بوجود يعني بانشاء موانع كونه خبرا له يعني ان لا يوجد مانع لان يكون خبرا له اذا
 كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تشبيه امر خبر ان بأمر خبر المبتدأ (ان قل
 ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان) قوله يصح مع قاعده في محل
 الرفع خبر لان في قوله ان كل ما وحي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم
 (حتى رد) من ورديد من باب ضرب (انه) اي الحال والشان (يجوز ان يقال ان
 زيد من ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر المبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق
 والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان
 زيدا وان من ابك) يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبر الان ولا الاستفهام

ثابته في قول الشارح
 بالفضل بل يوم اختصا من
 الحكم فاعل الفعل وليس
 كذلك لجر يانه في رد زيد
 مثلا ولا يخفى ان اللازم في
 هذا المقام هو الاتصال
 بالفعل وذلك ليصح الحكم
 بامتناع العكس (قوله)
 اي تقديم الفاعل على
 المفعول في جميع هذه
 الصور قبل في جميع هذه
 الصور لقوله لا فائدة في
 جزاء الشرط لان الشرط
 يعني فناء فاعتباره في المعنى
 عمليا لا يعني وكان الشارح
 لم يرد انه معتبر في نظم كلام
 المصنف وان كان ظاهرا
 عبارته بل اراد بذكره
 التنبيه على ان الجزء جزاء
 لجميع الشروط السابقة
 وانت خبير بان الشارح
 قدس سره انما في هذه
 العبارة لتكون اجال ما
 فصله بقوله اما في سورة
 لا حراب الى اخره
 فالتحليل من الاعتراض
 عليه لم الجواب على ضعف
 عملا بلفظ اليه (قوله) قلنا
 فانه الاتصال الاتصال فان
 وضع متصل فلو اخر
 لوجب ان يكون منفصلا
 قيل ولكونه كالجزء
 من الفعل وامتناع وقوع
 كلمة بين اجزاء كلمة هذا هو
 عين المخطوف عليه فتبصر
 (قوله) مع جواز ان يكون
 عمرا ومضربا لشخص
 آخر قبل قال من امتاز في
 زمانه بصيت الفضل على
 الزمان فتمد ما به بقرانه
 هذا ظاهر في الحال

المذكور ونظائرهما كان
الفاعل خاصا لما اذا كان
عاما فلا يصح نحو ما ضرب
احدا لا يزيدا وذلك لانهم
يبقى احد حتى يصح ان
يكون زيدا مضروبا بالقلب
فيما كان الفاعل مالا يكاد
يو جد مثال صادق بل مالا
يخفى كذبه اذا انبى الفاعل
على عمومته لبداهة كذب
حصر ضاربية كل احد في
زيد والكواذب الظاهرة
الكذب مالا يبالى به في
تعليل القواعد الادبية لانه
مما لا يلتفت اليه اهل اللغة
ولا يدخلونها تحت قصدهم
فالمقصود الصحيح
من المثال المذكور ما ضرب
احدا من الجملة المختصة
التي تخص مقام الاخبار
العام بها وحينئذ يصح ان
يكون زيدا مضروبا بالقلب
واما دعوى ظهوره فيها
كان الفاعل خاصا فذهول
عجب لا ينبغي ان يقع فيه
اديب كيف وهو لا يصح
مطلقا في مثل ما خلق الله
على احسن الصور الا
يوسف لانه لا يصح فيه ان
يقال المقصود حصر
خالقته تعالى بل وسفح
جواز ان يكون يوسف
مخولا للغير ولقد تمت
بالقنص يأتي فيه الامثلة
متسلسلة بحيث لا يكاد
يتطعم النسلة ودفع
الاستيلاء ان المراد بجواز
كون المفعول مفعولا
لفاعل آخر الجواز بالنظر
الى الهيئة التركيبية فان
هيئة الفاعل في المثال

او الاسم خبر الوجود لما منع لان يكون كل واحد منهما خبر الان وهو المصدر
اذ لو دخل عليه ان ابطالت الصدارة (الافى تقديمه) عليه اى تقديم الخبر على المبتدأ
بمعنى امره كامر خبر المبتدأ في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفرقان فيها
جوازا وامتناعا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يحجز تقديم خبر ان على اسمها لان
فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار الانحطاط ورتبة الفرع عن رتبة
الاصل وهو فوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره
كامر خبر المبتدأ في تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما قول جاءني القوم
الا زيدا يعنى ان زيدا لم يحن (فانه لا يحجز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى
على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالب لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب
له صدر الكلام او كانا مرفقين او متساويين او كان الخبر فلام لم يحجز تقديم الخبر عليه
لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ
والخبر حيث يجوز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبرها في التقديم
جوازا وامتناعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع جمع فرع كفرون جمع
قرن وهو الاتبع يعنى توابح داخلة (على الفعل في العمل) اى في حمل النصب والرفع
مثله سبق منه اجمالا وسبأى تفصيله (فان يدان يكون مماها فرعا) لعمل الفعل (ايضا)
يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل
الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمر ازيد للزوم كون الفعل
من اول الامر واقما على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو هنا
مؤخر (و) العمل (الاصل له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل في الفاعل
اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون
عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف في معموليها)
يعنى في اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى فاني معمولين وهو الخبر (على) المفعول
(الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انها كانا في الاصل
مبتدأ وخبر او قد جازا التقديم والتأخير فيهما للماسبى (كما يتصرف في معمولي الفعل)
المتسدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لثقتانها) في العمل (عن درجة الفعل
لانه الاصل في العمل وهى مشابهة به لتعمل عمله فتكون فراطه فيه (الا اذا كان)
(الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (اى ليس امره كامر
خبر المبتدأ في التقديم) في جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الاوقات
كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من التثني يكون مثبتا مثل قوله
ما جاءني القوم الا زيدا اى الاجاءني زيدا (فان حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتثنية
لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر

الابتداء (في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني ان كان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الطرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذا الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الطرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) وان في الدار زيدا (وفي وجوبه) اي وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة) ليتخصص على ماسبق يعني يجب تقديم خبرها الطرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الطرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم رجلا من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتمعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لحر) يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في المعجز عن الايمان بمثله وهذا النوع مدوح الى اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشر لحكمة) اي كلاما ناعما يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التي ينفع الناس بها والتناء على الله ورسوله والتصيحة للمسلمين وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كقوله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسمهم) اي النجاة (في الظروف ما لا يتوسع) يعني المفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي لتجوز انتحاف الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شيء من الهدئات لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شيء منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالحارم حيث يدخلون فيا لا يدخل غيرهم واجرى الجار والمجرور مجراا مناسبة بينهما اذ كل طرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الجعل او مناه كاحتياج الطرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشيء بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبر لا) (الكاشنة) قدر متعلق الطرف معرفة باللام ميل الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوسمي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا ما من المبتدأ وهو قوله خبر ولا هو نادر لان احوال اماليان هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الطرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائنا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الطرف وهو غير جائز لما سيجي فلا وجه لقوم من قال والمشهد في امثاله تقدير النكرة (لثني الجنس) (اي ثني صفته) اي صبة الجنس وحكمه يحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد ومفقوظ (لثني القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (عن الرجل لا) وارد (لثني الرجل نفسه) لان الثني والاثبات انما يرذان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتقاغ هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لثني الجنس لا يحذف بها حذوا وان التزم من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها

الذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لتبر هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لتبر هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز وان شئت الوصول الى الحقيقة الحال فاستمع لا يتلى عليك في الحال وهو انك اذا ذكرت قبل ارادة الاستثناء مفعوله خاصا للعامل فيها بدها وجب ان يكون مالمالك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك الحافى باقيا على الاحتمال لم يدخله المحصور ولا العموم كاذالفت مثلا ما ضرب زيد الا حرا فضارية زيد محصورة في محروا وليس ضاربا لاحد الا المصروا واما مضروبة محروا فلي الاحتمال اي يجوز ان يكون للبرزيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب محروا لزيد واما اذا لم تذكر مفعولا خاصا اعني الفاعل الخاص والمفعول الخاص او ذكرت للفاعل عاما والمفعول كذلك فليس فيما يند الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا محروا ما ضرب الا يزيد وما ضرب احد الا يزيد في الفاعل وما ضرب الا يزيد او ما ضرب احد الا يزيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا

نقيضها لأن لا تأتي وإن للأنبياء ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضى وجه مشابهة
 لا التبرئة لأن لا للمبالغة في النفي لكونها نفي الجنس كما أن للمبالغة في الإثبات لانها
 للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النقيض انتهى قيل ان لا لا تأكيد كما ان
 ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النفي على النفي فكما ان ان تنصب الاسم
 وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمسابتها لان
 المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة للمسبق ان المشابهة للمشابهة بالنفي
 مشابهة لذلك الشيء (هو) اى خبر لا هذه (المسند) (الى شئ آخر) سواء كان المسند
 اليه اسما او لا (هذا) اى المسند جنس (شامل لخبر البناء وخبر ان) واغواتها
 (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين
 بليس لكون كل واحد منهما مسندا الى شئ آخر (يعد دخولها) (اى بعد دخول لا)
 هذه (فخرج به) اى قيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة لانها
 مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به
 (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول
 ابراث اثرها لفظا ومعنى على سبيل منع الحلو لا الجلع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد
 نحو يضرب في الارجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شئ
 آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده
 بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاوردت اثرها لها (نحو لا غلام رجل)
 منصوب لانه اسم لا الوجود بشرط نصبه وهو ان يكون اسما نكرة مضافا او مشبها به
 وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (انما عدل) المصنف في التمثيل
 (عن المثال المشهور) فباين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم)
 اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لماسبيج ومنصوب محلا على انه اسما
 (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه)
 لكونه خبرها محذوف كثيرا (وجمل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال فصاعلى
 ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان ان لا يكون لها خبر كاهو مذهب بنى نعيم والحاصل
 ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا للمثال له
 لانه الايضاح حقيقة ان يستقنى عن الايضاح (مخلاف ما ذكره) المصنف من المثال (لان غلام
 رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع
 صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الاعراب شرط
 سواء كانت صفة له واقائمة او لا على ماسبيج بناء (على ما هو الظاهر) وانما قال ذلك
 لجواز ارتفاع صفته محلا على الحمل ولكنه غير ظاهري بى رفع صفة المعرب المنصوب
 خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر

عاطين نحو ما ضرب احدا
 الا زيد عمر او قدرتهما
 عاطين نحو ما ضرب
 الا زيد عمر اى المستثنان
 غير محتلين وانما كان كذا
 اذ ليس هناك غير ذلك
 المقول العام شئ يتعلق
 به المقول المستثنى كما كان
 حين ذكرتهما خاصين
 فيكون فيما ضرب الاعمارا
 زيد الضرورية المطلقة
 مقصورة على عمرو
 والضرورية المطلقة
 مقصورة على زيد ونقيض
 ضرورية عمرو يزيد
 وذلك عكس معنى قوله
 ما ضرب الا زيد عمر اذا
 عرفت هذا فنقول ان
 المقصود في هذا المقام
 افادة وجوب تقديم الفاعل
 في باب الاستثناء لا اختلاف
 المعنى بالتأخير وقد عرفت
 ان هذا انما يقتضى في جميع
 ما سبق لم يعد يضم ما
 ضرب الاعمارا زيد معا
 لصورة تقديم الفاعل بناء
 على ان المحصر انما هو على
 الا لا يكون معناه انحصار
 ضاربة زيد في عمرو
 ولذا اعتبر الخارج توسط
 الا بينهما كما صرح به
 وايضا قد بينا ان المعنى
 بيد من اقترض عليه
 القائل وهو مقصد
 الصواب بيد مجرأه
 كيف والقول بانه اذا كان
 القائل عام لا يكاد يوجد
 مثال صادق فلا يأتى
 بخروجه عن المباحث
 الادبية يمتدح على امرين
 عدم الاطلاع على مراد
 ذلك القائل فانه لا يريد

يكفي لوضوح المثال وحسنه (أي في الدار) وإن لم تكن الدار سابقة حقيقة إلا
 أنها سابقة حكما مثل ضمير الشأن أو القصة في قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة (خبر
 بمدخبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بمدخبر (لأن طرف ظريف) بأن
 يكون في متعلقه وظرفا لقوا والخبر واحد (ولا حال) من الضمير المستكن في الخبر
 ويكون ظرفا مستقرا فالمتى ح لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فتكون
 الظرافة مقيدة بكونها في الدار لأن الحال قيد لعامله (لأن الظرافة) المفهومة من قوله
 ظريف (لأنه قيد بالظرف) على التقدير الأول (ونحوه) على التقدير الثاني أي الظرف
 لأن الحال في معنى الظرف لأن الظرافة إذا وجدت في واحد وجدت مطلقا من غير
 قيد هابئ من المكان وغيره لأنها جلية كالكرم والجود وضدها (وأنما هي) المصنف
 (به) أي بالخبر بعد الخبر أو بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره إيراد خبر واحد
 كاف في المثال فلم يورد ههنا الخبر متعددا مع أنه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله
 وأنما هي به (لأنه يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل) لأنه كثير ما يكون غلام
 رجل لأنه كثيرا ما يكون غلام رجل ظرفا وانت تنفيها على سبيل العموم لأن
 النكرة إذا وقعت في حيز النفي لم يكون كذا إذا الكذب أخبار على خلاف الواقع ولأن
 المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معاً عن الاسم لا نفي كل واحد منهما كعكس قولك
 هذا خلق حامض كاسبق (وأيكون شاملا لثوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله
 ثوعى (وغيره) أي غير الظرف ويكون مثالا لخبر المتعدد أيضا فإنه أحوج إلى
 الإيضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وإن كان ظرفا كما يتقدم خبران وأخواتها
 إذا كان ظرفا جوازا وجوبا لأنها محمولة على أن لا هرفت فأنحطت مرتبتها عن مرتبة
 أصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) أي لا التي تنفي الجنس لكن بشرط أن يكون الاسم
 مذكورا أو لا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الإجماع (حذفا)
 (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية أو زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية
 وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه (إذا كان الخبر تاما) أي بشرط أن
 يكون الخبر من الأفعال العامة (كل وجود والحاصل) وأنما حذف (لأنه لا تنفي عليه)
 فتكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لأن النفي يقتضي منفيًا والممكن أن يكون قرينة خصوصية
 تنفي إلى العام وهو إذا لم يكن مذكورا لفظيا لم يحذف (نحو لا اله إلا الله) ولا سيف
 الأذواء الفقار ولا نفي الأعلى (أي لا اله موجود إلا الله) وفي المقابل قوله ذو الفقار
 بدل من السيف لأن محله رفع بالابتداء والبدل أنما يحجب بدتمام الجملة ولا سيف
 ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره ولا سيف في الوجود
 ومعناه لم يوجد سيف الأذواء الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة أي لا اله في الوجود إلا
 الله انتهى وذو الفقار فتح الفاعل سيف كان نفي على الله تعالى عليه وسلم أهداه

الأعتراف بل بيان ما اتفق عليه كلمة الأدباء والكتبة
 أن الأمثلة الصادقة في
 سورة إيراد الفاعل
 والمفعول عامين أكثر من
 أن يخصى وقوله فالقصور
 الصحيح من المثال
 المذكور ما ضرب أحد
 من الجماعة الخمسة فانه
 يصح أن يكون زيد
 مضروبا للغير تأش عن
 القول مما سبق من أنه
 ليس هناك غير ذلك الماه
 شيء يتلقى به المستثنى
 فإن المراد الانتفاء الاحتمال
 بحسب اللفظ وأما صحة ذلك
 في نفس الاسم أو عدمه
 فخارج عما نحن فيه وقوله
 وأما دعوى ظهوره فيها
 كان الفاعل خاصا فذو
 عجب لا ينبغي أن يقع فيه
 أدب يرد على نفسه جدا
 فإن منع ذلك الظهور أصرا
 لا يقع فيه من له حظ
 من الأدب وقد أتى بذلك
 معاصرت بما يدل على ذلك
 جزما (قوله) وأنما حذفا
 بشرط أن وسطها قبل يجب
 عند أكثر النحاة تقديم
 الفاعل إذا كان المفعول
 بعد الأ ولا يجوز تقديم
 المفعول لامع الأول بدونها
 ويجوز التقديم مع الاعتد
 السكاك وجماعة من
 النحويين فالظاهر في حل
 عبارة المتن أن يكون على
 مذهب أكثر النحويين
 وكأنه ذم الشارح إلى جملة
 عبارة المتن أن يكون على
 مذهب السكاك أن
 المصنف هل وجوب
 التقديم بانقلاب المعنى ثم قيل

اليه ملك الاسكندرية مع بنة تسمى لدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى
الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله عنه وقيل اهداه اليه التجاشي وقيل انزل عليه
عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الايات لان التبت لانه لازم (اي
لا يظهر ون الخبر في اللفظ) اي لا يفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع
في غيره (لان الحذف عندهم واجب) اي عند بنو تميم (او المراد) عطف على المقدور
وتقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد به (انهم) اي ان بنو تميم
(لا يثبتونه اصلا) اي اثباتا قطليا يعني (لا لفظا ولا تقييما) فلا يكون خبرا ثابتا عندهم
(فيقولون معنى قولهم) اي قول العرب (لا اهل ولا مال انتي اهل و) انتي (المال)
ايضا فتكون حيث لفظا لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على
مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اي قول بنو
تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لامية مناب انتي كناية بامتاب
ادعوى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى تقديرين) اي
على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون
ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول (في مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق
بقوله يحملون اي يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما
حلا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعني لا يحملون على الخبر لانه
يثبت في لقمه لا غلام رجل قائم برفع قائم حلا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح
من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (في معنى التثني والدخول على المبتدأ والخبر) هذا
وجه الشبه يعني كان ليس موضوعة للتثني وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل
واحدة منهما موضوعة للتثني وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما لا تثني
الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المرفة والتكررة ودخول الباء على الخبر وان لا
لا تكون الا للتثني والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على التكررة ولا تكون للتثني الحال
ولا تدخل على المرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولا تضعف عملها دون عمل ما (ولهذا)
اي لاجل هذه المشابهة (تعملان) اي يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم
ونصب الخبر ليحصل من المشابهة قائدة لهما (هو المستدالية) (هذا جنس) شامل
للمبتدأ لانه مستداليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مستدلا مستداليه (و)
شامل ايضا (لكل مستداليه) من اسم ان واخواتها واسم لا تثني الجنس واسم كان (بعد
دخولهما) اي بعد دخول احدهما (خرجه) اي بهذا القول (غير اسم ما ولا المشبهتين
بليس) (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمتنعك عن القبول ومعنى الدخول
مر في باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا ومعنى
(لا يرد عليك مثل) (ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المستد

لك ان تتكلم في التعليل
فقول المراد انه يلزم
الاقطاب في بعض الصور
وحل الباقي على طردا
للاب ولا يخفى عليك
ان هذا التكلف ليس
اهون مما اختاره الشارع
بل لا يصح ذلك لان الحكم
يحقق الوجوب في جميع
الصور بلا اختلاف مع
الاعتراف بالانتقاض اعني
تخلف الحكم عن الدليل
في بعض الصور عمالا
يتكلف تصور من ذوي
القول ويحمل ما لم يثبت
فيه ذلك الدليل على ما يثبت
لا يحقق الوجوب
بالضرورة فكيف يجوز
ذلك على ان الظاهر عبارة
المصنف بانه قال ومنها
ان يقع لمعوله بعد الا لان
ما بعد الا المرفوعة هو
المقصود بالآيات دون
ما عداها من الجلس التي
قبله فلا ذهبت تقدم
وتأخر انعكس المعنى لم
يمكن الحل على مذهب
اكثر النحاة لكن لا يخفى
ان الاول ما اختاره قدس
سره لعدم ورود النقص
بهذا النوع حيث قدح
يرتكب في دفعه الى منه
لكنه من قيل قصر الصفة
قبل تمامها (قوله) لكنه لم
يستعنه قيل قصر الصفة
قبل تمامها قيل فيه جدول
من الاصل مع منع مانع من
الجدول ولا يجوز الجدول
بلا مانع مانع من الاصل
فضلا عن جواز مانع
عن الجدول وليس في
الاصرين احدهما ان الكلام

اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) فديكون اسم
 ما وخبرها معرفتين او تكررتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون العكس لانه لا يجوز
 ان يكون الخبر معرفة او تكررتين مثل ما زيد قائما ومارجل قاعدا وما زيد هو الظريف
 (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسما وخبرها الا تكررتين لا غير (وانما اتى في تمثيل
 لا (بالفكرة بعد لا) ولم يأت بالمعرفة لمشاركة ما في المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان)
 لفظة (لا لا تعمل الا في التكررات) جمع نكرة وفي بعض النسخ بالافراد ولان لا وان
 كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراد اصلها وهو اني الجنس وذلك لا يكون الا في النكرة
 وكذلك ههنا لا تعمل الا في التكررات اعتبارا لاصلها وضعفها في المشابهة بليس ايضا
 (بخلاف ما قاته يعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابقتها بليس للمعرفة ولانها لا تكون
 في الاصل لتنفى الجنس حتى يراد اصلها فيخصص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص
 بالعمل في المعرفة للمثال اندفع بقوله وهو في الاشارة لاختصاص الشذوذ بل لان عمل ما
 لما يكن شاذا كلاما يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما ما شاملا
 للمعرفة والنكرة (هذا) اي عمل ما ولا المشابهة بليس (لفظة اهل الحجاز) ومذهب
 البصريين لانهم اخذوا بهذه اللفظة والحجاز بالحام المهيمة والجمع بعده في آخره زاي
 معجمة بلا وصلة شرعها الله تعالى (واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة
 لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه لان ليس فعل غير متصرف حيث ليش له مجهول
 ولا مضارع ولا غيرها فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه في
 العمل (ويقولون) اي بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر
 (بعد دخولهما) اي دخول احدهما (مر فوعان بالابتداء كما كانا) اي الاسم والخبر
 مر فوعين (قبل دخولهما) اي دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل
 منك بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عندهم (وعلى لفة
 اهل الحجاز ورد) اي انزل (القرآن) الفصح الممجز (نحو ما هذا بشرا) وما هن
 امهاتهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على
 السوية وهذا صريح في كون ما ماملة واما لا فقيس على ما عندهم لكونهما شريكين في
 اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملها وسببها ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملها
 فقال (وهو) (اي عمل ليس) المفهوم من المثال اي من قوله المشبهين بليس لان التشبيه
 يشتر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من الاضافة الاسم الى ما ولا وهذا بيد
 والاول قريب والمتوسط متوسط (في لا) متناقض بقوله شاذ قدم عليه المحصر لان
 الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اي دون عمل ما لانه وليس بشاذ
 (شاذ) اي (قليل) اخذ اللفظة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التكرير يكون
 لتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطيتك اعطيتك شي اي شيء قليل

ما يجب وما لا يجب واذا
 انتفى عنه الوجوب يثبت
 الجواز بالضرورة
 وثانيهما ان الاصل فيما
 سبق بمعنى الاولى فلا يحتاج
 في تحقق خلافه الى ثبوت
 المتعنى (قوله) لان المحصر
 هنا في الجزء الاخير وذلك
 لان الشذوذ عند النحاة
 والاصولين كون انما
 ضرب زيد عمر اغان قدمت
 المقول على هذا انعكس
 المحصر على منوال ما عرفت
 في ما ضرب زيد الا محصرا
 وقد خالف بعض
 الاصولين في افادة المحصر
 استدلالا بقوله صلى الله
 عليه وسلم انما الاعمال
 بالنيات وانما الولاء للمعنى
 واجيب بان المراد
 في الجزئين التاكيد فكأنه
 ليس عمل الابالية وليس
 الولاء للمعنى كقوله
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة
 لجار المسجد الا في المسجد
 (قوله) وانما لغير العمل
 قيل دفع لما قاله الشيخ
 الرضى ان زيدا في المثال
 المحرور مبتدأ لا فاعل
 لطابق السؤال فانه جملة
 اسمية ولان السؤال من
 انما لاهن الفعل واللام
 تقدم المستول عنه ثم قيل
 ولك ان يجعله دليلا عليه
 من ان حذف الفعل انما
 يكون عند قرينة دالة على
 تعيين المحذوف وليس هنا
 قرينة كذلك لان المحذوف
 كما يمكن ان يكون خبرا
 للمبتدأ والظاهر انه دفع لما
 نقله عن الشيخ الرضى على
 ما صرح به الهندي ولقد

لا يصابه (لثقصان مشابهة لابليس لان لنفي الحال و) لفظة (لاليس كذلك)
 لانها ليست لنفي الحال (فان لنفي مطلقا) بل لنفي الاستقبال وتقصان للمثابته به
 توجب نقصان العمل (بخلاف ما فاته) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنفي
 الحال) كما ان ليس لنفي الحال في مثل ما زيد قائما كذلك ما لنفي الحال واذا
 كان عمل لا شاذا قليلا لتقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى
 للمفعول (عمل لاعلى مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو الفكر وقياسا
 على عمل لا لى لنفي الجنس (نحو قوله) اى قول الشاعر في مثال عمل لافى النكرة (من
 صدعن نيرانها) من اسم شرط معد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى
 من بمعنى اعراض ونكل لان الصدود اذا تعدى يعنى يكون بمعنى الاعراض ومعناه
 ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه النوار ونيران اقلب الواو
 ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضهير للحرف لانه مؤنث والمراد
 ههنا شداؤها وآلامها بملأ فمها للتشبيه (فان ابن قيس لا يبرح) الفاء جزاء الشرط فانما
 مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبرح من برح الزوال والذهاب عن مكانه
 والمعنى من اعراض ونكل عن نيران الحرب وشداؤها وآلامها وعجز عن الاقدام
 عليها فان ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوال الى عنها وعجز عندي والاعراض لان
 الولد يشبع الاب ومن كان ابلا هكذا فله كذلك عاقبت كرك زاده كرك شود وبجدة
 مار مار شود (اى لا يبرح الى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس الى اعراض
 ومجوز (ولا يجوز ان يكون) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم يجوز ان
 يكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبرح مررب مرفوع مبتدأ وقع في خبر النفي
 ويجوز البناء لضرورة الشعر ولا نصب لوجود شرطه اجاب عنه قوله ولا يجوز ان
 يكون لا هذه (النفي الجنس لانه اذا كان) لا هذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها
 لطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر الاجوابا عن سؤال محقق او مقدر
 والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجاب لارجل في الدار
 ولا امرأة (لا يجوز ان يابدها الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار في البيت) وهو
 ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون راجع بالرفع اسمها وخبرها محذوف
 كما فسر الشارح (علم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات) المذكورة
 سواء كان تاملها متنوياً او لفظياً (ما يكون مسندا او مسند اليه بالاصالة لا بالنتيجة)
 ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر
 التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فبابه) مبنى على الضم اى في الموضوع
 الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا يقتصر (
 تعريف كل واحد منهما (بالتوابع ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا

تبعه الشارح قدس سره في
 ذلك الجواب لكونه قريبا
 الى فهم المتعلم والتحقيق هنا
 ما ذكره الفاضل الشريف
 في حاشية التلخيص وهو
 ان السؤال جملة اسمية
 صورية وفعلية حقيقة بيان
 ذلك ان قولك من قام اصله
 اقام يزداد عمرو وام خالد
 الى غير ذلك لا يزداد قام
 عمرو وام خالد وذلك
 لان الاستفهام بالفعل اول
 لكونه متغيرا فيقع فيه
 الابهام المناسب للاستفهام
 ولا يريد الاختصار وضع
 كلمة من دالها جلالا على تلك
 الجملات المعقدة هناك
 ومتضمنة لمبنى الاستفهام
 ولهذا الضمن وجب
 تقديمها على الفعل فصارت
 الجملة اسمية في الصورة
 لترويض القدم ما يدل على
 الذات في الحقيقة هي فعلية
 فخطبه بابراد الكلام جملة
 فعلية على اصول السؤال
 فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم
 يترك ذلك التنبيه الا اذا منع
 منه ما منع كافي قوله تعالى قل
 من يخفيكم في ظلمات البر
 والبحر قل الله يخفيكم
 قصد الاختصاص ههنا
 اوجب تقديم المسند اليه
 واما قوله قال من يخفي
 المطامع وهو ريم قل يخفيها
 وقوله تعالى من خلق
 السموات والارض
 ليقول خلقهن العزيز
 العليم فقد ورد على الاصل
 اذ لا مانع فيها (قوله) لان
 تقدير الخبر يوجب حذف
 الجملة قبله في بحث وهو
 ان في حذف الخبر حفظ

واصل المرفوعات الفاعل السابق والمحقق به خمسة المتقدم والخبر وخبر باب ان وخبر
 لان في الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (شرع في بيان) (النصبوات) اصولا وفروعا
 (وقدمها) في البيان (على الجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة مع بدتمام الكلام
 (لكثرة) (المقتضية) لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها
 مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات
 عليها ولكون بعضها تامة كيد الفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها زائدا ومكانا وعلّة
 فهو بعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه
 الى الجرورات (ولخفة النصب) وتقل الكسر لان اليه تنفر عن التثقل وتميل الى
 الخفيف فيقضى تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (تقال) (النصبوات) هو ما اشتمل
 على علم المفعولية (قد تين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات) من ان
 النصبوات جميع المنصوب لا المنصوبة لانه حقة لموصوف مذكر لا يعقل تقديره الاسم المنصوب
 والمتى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استمرت لمنى
 الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان
 التعريف للماهية لا لافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او قدرا
 او محلا (والمراد بلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على الغير كالفاعل
 الحقة (او حكما) كالمحققات السبعة (وهي) اى تلك العلامات (اربع) لانها اما بالحركة
 او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او الياء فصارت اربعة
 (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجميع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت
 (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ما المتكلم يكون نصبها
 بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المتى والجمع المذكور السالم بالياء
 المكسور او المفتوح ما قبلها وما فرغ من تعريف ماهية التصوت مطلقا شرع في تعريف
 انواعها وتفصيل احوالها الا انه قد اقام لفعا على لانها اصل النصبوات كالان الفاعل
 اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه
 لان ما قبله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويضله وكذا غيره (تقال) (فته)
 انما التفصيل او التفسير ومن للتبعض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه او خبر مقدم
 لكن الاول اولى لان الاصل في المتقدم (اى من المنصوب) يرجع هذا
 التفسير توافق الضميرين المرفوع الجرو في المرجع (او بما اشتمل على علم المفعولية)
 يرجعه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين في قوله (فته) (المطلق)
 (-حى-) ينى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لا على وزن
 عدة (المفعول عليه) اى ما قبله فاعل الفعل لفته واما اصطلاحا فلا فرق بينها في صحة

الناسبة بين السؤال
 والجواب وفي حذف
 الفعل تغليل الحذف
 والثاني لا يماضى الاول
 فضلا عن ان يرجع عليه
 الا يرى انهم يرجعون
 رواية المناسبة على رواية
 السلامة من الحذف في باب
 الاشارة على شريطة
 التفسير هذا وقد اخطت
 بحقيقة الحال خبرا (قوله)
 وليك الواو من المنصف
 دون الشاعر (قوله)
 كلوا ليع جمع مفعلة قيل
 الاظهر جمع مفعلة لان
 المفعول هو الفعل وهذا
 سهو من ثلة النسخ فان
 للمفعول لم يجمع على لواقع بل
 على ملائح قال في الصحاح
 والملائح المفعول الواحد
 مفعول وواقع الخائف
 فقياس وصف الرياح
 (قوله) وما يتعلق بمنجبت
 نقل عنه قدس سره فمفعله
 بيكيه القدر عما ياباه سليقة
 الشعر لانه لما بين سبب
 الضراعة فاسب ان يبين
 سبب الاختياط هذا وفيه
 غير ذلك (قوله) ويكيه
 ايضاً من يسأل بغير وسيلة
 من اجل اهلاك المهلكات
 ماله وما يتوسل به الى
 تحصيل المال لا يقال له
 اشار بذلك الى وجهين
 ذكره ملائح الرضى وهو
 ان مما يطبع متعلق بمنجبت
 اى يسأل من اجل اذهاب
 الواقع ماله وما مصدرية
 او بيكيه القدر اى بيكيه
 لا اجل اهلاك الدنيا يزيد
 فان يزيه ما يتوسل به
 الى تحصيل المال الا انه

الاطلاق على كل واحد منها (من غير قييده) متعلق بالاطلاق (بالباء او في او اللام او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة السابقة) التي هي المفعول به والمفعول فيه زمانا ومكانا والمفعول له والمفعول معه (قائه) اي الشأن (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليهما) اي على كل واحد منها لانه لكل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله (الا بعد قييدها) اي الابد قيد كل واحد منها (بواحدة منها) اي من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به او فيه او له او معه) على سبيل منع الخلط والجمع (وهو) (اي المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) او معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد فعل لفاعل اياه) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اي قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث (اي يمكن) (يصح اسناده) اي اسناد الفعل ونسبته (اليه) اي الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر في الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه في الجملة او لابل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مستند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا) ان المراد فاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا به) اي في الفعل (موجدا اياه) اي الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه) اي هذا التعريف اي على قول المصنف اسم ما فاعله فاعل فعل (مثل مات) زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لاعلى وزن دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح اسنادها الى ما قامت هي به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم زيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندي حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالناس المفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قام بفعل معنى الفعل المذكور (وانما زيد لفظ الاسم) يعني زاد المصنف في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فاعله ولم يقل ما فاعله بدون لفظ الاسم (لان ما فاعله الفاعل هو المعنى) القائم وهو الضرب في ضرب ضربا والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف (و) قول المصنف ما فاعله فاعل فعل جفس (يدخل فيه) اي في هذا القول (المصادر كلها) يعني ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل وهو) اي الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التخيير من قوله

اعتبر كلا المعنيين في صورة التعلق بالخطبة لانه قدس سره لو ادعى بيان سبب الاختباط وهذا انما يتم بذلك اني قوله وما يتوصل به لاخذ الوسيلة في مفهومه فان معناه ليس مطلق السؤال بل السؤال من غيره وسيلة وما ذكره الشيخ الرضى وجه آخر لم يتعرض الشارح لبعده كما يشهد به الدوق السليم (قوله في مثل قوله وان احد من المبركين استجارك قبل اي فيها حذف وفسر اما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو اهتم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا المحذوف ثبت وفسر بان الهالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك لنهاية لخاصة سواء كان الشرط او المعنى وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المصدر حثوا لا يتم وليس من نظر صحيح اذا الكلام فيها يحذف الفعل وجوبا والغرض بيان سبب وجوب ذلك الحذف وهذا انما يتم بما ذكره قدس سره وليس المراد انه لو ذكر فعل مفسر سواء وجب حذفه او لا لصار المصدر حثوا حتى يجبه اعتراضه وبالجملة ان كان الجمع هناك جائزا فليس بما نحو فيه والاولا غير على كلام الشارح لا فانقول حينئذ الغرض من الالابان

مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي او على انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا
 (كأذا كان) الفعل (مذكور بعينه) اى بلفظه (نحو ضربت ضربا) ومات مونا وجسم
 جسامه (او حكما) عطف على حقيقة (كأذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوف واسواء كان
 جواز (نحو ف ضرب الرقاب) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم
 دواهم وقتلوا سيوفهم فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه
 مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد للاختصار والتعير به عن القتل اشعار بان يبنى
 ان يكون بصرب الرقية حيث امكن وتصويره باشنع صورة كذا قاله البيضاوى او وجوبا
 سماعا او قياسا على ما سيجي امتثالا (واسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل
 ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل
 المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبه كاهو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم
 يكون (فيه معنى الفعل) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تسميته
 اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي
 حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكور (المصادر التي لم
 يذكر فعلها) اى لا يكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص
 مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على
 زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكور الاحقيقة وهو ظاهر
 ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسن
 الضرب (بمعنا) (صفة تائية للفعل) والضمير راجع الى اسم اى فاعل فعل مذكورا
 كائن بمعنى الاسم (وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل
 في المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له في المعنى (فان معنى الاسم)
 الذى هو الحديث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان
 لان معنى الاسم واحد وهو الحديث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان
 فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه
 (ان معنى الفعل مستعمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال
 الكل (على الجزء) يعنى كان السكتنجين يشتمل على اجزائه من المسل وغيره (فخرج به)
 اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول الذى قام بفعله الفعل (فى قولك ضربته
 تأديبا) وقصدت عن الحرب جينا (قائه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان بمافعله فاعل
 فعل مذكور) فان التأديب قام بالتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبين بحيث يصح
 اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبت (لكنه ليس) المفعول له او مثل تأديبا (بما يشتمل
 عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجبين ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقصدت
 حتى يشتمل على التأديب والجبين علة للضرب والعقود (وكذلك) اى كان المفعول
 له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعنى (مثل كراهتي) اى المصدر المضاف

بهذا التفسير بيان المقدر
 فلو اظهرته لم يوجب الى
 مفسر كذا بعد ذلك لو
 جئت بينهما صار الثاني
 من باب الحذف لا نزاع ولا
 فرق بينهما فى ذلك قال
 الشيخ الرضى بعد البيان
 الموافق الكلام الخارج
 قدس سره وهذا يطرد
 فى نحو لو ذات سواد
 لطشى ولا يزيد قام اعنى
 كل حرف لا يله الا الفعل
 ومفسر الفعل المقدر اما
 فعل صريح كاسم او حرف
 يؤيد معنى مثل ان
 الموضوعه لقنوت
 والتحقق لى اذن دالة على
 ثبت وتحقيق والتزم ان
 يكون خبرا فعلا كاجبى
 فى قسم الحروف ليكون
 ان مشرابع معنى الفعل المقدر
 وخبرها فى صورة ذلك
 الفعل اعنى الفعل الماضى
 فيكونان مما كالفعل
 الصريح المفسر وذلك
 بعد لو خاصة (قوله) وانما
 قدرا لجملة الفعلية لا الاسمية
 قبل لا بد ان يقدر جملة
 اسمية ليقا كذا فيصلح
 جوابا لمتروك وليس
 الامر كما زعمه لان ما ذكره
 انما يبنى فى صورة الذكر
 لا الحديث (قوله بل
 العاملان اذ التنازع يجرى
 فى غير الفعل ايضا قل
 لكن يبنى ان يخص
 العاملان بغير المصدرين
 نحو اعجبني ضرب وقتل
 دم زيد فانه لا يصح فيه قطع
 التنازع على مذهب
 البصرى والكوفى اذ لا
 يضمن الفاعل فى المصدر

الى فاعل الفعل المذكور (في نحو) قولك (كرهت) من باب علم (كرهت) فان للكرهه
في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اي احدا الاعتبارين (كونها بحيث) اي ان تكون
الكرهه بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واستندت اليه (و) الحال انه قد
(اشتق) مبنى للمفعول اي اخذ (منها فعل اسند اليه) اي الفاعل القائم هي به
فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل
فصار المعنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل) المذكور (مشتمل عليها
حينئذ) اي حين كون الكراهه بهذه الحية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل
(ونائبهما) اي ثاني الاعتبارين (كونها بحيث) اي تكون الكراهه بمكان (وقع عليها
فعل الكراهه) المسند الى الفاعل فتكون الكراهه مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه
فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهه (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (باعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهه) اي باعتبار ان تكون قائمه بفاعل الفعل المذكور
مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل
المسند الى فاعل العامل فيها (فهو) اي تلك الكراهه بهذا الاعتبار (مفعول
مطلق) لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهه (واذا ذكرت) الكراهه (بعده)
اي بعد الفعل (بالاعتبار الثاني) اي باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهه
يعني باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم
كرهه تلك الكراهه (كافي قولك كرهت كراهت) يعني كرهت واستقيحت الامر
المكروه الصادر عن (فهو) اي الكراهه حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه
فعل الفاعل لان المتكلم استقيح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه
(لامفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتغال الكل على الجزء ولذا قال
الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتغال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار)
اي بالاعتبار الثاني حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المرف
(بل هو) اي الفعل المذكور (واقع عليه) اي على الكراهه ملابسه (وقوع الفعل)
المتعدي (على المفعول به) في قولك ضربت زيدا وملابسه في قولك علمت زيدا
وابصرته (فخرج) قوله كرهت كراهت (بهذا الاعتبار) اي بالاعتبار الثاني (عن
الحد) اي عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق
فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وباعتبار الثاني مفعول به وما بين ما هو المراد ليس
الاقربيه (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لا فراه (ومائنا) عن دخول غيره فيه
ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون)
(اي المفعول المطلق) (لأن كيد) اولنا كيد المصدر الذي هو مضمون الفعل وهو
الحدث بلا زيادة نبي عليه لانه في الحقيقة تأكيد ذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل

ورد بان معنى الاخبار انما
هو في الفاعل اللازم
والصدر لا يلزمه بالاتفاق
فيكون كالمفعول في القطع
بالحذف (قوله قد يقع في
اكثر من فاعل التصار
على اقل مراتب التنازع
ولا يخفى ان الامر كذلك
وما قيل انما فصل كذلك
التصاريح اهل ما هو الاكثر
اهتماما اهل ظهور المقاييس
فيها واهل كراهه (قوله
وهو الاثنان مما كان
حذف احسن واول (قوله
مفعول للفعل الاول اذ هو
يستطه قبل الثاني اي
يستطه قبل وجود الثاني
فلا يكون فيه مجال تنازع
لان الفعل الثاني قبل
وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعده وجوده لا يمكن ان
يتنازع فيها اخذ الفعل
الاول قبل وجوده فلا
يبردان استحقاق الاول
قبل الثاني لومنع التنازع
التصنيف اعمال الاول لان
استحقاق الاول قبل
استحقاق الثاني لا يمنع
وانما يمنع استحقاق الاول
قبل وجود الثاني هكذا
قبل في البيان وزعم البعض
اهل المين كلاما قاسدا
لصدق حد التنازع
ودهوى تقدم استحقاقه
على استحقاقه دون
وجوده تحكم اذ لو اريد
الاستحقاق على المنوط
فما ولو على المتوي على
الوجود ايضا ولا يخفى ان
قد يمدحها ليس الا
لاخراج المقدم
او التوسط بينهما كيف

نوسالان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعد ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا
ضربا (ان لم يكن في مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل)
بل تحذف المفهوم لان المؤكد يجب يجب ان يكون عين المؤكد كما قررناه (و) يكون
(التنوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على
بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على
ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل
(مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون
المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيذا للمضمر وهو الجلوس المفهوم من جلست
مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنه (بكسر الجيم) مثال (للتنوع)
فان جلسة بكسر هاء تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى
الترتيب والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنه (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال
(للتعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة
فيه فشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون
(للتأكيد) (لا يثنى ولا يجمع) مبينان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد
فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل
اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لا شيان
والاشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كاللسان لانه من حيث هو لا يثنى ولا يجمع
ومع هذا اذا شئ اوجع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد
(والثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة
عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين)
بصفة التثنية (اد) جلست (جلوسات) بصفة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت
(الاذا قصد به) اى الا وقت قصد (التنوع او العدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه
اذا قصد التنوع الواحد والعدد به افردوا وقصد به الاثنية شئ واذا قصد به الجمعية جمع
لان المفرد لا يدل على التثنية والجمع ولانه حينئذ يخرج من كونه دالا على الماهية
(بخلاف اخويه) (الذين هما) يكون احدهما (التنوع) الآخر (للعدد) فانه يجوز
تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين)
مثى (و) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للتنوع فى التثنية والجمع (او فتحها)
لعدم دفعهما ولما كان الاسل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ
والمعنى جميعا وما وافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد
المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول
المطلق (متايرا للفظ فعله) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له

يمكن توهم صدق التعريف
عليهما والقاتل مصيب في
بيانه اظهر ان امر
الظاهر قد تبين قبل التكلم
بالتالى فلا يكون له فيه
مجال تنازع فلا يكون من
هذا الباب وهو معنى
الاستحقاق القبل فبعد هذا
عرفت ان ترديد ذلك
البعض بكتاتيبه دوى
التعكم محالا بلغت اليه
(قوله) واما الضمير المنفصل
الواقع بعد ما نحو ما ضرب
واكرم الا ان قيل هذا
منقوض على الاثر او قاعد
ان فان قاعدا تنازعا
فى ان ويمكن قطع التنازع
بالاخبار على مذهب
الكوفية والبصرية بلا
كلفة والتاخير بانه لا
يستعمل مثله فى كلامهم
(قوله) وما على مذهب
غير ما لا يمكن قطعه قيل
يعنى يتكرر التنازع فيه
لكنه لم يقطعه العرب
كذلك فبنى قوله لان
طريق القطع عندهم
الاخبار ان طريق القطع
فيما تحقق فى كلام العرب
الاخبار بحسب بآدى
الرأى وهو ممتنع لما عرفت
فان قلت هل يرضى غير ما
يبقاء النزاع بينهما قلت لا بل
يقطع النزاع بما هو طريق
الكفاى على ما اشار اليه
الرضى واما قوله واما على
مذهب غير ما فلا يمكن
قطعه انه لا يمكن على ما هو
مذهبهم لان مذهبهم عدم
امكان قطع النزاع وقيل
كلهم موافق للكفاى فى
هذا المسئلة فلا وجه لقول

في افظه ايضا وهذا الدفع ثوهم ان كونه لنا كيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد
لفظي وهو لا يكون بغير لفظه (اما ان يكون مقابرا لفظه) بحسب المادة اي الحروف
الاصلية التي ركب منها (نحو قدمت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مقابلة في الفعل
والمفعول المطلق وهو ظاهر وبأيها ايضا مقابرا لان القعود من باب دخل والجلوس
من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما اوردهما مثلا برأسه لزيادة الايضاح
وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بباعد الاضطجاع والجلوس بما بعد
القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في
مقام الاخر واوردهما مثلا ومع هذا المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين فكيف
من الفاضلين (واما ان يكون مقابره) بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا لان
الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انها متوقفتان في الحروف الاصلية
(و-يويه) بشرط الموافقة في المادة ولا يجوز المقابلة فيها (تقدره عاملا من باب) فيها
خالف الباب والمادة (اي قدمت وجلست وجلوسا وانبت الله نباتا) ما انبت الله نباتا
عطف ههنا بالقاء وثم بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فتاسب ان يعطف
بالواو المفيدة للتمية والبيان لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فاسب ان
يعطف بالقاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك لزجاج ولما
كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام
وحذفه مخالف للاصل اورديان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل
(الناسب للمفعول المطلق) بشرط ان اللام في قوله الفعل للمعد الحارجي (قيام قريبة)
اي وقت قيام قريبة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قريبة هكذا
لا يجوز الحذف (جوازا) اي حذف جازا يعني كايحذف حذفه عند قيام قريبة يجوز
اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اي
قدمت) بالخطاب (قدوما خيرة مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد
وما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آمدی
(فخير اسم تفضيل) مخفف آخر على ما سأتى في باب (ومصدرينه) اي كونه مصدرا
مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما خفيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه
شتمه اليه يعني من التكبر والتعريف والمصدرية والجفسية فاطلاق المصدر عليه ههنا
امان قبل اطلاق اسم الموصوف على الصفة وامان قبل اطلاق اسم المضاف اليه على
المضاف فالسلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة من الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازيهني وقد يحذف التاسب له ايضا
قيام قريبة وجوبا (اي حذفا واجبا) (سما) (اي ساعيا) فيه اشارت الى ان نصب

من قال واما على مذهب
غيره فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عند
الاضمار وهو مجتمع ههنا
هذا واعلم انهم حصروا
التأخر في اسم ظاهر بعدهما
وعلموا ذلك بانها اذا وجها
الى مضر استوفيت بحجة
الاضمار فيهما لانها اذا
كانت كلمت قلت شربت
واكرمت ونحو وان كانا
لخطاب قلت ضربك
واكرمك وان كانا لثاني
قلت زد ضربا واكرم فلم
يتأخر ما شئت لان كل واحد
منهما يحجب له مثل ما يجب
للاخر قال المصنف
في الشرح فان قلت ليعطى
مثل ما ضرب واكرم الا
انا اوالات او الالهو
ونحو فلهما فلان وجها
الى مضر يتأخران لانه
يصلح ان يكون لكل
واحد منهما كالظاهر قلت
قد ذكر ذلك بعض
التأخرين وهو غلط لانه
لو كان من هذا الباب
لوجب ان يكون في احدهما
المضمر لانه عامل فيقال
ما شربت واكرمت الات
وعند ذلك ضد المعنى وانما
هذا كلام محمول على الحذف
وتقديره ما ضرب الات
واكرمت الات فحذف
ذلك من احدهما تخفيفا ههنا
كلام وهو طالع الرق
احتمال كون المثالين باب
التأخر واذا لم يكن منه
كيف يمكن القول بلهم
فقط والتأخر بما هو طريق
الكسائي وواقعه في بل

اسم يشهد بطلانه العقل
ايضا فانهم يردون اعتبار
الحذف في باب التنازع
ويطلبون مذهب الكسائي
فهل لهم الاعتراف بحقيقة
مذهب والفعل به في هذا
الباب كلا ولا شيء في كلام
الرضي يشعر بذلك بل هو
صرح فيها ذكرناه الا انه
يعترض عليهم بلزوم
موافقتهم له في لانهم
يقولون بالحذف هنا وهذا
مذهب الاخرى الى قوله
واما المنفصل وكذا الظاهر
الواقع بعد الافلا يجوز ان
يكون من باب التنازع
ويجوز ان يكون عند
الكسائي قال ويلزم
البصريين في هذا المقام
مناسبة الكسائي في مذهب
لانهم يوافقونه ههنا في انه
من باب الحذف لا الاضمار
فانهم حذفوا الفاعل مع الا
لدلالة الثاني عليه ولا يخفى
عدم ورود هذا
الاعتراض لظهور الفرق
بين اعتبار الحذف
لتخفيف فقط وبين
اعتباره لقطع النزاع فان
الاول في حكم الملقوط
بخلاف الثاني وبه يتدفع
ما يخاطر به من ان
ابطالهم مذهب الكسائي
يلزوم حذف الفاعل وقد
علم ان العرب لا تحذف
الفاعل يناقض فعلهم
ذلك وبذلك ظهر انحراف
قلم الشارح قدس سره عما
كان اللاتي به فانه قال ولما
للتصغير المنفصل الواقع
ر بعد ما يقتضيه تنازع مع انه
لاتنازع فيه بل يجوز كونه

سما على الوصفية للحذف المقدر اي حذف واجبا سما (موقوفا على السماع) من
العرب لانه (قاعدة له) اي لحذف الفعل الناصب وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا
وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي ثلاثة اضرب دعاءه ودعاء عليه وغير دعاء فقال
الاول (نحو سقيا) (اي سقاك الله سقيا) اي احسبك الله احسانا (ورعيا) (اي رعاك
الله ورعيا) اي حمالك الله حماية (و) مثال الثاني (خية) (اي خاب) فلان (خية)
ماخوذ (من خاب الرجل خيبة) اي من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم ينل) اي لم يصل
من قال ينيل نيل ما مثل باع يبيع سيعا وهو الوصول (ماطلبة) بالفارسية زبان كرده شود
(وجدعا) (اي جدع) مبنى للمفعول (جدعا والجدع) الجليم والذال والعين المهملتين
(قطع) احدا الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد) او قطع الاثنين منها
او الثلاثة او كلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقييس الحال كما
زاد القمع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفي الرضى
كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (جدعا) (اي جدع) من باب علم
(جدعا) بالفارسية ستايش كردم (وشكرا) (اي شكرت) من باب دخل (شكرا)
بالفارسية ستايش كردم بمقابلة لعمه (وعجبا) (اي عجبت) من باب ضرب (عجبا) على
وزن غلب (فانه) اي الشأن (لم يوجد في كلامهم) اي في كلام العرب (استعمال الافعال
الماملة في هذه المصادر) مع مصادرها ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد في
كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعييا ولا غيرها (وهذا) اي
عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب
الحذف) اي حذف الفعل الناصب له (سما عاقل) اي اعترض لان القول اذا تعدى
بلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالياء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم
به (عليه) اي على هذا التعليل بانهم (وقد قالوا احمدت الله جدعا وشكرا شكرنا وعجبت عجبا)
واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب
بعضهم بان ذلك) اي هذا الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم
بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و) اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو
في) اي في المفعول المطلق الذي (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام
فاستحق التخفيف فحذفوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه
المرتبة فحذف بحذفه جواز اذا جاز ذكره ايضا نحو جدعا او جدعت جدعا (نحو جدع
وشكرا هو عجباله) وسقيا له ورعيا له وخية له وجدع له (و) (وقد يحذف) فيه اشارة
الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف في حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب
للمفعول المطلق حذف واجبا) (قياسا) (اي حذف قايسا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة
بمصدرة لقوله حذف واجبا قياسا والقياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اي بوضع (له ضابط

كلية) منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه
يصدق على جميع افراد الانسان (محذوف منه) اى مع وجود الضابط الكلى (الفعل)
الناصب له (لزوما) اى وجوبا كما ورد المصنف في الصور المذكورة ههنا (في مواضع)
نبيه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة
(متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل
البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذفها ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او قوله
ما وقع (اى مفعول مطلق) اشارة الى ان ما موصوفة وهو المناسب في القواعد والقياسات
(وقع) (مثبتا) اسم مفعول من ثبت (اى اريدا اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا
من قبيل قوله عليه السلام من قل قتيلا (لا فيه فانه) اى الشان (لو اريد فيه نحو ما زيد
سيرا لا يجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفي يقتضى منقيا والمذكور هو السبر
يصاح ان يكون منقيا ولان حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير
العامل الناصب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف
الفعل جوازا اى ما زيد سيرا (بمدنقى) متعلق بقوله وقع (داخل) اشارة بهذا
القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقداره هنا بقرينة ذكره في قوله او معنى
نفي وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور تابعا لكونه بيا للقييد المقدر سابقا اذا
كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالمقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال
(على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد
الاسير او ما بدئك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا في الرضى (لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ او مفعولا للعامل
اللفظي كما قلنا مثاله عن الرضى (او) وقع شيئا (بمد) معنى نفي داخل اسم (لا يكون)
(المفعول المطلق) (خبر عنه) (اى عن ذلك الاسم) وانما قال على اسم لانه اى الشان
(لو دخل) حرف النفي (على فعل نحو ما سرت) بالحطاب او اكلم (الاسير) او معنى
النفي عليه (و) نحو (انما سرت) باحدا (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من
حذف الفعل الناصب له في شى لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور نصب ويكون
عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى
دخل عليه النفي او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لو كان
المفعول المطلق (خبرا) عنه لصحة الحمل عليه (نحو ما سيري الاسير شديد) وانما سيري
سبر كثير وهما يجوز ان يكون يرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد
عدل ومع هذا وصف بالمشق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا
على الخبرية) (لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا

عالمه التنازع عند الكسائي
واما عندهم فلا كان عليه
ان يقول واما الضمير
المفصل الواقع كذا فلا
تنازع فيه لانه كذا واما
عند الكسائي والقراء
فيجوز ان يكون منه
باعتبار كذا (قوله) وذلك
يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربى وضربت زيدا
واكرمنى واكرمت زيدا
واكرمنى وضربت زيدا
وضربى واكرمت زيدا
وغير ذلك مما يكون اسم
الظاهر مرفوعا وهكذا
رايتاه من اللسخ وامله
سبو من طفيان القلم فانه
لا يتصور على وجوه
كثيرة بل على وجهين وما
اى به من الامثلة ليس الا
وجهها واحدا وتفصيل
ذلك ان العالمين في التنازع
على ضربين اذ هما المتفقان
او مختلفان والمتفقان على
ثلاثة اشرب لاجلها ان
يتفق التنازع في القاملية
حسب نحو ضربى
واكرمنى زيدا او
المفعولية حسب نحو
ضربت واكرمت زيدا
او في القاملية والمفعولية
سماحوا ضربوا واكرم زيدا
عمرا والمختلفان على
ضربين لانه اما ان يطلب
الاول للقاملية والثاني
للمفعولية نحو ضربى
واكرمت زيدا وبالعكس
نحو ضربت واكرمنى زيد
(قوله) فترى قبل اى قرب
الفصل الثاني مع مساواة
العالمين في القوة لثلا
ينقص على زيد بضر

او جواز (او وقع) عطف على وقع أى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول مطلق)
 (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لا يصح
 وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبر عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما
 سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره (فلا يراد عليه) اى على قوله او وقع مكررا
 (نحو) قوله تعالى (اذا دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكا دكا)
 بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف منه الناصب لاجواز اوله وجوب لانه
 لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبر الاصلاح وقوعه خبرا عنه بل مفعول المطلق
 ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيذا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل
 الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمبنى دكت الارض دكا
 بمددك اى زلزلت زلزلة بمد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما
 جمع) المصنف (بين الضابطين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل
 فى الصور الانية (لا شرا كهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لا يكون)
 للمفعول المطلق (خبر عنه) وجمع الضابطين ظاهرا ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما
 (نحو مانت الاسير) فسير مفعول مطلق وقع متباعدة فى وهو لفظ ما داخل على
 اسم وهو انت لا يكون لفظ سير اخبار عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الاجازا
 او مبالغة مثل زيد عدل قصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى مانت الا) (سير
 سيرا) ومانت الاسير البريد (اى) مانت الا (سير سيرا البريد) وهو معرب دم
 بریده وهو اسم بمعنى واستر بياضه لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بك (هذان)
 اى نحو مانت الاسير او مانت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع متباعدتين) داخل
 على اسم لا يكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذا الصورة مع ان المثال
 الواحد كاف لا يباح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين
 لقاعدة واحدة (فيها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق
 (الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكرار والمعرفة) كالمثال الاول والثانى (او)
 ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ والى ما يشبهه فعله) لان المفعول المطلق فى المثال الاول
 فعل المبتدأ وقام به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سير به فيكون المفعول المطلق مشبها
 به وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف)
 كالمثال الثانى وان يكون لتأكيد النوع وان لم يجب تقديره مابعد الا كالمثال الاول لانه
 لا يصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه
 يجوز تقديره ماله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) عذا (اى سير سيرا
 مثال لما وقع متباعدة فى) اى انما انت سير سيرا وانما انت سير سيرا (وسير)
 سير سيرا (اى) زيد (سير سيرا) يراد بمثل هذا التكرار فى الفعل لانه يقال مثل هذا

ومكررا عمرا ولا يخفى
 (قوله) والاحتراز
 من الاضمار قبل الله كقول
 يبنى ان يقول وحذف
 الفاعل والتكرار وليس
 بذلك بل كان عليه قدس
 سرمان لا يأتى بهذه القول
 ايضا فتأمل (وهو اى
 ذلك انما يحسن لو لم يثبت
 عندهم جواز اعمال الفعل
 الثانى اذ من المعلوم ان مبنى
 هذا الجواب هو جواز
 الاضمار قبل الله كقول
 وجه لنسبة ذلك الاحتراز
 (قوله) ولزوم التكرار
 بالذكر وامتناع الحذف
 قيل اراد بالذكر ما يقابل
 الاضمار والاولى لفظا
 ومعنى ولزوم التكرار
 بالاطهار بل الاول
 والامتناع التكرار
 بالاطهار من غير
 الاضطرار وامتناع
 الحذف اى امتناع حذف
 الفاعل من غير ما يبدل
 مسده فى غير المصدر
 ونقض ما قام وما اكرم الا
 انا واسمع بهم واصبر
 واخبرين يا خيروا قوم
 اليوم فيبنى ان يبدل
 الامتناع بقبول حتى
 الاستدلال به وليس عن
 فهم واذا كان فان الله كركر
 او لامن الاظهار مناسبة
 الحذف له دونه ولكونه
 اخصر مع ظهور ان الوجه
 لا يذهب الى معناه الاعم
 لاجل المقام والقول بامتناع
 التكرار بالاطهار من غير
 الاضطرار غلط لانه

المتعات بالاضافى فكيف
 يكون اولى وكذا القول
 بلزوم تقييد الاستماع
 بالقيود فان هذه الامثلة
 لا مردنفا على الحكم
 باستماع حذف الفاعل لانها
 من تقدير الفاعل لامن باب
 حذفه نسبيا والمحدوف
 من باب التنازع محذوف
 نسبيا هو المحكوم عليه
 بالامتناع دون غيره كما
 صرح به الفاضل الهندي
 وغيره وقوله ويظهر اثر
 الخلاف في نحو الى آخره
 لا يخفى ما به فاللفظ الحال
 منه فوك ويظهر اثر
 الخلاف فيها كان هذا الفعل
 متى فانه يقال متلاعند
 البصريين ضربا
 واكرمى الزيدان وعند
 الكسائي ضربا واكرمى
 الزيدان (قوله) وجازاى
 اعمال الفصل الثانى قبل
 اخر المصنف خلاف الفاء
 فصار بياته مطلقا وهو
 متعلق باختيار اعمال الاول
 مطلقا عند الكوفيين
 واعتبار اعمال الثانى مطلقا
 عند البصريين فلوا اتصل
 به لكان واضحا بان يقول
 ويختار البصريون اعمال
 الثانى والكوفيون اعمال
 الاول خلافا للراى مع
 الفريقين فانه لا يجوز اعمال
 الثانى تقديرها اذا قضى
 الاول الفاعل بل يجب
 عند اعمال الاول وليس
 هذا الامن تصور الاطلاع
 فانه مما تطلب الكسائي ايضا
 فلا بد من تأخير وليت
 شئ لم يتطعن لذلك
 من قوله قدس سره لانه

الكلام ان يكثر منه السير اى زيد يسيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيذا
 كافى قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا لانه بيان الكثرة الزلزلة لا تحققها وقررها
 والمراد ههنا السير من زيد لا تحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم
 لا يصح وقوعه خبر اعته (ومنها) (اى من الواضع التى يجب حذف الفعل التائب
 للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى الواضع (ما وقع)
 (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسير (لاثر) اى لفائدة (مضمون
 جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف
 الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (مضمون
 الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيها اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسادية مثل
 فذهب قاما ماشيا بعدوا اما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالنزال المذكور
 فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيها اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد
 (بآثره) اى باثر المضمون (غرضه المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون
 وفى الرضى يعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا
 لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كثر الذى يكون بعد المؤثر
 (و) المراد (بتفصيل الاثر ببيان انواعه) المختلفة (المختلفة) وانما وجب الحذف حيث
 لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر
 اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح
 ذلك وتكررت تلك الفائدة استقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها فاما لتقل (نحو)
 (قوله تعالى) حتى اذا انختموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشده من حبل وغيره
 (قاما من بعد) (اى بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء وفتحها اى بعد شد الوثاق (فقوله)
 فشدوا الوثاق جملة) فمليه طلبية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من
 هذه الجملة احكام الوثاق وشدته والشاد كائن من مكان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض
 المطلوب من شد الوثاق) يعنى الفائدة المقصودة من (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون
 مصدر من يمن من مثل مد بمد من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ
 شئ بمقابلته بالفارسية كسر را رها كرس بدون جيزى (او الفداء) مصدر قدى شدى مثل
 رعى رعى من الباب الثانى على وزن صراقا اطلاق باخذنى فى مقابلته بالفارسية
 كسر را رها كرس بجزى واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالجاء فى شد
 الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فضل الله) وبين (هذا الغرض
 المطلوب) من هذه الجملة باما تفصيلية والفااء تمقيية (بقوله) قاما من بعد واما
 فداء اى ما يمنون من اى اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه اطلاق قابلا
 شئ فتالون به ثواب الاعساق (بعد الشد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما

يُزعم على تقدير أعماله أما
الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور وحذف
الفاعل كما هو مذهب
الكسائي قال المصنف
الفراء يمنع هذه المسئلة
وامثالها لما يلزم
من الاضمار قبل الذكر أو
حذف الفاعل وهو
مردود لانه ثبت مثله
عن العرب كقوله (حري
فوقها واستثمرت لون
مذهب) (قوله) ورواية
المنز غير مشهورة عنه قبل
تفسير عبارة المنز على
خلاف ما هو المشهور في
تفسيرها فنزعه عن مخالفة
المشهور وهو ان المنز
وجاز اعمال الثاني مع
الاضمار في الفعل الاول
والاستنار فيه خلافا للفراء
قانه لا يجوز اعمال الثاني
مع الاضمار في الفعل الاول
بل اما ان يقول بضميرك
الاول الثاني فيهما التضي
الفاعل او ذكر الضمير
الذي هو فاعل الفعل الاول
بعد الظاهر وهو مبنى على
تسليم المخابرة بين التثنية
كما نطق به الفصح قال
الشيخ الرضوي نقل المصنف
عن الفراء يمنع هذه المسئلة
اي اعمال الثاني اذا طلب
الاول للفاعلية وقال انه
يوجب اعمال الاول في مثل
والنقل الصحيح عن الفراء
في مثل هذا ان الثاني ان
طلب ايضا الفاعلية نحو
ضربوا كرم زيد بن
ان يعمل السامان
في التنازع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للتثنية لكن

تطلقونهم اخلاقا باخذ شيء منهم فتفتنونه في حوائجكم هذا في الانشائية واما في
الخبرية فتقولك زيد يكتب قاما قراءة بسد واما يما وزيد يشتري طعاما قاما كلا بسد
واما يما ونحو ذلك (ومنها) (اي من تلك المواضع) او من المواضع التي يجب
حذف ناصب المفعول له المطلق فيها (ما وقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع) فيه
*(التثنية) (اي لان يشبه) معنى للمفعول (به) اي بالمفعول المطلق (امر آخر) يعني ان
المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المص (به) اي بقوله للتثنية (عن
نحو زيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن)
فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من
المطلق واما حقه لصبرورته مع صفة بمنزلة شيء واحد واما جازا الرضى جملة تأكيد الفاعلية
يكون مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما جوبا (لانه) اي لان قوله
صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتثنية) (علاج) والعلاج مصدر عالج (اي حال كونه) اي
كونه علاجا لدلالته على الهيئة (دالا على فعل من افعال الجوارح) وهي جمع جارحة
كنواصر جمع ناصرة والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان
والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به)
اي بقوله علاج (عن نحو زيد زهد زهدا الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد المصدر
من زهد زهد من باب علم للتثنية لان زهد زيد شبه زهد الصلحاء الا انه ليس علاجا
(لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل
كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل
ولان الزهد هو الاعراض عن الدنيا وما فيها قول زهد فيه وزهد عنه اي امرض
دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه (بمدحجة) ظرف وقع (واحترز)
المصنف (به) اي بقوله بمدحجة (عن نحو صوت زيد بصوت حمار) فان الصوت مصدر
من صات بصوت صوتا مثل صان يصون صوتا وقع للتثنية لانه تشبيه بليغ كقولك
زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بمدحجة فيكون مبتدأ وخبر (مشتمة) (تلك)
الجملة صفة (على اسم) مشتقة بمشتمة (كائن) (بمناء) (اي بمعنى المفعول المطلق
واحتزبه) اي بقوله مشتمة على اسم بمناء (عن نحو مررت بزيدا فاذا له ضرب
صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتثنية علاجا بمدحجة وهي له صوت الا ان هذه
الجملة ليست مشتمة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائي
من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار (و) مشتمة تلك الجملة ايضا (على) (صاحبه) (اي
على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذي اشتملته تلك الجملة وقوله (اي الذي قام به بمناء)
تفسير لقوله صاحبه (واحتزبه) اي بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبد فاذا به
صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتثنية علاجا بمدحجة وهي به صوت

اجتماع المؤثرين الثامن على
اثر واحد مدلول على
فائدة في الاصول وهم
يجرون عوامل النحو
كالتأثيرات الحقيقية قال
وجازان تاتي بفعل الاول
ضميرا بعد مجي الاسم
الذي تنازع فيه العالمان
نحو ضربني واكرمتني
زيد بوبالنفصل لعدم
التصل بلزوم الاضمار قبل
الذكر وان طلب الثاني
لفضولية مع طلب الاول
له لاجل القاملية نحو
ضربني واكرمتني زيدا
تعيين عنده اليتيان بالضمير
بعد التنازع كما رأيت كل
هذا حذرا عما لزم
البرصين الكسائي
من الاضمار قبل الذكر
وحذف الفاعل هذا كلامه
وعليه الهندي وغيره
والاسري ليس كذلك وان
ثبت الاطلاع والوصول
فاستمع يا بطل عليك
لقبول معنى قول المصنف
خلافا لقراءته وان
هذه المسألة كما صرح
في الفصح وهذه عبارة
بحجة محتاج الى البيان
والفصل ولا وجه
للاقتصار في ذلك على
ان الواجب عندما حال
الفعل الاول فان القضي
الثاني الفاعل اخره وان
القضي المفعول حذف او
اضمره واعتبار ضميرك
الرائع او الاضمار بعد
التأخر مقابلا لذلك كما
فيه الشارح فليس سره
ولا العكس ذلك كما وجهه
القائل بل البيان الحق

مشتملة على اسم بمناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم
فيجوز نصبه على حاله لدلالته على الهيئة ورقعه على انه بدل او عطف بيان او صفة
بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجوده هذه الشروط لسد
الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتغالها على اسم بمناه صاحبها (نحو مررت بزيد فاذاله
صوت صوت حمار) (اي بصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات
الشيء صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صوتا (بمعنى صوت) يصوت (تصويتا)
من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا
لان الرضي قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعلماء والكلام والقاموس ايضا جعله
اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فصدرته اتفاقا (فصوت حمار مصدر)
كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد في هذا المثال شبهه
فكان وهو مشابه (علجا) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح وهي
الفم واللسان فيه (بعد جملة هي) اي تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم
وصوت مبتدأ مثل قولك في الدار رجلا والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهي) اي هذه
الجملة (مشتملة) يعني اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اي ذلك
الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق
(ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو اي صاحب) (الضمير
المجرور في له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل
لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومفيدة عنه (و) (نحو مررت بزيد فاذاله) (صراخ
صراخ التكلّي) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملين وفي آخره خاممجة
مصدر على وزن سؤال من باب علم وروح لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقبل اسم بمعنى
المصدر فحيث يحتاج الى نقله اليه (اي يصرخ صراخ التكلّي وهي امرأته ولدها)
لان الشكل فقد قال تكلتكم امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث تكلتكم امك وامرأة
تكلتكم وتكلّي وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذي
روح سواء كان من غير ذوي القول كالثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذاله وفي
ذلك بالتجار حب الفلفل وكالتاني ومضافا الى التكررة او المعرفة كالثال الاول والثاني
(ومنها) (اي من تلك الموضع) التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا
(ما وقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اي مصدرها المضاف
الى الفاعل او المفعول (لا محتمل لها) فلان في الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل
مبنى على الفتح اسم لاواها (اي لهذه الجملة) صفة محتمل (غير) (اي غير المفعول المطلق
خبر لا والجملة صفة الجملة اي لا محتمل ثباتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره
منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق

ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لثبوت الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو يا المتكلم (نحوه) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الرجوع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اي اعترفت) ماله على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية اقرارا كره ديجيزه وههنا اقرارا كره همزار درهم (فاعترافا مصدر) من باب الاقتعال (وقع مضمون جملة وهي قوله) اي قول المصنف (على الف درهم لان مضمونها) اي مضمون قوله على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لا غير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا يحتمل لها سواء) فاصله على الف درهم اعرفت تلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجواب الدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) (الافعال المطلق) والذي وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته (ارضى المفعول المطلق) وذاته هذا مبني على جمل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعني ان مفهوم الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفي الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اي لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف (لا) يؤكد (امرا ينافيه) اي ينافيه نفسه وذاته (ولو) كان يؤكد نفسه (بالاعتبار) اي باعتبار جمل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما وباعتبار جمل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا يؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) اي من المواضع التي وجب حذف فاعل المفعول المطلق فيها (ما) اي موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اي لهذه الجملة) (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اي غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اي حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان وتفسيره مأخوذ (من حق يحق) مثل فريض من باب ضرب (اذ اثبت ووجب) لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وهي) اي تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اي لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تمحتمل الصدق) وما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اي لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وهي زيد قائم فصار المؤكد منصوبا ومصرحا والمؤكد

(مضمونا)

الموافق لا صرح به رحمه الله تعالى في الايضاح والامال ان القراء يمتنع هذه المسئلة واما لها باليزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ويقول بما لا يلزم منه ذلك وهو اعمال الاول لما مل سبيل الاظهار فيها او الاضمار في الثاني مع الاظهار في الاول واما تحريك الرعين او الالبان بالفسير بعد الظاهر والشيخ الرضى نقل بعض قوله من الايضاح وترك باقية ليكن له رد المصنف في زعمه فانه قال في هذا الكتاب واما مذهب القراء فانه لا يرى المسئلة لا تخلو من احدا صرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بينهما لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر وان حذف حذف الفاعل فاجب الاعمال الاول فيها وقال في نحو قام ولقد زيد العامل في زيد الفعلان معا ولا ضمير في واحد منهما هذا كلامه ولو لم يصرح المصنف بتحريك الرعين بل اكتفى ببيان ايجابه اعمال الاول لما صح اعتراض الرضى عليه ايضا وذلك لان اصل مذهبه ذلك فان التبع وكذا التفرد انما يحصل به وما عدا ما مور متفرعة عليه ولا يجب في ذلك من الشيخ الرضى فانه طالب حريص الاعتراض على المصنف ورده وقد كان في حق التزام البحث منه نصرة للمصنف واظهار الصواب ولكن

مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيداً لنفسه وذاته
ولولا الاعتبار فلزم التفریق بينهما فقال بالتمام التفسيرية (فالؤكد) حال كونه (اسم مفعول)
يعنى المحتمل بمجمله زيدا قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم
مفعول يعنى لكونه محتملا بمجمله زيدا قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (بنابر) خبر
لقوله فالؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل
(منصوص عليه) لفظ (المصدر) فالحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما
عرفت ان الجملة لكونها خبرا محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة
والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح بنابر المحتمل
وان اتحد امرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره فاطلاق الغير
باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التصريح والتأكيد
باعتبار المراد منها واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيداً باعتبار المراد وقيل لغيره
باعتبار الوصف تأمل ولا تأمل جهدهك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى
تأكيداً لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان يكون اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد
بحذف المضان لاصلة له كفى التوجيه الاول (ليندفع) الغير ويقرر ما هو المقصود
ولهذا سمي تأكيداً لكن اورد عليه فوات حسن التقابل فانتار الى دفعه بقوله
(وعلى هذا) الاحتمال (ينبنى ان يكون المراد بالتأكيد نفسه انه تأكيد لاجل نفسه)
وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (ليكرر) المفعول المطلق (ويقرر حتى
يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول اكون اللام فيهما للتعليل وهذا
التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها)
اى من المواضع التى وجب حذفه ناسب المفعول المطلق فيها قياساً (ما) اى موضع
مفعول مطلق (وقع متى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء
الساكنة المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون
التثنية مطردة واكثر استعمالاً دون الجمع فاسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير
والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافاً الى الفاعل نحو واليك اى تداول الامر
دوالين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ريك اى اسرع اسرابطد اسراع
ومحاجيك اى كفابعد كف وحنايك اى تحن تحتابعد تحن هذا اللفاظ مصادر
لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالتالين
المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة)
لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (متى مضافاً الى الفاعل او المفعول)
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة احداهما ترك المصنف قيد الاضافة

متنى من ذلك مخافة الا
ملال بكثرة الكلام
والاطلاق (قوله ومن
الاضمار قبل الذكر
فى الفضة او رده على نحو
وهو رجلا واجب بان
الاضمار قبل الذكر بشرط
محض التفسير لا محض
الصدقة نحو قضيهن سبع
سوان ثم قيل نعم الاولى
ان يقول ومن الاضمار
قبل الذكر من غير محض
التفسير فى الفضة وجمع
ذلك من المفعول من سر
الحام وكون المعنى لوجه
لا ارتكاب ذلك لهما جز
الحذف فيه اعنى الفضة
بل الحاجة اليها لا يجوز
الحذف لكونه جزء الكلام
وركانته (قوله) فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر
فى الفضة بل لبيان يقول
والفصل الكثيرين الفصل
ومفعوله الشديداً لا اقتضاء
له لانه انه ظاهراً
الضيم من الظاهر وبه
ما فيه ثم يرد ان يقال ان
الاضمار قبل الذكر من غير
التفسير كما لا يجوز فى الصدقة
لا يجوز فى الفضة ايضا ولما
بشرط التفسير وحصول
ما مفيدة فكما يجوز
فى الصدقة يجوز فى الفضة
بل هو اولى به كما لا يخفى
وايضاً المواضع المتشقة
عليه اكثر من ان يحصى
فهذا التعليل ليس كاي فنى
بل الوجه ان يوجه عدم
الاضمار فيه بقصد الاطراد
(قوله على المذهب المختار
قبل الاولى على الاستعمال
المختار وكذا اراد بالذهب

اعتمادا بالمعرف اذا المعرف قريبة قوية فيما بينهم (ثلاثا ورد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعلها لتناسبه لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اي) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال) وهوليك وسعديك (من تمة) اي من تميم (التعريف لا فائدة هذا القيد) اي قيد الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثال حيث اورد مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذات تكلف آخر اذا الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لا يوضح التعريف فاخذه بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين (مثل ليك) (اصلا الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من البيلب من باب الافعال (لك البايين اي اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي ما امرت به لبلا ونهارا (ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بامر كالقيم في موضع لا يزول عنه هذا معنى البلك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها (متابعا) اي متتابعة بمضا اربعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البايين (تحذف الفعل) مع قاعه وجوبا في كلام المحبب قيل ليتفرع المخاطب وهو الامر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة او ليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول البق بمقام رعاية الادب (واقم المصدر) وهو البايين (مقامه) اي مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البايين لك كما في قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثي) يحذف زوائده (وارد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد في البايين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا قبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لين اياك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بهذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعلمة السابقة آفا (ويجوز ان يكون) ليك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعني بمعنى اقامه في القاموس الب اقام كلب ومنه ليك (فلا يكون) ليك خيئذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فحذف اصله البلك لين تحذف الفعل من الكلام المحبب واقم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يحمي سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كلبا ب معنى الب (اي اسعدك) اسعدين يعني اسعدك (اسعادي اسعادي) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع قاعه واقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعدين فقدم المصدر فصار اسعدين

الاستعمال وليس شيء اذ لم يعمد وصف الاستعمال كذا بل يوصف الوجه او القول ونحوها مما في به قدس سره (قوله ويكون الضمير حيث ذرا جمالي آخره قيل فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار ثم قيل كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففسد وان اراد انه لا يحسن لنوع فالوجه هو الاول ولا يخفى ان هذه القائل صرف كلام الشارح قدس سره من ظاهره ليتوسل به الى رد الهندي مع انه غير واحد وحمل كلام الشارح عليه غير صحيح فانه قال للثلاثي هم بالحذف ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الذكر لصق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يفسر في الفصل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره اما الاول فلان مراده الثاني ولا نزاع في انه كذلك لاصالة الذكر واما الثاني فلظهور ان الشارح اراد بيان الحال دون التعليل وانعالمه ما نسب عليه (قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة قيل في بحث لانه انما تمتع التنازع لو كان الافراد والثنية والتذكير والتأنيث لازما للمنطق وحيث منها غير لازم بل هو مع الفراده

يصح ان يثنى فيصح تنازع
الفظين المختلفين في المفعول
الفردي والثنائي في منطلقا
حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلقا
مفعوله فيصير مثنى فيخرج
عن افراده ويطلب الاخر
ان يكون مفعوله فيثنى
على افراده هذا ولا يخفى
ان القائل لو كان من تصور
الصورة لا آتى بهذا
البحث ثم ايراد التارخ
ذلك ليس بمستحسن لان
معنى تنازع الفظين اسما
ظاهر المصداق توجه ذينك
الفظين الى اسم واحد
وهذا في القلب واما بعد
لتركيب فكما لا تنازع في
غيرها ايضا اذ كل يستوفى
مفعوله من مضر او
مخدوف او مذكور بلا
شبهة (قوله) ولما استدلل
الكوفيون فيه بنظر بل انما
اورده صاحب الايضاح
مستدلا به على مذهب
الكوفيين كما قال المصنف
في الايضاح (قوله)
لاستزاه هدم السي
لادنى معينة واتقاء
كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المتأني لكل
منها قيل اما منافاة الطلب
لعدم السي نظا حرة واما
منافاة لعدم الكفاية فلا
جمل السي مستلزما
لكفاية فيكون الطلب
الذي هو عينه مستلزما لها
ويمكن دفع المناقاة بانه
لو كان صدور السي البليغ
معنى لادنى ما يجرى
من المبيشة كفاية قليل

ايك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه
الاحوال سعديك (الا ان اسمك) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني ان
سعديك مثل ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسمك مخصوص بان يكون
مخدوف الزوائد لانه لم يخفى سعد ثلاثيا بمعنى اسمك كما جاء ب معنى الب وفي انه لا يكون
مخدوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شيء يتعدى به (بخلاف البقائه) لازم
(يتعدى باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل
الباقية ولذا اقام مقام الفاعل اذا حذف دون ساثرها وسعى به لانه وقع الفعل به كما
ضربت زيدا او تعلق به كافي خلق الله العالم والضمير فيه يرجع الى الالف واللام
اي الذي يعمل به فعل اي يامل بالفعل (هو) اي المفعول به (ما وقع) (اي اسم وقع)
(عليه فعل الفاعل) اي ما تعلق به فعل الفاعل اما حيا نحو ضربت زيدا واما غيره
نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا (ولم يذكره) اي لم يذكر
المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اي يذكره (في
المفعول المطلق) اختصارا او لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (اتعلق به) اي تعلق الفعل بالمفعول به
(بلا واسطة حرق) بين الفعل والمفعول (فانهم) اي فان ارباب اللغة (يقولون في) قولك
(ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا
يقولون في) قولك (مررت بزيدا ان المرور واقع عليه) اي على زيد لكونه بواسطة
حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اي
بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (قائه) اي الشأن
(لا يقال) عند ارباب اللغة (في واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه)
كما قالوا في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اي في المفعول فيه فان الضرب
متلافي قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا
فعل فيه كما عمل الاشياء في محلها (او) واقع (له) في المفعول له فان الضرب متلافي قولك
ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (له) في المفعول له فان الاستواء
في قولك استوى الماء والخشب واقع ومصاحب للخشب فلا يقال في واقع منها ان الفعل
واقع عليه لما حرق فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما
يفهم من منابرة) اي المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به متاير لفعل الفاعل لان
المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس
عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب
ضربا ومات مواتا ومعنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فتاير له لفظا
ومعنى مثل ضربت زيدا او خلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (فعل

اعتبر) بالبناء للمفعول (استاد ما هو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عطاي آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج) اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه (مثل زيدى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يتبر استاده) اى استاد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا استاد الى الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيدا درهما فانه لم يتعلق الاخذ من زيدا الى درهما فصار حيث ذكرهم مفعولا به (ولا يشك) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشار (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى يتعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكيم) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة (استاد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان استادا للفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تسميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكيم بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التسميم اليهما لان ما لم يذكر لم قبل التسميم (فلا بد انه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندي حيث قال فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة افروغ فى ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر) بينهما (فعل اعتبر استاده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق معمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لتكتة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصاته واذا جاز تقدمه على ما هو الاصل فى العمل فجواز على ما هو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخر) عنه على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى (ما) ان يتقدم عليه قدما (جوازا) اى جازا تخصيما يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرافه (مثل الله

من المال لان ادنى ما يسر من المبيشة قليل من المال لامال كثير لان حوائج نفسى قليلة ولم يطلب القليل من المال لمبيشة لانه كان يلبقى من الناس من غير طلب لمصلحة الكل من حيث نعمت بادنى ما يعيش ولكن اسى للمجد المؤثر فكل مريد ينال من فيه ويضيق لى بالمبيشة فلم يكتفى قليل من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسى لكثرة المنازعين ثم قيل ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حل عليه البصريون ولا يخفى على البصري ان الفاعل لم يفهم كلام الفارح قدس سره مع كونه فى غاية الظهور فان المراد ليس بيان الفائدة بين الطلب وعدم السى وبينه وبين عدم الكفاية بل لاسبيل الى هذا الوهم الفاسد جدا وانما المراد كما لفظ به صريح العبارة ان كلمة لم يحصل مدخوله مثبت منقبا وبالعكس فلما كان مدخوله هنا السى لادنى مبيشة وكفاية قليل من المال تعين خلاف ذلك وهو عدم السى لادنى مبيشة وعدم قليل المال ولزم ان يكون مفعول قوله ولم يطلب تقيض القليل ولو كان من باب التنازع لزم التناقض وزيادة التفصيل لذلك ان لو بنى شرطها وجزئها سواء كان متبنيين او منفيين فان كانت متبنيين وجب انتفاء ما هو لو كان

اعيد) واليك تعبد فان تقديمه هنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب
انتهى واما وجوبا) اي قدما واجبا (فيا) اي في المفعول به الذي (تضمن معنى الاستفهام
او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من رأيت) بناء على الخطاب فان من
فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا رأيت ام عمرا في محل النصب على
انه مفعول به لكن وجب تقديمه لثلاث بطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى
حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه
للاصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو
غلام ايم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اي تقديم المفعول به على الفعل
العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه
فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اي المفعول به (في حين) بتعديدا لبيان المتنازع من تحت
والزاي المدجمة اي تحت (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية
(تكلم) فيه مضارع مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول
لتكلم ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل هنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر
معمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل معناه بالفارسية از نيكي تو منع
كفي زبانت را * والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه
عاملا وجزء من الكلام (وقد يحذف الفعل) عى خلاف الاصل على قلة اختصارا
(العامل) يشير الى ان اللام للمهاد خارجي (في المفعول به) لكون البحث فيه (قيام)
اي وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف
(جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لن) اللام
متعلق بالقول المقدرو من موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة
الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آفا (اضرب) مضارع متكلم وحده (اي) قال
الحبيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقريئة المقالية)
الدالة عليه (التي هي السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهي اسم
للمدينة التي فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا الذي يريد
الذهاب او الذي قد ذهب (اليها اي تريد) يحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام
مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقريئة الحالية) التي هي
تهيؤ او ذهاب اليها (و) قد يحذف الفعل العامل في المفعول به (وجوبا اي حذف)
واجبا (في اربعة) ابواب وفي بعض النسخ في اربعة (مواضع) وهو الظاهر من
تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اي ذكر المستقب هذه المواضع الاربعة دون ما عداها
(ليس للحصر) لانه ليس في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لافاق الجمهور على
ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين في موضعه (لوجوب

ليمال لمحببت فالج
وجود المال متفيا وان
كان متفيا وجب ثبوتهما
لان في التي اثبات نحو
لوم تزرق اكرمك
ما زيارة والا كرام متفيا
وان كان احدهما متفيا
الاخر متفيا وجب ثبوت
التي وان شاء التثبت لوم
تشتت اكرمك ولو
تشتت لوم اكرمك فاسمع
بيان فاد معنى البيت لو
كان من باب التنازع وذلك
ان قوله انما اسي لادنى
مباشرة شرط لو فيكون
متفيا فيكون المعنى لم يثبت
ن سمي لادنى مباشرة اي ان
طلب القليل من المال لوقوله
كفاني جزاء لوقوله لم
اطلب قليل من المال عطف
عليه فيكون حكمه حكم
الجواب لكون عدم طلب
القليل من المال متفيا في ثبت
ان طلب القليل من المال
وهو اثبات الثاني بعبارة
فيكون تناقضا فيفسد المعنى
واضا فانه قال بعبارة
(ولكن اسي لجدد مثل)
وفهم من سياق كلامه انه
يطلب الا الملك والمال
الكثير فلا يستقيم ان يكون
لم يطلب موجهها الى قليل
لانه يلزم ان يكون طلبا
لقليل فيكون تناقضا
في البيت الذي بعدهما
اطلب الا الملك وفي هذا
البيت انه يطلب القليل
وهو متناقض هذا
وسمى ما ذكره القائل
من الاحتمال الباطل ان
يكون المعنى كفاني قليل من
المال فيطلب له وهذا

الحذف) يبنى حذف الفعل (في باب الاغراء) مثل اخلك اى الزم (والمصوب على المدح
 مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد) (او الهم) مثل مررت بزيدا الفاسق
 اى اذم (او الترحم) نحو اخلك اى الزم ومثل مررت بزيدا الفقير اى ارحم (بل) ذكر
 هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس
 (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول)
 (من تلك المواضع الاربعة) يبنى التى يجب حذف الفعل التاسب للمفعول به فيهما
 (سماعى) يبنى حذف الفعل التاسب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلى يعرف به علة
 وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع) (من
 العرب) (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى
 معينة (مسموعة) صفة بمذمومة لامة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) اى
 على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف
 الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كاحذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف
 مخصوصا على ماسمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ايماء كلاهما تابعان للامهما
 فى الحركات الثلاث (وقسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امراً) ونفسه) ان كان
 الواو والمطعم يكون لازم معناه بالفارسية كزيدا ذين مرده وان كان بمعنى مع يكون لازم
 معناه بها ايضا كونه كن تودست آزدن اين مرده وراه محبت كردن اين مرده واز
 دشنام دادن وفي الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه
 فعل الاول الواو والمطعم وعلى الثانى للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه او
 ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امره (وانتهوا خبر الكرم) اى انتهوا عن التلبث اى
 عن القول بالتلبث اى عن قولهم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقاتلتكم هذه
 (واقصدوا خيرا لكم) اى ما ينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى
 ما هو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله واحد عن صميم قلبكم وخلوص
 اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى آيت اهلا) والاهل امام صدر من اهل يأهل
 بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به وشار الى الشارح بقوله (اى)
 آيت (مكانا مأهولا اى معمور الاخرا) يبنى لم يكن المكان الذى آتته خرابا واسم
 بمعنى القريب ذى الرحم وشار الىه بقوله (او) آيت (اهلا) ذاقرة (لا اجانب)
 يبنى لم يكن الذى آتته اجنياك فمناه حيثذ بالفارسية آمدى توخو يشارا وه
 آمدى بيكانكاراه والمعنى الاول انب لقوله سهلا فمناه حيثذ آمدى توجاى زيباه
 (ووطئت) الوطنى مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن
 البساط والسهل قبيض الجبل مناراهى توجاى نرم ونهى باى بروى (لا حزننا) بفتح
 الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ما غلط من الارض دجاى درشت باى نهي جاى

فاسد لان الكفاية اعماه
 على تقدير السى لادنى
 معينة فلا يجوز تحيدها
 بمبنى الطلب كما يشهد به
 التأمل الصحيح من ذى
 فطرة سليمة وعلى تقدير
 تسليم محته لا يصح اليق
 الاستدلال به لان الواو
 حيث يكون الحال دون
 العطف ولا يبنى ان
 الراجح المطفة ذواو
 اكثر من واو الحال
 والاستدلال يبنى ان
 يكون بالراجح او بما هو
 لص فى المقصود لا بما
 احتشبه وغيره على السواء
 فكيف اذا كان خبر
 المقصود راجعا والمقصود
 مرجوحا (قوله) اى لم
 يطلب الزم والمجد قبل فيه
 انه يلزم الفاصلة بين الفعل
 والفاعل بالجملة والمطرفة
 على جملة تافى غير صورة
 التنازع فيكون مثل جافى
 وضربى بكر عمرو هو
 فصل بالاجنبى الا ان قال
 بجوازه للضرورة هذا
 وهو ليس بجى كالا
 يبنى ثم ان الشارح قدس
 سره نصح المصور والانسب
 هندي ان يكون محذوف
 الكثير من المال والمك
 فانه القبيض الصريح
 وبه يسهل السياق والالحاق
 دون ذلك التقدير لما يلزمه
 من التكرار ويجوز ان
 يكون محذوف ناسيا كافي
 قوله تعالى قبض وبسط
 اى له القبض والبسط
 فكذلكها منى اليق لو كان
 سمي لقليل من المال لئى
 ما وجدته منه من السى

نرم نه جای درشته و علة وجوب الحذف في هذه الصورة كثرة الاستعمال (و)
 (الموضع) (الثاني) (من تلك المواضع الاربعة) يعني التي يجب حذف الفعل العامل
 في المفعول به (النادي وهو المطلوب) اي الشخص الذي طلب (اقباله) (اي توجهه
 اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرالك (او) توجهه (قلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء
 اسم فاعل (عليك بوجهه) قل النداء لا قبله واذا ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا
 (حقيقة) اي اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد نادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه
 او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كافي قوله تعالى ياسماء اقبلي
 (ويا جبال) كافي قوله تعالى يا جبال ادبي (ويا ارض) كافي قوله تعالى يا ارض ابلي ما لك
 مما يستحيل منه الاقبال من ذي روح و جاد (فاتها) اي فان الاسماء التي استحال نداؤها
 (زلت) مبنى للمفعول (اولا) اي قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها نادى
 (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذي له عقل وبصيرة يعني ان ما يستحيل
 نداؤه بمن له صلاحية النداء في التأثير والاقباد فاستير حرف النداء الذي كان
 حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشيبه الذي استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء
 للمفعول (عليها) اي على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل نادى
 حكما (فهي) اي هذه الاسماء (في حكم من يطلب اقباله) اي توجهه اليك بوجهه
 وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى لتزجه عن الاقبال (بخلاف التدوب) يعني
 التدوب بخالف النادى الذي تزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء
 وجعل في حكم النادى وقصد نداؤه (لانه) اي التدوب (التفجع عليه) سبأى معنى التدوب
 والتفجع عليه لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء)
 والجملة خبر بمدخرا وصفة لقوله التفجع عليه على منوال ولقد امر على التثيم بسبى
 (المجرد) اظهار (التفجع لا لتزبه) اي لتزير التدوب (منزلة النادى وقصد) بالجزم
 عطف على تزبه (ندائه) فلم يكن نادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التزير
 (فخرج) التدوب (بهذا القيد) اي بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكما (عن
 تعريف النادى) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكما (ولهذا) اي لخروجه
 عن تعريفه (افراد المصنف احكامه) اي احكام التدوب (بأنه كرفيا بعد وفية) اي
 في اخراج التدوب عن تعريف النادى بقوله المطلوب اقباله وادخل امثال ياسماء
 وبالأرض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيق والحكمى (تحكم) اوفى عدم
 ادخال التدوب بتعميم هذا القول وادخل امثال ياسماء وبالأرض ويا جبال (فان التدوب
 ايضا) اي كالنادى الحكمى او كان مثل ياسماء نادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى
 (نادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اي على طريق التفجع
 والتوجع (فاذا قلت يا محمداه) حال كونه مندوبا (فكذلك تناديه وتقول له تعالى)

ولم يكن منى طلب مع هذا
 الوجدان بل كنت اسفر
 واطئت ولكن اسى
 لتحميل بمسؤول اي
 موصل ومدخر لنفسى
 ولقي يرجع اليه عند
 التناظر (قوله) اي مفعول
 فعل او شبه فعل قبل
 الاظهر اي مفعول عامل
 لم يسم فاعله وليس كى
 لظهور ان الاظهر ما هو
 المذكور في الفصح (قوله)
 وانما يفصله من الفاعل ولم
 يقل ومنه قبل وفيه ان دأب
 المصنف في هذا الكتاب
 عدم الفصل بين اقسام
 المرفوع والمنصوب بكلمة
 منه ومنها المبتدأ خلاف
 عادة فهو الذي يستند
 دون ما ترك فيه الفصل
 وذو ذلك شاهد بان كلام
 الشارح قدس سره جيد
 فانه قال ما قبل هذا
 البحث وكذا ما بعده
 مفصلا بينه لزم في ذلك
 من بيان النكتة واما ان
 اراد به عدم الفصل فما
 لا يلتفت اليه لان الاصل
 في بيان الاقسام المتباينة
 تمييزها وفصل بعضها من
 بعض فاما كان كذلك
 لا وجه فيه البيان النكتة
 لكونه حسب اقتضائه المقام
 وما خالفه يتوقف عليه
 فيقال فيه ان لم يظهر له
 وجه كذلك انما يفصله
 اعتمادا على فهمك المتقابل
 لظهوره وردما للاختصار
 كاداه (قوله) واقم جو
 مقامه قبل وفي اقامة
 المفعول مقام الفاعل على
 مذهب المصنف في الفاعل

فتح اللام امر من تعالى بتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء لوقوف لان جزم الناقص
 ووقفه بسقوط لام الفعل (فانما شاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى
 المنادى فيناديه فكنا هنا (قلاولى) والانصب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن
 تميزه حتى لا يحتاج الى البحث تأني (كافله صاحب المفصل وهو العلامة الزخشرى
 لان المنادى عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال في المفصل) في بحث الاصراب
 المنسوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبدا لله الى ان قال او مندوبا
 كقولك يا زيدا (وقبل الظاهر من كلام سيويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى
 (انه داخل في المنادى) حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يدعوا
 الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة
 واجيب بوجه آخر بان المنادى باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف
 جملة مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عدا ما قاده قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على
 حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية
 لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة) بيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف
 (يا رايواها وى والهمزة) الحكم فيها بصد الربط كقولك السكجيين خل وغسل
 وماء وقدم غير مربة (واحتز) المصنف (ه) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو
 (عن نحو لقبل) امر نائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب
 اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او قبله الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب
 ادعو بل بصفة الامر وكذا قولك زيدا قبل قوله (لفظا وتقديرا) (تفصيل للطلب)
 يبنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا
 لفظيا) والطلب اللفظى لا يكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء
 (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيدا) (طلبا) (تقديريا) والطلب التقديرى لا يكون
 الا (بان تكون آله) اى آلة الطلب (مقدرة) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لان النية
 (نحو يوسف) اى يا يوسف (امرضى) امر من الاصراض (عن هذا) وسيجى لهذا
 زيادة تحقيق (او) تفصيل (التباية) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب
 اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لا يكون الا (بان يكون)
 الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا) (نيابة تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون)
 الحرف (النائب مقدرا) كفى المتالين المذكورين (او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى
 المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يا زيدا)
 مثال المنادى (المقدّر مثل الايا سجدوا او الايا قوموا سجدوا) وسأتى لهذا زيادة تفصيل
 وهذا الوجه بصد الوجوه الاول اقربها والثانى كالأول فى المثال آلة والنائب واحد
 وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانشأ المنادى)

نظر لان مقام الفاعل
 ليس مقام استناد الفعل
 او شبهه اليه مطلقا بل
 مقام استناد الفعل المعروف
 فزيدى ضرب زيدى مقام
 القول لان مقام الفاعل
 وهذا من جملة الاوهام
 فان مقام القول لا يكون
 الاستناد اليه والاخبار
 عنه فالقول بان القول ايم
 مقام الفاعل فى الاخبار
 عنه لا يحصل منه الاقامة
 مقام ما استند اليه الفعل
 المعروف كىب ولولا
 كذلك بل اعتبر مقام الفاعل
 استناد مطلق اليه فاصح
 التصير كذا عدم حصول
 الفرق بينه وبين الفاعل
 كما لا يخفى (قوله انى فعل اى
 الى الماضى المجهول قبل يه
 تأويل لم الوزن بصفته
 المعتبر هو بها ونظيره
 لكل فرعون موسى اى
 لكل ظالم عادل ورد بان
 الصفة المعتبر بها فعل هو
 الماضى المجهول من الثلاثى
 المجرى لا الماضى المجهول
 مطلقا فالاول انه مذكور
 بطريق التثنية فيكون فى
 معنى فعل ونحوه ثم قال
 الرادوسلم بغير تقييد
 كلام المتن لعدم شمول
 البيان ببيان ضرر زيد
 مضروب علامة فزيد
 فى التكلف وقبل المراد
 بصفة الفعل صيغة الفاعل
 وجعله فعل بفعل صيغة
 المفعول ولما كان غاية
 فى البعد لم يلتفت اليه
 الخارج واكتفى ببيان
 اصطلاح المصنف بتقدير
 الامكان والفاعل مصعب
 فى بيان مراد الشارح

لفظا او قدرا او محلا (عندسيويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (و ناسبه) اى وناسب المتادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يا زيد (ادعوزيدا) وانما قال يا ليكون مخاطبا من اول الامر ولتلايكون مخبرا وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى الفصل لانه اذا قلت يا عبدا لله فكأنك يا زيدا واعنى عبدا لله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار ياد لانه انتهى (فحذف الفعل) التاسب له (حذف لازما) واجبا (لكثرة استعمال) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فحذفوه بحذف فعله التاسب له وجوبالانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا (ولمادة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحروف موضوع للطلب كالفعل التاسب له وهو ادعوا او اريدوا واعنى (واقادته فائدة) عطف تفسيرى المادة حرف النداء فائدة الفعل التاسب له وقادته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انصابه (عند المبرد بحرف النداء لصدقه صدق الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل التاسب له لانهما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل وورثه الحرف فعمل عمل مقام مقامه ورد بان الفعل التاسب له وان حذف لفظا الا انه مقدرية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان يا واخوانه اسما مفعالا) تنصب المتادى على المفعولية كاتنصب اسما الافعال التعدية المفعول به مثل رويد زيدا وها زيد وعليك زيدا ومنع بان اسما الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال (فعل هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لا تكون) المتادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بما مل واجب الحذف) بل المتادى منصوب على مذهبهما بما مل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذهب) الثلاثة مذهب سيويه والمبرد وابى على (كلها مثل يا زيد جملة وليس المتادى احد جزئى الجملة) من اسند والمسندين على المذاهب كلها (فمن سيويه جز آ الجملة) اصله جز آن سقط نون التنية بالاضافة الى الجملة سرفوع قدرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبانك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير لجز آن (مقدران) خبر لقوله جزا الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للبتدأ فتكون الجملة مجزئها مقدرة

قدس سرمد ولا يرد عليه كلام الراد لظهور انه لا دخل فى الصفة لكونه غاية فى البعد فلا من كونه معنى كلامه ومبدل تفسير القائل برشدك الى كلام الهندي هذا لما ان يكون من باب حذف المفعول اى ونحو ما على الفعل او يكون المراد صيغة الفاعل الى صيغة المفعول اى الى الماضى المجهول والمضارع المجهول فيقتاول نحو الفعل واستعمل وغيره وهذا من باب ذكر العلم واردة صفة المجهول نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار مادل قاهر هذا كلامه فان التأمل الجليل لا يشك بعد ذلك فى ان ما ذكره الشارح وما فسره القائل وما عده المراد زائدا فى التكلف كما سبق من اخير قوله وفى ان حمل كلامه قدس سرمد على ما طوته بالاولى مما لا يسيل اليه ثم ان كلام القائل صريح فى ان القول يكون المراد صيغة الفعل صيغة الفاعل ومن فعل فعل صيغة المفعول انما هو لا يندرج قولنا زيد مضروب فلامه تحت الشرط وقد عرفت انه ليس كذلك بل الامكان لك لظهور ان صيغة المفعول لايم المضروب الا بتقدير الخاف اعنى بان يقال صيغة اسم المفعول وهو لا يستقيم فى هذا المقام خروج صيغ الفعل وايضا لا

فلا يكون حرف النداء ولا التنادى احد جزئيهما (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل) لان عندهما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اي المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيا والتنادى ليس بجملة ولا احد جزئيهما ايضا (وعند ابى علي احد جزئيهما اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الاخر ضمير مستتر فيه) اي حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستقار كالاسماء الافعال فيكون جزأ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما ينسب المسند ملفوظ والاخر ينسب المسند اليه مستتر فيه فالتنادى ليس احد جزئيهما ايضا المختار من هذا المذهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف ولذا جعل التنادى مما انتصب بهامل واجبا لحذف واليه ذهب العلامة الزعزعي ايضا كما قلنا لك سابقا تأمل واقعا علم (وينبى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه (اي) يجب ان ينسب (التنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحاله في المسائل لا الجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزماء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزء على الشرط والا فالجزء محذوف (قدم) المصنف (بيان البناء والحذف والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى والسبب بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه (لقلنا) اي لقلة كل واحد منها محذوف المضاف لقلته الثلاثة لتساوي مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمفوض والمفتوح (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما هرت ثلاثة المضاف وشبهه والتكررة (ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما) كما هرت في الاعراب التقديرى واللفظى (على ما يرفع) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى التنادى (هـ) والضمير المحرور راجع الى الموصول (اي) ينسب التنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد وبارجل او تقديرا مثل يا حبل وباني (او) ينسب على (الالف) في المثنى مثل يازيدان وبارجلان (او) ينسب على (الواو) في الجمع المذكر السالم مثل يازيدون وبارجلان لا يكونان الا مبنيين لفظا بخلاف الاول كما هرت (التي يرفع بها التنادى) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (في غير صورة النداء) ينسب وما يرفع بالضممة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو بلاضافة اذا لم يكن منادى ينسب على الالف والواو اذا كان منادى قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون جيتذ اسناد يرفع الى التنادى باعتبار ما يؤول اليه من قبل من قتل قتيلا وما بعده فيكون جيتذ التمييز عن المسند اليه بالتنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا التامى اموالهم (او الفعل) عطفت على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى التنادى او الفعل (مسند الى الجار والمجرور اعني هـ) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور (ولا ضمير فيه) اي في يرفع ح لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطفت

بصور الضمير المذكور في شانه جيتذ ثم الوجه تفسير الكلام حسب اراد صاحبه فان المصنف قال في الصرح قوله وشرطه ان يرفع صفة الفعل الى فعل يفعل اوردت الى معنى فعل وفعل وحينئذ لا يبقى شيء خارج عن الشرط (قوله) لزم كونه مسندا ومستندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما قبل ينقض هذا يزيد معلوم اوجه قائما اذ لو اقيم مقام لا يكون مسندا اليه باستناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مفعوله في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول القيام مقام الفاعل مستندا اليه باستنادين تامين فليجوز كون المفعول الثاني مستندا ومستندا اليه بها وعلينا محيط بانه قدس سره انما جعل قوله هذا جزءا لشرط الخصوص بصورة اسناد الفعل اليه والفاعل يفتقر باستناد المفعول اليه على ان اقامة التام لهما ذكره من المثال مقام الفاعل في حيز الفاعل ويجوز جعل المسند اليه تمكينا بجواز جعل المبتدئ اليه مالا يصدر من فطرة سليمة (قوله لان النصب مشربا لطيفة واستد اليه فان النصب والاشارة اورد عليه ان النصب في الضرر مشرب بالظرفية ومع ذلك يجوز الاستناد اليه واجبا بان ذات المفعول فيه ينقض

(وارجاع الضمير المستكن في يرفع على التقدير الاول الثاني لانه ليس فيه مصدر
 الى الاسم) لا المتادى اى على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم (غير ملائم لسوق
 الكلام) في عمله لان قرينة الخصوص التي هي مقام المتادى لكون البحث خاصا فيه اولى
 من قرينة العموم التي هي بحث الاسم مطلقا فارجع ذلك الضمير الى المتادى هو الاول
 ليناسب السوق (ان كان) اى (المتادى) (مفردا) (اى لا يكون) المتادى (مضافا) مثل
 يا عبداقه (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه
 المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا باضماء امر آخر اليه) كاتضمام من زيد الى خيرا
 فان معنى خيرا لا يتم الا باضمائه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المتادى له شرطان
 الاول اداء التعريف والمراد بالتعريف هنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد
 المعرف المضمرات واحدها المبهات فهما مبيان باضهما والمبنى لا يبنى واحدها
 المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما بينى وصرح بالتعريف
 الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول
 حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم لينا لما رضى (او بعده) او بعد دخول حرف النداء
 (وانما يبنى) بالبناء للمفعول المتادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه
 (لوقوعه) اى لوقوع المتادى (موقع الكاف الاسمية) التي في ادعوك لان حرف النداء
 نائب عن ادعوا والمتادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة
 لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) في ذلك واية اما المشابهة لفظا فظاهر واما معنى
 فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون
 المتادى المفرد المعرفة (مثلا) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا) (وتعريضا) اى في كون
 كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه
 مثلهما في الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك) وهذه الكاف
 اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المتادى المفرد المعرفة مشابه لكاف
 ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك الكاف في الافراد
 والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فبقى كاف ادعوك
 لمشابهة له وبني المتادى ايضا للمشابهة مشابه فكان المتادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة
 لان مشابهة المشابهة للمثلى مشابهة للمثلى اذا اتحدت المشابهة وهما كذلك وانما يبنى على
 الحركة حقيقة او حكما لمرض بقاءه وعلى الضم فرقا بين حركة المتادى المعرب نحو
 يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا في نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما
 المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والفكرة المفردة لفقد المشابهة تعريضا
 واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المتادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المتادى
 مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتب بيان مشابهته لكاف ادعوك (لان

الظرفية والنصب يدل على
 قصد ما بخلاف المفعول
 فان ذاته لا يقتضى الية
 وانما يطمح اليه بالنصب
 كقصد ما وهذا كما ترى
 وايضا يراد على ما اختاره
 قدس سره لزوم الجواز
 على هذا الواقف قرينة والمنع
 مطلق فالمعرب ما قاله
 المصنف وهو انما قلنا
 ان المفعول له كذلك لانه
 قد يكون ملة لافعال
 متعددة تقول ضربت
 واكرمت واعطيت اكراما
 لزيد فلوائهم هذا المفعول
 مقام الفاعل لكان اما ان
 يقام مقام المجموع او مقام
 احدها وعلى كل تقدير
 يلزم خلوص بعض الافعال
 عن الفاعل وهو باطل
 فلما لم تطرد هذه القاعدة
 لعرب امتنعوا من اثباتها
 في المواضع التي لا تمتد
 فيه الافعال لذلك (قوله)
 اى كل من المفعول له
 والمفعول معه كالمفعول
 الثانى والثالث الخ قبل
 الاولى تفسير كذلك
 بالمفعول الثانى من باب
 علمت يكون اشارة الى
 واحد بينه وليس عن
 سلامة الفهم وان كنت
 في ريب فانظر الى المترجى
 تقف على قوة الترخ
 وضمت هذا الوهم
 (قوله) تبين قبل تبينه
 وجوب عند البصريين
 وتبين اولوية عند
 الكوفيين وبعض
 المتأخرين وحمل الصين
 على الاولوية اشبه مناسبة
 بقوله فالجميع سواء قبل

الاسم لا يبنى الا شبه الحرف او الفعل) الذين هما اصل في البناء فيكون المتادى مشابها
لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى (ولا يبنى) المتادى (لمشابهته الاسم المتنى) الذى
هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل في البناء والا لكان كالاستارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مسبقا جدا (مثل يازيد وبارجل) هذان (مثالان لما)
اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضمة) بلا توين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول
الشاعر سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام * (او لهما) وهو زيد
(معرفة) بكونه علما (قبل النداء وتانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء
لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه
(ويازيدان) هذا (مثال المبنى على الالف) (ويازيدون) هذا (مثال المبنى على الواو)
ليكون رفعهما بالالف والواو (ومخفض) بالبناء للمفعول بالحاء والضاد المجتمعين
والمستكن في تانيه (اى نجر المتادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام
فيكون مربا فيجر اما لفظا وتقدير او لا يستغاث الا بكلمة بالكونها اصلا من بين حروف
النداء ولهذا يندب بهادون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى
الملم لانه لا يقال بالرجل في بارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخير من زيد
في ياخير من زيد (بلام الاستفانة) (اى بلام تدخله) اى المتادى (وقت الاستفانة) به
الاضافة لادنى ملاية (وعى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لالام التعليل ولا غيره
ادخلت بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد القوت منه (دلالة) لمفعول له
للدخول اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه
في الصلاحية للقوت (بالنداء) الباء داخلة على المقصود اى لتدل اللام على ان النداء وطلب
القوت مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخول
على المستغاث من بين الحروف (نحو يازيد) فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام
والمستغاث له محذوف اى يازيد للمظلوم ولا م الاستفانة متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو
او اريد وجاز ذلك في التمديد بنفسه بعد الحذف الا انها لا تترادى الا في احد الموضع الثلاثة
الاستفانة والتعجب والتهديد سيما ومضاء بالفارسية مخصوص كردم نرا اى زيد
بجواندن وبماضر شدن از سبب آنکه خبر يادرس توين ضعيفا (وانما قمت) هذه
اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو زيد لان الكسر اصل
وليوافق حركتها عملها (للا تلبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر
هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا
عند حذف المستغاث (نحو المظلوم اى يا قوم) للمظلوم يعنى ادعوك لهذا الضعيف
لتعظروا فيه وتنبوا اليه (فالمظلوم ضح لا م الاستفانة) في المستغاث بل كسرياء على ما
هو القياس (لم يظن) لفظ (المظلوم في هذا المثال) اى في نحو المظلوم (مستغاث او
مستغاث له) ان المظلوم في هذا المثال مستغاث له ييقن لان المظلوم يستغاث له فكيف

بين هذه النامدة وقاعدة
ان المفعول الاول من باب
اصطبت اولى من التاني اذا
قد يكون المفعول الاول
من هذا الباب مجرورا
بحرف الجر كافي تاما
شيئا لانه باقى اى الله اياه
شيئا والكل باطل فان
التبيين ظاهر في الوجوب
نص فيه فلا يصح حله
على الاولوية الا ترى الى
قول الرضى واذا جرد
المفعول به تبيين للقيام
مقام الفاعل هذا
مذهب البصريين واما
الكوفيون وواقفهم بعض
الآخرين فذهبوا الى
ان قيام مقام الفاعل اولى
فان جعل الاولوية مقابلا
لتعيين واداء مناسبة
لاولى بقوته فالجميع سواء
ليس مستغاثا فان معناه كما
قيل ان لم يوجد المفعول
به فاصبح ما سواه سواء
في الجواز وعند وجوده
كانت سواء في عدم الجواز
وتوهم التاني اصحوبة
وكان القائل توهم مفعولة
الاول مفعولا به فافقه
ومعه الى استغاضي ذلك بما
كان مفعولة الاول بواسطة
الجار فافقه كونه مفعولا
لمرتبة في قيام مقام الفاعل
وملك محيط بذلك
(قوله) لتدنيه به بالفاعل
قبل التحقيق ان يقال كما
ان المفعول به قائم مقام
الفاعل كذلك غير المفعول
به قائم مقامه في اسناد الفعل
المفعول اليه لان الفعل
المفعول وضع للايقاع
على التاني فافقه الى

يستفاد منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما
اوردته مثالا لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما
للمفعول (الامر) اي ولم يفتح اللام في المستفاد ويكسر في المستفاد لان العمل بالقياس
فيها هو القعود هو الاول لان المقصود من المستفاد هو المستفاد (لان المتأدي المستفاد
واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التي يفتح لام الجر معها نحو لك) لان الاصل
في كل كلمة كانت على حرف واحد كالقاف والواو واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان
يكون مبني على الفتح لتقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الحقة ففتح لام
الاستفانة في المستفاد ايضا قياسا لما قام هو مقامه (بخلاف المستفاد لم يفتح لامه وقوعه موقع
الضمير) فبقى على القياس وهو كسر ما اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب
(على) المتأدي (المستفاد) باعادة لام الاستفانة في المظوف و (غيره) فيه (نحو بالزبد
لمرو وكسرت لام) الاستفانة في (المظوف) عملا بما هو الاصل في اللام وهو انه اذا دخل
على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه وبين المستفاد له حاصل بمطابقة على
المستفاد) لان المظوف في حكم المظوف عليه واذا كان المظوف عليه مستفادا يكون
المظوف ايضا مستفادا (وان عطفت) كانت (مع) باعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام)
الاستفانة في (المظوف ايضا) اي كالا بد من فتح اللام في المظوف عليه لانه لما عبيد
لام الاستفانة وحرف التداء في المظوف صار كأنه لم يكن مظلوما بل منادى مستفاد
برأيه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطف لم يصح ان يكون قرينة نحو يا
لزبد وبالعمرو فكأنه اوليا بالعمرو فلزم الفتح (وانما احرب المتأدي) اذا كان مفردا
معرفة ولم يبين مع ان علة البناء هي الافراد والتمريف والخطاب لم يزل بدخول لامها
(ببدخول لام الاستفانة) واما ايضا كان مضافا مثل بالبداية فكذلك (لان علة بناءه)
وهي الافراد والتمريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهة للحرف) وهو حرف
الخطاب في ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضغفت مشابهة للحرف) وان كانت
العمة موجودة الا انها ضيقة والضعيف لا يؤثر فيها تخالف الاصل وهو البناء (فاحرب)
المتأدي المستفاد (على ما هو الاصل فيه) اي في الاسم وهو احراب فنجبر بدخول الجار
لفظا او قدبرا (قل) يعني اعترض على قول المصنف ويخضع بلام الاستفانة بانه غير
جامع لانه (قد يخضع المتأدي) وقد ههنا لتحقيق كفي قوله تعالى فديلم ما تم (بلام)
التهذيب (التهديد) اي بلام يدخل المتأدي وقت التهذيب اي تعجب المتأدي من المتأدي
وتهديده ونحوه اياه (ايضا) اي كما يخضع بلام الاستفانة (فلام التهذيب نحو بالقاء)
فكأنك ابصرت ما في مكان لا يربى ولا يظن وجوده فيه فالحجك فتأديه وتقول تعالى
فانك عجب الشان لا يربى لك كل واحد (وبالدواهي جمع داهية وهي المصيبة المنظمة

غير المفعول به او وقع الفعل
عليه بضرب من التشبيه
والقول في وجوب المفعول
بلا يصح اقامة غيره مقامه
لعدم جواز اجتماع النائب
والنوب وهذا يقتضي ان
يكون المتأدي بحرف الجر
متبعا للمفعول به بواسطة
فبطل مع غيره على السواء
لعدم تحقيق المقام وقصر
النظر على الظاهر وان
يكون ذكر في قولهم
ضرب في الدار لنوابها
على مساحات الكلام اذا
التمى مضروبة الدار
بضرب من التزليل ولا
يخفى انه من عجائب
الارحام لا شيئا على
التأني والتأني وبه
من مظان التحقيق
واليان اما الاول فلان
القائل ادعى ليل ذلك
السبب كون السين بمعنى
الاولوية وههنا جزم على
استعانة نيابة في آخره
وجود المفعول به على ان
القائل باستواء ما يتأدي
اليه الفعل بواسطة الحرف
مع غيره من المعاني الباقية
بل المستوى ما كان باللام
الصلي او كلمة في وصف
من ذلك الا صيرت ليس بما
يتأدي اليه الفعل بواسطة
الحرف قوله جعل المتأدي
بحرف الجر مع غيره
السواء لعدم تحقيق المقام
اشمكة لا ولي الاقلام
وتوهم التشبيه والتزليل
وكون في لنواب الكلام
من عدم الاطلاع فانه لا
يتبين معنى شيء من المعاني
بالامه مقام انما على

يوشك اليه النظر في قوله
اعطى زيد درهما واما الثاني
فلان التحقيق في هذا المقام
ان كل ما به زيادة الاهتمام
صح نيابة لما كان
المفعول به اقرب الى الفعل
من سواه لان الفعل يستدعي
به كما يستدعي ما علامين له
عند البعض ولم يحز اقامته
قبره عند قيامه لظهور
زيادة الاهتمام به ولما جاز
الاهتمام باسم آخر ايضا
وان كان بعيدا سار نيابة
غير المفعول عند ثبوته
جائزا عند الآخرين وبه
يظهر سر تنوية الاصريين
غيره من المعامل ولقد
اصاب الشيخ الرضي حيث
قال والاولى ان يقال كل
ما كان ادخل في عنابة
المكلم واهتمامه بذكر
وتخصيص الفعل به فهو
اولى بالنيابة وذلك اذن
الى اختياره على ان قوله
لعدم جواز اجتماع النائب
والمثوب صريح في زعمه
ان المثوب هو المفعول به
وهو باطل جزمالا
المثوب في جميع الصور
وعلى جميع التقادير ليس
الافاعل والمفعول به هو
النائب كغيره (قوله)
ولائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه الخ قبل
وكذا الفائدة الزمان المميز
في التثنية حيث قال امام
الامير ولم يقل مكانا للتنبيه
على ان الزمان المطلق
والمكان المطلق لا يصلحان
لقيام مقام الفاعل لعدم
الفائدة دلالة الفصل عليهما
وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز

(ولام التهديد نحو بالزيد) في مقام تخويف المتنادي والمتنادى ولذا قال الشارح (لاقتلتك)
لتكون قرينة على ان بالزيد للتهديد وفي الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء
عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نواب الدهر وشده
انتهى (فلم اعمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار
يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواها كليا) لان الضمير فيما سواها يرجع الى
المتنادى المفرد المرفقة والمتنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن سواها
كله منصوبا لانه بنجر بلاى المعجب والتهديد مع انها داخلان في ماسواها (واجيب)
عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاث) يعنى
يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاث وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف
المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغاث) اى يطلب الفوت
والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد
اسم مفعول (فيقتم) المهدد اسم فاعل (منه) اى يأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول
(ويستريح) المهدد (من الم خصومة) فاستغاثه المهدد بالكسر بلام الاستغاث من
المهدد بالفتح في دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغاث يستغاث
من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم
فاعل (يستغاث) اى يطلب الفوت (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول
فيناديه (ليحضر فيقتضى) ويزيل التعجب (منه) اى من نفسه (المعجب ويستخلص)
ويستفرغ (منه) اى من المعجب ويكون فارغ البال والحال فلم منه ان لام التعجب
ولام التهديد لام الاستغاث فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينقض بقول من قال قد
ينقض المتنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب ماسواها كليا (واجيب
عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف في الايضاح) شرح
المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المتاد في قولهم بالماء وبالدواى) محذوف
لانباء (ليس) المتادى الداخلة عليه لام التعجب (الماء ولا الدواى) بل المتادى
الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم للماء وبالدواى نحو (ياقوم اى
يا هؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى
في مكان لا يرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (لدواى) المتابع بعضها اثر بعض التى
لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هي دار السلام
(ولا يخفى عليك) ايها الطالب البصر (ان القول) والحكم (محذوف المتادى على تقدير
كسر اللام) فبالى حرف النداء دليل قوى على ان المتادى محذوف لان اللام
في المتادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمتادى بالمتادى محذوف (واما
القول بان المتادى محذوف) على تقدير فتحها فشكل لانفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون

قيام مفعول به مبهم غاية
الاجرام مقام الفاعل بان
يقال ضرب شخص وكذا
المفعول بواسطة في اذا
كان في غاية الموم نحو
ضرب في مكان هذا وان
خير بانه لا ينصور هذه
الجمية بايراد مطلق الزمان
والمكان بخلاف وصف
الضرب اذ لا يدخل له فيها
فالتنبيه انما يحصل به دون
غيره كيف وما سواه
ظروف ومقابل وهو
ليس منها وما ادعاء من
لزوم امتناع ضرب شخص
ممنوع لم يجب المادة الكل
اذ التائب عن الفاعل لا بد
وان يكون مثله في افادة
ما لم يفده الفعل حتى يبين
احتياج الفعل اليه بصير
ما كلاما الا ترى انك اذا
قلت ضرب ضرب لا يكون
هذا مقيدا الا ان تقول
ضرب ضربة فيفيد لكن
قولنا ضرب شخص ليس
كذلك للضرورة حصول
الافادة فيه وهل هذا
القياس الزمان والمكان
(قوله) وفي بعض النسخ
ومن قبل الاوجه ان المراد
حيث ومن الفاعل واثباته
التنبيه على انه من ملحقات
الفاعل ولذا جعل الرفع
علم الفاعلية وفساده اظهر
من ان ينفى (قوله) فللازم
بينهما على ما هو الاصل
فيهما ولذا جمعهما البعض
في حد واحد وقال ما
الاسنان الجرد ان الاسناد
ونحو قوله زيد مطلق
وهو ليس كما ينبغي لانه
لا يستقيم ان يحد مختلفان

النادى قائما مقام الكاف التي يفتح اللام معها (حيث) اي حين كون النادى محذوفا
(كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به
الحبيب الاول فان قلت لا ينحصر المقضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا
كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اي
ينى النادى على الفتح) وجوبا (للاحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلوة
لذالك الشمس اي وقت طلوعها اي لاحاق (اي) وقت الحاقك (الف الاستفانة) اي
وقت لحوق الفها (باخره) اي باخر النادى (لاقتضاء الالف) في كونها الفا وباقية
على تلك الهيئة (فتح قبلها) اي يكون الحرف الذي كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا
لا يخلو اما ان يكون مضموما او مكسورا او افتح اول يستلزم قبلها واذا مثل قول في قال
والثاني ياء مثل بيع في باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا (ولا لام) (فيه) اشارة
الى ان لا تثنى الجنس ولا ماسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا قيده
كما قيل بل اتفاق لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (ح) اي حين الحاق الالف
(لان اللام يقتضى الجر) اي جر ما دخلت هي عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اي فتح
ما دخلت هي عليه (فيين اثريهما) يعني بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح
(تناف) بضم الفاء) لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار
الرفع فيه تقدير بالان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين
المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستفانة نحو
يا زيدا ولكن يلقوا احدهما المدم ظهور اثره (مثل يازيداه) (بالحاق الهاء) اي بالنادى
(للقوقف) (ويصوب) بالبناء للمفعول (ماسواها) اي يبقى النادى على نصب كل له
قبل ان يكون نادى فلا يرد ان نصب النادى تحصيل الحاصل وهذا لا يحصل (اي ينصب
بالمفعولية) اي نادى (سوى) اي غير (النادى المفرد المعرفة النادى المستثناة)
سواء كان (مع اللام او) مع (الالف انظرا) تفصيل للنصب اي نصبا لفظيا مثل يا عبدا لله
(او قدبرا) اي نصبا تقدير بامثل يا ابا العباس (ان كان) النادى (معربا) يعني ان كان
النادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف التثنية) عليه وان كان مبني قبل
دخول فهي يبنى على ما كان (لان علة النصب) اي لان العلة المستلزمة لنصب النادى
مطلقا (وهي) اي تلك العلة (المفعولية) اي كون النادى مفعولا به (متحققة) موجودة
(فيه) اي في النادى الذي لم يكن مفردا معرفة ولا مستقانا باللام والالف (وما غيره
من غير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبني للفاعل وضمير المتصوب راجع الى الموصول
الذي في قوله فماسواها ومن غير فاعل غير والمراد بالخال ههنا النصب والمنع في النادى
المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفي المستثناة اللام لانها تقتضى الجر

وفي المستغاث بالالف لانها تقتضي الفتح وليس فيها سواها شي منها فيبقى على ما كان
 قبل كونه منادى من النصب انقطاعا وتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة
 اقسام لانه اما ابتداء افراد فقط او ابتداء التعريف فقط او ابتداء مضافا او ابتداء
 اما ان يكون مضافا وشبهه فالقسم الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بان يكون) المنادى فيه
 (مضافا وشبهه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن
 لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة)
 وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) (اي القسم الاول ما لا يكون) المنادى فيه
 (مفردا لكونه مضافا) يعني ما يتفق فيه افراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان
 علما (مثل يا عبدا لله) او غير علم مثل يا عبدا لله (و) (القسم الثاني وهو) اي القسم الثاني
 (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعني ما يتفق فيه الافراد فقط (لكونه شبهه مضاف
 مثل) (يا طالماجيلا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا
 طالما جيلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم
 لعدد معين واما نصت هو جهة نحو يا حليلا لا يجعل او ظرف نحو يا باغلة من ذات صرقه
 عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالماع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله
 قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف
 لان التقدير يا لسانا ويا كوكبا طالماجيلا (و) (القسم الثالث وهو) اي القسم الثالث
 (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اي الالة (لا يكون معرفة) بل يكون نكرة لمعجم
 قصدا لتعيين (مثل) (يارجلا) (مقولا) (لفير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى
 ان حرف النداء لا يستلزم التبيين مالم يقصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان
 غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اي قوله لفير معين (نوقت نصب رجلا) على ان اللام
 فيه للتوقيت يعني بيان وقت نصبه وبيان ان المنادى نصب وقت كونه غير معين (تقيده)
 على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لما له فيكون قيد النصب لان ما يكون قيد للعامل
 يكون قيد للمعمل ايضا (لانه) اي لان المنادى مفردا لنكرة اذا كان (منصوبا لا يحتمل
 المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو
 ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شيء من انواع
 المعرفة لكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا
 صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخص حسنا
 وجهه (ظرفا) صفته في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه ليكون المثال
 نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يوردا المصنف لهذا القسم) اي
 القسم الرابع (مثالا) كما ورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفي في كل قسم بمثاله كما هو
 دأبه في بعض القواعد (اذ حيث انضج انتفاء كل من القيد) (الافراد والتعريف) (بمثال)

(يعني)

حقيقة مجرد واحد كما يجتمع
 ان يقال الانسان والفرس
 جسم متحرك ويقصد بالحد
 لهما كذا احداثا زعم
 الجامع اتحد باعتبارهما
 اشتغالهما من الامر
 العام وهو كون كل واحد
 منهما مجرد من العامل لم
 يستقيم الاعل تقديران
 يذكر باسميهما من تلك
 الجهة العامة مثال ذلك
 ان قول الحيوان جسم
 متحرك فبدخل فيه
 الفرس والانسان وانما
 ارتكب ذلك لانه قد علم
 ان النحويين انما يميزون
 بكونه مستند اليه وكون
 الخبر مستندا به في صورة
 افراد كل منهما يرد
 النقص فان اذا افراد لم يتبدأ
 يرد ان قائم في اقام الزيدان
 ليس مستندا اليه وهو
 مع ذلك مبتدأ عندهم
 فيخرج عن الحد ما هو منه
 فلا يتعكس وكذلك اخر
 احدا الخبر بكونه مستندا به
 ورد عليه ذلك بهينه فانه
 مستند به وليس الخبر فلا
 يطرده لانه يمكن افرادهما
 لذلك ولم يرد والخروج
 من اصطلاحهم جميعا
 مجرد واحد ولا يمكن ان
 يحد بكونه مستندا اليه
 ويرد في اليه القسم الاخر
 قبل المصنف كقولك
 والتحقيق ان المعنى الذي
 كان بالمبتدأ مبتدأ معنى
 واحد وهو كونه ناسما
 مجردا من العوامل له صدر
 الكلام في الاصل فهذه هو
 المعنى الذي سمي باعتباره
 مبتدأ وانما عمل من تعريفه

يعني لانه اذا علم انتفاء قيد بمثال مثل يا عبدا لله وانتفاء قيد التحريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف اى صار يسيرا (تصور انتفاهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) واثيان (مثاله) اى لقسم الرابع (على افراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (محتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالما جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه في تقدير بلا ناسانا اوبا كوكبا طالما جبلا كما سبق (و هذه العبارة) اعنى يا طالما جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فاثلة الاقسام) الاربعه (باسرها) اى بجميعها (مذكورة) في الكتاب (وهذا الماثله كلها مثال لما سوى المستثات) بالالف والمستثات باللام (ايضا) اى كما كانت امثله لما سوى المتادى مفردا المعرفة فان عبدا لله ليس بمستثات باللام ولا بالالف وكذا طالما جبلا ورجلا لغير معين (فلا حاجة الى ايراد) واثيان (مثاله) اى لما سوى المستثات (على حدة) واستقلال ولما فرغ من انواع المتادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المتادى) سيجي معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها (المبنى) صفة المتادى (على ما يرفع به) المتادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للمعند الخارجى لانه لا يجرى بالحكم الا فى المستثات بالالف وان كان مبنا بل يحمل على لفظه فقط لاني قال يا زيدا وعمر الا وعمر (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما) تفصيل للافراد بنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ما سياتى (والما قيد) المصنف (المتادى بكونه مبنا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المتادى المعرب سواء كانت مفردة ولا (لان توابع المتادى المعرب تابعة لفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا وتقدر اقباسه بجمه فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اى بان يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن امبنى على الفتح (لان توابع المتادى) المستثات بالالف لا يجوز فيها اى فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (كموا زيدا وعمر) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه او محله (لا) قال يا زيدا (وعمر) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعنى وان كان فى المستثات بالالف محلا لان انهما ماسيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المتادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) هنا (بكولها) يعنى بان تكون (مفردة لانه لو لم تكن)

بما يؤدى اليه من الدور
في حق المبتدأ لانه لا يعرف
انه صدر الكلام في الاصل
حتى يعرف كونه مبتدأ
فاذا لم يعرف كونه مبتدأ
الا بانه كان دورا وبذلك
لقد بين انه كان الانسب
ان يكتبنى في بيان وجه
الجمع في الاشتراك العامل
المنوى (قوله) اى الذى
لم يوجد به حامل لفظى
اصلا بل يعنى ان التجريد
مجرد من مقتضاه وهو
سبق الوجود بل نبه على
ان الاصل العامل اللفظى
وحده من ال المنوى
فكان جرا الاسم منه
وعطفا على بان عبارة
الخارج قدس سره لا الشر
هى من حدين الاسمين
فانه على تقدير تحقق سبق
الوجود وعدم ارادة
المدول لا يبا عليها بل
اراد ان المراد تجريده من
ذلك الماثل اخلاؤه عنها
مع قطع النظر عن تحققها
قبل ام لا و اشار بقوله
اسلالي ان المراد عموم
السلب دون سلب السوم
حتى يرداه يصدق ان يقال
هو الاسم المجرد من
الموامل اللفظية عند
تجريده عن البعض منها
ووجود الاخر وذلك لان
اثبات التجريد من جميع
الموامل بان لا يوجد به
حامل على سبيل عموم
السلب لا سلب السوم
سلطنا انه بمعنى السلب
اللبس في سلب السوم
لكن لا يخفى ان سلب
السوم يحتل شمول

التوابع (مفردة لاحقة ولا حكا كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المنوية)
 نحو يازيدا المال ويازيد نفسه ويازيد عبدا (وحيث) اى حين كانت تلك التوابع
 مضافة بالاضافة المنوية (لا يجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الا نصب) لفظا وتقديرا
 الا ان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كان مضافة تكون اولى بالنصب ولان
 الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما
 يتبعه فى لفظا اذا كان مثله فى الافراد وذا فوات فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة
 اعم من ان تكون) بضم المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع (مضافا
 مضويا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس
 بمضاف ولا شبه (او حكا) الى مفردة حكيم (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا او مشبا
 بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انتت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى
 المشبه (الاضافة المنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه لا يضاف بالاضافة
 المنوية فانتهت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه المضاف
 (فى حكم المفرد ليدخل) لتلبيح لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة
 بالاضافة اللفظية والمشبّه بالمضاف لانها) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبّه
 (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و)
 جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لا كان اضافتها كلا اضافة جازقها الوجهان كما
 جازق فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا لمضموم كان فى حكم المفرد وكذا
 المضاف بالاضافة اللفظية حملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم
 المضاف الحقيقى فى وجوب النصب حملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن
 الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى
 الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و)
 يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يحرك الحكم) لما
 هنا ظرف زمان متضمنة لمتى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يحرك من
 جرى مجرى كرمى رعى سقط الياء علامة للعجزم الحكم فاعل لم يحرك (الآتى) على
 وزن القاضى سفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ نصب حملا على المحل (فى التوابع
 كلها) وهى خمسة الصفة والمطف والتأكيد والبدل وعطف اليان (بل) يجرى
 (فى بعضها) وهو التمت وبعض المطف وعطف اليان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى
 بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض المطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيها هو جار فيه
 مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد) وذلك البعض المطف (فصل) المصنف (التوابع
 الجارى) وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها)
 اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف اليان

انهم والافتراق فحين
 احد ما هو مشمول المصنف
 بالقرينة (قوله) وكانه اراد
 بالعامل اللفظى ما يكون
 مؤثرا فى المتى فلا يخرج
 منه مثل بحبك ودمر قبل
 هذا فقيده بغير ليس له
 فى الكلام فائدة والاوجه
 ان يستعمل تسميم التجريد
 الى الجرد لفظا ومعنى بان
 لا يكون للعامل تأثير فى
 معناه وان اثره فى لفظه او
 يتصرف فى التصريف فيه
 الحية اى الاسم المجرد
 من العامل اللفظى مستند
 اليه من حيث هو كذلك
 وبحبك من حيث اه
 مجرور ليس مبتدأ بل
 مضاف اليه حكما وليس
 مراد الشارح لئلا يسهل
 بهذا البيان اعتبار قيد زائد
 كلفه القائل فاعترض
 عليه بيمد هذا القيد وعدم
 افادته بل هذا مما لا سبيل
 اليه الا ترى انه قال اراده
 ما يمكن مؤثرا ولم يقل اراد
 به العامل المؤثر فاعلم على
 ان فادمتع الاضافة
 من اليان وما دام من
 جهة التصم ليس بمصنف
 وكذا اعتبار قيد الحية
 بتفسيره وذلك لان
 المقصود دخول نحو
 بحبك فى حد المبتدأ دون
 خروجه على كلا الوجهين
 لا يكون داخل فيه وقد
 اعترف بخروج نحو ذلك
 على توجيهه حيث قال
 وبحبك من حيث اه
 مجرور ليس مبتدأ بل
 مضاف اليه حكما ثم فى كلام
 الشارح لئلا يسهل

والتأكيدي رواية (وشرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو المتمتع دخول بإعليه (فيا
هو محتاج إليه) أي إلى القيد وهو المعطف بالحروف (فقال) عطف على فصل أو صرح
(من التأكيدي) (أي) التأكيدي (المضوي) قيل (لأن التأكيدي المقتضى حكمه في) (الاعم
(الأغلب حكم الأول) إلى حكم المؤكد بالفتح (أعربا ببناء) نصب على التمييز يعني أن
كان المؤكد معربا يكون المؤكد أيضا معربا نحو جاني زيد وزيدي كان المؤكد مبنيا كان
المؤكد أيضا مبنيا نحو ضربت أنت أو أنا لأن الثاني عين الأول لفظا ومعنى (نحو يا زيد زيد)
بالبناء على الضم فهما لا مالا كان الثاني عين الأول كان حرف النداء بأشتر الثاني كما بشر
الأول فكانه قيل يا زيد يا زيد (وقد يجوز أعربه) أي ويجوز على قلة أن يكون التأكيدي
اللفظي معربا لأن الأعراب أصل والبناء عارض لا يسرى من المؤكد (رفعا) نصب على
التمييز أو على المصدرية أو الحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم في الأول والرفع
في الثاني (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيد بالضم في الأول والنصب
في الثاني (وكان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (الختار عند المصنف ذلك) أي
الأعراب نصبا ورفعا (ولذلك) أي لكون الختار عند الأعراب رفعا ونصبا أطلق
التأكيدي كما أطلق الصفة وعطف البيان (ولم يقيد التأكيدي بالمضوي) كما قيد المعطوف بقوله
بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة أو لا وسواء كانت وصفا لمن قامت
هي به أو لا فيه رد على الأصمعي حيث لم يحجز وصف المتأدي المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر
وأول نصب العامل ورفعه في يازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
التأويل في وصف المتأدي المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) أي مثل الصفة يكون
مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (المتمتع) بالجر صفة المعطوف إلا
أنه وصف سببي (دخولها) بالرفع فاعل المتمتع مثل مررت برجل حسن وجهه
(عليه) أي على المعطوف بحرف (يعني) المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف
(المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لأن الحكم الآتي لا يجري في المعطوف مطلقا
ولم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر إشارة إلى كون المانع مستقلا
وهو امتناع دخولها عليه وليخرج عنه نحو يا محمد وأهله ثمين الرفع فيه (بمخلاف
البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (غير المتمتع دخول بإعليه) فان حكمهما (حيث
غير حكمهما كما سيجي) (رفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المتأدي
(حملا) أي حال كونها محمولة أو لكونها محمولة (على لفظه) أي على لفظ المتأدي
المبنى المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ إذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل
يا زيد العاقل (أو) لفظه (المقدر) إذا كان مبنيا على الضم قديرا نحو يا بني العاقل
(لأن بناء المتأدي) المفرد المعرفة (عرضي) غير أصلي (فيشبه) من حيث العروض
لأعراب الاسم (المعرب) يعني كأن الأعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك

بوجود مثل محسبك على
التصريف فانه قال ركاته
أراد والحق أنه لا يرد عليه
حتى يحتاج إلى دفعه لظهور
أن الزائد غير معتد به
(قوله) واحتراز به
عن الخبر وثاني قسمي
المبتدأ وعن الأسماء التي لم
تركب مع عاملها نحو واحد
أشنان إذا احتمال
لخروجها بالقيد الأول
وإنما أتت بالآخر خارج الفاعل
وغيره مما يحتوى على
العامل اللفظي فانه لو قال
المبتدأ الاسم المسند إليه
لدخل فيه كيف وقد قال
المصنف قوله مسند إليه
احتراز من الألفاظ التي
يعد بها كالألفاظ العدد
والألفاظ حروف الهجاء
فإنها مجردة عن العوامل
اللفظية لكنها غير معربة
للفقد سبب الأعراب وهو
التركيب الاستنادي فاقبل
يجوز أن يقال لم يثبت
الشارح إلى إخراجها بهذا
القيد لاحتمال خروجها
بقيد الخبر من العامل
اللفظي فانه يتبادر منه أن
يكون له عامل ولا يكون
لفظيا لكن محققا
يجعلها في سلك ما احتراز
عنه بقوله عن العوامل
اللفظية ولا يقتصر على ما
ذكره مما لا يثبت إليه
بل الشارح قدس سره لم
يعرض لها بناء على ظهور
أمرها (قوله) وعليه
قول الشاعر (فتعبرن
عند الناس منكم) فتعبر
مبتدأ ونحن فاعله قيل فيه
نظر لا يحصر كون اسم

البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع
 المنادى المفرد المعرفة (تأبى اللفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المرعب في قولك جاءني
 زيد السلم تأبى اللفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حلا)
 (على محله) اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه
 لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تأبى المحله) لانه اصل واثر العامل
 ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب
 المحل بالمفعولية) اى يكون مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع المحل
 فالحمل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والالىق (نحو) (يا نعيم) بالبناء
 على الضم لانه تعرف بالتداء مثل ياربجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) يا نعيم
 (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا
 صحت تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيذ) المضوى (و) نحو يا زيد زيد زيدا في التأكيذ
 اللفظي على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة ماني واسطار سطرن سطره
 لقائل يا نصر نصر نصرا (مثل) (يا زيدا الماقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يا زيد
 (الماقل) بالنصب حملا على المحل (في الصفة واقصر) المصنف (على مثاله) اى
 على ايراد مثاله حيث لم يورد مثالا للماعداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيذ المارد على
 الاصمى (ولانها كثر) فائدة والاستعجال (واشهر) بماعداها على ماسبأى ولانه يصلح
 ان يكون مثالا لمطف البيان اجري الاعرابان على المعطوف عليه فقط مثل نحو
 يا زيدا الماقل والماعقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يا زيدا والماعقل
 والماعقل والتأكيذ بتأويل حمل الوصف عليه فتح تكون الامثلة باسرها مذكورة
 (و) يا غلام (بشر) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالتداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه
 (و) يا غلام (بشر) بالنصب حملا على محله (في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث)
 ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبى معه والطير (في المعطوف بحرف المتع
 دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة لشر على ترتيب اللف وكذا في ايراد رفعه او لا
 ونصبه تأبى حيث قال في اللف ترفع وتنصب (والحليل) (بن احمد) هو استاذ سيويه
 امام النحو والحليل هو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلف
 مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كبا من سيويه (في المعطوف)
 متعلق يختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها
 الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى
 في الحقيقة متف وجهه ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تأبى المحله قائم وما
 يقوم جهته اولى قصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما
 مقام العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون

اسم التفضيل اسما ظاهرا
 في مسألة الكمل فتبين
 كون نعم مبتدأ وكون
 منكم مفسر المحذوف
 تقديره مخبر نعم منكم
 عند الناس فلما حذف فسر
 بقوله منكم ولو صح ما
 ذكره لمع اخبر نعم
 فينقض قاعدة جواز
 الامرين وقد خرج من
 القاعدة فلان خبر ليس
 مطا بقا المفرد وبعد يرد
 انتهاض القاعدة بقولنا
 اخبر منكم عند الناس انا
 والكل كما ترى فان
 ما زعمه من الانحصار
 ممنوع قال الرضى اعلم ان
 الفعل التفضيل لا يرفع
 الاسم الظاهر في الاعرف
 الا شهر الا بصروط وحكي
 يونس من ناس
 من العرب رفعه بلا اعتبار
 تلك الصروط نحو صهرت
 برجل الفضل منه ابوه
 وبرجل خبر منه عمه هذا
 كلامه والتقص يهذين
 المثالين ناس من فلة النظر
 فانه اراد ان الفعل التفضيل
 يستوي فيه الافراد وغيره
 فلا يصح مطا بقا المفرد
 فينقض القاعدة الناطقة
 بجواز الامرين عند
 مطا بقا المفرد سواء جاز
 كونه تاملا في المظهر او لا
 قل له ان كلام المصنف
 وحكمه بجواز الامرين
 مشروط بتحقيق المطابقة
 كما هو شبهه صريح قوله
 فان طابقت مفردا جاز
 الامران واذا استوى فيه
 الافراد وغيره كان مطا بقا
 لكل على السواء لا يقال

تابعاً غير مستقل فصار محلاً للنزاع لعدم ترجيح احداً للجائين (محرف المستع دخول
 يا عليه) (مختار الرفع) اى يرجع الرفع على النصب ولكن الاختيار بمعنى الترجيح
 تعدى ههنا (مع تجويزه النصب) المصدر مضاف المقبول اى مع تجويز التحليل
 النصب فى ذلك المظوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجائين وترجيح احدهما
 على آخر (لان المظوف محرف) على المتأدى (فى الحقيقة منادى مستقل) لنيابة
 حرف المظف مناب حرف النداء كما ان المظوف على الفاعل فى قولك جادى زيدو
 عمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبى ان يكون) المظوف على المتأدى المبني (على
 جالة جارية عليه) اى على المظوف وتلك الحالة بناءؤه (على تقدير مباشرة حرف
 النداء) اى على تقدير دخول حرف النداء على المظوف (وهى) اى تلك الحالة على
 ذلك التقدير (الضمة وما يقوم مقامها) بنى البناء على الضمة كما فى نحو يازيدو عمرو واو
 لف كما فى نحو يازيدو عمران او الواو كما فى يازيد عمرو (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره
 حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله حرف النداء لكن اللام ما فاعل من دخوله (جعلت تلك الحالة
 اى البناء على الضمة او الالف او الواو) (اعراباً) لكون الاسم اصلاً فيه ولا مانع فيه (فصارت)
 تلك الحالة (رفاً) فصار المظوف المذكور مرفوعاً ما على الضمة او على الالف
 او الواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تنبهاً على
 استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن الملا) بالقصر (التعوى
 القارى) وهو امام القراء والتعوى (المقدم) صفة ابو عمرو (على التحليل) عصر او زمانا
 لارتبة (مختار فيه) اى فى المظوف المذكور (النصب) اى يرجع النصب وهذا من
 عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز اى
 عمرو فى المظوف المذكور الرفع لما سبق (قانه) اى الشأن (لما منع فيه) اى فى المظوف
 المذكور (تقدير حرف النداء) اى قدى كان داخل على المظوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون
 اللام فيه ما فاعل من تقديره كانه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك المظوف (منادى
 مستقلاً) بل كان مقابلاً للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته حركه مباشرة حرف
 النداء (فله حكم التبية وتابع المبني) مطلقاً (تابع لحله) لما عرفت (ومحله)
 ههنا (النصب) بالفعولية فاذا كان حكمه التبية وتابع المبني يجب ان يكون تابعا
 لحله ههنا وان لم يجب لمروض البناء فلا قل من ان يكون اولى والبق قبل
 مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى ميه والطير بنصب والطير
 (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المظوف المذكور) (كالحسن) (فتح
 الحاء والسين المهملتين والتون فى آخره) (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل
 علمائهم حرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه وقد جازت رعه عنه (فى جواز نزاع
 اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كاجاز نزاع اللام عن اسم الجنس واتباعه كذلك

يلزم حيث جواز الامرين
 فى قول الشاعر وقد نفاه
 لا تاقول ذلك النى بالنظر
 الى قيام المانع من العمل
 بذلك الجائر (قوله رافعة
 الظاهر او ما جرى مجراه
 قبل لم يرض بجمل الظاهر
 بمعنى المقطوع كما فى بعض
 الشروح لان اخلاء اللفظ
 عن معناه الاصطلاحي
 بالكلية وحله على خلاف
 الظاهر من غير ضرورة
 لا يحسن فعل على الظاهر
 لتقابل المضمر وجعله اعم
 من الخفي والحكمى وبعد
 لم يتم التعريف لانه فى صلة
 رافعة للمضمر مستتر راجع
 الى الفاعل فى سورة
 التنازع نحو اضارب
 ومكرم زيد اذا حمل
 مكرم وقد سبق التنبية
 عليه ثم قبل واورد على
 التعريف قائم ابوه زيد
 فان قائما خبره زيد مع صدق
 التعريف عليه واجيب عنه
 بتجديد الصفة بان لا يكون
 غيرها صالحاً لان يكون
 مبتدأ وهو مع بعده بشكل
 باقائم زيد فان غيره صالح
 لان يكون مبتدأ وهو زيد
 فالجواب ان معنى الوقوع
 بعد حرف الاستفهام ان
 يكون اعتاده عليه
 فى العمل وفى قولنا قائم
 ابوزيد اعتاده على البناء
 فى العمل ولا يرى انه ذهب
 الى جعل الظاهر يعنى
 المقطوع احد من الصراح
 وانما جعله بضمه مقابلاً
 للمستتر واما كونه يعنى
 المقطوع فلا يستقيم لامرين
 دخول الضاهر المستتر

يجوز نزع اللام وآتيه مثل الحارث وحارث والحليل وخليل (فكالحليل)
 (اي قابوالباس) المبرد (مثل الحليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقربة
 الفا الجزاية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كالمبرد
 المنظم * ويجوز ان تكون جارتى قابوالباس المبرد كائن كالحليل لكن الشارح اقتصر
 على الاول لوضوح الثاني واشتهاره (في اختيار رفته) يعني في كون المختار عنده رفته
 (لا مكان جملة) اي جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم
 الاستقلال فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف التداء من الضمة
 والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف التداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت
 امر ابارضا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعني ان كان المعطوف عليه مثنيا
 يكون المعطوف متقيا وبالعكس (اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في
 جواز نزع اللام عنه) يعني وان لم يجوز نزع اللام عنه بل كان اللام كمضى حروف الكلمة
 لانه لم يصير علما الامع اللام وذلك اما في الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام
 الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والجمعة (واما في الصفة
 كالصق) حيث جعل اسم البلدة صاحبها الصاعقة فيلزم اللام (فكابي عمرو) (اي
 قابوالباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب) اي في كون النصب مختارا عنده (لامتناع
 جملة) اي جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله
 حكم التبعة والاصل في توابع المبنى ان تكون تابعة لمحلها ومحلها هنا النصب بالمفعولية
 فالمعطوف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على) قوله (المفردة) هذا من
 قيل عطف امرين على معمولي عامل واحد لان العامل في الصفة هو العامل في
 الموصوف عند سبويه فيكون العامل ههنا العامل ههنا العامل المنوي ولذا قال
 الشارح (اي وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة
 الحقيقية) اي المنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان للمعرفة (نصب)
 وجوبا للبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية
 او شبه مضاف (لانها) اي لان التوابع المضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعني اذا كانت
 (منادى) بنفسها (نصب) لما سبق (نصبها اذا وقعت) اي اذا كانت (توابع اولى)
 لان النصب اصل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه و (لان حرف التداء لا يباشرها)
 وحرف التداء ما اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل في المنادى النصب
 لكونه مفعولا به لقيل محذوف وجوبا (مثل اعم كلهم) بالنصب ويزيد نفسه (في التأكيـد)
 ويزيد المال) ويزيد مصارع مصر ويزيد كريم البلد (في الصفة ويارجل ابا عبدا لله)
 ويزيد عبدا لله (في عطف اليان ولا يحى المعطوف بحرف المتع دخول با عليه) حال
 كونه (مضافا لاضافة الحقيقية) لما سبق ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريده عن
 التعريف مطلقا و (لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما قلنا

فيه فان اطلاق المفعول
 عليها وعلى غيرها
 من الظواهر على السواء
 وعدم مساعدة اللفظ
 والاصطلاح فانه يجب
 الفقه ليس الاخلاف المستقر
 وتوهم انتقاض التعريف
 ببقاء صفة لصير مستترا
 ذكره من المثال غير صحيح
 فانه بعد تسليم ذلك التركيب
 لا يتعاضد به لامح خبر
 وليس مبتدأ قال
 في الفصح لظاهر احتراز
 من توهم متوهم يجوز اذا
 رفع مضمر في قوله
 الا انما هو امانان الزيد
 ان فانه لو اقتصر دونه
 لدخل فيه وليس مبتدأ
 بافتاق والجواب عن مثل
 انما ابوه زيد بان الكلام
 اذا لم يكن غيرا متبينا
 للمبتدأ وهو الخبرية
 محمول على الظاهر ولا يبعد
 ما قيل في الجواب عن ذلك
 الاراد ان فاما مبتدأ في
 جلته والجملة خبر زيد
 والتعريف ان هذا القسم
 من المبتدأ ليس بما يقتضى
 بشانه حتى يتم في شرطه
 وتعيينه على وجه لا يشارك
 فيه غيره بل الموصوف
 بلفظه هو الاول الا ترى ان
 اكثر النحاة هموا بالمبتدأ
 على وجه لا يدخل فيه هذا
 القسم لاجلهم بكونه
 منه بل لعدم التماس اليه
 الا لا فائدة فيه المتع لمكونه
 في حكم عدم لفته
 وتوهم كما قال المصنف
 في الاصحاح الا انه لا اراد
 عدم انتقاض التعريف
 بذلك القسم ولم يمكنه الجمع

فرد به التعريض وجمله
قسما عن خياله فخره
الاصلي بهذا التعريف عدم
انتقاض التعريف الاول
ليس الا (قوله فان طابقت
الصفة الواقعة بحد حرف
النفي والاستغناء قبل به
على ان ضمير طابقت ليس
على ظاهره اذ لو كان
كذلك لزم ان يجوز
في الصفة الواقعة لظاها
اسر ان ثم قبل ولا يخفى
ان الاوضح الاحصاء ان
كان مفردا اي المرفوع
ولا داعي الى ما قبله
المصنف ويشكل القاعدة
بقوله تعالى اراغب انت
عن الحق فانه مطابق
لفرد وتعين لكونه مبتدأ
والا لزم الفصل بين اراغب
ومصوله باجنبي هو المبتدأ
ويشكل باقاً ثم رجل فانه
يصح كونه فاعلا دون
كونه مبتدأ لعدم ما يخص
به ويشكل ايضا قولنا
اطالع الشمس فالتا مطابق
المفرد مع تعيينها لكونها
مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب
اطالة الشمس وكلاما
من الاوهام القاسدة
اما الاول فلفظ ضرورة كونه
الضمير على ظاهره وكون
الكلام في جواز الاسرين
اذا كانت الصفة الواقعة
لظاها مطابقة واما الثاني
فلظهور ان القول بترجيح
فان كان مفردا مخالفة
لظاها ولا يتوجه
الاشكال باذكر من قوله
تعالى وقد سلا ان امثال
هذا الحكم جبرط السلامة
عن المانع وكذا الابرد

ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجب جملته مثال ولذا لم يمتل الشارح كما مثل في الاقسام الثلاثة
(والبدل) بانواعه (والمعطوف غير ما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) معنى للمفعول
(اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر
بقربته المقام (وهو) اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف (المتنع دخول
يا عليه) يعني المعطوف المرفع بلام التعريف (فتعريفه) اي هذا المعطوف هو (المعطوف
الذي لا يمتنع دخول يا عليه) يعني المعطوف الذي كان مجردا عن حرف التعريف سواء
كان معرفة مثل زيد وعمر او نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف
معطوف عليه (حكمه) مبتدأ كان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من
المعطوفين ولذا قال الشارح (اي حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم)
(النادي) اي تحكم النادي منصوب بترفع الحافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه
اي واختار من فوقه خير المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل)
فسر الاستقلال بقوله (الذي يشره حرف التداء) يعني الذي دخل عليه حرف التداء
(وذلك) اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن حرف التعريف
مثل حكم النادي الذي دخل عليه حرف التداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود
من الكلام (بالذكر والاولى) يعني المبدل منه) كالتوطئة (لذلك) اي لذكر
البدل فكان حرف التداء الداخل على المبدل منه كان دخلا على البدل فصار البدل
لهذا كالنادي المستقل (والمعطوف المخصوص) يعني المجرد عن حرف التعريف
(نادي مستقل) برأيه (في الحقيقة بحيث كان) كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف المعطف
مقام حرف التداء لان قولنا يزيد وعمر بمنزلة يزيد يا عمرو (و) الاحالاه (لامانع
من دخول حرف التداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف التداء مقدرا فيه) فترتبة
المعطوف عليه فيكون نادي مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل واحد (منهما)
اي من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالنادي المستقل
(غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمثابة بها
والتكبير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المخصوص
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل والمعطوف
عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدة عبد
الرحمن ويا عبدة عبد الرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما واما لهما مذكور
في الشرح ايضا والاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبدة زيد او زيد فيكون الثاني
مبنيان وان كان التبوع مفعولا ومضارعين له نحو يا خيرا من زيد طالما جلا او وطالما جلا
او الاول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني
مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمر ويا خيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيان كان

المتبوع معربا ونكرتين ومتاهما مذكورا وفيه اوصافين مثل يا غلام رجل و غلام امرأة
او الاول مفرد والثاني امامضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشتمل هذه
الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا
(قابلا) اي فائتة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على
تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولا يكون بدل الغلط مثال
لكون البدل مفردا فبنى كبنى للبدل منه (ويازيد اخا عمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال
للمضاف في نصب (ويازيد اطا لما جلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد
رجلا صالحا) مثال للنكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل
النكرة من المعرفة قالنت واجب او حسن على ما سيأتي وهذه الامثلة كلها بدل الكل
كأمر حناني ذيل كمنال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني امثلة
المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيها (ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالما
جلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان في
المعطوف لا يشترط ما يشترط في البدل ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع في بيان
بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المتأدى علما
وان يكون موسوفا بان وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر
واذا وجدت هذه الشروط بأسرها يختار فتح المتأدى وأشار الى الشرط الاول بقوله
(والمعلم) (اي العلم المتأدى المبني على الضم) لاعلى الالف ولا على الواو حتى لو بنى
على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اي كون العلم (متأدى فلان الكلام فيه)
اي في كون العلم متأدى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على
الالف والواو (فلما فهم) بالبناء لمفعول اي فلعلة فهم (من اختيار) بيان لما (فتح)
المفهوم من قوله يختار فتحه (المبني) صفة الاختيار من انبأ اي اعلم المعلم الخبر (عن جواز
ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الاخر بعد
تجوزها على ما سبق (فان جواز الضمة لا يكون) ولا يوجد (الافى) المتأدى (المبني
على الضمة) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارطه ولا يكون منكر او المستغاث باللام
لا يفتح وبالف لا يختار فتحه بل يجب فتحين جواز الضم لا يكون في المتبوع ولا
في الجمع على حده ضم فاختار الفتح بين جواز الضم لا غير والى الثاني بقوله (الموصوف
صفة العلم (بان) حال كون الابن (مجردا عن البناء) حال كونه (ملحوقا بها) اي
بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر
ابن وابنة ومثاهل ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (اعني ابنة) مثل
ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخطل واسطة) وقاصلة (بين
الابن) او الابنة (وموصوفة) كما مثلنا (كاهو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف

نحو اقام رجل لنقصه بالاستهزام وهكذا في
سورة النقص وكذا الطالع
الشمس لجواز اطالة
الشمس بل رجاءه وهو
مبنى الكلام ثم اعلم انه لا
يلزم لهذا القسم من المتبوع
تحقق الخبر وتقديره
لحصول الكلام بدونه فان
الفعل مبنى عنه ثم قد
تكلف بعض النحاة في
اثبات الخبر وتقديره بناء
على ان المتبوع لا يخلو
عن الخبر لكن المحققين
منهم على خلافه (قوله اي)
هو الاسم المجرد الخ قبل
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة
يخرج منه نحو بعض الفعل
الماضي ضرب وان اريد انه
اخر من الاسم حقيقة او
حكما دخل فيه الخبر الجملة
لا تها في الاسم فزيد ضرب
في قوة زيد ضارب
وبصرح بان تعريف
الخبر ليست باسم واجب
بان المراد هو الاسم وعند
حق النحاة الجملة على
صارتها خبر من خبر
تأويل مجرد بناء كلام
الشراح عليه ثم قال المحجب
بناء على زعمه الفاسد ثم
يقع ان المصنف من ذهب
الى تأويل الجملة الواقعة
خبر اصرح في اوضح
المحصل وبناء قوله فيلسبق
ولا يتأني الكلام الا في
اسم او فعل واسم عليه
هذا والوجه ان يختار
الشيء الاول ويمنع
الاتحاض نحو بعد الفعل
الماضي ضرب اذا المراد
في هذا المثال فله وهو

لما اتحدوا في المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اي عن هذا الحكم (مثل)
قولك (يا زيد الطريف) بالرفع او بالنصب حلا على اللفظ والمعنى (ابن عمرو) بالنصب
لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى في مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال
وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع قوله (مضاف) (اي حال كون ذلك الابن) والاولية
(مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور في قوله بابت (الى علم آخر) سواء كان
كلا العلمين علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو والمؤنث نحو يا هند ابنة زيد والاول
مذكر والثاني مؤنث نحو يا زيد بن هنده او بالعكس نحو يا هند او بالعكس نحو يا هند
ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اي موصوفا بهذه الصفات (بحجوزيه
الضم) اي البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد
اولا كالمثله السابقة (لما عرفت من القاعدة بناء المفرد) المعرفة (على ما رفع به) وما
يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (الكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجع (فتح)
اي فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يبنى استعمال (المنادى
الجامع لهذه الصفات) يبنى الشروط الاربعة (والكثرة) اي كثرة الاستعمال منه
(مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا كثرت استعماله يقتضى تخفيف الالفاظ (فخففوه
بالفتحة) يبنى تبديل ضمة الى الفتحة لانهما خفيفتان من الضمة (التي هي حركته) اي
حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعول به لفعل محذوف وجوبا وفي الرضى فخففوه
لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بخذف الف ابن فقط
اشبهى (واذا نودي) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اي بلام التعريف
(اي اذا اريد نداؤه) اي اذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر السبب وارادنا السبب او من قبيل
اقامة السبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة
اي اذا اردتم القيام الى الصلوة (قبل) (مثلا) عندئذ المراد من قوله مثلا ان هذا
الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها
الناس وغير ذلك (بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التي هي يا (والتنادى
المعرف باللام) الذي هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب
فيتوسع فيها الا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستفانة وتكون محذوفة دون غيرها
لانه لا يقال يا او هيا او ايها الرجل وكذا غيره (نحزنا) مفعول به لتوسيط (عن
اجتماع آتى التعريف) احدهما حرف النداء والاخر حرف التعريف محل واحد
(بلافاصلة) بينهما فيضبح احدهما يكون في الكلام حرف بلافاصلة وفي الرضى لانهم لما
فصدوا الفصل بين حرف النداء واللام شيء طلبوا اسما بهما غير دال على ماهية معينة
محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر فضع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم
لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصرف بالصفة المذكورة
اي بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه

اسم لانزاع فيه وقد سبق
بيان ذلك عند انقاس
الكلمة فتذكر ان قلت
ليس الاولى ان يمتد
الاسم ههنا امرحق لا
يكون شيء منه خارجا فلما
قول المصنف فيها بدو الخبر
قد يكون جملة صريحة
اذا اراد المصنف ما به الخبر
بملاحظة كونه اسما لمردا
لاصاته فيه فلا وجه لتسميه
الحذف وجه يدخل الجملة
الخبرية تحته (قوله) اي ما
يوقع به الاسناد قبل بشر
كلامه بان التركيب من
قبيل اسناد المشتق الذي لم
يسم فاعله الى مصدره على
طريقة (لقد جعل بين الخبر
والتران) وليس كذلك
بل المستند مستند الجار
والمجرور وبالاسمية
اي الاسم المستدسيه لان
اللفظ سببا ستاد المعنى
الا انه يجهل ان النحوي
يصنف الالفاظ بصفات
المعاني فيقول اللفظ مستند
ومستند اليه كما سبق في
تعريف البناء فلا حاجة
الى ذكر البناء السببية ولا
اشارة الى اللفظ بهذا الاختلاف
بل هو بيان البشارة على
وجه يظهر به عدم
الاستغناء عن الجار
والمجرور فانه اذا كان
معنى الخبر ما يتحقق ابتغاء
الاسناد الى الشيء بسببه
يتبين كون الحاجة ماسة
اليه واسما مذكرا للخال
فكنا نرى وكانه نطق
بمعنى تصويره وهو
ما عرفت في كلام النحوي
لكن سألته عن الانصاف

(وبهذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهما اللفظة المذكورة (وبإيهما الرجل) (بتوسط
 الاصرين) اى وهذا بينهما (مما) وفي هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالتداء
 بزيادة تعريف فتكون الوسائط ثلاثا متان بالافراد الثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايهما
 وهذا ان ايهما لا يكون مقصودا بالتداء اصلا متممضا للتوسط وبخالصه وهذا يحتمل
 الاصرين فلهذا قدم ايهما (والترمو) كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة
 للمنادى المبني على الضم فلم يحذفها الوجهان الرفع والنصب كاجاز في يا زيد الظريف
 وهو لما سبق من القاعدة المستمرة (بني العرب) لانه مفردا لفظ بمجموع المعنى كالقوم
 والناس وقيل بني جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلا) اى اسم الجنس الواقع صفة
 لاي اولهنا (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها
 جواز الوجهين الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ
 محذوف اى الاول (والنصب كاسم) في يا زيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا)
 يعنى اسم الجنس الواقع صفة لاي اولهنا (هو) (المقصود) الاصل (بالتداء) وما
 بينهما وسائط كافي البدل (فالترمو رفعه) تنبيها على انه مقصود بالتداء بل منادى
 مستقل وحقه البناء على ما رفع به فرغ لتكون حركته الاعرابية (وهى الرفع) موافقة
 للحركة اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التي هى علامة المنادى) المفرد المعروفة
 لانه اذا كان مبني على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا
 يكون الرفع موافقا للضم (تدل) عطاف على قوله تكون اى فتدل حركته الاعرابية
 لموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالتداء) ومقابلته وسائل فقط وما الظريف
 في قوله يا زيد الظريف فليس بمقصود بالتداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة
 حيث لا لبس ولا حرج وقد اتم يلزموا رفعه بل جواز افعاله الوجهين الرفع والنصب (وهذا)
 اى قوله فالترمو رفع الرجل او ما وقع صفة لاي المنادى او اسم الاشارة
 المنادى (بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى) المبني على
 الضم المفرد (ولهذا) اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك)
 اى في بيان جواز الوجهين في صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
 (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب الفصل
 حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فيبنى ان يقول المصنف ايضا وتوابع المنادى
 المبني غير لاسم المبهم لانه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابه) هذا جواب
 عن سؤال وارده على الجواب الاول اى اذا كان هو المقصود بالتداء كان كالمنادى المبني
 على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني
 على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطاف على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه
 (اى والترمو) ايضا (رفع توابع الرجل) (مثلا) (مضاف) كانت تلك التوابع (او مفردة)

الى اسناد هذا الفصح
 الى المصنف والاعتراض
 (قوله) او بجمل البناء
 يعنى الى والضمير المجرور
 واجبال الى المجرور والاول
 جمل البناء للملابسة اى
 المجرور المسند للباس
 بالمجرور والقول ملابس
 بالمصوم بالعامل اللفظي
 ايدا الا بالمجرور كتب
 في الحاشية وكان النكتة
 في تفسير العبارة ان
 لا يشبه بالسنه الى المذكور
 في تعريف المتباعد
 يظهر لقوله به فائدة والا
 لا حاجة اليه ولا يخفى عليك
 ان التباس لا يتقدم بالضمير
 من معنى الى البناء وانما
 يتقدم بان قوله الى اليه
 تعريف مبتدأ فاعل المسند
 وفي تعريف الخبر منطلق
 بالمسند واصله المستتر به
 فالتكئة ليس بذلك ولم
 يصدر عن تدبر وذلك لانه
 ان اراد بالمجرور المجمع
 ما سبق لم يتركه مبتدأ
 فلاوجه لقدمه من المبتدأ
 ح بل لا يصح المدول اليه
 لانه ليس مبتدأ الا بقوله
 آخر والمقصود ذلك
 وان اراد المجرور المأخوذ
 لم يتركه خبر كما اشار
 اليه قوله الاقرب بين
 الفساد ولا نلفظ المسند
 به صفة وكذلك ما زعم
 اول الان مبناء ايضا رجوع
 الضمير الى المجرور وقد
 عرفت انه مسأله وما
 ذكره قدس سره
 في الحاشية في غاية الحسن
 ونهاية العاطفة وهو على ما
 منه في هذا الوضع لا تد

كما التزم رفع توابه اذ لم يكن متادى مطلقا نحو جاءني الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها)
 او يا هذا او يا ايها (الرجل الطريف ويا ايها) او يا هذا او يا ايها (الرجل ذو المال)
 فالواجب الرفع لا غير (لانها) اي لان هذه التواب (تواب) (متادى) (مرب)
 واحد والمرب لا محل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) في التواب المفردة
 ليس مطلقا بل (انما يكون في تواب المتادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لان له
 محلين احدهما البناء على الضم والثاني التصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقد
 سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذنا تودى المعرف باللام
 قبل باحدى الوسائط الثلاث الى لفظاته (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا
 اي بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجوز اجتماع حرف التداء مع اللام وهي) اي تلك
 القاعدة (اجتماع الاسمين) في لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من
 غير توسط (احدهما) اي احدا الاسمين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف)
 عماد خلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا (وتأنيها) اي تاني
 الاسمين (لزومها للكلمة) اي لزوم اللام للكلمة التي دخلت هي عليها بالعلمية باللام
 بحيث لا تنفك عنها (يا الله) (لان اصله الاله) معرقا باللام واصله اله على وزن فعال
 من اله باله مثل قمع يفتح ثم عرس باللام فصار الاله (حذفت الهزة) الاصلية التي
 هي في اله على ما بين في علم الظرف (وعوضت اللام عنها) اي عن الهزة فلهذه وفات
 هي منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولتأنيها عن الحرف الاصل بحيث لا تنفك
 عن الكلمة (فلا يقال في سعة الكلام) يعني بلا ضرورة شرعية (لا) بل باللام لانه
 لا يجوز حذف الموضع مع الموضع وقد يقال في غيرها يعني في ضرورة الشعر
 نحو بسمها لاه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل وفي
 الرضى والاكثر في يائه قطع الهزة للايدان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه
 في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكر اجتماع ما مع اللام ثم الكلام (ولما يجمع
 هذان الاسمان) التاميز واللزوم (في موضع آخر) بل اختص لفظا لاله واجتماعهما
 (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اي ذلك
 الجواز اي جواز اجتماع حرف التداء مع اللام مختصا بذلك الاسم الجسم الله تعالى
 يعني لم يدخل حرف التداء من جهة ما فيه اللام اللفظة الله (ولهذا) اي للاسم المذكور
 (قال) المصنف (خاصة) وهي مصدر على وزن اسم الفاعل مثل اليهية والمافية
 اي خص خصوصا لامتناع التوسط هنا لان ما يستلزم التمدد ولفظها التيه والاه
 تعالى منزلة عنهما وهو موضوع للإشارة الحية وهو متعال عن ان يكون محسوسا
 في الدنيا وقوله خاصة إشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله في باب التداء قطع هزة لانها في سائر
 المواضع هزة وصل والقطع مختص بباب التداء واختصاص ذات بكلمة بامن بين حروف

فاع الاسمين الراويين
 على هذا الوجه لا ركتاب
 خلاف الظاهر والاستثناء
 من الجواز والجور ولا يقل
 قدس سره بالاحتراز
 من ليس حتى يقال انه
 لا يتدفع به بل يتحقق الجواز
 والجور في الموضعين بل
 بالاحتراز عن المشابهة
 بحسب الصورة ولا يخفى
 انه لا يحصل الا بتبنيها
 الى هذا السلوب كيف ولا
 للعباس في صورة الاكشاف
 بالسند وعدم الاثبات بالجواز
 والجور حتى يقال وبه
 يتدفع سؤال الاستثناء بل
 هذا انما يتدفع بكون
 الاحتراز عن المشابهة
 الا ترى ان السند يشبه
 السند لانه يكون بضامته
 بخلاف السند وبكان
 القائل اشبه عليه قوله
 يشبه فرعه يشبه فوقع لها
 وقع (قوله) وعلى الظاهرين
 يخرج به الضم الثاني قيل
 به انه يخرج الصفة التي
 هي خبر المبتدأ لانها مستندة
 الى فاعلها لان الاستناد
 من النسبة التامة ولا نسبة
 تامة الصلة الى فاعلها بل
 الى المبتدأ ثم قيل وفيه ان
 جعل الاستناد في تعريف
 المبتدأ يعني النسبة الام
 فكيف يبيد جدا وقد يجب
 بان المراد بالاستناد الى
 المبتدأ اعلم من الاستناد اليه
 والى ضميره او الى متعلق
 ضميره ونحوه انه يدخل في
 تعريف الخبر يضرب في
 زيد يضرب وقد يشكك
 بان الخبر يمتنع الصفة
 ومعلوماتها كالفعل الا

البدء لانه تعالى لا يتادى بغيرها سما ونداؤه بالتوسيط المبهم من اى او هذا الاضمحلال
 معنى التعريف بالعلمية قينا (واما مثل النجم والصق) والبيت وغيرهما في اللام
 لا للتوبيض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام
 نجم وصق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عماد خلت هي عليه
 (واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه
 لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله انا) ثم حرف باللام فصارا لانس ففعل مافعل فى الله
 (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) باللام (فى سعة الكلام فلا
 يجوز ان يقال) بالتوسيط المبهم (بالنجم وبالناس) بل لا يقال الا بالتوسيط المبهم قوله
 (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى)
 كلمة (التي) لان اصله فى ثم عرف باللام فصارا لتي وهى كلمة من الموصولات واللام
 لازمة لها لانه لا يقال فى لان فى اسم اشارت والى اسم موصول (فى قوله من اجلك يا انا
 تيمت قلبى . وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى
 هلكت من اجلك بكسر الكاف بالتي قبل حذف ههنا المتادى لطم به واشتهاره لان
 البدء لحيية مع انه خاطبها بقوله من اجلك او اخفاءه عن سماع احد الموصول
 مع صلته صفة لها فكأنه قال يا سلمى او يا ليلي التي تيمت بكسر التاء لكونه خطا بالموث
 من تيم بتشديد الياء المتاة من تحت اى رقت قلبى وجذبت وميلته اليك والواو فى وانت
 للجال وانت مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصق واللقاء
 عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه بالفارسية ومن هلاك شدم از
 جهت عشق تو اى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالاتو بخيل در وصل من .
 (لان لامها) اى لام التي (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عماد خلت هي عليه
 (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التي حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لما
 قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشدوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا
 والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله (وفى الفلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى
 فى قول الشاعر (ههنا الفلامان اللذان فراء) تنية فرصة الموصول وهو مع سعة صفة
 الفلامان واجب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيها اياها الفلامان بقرينة الفرار
 لان الفار المتروك يحتاج الى التنية وان كان ظاهرا . آخره ايا كان تكسباني شراء وفى
 رواية ايا كان تقباني شرا (لان تقا الامرين) التوبيض والوزوم (كلهما حكموا بانه)
 اى بان هذا القول (اشد) بالذال المهمة اسم تفضيل والظاهر بالذال المسجمة كانهم
 توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يتوا من الشدوذ لانه من الميوب ولا يبنى
 منها اسم تفضيل (شدوذ) تميز بين هذا القول اشد شدوذ لان تقا التوبيض فيه فقط

(لوجود)

انه جرى اعراب الخبر على
 جزما قابل له وهو الصفة
 وانت غنى عنها بما عندك
 من الوجه الصواب وهو
 ان الصفة الواقعة خبرا
 لا تكون مستندة الى فاعلها
 قصدا والا لما كان خبرا
 معرطا كيف وضارب فى
 قولك زيد ضارب لا يتبادر
 منه الا كونه مستندة الى
 زيد والضمير المستكن فيه
 انما يطم من قاعدة كون
 المشتق محولا (قوله) هو
 الابتداء اى بجرى الاسم
 من العوامل النقطية ليستند
 الى شئ او ليستند اليه
 شئ كافى القسم الاول من
 المبتدأ وهذا الابتداء بيته
 فاعل فى الخبر لا تضافه
 لمبتدأ والخبر هل السواء
 كفاية مستند من الرضى فلا
 يحمل عبارة الشارح على ان
 بجرى الخبر للاستناد الى
 شئ فاعل فيه ومسمى
 بالابتداء فاعلهم ولا يخفى
 ان معرفت الابتداء
 صادق على ما قام بالخبر
 والتعريف الصحيح بجرى
 المبتدأ من العوامل النقطية
 وهو من جملة الاوهام
 لضرورة ان المقام لبيان
 حال المبتدأ والخبر وبيان
 العامل فيهما ليصح دعوى
 كون الصبيد الكلام
 الى قسم المبتدأ والقول بانه
 مستند من الرضى لا يكون
 حجة علينا بل فحول
 ان الرضى لم يصب فى هذا
 الموضع حيث قال واما
 العامل فى المبتدأ فقال
 البصريون هو الابتداء
 وليس بجرى الاسم من

لوجود الزوم فيه (وذلك) (اي و جازلك) لان اللام مشتر للحوار وعلى الوجوب
خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان الاصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين
عن يصلح له تعميما وهذا كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم تيم عدى) (اي في كل
تركيب تكرر فيه المتنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولي) اي وقع عقيب (الثاني)
بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتي ليس مخصوصا
بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليميلات (في الاول) متعلق
بجازاي جازلك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب (الضم) اي البناء على الضم
لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف
او المذكور (و) جازلك (في الثاني) اي في الاسم الثاني (النصب فحسب) بفتح الحاء
وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعني و جازلك في الاسم الثاني
النصب فانه عن جواز الضم فيه فانه لم يحز او الفاء جواب شرط اي ان كان الامر كذلك
فانه عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء لله طقف وان كان من عطف الانشاء على
الاخبار (اما الضم) اي اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول فانه منادى)
لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء
او بعده (كاهو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما رفع به (و) اما جواز (النصب) فيه فبني
(على انه) منادى (مضاف الى عدى) بالتقوين (المذكور) صفة عدى يعني مبني على
انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما امر ان المتنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم)
بالتوين (الثاني) صفة (تأ كيد لفظي) والتأ كيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
في حركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التوين للاضافة
فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل
للايلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم و جاز الفصل
بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كأنه هو الاول فكأنه
قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه) على انه (مضاف اي عدى)
بالتوين (المحذوف) صفة (بهرينة المذكور) في التركيب الثاني لان الشائع ان يحذف
السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما
اختار سيبويه الاول احترازا عن اتركيب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل
الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسير في اجاز الفتح) في
الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بمحصر الاحتمال في الضم والنصب
بناء (على ان يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (فتفتح) يعني
فبني على الفتح (اتباعا لنصب الثاني كافي) قولك (يا زيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل
مبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبني على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن

العوامل الاسناد ويكون
معنى المبتدأ في المبتدأ الثاني
تجريد الاسم عن العوالم
لاستاده الى شيء واحترض
عليه بان التجريد امر عدى
فلا يؤثر واجب بان
العوالم في كلام العرب
علامات في الحقيقة
لا مؤثرات والعدم
الخصوس اعني عدم الشيء
المعين يصح ان يكون
علامة لشيء لخصوصيته
فالعامل على هذا التجريد
الاسم للاستناد اليه في المبتدأ
الاول وتجريد الاسم
لاستاده الى شيء آخر
في المبتدأ الثاني وفرد
الجزوي الابتداء يجعل
الاسم في صدر الكلام
تحقيقا وتقديرا لاستناد
اليه او لاستاده حتى يعلم
من الاعتراض بان التجريد
عدى فلا يؤثر قال
الناخرون كالزحمرى
والجزوي هذا الابتداء
حوالها ايضا طلبه لهما
على السواء هذا كلامه
وذلك لان ما نقله من
البصريين امرهم المبتدأ
والخبر جميعا ولا وجه لقوله
ويكون الخ ولان الظاهر
من قوله هذا الابتداء هو
التجريد لاسم في صدر
الكلام الى آخر ما نقله
عن الجزوي ومن الظاهر
ان استناد ذلك الى
الزحمرى غريبة بلاسمية
فانه قال فصل المبتدأ والخبر
ما الامكان المبرد ان
للاستاد نحو قوله زيد
منطلق وكونها مجردين
للاستاد هو انهما لانه

منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب
لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب في تيم) الثاني لانه اي لا تيم الثاني
(اما تابع) بالتون (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او
على الفتح فيكون الثاني مع توابع المتأدى المعنى المضاف فينصب (او تابع) بالتون بل
(مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول متأدى مضافا الى
عدي المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمتأدى المضاف المنصوب فينصب
على كلا التقديرين بلا شك (وتعام البيت) يقيم تيم عدي لا بالكم لا يلقينكم في سورة
همز في القاموس لا بكم ولا بالكم ولا بلك ولا بلك كل ذلك دعاء في المعنى لا بحالة
وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جده مستغن عن الاب
اي عن المربي وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست با بن رشدة اشهر
لأنني الجنس وابا تيات الالف مثل لا باله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها
عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد
مذكر مؤكّد بالتون الثقيلة من التي يلقى من الالتقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهي
تيم عدي اي لا يوقفتكم وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو فيسح وعمر بالرفع
فاعل لا يلقينكم (واليت الجرير) الشاعر قاله خطا بالتي تيم ونصبها لهم (حين اراد
عمر التيمي) اي المنسوب الى بني تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجو) (من هجا يهجو
مثل غزا يغزو وغزا والغزو القدر والضم) فقال جرير خطا بالتي تيم ونصبها
لهم (لا تتركوا عمر) مفعول لا تتركوا على (ان يهجو) يعني لا تكونوا ساكتين
حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجو ويامنوه عن هجوه اياه (فلقينكم)
بالنصب بان المقدرة لانه جواب انتهى مثل قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل
عليكم اي فان يلقينكم ويوقفتكم (في سورة اي مكروه) وبليّة تصل اليكم (من
قبل) وجاني (يعني) المراد من المكروه والبليّة من قبل جرير (مهاجاة اياهم) والمهاجاة
مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجاة قلبت الياء لالتفات حركتها وانفتاح ما قبلها جار
لفاعله وناسب لفعوله الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقفتكم عمر في مكروه وبليّة شديدة
من قبل لا اجل تعرضه لهجوى (و) (التأدى) مبتدأ (المضاف) صفة (الى ياء المتكلم
يجوز فيه) اي في ذلك التأدى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل
البض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها والاول (مثل) (يا غلام) بفتح الياء وهو
الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال
تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظره لتلايلزم الابتداء بالسكن
والاصل في الحركة الفتح لحقته وقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها)
عطف على فتح الياء والضمير الياء قبله لانه الاصل لان الياء حنية والاصل في البناء

من فتمتوا ولها ما تاتوا ولا
وحدان من حيث ان الاسناد
لا يتأتى بدون طرفين
مستند ومستند اليه وهل
فيه ما يشترط يكون هذا
الابتداء هذا كلابل هو
صريح في كون العامل
في المبتدأ والخبر على السواء
ما نقل عن البصريين
من الضمير وزيادة الكلام
على وجه يبين تفاصيل
الاقوال الواردة في الفتح
ويظهر وجه التقديم
والأخير هو انه قد تقدم
ان العامل ما به يقوم معنى
المتطوع للأعراب في تعب
هنا مذاهب فذهب
البصريون المذهبون الى
ان كون المبتدأ مجردا
عن العوامل الظنية
للإسناد رافع له وهو المبتدأ
جبارا فان الخبر ووجه
ذلك انه عدي فوجب ان
لا يصاد اليه على افراد
الضرورة والضرورة
تليق باعتبار الخبر فوجب
ان يكون المبتدأ معه جزء
في العمل ولا كان هذا
بيد من التحقيق لان فيه
اعتبار الوجود وهو
الاسناد فلم يكن ممنا
صرا ولو قدر ممنا فليس
هو ممنا موجبا ولا سيما
في التبيين وانما هو
كاللغة للمعنى وقد تكون
اللامعة ممنا على ان
تخصيص الخبر بزيادة مع
استواء الاسناد اليها تحكم
محض عند من ذلك
الآخرين منهم الى ان
العامل فيما كونها
مجرد بن الاسناد والوجه

معنى القطع الاسمين جيا
 انضمام واحد في تحقيق
 ما ثبتت الا حراب فوجب
 ان يكون هو اللبس
 في المحولين ثلثت ذلك
 المعنى ولا بد من اخذ
 التجريد باضاق لانه لولا
 التجريد لا حصل هذا
 الامر فوجب اعتباره
 وذهب الكوفيون الى
 ان المبتدأ عامل في المبتدأ
 ووجه قولهم ان كل واحد
 منها لا يكون مستندا
 او مستند اليه الا باعتبار
 اخيه فوجب ان يكون
 احدهما عاملا في الآخر
 اذ لا يحقق ذلك الا به وهو
 سرود ود بان المعنى الذي
 القطع ان يكون الآخر
 خبر انصاف المصحح للقطعي
 الاحراب فيها واحدا
 فيجب ان يكون هو
 العامل فيها واسمه ظلت
 زيدا قائما كما عرفت وبان
 هذه العوامل كالعلامات
 واذا جعل كل واحد منهما
 علامة على رفع الآخر ادى
 ادى ان تكون العلامة
 متأخرة عن المعلم عليه
 وهو خلاف القياس الظل
 لا يقال قد عمل بالي تدعو
 وتدعو بالي نحو قوله
 تعالى اياها تدعو الان اساء
 الضرر وطأ ما عمت من جهة
 تضمنها معنى ان وكانت
 مفعولة من جهة معنى
 الاسية فاختلف الوجهان
 وبان الضرر حادثة
 بوجودها ذكره في مثل
 كان زيدا قائما وكان زيد
 قائما فيجب ان يكونا
 سرودين على ما كانا عليه

السكون وتقل التركيب بالاضافة والتلازم بالابتداء بالسكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء لسكونها اصلا) (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة على الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفتم نسبة التولد (اذا كان قبله كسرة) يبنى اذا كان حركة الحرف الذى قبله الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يا فتى) وباعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال يا فتى بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا للتلازم الساكنين قوله اذا كان قبله كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان اليلقى مثل يا فتى على ما سياتى في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملمح به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان في آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة في الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلها) اى قلب الياء (الف) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فحذف بفتح الميم وقلبت الياء الفاء وهذا الوجهان اعني اسقاط الياء وقلبها الفاء (فكان فالبا في التداء) واما الوجهان الاولان فيقمان في التداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان التداء موضع) ومحل (تخفيف لان المقصود) اى لان المقصود التداى بالتداء لا التداء فقط بل (غيره) اى غير التداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من التداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من التداء (ويشوجه الى) ما هو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يشئ على التداء (فتخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء في الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الف) في الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه لشر على ترتيب الف والالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذا ان الوجهان وان كانا) للوصل واقعين في التداى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقمان اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (في كل منادى كذلك) اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى ما فسرناه (بل) يقمان (فيا) اى في المنادى الذى (غلب عليه) الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر المنادى (بها) اى بتلك الاضافة لتدل الشهرة والغلبة (على الياء المنفردة) اسم مفعول من غير (بالحذف في الوجه الاول) (او القلب) الفاء في الوجه الثاني (فلا يقال) في ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء القابل فيجب ان يقال ياعدوى بالفتح او الاسكان لان المدون لم يفتح الياء المضاف الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه قالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذ في المنادى) الذى غلب عليه

اذا فقه الى الاء (يا غلام) فاعل جابجا اعتبارا للمثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاما بالفتحة
عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المفردة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما
وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الاء فيكون
الاء مقيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح باى في ياءنا فليس شاذا كما شذ
يا غلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز
ان يكون بغير هاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدرف تكون هذه الجملة الاسمية
مطووعة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالله
فيكون في حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء في
حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح (في هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى
في حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (يا غلاميه)
بالفتح (ويا غلاميه) بالاسكان (ويا غلاميه) بالحذف (ويا غلاماه) بالقلب ويا غلامه بالفتح
والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل
الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت قطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود
الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب في محاوراتهم)
جمع محاور قاي في مصاحبتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياء المتكلم (يا ابى
ويا امى) بناء على الوجوه الاربعة المذكورة في يا غلامى (كسائر) اى كباقي (ما اضيف
اى يا المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيها كافى باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من
فتح الاء واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلاها في الوصل ومع الهاء في الوقف
فيكون في كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخرى) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة)
صفة وجوه بمدة صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة
استعمال نداءها في كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لبيه وامه وكثرة النداء
تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا لمس النداء بوجه يسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما
اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الآخر الزائدة عليها (قوله) عطفا على الوجوه
الاول (ويا ابى) (ويا امى) (اى قالوا) في نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابى)
مكان يابى (ويا امى) مكان يامى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بابدال التاء)
التماء من فوق (بالياء) التماسا من تحت والباء في بالياء يعنى من اى يجعل التاء فوقانية
بدلا من الاء التحاتية وفي الحاتية بالياء صلة ابدال وانما تدخل على المتروك فى
التحاتية وما فوقها القوقانية دون المكس كازعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين
وانما ابدلت التاء لانها تدل في بعض المواضع على التعظيم مثل علامة ونسابة والاب
والام مغطتا التعظيم ولكن عند الوقف قلبها لكونها لتأنيث وقال الكوفيون
التاء لتأنيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يابى ويامى انتهى وانما
طولت لكونها عوضا عن الاء كذا بنت واخت عوضت عن الواو (فتحا وكسرا)

لوجود الرفع لكل واحد
منها ولا يستقيم اخذ
التعريف لهم في ذلك لان
من مذهبي ان قائم صرفوع
على ما كان صرفوا قبل
دخول كان ولا الفصل
لكان فيه هكذا قال
المصنف وغيره من الائمة
الثقات وبهذين امران
كون الابتداء المفسر بذلك
شاملا لا يخبر عما لا فيه مع
فساد تخصيصه بالابتداء لان
المراد بالابتداء غير المراد
بالمبتدأ وان معنى قوله
الشارح قدس سره
الابتداء حامل في المبتدأ
والمبتدأ حامل في الخبراته
حامل فيه مع ما حمل به
(قوله) لان المبتدأ ذات
والخبر حال من احوالها
قبل هذا انما قيلوا لم يجز
جعل الشيخ خبر ويجب
ان يؤخذ هذا من مسعى
بزيه فالحق انه حكم
اكثري قبل هذا الدليل
جاري القائل فيلزم ان
يكون اصله التقديم قلت
ثم لان ما ينشئ ان يكون
القائل عليه تقديمه
على الفصل تلك الائمة مع
ما لمع وهو ان المسند حامل
ورثة العامل التقديم وذكر
القائل لى الفصل
والقائل مقدم على ماداه
اليه وملك قول معنى ذاك
التليل ما هو التبادر من
فتلى المبتدأ والخبر الا ترى
ان الاخبار من التلى
يكون بيان حال من
احواله واما ان المبتدأ
والخبر قد يكونان على
خلاف ذلك فهو على انزع

(أى حال كون التاء) المبدلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه إشارة أن قوله فتحا وكسر حال مأول بالمشق وذو الحال مقدم عامه كقدره الشارح بقوله أى قالوا بابت وبامت أيضا بإبدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لأن التاء أبدلت من الياء المفتوحة فاصل يابت وبامت بالياء وبأى فتح الياء الميم في يابت وامت بعد الإبدال للتحفة (أو) حال كون التاء المبدلة (مكسورة) وهو أكثر استعمالا (لتناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الأصل وهذا بناء على أن التاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فحركت بالكسرة لتناسبة الياء بإبدال الكسرة فتحة للتحفة أيضا (وقد جاء الضم) أى البناء على الضم (أيضا) كجاء البناء على الفتح والكسر (نحو) يابت وبامت (بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح أو الكسر أو الضم إلا أن البناء على الكسر أكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لأجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لأنه إذا أبدل الياء تاء صار كأنه لم يضاف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المص حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) أى لقلته استعماله لثقل الضمة على التاء وإن كانت مبدلة (و) (قالوا) أى العرب أيضا فى نداء الأب والأم بطريق آخر (بابتا وبامتا) (بالالف) أى بالحاق الف (بعد التاء) فيه إشارة إلى أن قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بإبدال التاء بالياء أى قالوا فى نداء الأب والأم بابت وبامت بإبدال الياء وبالف أى قالوا يابتا وبامتا بالحاق الف بعد التاء ولا تنظر إلى ما قبل هنا (جمعا بين الوضعين) التاء والف لأنه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتموض وهدها بابت وبامت وتمويض الف وحدها يابا وبامتا قالوا بتمويضهما معا يابتا وبامتا (دون الياء) أى يابا المتكلم (فما قالوا يابى ويامتى) كما قالوا بالياء والف وبالياء والتاء والف (احترازا عن الجمع بين العوض والموض والموض عنه) أى فإن هذا الجمع (غير جائز) لأنه لا اعتبار لفوض عند وجود الأصل كما لا يجمع بين الحميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) أى العرب عند نداء ابن الأم وابن الم أماد قالوا إشارة إلى أن قوله حكما خاصا لا يوجد فى غيره (بالأشادا) (يا بن أم ويا بن عم خاصة) أى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والألم) يعنى بالنظر إلى أن يكون المضاف إليه للمنادى والمضاف إلى الياء الأم والألم (أى لا يقال يا بن أخ) بالفتح أكثره بالفتحة عن الف (و) لا يقال (يا بن خال) بالفتح أيضا (بل يقال يا بن أخى ويا بن خالى) على الوجود الأربعة المذكورة بالها وبلاها (لأى ليس هذا الاختصاص بالنظر إلى الابن) انضاف إلى الأم والألم المضاف إلى الياء (أيضا) كان هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والألم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الأم المضافة إلى الياء (يا بنت أم) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت الم المضاف إلى الياء (يا بنت عم) بالفتح أيضا (على

فيه كيف واحد لشيء
البتدأ لا يكون ذاتا فى شيء
من المواضع خبره لا يكون
الأذاق وبما عرفت من وجه
التبديل ظهر أن السؤال
بأشراك الفاعل فى هذا
الدليل لا يتوجه عليه فلا
وجه لإيراده ودفعه بهذا
الطريق بل هو ما يبرر
على ما ذكره المصنف من
أصل المبتدأ القديم لأنه
المحكوم عليه فلا بد من
أقدم عطية ليكون المحكم
على متحقق والجواب
التصور ما لا ينافى
(قوله) ولقد يكون المبتدأ
نكرة قيل لا يخفى أن
التظوم هو أن يجمع بين
قوله وأصل المبتدأ القديم
وقوله وإذا كان المبتدأ
مشتلا على ما له صدر
الكلام إلى آخره مباحث
القديم والتأخير ثم قيل
واعتد بأنه قدم بحث
تنكير المبتدأ وكون الخبر
جملة على تقييد القديم
ليجمع بين الأصول الثلاثة
القديم والمعرف المبتدأ
والمراد الخبر أذنب على
أصالة التمرى بغير إرادة
قد فى قوله ولقد يكون
المبتدأ نكرة وأنه على
أصالة الأفراد بقوله والخبر
قد يكون وتوالت بعض
ما هو من تمة بحث القديم
على معرفة بحث التنكير
والخبر الجملة والنزاع فيه
بالقدر الأدل يتدفع به
لأن كان الجمع بتأخير أصل
القديم عن الأصلين
الأخيرين وانت خبير بأن
معرفة المواضع التى يجب

فيما تقدم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها التأخير يتوقف على معرفة كون المبتدأ معرفة ونكرة وهل كونه الخبر مفردا وجملة فلا بد من تقديم هذا على ذلك كما فعله المنصف رحمه الله الأثرى إلى قوله وكانا معرفتين أو متساويتين وقوله أو كان الخبر ضلالة إلى غير ذلك من قوله وإذا تضمن الخبر المفرد على أن الكلام هناسوق لبيانها من حيث ما يختلف ما إذا كان المبتدأ مشتلا إلى آخر البحث فإن النظر فيه باعتبار ما يرضى فلا وجه لتوسط هذا بيان ذلك والعيب من الرضى أنه أول من تورط في هذه الورطة حيث كان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المنصف ههنا المواضع التي يجب فيها التقديم والتأخير وقد غفل الهندي أيضا لأنه قال وكان الأولى أن يذكر ههنا قوله وإذا كان المبتدأ مشتلا على ماله صدر الكلام آه مما وجب فيه هذه الأصل وتخلقه والأعجب أن القائل لم يتطعن لبعض ذلك مما خله من كلام المنصف من توقف بعض ما هو من جهة التقديم على معرفة بحث التكثير والخبر الجملة وإن كان فافصالي للأفادة وما ذكره من تأخير ذلك الأصل وهم آخر خارج عن هذا البحث وهو أيضا مندفع بما ذكرنا من طريق الملاوة كما يتضح

الوجوه الأربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو ألا اكتفاء بالفتحة عند حذف الألف من غير شذوذ وقولا بمثال (مثل يا غلامي) (فقالوا) أي العرب (يا ابن أمي) ويا ابن عمي (فتبع اليا) فيهما مثل غلامي (و) قالوا أيضا يا ابن أمي ويا ابن عمي (يسكونها) أي الياء فيهما مثل يا غلامي يسكونها (و) قالوا أيضا (يا ابن أم ويا ابن عم) بحذف الياء والألف (بالكسرة) فيهما مثل يا غلام بالحذف والألف (و) يا ابن أم ويا ابن عم (يا ابن أم ويا ابن عم) بتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) أي العرب أيضا (زيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الأربعة والحال أنه قدر (شذ) أي قد كان شاذًا (في) المنادى (المضاف إلى ياء المتكلم) (يا ابن أم ويا ابن عم) (بحذف الألف) (المقلوبة عن الياء) (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) أي لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد في الألفاظ السابقة أيضا (وطول اللفظ) لأنه جعل أربع كلمات وهي حرف النداء والمنادى والمضاف إليه المنادى ويا المتكلم كلمة واحدة (وقيل) بكسر التاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صفر مضاف إلى الفاعل وهو (الضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لأن قول الضعيف لا يوجد إلا فيه والحاصل عن اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الألف الاكتفاء بالفتحة قبله في تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام زيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الأربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرهما أكثر من حذفها في نحو يا غلام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق أصالة (الترخيم) لأن الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل بغيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم فالنداء يؤذن بالترخيم أن الأمر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ربما تم الكلمة بل يجب أن يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) أي في الترخيم ليستكمل أحوال المنادى (فقال) (وترخيم المنادى) الإضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره أو مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي وترخيمك المنادى (جاءت) (أي واقع) وثابت يعني أن الجواز ههنا وقوي (في سمة الكلام) يعني أن الترخيم مقيد بأن يكون في الكلام سمة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجوازان متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت إليه) أي إلى الترخيم واقتضته (فان دعت إليه ضرورة) اقتضت ضرورته الترخيم (في) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الأولى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت إليه ضرورة أولا (و) (هو) أي الترخيم (في غيره) (أي غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (أي لضرورة) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له للوقوع (شعرية داعية إليه) أي إلى الترخيم كقول الشاعر • ديارمية أذمى تساعنا • ولا يرى مثلها عرب ولا عجم • (لأن سمة الكلام) (وهو) (أي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس

بالتأمل الصحيح (قوله
وكذا كل فكرة
في الاثبات قصد بها العموم
نحو نكرة خير من جرادة
قال في الامالي انما غرض
بعض الاصحاب على ما وقع
في المقدمة التي انشأها من
ذكر مواضع الابتداء
بالنكرة وقال قد بقي عليكم
مثل قولهم نكرة خير من
جرادة قلت انما جاز هذا
على احد وجهين كلاما
مذكور الاول وهو
الظاهر انه غير مختص بنكرة
مجردة فكان فيه معنى العموم
كأن لا رجل افضل منك
وذلك من وجهين احدهما
انه افضل واحد من جنس
على واحد من جنس علم
انه لا خصوصية للقرء منه
على مفرد لانه يفهم ان
الانضلية انما وقعت باعتبار
كونه من ذلك القبيل
والانضولية انما وقعت
لكونه الاخر من القبيل
الاخر واذا كان كذلك
فلا خصوصية للمفرد على
مفرد والثاني ان في معنى
القرء ما يشتر بالانضيل
على الجرادية باعتبار كونه
تمرا وجرادا من غير
خصوصية للقرء منه متبذرا
حصل الشيع بخلاف
ما اذا حكمت بحكم
من الاحكام ينخص فان
المفهوم منه الحكم على
واحد منخص كقولك
رجل في الدار والقرء استع
الثاني ان يكون قولهم
نكرة خير من جرادة على
معنى الاخبار عن اللفظ
كانت قلت لفظ نكرة

رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهلة المنطق
فهى رخيصة ورخم ومنه الترخم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه
(و ترخم المنادى) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (اي في آخر المنادى)
اي حذف شيء من آخر المنادى (تحفيضا) علة للحذف ولذا قال الشارح (اي لجرد
التخفيف لالمة اخرى) مثل تجاوز ساكنين وازافة وغيرهما (مقضية) موجبة (الى
الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى ينون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب
كما كان في باب قاض وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف وقولون ايضا حذف بلا
علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا
كلامه (فعل هذا) اي تقدير ان يكون الضمير الارتفاع راجعا الى ترخم المنادى
والضمير الجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اي تعريف الترخم وهو
حذف في آخره تحفيضا (مخصوصا) اي خاصا (بترخم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم
منه) اي من تعريف ترخم المنادى (ترخم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم
(بالمقايسة) اي بالقياس على ترخم المنادى يعني اذا كان ترخم المنادى حذف في آخره
تحفيضا فيكون ترخم غير المنادى حذف في آخره تحفيضا (ويمكن حله) اي حل ذلك التعريف
(على تعريف الترخم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اوليا (بارجاع) الباء متعلق بالحل
او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخم مطلقا) ارجاع (الضمير الجرور الى الاسم)
مطلقا فالمعنى وهو اي الترخم مطلقا سواء كان واقفا في المنادى او لاحذف في آخره
اي آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى اوليا ولكنه غير ملائم لسوق
الكلام لان سوق الكلام لترخم المنادى اصالة وغيره سيما لان الخصوص اولي من
العموم لكن التفسير الاول السبب بالمقام والثاني افيد بالمرام (وشرطه) (اي شرط
ترخم المنادى على التقدير الاول) اي على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخم
المنادى (او شرط الترخم اذا كان واقفا في المنادى على التقدير الثاني) اي على تقدير
كون التعريف عاما لترخم المنادى وغيره لان ترخم غير المنادى لا شرط فيه لكونه
ضرورة واما ترخم المنادى ان كان في سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكونه الحذف
خلاف المعقول وان كان في الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا
(امور رابعة ثلاثة منها عدية) على ما وقع في اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة
اربعة منها عدية لان في بعضها يكون ولا مندوبا (وهي) اي الامور العدية احدها (ان
لا يكون) المنادى الذي اريد ترخمه (مضافا) (حقيقة) اي اضافة حقيقة (او حكما)
اي اضافة حكمية كان يكون مضافا بالازافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر
كذلك (فدخل فيه) اي في قوله مضافا المنادى (المشبهة) لمنادى (المضاف) والمنادى
المضاف بالازافة اللفظية (ايضا) لا يمكن الحذف (اي الترخم) ومن الاول) اي من
المضاف حقيقة او حكما (لانه) اي لان الاول الذي هو المضاف (ليس في) آخر اجزاء

المنادى نظر الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخم في وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخم لانه حذف في آخره لانه المنادى في باعلام زيد وباصحاب عمرو والمضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا يمكن الحذف والترخم ايضا) (من الثاني) يعني من المضاف اليه (لانه) اي لان الثاني الذي هو المضاف اليه (ليس) في آخر اجزاء المنادى نظر الى اللفظ) لان المضاف مستقل في الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخم في غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وهذا متبع لما مر فت (قامت الترخم فيها الكلية) اي في المضاف نظر الى المعنى والمضاف اليه نظر الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا غير طاعديا (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذي اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما ولا (مستثانا) (لا) زائدة لتأكيد النفي (مجرور) صفة مستثناة يعني ان لا يكون ذلك المنادى مستثنا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل بالعبدة او امثلا بالزيد (لعدم ظهور اثر) حرف (النداء فيه من النصب) بيان للآثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخم واقعا في غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وهذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اي على المنادى المستثنا مطلقا (الترخم الذي هو من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستثنا ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرور اي لا يكون ذلك المنادى ايضا مستثنا مبنيا على الفتح (زيادة الالف) اي الف الاستثنائية في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اي زيادة الف الاستثنائية في آخره (تتأني الحذف) اي الترخم والترخم يتأني الزيادة تعارضا قامت الترخم فيه (ولم يذكر) المصنف (المدوب) مع انه من الشروط المدمية ايضا لان المدوب لكونه غالبا بالزيادة وهي تتأني الترخم لا يرخم (لانه) اي لان المدوب (غير داخل في المنادى عنده) اي عند المصنف على ما سبق حتى لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (بعض النسخ) من قوله (ولا مندوبا فكلانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمة (من) تصرف (التاسخين) خبره وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من التاسخين الطلبة المتعلمون يعني ان قوله ولا مندوبا لم يكن في اصل النسخة التي كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع) ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهرا وهو (اي وجه الاشتراط اعني اشتراط قوله ولا مندوبا) (ان الاعلى) والاكثر (فيه) اي في المدوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (في آخره) (لدا الصوت) المطلوب في القدية (اظهارا لتفجع) او اعلاما لتأسف كافي المستثنا بالالف زبدت الالف لزيادة الاستثنائية واطهارا لها (فلا يناسبه) اي فلا يناسب المدوب (الترخم)

(المستلزم)

مدلولها كذلك او مدلول
نمرة كذلك فيكون
المصحح للابتداء كون
معرفة التقديرين جيما
واما يستقيم هذا كما كان
الخبرية عاما لجميع الخبر
عنه لان المبتدأ وقع عاما
لاضافته تقدير او هو اسم
جنس فعاد التقدير لكل
مدلول نمرة او كل لفظ
نمرة وقل احوال الخبر ان
يكون مطابقا فلا يصح هل
هذا ايضا رجل في المدور
لتصريح هذا التقدير فيه اذا لا
يصح الحكم هل مدلول
رجل بانه في المدور (قوله)
بالتباح المنادى قيل فيه
ما حقه اذا لم يرسو
الكلب دون نباحه وهذا
كأثره فان صوت الكلب
يشتمل نباحه على ان
الشارح قدس سره لم
يستعمل الهرير في معنى
التباح بل في معنى الصوت
الآثرى الا قوله الهر
للكلب بالتباح المنادى فان
معناه الصوت به بهذا
الصوت (قوله) وهذا مثل
يضرر لتصبح الابتداء
انما يحتاج اليه باعتبار اصل
التركيب واما باعتبار معنى
التثنية والتركيب فيصير
غير حاجة الى تخصيص
المبتدأ هكذا قيل وفيه
ما فيه (قوله) هذا
هو المفسر في بيان الحاجة
قيل اما اشارة الى الحكم
بان النكرة يجب ان
تخص حتى تقع مبتدأ
فحينئذ يكون قوله وقال
بعض المحققين منهم الخ
عديلا واما اشارة الى

ذكر في تفسير سلام عليك
والقصود من الإشارة إلى
ما فيه من المناقشات التي
ذكرها الفاضل الهندي
والابحاث التي نظمها في
هذا المقام ولا سيلا إلى
الثاني لوجهين أحدهما أنه
لا يدخل ما اختاره في
تفسير سلام عليك شيء
ما أورده عليه حتى يشار
بهذا الكلام إلى جريان
البحث والنظر فيه
والاعتذار عن اختياره
بأنه المشهور قاله الهندي
واعترض أن سلمت منه
فلسلام عليك فلا يستقيم
القول والتسلسل والدور
والجواب أنا لا نسلم أن معنى
سلمت فلسلام عليك بل
منه سلمت سلمك الله أو
قلت السلام عليك وذلك
لا يحتاج إلى تقدير آخر فلا
يلزم الدور والتسلسل قال
فإن قيل السلام لما كان
مصدر سلمت كان معنى
قولك سلام عليك قولي
سلام عليك واقع عليك
فيلزم تكرار الخطاب قبل
منه كذا لكنه ليس
بتكرار بل هو لتبيين
الخطاب بالأرادة من اللفظ
الصالح له وقد صاحب
الصاب سلمك الله معرضا
عن تقدير سلمت وهو غير
مسلح حيث لا معنى لسلمك
الله عليك بعد استيفاء
القول مرة هذا كلامه
وهل يرى صاحب الفطرة
الليمة حل هذا عمل ذلك
كلام الفاضل أن الهندي
ارتضى بما عرفت
من الجواب عن السؤال

المستلزم الحذف المتأني للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستثبات بالالف (للتخفيف)
أي لجرد التخفيف لا لفرض آخر (و) الثالث من الشروط المدمية (أن) (لا) (يكون)
المادى الذي أريد ترخيمه (جملة) يعنى علما متقولا من الجملة نحو تأبط شر أو ذرى
جاء شاب قرأها على امر (لأن الجملة) المتقولة إلى العلمية (حكمة) أي ملفوظة (محالها)
قبل العلمية (فلا تتغير) أي فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه في
بحث غير المتصرف قمت الشروط المدمية بأسرها (و) (الشرط الرابع) وهو الشرط
الوجودى (أحد الأمرين الوجوديين) يعنى أحدهما كافى في جواز الترخيم مع كون
الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعقدة (وهو) أي أحدهما (أن) (يكون) (المنادى)
الذى أريد ترخيمه بعد أن لا يكون مضافا أو مستغنا أو جملة (أما علما) قبل النداء لانه
إذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وإن وجد شرط الترخيم عدما
لماسيأى (زائد على ثلاثة أحرف) لانه إذا كان ثلاثيا سواء متحرك الاوسط أو لا مثل
يا عمرو يا زيد لا يرخم أيضا وإن وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين وأما عند
الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل باعم في باعم وبعضهم يجوز ترخيم
الثلاثى وإن كان ساكن الاوسط فيقول بازى في بازى لكونه علما (لانه لعلته ناسبه
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته)
علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول وناسبه ما استكن فيه راجع
إلى الموصول (منه) أي من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلتها خبر مقدم لقوله
(دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (التي) أي حذف
مبنى للمفعول وناسبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول والمعنى بعد أن كثرت نداء العلم والعلمية
ناسبها التخفيف بالترخيم مع أن الشأن أن يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم
دليل أي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته أي لاشتهاره بمقدار الحروف
الموضوعية بين الناس لأن نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقي
منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف باعادة الجارة على قوله لأن العلمية أي لزيادة
حروف المنادى (على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم)
الذى أريد ترخيمه (عن أقل ابنة) جمع بناء الاسم (المرب) أو عن أقل بناء وهو ثلاثة
أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج إلى حرف يتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى
حرف آخر فصل بينهما فلزم من هذا أن يكون أقل بناء ثلاثة أحرف (بلا علة موجبة)
لحذف لانه إذا كان بطلا موجبة يجوز نقصه كفى عسا ورعى ويدوم لأن المحذوف بالة
الموجبة كالنائب (أما) يعنى إذا لم يكن علما موصوفا بزيادة على الثلاثة فالشرط يكون (اسما)
ملتبسا (بناء التأنيث) المتحركة نحو شاة ونبة فانه يرخم (وإن لم يكن علما ولا زائدا على
الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثانيا كنية أو ثلاثيا كظلمة وسلمة أو غيرها كضباعة إلا

انه اذا وقف على المرحم منه يوقف مع الهاء فيقال في باطلح باطلحه الا ان يكون مقام الف
الاطلاق في نحو قتي قبل التفرق باضباعه (لان وضع التاء التي هي للتأنيث (على الزوال)
لانها ليس من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقض للسقوط فكيف) استغناء
انكاري يعني فلم لا يكفيه ادنى مقض للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام
الكلمة (يكتر فيه) اي في ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصل) المراد بالموقع الذي يكتر فيه
سقوط الحرف الاصل ما هو آخر المتأدي والتاء واقع في آخر المتأدي واذا كان الحرف
الاصل يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى
(ولم يبالوا) اي العرب بالفارسية بالنداء دربان (بقاء نحوثة) كروء جماعة (وشاة)
كوسفند (بعد الترخيم) اي بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه (على حرفين) متعلق
بالبقاء (لان بقاءه) اي بقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اي على حرفين والكاف
متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اي كما كان بلانا مع الترخيم ناقصا للمضي بل نحوثة (كان
ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص
الكلمة عن اقل اثنين بل النقص اعلازم عن الواضع (اذا التاء) كلمة أخرى برأسها اي
بذاتها وضمت للتأنيث لكنها اعترجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا برخم)
بالبناء للمفعول (لفرض ضرورة) شعيرة داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم
يستوف) مضارع مبني للفاعل صفة المتأدي اي لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة
ثلاثة منها عدمية وفصاة وواحد منها وجودي وقد بين (الامام) من نحو باصاح
في باصاحب) فان صاحب نكرة فمرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بالتأنيث
فالشرط الوجودي عديم وان الشروط عدمية عدمية فالقياس ان لا برخم لعدم الشرط
الا انه رخم شاذ (ومع شذوذه قالوجه) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط كثرة استعماله
(منادى) والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لجرده كونه منادى (ولما فرغ)
المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع في بيان كيفية المحذوف)
اي في بيان مقدار ما يحذف عن المتأدي (بسيه) والمحذوف بسيه ثلاثة اقسام حرفان
او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية (فان كان في اخره)
(اي في اخر المتأدي) الذي اريد ترخيمه (زيادتان) اي حرفان زائدتان (كائتان) (في حكم)
(الزيادة) (الواحد) اي حكم الزيادة حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعني دفعة
واحدة بحيث لا تأتي احدهما مفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة للمضي
واحد (واحتزبه) اي بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان
تكون احدهما مفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثاني للمضي آخر غير ما زيد له الاول
(نحو ثمانية ومهجاة فان الباء والثون فيهما) اي في الاولى والثانية (زيدتا) للمضي (اولا)

الاخير والامه عندى
ليس كذلك لان الكلام
فيما يقع المبتدأ مضدرا في
منى الدعاود ونسطق
المصدر واعاجل في مثل
ذلك لان الاصل سلا
عليكم اذا المعنى عليه قال الله
تعالى قالوا سلا ما قال سلام
واذا كان المعنى عليه فقد
علم ان المراد سلمت سلا
واذا كان كذلك وقد
حذف الفعل بعد ان علم
كان سلام متخصصا في المعنى
بنسبته الى من قام به
والقدير سلام مبني او
سلام من الله او نحو ذلك
ولما كان هذا المعنى مفهوما
منه سار كما مذكور والى
فرق في الصفة بين ان يذكر
لفظا وبين ان يكون
معلوم ومن ثم جاز السن
منوان بدرهم ومنوان
مبتدأ نكرة لما كان المعنى
منوان منه فنزل ما هو
معلوم من جهة المعنى منزله
المذكور وكذلك سلام
عليك فاقى يصح القول
بان التقدير قول سلام
عليك والنع عليك
والاعتراض به وثانيهما
ان قوله في بيان النعامة
قوله وقال بعض المحققين
منهم صريح في الاول
فقطع لمرق احوال الشركة
بحيث لا يذهب الى غير ما
من يشئ من ادراك
اساليب الكلام ومضى عن
فهم التركيب الموصلة الى
تحقيق المقام (قوله وقال
بعض المحققين منهم لا يبعد
ما قبل من انه لا تأتي بين
كلام النعامة وما ذكره

اي قبل زياد الثانية (تم زيدت تاما التائيت) لمضى آخر وهو التائيت فلم تكن زيادتهما لمضى
واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لثلاثين اربع فتحات عند زيادتها لاني لان ما قبل
تاما التائيت يكون مفتوحا ابتداء اذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء لتائيت
فصار ثمانية فيكون ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج
مثل شعب ثم زيدت الالف والتون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم
زيدت التاء للتائيت (فلم يحذف) لترخيم (منهما الا الآخر) يعني الا التاء
لكونهما اسمين ملتبيين تاما التائيت مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلا) تكون
مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الواسمة) مصدر من وسم وسمامة مثل ظرف بظرف
ظرافة لا من وسم بسم سمة مثل وعدي عدة لان مصدره سمة وهي الكي (اي الحسن)
بضم الحاء وسكون السين المهملين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسم (كاهو مذهب
سيويه) اصله وسم قلبت الواو همزة للتلايق الفاء واو افصار اسم فتح الهمزة ثم زيدت
الالف والهمزة في آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء ومحمراء (لا يكون عما نحن
فيه اذا جعلتها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اي غير
سيويه فاصله حيثن سمو مثل قوم سمو يسمو مثل غزو ويفزو ثم جمع فصار اسما
ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو واوا في وقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اسما اي
ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كلساء فصار اسما فيجئذ يكون في آخره
حرف صحيح اصل قبله مده زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حيثن) اي حين كونه
جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اي من باب ما يكون في آخره حرف صحيح
اصل قبله مده زائدة ولكونه مذهب سيويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون
على ما هو المشهور اسم رجل فالاصل فيه مروثم زيدت الالف مثل شعب شعبان
ويجوز كسر النون ويكون ثنية مرو بمعنى الحجر الذي يورى به النار والوجهان
محتملان ثم سمي به رجل (او) (كان في آخره) اي في آخر المتادى الذي اريد ترخيمه
(حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل
ايراد اجزاء الكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاولى قبل ايراد
المذكور لاتحادها في الجزاء واشتراكها فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص
من وجه لانهما لا يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو
بصري ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور (اي صحيح اصل لتبادره) اي
لمسارعة الاصلة (الى الذهن) اي الى ذهن السامع عند سماع الصلة (لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصلة) يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل
والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصلة لا تمنع
الزيادة وامثله كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصلة (فيخرج منه) اي من هذا القسم

بعض المحققين الا ان النحاة
لما رواه المتدي لاني
قوته بالتمييز بين المهد
من الحكم على التكررة
وغيره ضبطوا المتة في الم
تختلف عنه الفائدة (قوله
اراد ان يشير الى ان خبر
البتدأ قد يقع جملة ايضا
فان الجملة قد يكون لها محل
من الاعراب وذلك اذا
وقعت احد الامور السبعة
من الخبر والحال والمفعول
والمضاف اليه وجزاء
الفعل طرازم وقع بعد
الفاء واذا والتابع لمرد
والتابع لجملة لها محل
من الاعراب فصح ايضا
الابتداءية. وللمتعلقة
والتعريفية والمجايبها
القسم والواقعة جوابا
لفعل طرازم والواقعة
صلة والتابعة لما لا محل له
من الاعراب (قوله ولم
يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية فيه نظرا لانه
قد ذكرها الا ترى الى قوله
وما وقع طرفا فالاكثر
انه قد رجملة والفصل
لكونها موضع الخلاف
والفاعل بالعلم يذكر حالها
سبقت غير مرة بل متصلا
بجزء المسئلة بربما سبق
من الامثلة الموردة لغير
هذا القصد ومازعمه متصلا
هو قوله وفي النار رجل
قد عرفت فساد منه
وجهين (قوله وذلك
لما شامنا ضمير كان المتأخرين
المذكورين او غيره كاللام
في لم الرجل ووضع المظهر
موضع المضمرة قبل لا يعني
ان لم الرجل من قيل

(نحو سلاة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعني لا يرخم من نحو سلاة الا التاء لكونه اسما ملتبسا بناء التأنيث سواء كان علما او لا والسلاة والسلاء بكسر السين المهملة فيهما القول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه يحجى على سعالى بفتح السين والمين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا (اعم من ان يكون حقيقة) كنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله حرف صحيح (مثل مرعى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا يكونان فى حكم الصحيح كدلو ونظي على ما يأتى تفصيله ولذا عطفه الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرعى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصل) لما قلنا آتيا (قبله) اى قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل فى كه كتاب (اى الف او واو او ياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة حركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسرة كسكين والواو ايضا كمنصرفة ما قبلها ضمة كنصور واحترز بقوله عن نحو دلو ونظي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مدلهم لكونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو حبل فى قصير رحل بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مدتين لمدح حركة ما قبلها من جنسهما (والمراد بها) اى بالمدة (المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمساواة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لثبوتها) اى لفظة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطفت تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار) ومثاق فان حرف المد الذى فيهما ليس بزايد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصيلين لان الاصل فيهماخير وقوئهم نقل الى باب الاقتمال والاقتمال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب الترقيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكث من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجزور فى آخره اى آخر المتأدى والحال من المضاف اليه جائزا اذا حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فيصح المعنى وهنا كذلك لانه اذا قيل فى المتأدى مقام فى آخر المتأدى يصح وان كان المتأدى بالتأويل وهنا مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حينما (فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم خنيفا) كنصور مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار)

(مثال)

وضع الظاهر موضع الضمير لان الظاهر صلح لوضعه موضع الضمير باعتبار لام المهد فلا معنى لجلسه فسياله وليس معنى لظهور تنابير الاعتبارين نعم فى هذا القسم بحث فان القسم اعنى لفظ المأث لا يتناول غير الضمير والشارح قدس سره قد يقع فى لك الهندى الا انه زاد على ما ذكره فى قوله وقد حذف اذا كان ضميرا ولا يخفى انه خلاف الظاهر وظنى ان الرابط فى امثال ذلك ليس الا الضمير به صرح المصنف فى الامالى وغيره وهذا هو المهوم من كلام الزمخشري فانه قال ولا بد فى الجملة الواقعة ضمير من ذكر يرجع الى المبتدأ وقوله فى الفاء معناه اسطر فيها وقد يكون الرجوع معلوما فيستغنى عن ذكره وعلى ذلك الرضى فانه قال وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وذلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمل هذا العرض الى غير ذلك من اقوال اللغات (قوله وكون الخبر ضمير المبتدأ قيل الاولى عن المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد وفساده غنى عن البيان (قوله لقيام قرينة قبل دل كلامه على ان الحذف شاملا لتمام لربطة

مثال لكون المدة لازمة فالفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلي وهو الواو والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله (ثلاثا يلزم) لتلليل لكون نافية الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اي من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اي بقا المتنادي (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المتنادي باقيا على اقل ابنية المعرب وهي ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اي قيد كون حروفه اكثر من اربعة (في قوله) زيادتان في حكم الواحدة بان يقال فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لثلاثا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو شيون) جمع تبة بضم التاء المثناة بالفارسية كرو ورمة از كوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وقحها والقلة الحشبة الصغيرة التي يضرب بها الصبيان بنحشة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى جلك وفي الفصل وذو التاء من المحذوف المعجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كشيون وقلون انتهى (برخم) مبنى للمفعول (محذوف زيادته) وهي الواو والنون لانها زيادتا معا فكتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم مثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقي بعد الترخم على اقل الابنية او لا (لان بقا الكلمة فيه) اي في نحو قلون وشيون (على حرفين) بعد الترخم (ليس للترخم) حتى يلزم بقا المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخم ايضا كان كذلك كما قلنا في نحو تبة وشاة (حذفنا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين) الاول والثاني بالترخم (اما) حذف الحرفين الاخيرين مما (في) القسم (الاول) وهو ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كاتا) اي فقلة كونهما (في حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف لئلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولثلاثا يلزم عزل الرقيقين ولانما كاتا في حكم الزيادة الواحدة كاتا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جز من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذف جز من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (في) القسم (الثاني) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلان لما حذف) الحرف (الاخير مع محته واصالته) اي مع كونه صحيحا اصليا من شأنه ان لا يحذف بلا علة موجبة (حذفت المدة الزائدة) اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (ثلاثا يرد) من ورد يرد مثل وعديد (المثل) بفتح الميم والتاني المثناة (الساير) صفة المثل اي المشهورين العرب والمثل المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهمة والخطاب اصله صولت بفتح الصاد والواو وفاعل كايين في

وليس كذلك بل خص ذلك بالنسبة للمجرورين اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزا من مبتدئها ولما في غيرها في المرفوع لا يجوز الحذف وفي المجرور والتصوب ساجي وليس من فهم واطلاع فان علة جواز حذف الرابطة انما هي القرينة وشعور الدهن بمعناها بالاجماع الاتم لا روا ذلك في نحو البرالك بسين ظاهر الا يتبس على من له ادنى مسكة جعلوا الحذف فيه قياسا ولما كان حذف الصلة غير جائز متموا من حذف الرابطة المرفوعة وان قامت القرينة تدل عليه ولما كان القرينة في غير ذلك من التصوب والمجرور غير ظاهرة قالوا بالسمع وعسر طوا في التصوب كونه منصوبا بفعل انظا كقولهم فتوب سبت وتوب اجرا وبعدة ملاحم زيدانا ضارب وكيف يمكن توم علة القرينة واستقلالها مع العلم بانهم قالوا الحذف في قوله عز سلطانه ولن صبر وطران ذلك لمن عزم الامور (اي ان ذلك منه) بقيام القرينة مع كون الحذف فيه من قبيل السماع ويقولون جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالوصولة اشد اذ لا يخفى للموصول منها الى غير ذلك قوله او جلدا وعبر ورا عدم تعرض

علم الصرف ومصدره صولة وهي الجملة والجرأة والاسد معروف وبليت بضم الباء الموحدة
والخطاب ومصدره يولا وهو الحوق باعتبار ذكرك السبب وارادة السبب لان الحوق
سبب لبول النقد في الصراح بفتح التون والقاف نوع ازكوسفد كوتاه دست وبای
زشت دروی یعنی صفار القم یعنی اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد
واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغنم الضعيف ولان الحرف
الصحيح الاصل اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولي بالحذف
بالترخيم (وان كان) المنادي الذي اريد ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله
مركبا انه يشمل المضاف والمشببه والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله
(ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم انه) اي ان المراد بالتركيب ههنا ان
(لا يكون مضافا) ولا مشبها به (ولا جملة) يعني ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبها به ولا
استنادا بل مراده ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بابل و) تعداديا مثل (خمس عشر)
حاله كونها (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير
(فيقال في) ترخيم (ببلك) علما (بابل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفي) ترخيم
(خمس عشر) علما (واحدة) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (لتزله) اي لمشابهة
الاسم الاخير (منزلة تاما لتأنيث في كون كل) واحد (منهما) اي من الاسم الاخير وتاء
التأنيث (كذلة على حدة) صفة كلمة اي كلمة مستقلة يعني فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على
معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما يحذف الباء وحدها بالترخيم
كذلك الاسم يحذف وحده (صار) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما
قبلها (واذا كان) المنادي الذي اريد ترخيمه (غير ذلك) (المدكور من الاقسام الثلاثة)
كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزؤاته باعتبار قسمان لا اقسام كما بيناه
سابقا (حرف واحد) (اي في حذف اي حرف واحد) وقال المحقق قدر المضارع مع مضى
اخواته الماضية لدا هي كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء بغير قد والانسان ان يحمل التقدير
فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان
المصنف فيما سبق عبر بالماضي ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختر الصيغة التي
فقد قبله وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسان بالمقام ما ذكره الشارح
(لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف (وعدم
موجب حذف الاكثر) يعني اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط
المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو باحار وبامال في باحار وبامالك) فيه تشر على ترتيب
اللف فحذف منهما حرف واحد وهو التاء والكاف لحصول التخفيف المقصود
بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كافي الاقسام فالقسم الترخيم باعتبار
الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزؤات ثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا

المصنف يحتمل امرين
احدهما انه جار مجراه
جميع احكامه فهو في حكمه
كيف وقد سماه بعضهم
طرفا اصطلاحا وتانيهما
اختيار مذهب ذلك
البعض قوله فالأكثر
من النعانة وهم البصريون
فيلو كان التقدير بالجملة
من البصريين لكان
الناسب ان يقول وما وقع
طرفا فقد جعله خلافا
للكوفيين فالظاهر
ان التأويل بالجملة لا يخص
قوما منها بل يعم الاكثر
ثم قيل وقوله على ان اشارة
الى تقدير الجار ليصح
كونه خبرا من الاكثر
ولو جعل المحذوف مضافا
من المبتدأ اي حكم الاكثر
انه مقدر بجملة لكان
اخف ومن المعلوم ان دأب
المصنف في هذا الكتاب
ليس ذكر الفريقين
والقول بانه كذا عند
البصريين خلافا للكوفيين
وبالعكس فلا سبيل الى
دهوى مناسبة ذلك دون
هذانم كلام في الايضاح
صرح في عدم اختصاص
اخذ القولين بالبصريين
والاخر بالكوفيين فانه
قال والاكثر على ان المتعلق
بمحذوف في الطرف فعل
وتقديره استقر فيها وزعم
ان المتعلق اسم تقديره
مسخر فان دأبه المحاكاة
بين البصريين والكوفيين
والعبر عنهما فيها اختلافا
فيه ويستقيم كلام الرضي
ان لا تقدير عند الكوفيين
واما القول الاخير فليس

ومقدار اشعر في ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف لسان منسيا فقال (وهو)
 (اي المتأدى المرخم) (في حكم) (المتأدى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحرره مع
 ان الحذف لالفة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لالفة موجبة والمحذوف
 بالترخيم في حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصصر على الاول بقرينة في الثابت لان الثبوت
 في الباقي اول منه في المحذوف (فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة) اي المتأدى المرخم
 (بعد الترخيم على) متعلق بيبقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المحرور راجع
 الى الوصول والمراد بالوصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون
 (قبله) اي قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموم ما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده
 بابلب في بلب وان كان مكسودا يبقى على الكسر نحو باحار في حارث وان كان مفتوحا
 يبقى على الفتح نحو يا صروفي مروان كان وان ساكن على السكون نحو يا عوف في عموذ (على
 الاستعمال) (الاكثر فيقال) اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية
 السابقة ما ولة بالعلمية كانه قيل بجمل المحذوف ثابتا فيقال (في باحارث) (ياحار) بترخيم
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) يا حارث
 عليه (قبل الترخيم) لتكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في باعمود) (ياعمود) (واو
 متطرفة) اي يوقع الواو في الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن
 آخره واو ساكنة ما قبلها ضمة لتكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة
 في الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (في ياكروان) (ياكرو) (واو
 متطرفة) (متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا واو ياء متحركة كان
 الاقرب الفاعلة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المتأدى الذي يبقى آخره
 بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في
 الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا ثقب بالضم في يا ثقب وبابلب بالضم
 في يا بلب فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجمل) (قد لتقليل) ويجمل
 مبنى للمفعول (اي يجمل المتأدى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ما هو الاكثر
 استعمالا (اسما) مفعول ثان (رأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اي اسما مستقلا
 (كأنه لم يحذف منه شيء) لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له في بناءه)
 اي في كونه مبنيا (واعلاله) اي كونه ممثلا (وتصحيجه) لتلا يوجد في الكلام اسم
 متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اي حكم الحروف الباقية بعد الترخيم
 (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لا يجمل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف
 منه شيء فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم في عليه وان اقتضى التحصيص
 صحیح وان اقتضى القلب قلب ولهدا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) الفاء ههنا كالفاء
 في فيقول (ياحار) في باحارث (بالضم) اي بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له في بناءه

بني لان ما اختاره قدس
 سره اسهل واظهر وبالحام
 السب على انه لا يستقيم
 بمجرد تقدير المضاف بل
 لابد من تقدير الجار ايضا
 بان يقال وحكم الاكثر
 بانه مقدور جملة وايضا قد
 عرفت في المنقول من
 الايضاح ان الشارح قدس
 سره والقي المصنف
 في التقدير (قوله) اي
 مدلول جملة قبل اول
 التقدير بالتأويل لان
 التقدير يلزمه التأويل
 والصرف من الظاهر
 ليصبح تقديره بالياء والحكم
 على ما وقع طرفا بكونه
 مقدور مع انه ليس بمقدور
 بل مذكور وهذه الجملة
 من مطارح الاظهار
 ذكروا فيه ما يجب ان
 يلمح منه الا بصدورها
 لا بعد ان يقال ان التقدير
 بمعنى الالتحاق يقال لقدرت
 هذا بذاته اي الحقيقة
 اي الطرف ملحق بالجملة
 ومجهول من جملتها وما
 يلقى اليه ان التقدير بمعنى
 التبيين يقال الغرض
 المقدر في كتاب الله تعالى
 اي المهيئة فالمنى ان الخبر
 الطرف المجهول عين جملة
 من الاكثر ويحذف عند
 الاقل والكل باطل اذا
 التقدير ليس اسلا فيقابل
 المذكور حتى يقال اول
 التقدير بالتأويل لهذه
 اللمة وكونه معنى الالتحاق
 معنوع وقد ردت هذا بذاته
 شاهد عليه وكذا كون
 بمعنى التبيين وكون
 المقدر في ذلك التركيب

حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (رأسه)
 أى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (بضم) أى
 فيبنى على الضم (وباءى) فى عمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لأنه
 لما جعل نحو) بعد الترقيم (اسم برأسه) أى اسما مستقلا (صارت الواو طوقا) أى
 وقعت الواو الساكنة فى الطرف بعد ضمة إذا كان كذلك (فلاحرم) لالتقى
 الجنس وجزم ففتح الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ما قبلها)
 لتسلم الياء فصارت (كاد فى ادلو) جمع دلوه حتى فى احقو (وباء كرا) فى كروان
 هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اسه وفيه نشر على خلاف اللف
 (لأنه لما جعل كرو) بعد الترقيم (اسم برأسه) أى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شيء
 يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) أى مانع الاعلال (وقوع الساكن
 بعد الواو) لأنه إذا سكن الحرف الذى بعد حرف العلة لا يمل حرف العلة مثل طوى
 وشوى ويطوع ويشوى وهما لما حذف الالف والنون لسانسيا وجعل كأنه
 ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (فاقلب الواو الالف) لتحركها وافتتاح
 ما قبلها (على ما بين فى علم الصرف) وقبلها كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا
 للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى بأخاسة
 فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يافى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء
 كأن كلمة والتدبة وفى الحاشية لا وجه ليراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل
 به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد
 المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهها على ان المندوب
 داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلفا الموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز
 المندوب عن المنادى فى نحو يازيد وباء عداة الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث
 المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى بأخاسة) ولم يقل وقد استعملوا يافى المندوب
 مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر لان كلمة بامذكورة ظاهرا
 فيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب (فى المندوب) (لأنه) علة لقوله بأخاسة
 يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم تجاوز الى غيرها من حروف النداء لأنه لا يدخل
 عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يامن حروفه (لكونها اشهر صيغها)
 جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا أصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة
 او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) واليق
 (ان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب
 والتدبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة
 والتعجب والتدبة دون غيرها وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعنى

يعنى المعنى ليس لانه
 معناه الموضوع له بل لان
 موصوفة القروض وصلت
 فى الصواب ان معناه كما
 هو المتبادر منه الفرض
 وتقدم به هذا الجار يستدعى
 تفسيره بالتأويل (قوله)
 بتقدير الفعل ذلك الفعل
 العام كالحصول والكون
 نادرا حتى حصر عامة الا
 النحاة الظرف المستتر فيها
 كان عاملة عاملا وحقق بعض
 المتأخرين انه قد يكون
 من الافعال الخاصة اذا
 اساقى الدهن اليه بحسب
 المقام واما قوله تعالى فلما
 رآه مستظرا عنده
 فالاستقرار فيه يعنى
 السكون لا يعنى الحصول
 العام هكذا قيل وهو
 كذلك الا ان لقوله واما قوله
 تعالى الخ لا يناسب المقام لم
 ما قبله ايضا لا يخلو من
 اختلاف طبع الكلام على
 ما لا الرضى وغيره
 ان البصريين قالوا الظرف
 منصوب على انه مفعول بـ
 كانه كذلك اتفاقا فى نحو
 حيث امامك وخرجت
 يوم الجمعة والجار والمجرور
 ومنصوب المحل على انه
 مفعول به كانه كذلك
 اتفاقا فى نحو صررت بزبد
 الا ان العامل ههنا مقدر
 ويبنى ان يكون ذلك
 العامل من الافعال العامة
 أى محال يخلو منه فعل نحو
 كائن وحاصل ليكون
 الظرف دالا عليه ولو كان
 خاصا كما كل اوشارب
 وضارب ونام لم يجرى لدم
 الدليل عليه وقد يحذف

خاص لقيام الدليل نحو
من له بالذهب اى من
تضمن وعند الجمهور
لا يجوز اظهار هذا العامل
اصلا لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف سده
فلا يقال زيد كاش في الدار
وقال ابن حنبل يجوز ولا
شاهد له واما قوله عز وجل
فلما رآه مستقرا عنده
فغصا ما كنا غير متحركين
وليس معنى كاشا وانما
اخص الحكم بالصرين
لان انتصاب الظرف
خبر عن الكوفيين ليس
بذلك بل يقولون ان الخبر
لما كان هو المبتدأ نحو
زيد قائم او كان هو في نحو
ارواجه امهاتهم ارتفع
ارتفاعه ولما كان مخالفا له
بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ فلا يقال في زيد
عندك ان زيد اعندك خالفا
في الارباب فيكون
العامل عندهم مذكورا وهو
معنى مخالفا الى الصف
بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير نحو "يشق به الخبر"
وقال بعضهم العامل فيه
المبتدأ (قوله بخلاف ما اذا
قد رغب اسم العامل قيل
هذا متفوض بمثل ازيد
في الدار ابو فان الخبر فيه
جلسوا قدر الفعل او
اسم الفاعل لانه من قيل
حاصل انه وبما حصل ابو
وما جلتان وليس عن
سلامة الفهم لان الخبر في
المثالين حاصل كما مر
به وهو مفرد لا جملة وما
بعد مبتدأ مؤخر عنه

كالاستغانة والتعجب والتدبة لا يستعمل فيه الاحرف التدا المشهورا على يادون
اخواتها لانها ما تصرف ودخلت في جميع انواعها تسمى (والتدوب) اسم مفعول
وبابه نصر (في الالف مبتدأ بيكي عليه احد) يقال نذب الميت بيكي عليه (وبعد) من المداى
يخصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء
حسنه ورجل حسن وامرأة حسنة وهم حسان كذا في الصحاح (يعلم) من اعلم
وقاعله النادب الباكي (الناس) بالنصب مفعول يعلم (ان موته اى موت هذا الميت
المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمي (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة
للمخلوق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس يتفنون منه في امور دينهم ودنياهم فوته
بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان يعلم قوله (يعذروه) بالبناء للفاعل
عذروهم وبابه ضرب قال عذره قبل عذره واعذروا بن عذره علة لقوله يعلم (في البكاء)
اى ليقبلوا عذره في بكائه ولم يبروه (ويشاركوه) ويكونون شركاء معه في البكاء
(في التفعيع عليه) التفعيع من فجع فجع كقطع قطع قال فجمته المصيبة او جمته
فجمته فجعيا وفعيع له توجع عليه كذا في الصحاح (و) التدوب (في الاصطلاح)
(هو المتفعيع عليه) اى الذى فجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التخيير
(او عدما) في رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمي التدوب
وهو المتفعيع منه نحو واحزنه وواويله وواشوراه لان التدبة في هذه الامثلة تدبة
على عدم المتفعيع عليه (بيا اووا) الباء للاصاق صلة للمتفعيع عليه وفي تقديمها
اشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع لو او كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر
انها اى الاصل في حروف التداء فاستعملت في التادى التدوب وغيره بالاصالة
(فالمتفعيع عليه عدما ما يتفعيع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفعيع به على عدم التدوب
اى على كونه معدوما ويتأخذ النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبيكي عليه
بقوله يا زيدا يا عمرا ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى بيكي عليه النادب)
وبعد محاسنه ويتفعيع عليه (والمتفعيع عليه وجودا ما يتفعيع على وجوده) اى اللفظ
الذى يتفعيع به على وجود التدوب (عند فقد) التادب (المتفعيع على عدما) حيث لم
يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات التدوب
في البلدة التى يكن فيها التادب ووصل اليه خبر موته (كالصية) وهى البلاء والشدة
والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) التدامة والنسة لقوت شئ قال حسرت على
شئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا في الصحاح (والويل) وهو الذاب (الملاحقة)
صفة للثلاثة (لنادب لفقدا الميت) اى لحقت هذه المذكورات لنادب عند فقد الميت عدما
حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد التدوب وهو قوله المتفعيع عليه بيا اووا (شامل لقسمي
التدوب) اى القسم الذى يتفعيع على عدم التدوب والقسم الذى يتفعيع على وجوده

(مثل يازيداء ويا عمرا) مثال لفقداء عمدا (ومثل يا حسر تاه ويا مصيبتاه) مثال لفقداء وجود
(واختصاص) بالبناء للمفعول (الندوب) (بوا) حال كون الندوب (ممتازا) ومنفردا (به)
اي باختصاص كلمة الندوب لعدم دخولها على الندى (عن الندى) وفي الحاشية يبنى ان
تلق قوله بواب الاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء الذي هو
صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اي لعدم
دخول واعلى الندى لا خلق الجمهور على ان حروف التداء التداء خمسة ولم يمدوا كلمة
وامنها واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما) اي بين دخوله على الندى
وبين دخوله على الندوب كما عرفنا سابقا (وحكمه) (اي حكم الندوب) اي حاله وشانه
(في الاعراب) اي في كونه معربا منصوبا (والبناء) اي في كونه مبنيا ما على الضم والالف
او الواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون (حكم الندى) (اي مثل حكمه) اي حكم
الندى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه امان قيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
واما من قيل ان يكون نصبه بنزع الحافض (بني اذا وقع الندوب) في موضع (على صورة قسم
(واحد) من اقسام الندى) (واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة
(فحكمه) اي فحال الندوب وشانه (في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من الندى كما
اذا كان) (الندى) (مفردا معرفة بضم) ببنى بني على ما رفع به من الضمة والالف والواو مثل
يازيد ويازيدان ويازيدون كذلك الندوب اذا كان مفردا معرفة ببنى بني على ما رفع به على
الضمة مثل وازيد والالف وازيدان والواو وازيدون (واذا كان) (الندى) (مضافا
او مشابهاه ينصب) كذلك الندوب اذا كان مضافا او مشابهاه ينصب مثل واعبد الله
وواطع العاجل ووا من حفر بئر زمراء ووا من قلع باب خيبراء وكذا توابه كقوايع
الندى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة ولا اشتراكهما
في معنى الخصوص فكان في حكم الندى وكذا توابه في حكم توابع الندى (ولا يلزم من
ذلك) اي من التشبيه المذكور وهو حكمه في اعراب والبناء حكم الندى (جواز) فاعل
لا يلزم (وقوعه) اي وقوع الندوب (على صورة جميع اقسام الندى) واقسامه كما عرفت
اربعة يبنى ان ينقسم الندوب اربعة اقسام كالندى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء
ان يكون مثله في جميع اقسامه تطابق الفعل بالفعل (لجود) اي حتى يرد (انه) اي ان الندوب
(لا يقع) اي لا يكون (نكرة) اذا التريف شرط في المتوب (لانه لا يتدب) مبنى للمفعول (الا)
الاسم (المعرفة) اي الاسم الذي اشتهر الندوب قبل موته به ليحذروا في الندبة ويشاركونه
في التفعيل عليه (و) (جاز) (ك) فيه رداعلى الاندلسي حيث قال ويجب للابليس
بالندى (زيادة الالف) اي زيادتك الالف الندبة (في آخرة) (اي) في آخر الندوب
لدا الصوت المطلوب في الندبة لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان خفف) انت
التعبير بالخوف اشعار بان الاصل في الزيادة للمذكور الالف والواو المدي فيها ولا تنفك

وهذا على احد الوجهين
في مثله (قوله وجه الاكثر
ان الظرف لا بد له من
متعلق قيل اتفق النحاة
على ذلك وفيه بحث لان
الظرف لا بد له من
مظروف والمظروف
في زيد في الدار هو زيد ولا
حاجة الى امر آخر واجب
بان الظرف يكون ظرفا
لا من امور زيد من
قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من
تقديره ليتم البيان ثم ان
الظاهر قدس سره لم
يشترط لبيان الرجوع
والمرجوع من القولين
والصنف جع ما ذهب
اليه الاكثر فانه قال
والاول اول من وجهين
احدهما ان وقوعه خبرا
حاض ووقوعه متعلقا
اصل فكان اعتبار الاصل
اولى والثاني انه قد ثبت
جواز دخول الفاء في مثل
كل رجل في الدار فله
درهم فلولا ان المتعلق
مقدر بفعل لم يجر دخول
الفاء للاتفاق على انه لو
صرح بالاسم متعلقا لما صح
دخول الفاء فلا يكون
ذلك في التقدير اولي ولما
صح دخول الفاء ثبت ان
يقدر ما يصح دخولها معه
وهو الفعل ووجب ان لا
يقدر ما لا يصح دخولها
معه وهو الاسم واذا ثبت
تقدير الفعل في مثل هذه
المسئلة ثبت في جميع الباب
لان المعنى في الجميع واحد
(قوله) لكونه معرفة
وكونه نكرة ولا يجوز

عنها لكون المدطما لها بخلاف الواو والياء فانهما اتما تكونان حرفي مد اذا كانتا
ساكتتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (البس) فتح اللام وسكون الباء الموحدة
الالتباس وبالضم يران بر كفتن يقال ليس التوب يليه لبسا وليه البسا وبالفتح
الاشتباه كذا في الصحاح ونسبه يترع الحاقض لان الحوف لازم اى فان خفت من اللبس
(اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ مندوب (عند زيادة الالف) اى الف التبدية (بغيره) اى
بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت
(الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب في التبدية ولذا وصفه النش
بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (او ضمة) لان للكسرة
الباء والضممة الواو وهما اذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونا حرفي مد كما
ذكرناه غير مصررة والمراد بالآخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى
كاف الخطاب المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضميرا القائب جمع المذكر
(كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند التبدية
(واغلامك) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامك لا لتباسه بتدبة غلام) رجل
(مخاطب) لان الكاف في واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث بكسر والمذكر يفتح
كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف لتبدية
يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فعدل عن
الالف الى الباء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر
الباء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلامكموه) بابدال الالف واوا (اذا الميم)
اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها في الاصل متحركة بالضممة فاسكنت ولانها من حروف
الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فاسبب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا)
تقولوا (غلامكمه لا لتباسه بتدبة غلام مخاطبين) فتح الباء الموحدة لانه ثنية مخاطب
وللاحتراز عن الجمع المذكور السالم وصفه بقوله (انسين) يعنى اذا اريد الالف التبدية فحرك
الميم بالفتحة لاجل الالف قبيل واغلامكمه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن
الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) لك (زيادة) الهاء ايضا يقال
لها هاء السكت (اى الحاقها) بمحذوف المضاف (هذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف
وبعضهم يوجبها مع الالف في يادون وثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء
التكلم المقلوقة الفا نحو يا غلاما (في) (حال) (الوقف) لاني حال الوصل ظرف
لجاز المقدر او المضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات بكما لها لاسما الالف
لحقائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة ثبت وتظهر كما الظهور (ولا يندب)
بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده بقرينة قوله الا المعروف
لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا
بل لا يلزم مثل يا حسرتاه وباصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في التبدية المتفجع عليه

لاخبار بالرفة من التكره
ومتنه سيويه الامتناع
في المبتدأ التضمن لمن
الاستغناء وابن الحاجب
منع كون من تكرة وكاته
اشار الشارح الى هذا المنع
حيث قال فان معناه اهذا
ابوك ام ذلك ولم يقل فان
معناه اى رجل ابوك لكن
لي قوله وهذا مذهب
سيويه خطأ هكذا قيل
وليس كذلك فان المصنف
من هو على مذهب سيويه
وهو لا يمنع كون من ونحو
تكره بل يقول به كما صرح
في الاضاح وغيره كيف
ولا يتصور هذا المنع الا من
رجل زاهل عن حدى
المعرفة والتكره وحاشاه
عن ذلك بل انما انفسر
الشارح ليس سره بغير
يكون من معرفة فلا
والاستدلال على ذلك
بالعدول عن التفسير بى
رجل ابوك يحكى عن الراى
الشيخ فان التفسير بذلك
لا يراى معنى لانه ام
المشتمل عليه مما لا يستقيم
فان اى رجل يحتاج نفسه
في ذلك الى التفسير كذلك
(قوله) او كما تأملوا بين
قيل لولا كنى به من قوله
او كما تأمر تين لكننى الا
انه هيب من الخجل
على التساوى في سرية
التعريف فالمراد التساوى
في صفة الوقوع مثلاً
وقد ذكر في بعض
المعتبرات ان المبتدأ والخبر
اذا كانا سرقتين من غير
قرينة مميزة وجب التثنية
ولا يشترط التساوى بينهما

عدما ولذا يشترط فيه التبريد دون المقتنع عليه وجود اوفى الرضى واما المنفجع منه
فانك تقول واصصيتاه وليست بمعرفة انتهى (الا) (الام) (المعروف) (الذي
اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (ب) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب
ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول
(الناب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (في نديته) متعلق
بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على نديته اى لعذر الناب في تفجعه على المندوب
ويشار كونه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجله) على وجه الندبة والتفجع
ولا يقال ايضا امرأته اذا ما اشتهر بهذا اللفظ اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب
خاص) يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال لشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا
اطلق رجل ونذب وقيل وارجله (انتقل ذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك
الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشهار بين الناس في حال حياته كيف
ما كان وفي الرضى ونفى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم
يندب فلا يقال واحذاه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز
نذبت سواء كان تعرفه قبل الندبة او يحرف الندبة وقول وامن قلعباب خيراه وامن
حفر بئرز من ماء لا شتهار هما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع
الى مندوب خاص (ب) اى بهذا اللفظ واجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك
المندوب بهذا اللفظ اى بقول وارجله (ليعذر الناب) اى ليقبل عذره (بالندبة)
والتفجع (عليه) (وامتنع) هذه مستقلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف بالندبة بصفة
المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف
على قوله لا يقال وارجله لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الف)
اى الف بالندبة (بصفة المندوب) اى بأخر صفته (بل يجب ان يلحق بالموصوف) يعنى
بل يجب إلحاقها باخر الموصوف (مثل وايزداء الطويل) بالحاق الف بالندبة وهاء
السكت باخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع إلحاق بقوله (لان اتصاله) اى
الموصوف (بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف
بالمضاف اليه) والمضاف اليه المضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جى ب) اى بالمضاف
اليه (التام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف الا
يرى الهاقيدا التحقيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال
اتهم لما اذات التحقيف اى التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء) منه
اى من المضاف فكانت كلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جى بها) اى
بالصفة (سد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم (لتخصيص) كافى التكررات
(او التوضيح) كافى المعارف طالبا لتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يحز
الحاق الف الا باخر الموصوف لان الف بالندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب

لان كون المبتدا والخبر
متساويين لا يكاد يوجد
بغلام اذا كان منها
نكرة متضمنة سالحة
لان تقع مبتداهما لا
يكونان الا متساويين
لعدم التفاوت بين
التكررات المتضمنة ومن
ذلك ظهر سقوط ما قبل
وظهر ايضا كون متمم
الشارح قدس سره
فيه وكذا قوله فى اصل
التخصيص لا فى قدره
(قوله) اى تقديم المبتدا
على الخبر في هذه الصورة
قبل ليس الجزاء مقيدا
بقوله فى هذه الصور والا
لكان القيد لولا لاعتناء
المرط عنه فينبى ان يحل
على انه اشار الى ان الجزاء
جزاء لمرط متضمنة
ولقد نبهت سابقا ان محل
قوله هذا انما يؤتى به
ليحسن بل يمكن التفصيل
بكلمة (قوله) او باليد
من الفاعل اذا كان متنى
او مجموعا قيل وجوب
التقديم فى هذه الصورة
مختلف فيه لولحل مذهب
الكشاف على عدم
الوجوب لكان احق
وليس بذلك (قوله) واذا
تضمن الخبر المهره ماله
صدور الكلام قال فى الامالى
والايضاح انما يجب ذلك
ما يخرج من انهم يقدمون
ما يدل على قسم دون غيره
من اقسام كعرف المرط
والاستفهام والننى والتنى
والترجى والتشبيه والنداء
وانما كان كذلك لانهم
قدسوا بين القسم المقصود

بالصبر عنه ليعلمه السامع
من اول الامر ليخرج
فهمه للاعداد فانه لو كان
مؤخر الجواز السامع عند
سجاعة اول كلامه ان يكون
ذلك من كل واحد من
اسماء الكلام ليقى في حيرة
واشتغال خاطر واشتراط
ان يكون مفردا ليخرج
عنه مثل زيد هل قام ابو
زيد من يوه فانه وقع جملة
وقد تقدم ماله صدر الكلام
اول جملة فعل هذا لوقبل
زيد ان لم يجز وانما وجب
ان يكون ابن خيرا الا انه
مع زيد جملة فلا بد ان
يكون اما مبتدأ واما
خبر او لا جاز ان يكون
مبتدأ لانه يلزم ان يكون
خبره مطابقا في المعنى
وليس زيد مكانا ليصح
الاخبار عن المكان به واذا
بطل ان يكون تعين مبتدأ
ان يكون خبرا وصح لما
ثبت من صحة الاخبار
بالظروف باعتبار مصلحتها
بما كقولك زيد اما ملك
والقتال يوم الجمعة لان
المعنى زيد مستقر اما ملك
والقتال حاصل يوم الجمعة
فلما استقرت ذلك
في الظروف صح وقوعها
اخبارا لوجب كون ابن
خبر او بطل ان يكون مبتدأ
او وجب تقديمه لا تقدم
ولكن هذا على ما ذكرته
فانه من جملة الدقائق
الواجبة معرفتها لارباب
التحصيل وبذلك قد سبق
ما قاله الشيخ الرضى اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات
الصدق خبرا مفردا الا
كلمة الاستغناء او مضافا
لا يرد بان ما قام زيد ما عجب

ليس الا الموصوف فتلحق باخره سواء جى بصفة او لا (فهذا) اى للفرق بين ما كان
المتدوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الالف الندية باخر المضاف اليه للمضاف
المتدوب (مثل يا امير المؤمنين) والمتدوب هو الامير الا انك لما اردت ندية المضاف الى
المؤمنين لا مطلق ندية الامير فلو الحق الالف بالمضاف لا تفصل من المضاف اليه مع انها
كلمة واحدة لحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما نقول
ملكيت حيزمان وان لم تكن ملكيت الا الحيز فقط (ولم يجز) الحاقها باخر صفة المتدوب
(مثل وا زيد الطويل خلافا ليقولون) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف
هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسند المخالفة الى واحد
اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجوز (الحال الالف)
اى الالف الندية (باخر الصفة) او باخر صفة المتدوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه
فيجوز عنده وا زيد الطويل كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنين (فان اتصال الموصوف
بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظي بينهما
(انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كقام
المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتسوية ونونى الفتية والجمع على حدهما (من الاتصال)
اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا اتفاقا ان المضاف اليه قائم مقام تسوية
المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة و
الموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال
الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالان اتصال اتم في التركيب التوصيفي
والاضافي لكن الاتية في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المعنى
فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا هو
الختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي او المعنوي فيجوز الحاقها
في آخر الصفة كاجوزها في آخر المضاف اليه (لانهما) اى لان اتحاد الموصوف مع
الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (فان الطويل) في قولك
وا زيد الطويل (هو زيد لا غير) يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من
الذات قائما من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها على ما سياتى
في بحث التثنية (بخلاف المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقة
او غيرها (فانهما متساويان) في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه
الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وخارب زيد غير ذات غلام وخارب
وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى
تأمل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف
(وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قسطن) ثنية قدح

فتح القاف والذال المهملة وهو ظرف صغير يكتفى ما فيه من الماء الواحد فقط وجمعه
 اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (قال) عندئذيتها (واجمعتني الشاميته والجمعة)
 بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وقبح الثانية وبعد الثانية فاء الواحدة (القدح) من
 الحشب وقال ايضا العظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقييل من العرب كذا
 في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واسمه واجمعته فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انصب
 وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة فصار واجمعتي المنسويتين
 الى الشام لكونهما معمولتين فيها او محمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وأما
 يقال لها شام لكونها في شمال القبة وكأنه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة)
 أي وقت وجود علامة تدل على ان يمحذوفة (حذف حرف النداء) وهي يافظ لانه
 لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانه يستعمل
 في المتأدى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما في القريب فقط
 كالهمزة واما في البعيد لا غير مثل اباؤنا او في المتوسط فحسب كاي ويجوز فيها
 الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعني يا خاصة (مقارنا) (مع اسم
 الجنس) يعني داخل عليه (ويعني) المص (به) أي اسم الجنس (ما كان نكرة) سواء
 كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد
 باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها
 عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سواء) (تريف) أي صار ما دخل عليه حرف
 النداء معرفة (بالنداء) أي بدخول حرف النداء لقصد تريفه (كبارجل) ورجل
 لكون مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه
 منادى مفردا معرفة (او لم يشرف) أي لم يصرف معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب
 تريف ما دخل عليه ما لم يقصد تريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة
 فينصب (مثلا يارجل) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل
 او مضارعا له مثل يا طامعا جلا (لان نداء) أي لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء)
 العلم يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداء يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الا من
 يعرف باسمه العلم او بكنيته او بقلبه قالبا ولا ينادي باسم نفسه الا نادرا (فلو حذف
 منه) أي من قولك يا رجل او يا رجلا (حرف النداء) وقيل رجل او رجلا (لم يسبق)
 من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) أي ذهن السامع او ذهن المتأدى (الي انه)
 أي الى ان اسم الجنس الذي حذف النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في يا رجلا
 (منادى) حتى يتوجه الى المتأدى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (أي والا) اذا كان
 مقارنا (مع اسم الاشارة) يعني الا اذا كان محرف النداء داخل على اسم الاشارة فانه
 لا يحذف (لانه) أي لان اسم الاشارة (كاسم الجنس في الابهام) فلوحذف حرف

فيه تقديم الخبر لضمته النون
 لان الواجب تقديم النون
 مطلقا دون دخوله على
 الخبر حتى يكون الخبر
 هذا لترتيب واجب
 التقديم كيف وهذا ما
 لا يدغم منه له ادغى حظ
 من العربية والعيب
 ان المراد اورد بهذا
 سواء لامل نفسه بانه يبنى
 ان يجب تقديم الخبر في
 زيد لا قائم لانه تضمن الخبر
 معنى النون واجاب بان
 مقتضى صدر الكلام ما يغير
 معنى الجملة وفي زيد لا قائم
 لا يغير حرف النون معنى
 الجملة وانت خبير بانه لم يبد
 معنى التغير وكانه اراد ان
 التي منها لا يخرج الكلام
 عن الابهام لانه معدول
 وليس بالبالي لكنه غفل
 عن عدم الفرق بين
 المعدول والسالم عند
 اهل العربية في الاندواج
 تحت الذي الهابل للثبوت
 واطلاق النون عند
 قوله او كان الخبر بتقديم
 مصححه لان المصحح
 لكونه مبتدأ وهو نكرة
 تقديم هذا الخبر عليه فاذا
 اخرزال المصحح فوجب
 بطلانه فقد ان مصححه كما
 اوضح نفسه قدس سره
 وما قيل احترق بتقديمه عن
 كون الخبر بتأخيره
 مصححا لكونه مبتدأ نحو
 زيد قائم فان زيدا انما يصح
 كونه مبتدأ لتأخير قائم حتى
 لو تقدم فان يجب كونه
 قاعلا من جملة الاوهام
 قوله أي كان لملق الخبر
 التابع له قيل لم يقل المصنف

التدائم لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذا ويا هؤلاء فاذا قيل هذا
وهذان وهؤلاء لم يسم المشار اليه باحدهما انه نودي اليه او اشير اليه والا اذا كان
مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب)
سواء كان مندوبا بواو او يافا انه لا يحذف حرف النداء وحرف التثنية منها بل يجب
ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت
مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم
المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا في التثنية ليلسمعه
من هو قريب منه ويحدد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصل من التثنية
الدعاء بالخبر للمندوب (والحذف) اي حذف حرف النداء والتثنية (بنافه) اي
يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة
فيجب ذكر حرف النداء او التثنية فيهما فاعلم ان مالا يحذف منه حرف
النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب
(فبقى على هذا) اي على ما استثنى (من المعارف) حاله من قوله العلم واما عطف
عليه لان من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا فقدم الحال ههنا على صاحبه
اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذي حال فيطول الكلام به وايضا
اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء
العلم) بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيدو (سواء كان)
حذف حرف النداء (مقارنا مع بدل) نفي (عن حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض
عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (قائه) اي الشأن (لا يحذف
منه) اي من لفظة الله حرف النداء (مقارنا مع شيء) (لا مقارنا) مع ابدال الميم المشددة منه
اي من حرف النداء في آخره (نحو اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لان
حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بـاي او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذفت
الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البديل لثلاث
يكون اجمعا وانما عوض في آخره تبركا باسمه تعالى ونعظما لشانه وانما قدم حرف
النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال القراء
اصلها يا الله اما بالخبر فحذف يحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من اما
فبقى الميم المشددة فكتبت بانطة الله فقل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا اللهم
وقد يزداد ما في آخره * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت او صليت يا الله ما * اردد
علينا شيئا مسلما * (او بغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه
عبراء وقيل عربى ولاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من
الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المتقولة (اعرض) اسر من الاعراض (عن

او الجزء الخبر ولم يفسر
التاخر الصلح بالجزء
يشمل مثل قرين كل رجل
ضيقه والا حصر الاوضع
ان يقول اي لتعلق الخبر
الذي يتمتع بتقديمه عليه وانما
اراد بالتعلق مثل تعلق
الجزء بالكل دون تعلق
الفاعل بالمفعول لان التعلق
الخبر تعلق الفاعل بالمفعول
ضمير في المبتدأ في مثال
على الله عبده متوكل مع انه
لا يجب تقديم الخبر وقد يقال
اراد تعلق الجزء بالكل
دون المفعول بالفاعل
يشمل مثل قرين كل رجل
ضيقه والفضل للمقدم
وليس مما يلتفت اليه كآثر
ثم ان الخارج قدس سره
بمثال ان قصيره ذلك
وتجديده بشك النبية
يستدعي كون الخبر محمل
وقد صرح بان الخبر هو
قوله على النمرة وذلك
لوجهين احدهما انه يلزم
على هذا التفسير كون
الخبر متبوعا وخبرا على
خياله كما ينطق به قوله تسبحة
يتمتع معها بتقديمه على الخبر
وذلك بدوي البطلان واما
اذا اريد بالخبر ما هو الخبر
في الحقيقة صح البيان
والثاني انه لا يخرج بذلك
نحو على الله عبده متوكل
لتظهر ان الاسر فيه
كذلك وانما يخرج بان كان
المراد بالخبر ما قلناه
والاول وان سلم انهما
بما قاله قدس سره لكن
الثاني باق لا مرد له (قوله
او كان الخبر خيرا عن ان
الخبر حقا الواقعة مع اسمها

هذا القول ولا تذكروه واكتفه قائم محقق صادق (اي يابوسف) فحذف حرف
التداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطفت على
المعلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مقابل (اذا وصف) كل واحد
منهما (بذى اللام نحو) اياها الرجل وايتها العير (اي اياها الرجل) ويايتها العير حذف
حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى
لثقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بلوصوف بذى اللام نحو اياها الرجل) وايتهذه
المرأة (اي يا ايها الرجل) ويايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول
الكلام بزيادة هنا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف
حرف النداء من اى واية ولا (من ايها) او ايتهذه (من غير ان يتصف) اى واية و
(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل اياها الرجل وايتهذه المرأة
وايها الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة
لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى
واية اسم جنس وصف به صار ايضا معرفة قلزم التماثل اى واية وهذا وهذه بذى
اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطفت اما على لفظة اى او
على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى) المعرفة (اى
معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف
اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف
التداء منها نحو غلامى افضل كذا (ونحو غلام زيد افضل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام
الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقى (الموصلات) ايضا لانها
من المعارف (نحو من) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته
فنادا او لا فدا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى
لان الدعا بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فتشذذ اى) وان كانت من
المعارف بل كانت امر فيها لان الماقل الصاحي لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى
الخطاب بجميع علاماته الخطاب اليه وضمير الخطاب والقائب يقتضى سابقة الرجوع وهذا
الشرط فلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز
حذف حرف نداؤه (نحو يا انت ويا اياك) ويا اياى او ياها او يا انا او يا نحن (وشذ) (حذف
حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل)
اصبح فتح الهمزة امر من الاصباح (اي صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من
الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشيء اى ادخل فى الصباح كفى قولك اصبح
الرجل وقوله صر ايضا امر من صر يصير على وزن خل يخل (الليل حذف حرف النداء)
وهو اى (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذها)

(مخالفا)

وخبرها الاول بالمفرد
مبتدأ قبل لا كان الخبر
من ان لا يصلح ان يكون
خبرا من المبتدأ اراد
الشارح التنبيه على ان
فى الكلام مسامحة والمراد
انه خبر عما يتركب من ان
ولم يتعرض لاصلاحه
لظهوره بعد التنبيه على
مسامحة ثم قبل كلام المصنف
على ظاهره اذ قلنا عندى
خبر فى التحقيق من معنى
ان لان عندى انك قائم لى
قأويل عندى تحقق قيامك
والتحقق معنى حرف
التحقيق الذى هو ان
وكلاما ليس بصواب اما
الاول فلانه لا يخل ولا
تسامح فى كلام المصنف ولم
يرد الفارح بقوله ذلك
التنبيه عليه بل اراد بيان
كون الكلام من قبل
الاكتفاء كما يشهد به
اللفظ المعارف بالاليب
اللفظ واما الثانى فلانه مع
كونه خروفا للاجتماع
ومخالفا لصريح كلام
المصنف لى غير هذه
المقدمة يدل على بطلانه
اللفظ والمعنى (قوله) اذ فى
تأخير خوف ليس ان
الفتوحة بالكسورة فالتك
لوجبت بالخبر بعد خبر
ان الفتوحة اما طرفا نحو
ان زيدا قائم عندى او غير
طرف نحو ان زيدا قائم
حقا لاشتبهت الفتوحة
بالمكسورة ولم يرفع الفتحة
الخفية ليس لكون
الموقع موقع المكسورة
لان لها صدرا للكلام
بخلاف الفتوحة كما يجزم

مخالفا للقياس (قالت) اى هذا القول (امرأة امرى القيس) حين زفت اليه وذلك
لانه قد ارتضع كلبة في طفولته فكلماعرق قروح منه رايحة الكلب فلما أصبحت
اخذت منه الطلاق قيل هي ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف
المجيز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا
مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمله المقوم قياسا لموروده (و) شذائضا
(في) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية بازخريدن خود بنحشيدن همه چیز
شما بما يعنى هبه كردن بىء (مختوق) (اى يا مختوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد
مختوق (شخص وقع في الليل على رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن
السلكة (فخفته) بكسر التون لان من باب علم اى فسرعة صدان بخفته (وقال افتد
مختوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمرم ضغطه سليك فضرط من ضغطه فقال
له ايضا سليك اضرط او انت الاعلى اى اضرط او انت تربدان تخفى قاعدا على صدرى
(حذف حرف التداء عن المختوق) بقرينة اللام (مع اسم جنس) والقياس ان لا يخذف
حرف التداء (شذوذا) تمييز لان مخالفا للقياس يكون شاذ انما صار مثالا لضرب للحرص
على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذائضا حذفها (في)
(اطرق) امر من الاطراق وهو طأ طأة الرأس قال بالفارسية خاموش بودن وجشم
در پيش افكندن وسرفرو كردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن زوان طائر
طويل العنق والرجل والنقار قيل يقال له بالتركي بالقجين كذا في الدستور وقيل يقال
بالفارسية كذلك وجهه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكروان وقيل الجراى
وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الباقى (وفيه) اى في اطرق كرا اوفى كرا من اطرق
كرا (شذوذا) حذف حرف التداء من اسم الجنس) بدل من شذوذا بدل البعض او
خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واخر اياه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما
مخصوص بذى التاء المتحركة لتأنيث لانه في ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر
وهو جملة اسما برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لانها من قوله وقد يجعل
اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذ او لان جملة اسما برأسه لا يكون شاذ عند الشارح
لان كون الشيء قليلا لا يوجب شذوذه (قيل هي) اى هذه العبارة اى اطرق كرا
(رقية) وهى بضم الراء المهلة وسكون القاف وبمدها ياء متاة من تحت دعاء وافسون
يجي جمهرى يقال رقى اذا دعابها فهو راق اى داع وباب ضرت (بصيدون) اى يصيد
العرب (ها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق
كرا اطرق كرا) ان النعامة وهى طير يذكرو يؤنث والنعام الجنس مثل حمام وحمامة
وجراد وجرادة كذا في الصحاح ويجوز الكسر في ان والفتح يعرف بالتأمل (في
القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس في جمعها قراء كظنية

في باب حروف المشبهة
بالفعل ولا يرفع بحى خبر
المبتدأ بعد خبر ان القيس
ايضا درما يظن انه خبر
لان المكسورة او يظن
في الظرف تعلقه بخبر ان
واذا تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتدأ وانه
ليس في خبر ان المفتوحة
اذى حرف موصولة
ويجى في باب الموصول
ان ما حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا في حيز
المكسورة لان لها الصدر
فاذا تيقن ان القدم خبر
والمكسورة مع اسمها
وخبرها لا يصح ان يكون
مبتدأ لانها جملة والمبتدأ
مفرد فمبين انما بعد الخبر
هي ان المفتوحة لا غير وقد
ذكروا هنا وجهين
آخرين او رد ما
في الفصح منها هل حذف
كل منهما بصيغة التريض
حيث قال كلهم قصدوا
التنبيه من اول الاصل
بتقديم الخبر على التاء
المفتوحة خوفا من ان
تلبس بموضع المكسورة
وقيل انما فعلوا ذلك
ليفرقوا بينها وبين ان اى
بمعنى لعل لان تلك لا تكون
الاصدر الكلام ففعلوا
بهذه صدور الكلام ليحصل
الفرق بينهما من الاول
الاصول وقيل انما فعلوا ذلك
كرهية بقاء ان المفتوحة
عرضة لدخول المواصل
الابتدائية فيؤدى الى
دخول ان المكسورة
عليها لانها من جملتها
فيؤدى الى اجتماع ان وان

وطلباء القرية بالكسر لفة يمانية وللمهاجمت على ذلك مثل ذروة وذرى ولجبة ولحى
كذا في الصحاح آخرها فاأرى هنا كرى (فيسكر) عن الحركة والطيران اذا سمع
هذه الرقية اما لاصنافه اليها او لكمالها حاقه (ويطرق) رأسه امتالا لمرحة (حتى
يصاد) أي قصاد بان يلقى عليه ثوب او شبك او غيرها ثم صار متلا من تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمنع ان انعام الذي هو اكبر منك) جسما واعسر
ضبطا او صيدا (قد اصطيد وحل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها
واكل (فلا تخلى) من التخلي اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية يس خالى كذاشته
نمي شوي توه واما بالبناء للفاعل معناه ويس خلاص نمي شوي تواز دست ماه (ايضا)
كالم يخلى النعام ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه
منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف النادى ايضا منها فقلت فقال
(وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر النادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز
حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة (النادى) سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة
جوازا) أي حذف جازا (نحو الا يا سجدوا) (بتخفيف الى) فتح الهمزة واللام بناء
(على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما الا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغل الخاطب
عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سبأني (و) لفظ (باحرف) من
حروف الابداء أي يقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من
سجد يسجد وبابه قتل وهذا كتب في اوله همزة لوصول ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة
على حذف النادى جوازا (امتاع دخول) كذا (بأعلى الفعل) مطلقا لان النداء لما كان
من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا بالاسم اختص حروفه بالاسم كان الجر لكونه
مخصوصا بالاسم اختص حروفه ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل
عرض لبقائه فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الالانه) أي لان قوله
الا يسجدوا حيثئذ (ليس من هذا الباب) أي من باب حذف النادى جوازا (فان ان)
فتح الهمزة وسكون النون التي هي مدغم في لالان اصله ان لا (فاسبة لا) فعل المضارع
لكونها من الحروف الثوابت العاملة فيه وهي اربعتان لن كي اذن على ما سبأني (ادغمت
نولها) أي نون ان الفاسبة (في لام لا) بعد قلب النون لاما وبلا قلب اقرب مخرجها ولذا
تبدل النون من النون في لمل اصله لمل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل المضارع)
مبنى للفاعل ولذا كتبت الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) أي نون الجمع
(بالنصب) أي بحرف النصب وهو ان المدغم في اللام وفي تفسير القاضى أي قصد هم لان
لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يتبدون الى ان
لا يسجدوا وقرأ الكسائي ويقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه وبالنداء ومنها ما يحذف
أي الا يقوم اسجدوا كقوله الا يا سمع حتى تنطق تغلته فقلت سمعا فاعطى واصبى.

وهم بكرهون اجتماع
حرفين بمعنى واحد ومنه
زيف في الامالى الثاني
واختار الاول منهما قائلا
ومدخل من جهات متما
انه يلزم من كونه من باب
ما يصح دخول العوامل
عليه ان يدخل جميعا عليه
لان من زيد من جملة هذا
الباب ولا يدخل في جميع
بها عليه ومنها انهم يقولون
حق ان هذا منطلق
ومعلوم ان دخول ان مع
تقديم الخبر مجتمع ومنها
ان الاتفاق على جواز
وقوع الضم بعد اذال
مثل قولهم (اذا انه صيد
الغياض الهازم) فكان يجب
عندهم انه لا يجوز لانه
مبني لدخول العوامل عليه
ومنها انه يجب ان يفتح ان
بدلولا والاصرفه على
ما تقدم في الاالا انه في
لولا واجب وفي اذا جاز
ولوليل لانه يؤدي الى
ادخال اللبس بين ان التي
بمعنى لمل وبين ان هذه
لأنهم يقولون ان زيدا قائم
بمعنى لمل زيدا قائم ومنه
قوله تعالى انها اذا جاءت
لا يؤمنون وهذه التي
بمعنى لمل يجب ان يكون لها
صدر الكلام مثل لمل
ضرورة معنى الانشاء
فليس المقصود الى الفرق
بينهما لئلا يخبر ما يجوز
تقديمه في باب والتموه
فيما ليحصل الفرق بالانضمام
بينها ولا يرد على ذلك
شيء وذلك ولتم غير
مقدم عليها خبرها
في الموضع الذي لا يقع

انتهى والموضع (الثالث) اى (من تلك) من بيانية (المواضع الاربع) التى وجب حذف
 ناسب المفعول به (قياسا فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد بقوله به ليكون جنسا
 عاما لان هذه القاعدة مجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى محته (اضمر) بالناسب للمفعول
 (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير (عامله) (الناسب له)
 فالإضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة كالذي عه
 والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لصفة لكن الاول اسم بالنقل
 من الوصفية كالذي بيحة فانه اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من
 غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة
 البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا
 (اى اضمر) اى قدر (عامله) (الناسب له) (بنا) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه
 اى بنى الاضمار بنا او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط
 هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى يكون العامل الناسب له مفسرا
 بالفتح (بما بعده) اى فعل واقع بعد المفعول به (وانما) وجب حذفه (اى حذف الفعل
 الناسب له) (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع
 بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف
 الثانى هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتداد ليكون اولا فى الكلام اجمال
 وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه وقع فى الذهن وامكن فى النفس اذا المناسق بعد
 الطلب اعز من المناسق بلا طلب كذا الفادة علامة التفازاتى فى مطوله فحكم الناسب ههنا
 حكم الراجع فى قوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اضمر
 عامله) (الناسب له) (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لان
 فاعل الظرف لاعتداده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة
 لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل التعمدى سوا كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبنيا
 للفاعل او المفعول (اوشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول التعمدى بنفسه او غيره
 و (احترازه) اى بقوله فعل اوشبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل اوشبهه (نحو زيد ابوك)
 فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (ه)
 اى قوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل اوشبهه
 (متصلا به) او بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل
 ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو به ولا زيدا انت خار به مع ان كل واحد
 منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزء) من (الكلام الذى وقع بعده
 اى بعد الاسم ليدخل فيه) (نحو زيد عمرو وضربه) تقديره عمرو وضرب زيدا عمرو وضربه
 لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان يقدّر الجملة التى فيها الفعل

فيه لعل فى مثل قولهم اذا
 انه ولو لا انك لانهم لا آمنوا
 القيس الذى من اجله
 فسموا ابوابا على بابها
 وهذا اولى بالتعليل ايضا
 لقوة المعنى فيه فان امن
 القيس لقوى فى المعنى فان
 قلت فلم اختار غير هذا
 فى التصرح و اشار الى
 مرجوحته فلنا لكون
 ذلك اعرافا وبالبيان
 السبب على كسرة
 ان المكسورة وقلته ان
 يعنى لعل مع كونها بحسب
 المعنى واحدا (قوله فى جميع
 هذه الصور قبل لم يرد بيان
 المعنى حتى يتجه ان المعنى
 ان كان كذا كان الضرر
 ما خوة فى الجزاء بل اراه
 تذكيرا يرتبط بالجزء
 من الضرر وهو كل واحد
 من هذه الصور فالاولى فى
 كل من هذه الصور لا يلزم
 من كون لا ارتباط بكل
 واحد منها كون التعبير
 كذلك اولى لظهور
 ان التعلق بكل واحد
 على السواء لا يستدعى شيئا
 سوى استواء الاص
 فى الجميع قوله من غير تعدد
 الخبر عنه قيل قيده
 تصحيا بالتعليل لعدان
 تعدد الخبر مع تعدد الخبر
 عنه كبرونه زيد قائم
 وعمرو قاعدة ولم يقيده
 بوحدة الكلام فيكون
 المعنى وقد يمتد الخبر الى
 كلام واحد لانه ايضا كثيرا
 كافى زيدا به قائم فان تعدد
 الخبر فى هذا الكلام الواحد
 ولا يفتى انه غلط صريح
 فان تعدد الخبر مع تعدد

المفسر ليجد قاعلهما وهذا في الفعل (وزيد انت ضارب) تقديره انت ضارب زيد انت ضارب او تضرب بنا الحطاب زيد انت ضارب لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل واشبهه على سبيل البديل لولذا قال الشارح اي (ذلك الفعل واشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارض عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار (التضمن) والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تفعل (اي عن العمل في ذلك الاسم) اي الاسم المنسوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اي بالفعل) اي بعمل ذلك الفعل واشبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكون عاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنيا فلا يكون قصيره مثل زيد تضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل برفع (او) (في) (متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اي) يعمل ذلك الفعل او شبهه في (متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) يفتح اللام اي يعمل احدهما في (متعلق ضميره) اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشي عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيد اضربت غلامه او المطفوف على مفعوله نحو زيد ضربت عمرا او غلامه او مفعولا لصفة مفعوله او اصلته نحو زيد ضربت رجلا اهانه او زيدا ضربت الذي اهانه او مفعولا لصفة المطفوف على مفعوله اوصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ما قال (وحاصله) اي حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل واشبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اي بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اي في ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل واشبهه (فارضا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل باخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) (لوسط) مبنى للمفعول من التسلط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسلط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اي على ذلك الاسم) يعني لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اي احدا الامر من الفعل واشبهه بعينه) مثل زيد اضربت وزيدا عمرو وضارب (او مناسبه) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا مبتدأ كيد باللفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اي ما يناسبه) اي او فعل يناسب الفعل المفسر انما وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لا لعماده على الموصوف المقدر والمناصب اما (بالترادف) مثل مررت زيدا به (او الزوم) مثل زيد اضربت غلامه وجلست عليه

الخبر عنه ليس من باب تعدد الخبر ولا يقال في قوله زيد قائم وعمر وقاعد ان الخبر به متعدد ومنشأ اللفظ انما هو المفعول من المشتغل قال الزمخشري وقد جرى للبند اخباران فصاعدا منه فذلك هذا حلوا مض وقوله تعالى وهو المفقور المودود ذو المرش الجيد فقال لا يريدون قالوا في تلبه لانه حكم وقد يحكم على الشيء باحكام متعددة كما في الصفات وهكذا قال المصنف في التمرح وغيره من التقات قوله فانها في الحقيقة خبر واحد قال المصنف في الايضاح وما يورد على نحو حلوا مض من ان كان في كل واحد منهما ضمير فحاصله لانه يؤدي الى ان يكون كل خبر اعمل خياله وان كان في احدهما فتعكم وان لم يكن فحاصله فاجواب تقول بالنسبة الاولى ولا يلزم ان يكون كل خبر اعمل خياله لان المقصود جمع الطرفين والضمير على اسلها والضمير فيه حارة وفيه حوضة وكان القياس جمعا باللفظ لان خبر المبتدأ في نحو عالم وعاقل شائع فيه الاسرار مع الاستقلال فكان هذا الجدر وتضمن باعتبار معنى من ضمير آخر يورد على المبتدأ قوله وفي هذه الصورة ترك المطفوف اول قبل هذا انما يتم فيها اذ لم تعد المبتدأ نحو ما قاله وجاهل فانه

وسيجي معنى الترادف والزوم (نصب) جواب لو (أي نصب أحد هذين الأمرين)
 الفعل أو شبهه (الاسم بالمفعولية) أي على أن يكون الاسم مفعولاً به فيه إشارة إلى أن
 المستكن راجع إلى الفعل أو شبهه والبارز إلى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه
 هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما ضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر
 المتبادر) من قيود المتن لأن المتبادر من البداية أن الولي ليس بشرط بل الشرطان
 يكون أحدهما واقعا بعده سواء كان متصلاً به أولاً ومن الاشتغال عنه بضميره أو متعلقه
 ما فسروا بين ومن التسلط أن يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة
 التاسب بالترادف أو الزوم ومن نصب أحد الأمرين الاسم بالمفعولية فتقوله
 كل اسم بعده فعل أو شبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره أو متعلقه) قال به في قوله فيقيد
 متعلق بقوله (خرج) أي خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيد اضربت) فإنه ليس من
 هذا الباب لأن عمله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وقيد) فضمين
 (الفرغ) والأصراض (عن العمل فيه) أي عن عمل كل واحد من الفعل أو شبهه في ذلك
 الاسم والباء فيه (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل أي عن أن يكون عمله فيه بمجرد
 الاشتغال به لا بغيره (خرج) أي خرج أيضاً بهذا القيد (نحو زيد ضربه) فإن ضربته وإن
 كان مشتغلاً بالعمل في ضمير زيد إلا أن مجرد الاشتغال لا يكون مانعاً عن العمل في زيد
 بل انضم إليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعاً للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فإن
 المانع عن عمل ضربه في زيد) وتسلطه عليه (ليس بمجرد اشتغاله بضميره) أي بضمير
 زيد بل انضم إليه معنى الابتدائية (فإن عمل معنى الابتدائية) أي في زيد (ورفعه)
 بالنصب لأنه معطوف على اسم أن وهو عمل معنى الابتدائية عطف تفسير (أياه) أي
 فإن رفع معنى الابتدائية المعامل المضي زيداً (أيضاً) أي كان مجرد اشتغال ضربه
 مانعاً من العمل فيه كما في زيد اضربه (مانع عن ذلك) أي عن العمل في زيد ففي هذا المثال
 اجتمع مانعان الاشتغال والمعامل المضي وفي زيداً ضربه المانع مجرد الاشتغال
 لا غير (وقيد نصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خير كان) وإن كان بما
 اضمر عامله على شريطة التفسير (في نحو زيد كنت أياه) فإن زيداً به وإن كان من
 هذا الباب إذ تقديره كنت زيداً كنت أياه إلا أنه لا يمكن نصب بالمفعولية خرج عن التعريف
 بقوله لنصب لأن نصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام أيضاً كونه من هذا الباب يعلم
 بالمقابلة كما مر في ترقيم غير المتأدي أقول دخوله أولى لأن نصب علامة كون الاسم
 مفعولاً حقيقة أو حكماً وهو أن لم يكن مفعولاً حقيقة إلا أنه مفعول حكماً وفهم دخوله
 أيضاً من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال وإطلاق نصب لكن
 المقام والبحث بإياه لكونه في المفعول به (وهنا) أي المستفاد من هذا التعريف
 (صور) بضم الصاد المهمة وتفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صورة تصويراً

الطف واجب لانه يجمع
 التصدد أولاً في هذه
 الصورة بالطف فيم يجل
 خبراً وليس من فهم إذا
 الكلام لانه يتعدى المبتدأ
 لما مر من أن تعدد الخبر
 المراد بالبيان أن يكون فيها
 ليس فيه الابتداء الواحد
 نحو الخبر حلو حاض
 والابق أسود وأبيض
 وأما عالم جاهل فبعض
 على الظاهر بأدعاء عدم
 التعدد في جانب المبتدأ فن
 اعتبر الظاهر في هذا المثال
 وعدمه من باب تعدد الخبر
 لا يقول بتعدد المبتدأ ولأنه
 يوجب الطف بل بأولوية
 تركه لانه يراعى قوله
 الحلو حاض وأبيض
 أسود أبيض سواء بسواء
 والتحقيق خلافه قال الفصح
 الرضي وليس قوله حا
 عالم وجاهل من هذا الباب
 لأن كلاهما متعدديه
 الخبر من شيء واحد
 وهما الخبر عنه بالعالم
 غير اضربه الجاهل
 قوله فلا يرد عليه نحو ما
 يكمن من نسبة الله قيل
 وتوجيه الورد على ما
 قالوا أن كون النصة معهم
 ليس سبباً لكونه من الله
 تعالى ولو قيل بتلليل النصة
 بالرضي لكان سيلاً
 لظهور تضمنه معنى القسط
 فتوقع الزمخشري في هذا
 الاشكال مقلدة من سهولة
 حل المثال على قاعدة
 الاعتزال ولا يخفى أن من
 صائب الأوهام فإن هذه
 الآية لا تدخل تحت الحكم
 بسبب الأول والثاني سوء

اي مثله وتصورات الشيء توهمت صورة قصورى والتصاوير القائل (اربع) يعنى
امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه
(احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولولسلط
عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بمدايم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولولسلط مناسبه بالتراذف (اشتغاله)
اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليطه) اى فعل (يناسب
الفعل) المفسر (بالتراذف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره
(اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه) اى فعل
(يناسب الفعل) المفسر (باللزم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة) منها
المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولولسلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر
(بالتعلق) مع تقدير تسليطه ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) البناء للمفعول جواب عن سؤال
تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى
صارت امثلة ثلاثة كما صرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعى الفعل المشتغل بالتعلق ثلاثة
اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها
للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى
حين اشتغال الفعل بالمتعلق (الاتقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم)
لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون
التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالتراذف
لان ذلك يكون بالمرور المتمدى بالياء ولانه ليس لضرب غلام زيد رد يدف فيقدر
فانقضى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه
وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد ظالما ولذا صارت الصور
اربعا (ولهذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها)
اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى لفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط
بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى لفعل
المشتغل (بالتعلق والاحسن في ترتيبها) اى في ترتيب الامثلة اربعة (حينئذ) اى
حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تاخير مثال) الفعل
(المشتغل بالتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجبي لان
الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجبى عنها (كلا لا يخفى وجهه) اى وجه الاحسن في الترتيب
وفى معنى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن
الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن
الفصل بينها بما ليس منها ولما فصل المصنف ايضا وجهان حسان الاول عدم الفصل

قبل بعدم كون الفاعل
عز وجل معلقة بالمثل
والاغراض كما هو مذهب
الصحيح او قبل به كما هو
مذهب الاعتزال وذلك
جل على ان الزمخشرى
ليس عن استصحب هذه
الافى الضمير ولا فى الفصل
بل مثل تلك الآية على
هذه القاعدة حيث قال
فاذا تضمن المبتدأ معنى
الفرط جاز دخول الفاء
على خبره وذلك على نوعين
الاسم الموصول والكرة
لموصوفة اذا كانت الصلة
او الصفة فعلا او ظرفا
كقوله تعالى الذين يتقون
اموالهم بالليل والنهار سرا
وعلانية لهم اجرهم عند
ربهم وقوله وما بكم من
نعمة فمن الله كل رجل
يأتى اى فى الدار فله
درهم قال المصنف
فى الايضاح فيها اشكال
من حيث ان الصراط وما
يشبهه يكون الاول فيه
سببا لثاني كقوله اسلم
تدخل الجنة فالاسلام سبب
دخول الجنة وههنا
على العكس وهو ان
الاول اسطرار النعمة
بالخاطبة والثاني كونها
من الله عز وجل فلا يستقيم
ان يكون الاول سببا لثاني
من جهة كونه فرما عنه
وتأويله ان الآية جريها
لاخبار قوم استغرت بهم
نم جلاوا مطيا او شكوا
فيها فاستغراهم شكوا
او جبهوا لسبب للاخبار
بكونهم من الله عز وجل
وانما جئنا به ليبين عندك

بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط بمرادفهم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى
ونعم ما قال لان المفعول من التعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن
في الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بسببه نعم بمرادفه ثم بلازمه ثم
المجهول المفسر بلازمه لتناسب الفعل المفعول المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح
هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال (نحو زيد ضربه) مبتدا (مثال
الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه
بعبته) لانك اذا قلت ضربت زيدا يلزم منه محذور كافي الصور الثلاث الاخر ونحو زيد
انت ضارب لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو (زيدا ضربت به) وانت مارب
(مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور السائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالترادف) الترادف تمايز اللفظ مع اتحاد المعنى كليت واسد وحبس وضع وجلوس
وقعود (فان ضربت بمتعدية بالياء مرادف تجاوزت) لان المار بالثي مجاوزة
فيكون المرو في معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو (زيد ضربت غلامه) وزيدا
انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه
بالزوم وسأني ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكفاء بما سبق في قوله (و) نحو
(زيد احبست عليه) لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني ضميرا للاول واختصارا
ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم فان
حبس الشيء على الشيء) يعني فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام
التعليقية يلزمه ملازمة الضمير راجع الى الشيء الاول (المحبوس عليه) لانه لا
يحبس احد بغير احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا يزوروا زوراخرى كأن يكون
رفيقا ومستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون التكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن
بتعلقه به ومناسبة له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما مضى عامله على شريطة التفسير
والاشتهاده بالامثلة على الصور الاربع شرح في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح
فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الامثلة) اي في كل واحد
منها (فعل) متعلق بنصب (مضمر) مقدّر (مضمر ما بعده) اي يضر وبين الفعل
المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور (اي ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار
الشارح قوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح (التأصب) صفة بمدحفة للفعل (لزيد) متعلق
بالتأصب الذي كان (في) قولك (زيد اضربت ضربت) خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل
لانه مبتدا (المقدّر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اي في قولك زيدا ضربت
(ضربت زيدا ضربت) لانه زيد افيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي
وقع بعده لم يقدّر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدّر له عامل ناصب لتلايق بلا

كلام الشارح فان معناه ذلك
وهو الحق الخفي بالقبول
واما ما ذكره الشيخ الرضي
من انه لا يلزم مع الفاء ان
يكون الاول سببا لثاني
بل اللازم ان يكون ما بعد
الفاء لازما لمضنون ما قبلها
فلطيف بحسب المعنى الا ان
الظاهر وكذا التسمية
بالشرط بآباء ولا تلتفت
الى ما قاله بعض النحاة من
ان الشرط قد يكون مسببا
فان الحامل على ذلك ما
عرفت من قوله تعالى وما
بابكم من نعمة وامثاله
وقد عرفت الاصح في ذلك
(قوله لعله مبتدا للشرط
قبل لكن قصد السببية
لازم الا فائدة له سواها
بخلاف المبتدا فانه يصح
فيه قصدها وعدمه ابقاء
الفائدة بدون قصدها
فلذا افترا باصحة الدخول
على الجبر ولزومه في الجزاء
وهذا لا يناسب المقام فان
الكلام في نعمة دخول الفاء
وعنده على خبر المبتدا
المتضمن للسببية فالصواب
انه كان في حق هذا الخبر
ان يلزمه الفاء لكونه
كالجزاء فن حيث انه ليس
جزاءا للشرط حقيقة جاز
تجريدته منها مع قصد
السببية (قوله ويصح عدم
دخوله فيه) واما قوله بل
يجب عدمه فهو عايب
عدم (قوله وفي حكم
الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به جواب
لما اورده من ان نحو قوله
تعالى ان الموت الذي
تفرون منه فانه ملائكم

عاطل ناصبه فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء لمفعول اى قدر (ضربت الاول)
 الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يضر
 الفعل الناصبه موجود فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله
 مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى (و)
 (على هذا القياس) جرى في زيده ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة
 هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتداً اى قوله جاوزت المقدر في قولك زيده امررت به
 فان الاصل جاوزت زيده امررت بما قلنا (قانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين
 (بما) اى فعل (برادفه) يعنى يكون رد جاله (اعنى) بما برادفه (مررت به) (واهنت)
 عطف على جاوزت قصر الهمزة لان اصله اهوت من الاهانة وهى التحقيق والاذلال
 قال اهانة احقره واذله لامن الابهان وهو الاضما فيقال او هنة اضغه ومنه
 قوله تعالى وان او هن البيوت ليبت المتكبرون فالاصل فيه ايضا اهنت زيده اضربت غلامه
 (قانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى فعل (يستلزمه) اى فعل يستلزم الاهانة
 (اعنى) بما يستلزم اهانت (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ظالبا
 لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمانا صدقاتهم بالضرب وغيره بما يستلزم
 التأديب صونا لمرضهم ولذا قلت ظالبا لانه لا يوجد صدق كذلك الا نادرا بل لا يوجد
 اصلا ولذا لم يقيد الشارح (ولا يست) عطف على اهنت من لا بس بلا بس فالاصل
 ايضا فيه لا يست زيده احبست عليه لما سر (قانه) اى لا يست (مفسر) بفتحها (بما
 يستلزمه) اى فعل يستلزم الملازمة والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما
 فرغ من تعريف ما اضمر طامه على شريطة التفسير وايضا حبه بالامثلة وبيان الفعل
 المفسر الناصب له اراد بيان اقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا
 التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والابيضاح
 بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع في مظان الاضمار) المظان بفتح
 الميم والظا بالمجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان
 من ظن يظن مثل رد برداى في مواضع يظن في بادى النظر انه من قيل الاضمار
 (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للترديد
 والتقسيم (الختار) خبران (او الواجب) عطف على الختار (فيه) اى في الاسم الواقع
 في تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى
 الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع تقديره اما الختار فيه
 الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما
 على الواجب او على الختار لكونهما في حكم الفعل لان اسم الفعل واسم المفعول اذا
 دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصبح المطلق (فيه) اى في ذلك الاسم

من هذا الباب فكيف
 يستقيم الحصر وانما يلتفت
 الى دفع ما اورد عليه ايضا
 من كون المبتداً الفاعل
 عليه اما زيد فنطلق
 والمتضمن بحرف الشرط
 كمن وماتنه لنظير والامر
 فيهما فان الفاء في هذين
 انما هي حرف الشرط اما
 الاول فظاهر لان اما
 حرف الشرط واما الثانى
 فلانه يتضمنه ويجرى فيه
 احكام الشرط والجزاء
 من لزوم الفاء في موضع
 الزوم وجوازه وامتناعه
 في مظاهرها وجعل الماضى
 مستقبلا حتما وجزم
 المضارع وغير ذلك بخلاف
 المبتداً المتضمن يعنى
 الشرط فانه لا يلزم في خبره
 الفاء وان كان اسية ولا
 يجعل الماضى معنى المستقبل
 حتما بل يجوز فيه كلا
 الوجهين ولا يجوز
 المضارع فذكر هذين
 القسمين في ذلك الباب
 ليس بسديد (قوله)
 او التكرار الموصوفة بها
 اى باحد ما قيل فالاول به
 بافراد الضمير ولو لاحتمال
 رجوع ذلك الضمير المهرود
 الى احد المذكورين
 بخصوصه لكان كما قيل
 وقد ذهل من ذلك
 الفاضل الهندى ايضا فانه
 قال ببنى ان يقول به لان
 الصائد الى المظروف
 والمظروف عليه بكلمة او
 بفرد نحو زيد او عمرو قائم
 ولا يقال قائمان لان المراد
 به احد المذكورين الا ان
 يرافيهما احد المذكورين

(الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور المحس اشار المصنف) وفصلها (فقال)
(ويختار) قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاول بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه
النصب ثم وثم الى ان تنهى الاقسام لان جعل ما هو ابعدهم من الثاني اهم منه وما شانه الاهتمام
يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاخبار على شريطة
التفسير لافى الاسم الذى بعده فعل او شبه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب
(الرفع) اى يكون مرفوعا (بالابتداء) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشار الى ان المصدر بمعنى
المفعول كالحلق بمعنى الخلق وليس المراد به السامع المنصوب لانه يقال ح بالابتداء وانما
قال ح بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كان فاعله اذا نصب فعل ويكون اشار الى
وجه اختيار الرفع ايضا (لان مجردة) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ اسلامته من تكلف تقدير عمله (ويرجح) مبنى
للمفعول واساره الى ان الظرف متعلق بختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا وختار
(عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع بنى) المراد بخلاف الرفع
(النصب) بنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون
مختارا وعلى قوله ويختار قوله (لان قرينتي الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب بنى
صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله
صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير
بعد الاسم المذكور (قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور
الآتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم يرجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه
فاعل (اخرى) صفة قرينة بنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور
المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) فاعله (سلامته عن الحذف) لان الاسم
المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من
الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزء الشرط (نحو زيد ضربته)
فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله
صلاحية التفسير بمدى يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتان من الجانبين واذ لم يرجح
النصب بنى من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان
وان تساوتان فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى للذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او
عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) بنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند
وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع)
(اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) بنى القرينتان من الجانبين وان
تساوتا فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع
اقوى (كاما) بفتح الهمزة (الداخل على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان

(قوله والشرط والجزاء
من قليل الاخبار قبل
اى الجملة الشرطية لا
تكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون اسما
وفيه انه يشكل بالاستعظام
من الجملة الشرطية فانه
مقتصد كثير الدوران فيها
بين الناس يبعد ان يكون
مختلفا نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود ويمكن ان يتقدم
بانه لم يقع لتنازع الاستعظام
وحرف الشرط
فى الصدارة وتقدم الحاجة
بان يقال هل يتحقق ان
كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ونحوه عليه ايضا
ان وجه المنع فى ليت ولعل
لو كان كونهما متساويين
لخبرية لوجب ان لا يقع
باب كان وعلت فالظاهر
ان يقال ان ناسخ الابتداء
اذا دخل عليه سقط اعتبار
صدارة الشرط الذى
فرضه الابتداء فضعف مبنى
الشرط لانتفاء لازمه الذى
هو الصدارة فلم يصح
دخول الفاء فى الخبر
للبتداء فضعف مضمون
كان القياس عدم الدخول
على خبر ان ايضا الآية
لعدم تأثيره فى المعنى كالعدم
وعند منع ان المفتوحة لا
لحاقها بالكسورة ونقول
ان الكلام فى الجمل الخبرية
على ما عترف به وما نقوله
ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فعل تقدير
تسليم الصحة لانتفاء خبره

الاخبار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يفضل مع الخبر مع
كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه)
اي عن الاسم المذكور (طلباً) اي فملا يكون فيه معنى الطلب (كالامر والنهي والدعاء)
فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رضى مختار بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت
القوم واما زيداً فامرته فالمعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجيح (النصب) يعني
وجوده له صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم
جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التاسب بين الجملتين في كونها فعليتين
وتجريد عن العواطف اللغوية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع)
فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهي) اي قرينة الرفع
(اقوى) من قرينة النصب (لانها) اي لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ)
التضمنها معنى الابتداء تقتضي ان يليها المبتدأ غالباً على ما بين في الضوء وغيره قوله
(بخلاف) منطلق بقوله فالمعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية)
الغير المصدرية بما (على) الجملة (الفعلية فانه) اي فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرية
باما (كثير الوقوع في كلامهم وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرية باما على
الجملة الفعلية فاكثروا في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون
اما اكثروا في كلامه ومع اما كثير فكلما اما هي المرجحة للرفع (مع انها) اي مع كونها
مرجحة للرفع هي (تأييدت بالسلامة عن الحذف ايضا) اي كما كانت مرجحة للرفع
(واما قال) المصنف (مع غير المطلب احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم
(واما زيداً فاضربه) واما امره فلاتنهه واما بكره فجزاءه خيراً (فان المختار) في الاسم
المذكور (حيث) اي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً (هو النصب)
اي نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اي رفع ذلك الاسم (مقتضى وقوع الطلب) اي
الجملة الطلبية (خبر او هو) اي وقوع الجملة الطلبية خيراً (لا يجوز) بخال من الاحوال
لان ما يكون خبراً يجب ان يكون موجوداً قبل الاخبار والانشاء لكونه اثباتاً لما سيوجد
يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبراً (الابتداء ويل)
ومع هذا اذا اول الخبر هو المأول والانشاء يكون مقولاً له مثلاً اذا قلت اما زيداً فاضربه
فاولاً بقوله فقول في حقه اضربه فالخبر هو مقول اي مستحق لان يؤمر بالاضرب فلا
احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب
(و) (مثل امام غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها
(اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اي اذا الواقع الاسم المذكور
بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول لتفتن في البسابة الكاشنة
(للمفاجأة) وسيجي تفصيل المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من اقوى القرائن)

لا سؤال عن تلك الجملة
ولم يوجد فرق في ذلك بين
قوله هذا وبين هل يحقق
ان كانت الشمس طالعة
فالظاهر موجود حتى يدفع
السؤال باقامة ذلك مقامه
ولا يلزم من كون جملة
الحكم في تلك المادة هذه
عدم التصاف شيء آخر
بهذا الحكم لانه اخرى حتى
يقال وجه المنع في ليت
ولعل لو كان تلك الازالة
لوجب دخول الفاء في باب
كان وهدت وما زعمه
اظهر ما اخذ من كلام
الرضي وذلك لانه قال
جميع نواسخ المبتدأ يمتنع
دخول الفاء في خبر المبتدأ
المذكور لانه انما دخله
الفاء لمشابهة المبتدأ كلمة
الفرط ويلزمها المصدر
ولا يدخلها نواسخ
لا ابتداء لان تلك النواسخ
تؤثر معنى في الجملة وما تؤثر
في الجملة لا تدخل على جملة
مصدره بل لازم التصدير الا
ان هذه المبتدأ لكونه غير
راسخ العرق الضرورية
جاز ان يدخله ما لا يؤثر
في الجملة المتأخرة معنى
ظاهراً وهو ان قوله تعالى
ان الذين يقتلوا الاية والحق
الاسم بها ان المتأخرة
ولكن من غير سماع ثم
نقول ان الشارح قدس
سره نصح المصنف في ذلك
البيان فانه قال في الترح
وليت ولعل ما نصان
بالاخر لانه يؤدي الى
تناقض معنى وذلك ان
خبر ليت ولعل غير محكوم
عليه بالصدق والكذب

يعني كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا) زيد (بضربه عمرو) فان تجرد زيد عن الموامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعمد قرينة مصححة لنصب والمطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه) اي في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية غالباً) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للقارءون الماروا ولا ياتونب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية وما ينوب منها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بمد اذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقص بين قوله مع انها واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع (في بحث الظروف من ان اذا) الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فانفراد بلزوم) الجملة (الاسمية) بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعني ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يلق ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم معنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالنهي ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور) اي في الاسم الواقع في مطلق الاضمار على شريطة التفسير (بالمطف) (اي بسبب عطف الجملة التي هو) اي الاسم المذكور واقع (فيها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بمد صفة للايضاح لان المطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اي لرماية التناسب) اي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوفة عليها) الجار والجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (في كونها) متعلق بالتناسب (فليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فليت زيد لقيته وكذا يختار النصب في نحو صردت برجل ضارب عمرا وهذا يقتضي لطفه على ما يشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع (بمد حرف التثنية) (يعني) ليس المراد منه ما يقاد الى الفهم بل المراد ما يغلط دخوله عن الفعل ويكثر مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذا ما لحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل

وما يقع بمد الفاء خبر محض فكان في الجمع بينهما وبين الفاء تناقض واختلاف في ان في بيوه لا يجوز دخول الفاء معها واجازه الاخفش فكان في بيوه نظر الى ان الشرط لا يدخل عليه ان فكذلك ما شبه الشرط ومن اجازه لظن ان ان لا تغير المعنى الاخباري بخلاف ليت ولعل وكل من التعليل مستقيم وانما النظر فيها اعتبره الواضح فان ثبت دخول الفاء مع ان التعليل هو الثاني وان لم يوجد به الاستقراء فالصحيح هو الاول وقد نظر فوجد دخول الفاء مع ان في قوله تعالى قل ان الموت الذي تطرون منه فانه ملائكم وقوله تعالى ان الذين اتوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم فاذن القول ما قاله الاخفش واعترض عليه الرضي بمد ارضاه بما ذكرناه قيل كلام المصنف قائل وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل لزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الاخباري محتملا لصحة والكتب وخبر ليت ولعل لا يمتثلان ذلك ليس هي لصحة قولك ان جملة زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين ياأمرؤن بالفسط

وان اتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى
ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان التني يقتضي منفيا والفعل لكونه
عرضا اولى بالتني والتني من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا
(وليس) لفظ (لم) ولما ولن من هذه الجملة اى من حروف التني التي يختار نصب الاسم
المذكور بعدها مع انها من جملة حروف التني (اذى ماملة في) الفعل (المضارع)
ومتحصرا عما لها فيه دون الثلاثة الاول لانها لا تعمل في الماضي ايضا (ولا يقدر) بالبناء
للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل
المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لمزيدا تضرب ولا لما عمرا
نكرمه ولا ان بكرا قتله بحذف الفعل التاصب وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل
لفظا لسادون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها
جوازا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ماضية زيدا ضربته (ولا زيدا
ضربته ولا عمرا) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما انى بقوله ولا عمرا
في لا لانها في الاصل تني الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او
الفعل الماضي لزمها تكرار جبر المافات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق
ولا صلى (وان زيدا ضربته) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضية زيدا
ضربته (الا ناديا) بالاستثناء مصروف الا امثلة الثلاثة حذف من الاولين لللا يلزم
التكرار ويجوز ان يختص بالآخر فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا التني على قول من قال
لا بد في كون ان التني من قرينة الاول هو الاول لانها لا يحتاج في كونها التني الى القرينة
(و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حرف الاستفهام)
وهي الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) في تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام
عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يقرر فالاستفهام عما لا يقرر
يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذي يتضمن
معنى الاستفهام) (لانه يختار الرفع في) (لا) (سم) الذي يتضمن معنى (الاستفهام مثل
من اكرمه) وما صنعه وايهم نكرمه وغير ذلك لما مر في ازيدا ضربته (ولم يقل)
المصنف (همزة الاستفهام ايشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل هل زيدا ضربته)
في تقدير هل ضربت زيدا ضربته (قاه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبله النحاة)
يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا ينى حذف الفعل بعدهل بعد ان يكون في
حيزه فعل لانهم استقبلوا نصبه (لاقتضاء هل لفظا للفعل) حتى الدخول على لفظه اذا
كان في حيزه فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولما قبح هل زيدا بام بتقدير الفعل بل
لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن في حيزه فعل يقع بدخوله على الاسم مثل هل زيدا قائم
(لانه) اى لان هل (بمعنى قد) (التحقيقية في الاصل) يعنى في الاصل وضعه كقوله تعالى

من الناس فبشرهم بعباد
الم وذلك الايراد غير اصل
من الورود فان المصنف لم
يقول بان مدخول الفاء خبر
ليس الا بل قال ان مدخوله
كذلك ومن الظاهر انه لو لم
يكن مدخول الفاء خبرا
غالب بل كان هذا ثابتا
في بعض المواضع على فلة
لكفاه فيها هو فيه واما
الشيخ الرضى فقد غفل عن
التحقيق في هذا المقام
وذلك لان ما ذكره
المصنف انما هو على
مذهب الاخص اختيار
لونه ولا يمكن بيان مذهبه
بما الرضاء الرضى كيف
وهو فاسد فان قوله جميع
تواسخ المبتدأ يمنع دخول
الفاء في خبر المبتدأ الى قوله
الا ان هذا المبتدأ يقتضى
عموم الحكم بحيث لا يصح
ذلك الاستثناء فان كلمة ان
من جملة تواسخ المبتدأ ولا
خلاف في انها من المغيرات
التي قطعها الصدر في شهادة
القطرة السليمة لا يكون
هذا الاحتكاك وانما وقع فيه
من زعمه اشتراك القولين
في الجملة وليس كذلك
بل صدر كلامه على سبويه
ليس الا ذلك حكم يمنع
انفائه يقول كما ان ليت
ولم حرفان يقتضى كل
واحد منهما ان يكون له
صدر الكلام فلا يجتمعان
مع الشرط لانه يؤدي
الى التناقض كذلك ان
والجواب ان ذلك ليس
في المنه بالشرط فلا يلزم
مع انه قد ثبت النافذ ثم
ان الشيخ الرضى قال

هل أتى على الإنسان حين أي قداني (فلا يكتفي فيه) أي في هل (تقدير الفعل) كما لا يكتفي
تقديره في قد لان حرف قد لا بدله من متعلق مذكور لفظا بحرف العطف لا بدله
من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل اولى ان لا يقدر لا تافرع قد ولكن جاز
على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار التصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان
واقعا (بعد) (اذا الشرطية) أي المنصوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية
احترازا عن اذا المفاعلة على ما مر به يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة في الزمان)
وفي الرضى والاكثر عند سيويه والاخفش كون ما بعدها فعلا ما ظاهرا نحو اذا جاء زيد
ومقدرا نحو اذا السماء انشقت يقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير
بمذها الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يحجب الفعل لانها ليست حريقة في الشرط
كان ولا ظاهرة في تضمن معناه كن ومتى عنده انتهى فاختر الفعل لمعنى الشرط وجوز
الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عباد الله تلقاه) من لقيه بقاءه ادر كرهه علم (فاكرمه) امر
من الاكرام في تقدير اذا تلقى عباد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا التصب في الاسم
المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لا في الزمان لانها
وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
قالها تدخل على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا
كفت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو
حيث زيد تجده فاكرمه) في تقدير حيث أي في أي مكان نجد زيد نجد فاكرمه (وفي)
(ما قبل) (الامر والتهي) عطف على قوله بعد حرف التثنية او على قوله بالعطف أي
ويختار التصب في الاسم الذي وقع قبل الامر والتهي (بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور)
أي ما اضمر حمله على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والتهي) مثل زيد
اضربه) مثال لما وقع قبل امر في تقدير اضرب زيد اضربه (وزيد الاضربه) مثال لما
وقع قبل التهي وتقدر لا تضرب زيد الاضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول أي وانما
جعل مختارا (في هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه اعتبار التصب في الاسم المذكور
في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية تكون وجهه مذكورا
وهو راية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله (أي بعد حرف
التثنية) وهي ما ولا (و) بعد حرف (الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد (اذا
الشرطية) (و) بعد (حيث وما قبل الامر) ما قبل (التهي التصب) بالرفع لانه مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله اختير (في الاسم المذكور) في احدى هذه المواضع الست (اذ هي)
(أي هذه المواضع) (مواقع الفعل) (أي مواضع وقوع الفعل فيها) أي في هذه المواضع
الست (اكثر) لا التثنية والاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون القنات لان
التثنية والمسئول عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث

قال المصنف آتيا لمبد
القاهر ان هذا المعق
سيويه خلافا للاخفش
ونقل البدي وابو البقاء
وابن عيسى ان الجوز
لدخول القاء مع ان سيويه
خلافا للاخفش ولا يخفى
ان مبتدأ الفول عما قال
في الايضاح واعتذر
لسيويه من قوله تعالى
قل ان الموت الذي ترون
الاية باعتبار ان ثلاثة
احدها قالوا ان القاء زائدة
وليس هذا بلي لان
سيويه لا يقول بزيادة
القاء فكيف يحسنون له
بلي لا يقول به الثاني ان
ان لم تدخل على الدين ونحن
كلامنا في ان الذي تدخل على
الذي وليس ايضا بلي لان
الصفة والموصوف كالشيء
الواحد فلا فرق بين ان
تدخل على الموصوف او
تدخل على الصفة والثالث
ان القاء ماطعة جملة على جملة
وخبران محذوف هذا
كل بحيث التأخيرين
والظاهر ان مبني على نقل
الزحمرى وقد اوضحه
معلاني غير المحصل وهو
بمعنى جهة النقل واللقاء
اما النقل فقد استشهد
سيويه في كتابه بقوله
الذين يتقون اموالهم
بقوله قل ان الموت الذي
تفرون منه واما القاء فليس
منه وقوعه في مخالفة
الواضحات (قوله ووجه
ذلك التخصيص الاحتمام
بيان الاختلاف الواقع فيها
وهذا وجه لطيف فان
بيان الاضاح في بعض

مع عدم كونها خبرا عنه واختيرا ايضا في ما قبل الامر والتمهي لللا يلزم وقوع الامر والتمهي عين يقين لما صرحت ان الامر والتمهي فيما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا لا ابتداء بل بعيد فلا يصار التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو ان نصب في الاسم المذكور بمحذوف الفعل وجوبا (فان نصب) مبنى للمفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى في المواضع المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملا بالاكثرة (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقدير او لا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المنوى فلا يكون عملا بالاكثرة يكون عملا بالقليل التبع المختار فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثرة المختار (و) كذلك اى كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك (مختارا) نصب في الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه نتائج الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضاف الى الفعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (في حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر في هذه الحالة) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حيث لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ماسياتى في هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هو خبر في حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر في هذه الحالة مجاز اولى او كوني لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا في حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله ليس المفسر (فلا يلزم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) ح اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (في حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقا له (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يبنى قدر في قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر الاية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلرفع الالتباس اختيارا نصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصبه لان المقصود من الاية مثل ان يكون خلقنا خبرا وقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى قضائنا وقدرنا فيدخل حيث في عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة لمخلوق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقنا صفة لشئ وقدر خبرا فالمعنى حيث انا كل شئ مخلوق لنا بالانبات وبلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشئ حيث اضيف الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا وقضائنا فخرجت حيث افعال العباد عن كونها

الفرادى يكون من قصد بيان الاختلاف في بعضها الاخرغا اليها وما قبل هذا يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متكفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر حروف المشبهة ههنا انه يقول وامره كاسر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله هنا لوقع الحكم المذكور فيما بعد التعلم في اللفظ كما ترى (قوله لانه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية فيه نظرا لما صرحت من ان ثبوت الحكم في احد الامور لو احده من العطل لا يستلزم عدم ثبوته في غيره فغير هذه من العطل كيف ولو صح ذلك التعليل لوجب ان لا يمنع باب كان وباب علمت وجاما ثمان بالاتفاق ثم كلام المصنف صريح في ان هذا مذهب الاخفش موافق لما ذكره الشارح فينتبه ذلك الاشكال الا ان يمنع الاتفاق ويقال بان هذين البابين مثلهما في عدم المنع عند الاخفش (قوله) في قول المنهبل المبصر للهلال الرفع صوته عند اصداره قبل اشارته الى ان المراد بالمنهبل المبصر لكننا لم نجد في كتب اللغة المنهبل معنى مبصر للهلال بل هو الصبي الرفع صوته حين يتولد وفي القاموس المنهبل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفضه هذا ولا اشارة الى ان معناه

بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء
 قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى
 الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقها وارادته فلا يكون
 فعله وعمله اختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقها وارادته اولى (فالالتباس)
 يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة والخبر في حال الرفع (انما اى
 ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر
 السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفته) اى وبين كون
 ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع (لاينه) اى
 الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موضوعا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة)
 اى وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني لا التباس في حالة النصب (فان التركيب الواحد
 لا يحتملها) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره
 ايضا (معا) اى في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية
 بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس
 انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انما كل شيء خلقناه بقدر) ومثل قولك كل
 رجل اكرمه لصدقه وكل رجل اهمله لمدولاه لورفع كل في هذين المثالين بالابتداء
 وجعل الفعل بعده خبرا كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين
 الاكرام في الاول والاهانة في الثانى والصداقة والعداوة علة لهما ولوجعل ذلك
 الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا لصفات المعنى المقصود ولو نصب
 لا يلزم هذا المعنى فاختر النصب حذرا عن الالتباس (بنصب) بالبناء للمفعول (كل)
 في قوله تعالى (عن الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء
 خلقناه بقدر (ولورفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر
 وهو (خلقناه خبرا) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا
 للنصب) اى لنصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى
 التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشيء (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا)
 للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود)
 فينبى ان يكون النصب مختارا عذرا عن التباس وليكون نصافي المعنى المقصود
 فحينئذ يكون خبرا جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الاية (الحكم على شيء بأنه) اى
 بان كل شيء (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لا خالق غيره (بقدر) اى حال كون ذلك
 المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئنا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شيء بمخلوق
 لنا بقدر) يعني ليس المقصود من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة
 الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط الابدان بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه)

المبصر فقط بل هو زاد على
 معنى الاصل معتبر بقرينة
 المقام ويجوز ان يكون قوله
 ذلك اشارة الى معنييه جميعا
 فان المستلزم يحى بمعنى
 المبصر للهلل الطالب له
 ايضا وقد افصح عن ذلك
 الفاضل الهندي حيث قال
 مثل قول طالب الهلال
 اورافع الصوت عند
 رؤيته (قوله) لان مقصود
 المستلزم تعيين شيء
 بالاشارة والحكم عليه
 بالهلاية قيل فيه منع
 الاحتمال ان يكون
 مقصوده تعيين شيء
 بالاشارة والحكم به على
 الهلال فالاولى ان يقال
 ليس من باب حذف الخبر
 لان العرب حين يصرح
 بالمحذوف لا يصرح الا
 بالابتداءات خبير بان
 كلام الشارح قدس سره
 من الضروريات لا يتوجه
 المنع عليه ومستنده بديهي
 البطلان لا يحتاج من له
 ادق حفظ من المعنى الى
 التنبيه عليه واما اختياره
 فظاهر المنع (قوله) اولها
 المبتدأ الذى بعض لولا قبل
 الاولى ان يقول المبتدأ
 الذى بعد لولا وخبره عام
 ليستغنى عن قوله هذا اذا
 كان الخبر عاما وكانه اختار
 ما اختارته على ان تعيين
 النجاة الضابطة الاولى
 قاصر لا بد من تقييده
 وليس بانه لو قال كذلك
 لاتم الاضية البيان
 ورفع ما فيه من الابهام
 وليس هذا موضعه ولو
 اخره الى محله كما فعل كان

اي هذا الحكم (يوم كون) اي ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالأفعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شيء قدير وان الله بكل شيء عليم ولا خلق الا هو على ما سبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والحياطة وغيرهما ما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختياري كالمقدر اذلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الالهة اذ حينئذ يكون كل واحد لها فيكون مناقضا لقوله تعالى انما الله واحد ولقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين (ويستوى الامر ان) (اي الرفع) بدل من الامر ان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اي في الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فلمستكلم) اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اي من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين بنى بلا ترجيح احدهما على الآخر (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) اي في مثال اورده سيبويه (اي عنده) اي عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (او في داره) عطفت على عنده (ونحو ذلك اولا) اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يختص ضميرا راجعا الى زيد مقدرا في هذا التركيب (لا يصح المطلق) اي عطفت جملة اكرمت عمرا (على الصغرى) وهي جملة قام لان المطفوف في حكم المطفوف عليه فيها يجب ويختص وفي المطفوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المطفوف هذا الضمير لا يكون المطفوف في حكم المطفوف عليه (امدح الضمير) الواجب في المطفوف عليه في المطفوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت فيجوز ان لا يصح كونه مما يستوي فيه الامر ان لترجح الرفع باستثناءه عن التقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكنت عنه المنصف اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبى ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين (ان يستوى الامر ان) هذا تفسير لقوله ويستوى الامر ان يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجري فيه (فما اذا عطفت) اي في تركيب اذا عطفت فيه (الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطفت (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اي جملة اسمية خبرها) اي خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اي رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اي يكون مبتدأ اذا اريد عطفت هذه الجملة على الجملة الاسمية لتاسية كون كل منهما

الايمان بذلك مما لا وجه له (قوله) هذا على مذهب البصريين اي كون لولا محذوف الخبر بحسب الوجوب واما على قول الكسائي لولا فلا يكون من هذا الباب ومذهب الكسائي ليس بمعدل ان الظاهر منها ان لولا التي تبدل امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الامتناع ومساها مع لا بالي على ما كان كايين مع خبر لا من حروف التثنية لكن منع البصريون من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لولا دخلت على لا لان الفعل لو اضمر وجوبا فلا بد من مفسر وليس بد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي غير المجاهد وجواب القسم المتكرر الى الابد ولا يكرر برب لولا هذا وما قبل من انه لا بد على مذهب القرامطة القول محذوف مستند الكلام فثبت ان كان خبرا يلزم كون المستند اليه معمولا لعامل تغطي دون الخبر من عجائب الاوهام فان القراء يقولون لولا في الرخصة للاسم الذي بعضها لاختصاصها بالاسماء كاثار التوابع فكيف يقال بان الاسم الواقع بعده محذوف الخبر والمسئول بالاعمال العقلية هو المستند اليه دون الخبر مع ظهور ان مذهب

في المبتدأ والخبر خلاف ذلك وان ما شأنه هذا لا يكون مستدالياً حتى يقال لا بد من مستند (قوله) وثانيها كل مبتدأ كان مصدراً موصوفاً بتأويله منسوباً إلى الفاعل أو المفعول قبل الأول كان مصدراً أو مفعولاً بالمتبادر من المصدر موصوفاً ان لا يكون مصدراً حقيقة ولا يثنى عليه كانه ليس بضم فاعله مطلق عليه يرفع هذا الايام ويعين المرام اعم لزوم كونه مصدراً ام بحسب المعنى فقط وبحسب الصورة والمعنى وفائدة هذا القيد تظهر من ذلك وما قيل على قوله منسوباً إلى الخ من انه يدخل فيه ضرب زيد عمراً قائماً وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين باطل فان كلام الرضى حياً قال الخارج قدس سره وهو ثانيها كل مبتدأ يكون مصدراً موصوفاً بضم فاعله او بمعنى المصدر او فعل التفضيل مضافاً الى المصدر لانه يثنى ما يضاف اليه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شرفي السويقي وانما وقع فيه من قوله بعد ذلك ويكون المصدر مضافاً الى الفاعل نحو ضربي زيداً او الى المفعول نحو ضرب زيدوا اليها نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما في المعنى ما نحو ضربي زيداً فاثبتا اي تضاربنا قائمين

جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اي نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسراً له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (الحصول للتاسب فيهما) اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففي الرفع) اي في رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل وهو خبره (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذا الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتغالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية (وهي) جملة (اسمية ايضاً) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتاسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميين (وفي النصب) اي نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهي) اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضاً لتاسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختاراً فكيف يستوي الامران حتى يكون التكلم غيراً في اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختاراً لكن (هي) اي السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (قرب المعطوف عليه) يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهي جملة قام قريباً او اذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيداً (قرب المعطوف عليها) من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح في الجهة بنى الترجيح في الامر (فان قلت) لا سلم ان السلامة من الحذف معارضة قرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لا خات في القرب والبعد) اي في قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبعبارة اخرى تقدير الرفع (بينهما) اي بين الصورتين (اذا) الجملة (الكبرى) وهو جملة زيد قام (ايضاً) اي كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا افسره بقوله (غير مفصولة عنها) اي عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمراً اكرمه بجملة زيد قام فاستوى في القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهوان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اي عدم الثقات في القرب والبعد بينهما انما هو (باعتبار المتنى) يعني باعتبار انتها اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ) اي عند ابتداء اعراب

لان الاصراب اولابتدأ من قوله قام (قالصرى) وهى جملة قام (اقرب) فيكون
 المطفوف عليه حيث تقريبا فيجئذ لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران
 الرفع والنصب في الاسم المذكور فلم يتكلم ان يختارا ايها شاء (ويجب النصب) اى
 يجب نصب الاسم المذكور اى الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان
 واقعا (بعد حرف الشرط) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين
 زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح
 ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) اى
 بحرف الشرط (ههنا) اى في هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان
 واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (ما وان كانت من حرف
 الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط
 ان ولو واما وكذا عند سيويه الا اذا ما قالها عنده من حروف الشرط ايضا واما عند
 غيره ما حرف الشرط اثنان ان ولو (فحكمها) اى حكم كلمتها (ماسبق من اختيار
 الرفع) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب)
 يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب (واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب)
 اذا كان ذلك طلبا فى مستأنه ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط
 غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم (و) (كذا) اى كما يجب نصب الاسم المذكور
 الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك (يجب نصبه) اى نصب الاسم المذكور الواقع
 (بعد) (حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو لا والا) بالتحديد فيهما
 الا عند الخليل فى الاوهى مخففة عنده على ما سبأنى (ولو لا ولو ما وانما وجب النصب) اى
 نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدها) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب
 دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه
 ملفوظا (او قدبرا) اى حال كونه مقدرا منقوبا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقدير الفعل
 المتمدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل
 انظرا وتقدير اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه
 اى حرضه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم
 فلكونه لا على الثبات والا - تقرر لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله
 لان ما يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى
 تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات الا انها
 تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل
 فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فىمى للتحضيض
 يعنى للحث على الفعل والطلب به والمضارع اما لفظا او تأويلا نحو لولا تستفرون

او من احدهما نحو ضربى
 هذا قائما واثمة هذا ولو
 وقع الاشتراط لصح ذلك
 منه ايضا لا حاجة الى قد
 يخرج ذلك فان المبتدأ
 الواقع مصدر المنسوب الى
 احدهما او كليهما لا يكون
 منقطعا من الاضافة لعلما
 (قوله) واكثر شربى
 السويق ملتوتا واخطب
 ما يكون الامير قائما قال
 الشيخ الرضى يجوز فى هذا
 القسم رفع الحال على الخبرية
 بان يقول اخطب ما يكون
 الامير قائم لان او الكلام
 كان مجازا والمجاز يؤنس
 المجاز لجعل آخره مجازا
 فلا يكون التركيب من
 مواقع وجوب حذف الخبر
 فلا يتم القاعدة قلت رفع قائم
 لم يكن التركيب
 من القاعدة لانتفاء الحال
 ولا يخفى ان ما ذكر من
 جواز رفع الحال فى هذا
 القسم مقيد اذا كان اوله
 مجازا كما افاده تعليقه الا
 ان يكون الحكم مبني على
 اطراد الباب هكذا قبل
 وكان لم يركب الرضى تمامه
 فانه قال واعلم انه يجوز
 رفع الحال الساقطة
 الخبر من الفعل المضاف الى
 ما المصدرية الموصولة
 بكان ان يكون نحو اخطب
 ما يكون الامير قائم هذا
 عند الاخفش والمبرد ومنه
 سيويه والاولى جوازه
 وذلك لانك جعلت ذلك
 البكون اخطب مجازا
 فجاز جعله قائما ايضا ولا
 يجوز مثل ذلك بعد مصدر
 صريح الا فى الضرورة

الله ولو لا آخرتي الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئني اكرمك حيث جعلت جئني
المخاطب علامة لا اكرمك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف
بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته
ضربك (مثال) خبره (حروف الشرط) (و) قولك (الا زيدا ضربته) في تقدير
لا ضربت زيدا ضربته (مثال حرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب الف والفاء
من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختار والرفع فيه ايضا استواء الامر بين فيه وكون
النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع
فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس
مثل ان يذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار
والجرور في محال النصب لانه خبر ليس اي كل تركيب ظن في بادى النظر انه مما ضم
عاطفه على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اي من
باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اي في هذا المثال (وان كان) للوصل
(يظن) مبنى للمفعول (في بادى النظر) بادى من بدا الامر اي ظهر من باب سمعا اي في
ظاهر النظر ومن همزة جملة من بدأ ومناه اول النظر وكلاهما هنا جائزان (انه) اي
هذا المثال (مما ضم عاطفه على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل
يظن (والمختار) عطف على محل انه اي ويظن المختار (فيه) اي في الاسم
المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور
فيه) اي في ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو همزة لما عرفت سابقا
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا
كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن في بادى النظر الخ يعنى
الا انه (يظهر بعد تمق النظر) التعمق في الكلام الوصول الى ما هو المراد منه او بيان
ما هو المقصود وايضا يحال يقال تمق النظر في كلامه اذا اعلمه اي بعد تمام النظر فيه
والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اي مثل ان يذهب به (ليس منه) اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير (فانه وان صدق) بعد الوصول (عليه) اي على ذلك المثال (انه) اي
ان زيدا في ذلك المثال (اسم سد فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اي فارغ
عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله به هنا بيان قوله فان زيدا وان كان في بادى
النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اي ليس زيد بكان (لوسط عليه) اي على زيد (هو)
اي الفعل بينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصب) اي لنصب
الفعل الذي هو ذهب به بينه او مناسبه الذي هو اذهب هنا بيان لقوله لكن يظهر
بعد تمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لازم متعدى
بالياء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا

فلا تقول ضربت زيدا قائم
الا بما جرى اول الكلام
ولا شك ان الجار يؤنس
بالمجاز هذا كلامه فتدبر
فيه قوله كما عرفت محتقات
الظرف قبل الاولى متعلق
الظرف وفيما فيه قوله
قال الرضى هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة قيل
من حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في
غير هذا المكان ومن
المعدل من ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة
ومن قيام الحال مقام
الظرف هكذا كتبت
في الحاشية ولا يخفى عليك
ان حذف اذا مع الجملة
المضاف هو اليها اكثر
من ان يحصى في غير هذا
المقام مع الفاء الفصيحة
ووجه جعل كان تامة فانهم
لم يجدوا وبدا من جعل
النصب بعد المصدر حالا
ليظهر وجه لزوم الواو فيه
اذا كان جملة اسمية فلو
قد كان ناقصة لكان خبرا
جائرا للتصرف غير حاصل
لزوم الواو اذا دخل
الواو في خبر كان الانشيبا
بالحال ولا يلزم وفيما ذكره
من التوجيه الحال
من التكلف ان المحذوف
محاو لان الملازمة
بالنظر الى الفاعل مبنى
وبالنظر الى المفعول يعنى
آخروا ان سدورا الضرب
ووقوعه لا يبعد التفسير
منها بالملازمة وانت خير
بان ما استند الى الشارح
قدس سره من بيان وجوه
التكلف هو الذي ذكره

لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل
النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اغنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب
المتعدى بالباء يناسب الاذهاب معلوما ومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحذف فيه
تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبة الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون
من باب ما اضر عامله على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) اى ما يناسب ذهب
به (فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعنى غير اذهب
(بمناسبة) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل مضارع معلوم من
لايس لان الذهاب المتعدى بالياء يلزمه الملازمة (واذهب) حال كونه كاشا (على صيغة)
الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالياء يلزمه الاذهب سواء كان معلوما
او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير المناسب لا تقدير ازيد ذهب به (ازيدا يلبسه
الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلبس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا
ذهب به (او) ازيدا (يلبسه احد بالذهاب به) تقديره ايلابس احد زيد اذهب به (او)
ازيدا (اذهب احد) فيكون الفعل الناصب له حيث اذا ذهب بالبناء للفاعل تقديره
اذهب احد زيد اذهب به فيجئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب
فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه
فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالناصب) فى قوله المناسب ليس المناسب
مطلقا بل (ما يراد به الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) اى يلازم الفعل المذكور
المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) اى بشرط ان يكون قاعلا للفعل المضمر والفعل المذكور
متحدائين واحدا فى هذا الباب حتى لو لم يتخذ لا يكون مناسبه (فالانحداد) اى كون
فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) ايها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيها
يرادفه ولا يلزمه الذهاب واحد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند
اليه واذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبه لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه
(واذا كان الامر كذلك) يعنى اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعللة المذكورة
(فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف (اى
رفع زيد فى المثال) المذكور وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) اى يكون مبتدأ
ومعمولا بالماضى المضوى (ونصبه) اى نصب زيد فى ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية)
اى يكون مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يحذف تقدير الناصب فالاولى
فى التمييز ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لثالبقع الفصل تأمل
(فليس) المثال المذكور (من باب الاختيار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط
الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او الزوم والحال ان تسليط احدهما شرط
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) اى من القسم

القائل بالكلمات والشارح
انما هو القائل فكان القائل
لم يرد ذلك ولم يحرف على رد
كلامه فاستدعا اليه قدس
سره وبعض ما ذكره
فى الاعتراض على تلك
الوجوه ليس جبي اما
الاول فلان ما ذكره
من الحذف قول بعض
التأخرين واما اكثر
النحاة فلا يقولون به بل
يقولون مثلا ان الفاء قد
تدخل على ما هو جزاء مع
تقدم كلمة الشرط وبدونها
تسمى سببية وببره بان
يصلح تقدير اذا الشرطية
قبل الفاء وجعل مضمون
الكلام السابق شرطها
فالخفى فى قولنا زيد فاضل
فاكرمه اذا كان كذا
فاكرمه وفى قوله عز وجل
اناخرمته خلقتى من نار
وخلقتى من طين قال
فاخرج اذا كان منك
هذا الكبير فاخرج وعلى
هذا القياس فهو تفسير
معنى لا تفسر اعراب
وليس مندهم لاء تسمى
بالصيغة لافصاحها من
المحذوف بل ذلك البعض
يطغفونها على العاطفة وعلى
السببية فى بعض الصور
تدبها على مختارهم فيه واما
الثانى فنلطف لان كون كان
تامة ليس كما زعمه محالا
حاصل له بل لضرورة انها
لو كانت ناقصة لما كان المعنى
على ما كان عليه ولم يكن
المثال مما نحن فيه لانتفاء
حالية ما كان حاله اعلم ان
ما ذكره الشارح قدس
سره من قوله والذي

الذي (مختار فيه) أي في ذلك القسم (النصب) أي نصب الاسم المذكور لأن الاختيار
النصب مبنى على أن يكون ذلك من باب ما اضمر عامله عن شريطة التفسير وقد عرفت
أن هذا المثال ليس منه فينبغي أن يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (أي مثل أريد
ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب وجوب رفعه بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل
شيء فعلوه) وقوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شيء يصدق عليه أنه
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره إلا أنه لا يصح تسليط عليه رفع الاشتغال لفساد المعنى
على تقدير التسليط لأن يكون المعنى حيثذا الناس فعلوا كل شيء (في الزبر) فيكون
في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمين جمع زبور كرسول ورسول وهو المكتوب وهو
فعل بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (أي في محائف أعمالهم) والصحائف جمع
صحيفة وهي الكتاب ونسب كتب عليه وجهها صحائف ومحفف كذا في الصحاح
(فهو) أي قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لأنه لو جعل منه) أي من هذا الباب وقرئ بنصب الكل (لصار) التقدير
أي تقدير قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (فعلوا) أي الناس أو الخلائق (كل
شيء) من خير أو شر من أعمالهم (في الزبر) يعني أوقع الناس كل شيء من الخير
أو الشر في صحائف أعمالهم (فقلوه في الزبر أن كان) ظرفا لفعلوا (متعلقا بفعلوا) المقدر
الناصب كل شيء (فسد المعنى) أي معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ما سبق أو
فعل الخلائق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير أو الشر في صحائف أعمالهم وهذا المعنى
غير صحيح (لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها أعمالهم بل
الصحائف محل لأفعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لأنهم) أي لأن أي الخلائق (لم
يوقعوا فيها) أي في تلك الصحائف (فعلا) لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا كثيرا (بل
الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية وخوش بوى
وخوش سرشته (الكاتبون) وهو الحافظة الذين يكتبون أفعال العباد من خير أو شر
لقوله تعالى وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين (أو قوف فيها) أي في الصحائف (كتابه)
أعمالهم (أفعالهم) أي أفعال العباد (وأن كان) قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا مع
متعلقة المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجوز الفصل بين الصفة والموصوف
(مع أنه) أي كون في الزبر صفة شيء (خلاف ظاهر الآية) الكريمة لأن الظاهر أن يكون
ظرفا مستقرا مع متعلقة المقدر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ ومع هذا يوقع الفصل
بين الصفة والموصوف باجتناب وان كان جائزا فات المعنى المقصود من الآية (إذا المعنى
المقصود) منها على ما قلنا أن يكون كل شيء مبتدأ وجهه فعلوه صفة لشيء وفي الزبر طرف
مستقر في محل الرفع خبره فالعنى على هذا (أن كل شيء هو مفعول لهم) أي للعباد
(كائن) وثابت (وفي الزبر) أي في صحائف أعمالهم (مكتوب) خبر بمدخر (فيها)
أي في تلك الصحائف فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفتقر المقصود منها أيضا وقوله

بظهره الخ ليس من كلام
الرضي بل هو ما ارتضاه
وكلام الرضى ذلك هذا
قبل فيه وفيه تكلفات
كثير من حذف اذا مع
الجملة المضاف اليها لم تثبت
في غير هذا المكان
ومن المدول من ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى
النامة وذلك لأن معنى
قولهم حاصل اذا كان قائما
بظاهر في معنى الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف ولا
بظهوره والذي اوقعهم في
هذا اوقع غيرهم فيها
لزمهم اتحاد العامل في الحال
وساويا والحق انه يجوز
اختلاف العاملين على ما
ذهب اليه المالكي فنقول
تقديره ضربي زيد ما حصل
قائما والعامل في الحال
حاصل وفي صاحبها ضربي
وهو الياء أو زيد فنقول
حذفنا حاصل أو كائن
العامل في الحال لكونه ما
شاملا لجميع الأفعال كما
حذفناه في زيد عند اولى
الدار شابة الحال للظرف
والحذف في كليهما واجب
قيام الحال والظرف مقام
العامل هذا فكما رأى
قدس سره ان كلام الرضى
ليس مما يعتد به لا تهاق جمع
النعاة على عدم جواز
اختلاف العاملين كما
اعترف به نفسه ولا يجوز
مخالفتهم ما لم يثبت دليل يدل
على جوازه أو ضرورة
تلبى اليه لم يفت بل اراد
أن يذكر وجهها سالما عن
هذه الكلفات غير مخائف
لهذا الأسهل فاني به وتقول

(موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقا واما من التفسير المستكن في قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر حال كوز ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ (في محائث اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدر ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك (فارفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا لامامل المنوى (والجمله الفعلية) بعده وهى فعلوه في محل الجر (صفة لشيئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بمطوف واحد وهو جائزا فاعلى ماسياى (و) ان يكون (الجار والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناء (على اى ان الجار والمجرور في قوله في الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجمله الاسمية في محل الجر صفة لشيئ (تأيت) خبر للمبتدأ الاول (في الزبر) متعلق بقوله تأيت (بحيث) متعلق ايضا بقوله تأيت (لا يفادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الاية جواب عن سؤال مقدروه (انه سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن الفعل فيه في ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيد اضربه (او نهيها) نحو زيد الا تضربه (فالختار فيه) اى في ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ما سبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق امره وهى كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبه نصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الاسر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالقاء (مع ان القراء جمع قارى من قرأ كنعاد جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى في هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراء من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الاقى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يبايه اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذة من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان

ان الامر كذلك فانما ذكره ليس فيه شئ من هذه التكلفات الثلاثة هو لا يلزم منه تلك المخالفة الا ان فيه تكلفات آخر من ارتكاب حذف ذى الحال بدون القرينة اذ لا يسبق الى الفهم كونه محذوف في هذا المثال ومن حذف الخبر كذلك فان الملازمة ليست مثل الحصول والكون حتى يجوز حذفه ومن اختلاف التقدير لفظا ومعنى اما الاول فكما ذكره ولما التالى فلما سبق من كلام القائل ان الملازمة بالنظر الى الفاعل معنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر فالاول هو الاقتداء بالبصرين فان ما اختاره ليس بهذا المتابعة بل التكلف على ما ذكره غير مسلم فانه اذا جاز تقديره اذا مع الجملة المضاف اليها البيان المعنى من غير تكلف لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان الاحراب كذلك وكون العدول عن كان الناقصة الى التام مع ظهورها في كونها ناقصة من باب التكلف انما يتصور في صورة ثبوتها موقوف عليها وليس كذلك بل نحن نقدرها تامة لنصحيح الاعراب ولا تلعظ بها والآخر جناعن الباب وهذا في غاية الظهور وقد اعترف بمناهيته الحال للظرف على صدق اقامة ذلك مقام هذا على ان التبادر الى ذهن عند التلاقي ضرب من زبدان

الحيلة (لا خراج) أي لا خراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية (عن هذه القاعدة المذكورة) وهي ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) في الاسم المذكور وهو الرفع لما صرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي فاختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما تحلوا به) أي الى ما جعله النحاة حيلة (لا خراج عنها) أي لا خراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان احدهما مذهب اليه المبرد وثانيهما مذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) أي كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدره باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التحمل (فاجلدها) امر حاضر من جلد مجند وبابه ضرب يقال جلده ضربه (كل واحد منهما) أي من الزانية يعني الزنى بها والزاني وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلتها ما بعدها او لاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هي فعلت ذلك الفعل فبرعنا بالزانية قوله ونحو مبتدأ و(الفاء) مبتدأ ثان (فيه) أي نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعني الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية والزاني جعل الباء متعلقة بالربط بقربة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكاشنة (في الزانية والزاني مبتدأ لان الالف واللام من الموصولات على ما سبقي الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على اسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سبقي تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) في المبتدأ (م معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذي هو صلاته) أي صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره ما التي زنت أي مكنت من نفسها بالزنى والذي زنى بها أي والذي فعل ذلك الفعل فيجئ ذلك الزنى سببا للجزء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدها (كالجزء) مثل قولك الذي يأبئك فأكرمه أي فستحق لا كرامتك (والفاء الداخلة عليه) أي على خبر المبتدأ (مرتبط بالشرط) يعني جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالة) أي لدلالة الفاء (على سببته) أي على سببية الشرط (للجزء) لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزء حتى لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذي يأبئك

انما هو معنى قولك ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وهو المراد وليس اذا للاستقبال بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قبل لهم لا تفسدوا في الارض ومثله كثير (قوله) ثم يقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال قبل لو قال حذف الصامل وذو الحال صرة واحدة كافي واشاره المصنف بالمكان اكثر استراحة من التكلف وليس بذلك الكلام في حذف المذكور الملقوط بحسب الحقيقة فلا تفضل (قوله) وتفيد المبتدأ المقصود عمومها بدليل الاستعمال ووجهه ان الجنس المرفوع اذا استعمل بلا قرينة تخصيص لم يجمع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجع وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف هكذا قيل وتام الكلام على ما قاله المصنف وغيره ان مذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد من واقع موقعه وتأويلهم يجعل قائما من تمام المبتدأ وموصولا فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه وامامنا من جهة المعنى فان المفهوم من ضربي زيدا قائما الحكم على كل ضرب من واقع على زيد بانه في حال القيام وهذا لا يستقيم على مذهب

فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان انيان سبيله حتى لو لم يأت لما
استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء اي الفاء الذي وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما
(لا يعمل ما في حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها اي معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لانه يتكسر الامر اي يكون
شيئا مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (قامت تسليط الفعل المذكور
بعده) اي بعد الفاء (على ما) اي على اسم وقع (قبله) اي قبل الفاء مع ان التسليط شرط
هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزاني خارجا
من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او مناسبة على ما سبق (فمعين فيه الرفع)
اي فوجبه في ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا للمضي الشرط فاجلدوا الآية خبره لان
الانشاء يصح وقوعه خبر وان كان بالثأويل ولذا لم يحدد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية
حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا
التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المصنف ولكون الآية فيه جملة
واحدة (و) (الاية) (جلتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر
احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون
الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه) (اذا الزانية مبتدأ) عند (محذوف المضاف)
واقیم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك يصح حمل الخبر على مبتدأ (والزاني عطף عليه)
بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جواز ابا القرينة
الحالية (اي حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزاني فيها) موصولة (بتلى) مبنى للمفعول
وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اي وقع ثابت في القرآن الذي يتلى ويقرأ (عليكم) ايها
المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعمل زمان
الحال بملافة الظرفية اي لا تتعلق بتلى او بعد قوله الزانية والزاني وذلك الحكم
قوله فاجلدوا اي فاضربوا ايها الحكماء كل واحد من الزانية والزاني مائة جلدة (وقوله
تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الاولى
(والفاء) في قوله فاجلدوا (عنده) اي عند سيبويه (ايضا) اي كانتا السببية عند المبرد
(السببية) يعني جواب شرط (اي) مقدر (ان ثبت زناها) شرطا وذلك باربعة شهاد
يشهدون بالزاني في اربعة مجالس او باقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الا
حمان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بشكاح صحيح (فاجلدوا وقيل) الفاء ههنا
(زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعد
في الاولى (او) الفاء ههنا (لتفسير) اي لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزا بالجملة
وهي قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طاقة من الكلام
لا المستند والمستند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لا يعمل في جزء جملة اخرى) ان

الكوفيين فاذا جعلنا فاعلا
معموله الضم في خرج من
ذلك المعمول وبقي خاصا
بضرب مضي والعم على زيد
في حال القيام محكوم عليه
بالحصول وهو معنى اخر
مخالف لذلك المعنى من
حيث المعمول والحصول
وبالجملة ان المصدر مبتدأ
اضيف واذا اضيف
بالنسبة الى ما اضيف اليه
كاسماء الاجناس الا ترى
انك اذا قلت ماء البعير
حكمه كذا عم جميع ماء
البعير وكذلك اذا قلت علم
زيد حكمه كذا عم جميع علم
زيد وقد وقع المصدر او لا
على ما هو مفيد بالحال اذا
الحال من تمام الخبر ثم اخبر
عنه بمعموله في حال القيام
فوجب ان يكون هذا الخبر
للمعمول لا لقرين من معومه
لان الخبر من جميع الخبر
عنه فلو قدرت بعض
ضرب زيد ليس في حال
اقيام لم يكن خبرا من
جميعه واذا تقرر ذلك كون
معناه ما ضرب زيد في الا
حال القيام قوله وثالثها
كل مبتدأ اشتمل خبره
على معنى القارنة قيل جعل
الشيخ الرضی حذف الخبر
هنا قالوا وجل الكوفيين
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع
عندهم منتزعا من الواو الى
مدخوله وهو تكلف
وانت خبير بان مذهب
الكوفيين ليس على ذلك
وانما هو احتمال فاسد
اورده الرضی ورده حيث
قالو ضابط هذا كل
مبتدأ عطف عليه بالواو

جملة اجلدوا كل واحد منهما الآية لكونها مستقلة لا يعمل جزء منها في جزء الجملة
المتقدمة التي هي قوله الزانية والزاني (فيتمتع التسليط) أي تسليط الفعل الواقع بعد
الاسم المذكور بينه أو مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على
كلا التوجيهين (في الضابطة) أي في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون
التعريف صادقا عليه (فتمين الرفع) أي فوجب رفع الاسم المذكور على أن يكون
مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه أو على أن يكون الالف واللام
موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا المعنى الشرط وجاهلوا جزاءه في معنى الخبر على
مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبردا وعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح
(أي وإن لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (ولم
تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه (أيضا) أي كأن تكن الفاء بمعنى
الشرط (فهي) أي هذه الآية (تكون داخلية تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها
لأنه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقة بحيث
لوسط عليه هو أو مناسبه نصبه وإذا كانت داخلية تحتها (فالختار) (حينئذ فيها) أي في
هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقفا قبل الأمر لما عرفت سابقا
أنه إذا كان واقفا قبل الأمر وانتهى بختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها
(باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه
يكون باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع) أي رفع الاسم المذكور في الآية فإذا
كان الأمر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التي في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط)
كما هو مذهب المبرد (أو جعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتمين
الرفع) أي رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل في
معنى قوله والآن معطوف على مقدر في الأقسام الثلاثة يعني ليس التراكيب الثلاثة
المتقدمة من هذا الباب والأي وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالختار
في الاسم الواقع في كل منها النصب أما اختيار النصب في الأول والثالث فلو قوعه
بعد حرف الاستفهام أو قبل الأمر وأما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب
فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتبين الرفع فيها لما عرفت إضافته (الرابع)
أي رابع الأربعة لأربع الثلاث يعني أنه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير للمساواة (من
تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها) (التحذير) أي ما فيه التحذير
سعى به اللفظ المحذره في نحو أياك والأسد مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى
كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وأنما وجب حذف الفعل) الناصب
للمفعول به (فيه) أي في هذا الباب (أضيق الوقت عن ذكره) لأنه لو ذكر
لفات وقت التحذير لأن مثل هذا إنما قال عند مشقة الهلاك وشدة الخوف

التي بمعنى مع فيه مذهبنا
قال الكوفيون وضيت
خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى
مع فكانت قلت كل رجل
مع ضيته فإذا صرحت
بمع لم يحتج إلى تقدير الخبر
فكأن مع الواو التي بعدها
فلا يكون هذا المثال اذن
محذوف خبره وفيه نظر
لأن الواو وإن كانت بمعنى
مع يكون في اللفظ للمطف
في غير المفعول به فإذا كان
وضيته مطلقا على المبتدأ
لم يكن خبرا فان قيل يجوز
أن يكون رفع ما بعد الواو
مفعولا عن الواو لكونها
خبر المبتدأ كما هو مذهب
السرا في نصب المفعول
معه على ما يجرى في باب
وذلك أنه يقول النصب
الذي على المفعول معه
هو الذي كان في الأصل
على مع للمساواة الواو مقامه
لم يكن أن يكون عليها
لكونها في الأصل حرفا
فانتقل إلى ما بعدها
فالجواب أن مع إذا وقع
خبر عن المبتدأ لا يستحق
الرفع لفظا حتى تنتقل إلى
ما بعده بل يكون منصوبا
لفظا على الظرفية صرفا
محل انقياسه مقام الخبر في
نحو زيد معك كما تقول زيد
هناك قال وقال الصريون
الخبر محذوف أي كل رجل
وضيته مفعول ثان وفيه
أيضا شك لأن ليس في
تقديرهم لفظ بدمد
الخبر فكيف حذف وجوبا
وأما قلنا ذلك لأن الخبر
متى فعله بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ

او قصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (في اللغة تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال لشئ اول المحذر ولشئ الثانى المحذر منه (وتبعية منه) اى تبعية الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوقته وبعده عنه (و) هو (في اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه الت نصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) وقال المحشى نيه بذلك على ان المعمول فيه تأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل (بتقدير اقق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل نصب له مثل اقق او بعدا ونحو (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) ويبد (تحذيرا) وتبعية (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب جواز ابقريته النصب لان المنسوب لا بد له من ناسب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (او ذكر) بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناسب له ايضا (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى بما) يكون ذلك المعمول محذورا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالمطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اى بالجوار والمجرور مثل اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه يعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيد لفظيا للدلالة على ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كقولنا (عطف على حذر او ذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذر المقدر او ذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذير كانه قيل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت وينفى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على ما يستفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول مهما ليس بمحذو بل محذر منه (فان قلت فلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا وذكر المقدر (لا بد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المطفوف) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا (كا) كان ضميرا راجعا الى معمول (فى المطفوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة

يسمى المحذر ولولجئ ان تقول ان المطفوف سادس المحذر المحذوف بعده لم يصح الا متراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يبد سادس المحذر اذ لهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسادس المحذر ولو تكلفنا وقتنا التقدير كل رجل مقرون وضيعة اى هو مقرون بضيعة وضيعة مقرونة به كقولك زيدا قائم وعمره حذف مقرون واقم المطفوف مقامه لبق البعث فى حذف خبر المطفوف وجوبه من غير سادسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المطفوف اجرى مجرى المطفوف عليه فى حذف خبره قال والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نيج البلاغة واتم والساعة لى قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال هذا والكل ليس بضم اما الاول للظهور ان الكوفيين لا يمتثلون بالمطفوف فى هذه الصورة حتى يمتثل عليهم كذلك بل يقولون بان الاصلية كالاصرفي المفعول منه ولذا قال المصنف فى الايضاح فان قيل فلم تنصب الجواب انها تنصب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا قبل ولا مناسا فلا نصب ولما الثانى فلان الظاهر من مذمهم ما ذكره المارح

قدس سره وعليه نه
المصنف في الترحم قائلا
وهو كل مبتدأ عطف
عليه بالواو التي بمعنى مع
وكان القصد بالاختيار
المقارنة فانه يجب الحذف
لحصول الاسم من الدلالة
على خصوصية الخبر بما
في الواو من معنى المنة
ورفع المعطوف في
موضع الخبر فلا درجه
لا يزال الكلام في خلاف
الظاهر والاعتراض عليه
واما الثالث فلوجهين
احدهما لم يثبت ذكر
الخبر في مثله وهو
دليل الوجوب وما نقله
من نهج البلاغة ظاهر
في عدم دلالة الواو على
المقارنة فليس من هذا
القبيل واما الثاني
فلانفاهم هل ان كل
ما اجتمع فيه هذان الاسم
ان احدى الدلالة ورؤوع
شي في موضعه فهو من
المواضع التي وجب
الحذف فيها ولا ارتباط
في تحق هذين الاسمين
هنا فكيف يقال انه
ليس من هذا الباب
(قوله) كل مبتدأ
يكون مقسما به يعني
مشتبا لذلك مشتهرا به
بحيث يتبادر من سماعه
انه ذكر للاقسام به
ليكون قرينة على حذف
الخبر الذي هو قسمي
هكذا قيل والظاهر
من قوله مشتهرا به
انه مراد بالصين الصين
قبل التركيب وليس
كذلك بل التبيين لتلك

الشي او خبره معطوف عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير في المعطوف تقول المصنف
وذكر المحذرنه جملة معطوفة على جملة اخرى هي (ذكر او حذف المقدّر الذي هو
صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير في المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سيأتي
تحقيقه (قلنا) لا بد في المعطوف من ضمير كافٍ المعطوف عليه (لكنه) اي الا انه
خولف و (وضع في المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذرنه (موضع المضمّر) على
خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاء الضمير (اقتدير الكلام) اي كلام المصنف
(او معمول) اي اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا)
لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (الا انه وضع) المظهر في المعطوف وهو
(المحذرنه) موضع الضمير المأثري المعمول (في المعطوف عليه) كافٍ قوله تعالى
الحاقا ما الحاقه (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اي بان الضمير في المعطوف
(محذرنه لا محذور) كافٍ المعطوف عليه يعني لو اضر كافٍ المعطوف عليه يرجع الى
المعمول فيكون في القسم الثاني ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذرنه فلم تتم
اقسام التحذير (مثلايك والاسدوايك وان تحذف) وفي الحاشية نبه بتكرار المثال
على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكما
نحو اياي والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيويه وقد يكون اسما
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل
قولهم اذا بلغ الرجل الستين قاياه واياك الشواب انتهى وانما كان اغلب المخاطب
لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان
يحذر نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بشبهة منزلة المخاطب وفيه
اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذرنه في هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان
لاول نوعي التحذير ومما هنا) اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذور
مقدما على المحذرنه مثل (بعد نفسك بتوسط النفس والقياس ان قال بعدك الا انه
فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتناع ضمير الفاعل والمفعول
لشي واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوب الضيق
المقام استثنى من ذكر النفس فحذف ايضا قانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا قليل
ايك (من الاسدو) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد من نفسك) جي بالنفس ههنا
ايضا وان لم يحتاج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد
نفسك عن حذف الارنب) الحذف فتح الحاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى
يقال خذفت الحصى اي رميتها من بين اصابعي ويجوز في الاول الاحمال ايضا لانه يقال
خذفه بالمصارم بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب
بالقمام تأمل قال عمر رضي الله تعالى عنه اباي وان يخفف احدكم الارنب وهو نهج الهمزة

وسكون الرأه المهمة والتون بدمه قال له بالعارسية وخر كوش، وانما قال هذا حال
كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحاً ومات لا يحل اكله وقيد الارلب وقع
اتفاقاً لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب
الارلب (بالصا) وبمده حذف الارلب على نفسك وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير
تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضعين (الحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول
(الحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والحذر هو النفس فيهما فان المراد من
تبعية الاسد) فى قوله بدمه الاسد عن نفسك (و) تبعية (الحذف) فى قوله بعد حذف
الارلب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتحذيرها (منها) من الاسد
الحذف (لا) المراد (تحذيرها) اى تحذير الاسد والحذف (منها) اى من النفس لان
التحذير والتخوف لا يكون الا فى اله روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد
مما لا عقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى
التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكرراً الا انه اذا تكرر لم يكرر حذف عامله وان
افرد فلا لان التكرار يعنى ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل ولا يثنى المفعول ولا يخص
هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهراً مفرداً كالنثال المذكور واما
مضمراً مخاطباً ومتكلماً وغائباً مثل اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافاً نحو رؤسك
رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه (اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك) ايها الطالب
المصنف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح) لانه لا يقال اتقبت
زيداً من الاسد بل يقال اتقبت من زيد وتبرأت منه وعند نحو خفه منه يقال بعدت زيدا
من الاسد ونحية عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى المفعول بنفسه (فينبى ان يقدر
فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التبعية (او نحو) امر من التبعية لانه
يقال بعدت زيدا من الاسد ونحية منه فينبى ان يقدر فيه بعداً ونحو اصحته ولا يقدر
اتق لعدم محته لما عرفت انه لا يقال اتقبت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى
غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه يقال بعد الطريق او بعد الحية
بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محللاً لما يؤذى المارين فيه وكون الحية
نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء
المخاطب (عن الطريق لا على تبعية) اى على تبعية المار السالك فى الطريق عنه
حتى يقدر فيه بعداً (فالاصواب اى ما هو الاولى واللائق) (ان قال) اى ان يقول المصنف
فى تعريفه معمول (بتقدير بعداً واتق ونحوهما) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقدير معمول بتقدير نحو اتق او من
باب حذف المضاف تقدير معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يسمى التعريف ويشمل كل
فعل يجوز تدبيره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد

حاصل بعد التركيب كما
لا يخفى (قوله اى من
الرفوعات خبر ان
واخواتها قبل نه على
ان ذكر خبر ان ليس
لانه من خبر المبتدأ بل لانه
من الرفوعات ولم يرد ان
خبر ان مبتدأ محذوف خبره
وقوله هو المستند جلة
مستأنفة لانه تكلف بيده
لا حاجة اليه وانما قال
المصنف خبر ان ولم يقل
ومنها خبر ان قصد الى
البيان على وجه يمتثل
المذهب الاصح ومذهب
الكوفي وهكذا فى باقى
الاسماء وليس من سلامة
الفهم فان التقدير كذلك
ينادى بأعلى صوت على
اختيار كونه مبتدأ
محذوف الخبر فانه الظاهر
الموافق لما سبق وامر
التكلف بمنوع الضرورة
كونه من الرفوعات مع ان
التبعية بتقدير ومنها على ان
ذكر خبر ان ليس لانه من
خبر المبتدأ بل لانه
من الرفوعات من غير ان
يكون خبراً فاسد لفظاً
ومعنى اما الاول فللوزن
عدم كون ما هو متمين
للخبرية خبراً او هذا ظاهراً
البطلان واما الثانى فلان
ما هو خبر ان من حيث انه
كذلك لا يكون خبر المبتدأ
بالضرورة فلا يكون وجه
لهذا التنبيه وقوله لم يقل
ومنها الخ غلط من وجهين
احدهما انه لا فرق بين ان
يقال ومنها خبر ان وبين ان
يقرب على ان يكون خبر ان
مبتدأ ما بعده خبره

في جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها بما يصلح ان يكون مثالا له (و) قد راينا مثل بعد (في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك) فانفس ههنا هو المحذرمه بل مطلقا لقوله تعالى وما برى نفس ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي بين جنبك (فان معنى) اى معنى نفسك نفسك (على نفسك بما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التي هي من جهة ما يؤذيك وبما بيان لكون النفس من اشياء التي تؤذى المخاطب وتؤله لا متعلق بقوله بعد كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذرمه مع ان مقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله بما يؤذيك (و) قد مر مثل اتق في بعضها) اى في بعض افراد النوع الثاني (كالتال المذكور) في المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه في معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التي تكن في الطريق واحدة او متعددة فيكون من قيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد في اياك والاسد) ولفظ ان تحذف في اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذرمه ولا محذروا والتحذير في الاول ما يكون محذرا وفي الثاني ما يكون محذرمه (فينبى ان لا يكون) لفظ الاسد (تحذيرا) لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير في القسم الاول لا يكون الا بالمحذرمه والمحذرو لفظ الاسد هو المحذرمه فيكون داخلا في النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد واياك من ان تحذف فحذف المحذرمه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير اى توابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذروا وغيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها) اى بذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها (وقول) انت (في قسمي النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بمادة اخصر في التقدير وان كانت الطنب في الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرر التحذير لانه يذكر محذورا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام لا يسمع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (قول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف

في التمول وعدمه كما هو الظاهر وثانيهما ان الدال زعم في القام مقام الفاعل ان دأب المصنف عدم الفصل فاوقع فيه ذلك هو المحتاج الى بيان التكنة وهذا صريح في خلافه فيكون مناقضا لما قبله (قوله بعد دخول احده هذه الحروف قيل زاد لفظ احدا لانه لا صرف فدخل جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في المحدود اى خبر واحد من ان واخواتها ثم قيل والاضح الاخير الانفع ان يقال خبر الحرف المشبهة بالفعل هو المسند به دخوله وليس به اذ لا سبق الى وهم ذى فهم كون القصد الى بيان المرفوع بجميع هذه الحروف دفعة حق بهم بدفعه ومن ذلك يعلم ان الشارح لو لم يأت بهذه الزيادة لكان اولي (قوله) بعد دخول هذه الحروف عليها اى على المسند والمستند اليه اورد عليه ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند على المسند ومعنى اخر وان جميعها في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى للاختصار على ما هو المتبادر (قوله) والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها لايران اثرها عليها انظرا ومعنى قيل كانه معنى عرف الدخول والمتبادر في عرف الفن الدخول

لا يراى اثر لفظى لان نظر
العين فيه فالنسيم خلاف
الظاهر ومع ذلك نظر لانه
يدخل فى التعريف المستند
الذى دخل عليه ان الخففة
المنفردة عن الفعل فانها
وردت على المستند والمستند
اليه لا يراى اثر منسوى هو
التأكيد للنسبة المتطرفة بها
مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان
الان يتكلم ويراد بقوله
لفظا ما يقابل تقدير او محلا
وبقوله معنى ما يشمله ولا
يعنى على المصنف ان توجيه
الشارح في غاية اللطف
ولا يرد عليه شيء مما ذكره
الفاصل فانه لو اكنى بقوله
لفظا لا يتعنى بالمستند الجملة
لظهور ان التأثير فيه
بحسب المعنى ومن العلوم
ان التقديرى والحلى
لا يدخلان في اطلاق
اللفظ فانها القاسم متباينة
وبحث الفنى بحسب الكل
عن السواء فقله والمتبادر
في حرف الفن الدخول
لا يراى اثر لفظى وكذا
قوله الان يتكلم الخ
من الصادر بلا فكر وتوهم
الاضرار بدخول
ان الخففة من عجائب
الاوهام فان الكلام
في المستند بدخول ان
المشدة واخواتها فكيف
يتصور السؤال عالى فيه
شيء من تلك الحروف
(قوله فلا ينقض التعريف
بمثل يقوم هذا السؤال مما
اورده الرضى قائلا قوله
بدخول هذه الحروف
يخرج خبر المبتدأ وكل
ما كان اصله ذلك سوى

(و) تقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف
عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف
عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر في الظاهر وان كان اطيب في التقدير (و) (تقول
في المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة في التحذير بمادة اخصر من الثاني
(اياك ان تحذف بتقدير من) الجارة (اي اياك من ان تحذف) فالذى يعبر ان جاز فيه
الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فن متعلق بالفعل المقدور ولا يجوز فيه تقدير من
ولا الماطف فالقياس ان يجوز فيه الوجود الاربعه والذى مع ان يجوز فيه هذان الوجهان
كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز
فيه ايضا الوجود الاربعه ولكن لا يجوز فيه حذف الماطف وفي الاول حذف الجار
والماطف فبقى في الاول وجهان وفي الثاني ثلاثة اوجه (لان حذف حرف
الجر عن ان) الخففة (وان) المشددة فتصح الهمزة فيهما (قياس) لان ان مخففة ومشددة
حرف موصول طوية بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم فلما طال
لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (ولا تقول)
(في المثال الاول) من النوع الاول (اياك الاسد) كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف
(لا متناع تقدير من) الجارة في الاسم الصريح حيث لم يحذف حرف الجر منه قياسا
ورأسا (وشذوه) اي شذو تقدير من (غير ان وان) واما قول الشاعر
اياك اياك المرأ فانه الى الشر دهاء ولشر جالب * بتقدير من اي اياك
اياك من المرأ وهو الشك فشاذا وللضرورة اي فمحمول على الضرورة
(فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لا متناعه (فليكن بتقدير
الماطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز
في الثاني وجوه ثلاثة (فلنا حذف حرف الماطف) في هذا الباب (اشد شذوذا) من
حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او
غيره (قياس) يعنى شائع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى اقضرب عنكم الذكر صفحا ان
كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد الاية اى ولان المساجد ومثل قولك امانت
منطلقا انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا فرى
بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرها) اى في غير ان وان مثل قوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه وقوله لا فعلن بالجر اى بالله لا فعلن (واما حذف الماطف
فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوه اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما
اتواك لتحملهم قلت اى قلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان
المفعول فيه وبعض احواله فقال (المفعول فيه) اى الذى فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره
محذوف اى منه بقرينة قوله فنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف

خبر هذه الحروف لكن
دخل فيه غير المحدود فان
نحو حونا في نحو قولك
ان رجلا حونا غلامه
في الدار مستداني غلامه
بعد دخول ان وليس
بجبرها (قوله فان يقوم
هنا من حيث استاذته الى
ابوه ليس بما يدخل عليه ان
بهذا المعنى قبل فلاوجه
لنفيده بالحيثية ولايجزى
فساده فانه لو اكنى بقوله
فان يقوم ههنا ليس بما
يدخل عليه ان بهذا المعنى
لكان بينه وبين قوله بل
انما دخل على جملة ابوه
تأثرا ايضا فلا بد من حيث
الحيثية جزما (قوله فلا
يحتاج الى ان يجاب قبل يعنى
ان الجواب السابق يعنى من
هذا الجواب الذى يحتاج
فيه الى تكلف بعيد لان
التبادر من الاستدلال
المطلق لا المستدلى اسما
هذه الحروف وهذا انما
يم اذا كان ما حمل عليه
الدخول معنى متبادرا
من اللفظ متبادرا بين القوم
كما اثرنا اليه وقد عرفت
بطلان وهم القائل وان
الحق بيد الشارح قدس
سره (قوله) ويلزم بضم
اليهم وذاك تزييف لهذا
الجواب فانه اذا كان المراد
من المستند المذكور
في التبريف هو المستعمل
ذلك الوجه لم يبق حاجة الى
ذكر هذا القول بل يكون
ملاوجه له ومن غرائب
الغلطات ما قيل قوله ويلزم
منه على مطلق قوله يعنى
فيكون المعنى ولا حاجة الى

اى هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينته او موقوف لا اعرابه او مبتدا والجملة بعده
خبره وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه نظرا لانه محل الافعال
تشبيهه بالاوائى التى تحمل الاشياء فيها (هو) مبتدا اى المفعول فيه (ما) اى اسم
ما لم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكنى بذكره
في المفعول به بقوله اى اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول (فيه) الجرور راجع الى
الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اى حديث) اشار به الى ان المراد بالفعل متناهما للقوى
وهو المصدر يعنى الحدث وفي الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به
واوحينا اليهم فعل الخبرات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعل مثل فرخ وفرخ انتهى
(مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب على التمييز او على المصدرية اى ذكر التضمنا كاشنا
(في ضمن الفعل الملفوظ) مثل صمت يوم الجمعة (او) في ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم
الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة قد دخل فيه ما حذف فعله التاسب له
جواز او وجوب على ما سياتى في آخر هذا البحث (او شبهه) بالجر عطف على بالفعل اى
مذكور تضمنا في ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ما شبه الفعل ملفوظا او مقدرامثل انا
صائم يوم الجمعة ومن مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى افا صائم يوم الجمعة (او مطابقة)
عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل
اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (قوله) اى يقول
المصنف (ما فعل فيه فعل) جنس (شامل لاسماء الزمان) كالصوم والليل والشهر والحوار
وغبرها (و) اسما (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل
من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة او لا (قانه) اى الشأن (لا يخلو زمان) من
الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى في كل
واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او
مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل)
يعنى حدث ووجد (فيهما) اى في كل واحد منهما لفظا وتقديرا (اولا) يذكر الفعل
الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لفظا ولا تقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا (وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه) اى خرج قوله مذكور عن تعريف المفعول
فيه الطرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفاظا ولا تقديرا (نحو) قولك (يوم
الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمينه افضل او نحو قولك المكان
الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (قانه وان) للوصل (كان)
يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لا محالة) لفظه لا تثنى الجنس ومحالة
اسمها وخبرها محذوف او لا محالة فيه اى لاشك في ان فعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى
الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفاظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا

ان يلزم منه ولا يخاف في
 مجته فاللائق ان يقول على
 انه يلزم (قوله فيحتاج الى
 تأويل الجملة بالاسم حيث
 يكون خبرها جملة بيان
 لتصور هذا الجواب يلزم
 الاحتياج الى ما يحتاج اليه
 وما قيل يمكن ان يقال
 لاحاجة الى التأويل لا الخبر
 الجملة مبين بقوله واسره
 كما خبر المبتدأ كما ان الخبر
 الجملة للمبتدأ بين ذكر
 تعريف مختص بالخبر المرد
 ليس بصواب لان الضمير
 في قوله واسره يرجع
 الى الخبر المعروف (قوله)
 والمراد ان اسره كما سره
 قيل لا يخاف ان المراد من
 عبارة المصنف توضيح خبر
 ان بحيث يعرف ان اى خبر
 صحيح و اى خبر فاسد وما
 ذكره الشارح تكلف على
 انه بعد ما سره قوله واسره
 كما سره خبر المبتدأ بان اسره
 كما سره في السام الخبر
 المنضم لصدر الكلام
 لزم ان يكون خبرا ايضا
 كذلك والساد انما المراد
 من فوت بعض
 الاستثناءات و ينبغي ان
 نقول الا في ضمنه استفهاما
 وفي وقوعه جملة انشائية
 نحو ان زيدا خبره فانه
 لا يجوز مع حوازي زيدا
 خبره وعالمه ذكر عدم
 محته دخول المقاد على خبره
 مع تضمن اسمه معنى
 الصراط لكنه لم يفت لسبق
 ذكره وقوله من اياك اراد
 على مذهب غير سيبويه من
 ان من في من اوك خبر
 وهو لا يرد على المصنف

فظاهر واما تقدير افلا نه لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان
 العامل فيهما العامل المنوي لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (ولكن)
 استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم
 الجمعة داخلا) حال من فاعل بقي (فيه) اى في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق)
 بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه) ما (فعل فيه فعل
 مذكور) تضمننا في ضمن الفعل الملقوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع
 هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرفة لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله
 تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه ومناهج بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را
 يا اين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را يا اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان گفته
 شود كه حاضر شدم باز جمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لا يكون الا يوم الجمعة)
 فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في
 المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا آنفا فلم يكن التعريف ما نعال دخول
 ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبناء للمفعول (في التعريف قيد الحثية) بالرفع
 نائبه (اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا
 اعتبار قيد الحثية (الخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك
 ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده وما لما
 لا غير (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى في المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى
 في ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو
 الشهود (بل) ذكر (من حيث ان وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور)
 فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به مفعولا فيه فيكون التعريف ما لما من
 دخول غيره فيه (ولا يخفى) عليك ايها الطالب النصف (انه) اى الشان (على
 تقدير اعتبار قيد الحثية) في التعريف فيه تنابع الاضافات مثل قوله حمامة جرحى
 حومة الجندل (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) في التعريف
 وقوله على تقدير اعتبار الخ من منطقات قوله لاحاجة تقديره ولا يخفى عليك انه
 لاحاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه
 يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور في الحثية يكون قرينة على انه مذكور
 في التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشي بل لاتمام بيان مدلول الفعل
 ومن يدا ايضا حة تأمل (الزيادة تصوير المعرفة) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى
 لا تكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر يعنى الصورة وقوله المعرفة فتح
 الراء مصدر يعنى من التعريف لان المصدر المبني واسم المفعول واسم الزمان
 واسم المكان من الترييدات على الثاني يأتي على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على

مع اختياره مذهب سيبويه
وليس بذلك فان مراد
المصنف ما ذكره الشارح
فدس سره قال في الترح
وامره كاحر خبر المبتدأ
اريد في اقسامه من وقوعه
مفرد او جملة واحكامه من
ان يكون متوحدا او
متعددا او مثنيا او محذوفا
او غير ذلك وشرائطه من
انه اذا وقع جملة فلا بد من
ضمير ولا يحذف الا اذا علم
ومن انه لا يحذف الا
لغيره وقال في دفع ما ورد
على قول الزحصرى
وجميع ما ذكر في خبر
المبتدأ من اضافته واحواله
وشرائطه قائم فيه ما خلا
جواز تقديره الا اذا وقع
ظرفا من انه يلزم من قوله
وجميع ما ذكر الخ جواز ان
زيدا اخر به لانه يجوز زيد
ضمير قائلا الجواب عنه
من وجهين احدهما انه لم
يذكر ذلك اصلا واذا لم
يذكره فانا حكمنا بامتناعها
لما ذكره لانها لم يذكره
فقوله وجميع ما ذكر اما
اراد وجميع ما يكون خبرا
لمبتدأ يسح ان يكون
خبر الان والثاني وهو
الاقوى فمسئله الجواب
من هذه المسئلة وغيرهما
انه لم يرد بقوله وجميع
ما ذكر الخ الا ان خبر
في الاحكام بعد ان ثبت
كونه خبرا لان خبر انطه
وانتهاء موانعه لان كل
موضع مشاؤك خبر المبتدأ
صح ان اين زيد ولا ان من
ابوك وان جاز من ابوك
واين زيد مبتدأ وخبر

ما صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من)
زمان او مكان (بيان) خبره (لا) في قوله ما فعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه
اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاولى اول ولذا قدمه
والى ان من بيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهنا
على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حاله ايضا لا الحال من ضمير شئ هو
حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى
وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيه) وهما ظرف
الزمان وظرف المكان وتفضيلا لهما (وتمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من
ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم
كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في قوله
(وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو
المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بها) كقولك سرت في يوم الجمعة
فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه في)
الضمير راجع الى الموصول وفي في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو اى
ما يقدر فيه في) منصوب بتقديرها اى بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير
ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف في اختصارا في اللفظ (وهذا) اى
كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح القوم)
اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنيها على ان المختار عند الشاذل مذهب اليه المص لانه
كان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحله كذلك في قولك سرت
في يوم الجمعة ظرف له ومحله ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني
(قائمه) اى القوم (لا يطلقون المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الى على المنصوب
بتقدير في) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون
منصوبا بتقدير في فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في
(واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى يخبر بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة
وصلت في المسجد (فهو) اى المجرور بها (المفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر)
كان المجرور بالباء في قولك سررت بزيد وبمن والى في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالفهم القوم (المص حيث جعل
المجرور بها) اى بلفظة في (ايضا) اى كاجعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه (مفعولا
فيه) وظنى ان مذهب اليه المص هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب
بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور

بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان اصدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء فيصح المطلق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح الحلاقة على المنسوب (ولذلك) اي ولا جلا ان المجرور يبقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المص (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اي شرط نصب المفعول فيه) اي شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتداً وقوله (تقدير في) خبره اي ان تكون لفظة في مقدرة في التية يعني ان تكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في التية لانه ان لم تكن مقدرة في التية ايضا يكون اسما محضاً يخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولاً على مقتضى العامل (اذا تلفظ بها بوجوب الجر) يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظاً او تقديرًا او محلاً واذا اردت نصبه يجب ان يقدّر في (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضاف الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فلاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فلاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيداً لظروف القيد اضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) قال بهم من الزمان ما لم يعتبر له حدود نهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالحدود منه ما اعتبر فيه حدود نهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اي ظروف الزمان من قبل قبل كمل يعلم (ذلك) (اي تقدير في لان) الزمان (المبهم منها) اي من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل انسان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اي فيصح ان ينصب الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اي كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة وكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الوسطة للعمل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اي من ظروف الزمان (محلول عليه اي) قد حل (على) الزمان (المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحل والتبع (لاشتراكهما) اي لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اي كونه محدودا (نحو صمت دهر) مثال للزمان المبهم والدمر الزمان ووجه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (واقطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع

لانفاق ثم انه لا توجه على ذلك السؤال بطلان التبريد في به ليدفعه فقال ان قيل هذا يؤدي الى الدور لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم يعرف خبرها الا بعد ودخلها الا يعرف الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمت انه ليس بدورا لانه يبطل فائدة التبريد لانه اذا قصد الى تعريف خبر ان بكونه خبرا مبتداً وكان خبرا مبتداً متصفا باعتبار خبر ان في صحة بصفه وامتناع بصفه كان تعريفه للاخص بالاعم والجواب انه لا يتوقف كونه سالحا لان يكون خبر ان على دخول ان بل تعريف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتداً وخبر لامتناعه بينهما وبين ان لصالح ان يكون خبرا مبتداً خبرا لان فينبغي الدور واما الثاني فانه انما يلزم ان لو كان قصد الى التبريد به ولا احد يعرف خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام معناه انه الخبر الذي يصح دخوله خبرا عليه وعلى مبتداً هو المرفوع في قوله ان زيدا اخوك ولعل جر صاحبك فما لم يثبت انه خبر لان لا يلزم اعطائه احكام الخبر لانه انما يحكم باحكام خبر المبتداً بمدح كونه خبرا لان واما كل موضع يتبع فيه ان يكون خبرا لان من اجله فلا يحكم عليه بشئ هذا كلامه ولنا في

الثاني اوبان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير اوبان تأنيث الظروف غير حقيقي لكونه
 بتأويل الجماعة (مبهما) مثل يمدو فوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان
 المبهم (تقدير في) اي انصب بتقدير في (حالا) بالنصب على انه مفعول له قبل ذلك اي لمحمولته
 (على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاشترأ كهما) اي لكون الزمان المبهم
 الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الابهام) اي في كون كل واحد منهما
 موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يوضح ان ينصب الزمان المبهم بلا
 واسطة حرف لكن ينصب الثاني اصاله لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشترأ كهما في
 الابهام (نحو جلست خلفك) واما مك فان خلفك ظرف مكان يصح ان يطابق على ما يقابل
 خلف المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف
 على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اي وان لم يكن) ظرف المكان (مبها بل يكون)
 المكان (محدودا) (فلا) (قبل تقدير في) اي الانصب بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في
 (اذ لم يكن) انصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يكن ايضا (حمله على الزمان
 المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحد اذ اتان
 انصب المكان المبهم لم يكن اصاله بل تبعا وحلا على الزمان المبهم فاحمل عليه يكون كالاستعارة
 من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اي لاختلاف الزمان المبهم والمكان
 المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني
 المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذ لم يصح حمله بقي على حاله الاصل وهو كون
 بالواسطة المذكورة (نحو جلست في المسجد) بانظهار لفظ في فلم من هذا التفصيل ان الظروف
 اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير في اصاله
 لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينصبان بتقديرهما لكن تبعا وحلا لكون الاول
 مشتركا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات والثاني في الصفة والرابع وهو
 المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشاركا له في الذات ولا في الصفة فكان
 اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسير) بالبناء
 للمفعول من التفسير (المبهم) ناشية في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع
 انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبها اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر
 يتناول الكل ويستثنى عن تكلف حمل البعض على البعض اي قيل المبهم (من المكان) بيان
 المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه كجهات الست فان فاعلا يطلق على
 المكان باعتبار جهة العلوه وي لا تدخل في السمي فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد
 يتبدل ويصير تحت اذا علا الشخص عليه وقيل ماسي مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان
 تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند لودي ووسط
 بالسكون ونحو ذلك والموقف يعني المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت (الجهات)

هذا التمام بحث وهو انك
 قد عرفت كون ما ذكره
 الشارح قدس سره من
 النص لا ينبغي ان يرتاب
 في انه لا وجه لان يرتكب
 هذا لعمري ما يورد من عدم
 جواز ان يزيد او ان من
 اباك مع جواز ان يزيد ومن
 ابوك فان الاستثناء ما هي
 قوله الا في تقديمه متكفل
 بدفع ذلك لا يقال هذا
 الاستثناء ناظر الى صورة
 جواز التقديم دون وجوبه
 وهذا ان المثالان معا يجب
 فيه تقديم الخبر لان قوله الا
 اذا كان ظرفا يستدعي
 كونه على ظاهره وهو
 العموم كيف وتوكل
 من الياس سر مما يجب فيه
 التقديم ثم لو كان ذلك
 الارتكاب لدفع السؤال
 باستناع ان يزيد الضربه لا
 كان من الدخول عن
 الاستثناء فان قلت وكذا
 لو قلت لدفعه باستناع من
 ابوك اي في صورة كون
 من مبتدأ لما كان
 من الدخول عنه ايضا قلنا
 لا يرتاب في جواز كون
 ابوك خبرا لان الاخرى
 الى قوله ان يزيد ابوك
 (قوله الا اذا كان ظرفا
 قيل فيه انه يلزم ان يكون
 محكية خبر في التقديم
 اذا كان ظرفا مع انه ليس
 كذلك لان الخبر الظرف
 لان يضمن ماله صدر
 الكلام ولا يجب تقديمه نحو
 ان زيد اني امار فان لام
 الابتداء له صدر الكلام
 ومن الظاهر ان المراد
 بالظرف هناك هو مجرد

جمع جهة وهي الجانب (الست) بلاناما تأتي للمؤن لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهي) اي الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكتجين حل وعسل وما فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلي الى الجزئيات (وما في منهاها) وفي معنى امام قدام وفي معنى خلف بعد وراء وفي معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اي وجهه زيد (الى انقطاع الارض) يعني يجوز ان يطاق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوقه زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوي وتحت يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلي (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما والمالم يتناول هذا التفسير) اي تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعد الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية بالجر) صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجي (قال) جواب لماي المصنف (وحمل) معنى المفعول (عليه) اي على المبهم (من المكان) (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) في تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله حمل ومعناه الجوالي والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ونحو لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله (ولدي) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر في حزينك وان كان غائبا عندك ولا يقال المال لدي زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه ارضي مكانه الذي هو جالس فيه الان (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدي اي وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدي (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون معنى عند لان تحت الشيء عند (وسوى) يقال المال سوى زيد اي مكانه لان سوى بمعنى المكان كاسيجي (لا بهما) (اي لا بهما عند ولدي) اي لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاء في فيما كما جاز في الا انه يجب التقدير فيها لانه لا يقال المال في عند زيد ولا في لدي زيد واما في الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اي شبه عند ولدي (عليه) اي على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اي لان حكم التشبه حكم التشبه لان التشبه غالبا يكون في حكم التشبه ويشترك في علة ايضا فذكر علة التشبه يكون ذكر علة التشبه لا اشتراكهما فيها غالبا وقيل يجوز في ذلك ان يحمل الضمير اجمالا على عند ولدي وشبههما بجملة ما بمنزلة التشبه والتشبه به ولك ان يجمعه اجمالا الى المبهم وعند ولدي وشبههما تأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكورا انتهى (و) وقع (في بعض النسخ) اي نسخ الكافية

عن الام فلا عذر وما قيل في الجواب ان الام له صدور الكلام في غير باب ان لا يجدي تعاوفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة قيل قيل فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاضواء فليس حكمه الا جواز بيان التقديم بقول المصنف الا اذا كان ظرفا فاسر هذا وفيه انه ان اراد صرح بكون ان الشدة مصححة لوقوع النكرة اسما فذلك ممنوع والابن اراد النكتة فان كلامه في النكرة التي لا مصحح لوقوعه مبتدأ سوى تقديم الخبر الظرف عليه (قوله خبر لا الكاشنة لثنى الجنس وبارة لثنى هكذا خبر لا التي لثنى الجنس وانت خبر بيان اسقاط شيء من كلام المصنف واقامة ما يؤيده مقامه بالضرورة تدعو اليه ليس غائبي ولعل النسبة الصحيحة هكذا خبر لا التي اي الكاشنة وح يكون ذلك لثبته على كون التي صلة لا (قوله) اي لثني صفته اذا لارجل قائم مثلا لثني القيام عن الرجل لثني الرجل نفسه قيل فيه ان لا لرجل يتقدم لارجل موجود لثني نفس الرجل لثني صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا نفي من الشيء يقال لثني الشيء ولا يقال لثني صفة الشيء لثني الشيء ليس الا لثني وجوده في الصفة صار

بمعنى لنى غير الوجود
فلا كما يكون لنى صفة
الجنس يكون لنى الجنس
فلو حمل قولهم لانى
الجنس على معنى لنى صفة
الجنس لم يتم التسمية فيها هو
لنى الوجود ولو حمل على
لنى الجنس لم يتم فيها هو لنى
صفة الجنس فلا بد
فى التسمية ملاحظة حال
بعد الافراد ورجح
العبرة هل ظاهرها ولا
حاجة الى صرفها عنه
والحق بيد الشارع قدس
سرمه وذلك لان الوجود
داخل تحت الصفة كما
اعترف به القائل فيم ذلك
الكلام جميع الاقسام بخلاف
ما اذا اعتبر لنى الجنس من
غير اعتبار الصفة فانه على
تقدير جواز ذلك باعتبار
ان لنى الوجود لنى الذات
يختص بالعض فيشكل
التسمية بالعض الاخر
وبذلك ظهر بطلان قوله
لو حمل لنى الجنس على معنى
لنى صفة الجنس لم يتم
التسمية فيها هو لنى الوجود
وليت شعري لم حكمه
كذلك ببدله يكون
الوجود من جملة الصفات
وانما قدس سره بالصفة
دون الحكم كما فعله
الهندي حيث قال لنى
الحكم من الجنس لا ان
الحكم ثابت فى قولا
لا رجل قائم وانما لنى صفة
القيام وهو غير الحكم
كيف والحكم هنالك لنى
القيام (قوله فلا بد من
ضرب دليله نظر لظهور
ايران امر معنوى لى

لا بهما) مقام لاهما بصيغة التانيث مقام التثنية (كاهو) راجع الى الموصول (الظاهر)
ليكون وجه الحمل مذكور فى المحمولات كلها لان الطاهر ان يكون الضمير راجعا الى
عندولدى وشبههما ويحمل ان يرجع الى عندولدى وشبههما والمبهم فيكون حيلة للتفسير
والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عندولدى وشبههما (حمل) ايضا على
المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) وما فى معناه كالمقام والموضع والمجلس
اذا كان الفعل موافقا له فى افادته معنى الاستقرار اذا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان
(معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك
ومجلسك لان فى الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل فى مكان
كذا (لكثرة) اى لكثرة لفظ مكان (فى الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا
لا بهما) اى لا بهما لفظ مكان لما قلناه من معنى بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال
ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حملت الاشياء
الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان المحدود الذى وقع
(بعد دخلت) وما يقارنه من نحو زات وسكنت وفى الرضى واعلم ان دخلت وسكنت
وزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت على عليه مبهما كان ولا نحو دخلت الدار
وزلت الحان وسكنت الفرقة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر
اعنى فى معناه فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعد ما على الظرفية عند سيديوشى (وان كان
معينا) (نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدد ومعين لا بد فيه من لفظه فى الا انه حذف
منه لفظه فى انما (لكثرة فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال
الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا
لا بهما) لما قلناه ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعاق قوله حمل (اى) حلا واقما
(على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقال مذهب فلان
هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتقبل الدخول بدون المتعلق
كما لا يتقبل الضرب بدون الضروب وفى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعديا ما بعده
مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان
غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى لانه يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر ولا
لا يتقبل بدون المتعلق بل بواسطة وفى المفعول به عملا لا يتقبل الفعل بدون واسطة حرف
الجر ولان مصدره يحى على وزن فعمل وما يحى مصدره كذلك يكون لازما غاليا مثل
القمود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخلت (بحرف الجر) يعنى
بلغة فى ويقال دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود الدخول لازم فلا بد من
واسطة حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله
وهذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فى على الاصح وكون دخلت لازما لمحل تأمل فان

الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتتمام معناه ان كان لازما فاعاله واذا تم
بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل
والمفعول به واذا تم بهما يطلب به ايضا نحو ضربت زيدا في مكان وقرأت هذه المسئلة امامك
(ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من دخول مكان
الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اي بعد تمام معنى الدخول
بالدار (يطلب المفعول فيه) كان معنى الضرب بعد تمام زيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول
حيث تمامه متديا والدار بعده مفعولا به كافي قولك ضربت زيدا لان الضرب متمد وزيدا مفعول
به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب
المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا به (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
الفلاني) في المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اي الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد في قولك
ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه وما يؤيد) خبر
مقدم (ذلك) اي كون ما بعد دخلت مفعولا به مفعولا به (ان كل فعل) لازما كان او متعديا
(نسب) مبنى للمفعول والجملة صفة للفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال
هذا الفعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اي يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعني جملة
يصح خبر ان وان مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندي انك منطلق (الى مكان)
متعلق ينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اي للمكان الخاص الذي وقع فيه (ولغيره) اي
ولغير ذلك المكان (فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد) فالمكان الخاص
ههنا فقط هو الدار لان فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار
مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها
وكون الدار جزء منه (فكما يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه
(تقول ضربت زيدا في الدار) وصليت الصلوة في المسجد (كذلك) اي مثل هذا
(يصح ان) تنسب الى المكان العام (تقول ضربت زيدا في البلد) وصليت الصلوة في المدينة
الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار وفي الثاني
بجواز بمعلقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يحملون اسابغهم في آذانهم (وفعل
الدخول) في قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اي ليس كنسبة الضرب
الى الدار في ان يصح نسبه الى مكان خاص ثم الى مكان عام له واثيره بل ليس الا كنسبة
الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت
القوم فكذلك الدار الدار في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت
البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل في
البلد) الان (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الان
الدخول في البلد لانه الان في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون

بضرب ولا ينبغي فساد لان
يضرب في لارجل يضرب
ابوه من حيث اسناده الى
ابوه ليس عما يدخل عليه
لا لابران اثره بل انما
دخل لذلك على جملة
بضرب ابوه (قوله) لا
يجوز ارتفاع منتهه هكذا
قال المصنف واعترض
عليه بانه يجوز عند جماعة
فزا اذا دارح لانه قوله
على ما هو الظاهر يعني ان
رفع صفة العرب المنصوب
خلاف الظاهر فالاحتمال
الظاهر في الاطلاق لا رجل
ظريف الخيرية دون
الوصفة وهذا يكنى
لوضوح المثال وحسنه
هكذا قبل وعما عندك ان
قوله كما هو الظاهر ليس
لهذا المعنى بل لانتبيه على
ان عدم جواز ذلك ظاهر
لا يتيسر على اصحاب
البصائر والمخافة فيه من
قبيل الولوج في مخالفة
الواضحات ولو كان معنى
قوله كما هو الظاهر مازحمه
القائل لما اضمحل به ما اورد
على المصنف كما هو الظاهر
وقد ادهاه وتفصيل ذلك
ان المصنف قال في الصرح
والنحويون يتلون في هذا
الموضع قولهم لا رجل
ظريف وليس بحسن
في التنبيل لاصرين احدهما
انه في الظاهر صفة ولا
يلقى بذى الفهم ان يمثل
بمثال ظاهري غير ما قصد
تنبيهه واقله الاحتمال فيكره
ايضا لذلك وفي هذا المثال
لا يمثل ان يكون ظريف
الاخبار لان المضاف المنفى

وفي البلد ويدخل في الدار (فنسب الدخول الى الدار) في قولك دخلت الدار (ليست كنسبة
 الافعال الى امكنتها التي قلت) تلك الافعال (فيها) يعني كنسبة كل فعل الى امكان خاص له
 بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار
 مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه
 النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالحارج من الدار من قبل ان يخرج البلد فيصح ان يقول
 خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم في قولك صمت يوم الجمعة
 يصح ان يقول صمت الشهر والسنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير
 ذلك (وقيل معناه) اي معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون)
 قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع نحو دخلت في الدار صحيح) كما
 ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم
 الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اي
 استعمال دخلت (بدون) لفظة (في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في
 للاختصار وايدان اباها تزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل
 في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد
 فضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل
 مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيدي به ان استعماله) يعني استعمال دخلت (بني شاذ)
 لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد
 كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمال بني يكون مفعولا عند المصنف لما سبق
 (وينصب) بالبناء للمفعول (اي المفعول فيه) (بما مل مضمرة) اي محذوف جوازا
 (بلا شريطة التفسير) اي بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يضر العامل الناصب له على ما
 سبق اما قرينة مقالية (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (مضى
 سرت) انت (اي سرت) انا (يوم الجمعة) فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب له
 جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهي قول من قال مضى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد
 ان يجلس هذا المكان اي اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اي اخرج يوم الجمعة
 (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بما مل مضمرة) اي محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا
 حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اي صمت
 يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لتلايلهما الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول
 دون الثاني ليكون والا جالا وتاليا تفصيلا (والتفصيل فيه) اي في كون المفعول فيه منصوبا
 بعامل مضمرة على شريطة التفسير (يعني) اي موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر في المفعول به)
 ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت
 فيه واختيار النصب في نحو انا يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة

بلا لا يوم مف لا منصوب
 فوجب ان لا يكون صفة
 في الاحتمال عنه فحسن
 التثنية به الثاني هو ان تقول
 بعد ذلك وينصوب لا يثبتون
 الجرم لا فاذا كان التثنية
 بلا رجل ظرف غلب على
 الظن امتناع هذه في لفهم
 فيوقع ذلك في الخطأ لانهم
 يقولون بها هذا كلامه
 واعتزى الرضى بان ما
 ذهب اليه من امتناع
 وصف المضاف التثنية بلا
 بالرفع فذهب جماعة
 من النحاة وقد دخلوا فيه
 وجوزوا معه حلا على الحمل
 وذلك لان هذه مشبهة بان
 فكما يجوز في توابع اسم
 وان مر بها الحمل على الحمل
 فكذا في توابع اسم لامر يا
 كان اومبدا وتقول صرح
 المصنف في الايضاح
 بخلاف ذلك حيث قال
 التثنية نحو لا رجل افضل
 منك لا يدل على اثباته عند
 المجازين اذ يحتمل ان
 يكون صفة على محل لا
 وجهه على مذهب
 المجازين خبر او على
 مذهب التبيين صفة
 تحكم وانما ثبت مذهب
 المجازين اذا كان المنفى
 مضافا فانه يكون منصوبا
 ولا محل له اذ ليس بمعنى
 ويقع بعده مرفوع فذلك
 الدليل الواضح على ان لها
 خبرا مرفوعا ولو كان صفة
 لمكان منصوبا على جميع
 المذهب فانه لو كان هذا
 مذهب قوم دون آخرين
 لاصح قوله لكان منصوبا
 على جميع المذاهب والنقطة

سافر فيه عباده ويوم السبت سافر فيه عمرو وجوب التصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعرابه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما (فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كفى ضربته تأديبا (او لسبب وجوده) كفى قدمت عن الحرب جينا بنى اثر اكان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته او مؤثر اكان كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغير (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (ما فعل مطلقا) به او فيه او معه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كاذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (او حكما) كايحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقريئة مقابلة كالمثال المذكور فى شرح او حاله كاذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى انضربه تأديبا او تريد ان تضربه تأديبا ومن قدمت عن الحرب جينا بنى اقتدت عنها جينا (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له المفعول له الذى قدر فعله انما يناسب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقريئة المقابلة (كاذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا (لم ضربت زيدا) او بالقريئة الحالية كاذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المص (مذكور احترازه عن) ما لم يذكر فعله لاحقيقة ولا حكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التأديب او اعجبنى تأديبك او عجبت عن تأديبك وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولا حكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لافظا ولا تقدير انتهى (فان قلت كيف يصح الاحترازه) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو ان الفعل الذى فعل لاجله) اى اقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كفى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى اعجبنى التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فى رد السؤل المذكور (فلما المراد من قوله مذكور) (مذكور معه) كالمثال الذى اوردته السائل واما المثال الذى احترازه عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤل (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له (كفى) قولك (ضربت) زيدا (تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما

شهد بحال له فان رتبته اعل من ان يقع فى امثاله سلمنا مجوز بعض الاقوام ذلك لما ذكره ولكنه ليس بما يعتد به لظهور الفرق بين لوان فى هذا الباب فان ان لا نزاع معنى الابتداء بل معناها تؤكد مضمون الجملة نكان مبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لان معنى الجملة تشبيهها بما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالمقدم ويجعل الاسم بعده كالمتبدا كالفعل مع ان على ان التمس على المحل فى باب ان يمنع ايضا جوازا عما حكى عن الجرمى والزجاج والفراء وطاهر كلامهم ان الجمهور يسمونه بل المحققون لا يرون العطف ايضا ويقولون ان المرفوع الواقع بسد حرف العطف مبتدأ حذف خبره وهو من باب عطف الجمل على ما صرح به الهمامى فى شرح معنى اليبس (قوله لان الظرافة لا تقيد بالظرف ونحوه قيل يعنى من غير سباجة ويريد نحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح ما رزق ظرافة الاثنان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة لغير الله ار لاها لا قبل هذا التقييد ولا يخفى ان لى جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمهود فى مثله لى الموصول عن الغلام الموصوف

خبر لا حذفاً كثيراً بل قد
موصوف كثيراً مصدر
الفعل والمشتر في مثله
تقدير الزمان وهو الملام
لقوله وبنوهم ولا يثبتونه
اصلاً ولا يخفى ان الامر
بالعكس (قوله) اى انتفى
الاحمل والمال فلا يحتاج الى
تقدير خبر قبل زيمه
المصنف بان لا يحدث
يكون اسم فعل واسم الفعل
لا يكون على هذه الصيغة
ورداً أيضاً بان اسم الفعل
الذى بمعنى الفعل اللازم لا
ينصب ما بعده ولم يلتفت
الشارح الى تزييفه لانه
يجوز ان يكون نائية لانتفى
كناية بامتناب ادعو
ويكون فاعل الفعل
الضمر المبهم المميز
بالمصوب بعدها وانت
خبر بان المصنف لم يقل
بكونه اسم فعل بمعنى انتفى
بل بمعنى نقيض قال في الامالى
الطه في حذف نحو تيم الخبر
يحتمل امرين احدهما
ان الخبر مراد ولكنهم
حذفوه حذفاً لازماً كما
حذف الجمع خبر المبتدأ في
مواضع فيكون لا حرفاً
مثلها في ثبوت الخبر
والثاني ان يكون لا عندهم
اسماً من اسماء الافعال
بمعنى نقيض فلا يحتاج الى
تقدير خبر محذوف لان
اسم الفعل مع معموله
يشغل كلاماً الوجه الاول
اظهر لواقته اللغة الفصيحة
في التقدير ولو كان اسم
الفعل عاملاً على مثل
هذه الصيغة هذا كلامه
وبه يظهر ان تفسير الشارح

فرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (في التركيب الذى
هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكور مع المفعول له في تركيب
واحد وفي المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه في اللفظ ولا تقديره فانه قد وقع
ايضاً السؤال المذكور (ويردح) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكور معه في
التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبني التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله
فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور مع هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولاً له والتأديب
بالرفع فاعل اعجبني (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى في الجواب الذى في
شبهه ضعف وكأنه يستعان في اثباته من الله تعالى كذا في حاشية المطول (الا ان يراد بذكره
معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد
لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له
(للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملاً فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعاً على انه قائم مقام
الفاعل لقوله ان يراد فعل هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر المذكور معه للعمل فيه
يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وضرر ضايعى اثر للفعل (مثل ضربته تأديباً له)
لان التأديب علة غائبة للفعل واثره قوله مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى
للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن
المتكلم (فان التأديب انما يحصل) في هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثره
وغيره كما ان الانكسار في قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون
اثره (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قدمت عن الحرب جيناً) لان الجين علة للقيود
وليس بضرر واثره بل مؤثر له وفي الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفاً
وقد يكون علة من وجه ومفعولاً من وجه وقدم التاني لانه اهم له فيه انتهى (مثال لما فعل)
اى للمفعول له الذى فعل (لسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القيود) فان القيود
انما وقع (من الفاعل) وصدور عنه (بسبب الجين) فيه وهو متقدم على الفعل في الوجود
(والفاعل) اى الذى قال (يكون المفعول له معمولاً) من معمولات الفعل (مستقلاً) في
كونه معمولاً له (غير داخل في المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول
مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له وبهذا
جعل الفاعل خمسة (بخلاف) (خلافاً) فيه اشارة الى ان نصب خلافاً على انه مفعول
مطلق والى ان الخالفة مستندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلاً لكونه اماماً في هذا الفن
الا ان الاولى استنادها الى الزجاج وحمل النحاة اصلاً ولذا قال في الحاشية والاطهر ان
يقدّر بخلافه هذا القول خلافاً لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى
(ظاهراً) وانما قال ظاهراً لانه بعد التأويل الآتى ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التأويل فنقد الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل

اربعة وعند غير مفعول له لا مفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا
قائدة لقول من قال لا قائدة لقوله تظاهرا (للزجاج) فعل من زج بزج اما لكونه صائما
للزجاج واما لكونه بانه كما قال قد اراد لصانع القدر (لبائنه وكذا خفاف ويزان) (قانه)
(اي المفعول له) (عنده) (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لا مفعول له
ولو قال قانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ
فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (قاله في عنده) اي عند الزجاج (في المثالين المذكورين)
في المتن وما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه
وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وحبنت
في القعود عن الحرب جينا) اما بتقدير مصدر جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل
مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربت بالضرب تأديبا) هذه
الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة المفعول الى العلة (وقعدت
قعودا جين) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجين سبب للقعود عن
الحرب (ورد) مبنى للمفعول من رديرد وبابه قال (قول الزجاج) اي مقوله وهو ان المفعول له
ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق بردي (محة تأويل نوع بنوع) آخر
(لا تدخله في حقيقة) يعني بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او
بتقدير المضاف محيلا لا يخرج المفعول له عن حقيقة ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو
المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الابري)
قوله الا كلمة تنبيه يؤول في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبنى للمفعول
ان كان من نبه فائبا ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا حينئذ يكون بالتاء المقوطة سقطتين من فوق
(الى محة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو ايتك والجيش قادم اي هذا
الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءني زيد اكا جاءني زيد وقت الركوب)
قوله (من غير ان يخرج عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن في الخبر يعني محة تأويل
الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك المحة غير مخرجة الحال عن
حقيقتها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا محة تأويل الظرف بالحال لا يخرج
عن حقيقة ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط)
مبتدأ مضاف الى (نصب) (اي شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المحرور
راجع الى المفعول له والى ان النصب تزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط
كون المفعول له منصوبا لفظا وتقديرا (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له
عند المصنف ايضا يعني كالمفعول فيه نوعا ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا لا فقط (قاله من) فتح السين
المهمة وسكون الميم ما يستخرج من الابن وجهه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن

بالظرافة وانت خير بان
منشأ ذلك التقييد
والاعتراض فله التدبر
وعدم الوصول الى مراده
قدس سره وذلك ان الر
ضى اعترض على المصنف
بانه لا قاعدة في ايراد
هذا الطرف بعد الخبر ولا
معنى له ان عقلاء بالخبر اذ
يكون ليس بعلام رجل
ظرافة في الدار وهذا معنى
سميح ومثاله ايضا ظاهر
بسبب هذا الظرف في
كون ظرف صفة لعلام
رجل وفيها خبر لا والمعنى
ليس في الدار لعلام رجل
ظرف ولو قال لا لعلام
رجل قائم فيها لكان اظهر
من جهة المعنى في كون فيها
متعلقا بالخبر فاجاب قدس
سره فان فيها ليس قيدا
لظرافة حتى يكون المعنى
سميحا بل هو خبر كيف
وهذا لا يتصور جدا فان
الظرافة من الكيفيات
النسائية التي اذا ثبتت
وتمكن لم يتصور
حصولها في حال دون حال
حتى لا يصح التقييد بظرف
او حال ولتنبيه على
ان المراد الجمع بين الخبرين
في مثال واحد ليدين
جواز كون خبره ظرفا
وبغيره في هذا المثال دون
ما قاله من نحو لا لعلام رجل
قائم فيها لظهور كون
الظرف قيدا لقيام وجواز
توهم كون الظرف صفة
في هذا المثال معنى على
جواز كون المرفوع بعد
النفى المضاف لتاويل ليس
فليس (قوله) ويخفف

الرجل الطعام من باب نصر لانه بالسمن فهو طمام مسمون وسمين ايضا وقال لياثمه سمان
كذا في الصحاح وما يستخرج من الحبوب والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم
(في قولك جئتكم للسمن ولا كرامك الزائر) وللخاصة في قولك خرجت اليوم لخاصمتك
زيد امس مجرورا باللام في الكل (عنده) اي عند المص (مفعول له) بناء على ما يدل عليه
حده) وحده على ما سبق ما فعل لا جله فعل مذكور وهما فعل المجيء لقصد تحصيل
السمن او لسبب وجود الخاصية فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اي ما قاله المص ههنا
وهو قوله شرط نصب (كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في هذا) اي ما قاله ههنا
من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (ايضا خلافا اصطلاح اقوم) فاتهم لا يطلقون المفعول
له لا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو
اللام لفظا لا مفعول له ولهذا قالوا وشرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق في المفعول فيه
(تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان
مراد الماصح نصبه كافي الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من
نفس المفعول له لا من اللام (لانها) اي اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اي جر ما دخلت
عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على
المقصود اي واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها بما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير
اللام وغيرها بما يفيد العلية (لانها) اي لان اللام (العالية) اي عالية الاستعمال (في تمليلات
الافعال) لان احدها مبانيها التي وضعت اللام لها التمليل فكانها اصل في هذا الباب وما يكون
اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غير هاتاه وان استعمل في التمليل لكنه نيابة عن اللام
ومجاز عنها كان وان اصل في الحروف التواصب والجوازم حتى جاز اظهارها وتقدر بها
دون غيرها على ما سيجي (فلا يقدر غيرها) اي غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء)
الجارة للالصاق (او في معانها) اي مع ان كلامنا هذا الحروف (من دواخل المفعول كقوله
تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجليل اي
متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكننا مطمئنا مثل قوله تعالى وتري الارض خاشعة اي
ساكنة مطمئنة لا مراقة (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اي تفرقوا بالافارسية
ه برا كنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيت (من خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اي لرأيت
ذلك الجليل خاشعا اي متقادا لا مراقة متصدعا اي متفرقا لحوقه من الله تعالى وعذابه هذا
مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي الرضى
والباء السببية ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم اي فحرمنا على بني اسرائيل طيات احاث
اي اشياء كانت حلالا لهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على
ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالياء الجارة (وقوله عليه السلام ان امرأة

قدس سره باعتبار المعنى
الحاصل فلا يرد ذلك الرد
ولا يكون الشيء ما ذكره
من الوجهين وجها
والدافع التعريف المصنف
منع كونه اسم فعل واشبات
لا اعترف به في الشرح
حيث قال واما بنو تميم فلا
يشنون الخبر اصلا لما علم
به وهو صداد لان الذي
اعنى عنه كائن عن قولك
اننى القيام عن تقدير خبر
له فندبر (قوله) وعلى
التقديرين يحملون ما يرى
خبرا في مثل رجل قائم
على الصفة دون الخبر قبل
اذا ثبت في لغة بني تميم لا
غلام رجل قائم برقع قائم
فلا يكون لانكار النعانة
اشبات الخبر في كلامهم معنى
لانهم لا يقولون لم يجعل قائم
خبرا لان هذا البحث ليس
وطيفة العرب والانكار
انما يتأتى لو انهم وافى مثل
لا غلام قائم نصب قائم
ولهذا قال الاندلسي لا
ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اشباهه اضافة
اذا لم يقم قرينة واما اذا
قامت فحذف خبر تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين
يجوز ثم قيل فنقول معنى
كلام المتن ويحذف كثيرا
قيام قرينة الا انه لم يصرح
باشتراط قيام القرينة
اظهاره لانه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا
يصرح به لهذا كافي قوله
ويجوز حذف حرف
التداء وقوله وقد يحذف
النادي وقوله وقد يحذفان
معاني الفعل والفاعل

ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المتبدا رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند القيام فربما ولوقول وداغا عند بني تميم لكان اخصر وكلاما من عجائب الالهام فانه من اين علم ثبوت لا غلام رجل قائم برفع قائم في كلام بني تميم ولو لم يحكم بدمهم بمجوزهم مثل هذا التركيب بشهادة انكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم ولعله وقع في ذلك هذا النظر الى قول الشارح قدس سره يحملون ما يرى خبرا في مثل رجل قائم على الصلة لمع كونه ناظرا الى هذا القول خيله على ذلك المتوالى في صورة المتن المضاف فقال ما قال وبمد العلم بما نقلناه من التصرح والامال لا يتصور القول الثاني ولا يجوز حمل الكلام على وجه لا يرتضيه صاحبه على انه لم يخالف في ذلك احد سوى الاندلسي ولا يخفى انه لا يمتد به عند اتفاق غيره على خلافه وايضا ليس له نقل في ذلك بل بقول يعبرد الراي على ما نقله الرضى فكلما هذا مما لا يلتفت اليه جزما (قوله) وبما عرفت من معنى الدخول قبل قد عرفت ما يمتنع من القول وقد سبق غيره مرة ان الفاعل ممن يمدح الفهم والرسول (قوله)

دخلت النار) قوله ان محذوفة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدر اي انها وامرأة مبتدا دخلت خبره والمتبدا مع خبره خبر لان اي عملت عملا يكون سببا لدخول النار (في مرأى لاجلها) اي لاجل مرة امسكتها وحسبها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض فانت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بقى (ولما كان تقدير اللام) في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (عن اللفظ) عن ابقائها (في النية) لان حذفها انسيا منسبانان تحذف في اللفظ والنية معالانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) (الحال انه) (كان الاصل) في تعليلات الافعال (ابقاها) اي اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيها وضعه ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاها (و) (في النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما تكون في حذفها) اي اللام (من اللفظ) لكونه محذوفا للاصل وما يكون محذوفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اي ما جعل شرط ادلائلا وعلامة عليه (ولهذا) اي لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اي اللام بوضع المظهر موضع المضمرة قبل انما وضمه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاها في النية كما قال به الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا في قوله يجوز اشارة الى ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكور باسرها جائزا ولا واجب لان وجود الشرط لا يوجب وجود المشر وط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير (بارجاع ضمير الفاعل) المستكن في يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى تقدير تنصيصا على المقصود من بيان شرط الحذف اذ لو اضر لا حتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير اللام انتهى (فيجوز حذفها) اي حذف اللام عند وجود شرط المذكورة (كأن يجوز ذكرها) عند وجودها وشرطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له) (فعلا) اي دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا ينفي عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز) به (عما) اي عن الشيء الذي دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء (عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان مادخل عليه عينا لا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجتنابا قلزم الواسطة وهي اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثا للمجي في الظاهر وعلته الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجي قلزم اللام: ثانيا ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل الملل به) فتح اللام الاولى والجار متعلق بقوله فعلا (اي اتحاد فاعله) اي المفعول له (وقال عا) اي عامل المفعول له والفعل

ولا يجوز ان يكون لنفي
الجنس قبل رد على الشيخ
الرضي حيث قال انه لنفي
الجنس ومنع وجوب
تكرار المرفوع بعد لان
التكرار انما يجنب مع بينها
وبين معموله ولا يخفى
على السارف بقاؤن
الشاطرة ان القضية منكمكة
فان الرضي رد على ما في به
الشارح لكنه قدس سره
لم يفت الى رده وفرده
الظهور ضعف كلامه بل تبع
الشعور فبين الجمهور
وكلام الرضي ذلك قالوا
عمل ليس في لا شاذ يجي
في الشر فقط نحو قوله من
سدواي اخر البيت
والظاهر انه لا يعمل لاجل
ليس لا شاذ ولا قياسا ولم
يوجد في كلامهم شيء من
خبر لا منصوبا كغيرها
وليس في نحو لا يبراح
ولا مستصرح الاول ان
يقال هي التي في نحو لا اله
اي لا التبرئة الا انه يجوز
لها ان ترفع مكررة نحو
لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسمها
وبينها ومع المعرفة ويشذ
في غير ذلك نحو لا يبراح
لضعفها في العمل قال
والظاهر فيها الاستغراق
مع ارتفاع التبرئة المتكررة
بعد حالان التكررة في سياق
غير الواجب للعموم على
الظاهر سواء كانت مع
لا وليس او غيرهما من
حروف النفي او التبي
او الاستغناء ويحتمل ان لا
يكون للاستغراق مع
القرينة نحو لا رجل في

العامل فيه بشي واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم
في قولك ضربته تأديبا وكذا الجين والقعود في قولك قدمت عن الحرب جينا قائما بالمتكلم
وهذا (احتراز) به (عما اذا كان فعلا غيرا) اي عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
فاعل الفعل العامل في المفعول غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك
لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام
(نحو جئت اباي) فان الجي الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وقائما
ما ذكره بقوله (ومقارناله) (اي للفعل المذكور) اي للفعل الذي اتحد فاعله وفاعل
المفعول له (في الوجود) لان الاصل في التعليقات ان تقارن العلة للمملول اي لما جعلت علة
له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اي وجود الفعل والمفعول له يعني يكون زمان المفعول له
وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم
فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضتك زيد امس (نحو ضربت زيدا تأديبا) اذ زمان
الضرب (الصادر الصادر عن المتكلم) (وتأديب) (الصادر عنه ايضا) (واحد) وهو الزمان
الماضي لان الحدث المعلن هنا تفسير للحدث المعلن فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا
فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب بالضرب هو التأديب كذا في
الرضي (اذلا مفارقة بينهما) اي بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الابا اعتبار) بان تعتبر
ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف
على ان يتحد اي بان يكون (زمان وجود احدهما) اي زمان وجود احدهما من الفعل او المفعول له
(بعد من زمان وجود الاخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الاخر
سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قدمت عن الحرب جينا فان زمان الفعل)
العامل في المفعول له (اعني القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعني الجين)
القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجين فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان
الثاني جزء من الزمان الاول والجين بالضم والسكون مصدر صفة الجيان والجين
بضمين لغة فيها وبضمهم قول جين وجينة بالضم والتشديد وقد جين الرجل يجين بالضم
جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجين كذا في الصحاح (و زمان
الفعل) (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح)
بينهما (بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود
الحرب لكونه حاصل في اثنائه وجزء من اجزائه (واحتراز) المستف (بذلك القيد) اي
بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله في الوجود (عما) اي المفعول له الذي (اذا لم يكن) اي زمان
وجوده (مقارناله) اي لزمان وجود الفعل (في الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا
وزمان وجود المفعول ماضيا (نحو اكرمت اليوم لو عدى بذلك) اي بالاكرام امك (امس)
فان المفعول له هنا وهو العدو وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلن به الا انه لم يقارنه في

الدار بل وجلان واما اذا
انتصب اسمها واغتنع فهي
في الاستفراق كما ان ما
جاء في رجل طاهر
في الاستفراق ويجوز
المدول عنه للقرينة نحو
ما جاء في رجل بل وجلان
وما جاء في من رجل نص في
الاستفراق فلا يجوز ما
جاء في من رجل بل وجلان
انتهى (قوله) اعلم
ان المراد بالسند قبل هذا
التعريض مبنى على النقلة
عما ذكره في تعريف
الفاعل ولا يخفى عليك ان
امثال ذلك مما لا يليق
بالاخذة والنسبة
الى الذمول لظهور ان
الفرض يقاط الطالب
عن نومة الغائب وليس
مبناء للقول (قوله)
علامة كون الاسم مفعولا
اي من حيث انه علامة
كون الاسم مفعولا فلا
يبطل طرد تعريف علم
المفعولية ولا طرد تعريف
المنصوبات بمررت
بعلات مسلحين ومسلحين
بل مررت بزيد وقوله
وهي اي علامة كون الاسم
مفعولا مع قيد الحيشة فلا
حاجة الى التقييد بالامور
الاربعة بالحيثية هكذا قيل
وفيها من (قوله لصحة
الطلاق سيقا المفعول عليه
من غير تقييده قيل هذا
بحسب اللغة واما اصطلاحا
فيصح الاطلاق على كل
من التهمة وهو ما قرن
بفعل لفائدة ولم يستدل به
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا
محمودا ولا يخفى انه

الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس
فلم يقترنا (واما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه)
اي لان المفعول له (بهذه الشرائط) اي بوجود هذا الشرائط باسرها فيه (شبه المصدر)
اي المفعول له المطلق الذي لم يحتاج في نصبه الى الوساطة (فيتناق) المفعول له (بالفعل بلا
واسطة) خوف بينهما (تعلق المصدر به) يعني فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه
جزءا من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له الذي وجد هذه
الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تسمى جامعة
لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والفرض ان يكون هناك ما يدل
على اللام المقدرة المقيمة للعلة وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختلف)
من الاختلال (ثنى منها) اي بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحد او اثنان او
ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز
انتصابه بتقدير اللام لمدام اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قد سبق اصرابه (اي
الذي فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبه) الجار المجرور وفي محل الرفع على انه نائب الفاعل
والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الف واللام في قوله المفعول
موصولة صلتهما المفعول معه على ما سيجي والباء في قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة
الفاعل الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصاحبه) اي للمفعول معه (في صدور
الفعل عنه) اي من الفاعل مثل استوى الماء والخشب فان الاستواء مصاحب للخشب حين
استدالي الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اي او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول
معه (في وقوع الفعل عليه) اي على المفعول مثل كفاك وزيد ادرهم فان الكفاية مصاحبة
للمفعول معه وهو قوله وزيد حين تعلق بالمفعول وهو ضمير الخطاب (فقوله معه) منصوب
لفظا للزوم نظريته الا انه مرفوع تقديره اعلى انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا
آخرا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اي الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديره ا قوله (المفعول
كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور في) قوله (المفعول به) المفعول (فيه) (المفعول له)
والضمير المجرور (في الكل) راجع الى (الالف واللام) لكون الالف واللام في اسم
الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي او التي (واعتذر) بالبناء للمفعول اي بين العذر
عن نصبه (اعني عن نصبه معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله ا قوله مفعول مالم يسم فاعله
يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اي بالاعتادة التي
اقتضاها بعض النحاة من اسناد الفعل بيان لما في قوله بما جوزه يعني جوزه النحاة اسنادا لفعل
او شبهه سواء كان مبنا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اي الى الطرف الذي يجب
نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب
اي ومن ترك لازم النصب واجاه (منصوبا جريا) اي ليكون جارا واقما (على ما هو عليه

يقتضى بمفعول مالم يسم
فاعله فانه مفعول ولم يشمله
الضرب الا ان يقال
الطلاق المفعول عليه
باعتباره كان في الاصل
مفعولا اصطلاحيا وقوله
بخلاف المقاميل فيه نظر
لاتقاضه بضرته تأديبا
وكرهت كراهتي وفعل
الضرب والتأديب ولت
زيد في ضربه فانه يصح
الطلاق المفعول على هذه
الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض
افرادها وينتج من هذا
وجه آخر لو صنف المفعول
بالمطلق فان تلك صفة اطلاق
المفعول على الضرب مثلا
باعتبار تعليق الفعل به
وقوعه عليه فالتك قول
فعلت الضرب وبهذا
الاعتبار هو مفعوله
لالمفعول المطلق قلت
المفعول في اللغة ما يصح
وقوع الفعل عليه وجميع
افراد المفعول المطلق
كذلك حتى فعلت فلا
بخلاف المقاميل الاربعة
وليس المفعول ما يصح
وقوع الفعل عليه بل ما
وقع عليه الفعل بالفعل ثم
نقول كون التأديب
مفعولا هو باعتبار ادبه
واما المفعول في قوله
ضرته تأديبا فهو الضرب
ليس الا وكذا المفعول
في كرهت كراهتي
الكرهات المتلفة بكرهتي
وقوله فعل الضرب
التأديب عمالا مفعول عليه
اذ المتبعر من العبارة ضرب

في الاكثر اى على الحالة التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي
النصب على الظرفية (واله اى الى ما جوزه بعض النحاة واثبتة ذهب) بالبناء لمفعول
ونائبه قوله اله (في قوله تعالى لقد قطع) بالقطع التفرق وبالفارسية را كنده شدن (يتكلم)
حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعني رفع يتكلم فليس
مما نحن فيه (وذكر (في بعض الحواشي ان هذا الرأي) اى هذا التوجيه يبنى اسناد الفعل
الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب
على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجل ما هو محط الفائدة
وهو ما لازم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى
مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدرا للفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل وفي
حاشية المعاصم لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل
مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول
معه (من قيل) قوله (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل قال الشئ بيني وبينه
يحول حولا اى يحجز وبابه قال كذا في الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشي والا هلى
ايضا والائى عيرة (والزوان) بفتحين الونب يقال نزا الذكر على الاثني بنزو واما الكسر
والمداذا ونب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الاثني (فان
مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى في هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى
مصدرا للفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة (بين) لازوم ظرفية اى لكونه دائما منصوبا
على الظرفية (لا يقام مقام الفاعل) اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع
وكذا اما مقام مقامه واذ اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا
ومرفوعا في حالة واحدة وهو متمم (فعل هذا) اى على الوجه الذى قيل (يكون معناه) اى
معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبه) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله)
لقوله المفعول معه (ضمير) مستكنا فيه (راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون
(الضمير الجبرور) في معناه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام في قوله المفعول (هو
مذكور) خبر لقوله هو الراجع الى قوله المفعول معه والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف
للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى
الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وثم وحتى والياء فانها وان كانت قيد معنى
المصاحبة والمعية الا انها لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة
معمول فعل) لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعة فانه مذكور بعد
الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها الا يصاحب معمول فعل وهو ظاهره وليخرج المعطوف
بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمر وقان
المقصود منه الجمعية في الجئ سواء جاء معا او متفرقا (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور)

بني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيد اللناديب اي لاجل التأديب (اي يكون ذكره)
 اي ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى
 المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه مفعول فعل (واقادته اياها)
 معطوف على المصاحبة والضمير المحرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اي ولا حل اقادة
 الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان
 ذلك المفعول) اي المفعول الذي كان المفعول معه مصاحبا له (فاعلا) للفعل العامل في المفعول
 معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشب) اي في الموالي وصل الماء
 الى الخشب وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشب ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشب
 ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتنا فوقنا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها
 لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا هو الخشب
 ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا (او)
 سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيد ادرهم) فان المفعول معه
 ههنا هو زيد اذكر بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول الفعل وهو مخاطب في كفاية درهم
 واحد لهم ما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اي الفعل العامل في المفعول
 معه (لفظا) (اي انظبا) يعني منسوب الى اللفظ يعني ملفوظا) كالتاليين المذكورين اللذين
 ذكرهما الشارح في تعميم المفعول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (او معنى)
 (اي مضويا) مستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك وزيد)
 لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لا حجاج الاول الى الفعل ولكون
 الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة مفعول الفعل
 المنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اي ما تصنع وزيدا) وما تاليس وزيدا وغيرها
 (والمراد بمصاحبة) اي المفعول معه (لمفعول الفعل) فاعلا كان المفعول او مفعولا لفظيا
 كان الفعل او مضويا (مشاركته) اي المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اي للمفعول
 الفاعل او المفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا
 للمفعول في فعل الفاعل فيما بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ولا ينفصل يعني يكونان
 (في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم
 الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سيرهما معا يعني حين وقع السير من التكلم وقع
 من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته في ذلك الفعل في مكان
 واحد نحو لو تركت الرواية بناء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه
 (وفصيلها) اي مع فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لوي وضع الفصيل الناقة
 والمفعول معه فيه كان شريكا للمفعول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو
 اجبت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لم يكن الترك والبقاء في مكان واحد

واذب والضرب فيها يقال
 لمزيد في ضربه ليس
 مفعول المتكلم والسبب فيه
 واعلم ان المصنف قال
 في الترح قد اورد على
 حد المفعول المطلق قولهم
 ضرب ضربا شديدا فانه
 اسم لما فعله فاعل فعل
 مذكور بمضاه ولفظه فيجب
 ان يدخل في الحد واذا
 دخل في الحد وحبان
 ينصب لانه انما حد ليعرف
 ليعرف وهو غير وارد لانه
 عندنا داخل في الحد ولا
 شك ان ذكرنا تعريفه
 ههنا لينصب ولكن بعد
 ان عرفنا منه قسما يجب
 رفته وهو اذا قصدت
 اقامته مقام الفاعل وجملة
 احدا الجزئين فاذا حصل
 الاعلام بذلك ثم حد
 المفعول المطلق باعتبار
 ما هو مفعول مطلق وجب
 دخول المرفوع في
 الحد وان كان من حده
 تعريف نصبه لان ما تقدم
 يفيد تخصيصه لان خاص
 وقد ذكرنا حكمه الرابع
 فكانه قبل ههنا ينصب هذا
 المحدود في غير المحل
 الخاص الذي عرفنا ان
 رفته واجب فيما تقدم
 واستغنى عن ذكر ههنا
 لان ذكره واجب الى
 تكرير معنى لا فائدة فيه
 زائدة لانا لو ذكرناه
 ذكرنا عن ما تقدم فيبين
 لاجهة الى الاحتراز منه
 فلزوم وجوب انه لو ذكر
 لكان خطأ الا ترى انه
 يكون مخرجا من حد
 المفعول المطلق وقد قلنا

ان المفعول المطلق نفسه
يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل
فيصير حاصل الامر
هو مفعول مطلق وليس
بمفعول مطلق من جهة
واحدة وهذا ظاهر
الساد غير خلاف بالظن
المستقيم وجعل انتفاء ذلك
اي اقامته مقام الفاعل
شرطا في نصبه ليس
اخر اجاله عن حقيقته فان
في الحقيقة مثله وقد ورد
مثل ذلك في المفعول به
والمفعول فيه وغير ذلك
هذا كلامه وبه ظهر فساد ما
اقى به القائل من الاستثناء
ولزوم حذف ولم يستأله
ذلك الفعل الا ان يقال ذلك
تعريف للنصب من
المفعول وبمقتضى (قوله)
وانما يذكر في الاسم قبل
ما ذكره في وجه زيادة
الاسم واضح لا مريبة فيه
انما الثاني في تخصيص
المفعول المطلق بزيادة
الاسم في تعريفه دون
اخوانه فله الاحتياج الى ما
قبل ان زيادة لاخراج
ضرب الثاني في ضرب
ضرب زيد فان ضرب
الثاني ما فعله فاعل مذكور
ويجوز عليه امران احدهما
ما قبل ان ضرب الثاني
ليس ما فعله فاعل لانهم
لا يجوزون صفات المعاني
المتضمنة على الالفاظ وانما
يجزون صفات المعاني
المطابقة ويهملون
انه لا يتبع لاخراج زيد
ضارب ضارب فالوجه ان
يقال زيادة الاسم ههنا
وتركه الى اخوانه فمقتضى

المقدر ان يرضعها في هذا المثال يكون ناشريك في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم
الشركة في الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له
يقال رضع الصبي بالفارسية شرب خورده كودك يعني بجهة شرب از شرب ماد رخد خورده
شده (فلا يتقضى) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع
المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد والمكان الواحد (نحو جاني زيد وعمرو) ورأيت
زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اي الواو في هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة
اي) مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (اصل الفعل) يعني في الجمي والرؤية والمرور فقط
(دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون الجثمان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في الجمي
سواء يجثان في زمان واحد ولا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في الجمي في
الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب
جمهور النحاة) احتزبه عن عبد القاهر فانه جعل الواو فيهما عاطفة في لهما لما كانت ههنا
بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مقلها وقال الزجاج
هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب مابه واقادت فائدة نحو
استوى الماء وصاحب الخشبة والاختش نصبه نصب الطرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف
والكل تعسف وتكلف لا ينبغي على من له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني
الناسب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما ومتعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اي العامل
الناسب له معنى الفعل فيما كان امرا متويا مستتبعا من فعوى الكلام توسط (الواو التي
بمعنى مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمفعول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما
(وانما وضعا) اي النحاة والرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضحين في
الحقيقة العرب والنحاة يتقنون كلامهم (الواو موضع مع) اما اللفظ (لكونها) اي الواو
(اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدانة المصاحبة (واصلها)
اي اصل الواو (واو المعطف التي فيها معنى الجمع) المطلق لا ترتيب فيها ولا تمقيب ولذلك
يجز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما يجوز تقدم المعطوف على على ما عطف
عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فاسب معنى المعية) لها وفي الرضى
قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال
والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث
يجوز تقدمها على عواملها ولما بين اجالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله
لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا
كلامه بالعام التفضيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور
بعد الواو في اي مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او جوابا (اي وجد)

البيان والشارح جعل
الاسم محذوفا في تعريفات
اخوانه اكتفاء بذكره في
تعريفه وتقول ان المصنف
قال في الشرح ذكر ههنا
اسم ولم يذكر لفظ اسم في
غيره من المحذوف لانه لو لم
يذكر لم يورد عليه ضربت
ضربت اذ هو شئ فله
فامل مذكور فاحترز منه
باسم واحترز عليه الرضى
فان كان اراد بقوله فله
المكلم او جده بالقول اى
قاله فالحق في الحقيقة وان
كان مفصولا الا ان الفصل
في ظاهر اصطلاحهم
يطلق على غير القول فيقال
هذا مقول وهذا مقول
فلم يكن اذن داخل في قوله
ما قلته حتى يخرج بقوله اسم
وايضا ضربت باختيار
انه مقول ليس بفعل بل هو
اسم لان المراد هذا اللفظ
المقوله فلا يخرج بقوله اسم
ما قلته لكونه اسما وبتأويله
باللفظ يدخل جميع التفاصيل
فان لفظ زيدا ويوم الجمعة
وامامك لفظ او جده
الفاعل بالقول في فوق
ضربت زيدا يوم الجمعة
امامك وان اراد وهو
الظاهر بقوله فله انه فعل
مضمونه الذى هو الضرب
فلم يكن داخل حتى يخرج
لانه اذن فعل مضمونه ولم
يفضله هذا ولما طعن الشارح
واراد عدل منه الى هذا
الوجه والمجب من الرضى
انه قال بيد ذلك شارحا
لقوله ويكون للتاكيد
المراد بالتاكيد المصدر

يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فيحذف يكون قوله لفظا منصوبا على
التمييز وعلى الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا
ايضا ولما كان معنى التامة مناسبة للمقام كتفى الشارح في التفسير (الفعل) الذى
قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به
الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي (قيم) ذلك (الفعل)
الاصطلاحي (واسمى الفاعل) مثل اناسا وزييدا (والمفعول) مثل انما مضروب
وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انما طريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات
كالصدر مثل اعجبنى سبر زيدا وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ وحال كونه ملفوظا
او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو لانه حال اى وقد جازا وللمطف فيكون
الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (المطف) اى جعل الواو للمطف وعطف ما بعدها
على معمولي الفعل (ولم يمتنع) ذلك المطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان
الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن
احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينقض)
هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمر الوجوب المطف) بقرينة المطفوف عليه (فيه) اى
في هذا المثال لان المية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد وزمان واحد متشعبة
فتكون الواو للمطف (قال وجهان) جواب الشرط (اى المطف) اى جعل الواو للمطف
فحينئذ يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو المطف (والنصب على
المفعولية) اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان)
اذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان المطف لكونه اصلا والمعمل بالاصل هو الاول عند
التمارض (نحو جئت انا وزيدا) وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث
جعل المطف ههنا متميلا لان الفصل وان كان قائما مقام التاكيد الا انه لم يكن مثله من كل
وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على المطف) اى ابقاء على ان يكون معطوفا على الضمير
المرفوع المتصل لامكان التاكيد بالتفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان
يكون مفعولا معه لمصاحبه معمول فعل في زمان واحد (وان) عطف على قوله جازاى
وان كان ما يدل على الحدث لفظا (لم يحجز المطف) اى عطف ما بعدها الواو على ما قبلها (بل
يتمتع) المطف لما نعت (تعيين النصب) اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه
سواء وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحينئذ يكون المراد بالتعيين التبيين
الاستحسانى وذلك مبنى على ان المطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالتفصل
وبلا فصل بين المطفوف والمطفوف عليه فيصح على ما سيجي (مثل جئت وزيدا) تعيين
ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان المطف) اى عطف زيد على الضمير

المر فوع المتصل (فيه) اى فى المثال بالمدكور (بمعنى عدم الفاصلة) بينهما ينعى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل بال) الضمير المرفوع (للتفصل ولا يفهم) كالفصل بينهما بالظرف او غيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا او غيره كاسبق (معنى) تمييزا وحالا وخبر لكان على تقدير كونها ناقصة (اى امرامضويا مستبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المضوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعربه قوى او لا قالوا ونحو مالك وزيد الان الجار والمجرور متعلقان بفعل او بما فى معناه نحو ماشائك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى فعل والثانى اعنى الذى لا يكون فى اللفظ مشعربا العامل قوى نحو ما انت وزيدا فهنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما لا استفهامية الى هنا كلامه (وجاز) هنا كالاول فى التوجيه الا انه هنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان تكون للعطف لامصاحبة (تعين) جواب الشرط وقبل اختبار (العطف) اى عطف ما بعد ها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحتمل) الكلام (على عمل العامل المضوى بلا حجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المضوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف) يعنى اذا جعل الواو لامصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المضوى واذا جعل الواو لامعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المضوى وعند وجدان المضوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجته الفعل فلا ينصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما يزيد وعمر ووالا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرامضويا مستبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع) العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المضوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواء) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالا قوى وهو العطف وامتنع بكتفى بالعمل بما هو الاذن وهو النصب على انه مفعول معه (نحو مالك وزيدا وما شئت وعمر) انما اوردهم تالين مع انه يكتفى لا يوضح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كافى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كافى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كافى المثال الثانى (بلاعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان او اسما (غير جازئ)

الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد هو فى الحقيقة تأكيد للفعل توسعا ولم يتطعن منه لعدم ورود اعترافه وما زعمه القائل من انه لا ينفع لاجراجه زيد ضارب من الدخول من كون معنى هذا الاسم مقابلا لمعنى الفعل المذكور هناك فان كان هذا اسما لاسم الفاعل مثلا لم يكن هو كذلك فلا محذور وما ذكره قدس سره ليس كما ينبغي لضرورة ان المفعول المطلق ليس هو اللفظ المجرد عن معناه بل اللفظ مفعول باعتبار دلالة على ما صدر عنه وقام به ليس الا او ايساؤه بمعناه برفع احتمال توهم كون ما عبارة عن المعنى الا ترى انه لو كان كذلك لم ان يكون له معنى (قوله) وخرج به الصادر الثانى لم يذكر فعلها لاحقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد قيل وكذا خرج نحو ويل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد فى قوله ضربى ضرب شديد وضربى انواع او الف وانما هو لاجراجه مثل اضارب زيد وضرب زيد شديد ثم قبل وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فاعله على فعل مذكور انه اسم يدل على ما فاعله فاعل بحسب التركيب مثلا ضربا فى ضربت ضربا يدل على ان

لما سيجي وهما لم يعد (ولم يحجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يحجز المطف على
الضمير المجرور فلم يحجز المطف على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى
وهو المطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان
وهما يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله ولم يحجز (عطف
عمر واعلى الشأن) كما لم يحجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذا لم يحجز
ما شئت ونفس عمرو فيكون السؤال عن شأن المخاطب وذات عمرو والمقصود من
هذا الكلام السؤال عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والحال
قرينة عليه ولذا علقه الشارح بقوله (اذا السؤال عن شأنهما لانه عن شأن احدهما ونفس
الآخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما وليس مراد المتكلم السؤال عن
وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شأن
المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آتيا وقال المحشى
ويجوز المطف على الضمير بحمل الكلام من باب حذف المضاف والتقدير وشان عمرو
فيكون السؤال ايضا عن شأنهما وعلى الشأن فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان
المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان ترجع بالسلامة من الحذف ترجع هذا ان التقدير
ان بالاستثناء من اعمال العامل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذا التقدير ان كانا
جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف وانما حكمنا بمضمونة الفعل في هذه الامثلة الواردة
لتعين المطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا
للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالآخرى (لان المسمى) اى معنى كل واحد من الامثلة
السابعة قولك (ما تصنع) (وما ياتى) مثل بلاس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من
باب حذف المعطوف او الاكتفائه والعمل بالمقايسة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ما شئت
وزيدا) قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء المتأمة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف
الف (ومعنى مالك وزيدا ايضا) اى كالتال الاول قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء المذكورة
سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير الدال على
الخطاب لان المفسرين المفسر (ومعنى ما يزيدو عمرو) قولك (ما تصنع زيدو عمرو)
بالياء المتأمة من تحت لان المجرور وهما اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك
(الحال) من حال الشيء محمول اى انقلب سمي هذا القسم بهما لان قوله غالبا (ما فرغ
من المفاعيل) الخمسة (شرع في الملحقات) اى في بيان ما يلحق بها (بها) وانما لحقت الحال بها
من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت
على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية
ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان او جملة وان حملت

الضرب فله المتكلم فعل
هذا اسم مافعله فاعل
اخرج جميع المصادر فلا
حاجة لاجرائها الى قيد
مذكور انما هو لاخراج
مثل اضارب زيد وضرب
زيد شديدا الى قوله
بمعناه لاخراج تأديبا
ضربت تأديبا وانما هو
لاخراج اقاتل وضارب
زيد عن سبيل التنازع فان
ضاربا اسم مافعله فاعل
القاتل بحسب دلالة
التركيب لكن ليس بمعناه
وهذا يدفع عن التعريف
ورود نحو كرهت
كرهتى فان كراهتى
لا يدل بحسب التركيب انه
فعله فاعل ولا يخفى على
التأمل الجبر ان كلا قوليه
علا ولا وجه له اما الاول فلان
مثل قوله ضرب شديدا
ضربى ضرب شديدا وكذا
قوله وضربى انواع داخل
في الحذف فكيف يصح
اخرجه بقى من القيود
فان قلت نعم ان الامر كذلك
الا انه قد سر ما اخذ
الفعل المذكور اعلم من
ان يكون حقيقة او حكما
توجه ذلك فلنا ذلك التعميم
انما يشمل ما يعمل كالفعل
في جميع المواضع بخلاف
المصدر فانه لم يثبت له ذلك
تقصوده عما هو كذلك
لفظا ومعنى كاذكروني
مباحث الاضافة والمصدر
وبه يظهر سر موت المفعول
المطلق للفاعل دون
المصدر واما الثاني فلانه
على تقدير تسليم حصول
صداة بما ان التركيب اليه

لفظة ما علم من الاسم الحقيقي والحكمي وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال
المفردة او حكما كالتكون جملة فله وجه (بين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدور الفعل
عنه مثل جاءنى زيد راكباً فان الحال ههنا بين حال زيد ووصفه عند صدور المحي عنه وهو
الركوب فيكون قوله راكباً مينا الوصف الركوب عند كون المحي صادراً عنه (او) هيئة
(المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل يصدر
عنه) الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كاهو الظاهر) قوله ما بين جنس شامل
للمعرف وغيره (فذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتميز) فان التميز وان كان مينا الا انه
يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة او مقدرة نحو ورطلى زيتا وطاب زيد
نفسا وسأنى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به) يخرج ما بين هيئة
غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مينة الهيئة الا ان
تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم او
ان زيد العالم اخوك وان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غيرك ذلك (وبقيد الحيثية)
اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او)
صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد
العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر
عنه المحي او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف
بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل
(فاعل او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة (او) على سبيل
منع الخلو يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول (لا) يكون هذا
الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يتبع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل
يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه) اى من التعريف (مثل ضرب زيد عمرارا كين
فالاولى) الجمع بينهما لانه اخضر ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكباً ولقيت زيدا
راكباً راكباً فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز
وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هنداً مصعداً منحدرتاً ولقيت هنداً منحدرتاً مصعداً فهذا
اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بحسب صاحبه
نحو لقيت منحدرتاً زيدا مصعداً ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وتأخير حال
الفاعل نحو لقيت زيدا مصعداً منحدرتاً والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاول
فيكون الاول للثاني والثاني الاول وفصل اولى من فصاين وفى الهندى مثل لقيت مصعداً
منحدرتاً على الجمع فى الاول والتفريق فى الثاني وهذا دليل على ما قلت (لفظاً او معنى)
تمييز عن الفاعل او المفعول او حال منهما او خبر لكان المقدور الى الاخير ذهب الشارح
حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به) الذى وقع الحال

تكلف يحكم بطلانه
اصحاب اللوق وقد
در الشارح حيث اتى
بان فوائد القبول وتطبيق
الحال بالمحدود بوجه لا
يجوز حوله ثابتة تكلف
ولا يرى في سبيله تصف
(قوله) بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتال
الكل على الجزء قبل شغل
الشارح عما ذكر ان الفعل
اعلم من الاسم الذى فيه
معنى الفعل عين معنى
المفعول المطلق ولا يكون
مشتملا عليه اشتال الكل
على الجزء اذا كان مصدر
او المراد باشتال العامل
على معنى المفعول المطلق
ليس اشتال على مفهوم
لفظه بل على ما قصد به
من الافراد لثلاث ينقض
نحو ضربت انواعاً فان
ضرب يشتمل على ما صدق
عليه انواع لاصل
مفهومها لان الضرب
المقصود منه ضرب الانواع
ثم خروج تأديباً فانهم
لو كان التأديب غير
الضرب اما اذا كان
فى التحقيق عنه فلا يخرج
وليس عن سلامة الدهن
فان الصمم السابق لا
يتناول المصدر كما عرفت
وعلى تقدير التسليم لا
يكون ذلك من الغنول
لضرورة فان الفعل
الحقيقى كذلك فيكون مبنى
اليان ذلك وكلام القائل
انما يصح ان لو لم يرد بالفعل
حقيقته اسلاب لو لم يرد به
شئ سوى المصدر وهو
بديهي الفساد (قوله

عند لفظا اى لفظيا) بحذف ما النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل
اللفظي او المفعول اللفظي لا يكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) بنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا
بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا
غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج
عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المتوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول
المتوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من
فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه
مقصورا اى محدودا وفى الحديث من اكل من فحوى ارض لم يضره ماؤها بنى البصل
كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول (ملفوظين حقيقة) كما مر من قوله
ضرب زيد عمر ارا كين (او حكما) كما سيحى من الامثلة (او معنى) مطوف على لفظا
(اى) كان الفاعل او مفعول به (منصوبا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف
الحال (او المفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان
يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا
كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكيمين كما سيأتى
من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال عن المفعول معه لكونه) اى لكون
المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبة اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا
ومثل ماشائك قائما حال من الفاعل معنى اذا المعنى كاسبق ما لصنع قائما ومثل استوى الماء
والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبة اياه فى وقوع
الفعل عليه مثل كفالك وزيدا مقبادهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال
من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه
فى معنى المفعول به (مثل ضربت ضربا شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول
مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقمت الجلوس حال كونه كثيرا
(فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (يعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به
وشديدا حال منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق
فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال عن المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامته المضاف اليه
مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه)

والمراد باشتغال العامل
اشتغاله على ما قصد به
من الافراد باطل لظهور
استحالة ذلك فى نحو
ضربت ضربا والامر
فى الكل سواء ولا ينقض
نحو ضربت انواعا
من الضرب لان الامر فيه
ايضا باعتبار المفعول فان
كون الانواع مفعولا
مطلقا انما هو لاشتغاله
على الحقيقة التى كان بها
كذلك قال الزمخشري وقد
يقرب بالفعل غير مصدره
مما هو معناه وذلك على
نوعين مصدر وغير مصدر
ومثل لغير المصدر بهذا
المثال اى ضربت انواعا
من الضرب وقال المصنف
فى قوله ذلك قد تبين انه
اراد بغير المصدر المفعول
الطلقى الذى ليس له فعل
يجرى عليه مذكور ولا غير
مذكور نحو قولك ضربت
انواعا من الضرب لان
الانواع ليست مصدرا
باعتبار ان لها فعل يجرى
عليه اذا النوع انما هو
موضوع تقسم من اقسام
الشيء على اى صفة كان
ولكنه استعمل فى هذا
الحال بخصوص مراد به
ضرب بخصوص بيانها
فله الفاعل فوجب ان
يكون مفعولا مطلقا
لاشتغاله على الحقيقة التى
كان بها كذلك فانظر الى
قول الزمخشري مما هو
معناه والى ذلك التفصيل
حتى لا تضل عن سواء
السبيل وقوله ثم خروج
تأديا الى من جملة الاوهام

اذلا احد يقول بانما دالة
والطول يجب الحقيقة
لضرورة كون الالة
خارجة عنه مقابلة (قوله)
فأنا كيد ان لم يكن في
مفهومة زيادة على ما يفهم
من الفعل قبل اى لنا كيد
العامل باعتبار تمام معناه
اذا كان مصدرا او بعده
اذا كان غيره ويلزم مما
ذكره ان يكون مثل
ضربت ضربا في الزمان
الماضي مفعولا مطلقا
لنا كيد ولا يخفى ان
التصريح كذلك مبنى على ما
عرفت من زعمه ان يف
وقوله ويلزم مما ذكره
ظاهر في الاعتراض ولا
يجل ذلك (قوله) والنوع
ان دل على بعض انواعه
قبل يرد الدلالة على بعض
انواعه فقط اولى ضمن
الدلالة على جميع انواعه لثلاث
بمخرج نحو ضربت جميع
انواع الضرب وهذا كما
نراه (قوله) وقد يكون
اى المفعول المطلق بغير
لفظه قبل مناط فائدة هذا
الحكم كلمة قد المبيدة
للتقليل لانه وان علم
من التعريف انه لا شرط
ان يكون بلفظه لكن لم يعلم
انما هو بغير لفظة قبل او
هو عطف على لا يفي ولا
يجمع اى الاول وقد يكون
بغير لفظة فهو لدفع توهم
ان كونه لنا كيد بوجوب
ان يكون بلفظه لان
اننا كيد الضوى بالفاظ
مخصوصة واللفظ لا
يكون بغير لفظة ولا يبعد
ان يقال اراد التصريح بانه

اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقام المضاف اليه) الذى هو ذو الحال
(مقامه) اى مقال المضاف (فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف
واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا
منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكنا صاحبي الحال لانهما لا يكونان
فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان
حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدور تقديره بل تتبع ملة
ابراهيم حنيفا (و) نحو اوجب احكم (ان يا كل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه
وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يا كل فهذا مثالان ليكون
المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقوله بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون
الفعل مبني للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل
لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل تتبع ابراهيم
مقام بل تتبع ملة ابراهيم) فكأنه حال من المفعول (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف
والاقامة (ان يا كل اخاه مقام ان يا كل لحم اخيه او كان المضاف) الذى اضيف الى ذى
الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه)
الذى هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف) فكأنه حال
من الفاعل او المفعول لكونه جزء منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى
المضاف لان جزء الشيء لا يقوم مقامه بعبارة وكلا (كأنى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع)
اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين في الصبح من اصبح الرجل اذا دخل
في الصباح فحينئذ تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء)
المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف اليه (باعتبار ان الدابر
المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء ما مضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه)
اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول
بل الرجوع اليه ما استكن فيه (جزؤه) اى جزؤه هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكأنه قال
يقطع دابر هؤلاء ان يحكم عليهم قطعا بالماذاب حال كونهم داخلين في الصبح (والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان) (الضمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه
مفعول ما لم يسم فاعله فعلم المرجع حكمه راجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا
كان تابعا يكون المرجع ايضا كذلك (و) صار (كأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله)
وقيل حال من الضمير في مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط
في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحال على المعنى لان دابر
هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ تسين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعّل)
الذى هو من ابواب الخماسى (او بين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل) الذى

هو من ابواب الرباعي المزيدية على الثلاثي (وجعل الجار والمجرور) الذي في قوله به
 (متعلقا به) اي باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول
 الذي عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعني لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل بجعل
 متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من المفعول
 مفعول) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل) الذي ذكر في
 التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي (و) الى تعميم (المفعول) ايضا كذلك
 لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول
 معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد في الافراد ولا يصح هنا اطلاقه على المفعول له
 وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه)
 فاذا احتجج الى التعميم لدخول مثل هذا الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والا ليق
 ليكون التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولا تدبر (مثل ضربت
 زيدا قائما) فان كانت قريبة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جازا ان يجعله لما قامت له من
 الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها
 لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق
 في مثله ان يقول اقوم واقوم لا قائما لللبس الا اذا علم السامع من القائم منهما و قبل انت غير
 بجمله حالا من ايها اشئت هذا (مثل اللفظي الملفوظ حقيقة) تميز عن نسبة المفعول الى
 نائبه (فان فاعلة قائ المتكلم) يعني كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زيد) اي كونه مفعولا للفعل
 (انما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
 من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى
 الخارج في الكلام (عنه) اي عن الكلام (وما) اي الفاعل والمفعول (ما فوظان) في هذا
 الكلام (حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا يريدانه يصح ان يجعل قائما حالا من ايها اشئت اي
 من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلط والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا منهما لكن
 الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قريبة ليكون الحال من صاحبها وهو الاصل كذا
 في الرضى وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد في الدار قائما) (مثل اللفظي الملفوظ حكما)
 فليس على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف) اي كونه فاعلا له وهو المتقل
 عن عامله بعد حذفه الاختصاص لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع
 خبرا مقدرا بمجمله عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني
 انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) يعني ليست تلك الفاعلية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام
 ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير
 المستكن) سواء كان استكنه جازا او واجبا (ملفوظ حكما) اي يكون في حكم اللفظا
 سبق في قوله واللفظا ما حقيق او حكمي لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا

ليس تابع سيويه والذي
 اراء ذلك لا يفهم من
 التعريف لكونه ظاهرا فيها
 هو بحسب لفظه ظاهر اذا
 فيه على كونه اعم منه
 (قوله نحو قدمت) جلوسا
 قبل هذا التركيب بما يصح
 بطريق الحقيقة لم يكن
 القعود مخصوصا بما بعد
 الاضطجاع والجلوس بما
 بعد القيام ولا يعني انه مثال
 للظاهرة بحسب الباب ايضا
 وليس بمستقيم اذا لفرق
 بين القعود والجلوس
 بحسب المعنى قال في الصحاح
 قد قعد قعدا او قعدا اي جلس
 والزمخشرى ايضا صرح
 بذلك وكذا صاحب
 القاموس ثم ذكر في بعض
 كتب اللغة احتمال كون
 القعود من القيام والجلوس
 من الضجعة لكن لأخبار
 على التمثيل لما ان مبنا المعنى
 المشهور والمقول والمراد
 من عبارة الباب كون احدهما
 من الثلاثي والاخر
 من المزيدية (قوله) اي
 قدمت قد وما خرم مقدم الخ
 فيه نظر والظاهر اي
 قدمت خبر مقدم فغير اسم
 تفضيل ومصدرية باعتبار
 المضاف اليه (قوله) وهذا
 معنى وجوب الحذف سواء
 قبل لا يعني انه لو كان معنى
 وجوب الحذف سواء هذا
 لكان القياس ايضا واجب
 الحذف سواء لانه لم يوجد
 في كلام العرب استعمال
 الاتصال العاملة فيه بل معنى
 وجوب الحذف سواء ان لم
 يوجد الاتصال العاملة
 العاملة ولا قاعدة لا يعرف

اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما
 (وعذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التثنية يكون ذو الحال اسم الاشارة
 لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى
 الفاعل المفهوم من التثنية والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المنوى (مثال للمفعول
 الممنوع لان مفعوليه زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه)
 لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول
 (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الاشارة والتثنية المفهومين من لفظ هذا) لان التثنية
 مفهوم من كلمة اياهما الموضوع للتثنية والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انها اي
 معنى الاشارة والتثنية) ليس بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر (المتكلم
 في نظم الكلام اشير وانبه) بصير زيدا (اي بما قدر في نظم الكلام) (مفعولا لفظيا) لا
 منصوبا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا وقول هذا زيدا قائما ويجعل
 اصبه دليلا مقصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هي) يعنى لا تكون تلك
 المفعولية الا (باعتبار معنى اشير وانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المقترن)
 صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يصير ذلك المعنى لان يصح ان يكون
 قائما حالا لان العامل في الحال الفعل او شبهه او مضاء على ماسبق في الاولان مفقودان
 ههنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يمتز الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما
 حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهي) اي مفعوليه زيد في المثال
 المذكور (مفعولية لا لفظية) لما هرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه
 (اي عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) (الفعل)
 اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة يعنى تكون تتبع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل
 فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقدير لانه اصل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا
 يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقدير (المفوض) يعنى يكون الفعل
 العامل فيها ملفوظا حقيقيا (او المقدر) يعنى يكون ملفوظا تقدير ايا ان يكون محذوفا جوازا
 او وجوبا كاسياني (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في النار
 قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقدير اقرينة ان الطرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
 في العمل الفعل واذا لم يمتز التقدير فالاصل هو الاول ولنا قال الشارح (ان كان الطرف
 مقدرا بالفعل) بناء على كونه اصلا في العمل (او شبهه) اي ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل
 عمل الفعل يعنى الرفع والتصب) (وهو من تركيبه) اي من تركيب الفعل اي يكون مشتركا
 في مادة حرفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيدا
 ذاهبا راكبا) في مقام ذهب زيدا راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب

بها ومنشأ ذلك عدم
 الانصاف فانه قد سره
 انما قال ذلك بعد ان سر
 الحذف السامى بانه
 الموقوف على السامى لا
 قاعدة له يعرف بها مثل
 تلك الامثلة وقال فانه لم
 يوجد في كلامهم استعمال
 الافعال العامة في هذه
 المصادر فالظاهر
 ان المقصود بالاشارة بيان
 معنى الوجوب في الحذف
 السامى المعلوم قبل لبيان
 مجموع الوجوب والحذف
 بهما سندا ان المشار اليه
 بهما مجموع ذلك لكن لا
 سلم دخول القياس لان
 مدار الكلام على اعتبار
 ليد الحثية (قوله) واجاب
 بضم الخ ليل الصواب
 انه لا جواب للاعتراض
 لان كل مصدر اضيف
 الى الفاعل والمفعول
 بواسطة حرف الجر لفظا
 او تقدير او لم يقصد به بيان
 النوع وجب حذف ناصبها
 سواء كان هذه المصادر
 او غير ما حذف عاملها
 قبلى او ليس بواجب
 ولا يذهب عليك
 ان الاوفى بمباراة المصنف
 هو الجواب الاول ولا
 حاصل لهذا الكلام فانه
 ادعى او لا كون الاعتراض
 واراد غير منقطع وزعم
 ثانيا ان وجوب الحذف
 قاعدة نحوية وخرج على
 بيانها كون الحذف
 قياسا او غير واجب ثم
 قال ان الجواب الاوفى
 هو الاول فصار كمن
 اشبه عليه الشؤن

زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالمتالين المذكورين او تقدير امثله (زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الجار لثلايتهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقدير نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجني ضرب زيد قائما وهذا اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد متأخرا القوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما لالحال عليه لما سبق والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او معناه) (المستبسط) اي المفهوم (من نحوى الكلام) اي من معنى الكلام (من غير التصريح به) اي بالمال (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (كلاشارة والتنيه) المفهومين من حرف التنيه واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما كاسم) في قوله وهذا زيد قائما (وكالتداء والتثني) مثل ليت (والترجي) كاعل (والتشبيه) نحو كان وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير التاكيد بما ذكرنا فيصبح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخرى فانها مجردة عن كيد النسبة والاستدراك فلا يصح قيدها بالحال وقال المحقق ولا عمل لكل ما يستبسط منه معنى الفعل فان كان وان والاستفهام والتثني لا يعمل ما يستبسط منها بل العمل سماعي وفي الرضى قالوا في احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (في نحو يا زيد قائما) ويا رجل مقيا ويا ربنا متعجب بشرط ان يكون المنادي معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة ومشبه به لان التصريف او النكرة المتخصصة بشرط في ذي الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيا ولعله) وللهك ولعل زيدا (في الدار قائما وكأنتك) وكأنا زيدا (اسد صائلا) فانها تضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقدير التثني مثلا لا التثني ويختلف المعنى في ليتي محييا راجع الى اهل (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التكثير وجوزوا اتباع المعرفة حال لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتكثير يجوز فيها ايضا الا ان التكثير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (نكرة) (لان النكرة) اصل لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا قيد زائد على النكرة (والفرض) من الحال (وهو) اي الفرض منها (تقيد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كافي قوله جاءني زيد راكبا او ايقاعية

واختلط به الظنون والتفصيل في هذا المقام على وجه التحقيق ان المصنف قال في المرح طريق عليها السباع وحاصلها انها مصادر كثرت في استعمالهم فتخففوا بحذف ضلها وجعلوا المصدر عوضا عنها لكثرة فهي في المعنى مطلة بالكثرة الا ان الكثرة لما تعدد معرفة ما كثرت بينه احتيج الى السماع اذ لا يقدر على ضبط يعرف به ما كثرتا لم يكثر عليه كلمة البعارة وخالفهم الرضى قائلا والذي ارى ان هذه المصادر واسماؤها ان لم بات بعد عامما بينها وبين ما علفت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف ضله بل يجوز سلكه سببا ورحاله الله رحبا وجد عله الله جدا وشكرت الله شكرا وحمدت الله حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالبة محمد على عظيم احسانه ووبرحانه ونحوى فضاه وامتنانه جدا يكون لحقه قضاء ونشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصالحك ودواليك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله وليك وسديك ومعاذ الله اوبين فاعله بحرف نحو وسالك اي

مثل رأيت زيدا ما شيا او اضافية نحو صرت زيدا سالسا (الى صاحبها يحصل) اى القرض
(بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من الموارض والارض كالمعدوم (زائد على
القرض) والزائد لا يعتبر وفي الرضى والادلى ان يبين الشيء اولاهم يبين الحدث
المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها)
اى من قام الحال به سواء كان قاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى
لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المنى) لان الحال وصاحبه فى المنى مبتدأ وخبر
فكان قوله جاء في زيدا راكباً زيدا راكباً وقت المجئ ورأيت زيدا قارساً زيدا قارساً وقت
الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح
الحكم عليه بالحال فى المنى (غالباً) يرجع الى تعريف صاحبها لالى تنكيرها لان التنكير
واجب فيها الاغالب (اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة
الحال (بل) اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى
اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب
موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون
معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولقنا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام
او تركيب (يكون ذو الحال فيه) اى فى ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة
لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف فى النكرات للتخصيص وصلاحه لان
تكون ذاهل كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاء فى رجل من غي نعيم) ومن فيه بيانية
ومن اليبانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (قارساً) اى يكون ذو الحال فيه نكرة
(او مضية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستراقها) اى لاحاطة
تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذ تكون فى حكم المعرفة (نحو قوله
لعالى فيها) اى فى ليلة البراءة التى تكون فى نصف شعبان (يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا) اى يميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأموراً من جانبنا
فتكون النكرة مسترفة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى نكرة تكون لاحاطة
الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالاً من كل امر) واما اذا جعلته
حالا من الضمير المستكن فى الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون
حينئذ ذو الحال معرفة ومنه قول الشاعر لا يركبن احد الى الاحجام متخوفاً يوم
الوحي لحام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة حيز
الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة فى حيز التثنية كونهما غير موجهة فتم ايضا جميع الافراد
(نحو هل اناك رجل راكباً او واقعة بعدال) لان توجيه هذا المطلق ومهتمان بجعل
الحال الاتى بعد قوله او مقدما قاعلا لقوله او واقعة بعد الاقائما مقام قاعل قوله مقدما على

شدة وسحقك اى بعد
او كذا بعدك او بين
مفعوله بحرف جر نحو
عقرا لك اى جرحا
وجرحك وشكرك
وحملك وعجبا منك
فيجب حذف الفعل فى
جميع هذا قياسا والمراد
بالقياس ان يكون هناك
ضابط على محذوف الفعل
حيث حصل ذلك
الضابط والضابط ههنا
ما ذكرنا من ذكر الفاعل
والفعل بعد المصدر
مضافا اليه او بحرف الجر
لايان الهم احترافا من
قوله وقد سكر وامكرهم
وسى لها سميها وانما
وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق هذا
الفاعل والمفعول به ان
يسمى فيهما الفعل ويشمله
هذا كلامه وليس بى اما
او لا فلان المدى وجوب
الحذف ما عايناه الكلام
على القياس وانبات جواز
التركيب بحرف الجر اى محالا
يلتص الى بل لا بد فيه من
نقل صحيح وبد تسليم صحة
الاستدلال بتركيب
البلاغة على ذلك لا يتبين
هذا الاستدلال لجواز
انتصاب الحمد به
بالحذف وجوباً وبنوع
الحاقض وهو الاظهر واما
تأنيظ الظهور ان ما ذكره
من الضابط لا يكون ملة
لحذف اللفظ ابتداء فى شئ
من الامثلة المذكورة بل
يكون وجهها عدم ذكر
الفعل بعد ذلك الفعل اعنى
ذكر الفاعل والمفعول بعد

سبل التنازع (نقضا) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقضا والجملة صفة (الالتفي) متعلق بالنقض لان النكرة لوقوعها في حيز التفي استغرقت وتضمنت لما سبق (نحو ما جاءني رجل الا راكبا ومقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص ذو الحال لمساكني (نحو جاءني راكبا وراكبا) اي ثاني القسمين (ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الحسنة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع الحال في هذا القسم) اي في القسم الثاني (مشرط يكون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة قوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة) يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا (لا قيد) لكون صاحبها معرفة فيكون صاحبها باقيا على حال وهو الاصل في التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنتهى) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصور المذكورة في القسم الاول (تناق الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيد اليكون صاحبها معرفة يكون منا في الشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب الشروط وكون صاحبها معرفة غالبا يناق الشرطية لان الغالبة مثبتة عن التخلف يعني لشعر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة في القسم الاول وان كان قيد الشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على قال (الى ان يصرف الكلام) اي ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا المعطف من قيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بما طفت واحديكون عطف مفرد على مفرد) ويجمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر (فيه نشر على ترتيب اللف) (معطوفا) من قيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة (على) جملة هي (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التكرير شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد يناق الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله (وارسلها المراك) اقول الحال المعرفة امام مصدر او غير مصدر والاول امام معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثاني نحو مررت بهم الجم التفي وكقوله عليه السلام * يذهب الصالحون اسلا ما الاول فالاول * اي مترتين كذا في الرضى وقيل الحال المعرفة اسند معرف باللام ومعرف بالاضافة او رد مثلا موقوفا به للاول من شرليد والثاني مما شاع في المحاورات ويروى اوردها المراك (ولم يذها) بالفتح المعجمة وبعده دال مهملة من

المصدر مشافة اليه او عرف الجرمون الذين ان المطلوب هو الاول دون الثاني والسبب انه لم يتعطف لهذا من قوله واستحسن حذف الفعل في بعض هذه المواضع اما ابانة لقصد الدوام والازوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجديد في العمل كافي نحو حمد الله ومعاذ الله واما التقدم ما يدل عليه كما في (قوله تعالى) كتاب الله عليكم وصيغة او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو ليكن فيقي المصدر منها لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو المقصود المتكلم من احدها بعد المصدر ليخص به فلما بين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجر لما ذكرناه وان تكلف باداءه كون وجوب الحذف التقياسي اعم من ان يكون اول او لاء ولات ونايا او بالعرض فلا دال للاولي جدا فالحق هو الاول جزما وهو ما ذكره الاقدمون قال الزخري والنوع الثاني وهو الذي لا يستعمل اظهار فعله قوله سقيا ورعا وخيبة وجدما وعقرا وبؤسا وبداوا سحقا وحدا الى غير ذلك مما ذكره وقال المصنفان اكثر من تمثيل هذا القسم من جهة ان احده ليس في الحقيقة من التحويلات هو من اللغة واذا تعلق

زاده بدوده طرده و زاد الابل من باب قال ساقها و طردها كذا في الصحاح (ولم يشفق)
 من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد
 شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا في ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف
 (على نفس الدخال) النفس بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نفس الرجل
 نفصاى لم يتم مراده وقيل نفس وجراد تمام نارسيدن وشرب تمام ناشدن كذا في حاشية
 العصام (اليث للبيد) وهو من شعراء الاسلام (ينصف الحمار الوحشى) وهو الذكر منه
 (والاثن) جمع اثن وهو الاثنى منه الواو اما للمعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى
 مع فيكون مفعولا معه (قول) اى ليبد ويحتمل ان يكون بنام الخطاب لبيان اللغة (ارسل
 الحمار الوحشى الاثن) لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزامهم خوفا من تأديبه
 اياهن (وكان) كفة التشبيه لانه كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال لا يقتضى
 سبق القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجد
 الا فى بنى آدم فاجاب عنه بقوله وكان (المراد بالارسال البعث او التخلية) بنى خالى كردن
 راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحشى مراين راه آب از خوردن والمراد هو الثانى ههنا
 لان البعث بمعنى الارسال فاللهنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو
 الاثن (وما يريد) اى الحمار الوحشى او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع
 يشرب منه الاثن الماء بنى جاي آب خوردن (اى ارسلها) بنى ارسل الحمار الوحشى
 الاثن حال كونها (متركة متراحة ولم يذرهاى لم يمنهها عن المراك) اى لم يمنح الحمار الوحشى
 الاثن عن الاعتراك والتزامهم (ولم يشفق اى لم يخف على نفس الدخال) يقال نفس البعير
 اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب
 بعضها) اى بعض الاثن (لما بالدخال) اى بالتراحة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال
 المهملة وبفتحها معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير)
 مائه (ثم يرد) مضارع مجهول من رد يرد مثل مد يد (من العطش) فتنحى العين والطاء
 المهملتين ما حول الحوض والشرب من مبارك الابل اى التناخ بنى جاي اشتراياى
 بند كردن (الى الحوض) متعلق يشرب بنى ثم يمد ذلك البعير من طرف الحوض الى
 (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (يشرب) ذلك البعير
 المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ما عساه لم يكن
 يشرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب
 دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس
 كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال
 (ههنا) ليس الا (نفس مداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من حى له (بعضها) من فروع

بالحواس من الافة على
 ذلك اكثر النعمون من
 تحيله بخلاف ما يعرف
 بالضوابط والقوانين
 فان الضابط بنى من كثرة
 التمثيل وكلام سيبويه يشعر
 بان علة الحذف فى هذه
 المواضع كثرة فى كلامهم
 حتى قامت الكثرة مقام
 ذكره لانه لا يصح ان
 يكون ضابطا نحو بالانه
 يحتاج الى النظر فى كل اشارة
 هل كثرت او لم تكثر
 وذلك من خطا القوى
 واستدل سيبويه على
 وجوب الحذف فى مثله بما
 معناه ان العرب مع كثرة
 تصرفهم فى كلامهم لم يثبت
 ذلك فى كلام واحد منهم ولا
 جرى لثلث لانه مما سئل
 الدواى على نقله مع كثرة
 المستخرئين ولم ينقل فلم
 يسمع فلم يجر اظهاره (قوله)
 مثبتا ليدل على حاجته
 الى حمل المثبت على ما يريد
 اثباته ولا يخفى ان القائل
 لم يتعنى لما قصد قدس
 سره من التنبيه على دلالة
 جلبة الشأن ونكتة خفية
 المكان وهو انه اذا وقع
 مثبتا لم يتصور الحذف فيه
 الاذلا سبيل الى الدكر حتى
 يكون الحذف واجبا حين
 ان الكلام على منوال قوله
 عز وجل اذا قمتم الى الصلوة
 فامسوا الاية ثم كان
 المناسب ان يقول اى
 موضع اريد وقوع المفعول
 المطلق مثبتا او فحول وذلك
 هو الظاهر انه قصد الى
 دفع ما عسى ان يورد من ان
 المذكور فى بيان هذا

فاعل متداخل (في بعض آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيق بل
المراد به معناه المجازي الذي هو تدخل بعض النفوس في بعض (او) اجاب عنه ايضا بان
(المعنى على نفى مثل نفى الدخال) يعني ان المعنى على حذف المضاف من مثبه به واقامة
المثبه مقامه يعني لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كخاف الجمال على ان البعير لم يتم
شرب الماء وادخله بين بعيرين عطشانين ليم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر واحد
محدثه ووحدا مثل وعدي عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبلاضافة الى الضمير صار
معرفة لان اضافة المصدر مضوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعني ونحو ارسلا
(مثل قلته) بناء الخطاب (جهديك) بفتح الجيم رضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح
المتنقة بارضم الطاقة وكلاهما جازان ههنا تأمل وكن منصفا (تناول) خبر لقوله وارسلها
على حذف المضاف منه اي ونحو ارسلا كافلتا آتيا لتناول التطلب يعني طلب مال الشيء
بصرفه عن الظاهر (بالكرة) متعلق بقوله تناول (فلا يرد) مبني للفاعل من ورديرد
(قصان) منصوب على الحال من الفاعل اي لا يرد نحو ارسلا ونحوه ناقضا (على قاعدة
اشتراط كونها) اي الحال (نكرة وتأريلا) اي الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره
الشارح (احدهما) احد الوجهين (انها) اي الاحوال المعرفة (مصادر) اي كل واحد
منها مصدر (لافعال محذوفة) اي لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو علي ان هذه المصادر
منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اي تترك
المراكب وينفرد وحده) اشارة الى ان المراكب مصدر عن غرك يترك من باب صرب وكذلك
وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد
فيه (اي افراده وتجهده جهديك) من اجتهد اجتهد (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية)
وهي تترك وينفرد وتجهده (وقمت حالا) اي وقت كل واحدة منها حالا بالضمير واحدة
لما سيجي ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفي فيه (منصوبة على المصدرية) يعني على انها
مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت احوالا على سبيل
المجاز لتسمية للمعمول باسم العامل او لثائب باسم الثوب وقال مجاز مرسل لان الحال في
الحقيقة عواملها المحذوفة (وتأيهما) اي تأي الوجهين (انها) اي هذه المصادر (معارف)
باللام في الاول والاضافة في الاخيرين لان كل واحد منهما ينفرد تعريف مادخل عليه
(موضوعه موضع التكرار) فتكون احوالا بنفسها من غير ان تكاب حذف شي الا انها مألولة
بالاشتقاق تكون في صورة الاتحاق (اي) ارسلا (متركة) متراحة (و) مررت به (منفرد او)
فلته (تجهدها الصورة) اي صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام او الاضافة
(فهي) اي صورة كل واحد منها (في التقدير نكرة) لتكون اللام في الاول والاضافة في الا
خيرين للجنسية لا للعهدية لان كلاما من اللام او الاضافة اذ لم يكن للعهد يكون للجنس لا محالة

الموضع يصدق على نحو
قولك ما زير سرامع ان
حذف عامله ليس واجبا
وح لا يكون المثبت محولا
على ما اردنا به كما ذكره
القاتل بل مقيد به (قوله)
لا لو كان خبرا عنه نحو ما
سرى الاسير شديد لكان
صرفا على الخبرية فيل
فلا يكون مفعولا مطلقا لانه
مرفوع ورد بان المفعول
المطلق قد يرفع بالقيام مقام
الفاعل وقيل على طريقة
المحاكاة لا يكون مفعولا
مطلقا لانه مفعول للعامل
الصنوي والمفعول المطلق
لا يكون كذلك ثم قيل وبه
نظر والاولى ان يثقل بما
حاله الاسير شديد فان
حذف فعله لا يجب بل يصح
ما حاله الا ان تيسر سيرا
شديدا ولا يعني ان القول
باشتراط ان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه مع
القول بان المفعول المطلق
لا يكون خبرا عنه
متناقصان جزما وقد
يتألف في بيان الاولى ان
المثله ما وقع خبرا
فكيف يكون المثله
ما ليس كذلك قال
المصنف في الصرح وانما
كانت هذه قياسا لانه قد عمل
فيها ضبط على الاستمرار
على انهم يحذفون مع الفعل
لزموا هذا معنى التماس
في اللغة عندنا فتأول
منبتا احتراز من ان يقع
منها مثل قولك ما زير سيرا
بعد ان احتراز من ان يقع

(كان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه في صورته المعرفة) لكونه مضافا اليها ظاهرا (وهي) اي الصفة المضافة (في المعنى نكرة) لكونها في حكم الافعال لانه في تقدير زيد ضارب عمرو او حسن وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيويه وهو الوجه الوجه بالجر فانه في احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادرا ولا وعدم ارتكاب الحذف والجازو لجره ان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (اي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (نكرة) (محضة) احترازا عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبها مثل جاءني رجل من بني نعيم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اي في تلك النكرة (شائبة بخصيص) اي لم يكن في النكرة شئ يفيد التخصيص بماسوى التقديم اي سوي تقديم الحال على صاحبها (لم تكن الحال مشتركة بينها) اي بين النكرة (وبين معرفة) كما اذا كان ذو الحال متندا واحدها نكرة والاخر معرفة (نحو جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اي تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا (ليخصص النكرة بتقديمها) يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقدمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص المتبدا النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانها) اي ذو الحال والحال (في المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد اراكا زيد راكب وقت المجيء (ولئلا يلتبس) اي الحال من النكرة (بالصفة) حالة (النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبها فاذا تقدم يعلم انه حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبها معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملازمة الركوب فيكون حالا لان الحال ما لم يقرر او يمدلزمه وقد دره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان قبل الزوال فلما تقدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملازمة الركوب به يعني قبل تهرده (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم تلتبس) وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طرد القلب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعدياها الفوقانية تبالي بعدا بالياء التحتية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس التكلم وحده نحو اكرم (ولا تتقدم) (اي الحال فيها عدا قبل ماض من عدا يدعوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانه عبارة عن التركيب اي في تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه

متبعا من خبرني كقولك زيد سير او معنى في مثل انما انت سيرا لان متبعا ما انت الاسير ادخل على اسم احتراز من في داخل على الفعل كقولك ما سرت الاسير الا يكون خبرا عنه احتراز من قولك ما سري الاسير شديد فاذا وجد هذا الضابط وجب حذف الفعل كقولك ما انت الاسير او ما انت الاسير البريد وانما جئنا بهذا الحل ابانة للمقصود واطهار الاحرف قلم الشارح هناك عن نهج السداد فان مراد المصنف انما تركنا هذا القيد لورود ان يقال بصدق تعريف الموضوع على هذا المثلوع الخارج عنه وما في به قدس سره ظاهر في انه لا حاصل له ان قيل في صدق المفعول المطلق على مثله منع ظاهر فالاولى ان يقال سر هذا لقيد الاحتراز عن قولك ما حاكك الاسير قلنا ان المصنف يجعل ما عبارة عن المصنف دون المفعول المطلق وهذا هو اللازم في ذلك المقام بشهادة نواته ما سألني في المواضع من القبول (قوله) اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه قيل لا يخفى و كأنه جعل المصنف ضمير وقع واجبا الى مفعول مطلق وقع صداسه لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره سنا لكنه يريد ايضا والاخصر الاوضح هو ان في الرفع متبعا بالا او متبعا او

مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا) يعني لا يتقدم الحال (على العامل المعنوي) في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اي بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه اي يليه وان لم يتقدم على العامل الضعيف وفي الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصفتها على حدثين معينين بل تدل بمناها على حدثين مطلقيين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها اللفظ الى هنا كالا مة قلبيا انها جى بحال ووضعت بحجب المشبه وبحال اخرى ووضعت بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوي لتكون بحجب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما اضيفت هي اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سيجي (العامل المعنوي) وهو المستبطن من فحوى الكلام ما غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عنده البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان او مكان (وما يشبهه) اي الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلا ومحلا للفعل (اعني) بقوله وما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد في الدار (خارج عنه) اي عن العامل المعنوي لان العامل فيه هو امام مصرح او مقدر (داخليا في الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخليا في (شبهه) اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوي وداخليا في احدهما قوله فعل متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه (معنى الكلام) اي معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي (ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا) اي اتفاق الحاجة عليه اتفاقا او منصوب بترفع الحافض منه اي باتفاق الحاجة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اي عدم تقدم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اي بخلاف ما اذا كان العامل) في الحال (ظرفا وشبهه) حيث لا يكون عدم تقدم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اي في عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيويه والاخفش (فسيويه) بالفاء التفسيرية (لا يجوز) اي لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا) ايضا اي مطلقا اي سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظر الى ضعف الظروف في العمل) لانه انما يعمل لثبته عن الفعل لان القائم مقام شئ لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز) الاخفش (محالفا

مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه وانت خبر بانه مأخوذ من كلام الرضى فانه قال في قوله او وقع مكررا نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى وكت الارض فكذلك لا يبطى لفظ هذه الفاعلة لان التكلف انما يتصور في صورة تقدير شئ لا دلالة للكلام عليه وقولنا مراد المصنف ذلك ليس من قبيل التقدير واما ان ذلك لا بأس بها في غير المحدود بل هي اكثر من ان يحصى لاسيما اذا كان القصد الى الایجاز والاختصار يدل على ذلك ان مبنى الاختصار على هذا القدر يمكن من القول من ذلك فانه قال في التمرح كأنهم جعلوا التكرار قائما مقام الفعل وهو ضامنه ولذلك لم يجمعوا بينهما وليس ذلك مثل ضربت ضربا ضربا فان ذلك جائز كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وانما المراد تكرار المصدر في موضع خبر مما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا والمعيب من القائل حيث بدله بهذا الاختصار وصل عن عدم شموله للضابطة الاولى وتوجه السؤال حيث نحو ما سرت الاسير وما اخرجه القيد الاخبار المبرقها وايضا زعم ان مراد الشارح تقدير الكلام فاعترض عليه فافلا من كونه

لسيويه لكن لا يجوز ما لا (شرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ
الذى صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء
على مذهبه ايضا ان الطرف عامل قوى لانه ثباته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل
عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد
فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيديو مبتدأ لان الظرف لا يعمل فى الظاهر
عندهم بلا اعتماد (نحو زيد قائما فى الدار قائما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش
حينئذ (وافق سيويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الطرف سواء كان مؤخرا
عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقدم الحال
على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) او مقدما مثل (ولا
قائما فى الدار زيد اتفاق) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه
ليس من تركيب الفعل وان كان ناشئا عنه ويجوز اتفاقا مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس
فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل
(ان يكون مضافا) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للطرف) الواو
للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للطرف (لما فيه) اى فى
الحال (من معنى الظرفية) بيان ما فى قوله لما هو تحليل لمشابهة الحال للطرف (الا) يعنى
لكن بينهما اى بين الحال والطرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الطرف معنويا مستبطا من فحوى الكلام ويجوز
تقدمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد
عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو فى شأن فى تقدير هو اى الله تعالى فى شأن كل
يوم وهذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك
اكل يوم لك ثوب فى مكان لك ثوب كل يوم (لتوسمهم) اى النحاة (فى الظروف) لعموم
حاجة المخلوقات اليها وعدم انفكاكها عنها بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على
عاملها المعنوى لما صرف (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن
الظرف داخل فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل او شبهه كاسبق (واما اذا جعلته)
اى الظرف (داخل فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ او
شبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون الفاعل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او
معناه (ك) اى شئ (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اى من كلام النحاة لان العامل
مستفاد من فحوه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوى (فالمراد هو الاحتمال الثانى)
وهو انظر فى تقدم على العامل المعنوى بخلاف الحال (لا غير) لان اللائق ح استثناء ومن
العامل المعنوى ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدمه فعلم

بمراحل من فهم المقام
(قوله) وانما جمع بين
الضابطتين لاشترائكهما فى
الوقوع بعد ما لا يكون
خبر عنه قيل فيه انه يقتضى
ان يجمع بين قاعدة ما وقع
مضمون جملة لاشترائكهما
فى الوقوع مضمون جملة
وليس مما يلتفت اليه
(قوله) والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل قبل اى فيما اذا
كان مناط الفائدة نسبة
المستند الى الفاعل
او المفعول فيما اذا كان مناط
الفائدة النسبة الى قاضيها
وح نقول او المصدر المقيد
بالحال فيما اذا كان مناط
الفائدة الحال نحو احبب مع
زيد مسرورا فاما ان تنفعه
او يتك فان مضمون
الجملة هنا محبة زيد فى وقت
السرور والاشترائكهما
قيل فاحفظه فانه من
المواهب الدقيقة الجلية
ونقول من انطقت هذا القسم
على ما قاله الرضى وغيره ان
بذكر جملة طلبة او خبرية
بتضمن مصدر يطلب منه
فوائد واغراض فاذا
ذكرت تلك الفوائد
والاغراض بالفاظ مصادره
منصوبة على انها مفعولة
مطلقة عقيب تلك الجملة
وجب حذف افعالها وذلك
لان تلك الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون
فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اعنى الجملة
المتقدمة مقام ما تضمن
تلك الاغراض اى افعالها
النابعة لها فاما صريح ذلك

وتكررت تلك القوائد
استعمل ذكر افعالها قبلها
فالزم قيام متضمن المصدر
الذي هي اغراضه مقام
متضمناتها فوجب حذفها
بقوله تعالى فشدوا الوثاق
جملة متضمنة شد الوثاق
والمطلوب من شد الوثاق
امائل واسترقاق او من
او فداء ففضل الله تعالى
هذا المطلوب بقوله فاما من
بعد واما فداء وقوله
في الخبرية زيد يكتب
فراءة بعد او يما وعمر
يشترى طاماما فاما يما واما
اكلا ونحو ذلك فلا ينسب
عليك انما انى به القائل
من البيان وتعميم الحكم
الى المصدر القيد بالحال
ونحوه يكون احب مع
زيد مسرورا فاما ان تنتمه
او يتكلم من هذا القليل
مع ظهر انتفاء المصدر
المعهود وحذف الفعل بين
الساد (قوله) وتصيل
الاخرى ان اواعه المحصلة
قيل هكذا فسر الرضى
ايضا وهو يقتضى ان لا يجب
الحذف في شدوا الوثاق
من بعد فداء او فداء وهم
ولو لم يذكر المحصلة لتناوله
ولا ينبغي ان يلتفت اليه
لوجهين عدم كون هذا
التركيب من ذلك القليل
لعدم التفصيل فيها
وشموله قيد المحصلة لذلك
ايضا وانما المانع غير ذلك مما
عرفته (قوله) ومتها
وقع للتنبيه اى لان يشبه
اسم قبل يرد عليه مثل
صدرت زيد فاذا له صوت
مثل صوت حمار فان

من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرا او لما فرغ من بيان
تقدم الحال عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه
وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كالا يتقدم الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من
الفعل وشبهه (كذلك) نأ كيدقوله كالا يتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذى الحال)
(المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقديم
الجار على المبتدأ المسبق انهما في المعنى مبتدأ وخبر فاخذا حكمهما (سواء كان مجرورا
بالاضافة او مجرورا بالجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتميم (فان
كان) ذوا الحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم خنيفا ولا كالتال الآ في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق البصريين
والكوفيين (نحو جاتنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى عدم تقدم الحال على
ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لان عرض غير متقرر لا يقوم الا
بصاحبه (وفرع الذى الحال) في الوجود لان ذى الحال يوجد اولاهم الحال يصدر منه
ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو
التوین او النون وفي الهندي لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم
وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع التبوع (فلا يتقدم تأبها ايضا) انتهى (وان كان) ذو
الحال (والكوفيين) فسيبويه واكثر البصرية عطف العام على الخاص لكون
الخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اما ما فيه (بمعون تقديمها) اى تقديم الحال (عليه)
اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للملة المذكورة) في عدم جواز تقديمها على صاحبها
المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نبيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (الختار عند المصنف
ولهذا) اى لكونه هو الختار عند المصنف (قال) (على الاصح) منطوق بقوله ولا يتقدم
لاملة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض
البصريين (الجواز) اى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلوا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشي من الاشياء الا ارسلناك
لناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء
السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومفناء على ما ذهبوا به الفارسية
وقرستاديم ترا اى محمد اذ برأى آدميان مكرود حالى ووجدن آدميان هم يبنى اذ برأى
هم آدميان فرستاديم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جواز الكوفيين
وبعض البصرية تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفرقين
تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل
من عدى يمدى من باب التفعّل حذف باؤه (للفعل) يبنى بحمل الفعل اللازم متعديا الى

المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى زيادة الهمزة في اوله والتضعيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجمل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا لانها لما دخلت على مفعول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بنهد) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هنذا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جوز فيايشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندي والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجمل) متعلق بقوله واجاب (كافة) الا عن الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والثناء) في كافة (للمبالغة) في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا لتأنيث كثناء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملاسبا بشئ من الانبياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى مجدافيه وحائنه لهم على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشف (بجملها) متعلق ايضا باجاب اى بجمل كافة (صفة المصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لاعلى الحالية فيكون المصدر لتأنيده والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحائنه لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجملها) اى بجمل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والمافية) اما بانقاء او بالقاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لتثيب الاتكف الناس وتحنهم واللام في قوله للناس متعلقة اعلى الاجوبة الثلاثة فتكون ظر قالنوا (ولكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف ونعصف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشاقية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه انيات مصدر غير معلوم

المفعول المطلق ههنا لثبته به شئ جى لا يشبه به شئ فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه به شئ والمفعول المطلق المحقق في مثله لا محالة متبناه او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم وصفة اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان يشبه به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مثابها كما في له صوت صوتا مثل موت حار ومن منع هذا التركيب لوجوب الفرق الموصوف في مثله لا بد له من تصحيح النقل وليس الاصر كما زعمه القائل فان ضابطة هذا القسم القياسى ان يتقدم قبل المصدر جملة مشتقة على اسم بمعنى ما وعلى من هو منصوب اليه في المعنى وهذا في قوله له صوت اصريعى مثل كلا فكيف يكون هذا المعنى (قوله صررت يزيد فاذا) صوت مثل صوت حار مثلا لان المعنى فيه بل هم قالوا ان المراد بوقوع صوت حار للتشبيه ان فائدة التشبيه اذ المعنى صوت حار والقول بان الاول ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه جى والمفعول المحقق في مثله لا محالة متبناه سواء ظاهرا او امرا بالعكس (وقوله او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم ليقنارول التشبيه والتشبيه هو الاداة وهم لظهور اختصاص المصدر المنصوب لكونه متبناه وقد عرفت امرا

والا داء واما مجوز كونه
 مشيا جبهادة (قوله
 صرحت) يزيد له صوت
 صوتا مثل صوت حمار
 قباطل لا عرفت من
 نمر معهم بان المعنى
 بالمصدر المنسوب مثل
 فكيف وقد اجاز غير
 سيبويه رفع المصدر في هذا
 القسم اما على البدل
 او الصفة وذلك على احد
 وجهين قال الخليل على
 حذف المضاف اى مثل
 صوت حمار وقال غيره
 وهو جامد مؤنل بالمشق اى
 له صوت منكرو ولا يخفى انه
 لا يتصور شئ من ذلك
 في هذا المثال فكيف يكون
 من هذا القبيل على ان ذلك
 التركيب في غاية البساطة
 بحيث يدرجه ادى من
 اصوات الحيوانات ومن
 العجب ان القائل سوى بين
 الاسمين اختصاص المصدر
 بكونه مشيارا عموم له
 وغيره (قوله) راحترزه
 عن نحو ليد صوت صوت
 حسن قيل يرد عليه
 واخواته انه خارج
 من القبول المطلق لان
 القيود ثم قيل والاوجه ان
 يقال المراد من القيود
 المذكورة لتبين محل
 الخلاف لانه في هذا
 التركيب ذهب سيبويه الى
 انه لا حاجة الى تقدير
 العامل بل يكفي فهم العامل
 من الجملة السابقة فاراد
 المصنف التصريح بوجوب
 العامل فيه واما بيان اعراجه
 فذهب سيبويه صوت حسن
 بدل او صف لصيرورته مع

واما كون الثالث تسقا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين
 (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال على الهيئة) (مشتقا) كاسم الفاعل
 واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع)
 ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشق)
 ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من اراد الحال (بيان
 الهيئة) اى الصفة التى عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى
 المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كما هو حاصل بالمشق فاذا استويا فى
 المقصود استويا ايضا فى وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو
 تجوز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشق
 (رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا
 لان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وفى معنى المشتق وكذا ما فى حكمهما (وتكلفوا
 فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا)
 اى مع تجوز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق)
 اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق
 يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسر او رطبا فى قولهم) اى قول العرب (هذا
 بسر) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرعة مثل فعل وفعله يعنى هو بما يفرق بينه وبين
 واحدا بالتاء (وهو) اى بسر (ما بقى فيه حوضه) على وزن فعولة بالفارسية ه ترش ،
 (طبيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه خلوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسر
 انفع اى اكثر نفعاً منه اى من نفسه حال كونه رطبا والنحر له ست مراتب او لاها طلع والثانية
 خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلع بفتح الباء الموحدة واللام وآخرة حاء مهملة
 والرابعة بسر والحامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة
 الله لكم آية الاية (فهما) اى بسر او رطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما
 اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد
 (حالا) لان كل واحد منهما حال مع كونهما غير مشتق (لذلالتهم) اى لذلالة الاول
 (على صفة البسرية) وهى الخوضه (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الخلوة الصرفة
 (و) اذا كان الدال على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل
 بسر بسر) بكسر السين وقبحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بلاقة
 العقلية لانه بالكسر صفة التخل لان التخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون
 الاطلاق مجازا لاحقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لا
 حاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالربط) بكسر الطاء وقبحها الاول مأخوذ (من بسر
 التخل اذا صار ما عليه بسر) اريد بالقيل افضل ههنا الصبرورة مثل امشى الرجل اى صار

ذامشية الاستاد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثاني مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول في الاستاد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى مادل على هية يصح ان يقع خالاهو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المين للهية وكل مقام مقام هذه القائمة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله المشتق اذا وقع غير المشتق حالا (و) (والعامل في رطبا) يعنى في الحال الثاني (اطيب) لانه اسم التفضيل هو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (بماضى النحاة) اى العامل في الحال الثاني اسم التفضيل بماضى النحاة بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) (العامل في بسر ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كانه العامل في الثاني (عند محققهم وقسم يسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع جهته في العمل) لانه لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا في تشبيه الحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا اول قوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشب يأخذ حكم المشبه به وهو جوار التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى القمر (حالا) احدهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذا الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الاخر (يلزم) جواب اذا (ان يلى كل منهما) اى من الحالين (متعلقة) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة (و) (البسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلق بالمشار اليه بهذا) يعنى جملة حالاته ومبينة للهية القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل) وهذه الحية اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) (الاولى) وان للوصل (مبصرة) فيه اى في المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحية حال كونها غير مبصرة في المشار اليه به (الا) انها كانت مبصرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (في اطيب) يعنى الابدان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذلك المرجع (لكنه) اى الا ان الشأن (لما كان المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر في الطيب او في غيره (بالنسبة الى المضمر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى في اطيب في كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا قاسقة (واجبوا ان يطيه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال محجب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل

صفته بقرينة شئ واحد فهو نظير الحال الموطنة واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تأكيد اللفظ ومن الظاهر ورود هذا المورد الاتك فنبهت على ان ما ليس عبارة عن المفعول المطلق كما زعمه الشارح قدس سره وانما هو عبارة عن المصدر بعبارة مصرح المصنف في الشرح الالهى الان قال ذكر المفعول المطلق واداه به المصدر مجوزا ورح نقول ان المراد بيان ما وجب فيه حذف الفعل الناصب للمصدر في اسالو لم يأت بقيد التشبيه لخل ذلك اعنى قوله لزيد صوت صوت حسن تحت الضابطة لان المصدر هنا وقع مفعولا بعد جملة مشتقة على اسم بمناه وصاحبه فيكون هو مفعولا مطلقا وهذا لانه وجوبا وليس كذلك وعلى هذا القياس فواحد سائر القواعد الا ترى الى قول المصنف في الشرح قوله فتنشبه كقولك لزيد صوت صوت حسن وقوله بعد جملة احتراز من ان يقع به غير جملة كقولك الضرب صوت حمار وقوله مشتقة على اسم بمناه احتراز من قوله صدرت فاذا في الدار صوت صوت حمار وبذلك تبين سقوط ما زعمه اوجه والا صرف الاعراب لزيد صوت صوت مائة والرائد عليه ان الخليل اجاز النصب ايضا ما عمل المصدر او على الحال (قوله)

(والرطية) المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلق به) أي
 المشار إليه بهذا يعني جملة حالاته ومبنياته القائمة به أيضا لكن (من حيث أنه) أي المشار
 إليه (مفضل عليه) باعتبار أن ضمير منه راجع إليه ولذا قال الشارح (وهو) أي المفضل عليه
 (ضمير منه) لأنه يرجع إليه (فيجب أن يليه) أي الحال ضمير منه وهما أن الضمير البارز لما كان
 ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كما استكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب أن يليه الحال كما يجب
 أن يلي المظهر ليكون الحال بمنجيب صاحبه وإن جاز الفصل أيضا ولاجل هذا قوم الحال الأول
 على عامه الضعيف وإن كان حقه التأخير (قال الرضي) وأما الضمير المستكن (الراجع إلى
 لفظ هذا) (في افعل) يعني في اسم التفضيل الذي هو اطيب (قانه) أي الضمير المستكن فيه
 (وإن كان) الوالو الحال وإن للوصل والجملة جازية سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة
 (لكنه) أي إلا أن ذلك الضمير (لما لم يظهر) أي لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما
 (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير
 يرجع إليه (ومع هذا) أي مع كون الضمير المستكن في افعل كالعدم (فلما) بأسا بان يقال
 وإن لم يسمع) أن للوصل والفاعل مبنى للمفعول (زيدا حسن قائما منه قاعدا) لكون كل
 من الحالين بمنجيب صاحبه إلا أنه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الأول بين اسم التفضيل
 ومعموله وهو منه ولذا قال فلا يرى بأسا حيث قد الرتبة بالباس المفيد بالكرهه قلنا لما تميز
 كل واحد من الحدين عن الآخر في افعل باداء التشبيه أو غيرهما ما يدل على حدثين حتى
 يحمل منصوب كل واحد بمنجبه التزم أن يكون منصوب كل حدث بمنجيب صاحبه المصرح به
 فقل زيدا كذا أفضل من عمرو واجلا وإن كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم)
 وهو أبو علي وأتباعه إلى أن العامل في بسرا يعني في الحال الأولى لأن الخلاف فيها (اسم
 الإشارة) يعني العامل في تلك الحال معنى الفعل المستقبط من اسم الإشارة لأنه لا يجوز أن
 يكون الفعل التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معمول عليه (أي اشير إليه حال
 كونه بسرا وهذا) أي كون العامل في الحال الأولى اسم الإشارة يعني معنى الفعل (ليس
 بصحيح) لأنه يلزم تفريق العامل (في الحالين) وهذا وإن كان جائزا إلا أنه يستلزم الكراهة
 وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطية لأنه إذا لم يكن اسم التفضيل
 عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة
 وهذا باطل (لأنه يمكن أن يكون المشار إليه) بهذا (المراد بالباس) فيلزم حينئذ تقييد الإشارة
 يعني المشار إليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لأن المقصود الإشارة مطلقا (فلا تقييد
 الإشارة) يعني فلا يصح تقييدها (بحالة البسرية) لأن العامل بتقييده فلو كان اسم الإشارة
 عاملا في بسرا لتقييد الإشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب أن يقال هذا الكلام
 إلا في حال البسرية وليس كذلك لأننا لم بالضرورة أنه يصح أن يقال هذا بسرا اطيب منه

واحترازه من نحو صوت
 زيد صوت حمار قيل
 الأولى أنه احتراز عن مثل
 صوت حمار يصوت زيد
 ولسادته أظهر من أن يخفى
 لأن الكلام في المصدر
 وهذا فعل (قوله) أي غير
 المفعول المطلق أي غير هذا
 المضمون (قوله) ويسمى
 هذا النوع من المفعول
 المطلق الخ قيل التسمية
 من متأخرى النحاة في هذا
 القسم ونسبه فالأولى أن
 يكون يسمى على صيغة
 التكلم مع الغير ويكون
 ضمير التكلم كناية
 عن التأخرين وهما وهم
 لا ينبغي أن يلفظ إليه فإن
 المصنف قال في الشرح
 والأولى بسببه النحويون
 توكيدا لنفسه والثاني
 يسمى تأكيدا للغير فلفعل
 عبارته على ذلك بأياه
 صريح عبارته على أنه غير
 مستحسن جنابا له واما
 لا يحظر على قلب بصروما
 قاله الرضي من أن عبارة
 التأخرين وسبويه يسمى
 التأكيدا لنفسه التأكيدا
 الخاص والمؤكد للغير
 التأكيدا العام فيه وما فيه
 (قوله) لأنه من حيث هو
 منسوس عليه بلفظ
 المصدر قيل معنى لأن معناه
 من حيث هو منصوب
 عليه بلفظ المصدر يؤكد
 نفسه من حيث هو محتمل
 الجملة فقد جعل المؤكد معنى
 المصدر وجعل تسمية
 المصدر بالتأكيدا تسمية
 باسم معناه ثم قيل ونحن
 نقول المناسب بالثنى

ان المؤكد لفظ المصدر لانه
يؤكد اللفظ السابق
في الدلالة على ما دل عليه
ويقويه فالوجه ان يقال
المحتاج الى التأويل قوله
تأكيدا لنفسه ووجهاته
يؤكد جملة كانتا عينه لتعينها
الدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التأكيده
لغيره فلا تكلف فيه لانه
مؤكد لفظ الجملة وهي غيره
وليس فيها ما ينزله منزلة
نفسه لانها لم تفارقه
في اليقين للدلالة على ما تعين
للدلالة عليه وكلامها باطل
اما الاول فلانه لا سبيل الى
ادعاء ان الشارح قدس
سره جعل المؤكد معنى
المصدر وان التسمية من
هذا القبيل لان كلامه
صرح في كون المصدر
هو المؤكد والمؤكد جيبا
عاذر من الاعتبارين
كان القائل صرف اللفظ
عن ظاهره بتقدير المعنى
حيث قال يعني لان معناه
من حيث هو مجرد
الاعتراض واداءة النفس
رسالة فقلنا من افعال هذه
الاغراض واجملنا من
عبارة الصالحين
المستفيدين من المبدأ
التياض وطلان الثاني انه
يلزم على هذا الفساد وذلك
لان الجملة التي تقدمته
تحتل اسرين تأكيده تلك
الجملة على انها غير ذلك اما
يتصور في تأكيدها على
ما هي عليه في نفس الامر
اي في صورة احتمالها
لجميع الامرين وهذا
محال بحسب اللفظ والمعنى

رطباً في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم
التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع
اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان
لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل
منع الخلو والجمع (نحو ثمرة نخلي بسر الطيب منه رطباً) باقامة ثمرة نخلي مقام اسم الاشارة
ومثل زيد را جلا احسن منه را كفاً فانه جائز اتفاق مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل
فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن افضل
ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كان الاصل
في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اي الحال)
(جملة) (لدالاتها) اي الجملة (على الهيئة) اي الصفة (كالمفردات) يعني كان الاحوال
المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالاً مثلها
وفي الرضى جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد عاملة (ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد) فتصح ان تقع اي الجملة (حالا مثلها) يعني كما يصح
ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى ما سبق غير مرة والاحكام تكون المفرد والجملة
كافي خبر المبتدأ (ولكن) يعني الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (محتملة
للسدق والكذب) يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل
وعن ليس من شأنه الكذب ويحتمل ان تكن كاذبة لانهما خبر واحبر عن ذي الحال
للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وشد ولزوم الضمير الى ذي الحال
للاربط وكونه مسنداً الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجر اوها عليه) اي جعل
الحال حالاً منه (في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التي لا نبوت لها الا ان (لا تصلح
ان يحكم بها على شيء) وان كان فاعلاً لانها لا نبوت لها في نفسها وانبات الشيء للشيء فرع
فرع ثبوته في نفسه وهي لا نبوت لها في نفسها فكيف ثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالاً من
شيء كما لا يصح ان تقع خبراً عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الاقادة) لاشتغالها على الاسناد
المقتضى المسند اليه والمسند اليه واذا كانت كذلك (لا تقتضي ارتباطاً) مع تعلق (بغيرها)
لان المستقل في الاقادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي نفسه (والحال مرتبطة بغيرها)
لكونها امر ضاغير قائم بنفسه ولان المقصود بالاحال تخصيص وقوع عاملة بوقت وقوع
مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجمعها امر مرتبطة
بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة الكذب
(حالا لا بد لها) اي تلك الجملة لكونها مستقلة في الاقادة (من رابطة تربطها الى صاحبها)
حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا محرجة عن الاستقلال (وهي) اي الرابطة ههنا اثنتان

(الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال نحى "فضلة بعد تمام الكلام" فاحتيج في الاكثر الى فصل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع للطلق ليؤذن من اول الاسر بان الجملة لم تنبثق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او قدرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية) اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً (بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته) (او) يكون فعلها (مضارعاً متنياً) بان يكون مضارعاً اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضياً مثبتاً او ماضياً متنياً) فهذه الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان آية جملة تقع حالا شرح في بيانها تفصيلاً وبيان الربط ايضا فقال بالغاء التفسيرية والتفصيلية (فلاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجاً الى زيادة التعليل لادائها على الدوام والثبات ولكون البحث في الاسم ولما سبقتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الاسماء بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفاً (ملتبسة) بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معاً) حال مؤكدة للعبار والمجروور اذا لمية تفهم من الواو والمحافظة لكونهما مفعولين للخبر المنفرد في حال كونهما متصاحين في الارتباط لا الاستقلال لان المية في معنى المصاحبة لقوة الاسمية في الاستقلال لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقام وعدمها للقرر (فاسبان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير اما ان يكون متكهما (مخو جئت وانما راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائباً مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخر او الخبر مقدماً فيجئ ان يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اي حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الاسر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانهما يجب ان تقع في اول الكلام ولانها لجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) بمعنى للمفعول (ها) اي بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نيا) اي اعطى الى النبوة (و آدم بين الماء والطين) اي حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذا ذهابا الى مجاز اولي مثل اني اراني اعصر خرا واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطاً في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الربط ايضا في

كيف وعليك عيط بالظاهر المتخاد اليه من قوله تا كيدا لغير ما زعمه القائل لفرضه من الظاهر لاحد الاسمين المذكورين لظهور استحالته وان خفي على بعض الناس قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تا كيدا لاجل غيره ليندفع قبل هذا ما اختاره المصنف واورد عليه قنات حسن الثاقيل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يوفيه انه بعد ليس ههنا حسن الثاقيل لان هذا القسم ايضا تا كيدا لاجل نفسه ليعتبر ويتردع مع ذلك تا كيدا الدفع غيره ليعين الثاقيل انما يكون مرجعاً الى قسم الاول تا كيدا ليس لغيره وتفصيل الكلام ان المصنف قال في الايضاح بذلك واعترض الرضي بانه ليس بشيء لان التوكيد لغيره في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وقال انما قيل لخل هذه المصادر مؤكدا لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه لما لاكتفى انما ذكره في هذا التأكيده اذا وسم الخطاب بثبوت قبض الجملة السابقة في نفس الامر وعلبي ذهنه كذب مدلولها فكذلك كذب باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ونقبضه والذم غير المحتمل فذلكه قبل مؤكدا لغيره واما للتوكيد نفسه فلا يذكر لخل

غاية القوة ليطابقا (وهذا الی الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها)
 كافي النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اي بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا اضراء احدها
 عن الآخر كافي النوع الاول (انما يكون في الحال المتقدمة) النير المتقدمة لانها تتجددها
 وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة
 بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعني ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة
 (فلا يجوز) فيها (الواو) الجارية في متعلق بقوله فلا يجوز قد علم عليه المحصر يعني جواز
 الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتام الحطاب
 (هو الحق لاشك فيه) نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه (وذلك)
 اي عدم الجواز الواو في الحال المؤكدة واقعا (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف وهو
 دليل التغير (لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعني سواء كان في الحال
 او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتراج (بينهما) لان الثاني عين الاول ونفسه فتدخل
 الفاصل بينهما كتخلله بين المصاويل لحاها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير)
 (وحده) اي حال كونه منفردا في الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان)
 الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء اي في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل
 على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الآخر (فلا يدل على
 الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم
 الضعف اطرا للباب (نحو كنه فوه الى في) ان جملة حالا من ضمير الفاعل فالربط
 ضمير المتكلم في قوله الى في وان جملة من ضمير المفعول فالربط ضمير الغائب في قوله
 فوه ونحوه قوله رجع الى عودته علا بده وقول الشاعر ولو لا جنان القلب ما آب عامر
 الى جفد سر باله لم يمزق (فلا بد من الواو على الصحيح) فالضمير اما في الاول وهو
 ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو
 راكب واما في الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء
 زيد راكب هو واما في الآخر وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودي على يده ورجعت
 عودي على يده ورجع زيد عوده على يده فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه
 لاشراكها بالواو في دلالة في اول الامر على الربط والثاني اضعفها ليعد الربط لكونه في
 الآخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل
 (المضارع المثبت) (اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن
 يشترط فيها اخلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها لتاقتض الحال والاستقبال
 (ملتبسة) (بالضمير وحده) اي منفردا او ما قوله قمت واحبك وقوله ولما خشيت
 اخطا فيهم ونحوهم مالكا في تقدير وانا احبك وانا ارثهم

هذا الفرع ليس مؤكدا
 لثبوتيه الشارح قدس
 سره حيث اختار ما اختار
 على ما اختاره المصنف
 الا انه اجاب عن الاعتراض
 بان اللام في كلا اسمي
 القسمين على نيج واحد
 والاولى عندى مختار
 المصنف روح لانه لا يظهر
 وجه التسمية كذلك على
 قول الرضى لان المؤكدة
 ح اللفظ باعتبار احد
 الاحتمالين الموافق للمؤكد
 فكيف يقال ان المؤكدة
 هو الضمير ولا يصح اعتبار
 المعبرة بحسب اللفظ لان
 القسم الاول ايضا كذلك
 وقول القائل لا يحسن
 التقابل مطلقا بناء على ان
 هذا ايضا تأكيد لا اجل
 نفسه وان كان تأكيد اللفظ
 الضمير ايضا بل التقابل في
 سورة ان يسمى الاول
 تأكيد ليس لغيره صادرا
 بلا فكر ولا روية لان
 لا بيان يثل هذا التأكيد
 انما يكون عند تحقق
 الاحتمال الآخر فهو لرفع
 ذلك الاحتمال بخلاف القسم
 الاول فان من العلوم ان من
 قاله على القدر هم فقد
 اعترف ولا يحتمل غيره
 فاذا قال امطرنا قطرة نكر
 مادل عليه الاول وتبين له
 ليتكرر بذلك ويقرر
 يكون تأكيد اللفظ بهذا
 المعنى ولا يتصور حينئذ
 امر يصدق عليه التسان
 حتى لا يحسن التقابل ولا
 ادري ان احد يسوع
 التقابل بين قوله تأكيد
 لثبوتيه ليس لغيره

كيسومنى الثاني الاول
(قوله) اى سبعة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل
للتكرير والتكثير يريد
قدس سره انه لا بأس فى
ادلاق التثنية على لفظ لم يرد
به التثنية القابلة لجميع
بل التكرير والتكثير لان
هذا الاطلاق باعتبار
الصيغة وقد قصصها غير
ما اشهره فيه لا الرد على
من قال المراد ما يكون متى
للتكرير والتكثير
والاشارة الى ان المراد به
اعم مما يكون للتكرير او
لتكريره مما قيل لان المصنف
قال فى الايضاح معنى
التثنية فى ذلك التكرير
والتكثير ولان الجمع بين
الوجهين من غير حاجة
تدعو اليه ليس كما ينبغي
(قوله) ولا بد فى فهم هذه
القاعدة من قيد الاضافة
اى متى مضاف الى الفاعل
ولا بد ان يقال مضاف الى
فاعل المفعول او مفعوله
ومع ذلك يقتضى ضرب
زيد خبره فالوجه ان يبدل
الاضافة بكونها لا لبيان
النوع وقد صرح بهذا
القيد الرضى وليس مما
يلفت اليه بل الحق ان كلام
الشارح ايضا من هذا
القبيل لظهور ان مراد
المصنف ببيان المواضع
التي يجب الحذف فيها ومن
جملتها ما وقع فيه معنى مثل
ليك ما كتبه هذا القدر
ولا يخفى ان المراد ليس
مطلقا للتثنية حتى يرد على
قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين وغير ذلك مما

واذا كان المضارع مصدرا فقد دخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذونى وقد تملكون
الاية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) فى الحركات والسكنات وعدد حروفه
(ومعنى) يعنى فى الحدوث والتجدد (ل اسم الفاعل المستثنى) اذا وقع حالا (عن الواو)
اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يعنى
عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع
الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (وما سواهما) (اى ماسوى)
الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية) المشتبهة
على المضارع المثبت الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما فى قوله
وما سوى (المشتبهة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المتنى او الماضى
المثبت او) الماضى (المتنى) ملتبس (بالواو والضمير) (مما) اى مصاحين فى الربط
من غير افراد احدهما فيه (او) (باحدهما) يعنى بالواو (وحده) او بالضمير
وحده (من غير حذف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال
واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يبدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا
متبنا او متفيا (كلاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير فى الجملة الاسمية
الحالية لقوة استقلالها كما هو فى المضارع المتنى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير
مما او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المتنى سبعة
اقسام فالجموع احدى وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا
ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية
او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الفاعلين وكن من النصفين (و) مثال
(المضارع المتنى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد وما ينكم غلامه) بالواو والضمير معا
(او جاءنى زيد ما ينكم غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وما ينكم عمرو) بالواو وحده
(و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو
والضمير معا (او جاءنى زيد قد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد وقد خرج
عمرو) (و) مثال (الماضى المتنى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وما خرج
غلامه) بالواو والضمير (او جاءنى زيد ما خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءنى زيد
وما خرج عمرو) بالواو وحده (علم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من افراد
او الاثنين فى الماضى المثبت وفى البواق اجتماع الواو والضمير اكثر من افراد احدهما
كذا فى الرضى والمافى من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت
هى اليه من الربط شرعا فى بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط
دخول لفظ قد عليه لفظا وتقدير عند البصريين فقال (ولا بد فى الماضى المثبت)

الواقع حالا (لا المتني) فانه لا يشترط فيه دخول لفظ قد عليه اذا وقع حالا لان المتني يستمر من حين الانتهاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلاً ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان المتني يستوعب الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه (من) (دخول لفظه) (قد) (المقربة) صفة قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة (الى) زمان (الحال) وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) تميز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظه قد موضوعة لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظه قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب المجيء فيكونان في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (الثبت الواقع حالا ليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظه قد والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائب (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذي الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او زمان) وقوعه عليه اي وقوع الفعل على ذي الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوزا) اي دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعني دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اي بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلاً ان مضى زمان الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس الا مع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تقربه) اي لفظه قد زمان الركوب (اليه) اي الى زمان المجيء (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فيشدد زمانها حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي المثبت الواقع حالا ملتبس (بمخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضي حالا المثبت اذا وقع اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل يوجبونها حالا بغير قد كما يوجبون الماضي المتني حالا بغيرها كما عند البصريين ايضا لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا يقول الشارح اي لفظه قد (ظاهرة) (في اللفظ) بان يكون ملفوظة داخلية على ما وقع حالا (نحو جاءني زيد

ما القائل المتني كذلك
الآثرى انه لم ينفه على كون
المراد بالثنية التكرير
والتكثير مع كونه احوج
الى البيان كنفاء بذلك
وقد عرفت ان مثال ذلك
جاءني في غير الحد ودلاسيا
بعد ذكر المثال وعليه
عبارة الرخشي فانه قال
ومنه ما جاء متني وهو
جاءنيك ويايك وسديك
ودوايك وهذا ذك
وله تبع في ذلك الرضي
فانه قال ليس وقوعه متني
من الضوابط التي يعرف
بها وجوب حذف فله
سواء كان المراد بالثنية
التكرير كقوله تعالى ثم
ارجع البصر كرتين او كان
لغير التكرير نحو ضربته
ضربتين اي مختلفين
بل الضابط لوجوب
الحذف في هذا امثاله
اضافته الى الفاعل
او المفعول كما ذكرنا قبل
يريد به ما سبق من قوله ان
حذف الفاعل واجب اذا
كان الفاعل والمفعول بعد
المصدر مضافا اليه او يعرف
لغير لبيان النوع لان حق
الفاعل والمفعول به ان
يصل فيهما الفعل ويتصلا
به ولا حذف الفعل في
المصدر منهما لا يدري ما
تعلق من فاعل او مفعول
فذكر ما هو مقصود التكلم
من احدهما بهذا المصدر
او يعرف الجرم بجزر اظهار
الفعل ومدار كلامه ما تردد
به وقد عرفت ما فيه واته
ليس من مذهب المصنف
وغيره بل هم يقولون انما

حذف الفعل لان الثبوت في
المعنى اكبر من اللفظ
فكانه قبل ليا بالوسعد
سعدا فصار اللفظ المقدر
ناثيا مناب الفعل دالا
لذلك حذفوه هكذا في
شرح المصنف بل تقول
مع قطع النظر عما ذكرناه
لا يصح النقص بما ذكره
الشارح والقاتل وذلك
لان النكرة ليست معدرا
وكذا الضربة وقوله
ضربت ضربى الامر
مروج الصحة والله
مصنوع القاتل (قوله)
المفعول به قال الرضى
الضمير في به يرجع الى
الالف واللام اى الى
يفعل به فعل اى بما فعل
ويوقع عليه يقال ضلعت به
فلا قال تعالى وما ادرى
ما يفعل بي ولا بكم وكذا
الضمير في المفعول به قوله
ومعه وكلامه مبنى على ان
يكون المراد بالمفعول به
معنا ما لا يمتنع بحسب
الاشتقاق وقد منه
المصنف حيث قال
في الامالى ان المفعول به لم
يقصد به قصد مدلوله
باعتبار الاشتقاق وانما
قصد به في الاصطلاح
اللفظ على نوع مخصوص مما
يشترك به الفعل فلتسا
مخصوصا قصد تعريف
ذلك النوع لا باعتبار اصل
الاشتقاق في لفظ مفعول
في الاصل وعدمه بل كالمثل
سميت ولنا بحسن وجعلته
علما عليه فان معنى
الاشتقاق غير مراد به
صيرورة علما ان كان

قد ركب غلامه بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت
لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة في اللفظ ملحوظة في التنية لان المقدر
المتوى كاللفظ من غير فرق (نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد
حصرت صدورهم) فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير
البارز المبرعنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال
كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قيل ذكر المسبب
وارادنا السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بملاقة المحلية ومعناه بالفارسية و آمدند
ايشان شمار ادر حال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى ومثله قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت
اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى الثابت حالا بمقدرة ملتبس (بخلاف مذهب
سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد (لا يجوز ان حذف) سواء كانت مقدرة منوية
او محذوفة نسبيا من ان حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان
يكون مذكورا لفظا وهما ليس بمذكور (فسيبويه يا اول قوله تعالى حصرت صدورهم
محذوف الموصوف) وجعل هذه الجملة صفة (فما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت
صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر
الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه والم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف
(هو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال
كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد (اول) (جملة) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى
دعاه عليهم (وانما لم يشترك ذلك) اى دخول قد (في) الماضى (المتنى) ذا واقع حالا
(لا ستمرار التنى) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان التنى
يستوعب الازمان (فيشمل) التنى (زمانا لفعل) (اى زمانا العامل في الحال فلا يحتاج الى
دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تلويا بلا قاطعة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل
في الحال وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف عامه جوازا ووجوبه سواء كان العامل
الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال يتناقل (ويجوز حذف العامل)
بلام الجفسي ليشمل الموامل الثلاثة (في الحال) سواء كان مفردا او جملة (لقيام قرينة)
دالة على حذفه وتعيينه (حالية) يعنى صاحب الحال وسفه (كقولك للمسافر) (اى
الشارع في السفر او انتهى) (اى) السفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقي وبالثاني معناه
المجازى بملاقة السبية لان السفر سببه فيكون من قيل ذكر السبب وارادة المسبب
او بملاقة الاولية (راشد امهديا) (اى) امر من سار يسير مثل باع بيع سقط عينه
لا لتمامه الساكنين ثم حذف جوازا (راشد امهديا) (قرينة حال مخاطب) وهو الشروع
او انتهى والمراد براشد الراشد بنفسه هما المكن المهدى المكن الرشيد بدون الهداية

(وقوله مهديا مهديا اما مسافة لراشد) كما هدى له فقررت له الهداية في صاحب الحال
فلا صل ان يكون وصفا لان الضمير للم بوصف جملة الهداية وصفا للمقام وهو الرشد
(او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السير فشيئا اما حال مترادفة يعني
متابعة فيكون ذوا الحال والعامل في كليهما واحدا واما متداخلة وهي عبارة عن يكون
الحال الثاني حالا من الضمير المستكن في الاول فيكون صاحبه ما استكن في الاول والعامل
ايضا الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي الثاني مذكورا وعلى التوجيه
الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقابلة كقولك راكبا لمن) اللام متعلق
بالقول (يقول كيف جئت) اي على اي حال ووصف جئت (اي جئت راكبا) ثم حذف
الفعل (قرينة السؤال) المحقق هو قوله كيف جئت (ومنه) اي من حذف عامل
الحال قرينة السؤال المحقق (قوله تعالى يحب الانسان ان لن نجتمع عظامه) جمع عظم
اي يظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بملاقة الجزئية الانسان اه
اي الشأن لن نجتمع عظامه المتميزة فصارت ترابا (اي) حرف استحباب مخمصة بالحباب النقي
(قادرين) حال وعاملها محذوف جواز اقرينة السؤال المحقق وهو قوله يحب الانسان
(اي يلى نجتمعها قادرين) اي لم يابها الجاهل نجتمع تلك العظام المتميزة فتأثرت وصارت
ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحياها وتمزيها وما ذلك على الله بعزيز ذور التمييز ان
الواحد بلفظ الجمع تعظيما لقامة الواحد مقام الجمع متعارف اللفظ في التكلم وما يتبعه كما في
نحن فيه لا في الخطاب ولا النية كذا في الهوادي (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة
(في) (بعض الاحوال) (المؤكد) لا في كلها كافي قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى
قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فلم ان وجوب
حذف العامل في بعضها لا في كلها (وهي اي الحال المؤكدة مطلقا) اي سواء حذف عاملها
او لا سواء كان حذف العامل واجبا واجاز (هي) الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل
من صاحبها مادام موجودا) لان الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل من صاحبها مادام
موجودا) لان الحال حيث هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني الخلقية وهي لا قبل
الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا فهم من ذي الحال عند ذكره قبل
ذكر الحال ولهذا السرجملت مؤكدة واما قال (قالا) لانها قبل الزوال الا انه نادى
(بمخلاف) الحال (المتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا
حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت متقلة (و) الحال (المتقلة قيد للعامل) لان الفرض
منها قيد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا واثقا وذلك الحدث هو العامل في الحال
فيكون قيده (بمخلاف) الحال (المؤكد) لان الفرض منها بيان الهيئة الخلقية في
صاحب الحال دون التقيد فلا يكون قيدها بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا)

قبل ذلك مراد او لا يظهر
كون الواضع قصدا الى
تسميته بحسن لوجود
حسن حصل في المعنى فان
ذلك في بعض الاسباب
لتخصيصه بذلك الاسم لا
ان معنى الاشتقاق باقي فيه
بعد سيرورته على الاخرى
انك تفهم مدلوله مع قطع
النظر عن الحسن ولذلك
يفهم مدلوله من لا يفهم
مدلول حسن باعتبار
الاشتقاق (قوله والمراد
بوقوع الفعل ثقله به بلا
واسطة حرف قبل يجه
عليه ذهبت بزيد فانه يقال
الاذهاب وقع على زيد ولا
فرق في المعنى بين ذهبت
بزيد واذهبت زيد بالوقوع
الفعل يشمل هذا التعلق
ثم قبل ويمكن ان يقال هذا
التعلق بلا واسطة حرف
جرو حرف الجر لتبديل
المعنى وبهذا التفسير تعلق
الفعل بنفسه وبهذا التفسير
ان زيدا في ذهبت زيد
مفعول به دون زيدا في
صرفت زيدا ومن الظاهر
ان المراد بالوقوع عليه
وقوع الفعل المذكور ولا
يخفى انه اذهاب دون
الاذهاب والبيان بحرف
الجر انما هو ليعلق الفعل
الفعل بتوسطه فاعطاه من
دوحة الامتياز والقول بان
الفعل متعلق بنفسه ليس
بمستقيم فلا فرق بين ذهبت
بزيد وبين صرفت زيدا في
الاندراج تحت المفعول به
وحده بحسب الاصطلاح
الوارد على كون المفعول به
عالمين بواسطة حرف

وانما وجب حذف المامل لان في الابوة ما يشعربا لعطف لتضمن الابوة العطوفية
فاستغنى قوله ابوك عن الصريح بالمامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية
كان قرينة للمامل فحذف وجوبا وما للاختصار (فان العطوفية لا تنتقل عن الاب)
يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حين واذا كان الابن ميتا فكذلك
لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص
(اي احقه) مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصفة المضارع لان المعنى في مثله على
الاستقبال لا على الماضي (فتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب
ضرب مثل فريز حق بحق (اوضهها) اي اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده
ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق بحق مثل اصير بصر الاول مأخوذ (من حققت
الامر بمعنى تحققة وصرت منه) اي من الامر (على يقين) يعني لم يسبق لي شبهة حيث حصل
لي علم اليقين كمين اليقين فلي هذا يكون الحال ميذا الهيئة المفعول لكونه حالا منه (او)
الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بنيته) يعني حيث
لا فرق بينهما في كونهما بمعنى تحققة وصرت منه على يقين ولم يسبق لي فيه شبهة (او معنى ابنته)
يعني الاول بمعنى ابنته من ثبت ثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بعلاقة
السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تسمية (اي تحققت ابوته لك
وصرت منها) اي من كونه باللك (على يقين او اثبتا) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده
اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يسبق لي
شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا
للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات)
التي يجوز ان تقدر في هذا المثال (عندي ان بقدر) قوله (يخني) فعل مضارع معلوم من حتى
يخني مثل رمي رمي من باب ضرب اي يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يخني
(عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدرو هو
يخني لازم فاعله ما سكن فيه وهو ذو الحال واعمال المامل المحذوف في هذا المثال دون
المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروى عن سيدي به يعني تقديرا
حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل المامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد
ابوك في معنى زيد مسمى باسمك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد
مريبك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه المصنف مذهب سيدي به وهو الحق لجريانه
في قوله تعالى وهو الحق صدقا لما همهم وفي مثل ان احاتم جوادا وان اعمرو شيئا جاعا لانه لا
يقال مثله الا بمن اشتهر بالحكمة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمر وبالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الحصة فيكون قرينة لحذف المامل في حذف وجوبا اختصارا

الجرم ما هو كذلك يقال
انه مفعول به لكن بواسطة
حرف جر ومطلق لفظ
المفعول به لا يقع عليه في
اصطلاحهم وكلامنا
في المطلق ثم انه قدس سره
عدل عماد كرام المصنف في
الشرح من ان انفي بالوقوع
تعلقه بما لا يتصل الاب
بتجيب ورود ما ذكره
الرضي من انه ينبغي على
تفسيره ذلك ان يكون
المرورات في صرحت
يزيد وقرت من عمرو
وبعدت من بكر وصرحت
من البصرة الى الكوفة
الى غير ذلك مفعولا بها
ومطلقا لهذا المفعول به لا
يقع على هذه الاشياء بحسب
الاصطلاح والكلام فيه
وايشا فان معنى اشترك زيد
وعمر ولا يفهم بعد اسنادك
اياه الى زيد الا جيء آخر
وهو عمرو واخبره وليس
بمفعول به في الاصطلاح
وليس وارد لان الافعال
الواقعة قبل هذه
المرورات كلها لازمة ولا
شيء من تلك الافعال
متصفا بهذا المعنى كيف وهو
الفارق بينه وبين المتعدي
على ما به عليه في الشرح
حيث قال بدلالة القول
مشير اليه ولعل لم يكن
المفعول به الا لفعل المتعدي
ويوضح ذلك في باب الفعل
وقال في التعدي ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب
وقدر التعدي بخلافه
كخرج لان المعاني انقسمت
قسم لا تعلق له بغير من قام به
وليس يتعلق نفسه فالمتعلق

او اعتماد الماتضمن الخبر كذا في الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال جوازاً او وجوباً شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازاً لما لم يحتج الى الشرط لجوازه ذكره او لاكتفاء القرينة او لان الحذف جوازاً امر سهلاً اكتفى بيان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها) (اي شرط وجوب حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله (ان تكون مقررة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال (اي مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكور مرة بعد مرة وجعل الشيء في قراره فليز به التأكيذ (لمضمون جملة) وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه زيد والى المفعول (احترز به عما يؤيد بعض اجزائها) اي اجزائها الجملة (كالعامل) اي كما يؤيد العامل الذي (في قوله تعالى انا ارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلوة والسلام رسولاً اي مرسل افهم من قوله ارسلنا لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكده بقوله (رسولاً) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيذاً للارسال (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلاً (اسمية) (احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تشوا في الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله قال حي جاشيا و قانما واقد قاعدا (كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى قانما بالقسط انه) اي قانما بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد) في قوله تعالى شهد الله الاية لان القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة التي هي شهد الله فأكدت بقوله قانما بالقسط (ولا بد ههنا) اي في وجوب حذف العامل الحال مؤكدة (من قيد آخر) غير القيد بن الاولين (وهو) ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اي من ان يكون تركب الجملة الاسمية ان مؤكدة لمضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) او لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اي في الحال بان لا يكون المستند فيها فعلاً ولا شبه ولا مقاماً لما سبق ان العامل في الحال مطلقاً اي سواء كان مؤكداً او لا احداً من الموامل المذكورة كالمثال في المتن (والا) اي وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اي عامل الحال المؤكدة (مذكوراً) لفظاً فكيف يكون حذفه) اي حذف العامل (واجباً) او جازراً لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قانما بالقسط وفي بعض النسخ) (وكان المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال) اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لانهما من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما يشتركان في البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة

لنفسه فهو المتعدي فانه لا يعقل ضرب الاستعلاء وهو يستلزم المتعلق فهذا الضرب هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق سمي مفعولاً به وما يعقل بغير متعلق فهو الذي يسمى متعدي ثم المتعدي قد يتعلق بواحد وبسبب متعد بالواحد كضرب وقد يتعلق بالثنتين فيسمى متعد بالثنتين كما عطي وعلم الامر ان الاعطاء يتعلق باعتبار هقلته باصيرين احدهما المعطى والاخر الذي المعطى ولو رفعت عن الدهن تعلق بهما اذ باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق بنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك من مفعول النسب وقد يتعلق بثلاثة كما علم الامر ان اعلم متعد بالهمزة من علم المتعدي الى اثنين وزيادة هذه الهمزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له وهو زيادة مفعول هو في المفعول معبر لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيادة فمتاء صيرت زيدا علما وقد علم ان العلم متعد الى مفعولين فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصبر وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلاثة هذا كلامه وبه تهران وجه تعدد المفعول به ذلك التوقف فهو احسن مما ذكره غيره وان اللازم لا يتوقف فهمه على متعلق

ولأن بعض ما يكون تميزاً حال مثل طاب زيد فارساً فقال (الغني) بيانين ويجوز حذف
 أحدهما اختصاراً في اللفظ ثقيل من ميزت الشيء إذا فصلته عن غيره باسم يختص به
 والمراد به هنا المميز بالكسر على معنى أن ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الافتح
 على معنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس فعلى الأول يكون مجازاً بملاقة
 كون صاحب هذا الكلام يميزاً كقوله تعالى والقرآن الحكيم لأن الحكيم صاحبه وعلى
 الثاني حقيقة ما مبتدأ حذفه وأخبره وأخبر محذوف المبتدأ أي من الملحقات وهذا
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو (ما) أي
 الاسم الذي يريد أن ما موصولة بمعنى الذي لأن الموصول من جملة المعارف ولو كان
 موصوفاً لفسره بالثكرة ويجوز أن تكون موصوفة أيضاً إلا أن الشارح اقتصر على الأول
 (رفع الإبهام) صلة ما وصفته (واحتزبه) أي بقوله يرفع الإبهام (عن البدل)
 بأقسامه الأربعة (فإن البدل منه في حكم التسمية) أي في حكم الإزالة من اليمين في المعنى
 (فهو) أي (البدل) ليس يرفع الإبهام عن شيء لأنه ليس فيه إبهام حتى يرفعه (بل هو) أي
 البدل (ترك مبهم) وهو البدل لأنه لا يترك في القصد والإرادة والنسبة ولذا قبل ترك
 مبهم (وإبراد معين) وهو البدل لأنه يراد ويقصد في النسبة ولهذا كان معينا بمعنى مقصودا
 (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قبل (أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له) لا
 في اللفظ الموضوع فإن عشرين مثالا ليس فيه إبهام بل الإبهام لا يكون إلا في المعنى الذي
 وضع له عشرون وهو المددوات لأنها إذا قبل عنده عشرون لم يعلم أنه من أي جنس من
 المددوات وإذا قبل درهما علم أنه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث أنه
 موضوع له) قوله (فإن المستقر) علة لقوله أي الثابت الخ (وإن كان بحسب اللغة) الجار
 والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لأن الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان
 واجملة خبر إن والواو زيدة لتأكيد المصوق أي فإن المستقر وإن كان حال كونه بمقتضى
 المعنى القوي هو الثابت (مطلقا) أي حال كون ذلك المعنى مطلقا أي سواء كان ذلك المعنى
 وضعيا أو استعماليا (لكن) أي إلا أن (المطلق) أي المذكور غير مقيد (منصرف إلى
 الكامل) لتحذر الصلح بالإطلاق لأنه يشمل الاستعمال (وهو) أي الكامل الإبهام
 (الوضعي) لا الإبهام الاستعمالي (واحتزبه) أي بقوله المستقر (عن) الإبهام الغير المستقر
 حيث لا إبهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فإن قوله جارية)
 صفة (رفع الإبهام عن قوله عينا) الذي لم يكن فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) أي الإبهام
 في عينا (غير مستقر بحسب الوضع) إذا الإبهام فيه وضعا (بل لتأ) أي تولد منه وحصل
 (في الاستعمال) يعني استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعني أن الإبهام
 فيه ليس بأصل الموضوع لأن الواضع إنما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه أو من واضع آخر أن

وإن ثبت له ذلك التوقف
 فهو بعد تمييزه بالحرف
 والكلام ليس فيه وبد
 لتوقف فهم الاشتراك
 على عمرو مثلا ليس ضمير
 لأنه لا قبل بمطلق التوقف
 بل قاله بلزوم كون
 التوقف عليه مطلقا لذلك
 التوقف مطلقا للمعول كما
 هو المعلوم من الوقوع
 عليه ولا يخفى أن السرد
 ليس كذلك (قوله)
 والمعول المطلق ما يفهم
 من عبارة الفعل الفاعل
 إذ من المعلوم أن الشيء لا
 يتعلق بنفسه فالتعلق لا بد
 وأن يكون غير المتعلق
 والمعول المطلق ليس
 كذلك بل هو عين فعله فإ
 قيل لا حاجة إلى هذا
 الاعتبار لأخراجه لأنه
 لا يقال الضرب بل يقال
 وقع الضرب لم يصدر من
 تدبر لأن هذا عين ما ذكره
 الشارح قدس سره
 (قوله) والمراد بفعل
 الفاعل فعل اعتبر أسناده
 قبل الأولى فعل أسندوا كذا
 الأولى في قوله فإنه لم يعتبر
 أسناده لم يندوا ملك تقول
 إن الأسد إلى الفاعل
 الحقيق متحقق في الحقيقة
 إلا أنه لم يعتبر ذلك الأسناد
 عند عدم التصريح بالفاعل
 فالصواب ما قاله (قوله)
 فخرج بمثل زيد في ضرب
 زيد قبل الأولى أن يقال
 فخرج مزيروا دخل دوحا
 في أعطى زيد درهما
 وأخرج زيدا عما يولم
 يكن محولا به في
 الاصطلاح وهو

يضع ذلك اللفظ لمن آخر معين ثم وثم فإذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام
 للسامع ان المستعمل في اي معناه استعمل لاجل الاشتراك العارض فإذا قيل جارية ارفع
 الابهام العارض لا الوضعي كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي (وكذا) اي كواقع الاحتراز
 به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (رفع به) اي قوله المستقر (الاحتراز
 عن اوصاف المبهمات) يعني عن اوصاف اسما الاشارات قاتها مبهمات استعمالا لا وضعا
 لان اسما الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ هذا
 مثلا امام موضوع لفهوم كلي وهو المشار اليه يعني ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون
 موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اي استعمال هذا (في جزئياته) اي جزئيات
 المفهوم الكلي كالحيوان الناطق وهو موضوع لفهوم كلي وهو الانسان بشرط استعماله
 في جزئياته يعني في زيد وعمر ورجل وامرأة فكذلك لفظ هذا موضوع لفهوم كلي وهو
 المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهو ههنا ما اشترت اليه هذا
 مثل هذا الرجل وهذا الفلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل
 جزئي منه) اي من المفهوم الكلي فانه موضوع في هذه الامثلة كرجل وموضوع لفلام
 بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي) من حيث
 انه مفهوم كلي لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كان الانسان
 نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (في واحد واحد من جزئياته) اي جزئيات المفهوم
 الكلي الموضوع له كالرجل والفلام وغيرهما (بل الابهام انما نشأ له) اي في اللفظ هذا (من
 تعدد الموضوع له) على الثاني اي على انه موضوع لكل جزئي (او) الابهام انما نشأ له من
 تعدد (المستعمل فيه) على الاول اي على انه موضوع لفهوم كلي فحينئذ يكون ما استعمل
 فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (توضيحه) اي توصيف اسم الاشارة
 (بالرجل) اي جعله موصوفا بالمعرف باللام (رفع هذا الابهام) يعني الابهام الحاصل
 من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني (لا) يرفع (الابهام
 الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت
 سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بوجود (وكذا) اي كاحترازه عن نحو
 رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (رفع به الاحتراز عن عطف البيان) الذي هو (في
 مثل قولك) اقيم باقة (ابو حفص عمر) وفي عكسه في قولك جاني بقة وبابو يوسف (فان
 كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعني قد وضع كل واحد منهما لفظات
 معينة (لا ابهام فيه) كانا باحيفة ونسما كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك
 يعقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثاني علم اصطلاحي وان الثاني في
 الاول علم اصطلاحي وفي الثاني كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب

الارجح الا ليق بالاعتبار
 مالم يوجد عندهم نص يرجح به
 مقول به وقولهم بان
 المقول به وفيه يصح ان
 يكونا مقولين مالم يسم فاعله
 لا يدل على تسمية مقول
 مالم يسم فاعله مقولا به او
 مقولا به كالا يخفى فن
 منع عدم كونه مقولا به
 خفي عليه المانع لفته ولا
 يخفى فاد هذا القول فانه
 لا دخل لذكر الفاعل في
 دخول درهما من هذا
 المثال بل التبادر وخروجه
 به ولا يقال قدس سره ولا
 بشكل يمثل اعطى زيد
 درهما فانه يصدق على درهما
 انه وقع عليه فعل الفاعل
 الحكمي المختار اسناد الفعل
 اليه وليس الارجح الا ليق
 بالاعتبار اخراج المقول به
 اقام مقام الفاعل من الحد
 بل لا يصح ذلك ولعل ما
 نقلناه من النص في هذا
 المقول المطلق هل ذكر
 منك وقوله بان قولهم
 المقول به وفيه يصح ان
 يكونا مقولين مالم يسم فاعله
 لا يدل على تسمية المقام
 مقام الفاعل مقولا به وفيه
 مسلم لكنه عديم الجدوى
 لان الحد لبيان المقول به
 مع قطع النظر عن كون
 الذي يسمي به ولا يخفى ان
 قولهم ذلك يقتضي كونه
 مقولا به كيف وقد صرح
 في الامال المصنف بان ما
 ينوهم من ان ذكر الفاعل
 ههنا قيد اخراج مقول
 مالم يسم فاعله فاد من
 وجهين احدهما ان مقول
 مالم يسم فاعله وقع عليه

رضي الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحه فلا يباهم فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له (لكن) اي الابهام (لا كان عمر اشهر) من ابي حفص لاشتهاره رضي الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكرة) اي بذكرة عمر بعد ذكر ابي حفص (الحق واقع في ابي حفص لعدم الاشتهار) يعني زال الحفاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا يزول) (الابهام الوضعي) بذكرة عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان مانسا من عدم اشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام في القسم الاول انما ناشئ في الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفي الثاني انما ناشئ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما ناشئ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع (لا) برفع الابهام (عن وصف) وفي الحثي لفرق بين الثمت والحال والتمييز بان وضع الاول ان ليان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس هو فرفع لرفع الابهام عن وصف العقل في رجل ورجل زيتا لبيان الركائز في الزيت الى هنا كلامه (واحتزبه) يعني احتز المصنف بقوله عن ذات (عن الثمت والحال قائما) اي الثمت والحال (رفعان) اي يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعني الابهام الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان ذا اعلى الذات بين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والثمت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اي اوضح الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا نصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو ماثان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (متميز عما هو اقل) عن المعنى الذي هو الاقل (من النصف) اي من نصف المن (كل ربع) اي كربع المن وخسه وسدسه (وذلك المعنى متميز) عما هو اكثر منه (اي من نصف المن) (كن ومين) قعين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الانصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اي في معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اي جنسه) اي جنس الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الذي هو الموزون (فانه لا يعلم) معنى للمفعول (منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اي بمقتضى

ايضا فعل الفاعل لان قوله شرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوقة لذلك فقد اشتركا جميعا في انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر الثاني ان المراد بتجديد ما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستعمل ان يراد لفظ يقصده اخراج احدهما مع كونه مراد اولئك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الرافع وهذا امر يوجب انه مفعول به وان النصب والرفع جائز ان يتوارثا وهو على حاله من كونه مفعولا به وانما قلنا الفاعل لرفع وهم من يشوم زيدا في قولهم زيدا شربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا فان توم ليس موضوعا ذا اعلى تعلق الفعل به وانما هو مفعول خبر عنه وانما الضمير هو الذي تعلق به الفعل ولما رأى هذا التوهم الضمير هو في المعنى لزيد توم انه في معنى الحدالة كورد وليس كذلك فان هذه الالة ليست دلالة وضعية وانما هي دلالة عقلية والتكلام في حدود الالفاظ انما هو باعتبار الوضع القوي لا باعتبار الالة العقلية وانما وقع نفس سره في ذلك الجرد دفع ما قيل بالاستثناء عن قيد الفاعل فانما يثبت

الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (بحسب الوضع) (من جنس الصل او الحلل او غيرها) من الموزونات فحصل ابهام فى ذاته وجنبه (والا) عطف على قوله الامن حيث يبنى ولا ابهام فيه اى فى الرطل الا (من حيث وصفه) وهو ان يكون الرطل نصف المني او ربعه (فانه) اى الحال والشان (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه) بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بفدادى او مكى) يبنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى مكة فيحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنبه ومن حيث وصفه قلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يبنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبين ماهو المراد منه وهو المراد منه وهو الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بفدادى) او مكى او يقال اشتريت هذا الرطل بفدادى او مكى (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وهما قيل اشارة من اول الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذاتات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (رفع الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لا التمت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه صرف فروع مبتدأ ونصب محكى على الذات كاهو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يعنه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة) بالجرف فيها (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التميز) على سبيل منع الحلو والجمع (ة) الذات (المذكورة) ماتهم باحد المتهمات الاربع اما بالتوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنوا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زيدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة او ما ضاهاها او الاضافة على ماسياتى (نحو طاب زيد نفسا) نفسا تميز برفع الابهام عن ذات مقدرة فى الجملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه مافسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم من جهة النفس ام جهة العلم او غيرها فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا الشئ المقدر ما جعل تميز او الالم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التميز الشئ المقدر (قالا اول) الفاء للتفصيل واللام للمعهد الخارجى اشار الى الشارح بقوله (اى القسم الاول من التميز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة برفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المتبوع والمجموع والمراد به هنا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير (ببنى) مما يقابل الجملة وشبهها وفى بعض النسخ وهو اسم

الاحتياج اليه لرفع هذا الوهم ليس لولا بحسب المعنى لظهور انه لو لم يذكر الفاعل لما ورد ايضا كما عرفت ولا يبعد ما قيل انما ذكر الفاعل لانه لو اكنى ما قل من الفصل الاسطلاحى وهو لا يصح ان يراد فى هذا المقام (قوله) تخصيصا بالذكر ليس المحصر فان الجمهور على ان الحد لا ينفذ المحصر فان قلت فانه قد ذكر قلت ليعضد المذكور عند السامع ولا يغلب شئ لكن يحتمل ان المذكور خمسة خاصا المنسوب على طريقة الص فرعية فذهب تقضى ان يجعل الابواب خمسة هكذا قيل وليس بذلك (قوله اى توجهه اليك) بوجهه او قلبه قيل لا كان الاقبال فى اللغة تقيض الادبار فالتعريف بحقيقة لا يتناول بناء القليل عليك بوجهه ولا تمامه لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه حائل وكان خروج اكثر افراد المتادى من تعريفه مستبعد جدا صرف قوله اقبال من ظاهره لكن يحتمل ان لا حاجة الى جعل الاقبال اهم من الاقبال بالوجه او القلب اهم من كونه حقيقة او حكما لا بصير الاقبال بالقلب داخل فى الاقبال حكما وقد يقال مراد الشارح قدس سره بقوله ذلك اى توجهه اليك بوجهه او قلبه هو الايمان لما

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول
يعني به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة
الاضافية فانها كالجمله من القسم الثاني تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر
(صفة لمفرد وهو) اي المقدار (ما يقدر به الشيء) يعني معيار كل شيء (اي يعرف به) اي
بذلك المقدار (قدره) اي قدر الشيء (وبين) مبني للمفعول وهو خمسة العدد والكيل
والوزن والذراع والمقياس (غالبا) (اي) فالاول لا يرفع الابهام عن مفرد مقدار (في)
غالب المواد (اي) في غالب الامثلة (واكثرها اي رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول
(مطلقا) اي حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار او في الجملة او في غير
هنا نحقق بالجمله خبر المبتدأ اي يوجد ويحصل (في ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع
عن مفرد مقدار (في اكثر المواد وذلك) اي نحقق رفع الابهام المطلق في ضمن الرفع
المذكور في اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) في المفرد المقدار (اكثر) من كون
الابهام في غير المقدار او الجملة المقدار كثيرا ما يستعمل بالتوين او بنوني التثنية والجمع او
الاضافة وماكثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التوين للتكبير وبنوني
التثنية والجمع بدل من التوين والبدل يأخذ حكم البدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا
للتكبير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعني موجود (في) (ضمن) (عدد) هذا من
ظرفية الجزء في الكل وقيل من قيل ظرفه الخاص في العام وكلاهما واحد (نحو عشرون
درهما) مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها معقود ثمانية كل واحد منها قام
بنون الجمع (وسبأني) (ذكر تمييز العدد وبيان) وتتميز العددا وما واجب بالجر وهو من
ثلاثة الى عشرات ومآت والالف وتنتهيما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر
الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا او ما بينهما (في باب اسماء العدد) (واما في)
(ضمن) (غيره) عطوف على قوله في ضمن العدد (اي) والمفرد المقدار اما متحقق في ضمن
(غير العدد كالوزن) وهو اما قام بالتوين (نحو رطل زينا) (فان الرطل) قد سبق انه
(نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (و) اما قام بنون التثنية (نحو) (منوان)
تثنية مني بالتصريح مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف (سنا)
فتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم (وكالكيل) معطوف على قوله
كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا
اما ان يكون تاما بالتوين نحو قفيزا واما بنون التثنية (نحو قفيز ان برا) البر بضم الباء
الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية كندم (وكالذراع) معطوف اما على كالوزن
واعاد الجار ايضا اشارة الى تفسار المعطوفين وهو يكسر الذال المحجمة ويسد هاء
مهمة مفتوحة ويسد هاء الف على وزن قرام ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتوين (نحو

هو الظاهر من معنا
القوى الثابتة وليس
هو من قبيل الصرف عن
ظاهر ان الاقبال في العلة
يعني التوجه مطلقا ولا
صح التقييد والقول اقبل
عليه بوجهه على ما هو
في الصحاح وغيره وما
اشهر من السؤال بان قول
احد المتعاقبين لصاحبه
يا فلان بما لا يتصور طلب
اقباله واجيب به من انهم
باب الاستمارة بالكتابة
وتدأوها استمارة تخيلة
وطلب الاقبال فيها ادعائي
محول على صورة حصول
التوجه بحسب القلب ايضا
(قوله) وفيه تحكم فان
الندوب ايضا كاقبال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكم
انما يكون تحكما ان لو كان
هذا المعنى ثابتا عندهم سلسا
عند المصنف وليس كذلك
بل هو قول الجزولي
ومختاره ولا يخفى ان
التسمية بالندوب بآباء
(قوله كما فعله) صاحب
الفصل في نظر اذ لا تصرح
منه بذلك وقول الرضي من
انه صرح به بالفصل احكام
النادي في الاهراب والبناء
منعوق فانه اراد (قوله في
آخر ذلك) الفصل او
مندوبا كقولك بازدياد
وحذا لا يقتضي كونه من
اقسامه عند بل حله عليه
لاشتركا كما في الاحكام
كلها كيف وقد استدلل
الص بقوله ذلك على
استشكاله لانه قال
في الابيضاح لم يعد

ذراع توباً وامانئون التنية نحو ذراعان توباً (و) (كالمقياس) وهو كالاولين في السلف
واعادة الجار وهذا القسم ماتم بالاضافة وهو ان يكون مفرداً مضاعفاً (نحو) (على التمرة
مثلها زبداً) وامامتى مضاعفاً نحو على التمرة مثلاً زبداً وهو بالزاي المعجمة مضمومة
بعدها باء مؤحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس في
هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلاً يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره
فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التمييز بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان
كلها ليست بمقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة (في هذه الصور) المذكورة في
الامثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في بعضها (لان قولك عشرين درهماً في العدد
وماتم بنون الجمع (ورطل زيتاً) في الوزن ومامم بالتون (وذراع توباً) في الذراع ومامم
بالتون ايضاً (وعلى التمرة مثلها زبداً) في المقياس ومامم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اي
بكل واحد منها يعني بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران في قوله لان قولك
(و) بالثاني (الموزون و) بالثالث (المذروع و) بالاربع (المقيس لا غير) اي لا غيرها واذا
كان المراد هو لا يحصل الابهام لاحالة لان المعدود مثلاً لا يعلم من اي جنس لانه يحتمل
جميع المعدودات واذا قيل درهم بزل الابهام ويحصل المرام وكذا في غيره (وانما اقتصر
المصنف على الامثلة الثلاثة) يعني ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدر يتحقق
في ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهي نحو رطل زيتاً ونحو منوان سناو ونحو على التمرة مثلها
زبداً مع ان ما يقدر به الشيء ويمر به قدره وبين خمسة لما سبق ولم يورد له كل واحد منها
مثلاً حتى تكون امثلة خمسة لثلاثة (لانه) اي الحال والاشان (كان مطمح) مصدر مبني
على وزن مدخل مضاف الى قاعله وهو (نظره) من باب فتح قال طمّح بصره اي ارفع
والمنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنية) بالنصب خبر كان (على) ان ما يتم
به المفرد المقدار لكون الابهام لا يحصل في هذا القسم الا فيه ما يتم به المفرد المقدر ارفع
العدد ثلاثة على ما بينه الشارح (و) الاول (هو التون) لان التون دليل تمام الكلمة
واقطاعها عما بعدها (كافي رطل زيتاً) لثاني (التون) يعني نون التنية وهي لما كانت
قائمة مقام التون كانت دليلاً على تمامها واقطاعها عما بعدها ايضاً (كافي منوان سناو)
الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائماً مقام تون المضاف كان ايضاً دليلاً على تمام
والاقطاع زبداً (كافي على التمرة مثلها زبداً) اي لكون غاية نظره التنية على البيان
المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام فقط باؤه بالجزم (اقسام المقادير)
بايراده لكل واحد مثلاً على حدة واقسامها لما سبق غير المعداد بربعة منه خمسة حصول
مقصوده وهو التنية المذكور (وكرر بعضها) اي بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد
البعض مثلاً لما يتم بالتون والبعض الاخر مثلاً لما يتم بتون التنية ولو كان احدهما من

الزنجشري المتأدي لا شكاه
وذلك لانه ان حده باعتد
المنى ورد عليه قول القائل
مخاطبتي ملك وانت المراد
بهذا الخطاب وما اشبهه
وان حده باعتبار اللفظ
ورد عليه المتدوب
والخصوص في قوله افضل
كذا اي الرجل ونحن نعلم
كذا اي القوم وما يدل على
انه اشكل عليه حده جعل
المتدوب منادى لما فصل
احكام المتأدي في الاعراب
والبناء فقال او مندوباً
كقولك يا زبداً (قوله)
اي طلباً لفظياً بان يكون
آلة الطلب لفظية قبل
الطلب اللفظي يتوقف
على لفظية آله والمطلوب
فانما قدر سائر الطلب
تقديرها باحتمال الثالث
من اقسام هذا الاحتمال
ولا يخفى ان الطلب اللفظي
لا يتناول المطلوب فلا يسهل
الاثبات الاحتمال الثالث
(قوله) او المتأدي قول تجه
على جعل التفصيل للمتأدي
انه لا وجه لتخصيص هذا
التفصيل لتريف المتأدي
دون المفعول المطلق
والمفعول هو المبتدأ والخبر
الذي غير ذلك وليس هي
لان هذه الامور بعضها
لا يجري فيه ذلك التفصيل
وبعضها لا يكتفي فيها ذلك
اقتدر من التفصيل بل
تحتاج صوراً الذكر
والهدف الى مزيد بحث كما
عرفت ثم كون التفصيل
للتأدي يوجب اللفظ
والمنى والعجب من

غيره لكان احسن الا انه اورد هاهنا من جنس واحد المشاكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد التسمات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة (لا يمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى التثنية والجمع) لان كل واحد منهما دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف ثانيا) لان الفرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الفرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا للحصول الفرض المذكور لانه يلزم احدا الا مرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة الاولى كلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدر (و) واحد (هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله في كون كل منهما تاما (في شابه التمييز الا ترى بعده) اى الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلا في الكلام والتمييز شابه المفعول في الوقوع بعد التمام يعنى كان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصب) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) في كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان اللوصل (يتم بها الاسم) وكان ويتم يتازعان في قوله الاسم على ما مضى في بابها والجملة حال اى حال كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب التمييز عنه) خبر ان في قوله الا ترى ان الاسم التام يلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانها لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانها لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنونى التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المتوان زيتا والشرون درهما وسكت الشارح في محل

الشارح قدس سره انه اف
بوجوه محتملة وترك الوجه
المراد الاقرب من جميع
ذلك قال المصنف في الصرح
لفظا او تقديره تفصيل
للحرف فقال اللفظ يازيد
ومثال التقدير يوسف
اعرض عن هذا (قوله)
محذوف) الفعل محذوف لازما
لثبوت استعماله ولذلة
حرف النداء عليه وحذف
الفعل لا يدل عليه ليس
يبدع في اللغة بل هو كثير
كاسيأى بعض ذلك قال
المصنف في الايضاح
وليس المعنى بكثرة
الاستعمال في ذلك وفي مثله
انهم تكلموا على الاصل ثم
خطوه لان ذلك يستلزم
وجوده في كلامهم وليس
كذلك وانما المعنى لهم
علموا انه يكثر استعماله
للملوك ذلك بمن اول
اسمه ان قلنا انهم
الواضعون باسئلاهم
وان قلنا ان الواضع هو الله
تعالى فالامر واضح (قوله)
فمن سببويه جزء الجملة اى
الفعل والفاعل مقدران
قبل هذا التام على قول
من قال المستكن محذوف
واما على ما حققناه ليس
بصوت ولا لفظ فلا يصح
القول بتقدير الفاعل هنا
وليس مما يلتفت اليه
لضرورة ان تقديره هو
سلام بالاخلاق والاطلاق
المحذوف على المستكن او
عدم اطلاق امر آخر لا
للقوله بهذا المقام (قوله)
وعند البرد حرف النداء

البيان عن البيان (فلا يقال عندي الراقد خلا) ولا عندي الرطل زيتا ولا عندي المن
عسلا وفي القاموس الراقد الدهن الكبير والطويل الأسفل يصعب داخله بالقار وفي
الاساس ميكال معروف لاهل مصر يأخذ أربعة وعشرين ساعا والتفسير الاول مناسب
لقوله خلا لان مادة الناس ان يصيغوا الدهن بالقار ويجمعوا فيه الحبل (في فرد) مبنى للمفعول
(اي التميز) المفرد ههنا ما يقابل المتى المجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان
للوصل والجملة حال اي حال كون (الاسم التام متى او مجموعا) يعني لا يطابق التميز ما انتصب
عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او متى او مجموعا (ان كان) (اي التميز)
الذي يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله في فرد ان كان يجوز تقديم
الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذورا بقرينة قوله في فرد فالمتى ان كان التميز جنسا
يفرد (وهو) اي الجنس (ما تشابه اجزاؤه) المتكررة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا
اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه ويكون متعدد فان الماء مثلا واحدا اذا
اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنتي (ويقع) ذلك الجنس حال كونه
(مجردا عن التاء) التي تدل على الوحدة كتاء عمرة ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على
الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان
واحد او في امكنتي (فلا حاجة الى تنبيهه) اي الى جعل التميز متى اذا كان الاسم التام
متى نحو عندي رطلا خلا (وجمعه) اي لا حاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير
جمعا نحو عندي اربطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على
المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كلاما والتمر
والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والحل والذهب
الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء (بمخلاف رجل و فرس) فان كل
واحد منهما لا تشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنتي بل
يقع على الواحد القير المميز ولذا كان نكرة (الا ان قصد) مبنى للمفعول (الانواع) نائبه
والاستثناء مفرغ اي يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان
جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان قصد الانواع فعين تذكرون التميز
مطابقا للاسم التام فيمتني ان كان الاسم التام متى ويجمع ان كان جمعا (اي ما فوق النوع
الواحد) وفي الهندي وانما كتنفي بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى والمراد بالجمع
الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار
الثاني (فيشمل) قوله الانواع (المتى ايضا) اي كايشمل الجمع بصيغته يشمل المتبني بدلالته
(لانه) اذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد (لا يدل لفظ الجنس عليها) اي على الانواع
يعني على ما قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا كما يدل) فلا بد من

قام مقام احد جزئي الجملة
فيل لا يخفى ان الحرف لا
يقوم مقام الفعل في اعادة
معناه حتى يستغن عن
تقديره فهو انما يقوم مقامه
في الفعل فلا بد ان يكون
التقدير عنده جزء الجملة
وليس يستبد فان معنى
كون الشيء سادا مسدا آخر
انه يؤدي مؤداه مطلقا فلا
يجوز تقديره منه قط ولو
جاز كون شيء سادا مسدا
شيء آخر لا لاداءه بعض ما
يفيده ولزوم تقديره
لاعادة الباي لتبين عكس
ما لاداء لظهور ان حرف
التداء يفيد معنى ادعو
وعدم جواز ان يعمل
الحرف عمل الفعل بحسب
الظاهر والحقيقة ولذلك
وجب الحذف والتقدير
على المذهب الراجح مع ان
المضبوط من مذهب المبرد
ذلك ولو ادعى عدم تقدير
الفاعل ايضا لما جاز قال
الرضى وليس المتأدي
احد جزئي الجملة فبعد
سيبويه جزء الجملة
اي الفعل والفاعل مقدور
ان وعند المبرد حرف
التداء مسدا مسدا جزئي
الجملة والفاعل مقدور ولا
مانع من دعوى سده
سدا هذا كلامه (قوله)
وعند ابي علي احد جزئها
اسم الفعل والاخر ضمير
مستتر فيه او رد عليه ان
اسم الفعل لا يضمربه
الحكم وقض باب معنى
الضمير وتعب بانه صوت
لا اسم فعل وان اسم الفعل

ان يثنى) عند النوعين (او يجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال (وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد المرات (نظر) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال (طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس المرات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كفى الانواع (او الشخصية) كفى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز واليه اشار الشارح بقوله (اى يورد التمييز على ما فوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع مناهى للفوى (جوازا) تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد بالجمع (حيث لم يقصد) به (الواحد) نائب لان يقصد مبنى للمفعول (فى غيره) (اى فى غير الجنس) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تشابه اجزائه وطابق ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا وكذا فى الرضى (نحو عندي عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تشابه اجزائه فعند قصد الافراد يرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندي عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية يجمع نحو عندي عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال تاب ثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث التتميم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان (تاما) (بتووين او بتون التثنية) على سبيل منع الخلط والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدراى فاعلم هذا والمعنى (ان وجد التمييز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الحار والحرور حلالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبس بتووين المفرد وبالتون التثنية) فالاول انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعمله بقوله (فانه لما لم الاسم) المفرد (بهما) اى

لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورده عليه وعلى مذهب سيبويه انه لم يكن المنادى جزء الكلام ثم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجب بانه قد يرضى للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كفى الصراط والقسم وهذا لا يتم لما بين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي على انه استعمل الجملة هنا للطلب اقبال زيد فهى مجزئتها بمنزلة فعل الفيل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى وتفصيل الكلام ان المقول يكون المنادى مفعولا باسم فعل على ان يكون حرف النداء اسما للفاعل ووجه احدها انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسما للفاعل لان اسما الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فان زعم زاعم ان الفاعل مضمرة فيه مثله فى رويدوا شبهه فغير مستقيم لانها لا تخلو اما ان تكون التكلم او مخاطب او قائب لا جائز ان يكون لغائب اذ لم يقدم له ذكر وليس المنى ايضا عليه ولا جائز ان يكون للتكلم لان

ضمير التكلم لا يكون مستتر
في اسم الافعال ولا جائر
ان يكون المخاطب لانه ليس
الغنى عليه اذ لم يرد ان
المخاطب هو الداعي وانما
المراد انه المدعو فلا يصح
ان يكون فاعلا مع كونه
واقعا على الفعل والثاني ان
اسماء الافعال ليس فيها
ما هو اقل من حرفين
وهذه الحروف من جنسها
الهزة وهي حرف واحد
واذا بطل ان يكون الهزة
اسم الفعل بطل البواقي اذا
لا تائل بالفرق والثالث انه
لو كان اسم فعل لم يكن دون
النادي لكنه جملة واجب
عن الاول ان اسم كل فعل
يجري مجرى ذلك الفعل
في كون فاعله ظاهرا او
مضمرا غائبا او متكلما او
مخاطبا واذا كان اداة
التداء بمعنى فعل التكلم
استقر فيه ضميره فيكون كما
قال بعضهم اف بمعنى الضمير
او ضميرت وفي اوم بمعنى
اتوجه او توجهت
ومن الثاني بانها خالفت
اخرها لكثرة استعمال
التداء فجوز في ادائه مالا
يجوز في غيرها الا ترى
الى الترخيم ومن الثالث
بانه قد تعرض للجملة مالا
يسهل كلاما كالجملة
القضية والشرطية
والنداء لانه من منادى
فقد ظهر لك فصور القائل
في مواضع وما ذكره من
عند نفسه فاسد فان القول
بكون الكلام تاما بدون
النادي مع القول بانه لا

بأحدهما اما بالتون او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع فيها (اقتضى التميز) هذا اذا كان فيه
ايهام اما اذا لم يكن فيه ايهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان
(اي) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام بأحدهما (الى التميز) الى محمزه (اضافة بيانية) لان
المضاف اليه جنس المضاف لما سيجي ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة
بيانية مثل خاتم فضة (بإسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التون ونون التثنية) بسبب الاضافة
لانهما دليل الاتصال وحى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جواز
شائما) يعني جواز اضافة المفرد المقدار التام بأحدهما شائع لا نادر (كثيرا) يعني حواز
الاضافة كثيرا في كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (الحصول الفرض)
من اراد التميز (وهو) اي الفرض (رفع الابهام) الذي كان في المفرد المقدار التام بأحدهما
(بذلك) متعلق بالحصول اي باضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل
باعتبار النصب ملايسا (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التون ونون التثنية (محو رطل زيت)
بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان سمنوا وسمنوا الاول
لما كان تاما بالاضافة او بنون الجمع على سبيل من الحلو بينه بقوله (والا) معطوف
على قوله وان كان (اي وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتون او بنون التثنية) وذلك (ان
يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع او الاضافة) التي لا يتعرف المضاف بها لانه ان
تعرف بها لا يقتضى التميز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد (فلا) (يجوز الاضافة) اي اضافة
المفرد المقدار التام بأحدهما لشي من الاشياء (الابقرة في نون الجمع) اي في اتمام بنون الجمع فانه
يجوز اضافته الى محمزه وان قل (نحو عندي عشرو درهم) في عشرون درهما (اما) عدم
جوازه (في الاضافة) اي في اتمام بالاضافة (فتلايلزم اضافة المضاف) لانه لا يخلو اما
ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع وجود المضاف
اليه محال اذ لا يضاف الى اسمين بلا حرف عطف واما الثاني فلانه ان اضيف مع
حذف المضاف اليه فسد المعنى فلماذا ان ماتم بالاضافة لا يجوز اضافته (واما) عدم
الجواز (في) ماتم (بنون الجمع) فلانه لا يخلو اما ببقاء التون او بحذفها اما الاول فلانه
لا يجوز اضافة مع بقاء التون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز جؤها مع الاضافة واما
الثاني (فلانه جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعني الى ما ليس بمميزا
(نحو عشريك) لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتميز يجب ان يكون نكرة
(وعشري رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون
رمضان بميزاله لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان
اريد عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا لما نحن
فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورد مثالا (بالافتاق) متعلق بمجاز (لكثرة الحاجة

يغيد بدونه متافاضا وكذلك جعل النادى النادى غزلة الفاعل فانه يتألف في تمامية ما قبله ثم اعلم ان ما ذهب اليه البعض من ان الحرف مع النادى نفسه اسفل كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل بقدر فليس يستقيم لانه قد علم ان الكلام عبارة عن كلمتين استند احدهما الى الاخرى وعلم ايضا ان الحرف لا يستند ولا يستند اليه فباين القدمين علم ان الحرف والاسم لا ينظم منهما كلام (قوله) ولطلب الاختصار في بيان النصب قيل لا ينبغي انه لو قال وبخفض بالام الاستثناء وينشع بالها وينصب المضاف وشبهه والكرة الغير المينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرة اولى من الاختصار فيها هو الالف منه ولا وجه لتضعيف هذا الجواب الدافع لذلك الوهم فانه ظاهر من كلامه قدس سره حيث لم يكشف بقوله ولطلب الاختصار بل قيده بذلك بعد بيان كثرته وقلة ما عداه (قوله) او الفعل مستند الى الجار والمجرور فيكون هو

اليه) اي لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة كالتال الاول او حكما كالتال الثاني (قلوا ضيف ايضا) اي كما اضيف الى غير المميز (المميز ايضا) لان التباس في بعض الصور (اي التباس ما ليس بمميز بالمميز) لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان (وقيل عشر ورمضان بالاضافة) انه اي المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين ورمضان) بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية ويست رمضان ازال يست ازاله سال يك رمضان دريست سال يست رمضان شوده الا انه يجب ان يقال رمضان بالتون للتكثير لان التميز يجب ان يكون منكرا (او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشرون وستون فيكون المعنى بالفارسية ويست روزى ازيلك رمضان شود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (في غير صورة التباس ايضا) اي كالا يضاف في صورة التباس (الا) اذا اضيف ملابسا (على قلة ليكون الباب) اي باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) في عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احدها جائزة بلا خلاف وهي ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كاسر وثانيتها جائزة على قلة وهي ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم التباس نحو عشرون درهم وثالثتها عدم الجواز للتباس وهي ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون رمضان (وعن غير مقدار) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار عطف (على عن مفرد غير مقدار) قليلا اي ما لا يعرف قدرا الشيء ولا يبين (اي ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لي مثله عسلا وفي الرضى وغير المقدار كل فرع حصله بالتفريع اسم خاص ببلده لبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد او باب ساجاو ثوب خزاوان لم يتغير تسمية البعض بالتبويض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يحز انتصاب الثاني على التميز الى هنا كلامه (نحو خاتم حديد) (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدرا الشيء ولا يبين (بهم باعتبار الجنس) اي باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اي جنس اتخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتون) هنا سواتم بها او بنون التنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم مفردا كان او جمعا مثل خواتم فانه تام بالتون ايضا (فاقضى تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام فاعله والتميز الاتي بعده يشبه المفعول فانتصاب التميز للتشبيه بالمفعول (والخفض) (اي خفض التميز) فيه اشار الى ان اللام في الخفض عوض عن المضاف اليه او مقن غنا (بالاضافة) متعلق بالخفض (غير المقدار اليه) اي الى التميز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اي انجرار التميز

يغيد بدونه متافاضا وكذلك جعل النادى النادى غزلة الفاعل فانه يتألف في تمامية ما قبله ثم اعلم ان ما ذهب اليه البعض من ان الحرف مع النادى نفسه اسفل كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل بقدر فليس يستقيم لانه قد علم ان الكلام عبارة عن كلمتين استند احدهما الى الاخرى وعلم ايضا ان الحرف لا يستند ولا يستند اليه فباين القدمين علم ان الحرف والاسم لا ينظم منهما كلام (قوله) ولطلب الاختصار في بيان النصب قيل لا ينبغي انه لو قال وبخفض بالام الاستثناء وينشع بالها وينصب المضاف وشبهه والكرة الغير المينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرة اولى من الاختصار فيها هو الالف منه ولا وجه لتضعيف هذا الجواب الدافع لذلك الوهم فانه ظاهر من كلامه قدس سره حيث لم يكشف بقوله ولطلب الاختصار بل قيده بذلك بعد بيان كثرته وقلة ما عداه (قوله) او الفعل مستند الى الجار والمجرور فيكون هو

الذي يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه
(لحصول الغرض) اي لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان
الابهام يرفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا ملائسا (مع) زيادة (الحقة) على ذلك
بسقوط التنوين والثون بالاضافة للمسبق انهما لا يجتمعان (ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقدرات اكثر لان الاصل في المهمات
المقادير لانها جعلت معيار لان المهم بها وضعا فصب المميز بعدها يكون نصبا على انه
ميز والنصب اصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم بالاضافة (وغيرها) اي غير المقادير (اي
بهذه المثابة) اي بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المهم بها والابهام انما نشأ من
الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة تمييزا فيكون الحذف في غير المقدار اولى انحطاطا للرتبة
الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم الحذف في العدد من الثلاثة والضرورة والمائة
والالف وما ينفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد
اتزم الجر قلنا لما اكثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم بالاضافة فيها ليحصل
التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسمه المفرد المقدار وغيره
اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (اي القسم الثاني من التمييز) وأشار
بقوله من التمييز الى ان اللام فيه له هذا الحارجي لان التكرار اذا اعيد صريحا او ضمنا مرفقا
يكون الثاني عين الاول (وهو) اي القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كان
القسم الاول عن ذات مقدرة (يرفعه) اي يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام (عن نسبة)
تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اي كان مقتضى الظاهر (ان
يقول) المصنف في تمييز هذا الثاني عن ذات في نسبة (جملة في مقدرة) لان الابهام الذي
يقتضى التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة
(لكن) اي الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذي (في طرف النسبة) المراد
بالطرف ههنا الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لان الابهام الذي يقتضى ليس الا
الذات المقدرة والطرف هي بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) خبر كان (ابهام فيها) اي في النسبة
لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ايهما حصل منهما
وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ايهما النسبة (و) لما كان (رفع عنها) اي
رفع الابهام عن النسبة (يستلزم الرفع عنه) اي رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في
النسبة لازم لابهام الطرفين والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذي هو الابهام في
النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذي هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم كالحرق للثار فان الحرارة لازمة للثار وانتفاء الحرارة من النار ينتفي النارية
ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب (لما عن نسبة مقتصر عليها) اي على النسبة

مقول ما لم يسم فاعلم وحي
يكون الثاني على ظاهره
اذ لا ضمير فيه يرجع اليه
وهذا اولى من الاول لان
ارجاع الضمير الى الثاني
باعتباره في غير صورة
النداء بعيد وانما لم يجز
رجوع الضمير الى الثاني
بدون التأويل لان الثاني
لا يرفع بحال ولا تلتفت الى
ما قبل من ان هذا الكلام
في قوة ان الفعل مستند الى
ضمير الثاني وكانه قيل
ويبقى على ما به الرفع ونجبه
عليه ان ما به الرفع الثون
وكانه لهذا الاختار البعض
ارجاع الضمير الى الاسم
فانه من سوء الفهم (قوله)
وهو كل اسم لا يتم معناه الا
بالضماء امر آخر اليه قبل
هذا امر لا يضبط له ولا
يرجع الى محصل يوجب
كون الموصوفة بجملة او
طرف شبه مضاف الى باب
النداء دون باب لان
يا حلي لا تجعل شبه مضاف
دون لاحلي لا يجعل ولا
الى محصل يوجب كون
الموصوف بجملة او طرف
شبه مضاف في هذا الباب
دون الموصوف بالمراد
ولقد ساقه الشارح داخل
بكلام الشيخ الرضي فانه قال
هو اسم مجي امر يمد من
تمامه فظن ان المعنى انه من
تمامه من حيث المعنى وليس
بذلك بل المعنى انه من تمامه
في اعتباراتهم اما الداع
معنوي او لا يخطر ان معنوي
اما الاول فكان يكون
ما يمد من موله او موطوفا

عليه ويكون مجموع
المطوف والمطوف عليه
اسمائي اما علما نحو يا
زيد او امر او اذا جعل علما
واسم جنس نحو يا ثلاثة
وثلاثين رجلا فان ثلاثة
وثلاثين اسم لعدد مخصوص
كاربعة عشر ولما الثاني
فكان المتأدي الموصوف
بالجملة والظرف فانه لا بد
وان يجعل من تداء
الموصوف لامن وصف
المأدب والالزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا
فانه لو جعل من وصف المتأدي
لامن لفي اوصوف لم يلزم
وصف المعرفة بالجملة هذا
فاحرف ان شبه المضاف في
باب المتأدي المتأدي العامل
فيما بعده والمطوف عليه
الذي مع المطوف اسم
لشيء والموصوف بجملة او
ظرف وباب الاول
لان قطولا يفتي عليك ان
ما في به قدس سره في
تفسير شبه المضاف هو
القول المتفق عليه قال المص
في الصرح وهو كل اسمين
الاول منهما مرتبط بالثاني
ولا احتمال لشيء سوى
الارتباط النحوي وعليه
قول الرضوي ومنون
بالمضارع المضاف اليها
يحيى بدهنى من تمامه
وما وجه القائل من ان معنى
قوله هذا هم من ان يكون
حسب المعنى او بحسب
الاضطرار النحوي
الشارح منها حيث اقتصر
على احد هذين فليزومه عدم

يخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (فبيها) علة لقول لكونه بمعنى اخرج
(على ان مقابلة ما في هذا القسم) اي في القسم الثاني (للمقدرا المذكور في القسم الاول
انما هي) اي ليس تلك المقابلة الا (لجود النسبة) اي لجود كون الابهام في النسبة (لا غير)
فان الابهام الذي يقتضي التمييز في القسم الاول ليس الا في ظرف النسبة فقط بحيث
لا يسرى الى النسبة مثل عندي رطل زيتان لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم
ابهام النسبة لكونه مذكورا في القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لم يكن
مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كأن الابهام في النسبة فقط بلا ولا شعار
هذه المقابلة اقصر على النسبة (في جملة) (اي) يرفع الابهام عن ذات مقدرة في (نسبة
كأنت في جملة) اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة (او ما ضاهاها) (اي ما شابهها)
اي الذي شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اي القسم الثاني يرفع
الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كأنت فيا يشبه الجملة (وهو) اي ما يشبه الجملة اما (اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلئ لا في نسبة الى
الحوض وكذا البيت مشتمل نارا (او اسم المفعول نحو الارض مفجعة عيوننا) تمييز عن نسبة
التفجير الا اما اسكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تمييز عن نسبة
حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى
الضمير المستكن فيه الرجوع الى زيد (او المصدر نحو اعجبت طيبة ابا) فان ابا تمييز عن نسبة
العجب الى الضمير البارز الذي هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع او في محل الجر
(وكذلك) اي كان التمييز عن هذه الاشياء تمييزا يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل)
اي كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حبك زيد
رجلا) اي يكفيك زيد فارسا اي استيفيت زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل
ولذلك صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حبك رجلا زيد
بتقديم التمييز وعمله بقوله لان حبك زيد جملة وشبهها حبك فالممثل به هو التمييز من
حبك لامن حبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثاني اراد ان يوضح
ذلك البعض بالثال على ترتيب الف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا (مثال للجملة) لان
طاب مع فاعله الذي هو زيد يكون جملة لا محالة (والتمييز) الذي هو نفس (فيه) اي في المثال
المذكور (خاص بالتسبب عنه) وهو زيد فالمراد ابا النفس ايضا زيد لا غير نفسا تمييز عن الذات
المقدرة التي هي التي المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صا زيدا مضافا اليه لشيء لما لم يعلم
ما هو ولزم تفسيره فتبره قولنا نفسا قبل شي زيد نفسا فحذف ذلك الشيء اختصارا واقيم
زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب
صفة مشبهة وفاعله مستكن فيها وهي مع فاعله لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتمييز)

يعني ابا (فيه) اي في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد
 فيكون الاب زيد ا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ خوش زيدا ازان
 روى كه بد رست (و) يصلح ايضا ان يكون (لتعلقه) بفتح اللام اي متعلق زيد يعني ابوه
 فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى زيد مجازا بملاقة الجزئية لان الطيب في
 الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيدا ازان روى كه از يد رست (وحيث) علة لقوله
 فهذان الخ (لا فرق في التميز) بين الجملة وما ضاهاها (في كون الابهام في النسبة والتمييز
 برفع الابهام عنها) فهذان المثالان (اعني طاب زيد فساو زيد طيبا) (في قوة اربعة امثلة)
 باعتبار ان ماهو تميز للاول يكون تميز للثاني ايضا ماهو تميز للثاني يكون تميز للاول
 حيث لا فرق بينهما (نكأه قال) المعنى (طاب زيد) فساو ابا (وزيد طيب فساو ابا لقوله)
 (وابوه ودار او علما) (عطف على فساو ابا) اي عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ
 فهو معطوف اما على الاول اعني فساو لكونه اسلا لان المثال الثاني معطوف على المثال
 الاول والاعلى المثال الثاني لقربه وهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع
 بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص
 بالآخر) كما قال الهندي اذا كان الامر كذلك (فهو) اي المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس
 الامر (او رد لكل من التميز الواقع في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة) يعني او رد المصنف
 للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتميز الواقع في ما ضاهاها خمسة امثلة ايضا ولما وردانه
 ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف او ردها الكل منها خمسة امثلة
 اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكون تكرار فقال (قائفس عين) لانه
 قائم بنفسه (غير اضافي) لانه ليس من الامور الاضافة حيث يتعلق بمناه بلا احتياج الى
 شيء (خاص بالمتنصب عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافي) لان ثقل مناه لا يحتاج
 الى شيء (فهو) اي الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تميزا او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام
 لان الدار متعلق اصاحبها (بالتنصب عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بملاقة المالكية
 (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافي) لان ثقل مناه يحتاج الى ثقل معنى آخر لان معنى
 الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (محممل لهما) اي يحتمل ان يكون
 بالمتنصب عنه وان يكون لتعلقه ايضا مع تحقيقه والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم بنفسها
 بل تقوم بالاب ولان ثقل مناه يحتاج الى ثقل معنى الاب لان مناه صفة تقوم مع شخص
 خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا عرض لا يوجد نفسه بل انما يوجد بتبنيه
 وهو العلم (غير اضافي) لان ثقل مناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الواضح
 والاكتشاف (وكل) واحد (منهما) اي من الابوة والعلم (متعلق بالمتنصب عنه) ويرفع
 الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بملاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة

الاتصاف بالكلام وعدم
 الرجوع الى محصل يوجب
 كون الموصوف بجملة او
 ظرف شبه مضاف في باب
 النداء دون باب لا والى
 محصل يوجب كون
 الموصوف بجملة او ظرف
 شبه مضاف هنا دون
 الموصوف بالفرد ليس
 بدد اما اولاهان عبارة
 الرضى لا تقبل التسميم
 والصرف عن الظاهر لا
 صرحوا من ان كون
 الموصوف من الوصف شبه
 مضاف انما هو لحصول
 الوصف في معنى المتبوع
 فهو من حيث المعنى جزء
 منه وما ليس بحسب المعنى
 كالجزء من المنوع لم يجوز
 وا كونه منه من ليل شبه
 المضاف بل حصر واذلك
 فيها هو ملول للاول نحو يا
 طالما جيلنا يا حسنا وجهه
 ويا خيرا من زيد وفي
 الوصف والمطوف
 مطف النسق على ان يكون
 المطوف مع المطوف
 عليه اسم للمسمى واحد نحو
 يا ثلاثة وثلاثين لان
 المجموع اسم لعدد معين
 وكذلك اذا كان علما
 لشخص واحد والاولا
 يجوز ذلك في سائر انواع
 اما في البدل والمطوف غير
 عطف النسق فلا نهما
 كالسفل لا يتوقف معنى
 المتبوع على معنى منهما فلا
 يكونان كتلة النادى
 ولما عطف اليان
 او التاكيد فلا نهما لسا
 في معنى المتبوع كالوصف

حق يكونان من حيث المعنى
كجزمته بل عطف البيان
بجى بعد تمام التبع ورفع
الابهام وكذا لتأكيد بعد
تمام المؤكد لرفع الاحتمال
والشك والنسبة كيف
وقد ذهب الاندلسي وابن
يعيش الى ان المعطوف
عطف للسق اذ لم يكن
علما لا يكون شبه مضاف
لعدم كونه جزء بحسب
المعنى وقال الرضى ما اختار
في جملة اول الارتياب بضمه
بعض من حيث المعنى كافي
ياخبر من زيد بل اشد واما
ثانيا فلانه لا وجه
للاعتراض بعد الرجوع الى
محصل يوجب كون
الموصوف بجملة او ظرف
شبه تارة واخرى فردا
وعدمه الى كون
الموصوف بهما شبه مضاف
دون الموصوف بالمفرد
لان هذا تعريف لشبه
المضاف من غير تعرض
لما صدق عليه كاجزاء
الحدود ولما لم يجز اجزاء
وصف كذا هل المنادى
اعتبر جزء من المعنى فصار
مضافا للمضاف بخلاف
باب لانه يجوز ذلك فيه
فلا حاجة الى جعل مدخوله
الموصوف بالجملة او الظرف
شبه المضاف باعتبار كذا
واما حال الموصوف بالمفرد
في باب المنادى فقد نقل
المصنوع والرضي عن الفراء
والكسائي انها صرعا
تجوز يارجلارا كبائعين
لجمله من المشبه بالمضاف
ومن نحو جاز ايارا كبا

تقتضي موصوفا والمذكور اولي بالموصوفية ولذا اختص بالمتصبع عنه (او في اضافة)
(عطف على قوله في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عليه (او) عطف على
قوله (ما ضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعده المعطوف عليه وفصل
كثير بينهما (مثل اعجني طيه) (نسا قنسا تميز عن النسبة الاضافية لان
الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة
(لانه) اي نسا (اظهر التميزات) لانه غير اضافي خاص بالمتصبع عنه فقط دون
غيره من الامثلة (ولا خفاء) اي فيه اي في كونه تميزا وهو لم يورد الاما في كونه تميزا خفاء
(و) (ابا ابو قودار علما) (اورده هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون
التمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لثلاثتهم انها لا
تجوز ان تكون تميزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاوليين (وزاد عليه قوله) (ولله
دره فارسا) (اشارت الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانه قد لا
تكون مشتقة كالابوة والعلم يعني ان الاصل في التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او
يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة او مقدرة فلا بد ان
يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما في حكمهما كالابوة والعلم وقد
يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اي كانه اشارة الى كونه التمييز صفة
مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة (لما اورد صاحب
المفصل) اي هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا للتمييز المفرد) اي للتمييز من المفرد
بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتام
بالتيون المقدر في تقدير درشي (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتيون المقدر فانتصب
التمييز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميز عنه) اي عن الضمير (اراد) جواب لما
اي اراد المصنف (ان يبه على انه) اي فارسا (بصلاح) ان يكون تميزا عن نسبة (كاي صلاح ان
يكون تميزا عن مفرد بناء) (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معينا معلوما) بان حرف
المقصود من الضمير الرجوع الى سابق معين كقولك جاءني زيد لله دره فارسا بل هذا
هو الاول لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) (الا) في نسبة
الدار اليه) اي الى الضمير مثل اعجني طيه ابا (والدار في الاصل اي في اللغة ما ينزل من
الضرع وهو) (البن وفيه) اي في البن (خير كثير للعرب) لمعوم فقه لانه يدفع الجوع
والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط والعطش لا غير ولا ن معاشهم به فكان معظما مرغوبا
عندهم (فاريده بالخبر) هذا اشارة الى المناسبة بين المقول عنه وهو البن والمقول اليه
وهو الخبز وهي التفع واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادرار اي الاتزال يقال بالفارسية
وربحن بارالست ثم نقل منه الى البن لانه ينزل ايضا ويحبث شراست ثم نقل منه الى الخبز

بملاقة النفع (أي لله خير فارسا) وههنا كناية عن الفعل المدح الصادر عنه وانما نسب
فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منتهى العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب
فمنه يسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فني در مقارنا ما عجب فعله كذا في الرضى (والفارسي
اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) أي فتح الفاء على وزن فاعل (مصدر
فرس بالضم) من باب ظرف (أي حذق) وبابه ضرب أي مهر وكل والكسر لغة فيه ايضا (بامر
الحيل) بالفارسية ونسب شمس در كار اسب يعني اسب شناس نيك أي كونه يعني فعله يكون
في الحيل من تفقه مره وجودة وقيمة أي طلبا لمرضات الله تعالى لا لفرس دنيوى (واما
الفراسة بالكسر) أي بكسر الفاء من باب سهل (فن الفرس) والادراك والاذعان يقال
فرس اذا فكر (ثم ان كان) اوردم ههنا اشارة الى ان المعطوف يقار المعطوف عليه لان
البحث ههنا كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمتنصب عنه او يحتملها او يختص بالمتعلق
ونمة كان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها او اضافة (أي التمييز بعد ما لم يكن
نصافي المتنصب عنه) أي بتمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالفرس قيد الشرط بهذا القيد
لدفع ما ورد عليه بالنفس في قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جملة لما انتصب عنه
مع انه لا يصح جملة المتعلقة (اسما) لصفة كالا بوجه العلم (يصح جملة) أي ذلك الاسم
(لما انتصب عنه) احترزه عن الدار (والمراد بجمله له اطلاقه عليه) كالا ب فاه اسم يصح
اطلاقه مثل زيد اب (والتمييز به) أي بذلك الاسم (عنه) أي عما انتصب كاعبرنا من قولنا
زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون اسما لصفة والثاني صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به
الا ان يكون نصافي المتنصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة) منصوب
على الظرفية أي في مرة والجمع تارات وتبر كذب ويحذف منه التاء يقال فعل تارة (له) (أي
للمتنصب عنه) كزبد في طاب زيدا بانما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله هو الشيء المقدر
وجعل زيدا ما انتصاب عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سيبا لثبته
عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمي متنصبا عنه مجازا كذا في الهندي (بان يكون)
الاب (تمييزا برفع الابهام عنه) أي عن زيد (و) (تارة) اخرى أي في المرة الاخرى يكون
(للمتعلقة) بفتح اللام أي لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له
ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تمييزا برفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى
زيد اجمازا بملاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة قائم بالاب (وذلك) أي كونه التمييز
تارة تمييزا برفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن
والاحوال) يعني ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة
يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بملاقة الجزئية يكون
تمييزا عن متعلقه (مثل ابني طاب زيدا بانه) أي الاب اسم (يصح ان يحمل عبارة عن

لمعين على حذف الموصوف
ثم قال وفي كلام سيبويه
ما يشعر بجواز وفيه
اشكال فانه يستلزم جواز
لا رجلا را كيا ولا تالاه
ولما تالاه لماسبق من جملة
النادي الموصوف باحد
ذيتك الامرين فسيلا
اعتبر فيه الثاني جزء بحسب
المعنى وقد عرفت (قوله
وكونه) مثله افرادا
وتعريفاتي بذلك للابرد
الضاف والمضارع له
والفرد المنكر قال الرضى
واما بنى المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية
وكونها مثله افرادا
وتعريفاتي ذلك لان يابرد
بمثلة ادعوك وهذا الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان
الاسم لا يبنى الا لمشابهته
الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهته الاسم البني
والمضارع والمضارع له فك
ينال اجمالا كان لكاف
افرادا ولم يبين المفرد المنكر
لا ليس مثله تعريفاتي
(قوله) وهي لام
التعويض قيل بل لام
التعويض أي اغنى لغتك
ولا جرك وفي بالله اغنى
لخصي عزتك ولكرمك
ولا يخفى ان ذلك معنى برده
صاحب القطر العلية
والصواب ما ذكره
الشارح فمس سره قال
الرضي هذه اللام المفتوحة
يدخل النادى اذا استثبت

زيد) بان قال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (قارة) اى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جملة لما انتصب عنه (اذا) ازيدا اسناد الطيب اليه (اى الى زيد) باعتبار انه (اى زيدا) (ابو عمرو) فتح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دوستر است زيد از ان روى كه او يد رست (و جاز ان يكون) الاب (قارة) فى مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان) يكون (الطيب مستندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فتح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بملافة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابه وان كان منفصلا ويترجم «خوش است زيد از ان روى كه مر از يد يد رست» (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بدم الم يكن) التمييز (نصافى المنتصب عنه) اى خاصه لانه ان كان خاصه لا يجرى الحكم الا فى عليه كالتنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكون (يصح جملة) صفة لقوله اسما (لما نصب عنه) لان التمييز حيثما اسما لا يصح جملة له كالدرا والعلم وما صفة كالا برة (فهو) اى التمييز على كلا التقديرين (لمتعلقه) اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام وهنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منه متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملك لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسنادا الطيب اليه مجازا بملافة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو) طاب زيدا برة وعلماد دارا فان هذه الاسماء الدار والعلم والابوة ليست نصافى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصافى كالتنفس لما صراها تدل على ذاته فكانت نصافى لاشان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جملة) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه (التغيير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد منصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد دار (فهى) اى هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب زيد (اعنى التى منسوب الى زيد) المغايرة فى الحقيقة والحارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك التى لما لم يعلم ما هو نزم تفسيره بقرينة ابوة وعلماد دارا (فيطابق) (اى التمييز) مطلقا (فيهما) اى فى الصورتين (اى فيها) اى فى صورة (جاز ان يكون) التمييز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التمييز (نصافى) وخاصه مثل طاب زيد قسا (او) كان التمييز (محملا له) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) فتح اللام كالاب فى نحو طاب زيدا (ابا) (وفيا) اى فى صورة (تعين) ان يكون التمييز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى متعلق ما انتصب عنه كالا برة والعلم والدار فى قولك طاب زيدا برة وعلماد دارا (ما) موصولة او موصوفة (قصد) مبنى للمفعول اى

به نحو والله وحى لام
التخصيص ادخلت علامة
للاستغناء اختيرت من بين
الحروف لئلا يمتنعها
المتناهاذ المتناهاذ مخصوص
من بين امثاله بالهاء (قوله)
كان الهدد اسم فاعل
يستغنى بالهدد اسم مفعول
قيل فيه انه يأتى عن هذا
التوجيه ان المتكلم بهذا
النداء فى حضور الهدد
والتعجب منه وانه لا معنى
للاستغناء به ليعبر
فينظم منه لانه لا يتصور
الاغائه منه فالوجه ان يقال
يستغنى بالهدد لتغيير حاله
وترك ما يوجب قتله او
ضربه فيثبت الهدد
ويحصله من اثم القتل
والضرب او يستغنى به
بان يعنى نفسه من القتل
بتغيير احواله وترك
ساوى خصاله ويستغنى
بالنصب منه ليعبر
فى المنتصب بالمرط الذى
فوق طاقه فغير حال
ويدفع عنه ما يوجب هذا
التعجب والكل بيد
والاولى ان يقال اراد باللام
الاستغناء اللام المفتوحة
ايم من ان يكون المراد بها
الاستغناء او غير ها وانما
اضافها اليها لكونها اكثر
استعمالا (قوله وما على
تقدير فنحنها) فتشكل
لاتمام ما يقتضى فتحها وح
كما هو ظاهر مما سبق ولا
يبلغ ذلك حد الاشكال
لان اللام التعجب ايضا لام
التخصيص كما صرح به
الروى وغيره فغير صورة

الذي قصد الوصول مع صلاته في محل التصب على انه مفعول يطابق او شيئا قصد (من وحدة التمييز) بيان لما (او تثنية او جمعته) اي ان كان المقصود الافراد يؤول بالتمييز مفردا وان كان المتي يؤول به وان كان الجمع يؤول به (سواء كانت) اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التمييز وتثنيته وجمعته (لموافقة ما انتصب عنه) اعني زيدا في الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) فساو (ابا) وابوة وعلماء ودارا (و) طاب (الزيدان) تفسين و (دايون) و علمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء) وابوات وعلوماء ودارا (اولمعي) عطف على قوله لموافقة بخلاف المضاف اي سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن (في نفسه) اي في نفس التمييز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اياه فقط) فيجري باقي الامثلة فيه ايضا للصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداه) سواء كان الحد اب الاب او اب الام لان الجد باطلاقة يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا وجداه) المراد بالاجداد له ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا بالمتنصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او المعنى في نفسه (اذا قصد وحدة التمييز او رد) التمييز (مفردا) ليطابق لما قصد اي المقصود (واذا قصد تثنيته او رد) التمييز (تثنية) واذا قصد جمعيته او رد جمعا ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصلح ان تطلق) اي صيغة المفرد (على المتي) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية فلا بد ان يكون التمييز متي اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من عموم الاحوال اي فيطابق التمييز فيهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التمييز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما يشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالمعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اي التمييز (اي جمعيته) اي التمييز (لا يلزم) اي لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (او يجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفي ان يؤول به) اي يؤول بالتمييز حال كونه (مفردا للصحة اطلاقا) اي لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل) لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا حاجة الى تثنيته) اي الى ان يكون التمييز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه او المعنى في نفسه (او جمعيته) اي الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب رد علمها) بصيغة الافراد مع كثرة علومه (او) متي نحو طاب (الزيدان علمهما) مع كثرة علومهما (و) جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان قصد)

اشعار بتغيير معناه بل الاشكال في صورة اعتبار منادى لما سبق من ان منادى هو المطلوب اليه ولا يخفى انه لا يتصور ذلك في مثل بالهاء بحسب الظاهر فاحتج الى اعتبار التقدير (قوله) (ولا لام فيه) ح قبل ظاهر كلام المص ان الجملة فيخل بالمقصود لانه يفيد قيد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا اعتداد بهذا لاحتمال ظهوره انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب ما قبل فتحه لا تقول وجود الف لا غير ضروري لجوازي انقلابها بلاء لا فضاء اللام الخفض وقوله بين امر به تنافيه بحث فانه لا تنافي بينهما في اللاحد اي لان جر غير انصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التاني لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما ناشئة والاخرى امرائية ولا يخفى ان دعوى ظهور الحالبة وتقرع الاخلاص عليه مع ما في به من السؤال والجواب كلها او حام نم ما ذكره من البعث وجوابه ليس بهذه التابة وانما قال الشارح كذلك دون ما هو التحقيق فيه من انها لانها لا يجتمعان محرزا عن التكرار والجمع بين العوضين تسهلا لفهم المبتدى (قوله) فلا يحسن الجمع بينهما الاولي فلا يجمع

مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه شئ او مجموعا
اذا كان جنس يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع
الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد اثنين وبجمع اذا قصد جميعته (بالتمييز الذي هو
الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نائبه المراد بالانواع ما فرق النوع الواحد
على ما شرنا اليه واليه اشار الش بقوله (من حيث امتيازاتها) اى الانواع (النوعية)
اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات
الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى حين قصد الانواع (من ثبته) اى من جعل
التمييز شئ (او جميعته) اى من جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون
علوم) فيه تشر على ترتيب اللف (اذا اردت ان تعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما تعلق به
يعنى ما يكون سبيلا لاسناد الطيب الى الزيد بن وى بعض النسخ ان تعلق الطيب بصفة المصدر
كأنه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيد بن او الزيد بن نوع
آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد
آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) لتلبيح لقوله فانه لا بد ان
اى كون التميز مفردا عند قصد الانواع (لا قيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فوق النوع
الواحد فلا بد من التثنية والجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان
وفي الرضى قسم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تحجب لما انتصب عنه ولتعلقه كما جاء
الاسم بل لم تحجب الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على
القليل والكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلامه (اى التميز) (صفة) (مشتقة) كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل الله درهم فارسا) قال الفارس
اسم الفاعل صاير تميز (او) صفة (مأولة بها) اى بالمشقة يعنى لا يكون التميز بحسب اللفظ
صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا
انه لما كان تميزا اول بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء واضمها وسأى
(كانت) (الصفة صفة) اى مختصة (له) (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولا محضة
(للمتعلق) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (تستدعى) موصوفا تقوم
هي به (والمذكور) وهو المتصّب عنه (اولى بالوصفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا
كان ليق بالوصفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والد) يحمل والد التميزا
عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون النسبة اليه حقيقة (كان الوالد زيدا) لا متعلقة لما
سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لا تقال ان يكون موصوفا لم يحتج الى
طلب غيره فيكون الوالد صفة له (ولا يحتمل ان يكون) الصفة صفة (والده) بل تكون
مخصوصة لزيد (بمخلاف الاسم) فانه لكونه اسما لا على الذات بحيث لا يقتضى موصوفا

بينهما (قوله) وينصب
ماسوا ما قبله اهان
اذا انتصب لفظا وتقدير
يخرج عن الحكم نحو ياوم
لا يتبع مال ولا يتنوي
مثل ما يتنوي ويا غير ما
يخرى مما هو مبنى على الفتح
لانه لم ينصب لفظا ولا
تقدير ابل علامع انه داخل
فماسوا ما ان اراد ينصب
ماسوا ما لفظا وتقدير او
مما لفظا مشترك بين كل
منادى ولا يخص ماسوا ما
ويمكن ان قال اراد يبنى
على ما كان عليه من النصب
ماسوا ما وبهذا عرفت فائدة
قوله ان كان معر بالبل
دخول حرف النداء
والاستثناء عنه على انه فيه
انه يبقى على هذا التقدير
بيان مثل ياوم لا يتبع مال
ولا يتنوي مهملات في بحث
النادى ودخول مثل ياوم
لا يتبع لى منادى المطلوب
ايقاله في حيز المنع ولا يبنى
ان يتوهم دخوله في
المطلوب ايقاله حكما كما
قرر في قوله عن سلطانه
اوش ابل ما فيه من منافع
التنزيل ودخول حرف
النداء فتدبر على ان الصميم
الادخال مثل يا ارض ويا
سما انا هو مختار الشارح
ولعل النص لا يرتضى به بل
هو عنده من قبيل المجاز
والكلام في الحقيقة على ما
ذكره الرضى في مثل ياتى
ويا موجود من انه لا يخال
كذلك اذ لا معنى لهما الا
ان يكفى بخلهما عن ان
المخاطب ما فيه شئ مما

ما يكون في الكلام الا انه
يقع عليه اسم الشيء
والوجود وهذا مجاز وكلا
منافى الحقيقة هذا لا
وجه له لقوله لفظا وتقديرا
ولو قال اهم من ان يكون
مع راقب النداء لا لكان
حسنا لان معنى ينصب يحمل
منصوبا لا يحسن الصب
ولا يبق عليه (قوله) مثلا
طالما جليل هذا المثال
من المراتق النبوية فانه
لا يستند لعل طالما
وتقدير الموصوف من كل
لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه متادي
مفردا معرفة ويجب تعريف
طالما ولا يكون هناك شبه
مضاف وليس بشئ
الآثر الى قول الشارح
وهذه البارة اهم من ان
يراد بها معنى او غير معنى
فان اراد بها معنى كان
متادي معرفة فيقدر
موصوفه معرفة والا بل
اراد بها غير معنى كان منكرا
فيقدر الموصوف منكرا
ايضا (قوله) ولا شبه
مضاف قبل المفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا
حاجة لادراجه الى تعميم
المفرد وانما يحتاج اليه
ادراج المضاف بالاشارة
اللفظية وليس بما يلفت
اليه فان المفرد الحقيقي
لا يشمل شبه المضاف
بالضرورة (قوله) ولام
يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل فيه ان عدم
الجران المذكور لا يستدعي
التفصيل بل التقييد بفتح

لا يكون خاصا بالمتنصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولتعلقه كاسبق (نحو ما) في طاب زيد
ابا زيد طيب ابا (وطبقه) (الوار) في وطبقه (معنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون
الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق فتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركن
طباق عن طبق اي حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبه فاعل الفعل الذي
هو كانت مثل استوى الماء والخشب (اي كانت الصفة) التي تكون تميزا (صفة) مختصة (له)
اي كما انتصب عنه (مع مطابقتها لايه) اي مطابقة الصفة ما انتصب عنه (او مطابقتها لايها)
اي مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشارة بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف وبالثاني الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع
ان الثاني اولي بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو انتصب عنه اولي من
عكسه يعني مطابقة الموصوف لايها لان التابع يطابق التبوع لا العكس (ويجوز ان يكون)
المصدر الذي هو طبق (معنى اسم الفاعل) كالحلق بمعنى الخالق والمعدل بمعنى العادل
والضرب بمعنى الضارب (والوار) حيث تكون (للمعطف) اي لمعطف الطبق (على خبر
كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاول (اي
كانت) الصفة (صفة) مختصة (له) ومطابقة لايه) وحيث يكون المصدر مضافا الى المفعول
والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة) فيها اي في مطابقة احدها بالآخر (الاتفاق)
اي موافقة الصفة ما انتصب عنه في احد الامور الخمسة (في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث) لان في كلها في تركيب واحد لمدى الجمع لانه يوجد في كل تركيب منها اثنان
لكونها على نوعين لا المطابقة في كذلك لا تفقت في الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست
بموافقة له فيه ولا في التعريف والتكبير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اي لكون الصفة
التي هي التمييز (حاملة) اي مسندة (لضميره) اي لضمير ما انتصب عنه يعني لكونها صفة
قائمة به لان الودية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب
ان تكون موافقة له في الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجه مع انه يجب
الموافقة (واحتملت) عطفت على الجزاء اعني كانت (اي الصفة المذكورة) في كل تمييز
كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قالوا احتملت لان كونها تمييزا هو اولي لما
سيجي (لاستقامة المعنى) اي معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اي على تكون حالا
مبنية لفاعل او المفعول (نحو طاب زيد قارسا اي من حيث انه) اي زيدا (قارسا) هذا تفسير
على انها تمييز لان من اليانية لا تراد الا في التمييز لان من يانية والتمييز ايضا لئلا يناسب
اليان والاكثر عن انها تمييزا (او حال كونه قارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون
حالا وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجع المصنف الاول حيث قال
لان المعنى مدحه مطلقا بالقرسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة

من فيها) أى فى تلك الصفة (نحو قوله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقوامهم
عن) فعل ماضى فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عن فلان ومثل قولك
قاله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عن قائل ثم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل
عن من قائل (يزيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره ان ترجع جانب
التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجع جانب التمييز (لان من ترادى التمييز) وصفها
بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها عملا حاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيدها لان
التمييز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا ترادى فيه (لا فى الحال) لما سبق ان من ههنا
لبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان ترادى فى التمييز لتأكيدها لانها كانت قد بدت فى يميزكم
الخبرية والاستفهامية فى قوله وكما اهلكنا من قرية وكما من ملك وفى قول الشاعر وكما
ذوت عنى محامل حدث وسورة ايام حزن الى العظم والحال وان كان فيه بيان
ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظه من تبيين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل
من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من ركب فلان سبها ولذا لا تزداد فى الحال
(وايضا) أى كان زيادة من البيانية ترجع التمييز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد
فارسا (مدحه أى مدح زيد) (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بحمل فارسا تمييزا عن
النسبة لا يكون الا بالمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (الحال الفروسية)
أى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية
والقيد يتنافى المدح (اذا قدم مدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) أى حين كونه موصوفا
بها (يشير هاهنا الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس
حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس
كذلك ولما قسم التمييز اولا الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا اولا الى اربعة اقسام
باعتبار متمماته الاربعة التسوين والتوين والاضافة وبين احوالها وقسم الثانى ايضا الى ثلاثة
اقسام عن جملة وما شابهها واضافة وبين ايضا احوالها وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد
ان يبين التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم)
(التمييز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما (اذا كان) عامله (اسما تاما) كافى القسم الاول فلا
يتقدم عليه (بالاخرى) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا
درهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتا رطل) ولا زيتا عندى رطل وكذا
غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (ح) أى حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة (اسم)
ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من
الاسم لكونه مشابهة له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة
ضعيفة كما ذكرنا) وقد ذكرنا فى القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات

ان يقال وتوابع التادى
البنى المفردة سوى البديل
والمطوف النير المتع
دخول ياعلى بل لو لم يقيد
لكان بيان حكمهما فيها بعد
بمثلة الاستثناء كما هو
عادة فالتمثيل ليرف
التوابع اجمالا ونه بذكر
التأكيده والصفة على انه
لم ينبج الاسم فى امتناع
وصف التادى ولم ينبج
الاكثرين فى جملة
التأكيده للفظى كالبديل
وليس يعنى اما اول فلان
المص لافعل كذلك فناسب
التمثيل بذلك وليس هو
بعدم الجريان وحده بل
به وعدم جريانه فى بعض
ما هو جار فيه بدون التقييد
على ان سؤال تعيين الطريق
ساقط فلا يفترض باسكان
افادة ذلك المرام بطريق
آخر وسر القوطاته
لوسلكه فى بيانه سلكا آخر
لبقى الاعتراض على حاله
فاغنم هذا لانه يتمك فى
مواضع شتى وما ذكره
القائل من ان الوجه فى
التصديق بيان التوابع اجمالا
لا يصح وجهه فانها لا
تعرف بدونها اما ثانيا فلان
التنبيه بذكر التأكيده
والصفة فى حمل التأكيده
اللفظى على انه لم ينبج
الاسم فى امتناع وصف
التادى والاكثرين
كالبديل لا يبنى ان يعمل
كلام المص عليه وذلك
لانه لم يخالف وصف
التادى احد سوى الا
الرضى قال الاسمى لا

الاربعة مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فتصب المفعول التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) للفرد التام التام باحدها (ان يعمل فيا قبله) اى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كفى القسم الثانى من التمييز فى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح) (اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التمييز) (على) (زما هو عامل فيه) اى فى التمييز (من) (الفعل) (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى يشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان فى الفعل الاصطلاحي كذلك كان فى غيره لانه فقط فلا بد من التعميم والذى ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز اليان عن المسموع وذا يقتضى تأخره والتقديم ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام او لا والتفصيل ثانيا لئلا يتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل او شبهه بقوله (لكونه) اى التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد اباى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأ كيدا اما الاول فلان كون الشيء مجعلا او لا ومفصلا ثانيا بلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاحمال او لا والتفصيل ثانيا فقبل طاب زيد ابا لانه فرقى بين قولك اشتغل ناريتى وبين قولك اشتغل بيتى نار (او) لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له) اى للفعل (اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (لا زما) بنقله الى باب انكسر فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا) (من التفعير (ارض عيوننا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا عيوننا الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت ارض عيوننا (اى انفجرت عيوننا) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ما يذرع من الارض اى شققنا الارض فسالت عيوننا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا (نحو امتلا) (على وزن افتل) (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل الامتلاء نفسه لان الماء على الاناء فالظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلا ماء الاناء فيكون الماء امتلا واما اذا جعل متعديا يكون الماء ثالثا (اى ملاء الماء) اى ملاء الماء الا انه فاقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للارزعة او لتعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها الفاعل لا يتقدم على الفعل (لئلا يلتبس بالمتعدى) فكذلك ما هو بمعنى الفاعل) وهو اتميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلا الاناء ماء لافى مطلق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له (بحث وهو)

يوسف النادى المضموم
شبهه بالضمير الذى لا يجوز
وسفه فارتفع نحو
الظريف فى قوله يازيد
الظريف على تقدير ان
الظريف وليس جى اذا لا
يلزم من مشابهته له كونه مثله
فى جميع احكامه هذا كلامه
ومن الظاهر ان تقرر الا
صحي مع ضعف دليله ليس
بما يعتد به المصنف وليس
المراد من التأ كيدا المذكور
التأ كيدا اللفظى حتى يمكن
ان يتوهم انه اراد بالتصريح
به التنبية على مخالفة المضموم
بل المراد به التأ كيدا
المعنوى ويجوز كون
المراد ما هو اهم كاذب
اليه الشارح قدس سره
فستفهم على ما فيه (قوله)
لان التأ كيدا اللفظى حكمه
فى الغلب الخ قبل الظاهر
ان يقول عند الاكثرين
ايلايم نوله وقد يجوز فانه
بدل على ان المسئلة خلافية
لان استعمال العرب مختلف
وليس كذلك بل الايام
نحو له وقد يجوز هو ان يقال
فى الغلب فان الظاهر من
هذا القول وقوع
الاستعمال على ذلك دون
بعض ان النعانة جوزوه
فانه لو كان الامر كذلك
لكان اللازم ان يقال وقد
جوز كذا لا يخفى على ان ما اتى
به الشارح فى هذا الموضع
ما اخذ من كلام الرضى
على ذلك الاسلوب الا انه
زاد عليه وكان المختار عند
المصنف ذلك وهذه الزيادة
ايضا من كلام الهندي

اي ذلك البحث (ان الماء) الذي كان تميزا (في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل)
مجازي بملأه المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء ههنا
كذلك مثل امتلا ماء الاناء (لفعل المذكور) نفسه وهو امتلا (من غير حاجة الى جملة
متعديا) محذوف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على
الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا محذوف زوائد
بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض عيوننا لانه لو لم يحمل لازما لا يكون التمييز
فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعمله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام
(لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يحمل فيها ويكون
مظروفا بها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اي المجاز
بملأه المحلية (وقدره) اي قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى
الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلا الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره
لان الابهام ليس الى من قدر الفاعل المجازي (فيه) اي في قوله امتلا الاناء حيث لم يعلم ان
الاناء من اي شيء امتلا (لا جرم) لفظ لا لفي الجنس وجرم اسمه (ميزه) اي ميز المتكلم
ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اي يحمل ماء تميز احده اي لا شك بقوله ماء (فهو) اي قوله
امتلا الاناء ماء (في معنى امتلا ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كافي انبت الربيع البقل
(قاله) في قولك امتلا الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل
المعزى كالايجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اي
كون الماء في قولك امتلا ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلا الاناء ماء فاعلا متويا
(يعني) يعني حال كونه ملا بساببه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان
التجارية) فيه (تميز) عن اسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى (رفع الابهام عن
شيء) مقدور منسوب الى زيد اذ قد بره ربح شيء (منسوب الى زيد وهو) اي الشيء المقدور
المنسوب اليه (التجارة) يعني لما قبل ربح شيء منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحالة
فسره بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشيء وقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله تجارة فكان
الاصل فيه ربح تجارة زيد (قاله) يعني فاعل ربح (في قصدك هو التجارة لازيد وان
كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اي الى زيد (حقيقة) اي اسنادا حقيقيا (و) اسناده
(اليها) اي الى التجارة (مجازا) اي اسنادا مجازيا بملأه السبية لان التجارة سبب للربح
فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما
لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا فلا حاجة الى
جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا له نفسه (وبهذا) اي بهذا الجواب وهو اسناد
الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازي بملأه السبية (سندفع

وكلامها صريح في ان معنى
ذلك الجواز وهو
الاستعمال عليه دون
الحلاف النحوي قال
الرضي واما التأكيده
اللفظي فان حكمه
في اغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يازيد زيد
لانه هو لفظا ومعنى فكان
حرف النداء باشره
باشر الاول وقد يجوز
اعرابه رفع او اسماوية
واني واسطر سطر
سطر القائل ما نصر نصرنا
نصروا هكذا كلام الهندي
ثم قال الرضي وفي جملة ابي
علي يازيد زيد لا وجعل
سببوه اياه عطف بيان
نظرا لان البدل وعطف
البيان يفيد ان ما لا يفيد
الاول من غير معنى التأكيده
والثاني لما نحن فيه الا
التأكيده فان وصفت الثاني
نحو يازيد زيد الطويل
فابو عمرو بضم الثاني
ايضا هل انه تو كيد لفظي
للاول موصوف او بدل
منه بما حصل له من الوصف
كافي قوله تعالى بالناس
ناصية كاذبة ولا يهتدون
يكون الثاني وصفته وصفا
للاول كما جاز هناك لان الهم
لا يوصف به وحكي يونس
عن رويته انه كان يقول يا
زيد زيد الطويل ينصب
زيد الثاني هل انه تو كيد
مثل ياتيم اجعون فلا يتم
اذن دفعه وذلك لانه لا
وصفته صار مع صفته
كالوصف للاول فعل هذا
يكون وضع زيد الثاني

ونصبه مع الوصف كثر
 منهما لو لم يوصف
 لصيرورته مع الوصف
 كالوصف للاول فانظر هل
 ترى سبيلا الى كون المسئلة
 خلافة لا (قوله) وكان
 المختار عند المنص ذلك فيه
 نظر لانه ذكر في قول
 الزمخشري الا بالبدل ونحو
 زيد وعمر من المخطوطات
 فان حكمها حكم النادى
 بينه تقول يا زيد يا زيد
 وعمر وبالضم لا مجرد فاع
 لا يورد من ان هذا المثال
 اعم يا زيد يمين باب
 التاكيد اللفظي وفي صورة
 الاشتراك بطل ان يكون
 التوابع غير البدل وهذا
 المخطوف متصفا بذلك
 الحكم لان التاكيد اللفظي
 تاما انما يقصد بالتاكيد
 التقدم الا التاكيد المعنوي
 لا التاكيد اللفظي واما
 التاكيد اللفظي فن المعلوم
 ان حكمه حكم الاول حتى
 كانه هو م قال ولو بين ذلك
 واستثنى مع البدل لكان
 انفى للبس وابن الحكم فيه
 هذا هو صريح في عدم
 الخالفة روحه الله روحه
 وبذلك بين سقوط ما قبل
 من ان تقديره التاكيد في
 شرح الفصل بالمعنى
 بشرى بان ترك التاكيد هنا
 مبنى على الغلظة فان هذا انما
 كان بناء على الظهور
 وردما للاختصار (قوله)
 اي المخطوف المعروف باللام
 قبل يبنى ان يقيد بقولنا
 سوى لفظة الله ولله الم
 يقل المنص والمخطوف

ما اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى اى تلك القاعدة ان التمييز عن النسبة)
 المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل
 ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية
 (في المعنى او مفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما في قوله ما يورد
 (ان التمييز في هذا المثال) اى في مثال ربح زيد تجاركا (وامثاله) جمع مثل مثل امتلا الاناء
 ماء (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا تورد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة
 لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان
 يكون حقيقيا او مجازيا لانهم اذ ذكر امطلقا والمطلق قبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق
 حذف فعله المناسب له وقوله (لما زنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد
 خلافا للجهمور والكسائى ايضا (فانهما) المازنى والمبرد (بحوزان تقديم التمييز على الفعل
 الصريح) مثل طاب وغيره (دعى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل) لان العامل
 اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهر
 واما في الاخيرين فلا نهما اذا وجد شرط عملها فهما في حكم المضارع في العمل فيعملان
 مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام الا ان الحال
 مبين للصفة والتمييز بين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه
 معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه
 معنى الفعل (لضعفها في العمل) وهذا بالاتفاق (ومتسكها) اى المازنى والمبرد (في هذا
 التجويز) اى في تجويز تقديم التمييز على الموامل المذكورة (قول الشاعر) * انه جبر
 سلمى (وفي رواية ليل والهجر المتع اى اتجمع (بالفراق) متعلق بالتهجر على تضمين معنى
 الرضى (حيثها) مفعول انه جبر اى اتجمع سلمى حيثها راضية بافراقه عنها حيث لا تمنه
 ولا ترضى ايضا بافراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن
 فيها تاملها وهو ضمير الشأن (نسا) تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى (بالفراق) متعلق
 بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشأن اى وما قرب
 تطيب اى ترضى سلمى نسا اى نفس سلمى بافراق حبيدها عنها يعنى لا تقرب نفس سلمى
 ان ترضى بافراقه وانزاله عنها فكيف ترضى بالهجر ان بناء على تقدير تأنيث الضمير في
 تطيب فانه حيثئذ اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون في كاد ضمير الشأن) كما قلنا (لذكيرة
 اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشأن تطيب سلمى نسا بالفراق تقدم ولا
 يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشأن لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذا المعنى
 حيثئذ وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر الفساد (ويؤود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى
 سلمى ويكون نسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل

(واما بناء على تقدير تذكر الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكر الضمير المستكن في طيب بان يكتب) ليا المنقوطة بتقطيع من تحت (ضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحيث) ولا يكون ضمير الشأن لعدم تقدمه على جملة تقديره (وفى تمييز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى رضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى والنسب فيكون معنى البيت حيث لا تهجر اى لا تمنع سلمى حينها راضية بافراقه وانما اله عنها بل تريد ان يكون معها انا الليل والطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان رضى وتسمع بافراقها عنه وانما اله ابل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولا تسمع نفسه ان ينزل عنها طرفة عين (فلانتمسك) على جواز تقديم التمييز على ما مله الفعل الصريح حيث اى حين كون نفسا تميز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حيث اى التمييز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذه البيت لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض دليل فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندي اذ القائل هو (يحمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيته) اى تأنيث الضمير في طيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجاري (بان يكون) متملق بقول ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن في طيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حيث لفظه مذكرا ومثناه مؤنثا (اذ الهى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كاد نفس الحبيب طيب) بالفراق فيكون نفسا تميز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فكلف وتسف غير قادح فى النفس) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تسفا فبارجاع ضمير طيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذا التسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى النفس فانه محتمل ان يكون تمييزا عن نسبة طيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتسب عنه وان لم يكن متفقا في التذكير والتأنيث والضمير في طيب مؤنث والتمييز كذلك ولان طيب اقوى فى العمل من كاد وان كان محتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا خفى تأمل وكن من التصفين ولا تكن من التمهين واما متمسكها على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لتأنيث الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والحجازى بنى كان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة

المعرف باللام مع انه اخصر واوضح ولا يخفى انه لا وجه لهذا التقييدا ساقى من استثناء لفظه الجلال واما ان المص لم يقل كذلك فلصوره فى الافادة لانه لا يحصل منه امتناع الدخول وهو المطلوب وكيف يتصور ذلك المتحيز مع ظهور كونه مرادا بهذه العبارة قال فى المصح قوله والمضطوف الممنوع دخول باعليه يريد ما فيه اللام (قوله) ترفع حلا على لفظه الظاهر والمقدر قيل هذا من هوامض النحولان العامل فى التابع هو العامل فى المبتوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحصل تقبيله فتركناه ما هو امله قوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع واذا خير بان مبناه عدم التخطا فانه اخذ ذلك من قول المص فى شرح الفصل وهذا من مشكلات ابواب النحوى حيث كان تابعا مرابعا بمركة متبوعه البنى مع استخفافه امرابا محالفا له ولم يدرك ان الشارح قدس سره اى بما هو المتكامل محله وايضا فانه حاصل كلام المص فى ذلك المصرح اشار الى بقوله وايضا فانه بما ذكرناه وهو ما قاله فى شرح قول الزمخشري

حلت على لفظه ومحلها اما
 محلها على محلها فهو القياس
 لانه مقول منصوب للمحل
 فوجب ان يكون تابعه
 منصوبا لجميع المبنيات
 كقولك ضربت هؤلاء
 الرجال لا يجوز غير ذلك
 واما حمله على لفظه فانه لا
 كان فيه البناء عارضا شبه
 الاعراب في عروضة
 واشبهه بوجه عامل
 الاعراب وهو حذف
 النداء الموجب للحركة
 المشبهة بحركة الاعراب
 في متبوعه لانهم لما شبهوا
 موجب هذه الحركة
 بالعامل لشبهها بحركة
 الاعراب اجروا التابع
 بحرى توابيع الحرب فكان
 حكم المشبه بالعامل
 في الانحجاب على التابع
 كما شبهت الحركة في يازيد
 بحركة جاء زيد شبه
 الموجب لها في يازيد جاء
 زيد فكذلك شبهوا التابع
 له في يازيد بالفاعل بالتابع
 الحرب المحقق في جاء زيد
 الفاعل هذا كلامه ولسية
 قوله الظاهر او المهدر
 الى القصور لعدم شموله
 نحو ياهؤلاء من القصور
 فان الرضى وغيره صرحوا
 بان النسبة في نحو ياهؤلاء
 تقديرية مفروضة (قوله)
 ان كان كالحسن قيل يبنى
 ملحقا بقوله والا يبنى ليس
 يعلم كذا حقق الشيخ الرضى
 مذهب البرد لكن المصنف
 شرحه ذهب الى ما ذكره
 الشارح وكان المصنف لا يرى
 ان الالام بعض الاعلام

ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتركا فيهما ايضا
 في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى في اصطلاح
 النحاة) فيه اشارة الى ان الالام فيه لا عهد الخارج كما جاز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك
 بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلومته) اي معلومية المستثنى او معلومية
 ما يطلق عليه لفظ المستثنى (هذا الوجه) اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في
 اصطلاح النحاة (غير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في نفسه)
 اي قسم المستثنى اي المعرفة كما كانت كافية لا يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية في قسمه فيه
 اشاراته يمكن تعريفه بان يقال هو المذكر بعد الا واحد اى اخواتها محالفا لما قبلها نائبا
 او اثباتا (قسمه) اي المستثنى او لا (الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اي من القسمين
 لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحدمين
 للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضامنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها
 حتى يجتمع في حد كذا في الرضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة)
 اذا احدهما يخرج والاخر غير يخرج (لا يمكن اجزاؤه) اي تلك الاحكام (عليه) اي على
 كل قسم (الا بعد معرفته) اي الابدان يكون معلوما ومعروفا (نقال) (متصل ومنقطع)
 من باب تعدد الخبر بالمعطف وصدق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة
 واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه
 في معنى بعض الانسان فقير وبعض غنى وكذا غيره وانما المستحيل الجمل على الواحد
 الشخص سواء كان باله مطلق او بغير مثل زيد عالم جاهل وقبل هذا من باب حمل المدلول
 الدال (قالتصل) الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في الف والنشر لكونه اصلا في هذا
 الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اي المستثنى المتصل (هو المخرج) (اي الاسم الذي
 اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه مو صولة سواء كان
 الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الانسقاء او اكثر نحو لفلان على
 عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان على عشرة دراهم الاخسة (واحتزبه)
 اي بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع) فانها وان وقعت بعد
 الا واحد اى اخواتها غير مخرجة (عن متعدد) اي من شيء ذي عدد (جزئياته)
 بالرفع على انه فاعل متعدد لا عتاده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد
 الجزئيات ظاهرا نحو جاءني القوم الا زيد او غير ظاهرا (نحو ما جاءني احدا الا زيد) بالرفع
 بدل من واحد والا زيد بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعديا ظاهرا
 لانه مفرد الا انه منكرة وقع في حيز الثاني فم الافراد واستغرق متعدد معنى لان النكرة
 في حيز الثاني قيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على جزئياته اي من شيء

متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعدد جزئياته (مثل اشترت العبد الانصفه) فان العبد
وان لم تعدد جزئياته الا انه لما كان متعلقا بالاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق
بالاشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان ذلك) الشيء (التعدد) اجزاؤه او جزئياته
(لفظا) (اي ملفوظا نحو جاءني القوم الازيدا) (او تقديرًا) (اي مقدرا نحو
ما جاءني الازيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقفا في كلام غير موجب والمستثنى
منه غير مذكور يرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيبي (اي ما جاءني
احد الازيد) على البدل من احد والا زيد ا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج
(غير النصفه) لانه اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخوانها) اي
اخوات الاي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا وهي الا وعدا و خلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا
وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبه وبسبب معنى غير ولا في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا
قاله السيد بن علي (واحتزبه) اي بقوله بالا واخوانها (عن) ما يخرج بحرف العطف مثل
لا في (نحو جاءني القوم لا زيدو) مثل لكن في (نحو) ما جاءني القوم لكن زيد جاء) او بلكن
الاستدراكية نحو جاءني القوم لكن زيد لم يجي (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو)
(المذكور) اي الاسم الذي ذكر (بعدها) (اي بعد الاو) (احدى) (اخوانها) (غير مخرج)
(عن متعدد) اي من شيء متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع
لعدم دخوله في قصد التكلم في التعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان فات اذا كان كذلك
فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجته الى الاخراج قلت لدفع التوهم
لانه اذا قيل هو المذكور به دها توهم انه مخرج او لا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في
الواقع داخلا ولتقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي بقوله غير مخرج (عن
جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيد احترازيا ايضا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في
التعدد) في قصد التكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصديق التعريف عليه (سواء كان) ذلك
المستثنى الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه
ملفوظا فيه (كقولك جاءني القوم الا زيد) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس
المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للمهد
الخارجي او المهد الذهني بقريته المقام وغيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى
جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الازيد او مقدرا نحو ما جاءني الازيد في تقدير ما جاءني
القوم الازيد بانصب زيد ا فيهما (او لم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءني
القوم الاحرار) فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى
اولا الى قسمين متصل ومنقطع وحرف كل قسم على حدة اراد ان بين احصاءه وهو

لازم كاللام في اسم الجنس
فلا يبيح الفرق بينهما في
العلم في كلامه بما يمكن نزح
اللام عنه وحل اسم الجنس
على اسم جنس وما في
حكمه من الاعلام وح
لا بد من معرفة معرف
باللام يجوز نزح اللام عنه
وهو علم كان في الاصل
مصدرا او صفة او اسم
جنس قصد به مدح كالاسد
او ذم كالكلب لكنه ليس
كل اسم كذلك مما جاز
دخول اللام ونزحه فان
محمد او عليا لم يجز دخول
اللام عليهما وما لا يجوز
نزح اللام عنه معرف باللام
قصد بلامه التعريف او
جعل جزء العلم وذلك في
علم هو اسم جنس
في الاصل خص بفرد منه
لخاصية له اقتضت ذلك
التخصيص ويسمى علميا
فالباو تلك الغلبة اما محليا
كالي الصق نحو يد سمي به
لاصابته الصاحفة واما
تقديرية اما لعدم تصور
معنى جنس كاله بران او
تصوره وعدم ثبوته
كالاربعة فانه يتصوره
معنى جنس هو الرابع لكن
لم يثبت لهذا اللفظ تصور
وثبت لكن لا يعلم ثبوته
للمعنى العلمي كالمشترى
والتحقيق هنا يستدعي
تفصيل الاعلام باختيار
الالف واللام وذلك بان
ينظر الى العلم فان كان
غالبا اي كان في الاصل
للجنس ثم استعمله لواحد
من ذلك الجنس لخصه

التصبل لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون التصب فيه واجبا لانه اذا
اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الاول وكون الاستثناء في كلام موجب فقال (وهو) اي
المستثنى مطلقا متصلا او منقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم
والجواز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (وجه) وهو كون اللام
فيه للمهاد الخارجي واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما
عرفت) هنالك (و) علم (ثانيا) ما ينفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما
في قوله بما (تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام
صفة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم الجواز فلا
استخدام (اعني) به (المذكور بعد الاول) احدي (اخواتها) اي اخوات (السواء) كان
المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج) ولهذا
اي لكونه معلوما ولا بالوجه المذكور واثابا بالنفطن من تعريف قسميه (لمعرفة) اي لم
يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه حيث عرف الكلمة اولاً ثم قسمها
وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه يمكن كاي بناء سابقا (دوما) اي طلبا
(للاختصار) لانه ان عرف المستثنى اولاً ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه
قاعدة (منصوب) سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييزا ومنصوب على الصادرة اي
لصبا واجبا بدليل كونه قسما اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا
بشرطين ذكرناهما سابقا اجالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعدا لا) (لا) يكون
واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سوا وحاشا في قول لا ما اذا كان واقعا بعدا لا يكون
منصوبا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا محرورا (غير الصفة) صفة (لا) قيد (اي) قوله
غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعدا لا) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا في المستثنى) لل
بذلك (مبنى للمفعول) (عنه) او عن عدم دخول ما بعد الالفة في المستثنى ويكون عدم
دخوله مصرا فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذا بعدا لا
التي للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوي لا احترازي وعلى الرضى ايضا حيث قال
ولم يمتنع الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعدا لا التي للصفة
ليس بمستثنى (في كلام) متعلق بما تعلق به قول بعدا لا واثابا اذا كان المستثنى
واقعا في كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اي) في كلام (ليس ينفي) فيه
(ولاني) ولا استفهام) كما والهمزة لان الاستفهام لما كان فيها جهلا في الاصل
ويكون ايضا للانكار قالبا كان بمنزلة النفي والهي في ان يكون ما دخله غير موجب
(نحو جاء القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعدا لا في كلام موجب وهو ظاهر في نصب
وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترازه) اي

مختصة به من بين ذلك
الجس ولا بد ان يكون
وقت استعماله لفظه
الواحد قبل الملبقة مع لام
المهاد ليقيد الاختصاص به
وسار لكثرة الاستعمال
عليه ويسمى ذلك العلم
الاتفاق كانت اللام في مثله
لازمة لانه لم يصرف
الامع اللام فصارت كيمض
حرف ذلك العلم وذلك اما
في الاسم كالكيت والنجم
والكتاب واما في الصفة
كالصق ومن الاعلام
الاتصاف ما يكون
بالاضافة نحو ابن عباس
وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فما ان يكون متغولا من
الصفة او المصدر او لا
والتقول من احدها
كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنسر
يكون اللام فيه عارضة غير
لازمة لاجل ان تصرع اللام
اعلاما حتى يكون كاحد
اجزائها بل انما دخلت اللام
في مثلها بعدا لطلبية وان لم
يكن العلم محتاجا الى
التعريف وذلك لفتح
الوصفية ومدح المسمى بها
ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وذمه ان
كانت متضمنة للذم كالبيع
والجهنم لو سمي بها
فكانت اخراجها
عن الملية واطلقها
على المسين بها او سافا
والصفات قبل الملية اذا
استعملت في بعض ما يصلح
له كانت مع اللام كالضارب
بعض المومنين بالضرب

بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب (عما) أي عن مستثنى (إذا وقع في كلام غير موجب) بأن يكن فيه نفي أو نهي أو استفهام (لأنه ليس حينئذ) أي حين وقع في كلام غير موجب (واجب النصب) (بل يكون جازر النصب) ويختار البدل أو يعرب على حسب العوامل (على ما سيحكي) كل في موضعه (ولاحاجة هنا) أي فيما كان المستثنى منصوبا وجوبا (إلى قيد آخر) أي غير القيد الأولين بل يكفي في كونه منصوبا وجهه بالقيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد موجب تام للابرد قرأت اليوم كذا (وهو أن يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد الآخر (بأن يكون المستثنى مذكورا) (نظرا فيه) أي في الكلام الموجب (ليخرج) لتعليل للمعنى لا النفي يعني يحتاج إلى قيد آخر بأن يقال في كلام موجب ليخرج عنه (نحو) فلو لك (قرأت اليوم كذا) أي يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا (على الظرفية) أي على أنه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) أي ليس نصبه على أن يكون مستثنى (لأن الكلام) أي كلام المصنف لتعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض أي لأن المقصود ههنا (في كونه) أي المستثنى (منصوبا مطلقا) أي سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعولية أو الخبرية (لا في كونه منصوبا على الاستثناء) أي ليس المقصود من هذا الكلام أن يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج إلى قيد آخر علم كون الكلام في نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله أو كان بعد خلاؤه) وغيرهما بما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعده أو ما يقع بعده لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية أو على الظرفية (إلا أن يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر (الحاجة إلى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى مذكورا أو أن يكون الكلام تاما (انما هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (اليوم كذا) أي يوم كذا (مر فوع وجوبا لا منصوب) مع أنه واقع بعد الإتيان في كلام موجب فكان على ذلك القائل أن يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ اليوم كذا مكان قرأت اليوم كذا إلا أن المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر من قوله في كلام موجب أن يكون تاما ولذا أورد بالتكثير (والعامل في نصب المستثنى إذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الأول (لذا قال) (على الاستثناء لا على غير كالمفعولية والخبرية) فان طامه حينئذ الفعل ليس إلا (عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل في الإتيان معنى الاستثناء بهما ولكونهما نائبة على المستثنى وقال الكسائي هو منصوب إذا انتصب بأن مقدرة بعد الإتيان محذوفة فتقدير جاءني القوم لا يزيد جاءني القوم إلا أن زيد الميمجي ولهذين الش العاملين فيه على المذهب المختار فقال (أما الفعل المتقدم) بتوسطه لا كان ناصب المفعول معه على المذهب المختار

وكذا المصادر أجريت مجرى الصفات لاتباعه يوسف بها أيضا نحو سوم ورود وليس جواز دخول اللام في الأعلام المثبوتة من الوصف والمصدر مطرد الأخرى أنك لا تقول في عمود على المحمد والعل بل يجوز دخول اللام في أكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جواز ملح الأصل نحو الأسد في المسمى بآسد والكلب في المسمى بكلب وإن لم يكن في الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاق فيح إماما أن تضيف العلم أو لعله باللام وإن كان في الأصل لملا أيضا وليس بغير طردن وأما أصلام الأسبوع كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس فمن الغرائب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنين من اللام دون أخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وإن لم تثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس اجتناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المهددة في كون الأعلام اللازمة لأعلام في الأصل اجتناسا صارت بالظنية أعلاما مع العهد فيقدر كونها اجتناسا وكذا في نحو الثريا والدرهم

والفعل المتقدم الواو (او معنى الفعل) المتقدم بوسط الا) المستفاد من كمالا (لانه)
 اى لان المستنى (شئ يتعلق بالفعل) المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (او
 معناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلة الامثل جاءنى
 القوم الازيد اى جاءنى القوم استقنيت زيد منهم بنى اخرجه وصرفته عن حكم الحجي
 (تعلقا معنويا اذله) اى للمستنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستنى منه (نسب اليه
 احدهما) من الفعل او معناه اما نسبه في المستنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما في
 المتقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والافعلالة المالكية او غيرها
 (و) الحال ان المستنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كان المفعول يحى بعد تمام الكلام
 (فتشابه) بهذه الحلية (المفعول) في كونه فضلا عاما والمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل
 بواسطة فينصب كاي نصب المفعول (او مقدما) (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه
 منصوب على انه خبر كان (اى المستنى منصوب وجوبا اذا كان المستنى مقدما) (على
 المستنى منه) وواقعا بعد الا (سواء كان) المستنى واقعا (في كلام موجب او غيره)
 اى او كان واقعا في كلام غير موجب (نحو جاءنى الازيد القوم) مثال لما كان واقعا في كلام
 موجب وقدم المستنى على المستنى منه وهذا التقديم كقديم المفعول على الفاعل وكان
 حقه ان يحى بعد الحكم على المستنى منه كان حق المفعول ان يحى بعد الفاعل لان مرتبة
 المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جوار تقديمه لكثر قاستماله (وما جاءنى الا
 زيد احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستنى في هذين القسمين على الاستثناء
 لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا عما بعده واذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل
 على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا
 على الاستثناء ولم بعد كلة كان في هذا القسم وفي قسم المتقطع لان الثلاثة مشتركة في وجوب
 كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف على قوله مقدم القربة
 او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله (اى المستنى منصوب ايضا) اى
 كما كان منصوبا في القسمين الاولين (وجوبا) اى لصبا واجبا (اذا كان) المستنى (منقطعا)
 واقعا (بعد الا) سواء كان في كلام موجب من جنس المستنى منه مثل جاءنى القوم الازيد
 كما سبق او لا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه
 مثل ما جاءنى القوم الازيد او لا (نحو ما في الدار احد الاحارا) (في الاكثر) متعلق بقوله
 منصوب المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستنى في هذا
 القسم واقع في الاكثر في الكل كافي القسمين الاولين (اى في اكثر اللغات فيه) اشارة
 الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كافي قوله الله اكبر اى اكبر كل شئ في قول (وحي)
 اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ماضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه

والمعروف والساك لم يثبت
 الفاظها اجناسا ولم يعرف
 في بعضها ايضا معنى شاملا
 للمعنى المعين ولا خواتمه كما
 عرفنا في التثنية والاربعة
 وربما يكون في هذه
 الاعلام ما ثبت لمعنا
 لكن لا يعرف كيفية علمه
 في واحد من جنسه
 كالشئ في الكوكب
 المعين فانا لا ندري ما معنى
 الاشتراكية ولذلك قال
 جيوه ما لم يعرف من هذا
 الجنس اصله فلحق بما
 عرف هذا ما قاله الرضى
 واما ما ذكره المص فهو
 ان الاعلام بالنسبة الى
 الالف واللام عند المحققين
 على ثلاثة اقسام قسم يجوز
 دخول الالف واللام عليه
 وقسم واجب لا يترك عنه
 وقسم لا يجوز وعند غيرهم
 على قسمين قسم واجب
 دخوله وقسم ممتنع قال
 مؤلفه لا يخلو العلم من ان
 يكون سمي بالالف واللام
 او لا فان سمي بالالف
 واللام وجبت وان سمي
 بغيرها امتنع هذا حاصل
 كلامهم واما المحققون
 فيثبتون الجائز بما سمع من
 العرب من قولهم لشخص
 الواحد المسمى بحسن الحسن
 وبمحمدين الحسين وبباس
 الباس وفي الحديث
 الصحيح عن عبد الله بن
 عباس وعن عبد الله بن
 عباس وعن حسين بن
 وعن الحسن والحسين ولو
 كان على ما زعم اولئك لم
 يجر هذه الاسماء الا بالالف

ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم واخره زاي معجمة على وزن
 صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالبك والحجز المتع (فانهم)
 اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن قبيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا
 من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ
 قبلا وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم
 الكثيرون لم ينصبوا بل جعلوه بدلا (اوقا) اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اى
 اكثر النحاة (ذهبوا اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الفلظ لم
 يوجد فى الفصحى من كلام العرب (فانقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه
 او لا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذ لا يتصور) اى لا يمكن (فيه) اى فى المستثنى
 المنقطع اذ لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدال الفلظ وهو) اى بدل الفلظ (لا يصدر)
 اى التلغظه (الابطريق السهو والخطا) اى الابطريق ان يكون صاحبه سهى هنا فيها
 تلفظه ووافلا عن مراده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) بمن يصدر عنه (بطريق الروية)
 بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) تنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الفلظ
 ايضا ما عدم كونه بدل الكل فلا تنفاه شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول
 الاول مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول
 ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتغال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر
 المبدل منه منتظرة ومنشوقة الى ذكر المبدل واما بدل الفلظ فلما ذكره الشارح فتمين ان
 المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو المبدل اذ لا
 وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على
 الاستثناء (واما بنونهم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لا يخلو ما ان يكون
 المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقاما او لا (احدهما) اى احدهما من القسمين
 (ما) اى مستثنى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى
 مقاما متمدا كان (نحو ما جاءنى القوم الاحمار) فى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه
 يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمار المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ
 يجوز ان يقال ما جاءنى الاحمار او غير متعدد مثل ما جاءنى زيدا لامرا (فهنا) اى فى هذا
 القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه فى حكم التحية فى المعنى فيجوز حذفه وانباته
 فيكون بدل الفلظ لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو عندى نجمة بدر شمس (وانيهما) اى
 تانى القسمين (ما) اى مستثنى (لا يكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان
 يكون مذكورا (فهم) اى بنو اتيم (هنا) اى فى هذا القسم (واقفون الحجازيين فى اعجاب
 نصبه) اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لا يمكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن

ولام اولا بالفتوح
 ووجه دخولها اسم
 سواء به الاسماء واسمها
 صفات والمخوفا معنى
 الوصفية ادخلوا اللام فيها
 لذلك بخلاف الاسماء التى لم
 يقصد فيها قصد الوصفية
 كغير واسد فانه لا يجوز
 دخول اللام عليها اذ لم تكن
 المسوغ لدخول اللام
 مفقود والذى يدل على صحة
 اعتبار الوصفية فيها وان
 كانت اعلاما ما ثبتت لهم
 نعمهم وانحرى به اذا كان
 على اهل حمير وعلى احاسر
 ولولا ملح الوصفية لم يجر
 جمع على حمير لان الفعل اذ
 كان اسما انما يجمع على الفاعل
 وبابه اذا كان صفة ان يجمع
 على فعل فاذا جمع على فعل
 لمع معنى الوصفية كالجمع على
 ادخال اللام واذا جمع على
 احاسر لم يجمع كالمجمع
 اذ لا يصلح بدله القبول
 واما ما يجب فيها اللام
 فهو كل اسم غلب بالالف
 واللام من الصفات او سمي
 بالالف واللام من غير
 الصفات مثال الاول الصحن
 ونحوه ومثال الثانى
 الدبران والعيوق ونحوه
 ولا فرق بين ان يعرفه
 اشتقاقا او لا يعرفه ولا
 سوى دجل بالاسد بالالف
 واللام غلبة او وضعا
 لزم لزومهاى الصفة هذا
 كله بما ذكره فى الامالى
 والابيضاح وهو اولى لما
 سبق من كلام الرضى لانه
 من عدم الانضباط كما
 يعرف بادن تأمل واذا

اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط الابدل لما سبق ان يكون في حكم التثنية ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله) لالتقي الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) موصول ورحم مبتدأ واليه اشار الشارح بقوله (اى من رحمته) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف يصحح به بقوله والعائد للمفعول يجوز حذفه (فن رحمته الله هو المرحوم الموصوم) لان من كان عاصمه الله لا محالة يكون موصوما ومن رحمته الله ايضا لا محالة يكون مرحوما (فلا يكون) الموصوم (داخلا في العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمته الله مفعول والموصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه في محل نصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا يزيد في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم الموصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى لا موصوم فالاستثناء حيث متصل وقال السيرا في المراد بمن رحم الرحمة اى الله اى المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالافلا يخلو او اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مة دما فلا يخلو او اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والافهوالقسم الثالث (او كان بعد خلا وعدا) منه باعادة اللفظة كان على ان المعطوف بغير المعطوف عليه في النصب لان نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان بعد عدا من عدا يمدوعدا) مثل غزا يغزو وغزا وباه نصر وهو متعمد بنفسه في الاستثناء وغيره (اذا جاوز مثل جاني القوم عدا) اى جاوز (زيدا او) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلوا مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو لتحركها واقتحاق ما قبلها (من خلا يخلو خلا) مثل ساء يسوموا وباه ايضا نصر الا انه لازم في الاستثناء وغيره (نحو جاني القوم خلا زيذا) والاصل خلا من زيذا فانه متعدي من ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعاً ولم ينفه الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (في الاصل)

تمهنت ذلك فنقول قال الرضى في الشرح قوله ان كان الحسن فكذا خليل والافكاى عمرو بنى ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالحليل في اختياره الرفع فيه والافكاى عمرو اى وان لم يكن كالحسن بل كان عملا يصح تقدير نزعها كالصق والنجم فهو كابي عمرو في اختياره النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجر كبحركة النداء واذا كان كالصق لم يصح دخول عليه لامنتاع تقدير نزع اللام فكان اولى ان يحمل تبعا واذا جعل تبعا فالنوع اولى به واعترض عليه الرضى بان مذهب المبرد ليس ذلك ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلحق بهما الوصفية الاسمية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالمالية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد منها فلي هذا مذهب المبرد في الحسن والصق معا اختيار الرفع

لان اللام لا يفيد التعريف
وعذا كثرى خلاف ما
نسب اليه المنسب ولا يخفى
على الناظر الجبر ان ما نقله
عن المبرد صريح فيما احال
عليه المنسب فان افادة العلم
بدون اللام التعريف
واختصاص الفرض
من اللام بفتح الوصفية
الاصولية انما يصور في نحو
الحسن فان لام الصق
لكونه جزا من العلم على
مثال الجبر في جعفر لا يفيد
الاسم بدونه التعريف بل
لا يكون علما قد عرفت
ايضا انه لا سبيل الى ان
يكون ذلك اللام للفتح
الوصفية الاصلية فتبين
ان المراد من العلم في كلام
ابي العباس المبرد ما يكون
علما بدون اللام ايضا ولذا
قوله بالجلس الداخل عليه
اللام لافادة التعريف
فانما نسب الاسم
المستعمل باللام وبدونها
وقسما باعتبار ان اللام
في احدهما لافادة التعريف
دون الاخر ولم يشرع
لهما من الاعلام المستعملة
باللام لظهور الامر فيه بد
ذلك فانه اذا كان الحكم
كذلك في اليست اللام جزء
منه لمجرد كون الايتان به
لافادة التعريف ففها هو
جزأه بطريق الاولى
لاستحالة الانفكاك
منه بالضرورة (قوله)
التي عن جوازضة قيل
لا علم يرفع من البناء الا
البناء على القسم او الفتح
وفي نظر ان بني اختيار

اي في استعماله في الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد يستدعي الى المفعول به (من) كما
تستدعي الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت
الديار (خلت الديار) جمع دار (من الايس) بفتح الهزمة وكسر النون فيل بمعنى
فاعل كنصير بمعنى ناصر اي الساكن والمؤانس او كل ما يؤانس به ويقال وما في الدار
ايس اي احد كذا في الصحاح (وقد يضمن) مبني للمفعول اي خلا اذا اريد تعديته
كقولهم اقبل هذا وخلا كذا (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا
جاوزا زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذي هو (من ويوصل الفعل) الذي هو لفظ
خلا الى المفعول به (فيتمدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به
ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال (والترمو) اي التزم الحاجة (هذا التضمن)
اي جله بمعنى جاوز (او الحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتمدى للفعل وحده
اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويحمل كالفعل المتمدى وينصبه كما ينصب
الفعل المتمدى المفعول به كقوله تعالى واختر موسى قومه مكان من قوم ماى التزموا
احدا الامر ين على سبيل منع الخلو والجمع (في باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا في
الاستثناء (ليكون ما) اي المفعول الذي وقع (بعدها منصوبا) صريحا لان الجار والمجرور
ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لا لفظي واما اذا التزم احدا الامر ين يكون نصبه صريحا
(كما) كان الواقع (في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب) اي اصل باب الاستثناء منصوبا
صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلهما) اي فاعل عدا وخلا لانهما
فلان ماضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال
الا ان هذا الاستكناك لازم في باب الاستثناء لما سبق (راجع) لانه لا بد له ايضا من
مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المتقدم) كاشنا ما كان
مثل اعدوا هو اقرب للتقوى (او الى اسم الفاعل منه) اي من الفعل المتقدم (او الى
بعض متعلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذا
لا يجوز الرجوع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم
عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكرا للاستغراق
في الايجاب في قوله تعالى علمت نفس اي كل نفس وقيل البعض يستعمل في معنى الكل
واريد به هنا هذا المعنى (والتقدير) اي في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة
(جاءني القوم عدا) مجيئهم زيدا (او خلا مجيئهم) زيدا مثال الرجوع الضمير الى مصدر
الفعل المتقدم (او) جاءني القوم عدا (الجائي منهم) زيدا او خلا الجائي منهم زيدا مثال
لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءني القوم عدا (بعض منهم زيدا) اي
كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض هنا بمعنى الكل وقد رفي

المثاليين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق
ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما
(فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقت بعد معرفة كافي المسئلة
الذكورة واما ان وقت بعد نكرة فصفة مثل ما جاء فى احدا عدا او خلا زيدا وقيل لا
موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوھى حرق لا عمل لهما منه وكذا ما قام
مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول
(معهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع
حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجوز
فيه الفظة (قد) والواو اصل مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية
اما ظاهرة او مقدرة وهنالك يجوز اظهار هابل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه
والمبرد لما عرفت (ليكونا شبه) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم
الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها موضوعا له
فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاو بدلا
منها لملاقمتها (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (لها) اى بكل واحد
منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ
محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى
مختص باداة الاستثناء بخلاف الاقان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهم افعال ماضيان
كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه
وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونها فى معنى الاول لا يجوز
تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ما كان فى معناها ليم امر
المشابهة بها ولان فيها معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى
(لها) اى بكل واحد منهما بناء (على انها حرقا جر) وهذا مذهب الاخفش لان
سيبويه انكر الجر بعدها لانه فعل متعدي بنفسه (قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر
بهما) اى بكل منهما وقال ايضا لم اراد احدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه
قرنها فى بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسيرافى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول
الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحدهما (اكثر) من الجر
(وما خلا وما عدا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يبدل لفظه كان ههنا لاشتراكهما
فى نصب المستثنى على انفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدهما الا ان النصب
ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى
كما كان منصوبا اذا كان بعد خلا وعدا (وجوبا اذا كان) واقما (بمدما خلا وما عدا الا ان)

الفتح عن جواز الخبر فى
بالزيد بن مقبل ولا يخفى
ان الاعتراض فى امثال
هذه المباحث ملحوظا لعل
ايمن من تأب العاقل وان
اراد غير ذلك من الجواز
فهو بديسى البطلان
لاجاءهم على عدم جواز
غير الجر فيما تى به من المثال
واختلافهم فيما نحن فيه هل
يجوز الرفع بعد ذلك ام لا
فلا كثرون على اولوية
الفتح مع جواز الرفع
وبعضهم على عدم جواز
الرفع لوجوب الفتح
حيث (قوله) (مجردا)
عن التأء او ملحوفى بها دفع
لما يترجم من عدم الشول
فلم الموصوف باسنان
الحكم فى صورة التذكير
والثابت على السواء فاقبل
فى تفسير قوله ذلك يعنى من
غير تغيير اذ لا يجوز الفتح
فى نحو يا هند بنت عمر
وليس بصحيح (قوله)
كما هو المتبادر الى الفهم بل
بل المتبادر ما هو الامر
وذلك من قبيل الوقوع
فى مخالفة الواضحات فان
اطلاق القول يكون التام
موصوفا بآخر ظاهر فى
كونه متصلا به واعلم انهم
ذكر والاختيار النصب
هنا عروطا ارسطوى
كون المتأدى علما احتراز
عن نحو يا رجل به تريد
وكونه موصوفا يا ابن
احترازه عن نحو يا زيد بن
عمرو فى الله اعلى ان ابن
عمرو مبتدأ وكون ابن
متصلا به موصوفا احترازا

عن نحو ما زيد الظرف ابن
عمر وروى كونه مضافا الى علم
احترافه من نحو ما زيد بن
اخينا وانما اختير فتح
التأدي مع هذا الصروط
لكثرة وقوع التأدي
جملتها والكثرة مناسبة
للتخفيف فنفوه لفظا
بفتحة وخطا بحذف
الفتحة وابتداء بخلاف هذه
الامثلة فان التأدي لا يفتح
فيها وايضا التأدي لا يفتح
لكن كل منهما غير كثير
الاستعمال والعلم بالتصنيف
بيهما الجامع للشرائط الاربعة
في غير النداء بخفف بحذف
تنوينه وجوبا وبحذف
الالف خطأ ايضا وان
اختلف احدي الشرائط
لم يحدف التنوين لفظا
ولا الف خطأ والمختبر في
كل ما ذكرنا لفظ ابن واينة
لاثنين وجمعهما
وتصغيرهما لا لاكثر
استعمالها كقوله وكذا
المختبر كون العلم الموصوف
مفردا لان اثنين والجمع
ليسا ههنا وايضا لا يكثر
استعمالهما (قوله اي
اذا اردت دأؤه قبل فيه انه
اذا لم يجر جعل المرفوع
باللام منادى فلا يربط احد
من ارباب اللسان نداه
فكماتة لا يصح ان يكون
المرفوع باللام منادى
لا يصح ان يكون
مراد النداء فتدبر
الارادة لا يسمن ولا يثنى
من جوع ولا يثنى عليك
ان القائل لم يفهم كلام
الشراح قدس سره فانه
يقوله ان قوله واذا نودي
المرفوع باللام لا يصح على

لفظة (ما فيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ما وان وان (مختصة بالافعال) اي الاوليان
تختصان بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختصتا
بهما لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما رحبت
اي رحبها يستعها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيويه وجوز غيره
دخول ما في الجملة الاسمية نحو قوله في الدنيا باقية كذا في الرضى (نحو جاءني القوم ما خلا
زيد او ما عدا عمرا) وما فيهما ما حرفية وهي ثلاثة اما تانيية وهي لا تصح ههنا لان المعنى
على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما
واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما
صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست
باحديهما المدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا
ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهرا
لوجوب كونهما في الاخر حقيقة او حكما قامين اليها لا يكون اسمية لان انتفاء الاقسام
باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود له امام الا في ضمن الخاص والافراد قمتين
ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهد (تقديره) اي تقدير المثال الاول جاءني
القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه
ايضا بالنصب (فيهما) على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن
لا مطلقا بل (بتقدير مضاف اي) جاءني القوم (وقد خلوه) اي خلوا الجائي منهم وبعض
منهم او مطلق (او) وقت (خلو مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على
ما سبق (او) جاءني القوم (وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة الجائي منهم (او مجاوزة مجيئهم
عمرا) على قياس ما سبق وهذا المعنى اي النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف
في كونهما جزا مفعول ومناسبة ما سبق في عدو خلا من كونهما منصوبين على الحال فقط
(او على الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اي بالنصب على ان يكون كل
واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجمل المصدر) اي الذي هو خلوه وعدو (بمعنى
اسم الفاعل) لكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير المص لماسبق واما عنده فان مادل
على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده
ايضا (اي جاؤا) اي جاءني القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (بجيتهم من زيد) او
خاليا الجائي منهم من زيد (او) جاءني القوم (بما جاوز بعضهم) عمرا (او) مجاوزا (بجيتهم
عمرا) او مجاوزا الجائي منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
المتقدم لما ذكرناه في الموضعين بناء على ظهوره قياسا ما سبق في خلوه وعدو لا لكونه جائزا (و)
روى (عن الاخفش انه اجاز الجرح) اي جوز جرحا بعدهما (بهما) اي بكل واحد منهما

بناء (على ان) لفظة (ما فيها زائدة) لتحسين اللفظ فقد ولم يذكر المصنف هذه الرواية كاذرة كما في خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يستدبه) اى لم يبعده شيئا يسأله لان زيادة ما فى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى الآخر وانما تزداد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيتا وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا نحو فيما رحمة وما خطيتهم وعمما قليل (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وما خلا وما عدا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر ثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بدليس) الا انه ثمة منصوب على المفعولة وههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناقصة للخبر (نحو جاء فى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بد) (لا يكون) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتصيب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجى اهلك لا يكون بشرا) اى لا يكون الجائى منهم او بعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدها) اى بعض ليس ولا يكون (لانها من الافعال الناقصة الناقصة للخبر) والمستثنى الواقع بعدها لا يكون الا خبرا مهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمها) اى اسم ليس ولا يكون اى جملة ضميرا مستكنة فيهما (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكونا شبه بالالتى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع التقصان فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل المتقدم لعدم محتمه كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاء فى القوم لا يكون المحمى منهم زيد او ليس المحمى منهم زيدا اذ لا يقال المحمى زيد الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فيحدث يصح (وهما) اى ليس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعول بالضمير وحده لان الثانى مضارع متنى والاول ماض متنى وقد سبق ان الماضى والمضارع المتنيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير حذف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او مفعولا باللام الجنسية نحو جاء فى الرجل ليس او لا يكون زيد او جاء حتى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة

ظاهرة بل هو محمول على الجواز معدود من قبيل قوله عز سلطانه واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا يبين فى انه كذلك (قوله) نحو زائد عن اجتماع آتى التعريف بلا فاصلة يقع فى ذلك المعنى فانه قال فى الشرح لانهم لا تعدر عليهم الجمع بين حرفى تعريف اتواع فى الصورة بماضى مجرد من حرف تعريف واجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة التزموا رفته لانه هو المقصود بالنداء بجلوس الاعراب بالحركة التى كان يصفها لوبائره لنداء تقيها على انه المنادى ولم يبال الى قول الرضى فيه نظر لان اجتماع حرفين فى احداهما من الناقصة سالى الاخر وزائدة لا يستنكر كفى لقدوا الا ان ظهوره ليس يعنى فان هذا الاجماع انما يجوز فى سورة عدم حصول الاستثناء باحدهما عن الاخر كما عترف به ومن الظاهر ان من يخفى فيه ليس كذلك بل اجماع فيه يكون من قبيل ادنى التعريف المتنى احدهما عن الاخر وهذا متنع بالاختلاف وما اختاره وهو انه لو دخل اللام المنادى فاما ان يعنى مفعولا وهو بعيد لكون اللام معافة للتثنية فهو كالتثنية فاستنكره دخوله مطردا فى المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لمصولة

ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحجى مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضى وكذا في ما خلا وما عدا لانه ليس في فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان في فعليتهما خلافا حتى جازا تجربها ولم يحجز فيهما شيء سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التي تستعمل في الاستثناء كانت مخصوصة باولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تنصرف او لا فقال (واعلم انه) اي الشأن (لا تستعمل هذه الافعال) اي الافعال الناصبة للمستثنى (الا في المستثنى المتصل الخبر المفرغ) فاستعمالها في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل في المستثنى المتقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا يعني لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضي قاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضي مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضي مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا ينصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال قوية في العمل ولا مانع منع التقديم ولا يكون لها مضارع في الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول ثنية وجمع ولا ينبري لا يكون الا ما يكون وما كان ولم يكن ولا لا مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه (ولانها) اي هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهي) نائبة عنها لما عرفت وهي اي كلمة الالكونها حرفا (لا ينصرف فيها) لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا عنه (و) الثاني من الموضوع المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او ما أول (يجوز فيه) (اي في المستثنى) اي المتصل المؤخر ليخرج المتقطع والمقدم (النصب) اي نصب المستثنى (على الاستثناء) (ويختار البدل) اي جعل المستثنى بدلا لبعض (عن المستثنى منه) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا وصل في المسجد في مكان كذا اي في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) في قوله فيه فتكون حيثئذ كلمة ما في قوله فيها موصوفة وعبرة عن محل واقع بعد الاعلى ما فهم من تفسير الشارح (اي حال كون المستثنى واقعا في محل) اي مكان (يكون) ذلك المكان (متأخر عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون محاطا قبل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا

البناء وهي وقع المنادى موقع الكاف وكوئمنه في الافراد والتعريف ضيف كاترى (قوله) واهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المجهول قيل اي صفة الاسم الذي جعل وسيلة الى تدا المسمى باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المجهول مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجهان اذ قصد تدا اسم الاشارة وفيه نظر اذ لا قائل يجوز كون اسم الاشارة في هذا المثال مقصودا بالتداء واقد ذهب الرضى الى ذلك لكن في صورة اجتماعه بكلمة اي وكلامه هذا لم يكون اسم الاشارة او ضم من اي وصف اي به في بعض الموضوع نحو يا هذا فيقتصر عليه وانما يتوصل به الى تدا اسم الاشارة في الاصل ما يشار به الخطاب الى شيء فهو في الاصل الوضع اذير الخطاب ففصل بينهما باي لتناكر ما في الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعل هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل تدا المسمى باللام على ما هو عليه المسمى بل لاجل تدا اسم الاشارة بدليل اقتضاهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وليس بهي لانه قد اعترف فيه بانهم لا قصدوا التفعيل

المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا بجوز فيكون الظرف الاول تاما والثاني خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اي عن المستثنى الذي كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء) اي باقى كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فضلا او اسما جارا او ناصبا (مثل عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التي تستعمل فيه (في كلام غير موجب) حال ايضا منه اي حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بمد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو الشرط الثاني من تلك الشروط و (احتراز عما اذا وقع) اي عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه) اي المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كامرا) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارته الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدمة الى ان الماضي المتيقن حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعني عن الكلام الذي لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا (فانه) اي الثاني (حينئذ) اي حين كون المستثنى منه غير مذكورا في الكلام (مرب) المستثنى (على حسب العوامل) اي على ما اقتضاء العامل من رفع او نصب او جر على ما سياتي (و) وقع (في بعض النسخ) اي نسخ المثنى بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذي قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اي قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة قوله (ا) (كلام غير موجب) لكن بتقدير ضميره يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للذكورة يلزم الضمير الرجوع الى تلك الذكورة للربط والا تكون اجنبية (اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال الحشى عصام الدين الاوجه ان يحمل ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسخة في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مستندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسيما في التمرينات (ولم يشترط) دفع لما يرد انه كما اشترط القيد الثلاثة في جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه وانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فلم ان القيد المثيرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لا يكون) المستثنى (منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء في قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر (فاكتفى بذلك) اي بما ذكره فيما سبق ولم يأخذها في القيد (نحو ما فعلوه الا قليل) (بالرفع) اي برفع قليل (على البدلية) اي بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التي هي علامة الجمع (و) ما فعلوه

بين حرف النداء واللام
بعض طلبوا الاسماء بها غير
دال على مبهمة محتاجة
بالوضع في الدلالة عليها
الى شئ آخر يقع النداء
في الظاهر على هذا الاسم
المبهم لشدة احتياجه الى
مخصصه الذي هو ذو
اللام وذلك ان من ضرور
ة النداء ان يكون مبيها
للمعنى واذ لم يكن معلوم
الذات فوجد والاسم
النصف بالصفة المذكورة
يا بشرط قطعه من الاضافة
اذ هي مخصصة نحو اى
رجل وابدل هاء التنبيه
من المضاف اليه لانه لم يكن
مخالفا من مضاف اليه او من
تنوين قائم مقامه نحو اياها
تدعو وليس موضع
التنوين وايضا التنوين
يبدل من مضاف اليه معلوم
مقدر كما في قوله تعالى
ورفعنا بعضهم فوق بعض
درجات وكلامه دينا والقصد
ههنا الايهام وهاء التنبيه
ايضا تنبيه واسم الاشارة
واما اللفظة شئ وما جملته
فانها وان كانت مبهمين
لكن لم يوضع على ان يزال
ايها ما بالضمين بخلاف
اي واسم الاشارة فانها
وضام مبهمين مشروطا
ازالة ايها ما شئ اما اسم
الاشارة فياسم لاشارة
الحسية او بالوصف واما
اي فياسم آخر يمد فنقول
اذا لم يكن اسم الاشارة في
قولنا يا هذا الرجل مقصودا
بالتدليل لم يكن في يا هذا

(الاقبلا) (بالنصب) أي بنصب قليلا (على الاستثناء) منه أيضا لأن المستثنى وهو قليل واقع بمدا لا واقع أيضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو الواو والجمع والشروط بأسرها مذكورة فيجوز الأمران الاستثناء والبدل إلا أن الثاني وهو البديل هو المختار للمسيحي هذا مثال حالة الرفع (و) أما حالة الجر (نحو مررت بأحد الأزيد بالجر) يعني بحجزيد (على البدلية) يعني أن يكون بدل البعض من أحد تقديره الأمر مررت بزيد كما أن تقدير ما فعلوه الأقبلا الأفعلة قليل لأن البديل يكون بتكرير عامل المبدل منه في البديل (والأزيد بالنصب) أي بنصب زيدا (على الاستثناء) أي على أن يكون مستثنى من أحد (و) أما مثال حالة النصب فنحو (مارأيت) أي ابصرت لأن الرؤية هنا ليست من أفعال القلوب (أحد الأزيد بالنصب) يعني بنصب زيدا لا يتخلو (أما) أن يكون (بطريق البدلية وهو) أي بطريق أن يكون بدلا (المختار أو) أن يكون (بطريق الاستثناء) أي بطريق أن يكون مستثنى (وهو جاز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر في الأحوال الثلاثة ولما فرغ من بيان كون البديل مختارا أراد أن يبين وجهه وعلة فقال (وأما اختاروا البديل في هذه الصور) أي أما رجح الحاجة البديل على الاستثناء عند وجود هذه الشرط المذكورة (لأن النصب على الاستثناء) أي نصب الاسم الواقع بعد البناء على أن يكون مستثنى (أنما هو) أي ليس إلا (بسبب التشبيه) أي تشبيه المستثنى بالمفعول في كون كل واحد منهما فضلة وخاصة بالمفعول معه في كونه معمولاً بواسطة إلا لأن المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لأبلاصالة) عطف على قوله بالمفعول أي لأن النصب فيه ليس بالأصالة (و) لأن الأعراب فيه (بواسطة) كقلنا (و) أما (اعراب البديل) من الرفع والنصب والجر فليس إلا (بالأصالة) لما سبق أن البديل يكون بتكرير العامل (و) يكون أعرابه أيضا (بغير واسطة) ولا شك أن الأعراب بالأصالة وبواسطة يكون أقوى من أعراب الذي لا يكون إلا بالتشبيه إلى الغير وبواسطة العمل بالأقوى مهما أمكن يكون هو الأول ولذا اختير البديل ولمدم الخلاف في عامل البديل وأما في عامل المستثنى فالحلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على أعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البديل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الوجه واحد (ويعرب) (أي المستثنى) على حسب العوامل (الحسب) بفتح حين القدر أي على قدرها فإن قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالأعراب على قدرها يكون كناية عن الأنواع الثلاثة منه (أي بما) أي بشئ من الرفع أو النصب أو الجر (يقضيه) أي يطلبه (المامل) فيه إشارة إلى أن اللام في العوامل للجنس ولأم الجنس إذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر) المقصود أنه يرفع أن كان المامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الأزيد وينصب أن كان يقتضي النصب ويجر أن كان يقتضي الجر نحو ما رأيت إلا

لا يكون دليلا عليه لأن اسم الإشارة لا يكون مبهما بل متقدما بالإشارة الحسية كيف ولو كان هذا جائزا لذلك لما كان يكون اسم الإشارة في قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء جاريا بعده أمران كما زعمه القائل لجوار الاقتصار على قولك يا هذا وثبت هذا التركيب بالافتقار وهو غير جائز بالاجماع وهو أيضا لا يقول به قديم ما دعى إليه المن لا يقال فأي حاجة إلى الاتيان بهذا بعد حصول المصلحة بأي لأن توسط الأمرين ببيان مهم بعد مهم وتأخير البيان أنما يكون بتكثير التشويق والتوجه فالمهم الذي وإن لم يكن محتاجا إليه لكن فيه فائدة وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة لأهم وقد ظهر لك مما سبق أن لو فرضنا جواز كون اسم الإشارة في قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء كما صح قول القائل أيضا لأنه ح لا يكون مبهما حتى يكون الاسم المرفع باللام الواقع بعده وصف للمهم جائزا فيه الأمران (قوله) وقالوا يا الله خاصة قبل هذا الإشارة إلى ثلاثة أحكام لفظة الله في باب الداء قطع همزة واختصاص ندائه بكلمة من بين حروف الداء كاختصاص نداءها ونداءه بلا واسطة المبهم وتخصيصه بالحكم

زيدا وما مررت الا يزيد لكن انما يرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما (اذا كان المستنى منه) في الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء وبختار البديل (ويختص ذلك المستنى باسم المفرغ) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى في الخاصة كقوله تعالى تختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستنى (لانه) اى الشأن (فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستنى (الماملى عن المستنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل في المستنى منه بحذفه ليعمل في المستنى فقط (فالمراد بالمفرغ) هنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستنى (كما براد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستنى واقع) (في غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويرب الراجع الى المستنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستنى واقعا في كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا اوسميا لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وفريته لخصوص جماعة من الناس من جملتهم زيد متفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فيبنى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ماضى بنى الازيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد) لان معناه ماضى بنى احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا نحو (ضرب بنى الازيد) لما مر ان معناه ضرب بنى كل احد الازيد فانه لم يضرب بنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستنى من فحوى الكلام السابق اى لا يرب المستنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرف في الكلام الموجب حال كون المستنى منه غير مذكور في جميع الاوقات والوقت استقامة معنى ذلك الكلام فيحتمل يرب المستنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف اعزابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم بما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول

الاخير وان كان اشد شائسا بالمقام فمن سبق العطن الذى لا يلبق بالكلام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا اياها يا الله مثلا في حجة وذلك من جملة او هام القائل لظهور ان هذا القول استثناء من الحكم المتقدم ولا يمكن التعميم الى ما ذكره من اسرين لانه لم يسبق شئ من التعرض لدخول حروف النداء بأسرها على ما يدخل عليه احدها وكون الهزة في باب النداء قوصل حتى قال وقاوا بالله خاصة بالنسبة الى هذه الامور الثلاثة على انه قد اعترف نفسه باشتراكى وايه في هذا الحكم اعنى النداء بكلمة يادون غيره من بين تلك الحروف فالقول بصد ذلك بان المراد من هذا القول التنبيه على اختصاص لفظه الجلالة باختصاص كلة ياها ليس الامن باب التناقص وكون الهزة فيها همزة القطع ليس مقطوعا به بحيث لا يحتمل غيره بل يجوز الوصل ايضا قال والاكثرى بالله قطع الهزة وذلك للاذعان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وسار كيزه الكلمة حتى لا يستكره اجتماع باو اللام فلو كانا قيا على اصلهما فسط الهزة في الدرج اذ همزة اللام

(على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانواع واحد (نحو قولك كل حيوان وعرفوه بانه جسم تام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكك الاسفل) وهو اللحي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاله في فيه بالضاد والفتح المسجتين وبابه نصر وقع (الاتمساح) والحكم تحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجهة كلية مشورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان ثبت فيه على سبيل العموم لا مانع فيه وفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد في جميع النبل الا من مدينة اسبوط وهي فوق مصر باقى عشر فرسخا وتحته مثل ذلك فهذا الموضوع لا يدخله تمساح لانه قد طلست الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضوع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في محجبات المخلوقات (او يكون هناك) اى في الكلام (قربة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور في الكلام لاسر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلا شك لصب على التمييز (مثل قرأت الايوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ جميع الايام الا الايوم المعين (اى اوقعت القراءة) اى صدرت مني القراءة (كل يوم) بحث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الايوم الجامعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهورانه) اى الشأن (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قدمضى وهو غير مخلوق وبعضها قدمضى وهو سبى وبعضها سبأى هو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقام القراءة في الايام الماضية لا الانية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءة مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يتأتى في الايام الانية (بل) لا يريد بكلامه هذا هذا (الا ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهمة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفتة ينى قرات ايقاع كنيم در هفتة يك لكن يك روز ازان هفتة قرات ايقاع نى كنيم لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) اى ادى منها مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما وستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما او خمسين اوستة اوستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ (كالا يستقيم المعنى) الجار والجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ماتكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركب مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في) الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربي الازيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى

المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على اصل وكيف يتصور تصيم الكلام والاعتراض على من لم يسلك هذه الطريقة الباطلة بعد نصر يح صاحبها بانه جنى به لا فائدة اختصاص عدم توسط المهيمة بلفظة الجلالة فانه قال في الشرح وقالوا يا الله خاصة فادخلوا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اما لانها منزلة منزلة الاسل قرومها وهو ضما عن الهمزة التي هي فاء لان اصله الا كلفك حركة الهمزة في اللام وحذفت قصار اللام ادغموا اللام في اللام فقالوا الله اولان النداء اكثر فيه اكثر من غيره لطيف بخلاف الوصلة اولانهم كرهوا ان يأتوا باسمهم بلفظه على الباري سبحانه اولان اطلاق الاسماء يتوقف على الاذن ولم يجز اذنى اياه وهذا حق يصح ان يقال يا الله ويا هذا الله هذا كلامه ووجه ظهور سقوط قوله وذلك ان يجعل الخ على انه فاسد في نفسه فاسم (قوله) ويتم الثاني التاكيد لنظر قبل ولم ينون لندم انصرافه ولكونه مؤنثا بتأويل القيلة ولكونه علما واقصا للشرع يقتضى الشرع عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو الطيبة كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال فاما ما قال الشيخ

دخول الفاعل في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كانه ولذا دخلت وب الفعل (لا يستقيم
 المعنى) أى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه في غير) الكلام (الموجب) فى بعض
 الصور (ايضا) أى كالا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الكلام الموجب (نحو)
 مامات الازيد) اذ لا يصح ان يقال مامات احدا ومامات كل احدا لالزيد وهو ظاهر اذا
 كان الحال والشان كذلك (فينبى ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) أى كما اشترط
 فى الموجب (استقامة المعنى) أى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبى ان يقول
 ويرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو فى غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى
 تكون القيود ثلاثة (وايضا) أى كما ورد هذا السؤال بر دايضا (لا يصح مثل قرأت الايوم
 كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى (باليام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه
 يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من الايام الاسبوع الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه اشتبا
 مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص فى) نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصيص يكون
 (بان يختص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل
 واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيدا الداخل فى تلك الجماعة (اذا كان هناك) أى
 عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالة دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول
 المضروب حال الشكاية ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل احدا عاما بل يريد من
 المحلة القانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير ضربى كل واحد من محلة كذا الازيد
 ومقابلة كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربى الازيد أى ضربى
 كل احدهم تلك المحلة الازيد اذا عرفت هذا (فلافرق بين هاتين الصورتين) أى بين قوله
 ضربى الازيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (فى كون كل واحد منهما
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازها (وغير جائزة بدونها) أى بدون القرينة الدالة
 على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل
 فيه المستثنى قطعاً جازم سواء كان الكلام موجبا او غير موجب (واجيب) على الاعتراض
 الاول (بان المتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب) يعنى (والغالب
 فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى عن العموم) أى على كون
 المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا
 يتوعد الازمان (و) الغالب (فى النقي عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير
 عموم المستثنى منه (لاشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل
 كاللسان لان الاجناس اربعة على ما بين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كاللسان والجنس
 الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق
 بالاشتراك (متعلق الفعل بها) أى تلك الافراد أى لان كون جميع افراد اللسان مشتركة
 فى متعلق الفعل بها نافية (ومخالفة) عطف على اسم أى ولان مخالفة (واحد) أى فرد

الرضى نحو ان التأكي
 القفى فى الاغلب تكرير
 القفا الاول بلا تفسير ولا
 تفاوت حكما حذف تنوين
 الاول الاضافة كرو بلا
 تنوين لجاء الثانى بلا تنوين
 وان لم يصف ولا وجه
 لاختيار ما اختاره واستاد
 ذلك الى الرضى فان الاول
 مما يلتفت اليه والثانى
 هو القول الممول عليه غير
 ان الرضى يقول فيه
 بالاعلية لما سبق من قول
 روية وغيره يقولون
 بالوجوب ويحملون قول
 روية على الشذوذ قال
 المص فى الفرح اما الفهم
 لظاهر لانه مسمى مفرد
 واما النصب فعلى وجهين
 احدهما ان يراد بهم الاول
 اضافته الى عدى المذكور
 احرام اكيد تأكيذا
 لفظيا بلفظ تيم الثانى
 والتاكيد القفى باق ولا
 يغير ما قبله ولا ما بعده مما
 كان عليه لذلك بل منصوبا
 على حاله وذكر فى الوجه
 الثانى ما ذكره الشارح
 قدس سره من حذف
 المضاف اليه اول استثناء
 بذكره اخرى (قوله)
 وذلك مذهب سيبويه قيل
 المذهب لاسناده وهو
 الخليل وهو تابع له فيه
 وليس بذلك فان العمود
 نسبة ذلك القول الى
 سيبويه وقد صرح الرضى
 وغيره بان ذلك مذهب
 سيبويه ولم يشرعوا
 لخليل لم قال المص
 فى الايضاح وهو مذهب

واحد (اياها) اى افراد الجنس (في ذلك) متعلق بالخلاقة اى في انتفاء تعلق الفعل بها
 (مايكتر ويطلب) عطف تفسير خبر ان قوله بمايكتر مثل ماضى بنى الازيد فانه تعلق
 الضرب بكل واحد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلاً شوباً يعنى ان يكون الفعل
 منفياً عن كل واحد بحيث لم يثبت ويكون مثبتاً على واحد معين هو زيد كثير وغالب هو
 ظاهر ومثله ايضا ما رأيت الازيدا وما مررت الازيد (واما اشتراكها) اى اشتراك
 جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد شوباً (ومخالفة) عطف على الاشتراك
 (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (في ذلك) اى في تعلق الفعل (فما قبل) الفاء
 جواب اما والجار والمجرور خبر (كافى المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان
 تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم واغراضه كل واحد منه حيث وقعت فيه
 ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار
 اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضاً لا يصح الخ يعنى واجب عن الاعتراض
 الثانى وهو قوله وايضاً لا يصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر في المتن
 مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضرب بنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق
 بينهما شيئاً من الاشياء (الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه
 مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
 والمجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى في المستثنى
 منه (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا قوله الفرق اسم ان
 وقوله ليس الا بظهور الخ خبره لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
 او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة
 دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في) المثال الثانى وهو قوله
 ضرب بنى الازيد (فلوقام) اى وجد (في) المثال الثانى (الذى هو ضرب بنى الازيد) ايضا اى كما
 وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله
 ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى
 (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكي والمتظلم حيث يقول انى
 مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للمهد الخارجى بقرينة شكواه
 وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخل فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد)
 مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (قلت) في جواب (ضرب بنى الازيد) اى ضرب بنى كل واحد
 من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يسبق منهم فرد لم يضرب بنى الازيد فانه لم يضرب بنى (فالظاهر)
 بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله في جوابه ضرب بنى الازيد (ايضا) اى كان قوله قرأت
 الايوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (عما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر
 لان وجود مثل هذه القرينة نادراً الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان

سيبويه والخليل وح قول
 ان التعارف بينهم نسبة
 الاقوال التى قال بها سيبويه
 اليه والتصريح بأنه مذهبه
 وان كان الخليل سبق فيه
 وذلك لان اعتناهم به
 اكثر من اعتناهم به
 (قوله) على الياء المغيرة
 بالحذف او قلب قبل هذا
 عبارة الرضى حيث قال
 لتدل الشهرة على الياء
 المغيرة او المحذوف ثم قيل
 وهو الاول لانه لا يسمى
 المحذوف مغيراً وانت
 خيراً بان الشرح قدس
 سره اى بعبارة الرضى
 بينهما فانه قال وهذا
 الوجهان لا يكونان في
 كل منادى مضاف الى ياء
 التكلم بل الى الاسم الذى
 غلب عليه الاضافة الى
 الياء واشتهر بها لتدل
 الشهرة على الياء المغيرة
 بالحذف او القلب فلا
 تقول يا هدى واعدوا
 هذا كلامه والتفسير
 كذلك ليس بمستقيم فان
 الياء المغيرة تفعل
 المحذوفة ضرورة مقابلة
 صورة الحذف صورة
 الذكر فلا يصح جعل
 الحذف قسماً للتفسير
 (قوله) ويكون المنادى
 المضاف الى ياء التكلم
 بالهاء في هذه الوجوه
 كلها وفقاً قبل جعل بالهاء
 متعلقاً سيكون فيكون
 الجملة عطفاً على الخبر
 او على الجملة الاسمية
 وعلى التقديرين فيبد
 العبارة وجوب الهاء

في الوقف والوجوب
ليس الامع الالف واما
الوقف على غلام يسكون
الياء فيكون اجود
وبجوز بحذف الياء
واسكن ما قبله واذا
وقفت على غلام بالفتح
بجوز الهاء والاسكان
فلاولى ان يكون وبالهاء
عطفا على محذوف اى
بلا هاء وبالياء وقفا
فيكون في هذا الجواز الا
انه يجب ان يجعل الجواز
على ما يشاء الوجوب
للاشكال بيا غلاما
والعطف في هذه الصورة
انما يتصور على الجملة
الفعلية اى المضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه كذا
ويكون بالهاء وقفا وكانه
اراد بالخبر تلك الجملة
الفعلية وبالجملة الاسمية
مجموع قوله والمضاف الى
ياء المتكلم يجوز فيه الخ
لكنه فخل مما فيه ثم
يكون الكلام ح ظاهرا
في وجوب الهاء وتعيينه
عند الوقف وهو لا
يجرى في الكل وعلى
ما اختاره من كون
المطوف عليه محذوفا
لا يلزم ذلك بل اللازم
ح حل الجواز على ما يقابل
الاستناع لكن فيه ان
ذلك انما يرتكب اليه
اذا ثبت جواز الوقف
بالهاء في الكل وفي نظر
والظاهر من كلام المص
في الترخ ان اراد بقوله
وبالياء وقفا ان يكون
خبر مبتدأ محذوف

(النائب) في مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على المستنى
بعض معين معلوم دخوله في المستنى منه يقينا (في) الكلام (الموجب) والبناء على ما هو الاصل
وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالنائب فيه) اى في الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى)
على تقدير عموم المستنى منه والنائب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستنى
منه ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل
وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون المستنى
معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمة)
متعلق بقوله لم يجوز (اى ومن اجل ان) المستنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل
الحذف والايصال (لا يكون) اى لا يوجد (في) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام
غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستنى
المفرغ في الموجب (لم يجوز) توسط الا بين اسم الافعال اتاقصة التي هي مصدرة بحرف النفي
وبين غير هاء بناء الممل فيهما رقما نصبا (مثل ما زال زيد الا علما) وما برح زيد الا مقبا
وما في عمر والامساخر او ما انفك زيد الا قائما (اذ معنى) اى لان معنى (ما زال) اى الفعل الذي
في اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم
ومات غير ها ونفي النفي اثبات فثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان في الكلام
قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجد الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما
توجه النفي ههنا الى النفي وقفا بقي اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت
ودام (فيكون المعنى) اى معنى ما زال زيد الا علما (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما ومستمرا
(على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مذكورها (الا على صفة العلم فلا يستقيم)
هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود
والحمر والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) في هذا المقام التوجيه ونصحيحه (يمكن
ان يحمل الصفات) المستنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون
(عليها) الجار والجر وخبر ها والضمير الجر وراجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان
يكون فاعل يمكن وهي صفة ما وصلها (بما لا يتناقض) بيان لما في قوله على ما يمكن اى من الصفات
التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد (ويستنى من جعلها العلم) كما يقال
ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها
في محل واحد في وقت واحد الا على صفة العلم تنبها على كمال حمقه وبلاذته (او يحمل)
عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل ما زال زيد الا علما (على المبالغة)
في نفي صفة العلم) عن زيد اى مبالغة فوق ان يقال يمكن في زيد ان يجتمع جميع الصفات
المتقابلة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك
من ان يكون لمعين ضرر لكل من يخاطب به كقوله تعالى • ولوترى اذ وقفوا على النار

تقديره وهو بالهاء وقتنا
 على ان يكون الضمير
 واجبا الى ما قبله وهو
 فلاما وحكم الحكم فبهم
 من الوجوه الثلاثة لعدم
 تعيين الهاء فيها وتبين
 هنا قاله بانه قد قوله
 واما ابداءهم من الياض
 الفاعل انما اخذوا له في
 الهاء لبيان الالف ولم
 يتعرض لغير ذلك وهو
 المفهوم من كلام الر
 محذرى ايضا حيث قال
 وفي الوقف بازاء ويا
 فلاما متصرا على هذا
 القدر والرضى ايضا حل
 كلام المص على ذلك دون
 ما ذهب اليه الشارح
 من التعميم لكل حيث
 قال راجعا لاوله وبالهاء
 وقتنا اذا قلت على فلاما
 بالهاء لبيان الالف ثم قال
 واذا قلت على فلاما
 يسكون الياء وصلا
 قالوا عليها بالسكون
 اجود وبمجرور حذفا
 واسكان ما قبلها وذلك
 على مذهب من وقف
 على القاضى باسكان
 الضاد واذا قلت على
 فلاما بفتح الياء وصلا
 جازا لا سكان فوقف
 وجه الحاق هاء السكت
 مع افعال الفتح هذا كلامه
 وهو صريح في حمل عبارة
 المتن على الوجه الرابع
 من تلك الوجوه خاصة
 وعدم جواز الوقف
 بالهاء في الباقي الا في
 الوجه الاول وذلك
 الا بقاء الى رجحان

في قول اى اياها مخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى في زيد على سبيل الفرض والتقدير
 (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعها في محل واحد (الاسفة
 العلم) اى مبالغة فوق ان قال مثل هذا الكلام في حق لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة
 المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه العلم انتهى كلام الرضى هنا (وعلى
 التقديرين) متعلق بقوله (بدرجة) اى بدرجة يعنى ويدخل قوله ما زال زيدا لا علما على
 التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى
 ولا يخفى (اى لا يكون خفيا) (على المتعطف) اى المتفكر بمجودة عقله وقوة ذكائه (انه) اى
 الثانى (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما
 وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا يخصص في ما نقله الرضى بل يجوز ان
 يأول بتأويلات اخرى (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهى مع اسمها وخبرها
 فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى
 تكون موجبة غير سالبة ولا فى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورت الاستقامة) اى
 استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فوجد المستثنى المفرغ اى
 كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلم يصح قول المص بل قول النحاة
 فى هذا الموضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا فى قولك
 ضربى الازيد المراد منه من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير
 ضربى كل واحد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الازيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال
 وغيره (او المقصود) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربى الازيد بناء على
 التوجيه الثانى (المبالغة فى غلو) بضم الفين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى
 فاعله وهو (المجتمعين) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم
 (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون
 الكاف فالصواب هنا الياء لان اول الكلام وهو ضربى بالياء فيكون التفسير مناسباً
 للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطاً فى غير الموجب
 واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطاً ليصح الكلام بظاهره وبمحصل
 المرام ولما بين اجالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان
 فصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حلا على لفظها بل يكون البدل حلا على المثل عملا
 بالاختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة
 المعرب على حسب العوامل وتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما
 فقال (واذا تعذر البدل) اى امتنع ان يحل المستثنى بدلا (من حيث حله) اى حل
 البدل الذى هو المستثنى (على اللفظ) (اى) على (لفظ المستثنى منه) اى على اعرابه
 الملقوظ او المقدر (فى الموضع) (اى محمل) المستثنى البدل (على موضع المستثنى

منه (اى على محله) (لاعلى لفظه) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على
 اصرابه اللفظى او التقديرى لانه معتذر بل يحمل على اصرابه المحلى ويحمل بدلا منه
 (محلا بالاختار) وهو البديل بناء (على قدر الامكان) اى على ما يمكن وهو الاصراب المحلى
 لان اللفظى او التقديرى معتذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون محلا بغير الاختار لان الاختار
 مادام يكون ممكنا لا يصر الى غير الاختار وذلك التمذر في اربعة مواضع ذكرها المصنف
 بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرورين الاستغراقية والمجرورين بالباء الزائدة قسما واحدا
 لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول
 ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية (مثل ما جاءنى من احد الازيد) فان
 لاحد هالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء
 (فزيد بديل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع
 على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البديل
 من لفظه معتذر لما سيجي (و) الثاني ما اذا كان المبدل منه في مبنيا لفظا ومنصوبا محلا
 بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا ومشبها (مثل) (لا احد فيها) (اى في الدار)
 فان لاحد في هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه
 على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالحل ههنا هو هذا المحل
 الثالث لان لفظه ومحله القريب في التمذربيان لما سياتي (الامر و) (فمرو) في هذا
 المثال بديل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول
 (على لفظه) او محله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه في خبر ما ولا المشبهين
 بليس (مثل) (ما زيد شيئا) فان لشيء حالين حال لفظه وهو الت نصب بما ومحله وهو الرفع
 بالابتدائية (الاشي لا يبا) مبنى للمفعول من عبا يما مثل قرا يقرأ وبابه قطع و (و) نائبه
 (اى لا يمتد به) مبنى للمفعول (نتي) بدل (مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على
 لفظه) اى لفظ شيئا لان المحل على اللفظ معتذر (وقوله لا يبا بليس) موجودا (في كثير من
 النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى
 يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز ولانه توافق اخواته اذا
 قيد بها (وعلى ما وقع في بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شيء المستثنى) خبره وعلى
 متعلق بالخبر اى قوله لا يبا صفة شيء المستثنى بناء على ما وقع في بعضها (قيل) في توجيهه
 (انما وصفه) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (ثلثا يلزم استثناء الشيء من نفسه) استثناء
 نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الثانية شيء في محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء
 ان يبقى بعد الثانية شيء في محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيء
 بعد الثانية فيه اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الامانة او ما اذا وصف بكون الشيء مخصوصا
 بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما قال بليس فلان على مائة الامانة جيدة (ولا يخفى انه)

الاسكال حيث اتى به
 اولاً وانما هو كذلك
 لان الولف بالهاء على
 ما هو الصحيح لا يكون
 الا عند افتتاح ما قبلها كما
 وقف عليه ان شاء الله
 تعالى (قوله) بابدال
 الياء بالهاء بتهديم
 الضماتية على الفوقانية
 وحل عكس ذلك باداء
 ان الياء صلة الابدال وهو
 انما يبدل على المزوك
 وليس بذلك قال
 الجوهري وابدلت الياء
 بغيره وابدلت الياء
 بغيره وتبدله به اذا
 اخذه مكانه وابدال
 قوم من الصالحين
 لا تخلو الدنيا منهم اذا
 مات واحد يدل الله
 مكانه آخر قد برو انما
 طوت الياء لكونها
 عن الياء كفاء بنت
 واخت من الواو لكنها
 توقفت عليها بالهاء بخلاف
 تاء اخت لان اصل هذه
 اصل واصل لفظ زائدة
 في فرقان مكمل القيل وفيه
 نظرا لانه توقفت على ظنة
 وقرنة بالهاء فالصواب
 ان يقال لكنها توقفت
 عليها بالهاء بخلاف تاء
 اخت وبنت لانها ما قبلها
 والقراء وقف عليها بالهاء
 لانها ليست لتأنيث الحذف
 كالي اخت وبنت قال
 الرضي والاولى الوقف
 بالهاء لانها ما قبلها كما
 في ظنة وقرنة بخلاف تاء
 اخت وبنت فمن وقف
 عليها بالهاء كتبها تاء ومن

اي الشان (لوجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل اي يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشبهة اولا) يزيد عليه صفة غير الشبهة حتى يكون له شبهة فقط فيكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اي بشئ (لا يزيد عليه غير الشبهة) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز استثناءه منه كما في قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون غريبة عنها الامانة واردة بالمستثنى مثلا ما كان غريبا عنها فيجوز بهذا اعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكن) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولو الالباب (والطف) لانه المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد وليس زيدا وهل زيد بشئ الاشياء على ما فهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البديل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين عليها على ان يكون النشر على ترتيب اللفظ وبين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البديل) حملا (على اللفظ) اي على لفظ المستثنى منه (في الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر بمعنى بمن الاستفراعية (لان من) (الاستفراعية) قيد من بالاستفراعية ليكون المثال عاما لاتزاد من فيه اتفاقا لان من تزداد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا لانها في الاستفراق (لاتزاد) (اتفاقا) اي بافراق النجاة (بعد الاثبات) (اي بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشي الرجل اي صار ذا امامشية (لانتقاض النفي) الذي هو في ما جاءني (بالا) لان الاوضحة لان تحمل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيًا وثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيًا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيًا وههنا ما قبلها منفي فتكون الاثبات ما بعدها بنقض النفي الذي فيها قبلها وعلل قوله لاتزاد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله (لانها) اي لان من الاستفراعية تزداد في الكلام الغير الموجب بنفي المنفي (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الازمان والاستفراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستفراعية تأكيد النفي المستغرق (ولانني) حاصل (بعد الانتقاض) اي بعد انتقاض النفي بالاحق يؤكد بمن الاستفراعية (فلو ابدل) (المستثنى على اللفظ) اي حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وما جاءني من احد الا زيد بالجر) اي مجر زيد حملا على لفظ احد (لكن) هذا القول اي المستثنى (في قوة قولنا جاءني من زيد) لان البديل يكون بتكرير العامل اي عامل المبدل منه والعامل في المبدل منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما تعلق به فيكون التقدير ما جاءني من زيد الاجاءني من زيد (فلزم زيادة من في الاثبات وذلك) اي زيادة من في الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزداد لتأكيد النفي يعني يستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا قلت ما جاءني من رجل فناء ما جاءني من واحد الى اقسامه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم

وقف بالهاء كتبها هاء لان وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف (قوله) او مكسورة لتاسية الياء قبل الياء لتناسب الكسر والواوود عليها بل تناسبا تناسبا الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدل بالياء الياء فانقضت كسائر ما أتت التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء محفوظ بعد حذف الدلالة عليها ولا يخفى بطلانه فان مناسبة الياء الكسرة اصح من طوع به لانها طبيعة الياء وهذا مما لا قائل بخلافه وبه وجه المص في الصرح حيث قال وما ابت ويا مت بقلب الياء تله على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل من حرف يناسب الكسرة ومفتوحة لانها بدل من حرف يحرك بالفتح هذا كلامه وانما تورد القائل في هذه الورقة من قولهم في بعض المواضع وكسر ما قبل الياء لتاسية الكسرة الياء فانساق ذهنه الى ان المراد بالكسرة التاسية لها هي كسرة ما قبلها كما يفهم من قوله وانما تناسب الكسر قبلها ولم يدركون المراد ان مناسبة ذلك الحرف لتلك الحركة دعت الى تبديل حركة

الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا
 بالاختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البديل حملا على لفظ المبدل منه (في الصورتين الاخيرتين)
 الاول قوله ولا احد فيها الامر والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا (لانه) اي الشان
 (لو ابدل المستثنى على اللفظ) اي حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) في كيفية ابداله (لاحد
 فيها الامر) بالنصب اي بنصب عمر حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب
 شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اي فتحة احد وان كانت بنائية لانها (شبهة
 بالحركة الاصلية) في حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحتمل على اللفظ في الحركات
 الاعرابية نحو جاء في زيد اخوك كذلك ههنا يحتمل على اللفظ (لانها) اي فتحته (حصلت
 بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهي) اي تلك الفتحة في العروض والحصول
 (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحتمل على التبع على ذلك التقدير كذلك يحتمل على هذه
 الفتحة (فلا بد حينئذ) اي حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اي على لفظ احد (من تقدير لا)
 في المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا لكون
 البديل بتكرير العامل (او حكما) عطفت على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب
 اثره على البديل (لتعمل) لفظه لا (فيه) اي في البديل (هذا العمل) اي البناء ان حمل على
 لفظ احد واذا غير جائز لان المعرفة لا بنى بعد لا ولا ن المعرفة لا يقع بعدها الامر فوغة لفظا
 على البناء والنصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل في المعرفة
 لما سيجي واذا لم يحجز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل
 لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحتمل على محله البعيد ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان
 (وكذا) اي كالحال في الاحال (في قوله ما زيد شيئا الا شيئا) لانه (لو) نصب
 و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو التي الاول ولفظه النصب لانه خبر ما
 وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد حينئذ من تقدير ما) في المستثنى (كذلك)
 حقيقة او حكما (لتعمل) لفظه ما (فيه) في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه
 وانما لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحتمل
 على المحل ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (وما ولا لا تقدر ان) هذا من قبيل عطفت
 معمولين على معمولي عامل واحد بما ظف واحد اي ولا ن ما ولا لا تقدر ان مبنى
 للمفعول في المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل
 مقدر ليكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فليكون حرف المعطف فاصلا
 قائما مقام العامل واما البديل فليكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية
 وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سريانة
 حكم العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيذ عين المؤكد والصفة تخصص
 او توضح متبوعها وعطف اليان يوضح متبوعة ايضا وذهب بعضهم الى ان البديل

ما قبلها بها والعجب
 انه لذلك من قوله
 ومحفوظ بعد حذفها
 للدلالة عليها فانه لو لم
 يكن المناسبة تامة بين
 البناء ومطلق الكسرة
 لا حصلت هذه الدلالة
 وما افق به من الوجه
 فلي تسليم محتمل انما اذا
 كان الكسر مقصورا
 عليه والواقع خلافه
 (قوله) فانهم يقولون
 بنت ام وبنت عم على
 الوجوه اورد عليه انه
 لو كان اعتبار الاختصاص
 بالنظر الى الام والم
 دون المضاف لافادت
 العبارة جواز يا غلام ام
 يا غلام عم فالوجه ان
 يعتبر الاختصاص بالنظر
 الى الجزئين جيبا ويجعل
 المؤنث داخلا تحت ذكر
 المذكر كما شاع (قوله)
 وقالوا يا ابن ام ويا ابن
 عم الخ قيل الاخصر
 الاوضح وقالوا يا ابن ام
 ويا ابن عم خاصة مثل
 باب يا غلامي ونحوها وما
 فيه اظهر من ان يخفى
 (قوله) اي واقع في
 سمة الكلام يعني ان
 الجواز وقوى ومفيد
 بسمة الكلام ليعين
 مقابلة الضرورة وحال
 الضرورة في النداء معلوم
 بالطريق الادنى والاوضح
 ان الجواز فيه مطلق و
 في غيره مقيد بالضرورة
 هكذا قيل ولا يخفى ان
 الامر بالعكس (قوله)
 اي لضرورة شرعية

والمطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بمامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار
الى المذهب الاول بقوله (حقيقة اذا لم يكن البديل الابتكرا والمامل) فيه وفي بعض
النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والمذهب الثاني
بقوله (او حكما اذا كتنى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على البديل
منه واعتبر) مبنى للمفعول ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البديل
ولما كان في هذا نوع ايهام لانه اذا اكتفى بدخوله على البديل منه لم يكن مقدرا بينه
بقوله (فانه) اى الاكتفاء بدخول العامل على البديل منه باعتبار السراية (في قوة التقدير)
لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا (حال كونهما) اى ما ولا (عاملتين)
(في المستثنى المحمول على البديل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز
انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمين
معنى الجهل (بعده) (اى بعد الانبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي)
الذى هو علة لمعلمها (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن
ذلك المعنى موجبا لمعلمها وهنا ليس كذلك (لانهما) (اى ما ولا) (عملتا)
في اسمهما وخبرهما (للنفي) اى لاجل النفي فكان النفي سببا للمعلم حتى لو لم يكن
فيهما نفي لم تعلم لانه مدار علمهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض النفي)
الذى كان سببا لمعلمها ومدار الحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات
ما بعدها فاستق السبب والملة واستفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار
الحمل ايضا (و حيث) اى ولما (تمذر في هاتين الصورتين) يعنى في لا احد فيها
الاعمرى وفي ما زيد شيئا الاشى (البديل على اللفظ) اى حلا على لفظ المستثنى منه
(محل) (المستثنى) (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون محلا بالختار بقدر
الامكان وذلك لان التواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر
غلبت على عاملها الذى هو المنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه
يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرقا لضمفه فى العمل مثل ان
زيدا قائم وعمرى والمطوف على محل اسم لا التبرئة ونمت اسمها على محله (فعمرو)
فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو)
اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصيصه بالعموم لوقوعه فى حيزا النفي
مثل ما احد خير منك لما سبق (ونفى) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية) انه معمول بالمامل المعنوى
لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضمينا بان كان حرقا
(فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لا احد فيها الاعمرى (محلان) اعتبارا
للعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر

قبل ظاهره انه جعل
ضرورة منصوبا على
انه مفعول له وعمله
الجواز فورد ان الجواز
صفة الترخيم والضرورة
اى الاضطراب صفة
التكلم فلم يوجد شرط
نصب المفعول له على
ما سبق وهو المشهور
فيما بين الجمهور قبل ان
العامل فى ضرورة
الترخيم والتقدير ويرحم
فى غير ضرورة ولك
ان تجعل اللام فى عبارة
الشارح الوقت اى
جائز وقت ضرورة ان
تجعل الاضطراب صفة
الترخيم اى الترخيم فى
غير المنادى واقع
لاضطرابه الى الوقوع
والاوجه اعمال الفعل
المفهوم من الكلام كما
ذهب اليه الهندي حيث
قال اى فعل الترخيم
فى غير المنادى للضرورة
فيكون مفعول له لفعل
الترخيم دون جوازه
ولقد جوز رفع الضرورة
على انه خبر مبتدأ
محذوف بحذف مضاف
هو فى غير المنادى امر
ضرورة والظاهر من
كلام المنس ان المراد
ليس هذا ولا ذلك فانه
قال فى شرح قوله
وترخيم المادى جائز
ولى غيره ضرورة
يريد ان الترخيم فى
المنادى جائز فى سعة
الكلام فى غير المنادى
انما يكون فى ضرورة

الشر فلي هذا يكون
ظرفا لامدولا له ولا
خبرا (قوله) او شرط
الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على التقديم
النسائي قيل لم ينفذ
الى ارجاعه الى ترخيم
النسائي ح استباحا
لمجل الترخيم لترخيم
النسائي بعد جعل
التقديم في قوله وهو
حذف آخره الى مطلق
الترخيم والامر كذلك
الا ان ذلك التقديم
مستبعد جدا فالاول
هو الانتصار على الاول
تصريحا واشترطا ولا
ضمير فيه لان الكلام
مبني على بيان ترخيم
النسائي فيصح الاكتفاء
ببيان لا سيما اذا كان
جواز الترخيم في غيره
مبنيا على الضرورة
فانه مما لا يبال به مع ان
حاله معلوم بالمقايضة
(قوله) امور اربعة
ثلاثة منها عدمية قيل
ثلاثة المعدية رابع
فانهم وهو ان لا يكون
المنادى الذي مع الناء
موقوفا في غير مقام
الحاق الف الاطلاق
فانك تقول فيه يا ضبا
فترخيه محذوف الناء
وتحذف بالف الاطلاق
وليس عن سلامة الفهم
اذ لا فرق في هذا الحكم
بين الوقف بالالف الاطلاق
وبين الوقف بالهاء
فكما ان ترخيم باضباعه

مبتدأ محذوف (وهو) اي ذلك المحل فيه (لصيه بكلمة لا) التي لثني الجنس لان اسمها
المبني يكون منصوبا بها محلا (ومحل بعيد) محلف على قوله محل قريب على التوجهين
(وهو) اي المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعني بالعامل المنوي لما عرفت سابقا
(فلم اعتبروا) اي النحاة (محله) البديل المستثنى (على محله البعيد) وجملوه مرفوعا
(القريب) يعني لم يعتبر المحل القريب وجملوه بدلا منه لانه اذا كان لثني اعتار ان قريب
وبعيدا القريب هو الاول باعتبار لقره باعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضا عما
هو الاول والاليق وذا غير جائز (قات) هذا اي اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز
(لان محله القريب انما هو) يعني ليس الا (لعمل لافيه بمعنى الثني) (الحال ان) قد انتقض الثني
بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر فيه حقيقة او حكما كالزم اذا حمل على
لفظه وهي لا تقدر طامة بعد الانتقاض لفظه ومحله القريب سواء في تقدير البديل ولهذا لم
يعتبروه كالم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اي اعتبار محله القريب (بخلاف محله
البعيد فانه) اي الشأن (لا دخل لعمل لافيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المنوي
فحمل عليه عملا بالاختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا محلا بالاختار
يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه
لان التكررة وقعت في خبرا لثني فعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزء منه وبدل
البعض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه (بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا)
متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيئا تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شيئا حال كونه ملاصقا
بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة لا خبر لا بقوله
لانها عملتنا لثني والا لا كتنى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف
لهما حينئذ يصحكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف حكونه بدلا
من اللفظ حيث يجب بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى
بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان الثني لما انتقض بالابقى
اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان (مع انه انتقض الثني فيه) اي في ليس (ايضا) اي
كما انتقض في ما ولا (بالا) وعلى الخلاف بقوله (لانها) (اي ليس) فالتأنيث باعتبار
الكلمة اي كفة ليس (عمت) في اسمها وخبرها (لفعلية) (لالتي) لانها فعل ماض
متصرف بعد تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبش ومناها
الثني وضامتل زال وامتع وفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية
فبانقضاء الثني الذي ليس سببا لعملها لانقضاء الفعلية فعمل بدلتا قاضيه ايضا كما كانت
تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لثني معنى الثني) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل
متروك اي لثني الاعمى الثني (في عملها) اي عمل ليس يعني لا يؤثر انتقاض الثني بالاقى
عملها حيث لا يبطل عملها بعده (لبقا لالامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العامة هي)

صفة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها (اي ليس) (لاجله) متعلق بقوله العامة
 (اي لاجل ذلك الامر وهو) اي ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفي بالابق فعليتها
 التي كانت علة لمعلها (ومن ثمة) (اي ومن اجل ان عمل ليس) في اسمها وخبرها
 (الفعلية) اي لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اي ليس عملها (لنفي) اي لكونها بمعنى النفي
 (وعمل ما ولا) المشبهتين بليس ملابس (بالمكس) اي عملها للنفي لا الفعلية (جاز) توسط
 كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها
 بينهما لانتقاض النفي بالانحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال ليس في) زيدو (قائما) رفعا
 ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض نفيها بالالبقاء فعليتها) (وامتنع)
 توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (ما زيد الا قائما) (بأعمال) لفظ (ما في) زيدو (قائما)
 رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع
 ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كاف في الفرق بين ما ولا وبين ليس لكون في
 ما اشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيها يشبهها فلما حكم بامتناع
 ما زيد الا قائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اي عمل ما (فيه)
 اي في الاسم والخبر وانما افرد لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اي العمل فيه (لنفي و)
 الحال (قد انتقض النفي بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني فيجب ان يقال ما زيد
 الا قائم بالا فاع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى
 من كونه واجب النصب على الاستثناء اوعلى المفعولية او الخبرية ومن كونه جائزا لنصب
 عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا
 اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في انجراره
 وهذا هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى
 ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء (اي) المستثنى
 (مجرور) وجوابا اذا كان واقما (بمدغبرو) بمد (سوى) كائن (بكسر السين) المهمة
 وهو الاشهر لكونه اخف (اوضهما) اي اوضح السين ايضا وهو المشهور لكونه اقل
 (مع القصر) فيهما (و) بمد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح
 اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اي السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيل
 الا انه في سوى لم يكن ثقيل لقلة حروفه وهما انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما
 انجر المستثنى اذا كان واقما بمد احدى هذه الادوات (لكونه) اي المستثنى (مضافا اليه)
 لانه لازم لاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقما (بمدحاشا) اعاد بمد ليكون
 قوله (في الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلاعادة بمد توهم ان الجر
 اكثر في الكل فاعادة دفعا لهذا التوهم كما عاذا كان في قوله او كان بمد عدا وحاشا اشارة
 الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بمدها (لكونها حرف

مثلا يحدف التاء وتقف عليها بالهاء وبالجملة ليس الوقف عليها باقبل الترخيم سلمناه لكن لا يتصور الترخيم ح فليس مما نحن فيه ولقد وقع القائل في من قلة التأمل في كلام الرضى حيث قال ثم اعلم ان الذين يحدفون التاء وهم الاكثرون اذا وقفوا الحقا اخرء الهاء فيقول في يا ملج يا طرفة وقليل ما يوقف بسكون الهاء وذلك انهم يلقون ها السكت باخر ما ليست حركة آخره امرائية ولا مشبهة نحو وه وقفه وانه جهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما مكان هناك هاء في الاصل الاولى وينفي عن الهاء في الشعر الالف الاطلاق ومخوفه (قيل قبل الفرق باضبطا ولا يك موقف منك الودا) تأمل (قوله) لانه ليس آخره جزء الما دى نظرا الى اللفظ توضيح ذلك انه اذا سمي به وما يشبهه يراعى حال الجزئين قبل الطين في استقلال كل واحد منهما باخره فلا كان كل واحد منهما باخره فلا كان كل واحد من جزء مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراطات حالها قبل اللبية (قوله) بمد اللبية عن كل واحد من جزئه معنى الاستقلال لان عبادة من حيث المعنى

كزيد ودوي لفظ
والمعنى لم يمكن الحذف
من الاول نظرا الى
المعنى اذ ليس باخر
الاجزاء ولم يمكن
حذف الثاني نظرا الى
اللفظ فامتنع الترقيم
فيها بالكلية ولا يلزم
امتناع ترقيم معدي
كرب برفع آخره فلول
قوة امتزاج لم يعرب
هذا الاعراب فقد زال
عن الثاني حكم الاستقلال
لفظا بخلاف الاول وفيه
كلام ويجوز ان يطل
امتناع ترقيم المضاف
والمضاف اليه بان المضاف
اليه لم يترج بالمضاف
امتزا جاتا بحيث يصح
حذفه باسمه وحذف
آخره بدليل اذا عراب
المضاف باق والاعراب
لا يكون الا في آخر
الكلمة ولم يكن ايضا
منفصلا عن المضاف
بحيث يصح حذف آخر
المضاف بالترقيم بدليل
حذف التنوين وهو
علامة تمام الكلمة منه
لاجل المضاف اليه فهو
متصل بالمضاف بالنظر
الى سقوط التنوين من
المضاف منفصل عنه
لبقاء الاعراب على
المضاف كما كان فلم يصح
ترقيم احدهما والمضارع
لمضاف حكمه حكم
المضاف (قوله) لعدم
ظهور اثر الاءاء فيه قال
المصنوع ولا مستثناة لان
الاستثناء مطلوب فيه

جرفي اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيويه وقوى حرقته نحو حاشاي بلانون
الوقاية ولو كان فعلا لم يحذف ذلك الا بالحق التون لانه لا يقال رمى بل يقال رماني فكان
يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول المصدرية عليها ولو كانت فعلا لصح دخولها عليها
مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متصيا وتارة تكون حرف جر ويؤيد
فعليتها مجيء اللام بها نحو حاشا (واجاز بعضهم) اي جوز بعض النحاة (النصب)
اي نصب المستثنى (ها) اي بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصبه بعد او خلا بناء (على
انها) اي كلمة حاشا (فعل) ماض مبني للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعله مضمرة) اي
ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما
لتيقنه في القلوب (ومناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى
الفاعل اذا كانت حرف جرا والمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم
مقام الفاعل (عما) اي عن الفعل الذي (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية
(نحو ضرب القوم عمرو واحاشا زيدا) بالنصب او احاشا زيدا بالجر اي تبرأ زيدا من ضرب
عمرو (اي براه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (عن ضرب عمرو) وايقاعه نحو ضربت
القوم حاشا زيدا اي تبرأت من ضرب زيد واحاشا زيدا اي تبرأت من ان يكون مضروبا
(واعراب) كلمة (غير) المستعملة (فيه) ولم تين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان
الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفيا او تخصيصيا
او تحقيقا والاضافة لازمة فيها (اي في الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون المصفة)
وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو) اي غير (حينئذ) اي حين اذ تكون
مستعملة في المصفة تكون (باعراب موصوفة) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءني رجل
غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه النصب على استثناء حال كونه مقيسا (على
التفصيل) (المذكور فيما سبق) لان كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول الموجب التام
او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب
بالاعليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال
المستثنى بالافيه واذا وقعت في القسم الثالث نوب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب
والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى على المتأمل الصادق واذا تميز
البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالخطا على قدر الامكان نحو ما جاءني من احد غير
زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اي واظن انه (لما انجزه) اي بغير (المستثنى للاضافة)
اي لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما للاضافة (انتقل اعراجه) اي اعراجه المستثنى (اليه)
اي الى غير يعنى لماضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعراجه لكونه اسما مستحقا
للاعراب (وغير) (اي كلمة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصيصه بالاضافة كما خصصه
الشارح بقوله (في الاصل) اي اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو

المغايرة (لذاتها) أي لكونها دالة (على ذات مبهمة) أي ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى
المغايرة بها) أي لكون الغير بمعنى مغايرة مجرورها موصوفها بما بالذات نحو مرت برجل
غير زيد وأما بنيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به (فالأصل فيها أن تقع
صفة) لما قبلها وإن اضيفت إلى المعرفة (كما قول جاني رجل غير زيد) يعني مغايرة له في الذات
(واستعمالها) أي استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) أي على معنى الوصفية (كثير في كلام
العرب) وكثرة الاستعمال تدل على الأصالة لأن شئ إذا كان أصلا في شئ يكثر استعماله
في ذلك الشئ (لكنها) أي إلا أن كلمة غير (حملت على الـ) (واستعملت) كلمة غير (مثلها)
أي مثل كلمة الـ (في الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الأصل) يعني
أصل غير لأن أصلها أن تستعمل في الصفة لما عرفت (وذلك) أي حمل غير على الـ
واستعمالها مثلها في الاستثناء واقع ثابت (لاشترالك) واحد (منهما) أي لكون كل واحد
من غير والاشتركا (في مغايرة ما بعده لما قبله) يعني لأن ما بعده الـ مغاير لما قبله وما بعده غير أيضا
مغاير لما قبله فاشتركا في هذا الحكم فاستعمل كل واحد منهما مكان الآخر بملقة التشبيه يعني
شبه غير بالـ والاشتركا في تلك المغايرة فاستعمل أحدهما مكان الآخر (كما حملت الـ) الجار
والمجرور صفة مصدر محذوف أي حملت كلمة غير حلا مثل حمل الـ (عليها) (أي على
كلمة غير) واستعملت (في الصفة) فحينئذ يعرب ما بعدها على حسب ما قبلها إن كان مرفوعا
فمرفوع وإن منصوبا فنصب وإن مجرورا فمجروح (لكن) أي إلا أنه (لا تحمل الـ) عليها
في الصفة غالباً (إذا) وجد شرط ثلاثة وأما في حمل غير على الـ لم يشترط شئ لأن
الأصل في الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة فحملت كلمة غير تابعة لها لأن الشئ إذا كان أصيلاً
وقوياً في معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج إلى شئ ولذا لم تحتج الـ إلى جعل غير تابعة لها
إلى شرط وأما غير فليكونها غير أصلية في الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان
استعمالها فيها ضعيفاً فاحتاجت في استنباع الـ إلى نفسها حتى تستمس مثلها في الصفة إلى
شروط لأن الشئ إذا لم يكن أصيلاً في شئ وقوياً فيه لم يقدر أن يستتبع غيره لضعفه (كانت)
(أي) كلمة (الـ) (تابعة للجمع) أي ما يدل على الجمية (أي واحدة بعد شئ متعدد) فيه إشارة
إلى أن المراد بالجمع مضاء القوي لما سيدين الشارح (فوجب أن يكون موصوفها) أي ما
وصف بالـ (مذكوراً) لفظاً لأن الأفرع غير في الصفة فوجب إظهار الموصوف معها
للدلالة على كونها فرعا ولأن مرتبة الفرع أدنى من مرتبة الأصل (لا مقدراً) أي لا يجوز
أن يكون موصوفها مقدراً في نظم الكلام (كما) أن موصوف غير يكون مذكور غالباً و
(قد يكون مقدراً) في نظم الكلام (في غير مثل جاني غير زيد) في تقدير جاني رجل غير
زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكوراً) وجوبا (يكون) أي الموصوف (متعدداً) شئ
أو مجموعاً وأما شرط أن يكون متعدداً (ليوافق حالها) أي حال الاحال كونها (صفة حالها)
أي حال الاحال كونها (أداة الاستثناء) يعني ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها

رفع الصوت والجواز فهو
مطلوب تطويله الـ
الحذف منه ولهذا المعنى
زيد آخره الـ (قوله)
في أنها زيداً اجتلبنا
معاً في أصلها معنى
واحد وهو التذكير
مثل سكران وياء السب
اجتلبنا معنى النسبة
فقدان معاً لما تنزلاً
منزله الزيادة الواحدة
(قوله) والمراد بها
المدة الزائدة فكذلك قال
أما في الصرح وما قبل
والمراد ما هو مدة مطلقاً
والف مختار لم يكن مدة
في أصله وإنما صار مدة
بالاعلال بين نفس الـ
في من التناقص (قوله)
وأما لم يؤخذ هذا القند
قبل ذلك أن تأخذه
فيها وتحمّل بنون
أكثر من أربعة أحرف
في الأصل وليس مما
يلتفت إليه (قوله) لأن
نحو بنون جمع تبيّن
وأياك وان تحمّل بنون
جمع ابن لأنه لم يستعمل
الـ كشود وفي الرضى
أما لم يحذف من بنون
الزائدتان لأنه غير بناء
الواحد فكان ليس جمع
المذكر السالم مكانه
مثل عمودهم قيل بل هذا
ينبغي أن يقيد القاعدة
بما يخرج به وذلك باطل
فإن ما خله عن الرضى ليس
بمرئاض بل هو عل
بذلك مذهب الجرمي
وصرح بأن غيره على
خلافه والحق معهم فلا

في الاستثناء (ادلا بدلهما) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) أي ذى
عدد لفظاً وتقديراً لكونها أصلاً فيه فاشتراط أن يكون موصوفاً متعدد البواقي حال الفرع
حال الأصل إلا أنه لم يقدر الموصوف انحطاطاً لرتبة الفرع عن رتبة الأصل (فلا تقول
في الصفة) سواء كان في كلامه موجب (جاءني رجل الأزيد) أو غير موجب نحو ما جاءني
زيد الأزيد كما لا تقول وهكذا في الاستثناء (والتعدداً من أن يكون جمه اللفظاً) أما مكسراً
مع زيادة (كرجال) وأفراس أومع نقصان ككتب وزير أو مصححاً نحو مسلمون
ومسلمات (أو) يكون جمعا (تقديراً) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى
الجمع (كقوم ورهط و) فزروانهم والتعدداً عم من (أن يكون متنى) فإن المتنى يكون
موصوفاً بالابتنى غير أيضاً قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لأن المحكوم
عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حل الأعل الاستثناء فيصار
إلى حملها على غير (فيدخل فيه) أي في قوله لجمع ما إذا كانت الإفيه تابعة لمستثنى نحو ما
جاءني رجلان الأزيد) أي غير زيد ورأيت رجلين الأزيدا وصرحت برجلين الأزيد
(منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر
بالكسر أنكراً ونكورا بضم النون فيهما وأنكره واستكره كله بمعنى (أي منكر) لأن
نكر وأنكر بمعنى واحد كما قلنا (لا يعرف باللام) فيه إشارة إلى أن قوله منكور احترازه
عن المعرف باللام (حيث) أي لأنه أمان (راد به) أي باللام (المهد) الخارجى أو الذهنى
(أو) راد به (الاستغراق فيعلم التناول) أي تناول المستثنى منه قطعاً أي جز ما وقعنا (على
تقدير الاستقرار) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعاً فيصح الاستثناء المتصل فلا
يضر إلى إخراج الأعل معناها الحقيقي فلا يحتاج إلى حملها على غير كقوله تعالى
والعصر أن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول قطعاً (على تقدير
أن يشار به) أي باللام (إلى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) أي على تقدير أن يكون اللام
للمهد كما تقول إشارة إلى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الأزيد أفحينئذ
السامع بحمل الأعل أصلها من الاستثناء (على) كلا التقديرين (لا يستعذر الاستثناء المتصل)
فلا يحمل الأعل غير لأنه لا يجوز الحمل عليها إلا إذا اضطر وتقدر أن تكون مستعملة
في معناها الحقيقي وهو الاستثناء (أو عدم التناول) عطف على قوله التناول أي أو يعلم عدم
تناول المستثنى منه إلى المستثنى (قطعاً) أي جر ما وقعنا بناءً (على تقدير أن يشار به) أي
باللام (إلى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) أي على تقدير أن يكون اللام الذي في المستثنى
منه إشارة إلى جماعة لم يكن المستثنى داخل فيهم بل خارج عنهم (فحينئذ) (لا يستعذر)
المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الأعل غير لأن العمل بالحقيقة أولى عند جواز العمل بها
ولم يذكر الشارح الفاضل أن يكون اللام للجنس لأن لام الجنس إذا دخل على الجمع اضمحل
معنى الجمع فراد به المفرد والجنسية لا تكون إلا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط يكون

وجه بل لاصحة التقييد
القاعدة بما يخرج به بناء
على ذلك قال الرضى
في قوله وهو أكثر من
أربعة أحرف فيد في قوله
أو حرف صحيح قيل
مدة لا في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لأن
نحو يبدان ودمان وثيرون
يقولون ودمى ربح يحذف
زيادته للترخيم لأن هاء
الكلمة على حرفين فيه
ليس لأجل الترخيم بل
فيه أيضاً كانت كذلك
وذهب الجري إلى عدم
حذف الحرفين في نحو
ثيرون ودمان والاول
اولى وأما لم يحذف
زياداً ثيرون لأنها غير
قائمة الواحد فكانه ليس
جمع المذكور السالم وكأنه
مثل ثمود وهذا كلامه
(قوله) حدثنا أي
الحرفان الأخيران في كلا
القسمين قيل لا يؤخذ
في الجراء التقييد بالشرط
لأنه لئلا يفسره ليس
كما ينبغي وقد صرح بيان
بطلان هذا الوجه غير
صرح ووجه الحاجة إلى
ذلك التقييد (قوله) أي
فيحذف حرف واحد
قبل قدر الضارع مع
مضى أخواتها الماضية
لداعي كلمة الفاء فاتها
لا يجوز في الحزاء الماضي
بغير قد والانصب أن
يجعل التقدير قد حدثت
حرف واحد ثم قيل
واعلم أن قوله وإن كان
مركباً حذف الاسم

الاخير وقوله والا
 فحذف واحداً من
 بياضه فان ضاربة
 مركبة ولا يحذف منه
 الاسم الاخير بل الحرف
 الواحد ويدفعهما حل
 المركب على المركب
 حقيقة وحكما والضاربة
 مركبة حقيقة مفردة
 حكما وليس بضمي اما
 الاول فلظهور انما
 اختاره قدس سره اول
 لما فيه من ثقل الحذف
 واما الثاني فلان المراد
 بالمركب ما تركب من
 اسمين وليس بمضاف
 ولا جملة فكيف يتصور
 دخول المركب من اسم
 وحرف فيه حتى يتقضى
 الحكم به ويحتاج الى
 التأويل سيما مثل هذا
 التأويل (قوله) وهو
 في حكم الثابت ويستثنى
 من القاعدة اسم ازال
 الترقيم فيه موجب حذف
 حرف اللين نحو اعلن
 وقاضون فيقال بمد
 الترقيم يا اعل ويا قاض
 فيعود الحذف لارتفاع
 التقاء الساكنين واسم
 قبل آخره مدغم ساكن
 في الاصل قبله مدة نحو
 اصار بفتح الهزة
 وكسرهما ثبت فانه يفتح
 للساكنين اتباعا لما قبله
 هند سيويه ويكسر
 هندغيره دفلا لتقاء
 الساكنين واسم قل
 آخره مدغم متحرك
 في الاصل نحو ارادقانه
 بردالى حركته واسم

الالصفة حملا على غير فلا تقول جاءني الرجال الازيد على ان يكون اللام في الجنس كالا
 تقول جاءني رجل الازيد ولانه فيهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون
 متعددا او تقدير او مادخل عليه لان الجنس لا يكون متعددا لفظا ولا تقديرا (غير محصور)
 بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان ان الجنس المستغرق) جميع افراد
 وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي
 سواء كانت مفردة (نحو ما جاءني رجل او) جمعا نحو ما جاءني (رجال) او كانت مضافا
 اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل او كل رجال (واما بعض منه) اي من الجنس (معلوم العدد)
 وذلك لا يكون الا بالتعريف عنه باسما العدد (نحوه على عشرة دراهم او هسرون) او مائة
 او الف واما ما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور
 لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه جنسا
 مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم
 العدد (وجب دخول ما بعد الافي) اي في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود
 من المحصر ان يدخل في المحصور افراد لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراد منه محصورة
 فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل
 رجل الازيد جاءني) او جاءني كل رجل الازيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف
 الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ما كول واذا
 كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله)
 اي فلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة
 على (عشرة) مبتدأ (الادرها) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما
 يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الاتية بالجمع وان يكون الجمع منكرا
 غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق
 بمفهوم الكلام (الى حمل الاعلى غير) اي الى ان تكون الاحمولة على غير ومستتملة في
 الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذي هو المعنى الموضوع لكلمة الا
 (عند وجودها) اي عند وجود الشرائط المذكور لان الاستثناء المتصل يجب دخوله
 في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المذكور الغير المحصور يتناول
 جماعة غير معينة بحيث لا يحزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين
 من الاستثناء (فيضطر السامع) الى حملها على غير (واستعمالها في الصفة وان كان منى
 مجازيا) وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اي قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لا تحمل)
 مبنى للمفعول (على) غير (الصفة غالبا قيدناه) اي قيدناها هذا القوم مع انه مطلق
 (بقولنا غالبا) الفاء في قوله قيدناه للتعقيب الرتبة لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر
 (لانه) اي لان الشأن (قد يتعذر الاستثناء في المحصور) اي في المستثنى منه المحصور لعدم

دخول المستثنى فيه قطعا نحو جاءني مائة رجل (الزيد) اي غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يستعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يستعذر) الاستثناء بل يصح (في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الارجلا) في المستثنى المتصل (او الاحمارا) في المستثنى المتقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اي تستعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره (فادرا لم يلتفت المصنف اليه) اي الى القيد المذكور (في بيان هذه القاعدة) اي في بيان حمل الاعلى غير بلغي الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب بما يكثر ويغلب (نحو) قوله تعالى في نفي تعدد الآلهية (لو كان فيهما) (اي في السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس اي في خلقهما والتصرف فيهما (الآلهة) اي امرالهي اي لو كان في السماء الهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وایجادا او اعداما واقاء وفي الارض ايضا الهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والایجاد والاحياء والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعل بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فغنى اله معبودهم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للمعبودة (ولادلالة فيها) اي في آلهة (على عدد) معين فتكون غير (محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلاً نكرة وقت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الافئدة) (اي غير الله) وقال سيبويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا لم يحجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البديل ايضا لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب ولا يحجز النفي المنوي كاللفظي وايضا بما يجوز فيها يجوز فيه الاستثناء واذا لم يحجز الاصل الذي هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذي هو البديل (لفسدتا) (اي لخرجنها) اي السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فلا سند عقلي بملافة اللازمية لان تعدد الالهة يستلزم الخروج فهو لازم التمدد والكلام مبنى على الاستمارة التسمية له لكتنا وخرجنا (عن الانتظام) اي الاتساق قال انتظم الامرا اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت القز لو اذا جمته وبابه ضرب كذا في الصحاح (قالا) اي فكلمة الا (في) هذه (الاية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اي لان كلمة الا تابعة لجمع منكور غير محصور على احد الوجهين (هي) اي تلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس في آلهة حصر على احد الوجهين (ويستعذر الاستثناء) الذي هو الاصل في الا (لعدم دخول الله في آلهة بيقين) لاستثناء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس في آلهة شيء منها (فلتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وذلك لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المتقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفي الاية مانع آخر

قبله لم يلم ليس قبله الف على مذهب القرايخ انحر فان النجاة يبقونه على سكوتي والقرآن برداه الى حركته فكذا قيل والمفهوم من كلام المص اذ الحكم عام عنده ولا سبيل الى الاستثناء فاقى قال في الشرح وقد زعموا انك اذا رخت قاضون اسم رجل قلت على اللفظة الاولى باقاضي باثبات الباء وهكذا ان حذفها انما كان لما رخص لفظي وهو وجود صورة الواو فلما حذفت في الترقيم زال الواو وجب لحذفها فوجب ردوها فورد عليهم اذ انحر عمر فقياسه على ذلك ان يقال يا عمر بكسر الراء لان الراء اصلها الكسرة وانما سكنت لغرض الادغام لوجود مثلها فاذا رخت فقد زال الموجب فسكونهم لا يقولون ويقولون يا عمر باسكان الراء ونقل الرضى عنه قال وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا علي ويا قاض في هذه اللفظة لم يبعد لان الساكن الاخير كالناث لفظا وانما خص الكلام بالثنية الاولى اشعارا بان الامر كذلك في اللفظة الثانية القابلة اي لفة التثنية بلا خلاف ولا اوتياب لروال الساكنين لفظا وتقديرا وانما لم يتعرض لثان اسما ولما لظهور

اي غير المانع الاول (عن حل الاعلى الاستثناء) الذي هو الحقيقة في الا (وهو) اي ذلك المانع (انه) اي الشان (لوحلت) اي الا (عليه) اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اي معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها) اي عن تلك الالهة (الله لفسدنا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله) لانه اذا لم تفسد الزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لا تثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لانباته (تعالى لجواز ان يكون حيثئذ) اي حين كون معنى الآية هكذا (ففيهما آلهة غير مستثنى عنها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اي المعنى الذي (اذا كانت) الالهة (للصفة) حال كونها (بمعنى غيرقائه) اي حل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله) يجب ان لا تعدد الالهة حيث لا يكون جمعا ولا متى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المتنى ايضا فلزم ان لا يكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اي تعدد الالهة (يستلزم المفارقة) اي المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجميع بالمفارقة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جامدى رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غير كذا في الحاشية ولان العقل لم يحجز المواطاة في كل الامور في كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا (وضمف) بالضم (حل الاعلى غير) اعني ضعف اخراج الاعن منها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير (في غيره) متعلق بقوله وضمف (اي في غير جمع منكور غير محصور) يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجميع المنكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاول (حيثئذ) اي حين كانت واقعة بعد غير الجميع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاسفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذي هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اي سيبويه (يجوز في قولك ما اتاني احد الازيد ان يكون الازيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فحيثئذ يجوز التصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثاني (وعليه) اي على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما في هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له احوال اي متمسكين (بقوله) اي قول عمرو بن معدى كرب وهو جاهلي لا يقول بضاء العالم ويحتمل ان يريد

ان الحكم فيه كما كادى غير من ثبوت القفط على ما كان عليه اولان ذلك لا يخالف الحكم بكون المحذوف في حكم الثابت وان لم تحريك احدي الرائين بعد حذف الاخرى حتى يتم بيانه واستثناء لان هذا ليس باعتبار الحذف وجعل المحذوف كالشيء بل لما نظروا اليه من مقتضى لذلك فكان لم يكن كذلك (قوله) وقد استعملوا قيل لا وجه لابراد المندوب في انشاء مباحث النادى والفصل به بين مباحثه فالاول ان يؤخر عن بحث النادى والفصل به بين مباحثه فالاول ان يؤخر من بحث النادى برمه وهذا من قصور النظر فان الكلام بعد ذكر المندوب انما سبق لبيان صورة المندوب وهي تشمل المندوب كما يصرح به فاذا لم يبين صورة الثبوت وان حكم ما ذهب عن القول بان المندوب قد تحذف منه صيغة النداء كقوله (قوله) وقد استعملوا صيغة النداء قيل لم يقل واستعملوا الى المندوب مع انه اخبروا ظهر

لا يفرقان مادامت الدنيا باقية قال أبو سعيد قائل هذا البيت جاهلي لا يخر بالبحث ويترك
 فناء العالم ويجوز أن يريد أنهما لا يفرقان مادامت الدنيا باقية وإذا فئت افتراقا ويكون
 من قيل إطلاق العام وإرادة الخاص كذا في الباب (وكل) مبتدأ مضاف إلى (اخ)
 مفارقة) أما مبتدأ والضمير راجع إلى المضاف إليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على
 المبتدأ وأما خبر مقدم و إخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول لأنه من قيل فإن طابقت
 مفردا جازا لمران (لعمري) مبتدأ مضاف إلى (إبيك) وخبره محذوف وجوابا
 بقاء إبيك وذاته ما قسم به أن الأمر في الواقع كذلك (الافرقدان) بالفتح والكسر
 نجمان قربان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق أحدهما الآخر (قالا
 الفرقدان) في البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل أخ لاستثناء منه لا) أي
 وإن كان استثناء منه (لوجب أن يقال الافرقدن بالنصب) لأن نصب التثنية بآلاء
 والمستثنى إذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وهما كذلك فلما رفع علم أن المحمول
 على غير في الصفة وإن كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) أي هذا البيت
 (على الشذوذ وقال) أي المصنف بعدما حمله على الشذوذ (في) هذا (البيت شذوذان
 آخران) أي غير الشذوذ الأول وهو حمل الأعلى غير عند عدم الشرط (أحدهما) أي
 أحد الشذوذين (وصف كل دون المضاف إليه) لأنه لو كان صفة للأخ لقبل الافرقدن
 بالجر لأن المطابقة بينهما في الأعراب شرط فلما قبل الافرقدان بالرفع على أنه صفة
 المضاف دون المضاف إليه (والمشهور) في الاستعمال (وصف المضاف إليه) كقوله تعالى
 وجعلنا من الماء كل شيء حي لأن الحى بالجر صفة شئ (أذهو المقصود) من الكلام (و)
 لفظة (كل) ليست إلا (لإفادة الشمول) أي شمول المضاف إليه أفرادا إذا كان المضاف
 إليه تكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (فقط وتأييها) أي ثان الشذوذين (الفصل
 بالخير) وهو قوله مفارقة أخوه والفصل بالقسم أيضا (بين الصفة) وهي الفرقدان
 (والموصوف) وهو كل (وهو) أي الفصل بينهما (قليل) لأن الصفة والموصوف لما تزا
 منزلة الشيء الواحد في الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف أيا يقع بينهما اجنبي
 ولكن لما تباين في اللفظ جاز الفصل بينهما اجنبي من هذا الوجه وإن كان قليلا (وأعراب
 سوى وسوا بالنصب على الظرفية) أي على أن يكون كل واحد منهما مفعولا فيه لفعل
 المتقدم (أي بناء) مفعول له لقوله بالنصب أو حال منه أي مبني (على طرفتيهما) لكون
 كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في أحدهما لفظا وفي الآخر تقديرًا كما ينصب لفظة
 مكان وفي الرضى وإنما انصب سوى لأن في الأصل صفة طرف مكان وهو مكان قال الله
 تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن
 معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل
 لفظ مكان لما قام مقامه انتهى نفس عليه سواء لا اتحادا في المعنى (لأنك إذا قلت جاءني القوم

لتثنيه على أن الصيغة
 لنداء أعيرت للسندوب
 وذلك مما ينشأ بالقبول
 (قوله) وهو المنفيع
 عليه من يبي عليه لا ما
 يبي لاجله ووجه
 فالحمل على ما ذكره
 الشارح بعيد جدا والأولى
 أن يقال جعل المنس
 وأوبلاه وواصبته
 وواصبته كناية عن
 البيت لأنه كاه ملاك
 التأديب ومصيته وحسنه
 وليس مما يلفت إليه لأن
 مقصود الشارح قدس
 سره دفع ما أورده الرضى
 قائلا وقد أخل المصنف
 بأحد قسمي المندوب وهو
 المنفيع منه فهو آخرنا
 وواوبلا فاجاب قدس سره
 بأن معنى المنفيع هلته
 الذي تنفع عليه أي لاجله
 والمنفيع الآخر ولا
 يعني أن ما لاجله المنفيع
 كما يحتمل الوجودي
 يحتمل التدمي أيضا
 سواء بسواء فلا يرده عليه
 أنه يقتضيه على المدي
 داخل بالوجودي والعجب
 من الهندى أنه بعد أن
 فسرك ذلك وجزم عليه
 قال فإن قيل لم يذكر
 المنفيع من قبل هو
 داخل المنفيع لاجله
 فلا حاجة إلى ذكره على
 حدة هذا هو صريح
 في استحضار الجواب
 ولا سبيل إلى ذلك وأما
 فيه القائل لما لا حاصل
 له (قوله) واختص
 المندوب وامتاز به عن

سوى) زيد (اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
 جاءني القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة
 اليها (فكأنك قلت جاءني القوم مكان زيد) حيث هو لم يحى الا ان كل واحد منها هنا بمعنى
 غير لان معنى قولك جاءني القوم سوى اوسواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما الان معنى
 الظرفية وما قيل انها منصوبة على الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا
 حذفتم وصوقا بقيت هي على حالها (على) (المذهب) (الاصح) اى بناء على المذهب
 الاصح لان فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فيما عنده لازما) اصله لازما
 سقطت النون بالاضافة الى (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل
 الا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن
 الظرفية) وان جملا اسمين برأسهما (والنصب فيهما رفعاً ونصباً وجرلاً) باقتضاء
 العوامل (كثير) اى كاي تصرف في غير رفعاً ونصباً وجرلاً على حسب العوامل (متسكين
 بقول الشاعر) وهو سهل بن شيان اوله * فلما صرح الشر وامي وهو عريان * اى
 فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد * (ولم يبق سوى العدوان) مرفوع تقديره
 على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يدعدو انا مثل غفران اى ولم
 يبق غير المداوة (دناهم) جواب لما هو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدبته بالكسر
 من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيننا فاعل مثله اى جاز ديناهم (كادانو) *
 اى كافلوا الا يزيد ولا اقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس
 بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة الموصوف مقدارى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت
 العداوة فقط لان يجوز تقدير موصوف سوى كاجاز في غير (وزعم الاخفش ان سواء)
 بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية ايضا نصبوه) اى كما
 نصبوه حين كونه ظرفاً (استنكار الرفع) باعتبار اصله وانما خص الزعم في سواء بالمد ليكون
 نصب لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر
 الاعراب فيه (فيقولون جاءني سواك) بالنصب وان كان فاعلا لجا (و) يقولون ايضا (في الدار
 سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير
 اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما خرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (في استنكار
 الرفع) اى في استنكار رفعه (فيما) اى في الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على
 الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى (لقد
 قطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد قطع وصلتم واتسابعكم ومثله
 قوله ومنهم دون ذلك وقول ايضا في فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات
 الحقيقية والملاحظات شرع في بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل
 ظاهر اولها ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم

المنادى قبل يعنى ان
 تعلق قوله بوابالاختصاص
 بتضمين معنى الامتياز
 وليس صلة للاختصاص
 لان الباء التى صلة
 للاختصاص لا تدخل
 الا على المقصور عليه فتب
 ود على العلامة التفاضل
 حيث قال العربى دخول
 الباء الى الاختصاص
 على المقصور ووجه الرد
 ان الباء الداخلة على
 المقصور ليس صلة
 الاختصاص والعربى فى
 صلتها دخوله على المقصور
 عليه والاصل ليس كذلك
 لان اسم دخول الباء
 الاختصاص به على كل
 من المقصور والمقصور
 عليه مشهور بينهم
 وبالتعبير كذلك نعت
 كتبهم ولا يلزم من ذلك
 دعوى الحقيقة فى كلنا
 الصورتين ومنع اعتبار
 التجوز او التضمين فى
 صورة دخوله الى التخصيص
 اى المقصور فكيف
 ياخصص هذا القول
 بالتفاضل وبانه زعم
 كون الباء على حقيقتها
 فى كلا الوجهين وجعل
 الاختصاص ح مجازا
 من المميز مشهورا فى
 الرفع حتى صار حقيقة
 فيه اولى من اعتباره من
 باب وى جارة الشارح
 قدس سره اشكال فانه
 اذا اعتبر مجازا كذا
 ينبغى ان يقال فى التفسير
 اى يميزه عن المنادى وان
 اعتبر من باب التضمين

مفعولا بل يشبهه في وقوعه بعد المرفوع غالبا كان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال (خبر كان) وما يشق منه ا ماداخلة تحت كان اوفى قوله (واخواتها) اى اتباعها (وستعرفها في قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل (ان شأنا الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر (خبر المسند) اى الذى اسند (بمدد دخولها) (اى) بعد (دخول كان) وما يشق منها (او) بمدد قول (احدى اخواتها) بخذف المضاف (والمراد ببعدي المسند دخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسنادا كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقما) وثابتا (بمدد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك) اى البعدي (انما يتصور) اى لا يمكن ان توجد البعدي الا (بمدد قرار الاسم والخبر) اى الابدان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم) اسم مفعول من قدم بالنشيد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على قرره) اى قرر الخبر اى قبل ان يكون خبر المكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك الاسناد (بمدد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه ان المسند بمدد دخول كان (فلا يتقص التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) او كان زيدا قام ابوه (ولا بمثل) بنى واسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا يتقص ويبان لوجه الاستقاض وتفسيره (يصدق على) الفعل الذى هو (قائم في هذين المثالين المعروف) بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يحى على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يصدق على كل منهما انه المسند بمدد دخول كان واخواتها (وليس) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان بنى لا يصدق عليه انه كان فارفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على قرره لا يكون بمدد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه جواب فان (في جواب هذا التقص) الذى اورده الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) بنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) بنى كايين (في خبر ان واخواتها) في المرفوعات وقد حقق هنا فن اراده فليرجع الله وهما انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ماورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما

بشهادة المعنى يبنى ان يكون مكانا واخترى المندوب ممتاز ابو او ممتاز بواو مخففة به (قوله) ليرد انه لا يقع تكررة قيل ليس ورود هذا باعنا قويا على تأويل قوله وحكمه في الاصراب والبناء حكم المتكادى بما اوله به لتكون قوله لا يتدب الا للمعرف في حكم المستثنى من قوله وحكمه في الاصراب والبناء حكم المتكادى وما ذكره قدس سره في شرح قوله وحكمه في الاصراب والبناء حكم المتكادى ليس من قبيل التأويل في شيء بل المراد بيان وجه الشبهة وما فيه الاثر والتمريض لذلك اى عدم ورود هذا انما نشأ من تجويزهم توهم التناقض بين كلامي المعنى فان هذا القرب الى البرهمن من الحل على الاستثناء بحسب المعنى فتم ما قيل (قوله) و جاز زيادة الالف قيل رد على الاندلسى حيث قال يجب مع بالان لا يتبس بالمندادى وفيه انه لا يدفع التباس المستغاث وفي ذكر كلف الشعر بالنفع اشار بوجه زيادته ولا يصح الحل على ذلك لان هذا سبق على ما هو المتعبر بين النواة من جواز الاصرين اى الحاق وعدمه سواء كان مع واو او لا والاندلسى يترض عليهم بانه لا يكون بدون اللاحق اذا كان مع بالضرورة والالتباس بالمندادى

مسند الى زيد بعد دخول كان الزوال الاستاد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل
اللفظى (واسمه) (اى امر خبر كان واخواتها) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) اى
حاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة (واحكامه) من كونه
واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفيا ومحدوفا ومذكورا (وشرائطه) من انه لا بد من ضمير اذا
كان جملة (على ما سبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان
نكرة والخبر نظرا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار
زيد الى غير ذلك من احوال المذكورة سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد
للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا (يتقدم) خبر كان (على اسمها حال كونه) اى
كون الخبر (معرفة) (حقيقة) تميز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة)
مثل قولك كان خبرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة ونكرة فيجب
تقديم المبتدأ على الخبر لتلايق التباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب)
لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم اخر (فلا يلتبس
أحدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخير فى الخبر حيثنذ مع ان الاصل والاولى هو الثانى
لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما
واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق
المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقيده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما
لفظيا (وكان هذا زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه
محلى لالفظى ولا تقدرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز
التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل وهناسة
اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى او تقدرى او محلى فكان ثلاثة
اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما
لفظيان نحو كان المنطلق زيدا والاول لفظى والثانى تقدرى نحو كان زيد الفقى او بالمعكس
نحو كان موسى العالم والاول لفظى والثانى محلى او بالمعكس نحو كان زيد هذه او كان هذا
زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير امدم الالتباس واما تقدير بيان واما
محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى او بالمعكس وفى هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل
يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقربة وجب
تقديم الاسم لما سبق فى الفاعل (بختلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين او متساويتين
فى التصرف او لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا وغيره لدفع الالتباس
(فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لا يصلح للقربة) يعنى للدلالة على ان احدهما
مبتدأ والاخر خبر (لا تفاهما فيه بل لا بد من قربة رافة) اما بالراء او بالبدال (لللبس)
واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا ايهما تقدم من الاسم والصفة
نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاول وهو ظاهر لمن له قلب سليم

فكيف يقال ان المصنف اراد
الرد عليه بل المصنف
المشهور ولم يلتفت اليه لان
ذلك باعتبار القرينة كما هو
المفهوم من كلام الرضى
حيث قال اى يجوز الالف
اخر المندوب ويجوز ان
لا يقطع سواء كان مع او
او يا وقال الاندلسى يجب
الحاقها مع بالثلاثى
بالنداء المصنف قال
والاولى ان يقال ان ذلك
ارينة على حال الندبة كنت
غير ابرع يا ايضا والاوجب
الحاقها معها الا ان كلامه
فى صورة فرد واخترع
مذهب على انه لا يؤمن
من اللبس بمسند الحاق
الالف ايضا لما سبق من
كلام القائل من تحقق
الالتباس بالمستغاث ولجواز
الحاق الالف على المنادى
غير المستغاث ايضا قال
ابن السراج قول فى نداء
البيد يا زيدا والهالك فى
قاية البعد ومنه قولهم يا
همناء فى المنادى غير
المصرح باسمه على ما نقله
الرضى فلا وجه للضافة
وادعاء الوجوب لذلك
وجوز الكوفيين
الاستثناء بالنقطة من الف
الندبة يا زيد ولا زيد
وزيد بانه غير ثابت
(قوله) فان خلت اللبس
فيل خالف الشيخ الرضى
المصنف كما كان حركة
آخره اعرابية كما فى
ضرب الرجل فانه يقول فيه
واضرب الرجل واما
قال المصنف فان خلت اللبس

(وكذلك) اى كان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظي لا مطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جيماء لاقرينة) نذل على ان احدهما اسم والاخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جيماء (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بينناك آخفا (نحو كان الفتى هذا) او كان القبطى موسى او كان هذا ذاك (وقد يحذف) جواز الكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف (عامله) (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس مجزى ويم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناسبة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جمل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولجيشها على معان متعددة دون سائرهما فكانت ام الباب فتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (فى مثل) متعلق بقوله وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس او الاستفراق (مجزون) خبر (بأعمالهم) متعلق بالخبر لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل وللمعاد افعال بها يتأبون وعليها يعاقبون يعنى الافعال اختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها ببدان ولو نحو لا ربحن وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارحل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو يظلف محرق واو لم ولو بشاة (ويجوز فى مثلها) (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وهنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يحى ببدان اسم ثم فاء بعد اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرمم مقتول بماقتل ان سيفا فيسف وان خنجرا فخنجر وان حجر فحجر وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمها جواز قرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون نصب مشعرا (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جواز قرينة كونه جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقواها) اى اقوى الوجوه الاربعة لفظة الحذف فيه وقوة المنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوتا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس او هو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا لجزاؤه خيرا) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخير لانه لا يجزى بالشر فى مقابلة الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها دلالة حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدأ ايضا

بالرفع اشارة الى ان زيادة غير الالف عليه هو الاصل والاظهر ان الياء من عن هذا الالف بعد جمعه حركة آخر المنسوب لرفع الالتباس وكذا لو اولاه ممدول الياء وحركة اى فى عبارة اس وقع فى سكاته وايس به فان الرضى لم يخالف المصل ذلك بل قال آخر انكساة لا يخلو من ان يكون ساكناء ومضركا والمضرك انما ان يكون امرية او لا والمضرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويظهر الاعراب نحو واضرب الرجل فى المسمى بضرب الرجل وكذا واخربت الرجل واغلام الرجل والفراء يجوز ان يباع المدة فحركات قياسا على مدة الا نكار نحو واخرب الرجل ورواه المالكى ولم يشترط هذا ليس كلام الرضى بل هو نقل كلامهم والمضى ايضا على ذلك قال فى الاضاح وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى وتوايه كشوايه كلهم اخر جوه يخرج المنادى فى اللفظ ليكون ابلغ فى التبيين ولذلك كان الانصاع الاثبات بالمدة لآخروه وانما لو اوى الصواب تكون غير الالف لانه الغالب وانما يبدل الى غيرها لغيره ولا يخلو من ان يكون آخره حركة او سكونا فان كان حركة فلا

يخلو اما ان يكون اعرابا
او بناء فان كان اعرابا
فليس الا الالف كقولك
وازيدوا واعدوا المطلباء
والغلام اجدا بخلاف
مدة الانكار فانك تقول
فيها عيدا لطيلة ومدة
التدكير ايضا فانك تأتي بها
على حسب حركة الآخر
كاشته ما كانت فان كانت
حركة الآخر حركة بناء
اشبهت من جلسها فقلت في
خدام واخذاميه وفي
امير المؤمنين وامير
المؤمنين وفي غلامك
للمرأة المحالمة والهاكمية
وان كان آخره ساكنا فلا
يخلو اما ان يكون ضمة او
غير ضمة فان كانت ضمة
استغنى بها فتقول فيمن
اسمه اخري واضربيه
وفي غلامه والعلامة و
لا فرق بين الواو المقدرة
والهفتة فلهذا قلت في
والغلامك فيمكن ان تكن
الميم والغلامك موه لان الواو
او صراحة عنده ولذلك
وجب القم لي قولك
غلامكم اليوم رد الهم
الى اصلها كما وجب في هذا
اليوم لذلك واما الحاق
الالف في المبريات فلانها
اسماء بمنزلة زبد وحمرو
وليس فيها فالحقت
الالفات في آخرها
كالحقت زبد وحمروا
انان الياء والواو فلما
يطغان به فحرف
الالتباس هذا كله من
كلامه واما اوردها مع
طوله لينين لك بطلان

فدلالة حرف الهم عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية (ونصبها) اي لنصب الاسم
الاول والثاني ايضا (نحو ان خيرا فخير) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا) اي قد كان لانه لا بد لافاء من قد في الماضي وقبل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له
من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا
ولتأنيب الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا ليكون الشرط والجزاء
كالجملة الواحدة (ورفعهما) اي رفع الاسمين معا (نحو ان خيرا فخير) اي ان كان في عمله خير
جزاؤه خيرا) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبرها ورفع الثاني على انه
خبره يتبادر محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في جزاؤه راجعا الى العمل اي لجزاء
العمل لان الجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعني (رفع الاول) ونصب الثاني
(نحو ان خيرا فخير) اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على
انه اسم كان المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف مع اسمها وهذا القسم
اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا لما هو
احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ولخالفه
الاصل الذي هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان ليكون الحذف
فيهما قليلا ولخالفه الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني
خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة في المعنى والاستعمال (وضمها
بموجب قوة الحذف وكثرته) يعني ما يكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول
وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا
متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانها مع ما سبق لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لثلاث مجتمعات
المعوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالمعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه
في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان مع اسمها او خبرها وفي الثاني
حذف وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض والثاني مع عوض ولذا وجب (اي) يجب
(حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعني كان) وحدها ايضا بعد ان عوض عنها (في مثل) اي
فيما عوض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماء (امانت) منطلقا انطلقت
اي لان كنت (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باسمه دون القسم الاول للاختلاف فيه
دون الاول وتيقها على ان المختار عنده مذهب اليه البصريون وقال الحنفي وانما عين تقدير
هذا امثال بقوله اي لان كنت دون امثال السابق لان ههنا داعين الرد على الكوفيين حيث
جعلوا ان المفتوحة في هذا امثال كلمة شرط كالسكورة والتثنية على ان اما هذه مفتوحة وانما
اختاره مع ان اما مسكورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا لصرح به
ابن مالك انتهى (فاصل امانت) عند البصريين (لان كنت) مصدر باللام الجارة وهي متعلقة

بقوله انطلقت (حذف اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر من المصدرية
وان المشددة قياس فبقى بعد ان كنت (ثم حذفت كلة كان) وحدها بدون الضمير من
كنت (اختصارا فاققلب الضمير المتصل) بكنت بعد حذفها (متفصلا) لما سيجي ان
حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان
في موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضا عنها) اى من كان فصار ان ما انت (وادغمت
النون) اى نون ان بعد قلبها ميما (في الميم) اى في ميم ما تقرب النون من الميم في المخرج
(وابقى الخبر) اى خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوع بعامله المحذوف
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون الية كالمذكور (فصار) ذلك التركيب
بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان
(وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على تقدير كسرها) اى كسر
الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان
الهمزة فيما مكسورة (منطلقا انطلقت فعل) معنى للمفعول (به) نائبه قوله (مامل) معنى
ايضاه (بالاول) نائبه معنى فعل بالتانى مامل في الاول من حذف كان وتوضيح لفظة ما مكانه
وادغام النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين المملين
(الا حذف اللام) من الثانى (اذ لا لام فيه) اى في الثانى فيحذف فالتنى فيهما على المعنى لان
حرف الشرط في الثانى لم يغير معنى كان الدال على الماضى فيهما (واقصر المصنف) في بيان
اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمزة
فيه مكسورة (لانه) اولان الاول (اشهر) ولان المتحة اخف (اسم ان) اور دباب ان عقيب
باب كان لكونه مشابها لفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد وامالا التنى
لتنى الجنس وما ولا المصبتان بليس فتشابه الفعل بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه
غير متصرف وهو ليس (واخوانها) اى امثالها واشباهاها (وسنرفها في قسم الحرف) اى
تصرف عن قريب واخوانها وانما انتصب اسم ان واخوانها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما
يقتضى ما وراء المرفوع لاني كونه فضلة ثم الكلام بدون وقدم تحقيقه في المرفوعات (هو)
فصل او مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (السند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد
دخولها) (اى بعد دخول ان واحدى اخواتها) (مثل ان زيد قائم) واعلم انه يجوز حذف
خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا وامابسمها فيجوز حذفه اذا كان
ضمير الشأن في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت
الهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه اذا لم يكن ضمير شأن الا ان حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره
شارح الدباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان
ما في قوله بما (او الدخول فيما سبق) في بحث خبر ان واخوانها في المرفوعات وفي بحث خبر كان

كلا القولين اما الاول فلما
اشير اليه واما الثانى
فلمصرح المص بان كلام
من الواو والباء مبدول
اليه وليس متقلبا
عن الالف مع ما فيه من
كثرة القوائد ولذلك زيد
على قدر الحاجة (قوله)
الا انه ام منه من جهة
فضمير بذلك النقصان
المعتبر من جهة القفظ
فيكون هو التركيب
الاضاى سواء بسواء
(قوله) لا يحددها بالذات
اى وانما هو قوله بخلاف
المضاف والمضاف اليه
فانها متغايران اى في الجملة
والا فاما المضاف
اليه في الاضافة اليبانية
متحدان مكذبا قبل ولا يخفى
ما فيه (قوله) الا اذا كان
مقارنا مع اسم الجنس قبل
الاولى الا مقارنا مع اسم
الجنس لانه لا وجه لتقدير
اذا كان وليس بهى سواء
كان مع بدل عن حرف
لنداء كلفظة الله تعالى فانه
لا يحذف قبل هذا ردلا
اعترض به الرضى انه لم يتم
بما ذكره بيان ما لا يجوز
حذف حرف النداء فيه
لان منه لفظة الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المتبادر
من بيان المص انه يجوز
الحذف من الله مطلقا كما
في سائر الاعلام فالوجه
ان يقال قوله فيما سبق
وقالوا يا الله خاصة من جهة
معانيه انه لا يقال بحذف
حرف النداء فلم يتحج الى
بيان عدم جواز حذف

حرف عنه وقد عرفت
فما سبق انه لا مجال لهذا
الوجه واما ان ما ذكره
قدس سره في الجواب
ضعيف لان الهموز جواز
الحذف من الله مطلقا كما في
سائر الالام فمنوع
بل الظاهر المتبادر من
قوله ويجوز حذف
حرف النداء لا مع الجنس
التي عدم الجواز في هذه
الامور مطلقا اي سواء
اعتبر البدل والا على ما هو
كذلك في نفس الاسم
فالقاعدة العامة انما تكون
باطلاق الجواز فان وضعت
ذلك بالاطلاق ايضا بان
قول والثابت فيما اذا
عده الامور الجواز مطلقا
الا يكون معناه الا ما صرح
به الشارح واثرا له من
ان الجواز منبر لها عده
اخر من ان يكون بالابدال
او بدونه فافهم ولا تكن
من الغالطين (قوله) وايها
الرجل ليل يني ان يذكر
اي الذي لم يوصف بذى
اللام او الموصوف به ليجز
لا يجوز حذف حرف
النداء منه للاختلال بالبيان
ولا يفتى عليك ان اي لا
يكون منادى بالاصالة
بل وصلة كما سبق فلا
يستعمل بحرف النداء الا
اذا وصف بالمعرف باللام
او الموصوف به فلا سبيل
الى جعله مجردا
عن الوصف من باب
المنادى فكيف يدرج فيه
لا يجوز حذف حرف
النداء عنه وكان وقع فيه

واخوانها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل
لكونها اقوالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلا في الكلام
بمخلاف اسمها وفيه نظر (ان دفع انتقاض هذا التعريف) اي تعريف اسم ان (ههنا) اي
في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وبمحة (بمثل
ابوه في) قولك (ان زيد ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه يانه يصدق على ابوه انه المسند اليه
بعد دخول ان واخوانها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخوانها بني اندفع هذا بما عرفت
(المنصوب بلائي لني الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرع له لان لاني الجنس
مشابهة الياء وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا يكون عند متبوعه وفصل اولي من
فصلين وقول لني الجنس احترازه عن لاني بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا
لفظا او تقدير (اي لني صفة الجنس وحكمه) بحذف المضاف لان المنى بها الصفة والحكم
فان المقصود في قولك لا غلام رجل طريف نفي طرفة غلام الرجل فكأنك قلت لا طرفة
لغلام الرجل فكان المنى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل) المنصف
في هذا الموضع (اسم لا) لني الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب
الباب ههنا لانني الجنس لقلة النصب في اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من
المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها (فلا يصح جملة) اي جعل اسمها (مطلقا) اي سواء
وجد شرط لصبه او لا (من المنصوبات لا حقيقة) لصب على التمييز ولا زائدة لتأكيد المنى
في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا يجازا) عطف على حقيقة بان
يكون اكثره من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من
المنصوبات كما في البابين (بل المنصوب منه اقل مما عدها) اي من غير المنصوب لان ما دخلت
على عليه ثلاثة اقسام على ماسأني والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عدها من المنصوبات) بيان ما في ما عدها (فان بعضها) اي بعض
ما عدها فتأنيث الضمير باعتبار المنى (وان) لا وصل (لم يكن كله) اي كل البعض (من المنصوبات)
لفظا او تقدير (لكن) اي الا ان (اكثره منها) اي كما اذا كان منصوبا لفظا او تقدير او اما ما كان
مينا فليس بمنصوب لفظا ولا تقدير فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر
حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او تقدير (فقد) مبنى للمفعول (الكل منها) اي جعل كلها
من المنصوبات (تجوزا) بني مجازا بملاقة الجزئية وفي الرضى لان كلامه في المنصوبات
وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بمضه مبنى انتهى فلا يعد المنى من المنصوبات
(ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لاني الجنس اقل
(ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا) او تقدير (كما اضاف) نحو لا غلام رجل في الدار
ولا توبى رجل موجودان (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اي وكسبه المضاف نحو
لا خيما من زيد بالس عندنا (او علما كما هو مبنى) منه (على التثنية) اي على ما ينصب به

نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب محلا على محله القريب ولو لم يعتبر الا حراب الحمل لما جازا الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا وتقديرا اذا كان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لا زيد ومضافا اليها نحو لا غلام زيدا ووقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ماسيأتي (فليس اسما لها) اي للاهذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اي فيها كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حيث نذلس الالعامل المصوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا وتقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حيث نذبان يقال اسم لالتفي الجنس (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اي بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اي ما كان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا (في غلام رجل ابوه قائم) وفي لا غلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اي مقدار ان قال وهو المسند اليه بعد دخولها (كاف في حد اسمها) كما انه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اي سواء كان منصوبا لفظا وتقديرا او محلا (لكنه) اي الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب) بها (منه) اي من اسمها مطلقا (زاد عليه) اي على هذا الحد (قوله) (بابها) ثعبين ماهو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله بابها (اي يلى المسند اليه لفظا) يشير الى ان الضمير المستكن في بابها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اي يقع) المسند اليه (بعدها) او بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولي القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا ومشبهه) (اي بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة بأسرها تكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط (في تعلقه) متعلق بقوله او مشبهه اي في تعلق المضاف (بشئ هو) اي ذلك الشئ (من تمام معناه) اي يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم معناه ويكون ناقصا يعني يشبه المضاف في كون الاول تاما في الثاني كان المضاف عاملا في المضاف اليه وفي كون الثاني متمما ومخصصا الاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا خير من زيد ولا عشرين درهماك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التي هي الولي والتكثير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اي متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور في اليه) في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هي قوله بابها (منه) اي من ذلك الضمير لان الولي صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في بابها وان وقع بينهما فصل (او) الحال (الاولى) (من الضمير المجرور في) قوله (دخولها) الراجع الى لفظه لا ليكون الحال محجب صاحبه وهذا اولي فيكون الراجع الى ذي الحال حيث ضمير

من قلة التدبر في قول الرضى وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالتداء الا ان المقصود بالتداء لما كان وصفه وهو معرفة قبل التداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف التداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او يوسف وصفه نحو ايها الرجل (قوله) (ولي شذوذ ان حذف حرف التداء من اسم الجنس وترخم غير العلم قال الرضى وليس طرق كرام من باب الترخم حتى يحمل على الشذوذ لان الكراذ كالكروان قال قال البردو وهو صرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ذكرنا من المحل الصحيح (قوله) حق بصاد قبل بان يلقى عليه ثوب فصاد ثم قيل هذا صار مثالا نكبر وقد نواضع من هو اشرف منه وكلاهما كما ترى فان صيد الكرا لا يتوقف على الفاء الثبوت عليه بل يكون بغير هذا الطريق وان هذا مثل يقرب لاص الضمير بالانقياد عند حصول من هو اعلى منه واقرى (قوله) اي مفعول اشهر فاعله قبل فسر بمطلق المفعول لانه يصديان مفهوم ما ضمير فاعله على شريطة التفسير لا يصديان ماهو من افراد في هذا المقام وبعد

معرفة عموم مفهومه بخصة
 الما قبل بما هو المراد في هذا
 المقام وروح التعريف تمام
 ولهذا جعل جنس
 التعريف الاسم المفعول به
 بل ادخله كلمة كل تنصيصا
 على انه اهم من المفعول به
 وهذه من فوائد لفظة
 الكل في التعريف قد
 تفردت به المقام وقد
 تفردت به ولا يمدان قال
 الاحكام التي ذكرت فيها
 بمد ايضا لم يخص بالمفعول به
 بل ذكرت على وجه العموم
 وهو مرجع الاجال في
 بحث المفعول فيه وليس
 يبنى لان تفسيره كذا انما
 هو باعتبار كونه من جملة
 مباحث فالمراد بالمفعول هو
 المفعول به دون ما هو اهم
 منه والا لما كان وجه
 لصرف كلمة ما مما هي اصل
 فيه والاستدلال على زعم
 بجعل الجنس جنس المرفوع
 الاسم المضاف اليه كلمة كل
 من ضعف الحال لان ذكر
 المفعول فيه محال لا يساعد
 المقام بخلاف ما سبق مما جعل
 على الثالث فان المرفوع بمد
 تمامه واستثناءه المفعول
 يرجع الى ذلك وبه ظهر
 سقوط بقية القول (قوله)
 احتراز عن الجمع بين المفسر
 والمفسر قيل احتراز عن
 صيرورة التفسير عبثا
 لتلاين بعض جمل جازم
 اى زيد وبه في نظر لان
 البعث انما يلزم في زيدا
 ضربته وزيدا ضربت به
 واما في زيد اضربت غلامه
 فلو قيل اهنت زيدا اضربت

المفعول لان الولي ليس وصفا للاول والمعين واحد فلي الاول العامل في الاحوال كلها
 المستداليه وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال
 (وما بقى) اى والحال ان الباقي حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (في يلبها) الراجع
 الى ذى الحال على تقدير الاول وحيتذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال
 اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لامترادفا كما سبق ليكون
 الحال يجنب صاحبه والعامل حيث ذفيهما هو يلبها لما قلنا آتفا (مثل) مبتدا مضاف (لا غلام
 رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبر (لما يلبها انكرة مضافا)
 وقع (في بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يبنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت)
 تفصيلا (في) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لتلايطول
 الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهماك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل
 (مثال لما يلبها انكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة)
 وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تمة المثالين كليهما) يشر بهذا الكلام ان
 الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني
 يصلح ان يكون خبر الاول ايضا فيكون تحذير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله
 البعض بل مراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الا
 قل تدبر وكن منصفيا ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لانصوبا اراد ان يبين كونه
 مبينا الا انه قدم بيان النصب ليكون الاعراب اصلا ولانه في بحث المرفوع ايضا فقال
 (فان كان) (اى المستداليه) اشارة الى ان البناء ايضا شرط واثلة ان يلى المسند اليه اللفظة لا
 وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف
 والشارح ايضا بقوله ان يلبها الى آخره والاستعمال وفي قوله اى المستداليه اشارة الى
 ان الضمير المستكن راجع الى قوله المستداليه في التعريف لالى قوله المنصوب لانه لا يكون
 مبينا فلورجع اليه لا يستقيم اى ان المستداليه (بمد دخولها) اى بمد دخول لا عليه (غير
 واقع على الاحوال المذكورة) لانها شرط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بمد دخولها
 (مفردا) (بانتهاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولي والتكبير
 (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد
 بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يلبها انكرة غير مضاف
 ولا مشبه به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليرتب عليه) اى على الشرط متعلق
 بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المتفصل
 راجع الى المستداليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
 ايضا يرتب عليه الجزاء بالشرط ترتيبا تاما (قوله) (فهو) اى الاسم المستداليه (مبنى
 على ما ينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لن لا يبنى على الالف لان

مابالاف لا يكون الامضا فحق ما به البناء ثلاثة (قائه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غير ذلك) لماسيجي (وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بملافة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامبنا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصوبا (نحو لارجل فى الدار) او غير منصوف نحو لارجل فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا او لا لانه من خواص المربيات (نحو لامسات فى الدار) والمآزى يفتح به بلا تنوين (والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى) فى التثنية (والياه) المكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا لمجرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان التنوين دليل الاعراب (نحو لاسلمين) لك (ولاسلمين لك ويبنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والجمع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبينان كاذكرنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لا هذه عنده وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستفراكية وسقطا تنوين ايضا لانه تتمكن وهو من خواص المرب (اذ معنى لارجل فى الدار لامن رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لا) اى لان قوله لامن رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقدير) وفرض (فمحذف) لفظة (من) من الجواب فتضمن معناها مبنى لا المبنى هو كل اسم ناصب مبنى الاصل وينبوا وجه المناسبة بسنة اوجه على ماسيجي (تخفيفا) لتلبيح المحذف يعنى ان حذف من الجواب لجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرقا بين البناء الاصل والبناء العارضى (على ما ينصب به ليكون البناء) اى بناؤه (على حركة) كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (او حرف) كالياه فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء يعنى ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياه استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدهما الياء واذا لزم البناء يبنى ان يبنى على ما يستحقه فى الاصل لتكون الحركات البناءية والحروف البناءية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ما سبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا وتخفيفا (ترجع) اى الاضافة (جانب

علامه لم يلزم الفاعل وكذا لو قيل لا ليست زيدا حبست عليه فلا بد فى انعام وجه وجوب المحذف من اعتبار قصد اطراد الباب ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره هو حاصل ما قاله الرضى اعمى انما يجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعرض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب ليفسره فاعلم ان الفعل يبنى من نفسه فحكم الناصب ههنا كحكم الراجع فى نحو قوله تعالى وان احدمن المذكرين استجاره على انه قدس سره باب الفاعل ما هو المراد من الجمع بين المفسر والمفسر المستمع ذلك عند هم فكيف شمول العبارة نحو جاءنى رجل اى زيد والاسم كمال فى مثل زيد ضربت علامه على ان يكون المقدرا منت جمالا يلتفت اليه (قوله) مستغفل صفة لاحد المذكورين ايها كان لان او لاحد الاخرين غير معين ويجوز ان يكون صفة لكل منهما على سبيل التنازع وما قيل من ان ذلك يوجب متابعة النص خلاف مذهب وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين من نلة التأمل (قوله) منه قيل متعلق بالاستغفال على تفهين معنى الفراغ او الاضرار ومنع جعل الاستغفال معنى الاضرار تعلق المجرور الثانى به ولا حاجة الى

الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة (مثلا) اى متوجها (الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدة بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف مبيلا نادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه مبربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بمدخولها) اى دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد بنى مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان المسند اليه (مقصولا بينه) الطرف مرفوع عملا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين ذلك المسند اليه) (وبين لا) عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) بنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التريف ولذا قال الش (على سبيل منع الخلو) اى لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مقصولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملايين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها) بنى لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشبها (وهى) اى هذه الصور (تتصور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه امام معرفة او نكرة والا اول امام مفرد او مضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيدى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى امام مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان (و) الاول ايضا امام مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصارا المجموع ستا فالانصب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور بالمفصول اربعا وغير هاتين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنتان منها فى المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المضوى لان لا اذا لم تعلق به وجبان يعمل العامل المضوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت او مضافة مقسولة او غير مقسولة بنى باقسامها الاربعة (فلا متاع) فوذ (اثر لالناية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأييد لا فى مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذو غير موجود فى المعرفة متصلة او متفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثر فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لاهذه من دواخل الابتداء (واما)

اعتبار التضمنين بل لوجه له لان معنى الاشتغال عنه الامراض بلا اوتياب واثبات المانع من زعمه الباء صلة للاشتغال وليس كذلك بل على السببية كما صرح به الهندي وغيره (قوله) اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره مراد المص هو الذى فانه قال هذا التبدل يدخل ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير لقولهم زيدا ضربت غلامه والاول قد ذكره بعض الفراء لكن لا يخفى لان الظاهر المتبادر على ما قاله الرضى ان يكون معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه بما يتعلق بذلك الضمير وان تعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير بالذات او بالواسطة نحو زيد ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا و اخاه او موصوفا بامثل ذلك او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيد اقيت عمرا و رجلا يضربه وزيدا اقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تحت المنصوب بالضمير وليس الشرطان يكون الضمير منصوبا بالفظا ومعملا كاذن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضربت او

وجوب الرفع بالابتداء (في المفعول) وهو في التكررة المفعولة وهذا التعليل يحجز ايضاً في
المعرفة المفعولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في
تأثيرها اعراباً او بناءً لولي فايوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيها هو يبعد عنها (والتكرير)
(اي وجوب تكرير اسم) اي اسم لانيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع
والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (ولكن) اي الا انه يكون التكرير (مطلقاً) بحيث
(لا) يجب ان يكون (بمعنى) اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثل ان يقول لازيد
في الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصي مثل زيد وعمر وعلى ماسبق
من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعي لا الشخصي (اما) وجوب التكرير (في المعرفة)
مطلقاً مفردة كانت او مضافة مفعولة او غير مفعولة (فليكون) التكرير (كالمرض عما في
التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (في الاحاد) لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد وذا
لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان في المعرفة نفي المفرد
لان في الاحاد ينفى ح التكرير ليكون عوضاً عما في التكرير بوجد في الجملة نفي الاحاد لان
في التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (في التكررة) المفعولة وان وجد فيها نفي الاحاد
كافي سورة الولي (فليكون) هذا الكلام (مطابقاً) اي لسؤال حقي وتقديرى (هو)
اي هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما في قوله لما هو (قول السائل) تحقيقاً وتقديراً
او فرضاً (اي الدار رجل ام امرأة) واجب لاني الدار رجل ولا امرأة تكرر في الجواب
ليكون مطابقاً لسؤال لانيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اي المطابقة بين السؤال والجواب
(جاء) على وزن فاذا يبحر (في المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اي كما هو جاز
في التكررة فكأنه قيل ازيد في الدار ام عمر وفاجيب لازيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره
من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اي هذه قضية) حذف
المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير دام اي هذه رمية (ولا باحسن
لها) الوالو الحال ولان في الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر
بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائماً والعامل فيها معنى الاشارة والتثنية المفهوم ان
من لفظة هذه (اي لهذه القضية) قبل هو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يقولون
عند القضاء ومضاء انحكم نحن وليس على رضي الله تعالى عنه حاضر اهنا اي هذه قضية
لاقاض لها مثل قوله عليه السلام اقضاكم على وافرضكم زيد كذا سمعت (هذا) اي قول
المصنف ونحو قضية ولا باحسن لها تناول (جواب دخل مقدور) بان يكون الواو فيه
للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير)
بان يقال هذا التمرض غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (قان اسم لا) وهو قوله
اباحسن (فيه) اي في هذا القول (معرفة لان باحسن كنية على رضي الله تعالى عنه) وهي
ما صدر بالاب او الام وهي من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها

مردت به او انما ضربه بل
الشرط استعابه لفظاً او محلاً
او انتصاب متعلقه كذلك
الابري انك تقول هذا
ضربت من غمك او
مردت عن غمك انضيم
مرفوع والمعنى ضربت
مملوكها او مردت
بمملوكها (قوله) وبقيد
لغراغ عن العمل فيه بمجرد
ذلك الاشتغال خرج نحو
زيد ضربته قبل فيه انه
خرج صورة ما اضمر لانه
ليس المانع عن العمل بمجرد
الاشتغال بل شغل العواجل
المقدرة اياه ايضا مانع الا ان
يقال لمانع من العمل
مردة لذلك الاشتغال
بمخلاف زيد ضربته فان رفع
زيد مانع من عمل ما بعده
فيه هذا وقول لا وجه
للاحتراز من ذلك بل هو
ي قولنا زيد ضربته داخل
فيه ولا يلزم منه ان يكون
مفعولاً به بل هو مما يكون
مفعولاً به برشدك الى هذا
كلامه في الايضاح ضابطه
ان يتقدم اسم وبعده فعل
او ما هو معنى الفعل
مسلط على ضمير ذلك
الاسم من جهة المفعولية
او ما يتعلق بضميره او مسلط
على الاول لكان معمولاً
ومما رقت فعل الابتداء
واذا انشئت فعل تقدير
فعل هذا وصرح
في الشرح بان قوله مشتغل
عنه بضميره انما في به
ليخرج ما ليس كذلك مثل
قولهم زيدا ضربت فان
ذلك ليس من هذا الباب

معارف فيكون قوله ابا حسن معرفة (و) الحال انه (لا رفع فيه ولا تكرير) فانتقض التعريف به
 اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقليل ولا ابو حسن بالاول لان الاسماء
 الستة اذا اضيف الى غير ما يتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اي قوله ابا حسن
 (منسوب) لان نصبا ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه)
 اي عن الدخول المقدر (بانه) اي بان هذا القول (متأول) (بالتكرير) فلا يرد نقضا على التعريف
 بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثل) فيكون من باب
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اي ولا مثل اي حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح
 (فان مثلا اتوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه حينئذ
 من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مبني على
 الالف التي هي اخت الفتحة وحينئذ قوله ابا حسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى
 عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال
 انه لا مثل لها (او بنا وبه فيصير) على وزن جدد وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق
 الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قيل رجل عدل (لاشتمار على رضى الله تعالى عنه
 بهذه الصفة) اي بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي
 عليه السلام قمنا كم على رضى الله تعالى عنه (وكأنه قيل) هذه قضية (لا فيصير لها) فصار قوله
 ابا حسن كاسم الجنس المقيد للمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعني يكون
 من قبيل ذكر الاسم واردة الصفة المشتهر صاحبها (ويقول هذا التأويل) اي التأويل
 الثاني (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامي
 يعني ابو الحسن مثل ابو الخطاب لم يرد رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير)
 لانه لو لم يكن للتكثير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا القصد للتكثير
 وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية له رضى الله تعالى عنه الا
 ان الظاهر ايراده باللام (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة والخلية
 يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقبل في تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام لاحول ولا
 خلاص عن معصية الله تعالى الا بمعصيته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته
 وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله
 تعالى اولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين بما امرنا الله تعالى (اي
 فيما كررت فيه) لفظة (لا) هذا تفسير للمثل يعني ان هذه الاقسام الانية غير مختصة
 بها بل تجري في كل موضع توجد فيه شرط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار
 بالمعطف وان يلى كلاهما مكررة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثاني
 بقوله (على سبيل المعطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما مكررة بلا فصل) بينهما وبينها
 واما ايراد تلك التكررة فستفاد ايضا من امثال (محجوز) فيه (خسة اوجه) (بحسب اللفظ)

ولو جازا خراج ذلك
 التركيب بهذا الطريق
 لكان الاسم المرفوع الذي
 لا يجوز انتصابه بما بعده
 من الفعل او شبهه اولى
 بالخروج بكون يكون قوله
 لو سلط عليه هو او مناسبة
 لنصبه حشوا لا حاصل له
 وقد صرح المصنف بانه
 يحتاج اليه لا خراج مثل
 زيد هل ضربته فانه اسم
 وبعده فعل مشتغل عنه
 بضميره ولكنه لو سلط
 عليه لم ينسبه لانه لا يعمل
 ما بهد الا استفهام فيما قبله وما
 اورده الرضى من ان معنى
 قوله مشتغل عنه بضميره
 مشتغل عن العمل في ذلك
 الاسم المتقدم المتقدم
 بالعمل في الضمير الراجع
 اليه اي انما يدل على الاسم
 المتقدم بسبب العمل في
 ضميره ولو لا ذلك لعمل
 فيه وهو احراز من نحو
 زيدا ضربته فانه ليس من
 هذا الباب لان عمله ظاهر
 وهو الفعل المؤخر ومن
 نحو زيد قام وزيد قام ايضا
 لان الفعل او شبهه لا يعمل
 الرفع فيما قبله حتى قال
 اشتغل عنه بضميره فظهر
 ان قوله بعد لو سلط عليه
 هو او مناسبة لنصب غير
 محتاج اليه مع قوله مشتغل
 عنه بضميره لان معناه كما
 ذكرناه لو لا الضمير لعمل
 في ذلك المتقدم والفعل لا
 يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه
 فلم يبق الا النصب فمضى
 مشتغل عنه بضميره اي لو
 سلط عليه ولم يشتغل

اي بحسب التلطف (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فاتها) اي فان الوجود في هذه الصورة
 (بحسب التوجيه تزيد) كافي اثناء الوجود تنقيدي من بيان الشارح في انشائها تنقيديا على
 ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاول صارت خمسة وفي الثاني زيدت
 (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثاني معرب منصوب ولم
 يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثاني واما الاول مبنى والثاني معرب مرفوع
 وعكس هذا هو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان تكون ستة ولما سقط ما كان
 الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجود بحسب
 اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجود (فتحهما) اي فتح الاول والثاني يعني بناؤها على الفتح
 (اي لا حول ولا قوة الا بالله) بالباء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لاني كل منهما) اي في كل
 واحد منهما (لنفي الجنس) فينفي اسمها على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لاني كل منهما) اي في كل
 (ولا قوة) مع ان لاني الجنس واسمها مبنى (عطف على لا حول عطف مفرد) بدل من
 قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وغيرها) اي
 خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اي لا حول ولا قوة موجود
 الا بالله) والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله وهو المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه
 ظرف لا بدله من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون في قوة لاني له
 الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اي لا حول) موجود (الا بالله
 ولا قوة) موجود (الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اي عن خبر الجملة الاولى
 (مخبر) اي بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى
 ان يكون الحذف في الثانية ليكون السابق قرينة لاحق وليكون اولافيه اجال واهام وثانيا
 تفصيل وتفسير واذا وقع في النفس والاذن المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا لعب (و)
 (الثاني) من تلك الوجود (فتح الاول) يعني بناء الاول على الفتح (و) (نصب الثاني) (اي
 لا حول ولا قوة الا بالله ما فتح الاول) اي اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفي
 الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فينفي على الفتح (واما نصب الثاني فلان لا الثانية
 مزيدة) يعني زائدة (لنا كيد للنفي) لان المعطوف على النفي يكون نفيا ايضا فيكون حرف النفي
 في المعطوف زائدا وفائدة التأكيدي للنفي المستفاد او لا كافي قوله ما جاء في زيد ولا عمرو لانه
 اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجي عمر وايضا وزيد لاني ايضا نصبا (والثاني) وهو قوة
 (معطوف على الاول) الذي هو حول يعني معطوف على لفظه (فيكون) اي ذلك الثاني (منصوبا
 محلا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا محل بعيد
 وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز
 على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدرا لهما) اي للاسمين المعطوف احدهما على الآخر
 (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا

بضمير له نصبه غير وارد
 لان المعبر في الحدو وهي
 اما اني المطابقة ولا يخفى انه
 بعدد على زبدي قولنا زيد
 هل ضربت انه اسم بعده
 فعل مشتغل عنه بضمير
 مع قطع النظر عن صلة
 لا حراض فان جوار العمل
 فيه او هذه امر خارج
 عن المعنى المقصود فليست
 الحاجة الى قيد يخرج ذلك
 التركيب وهو قوله او ساط
 الخ (قوله) وبتنقيده نصب
 بالفعولية خرج خبر كالي
 نحو زيدا كذا جاء قيل انه
 خبر كان قوله كل اسم لانه
 كان المتبادر في هذا المقام
 من قوله لتبني النصيب
 بالفعولية كذا المتبادر
 من كل اسم المفعول ثم قيل
 ذلك ان قول كل اسم اعم
 من المفعول والتعريف
 المطلق ما اضمر فامله على
 شريطة التفسير ومنه زيد
 كذا جاء فلامعني لتبني
 قوله لتبني بالمفعولية
 لا خراجه والاول باطل
 اذ لا سبيل لان يراد بالاسم
 المذكور في الحد المفعول لما
 صرح المص وهو المتعين
 لقطع به من ان بعده فعل
 ليخرج عنه ما بعده اسم او
 غيره مثل زيد متعلق وزيد
 ابو متعلق وزيد في الدار
 او شبهه ليدخل فيه ما بعده
 شبه الفعل من اسم الفاعل
 والمفعول وغيرهما وقد
 مرقت ما لاجله باقي القيود
 وذلك قطعي في استخالة
 ان يراد بالاسم المفعول
 بتداء واما الثاني فغير بعيد

(ان يقدّر لكل) واحد (منها خبر على حدة) لان الثاني وان كان معطوفاً على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يحمل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولي حامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبنياً على الفتح لماسبق في الاول والثاني (و) (رفعه) اي رفع الثاني نحو (لا حول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اي اما كونه مبنياً على الفتح (فلان لا الاولى ولي لثني الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي ان تبني على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثاني) اي اما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيدها لثني لما قلنا فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في الظاهر (لانه) لان الاول (مرفوع) في الاصل (بالابتداء) اي بالعامل المعنوي فاذا جاز الحلل فلي الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بمعدل من قوله معطوف او تفسير له او خبر مبتدأ محذوف اي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون الا بان يقدّر لهما خبر واحد ويكتفي بكون الخبر خبراً للاول اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدّر لكل منهما) اي من الاولى والثاني (خبر على حدة) لان لا الاولى حامل لفظي يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلاً فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منها على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) اي رفع الاسمين معاً (بالابتداء) (لان النكرة) وقعت في حيز الثاني فتخصصت كافي قولك ما احد خبر منك على ماسبق (نحو لا حول ولا قوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اي لان هذا الكلام (جواب قواهم ابغراقه) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ موخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقاً او تقديراً (لجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالاً من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقاً (للسؤال) لما عرفت انها مرفوعة في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الاسمان ههنا) اي في القسم الرابع (ايضاً) اي كما جاز في الاقسام الاولى اي ما ان يقدّر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدّر لهما معاً خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم في المطابقة ولان قليل الكلام اولا (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع اول) لا يفي ان يكون الاول مرفوعاً ابتداء (على ان لا) هذه تكون

والحق ان اخراج نحو زيد كنت اياه بهذا القيد ليس بمستقيم لانه اريد بالترقيق المذموم به اللازم اضممار فله كما هو الظاهر فقد خرج خبر كان نحو هذا المثال بقيد الفعل اما وحده او باضممار المعطوف لان كان غير داخل في اطلاق الفعل ملحناه لكن لا يجب له فتعين ان يكون المراد بالفعل ما لا يشبهه وان اريد به اعم من ذلك فالامر كما قاله القائل (قوله) والا حسن في ترتيبها تأخير المثال المشتغل بالمتعلق كاللا ينفى وجهه وهو ان المناسب لبقاى الكلام خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بالغير بلا وجه فان اشتدال الفعل بالمتعلق كما كان يتقدر بسليط ما يناسب الفعل بالمرزوم كذلك منها ما هو كذلك فلا وجه لتقديم وتأخير ذلك ليل ولما فعل المص وجهاً حسناً الاول عدم الفصل بين الادان المرورة بالفعل المجهول اهي حيث عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادها ثم المسلط باللام الا انه قدم في هذه القسم ما هو اصراف فيه وكلامه ليس بشئ بل الوجه ما ذكره المص من ان هذا المقدّر ان امكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولي وان لم يمكن فهمه مع معموله الخاص وان لم يمكن فهمه مع معموله العام وان لم

(بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون لنفى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى
 ليس لالنفي الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة
 لا بليس وهو تورث التضغف كان كثرة المشابهة تورث القوة كافي ما فان كونها بمعنى ليس
 قوى لكثرة مشابعتها لها (وقح الثاني) اى يكون الثاني مبنيا على الفتح (نحو لا حول)
 بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الاباقه) بناء (على ان يكون لا) فى الثاني (لنفي الجنس)
 وقوة بعدها نكرة مفردة قدولينها فتكون مبنية على الفتح كافي قولك لا رجل فى الدار
 (وضغف) مبنى للمفعول من التضغف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثاني (وجه) سرفوع
 (ضعف رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لاقية بمعنى ايس (بانه) متعلق بضعف (يجوز
 ان يكون رفعه) رفع الاول (لانه عمل لا) اى تأثير حافى مدخولها اعرابا ببناء (بالتكثير)
 اى بسبب ان يكون ما دخلت على عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها
 لعزل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالمعوم مثل قوله تعالى لا بيع فيه
 ولا خلة ولا شفاعة ورفع لهذا المبنى ليس بضعف لوقوعه فى النظم المعجز (للكونها
 بمعنى ليس) بى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن
 العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة الفاعل التكرير) اى تكرير اسمها كافي صورة
 الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان
 فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكافى قولك لا يزيد فى الدار ولا عمرو وكافى قوله تعالى
 لا بيع فيه ولا خلة ولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى
 فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولادخل فيها) اى فى صحة الالفباء التكرير
 (لتوافق الاسمين) الواقفين (بعدها فى الاعراب) قوله ولادخل لاقية لنفي الجنس
 ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف للمعطوف به وتوافق الجار والمجرور خبرها لانه
 ليس للتعليل كما هو التبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الفاء
 بى يصح الالفاء بمجرد التكرير سواء توافق الاسمان فى اولا وفى الرضى اعلم ان
 لا الاولى للثبوت ما غاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالفاء وهو التكرير ولا يلزم
 مع تكرير لان يتوافق الاسمان فى الاعراب اذا تكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا
 قرر هذا فلا حاجة لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى
 ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم
 الخامس او ما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لاقية فى الاول بمعنى
 ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لاقية بمعنى ليس (متعين لعطف جملة على جملة)
 لان عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف
 المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يتخفى رفع الاسم ونصب الخبر فى الثاني
 لالنفي الجنس يتخفى نصب الاسم او بناء ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف

يمكن فاللابة فالاول زيدا
 ضربت والثاني زيدا
 ضربت به والثالث زيدا
 ضربت غلامه والرابع زيدا
 حصت عليه (قوله) فان
 الاصل فيه ضربت زيدا
 ضربته اخبر ضربت
 الاول او جوه مفسره قيل
 فيه ان الاصل فيه ضربت
 زيدا او ما حذف ضربت
 ذكر المفسر اذا لا احتياج
 الى المفسر مع الذكر ولذا
 لا يجوز ذكره وما ذكره
 الطارح قدس سره او الى
 فان الكلام فيها اضر عامه
 على شريطة التفسير فتدبر
 (قوله) ويختار الرفع
 الابتداء قيل بمحتمل امرين
 الابتداء الذى هو العامل
 فى المبتدأ والخبر ولا يتعين
 بذكره كونه مبتدأ والثاني
 مصدر المبتدأ الذى معنى
 كونه مبتدأ وفيه وجعل
 رافعه فلا يجوز لا مقدرا
 لانه ارتكاب ما لا حاجة
 اليه واشعار بجملة كون
 الرفع مختارا وهو الاستثناء
 من تكلف تقدير العامل
 وانت خبير بانه لا سبيل الى
 الاول ودعوى كون
 المراد من وهم ارتقاها
 العامل القضى ممنوعة لان
 المقام باه وكذا ما زعمه
 من الاشعار لانه من جملة
 اقسام هذا الباب ما يكون
 الرفع فيه واجبا وكذا
 النصب فانه يكون نارة
 واجبا ونارة مختارا الى غير
 ذلك (قوله) لان مجردة
 من العوامل اللفظية قيل
 لا بدله من قيد آخر وهو

المذكور فتبين العطف الاول (اي لاحول) موجود (الابالة ولا قوة) موجودة (الابالة والا) اي وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الابالة) يعني الخبر المتعلق به قوله الابالة (منصوبا و مرفوعا) في حالة واحدة لان الاولى يقتضى ان يكون منصوبا والا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمول العاملين مختلفين في حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لاملفاة عن العمل (محتمل ان يكون) هذا القول (من قيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد و الابالة خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كلا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى المتأمل الصادق (واذا ادخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظة (لا) (التي) تكون (لنفي الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير تغير من التفعيل (العمل) مفعوله (اي عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اي تأنيدها) فيه اشارة الى المراد بالعمل معناه القوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قيل ذكر المزموم واردة اللازم (في مدخولها) اي فيها دخلت لعل عليه من الاسم والخبر (اعرابا) تميز (وبناء) يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيًا يكون ايضا بمد مرفوعا في الاول ومبنيًا في الثانى (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا وافعالا وناصبًا وجارا (لا يتغير عمله) اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت على عليه وعدم تغير اثره لانه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتى بلا جرم ووجدت بلا ماله فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لا يتغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومضاهي) (اي معنى الهمزة الداخلة على لاني انفي الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول الارجل في الدار) من غير تغير تأثيرها من البناء والاعراب في مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لكان الاختلاف فيها دون ماعدا لانها لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (المرض) بسكون الراء مجازا (مثل الانزل عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجي نزوله وعدمه لان المجهولة بالشيء كما هو سبب للاستفهام سبب للمرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحددين في سبب الاخر (ولم يذكر سببوه ان حال الا) المستعمل (في المرض كحاله قبل) بدخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال كما يقال الانزل (بل ذكر السيراني) يعني ذكر السيراني ان حال لاني المرض كحاله قبل دخول

الاسناد يعرفه الراعي
لنريد ابتداء رقيه
ان تجرده بوجبه رقيه
بالابتداء فكيف يصح قوله
يصح الان يقال المراد صحة
تجرده يصح وليس بشئ
لان العامل ذلك التجرّد
واعتبار الاسناد لتعديل
وحل تقدير كونه داخلا
لا خيره لان المقام ليس
مقام التبريف بل الاياه
والاشارة الى ما سبق
واظهار انجاب التجرّد
الرفع باطل من وجهين
احدهما انه لو كان موجبا
لرفع لما جاز خلافه عند
جواز اعتباره وذلك جائز
بالاثر في ثابته ان الفاعل
قد سره لم يقتصر على
صورة التصحيح بل اعتبر
الترجيح ايضا ولا يجوز له
خلاف ذلك في هذا الموضع
لانه يصد ويبان ما يختار فيه
الرفع مع جواز خلافه
(قوله) (يسلامته
عن الحدف ليل اعترض
عليه بان هذا معارض
بكون الخبر جملة على تقدير
الرفع لان الافراد
هو الاصل فيه ورد بان
السلامة عن الحدف ارجح
لكن ج يكون زيد خبره
مما اخبر فيه الرفع لو جود
قرينة اقوى من قرينة
خلاف الرفع لا لعدم
القرينة لمرجحة لنصب
والشهور خلافه بل يلزم
ان لا يوجد ما يختار فيه
الرفع لعدم قرينة خلافه
ولا يذهب عليك ان الرفع
اذا كان مختارا لوجود

قربة اقوى من قربة
خلاف الرفع فقد كان
مختارا لعدم القربة
المرجحة للنصب وقد
عرفت ان المراد بالقربة
في قوامهم لعدم قربة خلافه
القربة المرجحة فلا وجه
للاضراب ايضا (قوله) كما
قبل الاخير الا وضع او
عند وجود امام غير
الطلب او اذا لم يأت فان
الاقوى الذى يوجد مع
قربة النصب ليس الا اما
هذه واذا هذه وليس مما
يشتت اليه فانه لا يفهم منه
صرح بوجود القربة
من الجانبين وتكون قربة
الرفع اقوى بخلاف ما قاله
المصنف وهو مما يخل بالمرام
(قوله) وهو لا يجوز الا
بأن يدل قال المصنف وانما
ترجح الطلب في اقتضاء
لنصب على الاصل وهو
عدم الحذف والتقدير
وعلى قربة الرفع التى هي
امالا ان الرفع كان للطلب
خبر الله والطلب لا يصلح
خبر المناقضة له الا
بأن يدل بعيد بخلاف
النصب فانه لا يبدى الا
وقوم على غير الأكثر ثم
نقل عن ابى على انه قال
ما مناه كان يظن ان لا يقع
الامر خبر للبتدأ البتة كما
بينهما من المناقضة حتى
وجدت ذلك فى كلامهم
فوجب تأويله بتقدير
مقول فيه واذا كان الامر
كذلك كان النصب أولى
وان وجدت قرأتى الرفع
وقال الرضى قوامهم ان لمة

الهمزة (وتبنيها الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاي المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان
كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الاتهابا باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع
انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيراني كون حالها في المرض كحالها قبل دخول الهمزة
(الاندلسي) بفتح الهمزة وسكون التون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة
(وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالها الاول (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع القصير ضد الصواب
يعنى ليس بصواب (لانه اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال)
يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا وتقدير الحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف
التخصيص) مثل هلا والاولو والاولو ما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا وتقدير او لا تدخل على
الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد
حرف الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو
الازيد انكره) فى تقدير الانكرم الازيد انكره على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع
ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيراني ولا وجه لقول من قال فى وجوب
الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلة الافعل لازم نحو الازيد ينزل الا ان يشكلف ويقال
اراد وجوب انتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمنى) (نحو الامام
اشرب به حيث لا يرجى ماء) فبده لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون
للتمنى لان ما لا يرجى لا يستفهم اذ يقال لاحد اطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا
بجامع الطلب لان فى التمنى معنى الطلب كما فى الاستفهام وكافى قوله . الاسيل خمر فاشربها .
الاسيل الى نصر بن حجاج . (واما قوله) يدل على محصلة قيمت الارجلا جزاء الله خيرا
وفى الرضى روى الالفاء فى الاثنى للتنى نحو (ه) الارجلا جزاء الله خيرا (وروى الارجل
بالجر اى الامن رجل) (فهذه) اى كلة الا فى هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام
النحو (ليست لالداخلة) بالنصب صفة ميبية لكلمة لا (عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه
فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكن) اى الا انه (حرف موضوع
للتخصيص) مستقلا (رأسه مثل الا وهلا وغيرهما) فكأنه (اى فكأن الشاعر) (قال الا ترونى)
بضم التاء من الارائة اصله ترميئون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمى التاء والراء
ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلا ترونى رجلا)
جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقربة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون
قربة لمسيبه وقربة كلة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى ليكون
الاحرفا رأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب)
رجل فيه (ونون) وفى الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التويسخ واللوم على ترك
الفعل واذا دخلت فى المضارع الحصى على الفعل والطلب له فى اى فى المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التخصيص فى الماضى الذى قد فات الاتهابا تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه
ترك الفعل فى الماضى الى هنا كلاما (وهى) كلة الا (عند يونس) لا التى دخلت عليها همزة

الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام والالتقى الجنس فكانت (بمعنى التثنية) مثل قولك
 الاماشر به (فكان القياس) ان تبنى التكررة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها
 فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (ولكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى
 قول الشاعر وهو الارجل اجزاء الله متونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه فى كل مصراع
 مفاعلتن فعول واذا لم يكن متونا يكون الاول اقصى بحرف لان التنوين بعد حرف فاعند الشعراء
 على ما سبق من قوله * صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * ولما فرغ من
 المنسوب بلا التلى لالتقى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنييا ومر فوعا شرع فى بيان
 احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال (ولمت) مبتدا (اسم لا) محذوف
 المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه لام هداى الذى هو قسم من اقسام اسم لانه
 على ما عرفت ثلاثة (لانت اسمها المغرب احتراز) به (عن مثل لا غلام رجل طريفا) فانه
 لا محالة مغرب اما منصوب حملا على لفظ المنوت وهو الظاهر واما مر فوع حملا على محله لان
 الموصوف اذا كان مغربا لا بد ان تكون الصفة ايضا مغربة واما اذا كان مبنييا فلا يلزم ان
 يكون هو ايضا مبنييا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنت) لا بالجر صفة للاسم
 لان المقصود بيان احوال النت لا الاسم فتكون القيود قيودا له (اى لا) النت (الثانى
 وما بعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز) به (عن) النت الثانى (مثل لا رجل
 طريف) اما مبنى على الفتح موافقة لثبوت واما مغرب رفعا ونصبا للماسيحي * لانه لنت الاول
 (كريم) بالرفع او كرىما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضمير
 مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ولفظ ولذا اورده بالتذكير لان الحال لا بد ان بين هيئة
 الفاعل والمفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل
 حالا من المبتدا باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول
 لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لما قرران العامل فى الحال هو العامل فى ذى
 الحال (احتراز عن) النت والمضارع (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل
 خير امن زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا للماسيحي (بلى) فعل مضارع معلوم
 (حال بعد حال) من ذلك ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدا لكان اصوب
 لما قلنا اى بلى النت الاول اسم لا مبنى (او صفة مفردا) اى بلى النت الاول المفرد اسم لا مبنى
 لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز عن المفعول) اى عن النت الذى وقع بينه وبين المنوت
 فصلى بشئ * (نحو لا غلام فيها طريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا
 (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يعنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول
 ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فتدافى يكون احدهما متبعا عن الآخر الا ان
 الولى اصطلاح ههنا ولذا السبب الاغناء اليه مع ان الاول يبقى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم
 يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيده (مبنى) خبر (على الفتح حملا على

نحو زيد اشربه ولا تضربه
 بالرفع لنا قضية الخبر الذى
 هو محتمل للصدق
 والكذب للطلبية التى لا
 تختصها الا بئنا ويل يبد
 مخرج الامر والى عن
 حقيقة ما كقولك فى زيد
 اضربه زيدا المطلب منك
 اضربه ففوقى بانه يكثر
 فى الجملة الاسمية تصدرها
 بما يخرجها عن كونها
 خبرا مع انه يسمى الخبر
 فيها خبر المبتدا نحو ازيد
 منطلق ولنتك عنه تاو كذا
 يكثر زيد من ابوه ومرور
 هل ضربته وزيد ليتك
 فنتك ولا يجب فى خبر
 المبتدا احواله للصدق
 والكذب وانما سمى خبر
 اصطلاحا كما كان الفاعل
 سمي به فاعلا ولم يصدر
 فعل منه فى بعض المواضع
 قاله فنقول لما كان المطلب
 من قرأتى النصب
 لا اختصاص المطلب بالفعل
 الا ترى الى اقتضاء حروف
 المطلب له كحرف الاستفهام
 والمرضى والخميس
 فتكون الجملة الطلبية فعلية
 اولى ان امكن فانه قد لا
 يمكن ذلك فى بعض المواضع
 كما فى قوله تعالى بلى اتم
 لا صرحا بكم واما لم يكن
 من قرأتى الرفع لانه
 فى الحقيقة ليست مقتضية له
 لان وقوع الاسمية و
 الفعلية بعدها على السواء
 واما اعتبارها مغربة لهما
 سبق فلان اما من الحروف
 التى يبتدا بعدها الكلام
 ويستأنف ولا ينظر معها

الى ما قبلها فلم يمكن قصد
التناسب معها لتكون
وضعا لعدد مناسبة
ما بعدها لما قبلها اعني
الاستيفان فرجعت
بسيما الجملة الى ما كانت
في الاصل عليه وهو
اختيار الرفع للسلامة
من الحذف والتقدير
في التنازل في نحو ما زيد
فاضربه بين الطلب واصالة
السلامة من الحذف
والتقدير وترجع الطلب
اولى لكثرة استعمال
الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبة
اسمية مع امكان جعلها
فعلية بمجرد تقدير ولم
ولم بلغت الشارح قدس
سره الى ذلك بل تتبع فيه
الشعور بينهم من عدم
الجواز بدون التأويل لما
ان في كلام الرضي نظر امن
وجوه احدها ان المقصود
مناقضة الطلب لحقيقة الخبر
وقد اعترف نفسه بذلك
حيث قال وانما هي مالا
يحتمل الصدق والكذب
خبر امطلاحا كما ان الفاعل
سمي به فاعلا ولم يصدر
لفعل منه في بعض المواضع
وثانيها ان كون الجملة
الخبرية المنصودة بما
يخرجها عن احتمال الصدق
والكذب خبرية انما هو
باعتبار ما كانت عليه بل
التصدر وتوكل زيدا
ضربه ليس من هذا القبيل
بل من قبيل جعل مالا
يحتمل الصدق والكذب
فمن الخبر المعروف

المنعوت (يعني يبنى على الفتح كان المنعوت كذلك (لمكان الاتحاد بينهما) في الصدق
لان التمت بصديق على ما يصدق عليه المنعوت فالتحدا حينئذ اذا لم ين لزوم ان يكون
الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال) ايضا لما عرفت انه من شرط الولي بحيث لا يجوز
ان يقع بينهما فصل (وتوجه النفي اليه اي الى التمت حقيقة) تميز لان النفي في قولك
لا رجل ظريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالطرافة لاعن مجرد الرجل الا
ان البناء التمت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون التمت الاول وان يبل
التمت المبنى ولا يفصل بينهما وان يكون لهما مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحد
التمت مع المنعوت فيسمى البناء منه اليه فيبنى التمت ايضا لسرايته اليه (والمبنى في قوله)
اي في قول المصنف (ولست المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه)
اي المبنى بالاصالة هو (المذكر سابقا) في قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام
فيه العهد الخارجي وان البناء اذا اطلق يراد به المبنى بالاصالة لا بالتبعية (فلا يراد به) اي
الشان (اذا كرر المبنى) الذي هو اسم لاهذه (وبني) المكرر (على الفتح) كالاول
لكونه تأكيدا (ثم جيء بنيت) وجعل لمتا الثاني بناء على ما هو الظاهر (لا يجوز بناؤه)
اي بناء التمت بل يجب ان يعرف لعدم الاصالة في البناء (مثل لاماء ما باردا) بالنصب حملا
على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد (مع انه يصدق عليه)
اي على قوله باردا (انه) اي البارد (نعت المبنى الاول مفردا عليه) يعني تصدق هذه
الشروط المقتضية ببناء التمت الموجودة هي فيه ولا يصح بناؤه (فان باردا) الذي هو
(في هذا المثال نعت للتابع) يعني الماء الثاني (لا المتبوع) يعني الاول (كما هو الظاهر) من
المنعوت لتلايق الفصل بينهما لان الماء الثاني وان كان تأكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل لهما
للاول (ولو جعل) ذلك التمت (لهما للمتبع) على خلاف الظاهر (فليس) التمت
(بمائليه) اي يبل التمت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعني لوجود الفصل بالماء الثاني
بين التمت والمنعوت (ومعرب) سواء كان التمت مفردا او مضافا او مضارعا له ولي اولا
(لان الاصل في التواضع) كلها (تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء) سواء كان
المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف
بالرفع او بالنصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل
ظريفا او ظريفا ليكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولي (رفعا) منصوب
على المصدرية او على تزع الخافض اي يرفع (حملا) اي لكونه محمولا (على محله
البعيد) (ولصبا) عطف على رفعا (حملا) اي لكونه محمولا (على اللفظ) اي لفظ اسم
لا المبنى وهو الفتح (او على محله القريب) وهو بالنصب بها (نحو لا رجل) فانه اسمها المبنى
على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعني يبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية
ببناء عليه (وظريف) معرب (بالرفع) حملا على محله البعيد (وظريفا) معرب

(بالنصب) حملا على اللفظ او على محله القريب او رده هذا الامثلة على ترتيب اللفظ وهو صنعة بدعية (والا) عطف على ما مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يبنى ان كان نص اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرّب رفعا ونصبا والا اشار الشئ الى هذا بقوله (اي وان لم يكن التثنية كذلك) اي وان لم يكن نص اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل في الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعه باسرها سواء وجد بعضها اولها (فلاعراب) (اي فحكمه الاعراب) اي فحكم ذلك التثنية ان يكون معربا لا غير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معربا باللام فيجد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمر الشجاع (رفعا حملا) ببق اعرابهما (على المحل البعيد) الذي هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب) وهما ظاهرا (وقد مرث امثله) اي امثلة كون التثنية معربا لعدم وجود شرط البناء (في بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة (والمطف) اي عطف شئ (على) لفظ (اسم لا المبني) الا ان شرط جواز المطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبيا وان يكون المطفون نكرة وان لا يكون لافيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المطفون نكرة) مثلا لا غلام لك وفرس وكان ذلك المطفون معطوفا (بلا تكرير لافي المطفون فانه) اي الحال والشان (واذا كان المطفون معرفة) سواء كان علما مثلا لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبد الله (وجب رفعه) اي رفع المطفون او معربا باللام (لا غلام لك والفرس) لانك لو نصبت حملا على اللفظ او على المحل كانت لفظة لا عاملة في المعرفة وذامحال للمعرفة انها لا تعمل الا في النكرة المضافة او المشابهة (واذا كان لا مكررا في المطفون) مع افرادها وتكريرها مثل لا رجل ولا امرأة (لحكمه) اي حكم هذا المطفون (ما علم في قوله لاحول ولا قوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة اوجه من حيث التلطف لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاملا شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق المطفون وولى كل واحد منهن مكررة مفردة (بان يحمل) متعلق بالمطفون وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المطفون اي بان يحمل المطفون المذكور (على اللفظ) (اي لفظ اسم لا المبني) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبهه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويحمل) المطفون (منصوبا) على يحمل (و) (بان يحمل) المطفون عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة (على المحل) اي محل اسم لا المبني والمراد به هنا المحل البعيد وهو رده بالابتداء (ويحمل) المطفون (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل

بالاحتمال لها فكيف يصح القياس وثالثها ان كلامه متتابع فانه متى كون اما قرينة الرفع مطلقا رايت لها ذلك (قوله) اي لرباطه التناوب بين الجملة المطفوفة والجملة المطفون عليها في كونها قفلتين وكذا في صمد تير جل ضارب صمرا وهذا يقتضيه المطفون على مثله الفعل واماني نحو احسن زيد وعمر ويضربه فلا يبرحم النصب لكونه فعل التعجب لوجوده ونحوه من معنى العروض لاحقا بالامعاء قال الرضى كذا سيديه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا مطفوفة وقال الشريف اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية وقيل في رد مان صمد ويضربه استعمل في الشاهد الحزن والتضرع ولا يخفى انه وهم لا سيل اليه ثم قيل ومما اظنه انه يبنى ان يستثنى ما اذا كانت جملتان مقولتان نحو قام زيد وعمر وقام وبكر شربت فانه ليس المطفون في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناوب بل باعتبار انها مقولان ولا تفاوت في القولية بين الاشياء وانت خبير بان الجملتين اذا وقعتا مقولتان القول لا يكون اللبس فيهما ملحوظة ولم يرد منهما الا اللفظ والكلام فيما يستبرج النسبة فيه فليس هو داخلا فيما نحن فيه

البعد جائز ان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا او كون الثاني منفيا
(ولا يجوز فيه) اي في هذا المعطوف (البناء) كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو
ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتكبير والولى وهذا لم يوجد هنا للفصل
بالمطاف لانه بعد فاصلا في مرقمهم لما سيجي وان جاز في النداء نحو يا زيد وعمر و لضعف
لا عن التأثير الا فيما يليه او كان في حكمه كافي التثنية وهما لم يليه ولم يكن في حكمه مع ان الاصل
هو الاعراب (لما كان الفصل بالمطاف) اي بواسطة المطاف فالفاصل بالمطاف والمعطوف
عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل متمتع والحال ان المعطوف عليه فلم يوجب الاتحاد
ايضا (ولم يجعل) المعطوف في حكم المتصل بان تكون الواو زائدة لنا كيد اللصوق كافي
عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والديبر وكما في النداء مثل
يا زيد وعمر و ولانه في حكم باعمر و وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظة الفصل) اي لان هذا
محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف
الصفات والنداء لانه ليس فيما هذا الظن فافترا (اذا المعطوف على المنى) مطلقا
(تزاد فيه) اي في المعطوف على المنى لفظا (لا كثيرا) اي زيادة كثيرة لنا كيد الذي (نحو
لا حول ولا قوة) لان الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا
وابن) فيه نشر على ترتيب الف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى
المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا (في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان
وابنه) لانه في الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب
عطف على لفظه والخبر محذوف اي لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفردا
وموجودان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثاني
جملتين اي لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن
في الخبر فيه نشر على ترتيب الف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال مثل هذا التشبيه
تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر كأن قلوب الطير رطبا
وباساء لذي وكرها العناب والحشف البالي (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق
بالفعل بعده قدم المحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردا مهووز اللام
بمعنى رجع ايضا وتأزر من أزر مهووز الفاء وبعدة زاي معجمة وبعدة راء مهملة اذا
قوى يقال تأزر في الامر اذا قوى بني لان مروان رجع الى المجد وتأزر وتقوى والالف
في تأزرا للاشباع كالف انما في قول الشاعر لا تثنية (و) اما (سائر التوابع) اي باقيها
من التاء كيد اللفظي والمنوي والبدل وعطف اليانة (لانص عنهم فيها) بني لم يصح حوا
بحكمها كما صرحوا بالتثنية والمطاف بالحرف (لكن) اي الا انه (ينبغي ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى) يعني بني البدل والتاء كيد اللفظي اذا كان كل منهما نكرة
مفردة نحو لا رجل صاحب لي ولا ماء ماء بارد واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع

خارجا من هذا الحكم حتى
يصح الاستثناء (قوله) ولا
يقدر معمولها لضعفها
في العمل قيل كانه اراد انه
لا يقدر وجوبه بالانه يكتفي
هو بصدده في وجوب
التقدير فلا يردان من
وجوب الفرق بين الما ولم انه
يجوز حذف فعل الما دون لم
كما سأتى في محله فلا يصح انه
لا يقدر معمول الما لكن
الظاهر ان جواز حذف
الفعل بعد ما في سائر بعض
تقابل الامتناع لا الوجوب
وليس الراد ذلك بل ما هو
المتبادر من انه لا يجوز
تقدير معمولها كما هو
المفهوم من صريح كلام
الرضي حيث قال وليس
ما ولا ولن في هذه الجملة
اذ هي عامة في المضارع ولا
يقدر معمولها لضعفها
في العمل فلا يقال لم زيدا
تضربه ولا لن بكر افنته كما
يقال ان زيدا تضربه او
ضربت لقوة ان لجزءها
للفعل وجواز حذف
الفعل بعد ما وثبت
الاستثناء به في الاختيار
عن ذكر المنى ليس على
اطلاقه بل هو مشروط
بدلالة الدليل عليه نحو
شأرت المدينة ولما اي ولما
ادخلها وقد جاء ذلك في لم
ضرورة كقوله (احفظ
ودينك التي استودعته
يوم الا غارب ان وجدت
وان لم) (قوله) وانما قال
حرف الاستفهام قبل لو
قال والاستفهام عطف على
حرف النفي لخرج عن نحو

والنصب نحو لارجل صاحبك ولا ماماءك وكذا التأكيدي المعنوي نحو لارجل نفسه وكذا
عطف اليان نحو لارجل ابو عبادة (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع
التأدي (ذكره الاندلسي) حيث قال اما البدل (وعطف اليان والتأكيدي اللفظي
فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكما مع التأدي المضموم
ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل
في حكم تكرير العامل فكأنه قال لا صاحب لي والتأكيدي اللفظي كذلك لان المؤكدين
المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماء في لاماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيدي اللفظي
اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباه ولا غلامي له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو
لا اب في الدارك اول غلامين فيها لم يحجزا ثبات الالف في الاول ولا حذف النون
في الثاني لانه يبنى المشابهة بالضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة
به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه)
اى في ذلك التركيب (بعد اسم لا التي لثني النس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا
او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابازيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط
ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او متنى او جمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا عجيرى له
(واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التي لثني الجنس (احكام الاضافة من
اثبات الالف) بيان الاحكام (في نحو اب) فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه
لا يقطع عن الاضافة على ماسأنى (و) من (حذف النون) اى نون المتنى والجمع (من نحو
غلامين) اراد به المتنى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ
لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل متنى وجمع على حدة حيث قال في المتنى والجمع
وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا اولها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نونى
المتنى والجمع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباه ولا
اخاه فتكون معرفة اتفاقا قوله مثل لا اباه مبتدأ (جائز) خبر اى يجوز في هذا اللفظ ان
يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويحمل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان) يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة وقت بعدها بلا فصل (وقال
لا اب له) ولا اخ له البناء على الفتح وكذا غيرها من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لا
غلامين له) ولا مسلمين له متنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التي لثني الجنس (فيهما)
اى في مثل هذين التركيبين (مبني على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح في الاول والياء في الثاني
لوجود شرط البناء التي هي الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار مع مجروره) في مثل له
في محل الرفع (خبرها) للالتى لثني الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان لان لانه قد مات
فيكون المتنى نبوت جنس الاب له لان ولا غلامين موجود ان لفلان الان فيكون ايضا المتنى
نبوت جنس الغلامين له لان (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن الاولى

من ضربته لانه ليس بعد
الاستفهام بل معه فاذا ذكر
لا يصير نكتة لا دراج
الحرف وانما يصير نكتة
لذكر بعد اختياره على مع
الاستفهام ثم قيل واما وجه
ذكر الحرف فهو ان الاسم
الاستفهام يجب دخوله
على الفعل المصرح فلا
يجوز من زيدا ضربته
صرح به الرضى ونقول
ذكر الحروف للاحتراز
من اسماء الاستفهام
وتوحيد الاحتراز عن
هل الا ترى الى قول المنص
الى الفرح وانما قلنا بعد
حرف الاستفهام ثانيا على
ان ذلك لا يكون مع اسماء
الاستفهام وهل ولا قائل
بوجوب دخول اسم
الاستفهام على الفعل وعدمه
جواز من زيدا ضربته
واسناد ذلك الى الرضى
من قبيل القرية فانه صرح
بجوازه حيث قال والاسماء
المتضمنة للاستفهام مثل
هل تدخل على فعلية فعله
ملفوظ بها او يقع من زيدا
ضربت ومتى زيد خرج
فارفع منى زيد ضربت
افهم القبيحين ويحسن منى
زيد خارج لعدم واذا
تأملت فيها لدماء لك
عرفت انه قد سره لم
يصحب شرح الحرف
اثباتا ونقيا وان القائل لو
قال بدل قوله يجب دخول
لا يدخل وايدل قوله فلا
يجوز بان يقول فلا قال
لا صاب غير مطلع على كون
اضافة الحرف للمهد

(قوله) يشمل مثل هل

زيد اضربه فانه يجوز وان

استعمله النواة قبل ما يدل

عليه كلمة النواة ان هل لا

يفارق لفظ الفعل واذا

ذكر في الكلام فعل ولا

يرضى بالفعل بينه وبين

الفعل اما اذا لم يذكر

في الكلام فعل فيدخل على

الاسم نحو هل زيد قائم ثم

قيل فنقول انما قال حرف

الاستفهام دون همزة

الاستفهام ليشمل نحو هل

زيد انت خارب فان الخطاب

فيه نصب فلا يحتاج في

اختياره حرف الاستفهام

الى التمسك بالتركيب

لستعج على ان القول يقع

هل زيد عرف انما هو كلام

الفتاح وغير حكم بعدم

جواز هل زيد اضربه لا

يجوز على بيان غير الفتح

كالا يجوز هل زيد اضربه

وعلى بيان الفتح لا يقع

هل زيد اضربه بل يحسن

فلا وجه مع القول بجواز

هل اضربه لكم باستفهام

هل زيد اضربه ثم قيل وفيما

ذكره وما ذكرناه ردلا

ذكره الرضى ان المراد

بحرف الاستفهام همزة

لعدم جواز هل زيدا

ضربه لو جوب دخول قد

على الفعل في هذه الصورة

لان لا يرضى بالفصل بينه

وبين الفعل اذا وجده

في الكلام ولا يخفى انها من

جواب الا وهام فانه بعد

ما اعترف بان مقتضى كلمة

النواة هل لا ينبغي ان

يفارق لفظ الفعل اذا ذكر

حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباله و) حذف
التون مثل (لا غلامي له) ولا غلامي له وجعل معربا منصوبا (بزيادة الالف) متعلق
بقوله جاء (في مثل اب) ونحوه (واسقاط التون في مثل غلامين) ولا مسلمين (كافي حال
الاضافة) يعني اذا اضيف نحو الاب والاعلامين او المسلمين الى التكررة يكون معربا منصوبا
باثبات الالف وحذف التون نحو لا ابارجل في الدار ولا غلامي رجل ظريفان لوجود
شروط النصب التي هي الاضافة الى التكررة والولي (تشبها) مفعول له لقوله جائز اي اجيز
ذلك تشبها ومفعول مطلق اي شبه تشبها والجملة حال والاول وجه (له) الجار والمجرور
متعلق بالتشبيه (اي) شبه (لاسم لا) هذه التي (في هذين التركيبين) مع انه ليس بمضاف (الى
شيء) (بالمضاف) متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء الاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله
تشبها وبيان لفائدة التشبيه يعني المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة
(عليه) اي على اسم لا هذه (باثبات الالف) في البعض (وحذف التون) في البعض (فيكون)
اسم حينئذ (معربا) منصوبا (وذلك التشبيه) اي تشبيه اسم الاضافة في هذين التركيبين (انما
هو) فيه اشارة الى ان اللام في قوله (لمشاركته) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون
علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به (اي اشارة الى اسم لاجن
يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المقدرة (بينه) اي بين المضاف
(وبين ما يضاف اليه) (له) (اي له مضاف) بدون اظهارها يعني اشارة الى اسم لا في تركيب
لا اباله ولا غلامي له للمضاف الذي وقع بعد لا في قولك لا اباله ولا غلامي له (في اصل معناه)
اي في المعنى الاصل (اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو) اي
الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اي معنى الاضافة
وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصل ابك كان تخصيص الاب بالمخاطب
فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصل لكونه
مضافا وتعريف حادث بالاضافة وابك يشترك ابوك في التخصيص الذي هو في
اصل معناه فكما ثبتت الالف في ابالك ثبتت في ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثاني
معرب كذا في الرضى (او المعنى) عطف على قوله اي اسم لا في تفسير قوله تشبها له من
حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز) باثبات الالف
في الاول وحذف التون في الثاني على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا اب له بدون
الالف ولا غلامين له باثبات التون (تشبها له اي مثل هذين التركيبين) وما قولك لا اباله
ولا غلامي له (حيث لا اضافة فيه) اي في مثل هذين التركيبين فاللام داخلية على المشبه
وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه مشابها (بالمضاف اي
بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب
الذي فيه الاضافة بدلالة الجزئية لامعناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما

في التفسير الاول فيكون المشبه والمشب به هو الهيئة التركيبية اعني شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فثبت الالف وحذف النون كثبت وحذف في المشبه (لمشاركة اى مشاركة مثل هذين التركيبين) الغير المضاف فيهما اسم لا (له اى لما يشتمل على الاضافة) اى لتركيب يكون اسم لافيه مضافا (في اصل معناه اى معنا ما يشتمل على الاضافة وهو) اى ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لافرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لمعوض المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هناكلامه (الا ان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا (فقاونا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم بما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام والنون من المضاف ولذا يكتب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصارا احدهما جزء الاخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص في الاول (ومن ثمة) قد سبق تفسيره غير مرة (اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى بانيات الالف وحذف النون (انما هو بنشبه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) اسم لا الذى هو (لمضاف في معنى الاختصاص) (لم يحجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام (ابافها) (اى في الدار) ولا رقى عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن يعنى في وعلى فانتفت المشاركة له في اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجوازم (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) اذا اضيف اليه (انما هو بابتوته) اى يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت اللام بالنسبة الى الدار) لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح اضافته الى الدار) واذا لم يصح اضافته اليها (فكيف يشبه تركيب لا ابافها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابافها بفتبت الالف كثبتت في تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته) اى لمشاركة تركيب لا ابافها لتركيب يضاف فيه الاب اليها (في اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على

في الكلام فعل ولا يرضى بالفعل بينهما كيف يمكن له الارتضاء بذلك في شبه الفعل زحما منه ان المص اراد ذلك في صورة ما لا يشبه الفعل دون الفعل حتى يلزم المحافة للقوم فان شبه الفعل حكمه حكم الفعل فلا يجوز ان يثبت اسره فيه ليس فيه ومن غير الباطنة زحما اختصاص السكاك باستطباع هل زيد معروف واتفاق غيره على عدم جوازه قال الرضى اعلم ان للاستفهام حرفين احدهما تعريف فيه وهو الهمزة فهو تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الحالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر البتداء فيها فعلية ازيد خرج وانما دخيل فيه وهو هل الى اسما ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعل كاليجزى في قسم الحرف فهو تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر البتداء فيها فعلية نحو هل زيد قائم لشابهة الاسمية وانما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية لا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تحذف لعلاب عنه فان كان احد جزئى الجملة التى تدخلها فلا تدكرت المعنى القديمة فلا ترضى الا بان تضافه وكذا يقع دخولها على فعلية مع الفصل بينهما بين الفعل باسم نحو هل زيد اضرب

ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تسمى في المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المقاد) بلاضافة صفة بعد صفة صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمقاد على سبيل التنازع اى هذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلاضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لانهما مضافا لما يأتى (وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلاضافة (نق ثبوت جنس الاب) فى الاول (او نقى ثبوت جنس الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ايس جنس الاب ثابتا لا يزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نقى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما والا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله او لا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لابه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم الابتداء خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله لا يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اياه موجود ولا غلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لاعامة فى المعرفة وذا غير جائز (واما انيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نق ثبوت جنس الاب او) نقى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبر الهمما (لا) ان المراد (نق الوجود عن) ثبوت (اياه المعلوم او) فيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيعرف الاسم بالاضافة فيلزم نقى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضعه لالانها لنق الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) ابن احمد استادسيبويه (وجهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشأن المسطوف عليه واشارته الى انه لكامله فى هذا الفن سار كما انه ليس منهم (واما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك تحضك بالعبادة لانها مختصة تعالى مع ان غيره مخالف

على فعلية قد فعلها فسرنا
بفضل ظاهر النحو على زيدا
ضربته والنصب ههنا
احسن التبيين هذا كلامه
وبه تبين فساد قوله فيما
ذكرناه وما ذكره رد لما
ذكره الرضى الى آخره نعم
كلام الرضى صريح فى عدم
شمول هذا الحكم ليل
الاستفهام وهو الظاهر وبه
صرح المص كما عرفت فيما
قلناه من قوله وانما قال بعد
حرف الاستفهام فبها على
ان ذلك لا يكون مع اسماء
الاستفهام وهل وجه
التبني على خروج اسماء
الاستفهام ظاهرا واما على
خروج هل فهو انها او
ازيد ادخالها لقليل بعد
حرف الاستفهام على صورة
التبني وانما لم يقل همزة
الاستفهام لان حرف
الاستفهام اخبر واشهر
ولا يتوهم عدم تعيينه
لاشتراكها بينها وبين كلمة
هل لان احتمال ارادة
هل من اطلاق حرف
الاستفهام بلا قرينة ممنوع
لما عرفت من اذ احدهما
مهربى والثانى دخيل
فاطلاق الحرف يتصرف
الى الاول مع انه لا حاجة الى
ذلك الاعتبار لما اشير اليه
من كون معنى اضافة حرف
الاستفهام على المعدودون
الجنس لا يقال قد ثبت
جواز دخول هل ايضا
فليكن هذان جملة ما يختار
النصب به لان الكلام فيما
يترجم النصب على الرفع
والعلة لذلك فى الاستفهام

ايضا (لانه الصدة) والمتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يتي عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع (اولا ان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف) فيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لانيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسمهم متعسر فاكثفى بذكر من يعتمد بقوله (فذهب سيويه والخليل وجهو النحاة ان) اسم لاهذه في (مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فيكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فتح يكون اسم لامرقة ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهة التكبير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا) علة للاقحام (لللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام للمسيجي ان المضاف اليه اذا لم يكن من جنس المضاف ولا نظرفيه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان لا تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام اى هي علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا قد دخل لا حيثنذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده للمعرفة) وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيويه وجهو النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقبل اللام لانظهير بين المضاف والمضاف اليه بل قد راجا جوابا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيذا لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله ياتيهم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل فقبل لهم ما الذى حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المرفى بلام غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلام الرفع مع تكرير لا تفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لانه انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذف كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة لاجيان (في مثل لا عليك) اى في تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس) عليك لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (للا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبمدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتقصيص ومنه اجحفت اذبهته كدافى الصبح اى ائلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا اتبقى لا العامة بدون المعمول وهو عين اجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايدانا بانه محتمل ان يكون من قبل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه

(ايضا)

ما هو العلة في النفي من انه في الحقيقة مضمون الفصل فالأثر لفظا او تقدير المابتن مضمونه اولا وفي كلمة حل اسروراء ذلك مودت قمع عرج مما نحن فيه (قوله) وفي ما قبل الاسر قبل قد تساعد في التكاف اولا في التقدير وثاني في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض العلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على امرائه وهو قليل وهو فسر كلمة ما مقدرة بموضع وقوع الاسم المذكورة في الاسر واتى ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الاسر لان حذف الزمان من المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما باسم اى يختار النصب في اسم قبل الاسر وانت خير بان الاتق بالقبول ما فصله الشارح قدس سره لما فيه من اجزاء الكلام حسب ما يقتضيه السياق والنحاف كيف ولا حاصل لقولنا ويختار النصب في وقت الاجر وليس الكلام اى مطلق الاسم (قوله) اى مواضع وقوع الفصل فيها أكثر ينى ان اضافة المواقع الى الفصل باعتبار ان لها من اختصاص بالفصل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب هكذا (قوله) وعند خوف ليس الفسر قبل اى عند خوف ليه حال الرفع وانما قال

ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي تستعمل اسما وحرفا
 (جازان يكون كريد اسما) يعني جازان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على اسم لا (و) ان
 يكون (الخبر) اي خبر لا (محذوف اي لامثله) اي لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر
 بقرينة لا التي لنفي الجنس لان النفي يقتضي نفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون)
 قولهم لا كريد (خبرا) لها فحيث يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اي لا احدمثل
 زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسيا ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره
 ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون
 مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اي الكاف في ذلك المثال (حرفا) عملا
 بالظاهر المتبادر (فلا سم) اي اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا
 ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اي لا احد كزيد) اي لا احدا كان كزيد
 (خبر ما ولا) اوردهما في آخر الملحقات لمشايتهما قاعلا غير متصرف وهو ليس للاختلاف
 في كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشتبهين) وصفهما بالبيان ونجه عملها لان
 سبب عملها عندهم يقول به ليس الا المشابهة (في النفي) متعلق بالمشابهة (والدخول على
 الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات (بايس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة
 على المشبه (هو) فصل او مبتدأ (المسند) اي الاسم حقيقة او حكما الذي اسند الي اسمها
 (بمدد دخولها) (اي دخول ما ولا) يعني بمدد دخول واحد منهما (وهي) (اي خبرية
 خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اي كون الخبر خبرا لما
 ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اي كونها عاملتين
 عمل ليس ليم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسببة اسمهما) اي اسم ما ولا
 (لها) والتأنيث باعتبار الخبر او لان التأنيث امرهين في عبارات المصنفين وانما يخص
 بالذكر لكون عملها فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية
 بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا في الاسم (لان اعمالهما) في الاسم
 والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرها اسما وخبرا لهما) فيه
 ترتيب اللف والنشر اي جعل الاسم اسم لهما والخبر خبر لهما (انما يظهر) من الظهور
 (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما لفظا وتقديرا غالبا فيظهر عملها وكونهما عاملتين
 فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يلم
 انه مرفوع بهما ولا واذا جعل الخبر منصوبا يلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف
 لا يلم في جزاء الجملة فقط بل يلم في جزئها (فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لمة اهل
 الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لا يذهبون الى
 اعمالهما) اعم اختصاصهما بقبيل واحد ولا ن مشابهتهما حقيقة لكونهما مشاهير لقبيل غير
 منصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفي لا العمل فحيث (لا يحملون الخبر)

عند خوف اللبس دون
 اللبس لان الرفع لا يستلزم
 بل خوف اللبس لانه يمكن
 رفع اللبس بقرينة لكن
 الصبر راجح لانه في غنى
 من تكلف قرينة واعلم ان
 خوف اللبس بالصفة العليا
 اذا كان المنسوب نكرة
 ويكون المفسر متعلق
 بحمل جعله خبرا اذ ارفع
 المنسوب فلا يتحقق خوف
 اللبس في المنسوب المعرفة
 ولا فيما اذا لم يكن المفسر
 متعلق فلا قيل الشيء
 خلقناه قدر بتبدل كل
 باللام الاستغرافية فلا
 التباس وكذا لو قيل كل شيء
 خلقناه ثم اعلم ان من مواضع
 اختيار النصب ما اخرجته
 من القوة الى الفعل وارجو
 الله ان يكون فيضانه وهو
 فيما اذا التبس المقصود
 بالافادة بغيره في صورة
 الرفع نحو زيد ضربت
 فلامه فان المقصود بالافادة
 اهانة زيد فاذا قيل زيد
 ضربت فلامه يكون
 ظاهرا في اعادة افادة ضرب
 فلامه وربما لا يلتفت
 النفس الى اهانتها اللازمة
 واعلم ان قوله اعلم انتم اعلم
 من الاغلاط لان المذکور
 مجرد المثال وقد اخذ من
 سبيل الطائفة فحكم بان
 الاسم اذا وقع معرفة مثل
 الشيء خلقناه قدر اولم
 يكن المفسر متعلقا مثل
 كل شيء خلقناه لا يتحقق
 فيه الالتباس ولم يدوان
 الحرف باللام الهداهي
 قد يوصف بالجملة وان

اي ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبر الهماء ولا الاسم) اي ولا
يحملون ما هو الاسم عندهم (اسما الهماء) بان يسملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل
الحجاز (بل هما) اي ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز (مبتدأ وخبر) عند بني
تميم من غير ان يسملا فيهما بل المقصود منهما تقي مضمون الجملة لا غير بناء (على ما كانا)
اي الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما) لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين
بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير
بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا تسملان في الاسم والخبر
رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند بني
تميم والكوفيين فلا يسملان وان شابهها ليس اراد الشارح بيان ما هو الراجع والختار
من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التزيل) اي هي التي ازل عليها
القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشر) وما فيه هي المشابهة بليس وهذا في عمل الرفع اسمها
وبشرا منصوب لفظا وخبرها ولما عملت هي بشرا عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل
الرفع والنصب عندهم من يجوز عملها (وما هن امهاتهم) جمع ام وهي الوالدة والجمع امهات
واصل الام امية حذف الهاء والتاء حذفا غير قياسي فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص
شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا صريح في كون ما ماملة
رفعا ونصبا واما لافقية على ما كونهما مشريكين في المشابهة بليس ولما بين كون ما ولا عاملتين
وما هو سبب لعمليهما وما هو الختار فيه اراد ان يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال
(واذا زيدت) لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بهما النافية لا الشرطية لان
لهما صدر الكلام (مع ما) اي بعدما يافصل لان مع محيى بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع السر
اي بعد السر لانه لا يكون مع السر يسر وانما يكون بعده (نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت)
لفظة (ما بالذكر) مما اذا بها عن لا (لانها) اي لان كلمة اما (لا تزد مع لا) اي بعدما (في
استعمالهم وهي) اي كلمة ان بعدما (زائدة عند البصريين) لتأ كيد الثاني لان ان وضعت
لثني كقوله تعالى • ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى • ان اتم الا بشر • اي
ما اتم وما وضع لثني اذا جى • بعد حرف لثني يكون لتأ كيد والا يكون لثني وذا غير جائز
(ونافية مؤكدة) من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولطهم يقولون هي نافية زائدة
لتأ كيد لثني والا فالثني اذا دخل على لثني اقادا لا يحجب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع
بين حرفين متقي المعنى الامتصولا بينهما كما في قولك ان زيد قائم كذا في الرضى (او انتقص
التي) الذي يكون علة وسببا لعمليهما (بالا) بتوسط كلمة لا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد
القائم) ولا رجل الاحاضر (او تقدم الخبر) (على الاسم) اي نفس الخبر طرفا كان او
غيره الا ان عصفور قاته يجوز العمل بتقديم الخبر الطرف نحو قوله تعالى • فامنكم من
احد عنه حاجزين • واجيب بان المعنى فاا احدهمكم حاجزا عنه فالجمع لمعوم التكررة بوقوعها

الذي قوى اليبس لظهور
استواء السنين الخبر
والصفة في الاستفادة
من القفظم اعلم ان الرضى
زعم المس لفظا في هذا
المثال وانى بمثال آخر قائلا
اذا اردت مثلا ان تخبر
ان كل واحد من ممالكي
اشترت بشرين دينار او
المك ثمنك احدا منهم الا
بشرائك بهذا الثمن فقلت
كل واحد من ممالكي
اشترت بشرين بنصب كل
فهو نص في المعنى المقصود
لان التقدير اشترت كل
واحد من ممالكي بشرين
واما ان رفعت كل فبفضل
ان يكون اشترت خبرا له
وقوله بشرين متعلقا به
اي كل واحد منهم مشتري
بشرين وهو المعنى
المقصود ويحمل ان يكون
اشترت صفة لكل واحد
وقوله بشرين هو الخبر
اي كل من اشترت من
المماليك فهو بشرين
فرسه اذن مطرق لاحتمال
الثاني الذي هو غير مقصود
ومخالف للوجه الاول اذ
ويكون على الوجه الثاني
منهم من اشترى لك فترك
بشرين او باقل منها او
بأكثر وربما يكون ايضا
لك منهم جماعة ياتية
والرواية او غير ذلك وكل
هذا خلاف مقصودك
فالنصب اذن اول لكونه
لصاق المعنى المتعذر والرفع
يحمل له ولغيره والمثال
الذي اوردته المس من
الكتاب المزمانى قوله

في سياق النفي (نحو ما قثم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اي عمل) لفظة (ما) في الاسم والخبر (اذا كان مع) كل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التي هي زيادة ان بعدها وتوسط الالين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام مركبا تركيا اسناديا وكذا يبطل عمل لامع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان لا تزداد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت) ان بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل في العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير منصرف وهو (ايس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغيره انصرف مع انه مشابه بفعل منصرف لكون المشابهة فيه ضيغة (فلما فصل بينهما وبين معمولها) اي ولما وقع الفصل بينهما وبين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان كان فيها معنى النفي (لم تعمل) لكون الولي شرطافيهما ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملها (اذا انتقض النفي) هو علة وسبب لمصله للمعرفة (توسط كلمة) (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) في اسمها وخبرها (لمعنى النفي فلما انتقض) ذلك النفي بتوسط الالينهما (بطل العمل) اي عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيها بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاسنادي يظهر العامل المعنوي لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل اذا تقدم الخبر (على الاسم) فيهما (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملها خطأ لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتها (مع ضعفها في العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسددا للخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قيل فان طبقت مفردا جازا لامر ان قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على خبرها) اي اذا وقع عطف شيء على خبر ماسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزداد فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان الماطف يوجب الحكم في المطفوف بتقص نفي المطفوف عليه فيكون المطفوف موجبا بالفتح وقد نب المصنف بقوله بموجب انه من قيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المطفوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قيل عطف الجملة على الجملة (اي بماطف يفيد الايجاب بعد النفي) اي بماطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المطفوف عليه للمطفوف لكن بعينه بل بضده (وهو) اي الماطف الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعا للاثبات بعد النفي يعني يفيد ان ايجاب الحكم في المطفوف بعد ان يكون المطفوف عليه منفيًا (نحو ما زيد مقيا بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب

تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن لتثليل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت كل اورفته وسواء جعلت خلقناه صفة او خبرا عنه وذلك او قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى ما يتحقق جميع الممكنات غير التناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كافي لوله تعالى والله على كل شيء قدير لان منناه انه قادر على كل ممكن غير معناه قال فاذا اقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اهم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا وليس كذلك فانه اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق منصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وهذا لا يجمع نظر الى مثال المعنى ان يكون هناك لوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبت كل شيء فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى

المسافرة لزيدو لكن القمود لعمر و (قال رفع) (اي فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ
 بقريئة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غير) ايدان بان الرفع
 مخصوص بالمعطوف لمله على المحل لان الخبر اذا عرف باللام فييد الخصوص يعني لا يكون
 منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن بمنزلة الاستثنائية (في نقض
 التي) يعني كان ما ولا لا تملان فيما بعد الا لا تنقاض التي التي هو علة لمعملها بالا كذلك
 لا تملان فيما بعد هذين العاطفين لا تنقاض ذلك التي ايضا بها لان استفاء علة الحكم يستلزم
 انتفاء الحكم وهو ما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبه بها فقال
 (الجبرورات هو) تبيين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما شتمل)
 (اي اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقدير او محلا وانما فسر
 لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف
 (التي هي محال الاعراب) صفة بمد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورعي لان الحرف
 الاخر فيها الصاد والحاء وهما ليسا محل للاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما
 تقدير يا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد مرفوع
 او منصوب او مجرور لفته ولكن (لا يطلق عليها) اي على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات
 والجبرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الامر
 (لانها) اي لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها
 وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف
 اليه) (اي على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو
 العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعني) ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف بل لوصفة يعني
 لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة
 لا ما يقوم مقامها الا المعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة)
 نحو غلام زيد (او الفتحة) نحو غلام احمد (او الياء) كافي التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء
 الستة المذكورة في اول الكتاب (لفظا او تقدير) فبضرب الاثنين في الثلاثة تصير الاقسام
 ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظي واما امثلة
 الجر التقديرى فمثل غلام نبي وحلي وابي العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لا يكون بالفتحة
 ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا اوهذين متي (وانما قلنا)
 في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدها بقيد الحية (لان الجر)
 مطلقا سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا او تقدير (ليس علامة لذات المضاف
 اليه) كذا زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعاني
 المقضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة
 فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيته كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه)

المعنى المفهوم من الكلام.
 فقد اختلف المتبان قطعا
 ولا يجده نفعان كل مخلوق
 متصف بتلك الصفة
 في الواقع لانه انما يفهم من
 خارج الكلام ولا شك ان
 المقصود ذلك المعنى الذي
 لاحتمال فيه فالتال مطابق
 بلا ارتياب والجبب
 من الرضى انه لم يتفطن
 لذلك من قول المص اذا
 وفست يجوز ان يكون خبرا
 فيفيد المعنى المقصود وصفة
 فيفيد غير المقصود ولا
 المقدوم على كل شيء مخلوق
 لنا بقدره واذا نصبت فييد
 العموم في المخلوقات وهو
 المعنى المقصود فانه صريح
 في اعتبار العموم وعدمه
 نظر الى المخلوقات وبذلك
 التفصيل سقط ما قيل على
 قول الشارح قدس سره
 فان المقصود الحكم على كل
 شيء بانه مخلوق الخ من ان
 تعين هذا المعنى للصد انما
 هو بقريئة قراءة النصب
 ولا حاجة في نفي كون
 المقصود صفة الى
 الاستدلال بانه يستدعي
 فسادا لان المدعى ان
 في المقام مقام قصد الاخبار
 بالجملة التي بعد الاسم
 النصب اولى اذا كان مع
 الرفع ياتس بالصحة لان
 الصفة غير مقصود سواء
 كان التقيد بالوصف معنى
 صحيحا اولى على انه على ما
 ذكره يلزم ان لا يكون
 النصب في الآية مختارا عند
 المترقي مع ان الفريقين
 متفقان في ذلك فانه لا

اي هذا الاسم (وان كان) ان لا وصل وقد سبق اعراجها مرارا (مختصا بما عرف به)
 اي بالمضاف اليه الذي عرفه المصنف به وهو التعريف الاتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ
 (لكن المشتمل على علامة اعم منه) اي من المضاف اليه الذي عرفه المصنف (وعما هو
 مشبه به) اي اعم من شيء يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف
 اليه قبل لجواز ان توجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء (فيدخل في تعريف المجرور)
 وهو قوله ما شتم على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته
 سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) لاصل فيه حسبك درهم وكفى بالله مرفوع
 بالابتداء والفاعلية ثم زيد اليه لئلا يكيد معنى الكفاية فيها او قياسا مثل ما جاءني من احد
 وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم (وكذا) اي كما يدخل في التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد
 يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوب او
 مرفوع واذا كان مجرورا بجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة جزمه كلاجرو في الرضى
 وعمل الجر ههنا مشابهة المضاف اليه الحقيقي بجرده عن التووين والنون لاجل الاضافة
 يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور
 بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم
 يكن) اي ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع (داخلا في تعريفه) المضاف اليه
 (والمضاف اليه) اظهر في مقام الاخبار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثاني غير
 الاول اذ كان المقصود من الاول المصوم ومن الثاني المخصوص واما لان مقام التعريف يقتضي
 زيادة تبين المرفوع اذ كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المرفوع اذا عيّد
 مرفعا يكون الثاني عن الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف اليه
 لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه
 فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو)
 اي المضاف اليه (ههنا) اي في هذا التعريف (غير ما) اي غير المضاف اليه الذي (هو
 المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا
 مرادا وقيل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه بالجار المقدرا المؤثر فالاقسام الثلاثة لا تكون
 مضافا اليها عندهم (وذهب) اليه (في ذلك) اي في مخالفة الجمهور او في اطلاق المضاف
 اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيويه) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيويه
 (حيث اطلق) سيويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف
 الجر غير الزائد لان لا يكون مضافا اليه عندهم ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة
 والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جزمه
 الا بحسب الصورة (ايضا) اي كما اطلق المضاف اليه عن المنسوب اليه بحرف الجر
 تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد في غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل)

مستدل بلزوم فساد المعنى
 بل باحتمال اللفظ معنى لم
 يقصد بذلك اللفظ سواء
 كان هذا المعنى فاسدا
 في نفس الامر او لا
 والتعرض لذلك الايهام
 لمزيد ايضاح المغايرة بين
 المعنيين ولا يلزم من ذلك
 عدم كون النصب في الآية
 محذورا عند المعتزلي فان
 مفاده ان الله سبحانه وتعالى
 خلق كل شيء بقدره وهذا
 لا ينافي ما ذهب اليه من
 كون البعد خالفا لافعاله على
 ان اختيارهم لذلك انما هو
 لثبوت القراءة على ذلك
 ولولا ذلك لكان الرفع عندهم
 ارجح لما فيه من التأييد
 لمذهبهم (قوله) والا لا
 يصح المطف على الصغرى
 لعدم التمييز اعلم ان هذا
 مثال اوردته سيويه
 واعترض عليه بأنه لا يجوز
 فيه المطف على الصغرى
 وهي الفلية لانها خبر
 المبتدأ والمطوف في حكم
 المطوف عليه فلها يجب
 ويعتم عليه والواجب
 في الجملة التي هي خبر المبتدأ
 رجوع ضمير الى المبتدأ
 وليس في عمرو وكلته ضمير
 راجع الى زيد بهاره
 اخرى وهي انه يجب
 في المطوف جواز قيامه
 مقام المطوف عليه ولو
 قلت زيد كنت مررا لم يجز
 وبعبارة اخرى للاختش
 وهي انه لا يجوز عطف جملة
 لاهل لها على جملة لاهل
 واجاب السبكي عن جميع
 العبارة بان غرض سيويه

قوله كل اسم (الجل) جمع جملة (التي يضاف اليها) اسما الزمان فعليه كانت (نحو يوم ينفع
 الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو واسمية نحو اذا حليلة عبد الملك
 (فانها) اى تلك الجملة (في حكم المصادر) لان الجملة من حيث هي جملة لا تكون مضافا اليها
 فيكون المضاف اليه مصدرا فتكون في حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم ينفع الصادقين
 ويوم قدوم عمرو واذا خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه اى الاسم شئ)
 وانما قال شئ ليعلم الاسم والفعل ولذا قال الش (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك
 الاسم (نحو غلام) في غلام (زيدا) كان (فعلا نحو مررت) في مررت (زيد)
 او اسما ايضا نحو انا مار بزيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة
 كذبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا او تقديرا) (اي ملفوظا كان ذلك الحرف)
 اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران
 لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا المعطف لفظ كان
 قريبة دالة عليه او الى ان لفظا او تقديرا مصدر ان بمعنى المفعول (كافى) ما اذا كان
 المنسوب فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (او مقديرا) ولم يذهب
 الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقدير الا انه خبر كان المقدر والخبر
 في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل)
 لان من حيث المعنى اذا ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (باقاء اثره
 وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوى
 بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واثار الشارح الى الثانى بقول من حيث العمل
 باقائه اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثلا غلام زيدو) اما من نحو (خاتم
 فضة) اما فى نحو (ضرب اليوم) على ما سيجي واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه
 والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كافى
 الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا نسيا (بخلاف نحو قلت يوم الجمعة) وضربته ناديا
 (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (القيام) لوقوعه فيه
 وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (في) لانه كان في الاسفلت في يوم الجمعة
 ولما اوهم هذا ان القيام واقع في جزء منه حذف في دفعا لهذا الابهام وتعدى الفعل
 الى يوم بنفسه فصار اليوم حيث قد معيارا للقيام (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير
 مراد) لالفاظا ولا تقديرا (اذلو اريد لانجر) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون
 الانجرار علامة وقرينة لكون مرادا لما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس مراد ولما فرغ
 من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير)
 (اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوب اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه)

لم يكن تصحيح المثال بل
 تبين جملة اسمة الصدر
 فعليه الحجز مطوف عليها
 او على الجزء منها وتصحيح
 المثال اليك زيادة ضمير
 فيه نحو عمرو وكلته في راده
 او لاجله او نحو ذلك وانما
 سكت سبويه عن هذا
 اعتمادا على علم السامع اذ
 لا بد للفتحة اذا كان جملة من
 ضمير فظهر ان المص
 اقتنى اثر سبويه وانما
 ذكره قدس سره ليس من
 قبيل الرد على المسويين
 قصوره (قوله) قلنا هذا
 باعتبار المنهى اما باعتبار
 الابتداء فالعمرى اقرب
 قيل لم يهد نسيا بين
 ارباب العربية اعتبار
 مثل هذا القريب فلا بد
 لاعتباره من شاهد
 وليس بشئ لان مراده
 قدس سره بيان تحقق
 الاقربية بحسب الظاهر
 وان لم يكن بذلك في الغاية
 والمأل ولا يخفى ان المنعبر
 بين الادباء هو الاول
 وكنى به شاهد الاتهم مع
 اعتبارهم السلامة من
 الحذف مرجعا لم يتبروه
 هنا كذلك وليس لهم
 اعتبارا مرثاة وعدمه
 اخرى وهو على جميع واحد
 وليس في هذا الموضع ما
 يخرج السلامة عما هي عليه
 سوى هذا القريب فتبين انه
 معتبر فيما بينهم قال المص
 وانما استوى الاسرائيه
 لان الجملة الاولى ذات
 وجهين اسمية بالنظر الى
 الجملة الكبرى وفعلية
 بالنظر الى الجملة الصغرى

اي شرط هذا التقدير (ان يكون المضاف) احلاق المضاف مجاز بملاقة الاولى كقوله
 تعالى اني اراني اعصر خرا او الا يلزم تقدم التثنية على شرطه وذا غير جائز (اسما) اذ لو كان
 المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف الذي صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص
 الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى
 يجوز التقدير والذكر فيه كافي الاسم (نحو مرت يزيد) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل
 نحو انا ما ربي (مجردا) (اي منسلخا) يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه
 فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه او في العبارة قلب اي
 مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كرجله وضاربك وضاربتي وضاربتي وحواج
 بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عن) (تنوينه) بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله
 لقوله مجردا والمائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (او قام مقامه) اي مقام التنوين (من
 نوني الثانية والجمع) على حد ما بيان لقوله ما في مقام (لاجلها) علة للانسلاخ (اي لاجل
 الاضافة) لغيرها كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولا م التعريف وغير
 ذلك مما يستلزم حذف التنوين (لان التنوين او النون) اي نون الثانية والجمع على حد ما (دليل
 تمام ما هي فيه) اي دليل على تمام الاسم الذي التنوين او النون فيه لان التنوين انما وضع
 للانفصال والاقطاع وكذا ما قام مقامه (فلما ارادوا) اي النحاة (ان يمزجوا) من المزج
 بالميم والزاي المعجمة والجم وهو الاختلاط اي اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال
 احدهما بالآخرى (مزجا يكتسبه) اي بسبب المزج واختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة
 (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المنصوبة
 (او التخفيف) وهذا ايضا يجري في المنويين والاولان مخصوصان بها لان اولنوع
 الحلولاذا التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظة ايضا لانه لما كان
 في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف في اللفظ
 فقط واما في المنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف
 اذا كانت معرفة او لتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم
 ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار كلمة واحدة لان الثانية قامت
 مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف فقط كافي الاضافة اللفظية
 (حذفوا) من الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) التنوين او النون لانه اذا لم تحذف
 لزم ان يكون التنوين او النون في الوسط ولغات الغرض المطلوب وهو التعريف
 او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها قائدة قضيع الاضافة فوجب
 ان تحذف العلامة (وتموها بالثانية) اي وتموها الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها
 مقام ما تمت هي به لانه لما حذف وما تمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت
 متممة للاولى ومكتملة لها (ثم) اي بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ما هو وشرط

فاستوى الامر ان فان
 رجعت قرينة الرفع
 بالاصل الذي لا قدر فيه
 رجعت قرينة النصب
 لقرينها من الجملة التي الكلام
 فيها وقال الرضي فان قيل
 بل الرفع اولى للسلامة
 من الحذف والتقدير
 هو ان يكون الكلام
 المطوف اقرب الى الفطية
 منه الى الاسمية (قوله)
 لوجوب دخولها على
 الفعل قبل وما يجب النصب
 بعده عند بعض اللغرض
 والمص فانه اما هنا اولها
 يختار النصب فاختاره
 وليس كذلك فان الفاعل
 بذلك في الاضافة انما يقول
 في صورة كونها التخصيص
 دون المرض قال الرضي
 وحرف التخصيص اربعة
 ملاذ الاول ولولا ما عند
 الحبل الا المختلفة قد يكون
 للتخصيص (قوله)
 فالامحاد لهما ذكرته مفعول
 قيل تخفيف المقام ان
 الملايس ما يلايس الفعل
 المقصر في القصد ويكون
 مقصودا به لوقصد بربه
 ذهب به اذهب احديدا
 ودل عليه قرينة فهو ما نحن
 فيه فعدم كون هذا المثال
 منه ليس لانه يستحيل ان
 يكون منه بل لانه ليس مما
 يقصد به هذا المعنى مثلا زيه
 اخلي من هذا الباب بتقدير
 اخلي الله زيد لانه حذف
 الفاعل فيه لتبينه هو
 منزلة المذكور ولعل امحاد
 الفاعل ضابطة مما لا يقول
 عليه ولا يخفى ان منشأ ذلك

تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع أى المفهوم وأولا (من هذا التعريف) أى تعريف
 المضاف إليه وهو أنه كل اسم نسب إليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا أو تقدير ا مراد (نظرا)
 منصوب بتزج الحائض أى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله
 (حيث ليسوا) أى ليس القوم. قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال
 فيها لفظا والمضى على الاتصال ولذا لم تعد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا
 القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرد اللفظا لكنه اما منصوب او
 مرفوع (انه) أى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر
 مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لفظا ولا تقديرا
 فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف بحرف الجر لفظا او تقدير ا مراد (لكن الظاهر
 من كلام المصنف فى المتن) أى فى متن الكافية (والصريح فى شرحه) أى فى شرح المصنف
 لهذا المتن (ان التقسيم) أى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاى ومعنوية ولفظية بارجاع الضمير
 المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية) (واللفظية) (انما هو)
 أى ليس ذلك التقسيم (الا) (للاضافة بتقدير حرف الجر) ففهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا
 بتقدير حرف الجر (لكن) (المصنف) (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة
 المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشرط كل منها ومثل بقوله غلام
 زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للابيضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لاى المتن)
 لفظة لازائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) أى عن المصنف
 (شئ) فيه) أى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ ببنى صراحة واشارة
 (فى سائر مصنفاته) أى فى باقى الكتب المصنفه فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير
 الحرف مبهما ولكن الحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
 اعلم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى
 المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يبنى فى اضافة اسم الفاعل
 الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى
 المفعول (تقوية للمعل) ببنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى ردف لكم لان
 الصفة ههنا متعدي بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه
 ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و)
 تكلف بعضهم (فى اضافتها) أى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه
 بتقدير من اليبانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاني زيد
 الحسن الوجه بمنزلة التميز) فيكون الوجه مبنيا لموضع الحسن فتناسب من اليبانية له فتدخل
 لنا كيد البيان كما تزداد فى التميز فى قولك قد دره من فارس وقال عز من قائل لنا كيدنا ايضا
 (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيدا الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن

عدم الاقان بالضابطة لان
 مثل ازيد ذهب وان كان
 اسما بده فعل لكنه ليس
 مشتقلا منه أى من الفعل
 فيه أى من نصبه بنصب
 ضميره فلا يكون من هذا
 الباب بالفروقة لان
 الفعل لا يشتغل عن نصب
 اسم برفع ضميره واذا
 سكت هذا خارجا عنه
 فخرج نحو قوله ازيد
 خلق مما لا ضمير به يشتغل
 به بطريقى الاولى وبه ظهر
 سر وجوب الاتحاد وانه
 ضابط يقول عليه وبين
 المص خروج ذلك لانه
 بوجهين احدهما ما ذكره
 قدس سره والاخر ان
 الفعل شرطه ان يكون
 مشتقلا من العمل فمقبول
 بضميره وهذا ليس
 كذلك لانه لو لم يشتغل لم
 يعمل فيه شيئا لانه يقتضى
 مرفوعا ولا يعمل الفعل
 ولما فيما قبله فلهذا يبنى ايضا
 ان الاولى عدم الانيان
 بقوله وان صدق عليه انه
 اسم بده فعل مشتغل عنه
 بضميره لكنه الخ واعلم ان
 جميع ذلك على مذهب
 البصريين واما الكوفيون
 فقد جاوز وانصب الاسم
 السابق من دون حاجة
 الى المستدالى المذكور بل
 قدروا قبل الاسم فلا
 متدبا نحو اذهب شخص
 فذا اذهب فاللازم مفسر
 المتدبى قال الرضى وهذا
 خلاف الاصل اذا لاصل
 موافقة الاسم المحدود
 لضميره او متعلقة فى الرفع

والنصب اذ ضمير ما وناثية
كان جامل الضمير والمعلق
ثاني جامل الاسم (قوله)
واجب بالابتداء قبل تقييد
الرفع بالابتداء يتبادر
من اطلاق في هذا المقام
وقد قيد المص به ايضا
ووجهه ان احتمال تقدير
اذ به زيد صريح
لاحتياجه الى الحذف
المستغنى عنه بالابتداء وفيه
ان كون الاستفهام اولي
بالفعل يرجعه على ان
احتماله صريح جاحيكي في
ابطال الحكم بوجوب
الرفع بالابتداء والاصر
سهل فانه لا وجوب الرفع ولم
يكن وجه لا تركيب
الحذف والتقدير بلا
حاجة تدويره اليه وتأييد
كون الاستفهام اولي
بالفعل انما هو عند تعيين
المصير الى التقدير فاسب
الحكم بوجوب الرفع
بالابتداء (قوله) وكذا
اي مثل زيد ذهب به
قوله تعالى قبل يريد المص
ان سره فوطا وقع بعده
نقل وهو لم يرفع ويحتمل
ان يكون من هذا الباب
لانه تركيب تقييدي
ولو سلط على الرفع
ونصبه لا قلب التقييد
الى الاخبار وخواتم
المقصود قوله كل شيء
فله في البر كناية
عن مثل هذا التركيب
فلا يوقف عدم كونه من
هذا الباب الى بيان انه
لوسلط لفقد المضمون
ويكذب على تقدير ويصح
على تقدير لكن لا يكون

(ايها ما فانه لا يعلم) اي من زيد حسن) يعني لا يعلم من قولك زيد حسن انه اي عضون
اعضائه واي وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد
(فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبيين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من
حيث الوجه) كاني قولك طلبة زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى
في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى
في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد به كان اليوم في قولك ضرب اليوم
محل للضرب حيث وجد به فالمعنى الحسن موجود في الوجه كما ان الضرب موجود في اليوم
فجاز ان تكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم (فان قلت هذا) اي كون الحسن
مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (في الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان ماضيا
قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به واقادت الاضافة التخصيص (فلا
يصح ان يقال ان) الاضافة (اللفظية لا تقييد) شيئا من الاشياء (التخفيف في اللفظ) فقط
وفي هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح
لان يكون في الوجه وغيره كما ان الفلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام
رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كان اضافة الفلام الى رجل
(قلنا) لاسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة)
بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل بما يخصص لانه اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون
عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمر وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه في قولك
الحسن وجهه يخصص الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (بما قيده الاضافة) لانه
حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا التخفيف
في اللفظ) في جانب المضاف اليه كاسمائي (وهي) (اي الاضافة بتقدير حرف الجر)
فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على
ضوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ماسبق غير مرة (مضوية) (اي منسوبة الى المعنى)
اي معنى لفظ المضاف لموداتها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اي لان هذه
الاضافة (تفيد معنى في المضاف تعريفيا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا)
عطف على تعريفيا سميت باسم ما افادته وهو مبراة المعنى الذي في المضاف اليه الى
المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة في او نكرة سرى الى
المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا ومخصوصا وهو معنى في المضاف ولذا
لسباليه (ولفظية) (اي منسوبة الى اللفظ) اي لفظا مضاف او المضاف اليه او كليهما
جما حيث بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف
وقال تخفيفه لا فادتها التخفيف (فقط) يعني قائمتها منحصرة في اللفظ (دون المعنى) يعني
لا قيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سريتها اليه) اي لا تسري قائمتها من اللفظ الى

مقصودا كما اتفق عليه كل
سائر الشارحين في هذا
المقام وتبهم الشارح ثم لو
بن الآية مما قصد فيه
وصف المرفوع بما بعده
لكان لا تقابل المقام لكن حل
جوابهم على هذا المعنى
بيد من دأب الكرام
وأعلم أن قوله تعالى كل
شيء فعلوه في الزبر مثل
أزيد ذهب به في أنه يتوهم
أنه من باب الأضمار وما
يختار فيه التصب لانه على
تقدير الرفع خوف ليس
المفسر بالصفة والاسم ليس
كأنه قال المس قوله
وكذلك كل شيء فعلوه
في الزبر يريد أنه ليس من
هذا الباب أيضا لانه موهم
أذ هو اسم وبه فعل
مسلط على ضميره فيتوهم
المتوهم أيضا أنه لو سلط
عليه لنصب فيه دخل في هذا
الباب وهو غلط لأن
تقديره تسلطه على ما فيه
أنما يكون على حسب المعنى
المراد وليس المعنى هنا
أنهم فعلوا كل شيء في الزبر
حتى أصبح تسلطه على ما
قبله وأما المعنى وكل شيء
مفعول لهم في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فوجب
أن لا يكون من هذا الباب
فوجب رفعه بالابتداء هذا
كلامه وهو عين ما ذكره
الشارحون إلا أن المص لم
يلفت إلى احتمال كون
الجاء نقارا لكل شيء لانه مع
بعده عن اللفظ مخالف
للمعنى المقصود أيضا وهم
أنما لم يروا له زيادة

المعنى لأن الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط انحصرت فأنتهافه أيضا لأن الفائدة تكون
على قدر الاتصال لأن الجزاء على قدر العمل ولما قسمها إلى المعنوية واللفظية أراد أن يفصل
كل واحدة منهما وبين أنواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه
فقال مصدرا لفاء المشعرة للتفصيل وتعریف اللام للبعد الخارجي على سبيل ترتيب اللفظ
والنشر (فالمعنوية) التي هي قسم من الإضافة أي فالإضافة المعنوية قدمها الظهور شر فيها
لكثرة فوائدها ولأنها أكثر استعمالا ولأنها الأصل لكون الجر فيها على الأصل (علامتها)
قدره يصح الحمل بقوله (أن يكون) وتقدير العلامة أولى من تقدير المضاف أي ذات أن
يكون كما لا يخفى على من له قاب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة) والصفة المنفية ثلاث
ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعني يكون المضاف
فيها أحد هذه الثلاثة (مضافة) بالجر صفة الصفة (إلى معمولها) (فاعلها) بدل البعض
من معمولها (أو مفعولها قبل الإضافة) أي قبل إضافة الصفة كان فاعلا لها أو مفعولا لها
وإذا ضيفت يصير مضافا إليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار
الكونية مثل قوله تعالى وآتوا البتة أموالهم وهي على ضربين إما أن يكون المضاف غير صفة
أصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد)
وأما أن يكون المضاف صفة مضافة إلى غير معمولها يعني إلى الأجنبي حيث لم يكن فاعله ولا
مفعولها قبل الإضافة ولا بد منها وهو قول الشارح (أو كان) المضاف (صفة) اسم فاعل
أو اسم مفعول أو الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة إلى معمولها) فاعلها ومفعولها (بل)
لم تكن مضافة إلا (إلى غيره) أي غير المعمول (كمصارع مصر) بالتوین لانه اسم جنس وليس
بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف إلى غير معمول وهو المصارع فانه ليس بمعمول له
بل معموله من صرعه فالإضافة فيه بمعنى في لأن المضاف إليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم
(وكرم البلد) والإضافة أيضا بمعنى في لأن الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه
صفة مضافة إلى غير معمولها (واحتزبه) أي بقوله مضافة إلى غير معمولها (عن) أن يكون
المضاف صفة مضافة إلى معمولها (نحو ضارب زيدا) فانه فالأصل ضارب زيدا بالنصب على
أنه مفعول (و) عن أن يكون صفة مضافة إلى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالأصل فيه حسن
حسن وجهه بالرفع على أنه فاعله على ما سيجي له ما زيادة تحقيق (وهي) أي الإضافة
المعنوية بحكم (الاستقراء) ثلاثة أقسام فالأقسام الثلاثة (أما بمعنى اللام) سميت لامية
لأن المضاف يصير مختصا بالمضاف إليه بالإضافة إليه فاسب الإضافة أن تكون بمعنى اللام ولذا
قيل المراد به اللام الاختصاصية لا التعليلية وأن كان المضاف معلولا للمضاف إليه مثل قولك
دخان النار (فيها) (أي في المضاف إليه) الذي (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه مفعول
عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع إلى الموصول (وظرفه) عطوف على جنس المضاف
أي ظرف المضاف (أي لا يكون) المضاف إليه في التركيب الإضافي (سادق على المضاف) أي

لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يبنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولا طرقاله) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد ليس جنسا) المضاف الذى هو (لغلام) حال كونه (صادقا عليه) وغيره لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رقيق وزيد حر (لا وطرقة) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يبنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيان) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبيين ان ما قبلها من اى جنس فتاسبا (جنس المضاف) يبنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف كما هو التبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يبنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و (على غير المضاف اليه) يبنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يبنى على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جمعت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق الشئ على ما يصدق عليه الاخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاخر التساوى كالانسان والناطق والثالثى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاخر العموم والخصوص المطلق كالحوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحوان والا بيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحوان والاسود والحمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فى مادة ويترقان فى مادتين كذا فى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى نظرية) (اى) فى (طرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف وعملاله بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه طرف للمضاف ومحل له (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يبنى حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يخلو (اما ما بين للمضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما

فى البيان ودفع التوهم انه فى صورة الرفع يستقيم المعنى بناء على هذا الوجه فلا وجه لمنع كونه من هذا الباب (قوله) لانهم لم يوقعوا فيها اصلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة انما هم قيل كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انما لا يبعد يجوز حمل الفعل على الكتابة بمعناه اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ههنا ما نفا آخر من حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان يحمل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة فاعلم اننا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم وذلك من مجازات الاوهام اظهر ان كلامه قدس سره لا يراى فساد المعنى بانه لو نصب يصير فعلوا فى الزبر كل شئ ونعم لم نفعل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا حيث لم نوقع فيها فلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وليس له قصد وراء ذلك لان المقصود بتضع هذا القدر غاية الاقتضاح واما ان الكتابة هل هو فعل ام لا فاصح خارج من المقصود وكما انه لا ريب فى عدم

عرفت من النسب الأربع (وح) أي حين ان يكون المضاف اليه مبيانا للمضاف على ما قلنا
 (ان كان) المضاف اليه (نظرا له) أي للمضاف بان يكون زمانا او مكانا باعتبار وقوعه فيه
 (فلاضافة بمعنى في) لما قلنا (والا) أي وان لم يكن المضاف طرفا للمضاف اليه حين التباين
 (فهي) أي فلاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما
 مساويا له) يعني ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق
 عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وحس ومنع (او اعم) عطفت على مساويا
 يعني يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق
 فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الواحد وغيره
 والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشبه (بالاضافة على التقديرين) أي
 على تقدير المساواة بينهما وعن تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (متممة) لعدم القائدة
 في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتاج الى ذكر الليث وكذا اذ قلت احد عند
 تعداد الايام لم تحتاج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول
 يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعني يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما
 بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما
 من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص بين ما يلزم المكاف من المعروف والمنكر
 على ما قيل الفقه معرفة النفس ماله او ما عليه او المضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا
 بالاضافة (وشجر الاراك) وهي جمع اراك وهي في الاصل شجرة مرة تخذ منها المسوك الذي
 يستاك به نبت في ديار العرب يجلب منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها الكون السواك
 سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا
 فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك
 (فلاضافة حينئذ) أي حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان
 المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مبيانا للمضاف ولم يكن ايضا طرفا له فكانت الاضافة
 فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذي يكون المضاف اليه فيه
 مبيانا ولم يكن طرفا قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف)
 بحيث يجوز ان يتخذنه كالحاتم والفضة والباب والساج (فلاضافة فيه) أي في هذا القسم
 (بمعنى من) اليبانية لان المضاف اليه حينئذ مبيان المضاف لكونه جنسه واسله فناسب
 من اليبانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المنصوية ثلاثة اقسام
 (والا) أي وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذنه (فهي) أي الاضافة
 على هذا التقدير (ايضا) أي كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك
 هو هنا يكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مبيانا له وليس بطرف له
 فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مبيانا للمضاف ولم يكن ايضا طرفا له تكون

جواز ان يراد بقوله فلو
 كتبوا كذلك لا يربى
 صحة حمل الفعل على الكتابة
 فتدبر (قوله) لان كل
 كاش في صحائف اعمالهم
 مفعول لهم قيل ان اراد فيه
 لعدم موافقته لما في الآية
 اخرى فلا يصح نافي لان
 الاعادة غير من الاعادة
 وان اراد انه ليس في اعادة
 فرض لا يفي بخلاف اعادة
 المعنى السابق فلا يتم لان فيه
 بيان انه لا يكتب في صحائف
 اعمالهم كاذب بل صحائف
 اعمالهم مطابقا لاممالهم
 وعلمك محيط بانه اذا ثبت
 في موضع آخر ما هو
 صريح في ان كل شيء هو
 مفعول لهم كاش في الزبر
 مكتوب فيها وهو قوله من
 وجل وكل صغير وكبير
 مستطرعين انه معنى هذه
 الآية الكريمة اعني قوله
 من ساطعانه كل شيء فلو
 في الزبر دون ما هو على
 عكس ذلك لما ثبت بالنص
 ان القران يفسر بعضه بعضا
 وما سبق من وجه ان فيه
 بيان انه لا يكتب في صحائف
 اعمالهم كاذب محالا يستقيم
 لانها لتدبيره وهو انما
 لا يحصل بما هو المقصود
 هل ان احتمال الكذب بما
 لا يذهب اليه وهم ذى فهم
 (قوله) والظاهر ان قوله
 تعالى اه قيل كونه دخوله
 تحت القاعدة ظاهر الامر
 انما هو بالنسبة الى البتدي
 الغير العارف بقاعدة
 اعمال ما بعد انما فيها
 او باعتبار ان جعل الانشاء

خبر خلاف الظاهر وهذا
جعل توجيه البراءة أيضا
تتمحلل في اخراج الامة عن
هذا الباب مع ظهور كون
الجماع بمعنى التشرط وليس
كالمعنى لان الباعث الحاصل
على الاخراج والتعدي في
ذلك واعتبار الفاء كذلك
وان لم يكن جانب النظام بل
اتفاق القراء على الرفع كما
صرح المصنف في الشرح
وقال الرغزى جميع القراء
فيه حاصلة في بدأ النظر لان
ما بعد الفاء قد يعمل في ما
فيها كالمعنى نحو وركب فكبر
الا ان القراء لما اتفقوا فيه
على الرفع الاماروى
في الشاذ من عيسى بن
عمر انه قرأ بالنصب
والنصب مع الطلب مختار كما
تقدم والقرآن لا يجوز له
غير المختار لمحل له النواة
وجما يخرج به عن الحد
المذكور فلا يلزم منه
غير المختار الا ان العدول
من القول بظهور
دخوله تحت القاعدة
الى القطع بالدخول بأباه
ذلك الاتفاق وبيان
انه ليس من الباب
(قوله) الفاء انه صيربط
بمعنى التشرط قيل تقدير
الحاصل بصيد من الفهم
والمنبادر تقدير كاش
وجعل الباء للبيبة وليس
به ظهور وان التبادر كون
الباء صلة واعتبارها
البيبة في غاية البعد (قوله)
وامتنع تسليط الفعل
المذكور به على ما قبله
قال الرضى انه خرج من
الحد بقره مشتمل عنه

الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذي هو متفرع (الى) اصله الذي هو (فضة)
في قولك خاتم فضة (بمعنى من) البانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا
اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل
(خاتم) تكون (معنى اللام) لانه ليس اصلها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام والامكان
اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائلا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا لانه كثير
لم يحتاج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع
الفرع بل الفرع يتبع اصله اتي له مثاله فقال (كجبال) عند التماذج والتفاخر كما هو العادة
بين الناس (فضة خاتمك خير) يعني جيدة (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة
من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سبقي حديد سيفك ولما
كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها
البانية والظرفية بحيث لم يحتاج فيها الى البيان وفي تقديره في قسم منها هو اللامية نوع خفاء
اراد ان يبينه فقال منها (واعلم) ايها الطالب المصنف (انه) اي حال والشان (لا يلزم) اي
لا يجب (فيما هو بمعنى اللام) اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اي باللام
قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومعنى
حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة لتخصيص (بل يكفي) افادة الاختصاص الذي
هو مدلول اللام في قولك (في اضافة العالم الى الخاص) يوم الاحد واعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول
لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل في قولك غلام زيد غلام لزيد
(وبهذا الاصل) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة معنى
الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار
اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه
لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم الفقه (ولا يحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اي في
مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد
باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف
ذلك اليوم الى اسمه وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءا منه
فاضيف الكل الى الجزء بمعلقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل
رجل وكل واحد) يعني ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون
المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العالم الى الخاص توجب اختصاصه له
كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة والمبين انواع الاضافة المعنوية
اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال
على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اي كون الاضافة بمعنى في) (قليل)

بضمير او متعلقه وقد سبق
وجه كلامه وان غدا
المس ما اختاره لدس سره
(قوله) ومثل هذا الفاء لا
يعمل ما في خبره فيما قبله
بريدان ما بعد الفاء يعمل
فيما قبلها اذا كانت زائدة
كأى قوله تعالى اذا جاء
نصر الله الى قوله فسيق واما
يكون الفاء واقعة غير
موقعا لغرض كأي وورك
فكبر واما اليتم فلا نصير
واما اذا لم يكن زائدة
وكانت واقعة في موقعا
فيما بعد لا يعمل فيما قبله
انفاقا وفي الآية هي
كذلك لكون الالف
واللام في الزانية موصولا
فيه معنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته
كالشرط في خبر المبتدأ
كالجزاء (قوله) والاية
جلتان مستقلتان اثنان
ان قوله الزانية والزان
عطف على كل شيء فلوله
في الزبر وفوله وجلتان
بتقدير والاية جلتان
عطف على قوله الفاء بمعنى
الشرط عند البرد وجلتان
تعليل لكون الاية مثل كل
شيء فلوله في الزبر ويحتمل
كلام المتن خلاف ما اشار
اليه بان يكون نحو مبتدأ
خبره قوله الفاء بمعنى
الشرط والمائد تحريف
الفاء فانه في معنى فآؤه
وجلتان عطف على الخبر
فيكون النكتة في قطع
الاية عما قبلها من هذا
الباب عند بعض بخلاف
ما قبلها وقوله وجلتان
مستقلتان دفع لما قبله ان

(في استعمالهم) أي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب
اليوم فمل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بملاقة الزمانية فاضافة الشيء الى
فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف في اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي
البيان فتتفرع منه فتكون الاضافة فيها حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن هو الاولي
(وردوها) أي وردا الظرفية (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة
لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا بكلام رجل
(فان معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه) أي بسبب
كون الضرب واقعا في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل أي كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للنهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء
المدبرة للامور فصار كأن الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقول كوكب مختص لها
(فان قلت فعلى هذا) أي على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن
رد الاضافة) التي تكون (بمعنى من ايضا) أي كما يمكن رد الاضافة بمعنى في الى اللامية (الى
الاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها
بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين الميّن)
بكسر الياء المنقوطة بتقطيع من تحت لانه اسم فاعل من بين (والميّن) بفتحها لانه اسم
مفعول منه ايضا لان الحاتم عام صالح لان يكون فضة وغيرها ولماضيف الى الفضة تختص
بالاضافة اليها كالمالام المضاف الى رجل فيكون التقدير الحاتم له اختصاص بالفضة باعتبار
تفرعه منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك
الاختصاص (اكن) أي الا انه (لما كانت كانت الاضافة بمعنى في) يعني الاضافة الظرفية
(قليل) بالنسبة الى غيرها (ردوها) أي رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التي تكون
(بمعنى اللام قليلا) نصب على الملية لقوله ردوها (للاقسام) أي اقسام الاضافة
المعنوية لان القليل يسهل ضبط وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التي تكون
(بمعنى من) البانية (فهي كثيرة في كلامهم) أي كلام النحاة والعرب كما كانت الاضافة
بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) أي بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) أي
برأس من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان يجعل قسما
برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز واذا
اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية
شرع في ايراد مثلها ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النثر على ترتيب اللف ليفيد
زيادة معرفة بها كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التي
تكون (بمعنى اللام) كان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه
ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (أي غلام) مخصوص

(زيد) (و) نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى من) البانية لان
 المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (اي خاتم) متخذ (من)
 فضة ومصنوع منها (و) نحو (ضرب اليوم) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى في)
 لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اي ضرب واقع في اليوم)
 فانضيف الى زمانه الذي حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى
 في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاها بالامثلة شرع فيما هو
 المقصود منها وهو اما معنوي وهو قسمان تعريف المصناف او تخصيصه فقال
 (وتفيد) (اي الاضافة المعنوية) (تعريفا) (اي تعريف المضاف) فيه اشارة
 الى التوطين عوض عن المضاف اليه يعني فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكنسب
 تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه
 على ما سياتي من انه المختار مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان الهيئة
 التركيبية) التي هي هيئة غلام زيد (في المضافة المعنوية) التي يكون المضاف معرفة معها
 فلا ترد الاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص (موضوعة) وضما نوعيا (للدلالة على
 معلومية المضاف) لسرية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج
 لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التوطين وجب ان يمتزج
 بهما لكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف
 اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اي لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر
 (معين) كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد (نستلزم) اي توجب تلك النسبة (معلومية
 المنسوب ومعهوديته) اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كقيل ان الاضافة ههنا للمعهود
 حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اي نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب
 (غير لازم كالايحني) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس
 كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية
 وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه
 معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى
 واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلما له او اشهر او غلاما
 معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلما له (فلا تكون هيئة
 التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (فلذا ذلك) اي ما يقال من نحو جاءني
 غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلما له كاذكرنا لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف
 ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف
 مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم
 الوضع فالاصل فيها التعريف وضما قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اي (كان المعرف باللام)

زيد اضربته ايضا جلثان
 والمراد بالاستقلال ان لا
 يكون ذكر احداهما متفرعا
 على حذف الفصل
 من الاخرى والى ان تريد
 ان الزانية والزاني جلثان
 مع رفع الزانية وما هو
 جلثان في حال الرفع
 لا يصلح ان يكون من باب
 الاخبار ولا يحتاج الى تقييد
 الجلثان بالاستقلال هكذا
 قيل وهو شديد غير ان
 السكت في القطع عدم كون
 هذه الاية مع اجتماع
 شرائط الاخبار فيها من
 باب وايضا ليس المراد بقيد
 الاستقلال دفع السؤال
 وانما المراد بيان مذهب
 سيديوه وتفصيل القول
 ان التقدير ونحوه ما يلي عليكم
 حكم الزانية والزاني فهي
 جملة ابتدائية مستقلة مع
 قطع النظر عن الفعل الذي
 بعدهما ثم ذكر الفعل جملة
 مستقلة تبيينها للمحكم
 الموعد بذكره واذا كان
 كذلك لم يجوز ان يقدّر
 فاجله واسمطاعلى الزانية
 والزاني لانه مبتدأ وعبر
 عنه بغيره من جملة اخرى
 ولا يستقيم حمل فعل من جملة
 في مبتدأ أخبر عنه بغيره من
 جملة اخرى ومثاله زيد
 مضروب فأكبره فلا
 يستقيم ان يكون فأكبره
 مسلطا على زيد تاملا نصبا
 بوجه لاختلال الكلام
 بذلك فقد بان لك سقوط
 قوله ذلك آه ونفي الحاجة
 الى تقييد الجلثان
 بالاستقلال (قوله)

بمعنى ان الاسم المعروف بالتعريف الجفسي المتزلة المتزلة التكرارة (في اصل الوضع) واحد
(معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعروف بالأم
(بلاشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما في قوله) اى قول الشاعر (ولقد)
الواو للقسم والمقسم به محذوف اى واقه واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى نالقه
لا كيدز (امر) فعل مضارع متكلم وحده من صير (على التثنية) متعلق به والثيم فعل بمعنى
فاعل للمبالغة من لا ثم يلا ثم مثل سأل يسأل وهو من كان ذى الاصل وشحيح النفس
(يسبى) من سب يسب مثل مد يد وهو الشتم والقذح وقع صفة لقوله التثنية لانه في المعنى
كالتكرارة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كذل الحمار يحمل اسفارا
(وذلك) اى ما يقال من نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف
وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع وان فرق بين غلام زيد وغلام زيدان
الاول واحد من غلمان غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثاني الغلام
المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيدان لم يكن له منهم الا واحد ويقال
هذا سواء كان زيد غلامان كثيرة او لا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة
التركيب الاضافى تعريف المضاف وضما من المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوع لا افادة المضاف التعريف مع المضاف
اليه المعرفة مقبوض نحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف
اليه معرفة فاجاب عنه قوله وليس يجرى هذا الحكم (في نحو غير ومثل) وانما قال الشارح
في نحو ليس مثل ما هو بمضاء كشبهك وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف
هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبغى الحكم على الغالب والاكثر (فان)
اضاقها لا تفيد التعريف) اى لا تجمل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه
المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلها في الابهام) لان مفارقة ذات
زيد في قولك جاءني غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود
موصوف بمفارقة زيد وكذا مثليتي في قولك جاءني مثل زيد لا تخصص ذاتا وفي الرضى واعلم
ان بعض الاسماء قد توغل فيها التكبير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان
مفارقة المحاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما في الوجود اذا هو موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر
والشباب والشيب والسواد واللم الى غير ذلك ههنا كلامه (الا ان يكون له مضاف الى)
اى لذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بمطابقة الاولية (ضد واحد) كالسكون
فانه ضد واحد هو الحركة والصوم واليوم واللم وغير ذلك (يعرف) متى المقصود اى
ذلك الضد (بغيره) اى يكون غيرا للمضاف اليه غير لا يحصر التعريف (كقولك عليك)

واختيار النصب باطل
لاحقا القراء قبل معنى ان
قوله والا فاختار النصب
دليل على اثبات احد
الاسمين السابقين ولك
ان تجمله دليلا على دعوى
ان الاية ليست من التاب
وعلى القديرين نجه ان
السوق ح يستدعى ان
يقول والا فيلزم ان يختار
النصب فالوجه ان اشار
المص الى جميع ما ذكره
في الاية مع ثبته على ما هو
القراءة لمدينة قال الاية
ليست من الباب لان الفاء
بمعنى الشرط والاية جملتان
عند سيوبه وان كان
من الباب كما ذهب اليه
البعض فاختار النصب ولا
يبعد ان يجعل لوله والا
فاختار النصب بمعنى انه
ليست القرايب الثلاثة
المنقذة من الباب والا
فاختار النصب فيها ما
في الاول والثالث فظاهر
وامالى الثاني فلا لباس
بالصفة وكله من الاوهام
فان الدليل على اثبات احد
الاسمين السابقين دليل
على دعوى ان الاية ليست
من الباب وليس فيه
طريق آخر غير ما ذكره
قدس سره لان معنى قوله
والاى وان لم يكن احد
الاسمين المار بيانهما ليس
الا فلا وجه لقوله ولك ان
تجمعه الى قوله وعلى
التقديرين ودعوى ان
السوق يقتضى والا فيلزم
ان يختار النصب لاسبيل
اليه لان الدليل على سورة

اسم من اسماء الافعال اي الزم (بالحركة) ودادوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون)
 فان الله لا يحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعروفة باللام فتحكم بشعره بالاضافة الى
 السكون وقبل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدرج والسكون ضده
 وقبل الحركة كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد
 (وكذلك) اي كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك
 (اذا كان للمضاف اليه مثل اشهر بماتته في شيء من الاشياء كالعلم) كابي خيفة وابي
 يوسف (والشجاعة) نحو على ابن ابي طالب وخالد بن الوليد (فليل) اي للشخص
 المشتهر في ذلك الشيء (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي
 خيفة رحمه الله اولم يرض الله تعالى عنه جاء مثلك او شريك (اذا قصد) بالمثل
 (الذي يماثل في الشيء الفلاني) يعني في العلم او الشجاعة (و) (قيد الاضافة المنوية)
 (تخصيصا) (اي تخصيص المضاف) اي قائدها ان يجعل المضاف مخصوصا بالمضاف
 اليه بعد ان كان عاميا قبل الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (النكرة) لما سبق
 في افادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) في عرف النحاة (قليل
 الشركاء ولا شك ان الغلام) الذي اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام
 رجل وغلام امرأة) يعني صالح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة
 غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه
 غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقات الشركاء فيه) اي
 في الغلام المضاف الى رجل لانه لم يعرف بل سار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان
 يتعين ولما فرغ من بيان قائدها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه آخره ليكون المقصودا لاهم
 الفائدة فقال (وشرطها) (اي شرط الاضافة المنوية) ومباها وما توقف عليه (تجريد
 المضاف) اي ما اريد اضافته بالاضافة المنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول
 اي تعرية ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باي وجه كان والمراد ما يقبل التجريد
 ومن شأنه ان يضاف لان ما يقبل التجريد كالضمائر والمبهات ليس من شأنه الاضافة ولا
 يضاف ايضا (من التعريف) الذي يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول
 الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام واذا النداء مثل يا رجل
 (حذف لاه) او حرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان
 يحمل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق قصيره في آخر مبحث غير المنصرف
 او يحمل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته
 (معرفة) من المعارف التي يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل
 لا يمكن) التجريد لان الحالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود
 (او المراد) عطف على مقدرة تقدير المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتحليله

القياس الاستثنائي
 والاستثناء المحذوف سلب
 الثاني يلزم سلب المقدم
 وسلب استقامه اذ كرا ثباته
 اي وان لم يكن ماذ كرم
 وجهه اتصل كان النصب
 مختارا لكنه ليس بمختار
 فيكون ماذ كرم وجهه
 اتصل كان النصب مختارا
 لكنه ليس بمختار فيكون
 ماذ كرم وجهه اتصل
 هذا كما يقال ان لم يكن
 الشمس طالعة كان
 الارض سوداء لكننا
 است بسوداء بل مضيفة
 فيكون الشمس طالعة من
 استثناء تقييد الثاني
 ويمكن ان يقال في بيان
 الدليل اي وان لم يحمل على
 ما حمل المبرد وسيبويه
 فاختار النصب وج يلزم
 اتفاق القراء على غير
 المختار فلا بد وان يحمل
 الكلام على ما حمل وان
 يقال وان لم يكن ماذ كرم
 فكان النصب مختارا
 او جود الطلب الموجود
 لا اختياره لكنه ليس
 بمختار والا يلزم اتفاق
 القراء على غير المختار فيلزم
 الحمل على ماذ كرم وجهه
 الشارح قدس سره محتمل
 الوجود باسرها وبه تبين
 بطلان ما زعمه اوجه على
 ان يجوز كون الاية مختارا
 فيها النصب مما لا يجزى
 عليه المسلم وما روى
 في الشاذ من عيسى بن عمر
 وايس مبناء اختيار
 النصب لان الثالث بالرواية
 المتصورة عنه انما هو الرفع

او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل
 (بالتجريد تجرده) (وخلوه من التعريف) اى وجوده مجردا واما ما من التعريف (عند الاضافة
 سواء كان ما يريد اضافته (نكرة في نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما يريد
 اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد الوجهين السابقين (وانما
 وجب التجريد) في الاضافة المعنوية ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها
 بعد التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة)
 من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافته المعرفة الى النكرة
 (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو
 التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يبين ولا شك ان المعين اقوى من غيره
 وطلب الادنى عند حصول الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على الفرض مثل
 الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل وفي الرضى لان
 الفرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيل الحاصل
 ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التبيين انتهى (فتضع
 الاضافة على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى لتعريف المضاف مع المعرفة
 (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا
 اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف
 نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة
 فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع
 الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيها مساو (فى نحو التجم والتزيا) نصير ثروى تأنيث ثروان مثل
 عطشان وعطشى وثروان ذ وثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريا واقلت الواو اياه او ادغمت
 احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما للنجوم مجتمعة (والصق وابن عباس)
 وابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما للعباد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس
 رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبدا لله بن عباس (فى لزوم تعريف المرف) متعلق
 بقوله لا فرق (فبالهم) اى ما حالهم وشأنهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك)
 ولم يجوزوا اضافته المرف الى المعرفة والنكرة و اى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة
 سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى التجم والتزيا والصق وابن عباس وامثالها (تعريف
 المرف) اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف
 الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول
 (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع فان تزيل التعريف
 الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها
 باللام والاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازال مقتضى الوضع الاول وهو

وتعميم الدليل فتراكيب
 الثلاثة مما لا مساق اليه
 الفطرة السلية (قوله)
 او ذكر محذرا فيكون
 مفعولا له لما كان الظاهر
 عدم التقدير وجعله مفعولا
 له للتقدير قال الرضى
 محذرا مما يبدى مفعولا له
 والعامل فيه المصدر اى
 التقدير اى بان تقدير اى
 محذرا مما يبدى ذلك المفعول
 كالاسد الذى يمد اياك وبه
 صرح الهندي اى بعض
 الناس بسؤال وجوابهما
 هذان فان قلت فى جعل
 محذرا مفعولا له للتقدير
 غنى عن تقدير ذكر او
 حذف فقد ارتكب الشارح
 ما لا حاجة اليه قلبه عام الى
 التقدير فتصح عطف او
 ذكر وبمفعول كلام (قوله)
 اى مما يبدى ذلك المفعول
 قبل هذا بظاهره يدل على
 وجوب تقدير الفعل قبل
 المفعول به ولا دليل عليه
 لجواز تقدير اياك اى بل
 هو اوفى لمصلحة الضمير
 المنفصل ونحن نقول
 التحذير انما يتصور مما يبدى
 ذلك المفعول كالاسد
 الذى يمد اياك على ما سبق
 من كلام الرضى وقد صرح
 فى الشرح بان قوله محذرا
 مما يبدى احتراز عن
 المفعول الذى يتقدير اى
 لكن لا للتحذير مما يبدى
 كايك لقائل من اى فانه
 ليس من هذا الباب لجواز
 ذكر فله والقائل زعم
 تقدير الكلام اى اياك
 وياك اى وليس كذلك

الإشارة إلى المعلومية بخلاف الإضافة فإنها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر أن تزيد مقتضى الوضع الأول حتى لو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وإذا غير جازر بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل) إنما يلزم (تبديل تعريف بتعريف) آخر يعني زوال التعريف الأصلي أو الإضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم إزالة تعريف وإفادة تعريف آخر كالتواضع (وما جازاه) أي التركيب الذي فيه إضافة للمعرف باللام إجازة (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما في قوله وما (الثلاثة الأتواب) حيث أضيف الثلاثة إلى الأتواب مع أنه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الأتواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف إلى ممدودة) بلا تجريده وجهه أن المضاف والمضاف إليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وحيث بالمضاف إليه لفرض بيان أن المضاف من أي جنس هو معرف المقصود المقصود بالنسبة تعريف فأن حيث ذاته لا تعريف فاستلزاما من غيره ثم أضيف بعد التعريف لفرض تبين أن المعارف من أي نوع هو كذا في الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد أيضا ولم يقل به أحد (نحو الخمسة الدارهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لأن المراد بالإنشاء إضافة جنس التعريف وإذا حصل قبل الإضافة وإذا أضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وإذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذي اللام عند الإضافة وهم فلوله عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) • يا منزلى سلمى سلام عليكما • هل الأذن من اللان مضين رواجع • وهل يرجع التسليم أو يكشف المعنى ثلاث الأتافي والديار البلاقع • (• ثلاث الأتافي •) جمع اتفية بضم الهمزة وواحد من الأحجار الثلاثة التي يوضع القدر عليها وصفها بالأتافي وأضاف الثلاث إلى الأتافي بعد التجريد (والديار) جمع دار جمع كثرة والفتلة دؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد (البلاقع) • صفة الديار جمع يلقع فتح الباء أي الخالي والديار الخاليات عن الماء وأنواع النبات ويستلزم الخلو عنها الخلو عن الإنسان والحيوانات وقول الفرزدق • ما زال مذعقدت يداها زاره • قسما وادرك خمسة الأشيبار • (واما ما جاء في الحديث) أي الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيان ما بالالف الدينار بإضافة الألف للمعرف باللام إلى ممدودة بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا أي تصدقوا (فعل البدل) أي فمحصول على أن الدينار بدل البعض من الكل وإنما ذكر الألف للبحث على الخبر يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدارهم أو على أنه عطف بيان لأنه مجرى مجرى التفسير لأنه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم أن الألف ما هو فينه يحمل الدينار عطف بيان له (دون الإضافة) أي لا يحمل على أن الألف مضاف إلى الدينار بلا تجريد كذهب إليه الكوفيون والالكان اعتبار غير الفصح وهذا ليس من شأن من بحر البلاغة رشعة من أمواجه صلوات الله عليه وعلى

بل أصل قولك إياك والاسد مثلاً أنك إلا أنهم لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول الواحد فمدل إلى أتى نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة في كلامهم فمدلوا من لفظ النفس لانتفاء موجهها فوجب رجوع الضمير ووجب أن يكون منفصلاً لزال ما يتصل به فتبين الضمير المنصوب المنفصل وهو إياك وبابه على حسب من تأمره والاسد عطف عليه والمعنى أتى نفسك من الاسد وأتى الاسد منك ولا يلزم اشتراك المطوف مع المطوف عليه إلا المعنى الذي كان أمره بسببه لم ذهب بعض المحققين إلى أن التقدير إياك بأحد أو نحو بأشجار العامل بهذا المفعول وقال إنما جاز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الواحد ليكون أحدهما منفصلاً كما جاز فيهما ضربت إلا إياك وما ضربت إلا إياى فلي تسليم ذلك قول تفسيره كذلك إنما يقتضى تأخر المحذوف من المفعول وهذا كذلك بالأخاف وأما أنه يظهر منه وجوب تقدم الفعل بحسب التقدير فلا (قوله) فإن قلت فعل هذا لا بد من ضمير لى المطوف بل هذا ممنوع بل لا بد من فاعله وهو أهم من الضمير وكيف لا ولولم

ازواجه (و) (الاضافة) (اللفظية) (علامتها) اى قريبتهما شيان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لتلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز بملاقة الاولى (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما عضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة و اشار الى الثانى بقوله (مضافة) صفة الصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بملاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن الذى (اذا كانت) قالتا ثبت باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولها فحينئذ تكون الاضافة مضموية لانه شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى معمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع المصر) كريمة فى قولك (كريمة البلد) فان المصرع البلد ليسا بمعمولين للصفة يعنى المفعول به او الفاعل وان كان واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيد بالنصب والتوئين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجهه فموض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجى ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافة لفظية اخافا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تفيد) (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد (التخفيفا) (لا ترفعا) يعنى لا تفيد ترفيع المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدة ليس الا للتخفيف (لكونها فى التقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالحجور وبالحرز الزائد واذا فات فيها الاتصال المسمى لم تفيد شيئا من التعريض والتخصيص بل لا تفيد التخييفا (فى اللفظ) (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المضموية لوافادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازا ما يسقط من اللفظ) كفى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التوئين فكان معنى ضارب بالتوئين الضرب الشديد ولما سقط التوئين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا المقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها الى ل يظهر اثر المشابهة

(وفاؤتها)

وجوب الضمير لا نفع ما ذكره فى الجواب فالاولى ولا بد من تأنيد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفى محل الضمير على العائد بعد الضمير من افادة ما فى الضمير وليس يبنى لان السؤال على لزوم مثل العائد فى المعلوم عليه فى المعلوم ولا يخفى انه ضمير فالواجب فيه ايضا ذلك دون ما ليس كذلك وقوله لو لم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره فى الجواب ممنوع لان كلامه ليس سره صريح فى ان الاصل كذلك اى كان يبنى ان يقال اودى كرمكرا ويكتفى به الا انه لما اريد التنبه على انه لا يكون الاعذار منه اقيم هذا الظاهر مقام الضمير العائد الى المفعول فكيف يصح الحمل على عائد غير هذا على ان الضمير والعائد والذكر مما حله الاستعمال على الترادف (قوله) مثل اياك والاستدليل به بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاعلى هذا القسم من التعدير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجى متكلما نحو اياى والضر والظاهر فيه تقدير الفعل على صيغة التكلم على ما ذهب اليه سيويه لكن قول المنى بتقدير

وقائدها الا انه يطلب التخفيف اللفظي فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيها
(والتخفيف اللفظي) في هذا الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح على ما يختص به
الفعل (اما ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ
المضاف اليه ويكون (بمحذف التنوين) اي تنوين المضاف (حقيقة) يعني لم يكن التنوين ساقطا
قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا
قبل الاضافة بمجمله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل
حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد
واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين
بالاضافة وكذا احر كم (او محذف) عطف على قوله بمحذف التنوين (نون التثنية والجمع)
المذكر السالم (مثل ضارب زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله اما في لفظ المضاف اي
اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بمحذف
الضمير) اي الضمير المتصل بالفاعل الرابع الى الموصوف (واستتاره) يعني لا بمحذفه اسيا
منسباً بل بمجمله مستترا (في الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف لسيا بقيت
الصفة بلا رابطة فتصبح على ما سأتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه
على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) لتخفيف (واستتر)
عطف تفسيره محذوف (في القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اخيف لان المستتر اخف من البارز
ولانه الاصل (واخيف القائم اليه) اي الى الغلام (للتخفيف) اي كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف
(في المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب
المضاف اليه (واما في المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف وهذا
هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (مما) اي حال كونهما صاحبين في حصول التخفيف
غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله
والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اخيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على
الصل السابق (فالتخفيف في المضاف) الذي هو قائم حاصل (بمحذف التنوين) والتخفيف
(في المضاف اليه) لذي هو الغلام حاصل (بمحذف الضمير) منه (واستتاره) اي بقول الضمير
من الغلام وجعله مستكنا (في الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما
معاً والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان التمدى يضاف الى المفعول فلا
يحتاج الى هذا القل مثل ضارب زيد (ومن ثمة) (اي ومن جهة) واجل (وجوب
افادة الاضافة) هذا التركيب من قيل تنابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرمي
حومة الجندل اسجى * ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بافصاحة
وقد وجد في النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو الافادة جار لفاعله وناسب
للمفعول (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التمرين والتخصيص) اختلف

التي يشمر بانه اختيار
مذهب غيره من ان
التقدير يحفظ على صيغة
الخطاب ايضا على سبيل
الاتفات وقد يكون اسما
ظاهرا مضاف الى الخطاب
نحو نفسك والشر واما
القسم الثاني فيستوي
الاسماء الظاهرة
والضميرات كلها ولعل
المص لم يلفت الى هذا
القسم لقلته فهو غير
مندرج تحت كلامه وذلك
لان مذهب سيبويه وهو
تقدير لا حذو ونحو ما اول
ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما في اياك
والعر فلا يلبي ان يرب
اليه اختيار الرجوع
ما لم يكن منه تفرج به
ثم كلامه في الايضاح
مشمع بمجواز اختياره
قائه قال وقد سيبويه
اياي والعر منصوبا
بطل التكلم كانه اسما
لنفسه يعني لا باحد نفسي
من العر ولا باحد العر مني
وانكره غيره وقال المعنى
على انه يخاطب غيره على
معنى باعدي واليه ذهب
الزحرفي وكلا التقديرين
يستقيم هذا كلامه (قوله)
ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت
زيدا من الاسد فينبغي
ان تقدير فيه نظر لانه ان
اراد المص لم يرد تقدير
اتق في النوع كما هو
الظاهر من كلامه فليس
بكذلك لان المص صرح

في الشرح بتقدير اتق
و غيره في هذا النوع
وان اراد انه لم يصب فيه
لعدم امكان ذلك التقدير
فغير وارد ايضا لظهور
صحة قولك اتق نفسك
من الاسد وقد مررت
تفصيل ذلك والشارح
قدس سره انما وقع فيه
من قول الرضى وتقدير
اتق ههنا فيه بعض
السمجة من حيث المعنى
اذ يصير المعنى اتق نفسك
من الاسد ولا يقال
اتقت زيدا من الاسد
اى تحيته ولو قال بتقدير
نعم او بعد مكان اولى
وانت خبير بان لا يهمل
ثبوت اتقت زيدا بل
للازم ثبوت اتق زيدا
او جوازه وهو معترف
بذلك فالاعتراض كذلك
ليس بشئ ومن الغافلين
من اهل من قال ونحن
نقول اياك والاسد
بتقدير اتق نفسك
بالتعبير عن الاسد بنفسك
وتعديره بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق
نفسك من الاسد فغير
عن الاسد بنفسك لكمال
قربه منك وابدل من
الاسد عند (قوله)
وتقدير بعد في مثال
النوع الثانى غير مناسب
لان المعنى قيل فيه ان
الانتفاء من الطريق انما
يكون بقبيله من جزء
منه بضرر فيه بالزحمة
فيصح جعل التقدير بعد
نفسك عن الطريق نعم

في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف
في مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا اى وجود
التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجرح الحسن على انه
صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها) فاعلم لما عرفت (وجعلها صفة للنكرة) لتكون الصفة
ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تعد الا تخفيفا في اللفظ لتكون المعنى على الافصال وكذا يكون
جرح المضاف اليه غير اسلى لكونه مرفوعا في الاصل (فن جهة) واجل (انها) اى
الاضافة اللفظية (لم تعد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف
اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف
وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون
المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل
(مررت بزبد حسن الوجه) بجرح الحسن على انه صفة تزيد المعرفة (فلوافادات) الاضافة
اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب
(الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفه وتنكير الاله
يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجان) التركيب (الثانى
لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة
بالم والصفة معرفة بالاضافة قطعا كما تعريفه فينبى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال
مقدور اورده الهندي حيث قال فان قيل نعم اشارة للحصر المذكور وجواز الكلام يبنى على
عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه
ثمة وهو) اى المشار اليه ثمة (مجموع امور ثلاثة) لكل واحد منها (وجوب) بدل من امور
بدل البعض (افادة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على
وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمة والجملة خبران وان مع اسمها وخبرها
خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه
نظر الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزبد
حسن الوجه نظر الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمة بمجموع امور
ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هي وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل)
بالرفع لانه اسم ان يكون (في ذلك الاستلزام) يعنى في استلزام جواز التركيب الاول
وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود
فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز
والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام
(باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون

المشار اليه بجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستزام
 (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يردودا (انه لا دخل في ذلك الاستزام لانثناء
 التخصيص) لالتفي الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستزام ظرف
 مستقر خبرها اى لا دخل موجود في ذلك الاستزام واللام في لانتفاء متعلق باسم
 لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكان في
 ذلك الاستزام مثل قولك لا ضرب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها وخبرها خبر
 ان وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يردو لا يفهم لك ان تكون اللام
 فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا (و) (من جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية
 (قيد تخفيفا) في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع مطوف الاول على الاول
 والثاني على الثاني وانه ايضا ما يدل على ان الاضافة اللفظية قيد التخفيف في اللفظ
 فقط (جاز) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام - واه كانت متنى مثل (الضار
 بازيدو) الحسن اوجه او جمعا على حده مثل (الضار بازيد) والحسن اوجه (الحصول)
 المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بخذف النون) فهما بالاضافة
 لما سيجي (و امتنع) تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه
 اسم مجرد عن اللام كان علما او امثلا (الضار بازيد) والحسن وجه (لعدم) حصول
 (التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) في هذا التركيب
 (انما سقط للالف واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لام اللام للتعريف والتنوين
 للتكثير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لا للاضافة) لان الساقط
 اولا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة قضيع فوجب ان
 يمتنع اضافته (ولا شك انه لا دخل في هذا التعريف) اى في جواز التركيب الاول
 وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص) كالا دخل لانتفاء التخصيص
 وحده في التعريف الاول وهما لا دخل لانتفاءهما مالا ان المرفع باللام لا يتصور
 تعريفه (بل يكفي فيه) اى هذا التعريف (وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لان
 التركيب الاول جائز والثاني يمتنع لحصول الحقة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا
 (وعلى هذا) اى على انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان
 الانسب) والاولى (تقديم هذا الفرع) على الفرع الاول ويقول ومن ثمة جاز
 ومررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بازيد
 حسن لان اصل هذا الفرع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا واصل الفرع
 الاول وهو اعادة التخفيف وانتفاء التعريف معامذ كور ضمنا فتقديم الفرع على
 المصرح يكون اولى من تقديم الفرع على المضمر ولان مانحن فيه والتخفيف فقط
 فاسب تقديم مانحن فيه على غيره واجب بان التفي مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور

لا يناسب تقدير بهد
 الطريق لكنه ليس من
 ضرورات تقدير بهد الا ان
 يقال يلزم نصب الطريق
 بخذف الجار وهو سمي
 وليس مما يلتفت اليه
 لان الشارح قدس سره
 لم يدع عدم صحة تقدير
 بهد ولا لزوم اتقي
 بخصوصه بل مناسبة ذلك
 التقدير بهذا القسم بل
 بعض افراده مع صحة
 غيره ايضا (قوله) فان
 المعنى على بهد نفسك مما
 يؤذيك كالا سد قبل
 فيه ان تقدير بهد نفسك
 يوجب كون النفس
 محذرا لا محذورا منه فلا
 يكون من افراد النوع
 الثاني وليس من افراد
 النوع الاول ايضا لانه
 ليس تحذيرا مما بهده
 الا ان يراد بما بهده
 ما بهده لفظا او تقدير
 وطاية ما يمكن ان يقال
 ان التحذير من النفس
 بالتوسية على تبيده من
 الزواجل التي يؤذيها ولا
 يخفى ان المراد التحضيس
 من نفسه بهذا المعنى
 فايراد الكلام في سورة
 الاعتراض ليس ثم اعلم
 ان قوما قد اجازوا
 ظهور الفعل مع هذا القسم
 نحو احذر الاسد الاسد
 ونحوه الاخرون ولم يذكر
 المس بضمير بالخلاف بناء
 على عدم الاعتداد به
 وذلك لعدم سماع ذكر

في الاستدلال مرعى فياقله المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفرع
 (لكثرة لواحقه) فلا يلزم الفصل بين اللاحق والملاحق ولان الشئ اذا كثر
 البحث فيه يجب تأخير البحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا
 (فانه يجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله
 (اما لانه) اى لان الفراء (بوجه ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد
 (انما هو بعد الاضافة) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه
 (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن
 الاضافة ضائفة (ثم عرف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام
 لتصبح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائفة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء
 لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لغائبتها ابتداء
 يكون معارضا لبقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان
 يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف
 غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه
 (عنه) اى عن هذا الدليل (فى شرحه) على كافته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم
 الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخير اللام) عن الاضافة
 (المقدمة) صفة اللام (حسا) تميز المراد بالحسن حسن البصر واللفظ يعنى ان اللام
 محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متعلق بالمقدمة (بمجرد ادعاء) حيث
 لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لا تارى ان اللام
 سابقة على الاضافة حسلان الاضافة فى الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين
 بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بل دليل قاطع ولا ظاهر مرجع وفى اللام
 وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهرا ومرجع وهو كونه محسوسا وملفوظا ولان
 اللام تحقيق ذات الاسم والاضافته لتحقيق ما يرضه وهو التخفيف وتحقيق الذات
 سابق على تحقيق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع فى شعر الاعشى) وهو
 اسم شاعر لم يصبر بالليل وبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور (من قوله) بيان
 ما فى قوله لما (الواهب المائة الهيجان وعندها فان قوله وعندها بالجر مطوف
 على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان
 المطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائر كثير (فصار المعنى باعتبار
 المطف الواهب عدها) بالجر على المائة لان المطفوف فى حكم المطفوف عليه الواهب
 عدها (فهو) اى الواهب عدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف
 صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) الواهب عدها
 (حيث اتى به بعض الباناء) حتى لو كان متمعلا اجازه البليغ وان كان بواسطة (لا يمتنع

العامل مع تكرير
 المحذوره ولان كل
 معمول مكرر موجب
 لحذف عامله وحكمة
 اختصاص وجوب
 الحذف بالمحذوره المكرر
 كون تكريره الاعلى
 مقارنة للمحذوره المحذور
 بحيث يضيق الوقت الا ان
 ذكر المحذوره منه على البليغ ما
 يمكن وذلك بتكريره ولا
 ينسج لذكر العامل مع هذا
 المكرر واذ لم يكرر الاسم
 جاز اظهار العامل اتفاقا
 (قوله) قبل لفظ الاسد
 اياك والاسد هذا السؤال
 مع جوابه مما ذكره الهندى
 وفى الجواب نظر لان
 التحذير فى الاصطلاح
 مجموع قوله اياك والاسد
 سدى لفظ المحذوره
 محذير امع انه ليس تحذير
 بل هو آلة التحذير ومنشأ
 السؤال قول المسمى هو
 معمول بتقدير اتق تحذيرا
 مما يهده فانه مؤذن بان
 التحذير هو اياك دون
 المطفوف فالصواب ان
 يقال انما اراد المجموع
 المتلفظ به وانما قال كذلك
 اعتمادا على ثبات قدمك
 وهدم انصافك
 مما هو الشهور
 المتبر بين الجمهور بمنى
 هذا الصواب الضيف
 (قوله) اياك ان تحذف
 بتقدير من قبل اى لا
 بتقدير العاطف فانه لا
 يجوز فى سعة الكلام ولما لم
 من قوله بتقدير من عدم
 صحة تقدير العاطف ثبت
 امتناع تقدير اياك الاسد

باعتنا تقدير من ولائجه
قوله فان قلت فليكن
بجدير الماطف وما ذكره
من الجواب بقوله فلنا لا
يتفق لان السؤال ان قوله
لا امتناع تقدير من لا يثبت
المدعى بدون ضمنية تقدير
الواو في بيان ان امتناعه احد
من امتناع تقدير حرف
الجر لا ينفع ما لا بدعى ان
امتناعه واضح مستغن
عن التوضيح والبيان
والامر ليس كذلك
لظهور انه لا يفهم من
التصريح بتقدير من
امتناع تقدير غيره ولولى
ضمنا لزوم ذلك الانقضاء
على ذلك من العلم بعد صحة
تقدير الماطف في اياك ان
تخفف امتناع تقدير اياك
الاسد بامتناع تقدير من كلا
الجواز ان يتوهم كون
هذا التركيب على تقدير
الماطف فانه لا يندفع هذا
الوجه الا ببيان ان حروف
المطف لا تخفف مطلقا
لظهور شدة الحاجة الى ما
ذكره قدس سره من
السؤال والجواب زيم
القائل ان الجواب غير نافع
مبنى سوء فهمه فان معنى
السؤال ليس ما قاله بل
ما هو الظاهر الاستفاد
من صريح اللفظ وهو انه
اذا لم يجر ذلك فليجر هذا
ثم اعلم ان قول القائل فانه
لا يجوز في سمة الكلام فيه
ما فيه لانهم صرحوا بعدم
الجواز مطلقا قال المنس
وقالوا اياك من الاسد فن

هذا (اى الضارب زيد) فاجاب المصنف (عنه) اى عن استدلال الفراء بما
وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) (وضرب الواهب المائة الهجان
وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل
والمعنى الذى يهب المائة (يعنى ان هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف
لامن التضعيف كاذب اليه لبعض (لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات
القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من
امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت
الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما فى المضاف او المضاف اليه
او فيها جميعا (فى) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهراً (ولا يخفى) عليك (ان
فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب
رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزء من الدليل اى جعل
النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال
دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم
هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انما يستعمل فى موضع الفلة والندرة وقال
مثلاً بالاستثناء فى الاكثر لثنى الاسم والخطأ الحاصل بنى الكل واثباته والواقع خلافه
نحو جاني القوم اللهم الا زيدا فعناه لا نؤاخذنى يارب فان كلامى الاول غير تام بل
يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان قال المراد به)
اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف فى الاستدلال به) يعنى ان هذا
البيت ضعيف فى كونه دليلاً على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فيجوز
لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذ لانس فيه) اى فى هذا البيت (على الجر
فانه) لم يصرح فيه ان وعندها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة المطف
الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعندها (حملاً
على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلاً لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه
اولى لان الاصل فى التواضع تبينها لتبوعاتها فى محلها الا يرى انه لو وصف المائة لانتصب
الوصف حملاً على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملاً (على انه مفعول
منه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته مفعول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه
(اولاً) عطف على قوله اذ لانس فيه فتكون علة اخرى للاستثناء (قد يحتمل) مبنى
للمفعول من الفعل (فى المطفوف ما لا يختمل فى المطفوف عليه) مبنى للمفعول ايضا
من الفعل والموصول مع سلة مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يحتمل
ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالمطف لان الثنى اذا كان بيذا عن العامل يقساع
فيه (كما فى رب شاة وسخلتها) ويازيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز

هذا التركيب (اى تركيب رب شاة وسخلتها ويازيد والحارث (ولم يحجز) ان يدخل
 رب ويا على المعطوف نحو (رب سخلتها) ويا الحارث (يا دخل رب) ويا (على سخلتها)
 والحارث (بدون المعطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على
 النكرة لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعر ذكر
 كان او اناى الا انه صغير لانه يقال رب شاة وسخلتها بدوهم (والبيت تمامه) اى بما ذكر
 قبله ولم يذكر من المصراع الاول والثاني (الواهب المائة الهجان وعبدها . عودا
 يربحى خلفها اطفاها) اى بمدوحة) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر
 بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى لذى يهب المائة ساعة يضى فى كل وقت على
 على طريق الاستمرار والتجدد والمعد ههنا ليس للحصر بل للاكثرة بل فلا يمنع ان
 يكون ما هو به اكثر من مائة او اقل وفى الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا بتمهيد بمائة
 من الابل الخديشات النتائج مع اطفاها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثير ما توجد بخلاف
 مثل هذا العبد (الهجان وعبدها اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكور
 والمؤنث مثل احمر وحرر الا انه كسر الفاء لاجل الباء (من النوق) جمع ناقة بضم النون
 وسكون الواو (يستوى فيه) اى فى الهجان (الجمع والواحد) كالفلك كانه اذا كان
 وزنه على وزن جبل يكون جمعا واذا كان مثل صرف يكون جمعا واذا كان مثل صرف
 يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل
 يكون مفردا (الهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يضى على اعتبار معنى الجمعية فيها
 بناء على عدم اشتراط الاشتقاق فى الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب
 الجمهور فيأول المشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق
 (او بدل عنها) بدل الكل لان ذكر المائة لاحث على الخبر والتكثير فيه اول المدح بان ما هو به
 كثير وهذا المعنى البق لان فيه زيادة مدح ليس فى الاول (او من قيل الثلاثة الاثواب)
 يضى من قيل اضافة العدد المرف باللام الى معدوده بالانجريد عن اللام وهذا التوجيه
 اضمف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفية) حيث جوزوا اضافة العدد
 المرف باللام الى معدوده بالانجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة
 اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه يملكها (اى راعيا تشبيها له) اى تشبيه
 الراعى (بالعبد لقياسه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يضى شبه الراعى
 بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استمر العبد وهو
 المشبه للراعى المشبه بملاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستملا
 فى مناه المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) تمييز (فى) تكون (اضافته) اى
 اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لملاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى
 كلام العرب مثل كوكب الحرقاء وحقق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب

الاسد مطلق بالفعل
 المحذوف اى ما عرفت
 عن الاسد ويقولون اياك
 وان تحذف وهو من اياك
 والاسد سواء لان ان
 تحذف يتأويل الاسم كانه
 قال اياك والمحذوف
 ويقولون اياك من ان
 تحذف وهو مثل اياك من
 الاسد سواء وقالوا اياك
 ان تحذف ولم تقولوا اياك
 الاسد قال والفرق بينهما
 ان حروف الجر تحذف
 جواز افعان وان قياسا
 مستمر الجاز ان يقال فى
 اياك من ان تحذف اياك ان
 تحذف اجراء على هذه
 القاعدة وتمين ان يكون
 لراما على اياك من ان تحذف
 لاهلى اياك وان تحذف لان
 حروف المطف لا تحذف
 قال فان استقر ذلك ظهر
 الفرق بين اياك من ان
 تحذف واياك من الاسد
 وان حمل اياك الاسد
 على الجواز على اياك ان
 تحذف خطأ لان حرف
 الجر لا يحذف من باب
 الاسد ويحذف من باب الا
 وحذف حرف المطف
 ممنوع مطلقا فان تمسك الجبر
 بقوله واياك اياك المرافاة
 الى الامر دعاء وللش
 جاب فليس فيه حجة
 لا مومنها انه على خلاف
 القياس واستعمال الفصحاء
 ومثل ذلك مردود ولا
 يثبت به الاصول الثاني ان
 المراء معدوم معنى ان تمارى
 فعل عليه لكونه بمنه
 بخلاف باب الاسد فانه
 لا يقدر ذلك التقدير

عدها مما بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط و (عوذ بالذال المعجمة
 جمع مائذ) كهود في جمع هائد من عاذ يموز وباه قال يقول (اي حديثات النتائج حال
 من المائة) فحينئذ يكون مينا لهبة المفعول الواهب وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح
 ايضا لان المولود قريبا يكون في القلوب محبوا وما هو محبوب في القلوب تكون هبة
 اعسر فهبة تكون افضل (يزجي بالزاي المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة)
 المضارع (المعلوم المذكر) من زجي زجي (اي يسوق) ويقال ازجي اي سباق
 والتزجية ايضا السوق (وقاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعني راجع الى العبد لان
 السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا
 يكفي فيه الضمير وحده لماسبق فيكون مينا لهبة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة
 المطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اي اطفال المائة
 جمع طفل كفعل واقفال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب
 على المفعولية) اي على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لان هبة
 الطفل مع امة تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعني على
 انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اي اطفالها (مفعول
 مالم يسم فاعله) لقوله يزجي فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون
 قوله خلفها ظرف مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خاف المائة الهيجان اطفالها
 او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اي حقيقة كون الفعل مبيا للفاعل
 والمفعول منصوب او مبيا للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف) اي لا تبين ولا توضح
 لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروي) الضمة او الفتحة وحروف الروي ما تكرر
 في كل بيت وهو هنا قوله لها (من القصيدة) يعني ان كان حرف الروي في سائر الابيات
 مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الهمزة مبيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهي
 منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبيا للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت
 يقينا ينكشف الحال ويتبين ويوضع المال (واما) عطف على اما لانه توممه عند شرح
 قوله خلافا للفراء (لانه) اي امرء (قاسه) اي جواز الضارب زيد (على الضارب
 الرجل) حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة فكذلك تجوز اضافة
 الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك)
 حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف
 عنه) اي قاسه على الاول (بقوله) (وانما جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل
 التمدى المعروف باللام المضاف الى اسم الجنس المعروف به المضاف اليه ايضا (يعني كان القياس
 عدم جوازه) اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود
 من الاضافة اللفظية في احد الجانبين (لزوال التوهم باللام) وحصول التخفيف

الثالث قول الخليل ان
 المراد منصوب بفعل مقدر
 واياك اياك مستقل هذا قال
 الرضي وترك المص بالآخر
 مما يجب اضماره قيا
 وهو باب الاغراء وضا
 بطه كل غري به مكررا
 مطوف عليه بالواو مع
 مطوفه فالتكرار نحو
 اخاك اخاك ان من لاخلاله
 كساع الى الهجاء بنير
 سلاح والذي مع المطف
 نحو شاك والحم ونفسك
 وما يبينه العامل فيها الزم
 ونحوه وعلة وجوب
 حذفه ما تقدم في التذير و
 الخلاف في وجوب حذفه
 في المكرر ههنا مثله هناك
 وان لم يكرر وخلافه
 المطف فلا خلاف في عدم
 وجوب الحذف كما هو
 هناك وكذا يجوز ههنا
 ان يكون الواو بمعنى مع
 ولعل المص لم يتعرض
 لهذا الباب اعني الاغراء
 لما رواه انه مثل تذكير
 سواء بـ واه قاليان ايان
 فان قلت لم يبين الاغراء
 مكتفيا به لكون التذير
 على منجبه قلنا لان باب
 التذير شائع ذائع كثير
 الوقوع والاستعمال
 بخلاف ذلك (قوله) فانه
 لا يجوز ان يكون
 ان فعل فيها قبل سواء
 فيه وكذا من الذمول من
 كون المصدر بمثابة المنصير
 الاجاء لان او الفاعلة
 يعني الواو الواسلة
 ضرورة ان الفعل لا يقع
 في احد هما يقتطع بل فيهما

من امثلة التثنية (فيمن قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما
 جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقيل الاظهر
 ان يحمل فى معنى عند لماسة الظرفية اى عدم من قال وهذا الوجه (يعنى من قال) سيويه
 واتباعه) يعنى ان سيويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور
 مضاف اليه (انه) (اى الضارب فى) قولك (الضاربك) وامثاله (مضاف) كما قلنا
 (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس امره
 حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله متزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل
 على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتونين) فيه (محذوف لاتصال
 الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التونين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه
 لان التونين للاختصال (لا للاضافة حتى لانه ليس فيه اضافة يسقط التونين
 لاجتماع عمل قوله دون من قال بقوله (قاله) اى الضاربك عند من قال انه
 ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اى جواز الضاربك
 وامثاله (الى محل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى المحل فيه
 اشارة الى رد قياس القراء الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع
 كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا (حلا) (اى المحمولات)
 فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعوله للفعل المقدر
 وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) فى محبة الاضافة
 وان لم يحصل التخفيف بها (فالتحذ فاعل المفعول له والفعل المطلب به اعنى جاز) فان
 فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول
 له ثلاثة شروط ان يكون مصدر او فعلا لفاعل الفعل المطلب به و ان يكون
 مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها موجودة و قال الحشى كانه غفل عن
 قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من
 النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئا او اشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء
 فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق واقدم لا يكون الا بالقرينة
 فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما
 جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان المحل ووجهه (الهم اذا
 اوصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المقولين) كضروب مفردا حال
 كون كل منهما (مجردة عن اللام بمفرلاتها) متعلقا وصلوا بحيث لم يكون بينهما فصل
 (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه المفعولات
 ضمير متصل باحدهما (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من
 اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا الى تحقق تخفيف) يعنى لم

معرفة او نكرة كيوم و ليلة
 وشهر ويوم الجمعة و ليلة
 الخمر وشهر رمضان
 (قوله) وظروف المكان
 ان كان المكان قبل جعل
 الضمير راجعا الى ظروف
 المكان يتأويله بالمكان لانه
 عين المكان والمكان اسم
 جنس يقع على القليل
 والكثير واشار بقوله ان
 كان المكان بهما الى وجه
 التذكير وطريق التأويل
 فلا يرد ان الضمير اذا رجع
 الى المكان خلا الجملة من
 ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى
 ان يقال لا يرجع الضمير الى
 المضاف اليه لقيمتها
 بالاضافة البيانية كما رجع
 الى المبتدأ ثم قيل والاظهر
 ان الضمير راجع الى
 ظروف المكان يتأويله
 بالنسبة لانه قسم من
 الظروف وانت خبير بان
 المحل على كل واحد من
 ذينك الوجهين فى غاية
 البعد والتفاخر رجوع
 الضمير الى المضاف اليه
 والاختلاف من الضمير لا
 قيل من الاتحاد ومحل المحل
 وكان هذا هو الذى مضى
 النسخ وظرف المكان
 بفراد المضاف ونسخ
 شرح المنس متفقة على
 اعتبار المضاف مفردا و
 صورة كونه جمعا محتمل ان
 يكون الضمير المفرد راجعا
 اليه باعتبار واحد
 المدلول عليه اى ان كان
 كان ظرف المكان على مثال
 ما عرفت فى قوله هوما
 ليشتمل (قوله) هوما على
 جمعة فربما حال

يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه
 وضاربي وغير هاتئى ومجوعا لان سقوط التوين في ضاربك وضاربك والتوين في ضاربك
 لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التوين والتوين مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل
 في حكم تامة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافين) في احد
 الجانبين (بل) التخفيف في جانب المضاف انما حصل (بنفس اتصال ضمير) لان الاتصال
 سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما في الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة
 ليحصل كما الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة وان كانت
 اضافة لفظية (ثم لم يتبرر التخفيف في ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة
 لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه (وجوزه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه
 (بدون) اى من غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون
 التخفيف (عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء لا يحمل شئ ما لم يكن
 بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل
 منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسم فاعل) الظاهر انه اراد بقوله اسم فاعل على وزن
 فاعل سواء كان محلي باللام او لم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل
 ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او محاطا او مشككا (محذوفا) صفة لقوله اسم فاعل
 جرت على غير من هو له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التوين حيث يقوم به ولكن
 اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (بالاضافة) يعنى ان حذف التوين
 من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف
 التوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسم فاعل
 والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا
 الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يحز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا
 (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من باب واحد) لان المضاف في الاول
 الصفة المعروفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة عنه
 والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة
 (والدليل على ان سقوط التوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو
 الكاف مثلا (بالاضافة) يعنى ليس سقوط التوين في ضاربك الاضافة الصنة (انها)
 اى التوين انت الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لو سقطت) مبنى للمفعول (للاضافة)
 يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها في محل الرفع
 خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (يبنى ان يتصور) مبنى للمفعول
 (ذلك) اى حصول التوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة
 (على وجه) متعلق يتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية)

فان الفعل لا يطلب المفعول
 الا بعد تمام معناه ولا شك
 آه فيه ان ذلك قول من
 ذهب الا انه مفعول به
 والمحققون على خلافه
 ومنع توقف تمام معنى نحو
 دخلت على ذكره فترجى
 قول الداهين الى ذلك
 باعادة هو اهم الممنوعة
 ليس بمسحوق قال المص
 في الايضاح من قال انه متعدي
 قال المتعدي هو الذى
 لا يمتلئ الا بمتلقى وغير
 المتعدي هو الذى يمتلئ
 بنفسه وهذا متعدي لا
 لو قدرت انتفاء متعلق
 لدخول من الذهن لم يفهم
 معنى الدخول كما انك لو
 قدرت انتفاء متعلق
 الضرب من الذهن لم يفهم
 معنى الضرب بخلاف
 القيام فانك لو قدرت
 انتفاء الموضع من الذهن
 افهمت معنى القيام فليس
 الموضع باعتبار القيام
 كالموضع باعتبار الدخول
 عندهؤلاء ومن قال انه غير
 متعدي قال لان ضد خرجت
 وخرجت غير متعدي
 بالاتفاق فكذلك دخلت
 وقال الرضى اعلم ان
 دخلت وسكنت وزلت
 تنصب على الظرفية كل
 مكان دخلت عليه مبهما
 كان اول نحو دخلت الدار
 وزلت الخان وسكنت
 الغرفة وذلك لكثرة
 استعمال هذه الافعال
 الثلاثة فعذف حرف الجر
 اعنى في مهباق غير المهم
 ايسا وانتصاب ما عداها

لا متصلا منصوبا بها (ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين بالاضافة (ويقال ضاربك)
بالاضافة (كما يتصور) في الاضافة اللفظية ان يكون اولانا ونوا والمضاف اليه بالفعل مثل
(ضارب) بالتنوين (زيد) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اي ضارب الى زيد مثلا (ويقال
ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) يعني لم يرد ضاربك
بالتنوين وايراد الضمير على صورة الاتصال لانما لم يرد في استعمالهم يتصور مع هذا
اعتبار المفعولية اول اتم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون واجب لانه اذا لم يكن
كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز
مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعل انما) انما سقطت لاتصال
الكاف مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال ضمير لكان
اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع
الكاف ففي الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة واقتال) خبر مقدم (ان يقول)
مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما
الاستفهامية فرقا بينها وبين ما الشرطية مثل قوله تعالى فتاظروا بهم يرجع المرسلون
وهم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة
(بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر مواضعه (ثم) اي بعد ان
يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اي تنوين ضارب
للاضافة (وصار الضمير المنفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة
والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه
باتصاله لانه اخس من الاتصال (جدا) اي قطعوا جزما (ثم) بعدهذا (حمل الضاربك)
وان لم يحصل التخفيف فيه قطعوا من كلا الجانبين (عليه) اي على ضاربك (لانها من
باب واحد حيث كان كل) واحد (منها اسم فاعل مضافا الى مضمير متصل من غير
اعتبار حذف تنوينهما) اي حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا في هذه
الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (للاضافة) عطفت على قوله قبل الاضافة تقديره
بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما في ضاربك فظاهر بما سبق واما في الضاربك
فلانه لما حمل عليه فكأنه كون منونا حذف للاضافة حكما كما في حقيقة (ولم يحملوا
الضارب زيد عليه) اي على ضاربك (لانها ليسا من باب واحد) كما كان الضارب بك من
باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيدا ساما ظاهرا واجيب عنه
بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير الاتصال
لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين
وصورة الاتصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الاتصال لان الاتصال
اصل في الضائر اني وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الاتصال

على الطريقة هندسيه
وقال الجرمي دخلت متصلا
فابعد مفعول به مفعول
فيه قال والاصح انه لازم
الارى ان غير الامكنة
بعد دخلت يلزمها في نحو
دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلا زكثيرا ما
يستعمل في مع الامكنة
ايضا بعده نحو دخلت
في البلد وكذا نحو قوله
تعالى وسكنتم في مساكن
الذين ظلموا واولئك نزلت
في الحان وكون مصدر
دخلت على الدخول
والمفعول في مصادر اللازم
الحال وكونه ضد خرجت
وهو لازم وما في به قدس
سره من مرأى اليد ليس
بشيء لظهوره كالا يقول
الداخل في البلد دخلت
البلد مكان قوله دخلت
الدار كذلك لا يقول
ضربت في البلد مكان قوله
ضربت في الدار لان معنى
ذلك عدم الفائدة وما
سواء فيه فلسفة الدخول
الى الدار كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها
(قوله) وقيل مناه على
الاستعمال الاصح فيكون
اشارة آه هذا مع انه لا
حاصل له مخالف لما صرح
في الترح حيث قال
وفي الاصح لشارة الى
الاختلاف فان بعضهم
يقول ما يقع بعد دخلت من
ذلك مفعول به والنظر
في دخلت هل هو متصلا او
غير متصلا في رأي انه غير
متصلا حكم بان الدار طرف

وهنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقى على أصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب
إياك وما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الأمثلة المذكورة على الأجوبة عن استدلال
لأن القراء على جواز الضارب زيد شرع في أنها تكون إشارة إلى القواعد منها على
ما حمل أولا فقال (واعلم) فليحصل لك علم قيد اليقين (أنا حملنا قوله وضمف الواهب
المائة الهجان وعندها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيرهما)
أي على نظير الأول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك (على الاستدلال
جوبة) متعلق بقوله حملنا جميع جواب (عن استدلال) متعلق بالأجوبة (القراء على
جواز) متعلق بالاستدلالات (الضارب زيد) لاسبق من أنه استدلال ولا على جوازه بشر
الاعشى وثانيا استدلال عليه بقوله الضارب الرجل وثالث استدلال عليه بقوله الضاربك
(من جانب المصنف) متعلق بالأجوبة كأن المصنف أراد بإيراد هذه الأمثلة الجواب
بكل منها عن استدلال القراء حال كوننا (على موافقة) أي موافقين (بعض الشارحين و)
لكن جاز (لك أن تجعل كل واحدة منهما) أي من تلك الأمثلة (إشارة) مفعول ثان
(إلى مسألة) متعلق بقوله (على حديثها) حال من الواحدة المضاف إليه ليكمل أي حال
كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسألة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (لحكم
بامتناع الضارب زيد) يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه أيضا (فمنى قوله وضمف
الواهب المائة الهجان وعندها) يعني منى المصنف في هذا الشعر (أنه) أي الشأن
(ضمف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف إلى ضمير المعطوف عليه
(على) الاسم (المحلى به المضاف إليه صفة) بالرفع لأنه قائم مقام فاعل قوله
المضاف لأنه صفت جرت على غير من حمله (مصدرة باللام) وإنما وضمف (لأنه بتوسط
المعطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما عرفت) من امتناع لأنه يلزم من هذا
المعطف ما يمتنع إضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وأما لم يحكم بالامتناع) كما حكم
على الضارب زيد فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضمف (لأنه قد
يحمل في المعطوف ما لا يحمل في المعطوف عليه) يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز
في المعطوف عليه لأنه لا يلزم من المعطف على الشيء أن يكون المعطوف مثل المعطوف
عليه في جميع أحواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف إذا كان في المعطوف وصف لا يجوز
أن يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد والحارث وكفينا نحن فيه (وح)
أي حين كان إشارة إلى مسألة على حدة (سندفع ما فيه) أي في قوله وضمف الواهب المائة
الح (من توهم) بيان لما (شأنه المصادرة على المطلوب التقدير الأول) أي على كونه
جوابا عن استدلال القراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال
القراء حتى تلزم المصادرة لأنها انما نشأت من حله على الجواب عن استدلال القراء به
(وارجاع) عطف على قوله فمنى قوله وضمف الواهب الح أي إرجاعهما إلى مسألة

من رأى أنه متدحك منه
مفعول به (قوله) قلنا أراد
مذكور معه في التركيب
الذي هو فيه ويرد نحو
العجبي التأديب الذي
ضربت لأجله قيل بل يرد
العجبي التأديب لأنه يصدق
عليه أنه ماضل لأجله الفعل
المذكور معه في التركيب
الذي هو فيه في قوله العجبي
التأديب الذي ضربت
لأجله وهذا ناش من عدم
الفهم لأن مبنى الجواب
دهوى لزوم عدم
الانكسار لفظا أو تقديرا
ولا ينبغي أنه حيثك منك
منه لفظا أو تقديرا (قوله)
الفهم إلا أن يراد بذكره
معه إبراده معه للعمل فيه
قيل فيه أن تعريف المفعول
له ليعرف حكمه وهو
انتصابه بالفعل لم يتوقف
معرفة على أنه ينصب
بالفعل وأورد الفعل لينصب
لدار ثم قيل وفيه أيضا أنه يرد
عليه بعد العجبي التأديب
الذي ضربت لأجله بل
العجبي التأديب أيضا لأنه
يصدق على التأديب أنه ما
فعل لأجله فعل مذكور معه
للعمل فيه في تركيب
ضربت زيدا للتأديب
وكلاهما باطل لأنه قدس
سره لم يقل إبراده منه
لعمل النصب فيه حتى
يكون سبيل إلى سؤال
الدور ولما عرفت من أن
مقصود الشارح قدس
سره على ما يدل عليه
صريح عبارته ويشهد به
نفس الأصح عدم ثبوت

ظاهرة لا تحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى
مسئلة ظاهر) يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم
يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لاصلا ويجوز ايضا ان
يضاف الوصف المرف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن
اللام المضافة الى الضمير (ويتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد
من الثلاثة اشارا الى مسئلة على حدة وتضمن في كل من المستلين الاخيرتين (الرد على الفراء
في استدلال بهما) لانه لالم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستمارة
من المستعبر والسؤال من المحتاج للفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته مضمومة كانت اللفظة
اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجابة ما رد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى
صفته القائمة به او غير لانه لا يجوز اضافته زيد الموصوف اى العالم ابو حال كونه مصاحبا (مع
بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان
لكل من هذين التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان الوصف التركيب الوصفى معنى ووصف
التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب
الوصفى لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالمعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد
فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور المتشعبة اذا كان وصفه او الخمسة اذا كان
وصفها ليه وان يكون تابعا لاول مبنياله ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مقار الاول
فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف
حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفته
مع بقاء المعنى الوصفى (و) (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف
الى صفته من غير تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) لزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذا صله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد
لان التجريد بشرط فى الاضافة المضمومة (و) (لا) (جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة
الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح
بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفيين) حيث جوزوا
اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم
بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (و جرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة جرد)
بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التووين
كافى الثانى او بحذف اللام كافى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان
(و) (رد) فيه اشارة الى ان الواو هنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر
(على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأييد اول (وهو) اى القاعدة الاولى (قوله) اى

المفعول له الاعتدال ذكر
ماضى لاجله الباعل فيه
فكيف يتصور ورود
الجمعى التأديب الذى
ضربت لاجله واعجفى
التأديب وامثالها مما لم
يذكر منه فعل كذلك عامل
فيه فموز باق من امثال
هذا القدم والفوائد وناله
الهداية فى البداية والنهاية
انت على كل شىء قدير
وباجابة رجاى مبادك جدير
(قوله) امثال لما قلنا قصد
تخصيله فعل هذا معنى على
ما سبق من قوله فى ضمير
لاجله اى لقصد تخصيصه او
بسبب وجوده وانما قلنا
كذلك لان الظاهر من
الانسان بهذا هو
التفنية على ذنوبه والنوم
وفيه نظر لان المص قال فى
الشرح قد توهم التووين
ان المفعول من اجله مسبب
عن الفعل نظر الى مثل
ضربت تأديبا واسلمت
لدخول الجنة وشبه فان
الضرب مسبب لتأديب والا
سلام مسبب لدخول الجنة
وليس بمستقيم لانه قد ثبت
قوله ضدت عن الحرب
جينا ونظائره ولا يستقيم
ان يقال القعود سبب الجبن
بوجه ويستقيم ان يقال
التأديب هو السبب الحاصل
من الضرب فاذا استقام
ذلك وجب رد الجميع اليه
هذا كلامه وهو صريح فى
ان المفعول بجميع مثله معتبر
على نهج واحد (قوله)
بخالف خلافا ظاهرا
فترجى قبل لافائدة لقوله

قول المص (ولا يضاف موصوف الى صفة) (مثل مسجد الجامع) بالاضافة (وجانب
 الغربي) بها ايضا (وصلاة الاولى وبقية الحقاء) (فان كل واحد من هذه التراكيب
 اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) في الاصل لبيان ان في المسجد معنى
 الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التي
 في الصلاة (والغربي صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلاة)
 لبيان معنى قائم بها وهو الاولى (والحقاء صفة البقعة) لبيان معنى قائم بها وهو الحقى كان العالم
 في قولك جاءني زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها
 موصوفاتها) يعني قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد
 اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلاة الى الاولى والبقعة الى
 الحقاء وهذا هو السؤال المقدر (واجب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعني كل
 تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته (متأول) التأول الطلب
 يعني طلب المالك بالصرف ظاهره (فسجد الجامع) بالاضافة (متأول) بمسجد الوقت
 الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة
 مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه
 هو الموصوف المحذوف (وذلك) اي هذا التأويل (يحتمل مضمين احدهما)
 اي احدا المضمين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدر في نظم الكلام)
 بحيث يكون كأنه مذکور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا
 كالتائب (ويكون المسجد مضافا اليه) اي الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة
 الوقت) يعني للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع
 الایراد) المذكور (بوجهين) احدهما ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل المضاف
 اليه هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل
 انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اي ان الوجودين (ان يكون الوقت) المضاف
 اليه الموصوف (محذوف) المراد به هنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسمة
 الاولى لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدر صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا
 حكما وهنا ليس كذلك (والجمع) اي ما كان صفته (قائما) وهذا من قبيل عطف
 شيئين على معمولي عامل واحد بماعطف واحد (مقامه) اي مقام ذلك المحذوف حال
 كونه (منظوبا) اي مشتملا (عليه) لان التائب مناب النبي يؤدي مؤداه وينفي عنه
 (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة الصفات الغالبة) لما اضيف
 الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لتبر موصوفها بملقة تكون بمنزلة الصفات
 الغالبة يعني تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقما صفة للقرآن في قوله تعالى
 يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكم والعظم في الحقيقة صاحبه

ظاهرا ثم قيل والظاهر ان
 يقدر بخالف الرجاء هذا
 القائل خلافا لأن قول
 النصارى اصل والخلاف انما
 وقع منه والاول ليس
 بشئ والثاني غلط لان
 العبارة لا تساعد وانما
 يكون كذلك اذا قيل وقال
 الرجاء كذا خلافا لفلان
 وامر الخائف لا يتبر فيه
 الاشارة والغريبة او
 التقدم والتأخر ثم ان
 المصنف في خلافا له
 وجهان كونه مصدرا اي
 خالفوا في ذلك خلافا
 والسلام للبين كالي
 سقيا وكونه حالا اي القول
 ذلك خلافا اي ذاخل
 او مخالفا (قوله) ورد قول
 الرجاء بان صحة تأويل
 نوع ينوع لا تدخل في
 حقيقة قيل فيه ان الرجاء
 لا يدخل في المفعول المطلق
 لئلا تأويله بما يؤول مناه
 الى المفعول المطلق بل
 وهو ان مراد التركيب
 هذا المعنى لدفه يمنع كون
 المراد ذلك بل هو ما يؤول
 اليه ثم قيل ورد المعنى بانه
 لا فرق في المعنى بين تأديبا
 وللتأديب وايس قوله
 للتأديب مفعولا مطلقا
 وهذا لا يتجه لان قولنا
 للتأديب مفعوله عنده
 لا عند القوم فليس معنى
 الرجاء رده الى المفعول
 المطلق وقول المنقول
 من الرجاء المشهور به
 كتب الصور هو انما
 يسميه التأديب مفعولا لا يسميه
 الرجاء مفعولا مطلقا
 ويترجم ان نصبه على

كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا متصيا جلد وصفا
للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف اللام عنه
فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع اليراد) المذكور (بوجه واحد وهو) اى
ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة له مضاف) الذى هو المسجد في الحقيقة ولا مضافا اليه
والمضاف اليه والموصوف في الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس)
اى القياس الذى اجرى في المسجد الجامع (صلوة الاولى بقلعة الحقاء) حيث (مأول)
التركيب الاول () بقوله (صلوة الساعة الاولى) (والثاني بقوله (بقلعة الحقاء) هو واحد
حب الحطة ونحوها كثيرة وتتم الا انها بالكسر بذور الصجر اما ليس بقوت للبشر وهذا
حق لان ما كان قولا للبشر لشرفه استحق الفتحة لانها شرف من الكسرة لكونها علوية
وهي بقلية ولكن استعمله ايضا وانما وصفوها بالحق لانها ثبتت في مجارى السبول
ومواطى الاقدام وما ثبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك ما ثبتت في الاراضى
الحالية فانتقلت الى غايتها (على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف
مقدرا في نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع اليراد من وجهين
وان يكون محذوف نسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع اليراد بوجه واحد وقال
الرضى ويجوز عندي ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة من باب طور سيناء وذلك
بان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة
والحقاء بقلعة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة
المختصة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلوة الاولى كصلوة الوتر وبقلة
الحقاء كبقلعة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا ففهم انه اختار
الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى هي اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت
الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعت ادبت الصلوة فيها بالجماعة (لكن)
استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين اى لان (هذا التأويل)
المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقد كما هو المتبادر من كلمة هذا
لا يمتنع اى لا يجرى (في) المثال الاخر وهو قوله (جانب الغربي) اى الشان (لاشك)
ان المقصود من هذا التركيب (توصيف الجانب الغربي) اى جعل الجانب موصوفا بكونه
منصوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان مرفقا باللام يحتمل ان يكون مينا
وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية سين ما هو المقصود واتضح (لا توصيف) عطف
على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف (مكان هو) اى المكان (بجانبها)
اى جانب المكان فالضمير ان راجع الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل
منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقليل مكاني كما قال
مكي في المنسوب الى مكة في المعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمأول المراد

المصدر وان قولك ضربته
تأديبا نوع من انواع
الضرب فانتصب انتصاب
قولك وجع القمقرى
ويمكن ان يقال المعنى
ضربه ضرب تأديب
فيكون ايضا مصدرا
وبذلك المتقول ظهر ما
قوله الشارح فالحق عنده
ادبته بالغرب تأديبا
وجبت في القعود من
الحرب جينا فان ما عنده
في المثالين ليس كذلك
وان هذا لا يراد عليه
لانه لا يمتد بالتأويل
فقد اصاب القائل في بعض
قوله الاول واما الثاني
بباطل لان عبارة المس
هذه وخولف في ذلك فانا
نظم التأويل مع قطع النظر
عن المصدر كقولك ضربته
لاجل التأديب وقوله
ضربه تأديبا معناه واذا
وجب ان يكون في الآخر
لان المصدرية والتأويل
راجع الى المعنى لا الى مجرد
اسم لفظي وهل معنى كلامه
ان الجرود باللام مقول له
ايضا وليس عنده مفعولا
مطلقا كلا بل يقول
ان المحذوف عنه اللام
والجرود به كلاما لتأويل
وقد يعترف بذلك
في الجرود به فلا بد وان
يعترف في المحذوف عنه
اللام لانها بيان في المعنى
ككنى الميزان والكل على
اعتبار المعنى فاما تأويل
كيف يصح له الحكم بانه
مصدر فلا بد اعترض
القائل جدا وبه ظهر

الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم لان قال هناك) اى فى المواضع التى اعتبرت جانبا
 (مكان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا (قال كان الذى اضيف اليه الجانب هو)
 اى ذلك المكان (الجزء) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء
 (بيانية) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى
 اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل)
 فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء
 المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك
 القاعدة (قوله ولا) يضاف (صفة الى موصوفها) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احر
 وحر وفى الحاشية خرقه فى ريشه اذ كهنكى وفسودكى (قطيفة) على وزن وظيفة
 وهى دثار ذوريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال
 (ثياب) جمع ثوب مثله دار وديار (فان اصلهما) اى اهل هذين التركيبين (قطيفة
 جرد) وجرد هنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب للافراد لمطابقة الصفة الموصوف
 لاجمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها
 وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقه ثم
 (قدمت الصفة) فيها (على الموصوف واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف
 مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا لابراد (بانه)
 اى بان مثل هذا (متأول) ببنى اول مثل هذا بجملة من باب اضافة العام الى الخاص
 بيانا وتخصيصا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا
 متأول (بانهم) اى بان الشحاة او بان العرب (حذفوا قطيفة) ببنى حذفوا الموصوف
 (من قولهم قطيفة جرد) حذفوا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد
 (كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرن لان الصفات
 لكونها عرضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم
 يكن مذكورا ولا مقدرا علم انهم تكن صفة وجه صيرورته اسمائه قصد به ذات الجرد مع
 قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب به موصوف (فلما قصدوا تخصيصه)
 ليكون تميزا (لكونه صالحا) لاجابه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) ببنى ان
 جردا يصلح ان يطلق على كل مالا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة
 او لا كالسك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان
 يكون فضة وغيرها) ببنى لان يكون اصله فضة وذها ورصاصا ولان يكون اصل
 الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) هو ما كان فى اصله ريش ثم
 جرد عنه كالقطيفة (الذى يختص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد
 قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى

الجواب عما اورد الرضى
 قائلا فيه نظر وذلك
 ان ضرب تأديب ايضا
 فتأديب مع ان الاول
 مفعول مطلق اخافا دون
 الثانى وادى منع فى ان يتفق
 فى المعنى المقصود المختلفان
 فى الاعراب الا ترى ان
 معنى جئت واكبا جئت
 وقت ركوبى والاول حال
 والثانى مفعول فيه (قوله)
 لا شرط صكون الاسم
 مفعولا لا حاجة له اذ لا
 يذهب الوجه الى هذا المعنى
 لان نصبه باباء اللهم الا ان
 يكون المراد التنبية على
 ان المراد المعنى بتغيير عبارة
 القوم حيث لم يقل وشروطه
 التنبية على ما هو مذهبه
 من اطلاق المفعول له على
 الجور ايضا وان هذا
 ليس شرطا لتحقيقه بل
 لانتصابه لكن لا يخفى ان
 قوله لهما يمد وهذا ايضا
 خلاف اصطلاح القوم
 ليس كما ينبغي لان هذا ليس
 مخالفة اخرى بل هو من
 آثار المخالفة السابق بيانها
 ولو وافق القوم هناك كان
 والقيا فى حين بين
 ودعوى ان المشار اليه جدا
 قوله فى المفعول فيه شرط
 نصبه تقديرى لا سبيل اليها
 كما لا يخفى على من له ادنى
 مسكة (قوله) وخمس اللام
 بالذكري لالتعرض بوجه
 تخصيص اللام هنا دون
 فى المفعول فيه مبنى على
 الفعلة على ان الباء ايضا من
 دواخل المفعول فيه نحو
 قت بالسجد وليس بجه

نفة) وساج (فليس اضافة) جرد (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد
 (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف
 اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافة اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس
 مبهم) قبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضاف يبقى على عمومته
 ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل
 ثياب اخلاق مخدفة ثياب نسباً منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلاح حتى صار اخلاق اسما
 مبهما يصح ان يكون ثياباً وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص
 باضافته اليه ليس فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه جنس مبهم
 اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم مماثل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى
 لا يصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة مجازاً بملاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر
 خمر او قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلاً (فى الموم) مثل كل وجع فلا يزال كل
 الجميع ولا جميع الكل فانهما متباينان فى الموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف
 اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف
 والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناها واحداً (كليت واسد) (فى الاعيان)
 جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزبد (و) رجل و (الجنة) بضم الجيم وقبح التاء المثانئة
 جمع الجنة وهو شخص الانسان فهى اخص من الاعيان لان الاعيان نم الانسان
 وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (فى المعانى) جمع معنى
 وهو ما يتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالنبر كالضرب
 والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعانى اعم فيهما عموم وخصوص مطلق
 ايضا ولم يورد مثالا للموم لقلته ولا تفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة
 صالحة لثال العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فاملته
 متروكة (او غير مترادفين بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما
 على ما يصدق عليه الاخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق
 (والناطق) معناه ذات متصف بالناطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه
 الاخر لصحة الحمل حيث قال لا انسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احدهما لامثلة
 الى الاخر فلا يقال ليت اسد ولا اسديت ولا حبس منع ولا منع حبس والانسان
 ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (فى ذكر المضاف اليه) من تعريف
 المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف المضاف بخذف التنوين منه فيكون فى
 نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح فى ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة فى
 ذكره (فانك اذا قلت رايت ليت اسد) بالاضافة (لا يفيد) من هذا القول (الا ما يفيد)
 اى ما يفيد من قولك (رايت ليت اسد) الذى يكون مضافاً اليه (واضافة

فلان مقصود الشارح
 قدس سره افادة ان غير
 اللام يحى لتبديل الاضاف
 ولا يحى ان غيرى من بين
 الحروف لا يكون لا فائدة
 الطرفية (قوله) احتراز عما
 اذا كان معنا قيل ينبغي ان
 يقول احتراز عما اذا كان
 غير فعل ليشمل نحو جئتكم
 للسواد وانت خير بانه
 راجع الى احدهما اعنى
 الفعل اذ ليس المراد بالفعل
 معناه الاسطلاحى بل
 القنوى المدرج فيه
 الاوصاف فاللانى ماقاله
 قدس سره دون ما زعمه
 القائل (قوله) اى المحمد
 فاعلمه وقاعله فاعلمه قيل
 اشار الى ان المعنى فانه
 الواضح الاخصر وفيه
 (قوله) بان يتحد زمان
 وجودهما قيل فالبارة
 الواضحة الموجزة وانما
 جازحدها اذا اتحد فاعلمه
 وقاعله فاعلمه وزمانها ولا
 يحى لقصور هذه العبارة
 لان المتبصر ثلاثة شرائط
 وهذا لا يفيد الا اثنين منها
 ولا سبيل الى التثبت بتدليل
 الالتزام فان نحو السمن
 فاعلا لا محالة (قوله) او
 يكون زمان وجود احدهما
 بعضاً من زمان وجود
 الاخر قيل لا حاجة الى هذا
 التصحيح المثال المذكور
 لان مدة القعود هو الجنب
 الموجود مع القعود لا الجنب
 السابق عليه الا ان يقال يند
 الجنب من اوله الى آخره
 جنتا واحد الا اجابنا
 متددة وليس مما لا يلتفت

اليه فليكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغو الافادة فيه (اى فى ذكر الاسد
لا نه ليس فى ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على الماقل ان يحترز من ان يكون فى كلامه لغو
لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص)
جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعاق بالامتلاء اى الاسم المماثل كليت واسد
ملايس بخلاف فان لفظ الكل ايس مماثلا للدرهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء
بالاضافة بل يصير خاصا (فى مثل) (كل الدرهم وعين النسي) اراد بالمثل كل تركيب
اضافى اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اى المضاف) وهو كل وعين (فيهما)
(يختص) (اى يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص
(ولا يبق على عمومته) بل يكون خاصا (سواء افاقت الاضافة التعريف) اى تعريف
المضاف لان المضاف اليه معروف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هى عليه والاضافة معنوية
(او التخصيص) اى تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعية لفظ كل من الدرهم
ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فىكون معنى جميع الدرهم لان الكل اذا اضيف الى
المعرفة يكون معنى الجميع وهنا كذلك والى التكررة يكون معنى كل واحد قد سبق تحقيقه
(و) اما (اعمية امين عن النسي) اى كون العين عاما والنسي خاصا (اذا كان اللام فيه)
اى فى النسي (للعهد) اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا
فتقول عين زيد او عمرو (ظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس
ففيها) اى فى اعمية العين عن النسي (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء
كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والنسي فى عرفهم مختص بالموجود فيكون
خاصا فلما اضيف العين صار خاصا صافى يكون التقدير عين الموجود وقال المختص تزيل
الختفاء صحة عين اللانسي ونفس اللانسي والختفاء انما جاء من جعل النسي
شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللفظ انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ عين
قبل الاضافة جاز ان يطلق على المدم المحض والمدم المطلق وبمدها تخصيص بالنسي
الذى لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (و) (يرد على قولهم)
اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى الصوم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه) (قولهم سيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد
بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب
اشهر غالبا فيقل هذا سيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون
الاسم اصلا فليل هذا عبادة بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليه جملة خبرا او عطفت
بيان له (فان سيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثاني لقب (واحد) تأكيده
(كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى آخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب)
عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى

اليه لظهور ان ملة القمود
عن الحرب سابقة عليه
لا حادثة معه فلا بد مما ذكره
الشارح قد سره (قوله)
ونحوه شهدت الحرب بطاها
للصلح بل لا يفتى ان يصح
هذا التركيب وادلم يوقع
اشاهد الصلح ولم يجب
كونه قادره الى الوجود
اذ لم يجب الوجود فضلا
من المقارنة فى الوجود
واجب بان المراد بالمقارنة
فى الوجود اهم من ان
تكون فى الواقع وفى قصد
الفاعل (قوله) وانما اشترط
هذه الشروط قال المص
فى الامالى وانما اشترط
ذلك لانه لوى القرينة الدالة
على حذف اللام لان
الاصل انما كان الاصل
اميات فى الظرفية
فكرهون ان يحذفوا الى
موضع لم يقوم ترتيبها
ومعلوم ان كونه فعلا
وكونه لمن فعل الفعل
الاول وكونه مقارنا مما
يلب على الظن كونه ملة
لجاز حذف الحرف الدال
على العلوية لقيام غيره مقامه
فان قد شئى نهارجع اليه
سكقولك جئت لك للسمن
وقصدت لا كرمك
الناس وقصدت منك اليوم
لها صمتك الى امس فلو
حذفت اللام فى شئ من
ذلك لم يجز ان ذكرناه وعلى
هذا كلامه فى التشرح
(قوله) وفى بعض الحواشى
ان هذا الراى شريف
جدا لجلس ما هو محط
الفائدة قائما مقام الفاعل

واحد اللفظين يعني الاسم (على المدلول) والمسما (والآخر) أي اللفظ الآخر يعني
اللقب (على اللفظ) والبدال (فكأنك إذا قلت جاءني سعيد كرز) بالإضافة (قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ) أي مدلوله وسماه (ولم يقلوا) جاءني (كرز سعيد) بالإضافة
اللقب إلى الاسم مع كون الاسم أصلا واللقب عارضا والأصل في مثل هذا أن يضاف
المعارض إلى الأصل كخاتم فضة وغلان زيد وضرب اليوم وغيرها من الإضافة اللفظية
من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فملي هذا إضافة كرز إلى سعيد أولى من عكسه
(لأن قصدهم بالإضافة التوضيح) أي توضيح المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة
أو تخصيصه إذا كان نكرة (واللقب أوضح من الاسم غالبا) لأن اللقب ما وضعه الناس
وما وضعوه يكون أشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه إبه فيكون أقل استعمالا فأوضحوه
بالإضافة إليه ولما فرغ من بيان ما جاز إضافته ومالم يحجز شرع في بيان الحروف
الأواخر من جواز إثباتها وحذفها فقال (وإذا اضيف الاسم الصحيح) (وهو
في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولما لم يقيد ببيان الملحق يعرفهم إذ ليس
لغيرهم فيه عرف (مالم في آخره حرف علة) واو أوياء أو الف سواء كان عينه أو فاؤه
محييين مثل عمر وأولا يعني أو فاؤه مثل زيدا وعينه مثل وعد وبسر لأن غرضهم
البحث عن أواخر الكلم حيث يكون الأعراب فيها لفظيا أو تقديرية (أو الملحق به)
أي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه (وهو) أي الاسم الملحق به
(ما في آخره واو أوياء ما قبلها) أي قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء
كان ذلك الساكن حرف علة كرمى ومنزوا أو غيره كظني ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح
على ما قلنا آنفا أن يكون إضرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (وإنما كان ملحقا
بالصحيح) في تحمل الحركات الثلاث فيكون الأعراب فيه لفظيا (لأن حرف العلة
بعد السكون) أي لأن حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا ينتقل عليها) أي
على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت أو كسرة أو فتحة كما لا ينتقل على الجرف
الصحيح (لمعارضه خفة السكون نقل الحركة) المصدر مضاف إلى فاعله وناسب
لمفعوله يعني لا تنتقل الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لأن الساكن
خفيف والحركة بعده لا تنتقل (ولأن حرف العلة) التي وقعت (بعد السكون مثلها) أي
مثل حروف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان) يعني
أن حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء
(ولا ينتقل عليها) أي على حروف العلة (الحركة بعد السكون يعني في الابتداء)
سواء كان ضمة نحو قتل أو كسرة نحو فسق أو فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا
نحو وعد أوياء نحو يسر (وكذا) أي كما لا تنتقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع
في الابتداء مطلقا لا تنتقل (بعد السكون) أي بعد الحرف الساكن (إليه) متعلق بقوله

والخبر عن تكلف ضمير
راجع إلى مصدر الفعل
ومن جعل المصدر نائبا
متاب العاقل من غير
تخصيص قبل ومن السواخ
توجيه ناك وهو أن معه
متعلق بمحذوف هو
الفاعل والظرف قائم
مقامه فحذفه الذي فعل
كأن معه أي مع فعله
فالظرف فاعل مجازا كأنه
خبر مجازا في نحو زيد
في الدار ثم قيل وفي تأمل
وأشير في الهامش إلى وجه
التأمل بأنه لم يثبت حذف
مفعول مالم يسم فاعله
واقامة الظرف مقامه وانت
خبير بما فيه من دعوى
جواز الوجه أو لا وإبطاله
ثانيا (قوله) احتراز عن
الذكور بعد إضرابه كالفاء
قبل لا يقتصر الاختصار
على ما ذكره بل احتراز
عنه لم يذكر بعده شيء أيضا
فالحق أن المقصود الاحتراز
عن غير المذكور بعده مع
ولولاه لقال المذكور
لمصاحبة أم وليس بشيء
فإن المذكور لمصاحبة
معمول فعل لا يتموزان
لا يكون مذكورا بعده شيء
فلولا خوف دخول
المذكور بعد غير الواو
في التبريد لما احتج
إلى قوله بعد الواو فتبين
أنه لا وجه لما قال هو
احتراز عما لم يذكر بعده شيء
أيضا وإن ما استدلل به باطل
لأنه لو لم يأت بقوله بعد
الواو لمكان المذكور بعد
الفاء ثم وغير ما مفعولا
معه أيضا وقد قاله المص

في الشرح قوله بعد الواو
ليخرج ما وقع غير الواو
كالفاء ونون وغيرها هذا
وقال فيه من قال مشارف
الفاعل فانه نونم اختص
المفعول منه بذلك لاختلاف
على ان مرافى نحو ضربت
زيدا وعمرا ليس منه
ويضفه اطباهم على ان
زيدا في حبيك وزيدا
درهم مفعول معه والمعنى
كفالك وزيد درهم قال
والجواب عن مثل ضربت
زيدا وعمرا انه وجد ما هو
اولى منه لفعل عليه (قوله)
كفالك وزيد درهم ان قيل
الصواب حبيك وزيدا
درهم لان من شرط ان
يكون مفعول الفعل الذي
يصاحبه المفعول معه فاعلا
كالى سرت وزيدا لا
يشترط بكون زيدا فيه
مفعولا معه وانت خبير بان
ما ذكره في سبب تعيين عمرا
في قولك ضربت زيدا
وعمر المظف شاذ لزيد
في الختام المذكور فالظاهر
تعيينه لمظف ايضا وهو ان
اصل واو التي قبل
المفعول معه هو المظف
وانما يبدل ما بعده عن
المظف الى النصب نصبا
على المعنى المراد من
المصاحبة لان المظف في
جاء في زيد وعمرو ويحتمل
تصاحب الرجلين في الجهر
ويحتمل حصول مجي
احدهما قبل الاخر والنصب
نص في المصاحبة وفي
قوله ضربت زيدا وعمرا
لا يمكن التنصيص بالنصب

واذا اضيف (المتكلم صكر آخره) جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف
(للتاسب) يعني لتاسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها
(مثل توبي ودارى في الصحيح) يعني هذان مثالان لكون المضاف صحيجا لانه ليس في
آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الياء في الاول والراء في الثاني
(و) مثل (ظبي ودلوى في الملحق به) هذان مثالان لما لحق به اى بالصحيح لان آخر
الاول ياء ما قبلها ساكن و آخر الثاني واو كذلك (والياء) الواو للحال اولعطف
الجملة الاسمية على الفعالية كقول الشاعر « لكن يمر عليها وهو منطلق » يعني الياء
اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها
فمفتوحة لساكنين (مفتوحة اوساكنة) او ههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول
(في ان ايها) من الفتحه والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان
واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار
بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذ لا اصل في الكلمة التي) وضمت (على حرف واحد
هو الحركة) لا غير كواو العطف وقائه وباء الجر ولامه وهززة الاستفهام ولام الامر
وامثالها (لئلا يلزم الابتداء بالسكن) اذ لم تكن متحركة وهو معتذر كما علم في علم التصريف
(حقيقة) تميز فيها اذا كانت في صدر الكلام (اوحكما) عطف على حقيقة اى فيما اذالم
تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى في الكلمة
التي (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكثرة اضعفه بسبب
كونه على حرف واحد فالعمل بالوصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما
هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين
بعض حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى
التخفيف بالاسكان بل لا يمكن اعتذار الابتداء بالسكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح
والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين
كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المفضل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالقاء التفصيلية
(فان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اى الاسم الذي اريد اضافته اليها
(الفا) يعني ان لم يكن آخره صحيجا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واو
او ياء فان كان الفا (ثبت) فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللفظة
الفصيحة لعدم وجب الانقلاب) اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واو او ياء وهو انضمام ما قبلها
او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم وانكسر ما قبلها قلب واو او ياء وههنا
ليس شئ من ذلك فثبت على حالها سواء كانت متقلبة عن واو او ياء (نحو عصاى ورحاى)
او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كسلماى وغلماى (وهذيل)
مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) (قلبها) من قلب يقلب من باب

ضرب متعدالى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اي)
 قلب قبيلة هذيل بنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء)
 مفعول ثان لقوله قلبها (لمشكلة ياء المتكلم) المصدره مضاف الى مفعوله والفاعل
 متروك اى لمشكلة تلك الياء المقلوية ياء المتكلم لان مشكلتها الكسر فلما تعذر التزام الياء
 التى هى ادخلها (وتدغم) الياء المقلوية بعد القلب (فى الياء) اى فى ياء المتكلم لاجتماع
 حرفين من جنس واحد والاو ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف
 (مثل عصى) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو
 والياء اذا اجتمعا فى كلمة والسابق ساكن قلب الواو ياء (ورحى) وفى الواو ياء لان اصل
 هذه الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم قلب الواو الى الياء
 ثم تدغم الياء فى الياء وان كانت الياء قلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء فى الياء (ولا قلب
 الف التثنية) ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلامى) فتكون الف التثنية متفقا
 عليه فى عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب
 الملب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب
 بدون تغير العامل (وان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء)
 وذلك فى المنقوس بالواو نحو غاز او بالياء نحو ارض وفى التثنية والمجموع على حدة نصبا
 وجرا (ادغمت) تلك الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع التثنية) اى الحرفين المتجانسين
 (فما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف
 من المضاف ما يدل على الانفصال من التثنية والتون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد
 الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمنقوس لتدل الفتحة والكسرة على
 الياء المدغمة (مثل مسلمين) متى او مجوعا نصبا وجرا (اذا ضيف) نحو مسلمين (الى
 ياء المتكلم واسقط التون) بنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل الاضافة لانها
 دليل الاتصال والامتزاج والتون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء فى الياء)
 لاجتماع التثنية فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم
 متى وكثرها جمعا وقضى وراى وغازى وداعى بكسر ما قبلها والادغام (وان كان)
 (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واو) وذلك فى موضع واحد وهو
 المجموع بالواو والتون رفا (قلب) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) (لا اجتماع
 الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون) بنى الجمع المذكور السالم رفا (اذا ضيف
 الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها
 فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها
 بنى لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفى الرضى وانما
 لم يبق كراهة اجتماع المتقاربين فى الين محققا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقلوية من

على المصاحبة لكون
 النسب فى العطف الذى
 هو الاصل الذى قلنا ذلك
 الباق على مذهب المس
 وقد عرفت مما قلناه آتفا
 انه لا يرضى بذلك
 الاشتراط ولا بما ذكره
 فيه وان زيدا فى كفاك
 وزيد درهم عند المس مما
 نحن فيه (قوله) وسواء
 كان ذلك الفعل لفظا اراد
 بالفعل ما يدل على الحدث كما
 سيجى فاندرج فيه المشبه
 بالفعل ومعنى الفعل ايضا
 لان ما يدل على الفعل فيه
 ايضا لفظى فلا رجة لقوله
 او معنى فالوجه ان يراد
 بالفعل الفعل الاصطلاحي
 ويحصل شبهة فى قوة
 المذكور اذ كثيرا ما يكتفى
 عن ذكره بذكر الفعل
 فيكون قوله او معنى اشارة
 الى معنى الفعل وانما قرئ
 له لان بعض معنى اعماله
 سماه وهو ما عدا اسماء
 الافعال السماعية ولا يخفى
 ان الاولى بيان معنى الفعل
 هنا ولا وجه لتأخيره الى
 قوله فان كان الفعل لفظا
 ونقول هذا تفصيل للعامل
 اعنى الفعل الدال على
 الحدث الشامل للفعل
 الاصطلاح واسمى الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة
 وغيرها ولو لم يأت بالمعنى
 لخرج مثل قوله مالك وما
 شئت لانه لاشئ منهما يدل
 لفظه على الحدث بل الدال
 عليه العامل فى الاسم امر
 مضوى مستنبط من
 لفظهما فليس المراد بهذا

القسم بيان معنى الفعل كما
 زعمه القائل بل بيان الفعل
 المعنوي الشامل للفعل
 المصطلح وشبهه ومعناه
 وذلك على ضربين لانه اما
 ان يكون في اللفظ مشعريه
 قوى اولاً فالاولى نحو
 مالك لان الجار والمجرور
 متعلقان بالفعل او بما فيه
 معناه وما شئت ان تقولك
 شئت بمعنى فعلك وصمتك
 فهو بمعنى المصدر الذي فيه
 معنى الفعل والثاني نحو ما
 انت وزيدا وكيف انت
 وقصة من زيدتم لوقال
 اراد بالفعل ما يدل على
 الحدث ليم اتم قال واللام
 متعلق بمذكور كان احسن
 (قوله) وجاز اي لم يجب
 قبل حمل الجواز في كل
 موضع على معنى بعيد وانما
 حمله عليه جعل مفعول الفعل
 اهم من المفعول به حتى
 يدخل في التعريف
 ككفاك وزيدا ولا
 يخفى انه ح يدخل
 في التعريف ضربت زيدا
 او همرا ايضا مع انه ليس
 مفعولاً له ثم قيل فتقول
 ضربت زيدا وهمرا خارج
 عن تعريف المفعول معه
 لخصيص معمول الفعل بما
 هذا المفعول به المنصوب فح
 ضربت زيدا وهمرا خارج
 عن التقسيم قالو حمل جاز
 على معنى قدم الامناع
 لا ينتقض الحكم بالمثل
 المذكور وكلاما من
 الاوهام لان المتبادر من
 الجواز هذا المعنى اي من
 ما ليس بواجب ولا ممتنع
 كما لا يخفى ويتعمم المفعول

الواو (في الياء) يعني في ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) اي كسر الحرف الذي قبل المتقلبة
 لتسلم (لانها) اي لان الواو (لما انقابت ياء ساكنة) لما عرفت (يوجب بقاء الضمة قبلها
 تغيرها) لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيها نقر
 فيلزم انكسار ما قبلها (فحركات) ما قبلها يعني بدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها)
 اي للياء وهي الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقبل مسلمي) بالكسر
 (وان كانت قبل الياء) التي في آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة)
 يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء والواو او مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقي ما قبلها)
 اي ذلك الحرف الذي قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يتغير لثلاث تلتبس
 التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء في التثنية وتكون الفتحة دالة على الالف المقلوقة من
 الواو في غيرها (كقولك في مسلمين) متى (مسلمي) بالفتح (وفي مصطفون) واعلون
 في جمع مصطفي واعلى (مصطفي) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة
 لدالتها على الواو (لخفة الفتحة) ونقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف
 والفتحة اولى بهما (وقحت الياء) (اي ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (في الصور)
 جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه في التأنيث على ما سيأتي اي في
 صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء او واوا (للساكنين) (اي للزوم التقاء
 الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثاني
 ياء المتكلم (ان لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم
 يعني اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة
 حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتحة) من بين الحركات وان كان
 المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفتها) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على
 حرف واحد الفتحة (واما الامماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره
 الفا اوياء او واوا فكذا الالهة الاسماء فانها ليست مثلاً في الحكم وان كان في او اخرها
 الحروف الثلاثة في الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فتحكمه
 كذا الالهة الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده بما الاستثنائية
 (السنه) (التي مر البحث عنها) في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال
 كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفي الرضى وهي باعتبار الاضافة الى
 ياء المتكلم على ضربين ضرب يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده
 فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمره وهو على ضربين ضرب
 اعرابه عين الكلمة ولا مهاي محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه لام الكلمة
 وهو الاربعة البانية انتهى (فاخي واخي) قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه
 اصل الاخ لانه ابدي عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم (اي فالحال في اخ واب

منها) اى من الاسماء الستة (اذا اضيف) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان قال)
 قدر مبتدأ وخبر او جعل (اخى وابى) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة
 مثل يدي ودي بلا رد المحذوف) وهو لام الكلمة يبنى الواو والياء متعلقة بقوله ان
 يقال (بجمله) او بجمل المحذوف والياء متعلقة بقوله بلارد (نسيا) بكسر النون وفتحها
 وسكون السين (منسيا) تأكيده مثل قوله تعالى وكنتم نسيا منسيا لانه اذا اجيز
 الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اقل من الافراد ولا جرائها
 بعد الحذف مجرى الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) اى فى اخى وابى (اخى وابى)
 قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (بر دلام الفعل) يبنى لام الكلمة (فيهما وهى)
 اى لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المتقلبة عن الواو (فى الياء)
 اى ياء المتكلم يبنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) اى المبرد
 (فى ذلك) اى فى رد لام الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم (بقول الشاعر) وابى مالك
 ذوالجواز بدراء) الواو للقسم وما حرف النفي مشابه بليس وذوالجواز اسم وما بدار
 الباء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها ولك صفة بدار اى وابى ما ذوالجواز بدار مخصوصة
 لك ولا ثقة اوله قد راحك ذا الجواز وقد ادى قوله قد ادى قضا يبنى تقديره
 وقضاه مبتدأ راحك اترك واسكنك ذا الجواز اسم سوق بمعنى الجاهلية كانوا يجتمعون
 فيه ويتبايعون ويتشادون ويتفاخرون ومعنى ارى اظن وارى بصفة المجهول (وحمل)
 المبرد فى ذلك (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا
 القول شاهدا لهما صراحة وانسار (لتقاربهما اى لتقارب الاب والاخ) لفظا
 ومعنى (اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة و آخرهما حرف علة يبنى الواو والمحذوفة
 واما معنى فليقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال والنفس) واجاب
 المصنف عنه (اى عما استدله) (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يبنى
 وارد على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف وهما وان حصل
 التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما
 كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا ترعاة المحذوف
 عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع
 انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب) يبنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو
 والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل وارى به معنى
 العلم ايضا فحينئذ يكون محتملا لينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ابنى) جمع سلامة
 حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقط التنون بالاضافة) يبنى اضافته الى ياء المتكلم
 (فاجتمعت يا آن) احديهما حرف الجمع يبنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمتم)

الى المفعول به كما هو
 الواجب لا يدخل مثل
 ضربت زيد وصرافى
 الترفيع لخروجه فييد
 المصاحبة كاخراج جامع زيد
 وصرافى وليت شعري
 كيف امكنه تخصيص
 مفعول الفعل المذكور على
 اطلاقه بما عهد المفعول به
 المنصوب مع ظهور انه من
 قبيل التخصيص بلا
 تخصيص وذلك غير جائز
 وما حواه فلنا هذا فظهر
 انه كان عليه قدس سره ان
 يقتصر على تفسير جاز على
 قوله اى لم يمتنع كما فعل
 كذلك فى جاز الثانى
 وبحذف قوله فلا يقتض
 بمثل ضربت آه (قوله)
 تعين النصب مثل جئت
 وزيدا وقد قال الرضى
 جهوز النصاة على ان
 النصب مختار ههنا لانه
 واجب وذلك مبنى على ان
 المطف على التمييز
 المرفوع المتصل بآه تأكيد
 بالمفصل وبالنصل بين
 المطوف والمطوف عليه
 قبيح لا يمتنع (قوله) ولم
 يجز عطف عمرا على الثانى
 قيل فيه بحث لجواز العطف
 بجمل الكلام على حذف
 المضاف واقامة المضاف
 اليه مقامه والنصب وان
 ترجع بالسلامة من
 الحذف ترجع المطف
 بالاستثناء عن اعمال
 العامل المنوى وذلك من
 الاوهام لان الكلام فى
 الاسم المذكور بعد الواو
 الا ترى الى قوله المفعول

الياء (الاولى) التي حرف الاعراب (في) الياء (الثانية) التي هي ياء الاضافة لاجتماع
 المثليين فيها هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثاني متحرك فادغم (فصار ابى)
 واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الـاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد
 جاء جمعه) اى جمع الـاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (في)
 قول الشاعر «فلماتين» من التقليل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكدا بالنون الثقيلة
 بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صورت وروى اشباحنا جمع شبح (بكن)
 وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وقدتين) من التقديس فعل ماض جمع مؤنث
 وفاعل ومفعول (بالايناء) الالف للانشباع كما في قوله فكيف انتا اردن بهم الـاباء
 والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان في قوله اصواتنا
 مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكن وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى
 باللا يكون بمعنى الخطاب (اباؤنا فداؤكم) انتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم
 وتضرعن اليهم اى الى الجائنين قائلات اباؤنا فداؤكم حتى يستفدوهن من ايدي من
 اخذهن او آذاهن (وقول) صرح بانه قول ولم يعطف على اخى وابى نحرزا عن
 نسبة الحم والهين الى نفسه ولوقال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى
 الخطاب ايضا مع ان ضافة الحم اليه غير محببة لانه لا يضاف الا الى الاثني الـابحذف مضاف
 اى حم زوجنى كذا في الهندى (اى امرأة) مبتدا (قائلة) خبره على منوال كوكب
 انقض الساعة اى قائلة هذا القول جملة صيغة الغائب مع ان التبادر في امثاله صيغة الخطاب
 دفعا لما يتجه الصواب وتقواين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا
 (لامتاع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه
 واهه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الى هذا
 التكلم لانه لا يراد ههنا مناه الوصف بل المراد مجر التمثيل فيجوز ان يكون الفاعل
 مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو التبادر منه وهى صيغة
 الخطاب (حمى وهى) (بل ارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل
 فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهى (عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا
 بهما لا شترهما كما في حذف لام الفعل وان اختفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى
 للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حمى وهى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور)
 كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقامه فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيها فى نظم ولا
 تر دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الحمل على الـاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة
 بينهما لا لفظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
 الاصل ويلزم منه التقليل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو
 الاولى والاخرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (لمضمم) وهو ابن بيش وابن مالك

منه مذكور يمد الواو
 وهو محرو في المثال
 المذكور بحيث لا يتجاوز
 غيره وقد بين فساد كونه
 معطوفا بفساد المعنى واذا
 قلنا فيه بمعدوف وقد رنا
 الكلام ما شاء الله وشان
 عمرو خرج عما نحن فيه
 ودخل فى بحث آخر لان
 عمرا لا يكون مفعولا
 معه ولا معطوفا الى الحقيقة
 بل قائما مقام اخير هذين
 الاصلين (قوله) وانما
 حكمنا قبل تكلف بيان
 الملل بقوله لان المعنى ما
 تصنع والاظهر ان الملل
 النصب اى نصب الاسم فى
 هذين المثالين لان المعنى
 ما تصنع وانت خير بان
 الوجه مضمحل فيما ذكره
 الشارح قدس سره لانه
 شامل لما ذكره القائل ايضا
 بدون العكس ولا تكلف
 فيه لان المقام يقتضيه
 (قوله) اى من حيث هو
 فاعل او مفعول قبل
 لا خفاء فى ان القيد الحظية
 مفيدة لاضافة الهيئة وشبهتها
 للفاعل فهو اما تعليل
 فيشكل مجاز زيد سينان
 السن لم يثبت زيد من
 اجل انه فاعل واما مفيد
 ولا يخفى ان الحال لا يثبت
 للذات المأخوذة مع صفة
 الفاعلية بل نفس الذات
 فى وقت الفاعلية واما تمييز
 فيكون المعنى ما بين صفة
 الفاعلية وهو ان يمكن
 تعينه بان يبين كونه
 الفاعلية فى وقت خاص
 لانه يقتضى التعريف

بالفعل فيه والمفعول معه
والمفعول له الى غير ذلك
واعترض بان الحال لا تدل
على هيئة الفاعل او المفعول
الفعول بل تبين هيئة ما
صدر عنه الفعل او قام به او
تعلق به ومن المعلوم ان قيد
الحقيقة المتعبر في الحدود
يراد به التعليل والقول بان
يشكل ح بجاء زيد سمينا
فان السمن لم يثبت لزيد من
اجل بانه فاعل ليس من
الامة الفهم لضرورة ان
سمينا في المثال المذكور
ما بين هيئة الفاعل وهو
زيد لانه فاعل وهل يلزم
منه كون ثبوت السمن
لزيد من اجل انه فاعل كلا
فخذ هذا ولا تلتفت الى بقية
او هام المعلوم حالها وما
قله من الاعتراض غير
وارد لان ما اعترف
المتراض بانها تبينه عين
الفاعل او المفعول به
التعويين (قوله) او بين
على صيغة المضارع
المجهول قيل او على صيغة
المضارع المعلوم المخاطب
وهو اذ في بما هو المشهور
وانت خير بان المخاطب
في الحدود غير مبهود
(قوله) من غير حاجة الى
تسمين الفاعل والمفعول
قيل لا يتحقق ان التبادر من
غير حاجة الى تسمين الفاعل
والمفعول لدخول احد
الحالين فح لا يصح استثناء
قوله الا لدخول ما وقع حالا
من المضاف اليه ثم قيل
واعلم ان قراءة عبارة المتن
على احد هذين الوجهين

(ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد في كون لامهن
واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الافراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة
الى غير الياء فيكونان محمولين على الابد ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تقنا الا ان
الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفي السابق يقول تأمل (في ثم حال اضافته الى ياء المتكلم)
لان اصله فوه كشي* ووزن الاسماء الستة فعل كغرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون
كشي* لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي يكون اللام حرف علة
دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بالرد) اي رد
العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اي قلب الواو ياء لما سر غير
صرة (والادغام) لما سر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اي في اكثر موارد استعمالاته)
اي في المواضع التيكثر استعمال الفهم مضافا الى ياء المتكلم (وفي) بلا
رد ولا قلب ولا ادغام (في بعضها) اي يقال في في بعض موارد استعمالاته (ابقاء)
مفعول له لقوله يقال في في بعضها لوجود شرط نصبه كاسر (للميم) متعلق بقوله ابقاء
(المعوض عن الواو عند قطعه) اي عند قطع لفظ الفهم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان
المضاف اليه ياء لتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين
آخره واو في كله مهم والتعدي الميم في التمييز لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما
قبل في بعضها في ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى
الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها
عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة
عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لا يقع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها
ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخواب وحم ومن وفم) بلارد بل بالحذف
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات
الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالفا تغم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا
قال الشارح (بالحركات الثلاث) في الفاء متابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا
الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعني فوط وفاك وفيك وقيل ومن البدائع في الفهم
كونه كمدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر و اقول وبالله التوفيق وهو لم يد رقيق
وانما جاز في انهم الحركات الثلاث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة
لانه دائر بين الاحوال الثلاث الاختاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات
الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى
ولان الفهم داخل وخارج عند الانضمام والافتتاح (و) لكن (فتح الفاء) في سواء
كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اي من الضم والكسر)
لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لا محالة وفي الواو اما كون فتح

انما يصح اذا تحقق ان
مذهب النحاة ان الحال
تقع من المفعول مطلقا ولا
تتبع المفعول به محققا او لا
ولامثال يجعل العرب الحال
في ضربت الضرب شديدا
من الضرب بلا تأويل
باحداث الضرب وكلما
باطل اما الاول فلان
الاستثناء قرينة صريحة
لكن المستثنى منه ما هو
اهم من ذلك الاصرين ولا
مضايقة فيه فكيف يترض
عليه بمثل هذا الاعتراض
واما الثاني فلانه لا نزاع
في ثبوت كون الاسم حالا
من المفعول له والمفعول
المطلق وجواز ان يجعله
حالا من كل منهما والتأويل
خلاف الظاهر فلا وجه
لطلب الدليل على ذلك بل
لا بد من الدليل على لزوم
التأويل كذلك (قوله)
وزيد في الدار قائما مثال
لفظي المفعول حكما هذا
من قبيل شرح الكلام بما لا
يرضيه صاحبه فان المصالح
يرد ان ما سبق من قوله
ضربت زيدا قائما مثال
لفظي المفعول حقيقة
بالنسبة اليه فاعلا ومفعولا
وهذا مثال لفظي المفعول
حكما بالنسبة اليه فاعلا
فقط والا لما اخل بمثال
نسبة الفعل اليه مفعولا
صحيح وقد صرح في
الشرح بما هو مراده قائلا
قوله لفظا ومعنى احتراز
من ان يتوهم ان الفاعلية
والمفعولية في اللفظ خاصة
فثال الفاعل والمفعول

الفاء في ثم افصح فلكون الفاء مفتوحة في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة
يعني المبدلة واما الكسرية فلانه لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت
ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت فيما انتهى وفي حم ست لغات ابتداء منها بالافصح
فلا فصيح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وتانيها
حالا قطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (و) قد (جاء حم مثل يد) مطلقا يعني حال
الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم وحك ورايت حم وحك ومررت
بحم وحك) بحذف اللام فسيانسياء ورايتها قوله (و) جاء (مثل) (خب) بسكون
العين و (بالمهزة) يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوي
والمهزة من اقصى الخلق (فيقال هذا حم وحك ورايت حم وحك ومررت بحم) بحم
وحك (و) خامسا جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواد) على حالها واسكان
ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حم وحك ورايت حم وحك ومررت بحم وحك)
فالاعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني بالضمه رفعا وبالفتحه نصبا
وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين محييين
الاخر والاخير ملحقا به (و) سادسا جاء (مثل) (عصا) (بالالف) المقدرة
او الملقونة (فيقال هذا حم ورايت حم وحك ومررت بحم وحك) والاعراب في
هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملقونة
في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اي جواز
حم) تفسير المفهوم الاطلاق لا بيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء
وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل نحى هذا الوجه فيه) اي في حم (في كل) واحد (من حالي الافراد والاضافة) من
غير تفرقة بينها واما هن ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير
ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة او تقديرا عند
الاضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء من مثل يد مطلقا) (اي في الافراد والاضافة)
سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها
تقديريا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا من ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك) اورد المتألفين مخالفا لما سبق ففتنا واما غيرها من الاسماء الستة
فالها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وبالحركة تقديرا
عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف
وان كان فيها اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذو بالواوين اولاه ياء كفلس
وعند غيره كقدس (لا يضاف الى مضمر) ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذوفروعه
من المتني والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق

سواء كان ضمير متكلماً او مخاطباً او غائباً ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمير على الاطلاق
فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف
يعنى وضع لان لا يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلاً فم يتأتى لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزيد الذهب
فجاءواى فوضوا ذو واضافوا اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب
اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والا
علام للمنفق بنفسها صفة لم يتوصل بذو اى الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه)
اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خلف القياس يكون شاذ اود ذلك لان ضمير
الغائب لما كان كاسم الجنس فى الاهل اجازوا اضافة ذواله الا ان مرجعه لما كان سابغاً
كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذاً (كقول الشاعر)
(هنا المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه) وانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه (جمع
ذو حالة رفعة لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله
صبيحنا الحزرجية من صفات اباد ذوى ارونها وذووها (ولو قيل لا يضاف) ذو (الى
غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف الى مضمرو ذو لا يضاف
الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك
لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى اسم الاشارة (وكأنه) اى
المصنف (خص المضمير بالذكر) الباء دخلت على المقصود لكونه فى صورة الاضافة
الى المضمير فى اخواته فالتناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت
بعض الاحكام فى اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافته الى
المضمير مطلقاً ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل قاعدة اخرى
وهى عدم اضافته الى المضمير مطلقاً (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسماء غير ذو
(حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل رد المحذوف
عند المبرد فى اخى وابى واهرد والقلب ولا ادغام فى الاكثر فى (عند اضافته) اى اضافته
الاضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنى) المصنف (اضافته) اى اضافة ذو (الى مضمير
مطلقاً) يعنى سواء كان متكلماً او مخاطباً او غائباً يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته
الى المضمير الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمير (غيباً)
مفعول له لقوله فنى (لاختصاصه) اى ذو متعلق بقوله فنيا لاعة لقوله فنى (بحكم
خاص) متعلق بالاختصاص والياء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو
والننى فنيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى الياء كما
ان لكل واحد من اخواته حكماً خاصاً باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قال وذو لا يضاف
الى مضمير فذا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقع) عطف على

انما ضربت زيدا قائماً
يجعل قائماً حالاً من ايها
شئت ومثال الفاعل
المفعول زيدا فى الدار قائماً
لان التقدير استقر فى الدار
وفى الدار قائم مقامه ومثال
المفعول المفعول هذ ازيد
قائماً لان النى المشار اليه
قائماً زيد كلامه ولم
الشواوح قدس سره وقع
فيه من قول الرضى فى
كون زيدا فى الدار قائماً مثال
الحال عن الفاعل المفعول
نظر لان قائماً حال من
الضمير فى الظرف وهو
فاعل لفظى لان الفاعل
المتكلم كاللفظ به
كقوله زيد خرج ركباً
ولا كلام لى كون ركباً
ما من الفاعل اللفظى ولا
ربى عدم ورود ذلك
لان الضمير المتعبر لى
الظرف ليس متعبراً على
انه فاعل يحتاج اليه تمام
الكلام بل اعتباره لمفعول
الارتباط به بخلاف الضمير
فى قولنا زيد خرج قائماً
فانه جزء الجلة لا يتم
بدونه ولا ينفع معناه الا
به فانه يصح القياس (قوله)
لانه التكرار اصل والمرضى
آه الاولى انها لو لم يكن
كذلك لانتبت بالصفة
فى قولك ضربة زيدا
الراكب (قوله) اوبد
الافضاء لى قبل فيه بحث
من وجهين احدهما ان مثل
ما جاءنى رجل الاراكيا
التكرار فيه مستغنى فلا
يحتاج الى استغنى وقائمه
ان التكرار لم يقع بعد الاول

قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اي ذو) (عن الاضافة) اي لا يقع ذو عن ان يكون
مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما
سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا
اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علقه الشارح بقوله (لان جملة) اي جملة ذو (وصلة
الى) الوصف (اسماء الاجناس) يعني لان اجراء ما هو الغرض والمقصود من وصفه
(ليس الاضافة) اي ذو (اليها) اي الى اسماء الاجناس اي لا يحصل الغرض من وصفه
الا بالضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها
شرع في بيان ما يتبعها فقال (التوابع) وهي الاسماء لا يسمها الاعراب الا على
سبيل التبع لتبعها (وهو جمع تابع) لا بابتداء لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع
وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذي لا يعقل
كما في المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل
(والفاعل الاسمي يجمع على فواعل) لان الفواعل الاسمي يجمع بالالف والتاء يعني
على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع هذا الجمع
الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمي لا يكون جمعه الا على
فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو
اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل
وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اي بالتوابع ههنا (توابع
المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للهدى الذهني بقربة المقام لانه في بحث الاسم
(والمصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل
بالجل الوصفية والجل التي هي معطوفات على ماله اعراب (فلا ينتقض حدها) اي
حد التوابع (مخرج نحو ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على
ان الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا يصدق باعراب سابقة من جهة واحدة لان الحرف
والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما) اي كون كل منهما اي من نحو ان وضرب
ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع فلا
ينتقض الحد بمخرج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا
(كل ثان) (اي متأخر) يعني ان قوله ثان بمعنى المتأخر بسموم المجاز وهو
ان يكون المعنى الحقيقي داخلا في المعنى المجازي وههنا كذلك لان معنى ثان في الحقيقة
ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل في متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء
كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقة كان) المتأخر (في
الرتبة الثانية منه) اي من سابقة المراد من سابقة ما يكون سابقا بلا فصل سابق
آخر وقال المحتجى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثاني فصاعدا ولدفنه

قبلها ومنهم من قال فاعل
بمدا الاحمال على سبيل
التنازع ولا يخفى ان قوله
بعد الاعطاف على قوله
في خبر التي فهو ظرف انمو
لا يعمل والاظهار انه هو
والصحيح او قبل الا
ويمكن ان يجاب من
الاول بانها جاني رجل
الا راكبا صحيح تنكير
صاحب الحال فيه منع الا
احتمال وصفيتها الذي الحال
على ما صرح به المصنف هو
بهذا الاعتبار قابل الا
استغراق فم فيه معصمان
كأن يفرق كل امر حكيم
وفيه ان منع الا لو كان
معصما لصح جاني رجل
الاحمالا ولو قوله نقضا
لنقل المصنف الاستغراق
واما من قال لا منع لالا
لجواز وقوع الصفة بعد
الافهوية بلاسرية لان
الصفة النحوية لا تكون
بعد الا وانما هو الصفة
المعنوية من خبر البتداء
والحالة واعلم ان هذه اعني
ما اتى به قدس سره من
اقسام القسم الاول عبارة
الباب واعترض القائل
مما اتى به بعض شراح هذا
الكتاب لم يلفت قدس
سرّه الى اعتراضهم
وتزييفهم ذلك بل قلده
فيه تنبيها على قصورهم
وهدم ورود كلامهم
ولنتكلم من مآتي به القائل
فاعلم انه لم يرد بكون
التكررة مسترفة الاقائها
على ذلك بحيث يسم السك
على ما اورد اليه بما ذكره

طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر او اعتبره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في
الذكر والصفة الثانية في رتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة في الذكر واول
كلامه و هو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول و آخره و هو متى لو حظ مع
سابقه الى آخره الى الدفع الثاني انتهى (فتدخل فيه) اى في حد التوابع (التابع
الثاني) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس
(باعراب) يريد ان الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثاني ملابسا لاعراب اللفظ
السابق عليه لفظيا كان اعراجه او تقديره او محليا على ما سيبي (اى بجنس اعراب)
على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعراجه
رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرافجرا (بحيث يكون اعراجه) اى اعراب الثاني
(من جنس اعراب سابقه) كقولنا آخفا (ناس كلالها) اى اعراب السابق والمسبوق
(من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لاجنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة
واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية (مثل جادى
زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع سابقه) اى زيد الموصوف به فانه موصوف
به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم (في الرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة
لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة
في الوصف الاول وبمرتبتين او اكثر (و اعراجه) اى اعراب العالم (من جنس
اعراجه) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لتكونها
قائمة به (وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف
(ناس) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله وقائمة به
يكون جهتهما واحدة وهما العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا
لسببه وقائمة به لا تكون كذلك وان كان اعراجهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئا
من وجهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك
كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى
لاحقيقى فلا يضر خروجها (وهى) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم
لان المجي المنسوب الى زيد) الموصوف في قولك جادى زيد العالم (في قصد المتكلم منسوب
اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان المجي منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم
بالتبع (لاياله مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعالم اولا اذ لو كان كذلك لا كتفى بذكر
الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله كل ثان) جنس (يشمل التوابع)
كلها المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد
بالثانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على ما عرفت (وخبر المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ
او مقدما عليه وجوبا وجوازا (وخبر كان وان واخواتهما) اى اشباههما سواء

في المثال وليس قوله ما
جاءنى وجل الا راكبا
كذلك يصح جملة سيما
وان كان ذوالحال فيه
مستغرقا لثقل هذا الاستغراق
ولك ان تقول انه اراد
باستغراق ذى الحال ما هو
كذلك بحسب الاصل
والذات ولا يخفى ان كون
النكرة مستغرقة بوفوها
في سياق النفي او النفي
اولا يستلزم ما هو غير ذلك
وليس كذلك بل هو سبق
هذه الاشياء كما صرح به
الرضى الى ان يفضيهم منها
الاستغراق في امثال ذلك
والاوجه ما اجاب به القائل
مستبطلا من قول المص
حسن التكثير ههنا لانه يقع
ما بعد الاضافة مما قبلها فلا
يصح ان يكون الحال صفة
لها الانقطاع وما اورده
لا ورود له لان معنى الكلام
ما يصح فيه الاستثناء
وقوله هذا مما يمنع فيه
دخول الاقوله او بعد الا
معناه او وقته حالها ام لا
ولا تكلف فيه لدلالة انما
عليه وزعم كونها سببا
وارد الصحيح او قبل الا
من الذمول من قوله نقصا
في فانه يقتضى البعدية
جز ما قد جوزوا بعض
الناقلين كون بعدهما
مبتدأ على الفهم بحذف
المضاف اليه وتقدير
الكلام او وقع بعد النكرة
التي قبل الحال وانت غنى
عن التنبيه على ما فيه من
الفساد (قوله) تناول اى
كل واحد منهما قبل وكذا

قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثاني مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت) واشباهه آخر وقدم وكذلك يشمل تاني وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما تاني متى لو حفظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل تاني (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع) لانها هي المقصودة منه (الاخير المبتدأ وتاني مفعولى باب ظننت واعطيت) وتاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن التياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منهما باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستتة (لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب النصور (اعني التجريد عن الموامل اللفظية للاسناد لكن) اي الا ان (هذا المعنى) اي التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا في المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبي (صار) انتجديد (عاملا في الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبي (فليس ارتفاعهما) اي ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اي كما ان الابتداء اعني التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مضمونا فيه) يعني يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مضمونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اي ظننت (في مفعوليه) يعني عمل في المفعول الثاني من حيث انه مضمون (فليس انتصابهما) اي المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما لان انتصاب الاول من جهة كونه مضمونا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مضمونا لما عرفت (وكذلك) الافعال التي هي تتمدى الى مفعولين تانيهما غير الاول ك(اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى اخذا) يعني مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الاخذية (و) يقتضى ايضا (ماخوذا) يعني مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو الماخوذية (عمل) اعطيت (في مفعوليه فليس انتصابهما) اي انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المتبر في هذا التعريف) اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اي بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثاني او غيرها وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اي ماسبق بالافضل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب

ضمير نحو بل هو الحق بالتأويل والاظهر ان المراد بهو العلم بالامر بالملا من المصاد وغيره نحو صرحت بهم الجمل الغير اي كثيرا سايرا بكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فالاولا ونحو وحده المضاف من المعاد وغيره ما نحو جاء الرجال ثلاثتهم الى صرحتهم فان هذه الاسماء الخافية مضافات الى ضمائر ما تقدم من صوابات على الحالية في الخيارات او قوعها موقع التكرات فانها في معنى مجتمعين في الجمل وتأكيديات للقبلي في تميم معربات باعراب ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جهة داخلية في نحو لان الجملة ليست بتكررة اذ هي كالمرقة من الاقسام الاسم بل هي ماولة بالتكررة فجعل المراك ونحوه مصدرا للجملة الحالية المهدوقة اطالة للطريق وبعد ارجاع ضمير نحو الى قرينة وحده كانه الفارح قدس سره بنسب باب التأويل وانما الحاجة اليه اذا كان المراد ما فاده بقوله والاظهر اذ قال اي كل واحد من ذينك الاسرين لكن لا يصح ان يحمل قول المص عليه لان اولها المراك وحده على نزع واحد وهو ان كل واحد منهما سواء في احتمال القوانين المذكورين في الشرح وقد نقل احدها

من سيويه وعليه اكثر
 النجاة وثانيهما منسوب الى
 ابي علي وقد ذكره قدس
 سره اولاً واخر قول
 سيويه الذي ومختار
 المن ايضاً كما هو الظاهر
 من كلامه في الشرح حيث
 اتى به من غير استناد الى
 احد ثم ذكر قول ابي علي
 مصرحاً بان هذا اختيار ابي
 علي النارسي لما رأى ان
 كون امثال ذلك مصادر
 منصوبة على انها مفعولات
 مطلقة للعال المقدور وهذا
 اي كون هذه المصادر مع
 قيامها مقام الاحوال
 منتسبة على المصدرية كما
 ينتصب على الظرفية ما قام
 مقام خبر المبتدأ من
 الظروف فهو زيد قد اقام
 ولا يرب احزاب مقام
 مقامه اهل من جعل
 المعرفة بالفعل كالنكرة
 وتأويلها بها لان باب
 الحذف واسع وهذا اقل
 قليل ومن المعلوم ان نحو
 قولك سررت بهم الجاء
 الغير لا يمتنع فيه هذان
 الوجهان لانه ليس من
 المصادر وكذا نحو جاءني
 الرجال ثلاثتهم فكيف
 يمكن ان يراد بنحوه ما زعمه
 اظهر وبأس في ان يترك
 ذلك لانه معلوم بطريق
 القياس قال الرضي المرف
 ظاهر من غير المصادر اما
 باللام في قوله سررت
 بهم الجاء المنفر واللام
 في الامرين زائدة كما في قوله
 ولقد امر على التميم يسبي
 فضيت ثم قلت لا يمتنع

فيهما (لفظياً) مثل قولك جاءني زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديرية) نحو جاءني الفتى
 القاضى او الاول تقديرى والثاني لفظى او بالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما
 (محلياً) نحو ضربت انت او الاول على والثاني اما لفظى او تقديرى او الثاني محلي
 والاول اما لفظى او تقديرى فامتثلتهما واضحة على الفطن (حقيقة او حكماً) تفصيل
 للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقة او حكماً (فلا يرد) مثال المحلى في الاول
 (نحو جاءني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكماً لالفاظها
 ولا تقديرية بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يحز المحل على لفظه بل على محله ومحل الرفع
 ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضاً (بازيد العاقل) فان
 ضم زيد وان لم يكن اعراباً حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة
 على ما سبق وان لم يكن في حكم الرفع لم يحز رفع صفته حملاً على اللفظ (و) نحو
 (لا رجل) فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل (ظرفياً)
 على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضاً حملاً على المنعوت والرفع حملاً على المحل البعيد
 كاسبق (ثم) اى بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة في التعريف
 اعلم (ان لفظه كل ههنا) اى في تعريف التوابع (ليست في موقعها) وموقعها ما يكون
 المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسيم نام حساس متحرك
 بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس و اى نوع (انما يكون) تعريف (للجنس)
 كالحبوان والتوابع (وبالجنس) الطرفان متعلقان بالتعريف مثل جسيم نام الخ وفان
 باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لفظ مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)
 مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون
 التعريف ايضاً (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد
 لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالحدود) ههنا (بالحقيقة) التوابع
 الذي هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظاهر التوابع (والحد
 مدخول هو كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف
 للجنس بالافراد لان كلمة كل قيد في مدخولها عموم الافراد وشذولها اذا كان نكرة
 (لكنه) استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتفيه على قاعدة دخول كل وهي
 صدق المحدود على كل افراد بنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور
 (كل افراد) الضمير المستكن راجع الى المدخول المستفاد من ادخل اى افراد دخول كل
 (صدق المحدود) صريحاً لان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع
 (على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسيم نام حساس متحرك بالارادة يبنى يصدق
 على كل فرد مما يصدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعاً) من دخول غيره فيه لانه
 لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان

يدل على غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها)
 اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار المحدود فى افراد الحد
 (فيحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول
 غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه
 ومنه كالتصويع عليه) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار
 بدخول كل على الحد منصويعا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع
 منصويعا ومصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف
 انواعها كما هو دأبه فقال (التمت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد
 متباعدة من كونها عين لان العالم فى قولك جادى زيد العالم هو زيد لا غير واكثر
 استمالا واوفر فائدة لكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها
 (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هو المقتضى منه وغيره
 لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الا فى اجترار (يدل على معنى فى متبوعه)
 صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان اوسيبيا (هيئة تركيبه مع متبوعه) والهيئة
 مضافة الى التركيب ومع متعلقه به والضمر المحرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع
 على معنى فى متبوعه لانكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه (على حصول) متعلق
 بقوله يدل (معنى فى متبوعه) (مطلقا) (اى دلالة مطلقة) يريد ان انتصاب مطلق على
 المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق
 لكونه موسوفا مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحذف مطلوبة فلا يرد قول
 من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لتساعد البارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان
 يقال لم يمتد بتأنيث المصدر او بتأنيث المبالغة فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله
 هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بخصوصية) بفتح الحاء ان كان الباء مصدرية
 للتا مجتمع المصدر ان وضمان ان كانت نسبية ومضافة الى (مادة من المواد) ببيان
 يعنى دلالة التمت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث نعم جميع الامثلة غير مخصوصة
 ببعض الاشارة كفى البدل وغيره (اجترار عن سائر) اى باقى (التوابع) لما صر ان السائر
 بمعنى الباقي (فلا يرد عليه) اى على تعريف التمت (البدل فى مثل قولك العجنى زيد
 علمه) فان علمه يدل اشتغال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه
 لما سيجي (والمطوف فى مثل قولك العجنى زيد وعلمه) فان علمه فى المثالين وان دل على
 معنى فى متبوعه لكن دلالة عليه ليست مطلقة بل دلالة عليه ليست الا بخصوص مادة
 حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل العجنى زيد داره وداره (ولا التأنيث)
 لفظيا كان او معنويا (فى مثل قولك جادى القوم كلهم) اى جادى زيد زيد ولما كان فى دلالة
 التأنيث على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله (دلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول

ويقال ايضا صيرت بهم
 جاء فغير ومنه قولهم
 دخلوا الاول فالاول اى
 متتابعين واللام زائدة كفى
 الجاء الفغير وقد يتبع ما قبله
 على البدل نحو دخل القوم
 الاول فالاول واما
 بالاضافة نحو جادى
 فى القوم ثلاثتهم وادبهم
 الى المشرة وهذه الاسماء
 التائية اذا اضيفت الى ضمير
 ما تقدم منصوبة منه اهل
 الجاء اى الى الحال او قوما
 موقوع الذكرة اى مجتمعين
 فى المعنى وبنو نعيم بنموها
 ما قبلها فى الارباب على انها
 تؤكد له وما عداه غير بعيد
 ظهر بطلانه مما مرته قال
 المص قد ذكره الجلة فيما
 يؤول به نحوه وما عترض
 به على مذهب الفارسي غير
 وارد لان اطالة الطريق
 وانما يلزم ان ار كان الفعل
 المحذوف محتاجا الى
 التاويل وليس فليس
 واعلم ان الاحسن فى قولهم
 جاؤا فاضهم بضمضم ما
 اختاره بعض المحققين من
 ان المصدر فيه معنى اسم
 الفاعل اى فاضهم
 بضمضمهم اى مع
 مقضوضهم اى كاسرهم
 مكسورهم لان مع
 الازدحام والاجتماع كاسرا
 مكسورا والاصل فيه ان
 يكون فاضهم مبتدأ
 وقضضهم خبره مثل
 قولهم فاضهم فاضهم فاضهم
 هنا اظهر لانهم استملوه
 على الاصل فقالوا فاضهم
 الى ان ثم انهم من الجلتين

في القوم) يعني لما قيل جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم
فالنسبة حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقة واذ قيل
جاءني زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقة او مجازية فلما أكد زيد الثاني اندفع وعلم
ان ما هو المراد منهما الحقيقة (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البديل والمطف
والثأ كيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع)
متعلق بالحصول (انما هي) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى
دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد)
بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبني زيد غلامه) مكان اعجبني
زيد علمه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلمه (اوجاهني زيد نفسه)
بذل جاءني القوم كلهم (الان نجد) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى
في متبوعاتها) بصفة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منهما اما في الاولين فظاهر لان
الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى
في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل
عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان
المدلول عليه ذات زيد ايضا فصاركاه قال جاءني زيد زيد بخلاف نحو جاءني القوم كلهم
فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة
التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اى في متبوع الصفة
(في اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا اعلم ان العامل في الصفة هو العامل
في الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل في الموصوف
لفظيا او معنويا كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثاني بقدر من جنس
العامل الاول يعنى بقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني العالم والاول اولى لان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لآياله وجده فان المجيء في قولك جاءني
زيد الظريف ليس في قصدك منسوب الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد
الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف
لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائده)
(اى فائدة النعت غالبا) اى في غالب الاحوال (تخصيص) (في النكرة) وهو في عرف
النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (كرجل عالم) فان رجلا كان
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله (او توضيح) (في المعرفة)
وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (كزيد الظريف) فان
زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع
الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اى فائدة النعت (لمجرد التاء) اذا كان الوصف

اعني قضيهم بقضيهم
وفوه الى في معنى الجملة
والكلام لانهم منها معنى
المفرد لان معنى فوه الى
صار مشافها ومعنى قضيم
بقضيهم كافة فلما قامت
الجملة مقامه وادت مؤداه
اهرب ما قبل الاصراب منها
وهو الجزء الاول اصراب
المفرد الذي قامت مقامه
وكذا يقال في بدا بيد اى
ذو يد بيد على حذف
الضائف اى القيد بالنقد
وكذا قولهم بمات الشاة
بالشاة بدهم اى شاة
بدهم اى كل شاة بدهم
تكفولهم رجل خبرين
سراة اى كل رجل تكفوله
نعالى علت نفس ما قدمت
اى كل نفس وكذا قولهم
بمد الشاة شاة ودرما
والواو يعنى مع كالى كل
رجل وضعته اى شاة
ودرهم مفر ونان اى كل
شاة فصب منها الجزآن
لقبولها الاصراب (قوله)
فهذه الجمل الفعلية وقمت
حالا قيل الظاهر احوالا
وليس به لا فائدة الحال ما
يفيده الاحوال (قوله)
ولم يكن الحال مشتركة
قيل الحال المشتركة صاحبها
مجموع المعرفة والنكرة
ومجموع المعرفة والنكرة
ليست بمعرفة ولا نكرة
نحو جاءني رجل وزيد
واكرين لبقوله نكرة
يخرج صاحب المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد ولم
يكن الحال المشتركة بينهما
وبين معرفة ومن هذا

معلوما قبل ذكره والتاء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد
(تخصيص) كافي الاول (او) قصد (توضيح) كافي الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة
ولامعرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد التاء كاسبق
(نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجرفيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ
الله لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني الواحد او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا
يكونان مما نحن فيه وكلاوصاف الجارية على القديم تعالى (او) او قد يكون (اجرد)
(الذم) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يلحق ايضا المدح والتناء بل لا يستحق
الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من ناذبه يعوذ وبابه قال النجاء اليه (بالله) اي التجر
واعتمدا اليه تعالى واعتم (من الشيطان) شيطان على وزن فعال من الشطن وهو
البدن وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني
غير منصرف وبديل على الانصراف في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل
اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينه رف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمه فلا ينصرف
والا فينصرف ووجهه بانه ان اكرمه فكأنه احياء فيكون من الحي فلا ينصرف
لزيادة الالف والتون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف
(الرجيم) فويل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو هنا اللعن والطارد وصف به
مبالغة في كونه مملونا ومطرودا (او) فديكون التعت (لمجرد) (التأكيد) اي تأكيد
معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضامنا والتزاما (مثل نفخة واحدة)
(اذا الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (في نفخة) لان التاء للوحدة كتاء نفخة
والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت) الوحدة المفهومة من التاء والبناء
(بالوحدة) وانما اورد مثلا للتأكيد دون البواقع لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد
نادر وتلك كثيرة بحسب لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم
من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل المريض العميق الا ان المص
لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات)
خبر كان اي لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما (من
التحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط في التعت) لتكون دلالة المشتق على معنى في
متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضي بذاته شيئا متصفا بالحمر فذلك استتصاف سبويه نحو
ممرت برجل اسد (حتى تأولو غير المشتق) الواقع صفة كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم
جملوه وصفا يعني اولوه بما يليق بالمقام (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملة لما اي ولما لم
يكن رده لجواز العطف على ممول عامل واحد (هذا) اي شرط الاشتقاق في الصفة
وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (لمصنف رده بقوله) (ولا فصل) لان

يظهر وجه بدع ليقيد
تريف صاحب الحال
بكونه قابلا من له ادنى
بصورة لا يجوز كون الجامع
بين الامرين غير مندرج
تحت واحد منها كيف
وهذا محال بالضرورة
الآثر الى صحة اطلائك
للعيون على المركب منه
ومن غيره كالانسان وان
اراد انه اذا كان صاحب
الحال كذلك لا يكون
معرفة فقط ولا نكرة
كذلك لانه مجموعهما فسلم
لكن لا وجه للتفرد حيث
لان هذا امر لكل احد بل
لا يحمل كلام الشارح
قدس سره شيئا سوى
ذلك وليس مراده قدس
سره بهذا الكلام انه لا يد
في هذا الحكم من قيد
كذلك لاحتراز به عن
ذو الحال المشتركة بينهما
كأوجه القائل بل اراد
بيان ما افاده قوله فان كان
صاحبها نكرة ولا يكون
هذا اعني ثبوت صاحب
الحال المشتركة وعدم كونه
معرفة وحدها وجها
مستقلا لما سبق من قوله
قابلا كما لا يخفى (قوله)
لا تنه الى المعنى مبتدأ وغير
فيه ان تأمل رجل في الحقيقة
قائم وجهه للتخصيص
بالخبر المتقدم الذي ليس
يظرف وهو لا ينتمى
تصحيح الابتداء هكذا
قبل وليس بشئ ضرورة
جواز كون النكرة مبتدأ
بسبب تقديم الخبر عليه
واما انسه اد ذلك التقديم

المقصود من التمثيل الدلالة على معنى في متبوعه للتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوضيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اي لافرق) لان الفصل في اللغة القطع فلازمة الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولاهنا لثني الجنس وفصل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اي لافرق كائن (بين ان يكون) (التمت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اي او يكون التمثيل غير مشتق كغير المذكورات (في محبة) متعلق فلا فرق (وقوعه) اي وقوع غير المشتق (فتا) مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي المشتق وغيره سواء في وقوع كل منها لهما (اذا كان وضعه) (اي وضع غير المشتق) يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لفرض المعنى) وغرض المعنى من قيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجود على شيء ويقصده (اي لفرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع) (عموما) اي دلالة عامة او وضعا عاما (اي في جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما شرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا او لمّا (مثل تميمي) فان النسبة الى بني تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوباً في جميع الزمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذو مال) يريد به ايضا ذا وفروعا (وان التميمي) لكونه اسما منسوباً (يدل دائما) اي في جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر (على ان الذات ما) اي لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة) بني (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات فكرة نحو رجل تميمي او معرفة نحو زيد التميمي (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضما (بدل على ان ذانا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اي) اذا كان وضع غير المشتق لفرض المعنى (في بعض الاستعمالات) يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الازمان بل في بعض الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظا (بان يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحينئذ) اي حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (يجوز ان يقع فتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لفرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) اي بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه لالفاظا ولا تقدير الان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (وحيث لا يصح جعله فتا) (مثل مررت برجل اي رجل) ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى التكرار لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت

يخص بمودة الظرف
اولا ونظر آخرهم في
تليل وجوب التقديم
كذلك نظر لان ذال الحال
لا يحتاج الى تخصيصه بتقديم
الحال عليه لانه ان كان فاعلا
قد يخصص بتقديم الحكم
عليه وان كان مفعولا فلا
يحتاج الى التخصيص اصلا
ولو فرضنا احتياجه فهو
مخصص بالحكم المتقدم
ايضا والقول بان الحال
حكما آخر فلا يجد
التخصيص الحاصل بالقياس
الى حكم كآري (قوله)
واثلا يتبس بالصفة
في النصب هذا هو الوجه
كاصرح به المصنف في التصرح
ليل ينبغي ان لا يفيد
تخصيص ذي الحال
بالاضافة الى تكرة ولا
بصفة ولا باستغراق نحو
رايت غلام وجلا راجيا
ورايت رجلا طامرا راجيا
لان الالتياس بالصفة ياتي
بعد وفيه ما فيه (قوله) فلي
هذا معنى الكلام لان الحال
لا يتقدم على الصامل
المعنوي اثنا قبل كون
مدار مخالفة بين العامل
المعنوي والعامل الظرف
كون اخر ما متفقا والاخر
مختلفة فيه مما لا يفيد
المباداة اصلا ولا يرضى به
المتدرب في الاستفادة
من دلالات الكلام
فالوجه ان يقال المراد انه
لا يتقدم على العامل
المعنوي اصلا بخلاف
الظرف فانه يتقدم عليه
في الجملة وهو لما تقدم

الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فاشارة (اي كامل في الرجولية) بفتح الراء ان كانت
الياء مصدرية وضمها ان كانت لسمية (فأي رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) اي
في تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هي الى عينه (على كمال الرجولية) يعني
باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال في موصوفها (يصح ان يقع نقطا) لما قلنا فأي رجل
مبتدأ ويصح ان يقع نقطا خبره والباء في اعتبار متعلق بقوله يصح والمنى فأي رجل
في مثل هذا المثال يصح ان يقع نقطا باعتبار دلالة على معنى الكمال (وفي مثل اي
رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) اي على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم
ذكر شيء قبلها صالح للموصوفية بها الالفاظ ولا تقدير لكونه مبتدأ والظرف خبره
(فلا يصح ان يقع نقطا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس
الادلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا الرجل) فان الرجل وقع
صفة لهذا الدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمه)
لكون وضع اسم الاشارة ليس الادلالة على الذات المبهمه (والرجل) يدل (على
ذات المعينة) لكون اللام فيه لتعريف فيكون ما دخلت هي عليه معرفة (وخصوصية
الذات المعينة) في الرجل بلام التعريف (بمعرفة معنى حاصل في الذات المبهمه) في هذا
فيدل الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى
فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اي لكونه دالا على الذات
المعينة الحاصلة في هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للإيضاح (وفي
الموضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم
التفضيل وهما بمعنى الغير (التي لا يدل) الرجل اي مثل جاني الرجل بدون ذكر
هذا قبله او الحذف حاض والمصلح هو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اي على المعنى
الحاصل في المتبوع بل انما يدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على
المقصود حيث لا يراد منه دلالة على حصول معنى في المتبوع (وذهب بعضهم) اي من
القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) في المثال المذكور (يدل عن اسم
الاشارة) يدل الكل لاصفة لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات فكيف
يقع صفة فيكون بدلالته بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اي
بعض منهم (الى انه) اي الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه
وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للإيضاح والاكثر من ومنهم المصنف على ان اذا
اللام وصف لاسم اشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمه وهو
الذات المعينة لما سبق وهذا حد التمت (و) (مثل مررت) (تريد هذا) فان اسم الاشارة
هنا في محل الجر على انه صفة لتزيد دلالة على معنى في متبوعه وهو المشار اليه ولهذا
نسميه الشارح بقوله (اي) مررت (تريد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد

المبتدأ على الحال فيكون
بناء الكلام على مذهب
الاختصاص ويصدق ان
العامل المعنوي كالمخالف
الظرف في عدم التقدم
عليه اصل المخالف العامل
الفعل المشتق ايضا
فان الحال تتقدم عليها
مطلقا فتخصص المخالفة
بالظرف مما لا بد له من
والحق الحقيقي بالقبول
الاقرار بانحراف اللفظ
الشارح قدس سره في هذا
المقام من تجميع الصواب لان
كلام المعنى صريح في ان
الظرف من العامل
المعنوي وان ذكر الظرف
هنا من قبيل الاستثناء لئلا
ينقض به الحكم على العامل
المعنوي كذلك على مذهب
الذين قالوا في الشرح
ولا يتقدم على العامل
المعنوي لان العامل
المعنوي ليس بقوة
اللفظ فاذا تأخر ضعف
لانه وضع غير موصوف
بجملته الظرف لان
الظروف اتسع فيها
انكثر منها فاعترفوا
ما لا يتغير لغيرها هذا
كلامه ومبنى ذهاب الشارح
قدس سره الى هذا الوجه
ما سبق من تحقيقه قبيل
هذا في قوله وعطف الفعل
اوشبهه او سناه كما عترف
به حيث قال وقد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي وان
مثل الظرف خارج عنه
داخل في الفعل اوشبهه
واتخير بانه غير مرص
فكداما يتنى عليه قال
الرضي في قوله السابق يعني

شبه الفعل ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر
ويعني بمعنى الفعل ما يلتصق
منه معنى الفعل ولا يكون
من صيغة كالطرف والجار
والجور ووجوه التنبية
واسم الاشارة وحرف
التداء وحرف التشبيه
والمسبوب واسم الفعل
وعليه سائر المحققين واعلم
ان وجه الخلاف في ذلك
اي الظروف وشبهه هو ان
سيبويه لا يجزئه اصلا نظرا
الى ضعف الطرف واجازته
الاخفش بصرط تقدم
المتبادر الى الحال نحو زيد
قالما في الدار بناء على
مذهبه مع قوة الطرف
حتى جاز ان يعمل عنده بلا
اعتماد في الظاهر في نحو
في الدار زيد فلما مع تأخر
المتبادر عنه وافق سيبويه
في المنع فلا يجوز قالما
زيد في الدار ولا
قالما في الدار زيدا فلما
وذلك لتقدم الحال على
عامله الذي فيه ضعف
ما عند الاخفش ايضا لانه
ليس من تركيب الفعل
وشبهه وبذلك التفصيل
ظهر فساد القول القائل
قالوجه الى تمام قوله لا به في
ذلك على ان يكون
الطرف حاملا لفظيا
عند الاخفش وان يكون
مراد المص بيان عدم
الجواز في العامل المعنوي
مطلقا وجوازه في
العامل اللفظي في هذه
المسورة فاعتزى ببناء على
زعمه الباطل بان هذا
الجواز لا يختص بالطرف

معناه وهو سررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الا للفعل او المضاف الى
العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجيء ان الموصوف اخص من الصفة او مساو وفي
الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساو له واما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى
فلا يكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اي لفظ هذا (في هذا الموضع) اي في موضع
يل في الاشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى
حاصل في ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوق) اسم الاشارة (صفه)
اي لزيد لا يوضح المعنى الحاصل فيها فتكون الصفة للايضاح (وفي المواضع الاخر التي
لا يدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اي على معنى حاصل في الذات بل المراد
منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل سررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل
(لا يصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى غيره اذ لو كان
مقصودا لوجب ان يل ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ
من بيان ما هو الاصل في التمت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع في بيان ما هو
في حكم الافراد فقال (وتوصف النكرة) او ما في حكما من ذي لام يقصد به فرد مبهم
كافي قوله ولقد امر على التثنية بسبني (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هي جملة نكرة
لا تقع صفة للمعرفة اوجوب المطابقة في التثنية والتكثير فلا توصف المعرفة بالجملة
اصلا (بالجملة) لا مطلقا بل بالجملة (الخبرية) (التي ما في حكم النكرة) فيوجد التطابق
بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى في متبوعه) اي الصفة (كما توجد) اي الدلالة
على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذي يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله (كما توجد)
الدلالة ايضا (في الجملة الخبرية) فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد
الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احترازا عن انشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص
موصوفها كافي التكررات او توضيحه كافي المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا
في الحال والسابق ايضا حتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال
ولا في السابق بل المراد منها الطلب فكيف يخصص او يوضح فلا يصح ان تقع صفة
لاستفاء الفائدة (لان الانشائية لا تقع صفة) لما قلنا (الابتداء ويل بعيد) قيده بالبعيد لان
الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا مأولة اذا جمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد
مسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت) في توصيف الجملة الانشائية بحسب
الظاهر (جاءني رجل اضره) اذا ههنا ليست للشرط ولا للطرف بل زائدة لتحسين
الكلام (اي مقول) يعني جاءني رجل مقول (في حقه اضره) فلما توهم منه ان المأمور
بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله (اي مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون
الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول او
مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة (ويلزم) (فيها) اي في الجملة

الحبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كقال في الجملة الواقعة خبرا فلا بد من
عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفي في الربط
الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب
ان يكون الرابط ماهو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه
(الراجع الى تلك التكررة) لاني غيرها لفظا او تقديرا مثل وانقوا يوما لا تجزي نفس
الاية اى فيه (لربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة
به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا
لم يكن فيها) اى في الجملة التي وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك التكررة بل
تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث
انها جملة مستقلة في الافادة لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى
المستداليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجه الى شئ قبلها
كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا يصح ان تقع
صفة له) اى لتلك التكررة لعدم دلالتها على معنى في شئ قبلها بسبب كون الرابط مفقودا
(مثل جاءني رجل زيد عالم) (و يوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار
والجورر نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والتكررة
واما اذا كان جملة فلا يقع صفة للتكررة لما سبق ولذا عدله آخر البحث عن بيان كونه
جملة (اى بحال قائمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملازمة (نحو
مررت برجل حسن) يجوز جملة لو وصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن
اسما او فعلا (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض
لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اى) بحال (متعلق
الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان التمت على ما سبق نابع
يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول
قول المصنف بحال المتعلق بقوله (ينى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب
متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان
يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا
الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن السلام معنى فيه) اى معنى حاصل
فى الرجل (وان كان) الوصف وصف (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام
(فالاول) (اى التمت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (يتبعه) لاتحادها فى الصدق
حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الاخر فكأنهما شئ واحد فلزم المطابقة
فى هذه الامور كما لا يلزم كون الشئ متلا مرفقة وتكررة فى حالة واحدة (اى) يقع الوصف
(الموصوف فى عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجوه ولذا فسر به

بل يجرى فى الفعل
والمتنق ايضا ولم يدور
ان هذا التوجيه ليس
بمتابعة ما ذكره قدس سره
بل هو ارجح لان فيه المخالفة
والمدول مما هو المراد
من غير وجه مع عدم
مساعدة التركيب وهذا مع
اشتماله على ذلك يحتمل
على نسبة القصور الى النفس
بحيث لا يتصور مثل ذلك
ممن له ادنى تمييز فان ذلك
الجواز فى الظرف ليس
بالاتفاق بخلاف الفعل
والمتنق وايضا من جوزه
فيه فده جوزه فى معنى
الصورة بخلافهما فان
الجواز فيها معتبر على
الاطلاق فكيف يؤتى
بالظرف لمقابلة السائل
المعنوى بهذا المعنى (قوله)
هذا اذ لم يكن الظرف
داخلا فى العامل المعنوى
فيل فيه نظر لان الظرف
لا يتقدم على السائل
المعنوى الذى لم يكن ظرفا
او شبهه من الجار والجورر
فاذا لم يدخل فى العامل
المعنوى لم يصح ان الظرف
الواقع حالا لا يتقدم على
العامل المعنوى الا اذا كان
ظرفا وكانا مائل لم يتقدم
لذلك من اطلاقهم العامل
المعنوى على الظرف فى
بيان تلك الضابطة (قوله)
ولا على ذى الحال المجزور
التبادر من عبارة المتن ولا
على السائل المجزور
فلا نسب الا وضع ان يقال
ولا يتقدم على المجزور

قوله (يوجد منها في كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحد وثنية وجما ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اعداد اولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والثنية والجمع والتعريف والتذكير والتذكير والثانيات فآخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة (في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظيا او تقديريا او في احدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رفعا ونصبيا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى في حالة الرفع والنصب والجرا (والتعريف والتذكير والافراد والثنية والجمع والتذكير والثانيات) يبنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان لا يكون الاخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى في الصفة (المذكر والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما يوجد فيها ثلاثة منها لا متفاهة التذكير والثانيات في تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعله) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبورة) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن والفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لثلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (او فاعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف قريبة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانه لا يستويان بل يضرقان بالثاء خوف اللبس نحو مررت بقنيل فلان وقنيلته وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فاعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فاعل اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للمدل يبنى لثلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان في فاعل لثلا لا شبهة على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه في الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك ان الاستواء خفة فاعلى لما هو كثير الاستعمال (وكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجمل صفة للمذكر وتطلق عليه (كلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر (والثاني) (اى التمت بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الخمة الاول) بضم الهزة وفتح الواو جمع اولي مؤنث اول (وهى) الخمة الاول (الرفع والنصب والجرا والتعريف والتذكير) يبنى اذا كان الموصوف معرفة تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلهام ونكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقي (ويوجد منها) اى من تلك الخمة (في كل تركيب انسان) لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها

في الاصح ولا على العامل
المضوى بخلاف الطرف
مكذبا قبل وانت خبير بان
ما سبق كان احكام تقدم
الحال على ماله وتأخره
عنه وهذا حكم تقدم الحال
على صاحبها وان الانسب
ذلك اى تقديم حاله مع
العامل فيه وامر التناذر
ممنوع ولو سلم فله الايالى
به الظهور استصلحة هذا
الاعتبار ولم ينفذ المص
قدس سره الى صورة كون
صاحب الحال مرفوعا او
منصوبا لجواز التقديم
عليهما مطلقا وبيان
صورة الامتناع يبين
جواز ما ليس كذلك نعم
الكوفيون منوا تقديم
الحال على صاحبها اذا كان
صاحبها ظاهرا مرفوعا
كان ومنصوبا او مجرورا
الى صورة واحدة وهو
اذا كان ذو الحال مرفوعا
والحال مؤخر عن العامل
فيجوزون جازا كما زيد
ولا يجوزون ذرا كما جاء
زيد وبعضهم يجوز ايضا
تقديم الحال على ذى الحال
المنصوب المظهر اذا كان
الحال ضلانا نحو ضربت وقد
جرد زيد او اما اذا كان
ذو الحال ضميرا لجوزوا
تقديم الحال عليه مرفوعا
او منصوبا او مجرورا قالوا
وذلك لان ذى الحال اذا كان
مظهر وقد مات الحال عليه
ادى الى الاشمار قبل الذكر
لادى الحال ضميرا يسود على
ذى الحال المتأخر واما
اذا كان ضميرا للضمير ان

اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع
الوصف الثاني موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا
اكتفى في المطابقة بهذا القدر حطالرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف
الموصوف (في البواقي) (من تلك الامور العشرة) التي كان الوصف قد طابق
الموصوف فيها في القسم الاول (وهي) اى البواقي (ايضا) اى كالامور التي طابق الوصف
الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمس الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى
ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكر الا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا
نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند
ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية
(كالفعل) في انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولا يكون
بالموصوفة فيها لكونه مستندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه
مستندا الى الظاهر بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (فان كان)
فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او متنى) كذلك (او مجموعا) كذلك (افرد) الوصف
سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوها او متنى نحو مررت برجلين
كريم ابوها او مجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه
لو تنى اوجع حين كون فاعله متنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كافرد الفعل)
عند كون فاعله الظاهر متنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل
(مذكرا او مؤنثا حقيقيا بالفصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله في
التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكرا او مؤنث
(وجوبا) تمييز من النسبة (كاي طابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلم المذكورة (في
التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثاني
(مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا انه كان (مفصولا) عنه حيث وقع فصل بينهما (بذكر
او يؤنث) ذلك الوصف يعنى بخبر بينهما يذكر لكونه غير حقيقى او مفصولا ووجوب
التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله
مؤنثا وان كان غير حقيقى او مفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني
بالفعل في الخمسة الباقية اوردنا مثله على ترتيب الالف فقال (قول) ايضا حالها وزيادة
في التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه) (مررت
(برجلين قاعد غلامها) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلامها) (مررت (برجال
قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلمانهم) (مررت بامرأة قائم ابوها)
اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مقابلة للمعطوف
عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها) (مررت (برجل قلعة جاريتيه) مثال

يشتركان في عودهما على
مفسرهما او اما جواز تلك
الصورة الواحدة اعنى نحو
جاهرا اكبا زيد فلشدة طلب
الفعل للفاعل فكان الفاعل
ولى الفعل والحال ولى
الفاعل فلا يكون ضميرا
قبل الذكر لكن المتى
مصنف على مذهب
البصريين وانما اجاز
البصرة تقديم الحال على
صاحبها المرفوع والمنصوب
مطلقا لان التنية في الحال
التأخير عن صاحبها فلا
يكون ضميرا قبل الذكر
(قوله) لم يتقدم عليه اخافا
قبل الا اذا كان المضاف
بحيث يمكن حذفه واقامة
المضاف اليه مقامه نحو
فاتح مكة ابراهيم حنيفا
وليس كذلك لانهم اطبقوا
على ان المجرور وبالاضافة
اليه لم يتقدم الحال عليه
سواء كانت الاضافة محضة
كأى قوله تعالى اتبع مكة
ابراهيم حنيفا او لا كما
في المثال المذكور في الشرح
على ما صرح به الرضى
وغيره ولبت شمرى لم
لم يفتن القائل لا اطلاق
الحكم مما اتى به
قدس سره في البيان
والتمثيل وهو انهم طلقوا
ذلك بان الحال تابع وفرع
لذى الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا (قوله)
نحو جاءنى مجردا من
التياب ضاربة زيدا الاولى
فلا يقال جائنى آة (قوله)
لان الحال تابع وفرع لذى
الحال قبل نفس بجواز

واكباه زيد مع عدم
جواز تقديم ذى الحال
ثم قيل ذلك ان تستدر
بجواز تقديم ذى الحال
لاداء هذا المعنى بيته الا انه
لا يسمى فاعلا بل مبتدأ ولا
يجوز ان يراد سوء النقص
وكذلك الاعتذار بهذا
كلاما من سوء الفهم فتدبر
(قوله) لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو
جاسل به قبل فيه ان
المفعول من التثنية ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك
اشتراط المصنف ان يكون
مشتقا او جامدا بكون
وضه افترض المعنى فيلبي
ان يكون الحال ايضا كذلك
اذا اعتذر بما يدل على
الهيئة وليس الغرض من
وضه تفك وليس من
الاطلاق وسلامة الفهم
لان قصد المصنف هو الرد
على الحجة فان جمهورهم
شرطوا اشتقاق الحال
وان كان جامدا تكلفوا
رده بالتأويل الى المشتق
قالوا لانها في المعنى صفة
والصفة مشتقة او في معنى
المشتق فقالوا في نحو هذا
يسر الطبيب منه وطبا هذا
يسرا طبيب منه صرطبا
اي كاشا يسرا او كاشا صرطبا
وهذه نافية لكم آية
اي وآلة قال المصنف وهو
الحق لا حاجة الى هذا
التكلف لان الحال هو
المبين للهيئة كما ذكره في
حده وكل ما قام بهذه
العائدة فقد حصل اليه
المطلوب من الحال فلا

كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (قوم جاريت و) مررت
(برجل معمور او مصورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل
مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء
بالسياق والسباق (او) مررت برجل (قام او) برجل (قائمة في الدار جاريت و)
مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل قوم او
قوم (بالتذكير والتأنيث (في الدار جاريت فان قلت) منشأ هذا السؤال التفریق بين
التوعين بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني
الا في الحجة الاول وفي الحجة الاخر صاره كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان
يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الحجة فقط سواء
كان وصفا بحال الموصوف او متعلقا فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب
المستفيد (حق النظر) منصوب يتزع الخافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من
غير تمنع ولا عناء في اساليب الكلام وسياقه وسياقه (وجدت) النوع (الاول وهو
الوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمة به (ايضا) اي كالتنوع الثاني وهو الوصف
بحال متعلق الموصوف (في الحجة البواقي الرفع والنصب والجرو التعريف والتكثير
(كالفعل) في ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل
(لان فاعله) اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه
مشتقا وفي حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضراما بارز او مستكن
وفي الصفات لا يكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيبيح
(الراجع الى موصوفة) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الرجوع الى شيء قبله
يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و (يلحقه) اي الفعل (الالف) اي الف
الضمير (في التثنية) اذا كان مرجعه متنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه
(الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (في جمع المذكر العاقل
(و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعا جمعا مؤنثا (في جمع المؤنث) السالم لان النون
علامة الجمع المؤنث كان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان
مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (في الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا في الواحد
المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف
في الحجة البواقي كالفعل او ردا مثلها على ترتيب الف ايضا كما يقال (ولذلك)
المذكور (قلت) بناء الخطاب (مررت برجل ضارب) في الافراد والتذكير مثل مررت
برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) في التثنية مثل مررت برجلين
يضربان (و) مررت (برجلين ضاربين) في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجل
يضربون (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية (و) مررت (فسوة ضاربات)

يكتف تأويله بالمشق فلا
يصح ان يقال يلزم ههنا من
اشتراط ما اشتراط في
الصفة فانه لا اعتداد بما يدل
على الهيئة وليس الغرض
من وضعه تلك كالاذهب
على ذي فطرة سليمة
(قوله) ولا حاجة الى ان
يؤثر البسر بالمبسر قيل لم
يات البسر بمعنى الصائر
بسرا وجاء المرطب بمعنى
الصائر وطبا كاجاء بمعنى
الصائر عليه وطبا وح
تكون صفة لظفة فوجه
قوله لا حاجة الى تأويل
البسر بالمبسر انهم كانوا
يؤولون الجامد باسم فاعل
والمفعول المصنوع اذا لم
يوجد في استعمالهم اذا
مقصودهم تحصيل معنى
الصفة في الجامد وذالا
يتوافق على وجود مشتق
من لفظه وتفسيره المشتق
المفروض انما هو تصوير
المراد به واما قوله من اسر
الظل فيدل على انه جاء
المبسر لكن صفة للظل
فهو انما يصح اذا كان هذا
اشارة الى الظل لا الى ما
عليه وهو غير ظاهر لانه
وان سمي بسرا لكن لا
يسمى بسرا حتى يصح جعله
حالا من غير تأويل كما
اختاره المصنف بالوجه ان
هذا اشارة الى ما على الفعل
والموجه ما قدمناه ومن
الظاهر ان مراد الشارح
ماندبه القائل الى نفسه وهو
اطلاق بسرا ووطبا بمعنى
مبسر او مرطبا المعبرين
بمعنى كاشا بسرا او كاشا وطبا

في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضربو)
مررت برجلين (يضربان) و مررت برجال (يضربون) مررت بامرأة (تضربو)
مررت بامراتين (تضربان) و مررت بنساء (يضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة
الرضى (فلم خصصت الثاني بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصود لان المقصود
عليه هو الثاني والمنفى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف في الخمسة الاول
وكونه كالفعل في البواقي محتصا بالتبعية مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم
في النوع الاول ايضا كذلك من غير قرة (قلنا) في جوابه (المقصود الاصل في هذا
المقام) في تبعية الوصف للموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف
بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية)
متعلق بها ايضا في الاول (وعدمها) اى عدم التبعية في الثاني يعنى بيان تعلق الوصف
وارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة وعدم تعلق الثاني وارتباطه له
بالتبعية فيها بل في بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف
(يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد
في كل تركيب منها اربعة للمسبق (وكان) الوصف الاول (لا يخرج مشابهة) الوصف
الاول (للفعل في الخمسة البواقي عن هذه) متعلق بالانخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف
الموصوف في الامور العشرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق
والمنفى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى في الوصف
الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصار او اعلاما بان
هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه مسند اليه لا الى ضميره (بخلاف الوصف
الثاني) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف
الثاني (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) الاصراب
بانواعه الثلاثة والتعريف والتذكير بمناسبة كونه وصفا سيبيا وهذا القدر يوجب
المتابعة فيها لانها امور ضيقة تحصل بادن مناسبة بخلاف الخمسة الاخرفاتها امور
قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى في الوصف الثاني (بالحكم
بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان في بعضها يناسب
الافراد كما اذا كان الفاعل متنى او مجموعا وفي بعضها يجب التذكير والتأنيث كما اذا كان
الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها جاز التأنيث والتذكير
كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف
(ضابطة عدم تبعيته) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكون
الوصف الثاني (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله) اى حال ذلك الوصف
(عند عدم التبعية) اى يعلم انه يكون حال الوصف الثاني عند عدم كونه تابعا للتبعية

كالفعل كما سبق ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفته فقال (ومن ثمة) (اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الحصة البوابة كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلما نه) لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حقت صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلما نه لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلما نه لعدم المطابقة (كاحسن) قام رجل (تقدم غلما نه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلما نه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولي لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلما نه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا لاجمع المذكر السالم وسيأتي الا انه (غير حقيقي) لما صرنا تأنيث لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقدم غلما نه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون التذكير كما في مخاطب المذكر (ضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحق علامة جمع المذكر وهي الواو والتون في الرفع (غلما نه) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلما نه) الا ان ضعف قاعدون غلما نه اقل من ضعف يقعدون غلما نه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في معنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانتا كذلك لما اقبلنا في حاشي النصب والجربل ما حرقا اعراب سواء كانتا في المشتق او غيره (ولحق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحق ومضاف الى الفاعل (علامتي المتى) اي الالف (والمجموع) اي الواو (في الفعل المسند الى ظاهرهما) اي المتى والمجموع اشارا من اول الامر ان فاعلهما متى او مجموع كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جازع مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويحوز) (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولا ضعف) لعدم شبه الفعل ان يقال قام رجل (قعود غلما نه) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه يجمع (وان) للوصل (كان قعود جمعا) اي جمع قاعد كشهود وجلس وسجود (ايضا) اي (ك) ما ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر (الفعل ومناسبة له) في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغير فيكون التكسير من خواص الاسم

لما على الفعل من غير ان ثبت اسر ما على الفعل ثم ان يجوز او لم يجرى الفعل دون اسر كاترى (قوله) (لكنه) لا كاف الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قبل الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم وليس مما يلتفت اليه لان سوق الكلام يقتضى التعبير كما ذكره قدس سره (قوله) (لانه) يمكن ان يكون المشار اليه الضمير الياس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية قبل فيه انه فليكن ح حالا مقدرة ولا يخفى انه من سوء الفهم لان المراد ان الشيء اذا اقبل به لم يلزم ان يكون على تلك في قصد التكلم فاذا جعل بسرا هذا وجب ان يكون في حال الاشارة بسرا الا غير ونحن نعلم ان معنى المقصود بخلاف ذلك حتى اوقال عند وجود يلج او لم يلج هذا بسرا طيب منه وطبا كان مستقيما (قوله) ثمرة نخل بسرا طيب منه وطبا قيل يقال هذا المثال مصنوع لا يوافق به ولا يخفى بطلانه اذا ليس المقصود بمثل هذا المثال اثبات امر لا يكون ثابتا بدونه بل التنبه على فساد هذا الرأي من جهة المعنى قال المصنف في الشرح الثالث من الوجه الدلالة على عدم استقامة ذلك القول ان قول ثمرة نخلي بسرا طيب منه وطبا والمعنى بحاله والتعلق امر منوى واذا وجد تعلقه

لانه يقبل التفسير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التكسير (مثل) قام رجل (يقدمون غلمانه) في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا (الذي) صفة لا تشبه به وهو قوله مثل يقدمون غلمانه ويجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف الضمير المرفوع و غلمانه (في الظاهر) متعلق باجتماع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان (الى) استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعني الا ان ياول باحد الوجوه الثلاثة فيجوز ان يلائم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت في الاسم والفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعني ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الآتي مجموع من اول الامر وهذا الضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الفاء الحرف (او) يعني الثاني ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمرة) يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمرة الغائب بدل الكل على ماسيا في وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الفاء الحرف الا انه يشمر به (او) يعني الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما على المبتدأ) الذي هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اي ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق ولما فرغ من تعريف التثنية وبيان بعض احواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال (والمضمرة) مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (لا يوصف) مبنى للمفعول نأثبه ما استمكن فيه راجع الى المضمرة يعني ان المضمرة مطلقا لا يكون موصوفا بشئ مثله او بغيره لانه لم توجد معرفة مساوية له في التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها الايضاح و (لان ضمير المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد منهما (اعرف المعارف و اوضحها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالكرة والتوضيح تحصيل الحاصل (فلا حاجة لهما) اي ضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتاج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون الا في التكررات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين و اوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اي على ضمير المتكلم والمخاطب في عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعني كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائي توصيفه

هنا بالخبر وجب تعلقه في المسائل الاخرى به ضرورة ان المعنى واحد واللام يكن المعنى واحدا وقد ذكر المعنى وجوها اخرى ابطلها اقويها ان اسم الإشارة اذا قيد بحال لم يكن الخبر مقيدا بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر يزيد من المشار اليه غير مقيد بالقيام فان زعم زاعم انه مقيد به اذا كان قائما فهو زيد ايضا فاخبره يزيد انما هو في الحال القيام لم يستقم لانه يؤدي الى ان يكون غير زيدا في غير حال القيام فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعمه لما بينا ان الحال حكم بالنقيد هل ما قبله كقولك جاءني زيد راكبا فالت حاكم على المجيء المذكور بقيد الركوب فلو قدر المجيء من غير ركوب كان مخالفة للنطوق بالمفهوم وانما المفهوم امروراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير غير الركوب عند عدم المجيء فاذا ثبت ذلك فلنحملنا الاخبار يزيد مقيدا بالقيام كان كالاخبار بجاءني المقيد بالركوب فكما لم يستقم تقدير المجيء من ركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مقيدا هنا لم يكن مقيدا في غيره فاذا كان الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى

متسكا بقوله تعالى . لا اله الا هو العزيز الحكيم . وحل الجمهور مثله على البذل او
على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير
علما وحينئذ يجوز توصيفه (و) حمل (على الوصف الموضح) اسم فاعل من
اوضح في عدم جواز التوصيف (الوصف المادح) اى كون الصفة للممدوح (و)
الوصفي (الزام) اى كونها للزم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه
لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء
فروع الوصف الموضح في الاقادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والمضمر
لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل لعدم الوصف هؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة
الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طرد الباب) (ولا يوصف به) اى
لا يكون الضمير مطلقا متكهما كان او مخاطبا او غائبا صفة لشيء تخصيصا او توضيحا
او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اى الشان (ليس في المضمر معنى الوصفية) بل
ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو) اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ
(على قيام معنى بالذات) مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا
المعنى لا يوجد في الضمير (لانه) اى المضمر انما (يدل على الذات) كاسم الجامد مثل
زيد ورجل وفرس (لا) يعنى لا يدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك
المعنى حتى يدل عليه ولا به لا عرف منه فلو وقع لنا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكأنه) اى
اظن انه (لم يقع في بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به) بل اكتفى فيها
عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير
صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولنا لا يقع صفة لشيء (ولهذا) اى لعدم وقوع
قوله ولا يوصف به فيه (اعذر الشارح الرضى) اى بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله
ولا يوصف به (وقال) اى الشارح الرضى (لم يذكر المصنف) في المتن بعد قوله والمضمر
لا يوصف (انه) اى المضمر (لا يوصف بالضمير) يعنى ان المصنف بين ان الضمير
لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع
صفة ايضا (لانه) اى الشان (تبيين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) (والموصوف
اخص او مساو) فانه لاشئ اخص من المضمر ولا شئ مساويا له حتى يكون صفة له
ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون صفة
لشيء لانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ما سأتى حتى يقع صفة له واعلم
ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان يكون
الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية ايضا
مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز لتلا يكون

(قوله) ويجوز حذف
العامل في الحال لم يقل
حذف الفعل لان المتبادر
منه حذف الفعل وشبهه كما
شاع ارادته في نظائره
المتكررة والمقصود جواز
حذف عاملها باقسام
الثلاثة من الفعل وشبهه
ومنه ان مثال الثالث الهلال
بيننا اى هذا الهلال بيننا
ولا مقال في حسن قوله
قرينة حالية والمراد
براشدا مهديا الراشد
بنفسه مهما امكن المهدي
اذالم يكن الرشيد بدون
الهداية فلا يرد ان الرشيد
فرع الهداية فينبى تقديم
مهديا وكونه حالا بعد حال
يحمل الترادف والتداخل
وعلى الثاني ليس مما نحن
فيه كما اذا كان صفة هذا
كلمة مما قبل وانت خير بان
المص لوانى بالفعل مكان
العامل مكان فاصرا بل
سأهيا لعدم حمل الفعل
العامل المطوى مع جواز
حذفه ايضا فالتمريض له ثم
التوجيه كذلك مما لا يليق
جدا وكذا قوله قدس سره
انقيام قرينة حالية ببيان
لوانى المصوع عليه فلا
وجه لقوله ولا مقال في
حسن قوله قرينة حالية فانه
انما يتصور لهذا الكلام
وجه ان لو كان احده
حكم يقع هذا العبارة
وليس فليس وايضا ما نقله
من الاعتراض على تأخير
المهدي بناء تفرغ الرشيد
على الهداية ليس مما يلتفت
اليه لان امثال ذلك فلا

الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود اخص من غيره (اى الموصوف المعرفة) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعنى) يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف (المقصود الاصل) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكل من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكل منها فلا بد ان يكون (مساويا لها لانه) اى الموصوف (لو لم يكن اكل منها فلا اقل من ان لا يكون) الموصوف (ادون منها) يعنى لا يكون اخص مثلها بل يكون مساويا لها (والمنقول) اى الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على ما نقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم الاشارة) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم المعارف باللام) كذلك (والموصولات فينهما) اى بين المعارف باللام وبين الموصولات (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خاله اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغيره دون غيرها من المعارف وحل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضما واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ماصار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضما الا انه جاز استعماله استعمل الانجناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجي فى قوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضما ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساواة (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولاجله لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص او مساو) (لم يوصف ذواللام) اى المعارف بلام التعريف لا يوصف لا يكون موصوفاتى من الاشياء (الابله) (اى بذى اللام الاخر) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالاخر ولتلايتهم انه موصوف بعينه (او) لم يوصف ذواللام الا بـ (الموصول) سواء كان الآف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل لذى اللام) يعنى كان ذا اللام مماثل لذى اللام الاخر حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذى اللام فيكون

يمثل به عند الادباء والعرب الرماه فلا احتياج فى دفعه الى مثل هذا الكلام وانما جئنا بثل هذا ايقاظا لك وتنبها على تفاوت مراتب الكلام وان بعضها مما يليق بالقول بخلاف البعض الاخر وان كان الكل صحيحا فى نفس الامر (قوله) ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المذكورة اعلم ان اكثرهم على تخصيص الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة الاسمية ولا يرد نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية ولذا ترى بعضهم يسميه حالا واقمة وقال الآخرون مجيئها بعد الفعلية ايضا فيصكون بال الحال فى امثال ما سبق مؤكدة مختار المص هو الاول كما صرح به فى الفرج حيث قال انما اشترط ان يكون مفعولة لمضمون جملة اسمية ليتحقق ما ذكرناه من وجوب حذف العامل لانها اذا لم تكن لمضمون جملة الاسمية كانت غير مؤكدة هذا كلامه واختاره الشارح قدس سره الاخير فعلى قول المص ايضا على ذلك بارتكاب تنكف فى وتصف ولا يخفى ان هذا مستتبجد بل هو مما لا مسامحة له جزما (قوله) اى

صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة في التعريف
 نحو جاءني الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر او جاءني
 (الرجل الذي كان عندك امس) مثال لكون المرفع باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله
 تعالى وقتل ان الموت الذي تقرون منه الآية (او) لم يوصف ذى اللام الا (بالمضاف الى
 مثله) (اى مثل المرفع باللام) الذي هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المرفع
 باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى
 هو المرفع باللام واسطة (نحو جاءني الرجل صاحب الفرس) والباء في قوله بلا واسطة
 متعلق بالمضاف (او بواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءني الرجل صاحب الجلام
 الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه واقص منه) يعنى ان تعريف المضاف
 يكون اقصر من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيويو وغيره) فمقد
 سيويو تعريف المضاف في مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه
 لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذته فلا يقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف
 والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة
 الواحدة ناقصة واتم في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر
 تعريف المضاف اليه لا ناقص منه ولا زائد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
 المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لا يكون
 موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك
 جاءني غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامى صاحبك قلت لا يلزم من كون
 المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساو له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع
 صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لثنى في وصفه لا يكون مشابها له في جميع اوصافه وفي
 الرضى المضاف الى الضمير يمت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر
 والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فيمت بكل واحد
 من المبهمين وبذى اللام بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما
 المضاف الى اسم الاشارة فيمت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه
 الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فيمت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى
 الموصوف فيمت بهما الى هنا كلامه فلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا
 الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع
 موصوفا بالمضاف الى المضمر كان لم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف
 الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى
 ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة
 واما عند غيره فترتبة المضاف ناقص من مرتبة المضاف اليه لانه لا يكتسب التعريف منه

بحققت ابوته وصرت منها
 على يقين دفع لما ذكره
 الحق الرضى من انه لا معنى
 لقوله فيمت الاب
 ومرفته في حال كونه
 عطوفا وان اريد ان المعنى
 اعلم عطوفا فهو مقبول
 فان لا حال ووجه الدفع ان
 احقه في تقدير احوال ابوته
 بحذف المضاف واقامة
 المضاف اليه مقامه هكذا
 قيل (قوله) اى بشرط
 وجوب حذف تاما فان
 مرفته بمعنى ذلك التفسير
 وما فيه (قوله) احق
 التقديرات عندى ان يقدر
 يعنى عطوفا من حيث
 المورد عطفته وهذا يرجع
 الى مذهب اليه ابن ملك
 وهو ان العامل معنى الجملة
 كانه قال يعطف عليك ابوك
 عطوفا ويرحم مرحوما
 وحق ذلك مصداقا
 وذلك لان الجملة وان
 كان جزاءها جامدين
 جودا محضا فلا شك
 انه يحصل من اسناد احد
 جزئها الى الاخر معنى من
 من معاني الفعل الا ترى
 ان معنى انا زيد كائن زيدا
 فعل مذكرا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئ الجملة ولا على
 احدهما اضمينهما الى العمل
 وذلك لحطاه معنى الفعل
 فيها وقال الزجاج العامل
 هو الخبر لكونه مؤلا
 يسمى نحو انا خاتم سخيا
 قال الرضى وليس بشي
 لانه لم يكن سخيا وقت
 تسمية بخاتم ولا يقصد
 القائل بهذا اللفظ هذا
 المعنى وايضا لا يطرد

ومعلوم ان المكتسب يكون ادون عما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة
اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان
تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى
المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا من الموصول لما عرفت ما نقل عن سيدييه
وما عليه الجمهور فلا تكون وصفه الا لا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص
نفسا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد
صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرفة باللام مثل جاءنى الرجل صاحب
زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة الى لغير اخص كالتالين المذكورين (محمول
على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيدييه (وانما
الترجم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون التمت اخص او مساويا
ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله والمعرف باللام وبالموصول
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا
بذى اللام وحده ايجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم (وصف باب هذا)
حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا
او متى اوجما مذكرا كان او مؤنثا (بذى اللام) اى بالجنس المعرفة بلام التعريف
والبناء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذه
المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجل والنساء (مع ان القياس) الذى سبق ذكره
من كون اسم الاشارة اخص من المعرفة باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا
لاسم الاشارة وللمضاف لاسم الاشارة (مقتضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا
(بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة
وباسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبى ان يوصف
باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرفة باللام (للايهام)
علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم
الاشارة وضع لفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للايهام (ليبان
الجنس) يعنى يقتضى ذلك الايهام لكونه وضعيا ان يبين بحمل اسم الجنس المعرفة
بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الايهام
(لا يتصور) اى لا يمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ
لا يقدر ان يرفع ايهام ذلك انتهى فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (للايهام
ولا يلبق) ايضا ان يرفع ايهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه
الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ايهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون

فى نحو هذه فاعلة لكم
الاية وهو الحق صدقا
وغير ذلك مما ليس الخبر فيه
علما وقال ابن حروف
العامل المتبدل لضمته معنى
النيب نحو انا محروضا
وهو بعيد لان حمل المضمرة
والعلم نحو انا وزيد
ابو محماد ثبت نظيره فى
شئ من كلامه (قوله)
لمفهوم جملة احترز به عما
يقول آه قبل يريد ان
رسولا لا يؤكد الا الا
رسال الله اذ كون الشخص
رسولا لا يطلب الا الا رسال
دون ارسال الله لكن هذا
اذا ريد بالرسول معناه
اللفوى اما لو اريد معناه
الفرعى وهو انسان بعينه الله
الى الخلق بكتاب وشريعة
فيؤكد مفهون الجملة وهو
ارسال الله ولا يبنى ما فيه
من عدم جواز اعتباره
بمعنى ما عرف به بالفرع
وان المعنى فى امثال ذلك
انما هى الدلالات الوضعية
(قوله) ولا يهدى هانم ليد
آخر قيل فيه لنظر لا يصح
ان يراد بمفهوم جملة
اسمية ماله مزيد اختصاص
بالجملة الاسمية وهو عالم
يكن مفهون جملة لهاية
ومفهوم الله شاهد شاهد
شهادة الله ايضا ومفهوم
الاسمية خاصة ما يكون
الاسمية ليس فيها اشتق
ولو سلم يصح ان يقدر
فى الله شاهد فانما باقسط
احقه ويكون التقدير فيه
مع وجود ما يعمل فى الحال
طرد الباب وما تانى به

(كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ايهام اسم الاشارة احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج محال وماعاق بالحال يكون محال (فتعين) لرفع الابهام الواقع في باب اسم الاشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المعروف باللام (لتعينه في نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيلق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (مع صلتته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيلحق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمة) (اى) ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (الباء متعلق بقوله رافع (ضمت) وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس مينا ولم يمتنع لكونه معرفة باللام نحو (مررت بهذا الابيض) (لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آتفا (لا يتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف عام لا يختص بجنس دون جنس) آخر يعنى يكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصاح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ايهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعروف باللام دلالة على معنى الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعروف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم لان اسم الجنس حذف من الين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الثان (يتبين به) اى يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العالم يختص به ولا يوجد في غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكور وصفه ايضا مذكرا يعلم بصفة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصفة التذكير لا يشار الى المؤنن ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنن (المعطف) اورده عقب النعت لان في المعطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة تناهالان بالمعطف التحوي فبنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد ايضا في بعض حروفه الجمع فتاسب الصفة تجتمع مع الموصوف وتحددان وقد يتوسط بينهما بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (بنى المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالمعطف العطف بالحرف لا متعلق المعطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن

صورة التسليم ليس بمستقيم
لا سمن احدهما ان تقدير
العامل وجوده في اللفظ مما
لا دليل عليه بل لا دليل اليه
وايس هذا مثل ما يحمل
على نظائره طرد الباب
لانه من قيل حل العدى
على الوجودى وهو على
عكس ذلك ولا يخفى ان
حل الوجودى على العدى
لهذه العلة بدى الاشكال
وثانيهما انه قد ثبت ان
المراد بالاسمية التى هي
ساحبة حال المؤكدة مالا
يكون المقتضى جزء منها قال
صاحب الكشف لي، فاعلم
والحال المؤكدة هي التى
تجئ على ارجلة عقدها
من اسمين لاهل لهما
التوكيد خبرها وتقرير
مؤداه ونفى الشك عنه
وذلك قولك زيد ابوك
مطوفا وهو زيد مرفوعا
وهو الحق ببناء هذا كلامه
وسكوت المص من هذا
القيء امالا اعتمادا على
ظهور ما هو المراد
بالاسمية مما تلى به من المثال
واما ما ذهب اليه من ان
اطلاق الاسمية يرجع الى ما
لا يعمل شئ من اجزائه لان
الاسم انما يعمل بشابهته
الفعل فليس العمل اصلا به
(قوله) اى الاسم الذى
يرفع الابهام قيل احتقر
بقوله اى الاسم من نحو
فعلت اى فعلت فان قلت
يرفع الابهام الموصى
من فعلت لكنه ليس باسم
الكنه يتنقض ما عجزى شئ
اى حسن زيد وكذلك

سمك يقال ثغر فسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتتابع (مقصود) (اي قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف فيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسر به بالماضى لالكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والتبوت (نسبة) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذا هب (اونسبة شئ الى) اى الى المعطوف مثل قولك جاءني زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخباري او انشائي (ف قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذي ذكر منكر ابنى ان الباء متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور متعلقان في الحقيقة بالمصدر لكونه اسلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح هنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة ما يتعلق به وقيل ان مقصود الكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يمل فيجب ان يقدر قصد ويطلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجبان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الا تكلفا اذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال المعطف تابع قصد بالنسبة بصفة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ اونسبة شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ اونسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبه الجار الى شئ اونسبة شئ اليه فيكون المعنى المعطف تابع مقصود نسبه مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام المحددة ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر اوصفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اى تابع قصد نسبه حال كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه بمعنى يشتركان في تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع او المعطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اى متبوعه التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لافي الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لونسبة التابع ثانيا (نحو جاءني زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا وصررت بزيد وعمرو (فعمرو) في هذه الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقة من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة الجي) في الاول ونسبة الرؤية في الثاني ونسبة المعمورية في الثالث (اليه) اى الى عمرو (نسبة الجي) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اى في قوله جاءني زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او اضافية (وكما ان نسبة الجي اليه) اى الى عمرو والرؤية او المعمورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه (نسبة)

يقتضى نحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنسب لانه رفع الابهام كوجهها مع انه ليس يتميز عند البصريين للتعريف المانع من كونه يتميزا بل هو شبهه بالمفعول وكذا يشكل بمن زيد راى وسفه نفسه والم بطنه بالنسب مع انه ليست يتميزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غير في رأى والم مشاكيا بطنه وسفه في نفسه اوسفه نفسه بالشديد على ضرب من التهور ولا يخفى انه تكلف لا يبنى ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجهه ان يحمل حسن الوجه شيئا بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تكبير التميز وليس بئى لان ذاك التفسير لما ان الكلام في قسم الاسم للاحتراز عن شئ وقولك اى حسن زيد لم يكن لازمة الابهام المستقر في ذات شئ ولا لكان مراد امه بحيث لا يصح الاستثناء عنه وليس كذلك لتمام قولك اعجبني حسن زيد بل هو لتعيين المراد بالشئ وتفسيره فلا يراد الاشكال به واما ادعاءه من انه يصدق على الوجه ما تقي به الحد بشهادة زيد حسن وجهها فلم يكن لاروجه للاحتراز عنه فانه يتميز

الى نسبة المجيء (الى زيد الذي هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين فرقان القصد في النسبة الى الاول كان بالاسالة والى الثاني بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القبول المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لان البديل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (لأنها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة) بالنسبة في الكلام لانه لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما لتخصيص كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا قصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لانه) اى البديل (المقصود) بالنسبة في الكلام (دون متبوعه) اى دون البديل منه بقربينة ذكر البديل يبنى ليس البديل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جيئ به لكون توطئة ووسيلة الى ذكر البديل (قبل) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لانه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو او جاءني زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء او ما جاءني زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل ازيد في الدار ام عمرو (واما واو) مثل جاءني زيدا وعمرو (لان المقصود بالنسبة في الكلام) (مهما) اى مع احد هذه الحروف (احدا الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل في الاضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي ام ولا واما واو احدا الامرين مهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام (ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كافتراح على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصود ان بالنسبة) في الكلام (مما) اى حال كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيًا والمعطوف ببل مقصود نفيًا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن

بالقوة يعنى لولا قيام المانع من ذلك لجاز اعتباره كذلك ويقرّب منه ما قال الرضى ويدخل في الحد المجرور في نحو مائة رجل وبلانمانية وثلاثة رجال ولا بأس به لان المجرور بالعدد داخل في وهو غير نفسه قد خبر اذا كان جره اخف من نفسه كالى هذين واذا عرفت هذا عرفت سقوط ما اعترض به على البصريين في تأويل هذه التراكيب فان مرادهم انه لما كان الفرض حاصلًا بالتكثير كان الاصل فيه ذلك ولم يبق حاجة الى التعريف مما وجد مغرقا في سورة التمييز مع ظهور امكان رجوعه الى ما ليس من هذا الباب بتقدير شئ فيه وار تكاب حذف تاسب صرفه عن ظاهره وارجاهه الى ما هو اخرى به وجعل ما في الحد عبارة عن النكرة عمالا ساغ عند ذوى القول (قوله) في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له قيل رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع لقوزن ثم قيل وهذا اشكال لم يوجد له الا الان انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس المعنى الموضوع له مراد وهذا كما ترى لظهور كون الرطل من المقادير ومناه الموضوع له المقادير وفيه ابهام لانه لا

يذكرى من أى نوع موافق
بل ذلك بزيادة الاشكال له
فيه قطعا حتى يحتاج الى ما
ما يصل به على انه لو فرض
وروده لا يكون متقدما
بهذا الجواب كما هو الظاهر
في بادى النظر (قوله)
لكن المطلق منصرف الى
الكامل قيل هذا اذا تعدد
العمل باطلاقة والتعذر
هنا لانه لو كان على اطلاقه
لغا ذكره وبه فيه ان
الكامل هو الثابت
في الوضع والاستعمال ما
ومنه من قال المستقر بمعنى
الثابت والثابت قد يقال في
مقابلة المعدوم وقد يقال في
مقابلة الحوادث الطارى
والمراد هنا الثانى وبه فيه
ان الثابت اهم من الثابت
بحسب الموضع وبحسب
الاستعمال فلا يتم تفسير
الثابت بما قابل الحادث في
دفع الاشكال بانه لا يخرج
امثال عينا جارية بالمستقر
على ما هو مفهومه فلا بد
من تكافؤ غل بالتعريف
وقد يدفع عينا جارية
وامثاله بانها من النواع
والكلام في المرباسلة
على ما مر غير مرة ولو
فسر المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم كان التمييز
التفسير بعد الابهام ليتسكن
في الانفس فالابهام ساقط
في القصد في صورة التمييز
بخلاف رايه عينا جارية
كان المقصود بالعين المعين
الا انه لزمه الابهام من غير
قصد فاذا ازاله لكان

كلامها مقصود ان الا ان احدها ثبوتا والاخر ثبوتيا اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة
الباقية كلامها مقصود ان ايضا الا ان احدها ثبوتا والاخر ثبوتيا لكن مهمات فثبت
ان المعطوف والمعطوف عليه كلامها مقصود ان بالنسبة في الكلام (بهذا المعنى) المذكور
او المراد بقوله وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون
مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعاً للمتبوع بل
يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام (ولما
تم الحد) اى حد المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (تجما ومعنا) اى حال
كونه جامعا لافراده واما ما عن دخول غيرها فيه (اردفه لزيادة التوضيح) اى لزيادة
ايضاح المصنف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا توسيط احدا لحروف بينهما بان تلك
الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفي الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط
عطف النسق ذكر بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام
وابتداً بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد بيان ما يوجب مزيد
توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) يتوسط
بينه (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح
بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصودا (وبين متبوعه) اى
متبوع التابع (احدا لحروف) فاعل يتوسط (العشرة وسيأتى تفصيلها) (في قسم
الحروف) اى في بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد وعمر) مثال لقوله تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه بيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال بمنجيب الممثل لان بيان الحكم
لكونه موضحا كانته للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا فتوسط والاولى ان يجعل
مثالا لكلامه ولذا اخره المصنف (ولم يكتف) في تعريف المعطوف (بقوله) المعطوف
(تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله المعطوف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره
(لان الحروف) اى للمعطوف (قد توسط بين الصفات) المراد بالحروف هنا التى تكون
لمطلق الجمع وحى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالتال وقد توسط ايضا
بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لاعطاف على يده لانه
حينئذ يكون معطوفا لا بدلا (مثل جاء في زيدا لعالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعر او ينظمه
لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر (والدير) بكسر الدال المهملة وبعد باء مفتوحة
بواحدة من تحت وبعد ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المشور او
يؤله (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف المعطوف) بالرفع لانه فاعل قوله
الداخل مثل قولك هند حامل وشاحها ولا تقول هند حاملة وشاحها (كالشاعر والدير)

في قولك جاءني زيد العالم والشاعر والدي (لها) اى تلك الصفة (جهتان) اى حالتان
معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونها) اى تكون الصفة التي دخل عليها حرف
المعطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له
(تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت تبعيتها (بتبعية المعطوف) للمعطوف (عليه) اى بواسطة
تبعيته والتقدم والتأخر انما هو في الذكرك فقط ويسلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز
ايضا ولو كان عطفًا للمجاز حذفه (واخريهما) اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى ان
تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للمعطف (على الصفة
المقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر لتكون احوال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة
المقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كالخبر المتعدي بالمعطف فانه
خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) حينئذ (يصدق على هذه الصفة) التي دخل عليها
حرف المعطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه
(لها) اى هذه الصفة (تابع) يدل على معنى في متبوعاته مطلقًا (بتوسط بينه وبين) متبوعه
احد الحروف العشرة (لانه صفة لزيد) كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف المعطف صفة
لزيد الا انه (بتوسط بينهما وبين زيد) التمتوت بها (حرف) من حروف (المعطف) فتكون
صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم حرف من
حروف (المعطف بين الشئتين) مطلقًا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون عطف الثاني
على الاول) بل يجوز عملاً بالاصل لان الاصل في حروف المعطف المعطف لجواز ان تكون
الواو ابتدائية واستثنائية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما والجزاء الشرط الى غير ذلك
وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجر وحيث يكون قوله لا يلزم من الالتزام لان الزوم
اى لا يوجب وفي بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن قوله) تابع (مقصود بالنسبة
مع متبوعه) واكتفى في التعريف بقوله المعطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التي دخل عليها حرف المعطف (من جهتها الاولى
في حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق
المحدود فلا يكون الحد مانعًا لاغياره (وهي) الواو والحال والجملة حال اى والحال ان هذه
الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) في الارادة والقصد بل صفة كما
كانت الاولى التي لم يدخل عليها حرف المعطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعًا) لاغياره
لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حذف
المعطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب
عنه مؤيد بقوله (وقيل قد يجوز الزحشرى) وهو ممن يستدل عليه ويستدل بكلامه (وقوع
الواو) العاطفة التي لطلق الجمع (بين الموصوف والصفة لتأكيد الصوق) مصدر لصق اى
الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصالها بها امر ثابت كأنه

حسنوا واعلم ان اصل قال
المستقر من ذات احتراز
من مثل قولهم ابصرت
عينًا جارية فانها ترفع
الابهام عن ذات الا ترى
ان قولك عين محدل
لجارية والبصرة وغيرهما
فاذا قلت مبصرة قد بينت
ذاتًا مبهمة ولكنه ليس
بمستقر في وضعه وانما وقع
الابهام عند المخاطب
بحصول الاشتراك وهو
موضوع دال على ذات
مبهمة وكل موضع يطلق
فيه بخلاف عشرون فانه لم
يكن دالًا على ذات مبهمة
في اصل وضعه فاذا قلت
المستقر خرج الاسم
المشترك المذكور ونظائر
قال فان قيل قولنا رجع
الفقيرى وامثاله من
المصادر برفع الابهام
المستقر عن ذات لان
الفقيرى نوع لم يكن
مفهومًا من قولك رجع
في اصل وضعه كما ان الدرهم
لم يكن مفهومًا من قولك
عشرون فقد دخل في الحد
ما ليس منه الجواب ان
الفقيرى ونحوه بيان لمهية
الرجوع لا الذات الرجوع
والرجوع مطلق الذات
بوضعه مثل جاءني زيد
راكبًا لانه بيان لمهية وقد
خرج ذلك بقوله من
ذات واعتراض عليه الرضى
ان معنى المستقرى الامة
هو الثابت ورب ما راض
ثابت لازم والابهام
في المشترك ثابت لازم مع
عدم القرينة بدلائل

واجب (في مواضع) متعلق بجوز (عديدة) فيل بمعنى مفعول يستوى فيها المذكور والمؤنث
صفة مواضع اى مواضع معدودة التي هي (من الكشف) يبنى كانت تلك المواضع
في الكشف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وتامنهم كلهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة
لسبعة قد دخلت الواو عليها لتأكيده الاتصال (وحكم المصنف) يبنى ابن الحاجب (في شرح
المفصل) اى في شرحه وسماء بالايضاح (في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى تلك القرية (منذرون) اى انبياء
كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة القرية) فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة
الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التي للجمع المطلق لتأكيده للصوق فصار التقدير
الاقرية ولها منذرون واعلم ان هذه الاية ليس فيها الواو لانها بدون الواو هذه الاية
في سورة المشراء فالاية هي قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى وما كنا
ظالمين والاية التي وردت فيها الواو هي في سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الاية فيها كافي صورة الحجر ولعل ما ورد عن
الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهي سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على
من له نظر صائب (فلو اكتفى) المصنف في تعريف المطف (قوله) المطف (تابع بتوسط)
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ولم يعرفه بقوله او لا المطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه (لدخل فيه) اى في حد المطف (مثل هذه الصفة) يبنى التي يدخل عليها
حرف من حروف المطف لتأكيده للصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول
ما ليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (وقل عن المصنف) يبنى ابن الحاجب (انه)
اى الناقل (قال في امالي الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل في مثل)
العاقل يبنى الصفة يدخل عليها حرف في قولك (جاءني زيد العالم والعاقل تابع
بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس
بمطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف
المطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف المطف
منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حال (الوصفية) وهو كونه تابعا
يدل على معنى في متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول الماطف) عليها مع ان القياس عدم
دخوله لان المطف يقتضى تنافير المعطوفين (لتوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة
الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة
والموصوف (من التنافير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى
فلان معنى زيد الجيوان الناطق مع التخصيص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان
تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف عليه
لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف المطف

الاشتراك ومع القرينة يقتضى
الاجام في المشترك وفي
المادة وسائر المقادير فلا
فرق بينهما ايضا من جهة
الاجام فلا يدل لفظ المستقر
على انه وسعى كالمفسر فاجاب
الشارح قدس سره بهذا
الطريق واعتراض القائل
بان الكامل هو الذات في
الوضع والاستعمال معا غير
واو لان الغرض الاصل
من الفاظ مما فيها
الموضوع لها فالكامل
بالنسبة الى الالفاظ انما
يتصور بالقياس الى معانيها
الاصلية واستعمال امر
متفرع عليه فلا أساس له في
هذا الوصف سلمنا لزوم
انقسام بثبوت الاستعمال في
الانصاف بالكمال اكن لا
نسلم ورود الاعتراض لا
يقول ح مراد الشارح
ذلك الا انه اكتفى بذكر
الوضع لان مدار الجواب
عليه واعتراضه على القائل
بان المراد هو الذات المقابل
لحادث الطارى غير
وارد ايضا لان مراد ذلك
القائل كما ينطق به صريح
عبارة هو ان لا ثابت
معيّن والمراد بالثابت هو
الثابت بذلك المعنى دون
هذا القرينة المقام ولا يخفى
انه اذا ريد به احد المعنيين
لا يراد به الاخره كيف
يراد ان يقال ان الثبوت له
معيّن فيرد ما اورده بل
هذان قبيل الاضاحك
لكونه من قبيل اعادة
السؤال المجاب عنه ویراده
على ذلك الجواب بلا زيادة

اسر ولا بيان وجه وقوله
وقد يدفع بان الصفة من
التوايح والكلام في الحرب
اصالة بما جوزه الهندي
ولا يخفى فساد لان هذا
الجواب انما يصح ان لو
كانت الصفة كالاعتزما
يرفع الابهام المستقر الوض
عن ذات مذكورة او
مقدرة وليس كذلك بل
لها مابة وله اخرى واما
ما زعمه حسنا فهو بحيث
يستغنى عن التثنية على ما فيه
من الخط والزل ولساد
الرأي والحلل (قوله) ولا
ابهام في هذا المفهوم فان
قبل نجه عليه انه يلزم ان لا
يصح به هذا او جلا على انه
يتميز من كل ذاهن البعض
اجيب باننا لانسلم ان هذه
مثل هذا بل هو جزء
من حيز الموضوع بجميعة
لكن في معنى كافي ثم رجلا
وفي (قوله) من ذات لا
عن وصف فرق بين النعت
والحال والتمييز بان وضع
الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء فهو يرفع
الابهام عن الوصف
ووضع التمييز لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه
من اي جنس لرجل حائل
ليبين صفة العقل في زيد
ورطل زينا لبيان الرطل
كاش من الزين وذلك فرق
واضح لا خفاء فيه الا من
حيث حمل الذات على
الجنس واوارى بالذات ما
يقابل المفهوم لصح وكان
اوضح فيقال في رطل زينا
ان فرد الرطل مبهم لا يعلم

(فلو حدد العطف كذلك) يعني مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اي في هذا الحد (بعض الصفات) كما مر
من المثال (مع انه) اي البعض (ليس بمطوف) فلم يكون الحد مانعا لاغياره وقال المحشى
عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول جعل المطوف على
الصفة صفة من وجه مطوف من وجه وفي هذا الوجه جملة صفة لا محالة من غير ان يكون
مطوفا من وجه الى هنا كلامه (وقال بعضهم فيه) اي فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف
العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه
اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التي يدخل عليها حرف
للعطف (انظر لان الحرف المتوسط بينهما) اي بين الصفة والموصوف (عاطفة في الصفات)
كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم التاوها (لدلالاتها) اي لدلالة
الحروف المتوسطة بينها (فيها) اي في الصفات التي دخلت هي عليها (على ما تدل) تلك
الحروف (عليه في غيرها) اي في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله على ما تدل كافي
الواو (والترتيب) كافي الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخي (فني جعلها) اي
جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجعلها (عاطفة في غيرها) اي في غير
الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازي لان كونها لتأكيد الصوق معنى
مجازي لها لاحقيقي وانما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن
له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة
داعية اليه) اي الى ارتكاب الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومنهاها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج
الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة
وغير ذلك فلتكن هنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو
بينهما كافي قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما لبعد الصفة
عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف
ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة
على ظاهر ولما كان في عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال
(واذا عطف على الضمير المرفوع) (لا) المضمرة (المنصوب) متعلا كان او منفصلا
(و لا المضمرة) (الجرور) فانه لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارذا كان) المضمرة
المتصل (او مستترا) لانهما في الحكم لا آتى سواء مع ان قوله المضمرة المرفوعة المتصل
يشملهما (لا) المضمرة المرفوعة (المنفصل) لان الحكم لا آتى لم يجز عليه (اكد)
مبنى للمفعول من التأكيد اي اكد المضمرة المرفوعة المتصل (!) مضمرة (منفصل)
(اولاً) منصوب على الظرفية قبل اي العطف عليه (ثم) اي بعد التأكيد (عطف)

(عليه) أي على المضمر المرفوع (وذلك) أي بالتأكيد أولا ثم المطف عليه واقع (لان)
 المضمر (المتصل المرفوع) بارزا كان او مستكنا (كجزء مما) أي من الفعل الذي
 (انصل) ذلك المضمر (به لفظا) تميز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع
 حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) أي ذلك الضمير (متصل)
 به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل في الضمير الاتصال والافصال خلاف الظاهر فلا
 يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك
 الفعل (والفاعل) الذي يكون ضميرا متصلا (كجزء من الفعل) الذي انصل به لان
 الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويستداليه ولاجل ذلك جعل جزء منه (فلوعطف عليه)
 أي على المضمر الذي كان جزء منه (بلا تأكيد) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك
 المطف في الامتناع (كما لو على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض
 حروف كلمة أخرى تمتع الا انه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على
 ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) أي قبل المطف ليظهر انه وان
 كان كجزء كلمة بنفسه فالمطف عليه لا يكون كالمطف على بعض حروف الكلمة (لانه)
 أي الشأن (بذلك) أي بالتأكيد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان)
 للوصل (كجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء ادنى حالا من الظاهر القوي
 فلا يحسن ان يكون القوي تبعا للضعيف الذي لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من)
 حيث الحقيقة (وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا) (بدليل جواز افراده) أي افراد ذلك
 الضمير الافراد اما بالبدال المهمة واما بالزاي المعجمة في آخره (مما) أي من الفعل
 الذي (انصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) أي بتأكيد الضمير متعلق بالافراد
 لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل
 بنفسه ولكن اتصل بمامله وجعل جزء منه امكن الاختصار (فيحصل له) أي لذلك
 الضمير بسبب التأكيد بالمتفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن المطف عليه كإحسن
 على الاسم الظاهر ولما نوهم انه يجوز المطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما
 جاز المطف عليه جاز ايضا على التأكيد بالاوهو الى لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفا
 اقرب وابعد فالاقرب اولى بالمطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا
 يجوز ان يكون المطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يطف على الضمير المرفوع
 المتصل (لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد
 (ان يكون هذا المعطوف ايضا) أي كما كان المعطوف عليه تأكيذا (تأكيذا)
 قوله كان في فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيذا (باطل)
 لما سبق ان التأكيد عين المؤكد وانتخير بان المعطوف يتاير المعطوف عليه لفظا ومعنى
 فلا يصح ان يطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق

انه من أي جنس فلما قال
 زيتا بين ذاته بان بينه
 من جنس الزيت و بعد
 بشكل بخروج غير هو
 مدقة نحوقة دره فارسانه
 ير الا بهام من الصفة فان
 الغرض وضع المشتق للمعنى
 الا ان يقال التميز اخراج
 الاسم عن وضمة الذي
 لغرض المعنى وجعله لبيان
 الجنس هكذا قيل ولا خفاء
 فيه من هذه الخبيثة لان
 الرطل في المثال المذكور
 ليس ذاته الا ذات الزيت
 فالذم يعلم ان الرطل من
 أي جنس ظهر الا بهام فيه
 من جهة الذات أي الجنس
 حمل الذات على الجنس
 بهذا الاعتبار دون ما زعمه
 القائل من ان معنى الرطل
 معنى الجنس فان هذا مما
 لا يقول به احد واذنه
 ذلك سقط ما قاله من انه لو
 اريد بالذات ما يقابل
 المفهوم والعجب من القائل
 انه فر ذلك على وجه
 يلزمه الاعتراف بكون
 ذات الرطل من جنس
 الزيت وليس هذا الا ما
 سبق بيانه من الوجه
 الصحيح فيكون العنوان
 اعني قوله او اريد بالذات
 ما يقابل المفهوم من قبيل
 ما لا يبينه ولا يلزم الاشكال
 من نواهيه وانه دره فارسانه
 لظهور الا بهام به بحسب
 الذات ولا حاجة الى ما
 ذكره في صورة الاستثناء
 كالانحى على التأمل الخبير
 (قوله) فانه في قوة قولنا
 طاب شيء منسوب الى زيد

(فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (متفعلا) تمارض الانفصال (نحو ماضرب
 الا انت) او الا انا او الا هو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن
 الفعل لفرض لا يكون الا به وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء)
 من الفعل (لفظا) وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيذ لان انتفاء احد شرطى
 العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزء من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء
 احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متفعلا) لكن
 لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتني (وزيدا لم يكن) الضمير
 المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزء لفظا على عكس الضمير المرفوع المتصل
 (فلا حاجة فيها) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيذ
 بمنفصل) بل يحسن العطف فيها بلاتأكيذ ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما
 سر واما الضمير المنصوب المتصل فلان انتفاء احد شرطى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء
 احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو صررت بك وزيد لا حاجة
 فيه الى التأكيذ لان اعادة الجار فيه حسن لما سبقت (مثل ضربت انا) او انت (وزيد)
 مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلغلامه) او زيد ضرب هو
 وعمر ومثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك
 الجنة ولما كان التأكيذ بالتفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيذ مقدما
 على العطف ومتأخرا عنه بينه واصله بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد رجحه على
 نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلغلامه لان الداعى الى الحكم هو الثانى طردا
 للباب والافهوي يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لان من قيل تأكيذ
 المتصل بالمتفصل (الا ان يقع فصل) استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل يعنى اكدا ذلك
 الضميرا ولا يضمير مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل
 بشئ (بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على ان ضمير المرفوع المتصل
 من مظهر او مضمهر آخر (فيجوز) حينئذ (تركه) اى ترك التأكيذ (بمنفصل
 اكتفاه) وحصول الفرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود المتفصل)
 ولو جئ بفصل لكان الطول والطويل يكون اقصر وطول الكلام قد يفتى عما هو الواجب
 فاغناؤه الاولى اولى واخرى (فحسن الاختصار) طلبا لتخفيف الكلام (بترك
 التأكيذ) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغناؤه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف
 العطف) (نحو ضربت اليوم زيد) ومثله قوله تعالى انا ليموتون او آباؤنا الاولون
 الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما اشركا ولا
 آباؤنا) ولما كان فيه ايهام بينه بقوله (فان المعطوف) فى الآية (هو آباؤنا) لان مرادهم
 نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آباؤهم يعنى عدم الشرك جورت لنا آباؤنا (و)

قيل فيه ان هذا التقدير مع
 كثرته والاستثناء بتقدير
 مجرد المضاف عنه فجه عليه
 انه لا يناسب فى كنى زيد
 رجلا فان الرجل من زيد
 لاشئ منسوب اليه ثم قيل
 وقد راجع الشيخ الرضى فى مثله
 كفى شئ زيد بتقدير
 الشئ منونا وجعل زيد
 بدلا والقول بانه ينصب عليه
 كنى زيد رجلا يمكن وقه
 بان مراد الشارح قدس
 سره بهذا التقدير مجرد
 بان نحو طلب زيد نفسا
 مما يكون التمييز فيه متعلق
 بالنسب اليه لا لظنه وما
 نحو كنى زيد رجلا فهو
 وان كان من قبيل التمييز
 من النسبة لكن التمييز فيه
 نفس المنسوب اليه
 لا متعلقه فان معناه كنى
 رجلا هو زيد فلا يكون
 نحوه وفيه والحق
 انه قدس سره فى هذا
 الكلام وذلك لانه سبق
 وهمه الى ان المنسوب فى
 نحو طلب زيد نفسا هو
 الذات المقدرة والمنسوب
 اليه زيد القائم مقامها
 وليس كذلك بل الذات
 المقدرة هي الشئ المنسوب
 اليه طالب وكفى فاذا
 اظهرتها ورأت التصريح
 بها قلت طالب شئ زيد نفسا
 وكفى شئ زيد رجلا
 فليس هو فى قوة قولنا
 طالب شئ منسوب الى زيد
 بل فى قوة طالب شئ زيد
 نفسا ولا وجه لذلك لفظ
 المنسوب والمنسوب اليه بل
 لا مجال له كالا يفتى (قوله)
 ويعنى به ما يقابل الجملة

وشبهها والمضاف قبل لم
يجزى المفرد بمعنى ما يقابل
هذه الثلاثة وكأنه أراد
معنى يجازيها بقرينة المقابلة
وقبه ان المفرد قوبل
النسبة في هذه الثلاثة
فالمقابلة تغضي ان يراد
ما يقابل نسبة في جملة
او شبهها او اضافته
وبوجه على ما ذكره على
الغرة مثلها زيدا فانه
مضاف وقد جعل من امثلة
المفرد المقدار وكأنه اراد
بما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضائي وليس
مما يلتصق اليه لان المقام
داع الى اعتبار المفرد
بجهد المعنى وكون المفرد
مستترا كذلك صحيح
لاسترة فيه ثبوته
في ذلك وتبادر الذهن اليه
اول مرة بخلاف كونه معنى
ماليس نسبة فانه غير ثابت
ولا يلزم من قوله من نسبة
في جملة آء ذلك المعنى كالا
يجزى على التأمل الجدير
والمعنى بالمضاف متميز فلا
يجه على الغرة مثلها زيدا
(قوله) والمقدار اما منصف
في ضمن عدد قبل جعل
ظرفية العدد المقدار من
قبيل ظرفية الخاص للام
والاظهر انه يجمل من
ظرفية المدلول لعداله فان
المفرد المقدار مستعمل في
عدد وفي غيره ولا يجزى
فساده (قوله) فان لم يطل
نصف المن قبل لوقال
نصف المتالك ان بياناً لثوان
ايضاً فان ثنية متبا لتصر
وهو افصح من المن
بالتشديد (قوله) وكالكيل
بحوقل ان براو تفصيل

لمعة (لا) في ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو الواو (لنا كيد النفي)
مثل قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فتكون
لفظة لا فصلاً بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن
قام مقام التأكيذ فكان ينبغي ان يقال ويجب (قانه) اى الحال والشان (قد يؤكد)
الضمير المرفوع المتصل (بالتفصل) حال كونه ملائسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف
عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط (كقوله تعالى فكبكبوا
فيهاهم والناوون) او بعده وقبله مما كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا
او بعده فقط مثل ما ضرب انا ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكفي بالفصل
فقط كقوله تعالى فاستقيم كما امرت ومن تاب معك وقوله سيصلى نار اذا ذلت لهب وامرأته
(والامر ان) اى اجتماع الفصل مع التأكيذ وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا
قال يجوز ترك التأكيذ اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به
عند تمام البحث والتشروع في ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية
والتأكيذ استحسانى لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة اكده مع جواز الترك فقال (واعلم
ان مذهب البصريين ان التأكيذ بالتفصل هو الاولى) عند عدم الفصل فالامر ان
متساويان لوقوع كليهما كثيراً في كلام علام الغيوب الا ان الاولى لكونه اكثر وقوعاً
(ويجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلا تأكيذ) بالتفصل وحده او مع
الفصل (ولا فصل) وحده او مع التأكيذ لان الضمير المتصل وان كان كالجزم مع
الكلمة التي اتصل بها وكان بعض حرورها الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز
العطف عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا
تأكيذ ولا فصل ايضاً يكون (على قبس مخالفته ما هو الاولى والاحسن ولولاه ان قبس
لوقع فصيح الكلام خصوصاً في النظم المجزى واذا لم يقع علم انه قبس لا انهم حظروه
اصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلا تأكيذ ولا فصل
(بلا قبس) لان ذلك الضمير وان كان كالجزم مما اتصل به الا انه كلة بنفسها كالاسم الظاهر
حيث يجوز انفصاله ويكون ايضاً محكوماً عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم
الظاهر (واذا عطف على الضمير المجزى) لا المرفوع والمنصوب ولم يفيد بالتصل
لانه لا متفصل له لما سيجي (اعيد الحافض) اى الجار اى جار المعطوف عليه حين
العطف في المعطوف لثلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل (حرفا كان)
ذلك الحافض (او اسم لان اتصال الضمير المجزى) سواء كان مجزواً بحرف الجر او
بالاضافة (بجاره اشد) واقتوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع
المتصل (فعله) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا عرف الفاعل
باللام وقيد بالتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً او ضميراً

منفصلا (جازا انفصالة) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شأنه واما اذا كان
ضميرا يجوز انفصاله ايذا ما بانه مستقل بنفسه (والجور ولا يتفصل من جاره) اصلا
سواء كان ضميرا او ظاهرا (فكره العطف عليه) اي على الضمير الجور ولا اعادة
الحافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذ
يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار في الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة)
كما يتمتع هذا لكونه عطف النكل على الجزء والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يتمتع
ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو ان يؤكده بمنفصل
ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل)
لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا (كما يحكى) وجهه (في) بحث (المضمرات حتى
يؤكد به) اي بالضمير الجور المتفصل (اولا) اي قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل) عرفه سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز تأكيده بالمنفصل لعدم
كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المتفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعادة المرفوع) اي
جعل الضمير المرفوع المتفصل تأكيده للضمير الجور (مذلة) اي ابتذال لانه يلزم
منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المقول ومخالف ايضا للقياس ولما توهم ايضا
انه اذا لم يحجز التأكيده بالمنفصل وفي اقامة المرفوع المتفصل مقام الجور ابتذال فليكتف
بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل
(لان الفصل لا تأثير له) يبنى لا وجود للفصل (الا في جواز) اي الا عند جواز (ترك
التأكيده بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما يحجز لعدم وجوده لعدم
جواز الخلف هو الاولى (الاختصار) اي لا يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر
التأكيده والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للتقل (فحبث لا يمكن
التأكيده بالمنفصل لعدمه) اي لعدم الضمير المتفصل فيه (لا يتصور له) اي للفصل (اثر)
اي عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى
بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اي بالاصل الاستفهام ههنا انكارى اي فلا يكتفى بالفصل
عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يحجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت
الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لناشي (الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك
العامل حرفا (نحو مررت بك وبزيد) او اسما مضافا نحو (المال بيني وبين زيد)
ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين
وامثلهما (هو الجور) فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل
لم يصح العطف (وجره) اي جره المعطوف (و) العامل (الاول) كما عطف الاسم اظاهرا
على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياج له في المعنى
والعمل لانه زيد تأكيده ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فانه عمل للاول مثل

ذلك ان المقدار ما يقدر به
الشيء اي يعرف به قدره
وبين المقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف
قدر الاشياء كالاعداد
وما يعرف به قدر المكييل
كالقنبر والارديب
والكرو وما يعرف به قدر
الموزون كقنجات الوزن
كالطسوج والداقي
والدينار والمان والارطل
ونحو ذلك وما يعرف به
قدر المذروع والمسوح
كالذراع وقدر راحة وقدر
شبر ونحو ذلك او مقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة
فقد التقدير كقوله تعالى مل
الارض ذهباً وقولك
هندي مثل زبد جلا واما
غيرك انسابا وسواك رجالا
فمحصول على مثلك بالقدرة
وقولك بطولك وجلا
وبسرته ارضا او بطلته
خشيا ونحو ذلك ذلك من
المقاييس ايضا (قوله)
وانما اقتصر المصنف على
الامثلة الثلاثة يشعربان
الشارح قدس سره بان
تمام المفرد باحد هذه
الامور الثلاثة لا غير
وليس كذلك فانه بم باربعة
اشياء منها نون الجمع
كشعربن والمصنف لم يخل
به بل قد ذكره قبل
والتنوين المتممة كما يكون
ظاهرا يكون مقدرا ايضا
كقوله خمسة عشر وكي كم
كلامه قدس سره بهذا
يشمل التنبيه على اعتبار
هذه اربع ايضا (قوله)
فانه اذا تم الاسم به

قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك (بدليل قولهم) المال (ينى وينك اذ بين لا يضاف الا الى) الشئ (المتعدد) الذى قبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الى المتعدد كاي واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيتا الا انه فصل شريكه واذن تانيا العطف بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جرا المعطوف في مثله (يا) لمامل ا (لثاني كما في المحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (في كفى بالله شريدا) او كما في بحبك درهم او قياسا كما في قولك هل زيد قائم (وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار) اذا اريد العطف على المضمير المجرور (في) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمير المجرور اعيد الحائض حال السعة واما عند غيرها (ويجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز هندهم ترك التاكيد والفصل مما عند العطف على المضمير المرفوع المتصل لكن مع قبض في حال السعة والاختيار لافي حال الاضطراب كذلك يجوز تركها لكن (اضطرابا) لان الضرورة تبسح المحذور (واجاز الكوفيون) ايضا (ترك الاعادة في حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطراب حال كونهم (مستدلين) بما وقع في بعض (الاشعار) مثل قوله : قال يوم قدبت تهجونا ونشتمنا * فاذهب فابك والايام من عجب ، لان الايام معطوف على ضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جاز لما صح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة اى ما لم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا في الشعر ففي غيره يكون هو الاولى واجب عنه بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة لا ما بعدها مفعولا معه وقال الخنثى عصام فيه اشعار بضمف استدلالهم بنى في قول النشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تسألون به والارحام واجب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا او على الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضي البصاوى او على تقدير وصولوا الارحام (فان قيل كيف جاز تاكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (في نحو) القوم (جاؤني كلهم) او القوم جاؤا انفسهم او اجتمعوا وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبتني جمالك) في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الحمار في التلطف (من غير شرط تقدم التاكيد) الضمير (المفصل) ولا الفصل الذى هو خلف

الاشياء قبل ذكر الرضى ان الاسم قد يتم نفسه كالصبر في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد الله بهذا مثلا وانت حبيب به لاساسه بهذا المقام (قوله) وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ثم قيل ولك ان تجعل تشابه مضارع الماعلة ومستند الى ضمير واجزؤه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا جزؤه قالوا لى الانحصار على النوع مجردا عن التاء على القابل والكثير وكلاهما باطلاق لاز الجنس الذى له اجزؤه كذلك لا يكون معار ذلك بل هو هيها فلا يشعور شي من هذين القولين والا استشكال بالابوة من سوء الفهم فانه غير داخل فيما نحن فيه فكيف قال ان الامر يشكك به لعدم ثبوت هذا الحكم فيه (قوله) طاب زيد جلستين لنوع جازان يقال طاب زيد جلستين لعدم وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل نوبين لانه يمكن المناقشة في كون نوبين لعدم بخلاف جلستين بالفتح فانه لفصل الاراد لاهالة وفيه انه من قبيل التغيير من النسبة وكلاهما في التغيير من ذات المذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واضترض عليه بان التاء اخرج الكلمة من كونها جansa فخرج عما نحن بصدده وفيه نظر اما اولام لان التاء فيها نظر اصل الكلمة سواء كانت

عنه مع انهما من التوابع ايضا واما يجوز ان يأتيا كيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا
(وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكييد بلا شرط (تأكييد الضمير المجرور) اى
تأكييد الضمير المجرور بلا شرط شئ من تأكييد بالتفصيل والفصل (فى نحو مررت بك
نفسك) وبه نفس وهذا لا يكون الا فى التأكييد المعنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك
ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا
مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه
(والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتغال وزيد
مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حماره
فى القلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البديل (ولم يجوز العطف فى الاول)
اى فى الضمير المرفوع المتصف (الا يبدل تأكييد) الضمير (الفصل) وحده او
بالفصل بدلا منه او بالفصل والفصل معا (و) لم يجوز العطف (فى الثانى) اى فى
الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان
او حرفا واما التأكييد والابدال فى الموضعين فجواز بلا شرط شئ من التأكييد
والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكييد عين المؤكد) بالفتح افعليا كان معنويا
فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكييد بالتفصيل او الفصل لزيادة ارتباطه (وبالبدل فى
الاغلب) لا يخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه)
اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه
او اعجبني زيد علمه فى بدل الاشتغال (والغلط قليل نادر) وهو ان لم يكن كله او بعضه
او متعلقه فلقلته لاحكم له طرد الباب (فهما) اى التأكييد والابدال (ليسا باجنيين
لشروعهما) اما التأكييد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم
يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحدث معنى واما بدل الكل فهو كالتأكييد المعنوى عين المبدل
منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتغال فهو صفة ولما تعلق احد
البديلين بالآخر تعلق المحبة والحالية كالتأكييد باجنيين (ولا منفصلين عنه) اى عن متبوعهما
(لعدم تخلل) اى دخول (فاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال
والتأكييد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الاتصال (فلا حاجة فى ربطهما) اى ربط
الابدال والتأكييد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكييد بالضمير المنفصل
او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او
اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف منفصل
عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مقابرا للآخر ومعنى من حيث ان
المعطوف فى الاغلب (مقابر المعطوف عليه) مثل جادى زيد وعمرو (و) مع هذا
(يتخلل بينهما) اى بين المعطوفين (الماتطق) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلا بد

صفة المرأة او النوع
وليس التافؤ بين الجنس
والواحد فلتأتى كون
الكلمة اسم جنس شاملا
للقليل والكثير من انواع
الجلوس واحادها واما
تأنيق الانفاقة فى الامثال
ليست من دأب المحصلين
والجواب بان الشارح
اجاب على سبيل التمثيل
ليس مما يشبه ارباب
الزنى فكذا قيل وفيه
قصور من جهة ان مثل
هذه التاء وان لم تكن
فارقة بين الواحد
والكثير لكنها لا تعد من
نفس الكلمة ولا يهنا
اثبات كونها من
نفس الكلمة لان المراد
بالجنس ههنا ما يقع لفظه
الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل
والكثير كما مررت وهذا
لا يمنع اشتغاله على التاء
زائدة المرفوعة المعنى ومن
جهة ان الكلام على المثال
ليس بمردود مطلقا حتى
يمتدح بهذا الطريق على
من اعترض عليه لم ان
المتكلم على المثال وردده
ليس مما يليق ببيان
المحصلين لكونه قليل
الجدوى بل عديها ذلا
يحصل المطلوب بهذا
الطريق فان غاية الامر
لزوم خلو الكلام عن المثال
بابطاله ولا بأس به لكن
من اراد هذا وتصدى
اليه فله ذلك على ان القائل
نفسه قد اعترض على مثال

فيه (اي في العطف) (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من
 الصداقة والعداوة والمالكية والملوكة وغيرها (بتأكيده) الضمير المرفوع (المتصل
 ١) (المضمير المرفوع) (المتصل) او الاكتفاء بالفصل (في المرفوع) اي عند كون المعطوف
 عليه ضمير امر فوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيده المتصل (في) الضمير
 (المجرور ليخرج) تمثيل لقوله فلا بد فيه الى آخره الضمير (المتصل المرفوع) الذي
 يكون هو المعطوف عليه (عن) متعلق بقوله ليخرج قوله (صرافة) بكسرة الصاد
 المهمة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اي ليخرج الضمير المتصل المرفوع
 عن كونه متصلا بمضاه (و) به (بناسب) عطف على يخرج اي ويناسب ذلك الضمير
 المعطوف (اي الاسم) الذي يعطف (عليه) اي على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه
 منفصل (بتأكيده) اي بتأكيده الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (١) الضمير
 (المفصل ويقوى) هذا تمثيل لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاولى ويقوى مكان
 يقوى باعادة اللام التعليلية للتأنيدهم عطفه على قوله ويناسب لقربه فيكون حينئذ
 من توابع ليخرج لانه تمثيل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتمثيل مستقل
 لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيده المتصل
 بالمتصل في المجرور (مناسبة) اي مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجرور)
 المصدر ههنا جار لفاعله وناسب لمفعوله (بالضم الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله
 يقوى اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه (اليه) الى المعطوف المجرور (كالي المعطوف
 عليه) اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع
 ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اياما كان متصلا او منفصلا ولا عطف
 البيان ايضا لما انه في حكم الصفة في الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعني ان الضمير لا يكون
 مينا بمطابق البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما (والمعطوف في حكم
 المعطوف عليه) يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
 الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة (فيما يجوز له) اي
 للمعطوف عليه (ويتمتع) (من الاحوال) بيان لما في قوله فيما (العارضة له) اي الاحوال
 التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته (نظرا الى ما قبله) اي الى عامله مثل ان
 يمرض له الرفع او النصب او الجراو الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائدا اليه مثل الذي
 قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد عمر وعطفا على قام ابوه (بشرط ان لا يكون
 ما يقتضيه) اي الشيء الذي في المعطوف عليه يقتضي الاحوال (متفيا) اي متفيا
 (في المعطوف) لانه اذا كان متفيا لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من
 الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال الدائمة له) اي للمعطوف
 عليه (من حيث نفسه) اي نفس المعطوف عليه (كالباء) يعني لا يلزم من كون المعطوف

طالب زيد جليتين يانه
 خارج مما نحن فيه لكونه
 من قبيل التمييز عن النسبة
 (قوله) ويمكن ان يجاب
 عنه بان المراد بالانواع
 حصص قبل هذا بسيد جدا
 ومع ذلك الاولى ان يقال
 افراد الجنس بدل الحصص
 لان الحصة لا تنطبق في
 المتعارف الاعلى الفرد
 الاعتباري الذي يحصل
 العقل من اخذ المفهوم
 الكلبي مع الاضافة الى
 معين ولا تطلق على
 الفرد الحقيقي وما قاله
 من امر البدن مسلم
 وانما زعمه اولى بما قل
 لان افراد الجنس ليست
 الا الانواع كما تقرر في
 العقول فسد المصبر الى
 اعتبار الانواع اهم كذلك
 لا بد وان يرتكبا
 او تركب اذ لا نزاع في كون
 الاراد مطلقا حصص
 الاجناس ثم ان الجواب
 الصحيح انما هو المتع بناء
 على ان في كون ذلك
 الجنس ثبوتية وجماعية
 لعدم الحاجة اليه لانه
 على الكثير والقليل فلذا
 اريد به افراد يتم المقصود
 في صورة الافراد ايضا
 بخلاف ما اذا اريد به
 الانواع فان القسط لا يدل
 الا على نوع واحد فت
 الحاجة الى ابراده في
 صورة غير الافراد فص
 الاستثناء وتبين عدم
 قياس ارادة الافراد على
 ارادة الانواع (قوله)
 ويجوز في تمييزه اي وجود
 التمييز على ما فوق الواحد

قيل قد جاوز حد التكلف
كيف والجمع اذا قيل
بالافراد يراد به ايراد
صفة الجمع مع انه لا حاجة
الى تكلف لان المص لم
يجوز في قصد المتعدد الا
صفة الجمع فلا يجوز عنده
الا عدل او ايا صرح به في
ايضاح المفصل ويؤيده انه
لولا الاراد بقوله ويجمع في
غيره حقيقة الجمع لكان
مستغنى عنه ثم قيل اعلم ان
سوق الكلام ناظر الى ان
المراد بغيره غير الجنس
والفريق ان المراد غير
الجنس والجنس المقصود
به الانواع وكلاهما من
الاولهات وذلك لان الرضى
قد اعترض على المص قائلا
وان لم يكن جنسا طابقت
بهما قصد مفردا كان او
شئ او مجموعا كقولك مثله
رجلا او رجلاين او رجلا
فقوله ويجمع في غيره ليس
اصح واجاب الهندي بانه
اكتفى بذكر الجمع لانه
لا جزاء للجمع فالثنية اولى
او المراد بالجمع اللغوي
في تناول الثنية ايضا ولما
راى الشارح قدس سره
ما في الاول من الضعف
بجملته الثاني فان الحمل هنا
على المعنى اللغوي النسب
من الحمل على المعنى
الاصطلاحي لظهور ان
المراد بالانواع ايضا ما فوق
الواحد فسر كلام المص
بذلك ليتبين المراد
ويندفع الاعتراض ونعم
ما قل والقول بان هذا
تجاوز عن حد التكلف كما

عليه مبني ان يكون المعطوف مبني ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف معربا
اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لانواعه فان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا
اذا كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون
المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتكثير) يعنى اذا كان المعطوف
عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثاني
مفردا اذا كان الاول كذلك (والثنية والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف ثنية او
جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا (فان المعطوف فيها) اى في هذه الاحوال
(ايس في حكم المعطوف عليه) كما قلنا في ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيهما متفيا في المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفة باللام والمعطوف
عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل بازيد والحارث او معرفة بالنداء
(مثل قولنا ياربجل والحارث) او كان المعطوف عليه اسم لاثني الجنس مثل لارجل
والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وايس في حكمه) اى في
حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل في ياربجل مجرد عن اللام واما
الحارث فحمل به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد (فانما) اى الذى (يقضى تجرده
عن اللام هو) اى التى المقضى (اجتماع اللام وحرف النداء) فعرف النداء اداة
التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آتى التعريف بلافاصل يمتنع لانه
يكون احدهما لغوا لاحالة ويجب ان يسان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام
وحرف النداء (مفقود في المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرد فان
الاسم اذا كان معرفة باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة
وسخلها) لفظة اما ههنا استتافية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيهما متفيا في المعطوف كما لا يخفى على من له قلب سعيد او اتقى السمع وهو شهيد
والسخلية بفتح السين وسكون الحاء ولد الفم من الضأن والمغز الى اربعة اشهر ذكرها كان
او اثنى وجمعه سخل وسخل (فتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر
المبتدأ الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف
اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلية معينة لان الاضافة للمعينة انما تفيد تعريف
المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للمعهد واما اذا كانت للمعهد واما اذا كان
كانت للجنس فلا تفيد كاسبق ولذا فسر الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلية لها او محمول)
عطف على محل قوله فتقدير النكرة لان محله كما عرف رفع على انه خبر لان الضمير وان كان
راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير

الفائبة نكرة يستعمل استعمال النكرة اولاً لأنه ليس براحم الى الشاة المذكورة بل المراد
منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قريبة لكون المراد منه شاة ما (على نكرة الضمير)
الذي اضيف اليه السخلة (كره رجلاً) في تقدير رب شيء رجلاً (على الشذوذ) لان
الضمير مطلقاً وضع معرفة وان كان غائباً وما يكون مخالفاً لوضعه يكون شاذاً (اي رب شاة
وسخلة شاة) يعني كقولنا الضمير المضاف اليه يكون راجعاً الى شاة ما الى الشاة المذكورة
سابقاً فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة سابقاً الا ان الظاهر
من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه
لكن من جنس السابق يكون شاذاً ولذا على الشذوذ (وكذا) اي كالحكم المذكور سابقاً
(المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم يختص ببعض المعطف على
ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاماً (في الاحوال العارضة له)
للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اي غير نفسه اي ما قبله
(ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفرداً
معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفرداً معرفة فيكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا)
اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط انحسارها
في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في قولك
(يا زيد وعمرو لان ضم زيد) اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله
اعني (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعني (كونه مفرداً معرفة
في نفسه) وذاته (وعمره) المعطوف (مثل زيد في كونه مفرداً معرفة) في نفسه واما اذا كان
المعطوف نكرة يقصد به التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل
يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقاً (وامتنع
بناؤه) اي بناء المعطوف اذا كان مضافاً (في قولك يا زيد وعبدالله) اوشبه مضاف
مثل يا زيد وخيراً من زيداً ونكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلاً وكذا اذا كان المنادى
مضافاً اوشبه او نكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف في هذا المثال اعني (عبدالله) لكونه
مضافاً (لبس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنبهه واجب لان المنادى
اذا كان مضافاً فنبهه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافاً فوجب النصب فيه
اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم
لا ليس بالنظر الى لفظة لابل بالنظر اليها والى كونه مضافاً الى نكرة او مضارعاً له على ما سبق
وهو مفقود في المعطوف (ومن ثم) (اي ومن اجل) اي ولاجل لان من في مثل هذا
المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه) لا مطلقاً بل في الاحوال
العارضة بالشرطين المذكورين (فما) اي في الحال الذي (يجوز) ان يجري فيه (ويمتنع له)
(لم يجز) المطلق على خبر ما الحجازية بالجر او النصب (في) (تركيب) فيه كان خبر ما هذه

تري ودهوى ان مذهب
النسب عدم تجوز صورة
الثنية وانه صرح به في
الابيضاح فريته فانه صرح في
الابيضاح بلزوم المطابقة
افراداً وثنية وجماعاً لا
يخلو هذا التمييز في النسب
اما ان يكون اسم جنس او
غيره فان كان غيره طابق ما
قصدتني ويجوز ان كان
اسم جنس كان مفرداً الا ان
يقصد الانواع مثال الاول
حسن زيداً اذا قصدت الى
ابوته لا يثني وابوته خاصة
له فان قصدت ابوة آباءه
قلت حسن زيداً و كذلك
اذا قلت حسن الزيد ان
وقصدت الى مدحهما
بابو عمهما فقلت حسن
الزيد ان ابوين وكذلك
حسن زيداً او واحدة
ودارين و دوراً اذا
قصدت اثنتين وجماعة مثال
الثاني حسن زيداً ما وصلنا
لهذا يجب افراده اذا قصد
الى الحقيقة لانه لا يستقيم
ثنية ولا جمع فيه فان
قصدت الانواع كان الامر
فيه كما تقدم من جواز الثنية
والجمع هذا كلامه والقائل
كالمكرر الايضاح لم يرد قوله
بعبارة هذا فيطبق فيها ما
قصدت الا ان يكون جنساً الا
ان يقصد الانواع وقوله
في شرح هذا المحل يريد
بالمطابقة الثنية ان قصد
الثنية والجمع ان قصد الجمع
وزعم ما هو من ثمة بيان
الضابطة مؤيداً لما هو من
الوهم الصريح المصحوة
وادعاً ما ان التصديق كونه

مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (ما زيد قائم او) منصوبا مثل ما زيد (فانما ولا ذاهب)
 بالجر او التنب (عمر والارفع) (في ذاهب) فني رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه
 صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهولارافعة لظاهر وعمر و مرفوع على انه فاعله
 سادس الخبر ونائبها انه خبر مقدم وعمر ومبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز
 الامر ان (اذلوا نصب) ذاهب عطفا قائما (او خفض) عطفا على قائم (لكان) اي ذاهب
 (معطوف على قائم) او قائما (فيكون) بواسطة المعطف (خبر اعن زيد) الذي هو اسم ما كان
 المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه (وهو) اي كون ذاهب عمرو وخبرا عن زيد (بمتنع لخلوه
 عن الضمير الواقع) المستكن (في المعطوف عليه العائد الى اسم ما) اي لخلو ذاهب عن
 ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعد في وجه و ضمير استكننا فيه راجعا
 الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان
 يمتد الفاعل وهو بمتنع لانه واحد ليس الا (فمعين الرفع) اي وقع ذاهب (على ان
 يكون خبرا مقدا للمبتدأ) مؤخر (وهو عمرو) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجهها آخر
 كما ذكرناه ان يكون المنفي بحجب المنفي لان المنفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية
 هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا
 قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون
 اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو (من قيل عطف الجملة على الجملة) اسميتين
 (و) الحال انه (لا مانع منه) اي من هذا المعطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بان
 عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو (ولما كان قائل ان يقول) فيه
 اشارة ان قول المنصوب وانما جاز الخ جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اي القاعدة
 التي يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيها يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم)
 اي يقول العرب (الذي) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله
 المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته في محل الرفع على انه مبتدأ
 (يفض) من غضب يفض من باب علم (زيد) فاعله (الذي) وهو على وزن سؤال
 اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يمود
 الى الموصول) كما قلنا (وينضب المعطوف) صفة لان ينضب معطوف باعتبار اللفظ اي
 لفظ ينضب (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اي
 ينضب (ذلك الضمير) اي الضمير الراجع الى الموصول كافي المعطوف عليه الذي هو
 يطير لان ينضب واقع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم
 المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اي بالاجوبة الثلاثة التي اتفهمت
 بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذي يطير في غضب زيد الذي
 لانها) (اي الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (في هذا التركيب) (فاما السببية)

المراد ضمير غيره المفرد
 الراجع الى الجنس الجنس
 او غيره مجوبة (قوله)
 او المنفي ان وجدنا التخيير
 قبل لا موجب لجل كان في
 التوجيه الاول فافضة وفي
 الثاني فامة وكأنه اراد
 الاشارة الى توجيهين لكان
 في التوجيهين والتوجيه
 الثاني بيد جدا لان جعل
 بالتخيير ملتبسا بتوحيه المجه
 او تونه ركبنا جدا
 او المتبادر من قوله جازت
 الاضافة للتبسي بالتوحيه
 لاضافة التي اليه ولاداعي
 اليه الا سرعادة مشاركة
 في ضمير مفرد وان كان
 في المراجع والمصنوبه على
 ذلك التاويل بالمعطف بم
 فانه ليس هنا لتراخي
 في الزمان بل لتفاوت
 الحكمين في ان احدهما
 متعلق بالتخيير والاخر
 بالمدح والكل باطل لان
 الباعث للتوجيهين الحامل
 عليهما عدم اتيان المنصوب
 بخبر كان فاحتملت العبارة
 هذين الوجهين لانه اما ان
 بقدر الخبر لا ولا يخفى ان
 كلامهما بيان في تأدية المعنى
 ودعوى اشتغاله الثاني على
 الركائز مما لا دليل عليه
 والقول بان التنبس
 بالتوحيه هو المضاف دون
 المضاف اليه عطصريح
 وعكس لما هو الثابت
 الواقع في نفس الاسرود
 طهر بطلان بقية القول
 (قوله) فلا يجوز الاضافة
 الا لفظه جوازها على قلة
 نظر بل الظاهر عدم

بالإضافة (أى) لأنها (قابلة نسبة إلى السببية) فيه إشارة إلى أن إضافة الفاء إلى السبب
لادنى ملائمة كلام الاستغناء وبين الملائمة بقوله (بأن يكون معناها) أى معنى الفاء فى
هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لأن ما قبلها فى هذا التركيب
سبب لما بعدها لأن طيران الذباب سبب لفضب زيد كما أن الايتان فى قولك الذى يأتينى
فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعاً (لا العطف) أى لا يكون
معناها فيه عطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الأول يعنى أن هذا التركيب
مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد) هذا القول (نقصاً) أى حال كونه ناقصاً (على
تلك القاعدة) والجواب الثانى (أو) أن (يكون معناها) أى معنى الفاء فى هذا التركيب
(السببية مع العطف) أى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد أيضاً
نقصاً عليها لأن تخصيص تلك القاعدة بما إذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لأن المعطوفين يطيران ح بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا
قال الش (لكنها) أى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية (تجمل الجملتين
بجملة واحدة) لأن السبب والسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولأن الفاء لما
كانت موضوعاً للجمع وإن كان فيها تعقيب جملة الثانية جزءاً من الأولى (فيكتفى
بالربط) الذى كان (فى) الجملة (أولى والمعنى) أى معنى هذا القول على تقدير أن تكون
الفاء السببية والمطوف (الذى يطير فيفضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه
سبباً لفضب زيد مع اجتماع التعصب بالطيران لأنه بشرط هديم الطيران وتعقيب
الفضب بالذباب والثالث من تلك الأجوبة أن تكون فيه لجر العطف لكونها واحداً
من حروفه لا السببية (أو يفهم منها سببية) الجملة (الأولى لا) بجملة الثانية لكون الفاء
مستعملة فى السببية أيضاً فيقدر الضمير فى الجملة المعطوف ليصح العطف لما عرفت أن الفاء
لجر العطف (فالمعنى) أى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لجر العطف (الذى
يطير فيفضب زيد) عقيب (سببية) أى بسبب طيرانه (الذباب) فالأولى من هذه الثلاثة
الجواب الثانى لأن فى الطرفين أحد معنى الفاء معنى العطف فى الأول ومعنى السببية
صرحاً فى الثالث وإما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين وإعطاء كل ذى حق حقه فكان
أولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى أن يكون الفاء لجر العطف بلا فهم السببية فيقدر
الضمير الرجوع إلى الموصول ليصح العطف بإضافة مضمون الطيران إليه متعلقاً بالمعطوف
ولذا قال (أن يقدرفه) أى فى المعطوف (ضمير) راجع إلى الموصول (أى الذى يطير
فيفضب زيد بطيرانه الذباب) (وإذا عطف) (أى إذا وقع العطف) فيه إشارة إلى أن
الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى مصدره على تضمين معنى الإيقاع على
منوال قولك وقد حيل بين العير والفرسان أى وقع الحيولة (بناء) مفعول له للشرط
لعدم صحة تعلق الجار به لأنه ليس المراد العطف عطف على نفس العاملين بل المراد

الجواز مطلقاً قال المص
وإن لم يكن بالتووين
أوبنون التنبه ملائمة
الإضافة وذلك لتمسكها
إلا أنه إن كان مثل
عشرين درهما تمدت
إضافة إلا يستقيم
حذف النون مع الإضافة
ولا بقاؤها فتمدت
الإضافة وكذلك فى النمرة
مثلاً زيد وتابعه الرضى
فإن لا يجر الإضافة مع نون
الجمع والإضافة أمانون
الجمع فلاها ليست بنون
الجمع حقيقة بل هى مشبهة
وأما قولهم فى حسون
وجها حسوناً وجه فليس
من هذا الصنف لأن التمييز
فيه من نسبة وكلامنا فى
التمييز عن الفرد وكذا
قولهم بمنى ماء ومملان
وملآن ماء وإناء أكثر
مثلاً ليس مما انتصب فيه
التمييز عن التووين الظاهر
والمددوعن نون التثنية
كما ظن بعضهم بل التمييز فيه
من النسبة كما فى أملاء
الإناء فهو أذن من شبه
تمام الكلام وأما الإضافة
فإنما تمتنع الإضافة معها
لأن الإضافة مع وجود
المضاف إليه محال إذ لا
يضاف اسم إلى اسمين
بلا حرف عطف وإن
أضفت مع حذف المضاف
إليه كما تقول فى عندي مثل
زيد رجل مثل رجل فسد
المعنى لأنك تريد عندي
رجل ولا تريد عندي شئ
مثل رجل وكذا الوقت فى
عندي ملؤه علامات عمل
لأن الملا هو قدر ما عملاً

ولامنى لقولك قد رملناه
 المسمل ولعله قدس سره
 وقع في تلك المخالفة من
 متابعة الهندي فانه قال
 بالجواز على قلة مستدلا
 بشتر ودرهم وستوك
 وانت خير بانه على تقدير
 تسليم صدور هذين
 التركيبين عمن يستد به
 لا يثبت بهما الجواز ولو
 على قلة لكونهما من قبيل
 الشذوذ (قوله) انه اراد
 عشرين ومضان قبل محب
 ان يقال عشرين ومضان
 لان رمضان وان كان غير
 منصرف لليلة والالف
 والثون المزيدين لكنه اذا
 وقع غيرا يكون منكرا
 لوجوب تنكير التمييز
 في الالتياس وهذا المثال
 نظر ايضا لان في صورة
 الاضافة الى التمييز تكررة
 مصروفة وفي صورة
 الاضافة الى غيره معرفة
 غير مصروفة الا ان
 يراد اليوم عشرون من
 رمضان السكنى سوف كلامه
 لا يساعد وقد سبيل
 هذا الاستثناء قوله او
 اراد اليوم العشرين من
 رمضان ثم ان قوله قدس
 سره جاز عشرين وعشري
 ومضان ممنوع كما
 مرقت وقوله بالاتفاق
 قريب جدا وانما وقع فيه
 من حسن ظنه بصاحب
 الواقعة ثم ان الظاهر من
 كلامه قدس سره جواز
 هذا قياسا كما ينطق به قوله
 لكثرة الحاجة اليه وكذا
 تبليغ عدم الاضافة بذلك

ليس الا المطف على معمولهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفامينا او
 اوقع المطف ايقاما مينا والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافا لانه لا يبنى
 الحكم على المدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسان على
 معمولهما بما طفت واحد) مختلفين كانا في الاعراب كالنصب والمرفوع او متفقين فيه
 كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا
 خالدا في الثاني تأمل (وقال بعض شارحي الباب) اى شارحي هذا الكتاب لانه من الباب لان
 الباب يوزن الباب لب الشيء ان كان اسم جنس او شارحي المسحى بالباب ان كان اسم كتاب
 حيث قال اذا عطف شيان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الا
 ظهر عندى ان المطف هنا) اى في هذا البحث لا مطلقا (محلول على معنى اللغوى) لما
 سبق ان المطف في اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يحمالا) اى الاسمان
 (معمولها) بحرف المطف الواحد وردهذان المنيان كلاهما بان جعل المطف للمنى
 اللغوى هنا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف باردوا لاظهر والاولى ما ذهب اليه
 الاكثر وهو قول الشارحين (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله
 واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا
 عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار
 بالشرط بلا تكلف ويبقى المطف على معنى الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على
 معمولى عاملين) بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند
 الشارح (لا على معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد
 (قانه) اى هذا المطف (جائزا اتفاقا) لان حروف المطف انما وضعت لان تقوم مقام
 العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمر واحله
 جاءنى زيد جاءنى عمر وفحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف المطف للاختصار فيه
 ولا فائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد وعمر او بكر
 خالدا) وظننت زيدا قائما وعمر قاعدا واعلم زيد عمر ابكر قاضلا وبشر خالدا محمدا كريما
 وان زيدا قائم وعمر او اذا هب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولا على اكثر)
 اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين قانه) اى هذا المطف (لاخلاف في
 امتناعه) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان
 هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو المطف على معمولين او ثلاثة
 معمولات لعامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو المطف على معمولات عوامل
 ثلاثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو المطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير
 متحددين) ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل
 (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لرفعهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب

زيد عمرا وبكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب
المعطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد
العامل فيه) فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط
(و) العامل (الثانى تأكيده) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون
كلها صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان فى معمول واحد فترجع الاول
لسبقه ويكون الثانى تأكيده من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب
التنازع لان فى التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالمعطف وهما ليس
كذلك (وذلك المعطف) اى المعطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع) خبره ظاهر الا فى
الحقيقة (فى قولهم) اى فى قول العرب (ما) لفظه ماهذه المشابهة بليس (كل) اسمها
(سوداء) بالمدحمر مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح
الحبة السوداء ويقال لها بالتركية قره جه اوت ، وفى الحديث الشونيز دواء من
كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها فى كل داء يصيبه
حتى فى الرمديعى اذ ارمدت عينه اكتحل بها فبرى من ساعته كذا فى شرعة الاسلام
(تمر) خبر ما (ولا يبيض) لفظه لاهنا زائدة لتأكيده الثانى مثل قولك ما زيد قائما ولا
عمرو حاضر او يبيض بالمدحمر وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء
العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض
والمراد ايضا قوله ببيض الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى
معطوفة على تمر الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول
الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (فى قول الشاعر)
وهو ابو ذؤيب (اكل امرئ) الهمزة فيه لانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل
لان المسؤل عنه بهما يلها وكل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف اليه لكل و
(تحسين) فعل مضارع معلوم وفاعله يا الخطاب وقد وقع بين مفعوله و (امرئ)
مفعول ثان له اى تحسين كل امرئ امرئ اى اتقن ان كل ما هو فى شكل الرجل
رجلا وليس كذلك لان كل ما هو فى زى الرجل ليس رجلا (و ناز) بالجر عطف على
امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (تود) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تنوّد
حذف احدى التائين كما فى قوله تعالى نارا تطفى اصله تطفى والجملة صفة للنار (بالليل)
الباء فيه الظرفية كالياء فى قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى
لتحسين وقد عطف فى هذا اليت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل
وتحسين بما عطف واحد ولو لم يحز مثل هذا المعطف للاختاره الشاعر القصيح (فهذا)
المعطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب
اى يقتضى الظاهرا لظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا

وانت خير بان حذف جزء
الكلمة وحررها الاسلى
لاجل الاضافة لا يكون
قياسا ولا يثبت جواز ذلك
بكثرة الاستعمال (قوله)
لكن لما كان الابهام فى
طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها قيل الابهام فى
طرف النسبة لا يستلزم
ابهاما فيها برفعه القسم
الثانى من التمييز الا ترى
ان قولنا عندى وطل
لا بهام فى النسبة فيها
الابهام فى الطرف وبازالة
الابهام من النسبة لا يزول
الابهام من الطرف وبازالة
الابهام من الطرف لا
يزول الابهام من النسبة
مخوطا بطر زينا فان
النسبة فيها على اجهامها
فكل من الحكمين اعنى
قوله الابهام فى طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها
وقوله ورفعه هنا يستلزم
الرفع منه محل بحث الا ان
براد الطرف المقدر
وليس مما يثبت اليه لان
مخرج عبارة الشارح
قدس سره بنادى باعلى
صوت على ان الابهام
المراد منه التمييز ليس فى
نسبة بل فى ذات مقدرة
داخلة فى النسبة غير
مذكورة فى اللفظ صريحا
ولا يخفى ان الداخل فى شئ
اذا كان مبهما يكون ذلك
الشئ مبهما واذا لم يكن
شئ من اجزاء الشئ مبهما
لا يكون ذلك الشئ
مبهما بالضرورة (قوله)

ان هذا العطف (لم يجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة)
 اى يقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان
 الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقوم) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان
 يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) (ينى ان الفراء خالف الجمهور فى يجوز هذا
 العطف خلافا) (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان
 حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا لثبوت العامل اختصارا جاز ان ينوب
 مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر
 من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقول مقام العوامل
 (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤول)
 عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز احوال من فاعله لان المضارع المتنى يجوز ان
 يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء
 العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب
 الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او يجوز احوال بعد حال
 اى العطف المحوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الاتية فى المتن كما اقتصر
 الجمهور عليها (بل يسمها) اى يسم الفراء تجوز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها)
 اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء من عموم الاحوال
 المتعلقة بقوله لم يجز مع قيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز) اى
 واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الافى) تقديم الجار
 على الرفع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم حمرو (و) الا
 فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيد والحجرة عمرا) وانما جاز هذا اسماعا
 عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار
 فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه
 لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المنوى كان كالمقدم فكأنه كان
 عطفًا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا
 المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا وامثال
 الثانى محمول عليه لما سبق (ينى الافى صورة تقديم الجور و تأخير المرفوع كفى
 الصورة الاولى (او) تأخير (المنسوب) كفى الصورة الثانية (لجئته فى كلامهم) اى
 لكون مثل هذا العطف واقفا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقصر الجواز) اى
 جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس
 عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه الجور ومع
 تأخر المرفوع او المنسوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا خلافا للاصل فان اطرده

وكذلك كل ما فيه معنى
 الفعل هذا بشكل باسماء
 الافعال فان فيها معنى الفعل
 وليست تشبه جملة بل جملا
 واعلم ان فى قوله وهو اسم
 لفاعل اسماعه والمراد
 هو اسم الفاعل مع فاعله
 وهكذا فيما بعده والاولى
 فى قوله حسبك جلا زيد
 لان حسبك زيد جملة
 ويشبهها حسبك فالممثل
 به هو التمييز من حسبك
 لامن حسبك زيد كذا قيل
 (قوله) والله دره فارسا
 الدر فى الاصل مصدر
 در الدار يدر در اى تزل
 من الضرع وقيل ما يدرى
 اى ما يزل من الضرع
 من الدار ومن النيم من
 المطر وهو هنا كناية عن
 فعل المدوح الصادر عنه
 وانما نصب فاعله اليه تعالى
 قصد التنجيب منه لان الله
 تعالى معنى النجباء فكل
 شئ عظيم تريدون التنجيب
 منه يسبونه اليه تعالى
 ويضيفون اليه نحو قولهم قد
 انتدوه ابوكم فمعنى الله دره
 ما يحب فاعله وقال فى
 الصحاح قد دره اى عمله
 وكذا فى القاموس وقيل
 اريد بالدره هنا الخبر فانهم
 كانوا يستقدرون ان الذين
 مذشأ لكل خير لانه من
 غالب اقوالهم واختار
 الشارح قدس سره هذا
 القول لظهوره ولا ربه
 عليه انه جمل الدر كناية
 عن الخبر وذلك لا يوافق
 تحقيق اللغة كيف وقد
 صرح الجوهري وغيره

في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسيبويه) يعني خالف
 سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطابقا في تجويز مثل هذا العطف (فانه)
 اى سيبويه (لا يجوز هذا العطف) اى في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع
 او المنتصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر
 جائزا (في هذه الصورة) اى المذكورة آنفا حتى جوزها الجمهور (ايضا) اى كما
 لا يجوز الصور انى جوزها الفراء مخالفا للجمهور وللملة المذكورة هناك وهى قوله لان
 الحرف الواحد لم يقوم ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصور
 التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل
 سوداء ثمرة ولا كل بيضاء حمة واصل قوله اكل امرئ ثمينين امرء . وكل نارا توقد
 بالليل نارا ، واصل قوله فى الدار والحجرة عمروان فى الدار زيد او فى الحجرة عمراف حذف
 الجار فى الكل اختصارا واو كنفاء بما ذكر فى المخطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف
 الجار (وابقاء المضاف اليه) المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى
 تسألون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفى قول الشاعر فاذهب ثيابك والايام
 على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الخلف الله بالجر على تقدير والله
 وغير ذلك مما لا يحصى كلامهم (نحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد
 الآخرة بجر الآخرة كجاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة)
 لان القراءة يرجع بعضها بعضا واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى
 عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب
 الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار
 وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها
 يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه
 لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم العاملين القويين (التأكيد) اما
 مهجوز من اكد واما مثال واوى من وكسوم معناها لفة واحد وهو التحقيق اوردده عقيب
 العطف لان فى التأكيد اللفظي زاد حرف العطف لتأكيد الصوق نحو والله ثم والله
 وكسوم قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (يقرر امر
 المتبوع) (اى حاله وشأنه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع
 (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقرر عند) اى فى ذهن السامع اى يحمله مستقرا متحققا
 بحيث لا يظن به غيره وان كان او لاحتماله عند فلما اكد زوال الاحتمال وتقرر (فى النسبة
 متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوب) مثل قوله عليه الصلوة والسلام
 ايما امرأة تكلمت بمراقن وليها فاكحها باطل باطل باطل (او منسوب اليه) مثل قطع الامير
 نفسه او جاءنى زيد زيد (ثبت عنده) اى عند المصنف (وتحقق ان المنسوب) كالمثال

بينهم قولون فى القدم ما دره اى ما كثر خبره
 (قوله) ثم ان كان اى التميز
 بعد ما لم يكن نصبا
 المنتصب عنه قبل قيد
 الشرط بهذا القيد لدمع
 ما ورد عليه من القمض
 بطاب زبد نفسا بان التمييز
 فيه اسم يصح جعله لما
 انتصب عنه مع انه لا يصح
 جعله لمنطقه و بعد تقيد
 الشرط : اما صار مقنة ان
 يكون قوله والامتنان
 لطاب زيد نفسا فيبطل به
 قوله فهو لمنطقه قيد قوله
 ولا ايضا وفيه نظرات
 انما يحتاج الى التقيد فى
 التمييز لوجع الصفة على
 الامكان الخاص كما هو
 الظاهر المتبادر فلا حاجة
 الى التقيد الا فى القسم
 الثانى فلا وجه لصرف
 الصفة عن ظاهره ثم تقيد
 الشرط ولان محتملا الا
 التمييز لا يكون الا يكون
 دائرا بين المنتصب عنه
 والمتعلق فلا معنى لادم
 كونه نصبا الى المنتصب عنه
 الا كونه محتملا عنه ولتعلقه
 فيه الشرط والجزاء
 وكذلك نجه على قول
 المص والاهو ولتعلقه انه
 ليس فيه فائدة تامة لان
 التمييز ان لم يصح لما انتصب
 عنه يكون لمنطقه بلا حفاء
 ان قيل لا يربط الى ان يعتبر
 ههنا لا مكان الامام ولا
 الخاص وبيان هذا كون
 الامكان معتمدا على قسمين
 بان يكون معناه اما سلب
 الضرورة المطلقة من

الاول (او المنسوب اليه) كالمثال الثاني (في هذه النسبة) اى النسبة المذكورة في التعريف (هو المتبوع لا غير) لان المراد من التأكيـد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هو تقدير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يشر الى فائدة التأكيـد والفرض منه اى الفرض التأكيـد والفائدة التى وضع لها التأكيـد احدى ثلاثة اشياء احدها (اما الدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذا لم يوكـد لم يفهم فالدفع غفلته وإيقاظه والتنبية يؤكـد ويقال جاءنى زيد نفسه او زيد قتيـل قتيـل (او) تأنيـا (لدفع ظنه) او ظن السامع (بالتكلم الفاظ) فى كلامه فبؤكـد المتكلم لدفع ظن السامع فى حقه الفاظ والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدقيـن (يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لان البحث فى الاسم او اشارة الى ان التأكيـد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجزى اى التأكيـد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع) اى بالتكلم (نحو زنا) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (فى المنسوب نحو قولك زيد قتيـل قتيـل) فانه لما قيل قتيـل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكـد بقوله قتيـل (دفعنا توهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازى لا الحقيقى وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بملاقة الايام لجله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبق) للسامع (شك) واعتذار (فى ارادة المعنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعا وهو الموت بسبب الفجر (او) اما ان يكون (فى المنسوب اليه فانه) اى الشأن (ربما) اى كثير اما (نسب الفعل الى التنىـ و) الحال ان (المراد) منه (نسبته) اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كإلى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى من تبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابتاءهم مع ان الذبح ليس بقائم به ونى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كأنى قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القلع ايس قاتم به بل بمن امر الامير ولكن استداليه مجازا بملاقة الامرية (اى قطع غلامه) باسمه (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا فى النسبة فقط كإلى قولك ائت الربيع البقل تقول قطع الامير الامير

الجانب المخالف للحكم فقط
كقولك بالامكان العام كل
فأرجو وبالامكان العام
شئ من الحار يبارد ففهم
الاول من سلب الحرارة من
النار ليس بضرورى
ومفهوم الثانى ان ايجاب
البرودة للنار ليس
بضرورى او سلبها من
جانب الوجود والعدم معا
اى ثبوت الحكم ولا ثبوته
كقولك بالامكان الخاص
كل انسان كاتب وبامكان
الخاص لاشئ من الانسان
بكتاب بمعنى ان ايجاب
الكتابة للانسان وسلبها
منه ليسا بضروريين من
اصطلاحات ارباب العقول
والصحة لا يجب ان يحمل
على شئ من هذين المعنيين
فى العلوم العربية بل المراد
بالصحة هذا المقام ليس
الامنى الاحتمال كما يدل
عليه قوله والاولوا اعتبر
الصحة بمعنى ما قاله من
الامكان الخاص كانت
الصحة سقيمة من وجهين
احدهما لزوم اتحاد الشرط
الجزاء والثانى فساد قوله
الافان يكون ح قوله يصح
جمعه لما انتصف منه بمعنى
يسلب ضرورة كونه لما
انتصب عنه وضرورة
عدم كونه وهذا هو
الجزء بينه ويلزم ان
يكون معنى قوله والاضو
لصنقه وان لم يكن اسما
كذلك بل كان ضرورى
الثبوت لما انتصب عنه
ولتعلقه فهو لمتعلقه وهذا
بين الفساد لما فيه من

او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لعط
 المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل
 ضرب زيد زيد علم النسبة حقيقة والفاعل هو زيد (اي ضرب زيد لا من يقوم مقامه) بمن امره
 بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازا بلا فاعل امرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير
 المنسوب اليه اي ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط
 ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) (في)
 (الشمول) (اي التأكيدي) الاصطلاحى قسمان الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية
 او غير (الفصيل الذى ذكرناه او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن (في شمول المتبوع
 افراده) يعنى في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل
 قولك جاءنى اقوم كلهم فان التأكيدي بكلهم افاد شمول الجميع افراد القوم جميعا ووقوع
 الجميع منهم والتأكيدي باجمين افاد ان الجميع صدر منهم دفعة لاعلى التعاقب بعد افادة
 شمول الافراد (دفع الظن السامع) بالتكلم (نحو زنا) اى تكلما بالمجاز (لاي نفس
 المنسوب اليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيدي لا
 يقرر شيئا في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالتكلم
 (بل) لا يقرر الا (في شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراد)
 فالشمول لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اى الشأن (كثيرا) منصوب على الظرفية
 اوعلى المصدرية ولفظة (ما) صفته قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا او غير
 اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر
 الا من واحد منهم (مع انه يريد النسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضها) اى الى بعض
 الافراد كالتال المذكور (فيندفع هذا التوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد كله
 وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخوانه)
 اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن
 وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم واربعهم)
 مثل جاءنى القوم ثلاثتهم او اربعهم حين كون السامع عالما بان القوم القوم الجائين ثلاثة
 او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك
 من التلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيدي
 واللام يكن تأكيديا كذا في الرضى (ونحو هذا) اى في تقرير المتبوع في النسبة او في الشمول
 (هو القرض من جميع الفاظ التأكيدي) فالترتيب جامع لافراد (واذا عرفت هذا)
 اى كونه جامعا لافراد (فتقول) في بيان فوائد القيود بقوله تابع جنس يشمل التوابع
 كلها (اخرج المصنف الصفة والمعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيدي بقوله)
 متعلق باخرج (يقرر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البدل (والمعطف) بالحرف
 (فظاهر خروجهما به) اما اخراج المعطف فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه

التنافض الصريح ولا
 يدفعه التقييد بتي بل لا
 سبيل اليه كما لا يخفى فلما
 ما ذكرته من الاحتمال هو
 معنى الامكان الخامس ولا
 اتحاد بين الشرط والجزاء
 اذا المعنى ان محتمل اللفظ
 لكذا او كذا جرى عليها
 فبقي الشرط احتمال اللفظ
 ومعنى الجزاء اعتبار ذلك
 الاحتمال وتنفيذ حكمه من
 غير ان يرتكب ما يخصه
 باحتمال الجائين من التأويل
 الصارف عن الظاهر
 وشأن ما بينهما ولا يلزم
 ان يكون معنى والا
 ما ذكرته من التقييد بل
 يكفى فيه ان يقال اى وان لم
 يكن كذلك بل كان غير
 محتمل لما انصب عنه فلا
 فساد واذا عرفت ما سبق
 في اثبات المعبرة بين
 الشرط والجزاء من كون
 المراد بيان لزوم ابقاء
 اللفظ على ظاهره واعطاء
 مئة تضاه ظهرك سقوط
 ما او رد على قول المصن والى
 فهو لمتقله من انه لا فائدة
 وقد ظهر لك اهمية هذا
 انه كالاوجه لتقييد الشرط
 في القسم الاول كذلك
 لا وجه لتقييده في القسم
 الثانى ثم انتهى جوذا
 كون نفسا لما انصب عنه
 وانطلق حيث قال ان نحو
 طاب زيد نفسا يجوز ان
 يجهل لما انصب عنه او
 لمتعلقه اى طاب زيد من
 حيث انه نفس من نفوس
 او من حيث ان نفسا من
 النفوس تعلق به فكل

المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لافي النسبة ولا
في غيرها واما البديل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثاني والاول توطئة له كان
الاول كامدا فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول الاول كما في بدل
الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة
الا ان التابع مقصود للتقرير وبديل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود
في البديل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها) دون التقدير سواء كانت
في التكررات والمعارف لاعلى ما يدل عليها (واقادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعها
في بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) بالتوضيح فيه ليست الا
لعارض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لافي النسبة ولا في الشمول (واما عطف
البيان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو تقرير امر المتبوع وبحقه لكن لا) اى
لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع (في النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان
منسوبا اليه مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر
عن النسبة ولم يكن مثل زيدا ابو عبدالله او ابو عبدالله زيد (هذا) اى بيان فوائد القبول
(حاصل ما ذكره المص في شرحه) على الكافية (وهو) (اى التأكيد) قسبان (لفظي)
مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا في المحكوم به مثل زيد قائم
قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمي لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ
(لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة
المعنى) لامن اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لا فان
كالاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمى منسوبا لانه
لا يقرر الالمنى (فاللفظي) الذى هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير
اللفظ اول) (اى مكرر اللفظ اول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى
للمفعول كالحلق بمعنى الخلق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل (ومعاده) اى معاد
اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز (نحو جاءني زيد زيد) ورأيت زيد زيدا
ومررت بزيد بزيد (او حكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان
مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارز (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا
نحو ضربت اياك وضربت اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اى
لفظ المتبوع (وان كان) الثاني (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المنفصل غير لفظ الضمير
المتصل (اذا الضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الاتصال في
الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا)
لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا يلا مانع منه لا يجوز
انفصاله واذا تمذر جمل الاول متصلا والثاني منفصلا قدر الامكان (ويجوز) اى

موضع يصلح جعله لما
انتصب عنه جاز فيه كلا
الامرين كونه له وكونه
لشئ له وكل موضع لم يصلح
جعله للانتصب عنه تمن
كونه لمنعلق قال وهذا مما
لم يذكره كثير من الناحين
وهو حسن بدعي ويحمل
الشارحون تصحيح
لشرطتين بالمرور لا يخلو
كل من ذلك عن
اشتباه ولا يخفى ان اشتد
النفس كذلك ياباه
الاستعمال والكلام مبنى
عليه (قوله) بان يكون
تمييزا لرفع الابهام عنه فيه
نظر اذ الابهام في زيد بل
في شئ المقدر وليس هو
تمييزا عنه بل من ذلك
الشئ والقول بانه اراد رفع
الابهام عن مبهمة هو نفس
ما انتصب عنه كآرى على
ان المراد بقوله جاز ان
يكون له ولشئ له ليس انه
تمييز رفع الابهام عنه بل
المراد ان الاسم ان كان
كذلك جاز ان يكون اسما له
وعبارة عنه واسما لشيء
وعبارة عنه وهذا عمالا
سبيل الى الشك فيه
قال المص تريد ان
التمييز قد يكون اسما
راجعا الى المنسوب اليه
وقد يكون راجعا الى
امر يتعلق به كافي قوله
طاب زيد ايا جاز ان
يكون زيد هو الاب وجاز
ان يكون ولده وكذلك
اذا قلت امة جاز ان
يكون لكل واحد من
المسيئين هذا معنى قواني
جاز ان يكون له ولشئ له

التكرير مطلقا الاصطلاحى واللفظى فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عموم (لا التكرير)
 اى لا التكرير (الذى هو التاكيد الاصطلاحى) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير
 المستكن فى مجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليقى قوله (فى الالفاظ كلها) على عموم
 لان التاكيد الاصطلاحى لا يجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت
 تلك الالفاظ (اسماء) لفظية او معنوية مثل جادى زيد زيدا وجادى نفسه (او افعالا)
 مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيدا قائم (او جلا) اما اسمية
 نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تعييدية) اى غير
 اسادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (او غير
 ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالضمير لان التاكيد مكمل للاول
 والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون
 امكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو
 زيد والمضمر يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وضربت
 انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن فى مجرى (الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى)
 اى ويجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الا هذا
 التفسير ولان البحث فى التاكيد اللفظى لا فى مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد
 (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من
 الالفاظ الاسماء خاصة بملافة الجزئية ويكون التاكيد ايضا بكلماتا كيدا لما هو المراد والمعنى
 ويجرى التاكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم)
 اى يذكرى الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التاكيد اللفظى
 الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال
 فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنى فغير عنها بلفظ عام للتايتوهم الخصوص
 (كالتايتوهم المعنوى) (و) (التاكيد) (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة
 ومحدودة) لان كون الشئ محصورا يستلزم العدد والحد (و) (مبتدأ) اى الالفاظ المحصورة
 ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤيد كذا المعنى خاصة وهو كلامه ضافا الى مضمر وما يؤيد كذبه الجمع
 بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤيد كذبه المفرد والمعنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو
 النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تراد الباء فيها يقال جاءنى زيد بنفسه وبينه (وكلاهما وكله
 واجمع واكنه وابتنع وابصح) هذا المجموع خبر مثل السكتنجين خل وعسل وماء (بالصاد
 المهملة وقيل بالصاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان تكن ابصح بالصاد المهملة (قبل لامنى لهذه
 الكلمات الثلاث) (و) (اكنه وابتنع وابصح) (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تاء كيدا بل
 تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لا معنى لها عند افرادها وعدم كونها صفة وهذا غير
 صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهمة فلا معنى لذكرها فى باب التاكيد الا ان يقال
 ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون نابعة لها (وقيل) اكنه مشتق من حول كتنيع اى تاء لان يقال

هذا كلامه وبه صرح
 الرضى قائلا ان سمع ان
 يكون نفسه كاي اوصفة
 نفسه كايوة جاز ان يكون له
 ولتعلقه معنى جاز ان يكون
 ما سمع ان يكون نفسه نفس
 متعلقة ايضا كاي فى طاب
 زيد ابا فانه يصح ان يكون
 زيد او ان يكون ابا زيد
 وكذا جاز ما سمع ان يكون
 صفة لنفسه صفة لمتعلقه
 ايضا كايوة فى طاب زيد
 ايو فانه يصح ان يريد بها
 ايو زيد نفسه لا ولاده
 وان تريد ايو ابيه له وقال
 الهندى معناه جاز ان
 يكون اسماله واسما لمتعلقه
 نحو طاب زيد ابا فاقوله ابا
 يصح ان يجعل اسما لزيد
 ويترجم بقولنا « خوش
 است زيد ازا ذروكه او
 پدرست » ويصح ان يجعل
 اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا
 « خوش است زيد ازا ان
 روكه او را پدرست » هذا
 وعليه الاجماع (قوله)
 باعتبار ان الطلب مستند الى
 متعلقه فيه نظر لان الطلب
 انما يستند لكلا الصورتين
 الى زيد (قوله) فهو لمتعلقه
 خاصة نحو طاب زيد ايو
 وطاب دارا قد عرفت
 ان الامر ليس كذلك بل
 قووك طاب زيد ايو جاز
 ان يكون لكل واحد
 من السمينين دارا وطاب
 لا يجوز ان يكون لمتعلقه
 قطرا وكذلك دار (قوله)
 فى لمتعلق زيد وهو
 الذات المقدرة قيل اى
 المتعلق الذات المقدرة دون
 عين زيد وقوله اى الشئ

أنى عليه حول كسيع أى قام من باب فتح ويكون حينئذ كنع بمعنى اتم لان الكنع هو القيام (و
 ابضع با) لصاد المفعلة من بضع العرق أى سال واجتمع لان البضع الاجتماع يقال بضع الماء فى
 نقرة الجبل أى اجتمع فيها وباه فتح ايضا (و) ابضع (با) لصاد (المعجمة) شقق (من بضع أى
 روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح
 ايضا (وابنع من التبّع) بوزن التبّع (وهو طول النقي) كالابل (مع شدة مفرزه) اسم مكان
 من غرز يفرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه النقي وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى
 الابل وفى غير لا يكون الاعلى سبيل المجاز لان المفرز فى الحقيقة موضع موضع عليه القدم
 وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط أى استخراج (مناسبات خفية) لا تدرى
 الا بالامل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الرضية اللغوية (و) بين (معناها
 التأكيدي بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الناقب قبل الاشتغال كل منها على خروج
 من نقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اما اكنع فلان معناه التمام
 ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع
 فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد
 والاجزاء المناسبة بينهما حاصلة واما ابضع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه
 التأكيدي العموم والسيلان ايضا تام ومنبسط واما ابنع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه
 التأكيدي ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيدي
 المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدر بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعها فى فصل
 واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال
 معنى فى افراد والتثنية والجمع والتأنيث وان اختلف اللفظ (أى النفس والعين) (يعنان)
 (أى يعنان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) بنى يؤكدان كل واحد من هذه
 الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما) أى صيغة النفس والعين (افراد)
 تميزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) اختلاف (ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح
 الهمزة (قول) جاءنى زيد (نفسه) او عينه (فى المذكر الواحد) بنى اذا كان متبوعه
 مذكرا واحدا او قول جاءنى هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث
 الواحدة) بنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وقول جاءنى الزيدان او الهندان
 (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير مما (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث)
 وهذا اصل فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
 لكرامة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتقار لفظهما
 وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صفت قلوبكما فى موضع قلبا كما فلا
 يجوز نفسهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفسهما وعيناهما فى تثنيتهما)
 موضع انفسهما واعينهما اعتبار التقارير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدتا معنى
 وجاءنى القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) بنى اذا كان

المسبوب الى زيد تفسير
 فذات القدرة التى حكم
 على المتعلق بانه موحين
 كونه العيىز لمتعلق ما
 انصب عنه فلا حاجة الى
 تقييد الشئ المسبوب الى
 زيد كونه مفار الى على ان
 يكون الشئ المسبوب الى
 زيد هو الذات القدرة التى
 قد تكون عين زيد والقائل
 لم يتطعن فى ذلك من
 الخطأ من وجهين احدهما
 ان المتعلق ليست هى الذات
 القدرة بل هو الاب زيد
 مثلاق قولك اب زيد ابا
 كما عرفت وتأتيها ما سبق
 من الذات القدرة لا تكون
 منسوبة الى زيد بل
 المسبوب الى زيد هو الطيب
 فى قولك طاب زيد واذا
 اردت التصريح بالذات
 القدرة قلت طاب شئ
 زيد يكون المسبوب اليه
 الطيب شئ وليس هو
 مسبوب فى شئ من الوجوه
 (قوله) فبطايقى العيىز
 لهما أى فيما جازاه
 قبل الظاهر ان ضمير
 فيها راجع الى القسمين
 المذكورين ليقى حكم
 ما كان نصبا الى المنصب
 منه فتشكك فى مرجع
 الضمير بحيث يشك ما كان
 نصبا ولا يخفى انه تصف جدا
 وليس يعنى لان المقام
 يحتاج الى مثل هذا
 التشكك وهو امر
 من الاجترار على تحفة
 الص (قوله) فانه
 اذا قصد تثنيته او جمعيته
 لا يلزم ان يبنى ذلك الجنس
 اقبل هذا بنا فى ما سبق

المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءت النساء (انفسهن) (في جمع المؤنث) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكور) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتأكيدي الجارى في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكور جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثاني) (للماسي) المصنف (النفس والعين اولين تغليا) في الذكر في الاول لافي الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور والاعلى ماهو المذكور نائبا لشرفه لتقدمه فقبل الاول وان ولكن يمتز فيه الحقة في اللفظ كعميرين لاني بكر وعمري رضي الله تعالى عنهما والمذكورة (كالقمرين) (للمشي) وهو (كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما (للمذكور) زيادة تحقيق (سعي الثالث نائبا) (للمشي) وهو (كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما (للمذكور) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مشي المذكور (وكلتاها) (للمؤنث) اذا كان المؤكد مشي المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاها (والباقي) من الفاظ التأكيدي المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد (لغير المشي) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كلا) (نحو قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلاهما) اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن (في) (كلهم) عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) او جاءني الميبد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن (في) (كلهم) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت النساء كلهن) او جمعا مذكرا السكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجدوع كلهن (و) (باختلاف) (الصيغ) (عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض في بيضة ويسع في بيعة في) (الكلمات) (الباقى) (وهي) اى الكلمات الباقى اربع (اجمع) واكتع واكتع وابصع (الصاد المهملة او) (الصاد المعجمة) (تقول) اشتريت العبد (اجمع) (في المذكور الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشتريت الجارية (جمعا) بالذ (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (او اجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعا او غير عاقل نحو اشتريت الجدوع جمعا لا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا (بأوئل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع المذكور) (جمع) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكور الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اى مثل جمع وما تفرع منه (ا) كتع كتعا اكتعون كتع واكتع بتماما بفتح بتع وابصع بصعا بصعون بصع) وتشترك هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التأكيدي بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وهذا لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكد بكل واجمع) وما يتفرع منهما بالضمير والصيغة والمالحق باجمع من اكتب واخويه لانها مفرغها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الاذواجزاء) (مفردا كان) اى

منه الى ثمانية الجنس
وجعيته لا يتخص قصد
الانواع بل اصغر مترتين
قصد الانواع وقصد
الافراد حتى احتاج الى
التكاثف بل التصفى يحمل
الانواع على ما يشمل
الافراد وما اعجل نسيانه لما
شيد عن قريب بياته
والحامل على ذلك سوء
الفهم لان غنثار الشارح
قدس سره فيما سبق ايضا
ذلك على ما صرح به فمه
ومحور يكون الانواع اهم
انما كان بيان امكان دفع
ما اوردهم هذا الطريق ولو
على ضعف ولم يرض هو به
والا اصرح كلام المص
كذلك فبين لك ان
الشارح قدس سره لو اني
هنا بوجه يشعر بكون
الانواع اهم لاسحق هذا
التشبيح الشنيع واماني
هذه الصورة فلا يرد عليه
شيء (قوله) الواو بمعنى مع
قبل والطبق مفعول به
لمصاحبة فاعل كانت اي
كانت الصفة ومطابقها
اي لما انتصب عنه وبما
يتشقق منه العجب انه جعل
مفعولاً معه لمصاحبة خبر
كان فاحتج الى جملة فاعلا
معنى وكان وجا جعله فاعلا
انه بتأويل ثبت للاسم
فاتحج الى ادلة لصحة
جعل الخبر فاعلا معنى من
او هن من بيت المنكوبات
فاتبت المدعى بما هو احوج
الى الثبوت وعليه ان لا
تلتفت اليه فانه كجاري
(قوله) ويجوز ان يكون

ذو الاجزاء كالعبد (او جمعا) كالقوم (اذ الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخوانه (لا يتحققان)
 اى لا يوجد ان (الافيه) اى في كل واحد منهما يعنى يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخوانه
 الاجتماع لان كلاهما يجمع يستلزمان العدد بموادها وصيغتهما فلا يؤكدا ان الاما قبل الافتراق
 والاجتماع وفي ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذوا اجزاء بان يقال الا ذوا اجزاء
 واقر اذ بل لا يصح ذكره لانه يفيد جواز جأى الانسان كله من غير ان يراد به الا تلك (لان
 الكل مالم يلاحظ افراده مجتمعه ولم تقصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح
 تأكيده بكل و اجمع) لعدم وجود شرط كونه مائتا كيدا وهو الكلية والاجتماع (و لكن) بحسب
 ان يكون تلك الاجزاء بحيث اى في مكان (يصح افتراقها) و امتيازها (حسا) نصب على التمييز
 او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى في نسبة
 الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعد (كاجزاء القوم) في جأى القوم فانه
 يشاهد بحس البصر ثبوت الجحى "لبعض القوم دون البعض فيؤكده بكل ليعلم قينا ان الجحى ثابت
 لكل فرد فردا كد باجمع ليعلم ان الجحى ثابت لهم دفعة في آن واحد (او حكما) عطف على حسا
 والافتراق الحكى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل
 (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال
 كالشراء والبيع مثل اشترت العبد او بعته فيصح تأكيده حينئذ بكل و اجمع (ليكون في التأكيده
 بكل و اجمع) واخوانتهما (فائدة) لان المؤكدا اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما
 لانه لا يقال جأى زيدكده او اجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا تختمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض
 دون البعض حتى يكون في التأكيده بهما فائدة فلا يؤكدهما الا ذوا اجزاء (مثل اكرمت القوم
 كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت العبدكده) و اجمع وهو نظير ذى
 اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا او حكما
 بالنسبة الى بعض كالجحى "واللهاب فلا يقال جأى العبدكده ولا ذهب العبدكده (فان العبد قد تجزى
 في الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيده العبد (بكل) و اجمع
 (ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في التأكيده بكل ويفيد ايضا ان الشمول
 في آن واحد ليس بمنفرد (بخلاف جأى زيدكده) و اجمع (لعدم محبة افتراق اجزائه) اى اجزاء
 زيد بالنسبة الى الجحى المنسوب اليه (لا حسا ولا حكما في حكم الجحى) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا
 فلا يكون في التأكيده بكل و اجمع بالنسبة الى الجحى فائدة (واذا كد الضمير المرفوع) لا المنسوب
 والجور (الم متصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا
 او جائزا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيده المعنوى (اى اريد تأكيده
 بهما) اى تأكيده الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل
 ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعروف
 باللام (اكده) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى ضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على

بمعنى اسم الفاعل قيل لا
 معنى لاقتصار على كون
 بمعنى اسم الفاعل مع تجويز
 كونه مبنيا للفعل في
 التوجيه السابق وهذا
 وهم باطل لان مقتضى
 التوجيه السابق كان
 تجويز الامر من بخلاف
 الثاني فانه لا يناسبه الثاني
 كاهو الظاهر (قوله)
 واحتمل اى الصفة
 المذكورة الحال لا معنى
 للحصر الاحتمال في الصفة
 والحال في صورة
 الاشتقاق لانه لا يجب ان
 يكون الحال مشتقة بل كل
 ما دل عليه هيئة صم ان يقع
 حالا وكان القائل قائل من
 قوله لاستقامة المعنى على
 الحال او راء ولم ينطق لان
 كل ما هو غير زائد ليس بمشتق
 لا يصح ان يكون حالا ايضا
 لفساد المعنى (قوله) تؤيد
 التمييز قيل بل زيادة من
 تؤيد احتمال الحال وزيادة
 من تكون نصبها على ان
 المراد التمييز لا الحال وهذا
 محجوب وهم غريب فانه
 يقتضى جواز الحالية في كل
 اسم فتنسب على التمييزية
 واستعمل تارة بكلمة من
 وفساده اظهر من ان يجنى
 (قوله) وايضا المقصود
 مدحه بالفروسية لا حال
 الفروسية اذ قد مدح حال
 الفروسية بغيرها من
 الصفات فيه نظير
 والصحيح وايضا المعنى على
 مدحه مطلقا بالفروسية
 فاذا جعل حالا اختص
 المدح وتفيد بمحال

الظرفية اى قبل تأ كيد بالنفس والعين (بمفصل) متعلق بكدى ضمير مرفوع منفصل لما
 سياتى (ثم) يؤكّد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد
 منهما الى ضمير المؤكّد ليعلم انهما يؤكّدانه ان كان الضمير المؤكّد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما
 بارزا (مثل ضربت انت نفسك) او عينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك او عينك وان
 كان متكلما يضاف ايضا الى مخاطب بارزا نحو ضربت انا نفسي زيدا او امام مستكنا نحو اضرب انا
 نفسي زيدا وان كان غائبا يضاف ايضا الى مثل زيد يضرب هو نفسه (ففسك) المضاف الى
 المخاطب (تأ كيد لئلا الضمير) المتصل بالمخاطب الذى فى ضربت (بعد تأ كيد) اى تأ الضمير
 (بضمير منفصل وهو) قوله (انت اذ لو لاذك) اى لا تلو لم يؤكّد الضمير المرفوع المتصل
 بالمتصل (لالتبس التأ كيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأ كيد او لا (اذ وقع) اى
 النفس والعين (تأ كيد للمستكن) جواز يدا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) او عينه او وجوب
 نحو تكرم انت نفسك او عينك (فلو لم يؤكّد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير
 مرفوع منفصل اى (بقوله هو) لم يقل زيد اكرمنى هو نفسه بل (يقال زيد اكرمنى نفسه) او عينه
 (لالتبس نفسه الذى هو التأ كيد بالفاعل) فج لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤكّد يجب ان يعمل
 بفهمه ويتمد عليه وانه خال عن التأ كيد فيحصل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى
 عن التأ كيد فوجب ان يؤكّد او لا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم قينانه
 كلام مؤكّد يتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأ كيد بالفاعل او الكلام المؤكّد بغيره
 (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لا بارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب)
 اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأ كيد بالمتصل
 او بما ليس بمتلبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احتراز عن الضمير المنصوب
 والمجرور كما اشرنا (لجواز تأ كيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلاتأ كيدهما) اى
 بلاتأ كيد الضمير المنصوب المتصل (ب) الضمير المنصوب (المتصل) وهذا من باب التقلب والا
 فالجور ولا منفصل له لانهما ليسا كالجزء مما اتصل به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم بدونهما ولانه
 يجب الابرار فيها حيث لا يستكنا حتى يجب التأ كيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز
 عليه طرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربت نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك
 نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم الالتباس) اى لعدم التباس التأ كيد الذى يكون بالنفس والعين
 بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنا كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و)
 قيد ايضا (بالمفصل) احتراز عن الضمير المرفوع المتصل (لجواز تأ كيد) الضمير (المرفوع
 المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلاتأ كيد) اى
 تأ كيد الضمير المرفوع المتصل (بمفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه
 ونوعه (نحو انت نفسك) او عينك (قائم) او انفسى او عيني حاضر وزيد هو نفسه او عينه
 حاضر (لعدم الالتباس) اى التباس التأ كيد بالضمير المؤكّد لاعلا كان متصلا بارزا كان

فروسيته فتغير المعنى
 المقصود هكذا قال المصنف
 واعترض عليه الرضى قائلا
 لا ارى بهما فرقا لان معنى
 التمييز عنده ما احسن
 فروسيته فلا يمدحه فى غير
 حال القروسية الالهية
 وهذا المعنى هو المستفاد
 من ما احسنه فى حال
 فروسيته والا صواب ليس
 كذلك وبيانه ان المعنى
 يعتبر ان العامل هو التعجب
 نفسه او المدح نفسه فكانه
 قال على سبيل الانشاء
 تعجب من فارس فان جعل
 تمييزا كان المعنى تعجب من
 فروسيته وان جعل حالا
 كان المعنى تعجب فى حال
 فروسيته فيتعبد التعجب
 بزمان القروسية وليس
 بمقصود والرضى زاد
 اعتبار معنى الحسن وجعله
 طاملا لى التمييز والحال ضار
 بال المعنى على الوجهين
 واحدا (قوله) على حمله
 اذا كان اسما تاما لا تفاق
 قبل يشكل بما اذا كان تمييزا
 من نسبة اسم الفاعل
 او المفعول فانه يتقدم على
 حمله عند الجموع ومع ان
 حمله اسم تام وهو اسم
 الفاعل او المفعول فالاولى
 ان يقول ولا يتقدم التمييز
 على حمله اذا كان من ذات
 مذكورة بل تفاق وحدها
 خلط من وجهين احدهما ان
 المراد بالاسم التام هو
 الجامد وكيف يتصور
 دخول الاسم الفاعل
 والمفعول فيه مع انه لا شئ
 منهما يتم بنفسه وتأتيهم امان

كالظاهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (وإنما قيد)
 هذا التأكيد (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيده) الضمير (المرفوع المتصل بكل
 واجمعين) وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه
 الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون (بل تأكيده بالتفصل) اي من غير تأكيده
 الضمير المتصل بالضمير المرفوع المتفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بل تأكيده حيث لا
 يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس التأكيده) الذي هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذي
 هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين ببيان الموامل قليلا) نصب على
 التمييز او على المصدرية يعني لا يمان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون وإنما يقال
 جاء كل القوم او جاء جميع الرجال (مخلاف النفس والعين) فانهما يمان فاعلا بانضمامهما يقال زيد
 جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تأكيده او فاعلا (فانهما ببيانها) اي يمان
 بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلامهم تأكيده الضمير المستكن فلم يثبت كذا ولا بالتفصل
 لالتباس التأكيده بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتنع) مبتدأ (واخواه) اي اخوا اكنع بالرفع
 عطف عليه لان رفع الثانية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعني ابتع
 وابصع) اي هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (فتح الهزمة) جمع تبع كغرس واقراس (على ما
 هو المشهور) يعني المشهور ان فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين
 ايضا كذلك مثل قول واوقوال ولان المبتدأ متعدد بالخط فينبغي ان يكون خبره جمعا لا بكسر
 الهزمة مصدر اتبع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لاجمع) متعلق
 بقوله اتبع (يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعني اكنع واتبع وابصع (بتبعية) اي اجمع
 الذي هو الاصل في هذه الكلمات (لا بالاضافة) اي لا تستعمل في معنى التأكيده بالاضافة بل انما
 تستعمل فيه تبعا لاجمع (لكونه) اي ليكون اجمع (ادل منها) اي من هذه الكلمات الثلاث (على
 المقصود) اي ليكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها اذ من دلالة هذه الثلاث (وهو) اي
 المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصفة معا ولا نله معنى عند عدم كونه تأكيدها وهو
 الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك (فلا تقدم) (يعني اكنع
 واخوه) يعني ابتع وابصع في الذكر والترتيب (عليه) (اي على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات
 الثلاث (مع) اي مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا
 عكس المقول فينبغي ان يكون اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (اي) ذكر
 (اكنع واخوه) يعني ابتع وابصع (دونه) (اي دون ذكر اجمع) يعني من غير ان يكون اجمع
 مذكورا (ضعف) خبره فلا يقال جاء في القوم اكنعون وابتعنون وابصعون بدون ذكر اجمعون
 الاعلى ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على معنى الجمعية) المقصود
 من هذه الكلمات لما سبق (وللزم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل) يعني يلزم ذكر انفرع
 بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضى واعلم انك

الجمهور على عدم جواز
 تقدمه على العامل مطلقا
 قال المس وانما امتنع تقديم
 التمييز عند جمهور المحققين
 مع الفعل لانه في المعنى فرع
 من الفاعل والفاعل لا
 يصح تقديمه فالرفع اجدر
 والثاني ان الاصل في
 التمييز ان يكون
 موصوفا بما انضمت عنه
 وانما خولف بها لقرى
 الابهام او لانه التفسير فانيا
 وتقدمه مما يحل بعينه فلما
 كان تقدمه بضمين اخلال
 معنى كونه تمييزا لم يستقم
 فاذا امتنع التقديم في الفعل
 فهو في غيره اجدر هذا
 كلامه وبه تبين لساد قوله
 فالاولى آه (قوله) مشاهة
 ضعيفة وهي كونه تاما كان
 الفعل يتم بفاعله (قوله)
 وهما بحث قبل ليس
 البحث واردا لان سر
 وجوب تأخير التمييز من
 العامل كونه فاعلا لما حقيقيا
 لورده الفعل المذكور الى
 التمدى واما مجازيا فالمراد
 الا انهم تعرضوا لكونه
 فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا
 لما خفي من الوجه وهذا
 باطل لان ذلك لا يكون
 سري وجوب التأخير بل
 هو ما عرفت من كلام المس
 وانت خبر بانالو فرضا ان
 سري وجوب التأخير هذا لا
 يتقدم بحث الشارح قدس
 سره بما ذكره لانه يقول
 بعدم الاحتياج الى ذلك
 التأويل والقاتل متصرف
 بذلك متعذر عنهم بما لا يقبله
 الشارح نعم في هذا البحث

لواردت الجمع بين الفاظ التأكيده المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها
تقديم النفس على صفتها اولى وما تقديم النفس على العين فلا النفس لفظ متبوع لمايتها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه
جامدا واتباع المشتق الجامدا اولى الى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب التأكيده المناسبة كونه
ضداله في المقصود لان المقصود ههنا الثاني ثمة الاول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة
اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع)
التوابع كلها (مقصود بما نسب) مبنى للفعول (الى المتبوع) (اي يقصد النسبة اليه) اى الى
التابع جنس يشمل فيه اشارة الى ان الطرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله
يكون بمعنى المضارع المجهول (نسبة ما نسب الى المتبوع) بخذف المضاف (دونه) (اي دون
المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اي لا يكون النسبة الى المتبوع) اى
النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على
الظرفية اى مقصودة في النسبة (نسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا
يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع
(توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) (ومقدمة) (لنسبة الى التابع) حقيقة كافي الابدال الثلاثة وحكما
كافي بدل الفلظ فانه وان لم يحمل توطئة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه في حكم التوطئة فانه
في حكم الساقط ايضا وموجه التقرير والتمكين في حق البدل وانما كانت توطئة ليكون في النسبة
اولاها واحمالا وثانيا تفسيرا وتفصيلا لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان
ما نسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسند اليه او غيره) يعنى اسنادية (مثل جاءني زيد اخوك و)
ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك و) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف
(بقوله) في التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النعت والتأكيده
وعطف البيان لاسم) اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه)
اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصوده) بالاصالة والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها في الايضاح
والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) اى المعطوف عليه فيه اى
المعطف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود
بانسبة من البدل المبدل منه وهو الثاني لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على
المعطوف ببل) سواء كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني زيد
بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوعه المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدلا) اى ظهر
(له) حكم غير الحكم الاول اورأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم او الرأى
(وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلهما) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصود ان
ههنا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثاني والثاني مقصود

نظر لان يكون في قولهم
استلاما بالاء بل المعنى
المتلاء بالاء بالاء وليس
هو مثل قولك ربح زيد
تجارة كما هو الظاهر ولا
يتوقف اندفاع ما اورده
على القاعدة المشهورة على
ما ذكره من البحث
لان دفاعه بما بحث فيه وبما
اشهر مما ذكره في ربح
زيد تجارة (قوله) فانهما
يجوز ان تقدم التمييز على
الفعل الصريح وعلى الاسم
الفاعل والمفعول قبل
فكلام المصنف قاصر لان ان
اريد بالفعل مجرد الفعل
يفيد ان خلاف المازي
والمبرد في مجرد و ليس
كذلك وان اريد به الفعل
وشبهه كما هو المستفيض في
كلامهم فيبدان خلافا في
جميع ما يشبه الفعل وليس
كذلك وانت خير بار
مراد المصنف ليس بيان
الاختلاف بل اراد بين
عدم جواز تقديم الحال
على الفعل ليقين ان عدم
جواز التقديم على غير الفعل
بطريق الاولى لكنه لما في
بقوله والاصح ناسب ان
يتعرض لمن قال به بخلافه
وان كان قولها اعم من
هذا (قوله) ولما كان
معاميتها بهذا الوجه الغير
المتنازع قيل يشترط ان يمكن
تعريف المشتق بتقديم
فيه رأى المحقق الرضى
حيث مرغه بان المذكور
بدلا واخواتها انما لما
قبلها نفا واثباتا لكن
المصنف صرح بان ليس له

بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول واعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة
 بخلاف البديل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا لتوطئة والتحديد (فان قيل هذا الحد اي
 حد البديل (لا يتناول) اي لا يكون شاملا (البديل الذي) وقع (بعدها) يعني البديل الذي وقع
 بعده الا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذکور لما عرفت سابقا في بحث المستثنى بالا
 (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احدا الازيد او ما مررت باحدا الا يزيد (فان زيدا) في هذه
 الامثلة (بديل من احد) بديل البعض من الكل حمل على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب
 اليه) اي الى احد (من عدم القيام) بيان ما في قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد)
 لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيًا واو الى زيد يجابوا واشترط في البديل ان يتحد النسبتان في
 الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بديلا (بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذي هو
 مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذي هو البديل وهما ليس كذلك لما قلنا ان النسبة في الاول
 سلب وهي عدم القيام وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البديل وهو اتحاد النسبة فلم
 يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط في البديل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد
 النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اي في المستثنى الذي يختار فيه البديل (القيام فانه)
 اي الشأن (نسب اليه) اي الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيًا ونسبة القيام بعينه) اي حال كون
 القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيها نسبة في الاول سلبا وفي الثاني
 ايجابا وذلك القدر لا يضر البديل (فصدق على زيده تابع مقصود بنسبة بنسبته مانسب الى المتبوع)
 يعني يصدق عليه تعريف البديل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة
 في الحد) او في حد البديل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفي) فيهما والاثبات
 في احدهما والنفي في الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق قبل التعميم ومع هذا يوجد
 الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (ويمكن ان يصدق بنسبة
 مانسب الى شيء نفيًا بنسبته الى شيء آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يصدق في المثال المذكور بنسبة القيام
 الذي نسب الى احد نفيًا بنسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة
 للثاني يعني تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنسه النسبة لا لشخصه) (وهو)
 (اي البديل اربعة انواع) وقيل في وجه الحصر ان البديل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه او لا
 فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه او لا فان كان فهو الثاني والا فلا يخلو
 اما ان لا يكون اجنبيا عن المبدل منه او لا فان كان الثاني فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع
 فالحصر عقلي وقيل وجهه وجوه اخرى فطلب في المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه
 كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني الكلي الى الجزئيات لا الكل الى الاجزاء
 (بديل الكل) (اي بديل هو كل المبدل منه) اي عينه ولكن يجب فيه موافقة للمتبوع في الافراد
 والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتكثير لما سبق (وبديل البعض) (اي)
 بديل هو بعد المبدل) منه يعني يكون جزء منه (فالاضافة) اي الاضافة الى الكل او البعض (فيهما)

مفهوم عام بل هو لفظ
 مشترك بين المتصل
 والمنفصل فلا يمكن
 تعريف المطلق قلنا قسمه
 او لا قسم اللفظ المشترك
 ولا يخفى ان القائل غافل من
 كلام المنسب وما ذكره حيث
 قال لا يمكن تعريف المستثنى
 باعتبار النفي بمجده واعدلان
 احدهما مخرج من حيث
 المعنى وهو فصله الذي يتميز
 به عن المنقطع والاخر غير
 مخرج واذا اختلفا في
 الحقيقة التي فصل تميز
 جميعا بمجده واحد لم يمكن
 حد بمجده واحد باعتبار
 اللفظ وهو ان يقال هو
 المذكور وبهذا لا ريب ان
 هذا كلامه وهو جرح في
 جواز تعريفه بل مرهف بما
 مرهف الرضى به وايضا لا
 شيء فيه يقتضي كون
 المستثنى عنده لفظا مشتركا
 ليس له مفهوم عام كما ترى
 وقد ذكرهم القائل انه صرح
 بذلك وانما تورط في هذه
 الورطة من شيخ الرضى
 واعتراضه على المنسب قائلا
 اعلم ان المنسب قسم المستثنى
 قسمين واحد كل واحد
 منها بمجده مفرد من حيث
 المعنى وعمل ذلك بان
 ما بينهما مختلفان ولا يمكن
 جمع شيئين مختلفي الماهية
 في حد وذلك لان الحد
 معين بماهية بذكر جميع
 اجزائها مطابقة او تضامنا
 لمختلفان وان في الماهية
 لا يتساويان في جميع
 اجزائها حتى يجتمعان في
 حد والدليل على اختلاف

اى فى هذا النوعين (مثلها) اى مثل الاضافة التى (فى خاتم فصة يشير الى ان الاضافة بيانية
 لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فصة يقال البدل المبدل منه او بعضه
 (وبدل الاشتغال) (اى بدل مسبب غالباً) وانما قال غالباً لئلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او
 حسنه لانه ليس فيه اشتغال بمعنى ان يكون البدل مسبباً بل المبدل منه فيه محل للبدل وهو حال فيه
 الكل (عن اشتغال احد المبدلين على الاخر اما) بكسر الهجزة (عن اشتغال البدل على المبدل
 منه) يعنى يكون البدل شاملاً للمبدل منه ومحيطاً به وينقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب
 شامل لزيد ومحيط به (او بالعكس) يعنى يكون المبدل منه شاملاً له ومحيطاً به اما ان ينقل بانتقاله
 مثل اعجبني زيد علمه فان جسمه زيد شامل لعلمه ومحيطاً به وينقل بانتقاله واما ان لا ينقل به
 (نحو يسألك عن الشهر الحرام قال فيه) فان الشهر يشمل القتال الذى فيه لان الزمان يشمل
 ويحيط الافعال التى حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينقل بانتقالها (وبدل الغلط) (اى بدل
 سبب عن الغلط) الذى هو سبب البدل فيكون الغلط المبدل منه لافى البدل لما ان الغلط سبب
 فسمى باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق اسانه فقال مررت
 برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار فيكون الغلط فى المبدل منه لافى البدل كما قلنا آنفاً
 (فالاضافة) اى اضافة البدل الى الاشتغال والغلط (فى) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة
 المسبب الى السبب) لما قلنا الاشتغال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له (لادنى ملاسته) اى
 لادنى علاقة وهى كون احدهما شاملاً للآخر او كون الاول عللاً للثاني فى الاشتغال وبعبارة
 السببية فيهما ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما فى الغلط فظاهر واما فى
 الاشتغال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع فى جميع الكلام
 لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فورده حينئذ للتدرج مثل هذا نجم بدر
 شمس كأنه اخطأ فى التثنية فداركه (فالاول) (اى بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد
 الخارجى ومقتضى عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهر
 المفارقة لذلك لرجع الضمير ان الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعنى تحدان)
 اى البدل والمبدل منه (ذاتاً) يعنى ان الذات الذى دل عليه البدل هو الذات الذى دل عليه المبدل
 منه لا غير (لان يتحد مفهومهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه
 وكثير الاما لا يكون (لكونه) اى البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهومهما (نحو جاءنى
 زيد اخوك فزيد اخوك وان اختلفا مفهومهما فمتحدان ذاتاً) لان مفهوم الاخر غير مفهوم العلم
 لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثانى الشخصية الى هنا قد انتهى ماجرى به القلم مما كتبه
 العلامة محرم رحمه الله واكرم مثواه . وجعل جنان النعيم متبواً ومأواه . وبليه ما حرره
 الفاضل الهمام الحاج عبيد الله افندى الامام . حيث كتب مكمل على هذا الخط . بته من بدل
 الغلط . فالحمد لله على التمام والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام . صلى الله تعالى عليه وسلم
 وعلى آله واصحابه المكملين بكماله . آمين اللهم آمين . يارب العالمين تمت

حقيقتهما ان احدهما يخرج
 والاخر غير يخرج ولقائل
 ان يمنع اختلافهما فى الماهية
 قوله لان احدهما يخرج من
 متعدد والاخر غير يخرج
 قلنا لا نسلم ان كون المتصل
 يخرج من متعدد من اجزاء
 ماهية بل حقيقة المستثنى
 متصلاً كان او منقطعاً هو
 المذكور وبدلاً واخواتها
 مخالفاً لما قبلها نفياً وإيجاباً
 تقول كون المتصل داخلاً
 متعدد لفظاً او تقديران
 شرطه لا . من تمام ماهيته
 ففى هذا المنقطع داخلاً
 هذا الحد كالى جاء فى القوم
 الاحمارا المخالفة القوم
 فى الجملة انتهى كلام الرضى
 ولا يخفى انه مصرف كلام
 المصنف واخرجه من وجه
 مستقيم الى سقيم لان
 المصنف لم يقل باختلافهما
 فى الماهية مطلقاً بل
 باختلافهما فيما يفصل
 احدهما الاخر لاسيما
 فصلان وقسمان متقابلان
 للمستثنى لعلالة فلا يمكن
 جمعها من جهة المعنى
 المعنى بحيث يميز كل واحد
 منهما عن الاخر بمحد واحد
 الا ترى الى قوله واذا
 اختلفا فى الحقيقة التى تفصل
 تعدد جمعها معنى محد
 واحد حيث قيد الحقيقة
 المختلف فيها بذلك وهذا
 ضرورى التسليم فلا يخفى
 النسخ الذى اورده لان النص
 مترىفاً باشتراكهما فى
 حقيقة الالتماس كيف
 والمقسم لا بد وان يعرف
 بوجه يصدق على كل من